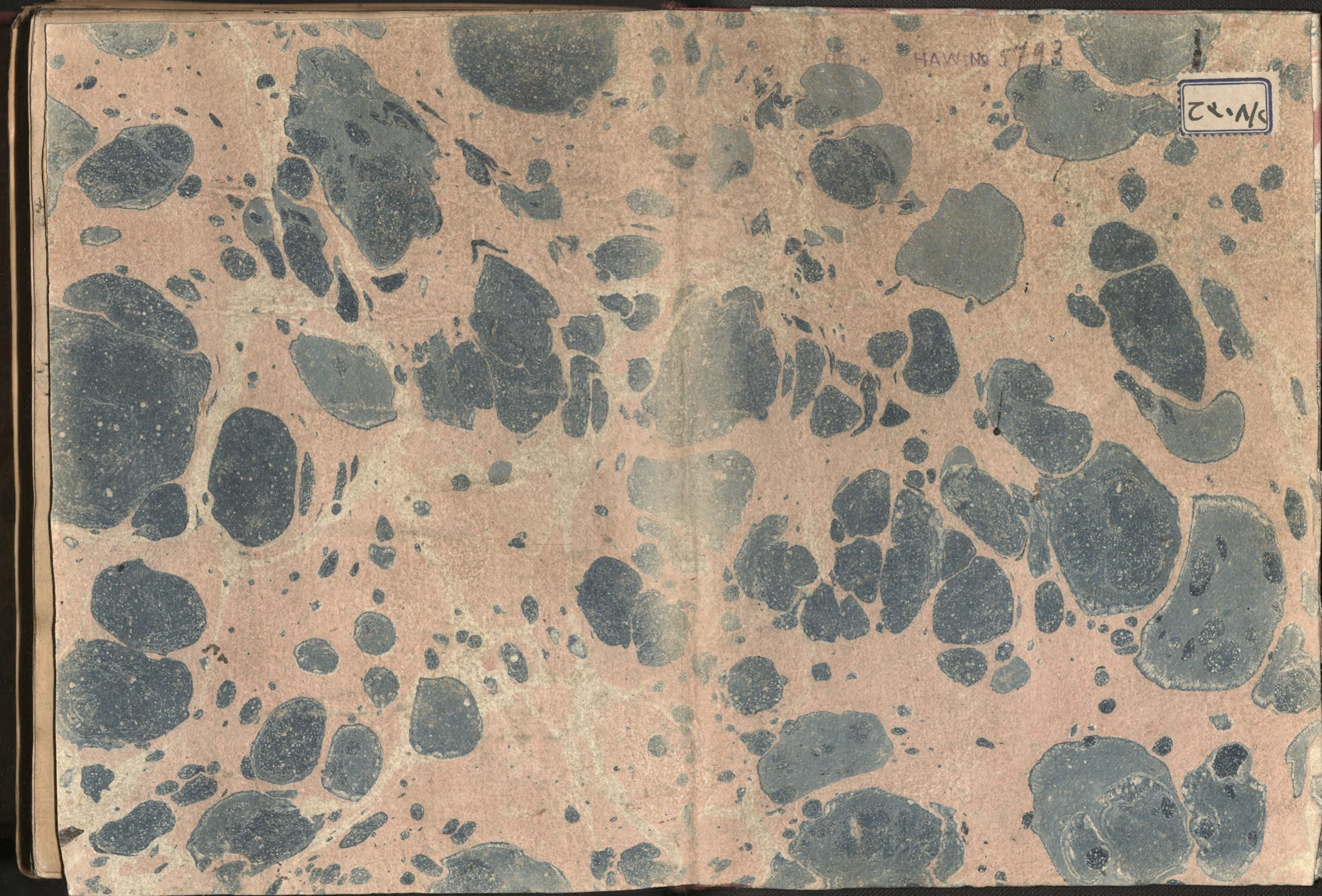


804oh. Ms. Ar
1080

سای
۲۶۵

NO. 5793 HAW. NO.

20.72



BOOK HAW No 57793

24.1/0

HOW HAW NO 5793

22.4/5

BOX 41 HAW. No 5793

٤٠٨/٢ در احكام شرح غرر الاحكام كلالها للاخيه ولسني
حمد في آخرها حقاية تراخي المؤلف من ٨٨٤

٢

٢٦٣١



باب الاعتكاف ٦٧	باب الاعتكاف ٦٧	باب موجب الافشا ٦٥
باب الجنائيات ٧٢	باب القران والتمتع ٧١	كتاب الحج ٦١
كتاب الزبايح ٨٠	كتاب الصنيد ٧٨	كتاب الاضحية ٧٧
باب الاستيلاء ٨٥	باب المغنم وفتنه ٨٣	كتاب الجهاد ٨٢
باب الجنائيات ٨٤	باب الوظائف ٨١	باب المتأمن ٨٤
باب احياء الموات ٩٢	باب البغاه ٩١	باب الميتة ٩٠

باب ما يفسد في الصلوة ٣٤	باب الوقت ٣٤	باب ادراك الفريضة ٤١
باب صلوة المسافرين ٤٥	باب صلوة السفينة ٤٥	باب صلوة الرضخ ٤٤
باب صلوة الجمعة ٤٦	باب صلوة العيدين ٤١	باب الاستسقاء و صلوة الموقف وسجود الشهر ٥٠
باب الشهيد ٥٥	باب الزكوة ٥٤	باب باب سجود التوبة ٥٣
باب زكوة المال ٦٠	باب العاش ٦٠	باب الصدقة ٥٨
باب الضوم ٦٣	باب الفطرة ٦٣	باب المصارف ٦٢

باب الصلوة
المريض
٤٤

باب سجود التوبة
٥٣

باب العاش
٦٠

باب حجة

فصل ان الماء نوعان ٩٣	كتاب الكرامة ٩٤	فصل فرض الاكل ٩٤
مهمه لا يقبل قول الكافر في الديانات لا يلبس رجل حورا	فصل من ملأ امه ٩٦	فصل في الذخير ١٠١
فصل ينظر الرجل الى الرجل ٩٦	كتاب النكاح ١٠٢	باب الولي والكفو ١٠٩
باب المهر ١٠٤	باب نكاح الرقيق والكافر ١١٣	باب القتل ١١٥
كتاب الرضاع ١١٥	كتاب الطلاق ١١٧	باب ابقاع الطلاق ١١٨

باب التقيض

باب التقويض ١٣٣	باب التعليق ١٣٦	باب طلاق الغار ١٣٨
باب الرجعه ١٣٩	باب الايد ١٣١	باب الخلع ١٣٢
باب الظهار ١٣٤	باب اللعان ١٣٦	باب العنين ١٣٧
باب العدة ١٣٨	فصل في الاحداد ١٤٠	باب ثبوت النسب ١٤٠
باب الحضانة ١٤٣	باب النفقة ١٤٤	كتاب العناق ١٤٨
باب الولد يتبع لآب في النسب ١٥٠	باب ويتبع الولد خيرهما في الدين ١٥٠	باب عتق البعض ١٥٠

باب الحلف بالعق ١٥٤	باب المق ١٥٤	باب التدبير ١٥٥
باب الاستلاد ١٥٦	باب الكناية ١٥٧	فصل في تصرفات الكناية ١٥٨
باب كتابة العبد ١٥٩	باب الموت والعجز ١٦٠	كتاب الولاء ١٦١
الوند يقيم الام في الرق والحرمه ١٦٢	كتاب الايمان ١٦٣	باب الحلف بالفصل ١٦٤
باب الحلف بالنقل ١٦٥	كتاب الحدود ١٦٥	باب وحي يوجب الحد ١٦٦
باب شهادة على الزنا ١٦٨	باب حد الشبه وحد القتل ١٦٩	فصل في التقدير ١٧٠

كتاب الولاية

كتاب الشرقية ١٦٢	فصل يقطع يدا المذنب ١٦٤	باب قطع العرق ١٦٥
كتاب الاشربة ١٦٧	كتاب الجنائيات ١٦٨	باب ما يوجب القود ١٦٩
باب القود ١٦٩	باب الشهادة ١٧٠	كتاب الديات ١٧١
فصل لا قود في الشجاعة ١٧٢	باب ما يحدث في العرق ١٧٣	جنائيات البهيمه ١٧٤
باب جنائيات الرقيق ٢٠١	فصل دينه عبادا وامة ٢٠٣	فصل اقدم بر الام ٢٠٣
باب التسليم ٢٠٤	كتاب المعاقب ٢٠٥	كتاب الايق ٢٠٨

كتاب	كتاب	كتاب
المفتود	النقيط	اللفظ
٢٠٩	٢٠٩	٢١٠
كتاب	فصل فيما	كتاب
الوقف	يتعلق بوقف الاول	اليوم
٢١١	٢١٥	٢١٦
فصل اعلم ان	باب نصيب	باب خيار
ههنا اصولا	الشروط والقيود	الزوي
٢٢١	٢٢٢	٢٢٥
باب	باب	باب
خيار العيب	البيع الفاسد	الاقالة
٢٢٦	٢٣٠	٢٣٦
باب	فصل في	باب
الراجحة والتزوير	بيع العقار	التزوير
٢٣٧	٢٣٨	٢٤٠
باب	باب	باب
الاستحقاق	الاستلام	مسائل شتى
٢٤٢	٢٤٤	٢٤٦

باب

باب	كتاب	كتاب
الصرف	نذير	الشفيع
٢٤٩	٢٥٠	٢٥١
باب	كتاب	باب
ملاك	الحب	الرجوع
٢٥٣	٢٥٦	٢٥١
فصل كتاب	باب	باب
الاجارة	الاجارة الفلدة	الاجارة
٢٦٠	٢٦٣	٢٦٥
باب	مسائل شتى	كتاب
فصل الاجارة	٢٦١	العارة
٢٦٧		٢٦٨
كتاب	كتاب	باب
الوديعة	الرهن	صحة رهن
٢٧٠	٢٧٢	٢٧٤
باب	باب	فصل رهن
رهن يبيع	الصرف والجناية	عقوبة
٢٧٥	٢٧٦	٢٧٨

كتاب القضب ٣٧٩	فصل عيب ٣٨١	كتاب الاكره ٣٨٣
كتاب الحجر ٣٨٥	فصل بلوغ الصبي ٣٨٦	كتاب المأذون ٣٨٦
كتاب الوكالة ٣٨٩	باب الوكالة البيع والشراء ٣٩٠	فصل الوكيل بالبيع ٣٩٢
كتاب الوكالة بالوصية والقرض ٣٩٣	باب غرل الوكيل ٣٩٥	كتاب الكفالة ٣٩٦
فصل فهادين على اخر ٣٩٩	كتاب الجواز ٣٩٩	كتاب المضارب ٣٩٩
باب مناري بلا اذن ٣٩٥	كتاب الشركة ٣٩٧	فصل في الشرك الفاسد ٣٩٩

كتاب

كتاب المزارعة ٣٨٨	كتاب المسافات ٣٨٢	كتاب الدعوى ٣٨٣
باب الخالف ٣٨٩	فصل في بيع يكون خفا ٣٩١	باب الدعوى الجارية ٣٩١
باب دعوى الغيب ٣٩٥	فصل الاستثناء ٣٩٦	باب تذنيب ٣٩٨
كتاب الاقرار ٣٩٨	باب الاستثناء ٣٩٩	باب اقرار المريض ٣٩٩
فصل حرق اقرق بدين ٣٩٥	كتاب الشهادة ٣٩٥	باب القبول وعنده ٣٩٨
باب الاختلاف في الشهادة ٣٩٨	باب الشهادة على الشهادة ٣٩٩	باب الرجوع ٣٩٩

كتاب فصل الدين	كتاب	باب كتاب
الصلح الشراء	القضاء	القاضي القاض
٣٤٩	٣٥٠	٣٥٤
مسائل شقة	كتاب القسم	كتاب
٣٥٦	٣٥١	الوصايا
		٣٥٢
باب	باب العتق	الوصية للاقارب
الوصية بالعتق	في المرض	٣٥١
٣٥٤	٣٥٧	
باب الوصية	باب الثاني	فصل وصايا
بالخذمة	في الإيضاح	الزهد
٣٥٨	٣٥٨	٣٥٨

استفاد الفقير





الحمد لله الذي احكم احكام الشريعة القويم بحكم كتابه واعاد اعاد
 الدين المستقيم بمقتضى طائفة والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله
 واصحابه المنتظمين عن التقايض بينهم وجوههم بصعيد باب
اما بعد فان من المقدمات المفردة عند اولي البصائر والمسلمات المحررة
 لدى ذوي الاستنباط ان شرف الانسان في الدارين وبنيته درجات
 الكمال في الكونين انما هو بتخليته الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية بعد
 تركية الباطن بالاعقاييد الاسلامية البقية فاعلم المتكفل بتعريف الاولى
 وبيانها والتفحص من بين العلوم بالاقتناء بشانها يكون من اولي العلوم
 بالاشتغال واحكامها للفرع عليه وعقد البان وهو علم الفقه الذي اعتنى بشانه
 علماء الامة النقية وبذلك الواسع في تشييد اركانها عظيمة الملة الحنفية فان
 الله تعالى لما جعل نبينا عليه الصلوة والسلام خاتمة الانبياء والرسل والموضع
 لا قومه المناج والسبل وكانت موادث الايام خارجة عن القعداد ومقر احكامها
 لازمة الى يوم النشأة ولم يف طواها النصوص ببيانها بل لابد من طريق لها
 واف بشانها اقتضت الحكمة الالهية جعل مثل هذه الامة مع علماءهم مثل بني
 اسرائيل مع انبيائهم فجعل في قدام هذه الامة ائمة كالأئمة مهتدين قواعد
 الشريعة وشيخه ببيان الاسلام ووضح بارائهم بعضلات الاحكام لئلا
 الفلاح من اتبعهم الى يوم القيام اتفاقهم حجة فاطمة واختلافهم رجة و
 يضئ القلوب بانوار افكارهم ويسعد النفوس باتباع آثارهم وخص من
 بينهم نفرا باعلاء اقدارهم ومناصبهم وابقاء اذكارهم ومناهبهم اذ على احوالهم

مدار الاحكام وبما هبهم بقي فقهاء الاسلام وخص منهم الامام الامير
 والهام الامام سراج الابنية الملة والدين الثابت الامام حنيفة بن
 بن ثابت يوايه الله تعالى اعلى عرف الجنان وافاض على مرقد الشريف سجاد
 الغفران بكثرة المجتهدين في المنسك بمذهبه وغرارة مستنبطاته وعدو
 مشربه فان ما افاده من احكامهم من مبادئ الامور بل الامامة
 ظلمة الضلال سراج وهاج ولقد كنت في ابان الامور وعنفوان العمر مقرفا
 من ذلك البحر واصول متفحصا من مسائل ابوابه وقصوده بالاستفادة عن المتفكرين
 اليه والافادة عن الطالبين المكثبين عليه وابليت في اثنا عشر بلاء القضاء بلا
 رغبة ولا رضاء واعذ ما مضى فيه من عجز عيشي والظنة العوام ومخاطبة
 غير اهل الامور خشنا في كان يخطر في خلدي دائما غير كافي بحالي وكنت
 استل الله تعالى ان يبذل بالخبر ما لي ومع ذلك لم يكن ذلك ابتلاء خاليا عن حكمة
 ولا عار يا عن فائدة ومصلحة حيث كان سببا لتتبع احكام جزئيات الوقايح
 والنوازل والفتور على تعقيد اطراف المتون في فقر بالمسائل فصار باعنائني
 على كتب متين حاو للفوائد وخاو عن الزوائد موصوف بصفات مذكورة في خطبة
 داعية لكل الرجال الى خطبته مرغية ترتيب كتب الفن على النمط الاخرى والوجه
 الاحسن فاخترت قرضا من الاستغفار وانزعت بهزاج توارع الببال
 وجن قرب اتمامه وان يفيض بالاختتام ختامه خالص بلاء القضاء اذ بعد
 حصول المراد بلاء بلاء بخلص من البلاء فوجب على شكر نعمي اتمامه واحسان
 التخليص من البلاء وانعامه فشرعت في شرحه شكري للنعيمين الموصولين لهما
 الى الدولتين راجيا من الله تعالى ان يوفقني لا تمامه وييسر لي بالسلامة طريق
 اختتامه وعاز ما ان اسميه بعد اتمام دور الاحكام في شرح غرر الاحكام
 انه قريب مجيب عليه توكلت واليه انيب بسم الله الرحمن الرحيم بلاء للملا بسم الله
 والظرف مستقر حال في ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه بنبأ السفر وكلا
 والظرف لغوي كما في كبت بالقلم من اختياره ولا نظر الى انه ادخل في النظم ومن
 اختار الثاني نظر الى ان مشعر بان الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه تعالى واصافه
 الله تعالى ان كانت للاختصاص وضعا لئلا تفسد في اصل وضع الاختصاص للمعقود
 كما تقر في كتب النحوي والمعاني لا فائدة اختصاص المضاف بالمضاف اليه وقد قيل

المسود

الغدير
 ويدر ورش

اختلاس
 بر برون

انتهى
 فرصتي وغنيت كرفتي

تمام الاصل وضع الاضافة المفعولة كما تقر في
 لا فائدة اختصاص المضاف بالمضاف اليه وقد قيل

وهو سنة اثنين وسبعين وثمانا وهو من قبل الاختلاف الجازي الى ان عرفت
 بتعلق بقوله سابقني على انه تعالى شانه وعظم سلطانه ان خلصني من هذه الآفة
 بحيث اقدر على قطع المسافة في مهامة المعارف والعلوم ومفاوذا الادراكات
 والعلوم المهمة جمع مهمة بمعنى الصفاء والمفاوذا جميع مقارفة بمعنى موضع الفوز
 يسمى به الصفاء تفاديا لاصرف جزاء لقوله ان خلصني خلاصته من بقية عري الموهوبة
 الى ابرار ما في خلدي اي فلي بطريقه مندوبة بينهما بقوله بان اصنف فيه اي
 الفقه متنا متبنا اي قويا يفا اي معجبا نظامه اي ترتيبه وارصف اي ارب
 وهو في الاصل عقد الحجازة بعضها بالبعض للاحكام بنيانا وهو ما ركب
 وسوى كالحايض رصيا اي محكما ايضا هو ايضا بمعنى معجبا نظامه حالبا
 اي سامعا عن الروايات الضعيفة حالبا اي من بابا ليقود المذكورة في الشروع
 والفتاوى لا طلاقا للمنون والامارة الى ما وقع في المتن من المساجات
 والمساهلات الشريفة الطيبة من قبيل الف والنشر محتويا على مسائل مهمات
 حلت عنها المتن المشهورة ومنطويا على احكام قضاي مسائل اي وقايع لم تكن
 تلك الاحكام فيها اي في المتن المشهورة مسطوية معجبا نظامه الفصح الادب
 اي الماهر في علم العربية وموتفا حذاه الفقه الادب اي العاقل ولا يخفى لطف
 توصيفا لفصح بالادب والفقه بالاربع فلما احسن الله تعالى الى ما ماطة
 اي ازالة ما في من السقامنة والبس في خرائي رافعة حلة السدنة شرعت فيما
 اردت وبدأت بما قصدت وراعية ما ذكره من انتصاف المتن بالصفات المذكورة
 بقدر ما كان مستعينا في ذلك بالملك المنان وعزمت ان اسميه بغير الاحكام
 بعد ان يسر الله الى الاختتام مبتهلا اليه تعالى ان يجعله خالصا لوجه الكريم
 وان يوفقني لاحتثامه انه هو البر الرحيم لخدمته الذي وفقني لاحتثامه وصرف
 عن العوائق غراما مع ابتلاء بكثرة المشادة المشاغل ونفا الموانع على الشؤل
 والمثول من لطفه تعالى ان يوفقني لاحتثامه هذا الشرح ايضا فانه ان يسر لي
 الامر انا وتخليصه اياي من تلك الموانع محصنا واليه انصرع ان يقبل بفضله دعوتي
 ويظفي بسجالي لئلا لطفه لوعتي انه على ما يشاء قد رجا وباجابة رجاء المؤمنين
 جدير **كتاب الطهارة** الكتاب لغة اما مصدر بمعنى اجمع سمي به المفعول للبالغة
 او فعال بني للمفعول كاللباس وعلى التقديرين يكون بمعنى المجرى واصطلاحا

مسائل اعتبارت مستقلة شملت انواعا اولها والطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الهمزة
 وقصمها والاول افضح وهو لغة النظافة وخلافا لها الدنس وشرعا النظافة
 المخصوصة المتنوعة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل اليدين والوقوف والتيمم وغسل اليدين
 وحدها لانها في الاصل مصدر يتناول الغسل والكثير من غيرها قصد التصريح
 فرض الوضوء الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين والرجلين وقصم
 الرأس والفرض لغة القطع والتقدير وشرعا حكم لازم بدليل قطعي وحكمه ان يستقي
 العقاب تاركه بلا عذر ويكفر حاشاه وقد يقال لما يقوت لجواز بقوته كالوتر
 يقوت بقوته جواز صلوة الفريضة كونه والا ولا يسمى فرضا اعتقاديا والثاني
 فرضا علميا والمراد ههنا المعنى الاول لثبوتها بالنسبة الى قبل اية الوضوء
 بالا اتفاق والصلوة فرضت بحكمه فيلزم كونها للصلوة بلا وضوء الى حين زوالها
 فلما لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من جابر رضي الله عنه توضع ومسح على خفيه
 فقبل له ان يفعل هذا قال فما يعني ان امسح وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يمسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما اسلمت الا بعد نزول المائدة
 ولما قال في جمع البيان روي ان النبي عليه السلام كان اذا احدث امتنع من الاكل
 كلها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى ينظر للصلوة الى ان تزلت هذه الامة
 فيحيون ان يثبت الوضوء بالوحي الفري فاعلموا ولاخذ من الشرايع السابقة كما يدل
 عليه ما روي انه صلى الله عليه وسلم حين توضع ثلثا ثلثا قال هذا وضوئي وضوء
 الانبياء من قبلي فاه قبل اذ اثبت الوضوء بهذه الطريقة فافادته نزول الامة
 فلما علموا تقررا من الوضوء وتبينة فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلوة
 احتمل ان لا يهتم الامة بشئانه وينساهلوا في مراعات شرائطه واركانه بطول العهد
 ثم من الوحي وانتفاضا لنا قلين يوما فيوما ما جلا في ما اذ اثبت بالنسبة
 الباقي في كل زمان على كل لسان وايضا اذ اورد فيه الوحي المتعلق بتا في اختلاف
 العلماء الذي هو رحمه وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب مما تفردت به
 غسل الوجه مرة كان امر فاعلموا لا يدل على التكرار وهو اي الوجه ما بين
 منبت الشعر غالبا هذا القيد يخرج الزنعتين وهما جابتا الجبهة ينحسر الشعر
 عنهما فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر جل بانه غالبا
 سواء نبت اولا وبين اسفل الذقن والاذنين وبه يتم تحديد الوجه بحسب

مسائل اعتبارت مستقلة شملت انواعا اولها والطهارة مصدر طهر الشيء بفتح الهمزة
 وقصمها والاول افضح وهو لغة النظافة وخلافا لها الدنس وشرعا النظافة
 المخصوصة المتنوعة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل اليدين والوقوف والتيمم وغسل اليدين
 وحدها لانها في الاصل مصدر يتناول الغسل والكثير من غيرها قصد التصريح
 فرض الوضوء الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين والرجلين وقصم
 الرأس والفرض لغة القطع والتقدير وشرعا حكم لازم بدليل قطعي وحكمه ان يستقي
 العقاب تاركه بلا عذر ويكفر حاشاه وقد يقال لما يقوت لجواز بقوته كالوتر
 يقوت بقوته جواز صلوة الفريضة كونه والا ولا يسمى فرضا اعتقاديا والثاني
 فرضا علميا والمراد ههنا المعنى الاول لثبوتها بالنسبة الى قبل اية الوضوء
 بالا اتفاق والصلوة فرضت بحكمه فيلزم كونها للصلوة بلا وضوء الى حين زوالها
 فلما لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من جابر رضي الله عنه توضع ومسح على خفيه
 فقبل له ان يفعل هذا قال فما يعني ان امسح وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يمسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما اسلمت الا بعد نزول المائدة
 ولما قال في جمع البيان روي ان النبي عليه السلام كان اذا احدث امتنع من الاكل
 كلها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى ينظر للصلوة الى ان تزلت هذه الامة
 فيحيون ان يثبت الوضوء بالوحي الفري فاعلموا ولاخذ من الشرايع السابقة كما يدل
 عليه ما روي انه صلى الله عليه وسلم حين توضع ثلثا ثلثا قال هذا وضوئي وضوء
 الانبياء من قبلي فاه قبل اذ اثبت الوضوء بهذه الطريقة فافادته نزول الامة
 فلما علموا تقررا من الوضوء وتبينة فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلوة
 احتمل ان لا يهتم الامة بشئانه وينساهلوا في مراعات شرائطه واركانه بطول العهد
 ثم من الوحي وانتفاضا لنا قلين يوما فيوما ما جلا في ما اذ اثبت بالنسبة
 الباقي في كل زمان على كل لسان وايضا اذ اورد فيه الوحي المتعلق بتا في اختلاف
 العلماء الذي هو رحمه وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب مما تفردت به
 غسل الوجه مرة كان امر فاعلموا لا يدل على التكرار وهو اي الوجه ما بين
 منبت الشعر غالبا هذا القيد يخرج الزنعتين وهما جابتا الجبهة ينحسر الشعر
 عنهما فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر جل بانه غالبا
 سواء نبت اولا وبين اسفل الذقن والاذنين وبه يتم تحديد الوجه بحسب

قوله فرض الوضوء والوضوء مصدر طهر الشيء بفتح الهمزة
 وقصمها والاول افضح وهو لغة النظافة وخلافا لها الدنس وشرعا النظافة
 المخصوصة المتنوعة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل اليدين والوقوف والتيمم وغسل اليدين
 وحدها لانها في الاصل مصدر يتناول الغسل والكثير من غيرها قصد التصريح
 فرض الوضوء الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين والرجلين وقصم
 الرأس والفرض لغة القطع والتقدير وشرعا حكم لازم بدليل قطعي وحكمه ان يستقي
 العقاب تاركه بلا عذر ويكفر حاشاه وقد يقال لما يقوت لجواز بقوته كالوتر
 يقوت بقوته جواز صلوة الفريضة كونه والا ولا يسمى فرضا اعتقاديا والثاني
 فرضا علميا والمراد ههنا المعنى الاول لثبوتها بالنسبة الى قبل اية الوضوء
 بالا اتفاق والصلوة فرضت بحكمه فيلزم كونها للصلوة بلا وضوء الى حين زوالها
 فلما لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من جابر رضي الله عنه توضع ومسح على خفيه
 فقبل له ان يفعل هذا قال فما يعني ان امسح وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يمسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما اسلمت الا بعد نزول المائدة
 ولما قال في جمع البيان روي ان النبي عليه السلام كان اذا احدث امتنع من الاكل
 كلها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى ينظر للصلوة الى ان تزلت هذه الامة
 فيحيون ان يثبت الوضوء بالوحي الفري فاعلموا ولاخذ من الشرايع السابقة كما يدل
 عليه ما روي انه صلى الله عليه وسلم حين توضع ثلثا ثلثا قال هذا وضوئي وضوء
 الانبياء من قبلي فاه قبل اذ اثبت الوضوء بهذه الطريقة فافادته نزول الامة
 فلما علموا تقررا من الوضوء وتبينة فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلوة
 احتمل ان لا يهتم الامة بشئانه وينساهلوا في مراعات شرائطه واركانه بطول العهد
 ثم من الوحي وانتفاضا لنا قلين يوما فيوما ما جلا في ما اذ اثبت بالنسبة
 الباقي في كل زمان على كل لسان وايضا اذ اورد فيه الوحي المتعلق بتا في اختلاف
 العلماء الذي هو رحمه وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب مما تفردت به
 غسل الوجه مرة كان امر فاعلموا لا يدل على التكرار وهو اي الوجه ما بين
 منبت الشعر غالبا هذا القيد يخرج الزنعتين وهما جابتا الجبهة ينحسر الشعر
 عنهما فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر جل بانه غالبا
 سواء نبت اولا وبين اسفل الذقن والاذنين وبه يتم تحديد الوجه بحسب

This image shows a single page from the Voynich manuscript, a document of unknown origin and meaning. The text is written in a unique script, often referred to as Voynich script, which is characterized by its complex, stylized, and often circular or looped characters. The page is filled with approximately 15 lines of text, which are arranged in a slightly descending slope from left to right. The parchment itself is aged, showing a yellowish-brown hue with some darker spots and a slightly textured surface. The handwriting is very consistent, suggesting a single scribe or a highly trained group of scribes. The overall appearance is that of a carefully composed and written document, despite the fact that its content remains completely unknown to modern scholars.

[illegible]

نقد و حجاج طاعت
احقر

انعم الله علينا
بما نزلنا من
الكتب

التحقى بالحاء الممهلة كونه الرجلين عريانين
والتخفف بالمعجمة ليس مسمية

فان خرب صفة الحج وقد ان يقضى ان يكون
حجر خرب بالضم فاء صفة الحج

بفتح الواو وكسر النون سح الذباب كذا في الصحاح
قوله اي لونه في الاحتياج الى ذكر لونه لانه كذا
اذ لا جرح له اصلا فهو ليس بحل شامة كذا
بالشمس والاصفر ارض المرض بجلا والدرهما
والونين واني

في رواية الطحاوي والكنز في حقه او قد رثت اصابع اليد ورا

التي في يده بعد غسل عضو

في رواية الطحاوي والكنز في حقه او قد رثت اصابع اليد ورا

قوله في رواية الطحاوي والكنز في حقه او قد رثت اصابع اليد ورا

قوله في رواية الطحاوي والكنز في حقه او قد رثت اصابع اليد ورا

قوله في رواية الطحاوي والكنز في حقه او قد رثت اصابع اليد ورا

ينبغي ان يوصل الماء الى موضع الحلقه ومسح عطف على غسل راسه في رواية الطحاوي والكنز في حقه او قد رثت اصابع اليد ورا

اذا قلنا فقل قبل الوضوء وفي رواية الفقهاء انه سنة

اذنيه

اي تكراره ثلث سنه كمن الاولي فرض والثاني سنة والثالث كمال السنه وهو المذهب في الموضع

ومن جملة ادراكه خاتم على سبه تعالى واسم عليه حال استنائه وانما يتوضأ في الموضع الخيمه لان ماء الوضوء حرمه

اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا لان استيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه فخر اذ لا يستعمل الا بقيد اذ يد

غسل

وانما الالبس لانه غير جازع في حقه

قوله وعدم الاستغناء بالغسل اقول وفي الروي

ان التثليث بماء واحد لا بأس به وبمياه بدعه وناقضه خروج بحسب بفتح بجم هو

عن النجاسة بما بالكسر لا يكون مظهر الى ما يظهر الى النجاسة
حكم التطهير في الوضوء او الغسل قوله خروج نجس يتناول خروج من السبيلين
وغيرهما لما قال في المحيط حد الخروج الانتقال من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف
بالسبلون من موضع فقير عن خروج في السبلون بخلاف ما لو ظهرت النجاسة
على رأس السبلين فانه ينقض الوضوء وان لم يسلم لان رأس السبلين ليس
بمكان النجاسة وانما توجد بالانتقال من مكانها اليه فمما لا انتقال بالظهور
فاقيم الظهور مقام الخروج وحده السبلون ان يعلو فيخرج من رأس الجرح هكذا
فسره ابو يوسف كانه ما لم يحد من رأس الجرح لم ينتقل عن مكانه فان ما يوازي
الدم من اعلى الجرح مكانه ومنه يعلم ان خروج في غير السبلين عن السبلون
ويظهر ضعف ما قال صدر الشريعة ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله
ما خرج لا بقوله سال فانه اذا قصده وخرج دم كثير وسال بحيث لم يتلخظ رأس
الجرح فانه لا شك في ان تقاض عنه ما يقع ان لم يسلم الى موضع بلحمة حكم التطهير
بل خرج الى موضع بلحمة حكم التطهير ثم سال فان السبلون الى موضع بلحمة حكم
التطهير قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد السبلون عليه فليتام من ضعف
ما قال فالعبارة لكسنة ان يقول ما خرج من السبلين وغيره الى ما يظهر ان كان
نجسا سال كان ميناها كون الخروج مغايرا للسبلون وقد بين في سباده فيكون
قوله سال حشوا بعد قوله خرج في العبارة لكسنة ما اخبرناه بكون الله قوله خروج
نجس احتراز عما اذا غررت ابرة فارقت الدم على رأس الجرح ولكن لم يسلم فانه غير
ناقص كانه ليس نجس كونه غير مسفوح وقوله الى ما يظهر احتراز عما اذا وصل الدم
البول الى قصبة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عينة فرجة وصل دمها الى جانب
اخر من عينة وعما اذا سال الدم الى ما فوق مارن الا تف بخلاف ما اذا سال الى
المارن كان الاستنشاق في الجنبات فرض وخروج ربع او دودة او حشا من
الدر ذكر الريح كانه خارج منه وليس نجس مع انه ناقض لمجاورة النجس وذكر
الاخرين كان ما معهما من النجس وان قل حدث في السبلين لا خروج ربع من
القبل والذكر كانه لا ينبعث من محل النجاسة ولا خروج دودة من الجرح كانه ما
عليها من النجس قليل وهو ليس بحدث في غير السبلين كذا اي لا ينقض لم سقط
اي الجرح وماء الفم عطف على خروج وهو ان يضبط يتكف حتى انه لو لم يتكف

من غير السبلين

قوله فان السبلين في بيان لوجه
الضعف فتدبر

خرج

لخرج وقيل ان ينفع من الكلام في قبي مرة اي صفراء او علق وهو لغة دم منعقد
لكنه ههنا سوداء ولذا اعتبر فيه ملاء الفم او في طعام او ماء وانما اعتبر فيه
ذلك لما قال في الهداية ان الخروج اي خروج النجس من غير السبلين يتحقق بالسبل
الى موضع بلحمة حكم التطهير وملاء الفم في القبي ثم قال وملاء الفم ان يكون نجسا
لا يمكن ضبطه الا بتكف لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا واعتبر على قوله لانه يخرج
ظاهرا فاعتبر خارجا بان جعل الظاهر الغالب كالمحقق انما يكون فيما لا يضبط
فيه الاصل كالسفر القائم مقام المسفة او لا يطع عليه كالايداج القائم مقام الاثر
واما في المضبط الظاهر فلا كما في محققنا فان خروج القبي من الفم لا يتحقق
عليه فكيف اقيم ملاء الفم مقامه كيف وفي الصورة التي يكون القبي ملاء الفم ثم يخرج
من الجرح بالتكف عدم خروج متيقن فناب حكم بالانتقاض وفي الصور التي
يكون القبي اقل من ملاء الفم ولكن خرج من الفم خروج متيقن فالقوله بعد الانتقاض
نقض للعللة اقول ميناها جعل ضمير كانه راجعا الى القبي وليس كذلك بل هو راجع
الى النجس وقوله كانه الى دليل لقوله وملاء الفم في القبي فالقبي ان خرج
النجس يتحقق بملاء الفم في القبي لان النجس يخرج ظاهرا لان هذا القبي
ليس الا فمرا المعدة فالظاهر انه مستحب للنجس بخلاف القليل كانه من اعلى المعدة
فان يستحب به هكذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شراحه لم يفرضوا الحلة مع انه واجب
لحل كذا اي كما ينقض ملاء الفم في قبي ما ذكر ينقض دم في قبته بدو شرط ملاء
الفم لظهور كونه نجسا ما يعا ويخرج ولو كانا مخلوطين ببنافق لكن غلباه او ساويا
اي الدم والقبي ساويا البزاق حتى لو كان مغلوبين له لم ينقضا والبلغ لا ينقض
مطلقا اي سواء نزل من الرأس او بعد من كوف وسواء كان ملاء الفم او كانه
للزوجة لا يتداخله النجاسة الا عندنا في يوسف في صاعد ملاء اي الفم لتنجسه بالمجاورة
وان اختلط البلغ بالطعام اعتبر الغالب فان غلب الطعام وملاء الفم القبي الفم
نقض وان غلب البلغ لا ينقض الا عندنا في يوسف اذا ملاء الفم والمجلس جمع متفرق
اي القبي عند اي عندنا في يوسف راحة والسبب جمع متفرقة عند محمد يعني لو فاء
متفرقا بحيث لو جمع صار ملاء الفم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملاء
الفم في مجلس واحد نقض عنده وان تعدد القتيان في مجلس واحد يعتبر اتحاد السبيل
القتيان فان حصل ملاء الفم بقتياني واحد نقض عنده وان اختلف المجلسين وليس

والفم ظاهر من وجه باطن من وجه فاجتبه
ظاهر في ملاء الفم باطنا فيما هو من الفم القبي

الفظة نفع الدين وسكون
 القاء الطائر الملقح بالقال
 راقى هو من راقى
 من راقى من الفظة راقى
 الى الطائر الملقح
 الى الطائر الملقح
 الى الطائر الملقح

المبطل في الشهادة لا يباحي يكون خروجه بصفه وسيأتي ايا الصلوة يتم به كيف
فان اخرج الامام في الصلوة بآي بقية الصلوة ففقهه انما هو لم ينقص وضوءه
لان خروج الامام خروج له الا ان يكون مسبوقا فانهاح يكون في اثناء صلوة
و ناقضه ايضا المباشرة الفاحشة وهي ان يباشر امرأة متحررة وان تشر الكنية
وانصاب فرجة فرجها للجانبين اي ينقص وضوء الرجل والمرأة كالمس الذكر
فانه غير ناقض عندنا خلافا للشافعي فشرت نقطة فسال ماء او نحوها كالصديد
والدم ينقص وان علا على رأس الجرح فان بل لو كان بحيث اذا تركه سال ينقص
والا فلا ينقص جرح فزاد في جرح لو جرح بوجع ينقص كانه يكون من الجراحة والا فلا
ينقص في عينه رمد او غش ينقص الميم ضعف البصر في سيلان الدمع في اكثر
الاقوات ان جرح منها الدمع ينقص وان استمر صار معاجبا عذر وسيأتي
بيانها كما اذا كان بها اي بالعين غراب ينقص العين المجعة وسكون المراء عرق في
العين يسقي ولا ينقطع الحديث البالغ لا يمس مصحفا ولو بياضه كخال غم الخط
الا بقله فلو متصله وهو المشرز وقيل منفصلة كالخربطة ونحوها والا فلا
هو الا صحح صريح به في المحيط والكافي واختار في الهداية الثاني ولم يكره مسه
بالكم وقيل كرهه قال في المحيط كره بعض مشايخنا مس المصحف بالكم للحايض
وقال عامتهم لا يكره لان المس حرم وهو اسم للمباشرة باليد بله حائل واختار
في الكافي ايضا واختار في الهداية الثانية ورجح المس باليد في الكتب الشرعية
الا المفسر ذكره في جميع الفتاوى وغيره ولا يمس وجهه فيه سورة قالوا المراد
بها الآية الا بصره وان جاز قرأته فرب في الحديث بين القراءة والمس لان
لحدث حل اليد دون الفم حتى يجب غسل اليد الفم واستوبا في كعب والحاجب
لان الحجابة والحيف حلا الفم واليد حتى يجب غسلهما فیهما ولا يترد العين لان
الحجب حل نظره الى مصحف بلا قراءة كذا في الكافي وكره دخوله الى الحديث مسجدا
من المساجد وطوافه بالكعبة كذا في التاتارخانية وانما لم يحرمهما لان حرمتهما من
احكام الحديث الا كبر كما حيف والحجابة فرض الغسل المراد به ههنا ما يتناول
الفرض الا اعتقادي والعلمي وهو ما يفوت لحوال بقونه غسل الفم والا نف
وسا ترا اليد حتى داخل القفلة في الاصح وغسل السرة والشارب والحاجب
وجميع اللينة اي يجب ايصال الماء الى اثناء اللينة كما يجب الى اصولها اذا خرج

[illegible][illegible]

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الطواف في كل سنة من سنة واحدة أو عدة سنوات

خمس عشرة سنة وافاق عرجته ومكة ومزدلفة وكسوف واستسقاء اختلف في وجوب ثمن ما تمسكها على وجهها غنية كانت او فقيرة وحرم على كعب وحرم المسجد ولو لا يصبى خلافا للنسابة في قوله صلى الله عليه وسلم فاني لا احل المسجد لماء ولا حنظل ولا ضرورة كان يكون باب بيته الى المسجد وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واخبر الى ذكره بعد قوله وحرم على كعب دخول المسجد لثلاث بنوهم انه لما جاز له الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلهذا يجوز الطواف اولى كذا في الكافي وكان المسجد حرام امر عارض الا يرى انه لم يكن في ذم ابراهيم عليه السلام ولو قدر انه لم يكن المسجد حرام لا يجوز لهما الطواف كذا في المستصفى ويؤيده ما ذكر في غاية الامام السروجي وهذا اوجب عليهما الجابر لدخول النقص في الطواف لا دخولها المسجد وقراءة القرآن اختلف في قدره فقيل الآية وقيل ما دونها ايضا بقصد واما قراءة بقصد الذكر والثناء فحسبهم الله تعالى محمد لله رب العالمين وتعليم القرآن حرفا كالباس به اتفاقا كذا في المحيط ومثل هو اي القرآن فيه كاللوح والاقواق وحمله اي وحمله ما هو فيه ولا بأس في قراءة الآية ومسها وحملها وذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يأت اهله قبل الاغتسال كذا في المستقى ويكره له اي الحجب كتابته اي القرآن في الايضاح لا بأس بالحجب ان يكتب القرآن اذا كان الصيغة او اللوح او الوسايدة على الارض عند ابى يوسف كانه ليس بحامل والكعبة وجدت حرفا حرفا وان لم يكن بقرآن وقال محمد الحجب ان لا يكتب كاني كنية كحرف تجري القراءة ويكره له قراءة التوراة والنبور والاحجيل لا قراءة القنوت لانه كسائر الادعية ولا يكره من القرآن بالكم على ما سبق ودفع المصحف للصبي كذا في تكليفه بالوضوء حرجا لهم وفي تأخيره الى البلوغ تقليل حفظ القرآن فخص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والغسل شرع في بيان ما يحصله به فقال ويجوز ان اي الوضوء والغسل بماء الحي والعين والمطر والثلج والذائب وماء قصبه شمسية اي يتسحب بالشمس وقيل بكرة قائله الشافعي وابو الحسن العمري وفي قوله قصبه شمسية الى انه لو لم يقصد بكرة اتفاقا ويجوز ان بماء ينعقد به الملح كذا في عيون المذاهب بماء الملح اي حاصله ببيان الملح كذا في خلاصة لعل الفرق بينهما ان الاول باق على طبيعة الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى وان مات اي يجوز ان بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت فيه اي في واحد من تلك المياه غير موى

هذا هو الوجه الثالث في بيان ما يجب من الطواف في كل سنة من سنة واحدة أو عدة سنوات

اي ما لا دم له سائل كالزيتون والعنبر والمق والخراب ونحوها او ما في الموضع المذكور

هذا هو الوجه الرابع في بيان ما يجب من الطواف في كل سنة من سنة واحدة أو عدة سنوات

اي ما لا دم له سائل كالزيتون والعنبر والمق والخراب ونحوها او ما في الموضع المذكور

اي ما لا دم له سائل كالزيتون والعنبر والمق والخراب ونحوها او ما في الموضع المذكور

هذا هو الوجه الخامس في بيان ما يجب من الطواف في كل سنة من سنة واحدة أو عدة سنوات

اي ما لا دم له سائل كالزيتون والعنبر والمق والخراب ونحوها او ما في الموضع المذكور

اي ما لا دم له سائل كالزيتون والعنبر والمق والخراب ونحوها او ما في الموضع المذكور

ابی حنیفہ

هو مصدريه و يحتمل ان يكون بمعنى الفاعل كرجل عدل
اي فاضل بين ما ذكر قبله وبعده و يحتمل ان يكون
بمعنى المفعول و المعنى هذا مفصل عما قبله فاني ذكرت
نوعا في سمرق و نونو على انه خبر مبتدأ محذوف
اي هذا مفصل وان لم تذكر عدوه في نفسك اخوه لا يفت
اذا و قفت على كنهه استكنت اخوه • شرح كنز

عليه السلام و علي بن ابي طالب
عليهما السلام

في قوله **قوله** هو ايضا كما رأى العيون بطريق الوجوب
 والاشكوك بطريق الاحتجاب كما في الهداية
 والكتاب له ان يقول في الاول لا يعرف
 بطريق الوجوب والاشكوك بطريق الاحتجاب
 كذا في الدرر **عمر**

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book, and the overall tone is a warm, off-white or light beige.

فقد وجد في نسخة من كتابه
الذي هو في تاريخ العرب
من قبل الفيلسوف علي بن ابي طالب
في نسخة من كتابه الذي هو في تاريخ العرب
من قبل الفيلسوف علي بن ابي طالب

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book, and the overall tone is a warm, off-white or light beige.

This image shows a page from a manuscript, featuring a large, decorative initial 'S' (Shin) in red and black ink. The text is written in a cursive script, likely Persian or Arabic, and is arranged in a single column. The page is aged and shows signs of wear, including a small tear near the top center and some staining at the bottom right.

[illegible]

الصلاة في العمل بالبرية ثم يارضي اربعا وقد على الركعتين بانهم مع انهم يقيم
 وتحقق جوابه ان المترخص ما دام مترخصا لا يجوز له العمل بالبرية ثم يارضي اربعا وقد على الركعتين بانهم مع انهم يقيم
 جازله ذلك فان المسافر ما دام مسافرا لا يجوز له الا تمام حتى اذا انقضى بينه
 الاربع يجب قطعها والافتتاح بالركعتين كما ساقى في صلوة المسافر واذا افتتحها
 بنية اثنين ونوى الإقامة أثناء الصلوة تحولت الى الاربع فالمختف ما دام مختفا
 لا يجوز له الغسل حتى اذا انكف وغسل رجليه في غير نزع ايمه وان اجزا على الغسل
 واذا نزع الكف وزال الترخص صار الغسل بشروطها يتب عليه والعجب ان هذا مع
 وضوحه لم يرد في كتب الاصول كيف خفي على فحل من علماء الفحول مراد لا يستفي في المسح
 التكرار لانه في الغسل للمبالغة في التطيف والمسح ليس له ولو كان الماسح امرأة لان ذلك
 جواز لم يفرق بينها وبين الرجل مع دخولهن في عموم الخطاب لاجبا لان المسح
 ثبت على خلاف القياس في الوضوء فالوقاس عليه الجنابة ولان صبغة المبالغة اعني طهرها
 اوجبت كما لا يظهر كما سبق وفي المسح بقوت ذلك ثم قالوا الموضع موضع النفي
 فلا يحتاج الى التصوير فان من اجب بعد لمس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح
 لعدم الدليل لكن قيل صورة ان يلبس خفيه على وضوء ثم يجنب في مدة المسح فانه يترفع
 خفيه ويغسل رجليه وكذا المسافر اذا اجنب في المدة وليس عنده ماء فتيمم ثم احدث
 ووجد في الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح بلبس ثوبين على طهر تام عند الحديث هذا
 احسن مما قيل اذا لبسها على طهر تام عند الحديث لان المقصود هنا الاستان الى خلاف
 الشافعي فانه يقول لا بد من لبسها على وضوء تام ابتداء حتى لو غسل رجليه فلبس خفيه
 ثم اتم الوضوء لم يجز المسح ونحن نقول يكفي كون الوضوء واللبس موجودين وقت
 الحديث باق طريق كاذب وطاهر ان ذلك الوقت زمان بقاء اللبس لا زمان حدوثه والمفيد
 للبقاء والاستمرار هو الاسم لان الفعل يفيد التجدد وانما قلنا هذا احسن لجواز توجبه
 عبارة القوم بان يجعل على طهر تام حاله في غير لبس وعند الحديث متعلق بتابع والمعنى
 اذا لبسها كالتا على طهر تام عند الحديث فيكون ما لا يعارضين واحدا للمفهم متعلق بقوله
 جاز يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها لقوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم
 يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليها من حديث الحديث لا حين اللبس ولا المسح لان الزمان
 يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحديث على طاهر خفيه متعلق ايضا بقوله جاز انكف ما يستمر
 الكعب او يكون الظاهر منه اقل من ثلثة اصابع الرجل اصغرها اما لو ظهر قد رها فلا يجوز

بل يمسح رجليه لانه وجب عليه
 لا وضوء فلا اعنا بلبس الخفين
 على طهارة كاملة قبل الجنابة
 صفة خفين

لانه بمنزلة

لانه بمنزلة الحرق ولا يابس بان يكون في اسبابه بحيث يرى رجله على الخف قيد بالاشارة
 لا يجوز على باطنه وعقبه وساقه لان المسح مقدور به عن سنن القياس في راي فيه
 جميع ما ورد به الشرع او جرموقيه هما خفان يلبسان فوق الخف وقاية لها الملبوسين
 على الخف قبل الحديث حتى لو لبسهما عليه بعد الحديث لم يجز المسح عليهما وقال الشافعي
 رحمه الله لا يجوز المسح عليهما لان البدل لا يكون له بدل بالراي ولنا ما روي في
 عمر رضي الله عنه انه قال لا يات الذي صلى الله عليه وسلم مسحا على الجرموقين فانه ليس ببدل
 عن الخف وان كان تحت بل عن الرجل كانه ليس عليهما الا الجرموق لان الوظيفة كانت
 بالرجل ولم تكن بالخف وظيفه لتبصير في اعضاء الوضوء فتبصير الجرموق بدلا ما لفا
 عن سترية الحديث اليه بل يمنع السراية الى الرجل ولذا قلنا اذا احدث ومسح بالخف
 او لم يمسح فلبس الجرموق لا يمسح عليه لان حكم المسح استقر بالخف فصارت اعضاء
 الوضوء حكما فلو مسح على الجرموق يكون بدلا لا يوجب الا يجوز كذا قال مشايخنا اقول
 يعلم منه جواز المسح على خف ليس فوق تخيطه كرايا او جوخ او نحوها مما لا يجوز
 المسح عليه لان الجرموق اذا كان بدلا من الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم
 العدم فانه يكون الخف بدلا من الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى كما
 في المفاضة ويؤيده ان الامام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه مع التزم بما يذكر
 خلاف الامام ابي حنيفة في المسائل اورد هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشايخنا
 انما لم يصرحوا به فيما اشتهر بغيرهم كنفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق فيكون خفا عن الرجل
 او جرموقيه التخييين اي بحيث يستمسكان على الساق بلا شد كان الامام لا يجوز
 المسح عليهما او لا ويجوز صاحبا ثم رجع الى قولهما وبه بقى او المتعيل المنقل
 ما وضع الجلد على اسفله كالنعل فانه حينئذ يمكن مواظبة المشي عليه فيصير كالخف او المجلد
 وهو ما وضع الجلد على اعلاه واسفله فيكون كالخف لا يجوز المسح على عمامة وقلنسوة
 وبرقع بضم القاف وفتحها الحار وفازين ما يعمل للبدن لدفع البرد او تحلب الصقر
 وانما لم يجز عليها لانه لدفع الجرح ولا خرج في نزعها لكن لو مسح على خمارها ونفذ
 البلية الى راسها حتى يبل قد روي جاز كذا في معراج الدراية وفرضي فرض المسح على
 الخفين قدر ثلث اصابع اليد من كل رجل على جدي حتى لو مسح على احدى رجليه مقدار
 اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمسة اصابع لم يجز ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات
 بمياه جديدة جاز لحصول المقصود وبلا تجديد لا ولو اصاب موضع المسح ماء مطر

قوله ولنا ما روي اقول في نظري ان المسح على الجرموقين
 على الجرموقين الملبوسين من غير لبس الخفين
 اي الجرموق الذي في الجرموقين هذا لان
 لان الوظيفة اقول اي الغسل قوله لا يغيره
 فهو منصوب الآخر صواب

قال في المجلد والدين السهمين من السماوي اقول
 لو لبس الخف على الجرموق من غير راس او جوخ او نحوها
 مما لا يجوز المسح عليه بل يجوز المسح على الخف وكذا
 في معراج الدراية شرح الهداية جواز عند الشافعي
 ولم اذكر فيه رواية عن ائمتنا جواز ما يلبس
 ان يجوز ان الخف يصير بدلا من الرجل لا من الجرموق
 كما ذكره في مسحه في الجرموق على الخف وانما
 جواز المسح على الجرموق في غير ما
 قلنا او كرايا او في ما ليس بالافاقفة
 غالبا وبه في معنى الجرموق
 ثم كرايا وكذا ما
 انتهى كلامه
 حتى يبل

المفهوم من بعض كتب اللغة صحة تحية
 في الافعال والتفعيل على ما اشار اليه ان رج

في هذه الاصابع حارة في حمة من قبل المطر او في الايام الحارة طرية
 الواجب ذكر اليد احراز على اصابع الرجل كما روى الكرخي وسنة من هاهي الاصابع
 حال كونها مشرحة من اصابع القدم الى الساق هذه الباردة منفردة في المشايخ بشبهة
 الشئ فلو وجه لما قل صدر الشريعة ما زاد على مقدار ثلث اصابع انما هو بما يستعمل
 فلو اعتباره وذلك لان حدة الاصابع الى الساق اذا كان سنة لم يحصل الا بالماء
 المطهر وقد اتفقوا على ان الماء المستعمل غير مطهر وايضا قد اتفقوا على ان الماء مادام
 في العضو لم يكن مستعمل فكيف يصح ما ذكره خرق قدر ثلثها اي ثلث اصابع القدم
 الاصابع بمنعها المسح وهو خير فلو خرق اعتبر اصابع القدم لانها الاصل في
 القدم حتى تجب الدية ليقطعها ببلوكف ولا كثر حكم الكل ولا انها المنكشفة واعتبر
 الاصاغر لانه حياط هذا اذا كان خرق الخف غير مقابل للاصابع وفي غير موضع العقب
 اما اذا كان مقابلها فالمعنى ظهور ثلث اصابع اليد مما وقعت في مقابلته الخرق
 لان كل اصبع اصل في موضعها واذا كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثر
 والخرق فوق الكعب لا يمنع الا لا يعرف للبسه فظهوره لا ناهل لا يمنع في الاصاغر
 المانع ظهور قدر ثلث اصابع بكمالها وانما يمنع الخرق الكبير اذا كان منفردا يرى
 ما تحته فان لم يرها تحته لصلابة الخف لكنه اذا دخل فيه الاصابع دخلت لا يمنع ولو
 بدا حال المشي لا حال وضع القدم يمنع لا نه ليس المشي ويجمع الخروق في خف لا فيها
 يعني اذا كان في خف واحد خروق كثيرة تحت الساق بحيث لو جمعت يند و منها القدر
 المذكور منع المسح لانه يمنع السفرة ولو كان هذا القدر في خفيه لم يمنع لان قضاء المانع
 عن السفرة والخرق المعبر ما يدخل فيه مسكة وماد منها كما بعدم بخلاف النجاسة المتفرقة
 حيث تجمع وان كانت في خفيه او ثوبه او بدنه او مكانه او المجموع ويختلف الانكشاف
 اي انكشاف العودة بالخرق كان انكشاف شئ في فرج المرأة وشئ في ظهرها وشئ
 في بطنها وشئ في فخذه وشئ في ساقها حيث تجمع لمنع جواز الصلوة المعذور
 وسيا في تفسير مسح في الوقت لا بعده خلاف الزرافة لا يقطع عذره وقت الوضوء
 واللبس حتى اذا وجد حال الوضوء لا اللبس او بالعكس او في الخالين لم مسح بعد واقضه
 اي المسح ناقض الوضوء لانه بعضه ويرفع الخف سريانه الحذر الى القدم حيث زال المانع
 فيجب رفع الاخر اذا لم يجمع الغسل في وطيفة واحدة ولو كان الفرع يخرج القدم الى
 الساق لان موضع المسح فارق مكانه فكانت تظهر رجله لا يصحح لان لا كثر حكم الكل

العالم بالثبوت وأنه
قوله قرو في كنية تحت الساق ما بين الركبة إلى الكعب ساق فاتحته
هكذا الكعب التي منتهى القدم أو يقبل المداخلة تحتها تسمى **قوله**
لأنه أي بعد الوقت فإن بعده يخرج ويغسل رجله خلافا لوقوفه
يقول لا يخرج به إلى آخر مدة السج كون طهارة المعذور كما في حقته
وتخرج يقول طهارة ثم مرة فإذا خرج الوقت يكون منقضية
منه أول الوقت **قوله** حتى لا يخلو
قوله المعذور قال في جميع الفتاوى إذا أخذت المستحضة
في الوقت حدث أكثر فوضعت وسجدت فإذا انقضى الوقت نزعته
خفها وغسلت قدمها وفي المحيط البرهان أني إذا جالس
في حق هذه الأحكام بمنزلة المستحضة لأنه بمنزلة **مناقب**

ان كان الغف مشورا كما في الكافي ع

22/11

كذا في الكافي والاحزاب من خروج القليل متعذر لا يبرهن بما يحصل به القضاء بقوله لا يخرج
وقيل اكثر العقب وهو قول ابو يوسف وعن محمد ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح
قد نثرت اصابعه لم يبط مسحه وعليه اكثر المشايخ وان كان القدم في موضعه
والعقب يخرج ويدخل لم يبط مسحه كذا في الكافي والناقص ايضا مضي المدة كما روينا
ان لم يخف ذهاب رجله يعني اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله
من البرد لو نزع خفيه جاز المسح كذا في الكافي وعيون المذهب وبعدهما اي بعد النزوع
والمضي غسل رجله فقط لسراية الحديث السابق اليهما دون باقي الاعضاء قبل وبلوغ
الماء الكعب وقيل اصابته اكثر القدم قال في الفتاوى المالارخانه اذا مسح على الخفين
ثم دخل الماء الحف وابتلي من رجله قد نثرت اصابعه او اقل لم يبط مسحه لو استل
جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح روى ذلك عن ابي حنيفة ويجب غسل الرجل
الاحرى ذكره في زخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام ابي جعفر اذا اصاب الماء اكثر احدى
رجليه ينقض مسحه ويكون بمنزلة الغسل به قال بعض المشايخ وفي الزخيرة وهو
الاصح وبعض مشايخنا قالوا لا ينقض المسح على كل حال وقد انصرف في الكتب المشروعة
على النواقص الثلاثة المذكورة فكانهم اخذوا الرواية الاخيرة نزع جروقه مسحه
على خفيه لان المسح عليها ليسا مسحا على الخفين لان نقضهما عن الخفين بخلاف المسح
على خف ذي طاقين لو نزع احد طاقيه او شتر جلد ظاهر الخفين حيث لا يعيد المسح على
على ما ختمه لان الجميع شئ واحد لا اتصال فصار كالحق الرأس بعد المسح ولو نزع
احدهما بطل مسحهما فح يعيد مسحه الجروقه الاخر ومسح الحف لان الانقضاء في الوظيفة
الواحدة لا يتجزى فاما ان تنقض في احدهما تنقض في الاخر ومنع الجروقه الاخر
لان نزع احدهما كزعهما لعدم التجزى والاول اصح مقيم مسحه مسافر قبل تمام يومه في
الليلة مرة السفر اي يحول الاولى الى الثانية بحيث يكون المجموع ثلثة ايام ولياها ولو سافر
بعدهما اي بعد يوم ولية نزع لان الحدث سري الى القدم والسفر لا يرضه ومسافر اقام
بعدهما نزع وقبلهما ايتهما اي اليوم والليلة لان رخصة السفر لا يفي بدونه فالحاصل
انه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما ما قبل تمام يوم ولية او بعد المسح على
الجيرة وهي عود يجبر به العظم المكسور وخرقة القرحة وهي ما وضع على القرحة ومنع
القصد والعصاة ما يشد به الحرق لئلا تسقط كالغسل لما ختمه فلو يتوقف بمدة كالحف
ويجمع به اي بالغسل ولو كان مسحا حكما لما جمع به كغسل احدى قدميه ومسح احدى

قوله لا تتركوا هذه الاشارة الى ما
 في قوله لا تتركوا هذه الاشارة الى ما
 في قوله لا تتركوا هذه الاشارة الى ما
 في قوله لا تتركوا هذه الاشارة الى ما

قوله وكفى المحسر على اكرة العصاة ثم يظهر منه ان
الحكمة تكسب استغفارها المحسر في وانه تخلف بحرف
فانه لا يحسن استغفار نفسه وانه واحدة كما قال
الزبيدي **قوله** ولا يشترط فيه الاستغفار الى المحسر
على العصاة كلها سواء كان تحت فراجة او لا
عمرى

حيض على الامح لكلا نظر
ولوقال دوله لانه مختلف فيه لانا ما نراه اكره
ما نراه اكره عنه لانه بعد حيض على المذهب الامح
في خلا وجه لاخذ هذا المذهب في حد الحيض لا فراج
عري راده

في تقدير
 اقول اي مدة الكسوف في غير
 النقص من شهر ارجع وقسمه
 في فوائده اثاني ولوا في مدة
 البعد عن ان قوله في ان
 مدته اثانيه الى ان
 المضاف مخوف وكما
 مدته لانه المقام والسباق
 من ان

فصل في علاج امراض امشراط النصاب
قول مع ذلك قيل اي مع امشراط احاطة الدم بظرفيه في عشرة اوا
نصفا ما يقع ثلثة ايام وتساها وان لم يكن كل منهما نصفا في هذا الحظ
لاشتماله على ما يقع امراضه وهو امشراط النصاب مما يعلو الدرر والتمر

فانه يجاوز
الى

وروی محمد بن احمد رحمة الله علیه ان ثوبان ثوب الدوم محط الطهر
العشرة واذا كان ثوبه لم يكن الطهر المختل فافصل بين الدوم
والايمان فافصلا وعلى هذه الرواية لا يجوز ابرائة التحض وان
بالطهر قال لان الطهر ضد كحوض ولا يسهل الشئ على كحوض
ولا يجتمع ولكن المختل بين الطهر وبين كحوض كحوضها كحوضها
في باب الزكوة وبيان هذا ان كحوض كحوضها كحوضها كحوضها
ونما ثوبه امام طهر او ثوبه امام كحوضها كحوضها كحوضها كحوضها
العشرة ولو ثوبت ثوبه و ثوبه طهر او ثوبه كحوضها
ثم يكره شئ منه خصوصا كذا في المسئلة
كهاية ٦٦٦

وروي محمد بن إدريس رحمه الله أن الشيطان لم يولد له لحم يحيط به
العشرة وإذا كان كذلك لم يكن الظاهر المتخيل فاصلا بين الله
والإنسان فاصلا وفي هذه الرواية لا يجوز حرمانه من الخوض والتمسك
بالظهور قال لأن الظاهر ضد الخوض ولا بد له من الخوض عما مضى
ولا يخفى ولكن المتخيل بين الظرفين يمكن تحصيله تعالى كما هو
في باب الكثرة وبيان هذا من الظاهر يمكن استدراكه من رتبة
وخاصية إباحة ظواهره وبيانها في الفقرة كلها للاطلاع القدم
العشرة ولوراثتها وبيانها في الفقرة كلها للاطلاع القدم
لم يكن شيء منه خاضعا لها وورثته ظواهره وبيانها
في باب الكثرة

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

للمرأة فيه عادة فقاسها أربعون يوما والزايد عليها استحاضة فلما عرفت في أول الباء
ثم بين حكم الاستحاضة فقال لا تمنع صلوته وصوما ووطأ لقوله صلى الله عليه وسلم
استحاضت نوى وصلى وأن قطر الدم على الحصى فينت به حكم الصلوة عبارة وحكم
الوطي والصوم دلالة لا تعقاده الإجماع على أن دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطي
ودم العرق لا يمنع شيئا فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم أنه دم عرق لا دم رحم فثبت
الحكم الآخر دلالة والنقاس لأم المؤمنين هما ودا من رطب يكون بني وكادتهما
أقل من ستة أشهر من المولد الأول لا خلاف للشافعي ومحمد وزفر والقضاء العدة من الآخر
وفا قاله أنها حامل به فهو يكون دمها من الرحم ولذا لا ينقض العدة الإيضاح الثاني
ولنا أن النقاس هو الدم الخارج عقبا لولادة وهو كذلك فصار كالدم الخارج
عقب الولد الواحد والقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضيق إليها فثبتنا والجميع
وسقط يرى بعض خلفه كيدا ورجل وأصبع أو ظفر أو شعر ولد فيكون به نقسا
وينقض العدة ونصير الامتاع ولد ونحوه لو كان علق بميم بالولادة وأما الإياس
فثبت لا يجد جمد بل هو أن تبلغ من السن ما لا يحض مثلها فإذا بلغت هذا المبلغ وانقطع
دمها يحكم بإياسها فإذا رأت بعد الانقطاع حبس أي إذا لم يجد فإن رأت بعد ذلك دما
كان حبسا فيبطل الاعتدال بالاشهر ونفسا لا نكحة وقيل يجد واختلف فيه فقيل يجد
بجسمين سنة وهو مذاهب عاتية رضي الله عنه وفي نسخة اليوم نفق به بتيسر اعلم في بنتي
بارتفاع الحبس بطول العدة وقيل يجد بخمسين وخمسين سنة في مشايخ بخار خوارزم
ومرو وقيل يجد بستين سنة وهو مروي عن محمد بن عيسى ومعه عند أكثر المشايخ واختلف
فيما رآه بعد ما أي بعد مدة الإياس وظاهر المذهب أنه لا يكون حبسا واختار أنها
أن رأت دما قويا كالاسق والآخر الثاني كان حبسا ويبطل به الاعتدال بالاشهر قبل
التمام وبعد لا وإن رأت اخضر أو تربيا فاستحاضت صاحبها العدة ابتداء من استحي
من تمام وقت صلوته ولو حكما بأن لا يجد في وقت صلوته زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا
عن الحدث وفي البقاء بكي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب
الانقطاع حقيقة قال الفاضل السروجي في الغاية ذكر في الذخيرة والقضايا المرغيبانية
والأوقات وتكاوي وجزء مطلوب وجامع الخاطي والمنازع وكذا في أنه لا يثبت
حكم الاستحاضة فيها حتى يستمر بها الدم وقت صلوته كاملة ويستوعب الوقت كله
ويكون الثبوت مثل الانقطاع في اشتراط الاستيعاب قال الزبلي بعد ما اطلع على كلام

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

الغاية

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

الغاية ونقله في الكافي لحافظ الدين وأما يصير صاحب عذر إذا لم يجد في وقت
الصلوة زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث ثم قال فيه عامة كتب فقوله حقيقة
كما تراه فكان الأظهر وأراد به الرد على الكافي بأن كونه مخالفا لتلك الكتب
أقول لا مخالفة بينهما لأن المراد بما ذكره تلك الكتب من استيعاب ثبوت العدة
تمام وقت الصلوة عن ما ذكر في الكافي بدليل أن شراح الجامع الخاطي قالوا
في شرح قوله لأن زوال العذر باستيعاب الوقت كالثبوت أن الانقطاع الكا
معبر في إبطال رخصة المعذور والقاصر غير معتبر إجماعا فاجتمع إلى حذف أصل
فقدرنا بوقت الصلوة كما قدرنا بوقت العذر ابتداء فانه يشترط الثبوت في ابتداء
دوام السيلان في أول الوقت إلى آخره لأنه إنما يصير صاحب عذر ابتداء إذا لم يجد
في وقت صلوته زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث الذي ينبغي به ولا يشارة
إلى دفع هذا الاعتراض قلت أولا ولو حكما وأخر حقيقة وهو أي صاحب العذر
يتوضأ لوقت كل عرض ويصلي به أي بذلك الوضوء فيه أي ذلك الوقت ما شاء
من فرض ونقل وعند الشافعي يتوضأ لكل فرض ويصلي التوافي بتبعية الفرض فينبض
أي وضوء المعذور خروج الوقت لا دخوله وعند زفر دخوله وعندنا وبوسف
كلهما فيبطل المتوضي قبل الزوال إلى آخر وقت الظهر خروا فالحق لو جرد دخول
الوقت لا خروجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس من قضا قبل طلوعها وبعد طلوع
الفجر لو جرد خروج لا الدخول باب - تطهير الأجناس يطهر المتنجس ثوبا
كان أو غيره عن نجاسة مرئية بزوال أثرها كاللون والرائحة أن لم يشو
زواله بأن لا يحتاج إلى الصابون ونحوها فإن الالة المعدة لقطع النجاسة هي الماء فإذا
احتيج إلى شيء آخر يشق عليه ذلك بالماء متعلق بقوله بزوال وبما جاز في من نشانه
الأزالة بأن يكون إذا غصر العصر كالحل ونحوه كما ورد بخلاف نحو اللين كالدهن
فإن فيه دسومة لا ينقص عن النوب فيبقى بنفسه ولا يزال غيره ويطهر المتنجس عن
غيرها أي غير المرئية بالغسل إلى غلبة ظن الطهارة فإن غلبه الظن فلا دلة الشرعية
وقد روي بالغسل والعصر ثلثا في المنعصر أي من شأنه أن ينقص كالثوب ونحوه مباحا
في المرة الثالثة بحيث لو عصر بقدر طاقة لا يبسيل منه الماء ولو لم يبالغ فيه صيانة
للثوب لا يطهر وبتنظيف الجفاف عطف على العصر أي قد روي بالغسل وبتنظيف
الجفاف في غير أي في غير المنعصر والمراد بالجفاف انقطاع النقا طرا لا يبسيل فقاموا

هو

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه
قوله وسقط على من في المغرب هو الولد سقط من رطب امه

فقال يا بني ان الله قد اراد ان يجعلك من اوليائه فليكن لك ما يشاء
فان الله يحب المتواضعين

الدرهم

[illegible]

بانی کی برکت اور
احمدیہ سیرت

اعل ان فيه اجدواكم جميعا
منهم من اعلم مني في العلم
بدينها ومنهم من لم يزل في
كافة تجارتي غلط حتى سئلنا انما
بالذكر في ان غلطنا حتى قيل
فصل حكم ما فيها من لغو وقيل
لما تقاضى في غلط خاسته بولس
فصلى على غلط خاسته بولس
فصل حكم في غلط ما بالاولوية

عليك الدور
والغور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

اشارة الى انه في فصل تتم على المقدس
منه لاله العاظم ، واني رحمه الله

اشارة الى انه في فصل تتم على المقدس
منه لاله العاظم ، واني رحمه الله

ضرب ابن عمر اى صبي سنة عشر سنين عليها اى على تركها لما روى عنه صلى الله عليه وسلم
انه قال مروا اولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع واضربوهم عليها وهم ابناء عشر
سنين ومنكرها اى منكر الصلاة المكتوبة بمعنى منكر فرضيتها كافر لثبوتها بالادلة
القطعية التى لا احوال فيها تحكم حكم المرتد وتاركها عمدا حجة اى تكاسلا فاسق
يجب حتى يصلى لانه يجب على العبد فحق الله تعالى الحق به وقيل يضرب حتى
يسيل منه الدم مبالغة فى الزجر ويحكم باسلاوم فاعلها بالجماعة يعنى ان الكافر
اذا صلى الجماعة يحكم باسلاوم عندنا خلافا للشافعى لانها مخصوصة بهذه الامة
بخلاف الصلاة مفردا وسائر العبادات لوجودها فى سائر الامم قال صلى الله
عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا المراد بقولنا صلواتنا
الصلاة بالجماعة على الهيئة المخصوصة لوجود الصلاة بدون الجماعة فى الكفرة ايضا
ولا يجرى فيها النيابة اصلا لا بالنفس كما صحت فى الحج ولا بالمال كما صحت
فى الصوم بالقدية فى حق الشيخ الفافى لانها انما يجوز باذان الشارع ولم يوجد
وتجب باول الوقت على غير معدور لوجود السبب كما تقره الاصول وتجب
عليه اى على المذذور كصبي بلغ وكافر اسلم ومجنون ومغني عليه اقاوا وحائض
ونفساء طهرت باخره لانه المستحق حقه ولا يجوز قبله لاستناع تقدم السبب
على السبب فوقت الفجر قدمه لانه اول اليوم ومن تقدم الظهر نظر الى ان الصلاة
فيه اول الواجبات من طلوع الصبح الثانى وهو البياض المنتشر فى الافق المسبح
بالصبح الصادق الى طلوع الشمس لما روى ان جبرئيل عليه السلام اتم برسول
الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلع الفجر فى اليوم الاول وفى اليوم الثانى حين
اسفرجتا وكادت الشمس تطلع ثم قال ما بين هذين وقت لك ولا تملك
ووقت الظهر من ذوالها اى الشمس الى بلوغ الظل منبليا اما الاول فلقوله تعالى
اقم الصلاة لدلوك الشمس الى زوالها وعليه الاكثر ولا مائة جبرئيل عليه السلام
فى اليوم الاول وقت الزوال واما الثانى فلا مائة عليه السلام فى اليوم الثانى
فى ذلك الوقت وعندهما آخره اذا صار الظل مثله سوى الفجر اى فى الزوال الفجرى
لغة الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب الى المشرق حين تقع على خط نصف النهار
واضافته الى الزوال لانه فى ملازمة لصلاة عند الزوال فلا يعيد تسامحا ووقت
العصر منه اى من بلوغ الظل منبليا الى غروبها اى الشمس اما اوله فالمنكوره منها قول

فقد وجدنا بانخفاض تعال بين
يحيى بننا ومجانة في الف
الاولى اذا لم يبال ما بعده ولا

اريد والى الشمس في الاستواء واضح ما قبل في طريق معرفة ان نور خبثه
 في مكان مستوي يجعل على مبلغ النور علاقة مما است النور ينقص عنها فهو
 قبل النزول في اذ اوقف في موضع في النزول واذا احاط النور في الزاوية علم ان
 الشمس قد زالت في النزول كذا في المسود اول في اضافة الغنى الى
 النزول كذا في الاندراوية قبل النزول ربح

قوله وما انشأ في خلافة ائمة علي الصلوة والسلام في اليوم الثاني
في ذلك الوقت اراد بذكر الوقت ما قبل بوع الظل متبعا كما هو
حكم الغاية بحسب الظاهر يدل عليه سياق الكلام وما قبله بولوع
الظل متبعا فبواقي لفظ الحديث في صلوة الظهر وهو صحيح في
الظهر في اليوم الثاني حين زالت الشمس صار ظل كل شيء مثله
وهو حكم قوله عليه الصلوة والسلام في آخر الحديث ما بين هذين
الوقتين لك ولا تفت كما سبق منه والضمير في قوله لا ائمة
يجوز حمل عليه السلام وابارك ان تظن ان يكون مراده بذلك
الوقت ما في الحديث في بوع ظل الشمس المتبعا في ائمة
جوز حمل عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك الوقت
انما هو العصر وكان في الظهر عزمي

الحضرة

اشفق يا بكم على غوث محمد بن علي
الغني عن غيره من اهل بيتك وفضل الله
عليه وعلى آله واصحابه اجمعين

أبي حنيفة رحمه وعندهما إذا صار الظل مثله دخل وقت العصر وهو منى على خروج وقت الظهر على القولين وأما آخره فلقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه البخاري ومسلم ووقت المغرب منه أي من غروبها إلى غروب الشفق وهو عند أبي حنيفة المياض الذي يعقب الحمرة وعندهما الحمرة وبه يفتي لأطباق أهل اللسان عليه حتى نقل أن الإمام رجع إليه لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحمرة وفي المسبوط قولهما أوسع وقوله أحوط ووقت العشاء والوتر منه أي غروب الشفق إلى الصبح ما أوله فقد اجتمعوا على أنه يدخل عقيبا الشفق على اختلاف فهم فيه وأما آخره فالاجماع السلف أنه يبقى إلى طلوع الفجر الآتري أن الحاقبض إذا ظهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فلا بد أن الوقت باق وما وجب عليها هذا عند أبي حنيفة وعندهما وقت الوتر بعد العشاء بلا خلاف في الآخر وهذا الخلاف مبني على أن الوتر فرض عنده وسنة عندهما كما سيجيء وفائدة الخلاف في تظهر في الموضوعين أحدهما أنه لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا أو صلاهما فظهر فشا العشاء لا الوتر فإن الوتر يصح وحده عنده لأن الترتيب يسقط بمثل هذا الغدرو عندهما يعيدان الوتر أيضا لأنه تابع لهما فلا يصح قبلها والثاني أن الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يصل الوتر عنده وعندهما يجوز إذا ترتب بين الفرائض والسنن ولا يجبان أي العشاء والوتر لفائدة فخرهما أي فخر مجده وقت العشاء والوتر بأن كان في بلد يطلع الفجر فيه كما يغرب الشمس وقبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب وهو الوقت ووقت التراويح بعد العشاء إلى الفجر قبل الوتر أو بعده لأنها نوافل سنت بعد العشاء وهو الأصح وقبل بين العشاء والوتر حتى لو صلاهما قبل العشاء أو بعد الوتر لم يؤدّها بوقتها وقبل الليل كله قبل العشاء وبعدها وقبل الوتر ولا لأنها قيام الليل لما فرغ من أصل أوقات الصلوة شرع في بيان الأوقات المستحبة فقال ويستحب تأخير الفجر إلى ما يمكن فيه ترتيب أربعين آية ثم أعادته أن لزمت بالظهر فساد وضوءه قال صلى الله عليه وسلم أسفر وأب الفجر فانه أعظم للأجر ويستحب تأخير ظهر الصلوة للبرد لقوله صلى الله عليه وسلم أبرد وأب الظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم وتأخير العشاء إلى آخر الثلث الأول بأن يكون ابتداءها قبل آخر الثلث وانتهائها في آخر الثلث ولو بالتخمين وبه يوفق بين قول الغدوري إلى ما قبل ثلث

قوله في المصطفى عليه السلام
الناس تحت الأديمسك يترقبون
العلماء لأن أمانة النعم
في الصنف وذلك لأنهم يبنون
وبين وقت المغرب وقت مهمل
ما وجد
عرب
يعطون قال ابن القيم
العرف

قوله وقوله في انما هو
ان الاضطرار في الوقت مهمل
الربض المنة وقت المغرب
بينما فيخرج وقت المغرب
يدخل وقت العشاء الطواف
ولا يصح الصلوة قبل الوقت
فلا اضطرار في انما هو
الادامة وقوله في هو مفعول

الشفقين ليس
 بان مرير عروب الشفقين
 على كلا الضفتين ولوقى الشفق
 معنى الشفق لكان اوضح لكن
 بلوح بالكل جهتها شعبة ومع
 ان الاخوطة في هذا القول
 قد تحققت بالنسبة الى الاخوطة
 والقول الآخر تحققت في الاخوطة
 ايضا بالنسبة الى الصلوة المغرب
 فانها اذا صلحت عند عروب
 جهة المكون ادواء عند ما قشع
 احد رجا على الاخر يدونه شعبة
 شئ آخر لا يكاد يبعث عن
 من هذه

[illegible]

الفتح في حق غلبان كبرى
قوله بان كالا في فله كلفا
المع اليه ان وضع في بلاد
عبد الحليم

قوله من طلوع الفجر اي قبله بحث لا يربح
الوضوء وان طلعت الشمس الا ان تؤاخذ بالربح
لا القضاء
اي ما يستفاد من عبارة في الامتناع من كون
وقت الوضوء في الصلاة واحدة
ما صلح الوضوء
عنه

تبعه بناء على ان الوتر لا يقدم على
البناء على حذو رب الخرج ايضا لكنه لا
لا يوقت الوتر في حذو الراجل
بوجه الترتيب بينهما لانه لا
يبنى فرضه

قوله فان لم يفرغ يكون واجبا
لان الترتيب فلا بعده قوله
على ان لا يفرغ في كل وقت العصر
او ظهر في ايام عيد العصر في ايام
الحج حكاية صاحب

سترها حتى لو تركت ستر الرأس لم يخرج صلواتها لما عرفت ان للربح حكم الكس فصار
تارك ستر الرأس مع الامكان ولا يجب الستر في اقل من ربع الرأس حتى لو تركت
ستر الرأس جازت صلواتها اذ ليس لما دون الربع حكم الكل ولكن الستة اولى بقليل
للاكتشاف عادم من قبل النجس سواء كان في بدنه او ثوبه او مكانه يصلي مع النجس
ولا بعيدا للصلاة لان التكليف بحسب الوسع ومنها في الشروط ستر العورة
وهو اي عورة الرجل ما تحت ستره فاسترة ليست بعورة الى تحت ركبته فالركبة عورة
ونحو الامة اي ما يكون عورة من الرجل يكون عورة من الامة مع ظهورها وبطنها فانها
في الرجل ليست بعورة وفيها عورة ونحوها اي الامة المكاتبه والمدبرة وام الولد
في كون ظهورهن وبطنهن ايضا عورة للحره جميعها اي جميع اعضائها عورة الا
وجها وكفها وقدمها فانها لا تجذبها من اوله الاشياء بيديها وفي كفها زيادة
ضرورة ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحاكمة والنكاح
وتنظر الى المشي في الطرقات وظهور قدمها خصوصا الفقيرات منهن وهو معنى
قوله تعالى علي ما قالوا الا ما ظهر منها اي ما جرت العادة والجسلة على ظهورهن ويرى
ان القدم عورة بنفسها للصلاة كشف ربيع عضو هو عورة غليظة كالقبيل والذراع
خفيفة كما عداها من البطن والخذ وعندي يوسف يفسدها كشف نصفه ذكر العورين
اشارة الى النسوة بينهما في الحكم ولهذا قال صاحب الهداية والعورة الغليظة على هذا
الخلاص بعد ما ذكر الخلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع او النصف وكل من ذكره
وانتبيه احتراز عما قال بعضهم الذكر والاثنين عضو واحد ورأسها وشعرها
اي شعر رأسها مطلقا اي النازل وغيره وادنها ونديها المندى احتراز عن الناهض
فانه تابع للصدر عضو جبر لقوله وكل انكشف العورة او قام المصلي على نجس مانع
من جواز الصلاة او قام في صف النساء ودراد ركن اي زمانا يمكن فيه اداء ركن
من اركان الصلاة فسدت صلواته عند يوسف لان المفسد وجد فيها وعند محمد
تفسد ما لم يؤده اي الركن لان المفسد اداء ركن من الصلاة معه ولم يوجد فيه بقدر
الاداء اذ لو ادركت مع الاكتشاف فسد اتفاقا ولو لم يلبث جازت اتفاقا ومنها
اي ومن الشروط استقبال عين الكعبة للمكي اجماعا حتى لو صلى في بيته يجبان يصلي
بحيث لو ازيل الجدران وضع الاستقبال على عين الكعبة واستقبال جهتها لغيره وهو
الا فاق فان الموانع لو ازيلت لم يجبان يقع الاستقبال على عينها بل على جهتها في الصحيح

اذ ليس

اذ ليس التكليف الا بحسب الوسع وقبل يجب على الا فاق ايضا استقبال غيرها قالوا فائدة
الخلاص فظهر في اشتراط نيته عين الكعبة فعنده يشترط وعند غيره لا وجهها ان
يصل الخط الخارج من جبين المصلي الى الخط المار بالكعبة على استقامته بحيث يحصل
قائمات او نقول هو ان يقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى
العينين كساق مثلث كذا قال النجاشي في شرح الكشف فيعلم منه انه لو
انحرف عن العين انحرفا لا يزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيده ما قال في الظهيرية
اذ انما من اوتيا سر يجوز لان وجه الانسان مقوس فعند النيام او اليأس يكون
احد جوانبه الى القبلة وعن بعض العارفين انه قال قبله البشر الكعبة وقبله اهل السماء
البيت المعمور وقبله الكروبيين الكرسي وقلة حيلة العرش العرش ومطلوب
الكل وجه الله تعالى كذا في الظهيرية وقبله العاجز عن التوجه الى القبلة مع علمه بجهتها
بان خاف من عذق او سبع او مرض ولا يجده يحوله اليها او كان على خشب في البحر
جهة قدرته اي يصلي الى أي جهة قدر عليه ويخرج المصلي يخرج في هذا المجهود
ليس المقصود للاشتباه اي اشتباه القبلة عليه بانظراس الاعلام وراية المظلة
او نظام الغمام وعدم الخبز بها فان لا يصح رضوان الله عليهم اجمعين يخرجوا وصلوا
ولم ينكر واعلمهم الرسول صلى الله عليه وسلم والتفريد للجواز ولم يعد للصلاة
ان اخطا لان التكليف بحسب الوسع ولا وسع في اصابة المظلة حقيقة فصارت جهة التخرج
هنا كجهة الكعبة للغائب عنها وقد قيل قوله تعالى فانيما اتولوا فتم وجه الله اي قبله
الله نزلت في الصلاة حال الاشتباه وفسد ان شرع فيها بدو تحول لان القبلة جهة
يخرج به ولم يوجد وان علم فيها اي في الصلاة اصابته لان بناء القوى على الضعيف
فاسد وحاله بعد العلم اقوى من حاله قبله ولو علم اصابته بعد اي بعد الصلاة صح
صلواته لحصول المقصود لانه وما وجب لغيره لا يقدر حصوله بل حصول الغير كالسعي
الى الجمعة ولو علم خطاؤه فيها اي في الصلاة او تحول رأيه بعد الشروع بالخروج استدار
في الاول الى جهة الصواب وفي الثاني الى جهة تحول رأيه اليها يخرج في كل من المصلين
جهة يعني ان رجلا اتم قوما في ليلة مظلمة فتخرج وصلى الى جهة ويخرج القوم في
كل منهم الى جهة ان لم يعلم المقتدى بخالف امامه ولم يتقدمه اي المقتدى الامام في
الواقع جاز فعل كل واحد لان قبلتهم جهات يخرج بهم ولم يضر المخالفة بخوف
الكعبة والا اي وان علم انه مخالف لامامه او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله

اما الاول فانه اعتقد امامه على الخطا بخلاف جوف الكعبة لان الكعبة قبله واما
 الثاني فلتركة فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكعبة والظاهر ان مراد صاحب الوفاية
 بقوله وهم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لا انهم يعلمون انهم خلفه فيجعل قوله
 على الشاهل كما حمله صدر الشريعة عليه نعم في قوله لا لمن علم حاله تساهل لان علمه
 بحاله لا يقيد عدم الجواز بل لا بد ان يعلم مخالفة الامام ولهذا غيرت العبارة الى
 ما ترى ومنها اي في الشروط والنية لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
 وهي الارادة وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتساويين على الاخر لا العلم قال في جمع
 الفتاوى قال عبد الواحد في صلوة اذا علم اي صلوة يصلي قال محمد بن مسلمة هذا القدر
 نية وكذا في الصوم والاصح ان لا يكون نية لانها غير العلم لا ترى ان من علم الكفر لا يكفر
 ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم الاقامة لا يصير مقبلا ولو نواه يصير مقبلا وفي
 الهداية النية هي الارادة والشروط ان يعلم بقبله اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان
 فلا يعتبر به ويجوز ذلك لاجتماع غزمية واعترض عليه بان هذا يرجع الى تفسير النية
 بالعلم وهو غير صحيح واجيب بان مراده ان يجزم بتخصيص الصلوة التي يدخل فيها
 وتميزها عن فعل العادة ان كانت فعلا وعمما يشتركها في اخص واصفها وهو
 الفرضية ان كانت فرضا لان التخصيص والتميز بدون العلم لا يتصور اقول هذا الجواب
 يقوى الاعتراض ولا يدفعه لان الجزم علم خاص بل الصواب في الجواب ان مراده بيان
 ان المعتبر في النية التي هي الارادة عمل القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم بداهة
 اي صلوة يصلي وان لم يقدر على الجواب الاتباع لم يخرج صلوة ولا عبرة بالذكر باللسان
 فبني كل من الاعتراض والجواب العقلة عن قوله اما الذكر باللسان فلو معتبر به والتلفظ
 مستحب لما فيه من استحسان القلب لاجتماع الغزمية ولا يفصل بينهما بالنية اي النية
 وبين التحريم بغير لفظ الصلوة كالاكل والشرب ونحوهما واما نحو الوضوء والمشي
 الى المسجد فلا يضره وفيها افضل ان يقارن الشروع بان يفصل بالتحريم هو
 ظاهر الرواية وقيل ان النية ما دام المصلي في الشاء وقيل نصحه قبل الركوع وقيل
 نصحه قبل رفع راسه عند الركوع وفائدة هذه الروايات ان المصلي اذا غفل عن النية
 امكن له التذكر فانه افضل من ابطال الصلوة لا بد لمصلي الفرض كالروايات الخمس
 والجمعة والواجب كالوتر وصلوة العبد والجمعة ونحوها من تعيينه ليمتاز كل منها
 عما يشترك في اخص واصافه وهو الفرضية او الوجوب دون تعيين عدد ركعاته

قال الظاهر ان عبارة المذكور معناه ان قال
 عبد الواحد في كتاب الصلوة في كتاب
 الذكر النية
 اي اذا علم المصلي انية صلوة
 يصلي
 قوله لا اجتماع غزمية قيل اي لانه يجمع غزمية
 الى معنى عقد القلب على ما يفعل

لانه لما نوى الظهر مثلا فقد نوى عدد الركعات والخطا في العدد لا يضر حتى
 لو نوى الفجر اربعا والظهر ركعتين او ثلثا جاز ويلغو نية التعيين كذا في الثانية
 بخلاف المشتغل متعلق بقوله لمصلي الفرض فان مطلق النية كاف فيه لانه مراد في
 انواع الصلوة فيصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك النقل التواخيح والسنن
 المؤكدة فان مطلق النية كاف فيها ايضا عند الجمهور لانها توافل في الاصل في الفرض
 تفصيل بقوله لا بد لمصلي الفرض ان يعنى ينوي في الفرض ظهر اليوم مثلا ولو نوى
 ظهر الوقت والوقت باق جاز لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم
 لم يجز لان فرض الوقت غير الظهر ولو نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة لا خلاف
 في فرض الوقت فيها فقها صلواتها اي ينوي في الجمعة صلوة الجمعة والاحوط ان
 يصلي بعدها الظهر اي بعد صلوة الجمعة قبل سننها فانها نويت آخر الظهر اذ ركعت
 وقتها ولم اصل بعد لان الجمعة التي صلاتها ان لم يخرج فعليه الظهر وان جازت اجزئة
 الاربع عن ظهر فانت عليه ثم يصلي اربعاً بنية السنة لانها احسن من مطلق النية
 وينوي في الوتر صلوة اي الوتر لا الواجب لا يختلف في وجوبه وينوي في
 الجنائز الصلوة لله تعالى والدعاء لهذا الميت وان استشهاده ذكر او انتى قال نويت
 ان اصلي مع الامام الصلوة على من يصلي عليه وينوي في قضاء النقل الذي شرع فيه
 فافسده قضاءه اي قضاء نقل افسده وينوي في العبد صلوة اي صلوة العبد المقدي
 بالامام ينوي صلوة اي صلوة نفسه وينوي اقتداءه بالامام اذ يلزمه الفساد
 من جهة امامه فلو بد من التزامه ولو نواه حين وقف الامام موقف الامانة جاز عند
 عامة المشايخ رحمهم الله ولو نوى الاقتداء به ولم يعين الظهر او نوى الشروع في
 صلوة الامام الاصح انه يجزئه وينصرف الى صلوة الامام ولا فضل للمقدي ان
 يقول اقتدى بمن هو امامي او بهذا الامام قال الربيعي والا فضل ان ينوي الاقتداء
 بعد تكبير الامام ليكون مقديا بالمصلي اقول فيه بحث لان الافضل اذا كان ان ينوي
 الاقتداء بعد تكبير الامام لزم ان يكون الافضل تكبير المقدي بعد تكبير الامام لان
 التكبير اما مقارن بالنية او متأخر عنها وسيا في ان الافضل ان يكبر المقوم مع الامام
 وينوي الامام صلوة فقط لا امامة المقدي اذا ام الرجل واختلف في النساء اذا
 لم تقم بمحاذية الرجل فلا يصح اقتداءها الا ان ينوي الامام امامتها وسيا في هذا
 زيادة تحقيق في مسئلة المحاذاة ان شاء الله **باب صلة الصلوة لها فريض منها التحريم**

قوله لان في فعله في الكبرياء غير انما هو في الفعل
الهداية قال في الهداية في قوله تعالى والذ
انه يرفع يديه او لا يرفع يديه في موضع الجواز
وفعله مع الشئ والاشياء فانه يرفع يديه في الكبرياء غير انما هو
وبالكبرياء يرفع يديه في قوله تعالى والذ
الشهادة في قوله تعالى والذ
الشهادة في قوله تعالى والذ

التصريح جعل الشئ محموا والهاء لتحقيق الاسمية واختص التكبير الاول بها
لانها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع بخروج سائر التكبيرات وهي التكبيرات
الوصف بالكبرياء بقوله الله اكبر بل حذف وهو ان لا ياتي بالمد في هزة الله والهاء
الكبر بعد رفع يديه وهو الاصح لان في فعله في الكبرياء عن غير الله تعالى والفتحة
اذنية اي يرفع يديه حتى يجازيها به اسمية شتم اذنية كذا في الهداية وقول فاضل وميسر
بطرفي ابهامية شتم اذنية وبعد رفع المراء يد يراها مكيها هو الصحيح لانه
استعملها على هذا التكبيرات الفتحة والاصار والحادثة والاصابع بحالها اي غير
منفردة ولا مضبوطة بل منشورة وجازت التسمية بما يدل على التعظيم نحو الله احل
واعظم او الرحمن اكبر وبالنسبة نحو سبحان الله والتمثيل نحو لا اله الا الله وبالقرآن
نحو خذني بذرك است كما لو قرأ بها وشتم بها لا بما يدل على الدعاء نحو رب
اغفر لي فالخامس انه يجوز ان يدل بذكر ما يدل على محو التعظيم ولا يشوب
بالدعاء وجهه اي بالتكبير الامام وكبر معه المؤتم ستر الا فضل عندنا في حنيفة
رحمة ان يكبر المقنن مع الامام لانه شريك في الصلوة وحقيقة المشاركة في المقارنة
وعندهما الا فضل ان يكبر بعده لانه تبع للامام وفي التسمية روايتان كذا في
الكافي ولو قال المؤتم الله اكبر قبل قول الامام ~~الله اكبر~~ ذلك الاصح انه لا يكون
شارعا في الصلوة عندهم واجمعوا على انه لو رفع في قوله الله اكبر قبل فراغ الامام
لا يكون شارعا في الصلوة عندهم كذا في الحاشية وهي اي التسمية شرط عندنا وعند
الشافعي ركن وفائدة الخلاف تظهر في جوانب البناء النقل على تحريمه الفرض حتى لو
صلى الظهر يصح ان يقوم الى النقل بلوا احرام جديد وعنده لا يصح الا باحرام جديد
وجه البناء انما اذا كانت شرطا كان مؤديا النقل بشرط ادى به الفرض وهو جائز
كما لو توفض للفرض وادى به النقل واذا كانت ركنا كان مؤديا النقل بركن الفرض
وذا لا يجوز والمذكورات سنن يعني رقع الدين للتحريم وفشر اصابعه وجهه
الامام بالتكبير ومنها اي من الفرائض القيام في الفرض يعني ان فرضه القيام مخصوصه
بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضا في النقل حتى جاز اداءه بدونه كما سياتي في باب
وفيه يضع يمينه على يساره تحت ستره وعند الشافعي يضع على صدره كالمراءة وسنة
الوضع ان يضع باطن كفة اليمين على ظاهركفة اليسرى ويحلق بالخصر والاهرام على
الربيع ويرسل يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد بين فالحاصل ان كل قيام فيه

ولا يشرع حال من الشوب وهو المخطأ بالدعاء
اي طلب الشئ على نحو ما بالعسل بالادعاء
الاساس وغيره والمفني لا يجوز شوبه حال
كونه خاطئا في الدعاء على التعظيم بالادعاء على السؤال
نحو اللهم اغفر لي او رزقي او استغفره
فستاتي

ذكر مسنون فيه الوضع وكل قيام ليس كذلك ففيه الارسل وبني اي يقرأ سبحانك
الله الى قوله وجل ثناؤه فلا ياتي به في الفرائض لانه لم ياتي في التاخير ستر ان
ان اقام وانفرد او اقتدى بمسير او مجاهر قبل الجهر حتى اذا اقتدى حين يجهر لا يثني
ولا يوجه اي لا يضم الى التثنية قوله ان وجهه وجهي الى خذوا فالا يثني يوسف فان
عنده اذا فرغ من التكبير يقول وجهت وجهي للذي ~~عنده~~ وعندهما لوقاله قبل التكبير
لا حصار القلب فهو حسن ويتعوز ستر المراءة لا التثنية فيتعوز المسبوق في قضاء
ما سبق لا المؤتم لان المسبوق يقرأ ولا يثني لانه ان يثني حال اقتدائه فيتعوز والمؤتم
يثني ولا يقرأ ولا يتعوز ويؤخره اي التعوذ عن تكبيرات العيد لانها بعد التثنية فينبغي
ان يكون التعوذ متصلا بالقراءة لا بالتثنية فهي اي المذكورات ايضا سنن يعني وضع
اليدين على اليسار والارسل في قومة الركوع بين تكبيرات العيد والتثنية والتعوذ في
اي من الفرائض القراءة فرضها اية لقوله تعالى فاقروا ما تنسرونه وما دونها خارج
بالاجماع وعندهما ثلاث آيات قصار واية طويلة والمكتفي بها مسمى كما سياتي
ان قراءة الفاتحة وضم سورة او مقدارها اليها واجب وفيه تركه وبقراءة الفاتحة
ويسمى اي يقول بسم الله الرحمن الرحيم سترها فقط اي لا يسمى في سورة بعدها
ويؤتمن اي يقول آمين بعدها اي بعد الفاتحة سواء كان اماما او مأموما
او منفردا ويضم اليها الفاتحة سورة او ثلوث آيات فاتي سورة شتاء وما سوى
الفاتحة والضم سنة فيكون التسمية سنة يؤيده ما قال في معراج الدرياه روى
الحسن بن حنيفة عن المصلي يسمى اول صلوة ثم لا يعيدها لانها شرعت لاقتناح الصلوة
كالقوة والتثنية وهما اي الفاتحة والضم واجبان قراءة الفاتحة ليست بركن عندنا
وكذا ضم السورة اليها خلاف للشافعي في الفاتحة ولما لك فيهما لقوله صلى الله عليه
وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعي قوله صلى الله عليه وسلم
لا صلوة الا بفاتحة الكتاب كذا في الهداية واعتزض الامام السرخسي على قوله ولما لك
فيهما بان احدا لم يقل ان ضم السورة ركن وخطا صاحب الهداية فيه ولنا قوله تعالى
فاقروا ما تنسرونه من القرآن والزيادة عليه بجز الواحد لم تجز لكنه يوجب العمل فقلت
بوجوبها لكن الفاتحة اوجب حتى يؤتم بالاعادة بتركها دون السورة وثلاث
الآيات تقوم مقام السورة في الاعجاز فكذا هنا وكذا الآية الطويلة وسترها اي
القراءة في السفر عجلة الفاتحة واتي سورة شتاء وامنه نحو البروج واشتقت وفي الحضر

السروحي

ثم وضع جبهة على الارض جاز عن السجود ويجلس مطمئنا بقدر تسبيحة ويكبّر
 ويسجد مطمئنا فان قيل فرضية الركوع والسجود مثبتة بقوله تعالى واركعوا واسجدوا
 والامر لا يوجب التكرار ولنا لم يجب تكرار الركوع فيما دأبت فرضية تكرار السجود
 ولما دأبت تكرار الركوع فثبت ان اية الصلوة بحملة وبيان المجمل قد يكون بفعل الرسول
 صلى الله عليه وسلم وقد يكون بقوله وفرضية تكراره ثبت بقول المنقول عنه فثبت ان
 اذ كل من نقل صلوة الرسول صلى الله عليه وسلم نقل تكرار سجوده واما وجه تكراره فثبت
 انه تعبد لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل
 فنسجد مرتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى اننا خلقنا من الارض والثانية الى اننا
 نعاد اليها قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نخرجكم منها ثم نعيدكم
 ثم نخرجكم منها فثبت ان السجود ويقوم سواها بايداعا على الارض كما ذهب اليه الشافعي
 ولا يعود قبل القيام بشي جليسة الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي والركعة الثانية
 كالاولى لكن لا تناء ولا تعود ولا يرفع يدها اي يفعل ذلك في الركعة الثانية كما يفعل
 في الركعة الاولى لكن لا يستغنى ولا يتعدى لانها لم يشترعها الامم ولا يرفع يدها كما
 يرفع في الاولى وفيها اشارة الى ان ياتي بالشبهة ترك السجدة الثانية فتذكر قيل
 السلام او بعده وقيل التكلم فضاها في الصلوة يعني اذا ترك سجدة ثم تذكرها
 قيل ان يسلم او بعد ما سلم وقيل ان يكلم سجدها سواء علم انها في الركعة الاولى
 او غيرها لانها كانت عن محلها الاصل ولم يفسد الصلوة بقولها عنه لو جرد
 المحل في الجملة اقيام التسمية فلا بد من قضاءها لانها ركن لو لم يقض حتى خرج عن
 الصلوة فسدت وبشهادة عقيب السجدة لان العود الى السجدة الاصلية ترفع
 التشهد لانه يبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه لم يفسد الصلوة لان
 الفعدة الاخيرة فرض فتشهد ويسلم فيسجد للسهو ثم تشهد ثم يسلم كما في البداهة
 وبعد سجدة فيها يفتش رجله اليسرى عليها ناصبا بمناه واضعا يديه فليسو ظنين
 على فخذه موجها اصابع يديه ورجله نحو القبلة نقلا عن الصحابة لما روت عائشة
 رضي الله عنها انه عليه الصلوة والسلام كان يقعد القعدة بين علي هذا ويشهد
 كابن مسعود رضي الله عنه وهو الخيات لله والصلوات والطيبات والسلام
 عليك اي النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله الخيات جمع تحية وهي الملك

وقد ثبت بخلافه في تركه حكمه فثبت انما كان مع ترغيبا
 للشيء لا فانه امر بسجدة فلم يفعل سجدة من
 ترغيبا له وقيل الاولى كانت في الامر والثانية ترغيبا له
 حيث لم يسجد سجدتين او قيل الاولى كانت في الامر والثانية
 والثانية لثبوتها وقيل في الاولى اشارة الى انه
 خلق من الارض وفي الثانية الى انه يعاد اليها وقيل
 لما اخذ المشرك على ذمة امة اممهم السجود فثبت
 لما قالوا فسيجد المسلمون كما هو في الكفاية فثبت
 المسلمون رؤسهم راوا الكفاية في السجود والاشهاد
 ثانيا شجر التوضي كما ذكره شيخ الاسلام
 في البحر الرائق

ويجلس

وقيل

وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من الافات وجميع وجوه
 النقص قال ابن خزيمة انما جمعت الخيات لان كل واحد من ملوكهم كان لهم تحية
 فثبت لنا قولوا الخيات لله اي الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى
 والصلوات قال ابن منذر وبعض الشافعية هي الصلوات الخمس وقيل كل الصلوة
 وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الرهري العبادات والطيبات قال الاكثرون
 الكلمات الطيبات وهي ذكر الله وما والاها وقيل الاعمال الصالحة ويقصر الخمس
 عليه هنا اي في الفعدة الاولى يعني لا ياتي بالصلوات ويكتفي بالفاتحة فيما بعد
 الاولين غير ليتناول صلوة المغرب وان سجد فيه او سكت جاز لكنه ان سكت عمدا
 استاء وان سكت سهوا وجب عليه سجود السهو رواية الحسن عن ابن خزيمة فالأحوط
 ان لا يتركها وان كان الصحيح انه ليس بواجب وما سوى وضع الرجلين وتعيين الاولين
 للقراءة والاطمئنان في السجود والفعدة الاولى والتشهد فهما اي التشهد في الفعدة
 والاقتصار عليه في الاولى أي ترك الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم سنن اراو
 بما سوى المذكورات تكبير السجود وتسبيحه ثلثا ووضع يديه على ركبتيه واقتراش
 رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلاسة فانها سنن ولا يترك اي وضع الرجلين
 فرضه رواية وهي رواية القدوري حتى اذا سجد ورفع اصابع رجله عن الارض
 لم يجز كذا ذكره الكرخي والجصاص ولو وضع احدهما جاز وقال قاضي خازن ويكره
 وذكر الامام الترمذي ان البدن والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل
 عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق كذا في العناية والباقي واجبه
 وهي تعيين الاولين الى اخره حتى لو اخر القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد قدر
 ما يوقد في ركن وقيل حرف عدا الله او سهوا وسجد ومنها اي في الفرائض الفعدة
 الاخيرة قدر ما يقرأ فيه التشهد الى عبده ورسوله لقوله عليه الصلوة والسلام لان
 مسعود رضي الله عنه حين علم التشهد اذ اقلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك
 خلق التمام بالفعل قراء اوله بقراءة لان معنى قوله اذ اقلت هذا اي قرائت التشهد
 وانت قاعد لان قراءة التشهد لم تشرع الا في القعود وقوله او فعلت هذا اي قعدت
 ولم يقرأ شيئا فصارت التحية في القول لا بالفعل لانه ثابت في الحالين كما بينا والمعاني
 بالشرط عدم قبل وجود الشرط ولان الصلوة منهاهية والنهائي لا يكون الا بالتمام
 والتمام لا يكون الا بالانجام وهذا ما يعلم ببيان الشارع وقد بين فيه فيكون فرضا

قوله اي القعدة الصلوة في شهر من النسخ اي التشهد
 والاطلاق التشهد على القعدة مع وجودها بينهم وقد وقع
 بهما من صدر التشهد ايضا وهو ذكر الخات واردة التحل
 في

قوله وذكر الامام الترمذي ان البدن والقدمين
 العبادات في العبادات كذا وكذا وضع البدن
 والقدمين بمجموعة السجود

قوله اي على تمام الصلوة بفعل الفعدة قراءة التشهد او لم يقرأها
 تعالى عليه وعلى قائل ان قلت هذا او فعلت هذا فثبت انما فعلت
 او لا احد تشهدين فثبت تمام الصلوة معلوما بحد ثبوت قراءة التشهد
 او فعل الفعدة كمن في امة التشهد لم يقرأ في هذه الفعدة فصارت
 فعل الفعدة اذ اقل بقراءة الفعدة ايضا فثبت تعليق الصلوة بالفعل
 على كلا التقديرين فان قيل قد وجدنا كيف يفيد الفرضية فثبت تمام
 بالكتاب لان نقل الصلوة ثابت به وتامها منها الا ان طرقة جعل وهذا
 الحديث مبدون كيفية التمام • ثم سرح الهداية

قوله في القول اسره التشهد اربعة اشياء فثبت قراءته وتركه قوله لا الفعل
 وسوا القعود لانه ثابت في الحالين اي في حال قراءته والتسليم وحال عدم القعدة
 قوله كما بينا وهو قوله وانت قاعد وقوله اي قعدت قوله والمعلق
 بالشرط وهو الصلوة وتامها والشرط وهو القعود بقراءة التشهد
 او فعل الفعدة وقوله واما اي التمام والتمام اي التمام والتمام
 وسنن فرضه وانما كانا له فرض بالضرورة والامام قد خرج بدليل وهو عدم
 التمام لتمامه ومما بين ان تامة الفعدة فيكون فرضا على ان مواظبة
 فيها بلا شك ولعل القعدة كما ان مواظبة في شيء من غير سنن فرض
 باجماع العلماء وقال الشيخ قاسم في شرح الدرر قد روت كونه كونه
 منع منع التمام على ان الفعدة الاخيرة فرض • عند الحكم رحمه الله

قوله وذكر الامام الترمذي ان البدن والقدمين
 الشرعية اي على تمام الصلوة ببيان ان
 الشرع يكون فرضا لكان اخر

قوله في الهيئة يرجع الضمير الى جزء صوري وثانيته
بناو الركعة او باعتبار التجربة لانه في كل الفائدة هو التجربة
مما في رحمه الله

من قوله لا ينفك شيع لم يوجب له محال
مضاف

في الهداية مراعات الترتيب في شرح مكرامة الافعال وذكره في حاشية
الهداية نقلا عن المصنف ط السجدة التي تليها في الترتيب في الهداية بعد
ما سجد سجد واحدة قبل ان يسجد الاخرى في قضيتها وكونه القيام
معتبر لانها لم يترك الا العاجب اقول له في مكر ركني قبل ان يسجد
في حكم عاقله فان مراعات الترتيب في الركعات الخ لا تكون في ركعة
واحدة كالركوع وكحده واجب ايضا على اية في ما سجد وسجدوا
ان يسجدوا السهو يجب بتقديم ركني واوردوا النظر بتقديم
ركن الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا يوجب الارسال العاجب
فعلم ان الترتيب بينه الركوع والقراءة واجب منع انهما غير مكرري
ركعة واحدة وقال في الذكر
ما تقدم الركعة نحو ان ركوع قبل
ان يقرأ فلا مراعات الترتيب
واجبة عند صاحبنا الثالثة
خلاف لفرضين في فرض عند
فعلم ان رعاية الترتيب واجبة
مطلقا فلا حاجة الى القول فيها
مكر. بل قد علم ذكره في المختصر
ويحيط به ان المراد مما ذكر
ما ذكر في الصلوة على سبيل
الفرضية اجزاء لا تتكرر
في الصلوة على سبيل الفرضية
وهو يكبر الاقناع والقدوة
الاخرة فان مراعات الترتيب
في ذلك فرض صدق سجدته

هاتحاد

قوله في سورة يونس
الركعة والركعة من ركعات
فرضية من ركعات
فرضية من ركعات
فرضية من ركعات
فرضية من ركعات

بالتحسين بالفارسي لا يرد ولا ينعقد
بالتحسين والتعريف المصلحة المحيطة والركعة
والركعة

لا تعلق له بما نحن فيه لما عرفت ان القراءة ليست من الاركان التي لها مدخل في الترتيب
واما ان كان قوله فعلم ان رعاية الترتيب واجب مطلقا غير مطبق لواقع الا يلزم
من وجوب رعاية الترتيب في صورة مخصوصة وجوب رعاية في صورة حالته
عن ذلك الخصوص واما ابعادا فلو ان المفهوم من قوله ويجوز ان لا ينبغي
ان يحظر بالبال بالاصل لان الكلام هنا كما اعترف به نفسه في مراعات الترتيب
في الاركان وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل هو شرط والفقهاء الاخيرة
سبقت في انهم ايضا ليست بركن ولو سلم فمراعات الترتيب بين الشكيتين انما يكون
فرضا اذا امكن فكذلك الترتيب بينهما ليس بمقدور فيكون فرضا والفتوة الاخيرة
من حيث هي اخرى وتكبير الافتتاح من حيث هو تكبير لا افتتاح لا يقبل فكذلك الترتيب
بينهما فكيف يصح ان يكون ما ذكره نوحها لكلام الهداية الحمد لله على توفيقه لكشف
هذا المقام وتحقيقه وقد وقع هنا من بعض اهل الصلف ومن له حرص على رد كلام
المجاهدين وشغف ما ينبغي الناظر فيه من حاله وبقيس عليه سائر ما صدر عنه من عقالة
ومنها اي في الفرايض الخروج من الصلوة بصفة اي فعلا لا اختيارا وبأي وجه كان
فانه فرض عنه لا عندهما لهما ما روينا من حديث ابن مسعود ولا من الخروج من الصلوة
ببضاد الصلوة فلا يكون من جملتها وانه ان الصلوة تخرجا وتخليوا فلا يخرج منها
الا بصفة كالجمعة ولا يملك اداء صلوة اخرى الا بالخروج من هذه وكل ما لا ينهل
الى الفرض الا انه يكون فرضا مثله كذا قال الزبلي اقول في قوله ولا يخرج من الصلوة
الخ بحث لانه انما يفيد عدم الركبة وهو لا ينافي الفرضية لجواز ان يكون كالخرجة كما
يشعر به استدلال الامام بقوله ان للصلوة تخرجا وتخليوا وبين كفيته الخروج بقوله
يسلم المصلي مع الامام اي مقارنا سلامه بسلام الامام كما في التخرجة وفي رواية
عنه بعد الامام كما مر وعندهما يسلم بعده كما يكبر للتخرجة بعده عن يمينه ويساره
فيقول السلام عليكم ورحمة الله الى جانيبه لانه عليه الصلوة والسلام كان يسلم
عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر واما
بخطاب السلام عليكم الفوم والحفظة من الملائكة اي يوبى بالتسليم الاولى من عن
يمينه من الرجال والنساء والحفظة وقيل لا يوبى النساء في زماننا لانهن لا يحضرن
المسجد غالبا وبالثانية من عن يساره منهن لانه يستقبلهم بوجهه ويحاط بهم بلسانه
فيؤوبهم بحبانه اذ السلام قرينة الاعمال بالنيات وناويا الامام في جانبها وفيها

اتخاذاه

اتخاذاه يعني يوبى امامه لانه من الحاضرين وهو احق منهم لانه احسن اليهم بالترام
صلواتهم صحة وفسادا فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم ولو في الايسر
نواه فيهم ولو يجذاه نواه بالاوى عند اي يوسف رحمه الله اذا تعارض الجانبان
فخرج الايمن وعند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله يوبى في التسليمين
لان الجمع في التعارض ممكن فلا يصار الى الترجيح ويسلم الامام ناويا بهما اي بالتسليمين
والمراد خطابه القوم والحفظة ويسلم المنفرد ناويا بهما الحفظة فقط اذ ليس
معه سواه ولا يصح خطاب الغائب وهو اي لفظ السلام واجب والبولاق سنن
وهي ظاهرة ولها اي للصلوة واجبات اخرى كرعاية الترتيب فيما تكرر في ركعة
كالسجدة وقد مر بيانه وترك التكرار فيما فرض غير مكرر كما ركع حتى لو كرره عمدا
انما هو سهو واجب السجدة وقوت الوتر وتكبير العبد لله والجهر والاسرار
فيما يجهر ويسر بقدر ما يجوز به الصلوة وقبلها استئذان حتى لا يجيب سجد المسهر
به تكبيرا وكذا آداب هي نظرة الى موضع سجدة حال القيام والى ظهر قدميه حال
الركوع والى اربعة الفة حال السجود والى حجره في فعوده والى منكبيه الايمن حال
التسليم الاولى والى الايسر عند الثانية لان المقصود الخشوع وترك التكلف
فاذا تركه وقع بصر في هذه المواضع قصدا ولم يقصد كذا قال الزبلي وكظم فمه
عند التثاوب اي ستره لقوله صلى الله عليه وسلم التثاوب في الصلوة من الشيطان
فاذا التثاوب احكم فليكظم ما استطاع واخراج كفيه من كفيه عند التكبير لانه
اقرب الى التواضع وابعده من التشبه بالجبار ودفع السعال ما استطاع لانه مع
كونه ليس من افعال الصلوة لو كان بغير عذر يفسد ما في جنبه ما امكن والقيام عند
الحيلة الاولى يعني حين يقال حي على الصلوة لانه امره اذ معناه حمله واقبل فيستجيب
المسارعة اليه والمشيوع عند قامت الصلوة لان المؤذن الامين وقد اخبر
بقيام الصلوة فيشروع عنده صوتا لكلامه عن الكذب **فصل** الامام يجهر
في التخرج والي العشائين اداء وقضاء الجمعة والعبد والى التواضع وترجعهما
لانه المأثور المتوارث من زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا لا في قنوته لا ايضا
كذلك والمنفرد بخبر الصلوة الجهرية ان ادى اي اذا راوا المنفرد الاداء خيرا
ان شاء جهر لكونه امام نفسه وهو افضل لكون الاداء على هيئة الجماعة وبروي
ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلوة صفوف من الملائكة وان شاء خافت

اذ ليس خلفه من سمعه قيد الجهرية لانه لا يجزى في غير حال يخاف فيه حتما
هو الصحيح كمنفصل بالليل فانه مخير بين الجهر والمخافة والجهر افضل قبل ويخاف
المنفرد ان قضى الجهرية كمنفصل بالنهار وفي الهداية من فائته العشاء فقضاها بعد طلوع
الشمس ان ام جهر فيها وان كان وحده خافت حتما ولا يجزى وهو الصحيح لان الجهر
مختص اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التحيز ولم يوجد احدهما
وقبل يخبر في الكافي في قضاء العشاء نهارا ان ام جهر وان كان وحده خيف والجهر
افضل ليكون القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المصنف هو الصحيح مخالف
لما ذكره شمس الائمة الترخي وغير الاسلام وقاضي خان والامام النجاشي والامام
المجيب في شرحهم للجامع الصغير واجب عنه بان ما ذكره المصنف من سبب الجهرية
بالاجماع وقد استوفى كل منهما فتنفى الحكم واما موافقة القضاء بالاداء فليس عسببها
اجماع ولا نص فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالراي ابتداء وهو باطل ولعل هذا
حمل صاحب الهداية على حصص الصحة فيه فيكون مراده الصحة دراية لارواية افوك
فيه بحث لان الحكم انما يتحقق اذا كان الاجماع على حصص السببية في المذكورين وليس كذلك
ولو كان على الحصص اجماع لما حصل الذهول على هؤلاء القول بل الاجماع على كون
كل واحد منهما سببا للجهر وقد تقرر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع يجوز تعديله
والحاق غيره به لوجود العلة فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل افضل منه
مقتل بما يفهم من الحديث المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا
في القضاء فينبغي ان يكون الجهر في قضاء المنفرد الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث
فظهر انه ليس بصحيح دراية ايضا ولهذا اختاره صاحب الكافي في الجهر اسماع غيره
والمخافة اسماع نفسه هذا مختار الهندواني وقال الكرخي الجهر اسماع نفسه والمخافة
نصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان لا الصماخ والاول اصح لان مجرد حركة
اللسان لا تسمى قراءة بل وصوت وعلى هذا الخلاف كما يتعلق بالنطق كالشمسية في
الزبيحة وجوب السجدة في التوبة والطلاق والعناق والاستثناء ترك سورة
في اولي العشاء وقراءة الفاتحة قرأتها اي السورة بالفاتحة جهرا في الاخيرين ولو ترك
الفاتحة في الاولين لا اي لا يقضيها في الاخيرين لانه بقراءة فاتحة الاخيرين فلو قضى
فيهما فاتحة الاولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشروعة ونظام
اولي الجهر على الثانية فقط اي لا اولي سائر الصلوة لانها سنة في الجهر اجماعا ليدرك

الجمعة حكم وقضا ورشنة في التيمم وجوبه
وفي كل وقت قال قراءة فيه جملتها وجوبها واختم عليه
الشيء ارجو حبه

الناس

الناس للجمعة وسنة الجهر لانه وقت غفلة يخاف سائرهما والتطويل معتبر من حيث
الاي ان كانت متقاربة في الطول والقصر وان كانت متفاوتة اعتبرت الكلمات ونحو
وينبغي ان يكون التقاوت بعد الثلث والثلاثين والثلاثين في الاولى والثالث في الثانية
وهذا بيان الاستحباب اما بيان الحكم فالتقاوت وان كان قاحشا لا بأس به لورود
الاشواطالة الثانية على الاول فتركه اجماعا وانما يكره التقاوت بثلاث آيات
وان كان آية او آيتين لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام قراء في المغرب بالمعنيين
واخرهما الطول في الاولى بانه كذا في الكافي ولم يتعين سورة الجواز الصلوة
يعني لم يجز تعيينها الجواز الصلوة بحيث لو لم تقرأ فسدت الصلوة لا طلاق قوله
فانما يتيسر من القرآن وقال الشافعي سورة الفاتحة متعينة للجواز لقوله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب قلنا ان النص مطلق وخبر الواحد
لا يقيد لانه نسخ وكذا تعيينها اي سورة لها اي للصلوة مثل ان يقرأ الحمد تسليما
وهل ان في صلوة الجهر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقين في صلوة الجمعة وانما
كره لما فيه من جهل الباقي قالوا هذا اذا راه حتما بحيث لا يجوز غيرها او رأى غيرها
مكرها اما لو قرأها لكونها ايسر عليه او تبركا بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم
فلا كراهة فيه لكن يشترط ان يقرأ غيرها احبانا لئلا يظن الجاهل ان غيره لا يجوز
سوى الفاتحة فانها متعينة للقراءة في كل صلوة ولا كراهة وان لم يتعين لجوازها
المؤتم لا يقرأ اي خلف الامام بل يسمع وينصت وان قراء الامام اية ترغيبا وترهيبا
لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان اكثر اهل التفسير على انه
خطاب للمؤمنين ومنهم من حمل على حالة الخطبة ولا تنافي بينهما فاما امرها فاما فيها
لما فيها من قراءة القرآن كذا الخطبة اي المؤتم يسمع الخطبة وينصت وان صلى الخطيب
على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ صلوة عليه فنصير المستمع ستر او قعت العبارة
في الكثرة والوقاية هكذا لا يقرأ المؤتم بل يسمع وينصت وان قراء امامه اية ترغيب
او ترهيب او خطب او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فاعترض عليه الزبلي باظهار
قوله او خطب معطوف على قراء فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانصت
واجبا قبل الخطبة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاعتراض كان ممكن
الدفع بان يكون المؤتم بمعنى من شأنه ان يأتى ويجعل قوله او خطب عطفا على قرا
المحذوف بعد قوله لا يقرأ المؤتم فالمعنى لا يقرأ المؤتم اذا قرأ امامه بل يسمع وينصت

اي تعينه المطلق نسخ
س

وان قرأ آية ترغيب او ترهيب ولا يقرأ التواتر اذا خطب امامه او صلى على النبي صلى
الله عليه وسلم بل يسمع وينصت لكن غيرت العبارة فقلت كذا الخطبة الخ لئلا يرد
من اول الامر والبعد عن الخطيب كالقريب في وجوب الاستماع والانصات والجماع
سنة مؤكدة وقيل فرض للرجال وسباني ان جماعة النساء مكروهة ولا يكره
الجماعة في مسجد محلة باذان واقامة يعني اذا كان سجدا امام وجماعة معلومان
فصلى بعضهم باذان واقامة لا يباح لباقيهم تكرارها بها لكن لو كان سجدا بالطريق
يباح تكرارها بها ولو كرر اهلها بدونهما جاز الا اذا صلى بهما اي باذان واقامة
فيه او لا غير اهلها لان حرم لا يسقط بفعل غيره وصلى بهما فيه او لا اهلها لكن
بمخافة الاذان لان مخافتهم يكون عذرا لباقيهم والاحق بالامانة بيني والآخرين
الا علم اي علمهم باحكام الصلوة صحة وفساد ابعدهما بحسن من القراءة قد ر
ما يجوز به الصلوة لان الحاجة الى العلم اكثر بالنظر الى غيره فلا قراءة اي ان تساووا
في العلم فالاحق بها اكثرهم قراءة ويجوز بالامانة ركن في الصلوة فالأورع اي ان
تساووا فيه فالاحق بها الشدة خوفا من الله تعالى واجتنابا من الشبهة قال النبي
صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عالم تقى فكأنما صلى خلفي فالأسن اي ان
تساووا فيه فالاحق اكثرهم سنا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحب
ابي ملكة ثوب مكما اكبر كما استأفلا حسن خلقا اي ان تساووا فيه فالاحق
احسنهم معاشا بالناس فالاحسن وجهها اي اكثرهم صلوة بالليل لما روي انه صلى
الله عليه وسلم قال اكثر صلوة بالليل حسن وجهه بالنهار فالأشرف سببا فالأشرف
توبا لان في هذه الصفات تكثر الجماعة وان استؤوا بغيره او اختار الى القوم
كنا في معراج الدابة وكره امانة عبد لانه لا يتفرع للعلم فتعقب عليه الجهل واعرابي
وهو الذي يسكن البادية عربيا كان او عجميا لان الغالب عليه الجهل وقاسق
لانه لا يتم لامر دينه واعى لانه لا يثق في التجاسة ولا يهتدي الى القبلة بنفسه ولا يفتد
على استيعاب الوضوء غالبا ومبتدع اي صاحب هوى لا يكفر به صاحبه حتى اذا كفر
به لم يجر اصداء وولد الرنا اذ ليس له اب يوءد به فيعقب عليه الجهل وان فقد مواجيز
مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وكره تطويله اي الامام
الصلوة لقوله صلى الله عليه وسلم من قام فوافيصل بهم صلوة اضعفهم فان فيه
المرضى والكبير وذو الحاجة وكره جماعة النساء وجدهن اذ يلزم من المحذورين قيام

بهما

الامام

الامام وسط الصف وهو مكروه او تقدم الامام وهو ايضا مكروه في حقهن
ولو فعلن لم يتقدم الامام بل يقف وسطهن اذ بعض اشتر أهون من بعض كالغراه
جمع عارفانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم وكره حضور النساء في الصلاة
الخمس والجمعة لما فيه من خوف الفتنة وحضور العجوز الطهرين الى الظهر والعصر
والجمعة لان الفسقة يجتبعون في اوقاتها وفرط شبقهم قد يجاهد على رغبة العجائز
وفي الفجر والعشاء ينامون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العبدن الجبانة
متسقة فمكبرها الاعتزال عن الرجال فلا يكره في الكافي الفتوى اليوم على الكراهة
في كل الصلوة لظهور الفتنة ويقف الواحد عن بمية اي يمين الامام لانه عليه الصلوة
والسلام صلى باني عباس رضي الله عنه فاقامه عن يمينه ولا يباخر عن الامام في
ظاهر الرواية وعمر محمد انه يضع اصابعه عند عقب الامام وان كان المقدي
اطول فرفع سجوده امام الامام لم يصرفه عن القبلة موضع الوقوف لا مكان السجود
وان صلى في يسار او خلفه جاز واساء فيهما في الاصح لمخالفة السنة ويقف الاثنان
خلفه لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك ويقدي موصى بميمه لان التيمم طهر
مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يقدر بقدر الحاجة ويقدي غاسل عباس
لان الخلف مانع سرية الحديث الى القدم وما حصل بالحقين بزيه المسح وقام بقاعد
لانه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلوة قاعدا والقوم خلفه قيام وموم بموم لا تساووا
في الحال لان بنوي المؤتم قاعدا والامام مضطجعا ومنفصل بمقرب لان الحاجة
في حصة الى اصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء ومنفصل لاستوائهما
في الحال وحالف بها لا ينعى لو خلف رجلان كل منهما ان يصلي ركعتين فاقدي أحدهما
بالآخر صح كاقضاء المنقل بالمنقل وحالف بباد ينعى نذر رجل ان يصلي ركعتين
وأخر خلف بالله لا صلي ركعتين واقدي الحالف بالباد زجازه لانه كاقضاء
المنقل بالمقرب بله عكس اي لا يقدي بباد زجازه لانه كاقضاء المقرب بالمنقل
لاناد بباد ركعتين نذر رجل ان يصلي ركعتين وأخر كذلك فاقدي أحدهما بالآخر
لا يجوز لان كلاهما كافر فرضنا اخر الا ان بنوي تلك المنذور ثم اقدي أحدهما بالآخر
ان يصلي ركعتين وقال آخر والله علي ان اصلي تلك المنذور ثم اقدي أحدهما بالآخر
جاز لوجود الاشتراك ولا رجل بامرأة او صبي اما المرأة فللقوله صلى الله عليه وسلم
اخرهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلونه منفصل فلا يجوز

اقتداء المنعوض به ولا يظهر بعد ذلك قارئ بائع ولا يسبح مع غيره من غير
ومعترض بمنعوض كان في كل منها بناء القوي على الضعيف وهذا يجوز ومفترض
فما اختلفوا في اشتراكه ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر
والعصر والعشاء سواء كانت تحريمه المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت
فخرج الوقت فاقصدى المسافر بخلاف ما اذا كان غير عتبتها في الوقت فخرج
وهما في الصلوة او كانت الصلوة مما لا يتغير كالجمعة والمغرب فانه يصح وانما لم يصح
فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في الفعدة ان اقتدى به في الشفع
الاول اذ الفعدة فرض عليه لا على الامام او في حق القراءة لواقفي به في الشفع
الثاني فان القراءة فيه نقل على الامام وفرض على المقتدى بل في الوقت اي يقتدى
المسافر بالمقيم فيما يتغير في الوقت لا اتحاد حالهما في الافتراض والنقل اذ يجزى
المسافر تكميل صلوة الرابعة حال الاقتداء لانه بمنزلة نية الاقامة لانه يصير مقيما
في حق هذه الصلوة تبعاً لامامه فلم يلزم اقتداء المنعوض بغير المنعوض في حق
الفعدة الاولى وحق القراءة في الاخرين اذ القراءة فرض في ركعات النفل وسبب
لهذا زيادة تحقيقه بارتباطه بالمسافر ان شاء الله تعالى فظهر ان امامه محدد اعادة
اقتدى بامام ثم ظهر ان امامه محدث اعاد المقتدى صلوة لقوله صلى الله عليه وسلم
ايمار رجل صلى يقوم ثم تذكر جنبته اعاد واعاد واقتدى ابي وقارئ بائع
او استخلف اميا في الاخرين فسد صلواتهم اما صلوة القارئ فلا تترك
القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الاميين فلا تتركها لما رغبنا في الجماعة وجب
ان يقتدى بالقارئ ليكون قراءة قراءة لهما فترك القراءة التقديرية مع القدرة
عليها ولو استخلف القارئ اميا في الاخرين فسد في الكل لان القراءة وجبت
في كل صلوة تحقيقا او تقديرًا وله توجد خسر الاخرين بالذكر لانه قد وقع فيهم ان يصلح
الاخي في الاخرين بالاستخلاف لعدم وجوب القراءة فيهما ويصعب الرجل خلف
الامام لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي منكم اولوا الاحلام والنهي اي ليقترب من الباطن
فالصبيان فالحق في بقاء جمع الخنثى كالحجاء في جمع جلي قدم الصبيان للمحضر
في الذكورة فالنساء حادثة فقد كن اعلم ان كون محاذاة المرأة مفسدة لصلوة
الرجل مشروطة بامور الاول المكث في مكان المحاذاة قد داء ركن حتى لا تنفسها
مادونه الثاني كون المحاذاة مشهارة بان كانت ضخمة قابلة بلجام هو الصحيح المراد

كونها

كونها من قبل الشهوة في الجملة حتى لو كانت نجاسة او صغيرة لا تشتهى لا تنفسها
ولو كانت محرمة او مجوزة بنقصها الطباع تنفس الثالث كون صلواتها ذات
ركوع وسجود وان كانا يصلبان بالامام حتى ان المحاذاة في صلوة الختان لا تنفس
الرابع كون الصلوة مشتركة بينهما تادية بان يكون احدهما اماما والاخر فيما يؤتيه
او يكون لهما امام فيما يؤتيه فبما يشتمل الشركة بين الامام والمأموم وبين المأمومين
ثم ان اشتراكهما في الصلوة قد يكون حقيقة كما في المدرس وقد يكون حكما كما في
اللاحق فانه فيما يقضي كانه خلف الامام كما سبق وايضا انه اعم من الاداء والقضاء
والفرائض وغيرها كصلوة العبد والتراويح والوتر في رمضان فان المحاذاة
في جميع ذلك مفسدة الحاسن كونها في مكان واحد بلا حائل لانه يرفع المحاذاة
وادناه قدر مؤخر الرجل لان ادنى الاحوال القعود فقد رادناه به وغلظه كغلظ
الاصبع والعزجة تقوم مقام الحائل ولهذا لم يقردها بالذكر وادناه قدر ما يقوم
به الرجل كذا قال الزيلعي السادس كون جهتها متحدة حتى لو اختلفت لا يفسد
ولا يتصور اختلاف الجهة الا في خوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل بالبحري
كذا قال السروجي في الغاية في باب الصلوة في الكعبة السابعة ان ينوي امامتها
اي امامة النساء وقت الشروع لا بعد ثم ان المحاذاة لا يجب كونها بجميع الاعضاء
بل يكفي كونها ببعضها قال ابو علي النسفي حد المحاذاة ان يجاذى عضو من اعضائه
حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل يجاذيها اسفل منها ان كان يجاذي الرجل
شبهاتها يفسد صلوة وقال الزيلعي المعتبرة المحاذاة الساق والكعب على الصحيح
وبعضهم اعتبر القدم اذ عرفت هذا فاعلم ان قوله مشهارة فاعل حادثة اي حادثة
مشهارة رجلا قد رما يؤدى فيه ركن من اركان الصلوة ولو كانت تلك المحاذاة
بعضها واحد فيكون قوله قد ركن اشارة الى الشرط الاول وقوله مشهارة ولو محض
له بان تكون بنته او اخته او نحو ذلك اشارة الى الشرط الثاني وقوله في صلواتها
الكاملة اشارة الى الشرط الثالث وقوله المشتركة تادية اشارة الى الشرط الرابع
وله يقل اداء لئلا يتوهم مقابل القضاء وقوله في مكان بلا حائل متعلق بقوله حادثة
واشارة الى الشرط الخامس وقوله واتحد جهتها اشارة الى الشرط السادس وقوله
فسدت صلواته جزاء لقوله حادثة وقوله ان نوى امامتها والاصولتها اشارة
الى الشرط السابع فوم صلواتها على ظهر ظلة في المسجد وتحترم قد امهم نساء الطريق

لم يجز صلواتهم لان الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء كذا في الثانية ولو جازهم
 من تحتهم نساء جازت صلواتهم كذا على الظلة اذ ليس بينهم وبين الامام نساء فلو جازهم
 ههنا لمكان الحائض فلا يفسد صلواتهم كرجل وامرأة صليبا صلوة واحدة وبنيهما
 حابط المصلي على فوق المسجد ان وجد في صحنة مكان كره والا فلو وبمنع الاقتداء
 الطريق الواسع بين الامام والمقتدى وهو الذي يجري فيه العجلة والا فلو كان
 الكبير وهو الذي يجري فيه الزورق في المسجد حال في الطريق والنهر لا يجمع
 الاقتداء الفضاء الواسع فيه اي في المسجد كذا في الثانية وقبل يمنع الاقتداء ايضا
 وقد رما يمكن الاصطفا فيه حال كونه في الصحراء وقبل يمنع الاقتداء فرجة قدر
 ثلث اذرع في الصحراء والجبانة عند صلوة العبد كالمسجد قال قاضي خان لوصلي بالناس
 صلوة العبد في الجبانة جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف فضاء واتساع
 لان الجبانة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد الحائل بينهم اي الامام والمقتدى
 لو كان بحيث يشبه به اي بسببه حال الامام بمقتداه اي الاقتداء والاى وان لم
 يشبهه فلا يمنع الا ان يختلف المكان قال قاضي خان ان قام على الجدار الذي يكون
 بين داره وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام بصلح الاقتداء وان قام على سطح
 داره وداره منصلة بالمسجد لا يصح اقتدائه بالمسجد وان كان لا يشبه عليه
 حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثرة التخلل فصار المكان مختلفا اما في
 البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح
 الاقتداء الا اذا اشبه عليه حال الامام وقال ايضا الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب
 له ان يتحول الى يمين القبلة ويمين القبلة ما يكون حذاء يسار المستقبل ويسار القبلة
 ما يكون حذاء يمين المستقبل كقوله لما حدث الاقتداء المدرك في الاصطلاح من
 صلي الركعات مع الامام والمسبوق من سبقة الامام بها اي بالركعات كلها بان ادرك
 الامام بعد رفع راسه من الركوع الاخير او في التشهد او ببعضها بان ادرك بعد الركعة
 الاولى في الثانية او الثانية في الثالثة او الثالثة في الرابعة واللاحق من جنة
 كلها اي كل الركعات وبعضها بعد الاقتداء بان ادرك في الركعة الاولى فسبقة
 الحديث فذهب وتوضا وجاء بعد فراغ الامام فشرع يصلي الاربع بالقام او سبقة
 الحديث بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلاث فذهب وتوضا وجاء بعد فراغ الامام
 فشرع ما فات وسياق بيان حكم المسبوق فيما يقضي له جهتان جهة الافراد

حقيقة

حقيقة فان ما يصلي ليس بما التزمه مع الامام وجهة الاقتداء صورة حيث بني
 تحريمه على تحريم الامام فبالنظر الى الجهة الاولى كان كالمفرد حتى يبنى اي يأتي
 بالثناء اذا قام الى قضاء ما سبق به اذ ادرك الامام في القراءة التي يجهر بها
 ويعود وقراءه ويفسد ما يقضي بترك القراءة لا بالمحاذات ويتغير الى الاربع
 ما يقضي بنية الاقامة ويلزمه السجدة بالسهر وفيه اي فيما يقضي وكل ذلك من احكام
 المفرد وبالنظر الى الجهة الثانية كان كالمفدى يعني لا يؤتمر اي لا يجوز الاقتداء لانه
 بان في حق التزمه بخلاف المفرد وان صلح للمخوفة اي لان يجعله امامه خليفة له
 اذا احدث ويقطع تكبيره الافتتاح تحريمه اي لو كبرنا وباستيناف صلوة وقطعها
 يصير مستانفا وقاطعا بخلاف المفرد ويلزمه السجدة بسهر وامامه يعني لو قام الى
 قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة ناسه هو فعله ان يعود ولو لم يعد كان عليه ان يسجد
 في آخر صلوة بخلاف المفرد حيث لا يلزمه السجدة بسهر وغيره وان لم يجز المسبوق
 في سهوه اي سهوا وامامه وباني المسبوق بتكبير الشري بخلاف المفرد واللاحق ليس
 له الجهتان بل هو كانه خلف الامام حتى لا يتغير فرضه بنية الاقامة ولا يأتي بقراءة
 ولا سهواى سجدة سهوا او اسرى ولا ما اي لا يأتي بما تركه امامه بالسهر وفسد
 ما يقضي بالمحاذاة وعلمه بخطا القبلة من امامه وكل ذلك من احكام المقتدى المسبوق
 يقضي اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق التشهد حتى لو ادرك ركعة من
 المغرب مع الامام قضى بعده ركعتين وفصل بقعدة لانه اذا قضى ركعة فكانه
 صلي ركعتين بالنظر الى التشهد وقرأ في كل من الركعتين الفاتحة وسورة لان ما يقضي
 كانه اول صلوة ولو ترك القراءة في احدهما يفسد صلوة ولو ادركها اي ركعة
 من ذوات الاربع صلي ركعة اخرى وقرأها اي الفاتحة وسورة وتشهد لانه كان
 ركعتين بالنظر الى التشهد ثم صلي ركعة اخرى وقرأها اي الفاتحة وسورة
 لان ما يقضي اول صلوة بالنظر الى القراءة ولا يشهد لان ما يقضي آخر صلوة بالنظر
 الى التشهد وخرق الثالثة بين القراءة والترك والافضل القراءة **باب الحديث**
في الصلوة امام سبقة حدث غير مانع للثناء لا بد من هذا العيد لان المطلق كما
 في اكثر النسخ غير صحيح كما سيظهر وكواى ولو كان سبق الحديث بعد التشهد
 قبل السلام اذ لم يتم صلوة لما عرفت ان الخروج بصوته فرض عند ابى خيفة
 ولم يوجد يستخلف خبر لقوله امام اي لا بد من استخلافه اذ خلق مكان الامام

عن الامام بنسب صلوته المقتدى حتى اذا حدث الامام فلم يقدم احد حتى خرج
 من المسجد بنسب صلوته القوم كذا في الكافي صورة الاستخفاف ان يتأخر محمد و
 واضعابده على انفه يوم انه رجع فبقي قطع عنه الظنون ويقدم من الصف الذي
 يليه بالاشارة ولو تكلم بطلت صلواتهم وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصفوف
 في الصلوة وما لم يخرج من المسجد فيه فلو لم يستخلف حتى جاوز هذا الحد بطلت
 صلوته القوم وفي صلوته الامام روايتان كما اذا احصر الامام عن القراءة اي قراءة
 قدر ما يجوز به الصلوة فانه يستخلف احبوا عنه خلافا لها ولو قرأ ذلك
 القدر لم يجز الاستخفاف بله خلاف لعدم الحاجة اليه فيتوضا الامام ويبني
 باقها على ما مضى ويقم صلوته ثم اي مكان التوضي او يعود الى مكانه ان فرغ امامه
 اي الذي استخلفه متصل بقوله ثم ثم او يعود كما المنفرد فانه ايضا يخرج بين الامام
 ثم والعود ووجه التخيير ان في الاول قلة المشي وفي الثاني اداء الصلوة في مكان
 واحد فاختار انما شاء والا اي وان لم يفرغ امامه عاد الى مكانه فطوا كذا اي
 كالا امام المقتدى اذا سبقه الحدث والافضل للمنفرد ومقتدر فرغ امامه الاستخفاف
 ليكون ابعد عن شبهة الخاف فبفتح الاداء بلا خلل وبني الامام والمقتدى
 اخرازا لفضيلة الجماعة ولو استخلف الامام مسوقا جاز لوجود المشاركة في التخيير
 والاولى له ان يقدم مدركا لانه اقدر على اتمام صلوته وينبغي لهذا المسبوق ان لا
 يتقدم لغيره عن التسليم ولو تقدم اتم صلوته الامام ولا بان ابتداء من حيث انتهى اليه
 الامام لقيام مقامه واذا انتهى الى السلام قدم مدركا للتسليم به وجب انهما
 اي المسبوق صلوته الامام بان قد قدر التشهد بضر اي المسبوق والمراد صلوته
 المناق للصلوة كالفرقة والكلام ونحوهما وبضر الامام الاول لانه وجد أثناء
 صلوتهما الا عند فراغه اي الامام الاول بان نوضا وادرك خلفه بحيث لم يسبقه
 شيئا واتم صلوته خلف خليفة لا القوم اي لا بضر المناق القوم اذ قد تمت صلواتهم
 وان لم يسبقه اي الامام الاول حدث وقد قدر التشهد ففرقه او احدث عمدا
 فسدت صلوته المسبوق لوجود المناق خلافا وان تكلم او جرح من المسجد لا اي
 لا بنسب صلوته المسبوق لان الفرقة مفسدة للنجس الذي يلو فيه من صلوته الامام
 ففسد مثله من صلوته المقتدى لان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه
 والمبني على الفاسد فاسد بخلاف الكلام لانه في معنى السلام فانه ثمة لا مناف ولا

لا يفوت به شرط الصلوة وهو الطهارة فاذا صادف جزء لم يفسده فلم يؤثر ذلك
 في حق المسبوق ولكنه يقطع في اوانه لا في غير اوانه والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل
 شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف الفهم فله ولحدث العهد وكذا الخروج من المسجد
 فانه قاطع لا مفسد وما بعد اي مانع البناء الحدث العهد والجنون والاعماء والامناء
 باخلتام بان نام في صلوته ثم لا ينقض وضوءه فاحتمل او غيره كذا ذكر لو مشى في
 كذا في الظهيرة والفهمه واصابة بول كثير جاوز قدر الدرهم وسيلون شجرة
 وظهور العود في الاستنجاء الا ان يفطر كذا المرأة اي عودتها في الاستنجاء
 يمنع البناء الا ان تضطر ايضا والقراءة ذاهبا وجائيا قبل لو قرأ ذاهبا نفسدا وتبنا
 لا وقبل بالعكس والصحيح الفساد فيها لانه في الاول اذى ركعات الحدث وفي الثاني
 مع المشي بخلاف التسليم والتهليل الاصح اذ ليس فيهما اداء ركن وطلب الماء بالاشارة
 عطف على الحدث العهد او القراءة وشراؤه بالتعاطي قيده لظهور فساد الصلوة بضر
 الايجاب والقبول والمكث قد راد اداء ركن بعد سبق الحدث الا اذا كان اي الحدث
 والمكث نائما اي في حال نوم المحدث فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد ويجوز
 الصفوف في غير كالمسجد بعد ما ظن انه احدث ثم ظهر طهره ولو عمل عمدا بعد التشهد
 مناقي الصلوة تمت الصلوة لوجود الخروج بصنعه ولو وجد مناقي الصلوة بعد بلو
 صنعه بطلت الصلوة لوجود المناق قبل تمامها خلافا لها فبطلت الصلوة بعد ركن التسليم
 في الصلوة على استعمال الماء ورؤية اي وبطلت ايضا برؤية المتوضي المقتدى بالتسليم
 الماء قال في الكفر وبطلت ان راي متهم ماء قال ان يلبس المراد بالرؤية القدرة على الاستعمال
 حتى لو راه ولم يقدر على استعماله لا يبطل ولو قدر بلو رؤية بطلت فمدار الامر على
 القدرة لا غير وتقيده بالتسليم لبطون الصلوة عند رؤية الماء غير مفيد لانه لو كان
 متوضي يصلي خلف من يقرأ المقتدى الماء بطلت صلوته بغيره ان الامام قادر على الماء
 باخباره وصلوة الامام ثامة لعدم قدرته ولهذا غيرت تلك العبارة الى ما ترى وترفع
 الماسح خفه يعمل يسيرا كان واسعا لا يحتاج الى المعالجة في النزاع وان كانت النزاع
 بفعل عفيف تمت صلوته لوجود الخروج بصنعه ومضى من مسحه ان وجد الماء وقبل
 مطلقا وبقي الامم اي انه يذكره او يحفظه بالسمع من غيره بلو اشتغال بالتعلم والامت
 صلوته لوجود الخروج بصنعه وقع في المنون المشهور لفظ سورة مكان آية لا يستقيم
 الاعلى قولها وبني العاري ثوبا اي ثوبا يجوز فيه الصلوة وقدرة الموحى على الاركان فان

كذا المرأة اي عودتها في الاستنجاء
 يمنع البناء الا ان تضطر

صلوة قوي فلا يجوز بناؤه على الضعيف وتذكر فائته عليه وهو صاحب الترتيب
 وكذا إذا كان قائما على الإمام فتذكرها المؤتم بطل صلوة المؤتم وحده كذا قال
 الزبيلي وتقدم الفارسي أميا وطلوع الشمس في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة
 وزوال عذر العذر وسقوط الجيرة عن برء ووجوب المصلي بالجنس ما يزيله
 ودخول الوقت المكروه على مصلي القضاء وعدم ستر تجارية عورتها إذا كانت
 تصلي بغير قناع فاعتقت فإن هذه الأشياء مفسدة للصلوة بلا صنع عند خلوها
 لها وهو مبني على أن خروج بضعة فرض عنه لا عندهما كما مر كرجع أو سجد فاحد
 أو ذكر سجدة فسيحها فإن بني أعاد ما أحدث فيه قطعا وما ذكر فيه تدبا يعني
 أن من أحدث في ركوعه أو سجوده فتوضأ وبني فلا بد أن يعيد الركوع والسجدة الذي
 أحدث فيه لأن إتمام الركن إنما هو بالانقضاء وهو مع الحدث لا يتحقق فلا بد من إتمام
 ولو كان إماما فقدم غيره أم المقدم على الركوع والسجدة لا مكان إلا إتمامها بالانقضاء
 وأن تذكر في ركوعه أو سجوده أنه ترك سجدة في الركعة الأولى ففرضاها لا يجب عليه
 إعادة الركوع أو السجدة لكن أن أعاد يكون مندوبا ليقع الصلوة مرتبة بقدر الامكان
 أم وأحد فحدث الإمام فلو كان المتقدم رجلا فإمام أي فذلك المتقدم إمام
 بلا نية أي متعين بخلافة الأول وأن لم ينو لما فيه من صيانة الصلوة كما مر في أول الباب
 وتعين الإمام لقطع المراجعة عند الكثرة ولا فراجح هنا ويتم الأول صلوة مقتديا به
 كما استخلف حقيقة والآي وإن لم يكن ذلك الواحد رجلا بل صبيا أو امرأة أو غشي
 فسدت صلوة في رواية الاستخلاف فم لا يصلح للإمامة وقيل لا يفسد إذا لم يوجد منه
 الاستخلاف قصد وكذا الحكم فيما إذا كان ذلك الواحد أميا أو متفلا خلف المقرض
 ومعهما خلف المسافر في القضاء أخذه رعايا مكثا إلى انقطاع التوضأ وبني ولا يجب عليه
 الاستئناف **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها** يفسدها المشاء عما قبله بالعد
 لأن السلام سهوا غير مفسد لأنه لا ذكر في غير العمد يجعل ذكره في العمد كذا
 وردة لم يقيد به بالعد لأنه ليس في الذكر بل هو كالوم وتخاطب وتفسدها الكثرة
 مطلقا أي سواء كان عمدا أو سهوا أو نسيانا أو كثيرا والدعاء بما يشبه كلامه من نحو
 اللهم استني فويا كذا اللهم زوجني فإنه وعند الشافعي لا يفسد والآنين وهو
 أن يقول الله في الكافي غرابي يوسف أنه لا يفسد سواء كان من وجع أو ذكر حنة
 أو نار والناوة وهو أن يقول أنه يفسد فيهما وفي النار خائفة سئل محمد بن سلمة

أو قليلا

عن ذلك فقال لا يقطع وفي العناية قالوا الأخذ بها أحسن للفتوى لأنه مما يبطل به المفسد
 إذا اشتد مرضه والتأفف وهو أن يقول أف وبكاء بصوت أو جع أو مصينة لا لذكر
 الجنة والنار لأن الاثنين ونحوه إذا كان من ذكرهما صار كأنه يقول اللهم أني أسئلك
 الجنة وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا يفسد صلوة وإن كان قنجا أو مصينة صار
 كأنه يقول أنا مصاب فغرتني ولو صرح به بنفسه كذا في الكافي ويتحقق بوجوه ريان
 لم يكن مدفوعا إليه أي مضطرا بل كان لتحسين الصلوة أن يظهر به خوف نحو أخ بالفتح
 والضم يفسد عند أبي حنيفة ومحمد أن كان مضطرا لاجتماع الزايف في حلقه لا يفسد
 كالعطاس فإنه لا يقطع وإن حصل بكلمة لأنه مدفوع إليه طبعيا وأما الجشأ فإن
 حصل به حروف ولم يكن مدفوعا إليه يقطع عندهما وإن كان مدفوعا إليه يقطع
 كذا في الكافي وتسميته عطاس بالسین والشین والثاني أفصح وهو أن يقول
 برحمتك الله وجهه أقشأ أنه من كلام الناس إذ يقع به الخطاب بينهم ولو قال
 العاطس والسماع الحمد لله لا يفسد لأنه ليس جوابا عرفيا ولو قال العاطس لنفسه
 برحمتك الله لا يفسد لأنه بمنزلة قوله برحمتي الله وبه لا يفسد كذا في الظاهرية
 وجواب جنس سوء بالأسر جاع بأن يقول أنا لله وأنا إليه راجعون وسائر الجمل
 بأن يقول الحمد لله وعجب بالسجدة بأن يقول سبحان الله والهيمنة بأن يقول لا اله
 إلا الله ذكر الجواب لأنه لو لم يرد بالتعجب والجواب بل أعاد به بأنه في الصلوة
 جازت صلوة اتفاقا وقبده بالتعجب لأن الجواب بما ليس بشيء يفسد اتفاقا ويفسد
 قراءة من المصحف لأنه يتلف من المصحف فاشبهه التلث من غيره وفتح على غير إمامه
 لأنه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس فقوله على غير إمامه يشمل فتح المتقدم
 وعلى غير المصلي وعلى المصلي وحده وفتح الإمام والمنفرد على أي شخص كان فكل
 ذلك مفسد إلا إذا قصد به التثنية دون الفتح نظيره ما لو قيل له ما مالك فقال
 الخيل والبغال والحمير فإنه يفسد صلوة إن أراد به جوابا وإلا فلا وإن فتح على
 إمامه لا يفسد استحضارا وقيل إن فراقه ما يجوز به الصلوة يفسد لأنه لا ضرورة
 إليه وقيل إن قرأه ما يجوز به الصلوة يفسد لأنه لا ضرورة إليه وقيل إن انتقل
 إلى آية أخرى وفتح عليه يفسد صلوة الفاتح وكذا صلوة الإمام أن أخذ بقوله لعدم
 الحاجة إليه ويتبني للمتقدمي أن لا يعمل بالفتح أذربا يندكر الإمام فيكون التلثين
 بلا حجة ولا إمام أن لا يلجئهم إليه بل يركع إذا قرأ قدر الفرض والانتقل إلى

الجشأ بالضم والمد طعاني جوق
 بيوب ككر مك

آية اخرى واكثره وشبهه لانها بينا فيان الصلوة ولا فرق بين العمد والنسب لان حالة
 الصلوة مذكرة هذا اذا لم يكن بين اسنانه ما كول اما اذا كان فابتلعه لا يفسد صلوة
 كما سياتي وسجوده على جنس وعند ابو يوسف يفسد السجدة لا الصلوة حتى لو اعاها
 على موضع طاهر صرح لان اذا هاء على النجاسة كالعدم لها ان الصلوة لا تجزى فاذا
 فسدت بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه وركبته عليه فان صلوة لا تجوز لان
 وضعها عليه كترك الوضوء اصله وتركه وضعها لا يمنع الجواز بخلاف الوجه فان ترك
 وضعه بمنعه واداء ركن او مكانه بكشف عورة او نجاسة ولو انكشف عورته في
 الصلوة فسدت هاء بل ثبت جاز صلوة اجماعا لان الانكشاف الكثير في الزمان اليسير
 كما لا تنكشف اليسير في الزمان الكثير وهذا لا يمنع فكذلك ان ادى ركعاه الانكشاف
 او مكث بقدر ما يتمكن فيه من اداء ركن فسدت وكذا لو قام على موضع نجس او اصاب
 ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم او وقع في صف النساء للزخمة قادي او مكث
 فسدت عند ابو يوسف وعند محمد لا تفسد كشف العورة وما هو منه النجاسة بالمكن
 ما لم يورده اي الركن يعني انه لا يعتبر قدر اداء الركن بل حقيقة ادائه واستحلاف
 مفيد من خارج المسجد يعني اذا كان المسجد مأوى القوم والصفوف منفصلة بهم
 خارج المسجد فسبق الامام حدث فخرج من المسجد فاستخلف رجلا من خارج
 المسجد يفسد صلوة الكل لما حران خلق مكان الامام عنه يفسد الصلوة لكنه ما دام
 في المسجد جعل كانه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفسد لان مواضع الصفوف هم
 المسجد كما في الصحيح واستخلاف ابني ولو خلفه نساء اي استخلف الامام امرأة
 قد سبقه حدث وخلفه رجال ونساء تفسد صلوة وصلوة القوم لا تستغاله باستخلاف
 من لا يصلح خليفة له ففسد صلوة وفسادها تفسد صلوة القوم وكل عمل كثير
 اختلف في تفسيره وعامة المشايخ على انه ما لم يعلم ناظره ان عامله غير مصل وقيل ما يكثر
 المصل قال الامام السرخسي هذا اقرب الى مذهب ابى حنيفة فان دابة النقول الى
 راي المستبين وقيل ما يحتاج الى البدن لا نظره عطف على قراءة الى مكتوب وفيهما
 قرانا كان او غيره او اكل ما بين اسنانه فانه لا يفسد لانه نبي لريقه ولهذا لا يفسد
 الصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه قليلا وكاد والخصه لا يفسد صلوة واذا كان
 اكثر منه تفسد كذا في النهاية او مرور رما في الصحيح بموضع سجوده كلكوا في الموضع
 الذي يكره المرور فيه ولا يصح انه موضع صلوة في الصحيح وهو من قدمه الى موضع سجوه

هذا هو الوجه في تفسيره
 في تفسيره وعامة المشايخ على انه ما لم يعلم ناظره ان عامله غير مصل وقيل ما يكثر
 المصل قال الامام السرخسي هذا اقرب الى مذهب ابى حنيفة فان دابة النقول الى
 راي المستبين وقيل ما يحتاج الى البدن لا نظره عطف على قراءة الى مكتوب وفيهما
 قرانا كان او غيره او اكل ما بين اسنانه فانه لا يفسد لانه نبي لريقه ولهذا لا يفسد
 الصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه قليلا وكاد والخصه لا يفسد صلوة واذا كان
 اكثر منه تفسد كذا في النهاية او مرور رما في الصحيح بموضع سجوده كلكوا في الموضع
 الذي يكره المرور فيه ولا يصح انه موضع صلوة في الصحيح وهو من قدمه الى موضع سجوه

فانه

فانه لا يفسد الصلوة وان افتر المار وبغير المصل امامه فيه اي الصحيح ستره ان
 ظن المرور ويدفعه اي المرور بالاشارة والتسبيح لهما مخرا عن العمل الكثير ان
 اي السيرة متصل بقوله ويدفعه او مر بينهما اي المصلي والستره ان وجد وكفي لهما
 ستره الامام وانهم المارة المسجد الصغير بالمرور بين يديه مطلقا اي سواء كان
 ما بينهما قدر الصفتين او اكثر بل وجايل بينهما والمسجد الكبير قبل كالمصغر وقيل
 كالمصغر كما فرغ من بيان ما يفسد هاء وما لا يفسد هاء شرع في بيان ما يكره فيه وما لا يكره
 فقال وكراهية تشابه لانه من التكاسل والامتناع فان عليه فليكن طمعا واستنطاق وان
 زاد وضع يديه او كنه على فيه ومطمية لانه ايضا من الكسل وتعميق عينيه كالمصلي
 وكف ثوبه اي رفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه نوع تجتر وسد له
 وهو ان يجعل ثوبه على راسه او كنه ثم يرسل اطرافه من جواربه فانه يشبه باهل
 الكتاب وعنه اي لعنه اي ثوبه وببذنه لانه خارج الصلوة منى عنه فما ظنك
 فيها وعفص شعره للزنى عنه وهو ان يجمع شعره على هامته ويشده بخيط او يرفع
 ليلتد وفرقه اصابعه للزنى عنه ايضا والكفانة بان يلوى عنقه لا حاجة للنهي
 عنه ايضا فلو نظر بغير عينيه يمنة ويسرة من غير ان يلوى عنقه او يلوى الحاجة لا يكره
 ولو حول صدره عن القبلة فسدت صلوة ورفع بصره الى السماء للزنى عنه ايضا
 واقعاؤه للزنى عنه ايضا وهو ان يقعد على البنية وينصب ركبته ويضع يديه على
 الارض فانه يشبه اقعاء الكلب وافتراش زراعية للزنى عنه ايضا وترقبه لان
 فيه ترك السنة القعود والشهد بلا عذر فلو كان بعد تركه وتخصص للزنى
 عنه ايضا وهو وضع اليد على الخاصرة وقلب الحصى لامة اي وكراهية قلب الحصى
 ليمكن من السجود الا ان قلب مرة للزنى عنه ايضا والرخضة في المرة في اصيل الله
 عليه وسلم با ابا ذر مرة او ذر وعده الاي جمع آية والتسبيح باليد للزنى عنه ايضا
 وفيه خلاف لهما فلو يكره عدما بالقلب ولا باليد خارج الصلوة وقيام الامام
 في الحراب او على دكان او على الارض وحده هذا قيد للصور المذكورة يعني يكره
 قيام الامام في الحراب وحده لانه تشبه باهل الكتاب لا قيام في الخارج وسجوده
 فيه لا تنافي سبب الكراهية وكذا يكره قيامه على دكان وحده والقوم على الارض
 للزنى عنه وللشبه وكذا عكسه في الاصح لانه يشبه اختلاف المكاتب وكان تشبهها
 ولان فيه ازدراء بالامام ثم قدر الارتفاع قائم ولا بأس بما دونها ذكره الطحاوي

فلو كان يسبح ويقعد على انا مله كما نزل ذلك الذكر
 في انا مله وقد ورد ان المصلي عليه السلام انما يركع
 اركعة فقلت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم ركعتين
 الطحاوي هذا هو الوجه في تفسيره
 في تفسيره وعامة المشايخ على انه ما لم يعلم ناظره ان عامله غير مصل وقيل ما يكثر
 المصل قال الامام السرخسي هذا اقرب الى مذهب ابى حنيفة فان دابة النقول الى
 راي المستبين وقيل ما يحتاج الى البدن لا نظره عطف على قراءة الى مكتوب وفيهما
 قرانا كان او غيره او اكل ما بين اسنانه فانه لا يفسد لانه نبي لريقه ولهذا لا يفسد
 الصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه قليلا وكاد والخصه لا يفسد صلوة واذا كان
 اكثر منه تفسد كذا في النهاية او مرور رما في الصحيح بموضع سجوده كلكوا في الموضع
 الذي يكره المرور فيه ولا يصح انه موضع صلوة في الصحيح وهو من قدمه الى موضع سجوه

وهو رواية عن النبي يوسف وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتماد وان كان مع الإمام
بعض القوم لا يكره في الصحيح لزوال المعنى الموجب للكره والقيام خلف صف
فيه أي ذلك الصف فرجة للنهي عنه وليس ثوب فيه نصا وبركان يشبه حامل الصنم
وان يكون بين يديه تنورا وكانون فيه نار لشيئهم بعبادة مجوسي لانهم بعيد عن الجحيم
او يكون فوق راسه او خلفه او بين يديه او يحذائه صورة لحدث جبرائيل عليه السلام
انا لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة واشدها ان تكون امام المصلي ثم فوق راسه ثم على
يمينه ثم على يساره ثم خلفه وفي الغاية ان كان الثمنال في مؤخر الظهر لا يكره لانه
لا يشبه عبادة وفي الجامع الصغير اطلق الكراهة لان يكون صغيرة او مقطوعة الرأس
او غير ذي روح فانها اذا كانت لا تقبل فلا يكره وصلوته حاسرا رأسه للتكاسل
وعدم المبالاة لا للتدليل حتى لو كان له ليركعه او صلوته وهو يدافع الاحتياط
اي البول والغائط وهو جملة حالية اي صلوته حال مدا فته لها او الرجح للنهي عنه صلوته
في ثياب البذلة وهي ما ليس في البيت ولا يذهب بها الى الاكابر وسبع جهنم من
التراب للنهي عنه ايضا لا يكره قتل حية وعقرب في الصلوة لحدث النبي صلى الله عليه وسلم
الله عنه انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل الاسودين في الصلوة الحية والعقرب ثم قيل انما
يقتل اذا تمكن من قتلها بفعل يسير كالعقرب واما اذا احتاج الى المعالجة والمشي بفسد
وذكر في المبسوط انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في الخبث والاستقاء من البر ولا
الصلوة الى ظهر فاعاد بحدوث وقيل يكره والصحيح ما ذكرنا لما روي انه صلى الله عليه وسلم
اذا اراد ان يصلي في الصحراء امر عكرمة ان يجلس بين يديه ويصلي والى مصحف اوسيف
معلقين لانهما لا يعبدان والكراهة باعتبارها وان قال بعض بكراهتها والى سراج كان
المجوس لا يعبدون اللهم بل الجبر او على سباط فيه نصا وبركان اهانة وتحقير للصورة
وليس بتعظيم ان لم يسجد عليها أي الصورة بان كانت في موضع جلوسه وقبائه فان
السجود عليها تشبه بعبدة الاوثان كذا لفظ كذا ههنا كالفصل في عبارة الكنز ووجه
الفصل بين الكراهة من ان الثاني غير متعلق بالصلوة بكرة الوطى والبول والتخلى
اي التقط فوق مسجد لانه نيا في احترامه لان سطح المسجد حكمه حتى لو قام مقتدا
بالامام صح ولو صعد اليه المعتكف لم يفسد اعتكافه ولم يجل الحائض والجنب الوقوف
عليه فوق بيت فيه مسجد والمراد ما اعتد للصلوة في البيت بان كان له محراب لانه
ليس بمسجد حتى جاز بعبه فلم يكن له حرمة المشا كذا في الكافي ويكره على باب لا يصلح المصلين

فلا يصح

فلا يصح منعه عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا لا بأس به في غير ان الصلوة اذ لا
يؤمن على مناع المسجد لا يكره تزيينه بالبحر والسجاج وهو خشب مقوم بحلب
من الهند وماء الذهب بماله أي بمال الباني واما المتولى فيصم قيمة ما زينه به
اذا فعل ذلك في مال الوقف فربما بعد الفاتحة ثم وسط السورة لا يكره وقيل يكره
قراءة خاتمة السورة في ركعتين وكذا خاتمة سورة في ركعة او سورتين في ركعتين
وقيل لا يكره فيها جمع بين سور في ركعة لا يكره وقيل يكره ولو كرر سورة في الركعتين
يكره الا في النفل وينبغي ان لا يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين وانما يفصل
بسورة كذا في القنية فراق في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم بقرا في الثانية بفاحة
وشيء من البقرة وقال بعضهم بعيد قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الثانية
فراق في الاولى قل اعوذ برب الناس قراها في الثانية ايضا فراق بعض السورة في كل
ركعة وقيل يكره وقيل لا هو الصحيح فراق سورة فراق في الثانية سورة فوقها يكره
والاية كالسورة كذا في مجمع الفتاوى سقطت فلنسوته او عمامته في الصلوة فرفع
القلنسوة بيد واحدة افضل من الصلوة بكشف الرأس واما العمامة فان امكن رفعها
ووضعها على الرأس بيد واحدة معقودة كما كانت فستر الرأس اولى وان انحلت
واحتاج الى تكويرها فالصلوة بكشف الرأس اولى ثم عقدتها وقطع الصلوة كذا في التلخيص
لوصلي رافعا يكمي الى المرفقين يكره ولو صلى مع السراويل والقميص عنده يكره
المصلي اذا كان لا يسبق شقة او فرجي ولم يدخل يديه واختلص المتأخرون في الكراهة
والختار انه لا يكره كذا في الحاشية **باب الوتر والنوافل** الوتر فرض على الاعتقاد
وقدم الفرق بينهما وهو المراد بما روي انه واجب وفي الظاهر انه فرضه عمدا
لا علما وواجب علما وهو سنة مؤكدة عندهما فانه يكره واحدة تفرع على كون غير
اعتقادي ويقضي تفرع على كونه فرضا اذ لو كان سنة لم يقض وكذا قوله وذكره
في الصلوة المكتوبة يفسدها ولو كان سنة لما افسدها وقوله وتذكر فائنة فيه يفسده
ولو كان سنة لما افسده وقوله ولا يعاد الوتر لعادة العشاء ولو كان سنة لا يعيد
تبع الفرض ثلاث ركعات بتسليمه لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان يوتر
بثلاث لا يستلم الا في اخرهن رواه أبي وجاعة في الصحابة بقرا المصلي في كل ركعة
الفاتحة وسورة لانه المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سياتي ولان وجوبه
لما كان بالسنة وجب القراءة في الجميع احتياطا وقبل ركوع الثالثة يكره رافعا يديه

ان في اول كتاب الطهارة

يكره

يقع ذكر الوتر لصاحب الترتيب في الخبر
الى فرضه مفيد له أي لذلك الفرض عند
اي حنيقة اذا كان في الوقت
سنة مجمع

واعادته لعادة العشاء فلهذا يكره لو صلى العشاء بلا
طهارة وهو يظن انه طاهر فبقي حديث ثم تواتر
فصل الوتر ثم علم ان العشاء غير صحيحة فاعادها
لاعادة الوتر عنده سقط الترتيب
سراج مجمع

ان كان ثلاث ركعات مجرى فيه احوال ثلاث
ان يكون غير احوال او يكون غير احوال او يكون غير احوال
الوتر فرض على احوال او غير احوال او غير احوال او غير احوال
يكون هو مبتدئا وثلاث ركعات مجرى فيه احوال ثلاث

بقيت فيه أي فيما قبل الركوع كما روى أنه صلى الله عليه وسلم أو تربثت ركعات قراء
 في الأولى سبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو
 الله أحد وقتت قبل الركوع وعند الشافعي بعده فيقول اللهم أنا نستعينك
 ونستغفرك ونسئلك وننوب اليك ونؤمن بك ونوكل عليك ونثق بعلمك
 الخبير كله نشكره ولا نكفره ونخلع ونترك من يجسر كبره اللهم إياك نعبد ولك
 نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع نرجو رحمتك ونخشى عذابك أن عذابك
 بالكفار ملحق روى بكسر الخاء وفتحها والكسر أصح والقوم يتابعون الإمام إلى هنا
 فإذا شرع الإمام في الدعاء قال أبو يوسف يتابعونه ويقرؤنه معه وقال محمد لا يتابعونه
 ولكن يؤمنون والدعاء اللهم اهدهنا فيم هديت وعافنا فيم عافيت وتولنا
 فيم توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا يا ربنا شر ما قضيت أنك تقضي ولا يقضي
 عليك أنه لا يدل في رواية ولا يعز من عادت بتباركت ربنا ونعاليك فلك الحمد
 على ما قضيت ونستغفرك اللهم وننوب اليك وقل رب اغفر وارحم وانت
 خير الراحمين دائما أي في كل السنة وقال الشافعي لا يقنت في الوتر إلا في النصف
 الأخير من رمضان ودفعه قال الشافعي يقنت في صلاة الفجر أيضا في الركعة الثانية
 بعد الركوع حديث انس رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقنت في كل صلاة الفجر إلى
 أن فارق الدنيا ولنا حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قنت
 في صلاة الفجر شهرًا يدعو على حتى من أحياء العرب ثم تركه والتركة دليل الشيخ والشيخ
 بفتح الراوي أو بالمرورى فانه حافظ فيترجم على الميع ويتبع فانت الوتر أي يتبع في
 قراءة القنوت حتى شافعيًا يقنت بعد الركوع لأن اختلافهم في الفجر كما سيأتي
 مع كونه منسوخًا دليل على أنه يتابعه في قنوت الوتر كونه ثابتًا بيقين فصارت الركعة الثانية
 والشهيد والدعاء بعده ونسبتهما الركوع والسجود لا الفجر أي لا يتبع شافعيًا يقنت
 في الفجر عند أبي آخ ومحمد وعند أبي يوسف يتبعه لأنه مقتد للإمام والقنوت مجتهد فيه
 فصارت تكبيرات العبد في القنوت في الوتر بعد الركوع ولنا منسوخ لما روينا في صلاة
 في المنسوخ فصارت تكبير خمسًا في الجنائز حيث لا يتبعه بل يسكت قائمًا ليتابعه فيما
 يجب من بعده وقبل يقعد تحقيقًا للحقيقة لأن السكوت شريك الداعي والأول أظهر
 لوجوب المتابعة في غير القنوت ولم يجزئ أي القنوت يستحب أن يقول اللهم اغفر
 لي مرات ثلثًا وهو اختيار الإمام أبي الليث أو يقول ربنا آتني في الدنيا حسنة وفي

هذه

الآخر

الآخر حسنة وقنا عذاب النار وهو اختيار سائر المشايخ كذا في معراج الدراية
 تذكر أنه ترك القنوت في الركوع متعلق بذكر أو القيام منه أي الركوع لم يقنت فيه أي
 في الركوع لأنه ليس بمحاذ للقنوت ولو قنت في القيام بعد الركوع لم يعد الركوع لأن
 الركوع فرض والقنوت واجب ولا يجوز رفض الفرض لقائمة الواجب وسجد السهو
 لزوال القنوت غير محله الأصلي ركع الإمام قبل فراغ المقتدى منه أي القنوت يتابعه
 أي قطع المقتدى القنوت وتابع الإمام لأن ترك المتابعة يفسد الصلوة دون ترك
 القنوت بمحاذ في الشاهد يعني إذا سلم الإمام قبل فراغ المقتدى من الشاهد لا يقطع
 الشاهد فلو يتابعه في السلام لم لا يلزم ههنا تركها فساد الصلوة أدرك
 المقتدى الإمام في الركوع من الثالثة أي من الركعة الثالثة من رمضان كان المقتدى
 مدركًا للقنوت لأن أدركه في الركوع أدركه في القيام قنت في الركعة الأولى والثانية
 سهوا لم يقنت في الثالثة لأن تكرار القنوت غير مشروع لما فرغ من أحوال الوتر شرع
 في بيان أحوال النوافل فقال سن سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء وسن أربع بتسليمه حتى لو أداها بتسليمين لا يكون معتد بها ولهذا
 لو نذر أن يصل أربعًا بتسليمه فصلى أربعًا بتسليمين لا يخرج عن النذر وبالعكس
 يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعدها أي الجمعة والأصل فيه قوله صلى الله
 عليه وسلم من تار على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليله بني الله له بيتا في الجنة وقس
 ذلك صلى الله عليه وسلم على نحو ما ذكرنا وقد يربع قبل العصر والعشاء وبعده
 أي بعد العشاء بتسليمه وست بعد المغرب بتسليمه وكذا زيادة نفل النهار على
 أربع بتسليمه والليل على ثمان لأن السنة وردت في صلاة الليل إلى الثماني وفي
 صلاة النهار إلى الأربع ولم يرد بالزيادة فيكره لأن ما دل عليه لا يثبت ولا أفضل
 فيهما أي الليل والنهار رباع أي أربعة أربعة وعندهما في النهار رباع وفي الليل
 ثمنني وعند الشافعي فيهما ثمنني لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في العدة الأولى
 في أربع قبل الظهر والجمعة وبعدها أي الجمعة وإذا قام إلى الثالثة من ذوات الأربع
 المذكورة لا يستفتح أي لا يقرأ سبحانك اللهم لأنه لتأكدتها أشبهت الفرائض
 ولذا اختلفت في وجوب سجدة السهو على من زاد على الشاهد فيها وفي البواقي
 من ذوات الأربع وهي ما سوى المذكورات يصلي ويستفتح لأن كل شفع منها يعتبر
 صلوة مستقلة لا تنقضاء الفرضية فيها طول القيام أولى من كثرة السجود لقوله صلى

شبه

الله عليه وسلم افضل الصلوة طول الصلوة اي القيام ولاذ القراءة تكثر بطول القيام
وبكثر السجود والركوع تكثر التسبيح والقراءة افضل منه وسن بحجة المسجد وهي
ركعتان قبل الفجر لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع
ركعتين واداء الفرض بنحوها كذا قال الربيع ويذهب ركعتان بعد الوضوء لقوله صلى الله
عليه وسلم ما من احد يتوضا في الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه وجهه عليهما الا قرب
له الجنة واداء فضاها في الصلوة كما روت عائشة رضي الله عنها كان يصلي الضحى اربع
ركعات ويزيد ما شاء فرض القراءة في ركعتي الفرض يعني ان القراءة فرض في ركعتين
من الفرض غير متعينين حتى لو لم يقرأ في الكلي أو قرأ في ركعة فقط فسد صلوة واجب في
الاوليين حتى لو تركها فيها وقراء في الاخرين جازت صلوة ويجب عليه سجود السهو
ان سهر وبات ان عمد وفرضت في كل النفل والوتر اما النفل فلو ن كل شفيع منه صلوة
عليه حدة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتداء وهذا لا يجب التحريم الا
سركتان في المشهور عن اصحابنا واما الوتر فلا حينا ط كما مر ولم ينفذ الشرع
فصد احتراز عن الشرع ظنا كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظاهر فشرع فيه فتذكر ان
قد صلاه صار ما شرع فيه فقل لا يجب انما لو نقصه لا يجب القضاء ولو عدل في
والطلوع والاستواء يجب القضاء بالافساد وقد مر تحقيقه في اول كتاب الصلوة
ناوي اربع قضى ركعتين لو نقص الشفع الاول او الثاني يعني اذا شرع في اربع ركعات
من النفل وافسد الشفع الاول بنقصه فقط لانه افسد ولم يشرع في الثانية وكل شفيع
من النفل صلاه على حدة وان لم يفسده وقعد على الركعتين وقام الى الثالثة وافسد
نقص الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم وافسد الثاني فلم يفسد فضاها ولم يفسد
اي الشفعين لان الاصل عندنا في حنفية ان ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم وفي
احدهما لا بل لا يفسد الاداء فاذا لم يقرأ في الشفع الاول بطل التحريم فلم يفسد
الشفع الاول لصحة الشرع لا الثاني لفساد الشرع لبطلان التحريم او لم يقرأ في
الشفع الاول فانه حينئذ يفسد ويبطل التحريم فلم يفسد فضاها ولم يفسد التحريم
لم يفسد الشرع في الثاني او في الشفع الثاني لان الشفع الاول قد تم والثاني فسد
فلزم فضاها او ركعة الركعتين عن الشفع الاول لانه فسد فلم يفسد فضاها وبقي التحريم
فصح الثاني او ركعة الركعتين من الشفع الثاني لان الاول قد تم وفسد الثاني فلم يفسد
فضاها او لم يقرأ في الشفع الاول واحد الركعتين من الشفع الثاني لان الاول قد

انه صلى الله تعالى عليه وسلم

متعينين
سأله

بطل

بطل بعد الشرع فلم يفسد فضاها ولم يفسد الشرع في الثاني لبطلان التحريم وقضى
ركعات اربع ان لم يقرأ في احدى كل من الشفعين لانه اذا لم يقرأ في كل منهما فسد
اداء كل مع صحة الشرع فلم يفسد الركعات او ترك القراءة في الشفع الثاني
واحد ركعتي الاول لانها ترك في احدى الاول فسد الاداء وبقي التحريم فصح
الشرع في الثاني واذا لم يقرأ في الثاني فسد ايضا فلم يفسد فضاها الاربع ولا فضاها
ان لم يفسد بينهما اي اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يفسد بين الشفعين كانت
ينبغي ان يفسد الشفع الاول ويجب فضاها لان كل شفيع من النفل صلوة ومع
ذلك لا يفسد قياسا على الفرض كما سياتي في تحقيقه في باب سجود السهو ونقص
بعد الشهادتين ولا ياتي اربع ركعات من النفل وقعد على الركعتين بعد الشهادتين
ثم نقص لا قضاء عليه لان ما وجب عليه ادائه ولم يشرع في الشفع الثاني ليجب
قضاها وينفصل فاعاد مع قدره القيام ابتداء وكره بقاء الا بعد راي ان قدر على
القيام جاز ان يشرع في النفل قاعدا وان شرع فيه قائما كره ان يقعد فيه مع القدرة
القيام واذا عرض له عذر لم يكره وينفصل راجعا خارج المصرو هو كل موضع يجوز
للمسافر قصر الصلوة فيه وسياقي والقياس به يعني اشتراط السفر والجواز في
المصر وميتا ويكون سجوده اخفض من ركوعه ولو كان صلوة الى غير القبلة لان
النوافل غير مختصة بوقت فلو التزموا النزول واستقبال القبلة انقطع عنه
النافلة او ينقطع هو عن النافلة بخلاف الفرائض فانها مختصة بوقت فلا يجوز
على الدابة الا ضرورة وكذا الواجب في الوتر والمنذور وما شرع فيه فافسده
وصلوة الجنابة وسجدة نلت على الارض واما المسنن الروابيت فنوافل وعند
اي حنفية انه ينزل السنة الفجر لانه اكد من غيرها وبني بزول يعني اذا افتتح ركعائهم
نزل بني لا يركعون يعني اذا افتتح غير راكب ثم ركبا يعني لانه فسد ما شرع فيه لان
في الاول يؤديه اكمل مما وجب عليه وفي الثاني انعقد التحريم موجبة للركوع والسجود
فلا يجوز ادائه بالايما وسياقي زيادة كلام فيه في باب الصلوة على الدابة ان شاء
الله تعالى الترويع جمع ترويجة وهي في الاصل اسم الجلطة وسيت بالتروية لاستراحة
الناس بعد اربع ركعات بالجلطة ثم سميت كل اربع ركعات ترويجة بحجاز لما في آخرها
من الترويجة وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الله عليه وسلم
اقامها في بعض الليالي وتبين العذر في ترك المواظبة عليها وهو خشية ان يكتب علينا

احدى

قد مر في اشارة السفر على ما هو الصحيح من ان المالك فر
وغيره في ذلك سواء بعد ان يركع خارج المص
قوله انقطع عنه النافلة كذا في اكثر النسخ وهو
موافق للحكم انما يعني حيث قال ينقطع عنه النافلة
او ينقطع عنه النافلة قوله لا يركعون يعني
قوله لا يركعون في النافلة لا يركعون في النافلة
تعليل المستثنى ان السنة والسنن في النافلة
عمل في الجنابة انما هو في النافلة لا في الفرض
سنة فصحته بهذا النسخ كما لا يظهر من قول ولا
في الاول كذا في النافلة فانه حلة اخرى للمستثنى
كما يظهر من كلام صدر الشريعة قوله لان في الاول سنة
يؤديه اكمل مما وجب عليه وان ما وجب عليه هو الاكمل

ثم والى عليها الخلفاء الراشدون وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة
 الخلفاء الراشدين من بعدي وهي سنة للرجال والنساء وقال بعض من الروافض
 سنة للرجال فقط والجماعة فيها أي التراويح سنة على الكفاية حتى لو ترك أهل المسجد
 أساءوا ولو أقامها البعض فالمختلف تارك للفضيلة ولم يكن مستثنا إذ قد يختلف
 بعض الأصحاب وعن أبي يوسف من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام فصلوا
 في بيته أفضل والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى
 فهو أحادي الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة كذا في الكافي وإن كانت لا تقضي
 أصلا أي الجماعة ولا منفردا لأن القضاء من خواص الفرض وما يتبعه من المؤكدات
 ويستحب تأخيرها إلى انتهاء تلك الليل الأولى وهي خمس تروحيات لكل أي لكل صلاة
 تسليمان فيكون التسليمان عشاء والإمام والقوم ناتون بالثناء في كل تكبيرة فسمع
 ويجلس بين التروحيات قدر تروحية وكذا بين الخامسة والوركة لأنه المتوارث
 من زمن الأصحاب رضوان الله عليهم إلى يومنا هذا وزيد على التشهد أي الإمام يزيد
 على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يحمل القوم في تركها والمسنة
 الحتم مرة ويحتم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الأخبار بأنها ليلة القدر ولا يترك
 الحتم لكسبهم أي القوم وقيل القائل صاحب الاختيار الأفضل في زماننا قد مرأى
 يتفعل عليهم ومن صلى العشاء وحده فله أن يصلي التراويح بالإمام ولو تركوا الجماعة
 في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة ولو لم يصلوها أي التراويح بالإمام صلى التروية
 ولا يؤتر أي لا يصلي التروية جماعة خارج رمضان ولا جماعة ولا يصلي بطوع جماعة
 الأقيام رمضان وعن شمس الأئمة الكروري أن النطق بالجماعة إنما يكره إذا كان
 على سبيل التداي أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنين بواحد لا يكره وإذا اقتدى
 ثلاثة بواحد اختلف فيه وإذا اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا كذا في الكافي **باب ركه**
الفريضة التشريع فيها علم أن الأصل أن تقضي العبادات فصدادها عذر حرام لقوله
 تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وأن التقضي لا كمال أكمال معنى فيجوز كتنقض المسحوق
 ونقض الظهر بالجمعة وللصلوة بالجماعة منزلة على الصلوة منفردا في جاز تقضي الصلوة
 منفردا إلا حراز فصل الجماعة إذا انقضت هذا فاعلم أن في فريضة منفردا إذا أقمت
 أي شرع الإمام في تلك الفريضة قطعها حين لقوله التشريع فيها واقتدى بالإمام أن
 لم يسجد للركعة الأولى لأنها يحمل القطع لا كمال أو يسجد وهي غير رابعة لأنه أنه

يقطع

يقطع وصلى ركة أخرى يتم صلوة في الثاني ويوجد الأكثر في الثاني ولا أكثر حكم
 الكل فيه شبهة الفراغ وحقيقته لا يحتمل النقص فكذا شبهة أوقية أي في الرابع
 لكن ضم إليها أخرى لصبر ركعتين نافلة فيجز فضل الجماعة بقطعه وإن صلى
 ثلثا منه أي الرابع انتهى ضم إليها أخرى لأنه قد أدى الأكثر ولا أكثر حكم الكل
 فلا يحتمل النقص لما مر ثم انتم أي اقتدى منقلوا في العصر لأن النفل بعده
 مكروه والتسارع في النفل لا يقطع لأنه ليس لا كمال واختلف في سبب الظهور
 إذا أقمت الجماعة إذا خطب فقبل يقطع على رأس الركعتين لأنها توافق سنت يروي
 ذلك عن أبي يوسف وقبل يتمها أربعاً لأنها بمنزلة صلوة واحدة والقطع ههنا ليس
 لا كمال بخلاف الظهور لا يخرج أحد من مسجد إذا نفي فيه غير أن يصلي فيه الأقيم جماعة
 أخرى أي من ينظم به أمرها بأن يكون مؤذن المسجد وإمامه أو من يقوم بأمره
 جماعة يتفرقون أو يقولون بغيره وفي النهاية أن يخرج ليصلي في مسجد حبه مع الجماعة
 فلا بأس عليه مطلقا من غير قيد بالإمام والمؤذن ولا يصلي الظهر والعشاء مرة في
 أن كان يصلي فرض الوقت لا يكره الخروج بعد النداء لأنه قد أجاب داعي الله مرة فلا بأس
 في تركه ثانيا ولا يخرج من مسجد أحد عند الإقامة فيه لأنه خرج منهم لحاجة الجماعة عيانا
 إذ ربما يظن أنه لا يرى جواز الصلوة خلف أهل السنة إلا المقيم أي يقيم جماعة أخرى
 فلا بأس في خروجه ويصلي الفجر والعصر والمغرب مرة فإنه لا يخرج أيضا لكرهه
 التفتل بعد ما كان سابقا لمصلي الظهر والعشاء فإنه لا يخرج بعد الإقامة لجواز التفتل
 بعدهما طائف فوث الجماعة في الفجر يترك سنة ويقتدى لأن ثواب الجماعة أعظم وأولى
 بتركها الزم فكان أحراز فضيلة الأولى ومدر كركعة منه أي الفجر صلواتها أي سنة
 يعني أنه يتوقع أدراك ركة من فرض الفجر صلى السنة وأن فات عنه الركعة الأولى في بعضها
 أي سنة الفجر لا يبق الفرض إذا فاتت معه وقضاها مع الجماعة أو وحده والقياس
 في السنة أن لا تقضي اختصاص القضاء بالواجب لكن ورد الخبر بقضائها قبل الزوال
 تبع للفرض وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قضاها مع الجماعة ليلة القدر بعد
 ارتفاع الشمس فيبقى ما وراءه على الأصل وفيما بعد الزوال اختلاف المشايخ وأما إذا
 فاتت بلا فرض فلا تقضي عندها وقال محمد أحبت إلى أن يقضيها إلى الزوال ولا تقضي
 قبل طلوع الشمس بالإجماع لكرهه النفل بعد الصبح وفي الظهر يتركها أي السنة مطلقا
 أي سواء أدرك ركة أو لا ليس لسنة الظهر فضيلة سنة الفجر حتى قالوا لو كان العالم

قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي ركعتي الفجر
 عند باب المسجد والتفسير عند باب المسجد
 في المسجدة إذا كان في الصلاة وقال الكبار وعلمنا
 فيمنع أن لا يصلي في المسجد أو لم يكن عند باب المسجد
 مكان لأن ترك الكثرة مقدم على فعل السنة غير أن
 الكراهية تنقضي فإن كان الإمام في الصبح فصلوته لما
 في الشواخف من صلوة في الصبح وقيل لا بأس أن يكون
 كراهية أن يصليها في تلك الصفقة كما يفعل كثير من الجماعة
 سر سائل في ربه
 فذكر لا جرم إذا خشي أن يفوته الركعتان من الفجر
 ويدركهما الإمام في التشهد فانه يصلي السنة عند
 في خفية وأبى يوسف على ما قرر في كتابه
 التفرس النزول في آخر الليل

مرجعاً للقوى لم يترك سائر السنن الا سنة الفجر كذا في الكتاب وقضاها قبل شفعائى
 الركعتين للسنن بعد الفرض وهذا عند ابى يوسف واما عند محمد فقضاها بعدهما
 ونقل صدر الشهيد الاختلاف على العكس قال بعض من سائر السنن فانه لا ينقض
 بعد الوقت وحدها اجماعاً واختلفوا في قضاها تبعاً للفرض والاصح انها لا تنقض
 وفي الخاتمة لو صلى سنة الفجر او الاربع قبل الظهر ثم استغفل بالبيع او الشراء او الاكل
 فانه يعيد السنة اما باكل لقمة او بشربة ماء فلا يبطل السنة وقبل الظاهر انه لا يعيدها
 ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يراها حقاً كفر والا فانه كذا في الكافي ومدرسة ركعة
 ثم دوات الاربع كالظهر والعصر والعشاء مدرسة فضل الجماعة لا يصل بها واجل
 في مدرسة الثلث والاربع يعني ان مدرسة ركعة منها ادرسة فضل الجماعة لوجود الصلاة
 معهم لكنه لم يصلها جماعة اذا فاته الاكثر ولهذا وحلف لا يصلي الظهر مع الامام ولم
 يدركه الثلث لا يجتنب لان شرط حنثه ان يصلي الظهر مع الامام وقد انقضت عنه بناوثة
 ركعات وان ادرسه معه ثلاث ركعات فانه ركعة فعلية ظاهر الجواب لا يجتنب لانه لا
 يجتنب ببعض المحلوف عليه بخلاف الاصح لانه خلف الامام حكماً ولهذا لا يقرأ فيها بقرآن
 وذكر شمس الائمة انه يجتنب لان ذلك كثر حكمه الكلي وروى عن ابى يوسف ان الاربع
 ايضا لا يجتنب لان يقول ان صليت بصلوة الامام وهو لقياس كذا قالوا ولم ينقضوا
 لمدرسة الركعتين اقول وجه عدم الفرض لانه حكمه بغيره من حكم الطرفين فان مدرسة ركعة
 اذا ادرسه فضل الجماعة فاولى ان يدركه مدرسة ركعتين فاذا اختلف في كون مدرسة
 الثلاث مصلية بالجماعة فاولى ان لا يصلي بها مدرسة ركعتين فذكر من امس قوت
 الوقت ينطوع قبل الفرض يعني ان فاته الجماعة فاراد ان يصلي الفرض منفرداً فهل ياتي
 بالسنن قال بعض مشايخنا لا ياتي بها لانها انما ياتي بها اذا ادى الفرض بالجماعة
 لكن الاصح ان ياتي بها وان فاته الجماعة الا اذا ضاق الوقت فيتركه احدى براعة فوقف
 حتى رفع راسه فانه الركعة يعني اقتدى بامام راكع فوقف حتى رفع الامام راسه لم يدرك
 ركعة لغوات المشاركة فيه المستلزمة لغوات الركعة بخلاف راكع لحقه فيه امام يعني اقتدى
 بامام فركع قبل الامام فوقف حتى لحقه امامه جاز خالفه في الركعة لوجود المشاركة في الركعة
 والله اعلم بحقيقة الحال **باب قضاء الغائب** الترتيب بين فروض الخمس والوتر اذا
 وقضاء فرض عملي بمعنى ما يفوت الجواز بقوته وقدمه من اربعين ان الكل ان كان قائماً
 لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض قائماً

قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض قائماً
 لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض قائماً

قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض قائماً
 لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض قائماً

والبعض

قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض قائماً
 لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض قائماً

والبعض وقفاً لا بد من رعاية الترتيب فيقضي الغائبة قبل الوضوء وعندهما لا ترتيب
 بين الفروض والوتر لانه سنة عندهما ولا ترتيب بين الفروض والسنة والاصل في
 لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسىها فليذكرها الا وهو
 يصلي مع الامام فليصل اليه هو فيها ثم يقضي التي تذكر بعد التي صلى مع الامام وقد
 صرح شراح الهداية بانه خبر مشهور نقلته العلماء بالقول فيثبت به الفرض العملي كما في
 الحديث الوارد في المحافات فان صلى فرفع على قوله الترتيب بين الفروض الخمسة فرض
 خمسة من الفروض ذكر فرضاً فائتاً فسدت الخمسة فساداً موقوفاً عند ابى حنيفة ربح
 وفسد عندهما بل لا يوقف لكن عند ابى يوسف ربح فسد وصف الفرضية وعند محمد
 ربح اصل الصلوة فان ادى فرضاً سادساً صح الكلي الى السنة عنده مع وصف الفرضية
 وان قضاءه اي ذلك الغائبة قبل السادس بطل فرضية الخمس ونصير لقوله عند ابى حنيفة
 رحمه كما كانت كذلك عند ابى يوسف قبل قضاها لهما ان الخمسة ادبت مع قلها بل لا ترتيب
 ففسدت فلو تنقلب صحيحة والكثرة الحاصلة بالسادس انما تؤثر فيه وفيما بعده حيث
 يصحان اتفاقاً في الخمسة الماضية كما ان الكلي المعظم اذا تركه الاكل ثلث مرات يثبت المحل
 فيما بعد الثلث لا فيها ولان في القول بفساد الخمسة ملاحظة خطية وجوب الترتيب فيما دى
 السنة وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب انما هو في القليل دون الكثير فلما احتمل
 ان يؤدي السادس فيبلغ الى الكثرة فلو راعى الترتيب فيصير الخمسة وان يقضي الغائبة
 قبل السادس ويبقى قليلاً فبراعى الترتيب فيفسد قطعاً ليرجع الحزم بالفساد مع ان
 الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب قائمة بجميع السنة مستندة الى اولها كسائر المستندات
 فكانه صلى الخمس على سقوط الترتيب فوقف صحيحة وانما لم يبطل الاصل عند ابى حنيفة
 وابى يوسف لان بطاؤون الوصف بما يخصه لا يوجب بطاؤون الاصل كما في صوم كفارة
 معسر اذا ايسر حيث لا يقع كفارة بل يصير كفارة ولم يخرج من تكراره لم يوتر فرفع
 على قوله بين الفروض والوتر وفيه خلاف فيهما بناء على ان الوتر واجب عنده وسنة
 عندهما ويسقط الترتيب بقوت سنة من الفروض فان الغائبة حينئذ يبلغ مبلغ الكثرة
 ويجد وجوب وقت السادس حتى يكون واحداً من الفروض مكرراً فيصير ان يكون سبباً للتخفيف
 بسقوط الترتيب الواجب بينها وبينها وبين اعيانها والاصل فيه القضاء بالاغناء
 حيث ثبت ان اعتبار رضى الله عنه اعمى عليه اقل من يوم وليلة فقضي الصلوة وتمايز
 يسار رضى الله عنه اعمى عليه يوماً وليلة فقضي من وعبد الله بن عباس رضى الله عنه

قوله ولا ترتيب بين الفروض من جهة دليل الامامين والى

قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض من جهة دليل الامامين والى
 قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض من جهة دليل الامامين والى

قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض من جهة دليل الامامين والى
 قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض من جهة دليل الامامين والى

قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض من جهة دليل الامامين والى
 قوله لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض من جهة دليل الامامين والى

والوطن الاصلي هو المكان الذي ولد فيه الانسان...
والوطن الاصلي هو المكان الذي ولد فيه الانسان...
والوطن الاصلي هو المكان الذي ولد فيه الانسان...

قضى فائتة السفر في مصر بقصره واذا قضى فائتة السفر في مصر في غير
الفرض باخر الوقت فان كان في اخر الوقت مسافرا وجب عليه ان يقيم وان كان مقيما
وجب عليه اربع كاهن المعبر في السببية عند عدم الاداء قبله كما نقرر في الاصل
ببطل الوطن الاصلي بمثله فقط وببطل وطن الاقامة بمثله والسفر والاصلي
الوطن الاصلي هو المسكن ووطن الاقامة موضع نوى ان يتمكن فيه خمسة عشر يوما
او اكثر من غير ان يتخذ مسكنا فاذا كان الشخص وطن اصلي فان اتخذ وطن اصليا
آخر سواء بين ما مدة السفر او لا ببطل الوطن الاصلي الا لو دخله لا بصير
مقيما الا بالنية ولا ببطل وطن الاصلي بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه بصير مقيما
بمجرد الدخول واما وطن الاقامة فيبطل بمثله حتى لو دخل وطن اقامته اتخذ وطن
بعد الاول ليس بين ما مدة السفر لا بصير مقيما الا بالنية وكذا اذا سافر عنه وانقل
الى وطنه الاصلي لا التبع يعني اذا نوى الاصل السفر او الاقامة يكون التبع كذلك
ولا يحتاج الى النية استقبالا كالمراه مع زوجها فانها تكون بتعاله اذا كانت متوفية
لمهرها ولا يعتبر نيتها كذا في المحيط والعبد مع مولاه والجدى مع الامير الذي يلي
عليه ورثة منه ومثله الامير مع الخليفة والكبير مع من استأجره ورثة منه والسلطان
اذا سافر قصر الا اذا طاف في ولايته من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه
حينئذ لا يكون مسافرا او طلب العود ولم يعلم ان يتركه فانه ايضا لا يكون مسافرا
ذكره قاضي خان وفي الرجوع يقصر ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر ساكن كافر
وصبي مع امه اى خرجا قاصدين مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فاسلم الكافر وبلغ الصبي
وبينهما وبين منزلها اى مقصدهما بالسفر اقل من المدة قالوا اى عانة المشايخ المسلم
يقصر فيما بقي من السفر والصبي ينعى لانيته الكافر معتبر فكان مسافرا في الاول بخلاف
الصبي فانه في هذا الوقت يكون مسافرا والغرض ان الباقي ليس بمدة السفر وقيل بزمان
بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا وقيل يقصر ان بناء على بنية الابن للاب المسلم
والله اعلم **باب الجمعة** وهي فرض لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله والامر بالسعي الى الشيء
خاليا عن الصارف لا يكون الا كاجابه شرط صحته بالمصر فلا يجوز في القرى خلافا
للساقي وهو ما لا يسع اكر مساجده اهلها ينعى عليه الجمعة لا سكا نه مطلقا او انه
مقت ذكره قاضي خان وامير قاض بقوله الاحكام وقيم الحدود وكلا العنيين منقول
عن ابي يوسف رحمه ولا ولا اختيار الكرخي والثاني اختيار البلخي او قاض عطف على

والصبي كان انظر الى بطنه وان كان له من قبله...
والصبي كان انظر الى بطنه وان كان له من قبله...
والصبي كان انظر الى بطنه وان كان له من قبله...

العبرة بنية الاصل

الجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
الجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
الجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...

والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...

المصر والصغير وهو ما اتصل به اى المصر هو المصالح كركض الدواب وجمع الصكر
والخروج للرعى ودفن الموتى وصلوة الجماعة ونحو ذلك وشرط صحتها ايضا
السلطان او من امر السلطان باقامة الجمعة مات والى المصر جمع اى اقام الجمعة
بهم خليفة اى الميت او صاحب الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامه وهو الذى
يقال له شيخه سمي به لانهم جعلوا لا نفسهم علامه يعرفون بها او القاضى جاز لان
امر العامة بقوض اليهود ذكره قاضى ولا عبرة لصب العامة لا اذا لم يوجد من ذكر
من خليفة الميت او صاحب الشرط والقاضى وجازت الجمعة بمنى في الموسم للخليفة
او امير الحج وهو السلطان بمكة فقط بقيد الجمع اى لا يجوز بغيره ولا بمنى في غير
الموسم ولا بمنى في الموسم لامير الموسم وشرط صحتها ايضا وقت الظهر فيبطل الجمعة
بغير وجه اى وقت الظهر فيقضى الظهر ولا يقام الجمعة وشرط صحتها ايضا الخطبة
بفتح طاء وبعدها لا بد من ذكر طوبى يسمى خطبة وعنده الشافعي لا بد من خطبتين
يشتمل كل منهما على التمجيد والصلوة والوصية بالنقوى والاولى على القراءة والثانية
على الدعاء للمؤمنين قبلها اى الجمعة في وقتها فلو صلوا ابل خطبة او بها بعد الصلوة
او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاد في وقتها وشرط صحتها ايضا الجماعة واقلا ثلثة
رجال سوى الامام فان نوى اى نفر الجماعة قبل سجوده اى الامام بطلت الجمعة لانتفاء
شرطها ولزم البدء بالظهر وان بقى ثلثة او نفر او بعد سجوده اى الامام لان الجماعة شرط
الانقضاء وقد انقضت فلا يشترط دوامها لانها ليست شرط طاه وشرط صحتها ايضا
الاذن العام اى اذ ياذن الامير للناس اذا عاها حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه
لم يخرج لانهم شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجوز اقامتها على سبيل الاشتهار وان
فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز وكذا لو نوى له يقص من حق المسجد الجامع وشرط
وجوبها عطف على قوله شرط صحتها الاقامة بمصر والحرة والذكورة والبلوغ والعقل
وسلامة العين والرجل وفانها اى فاقد هذه الشروط ويحرم كالتخلف عن السلطان
الظالم والمسيحون ان صلوا ها تفع فرضا لان السقوط لاجله تخفيفا فاذا اتخذه جاز
عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام جازت الجمعة في مواضع مصر وهو قول ابي حنيفة
ومحمد وهو الاصح لان الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة خرجا بيتنا وهو من نوع
الصالح للامانة في غير ما صلح فيها تجازت للمسافر والعبد والمريض وقال زفر فرج
لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل الامانة وانما سقط عنهم

عامل طائفة من سكان مصر...
عامل طائفة من سكان مصر...
عامل طائفة من سكان مصر...

والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...

والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...

والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...
والجمعة هي يوم واحد من ايام اسبوعنا...

المصر...
المصر...
المصر...

بخطب الخطيب على منارها بالسيف برهم انها فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام
فذلك باق في ايدي المسلمين بقاؤكم حتى ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة اهلها السلم
طوعا بخطب الخطيب بالسيف ومدة الرسول صلى الله عليه وسلم فتحت بالسيف
فيخطب الخطيب بالسيف ومكة فتحت بالسيف فيخطبون بالسيف كذا في التائيات
باب العيدين يجب صلواتهما على من يجب عليه الجمعة بشرائطها وجوبها رواية
عن ابي حنيفة وهو الاصح وما نقل عن محمد انه قال عيدين ان اجتمعا في يوم واحد فاكول
سنة والثاني فريضة ما اول بان وجوبها ثبت بالسنة سوى الخطبة فانها ليست من
شرائط العيدين بل سنة وهي تخالف خطبة الجمعة بان الجمعة لا تصح بدونها بخلاف
العيدين وبان الخطبة في الجمعة متقدمة على الصلوة بخلاف العيدين ولو قدمها في العيدين
ايضا جاز فلا يعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في العناية وتقدم على صلوة الجنازة اذا
اجتمعا وان كان القياس بخلافه وتقدم صلوة الجنازة على الخطبة كذا في الغنية
ونذوب يوم الفطر الاكل قبل الصلوة والاستواء والغسل والنظف وليس
احسن الثياب لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك وفي النحر لا ياكل حتى يرجع فياكل
من اصبغته واداء الفطرة ثم الخروج الى الجبابة لقوله صلى الله عليه وسلم اغتسلوا من المثلثة
في مثل هذا اليوم وفي النجس فربغ قلب الفقير للصلوة والخروج اليها سنة وان وسعهم
المسجد ولا بأس باخراج المنبر اليها في زماننا كذا في الاختيار ولا يكبر جهرا في طريقها
خلافه فالهما ونقل الزبيدي عن ابي جعفر انه قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك لفعله رغبتهم
في الخيرات ولا ينبغي قبل الصلوة لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعله مع حرصه على الصلوة
ولو جاز لفعل فعلمنا للجواز وقدرنا من ارتفاع الشمس الى الزوال لانه صلى الله عليه وسلم
كان يصلي العيدين والشمس على قدر مرجح او مجنح وروى ان قوما قد شهدوا برؤية
الهدول بعد الزوال فام صلى الله عليه وسلم بالخروج الى المصلي من الغد ولو جاز الاداء بعد
الزوال لما اخره يصلي هذه الامام ركعتين مكبرا ومتنبيا قبل تكبيرات الزوائد وهي ثلاث
في كل ركعة ويوالي بين القراءتين يعني ان الامام يكبر للوقوف فتدعى ثم يستفتح ثم يكبر ثلثا
ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة ولا
ثم يكبر ثلثا ثم يكبر للركوع ويرجع يديه في الزوائد لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي
اكثر من سبع مواطن وذكر منها تكبيرات العيدين ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلث
تسبيحا لانها تقام بجمع عظيم وبالمواودة فيشبهه على من كان بعيدا ويخطب بعدها

اي باب صلوة العيدين لانه الكلام في كتاب الصلوة
وانقل من غير انه قال في قوله الكافي ورواه في العبد للجمعة
لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب وان فعل جاز وقوله خطب
في غير ذلك الادعاء من عدم صحة الاحتياط فيها لعدم
قاضي في قوله حنيفة والى المصداق على واما جاز بان يصلي
الجمعة باليسر وخطبهم اجازته واجزأهم وهذا ايضا
ثم الجمعة في جواز الاحتياط في غير اداء الصلوة صريحا
سريحا

وهو الاصح وهو المختار كما في خلاصة وهو الصحيح كما في المتن وعليه
الجمهور كما في الظاهر وهو ظاهر الرواية كما في الغنية وعلى وجوب الرواية
والدراية كما في فتح القدير عند الحكم

عبد الله اجماعا قال في جامع الشرائع اطلق العبد على اكل
والجمعة المثلثة بينهما في حضور ركعتي العظم صلواتها
على طريق الخطبة كالركعتين والتعريف او نظرا الى اجتماعهما
في اصل الخطبة قبل الغنية على ان يوم الفطر والايام التي جازت
الجمعة باسم العبد قال عليه الصلوة والسلام لكل مؤثر في
كل شهر اربعة اعياد واخبره وقال فانك لم تعد وعبد
وعبد هرون في جمعة موحدة بحبيب ويوم العيد والجمعة
سريحا

بخلاف العبد فيصير يومه الخطبة ولكن مع الاستاءه سريحا
وان كان العبد في يومه الخطبة وكان مع الاستاءه سريحا
الشمس فيكون يومه الخطبة والصلوة العبد لا الخطبة لقوله بعد وتقدم
صلوة الجنازة على الخطبة سريحا

وان كان القياس بخلافه وجه القياس ان الصلوة على الجنازة فرض
وصلوة العبد واجب والوقت مقدم على الوجوب اكل الله

ونذوب يوم الفطر الاكل في سواء فيه القوي والمصري
من كان صائما قال في الجمال يجب ان يكون الاكل
صلواتا على من كان عليه الصلوة والسلام لا يعبر
يوم الفطر حتى ياكل ثم يركع واما كراهية الزيادة
فانما هي في ركعتي الفجر مع التجمع للدين والفطر عليه
فليس له اكل في السنة قبل الصلوة اقول لا يجب
الجمعة في اداء اليوم كما قال في الجمال يجب ان ياكل
قبل الصلوة في كل يوم لا ياكل في كل يوم في كل
ربما يعاقب سريحا

وليس احسن الباب قال في الظاهر كلامهم تقدم الامام
من الثياب في الجمعة والعيدين وان لم يكن ابيض والليل والليل
وبقيت قال في الجمال الخطبة اظهر من الركوع وثبت في الآثار
والعبد في حجب الخطبة والتكبير وهو سنة لا ائنه والاشكال
وهو انما هو في المصلح وصلوة العبد في مسجد حبيب سريحا

قوله الذي سيع مواطن في وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه
انه عليه الصلوة والسلام لا يركع الا بعد ان يركع مواطن عند قسامة خطبتين
الصلوة وقتها يوم تكبيرات العيدين وعند السلام في كل ركعة
والمرور وعند الوقوف وعند جهرتين الاول والثاني رواه الطحاوي
كما في المنيع عند الحكم

خطبتين لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل
الصلوة لانها شرطها والشرط يتقدم بعلم فيها احكام الفطر لانها شرعت لاحل
فان قيل قد سبق بان المندوب اداء الفطرة قبل الخروج الى الجبابة وادائها قبل العلم
محال والخطبة ليست الا بعد الخروج اليها فبين الكلامين تناف فلنا لا تنافي لان
مندوبية تقدم الفطرة على الخروج لا تنافي جواز تأخيرها على الخروج في جاز ان لا يعلم
بعض الخارجين كيفية اداها فيفيد التعليم بالنظر اليهم فانه مع الامام لا يقتضي يعني
ان الامام صلواتها مع جماعة وفات بعض الناس لا يقتضيهما بعض الناس في الوقت
وبعد لانها بصفة كونها صلوة العبد لم تعرف قربا لا بشرائط لانتم بالمنفرد وتخرج
بعد الى القدي توخر صلوة عيد الفطر الى الغدا اذ يمنع من اقامتها مانع بان غير علم
الهدول وشهد واعند الامام بالهدول بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس
قبله او صلواتها في يوم غيم وظهرت بها وقت بعد الزوال فقط أي لا توخر الى ما بعد
الغدا لان اصل فيها ان لا تقضي كجمعة الا ان تركها بهما وبينما تأخره صلى الله عليه
وسلم الى الغد ولم يرو تأخيرها الى ما بعد الغد فيبقى على الاصل والاحكام المذكورة في
الفطرة هي الاحكام في الاضحية لكن في ابي في الاضحية جاز تأخيرها الى الصلوة الى ثالث
ايام الحج بغير عذر بركاهة وجاز تأخيرها الى الثالث أي جاز بدونها الى الكراهة فانها
موقوفة بوقت الاضحية فيجوز مادام وقتها باقيا ولا يجوز بدورها لانه لا يقتضي
والعذر ههنا التقي الكراهة وفي الفطرة للجواز حتى لو اخرها الى الغد بغير عذر
لم تجز ولكن فيه نذوب تأخير الاكل عنها أي الصلوة بخلاف الفطر وفيه تكبير بصيغة
الجهول جهرا في الطريق بخلاف الفطر وفيه يعلم الامام في الخطبة تكبير الشروق و
والاصحية بخلاف الفطر والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في موضع تشبه
بالواقفين في العرفات ليس بسبني وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في غير رواية
الاصول انه لا يكبر والصحيح هو الاول ويجب تكبير الشروق لقوله تعالى واذكروا
الله في ايام معدودات والتشريق في اللغة تقديد اللحم وعن الحليل التكبير فالاضافة
للبيان فقيل التسمية بتكبير الشروق وقعت على قولها لان شيطان التكبير لا يقع في ايام
التشريق عند كاسياتي ويجوز ان يقال باعتبار القرب اخذ اسمه ايام التشريق هي
الثلاثة بعد يوم النحر وايام النحر يوم العيد ويومان بعد فالاول من الاربعة نحر
بلو تشريق والرابع تشريق بلو نحر والاثنان نحر وتشريق والتكبير قوله الله اكبر

يعلم من احكام الفطر وجوبه على من يجب عليه
واحد كركع ومن يجب عليه كركع ومن يجب عليه كركع
وهو نصف ضاع ورواه عن ابن عباس رضي الله عنه
كركع ومن يجب عليه كركع ومن يجب عليه كركع
كركع ومن يجب عليه كركع ومن يجب عليه كركع

في باب الصلوة العيدين ان كانا من اهل البلد
فكانا من اهل البلد فكل واحد منكما يصلي
واحد ركعة والآخر ركعة والصلوة
التي هي في كل واحد منكما ركعة
والصلوة التي هي في كل واحد منكما ركعة
والصلوة التي هي في كل واحد منكما ركعة

ثم انما هو في المصلح وصلوة العبد في مسجد حبيب سريحا
والصلوة التي هي في كل واحد منكما ركعة
والصلوة التي هي في كل واحد منكما ركعة
والصلوة التي هي في كل واحد منكما ركعة

عن النفل بعد العصر يتناول المعصود فلا يكون بدونه وهو الاصح كذا قال الزيلعي
ويضم خامسة في الثلاث في لصير الركعتان في صورتين فقل وان لم يتوبا عن سنة
الظهر والعشاء والمغرب لان مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها كانت بجمعة مبتدئة
وليسجد عطف على قوله ويضم للسجدة الأخيرة السلام ومقتدبه فيما أي الركعتين
الزائدتين في صورتين صلواتهما بتبعية الامام وقضاها ان افسد لانه شرع قصدا
وفي الفجر الصائرتين لا يضم رابعة لكرامة النفل بعد كما ذكره قبله مطلقا وفي العصر
يكبره بعد اذا شرع بالقصد لا قبله مطلقا لما فرغ عن بيان احوال الفرض بالنظر الى
السجود في القعود اراد بيان حال النفل فيه تنهما لا لا قسام فقال ترك القعود الاول
في النفل سهوا وسجدة ولم يفسد وكان القياس ان يفسد وهو قول زفر رحمه ورواية
عن محمد وفي الاستحسان لا يفسد ويجب سجدة السهو بتركها ساهيا لان النطق كما
شرع ركعتين شرع اربع ايضا فاذا ترك القعدة وقام الى الشفع الثاني امكنا ان يجعل
الكل صلوة واحدة وفي الواحدة من ذوات الاربع لم يفرض الا القعدة الأخيرة وهي قعدة
الختيم والتحليل كما في الظهر بخلاف صلوة الفجر لا شرعت ركعتين لا غير ويضم الشفع
الثاني لا يصير لكل صلوة واحدة وهذا ينفق وهو ان القعدة الأخيرة ليست من الاركان
ولكنها فرضت للختيم لان ختم المفروض فرض واذا لم يكن القعدة الاولى فرضا اذا قام
الى الثالثة ههنا صارت الصلوة من ذوات الاربع فلم يكن القعدة الاولى للختيم فلم يبق
فرضا كما في الفرض كذا في معراج الداراة تنقل ركعتين وسرى في سجدة لا يبنى أي لا يصلي
بهذه التحريم صلوة بلا تجديده تحريمه لان سجود السهو وقع في خلال الصلوة ولو بني
صح لبقاء التحريم ولكن اعاده أي سجود السهو لان ما أتى به من السجود وقع في خلال
الصلوة فلا يعتد به سلام من عليه السهو يخرج به عنها موقفا أي لا قطع حتى يصلي القعدة
ويبطل وضوءه بالتحريم ويصير فرضا ربعا بنية الاقامة ان سجدة شرط لقول الجميع
والا أي وان لم يسجد ولو يترتب عليه الاحكام المذكورة وسلام من صلى سلام من
عليه السهو للقطع أي بنية قطع الصلوة لا يقطع لان نيته لتغير المشرع فقلعوا كما لو نوى
الظهر سنا بل عليا ان يسجد للسهو لبقاء التحريم بخلاف ما اذا سلم وهو ذكر للسجدة
الصليبية حيث نفسد صلوة والفرق ان سجود السهو يلو في في حرمة الصلوة وهي باقية
والصليبية يلو في باقية حقيقة وقد بطلت بالسلام ما لم يتحول عن القبلة اولم يتكلم فانهما
يبطلان التحريم وقيل لا يقطع بالتحويل ما لم يتكلم اولم يخرج من السجدة ولا اصل ان يسجد

قبل ان يتكلم او يخرج وان يمشي واخرف عن القبلة وبه قال بعض المشايخ كذا في النهاية
مصلحة الظهر سلم على الركعتين بنوه الامام أي نوههم انه انما أي اسم الظهر اربعا
وليسجد للسهو كما روى انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك بخلاف ما لو سلم على ظن
انه مسافر او انها الجمعة او كان المصلي قريب العهد بالاسلام فظن ان الظهر أي فرضه
ركعتان او كان في العشاء فظن انها التراويح حيث يبطل صلوة في جميع هذه الصور
لانه سلم عنها لا يسجد للسهوة الجمعة والعديد شك من ليس الشك عادة وقع
في عبارة الفقهاء شك اول مرة قال في الكافي معناه ان الشك ليس بعادة لانه لا يشبه
في غير قط انه كصلي متعلق بشك استأنف وان كثر الشك جعل لعاب ظنه وان لم يظن
ظنه اخذ بالاقول وقد في كل ما ظنه آخرها أي الصلوة شك فيها أي صلوة فتفكر
في ذلك حتى استيقن ان ظن الفكرة قد رما بمكة اذ ركعتي من اركان الصلوة وجب السجدة
عليه ولو لم يكن طول تفكره ذلك القدر بل كان دونه لا يجب السجدة لان الفكر الطويل
مما يوجب الاركان الصلوة عن مواضعها والفكر القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه فجعل
كان لم يكن كذا في تحفة الفقهاء **باب سجود التلاوة** يجب موسعا عند أبي يوسف
وفي رواية عن الامام وهو في رواية عن محمد وفي رواية عنه كذا في العناية سجدة فاعل يجب
فيها أي في تلك السجدة تسبيح السجود يعني سبحان رب الاعلى بشرط الصلوة وقد
تقدمت بين تكبيرين متعلقين بسجدة بلور رفع يد يعني ان من اراد سجودها كبر ولم يرفع
يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي عن ابن مسعود
رضي الله عنه ولا تشهد ولا سلام لان ذلك للتحلل وهو يستدعي سبق التحريم
وعدمت ههنا على من تلا آية متعلق يجب ولو بالفارسية ذكره قاضي خان من الاربع
عشرة المعروفة وهي في آخر الاعراف وفي الرعد والتحليل وبي اسرايل ومريم واولي
الحج والفان والتمل وآية السجدة وقص وحم السجدة والنجم والشفق واقرأ من
بيات في قوله على من تلاه يعني اذا تلا آية السجدة من تلاه الصلوة اداء وقضاء وجب
عليه السجود فيجب الاصم اذا تلا لانه اهل الاداء والجنب والمحدث والسكران
اذا اتوا لانهم اهل القضاء لا على الكافر والمجنون والصبي والحائض والنفساء لانهم
ليسوا اهلها او سمعها عطف على قوله تلا آية وان لم يقصد أي السماع فهم
اوله يفهم اذا خبر انه قرأ آية سجدة ذكره قاضي خان من ذكر متعلق بسمعها ومن ذكر
هو الاصم الى آخره او سمع من التلويح قال قاضي خان وان سمعها من تلويح اختلفوا فيه الصحيح

الواجب لا على من سمعها من الطير والمجنون المطبق والصدى والمؤتمتع لعدم اهليتهم
للقراءة والقراءة منهم كراهة فراءة والمسموع كراهة مسموع أما الثالثة الأولى فظاهرة
وأما الرابع فلو أن المؤتمتع مجبور عن القراءة لنفاذ تصرف الإمام عليه ونصرف المجبور
لا حكم له بخلاف الجنب والمجانن ونحوهما لا ينفذون والنهي عن الحجر قال
في تلخيص الجامع الكبير المسموع من المؤتمتع كسموع من المجنون والطير والصدى لا يجوز
شئنا وقال قاضي خان يجب على من يجب عليه الصلوة إذا قرأ الآية السجدة أو سمعها
منه يجب عليه الصلوة أو لا يجب بحسب أو نفاس أو جنون أو كفر أو صغر وبينهما
مخالفة ظاهرة في حق المجنون أقول وجه التوفيق أن مراد قاضي خان بالمجنون
المجنون الغير المطبق والمراد هنا التلخيص المجنون المطبق يؤيده ما نقل الزاهد عن
النوادر أن المجنون إذا قصر فكان يومه وليله أو أقل تليزم تلاوها أو سمعها فالتحقق
أن المجنون على ثلاث مراتب فاصحها من كل ما من غير مطبق وهو الذي يكون أكثر من ذلك
لكنه قد يزول وكامل مطبق وهو الذي لا يزول ولا شخصاً أيضاً بالنظر إلى سجدة
التلاوة على ثلاث مراتب أحدها من يلزم بتلاوته عليه وسمعه منه على غير سجدة وثمة
المجنون القاصر وهو المذكور في النوادر وثانيتها من لا يلزم بتلاوته عليه سجدة لكن
يلزم بسمعه منه على غيره وثمة المجنون الكامل الغير المطبق وهو الذي ذكره قاضي خان
وثانيتها من لا يلزم بتلاوته شئاً لا عليه ولا على غيره بالسماع منه وهو الذي ذكره صاحب
التلخيص هذا ما ينبغي في هذا المقام يعني الله الملك العادل محمد بن عبد الله صلوات الله عليه
والعقاب ويؤدى أي سجدة التلاوة وبركوع وسجدة غير ركوع الصلوة وسجدة كاشفتين
في الصلوة لها أي التلاوة ويؤدى بركوع الصلوة إذا كان الركوع على الفور أي عقيب
قراءة الآية أن تراه أي كون الركوع سجدة التلاوة ويؤدى أيضاً سجدة ها أن الصلوة
كذلك أي على الفور وإن لم يسهو يعني لو تلاها في صلوة إن شاء ركعها وإن شاء سجد
ثم قام فقرأ لأن المقصود من السجدة اظهار الخضوع للمعصية وذلك يحصل بالركوع أيضاً
وينادي بالسجدة الصليبية لأنها توافقها من كل وجه كذا في المحيط وقال في الخلاصة مجموعاً
أن سجدة التلاوة تنادي بسجدة الصلوة وإن لم ينو التلاوة واختلوا في الركوع
قال الشيخ الإمام المعروف بخواجه زاده لا بد للركوع من النية حتى يبوب عن التلاوة ونقص
عليه محمد بن محمد المؤتمتع بتلاوة الإمام وإن لم يسمع لا لزومه متابعتها ولو تلاه المؤتمتع
لم يسجد أي الإمام والمؤتمتع لما عرفت أن المؤتمتع مجبور ولا حكم لفعله أصلاً أي في الصلوة

ولا بعدها

ولا بعدها بخلاف الخارج من الصلوة إذا سمع من المؤتمتع حيث يجب عليه لأن الحجر ثبت
في حق المصلين فلا يعد وهم سمع المصل الآية من غير لم يسجد فيها لأنها ليست
بصلوة لأن سماع هذه السجدة ليس بفعال الصلوة فيها بل يسجد بعدها أي
الصلوة لتحقيق سببها ولو سجد فيها لم يجزئ لأنه منى عنها وخال من ليس من الصلوة
فيها وقد وجبت السجدة كاملة بسبب خارج الصلوة فلو أدى فيها يقع ناقصاً فخرج
به عن العهد بل أعاده أي السجدة دونها أي الصلوة لأن مجرد السجدة لا ينافي احترام
الصلوة سمع رجل من الإمام ليس هو معه في الصلوة ولم يأت به أصلاً وانتم في ركعة
أخرى يسجد خارجها أي خارج الصلوة لوجود السبب وعدم الاداء وإن أتم فيها
أي في الركعة التي سمعها فيها قبل سجدة الإمام يسجد معه لأنه لو لم يكن سمعها فسجد
معه كما فهمنا أولى وإن أتم فيها بعد أي بعد سجدة الإمام لا يسجد مطلقاً أي لا في
الصلوة ولا خارجها لأنه صار مدركاً لها بأداء تلك الركعة وسجدة محلها الصلوة
لا تقضي خارجها لأنها صلوتية ولها منية الصلوة فلا تنادي بالناقص لم يقبل وسجد
وجبت في الصلوة احتراماً عما وجبت فيها وحل أدائها خارجها كما إذا سمع المصل
من ليس معه أو سمع من أمامه واقف أي في ركعة أخرى فلو سجد خارجها أي الصلوة فسجد
وأعاد فيها سجدة أخرى لأنه إذا سجد قبل الصلوة لا يقع عما وجبت في الصلوة وإن
لم يسجد أو ألقته واحدة لأن الصلوة استتبع غيرها وإن لم يسجد المجلس من ركعها
في مجلس حيث كفت واحدة سواء أقرامتين ثم سجد أو قرأ وسجد ثم قرأها في ذلك
المجلس لا يجلسين فإن تكرارها فيه ما يوجب سجدة بن ولو بدلتها أي قرأها في الآية
الأولى أي أخرى في مجلس لم تكف واحدة بل وجب سجدة ثان الأصل أن معنى السجدة
على التداخل فعل المخرج وهو تداخل في السبب لا في الحكم وهو التيق بالعبادات للخطيئة
والثاني بالعقوبة لاظهار كرم صاحب الشرع وإمكان التداخل عند اتحاد المجلس كونه
جامعاً للمتفرقات فإذا اختلف عاد الحكم إلى الأصل وأساء الثوب والانتقال من عضو
إلى عضو يندل لوجود الاختلاف حقيقة وعدم الجامع حكماً بخلاف زوايا المسجد
والبيت فإنها في حكم مكان واحد بديل صحة الاقتداء لا العمل القليل يعني أنه ليس بتبديل
كالقيام حيث كفت سجدة واحدة سواء وقعت بعد الفعل كان تلا فقام ثم ثني فسجد
أو قبله كان تلا فسجد ثم قام فثني ومشي خطوة أو خطوتين وأكمل لقمة أو شرب شربة
أو تكلم بكلام يسير ونحوها مما لا يندل بالمجلس كالوقوف ولا تكاء والركوب والنزول

بجلد ما اذا تلاوة سجدة اخرى او ثني بعد فعل كثير كسني خطوات فانها لا تنكح كرسها
راكبا حال كونه غير فصل تكرار السجدة لان سير الدابة يضاف الى ركبها حتى يجيب عليه
ضمان التلف الدابة فاعتبر مكانه الارض لاظهر الدابة وانما قل غير فصل لان حرمة
الصلوة يجعل الامكنة مكان واحد ولو لاه لما صحت صلوة اذا اختلف المكاتب
بمنع صحتها وفي ذلك ركعة او ركعتين لا يعني لو كرر في ذلك لا ينكر بالسجدة وان
لم يكن في الصلوة لان الفلك كالباب اذ جريتها لا يضاف اليه قال الله تعالى وجريهم
ولو كرر المصلي في ركعة كفته سجدة قياسا واستحسانا لاتحاد المجلس ولو في ركعتين
فكذلك عند ابي يوسف تبدل مجلس السامع لا الثاني بوجوب سجدة اخرى عليه
اي السامع لا عكسه اي تبدل مجلس الثاني لا بوجوب على السامع ولا يرفع السامع راسه
قبل الثاني لان كمالا مام له وكره قراءة امام يخاف ان يركع للامام ان يقرأها في صلوة
يخاف فيها لانه يؤدي الى اشتباه الامر على القوم الا ان يوترى في ركوعه على الفور
وكره ايضا ترك ايها وقراءة الباقي لانه يوهى الاستسكان عنها والفرار عن لزوم السجدة
عليه ويدب ضميمة او اكثر اليها دفعا لتوهم التفضيل واخفاؤها عن السامع شفقة
عليه والقيام ثم السجدة لما روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها ولا يخبره فيها كمال
باب الجنازة جمع جنازة وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير من توجبه المحضرة في حضر
الموت على شقة الامن اعتبارا بحال الوضع في القبر لانه اشرف عليه وجاز الاستلقاء
وقد عاهد اليها اي القبلة لانه امير لزع الروح والاول هو السنة وربع راسه
قلبه ليصير وجهه الى القبلة لا السماء ويلقن بذكر الشهادتين عدة لان الاولى
لا تقبل بدون الثانية ولا يوتر بها مخافة ان يتخلى ويرد ما بعد موته فيشده لحياه
وبعض عيانه بذلك جرت التوارث وفيه تحسنية فيستحسن ولا بأس باعلام الناس
موته ويعمل في تجهيزه فيوضع على تحت مجرى وترا كفته لما فيه من تعظيم الميت واختيار
الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ويجوز عن ثيابه ويستعير عورة الغليظة
وقيل مطلقا ويتوضأ بلا مضغضة واستنشاق لتغذرا خراج الماء ويصب عليه ماء مغلي
يسدر وحرض وهو الاستئذان مباقة في التنظيف والاى وان لم يوجد ماء كذلك
فخالص اي يصب عليه ماء خالص لحصول اصل المقصود ويغسل راسه ولحيته بالمخيط
لانه بلغ في استخراج الوسخ وان لم يوجد فيصابون ونحوه ثم يوضع على يساره
ليكون البداية بجانب يمينه ويغسل بالماء والسدر حتى يصل الماء الى ما يلي الخت من

وكرر دعائه اي بعد لانه فرض كذا في الصلاة الا اذا كان
خلفي مشكلا في غير ذلك فيقبل بغيره وقيل بغيره في ثيابه
والاول او لا في كافي الفقه وقال في غاية التبيين في غسل
التي وسوى بها الوتر والركعة كافي الربان وقيل بغيره في كواره
وقيل في ثيابه اذا كان بها ثياب بيضاء او غيرها والاحسن فيها
الاجنبى بخلافه اذا لم يجد ثيابا بيضاء او غيرها والاحسن فيها
بحر من ثيابه بخلافه اذا لم يجد ثيابا بيضاء او غيرها والاحسن فيها
كافي في ثيابه اذا لم يجد ثيابا بيضاء او غيرها والاحسن فيها
يغسلها الرجال والنساء في الماء والصلوة والصلاة حدت شهوة
لزوج زوجته في ركعة واحدة وفي الركعة الثانية لا يقبل الميت
انتهى وغسل الميت ثم يوضع في القبر وفي رواية ان آدم
عليه الصلوة والسلام في قبضته من اهل جهنم عليه السلام
بالماء المثلج وعسلوه وقالوا لولده هذه سنة فويلكم كذا في
سر سلافي

جمع جنازة اي سميت جنازة لانها مجموعة من اجزاء الشئ
فموجود اذا جمع فانه ناسخ الشريعة سر سلافي

وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير من توجبه المحضرة وغير
الا صحت كافي بالفتح انتهى سر سلافي

لانه اشرف عليه اي على الوضع في القبر فيصير كافي في القبر
من الشئ يعطى له حكم ذلك الشئ سر سلافي

شئ توجبه المحضرة قال ابو بكر الرازي هذا اذا لم يشق عليه فان
شق ذلك على حاله والمخرج للوجه والمسيح لا يترى وجهه
ان يغطوا عليه ويملكون سورة شش واخمس بعض المتأخرين
قراءة سورة الرعد ويخرج عدة كالحايق والنصف وكافة المعنع
وقال الكمال لا يمنع حضور كعبه ولا ثني وقت الاحتضار
سر سلافي

اي من خضعت له الميت وقدره فلا ينصب له ولا يمسح به
الا احتضار ان شئ من ثيابه او غيره من ثيابه
صداه وتند جلده خضبة ولا ينصب له ولا يمسح به
وتند جلده وجهه فلا يمسح به ولا يمسح به
سر سلافي

لانه استخرج الروح من القدره
وقد عاهد اليها اي القبلة لانه امير لزع الروح
الوجه والوجه والوجه والوجه والوجه والوجه
سر سلافي

فجره ورايهم الى ان السمر يجر قبل وضع الميت
عليه وكيفية ان يدبر الجرحول السمر يامق
او فلان او حيا ولا يراى عليه كذا في التبيين
سر سلافي

اي من الميت ثم يجمع على يمينه كذا اي ويغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الخت من
يجلسه اي القاسل الميت مسند الميت الى نفسه ويجمع بطنه بيمين يخرزاعن ثوبت الكفن
والخارج يغسل ويغسله لا يعاد وكذا وضوءه لان الغسل عرف بالنص وقد حصل
ثم يشف بثوب كذا يبيت كذا انه ولا يقض ظفرو ولا يسترج شعره لانه للزينة وقد
استغنى عنها ويجعل على راسه ولحيته المحوط لان الطيب سنة وعلى مساجده جمع
مسجد بفتح الجيم يعني موضع السجود وهو وجهه وافته وبياه وركبته وقدماه
الكافور فانه كان يسجد بهذه الاعضاء فتخص بزيادة كرامة وصيانة لها عن
الفساد واذا جرى الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن غسله فافترق يغسل كذا قال
قاضيكا وسنة الكفن له اي للرجل ازار وقصيص ولقافة كل من الارار واللقافة من القون
الى المقدم والقصيص من المنكبين الى القدمين وهو بلا دخار يص ولا جيب ولا كبت
ولا يلف اطرافه واستحسن العامة اي استحسن المتأخرون ولها اي المرأة درع وهو
ما تلبسه المرأة فوق القصيص وازار وجمار وهو ما تستر به المرأة رأسها ولقافة
وخرفة لربط ثيابها وكفاية اي الكفن له ازار ولقافة ولها اي الارار واللقافة فوق
وضوء لم لها ما يوجد من الاقواب واذا اراد والتكفين تبسط اللقافة ويبسط
الازار عليها ويقصص الميت ويوضع على الارار ويلف يساره اي الارار من يمينه كما هو
في الحياة ثم يلف اللقافة كذلك وهي اي المرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها ضفيرة بين
على صدرها فوه اي الدرع ويجعل المخاروفة اي الدرع تحت اللقافة وان خيف
انتشار اي الكفن عقد في طرفيه الغسيل ويجذب فيه اي الكفن سواء لا رجحان للثاني
ولا بأس بالبرود والكتان وفي النساء بالحبر والمرغفر والمعصر من لا مال له فكفته
على من يجيب عليه نفقة واختلف في الزوج والاصح ان يوجب عليه كذا في الظاهر وان
لم يوجد في يمينه نفقة ففي بيت المال صلوة فرض كفاية ان ادى البعض يسقط عن
الكل والا اتم لكل يصل على كل مسلم مات الا البعاه وقطاع الطريق اذا اقتلوا في الحرب
هذا القيد اشار الى ما ذكره قاض حان اهل البغيا اذا اقتلوا بعد ما وضع الحرب وازارها
يصل عليهم وكذا قطاع الطريق ان اخذهم الامام ثم قتلهم يصل عليهم كذا المتأخرين المصر
ليلا بالسلاح ولا يصل عليه اذا قتل في تلك الحال وان غسلوا قاتل نفسه يغسل ويصلي
عليه لا على قاتل احد ابويه وزواله وهي اي صلوة اربع تكبيرات برقع يديه في الاولى
فقط وعند الشافعي رحمه في كلها وتناء بعد ها اي بعد الاولى كما في سائر الصلوات

وبعد من يشد لحيه ويقص
عنايه ويقص ويقصه سلافي
وعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه امره وسئل عليه ما بعده
واحد منكم ما فعله
ما خرج اليه فخرج عنه
ويوضع على بطنه خده لثلا
شيقه فركه فركه القرآن
عنه حتى يغسل انتهى وذكر
الاجنبى في ثيابه اذا لم يجد ثيابا بيضاء
انتهى بفتح الهمزة في قوله
وهذا يخرج عنه بفتح الغيم
لحد حله وانما في ثيابه
فقط الاول لا يكره قراءة القرآن
عنه ولا يجوز في الحديث
وعنه وهو الثاني وهو
الراجح كائن عليه في النهاية
كره القرآن لا في الآية
يجب تنزيهه عن كل شيء
وانما ذوات كذا في الحديث
شبهها الله به الشاهد
انتهى وقال في المعارج لقراء
عليه القرآن قبل غيبه لانه
انتهى بفتح الهمزة في قوله
اذا كانت موضع هذه اليمين
في ثيابه لا يكره ولا يكره
على صدر المستر لا يكره
في قوله قال جعفر
الكافي في قوله فيصنعون الخفاف
على صدره انتهى سر سلافي

وكل من ازار واللقافة في قوله
اللقافة كذا في الحديث وقال الكمال
ان اللقافة من القون الى
القدم وان لا علم له ولا علم له
من ثيابه لا يكره ولا يكره
من ثيابه لا يكره ولا يكره
سر سلافي

والقصيص من المنكبين
وكسر الخاف والقصيص
والجيب كرساه وكسر الخاف
الكامل المحقق وكسر الخاف
الاقبال براد الجيب الشق النازل
على الصدر انتهى سر سلافي

في قوله كذا في الحديث
ان اللقافة من القون الى
القدم وان لا علم له ولا علم له
من ثيابه لا يكره ولا يكره
من ثيابه لا يكره ولا يكره
سر سلافي

كافي في سائر الصلوات
الهمام في قوله كذا في الحديث
الهمام في قوله كذا في الحديث
عنه كذا في الحديث
سر سلافي

صلاة فرض كفاية
في قوله كذا في الحديث
سر سلافي

واللقافة من القون الى
القدم وان لا علم له ولا علم له
من ثيابه لا يكره ولا يكره
من ثيابه لا يكره ولا يكره
سر سلافي

في قوله كذا في الحديث
ان اللقافة من القون الى
القدم وان لا علم له ولا علم له
من ثيابه لا يكره ولا يكره
من ثيابه لا يكره ولا يكره
سر سلافي

[illegible]

يدخل اذ انقبت المخرج كذا في البدائع والاولى بالامانة السلطان اوناثيه وهو امير
البلد وقال ابو يوسف رحمه ولي الميت اولى وجهه الاول ان الحسين بن علي رضي الله عنه
لمامات الحسين رضي الله عنه قدم سعيد بن العاص فقال اولا السنة لما قدمتك وكان
سعيد والى المدينة يومئذ فالفاضي فامام الحق فالولى ولا باس باذن الاولى وليا كان
كان او غير لان التقدم حقه فيملك باطاله بتقديم حق غيره لم يقبل الولي ليتناول
السلطان وغيره لغيره فيها اى الصلوة فان صلى غيره اى غير الاولى يعيدها الى الاولى
ان شاء كصرف الغير في حقه وان صلى الاولى لا يصلي غيره بعده لان الفرض يتأدى
بالاولى والتفعل بها غير مشروع دفن بلا صلوة صلى على قبره ما لم يقطن نفسه
والمعتبر فيه اكثر الراى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص
وقيل قدر بثلاثة ايام ولم تجز صلواتها راكبا استعسنا يعق مع القدرة على النزول
وايضا لم يصلوا قاعد بن مع القدرة على القيام والقياس الجواز لانه دعا واكرهت
في مسجد هو فيه كراهة تخريم في روايته وتنزيه في اخرى ما الذي بنى صلوة الجنائز
فانه كرهه فيه واختلف في الجائز بناء على اختلاف فهم لان الكراهة لاجل التلويث
اولا في المسجد المكتوبات لا لصلوة الجنائز ولدشوات اذا سئل الاستهلال
ان يكون منه ما يدل على الحيوة من بكاء او تحريك عضو سمي وغسل وصلى عليه والاى
وان لم يستهل غسل في ظاهر الرواية وادرج في حرقه ودفن ولم يصلى عليه كصبي
سبي باجد ابويه ولو سبي بدونه او به فاسلم هو او الصبي صلى عليه لانه مسلم حكما كافر
مات عبدا كان او حرا بفلسه وليه المسلم من مولاه او اقاربه لا كالمسلم اى لا افضل لغسل
المسلم ويلفه في حرقه ويدفنه في حفيرة بجمل الجنائز بوضع مقدمها ثم مؤخرها على
الكتف اليمنى كذا اليسار يعني بجمل بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليسار ومع
بلا يجب اى يمشون بها سرعين بلا عدو وكره الجلوس قبل وضعها على الاكتاف
لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع الجنائز فلا يجالس حتى يوضع ويدب المشي خلفها
لما روينا لقوله صلى الله عليه وسلم الجنائز متبوعة ولا تابلغ في الاغاطظ والتعاون
في حملها ان اجتمع اليه وليد القبر ولا ينشق لقوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق
لغيرنا الا في ارض رحوه فلا باس بالشق واتخاذ الثابوت من حجر او حديد ويفرن فيه
التراب ويدخل من قبل القبلة ويقول واصعه بسم الله اى وضعناك ملتبسين بسم الله
تعالى وعلى ملة رسول الله اى سلمناك على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوجه اليها

والصحيح قولها اي من فوات الصلوة لم يجاء بعد الرابعة
قبل التمام وكذا لغة ما ذكرنا في المحط قبله الا ان تفرق
بينها بالاحضور وقدمه فيقال **سمر سمدلي**

لو لا السنة اي ما منك فانه حين ابا
ان يقدم عبد الحكيم
فالقاضي في امام لكي كذا في الهند انه لكنه امام لكي لا يجب تقديمه
كبه قبله بل يجب وانما يجب اذا كان افضل من القوي
كما في المراجع وفي جماع الفتا امام المسجد لجماع اوله واما امام
لكي كما في الفقه وظاهر كلام المصنف كانه ان امام لكي على القاضي
والمخالفه قال المال بخلافه اوله ان حضرت امام لكي وهو
سقطان ثم القاضي ثم صاحب الشرع ثم خليفة الوالي ثم
امام لكي وفي كلامه ان صاحب الشرع غيبة البلد وفي
المراجع ما بعده فهو حيث قال الشرع بالكون ولا كبحار
لجند واخذ امة البلدة كما في بخارا سرسلاي رحمه الله

الامام
عليه السلام
اربعاً والرجل حافظ فانه يكره
ان يكون خلف الامام ليس يظهر له
الحاكماء حاشية خلف الامام يظهر له
يدخل

والله اعلم
بما خفى

لحمه ما يتخذ من الطيور
قطب فاشن • خشب اعاج
رخوة بوشق

قولہ ماتہ حامل وولدہ باحی شوق بطنا اطلاق
ارکھام وکم بقیدہ باعش الولد قبل الخروج
بانہ محکم فذلک الخجعة الی اہل البیت
منہ الفواہیل ہل نقضتم ام لا
والی رحمہ اللہ

باب الشرح المفعول متباجله عندنا وانما لقب المشبه به بحال
لاختصاصه بالفضيلة فكان في قوله في انصافه شبهة لا يجوز
جبره على ذلك الملائكة عليهم السلام لان في انصافه شبهة لا يجوز
او لانه في انصافه شبهة لا يجوز
ففعلا الاولين فعل بمعنى المفعول وعلى الثاني فعل بمعنى
الفاعل وان وجه الرابع مجمله

[illegible]

از نشان اکملک از حمل نه المعركة جوی
و پیرمق

روح بقية الروح في البدن وكنهه
عمرى تمام اولد قده نظري آخرينه
دحي دير لر
رافق انتفاع م

[illegible]

۱۲۱

فرد کو رک درسی خوشوقتان

كلام صاحب الهداية يا هادي
عالمنا في نفس القضاة في
الواجب في الدليل وهو قوله
قوله نعم في الدليل وهو قوله

قولنا انما نؤمن بالله واليوم الآخر
قولنا انما نؤمن بالله واليوم الآخر

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

ان كلام الهداية والذخيرة في المال واحد ولا اختلاف في رواية هربنا ومنشأ قوم المخالفة
والاختلاف عدم التفرقة بين ما ذكر في الهداية قبل الا وبين ما ذكر بعده فتدبر والله
الهادي الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل وقيل بجدا وقصا صر فانه يغسل لان هذا
القتل ليس بظلم او جرح وارث باذ اكل واشرب او نام او تدوى او اواه جيمة او مضى
وقت صلوة وهو يغسل ويغسل على الاداء حتى يجب عليه القضاء بتركها فيكون بذلك
له حكم من احكام الدنيا او نقل من المعركة الى الخوف وطى الخيل في لا يكون النقل منافيا للشهادة
هذا الاستثناء ذكره الربيعي او اوصى بامور الدنيا والاخرة وهو عندنا يوسف رحمه
خلده فالمجرح وقيل الاختلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور
الاخرة لا يكون مرتبا بالاجماع او باع واشترى او بكم بكم كبر وقيل بكلمة وكل
ذلك ينقص معنى الشهادة فيغسل لانه بذلك يصير خلفا في حكم الشهادة وينال شيئا
من مرفق الحيوة فلا يكون في معنى شهادة احد لانهم ما نوا عطاء شاة الكاس يدار عليهم
خوفهم نقصان الشهادة هذا اي كونه ما ذكر في بيان الاوقات موجبا للغسل اذ اوجد
ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها لا اي لو وجد ما ذكر في الحرب لا يكون مرتبا بشي من ذلك
كذا قال الربيعي ويصلي عليهم عطف على قوله ويغسل في وجد قبلة الكتاب الزكوة
عقب الصلوة بالزكوة اقتداء بقوله تعالى اقموا الصلوة واتوا الزكوة وقوله ويقومون
الصلوة ومما رزقناهم ينفقون هي تملك بعض مال جز ما عينه اي ذلك البعض المشار
قال في الكنز في تملك المال في فقير مسلم غير هاشمي الاخره اقول هذا التعريف يتناول
مطلق الصلوة لا يختص به بالزكوة بخلاف ما اختاره هربنا فان قوله عنه المشارع
ينبغي تخصيصه اذ لا تعين في الصدقة وايضا قال الربيعي يرد عليه الكفارة اذ املكك لان
التمليك بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال تملك المال على وجه لا يتبدل منه لا يفضل
عنه لان الزكوة يجب فيها تملك المال فقلت جزما لا يرد عليه ذلك فان معناه بلا
احتمال في نفسه لغير التملك كالا باحة فان الكفارة في نفسها لا يقتضي التملك بخلاف
الزكوة لان ثبوتها بقوله تعالى اتوا الزكوة والا بناء كما قالوا يقتضي التملك ولا بناء على
بالاباحة حتى لو كفل بنينا فانفق عليه نوبا للزكوة لا يجزيه بخلاف الكفارة ولو كساه
بجزئه لوجود التملك لفقير متعلق بالتمليك مسلم غير هاشمي ولا مولاة احقران عن الغي
والكافر الهاشمي ومولاة فان دفع الزكوة اليهم مع العلم لا يجوز كما سياتي في مع قطع
المنفعة عن المالك في كل وجه احقران عن دفعه الى فروعه وان سفلوا واصغر وكان علوا

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

او مكانه ودفع احد الزوجين الى الاخر كما سياتي ان شاء الله تعالى لان الزكوة عبادة فلا
بد فيها من اخله صل الله تعالى لقوله تعالى وما امرنا الا لعباد الله مخلصين له الدين
وشروط وجوبها العقل والبلوغ اذ لا تكليف بدونها والاسلام لانه شرط لصحة
العبادات كلها والحكمة لتحقيق التملك لان الرقيق لا يملك لملكك وسببه اي سبب
وجوبها الملك التام بان لا يكون بدافق كمال مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة
وقد نفى في كتب الاصول ان سبب وجوبها الملك المذكور وان عده في الكفر شرطاً
لوجوبها للصلاب اعتبره النجاشي لانه صلى الله عليه وسلم قد راسب به فارغ من الدين
المراد به دين له مطالب فوجه العباد حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ومنع دين الزكوة
حال بقاء الصلابة وكذا بعد الاستسلام لان الامام يطالبه في الاموال الظاهرة ونوابه
في الاموال الباطنة وهو المالك فان الامام كان يأخذها الى زعم عثمان رضي الله عنه
وهو فوضها الى اربابها في الاموال الباطنة قطعاً لطلوع الظلمة فكان ذلك توكيلاً
لاربابها ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الاطباء او الكهنة ذكره الربيعي وغيره وقد
ضم صدر الشريعة الزكوة الى النذر والكفارة وهو مخالف للهداية وغيره فكانه سهو
في التاميم الاولى وعلم الحاجة الاصلية كدور المسكن ونحوها وسبب في نام ولو تفديرا
النماء اما تحقيقه يكون بالنوال والتنازل والتجارات او بتدبيره يكون بالتمكين من
الاستثناء بان يكون في يد او في يد نائبه فاذا فقد لم يجب الزكوة ولا يجب تفرع على قوله
الملك التام على مكاتب لانه ليس بمالك من كل وجه بل بدافق ومعدون للعبد تفرع
على قوله فارغ من الدين بقوله فان يجب فانه اذا كان له اربع مائة
درهم وعليه دين كذلك لا يجب عليه الزكوة ولو كان دينه مائتين يجب زكوة مائتين
وكذا في ديوانه السكني تفرع على قوله والحاجة الاصلية ونحوها ككتاب البدن واثاث
المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمه وكتب العلم لاهله وآلات المحترفين والواصل
من مال الصهار تفرع على قوله نام ولو تفديرا والصلابة مال تغذر الوصول اليه مع قيام
الملك كابق ومفقود ومغصوب اذ المالك عليه بينة ومال ساقط في البر ومعدون
في مفادة شئ مكانه ومال اخذ السلطان مصادرة ووديعه شئ المؤدع وهو ليس
منه مصادرة دين محجود ولم يكن عليه بينة ثم صارت له بعد سنين بان اقر عند
الناس فاذا وصل بعد سنين لا يجب زكوة للسنين الماضية لانقضاء النماء ولو تفديرا
بخلاف ما على مقر ولو كان معسر اذ يمكنه الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل او

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

قوله وانما اكل واشرب ليوام او تدوى اطلقه
فكلم القليل والكثير سرياني

فعله واجب على الزاني ان يحب على حصار على حصار
كلما اتهم به وانما الشبهة او عدمه كما في مخرج
جوازنا عاجبه من التقدير في مقتضى الامر المكلف
فعله اي واجب على الفاعل في الامور التي لا تتعلق
والدليل في مقتضى الامر المكلف في مقتضى
الطلب والفقير والبر الذي مقتضى الامر المكلف
المعقد في امر الزكوة الفاعل لا لأنه يراه مقتضى
وهو قول الكسبي وهو ضعف على انه مقتضى
ان الزكوة انما يجب كذا في حاجة الفقير وهو مقتضى
لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التام
ومخرج الفقير انما هو عند الملك السائر

بنصف فیه

قوله ونصاير البقرة قد على الغنم اقرها في الضحى والفقير
من الاول ولا تشرها في ابد يقع كل منها الضحية ثم سمع عبد السلام
قوله لان حكمها واحدا فيض احد سماعي الاخر فيكمل النصاب
ثم عينا لاختلاط تؤخذ الزكوة في اقلها ان كان احدها اقر
والا تؤخذ اقل الادوية او اقل في الحجارة والبحر والارباب
وفي القضاء والمغز. • عليه السلام

حال الحوز

کانم

فصله وعشرين في الفصل الثاني من النظم الفاء جمع فصل
وهو والناحية قوله اولئك من النبا جبل في جمع غيول
كمن النبا وفيه جمع وفيه شديدا وهو والناحية
بضم النحل كمن النبا قوله واما بعض في حكماء
بضم الناء مع سكون الهم جمع حمل الفتحين وهو ولد
والمرء

حال الحول عليها من حين ملكها وجبت الزكاة وقيل اذا كان له نصاب سائمة فمضى عليها
سنة اشهر فتوالدت على عدد هائمه هلك الاصول وبقيت الاولاد هل سبق حول
الاصول على الاولاد عندها لا يبقى وعند الباقيين يبقى ولكي مال الصبي انقلبي وعلى
المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ
من نساء المسلمين لاصبيائهم جاز دفع القيمة في الزكاة وكفاية غير الاعناق والعسر
والكدر يعني ان اداء القيمة مكان المنصوص عليه في الصورة المذكورة جائزة لاعلى ان
القيمة بدل عن الواجب لان الصير الى البذل انما يجوز عند عدم الاصل واداء القيمة
مع وجود المنصوص عليه في ملكه جائزة فكان الواجب عندنا احدهما اما العين او
القيمة وتحقيق هذا في الاصول لا يؤخذ الا الوسط رعاية للجانبين بلا جبر اى اذا
امتنع عن اداء الزكاة لا ياخذها كرها لانها عبادة فلا تؤدى الا بالاختيار وعند
الشافعي رحمه ياخذها كرها لانها حق الفقير فصار كدين وجب للعبد على العبد لا مكره
اى لومات في عليه الزكاة لا يؤخذ من تركته الا ان يوصى في تعبيره الثلث وعنده تؤخذ
من تركته لم يوجد سن واجب السن معروفة سمي بها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب
دون الانسان لانها تعرف بالسن دفع المالك الا في مع الفضل او الاعلى ورد الفضل
او دفع القيمة قال في الهداية اخذ المصدق اعلى منها ورد الفضل واخذ دونها واخذ
الفضل وقال في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار للمصدق وهو الذي
ياخذ الصدقات ولكي الصواب ان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق
انما يتحقق بتخييره فكان اراد به اذا سمعته بنفسه في عليه الواجب اذا الظاهر في حال
المسلم انه يختار ما رفق بحال الفقير ويوافقه كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان
اخذ المستفاد اثناء الحول في جنس النصاب يضم اليه يعني ان كان له نصاب واستفاد
في اثناء الحول في جنسه ضمه اليه وذكاه به فمن كان له ما استفاد درهم في اول الحول وقد
حصل في وسطه مائة درهم يضم المائة الى المائتين ويعطى زكاة الكل والزكاة في النضا
لا العفو عند البيع واجب يوسف رحمه الله فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو
شاة انما هو في اربعين لا المبيع حتى لو هلك ستون بعد الحول فالواجب على حاله
وعند محمد رحمه الله وزفر رحمه الله يسقط بقدره وهلاكه اى النصاب بعد الحول
يسقط الواجب وهلاكه البعض حصته وبصرف الهلاك الى العفو اذ لم يجاوز
لهلاكه العفو فالواجب عليه على حاله كما اذا هلك بعد الحول عشرون من ستين

مکتبہ

قوله المستفاد دارث اوقية او ثمانية او خمسة او نحوها وقيد
بما يشاء اقول لان الاستفاد بعد خلوها بمحل لا يفتقر الى الاستفاد
اخر كما شرح في المحلى وب وقيد الجنس لان الاستفاد في خلاف
الجنس كما لا يلزم مع ان افة لا يقيم وقيد الصواب لانه لو اقصا
وتمثل مع الاستفاد فاحول بتيقظ علمه في عند الكمال كما لا ينبغي
مخلاف التواتر فذلك بعضه في اثناء احوال ضمن الاستفاد والية
كما في غاية البيان
عند الحكم
قوله ويعطى زكاة الكل وهي سبعة دراهم عند اية جنسه وسبعة
ونصف عند ثمانية الدرهم عند اية جنسه عليه الحكم قوله وعند محمد
وزفر سقط بقدره وهو ثلثة اشخاص سب افة المسكين المذكورة
ويجب عليه ثمانية غايات البنايم ينبغي لك ان تعلم ان الوقف
عندنا خمسة في جميع الاحوال وقا عندنا لا يتصور الحق الا في
السلوك لان ما زاد على ما في درهم لا عوفيه عندنا انما عند الحكم

قوله وجهلك فبئس لانه لو استمكنك بعد يقول ايضا من الزكوة لو جحد
قدي كما عاتبه انكته وقيل لا يفهم كما في التفسير انه وانما هو المطلب
هو اختيار من لا يملك من المصدق وبعده وفي الثاني ان لا يملك من المصدق
وهو الصديق كما في قوله ايضا وكم الزكوة لو جحد

فان الزكوة في الكسور لا تجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فان زاد على ما في درهم
اربعون درهما زاد في الزكوة درهم وفي ثمانين درهما ولا شيء في اقل وما علب
خالصه خالص اي في حكم الخالص ذهبها وفضة وما علب غشه بقوم لانه في حكم المروص
واختلف في المساوي يعني ان كان الغش والفضة سواء ذكر ابو النضر انه يجب فيه
الزكوة احتياطا وقيل لا يجب فيه درهمان ونصف نقصان النصاب اثناء الحول
هدر كان الحول لا يتعد الا على النصاب ولا يجب الزكوة الا في النصاب فلا بد منه
في البداهة والنهاية ولا عبرة لما بينهما اذ قلنا يفي المال حولا على حاله لكن لا بد من بقاء
شيء من النصاب ليضم المستفاد اليه لان هلاك الكل يبطل انعقاد الحول اذ لا يمكن
اعتباره بل هو مال يضم قيمة العروض الى الثمن يعني اذا ملك مائة درهم او عشرة دنانير
وملك عرضا قيمته مائة درهم او عشرة دنانير وجب عليه الزكوة لان الكل للتجارة
وان اختلف جهة الاعذار اذ الثمن للتجارة وضعا والعروض جعله ويضم الذهب
الى الفضة وقيمة الاجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت
مائة درهم يجب عنده لا اجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت
درهما وخمسة دنانير وخمسة عشر دنانيرا وخمسين درهما يضم اجماعا ولا يظهر
الاختلاف عند تكامل الاجزاء لان قيمة اجزائها متى انقضت براد قيمة الاجزاء
تكميل ما انقص قيمة بما ازيد فوجب الزكوة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف
حال نقصان الاجزاء **باب العاشر** هو من نصب اي نصب الامام على الطريق لاخذ
صندوق التجارة ليا منوا من النصوص وكما ياخذها من الاموال الظاهرة ياخذها من
الباطنة التي مع التجار كما سبنا في صدق باليمين ثم قال لم يتم الحول اي صدق
العاشر من انكر تمام الحول وحلف او قل على دين او ادب الى عاشر اخر ان كان
اي عاشر اخر في تلك السنة لانه ادعى وضع الامانة موضعها وان لم يكن لم يصدق
لكنه يفتيا كما اي يصدق باليمين قوله ادب الى فقير الا في السوايم لان حق الاخذ
منها للسلطان من عليه الجزية او الخراج اذ اصر فيها الى المقابلة بنفسه وكن اوصي
ماله الفقراء واوصى الى رجل بان يصرفه اليهم فصرفه الوارث بنفسه اليهم حيث
لا يجوز ذلك في شرح الهداية لتأخر الشرعية الاموال الباطنة بعد الاجراء كالظاهر
حتى لو قال انا ادب زكوتها بعد ما اخرجتها من المدينة لم يصدق لانها بالاجراء
التحق بالاموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام فيما صدق المسلم منه الذي

لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ منا والحق متى وجب تضعيفه لا يتبدل شيء منه
فيما وراء الضعف كما في التضعيف على بنى تغلب الا في قوله ادب الى فقير لان ما يؤخذ
من الذي جزية وفيها لا يصدق اذا قال ادبنا انا لان فقراء اهل الذمة ليسوا بمصارف
لهذا الحق وليس لدولة التصرف الى مستحقه وهو مصلح المسلمين كذا قال الزبلي رحمه
وكبد في هذا الاستثناء والمتون خالية عنه لا لمربي اي لا يصدق الحربي في شيء من
ذلك الا في ام ولده اي جارية يقول هي ام ولدي فيصدق لان كونه حربيا لا ينافي
الاستثناء وافراد بنسب في يد صحيح فكذا باقية الولد يؤخذ من اربع العشر
ومن الذي نصفه ومن الحربي العشر هكذا امر عمر رضي الله عنه سعة ان يبلغ ماله نصيبا
ولم يعلم قدر ما احدى اهل الحرب منا وان علم احد مثله لو كان ما اخذنا منها بعضا
وان لم يبلغه اي لم يبلغ ماله نصيبا لا اي لا يؤخذ منه شيء وان اقر بياي النصاب
في بيته كان الواجب فيها في يده ولا يؤخذ شيء منه اي في الحربي ان لم يخذ واشتيا
منا كسبه واغلبه ولا انا الحق منهم بالمكرم عشر اي اخذ من الحربي العشر في ناس المصاد
العشر عشر سبعة ثم من قبل الحول ان لم يدخل داره لم يفتقر لان الاخذ في كل مرة
استنبط المال وحق الاخذ لحفظه وعشرنا بيان جاء من داره لانه رجوع با مائ
جديد وايضا الاخذ بعد لا يفتقر الى استنبط المال بعشر الجز اي يؤخذ العشر من
قيمة لا الخبز اذ امر بهما ذي لان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخبز
منها بخلاف ذوات الاكثال ولكن منها ولا بضاعة وهي مال مع تاجر يكون ربحه
لغيره وانما لم يفتقر لانه ليس بنائب عن المالك من اداء الزكوة ومصاربه اي اذا المصا
بمالها لم يفتقر لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وكسب عبد ما دون مدون او ليس
معه مولا اي من عبد ما دون فلو كان مدونا لا يؤخذ منه شيء والا فكسبه لمولاه
فلو كان معه يؤخذ منه والا فلا وثني ان عشر الخراج يعني اذ امر على عاشر البعارة
ففترو ثم من على عاشر العدل يؤخذ منه ثانيا لان التقصير منه حيث مر بهم بخلاف
ما اذا غلبوا على بلد فاخذوا الزكوة وغيرها حيث لا يؤخذ منهم ثانيا اذ اظهر عليهم
الامام لان التقصير من الامام **باب الركان** هو مال تحت الارض مطلقا اي سواء كان
خلفه او بدفن العباد والمعدن خلق ولكن معدن خمس معدن نقد وهو الذهب
والفضة وحديد وبنحو كالصفر والنجاس ونحوهما في ارض خراج او عشر وسياتي
بيانها في كتاب الجهاد وباقيها لما لكها اي الارض ان ملك ولا اي وان لم تملك

لان
فان الزكوة في الكسور لا تجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فان زاد على ما في درهم
اربعون درهما زاد في الزكوة درهم وفي ثمانين درهما ولا شيء في اقل وما علب
خالصه خالص اي في حكم الخالص ذهبها وفضة وما علب غشه بقوم لانه في حكم المروص
واختلف في المساوي يعني ان كان الغش والفضة سواء ذكر ابو النضر انه يجب فيه
الزكوة احتياطا وقيل لا يجب فيه درهمان ونصف نقصان النصاب اثناء الحول
هدر كان الحول لا يتعد الا على النصاب ولا يجب الزكوة الا في النصاب فلا بد منه
في البداهة والنهاية ولا عبرة لما بينهما اذ قلنا يفي المال حولا على حاله لكن لا بد من بقاء
شيء من النصاب ليضم المستفاد اليه لان هلاك الكل يبطل انعقاد الحول اذ لا يمكن
اعتباره بل هو مال يضم قيمة العروض الى الثمن يعني اذا ملك مائة درهم او عشرة دنانير
وملك عرضا قيمته مائة درهم او عشرة دنانير وجب عليه الزكوة لان الكل للتجارة
وان اختلف جهة الاعذار اذ الثمن للتجارة وضعا والعروض جعله ويضم الذهب
الى الفضة وقيمة الاجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت
مائة درهم يجب عنده لا اجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت
درهما وخمسة دنانير وخمسة عشر دنانيرا وخمسين درهما يضم اجماعا ولا يظهر
الاختلاف عند تكامل الاجزاء لان قيمة اجزائها متى انقضت براد قيمة الاجزاء
تكميل ما انقص قيمة بما ازيد فوجب الزكوة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف
حال نقصان الاجزاء **باب العاشر** هو من نصب اي نصب الامام على الطريق لاخذ
صندوق التجارة ليا منوا من النصوص وكما ياخذها من الاموال الظاهرة ياخذها من
الباطنة التي مع التجار كما سبنا في صدق باليمين ثم قال لم يتم الحول اي صدق
العاشر من انكر تمام الحول وحلف او قل على دين او ادب الى عاشر اخر ان كان
اي عاشر اخر في تلك السنة لانه ادعى وضع الامانة موضعها وان لم يكن لم يصدق
لكنه يفتيا كما اي يصدق باليمين قوله ادب الى فقير الا في السوايم لان حق الاخذ
منها للسلطان من عليه الجزية او الخراج اذ اصر فيها الى المقابلة بنفسه وكن اوصي
ماله الفقراء واوصى الى رجل بان يصرفه اليهم فصرفه الوارث بنفسه اليهم حيث
لا يجوز ذلك في شرح الهداية لتأخر الشرعية الاموال الباطنة بعد الاجراء كالظاهر
حتى لو قال انا ادب زكوتها بعد ما اخرجتها من المدينة لم يصدق لانها بالاجراء
التحق بالاموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام فيما صدق المسلم منه الذي

فان الزكوة في الكسور لا تجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فان زاد على ما في درهم
اربعون درهما زاد في الزكوة درهم وفي ثمانين درهما ولا شيء في اقل وما علب
خالصه خالص اي في حكم الخالص ذهبها وفضة وما علب غشه بقوم لانه في حكم المروص
واختلف في المساوي يعني ان كان الغش والفضة سواء ذكر ابو النضر انه يجب فيه
الزكوة احتياطا وقيل لا يجب فيه درهمان ونصف نقصان النصاب اثناء الحول
هدر كان الحول لا يتعد الا على النصاب ولا يجب الزكوة الا في النصاب فلا بد منه
في البداهة والنهاية ولا عبرة لما بينهما اذ قلنا يفي المال حولا على حاله لكن لا بد من بقاء
شيء من النصاب ليضم المستفاد اليه لان هلاك الكل يبطل انعقاد الحول اذ لا يمكن
اعتباره بل هو مال يضم قيمة العروض الى الثمن يعني اذا ملك مائة درهم او عشرة دنانير
وملك عرضا قيمته مائة درهم او عشرة دنانير وجب عليه الزكوة لان الكل للتجارة
وان اختلف جهة الاعذار اذ الثمن للتجارة وضعا والعروض جعله ويضم الذهب
الى الفضة وقيمة الاجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت
مائة درهم يجب عنده لا اجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت
درهما وخمسة دنانير وخمسة عشر دنانيرا وخمسين درهما يضم اجماعا ولا يظهر
الاختلاف عند تكامل الاجزاء لان قيمة اجزائها متى انقضت براد قيمة الاجزاء
تكميل ما انقص قيمة بما ازيد فوجب الزكوة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف
حال نقصان الاجزاء **باب العاشر** هو من نصب اي نصب الامام على الطريق لاخذ
صندوق التجارة ليا منوا من النصوص وكما ياخذها من الاموال الظاهرة ياخذها من
الباطنة التي مع التجار كما سبنا في صدق باليمين ثم قال لم يتم الحول اي صدق
العاشر من انكر تمام الحول وحلف او قل على دين او ادب الى عاشر اخر ان كان
اي عاشر اخر في تلك السنة لانه ادعى وضع الامانة موضعها وان لم يكن لم يصدق
لكنه يفتيا كما اي يصدق باليمين قوله ادب الى فقير الا في السوايم لان حق الاخذ
منها للسلطان من عليه الجزية او الخراج اذ اصر فيها الى المقابلة بنفسه وكن اوصي
ماله الفقراء واوصى الى رجل بان يصرفه اليهم فصرفه الوارث بنفسه اليهم حيث
لا يجوز ذلك في شرح الهداية لتأخر الشرعية الاموال الباطنة بعد الاجراء كالظاهر
حتى لو قال انا ادب زكوتها بعد ما اخرجتها من المدينة لم يصدق لانها بالاجراء
التحق بالاموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام فيما صدق المسلم منه الذي

لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ منا والحق متى وجب تضعيفه لا يتبدل شيء منه
فيما وراء الضعف كما في التضعيف على بنى تغلب الا في قوله ادب الى فقير لان ما يؤخذ
من الذي جزية وفيها لا يصدق اذا قال ادبنا انا لان فقراء اهل الذمة ليسوا بمصارف
لهذا الحق وليس لدولة التصرف الى مستحقه وهو مصلح المسلمين كذا قال الزبلي رحمه
وكبد في هذا الاستثناء والمتون خالية عنه لا لمربي اي لا يصدق الحربي في شيء من
ذلك الا في ام ولده اي جارية يقول هي ام ولدي فيصدق لان كونه حربيا لا ينافي
الاستثناء وافراد بنسب في يد صحيح فكذا باقية الولد يؤخذ من اربع العشر
ومن الذي نصفه ومن الحربي العشر هكذا امر عمر رضي الله عنه سعة ان يبلغ ماله نصيبا
ولم يعلم قدر ما احدى اهل الحرب منا وان علم احد مثله لو كان ما اخذنا منها بعضا
وان لم يبلغه اي لم يبلغ ماله نصيبا لا اي لا يؤخذ منه شيء وان اقر بياي النصاب
في بيته كان الواجب فيها في يده ولا يؤخذ شيء منه اي في الحربي ان لم يخذ واشتيا
منا كسبه واغلبه ولا انا الحق منهم بالمكرم عشر اي اخذ من الحربي العشر في ناس المصاد
العشر عشر سبعة ثم من قبل الحول ان لم يدخل داره لم يفتقر لان الاخذ في كل مرة
استنبط المال وحق الاخذ لحفظه وعشرنا بيان جاء من داره لانه رجوع با مائ
جديد وايضا الاخذ بعد لا يفتقر الى استنبط المال بعشر الجز اي يؤخذ العشر من
قيمة لا الخبز اذ امر بهما ذي لان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخبز
منها بخلاف ذوات الاكثال ولكن منها ولا بضاعة وهي مال مع تاجر يكون ربحه
لغيره وانما لم يفتقر لانه ليس بنائب عن المالك من اداء الزكوة ومصاربه اي اذا المصا
بمالها لم يفتقر لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وكسب عبد ما دون مدون او ليس
معه مولا اي من عبد ما دون فلو كان مدونا لا يؤخذ منه شيء والا فكسبه لمولاه
فلو كان معه يؤخذ منه والا فلا وثني ان عشر الخراج يعني اذ امر على عاشر البعارة
ففترو ثم من على عاشر العدل يؤخذ منه ثانيا لان التقصير منه حيث مر بهم بخلاف
ما اذا غلبوا على بلد فاخذوا الزكوة وغيرها حيث لا يؤخذ منهم ثانيا اذ اظهر عليهم
الامام لان التقصير من الامام **باب الركان** هو مال تحت الارض مطلقا اي سواء كان
خلفه او بدفن العباد والمعدن خلق ولكن معدن خمس معدن نقد وهو الذهب
والفضة وحديد وبنحو كالصفر والنجاس ونحوهما في ارض خراج او عشر وسياتي
بيانها في كتاب الجهاد وباقيها لما لكها اي الارض ان ملك ولا اي وان لم تملك

لان
فان الزكوة في الكسور لا تجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فان زاد على ما في درهم
اربعون درهما زاد في الزكوة درهم وفي ثمانين درهما ولا شيء في اقل وما علب
خالصه خالص اي في حكم الخالص ذهبها وفضة وما علب غشه بقوم لانه في حكم المروص
واختلف في المساوي يعني ان كان الغش والفضة سواء ذكر ابو النضر انه يجب فيه
الزكوة احتياطا وقيل لا يجب فيه درهمان ونصف نقصان النصاب اثناء الحول
هدر كان الحول لا يتعد الا على النصاب ولا يجب الزكوة الا في النصاب فلا بد منه
في البداهة والنهاية ولا عبرة لما بينهما اذ قلنا يفي المال حولا على حاله لكن لا بد من بقاء
شيء من النصاب ليضم المستفاد اليه لان هلاك الكل يبطل انعقاد الحول اذ لا يمكن
اعتباره بل هو مال يضم قيمة العروض الى الثمن يعني اذا ملك مائة درهم او عشرة دنانير
وملك عرضا قيمته مائة درهم او عشرة دنانير وجب عليه الزكوة لان الكل للتجارة
وان اختلف جهة الاعذار اذ الثمن للتجارة وضعا والعروض جعله ويضم الذهب
الى الفضة وقيمة الاجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت
مائة درهم يجب عنده لا اجزاء وعندنا اجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير فتمت
درهما وخمسة دنانير وخمسة عشر دنانيرا وخمسين درهما يضم اجماعا ولا يظهر
الاختلاف عند تكامل الاجزاء لان قيمة اجزائها متى انقضت براد قيمة الاجزاء
تكميل ما انقص قيمة بما ازيد فوجب الزكوة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف
حال نقصان الاجزاء **باب العاشر** هو من نصب اي نصب الامام على الطريق لاخذ
صندوق التجارة ليا منوا من النصوص وكما ياخذها من الاموال الظاهرة ياخذها من
الباطنة التي مع التجار كما سبنا في صدق باليمين ثم قال لم يتم الحول اي صدق
العاشر من انكر تمام الحول وحلف او قل على دين او ادب الى عاشر اخر ان كان
اي عاشر اخر في تلك السنة لانه ادعى وضع الامانة موضعها وان لم يكن لم يصدق
لكنه يفتيا كما اي يصدق باليمين قوله ادب الى فقير الا في السوايم لان حق الاخذ
منها للسلطان من عليه الجزية او الخراج اذ اصر فيها الى المقابلة بنفسه وكن اوصي
ماله الفقراء واوصى الى رجل بان يصرفه اليهم فصرفه الوارث بنفسه اليهم حيث
لا يجوز ذلك في شرح الهداية لتأخر الشرعية الاموال الباطنة بعد الاجراء كالظاهر
حتى لو قال انا ادب زكوتها بعد ما اخرجتها من المدينة لم يصدق لانها بالاجراء
التحق بالاموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام فيما صدق المسلم منه الذي

قوله ملكه ملكا في طب كما علموا كذا في شراء فاس فسيلا النصديق به فلو اذعه
القيام ملكه كذا لا نطقت للمشتري شراء فاس الا ان الف ويرفع الامناع
فسيلا كذا في الجهر الزاني **قوله** عند حليم وحدثنا عنده وهو غير الذم
والفضة من الشاب والسلم والالات واثاث المنزل والعصا والزيق
والعبية وكل ما يوجد كذا في كذا القدير **عند حليم**

قوله متعلق بقوله ردت ان رة الى ان المراد ان المكن بقضاء القاض
يكون اقامة معنى والاقامة مع حق الثالث فلا يوجد عشرة فندبر
قوله او العيب بقضاء ان كان الرد بالعيب فحقى اذا كان بقضاء القاضى
لان للقاضى ولانه الفسخ فاذا كان بغير قضاء كان اقامة وهو مع حق غيره
فصار شرعا من الذي فسخ البها بما فيها من العينة وتلك ليس للدمى وبها العيب
للعيب كما رث عنه بغير رد اذ اجبة وجوابه ان هذا العيب يقع بالتفخي
فلا يمنع الرد كما التبيين

عن كماله في الغاية وسبع ما يقطع وليس بقدر كذا الظلمة فاضني في
الآن يخرج من الشئ كما انما قصد الاستقلال فيخرج نحو من السطح والنجار
من كل واحد من المقصود كما في اليد والرجل فاضني في ولا يجب
في كل واحد من المقصود كما في اليد والرجل فاضني في ولا يجب
في كل واحد من المقصود كما في اليد والرجل فاضني في ولا يجب

اي كنه وعصق في احدى البلدتين
يلزمهم حكم اهل هذه البلدة بجميع النوازل
انما رعايته

وانما حكم احدى البلدتين في الوثيقة لا يلزم الاخر
وعنه بخبراته يلزم والصحيح بمنزلة اهلنا
انه يلزم اذا المتقاضى اجبر في البلدة الاخرى فثبت

باب الفطر اي صدقة الفطر والمراد صدقة يومه لان الفطر المطبق غير وادائه يكون في كل ليلة من رمضان
او الفطر لفظ اسلامي اصطلح عليه الفقهاء انه اسم لوظيفة المائنة ولذلك ذكرت في كتاب الزكاة واخرت
للاختصاص بوجوبها في الزكاة لانه ثبتت الزكاة بالقران وذكره الميسوط هذا الباب عقيب الصوم على ان
التي تيب الطينسي اذ هي بعد الصوم طبقا كما في مجموعهم والكلام في صدقة الفطر من وجوه سنذكر فيها
وكيفها وشروطها وسببها وقتها ووجوبها واختيارها وما يتبادر الى الواجب ولكنها وهو اذا زاد او اقل
يخرج من عبدة التكليف والاداء ووصول الثواب في العقب ومكانه الامداء وهو مكانه في تحت علمه
فيما عذر منه الوصول فيقول الاول فيكون المراد بالظنة صدقة يوم الفطر كونه اضافة الصدقة الى الفطر

Handwritten signature and text in Arabic script, likely a library or ownership mark.

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...

الغني بل في ماله ومملوكه الخادم احتراز عن عبده واماء للخجارة فانها لا تجب عليهم ولو
كان مديرا او ام ولد او كافرا لا روجه عطف على نفسه وعبدته الا بقوله اي
اذا كان العبد ابقا وقت الفطرة لا تجب الاداء مادام ابقا فاداءه يؤدى لما مضى
ولا مكانه لعدم الولاية ولا تجب عليه اي المكاتب لنفسه نفقة لان ما في يده لولاه ولا
لمملوك مشترك بين اثنين على احدهما نفقته الولاية والمؤنة في حق كل منهما وكذا
العبد بين اثنين عديا في حنفية رحمه واما عندنا فما تجب عليه ما وان بيع المملوك المشترك
بين اثنين بجبار واحد فما معناه اذا مضى يوم الفطر واختار باق فعلى من يصبر له
لان الملك موقوف فانه لو رد يعود الى قديم ملك البائع ولو اجبر بثلث الملك للمزني
من وقت العقد فيوقف ما بين يديه من مملوكه ببقوله يجب اود فبقية او سوية اثنان
الى ان المراد بالديق والسوق ما يتخذ من البر ما دقق الشجر فكما لشجر او ربيب
نصف صاع فاعلى يجب ومن ثم اوصى صاع مما اي من صاع يسع الفا واربعين درهما
فانه الصاع المعتد به في حق وهو الماشي وعدس وانما قدر بهما لقلة التفاوت بين جبارتهما
عظما وصغرا وتخللوا واكثران بخلاف غيرهما من المملوك فان التفاوت فيها في غاية
الكثرة بطول فطر مملوكه ايضا يجب فمن مات قبله اي قبل طلوع فجر الفطر او ولد
بعده او اسلم لا يجب عليه استقاء السبب بالنظر الى كل من اداء الفطرة لو قدم
الاداء على وقت الوجوب لانه ادى بعد تقرر السبب وهو راس مؤنة ويحلى عليه
فاشبهه لتعجيل في الزكاة ولا فرق بين مدة ومدة في الجواز واخر عن وقته ولم يستطع
فعليه اخراجها لان وجب القربة فيها معقول وهو مستحق الحجاج فلا يتقدر وقت
الاداء فيها بخلافه فالاضحية فان القربة فيها اراقة الدم وهي لم تغفل قربة فيقتصر
على مؤنة النص ويدب تعجيلها والمراد اذ انما قبل الخروج الى المصلى لقوله صلى الله
عليه وسلم اغنوه عن المسئلة في مثل هذا اليوم فانه يدل بشارته على ان الاولى اذ انما
قبل الخروج الى المصلى ليستغنى الفقير عن السؤال ولجهر المصلى فارغ البال من نفقة
اهل والعيال وجب دفع كل شخص فطرة الى فقير واحد حتى لو فرقه الى فقيرين
لم يجز لان المنصوص عليه الاغناء لما لم يستغنى بما دون ذلك وقيل انما في الكرخي
جاء دفعها الى فقيرين لكن الاولى هو الاول ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير
واحد ذكره الزبلي **كتاب الصوم** عقب الزكاة بالصوم اقتداء بالمحدث حيث قال
صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...

واقام الصلوة وابتداء الزكاة وصوم شهر رمضان هو لغة الاحشا وشعر عاركة الاكل
والشرب ولجماع من الصبح الى المغرب لم يقل بها كما قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على
ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء
بنية فان الاعمال بالنيات فمن اهلها احتراز عن الحائض والنفساء والكافر وهو امو
وهو نوعان معين الصوم رمضان اداء وقضاء وفرضية فائتية الكتاب والسنة
والاجماع وغيره من نحو الكفارة اي كفارة اليمين والظهار والقتل وجزاء الصيد
وقدبة الاداء في الاحرام كما سيجي ان شاء الله تعالى واما واجب كالمند والمعين والمطلوع
ونقل غيرها ذكره الهداية ان صوم رمضان فرضية لقوله تعالى كتب عليكم الصيام
وعلى فرضية انعقد الاجماع وكذا يكفر جاحده والمندور واجب لقوله تعالى وليوفوا
نذورهم وقوله تعالى واوفوا بعهدهم الله اذا عاهدتم فان قيل فوجب ان يكون المندور
ايضا فرضا لثبوتها بالكتاب الجيب بان الكتاب عام خفي منه ما ليس من جنسه واجب
كعبادة المريض وتجديد الوضوء عند كل صلوة ونحو ذلك واعترض عليه صدر المبرزة
بان المندور اذا كان من العبادات المقصودة كالصلوة والصوم والحج ونحو ذلك
فقرره ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان كان سندا لاجماع ظاهرا وهو العام
المختص فبين ان يكون فرضا اقوال الجواب عنه ان المراد بالفرض هنا الفرض العتق
الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بمطلق
الاجماع بل بالاجماع على الفرضية المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان وما لم يثبت
في المندور نقل الاجماع على فرضية بالتواتر في مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول
بطريق الشهرة او الاحاد بعيد الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث النبوي
على ما تقر في كتب اصول صحيح صوم رمضان والمندور لمعين والنقل بنية من الليل الى
الضحوة الكبرى لا عندها فان النهار الشرعي من الصبح الى الغروب والضحوة الكبرى
منشفة فوجب ان يوجد البنية قبلها لتكون موجودة في اكثر النهار فتوجد في كل
حكما وهذا هو الاصح لا ما قيل في الزوال لانه منصف نهارا اعتبر من طلوع الشمس
الى غروبها وصح الصوم بمطلقها اي السنة وسنة النقل وبخط الوصف في اداء رمضان
لما تقر في الاصول ان الوقت متعين لصوم رمضان والاطلاق في المتعين تعيين
ولخطا في الوصف لما بطل في اصل البنية فكان في حكم المطلق نظيره المتوحد في الدار فانه
اذا نودي يبارك او باسم غير اسمه يراى بذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعين

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...

هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...
هذا الكتاب من كتب الفقه...
الشيخ...
الكتاب...

[illegible]

وَمَا مِنْ عِلْمٍ كَيْفَتُهُ صَوْمُ الْإِنْسَانِ فَهُوَ خَوَاصُّ
وَلَا فَرْقَ الْعَوَامِّ وَالْأَسْنَةِ هُنَا إِنْ بَدَأَ بِالنُّطُوعِ
مِنْ لَيْلَتِهِ وَصَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا يَحْتَاجُ بِإِلَاحِ
إِنْ كَانَ مِنْ رُضَايَا فَعِنْدَهُ
مِنْ الْعَوَامِّ

حسب نظر ان عليهم صوما وان انه ليس عليه
ولا قضاء على الظنون لشروعه موقوف
لا حزمه والقضاء موقوف بالالتزام والالتزام
حسب

[illegible][illegible]

فقال والاضحى كالقطر وهو في الرواية وهو الاصح كما ان الهداية
وشبه وجهها والسيده وفي كلامه في دخول المذهب في الفوائد
عنه حقيقه انه لم يتصل به في الخلق قال صاحب الفوائد حقيقه
التصديق كونه في الاول بانه المذهب ولم يتعرض لتوضيح حكم
لغيره الاكمله ولا يغفل عنه الاشهاد في حمله او جرده او امره
غذول او ابعاده عن غيره في دفعه اذ كان في السماء
عليه وقال في التبرك ان لم يكن عليه في قوله انه جمع
تبع العلم به في قوله التبرك في قوله مثل هذه الحكمة الوصف
الفاظ فيجب ان يكون فيه حكمه فيها كغير الكمال الاكمله
الثانيه وكان ينبغي ان يوافق المذهب على عموم الكل في التبرك
جميعا لصحة في قوله الكمال اهل الجاهل او في قوله عموم
رضا كان في قوله وعبر محمد بن يعقوب عن حكمه في كل ما فيه وعبر
سماوي حسانه في قوله قليل وفيه انقص كونه انظر في التبرك
وقال في الرعايه والاضحى فهو بضمه في جمع العقول الارباب الام
لتفاوت الناس في ذلك

المكتبة
فولكس
بغداد

五

قوله او دخان قال الرطب اذا دخل حلقه غبارا و ذباب وهو ذاك
 للصوم لصومه لا يقطر لانه لا يستطاع الا شتمه عند فاش الدخان
 وهذا الحسن واليقين انه يقطر وصول القطر الى جوفه وان
 لا يتغير بوجه الاستحسان فاما انه لا يقطر على الاستحسان عليه
 فضاكر على بقية فيه بعد المصطفية انتهى وفي فتح القدير والاعمال
 اذا دخل الحنظل لا يقطر فانه لا يستطاع الا شتمه حتى يقطر لهما من
 اللب اذا اطلق اللب انتهى قلت وقيل بهذا اذا دخل السحابة حلقه
 في صومه اذا دخلها كان حتى ان تم يتغير بخلافه او اه
 او شتم دخانه فادخل حلقه ذاك الصومه وكذا سواء كان عودا
 او غير او غيره لا يمكن التفرع عن دخول القطر حلقه وهذا مما
 يقطر عنه كثير فليست به ولا يتصور انه شتم الغرور او غيره
 والمكث كثر فليست به ولا يتصور انه شتم الغرور او غيره
 وبين جوه دخان وصل الى جوفه بقوله **سرملاحي**
قوله او اكل ناسا اي قول سواء لغة النحوي او لا على الصحيح كما في التراز
 وهذا على حد الرتبة وصدقوا في ناسا وفي قول الرتبة
 عليه وسلم من شئ وهو صائم فكل او شتم فليتم صومه فاما
 اطعمه او سواه وكذا لو طعم ناسا فطش القطر جامع عامدا
 لا كفاية عليه وعلى هذا لو صوم فزاد في اللب فكل
 لا يكره عليه وعلى ان ما خافه من القطر فزاد في اللب الصوم
 فاذا نواه ليل او اكل من غير انه ينقص من صومه قبل الواجب
 حاشا فلا يخل فطره في ذلك اليوم لكنه المظن فيه لان رتبة
قوله او احقنه او سعط في الشاة وفيها عشاء الفاعل
 سطاوع حقه الرطب او رطب وسعط اي صب الذواه
 في اللب اي قبل الحقنه والسوط سواء باشتم هذا الفعل
 منه او غيره ولذلك يقال احقنه بهذا الصبي اي قبل
 الحقنه به **عنه** كحلتم
 وكذا لا يباح القطر لو كان اول اليوم مقبلا صائغا من سافر
 لكنه اذا فطر لافرة عليه لقيام الجميع **سرملاحي**
 الهيثم فرق التستر والى
قوله او دخل انفه في طايح اطعمه فمثل بالوطء اني طاع على راسه
 او لم يطر كما بقية فانه الرتبة وتلقه بشرع المظنونه من عدم
 القطر سباق التمدد ولم ينقطع من اللب فانه لم يبلغه بخلافه انتهى
 وكذا في الكمال او استسقم على طايح فحق ادخله في اللب فانه
 عند الاقطر ولو خرج ريقه فادخله وابتلعه لا كان لم ينقطع
 من فيه بل متصل بآله فانه كما يخط في ستنه لم يقطر وان كان
 قد اقطع فادخله فادخله فادخله ولا يكره في اللب او استسقم ريق
 غيره انتهى كونه ذكره الكثرة في كل شئ لو اتبعه في اللب فانه
 كذا انتهى ثم قال الكمال ولو اجمع الزوايا فانه لم يبلغه من
 او لا يقطر ولا فانه في اللب على اللب والوجه الصائغ اذا دخل الى
 انفه من راسه استسقم ودخل حلقه فليبق منه لا يباح عليه
 لانه بمنزلة ريقه الا ان يجعله لغة يتبعه فكونه عليه القضا
 في الظن به وكذا الخيط والبراق يخرج من فكه وانف فاستسقمه
 واستسقمه لانف صومه

[illegible][illegible][illegible]

أكل

عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يفطر إذا ملأ الفم بناء على الإخلاء في انقضاء
الطهارة أكل لحم أبي أسنانه من حصته فضي ولا كفارة وفي الأولى لا إذا أكل
فأكل مثل سبعة مفطر إلا إذا مضغ بحيث تلوشت كره ذو فشيء ومضغ بلو
عذر ما كراهة الذوق فلا يرضى لا فساد صومه وذكر بعضهم أن زوج المرأة
إذا كان سيئ الخلق لا بأس لذوقها بلسانها قالوا هذا في الغرض وأما في التطوع فلو
يكراه وما كراهة المضغ فلما فيه أيضا من التبرؤ فلا فساد وإن كان بعد ربان لم يجد
المرأة من مضغ لصبيها الطعام من لا يصوم ولم يجد طبيخا ولا لبنا حليبا
فلا بأس للضرورة ولو كان المصوغ عكسا كان فيه أيضا تبرؤا ولا ينفق
بالأفطار فإن مرأته لم يعيد فطنة أكله قبل هذا إذا كان مضغعا إذا لا ينفصل
شيء وإن كان غير مضغ يفسد لأنه ينفق ويصل منه شيء إلى جوفه وكذا القملة
إن لم يأمن لاد من الشارب والسواك ولو كان السواك عشيا وعند الشافعي
يكراه عشيا لأنه يزيل خلوف الفم **فصل حامل أو مرضع** حافت على نفسها أو ولدها
ومريض حاف الزيادة والمسافر أفطر وهذا خبر لقوله حامل وانما جاز الإفطار
لوجود العذر وقضوا ما قدروا أي لزم عليهم قضاء صوم أيام مضت بعد ما ذكرها
من أيام زوال العذر وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالأطعام عند فقد
القضاء بلو كفارة لأنه أفطار بعذر ولا بد منه لأنها وردت في الشيخ الفاني بخلاف
القياس فغيره لا يقاس عليه والفدية نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير وبنة
صوم مسافر لا يصح لقوله تعالى وإن بقوا حنبلا لكم وأما قوله صلى الله عليه وسلم
ليس من البرامصيام في السفر فقول على حالة المشقة فإن ما نوافيه أي في ذلك العذر
فلا فدية أي لا يجب الوصية بالفدية ولو ما نوافيه أي العذر فدية أي عن
الميت وليه بقدر ما قدر عليه الميت وفات عنه فإن الغائب إذا كان عشرة أيام فقام
بعد رمضان خمسة أيام ثم مات فإن كان صحيحا في أيامه له قائمة فعليه فدية تلك الأيام
وإذا ما سواها أن أوصى أي الميت متعلق بقوله فدية أي ما فاداه الولي من
الثلث وإن تبرع وليه بربا بما فاداه جاز وإن صام أو صلى عنه لا لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه رواه النسائي كذا كفارة
اليمن والقيل بعير الاعناق يعني إذا تبرع بالأطعام والكسوة في كفارة اليمن والقيل
جاز ولعجز التبرع بالاعناق لما فيه من الزام الولاء للميت بغير رضاه بقضي رمضان ولو

بفصل

قول خاف من الماء الخوف فغلبه الظن حتى أنه لم يضر
طبيب حاذق سئل عن رجل سقى طفله ماء من إناء فيه
كبريت ونحوه ولم يضره قال لا بأس به لأن الماء
قادر على طهره إذا لم يضره الماء نفسه ولا
سئل عن رجل سقى طفله ماء من إناء فيه
كبريت ونحوه ولم يضره الماء نفسه ولا
سئل عن رجل سقى طفله ماء من إناء فيه
كبريت ونحوه ولم يضره الماء نفسه ولا

وصورة الخوف على الولد تضع مضطربا في مونة من هذا
والدواء وزعم الأطباء أن الخوف إذا استمر دواء
لكنهم يرون الصلابة في الخوف لا أن يضره في ذلك
في رمضان فلهذا ذلك كراهة الفقهاء صبا

قول أو ولد أو امرأة كان نساوا رضاعا لا يملك
أمره عليه وسلم أن الله وضع في الصوم وشطر الصلوة
في الحمل والرضاع الصوم وكما قاله في الزجر أن المرأة
الطهر من دود هذا الحديث أو ما لا يرضع وأما ما
رواه النسائي إذا كان الزوج غير قادر على الرضا
كما ظهر في حديثه لا يرضع ولذا قال في البراءة لو حمل ورضع
خافا النفس أو الولد أن يضره

وقوله في حديثه أن الله وضع في الصوم وشطر الصلوة
في الحمل والرضاع الصوم وكما قاله في الزجر أن المرأة
الطهر من دود هذا الحديث أو ما لا يرضع وأما ما
رواه النسائي إذا كان الزوج غير قادر على الرضا
كما ظهر في حديثه لا يرضع ولذا قال في البراءة لو حمل ورضع
خافا النفس أو الولد أن يضره

والله اعلم بالصواب

بفصل يعني يجوز فيه الوصل والفصل والمسح الوصل مسارعة إلى إسقاط الواجب
وإن جاء رمضان آخر صامه لأنه وقتة ثم قضى الأولى لأنه وقت القضاء بلو فدية
لأن وجوب القضاء على التراخي حتى كان له أن يتطوع وعند الشافعي يجب الفدية وفيه
كل صلوة حتى الوتر الصوم يوم هو الصحيح وقبل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم
يوم والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصوم أفطر وقضى أي أطعم لكل يوم مسكينا
كما يطعم في الكفارات وقضى أن قدر على الصوم إذا بطل حرم الحكم الفداء لأن شرط
الحلقية استمرار العجز يلزم بطل شرع فيه فصدا قد سبق بتحقيقه في صلوة النقل
أداء وقضاء أي يجب إتمامه عليه فإن أفسد فعليه القضاء في الأيام المهيئة فإن أفسد
فيها غير ملزم وهي خمسة أيام عدا الفطر والاضحية مع ثلثة بعد الاضحية ولا يفطر
الشارع في النقل بلو عذر في رواية لأنه إبطال العمل وقد قال الله تعالى ولا تبطلوا
أعمالكم وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه فلا إبطال والزيادة عذر يعني
على الأظهر وروى الحسن عن أبي حنيفة رجلا ليس بعذر وهذا الحكم يشمل الضيف
والضيف نوى المسافر الإفطار وأقام نفوى الصوم في وقتها أي وقت النية وهو
إلى الضيف الكبري لأقبل الزوال والمراد بالصوم أتم من الغرض والنقل ولهذا قال
صح لأنهما لا يختلفان في الصحة وإنما يختلفان في الوجوب وعدمه وإذا كان ذلك
في رمضان يجب الصوم لأن السفر لا ينافي وجوب الصوم كما يجب على مقيم عام
صوم يوم من أي من رمضان سافر فيه أي في ذلك اليوم ولا كفارة فيهما أي في إقامة
المسافر وسفر المقيم بالإفطار كوجود الشهيرة وهو السفر في أوله وآخره كما يسقط
الحديث بالنكاح القاسد للشبهة بقضي أيام الأعماء ولو كانت كل الشهر لانه نوع من
بضع القوى ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب وله الأداء الأيوما أحد الأعماء
فيه أوجه لبلية فانه لا يقضيه لوجود الصوم فيه إذا ظهر أنه ينوي في الليل جملا
بحال المسلم على الصلاح حتى لو كان منه نكاحا بعد الإفطار الأكل في شعبان قضى رمضان
كله لعدم النية ووجود السبب ويقضى أيام جنون أفاق بعدها في الوقت لأن السبب
وهو الشهر فوجوده وأهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلو مانع وإذا
تحقق الوجوب بلو مانع يتعين القضاء ولا يقضى كل الشهر المستوعب به أي بالجنون
لأنه يقضى إلى المخرج بخلاف الأعماء لأنه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعبه
كثيرا مطلقا أي سواء بلغ جنونا أو عاقلة ثم جن نذر صوم الأيام المهيئة أو السنة

قول في حديثه أن الله وضع في الصوم وشطر الصلوة
في الحمل والرضاع الصوم وكما قاله في الزجر أن المرأة
الطهر من دود هذا الحديث أو ما لا يرضع وأما ما
رواه النسائي إذا كان الزوج غير قادر على الرضا
كما ظهر في حديثه لا يرضع ولذا قال في البراءة لو حمل ورضع
خافا النفس أو الولد أن يضره

قول في حديثه أن الله وضع في الصوم وشطر الصلوة
في الحمل والرضاع الصوم وكما قاله في الزجر أن المرأة
الطهر من دود هذا الحديث أو ما لا يرضع وأما ما
رواه النسائي إذا كان الزوج غير قادر على الرضا
كما ظهر في حديثه لا يرضع ولذا قال في البراءة لو حمل ورضع
خافا النفس أو الولد أن يضره

قول نذر الياهم المنيعة هذا على المختار في صحة نذر صومها
وروى ابنه المبارك في المحجبة عنه وهو قول زهير
والثاني **قول** هو كلام **قول** او السنة صحيح قول
ان كان الياهم السنة واحدة فهو كقول هذه السنة
فخرج ما ذكرناه ولم يشترط التتابع كما سذكره فافاد
عرفنا وانما قلنا هذا السنة ثم سذكره اجماع
او اراد ان يقول صوم يوم ثم على سنة واحدة او سنة
كلما غده في علمنا انهم لم يروا نذر هذه الياهم النذر

كالحج ونظير الامام المنتهى ونقصها ولو كانت الحجة
قائمة قضت مع هذه الامام خفيضها وهذا اذا تكرر
قبل يوم القدر فانه قال في سوال الخليل عليه قضاء يومي
العیدین واما الشیخ فی الصلوة فایع فی هذه السنة
ذكر في الفقه في الغاية وذكر في التلويح في الغاية
في هذه السنة رده في الحال واما اذا كانت في الغاية
المتتابع في كل مرة فاذا كانت في المتتابع لا يجره صوم
هذه الامام ولا يفتي تحت وتليها ولا في الامام المتكامل
من غير ترتيب اسم الامام معدوه وقد اختلف في ان اداء الحجة
في هذه السنة فعدا الامام في سنة فلا تجزى في الحاکمة
وسهر رمضان لا يكون الا بعد رمضان فيقضي قدر
بجلا في الفضل الا والله لانه داخل في النذر وهو

قدومه وهن الاشكال المشهور مذکور فی کتاب الاصول وهو لزوم
اجتماع الحقيقة والحجج والناشئ في رفع هذا الاشكال والتحقيق
المشكلة على وجهها بما يوافق في الوجهين وكما يراه شيخنا المحقق
صاحب الاشواق في فتح القفار شبهة على المتن رارة فاعلمها من
الكتب المتقدمة ثم قال في الحاصل انه لم يسم جواب ثم اراد به
بشرحه قولنا في يوسف اقول وان ذكر محال في خبره على المتن في
القاعدة المقررة عندنا بعد انما قلنا عدم جواز اجتماعهما مراد من
لفظ واحد ان يرفع ما خلاه في ضرورة الاجتماع بان يقال اريد
احدهما باللفظ والاخر بالذات او مجموع كليهما او بطريق
الشبهة او بطريق كونه في احدى الطريقين او بغير
اركان كل منهما كونه في الاشكال والذات واللفظ
والاجتماع فاذ انوارا في هذا الاشكال والاحتجاج فيكون محال
يعوم التجاز لاحكامها وقد يجب به غيره في الكفاية والكافي
والمتبع فلما كان هذا في رفع شبهة في محله ثم يعرض المحقق
على خلاف ابو يوسف وكيف انه يخرج قوله هذا عند الحكم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والتحقيق في هذه المسئلة
والتي هي من جملة المسائل التي
تحتاج إلى تحقيقها في هذا العلم
هو ما لا يخفى على المتبحرين
من علماء الفقه والعلوم الشرعية
فإنهم قد اختلفوا في ذلك
على ما لا يخفى على المتبحرين
من علماء الفقه والعلوم الشرعية

[illegible]

قد روي في بعض النسخ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا تأكلوا من ثمره حتى يغفر لكم سائر ذنوبكم
 وفي بعض النسخ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا تأكلوا من ثمره حتى يغفر لكم سائر ذنوبكم
 وفي بعض النسخ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا تأكلوا من ثمره حتى يغفر لكم سائر ذنوبكم

فمروا علي عبد الوطى الي الاسلام فله بعد
 نكاحه فامر الله ان يزوجها ابا ازيان علي حكم
 الله والاسلام

سواء كان من قبل أو بعد

فول لان فيه جهة المعيار والطائفة التي قصود الاشكال في وقت
البحر على ما ذكره في خبر جعل انور يوسف وقته كما لمعار جعل
محمد كالنظف ولم يحتمل كما عانى في قانون يوسف عمل الاحتياط لان
الموت في سنة غرة تار حكمة بالانتم في ما خروجه ومحمد كمال توسع
لظهار الحال في بقا الزمان في فوج الامم مطلقا ولهذا تم اتفاقا
عليه انه لو لم يجد ما وقع اداء كفا في الفسخ عند الحكم

فولم يمتنع من الطريق يعني ان كان الغالب في الطريق السلام يجب
خلاف ذلك لا يجب وهذا قول في الكيف وعلى الامتناع وقيل هو شرط
لوجوب الحج فهو المروي غير الاعط لأنه الاستقامة مفتتحة بدونه
الاخيه وقيل هو شرط لادائه لان عليه الصلوة والسلام فبما استيقظ
بالتراد والركعة لا غير وفائدة الخلاف في وجوب الاتصال فقل
الفصل الاول لا يجب وعليه الثاني يجب
الحج عليه ما ذكره
الشيخ

الشيخ والعلامة

[illegible]

الحنف فبسته به الحنف
 كبروه و سوز و در صراط الانبیا
 قوله و ليس از ارباب المعنفه جعل عليه غافه
 و حسن

ای طرف القدم والرمال
الاحقری والبیضة منی ۲ امام الزمى لانها ليست من الزمى
۲ هذه الأيام فلما انقضاء في الحج بزمها
فهم سكتة

فوله وطواف الصلوة يعني الصلوة والصلوات
لأن الطواف الأخير يرجع به الطائف من البيت العتيق
إلى أهله ولربما يسمى أيضا طواف الزواجر الحج على

قوله والعلة ستة: مؤكدة وقيل وض كفاية
وهو قول محمد بن الفضل البخاري وقيل واجبة
كما قال الفاضل رحمه الله

قوله ذو الحليفة يعني مكان الممثلة وقعة اللام وكسرة الهمزة
والفاء اسم ماء من كذا على سبعة أمثال وسبع من الحفنة
أقول قلنا جازا والماء في نوم من جاز ذو الحليفة الحفنة
فأخبر عن ذلك ما سببه والأفضل أن يحجز ثم ذى الحليفة
ولادهم عليه والأظهر وغيره الحفنة أن عليه دما كما في الفخ
هذه الحفنة التي كانت مع الممثلة على قل الحفنة عليه
رضي الله عنه قاتل كثر ونقصها ونحو ذلك من قوله كذا في البحر
نصحه
سنة ١٢٤٤

[illegible]

والأقاصية فإذا أصلي بمكة الفجر فنام الشهر وهو غداة التروية سمي بذلك لأنهم يرون
الأبل في هذا اليوم خرج إلى منى ومكث بها إلى فجر عرفة ثم راح إلى عرفات وكلها موقوف
الأبطن عرفة لما ورد في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب الإمام خطبتين هذه
في الخطبة الثانية كالجمعة يعني يجلس بينهما يعلم فيها الوقوف بعرفات ومزدلفة ورمي
الجمر والنحر وكلمة وطواف الزياره فصلي بأذان وأقامتين الظهر والعصر وقت
الظهر شرط الإمام والأحرام للمحاي الأحرام المخصوص بالجمعة ذكره الزيلعي ولو صلى
الظهر منفردا أو جماعة هذا التبرع أحسن من تعريض الوقاية كما لا يخفى على أهل الدراية
ثم أحرم لا يجتمع أي لا يجوز أن يجتمع بين الظهر والعصر وقت بل لا يجوز العطف في وقت
ثم ذهب إلى الموقف بفصل سن ووقف الإمام على نافذة بقرب جبل الرحمة مستقبلا
ودعا بجهد وعلم الناسك ووقف الناس خلفه بغيره مستقبلا من سامعين قوله فبعد
الغروب أتى مزدلفة وكلها موقوف الآوادي محسور ونزل عند جبل فرح وصلى
العشاءين بأذان وأقامته ههنا جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء وأعاد مغربا أن
أداه في الطريق أو عرفات ماله بطول الفجر فانه أن صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز
عند أبي حنيفة ومحمد فوجب إعادة ماله بطول الفجر فان الحكم بعد الجواز فضيلة الجمع
وإذا طلع الفجر فآذانات إمكان الجمع سقط القضاء لأنه أن وجب فأما أن يجب
قضاء فضيلة الجمع فذا محال إذ لا مثل له وأما أن يجب قضاء نفس الصلوة فقد آذاه
في الوقت فلا وجه للقضاء وصلى الفجر بغلس هو الظلمة في الليل ثم وقف وكبر وهلل
ولبي وصلى ودعا هذا الوقوف بمزدلفة واجب حتى يجب بتركه بلو عذر دم واداء
أسفرائى منى ورمي جمرة العقبة فربط الوادي سبعا أي سبع حصيات أحدا بالحاء
المجتمعة المحصاة بالاصابع وفي المغرب هوان يصنع طرف الأبرام على طرف السبابة
في الرمي وكبر بكل فيقول باسم الله والله أكبر رعا للشيطان وحرمة اللهم اجعل
جحي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا وقطع بلبنة بأولها ثم دجج أن شاء
وأما قوله لأن الدم الذي يأتي به المفرد ينطوع والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه
أفضل وحل له غير النساء وخطب الإمام كما في السابعة هذه أي الخطبة الثالثة يعلم فيها
النحر وهو خروج الحاج من منى وطواف الصدر ثم طاف للزيارة وقدمرانه الفرض
يوم ما من أيام النحر سبعة أي سبعة أشواط بلو رمل وسعي إن فعلوا الرمل والسعي
قبل ولا فيهما فان أخره أي طواف الزيارة عراها أي أيام النحر وجب دم وسنين في باب

قوله فصل بأذان وأقامتين أي من أجل أن الصلاة في هذه الأوقات هي صلاة ركعتين
وقيل ساء أبو يوسف قبل الصلوة في رواية وفي رواية أخرى في غير ركعتين
وقيل أنه في الصلوة بين ركعتين ساء ولا يفضل بينهما في غير ركعتين
للعصر في ظاهر الرواية وفي غير ركعتين ساء ولا يفضل بينهما في غير ركعتين
البرهان والمراد بالفضل ما قبل الصلاة من السنة الزائدة كما لا يخفى في ظاهر الرواية
لا تفصل سنة الظهر بعد العصر وهو الصحيح في الأول لأنه لا يفتل بينهما
فلو فصل بينهما وأعاد الأذان للظهر انتهى وقال الساجي في آخره
والجواب أنه يصح أن يصلى العصر في وقت الظهر من غير أن يفتل بينهما
الصلوة بين الأذان والاقامة في وقت الظهر في وقت الظهر من غير أن يفتل بينهما
أذا قال فصل بين الأذان والاقامة في وقت الظهر في وقت الظهر من غير أن يفتل بينهما
العصر ولم يصل بينهما شيئا وكذا في الأذان في وقت الظهر من غير أن يفتل بينهما
في قولهم ولا ينطوع بينهما في وقت الظهر من غير أن يفتل بينهما
وكذا في وقت الظهر من غير أن يفتل بينهما

قوله ورمي جمرة العقبة ثم ظهر الوادي سبعا أي سبع حصيات أحدا بالحاء
المجتمعة المحصاة بالاصابع وفي المغرب هوان يصنع طرف الأبرام على طرف السبابة
في الرمي وكبر بكل فيقول باسم الله والله أكبر رعا للشيطان وحرمة اللهم اجعل
جحي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا وقطع بلبنة بأولها ثم دجج أن شاء
وأما قوله لأن الدم الذي يأتي به المفرد ينطوع والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه
أفضل وحل له غير النساء وخطب الإمام كما في السابعة هذه أي الخطبة الثالثة يعلم فيها
النحر وهو خروج الحاج من منى وطواف الصدر ثم طاف للزيارة وقدمرانه الفرض
يوم ما من أيام النحر سبعة أي سبعة أشواط بلو رمل وسعي إن فعلوا الرمل والسعي
قبل ولا فيهما فان أخره أي طواف الزيارة عراها أي أيام النحر وجب دم وسنين في باب

قوله ورمي جمرة العقبة ثم ظهر الوادي سبعا أي سبع حصيات أحدا بالحاء
المجتمعة المحصاة بالاصابع وفي المغرب هوان يصنع طرف الأبرام على طرف السبابة
في الرمي وكبر بكل فيقول باسم الله والله أكبر رعا للشيطان وحرمة اللهم اجعل
جحي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا وقطع بلبنة بأولها ثم دجج أن شاء
وأما قوله لأن الدم الذي يأتي به المفرد ينطوع والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه
أفضل وحل له غير النساء وخطب الإمام كما في السابعة هذه أي الخطبة الثالثة يعلم فيها
النحر وهو خروج الحاج من منى وطواف الصدر ثم طاف للزيارة وقدمرانه الفرض
يوم ما من أيام النحر سبعة أي سبعة أشواط بلو رمل وسعي إن فعلوا الرمل والسعي
قبل ولا فيهما فان أخره أي طواف الزيارة عراها أي أيام النحر وجب دم وسنين في باب

الجنابيات

الجنابيات أن شاء الله وأول وقت طواف الزياره بعد طلوع فجر يوم النحر
وهو أي الطواف فيه أي في يوم النحر أفضل وبه أي بالطواف حل النساء ثم أتى منى ورمى
الجمر الثلاث بعد زوال ثاني النحر ببدء ما يلي مسجد الحيف ثم بما يليه ثم بالعقبة سبعا
وكبر بكل أي بكل حصاة رماها ووقف أي وقف فحمد الله وأثنى عليه وهلل وكبر وحل
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد رمي وبعد رمي فقط أي بعد الرمي الأول والثاني لا
الثالث ولا بعد يوم النحر ودعا الحاجة رافعا يديه ثم غدا كذلك وبعده كذلك أن
مكث وهو أي المكث أحب وأن رمي قبل الزوال فيه أي الغد جاز وله الفري الخروج
ثم قبل فجر أي اليوم الرابع لا بعده فإنه أن وقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمي الجمار
وجاز الرمي راكبا وفي الأولين أي ما يلي مسجد الحيف ثم يليه شيئا أفضل لا العقبة
بالجهر عطف على الأولين وكذا أن لا يبيت بمنازل الرمي لأن النبي صلى الله عليه وسلم
بات بها وعمر رضي الله عنه كان يبيت على ترك المنام بها وكبره أيضا قد تم نقله أي
وجوازه إلى مكة وأقامته بمنازل الرمي لأنه يوجب شغل قبله وإذا رجع إلى مكة نزل
بالمحصب اسم موضع يقال له الأبطح نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف المصدة
وهو واجب على أهل مكة سبعة أي سبعة أشواط بلو رمل وسعي كبره شرب ثم زعم
وقبل العتبة أي عتبة الكعبة ووضع صدره ووجهه على المذبح وهو ما بين الحجر والباب
وتسببت أي تمسك بالأسنان أي استأثر الكعبة ساعة ودعا بحمده وبكى على خراف
الكعبة ورجع فقهرى حتى يخرج من المسجد جاز ترك طواف القدوم للوقوف بعرفات
قبل دخول مكة ولا شئ عليه بتركه لأنه سنة ثم وقف بها أي بعرفات ساعة ثم زوال يوم
عرفة إلى صبح يوم النحر وأجانب باليوم أو الأعماء أو جعل لها أي تلك الأرض عرفات
صح وقوة كان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف كذا أي صح أيضا لو أهل برفقة عنه
بلحج لأنه لما قدرهم عقدا رفقة فقد استعان بكل منهم فيما يعجز عن مباشرة بنفسه ولا حرج
مقصود بهذا السفر وكان الأذن به ثانيا لا لأنه فانه إذا أذن أنسانا بأن يحرم عنه
إذا غشي عليه أو نام فاحرم عنه صح بالوقوف فكذا هذا حتى إذا أفاق أو استيقظ وأتى
بأفعال الحج جاز قصير الرضى محرمان نفسه بالأشواحة بالبناء ورمي بعقبة
أي عرفات فات حجها وطاف وسعى وحل وقضى ثم قابل أي عام بعده والمرأة في جميع
ما ذكر كالرجل لكنها تكشف وجهها لأشهرها ولا تلبس جها ولا ترمي ولا تسعي بين الميادين
ولا تخلو ونقص وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الزحام وجبته لا يمنع تسكا غير

قوله ورمي جمرة العقبة ثم ظهر الوادي سبعا أي سبع حصيات أحدا بالحاء
المجتمعة المحصاة بالاصابع وفي المغرب هوان يصنع طرف الأبرام على طرف السبابة
في الرمي وكبر بكل فيقول باسم الله والله أكبر رعا للشيطان وحرمة اللهم اجعل
جحي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا وقطع بلبنة بأولها ثم دجج أن شاء
وأما قوله لأن الدم الذي يأتي به المفرد ينطوع والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه
أفضل وحل له غير النساء وخطب الإمام كما في السابعة هذه أي الخطبة الثالثة يعلم فيها
النحر وهو خروج الحاج من منى وطواف الصدر ثم طاف للزيارة وقدمرانه الفرض
يوم ما من أيام النحر سبعة أي سبعة أشواط بلو رمل وسعي إن فعلوا الرمل والسعي
قبل ولا فيهما فان أخره أي طواف الزيارة عراها أي أيام النحر وجب دم وسنين في باب

قوله ورمي جمرة العقبة ثم ظهر الوادي سبعا أي سبع حصيات أحدا بالحاء
المجتمعة المحصاة بالاصابع وفي المغرب هوان يصنع طرف الأبرام على طرف السبابة
في الرمي وكبر بكل فيقول باسم الله والله أكبر رعا للشيطان وحرمة اللهم اجعل
جحي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا وقطع بلبنة بأولها ثم دجج أن شاء
وأما قوله لأن الدم الذي يأتي به المفرد ينطوع والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه
أفضل وحل له غير النساء وخطب الإمام كما في السابعة هذه أي الخطبة الثالثة يعلم فيها
النحر وهو خروج الحاج من منى وطواف الصدر ثم طاف للزيارة وقدمرانه الفرض
يوم ما من أيام النحر سبعة أي سبعة أشواط بلو رمل وسعي إن فعلوا الرمل والسعي
قبل ولا فيهما فان أخره أي طواف الزيارة عراها أي أيام النحر وجب دم وسنين في باب

قوله ورمي جمرة العقبة ثم ظهر الوادي سبعا أي سبع حصيات أحدا بالحاء
المجتمعة المحصاة بالاصابع وفي المغرب هوان يصنع طرف الأبرام على طرف السبابة
في الرمي وكبر بكل فيقول باسم الله والله أكبر رعا للشيطان وحرمة اللهم اجعل
جحي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا وقطع بلبنة بأولها ثم دجج أن شاء
وأما قوله لأن الدم الذي يأتي به المفرد ينطوع والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه
أفضل وحل له غير النساء وخطب الإمام كما في السابعة هذه أي الخطبة الثالثة يعلم فيها
النحر وهو خروج الحاج من منى وطواف الصدر ثم طاف للزيارة وقدمرانه الفرض
يوم ما من أيام النحر سبعة أي سبعة أشواط بلو رمل وسعي إن فعلوا الرمل والسعي
قبل ولا فيهما فان أخره أي طواف الزيارة عراها أي أيام النحر وجب دم وسنين في باب

فاذا دخل

قوله اطواف الفدوم جنباً او المصدية جنباً كذا في كل طواف
وهو تطوع فيجب فيه الدم او طوافه جنباً او المصدية او في كل طواف
لوجهه بالشرع ونحوه في التبيين والصدقة في كل طواف او في كل طواف
وجوبه بالشرع وقبل الذبح سقط الدم في كل طواف او في كل طواف
الظاهرة في محل لا يربط الطواف الا بالشرع في كل طواف

قوله فما اذا واشربه الا انه لا فرق في وجوب الدم بين عضو كامل
وجميع البدنة وذكر في الحاك لوطيب جميع اعضائه فاعلمه دم
واحد لا يخفى والحسن ولو كان في العضء منفردة بجميع فانه يتبع
عضو اكله لا فاعلمه دم والا فصدفة والحق العضو ليس له الدم
حتى لو اكل طيب كثيرا بحيث يلحق بكل فله واكثره وجب عليه
دم وفي قليلة صدقة فقد رآه دم حتى لو التزق الطيب بثلاث
فله لزم صدقة يتبع ثلث الدم وانما التزق بصدقة قصدقة
يتبع نصفه عند الاعظم وقال الاشعري باكله مطلقا كما كل مع
الطعام

قوله او خلق في جبل جاجا واعتمدا في خلق اخصص يعني وبسوء الحزم
صورة المسئلة رجل حج او اعتمر خرج من الحرم الى اكل لحق رأسه
فيه فعله عند ان يحضره ويحج خلافا لاي وصف والاصل فيه ان
الخلق يتعين بالزمان والحج ان يحضره وعند ان يوصف باليعين
بواحد منهما وعند محج بالمكانة وبنزول الزمان وعند نزول
بالعكس واما الحلق للفرقة فيتعين بالمكانة عند الاطلاق ومحج ايضا
خلافا لثاني ولا يتعين بالزمان او جاجا لان اصل اللفظ
بالزمان فان ركنه الطواف وهو غير موقت بزمان
قوله او خرج جاجا من الحرم قبل التحلل ثم عاد او قل كما نصر به في الشريعة
وان كان اربابا والمطافه ليس بصواب لانها ذات الحج وخرج من الحرم
لا يلزم به شيء على المحرم وذكر ان صاحب الهداية قال المعصية اذا
خلق في جبل جاجا من الحرم ثم لم يفرغ من الواجب عليه وهو
الحلق في الزمان وخلق فيه لا يلزم شيء لانها بمنها هو الواجب
عليه وهو الحلق من الحرم وما لم يذكر مسئلة فخرج الحجاج قال في التفتايه
بعد شرحه مسئلة خرج المعتمر ولو فعل الحجاج ذلك لم سقط عنه
دم الا انه عند الاطلاق وخرج المعتمر ولو فعل الحجاج ذلك لم سقط عنه
هو لو تفتايه الحلق غير انما لم يفرغ من الواجب الذي يلزم الحجاج انما
وخلق فيه في الزمان لا شيء يخرج ويغيبه نه اذا عاد بعد ما خرج من الحرم
التماس في كل اربعة فليقتله عليه وهذا لا يتوقف فيه نه في اوفي
عليه بما قد منه المصنف بقوله او افرح الحلق سر سلا الى رحمة الله

فیر

وكما جاع لئلا دم ويعود ويظوف
فكيف يصح قوله ولا السلي الخ عند الحكم

عطف

ویندیج م

اطفارا و حمة ص

الموجب عليه شيء وكسر وخروج فرخ ميت يعني اذا خرج بعد كسر البيض فرخ

مکتبہ خدیجیہ

نوری علیہ

قال في الهداية ومن دخل الحرم بصيده أو قال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف
 المشافعي فان المحرم لا يتوقف وجوب الارسل على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسل
 بمجرد الاحرام بالاتفاق ولذا قلت حلال دخل الحرم بصيده أي بده الحنيفة
 التي هي الجارحة حتى لو كان في رحله أو قصده لا يجب عليه الارسل ذكره تاج الشريعة
 ارسله أي عليه ان يرسله ورقة تبعه أي البيع الذي أتى به بعد دخوله في الحرم أن يلقى
 في يد المشتري ولا جرى أي أعطى قيمته كبيع المحرم صيده أي براه المحرم البيع أن كان
 قابلاً ويجب القيمة أن كان قابلاً سواء باعه من محرم أو حلال لا صيداً عطف على غيره
 ارسله في بيته أو قصص معه أي أحرم أي أحرم وفي بيته أو قصصه صيد ليس عليه أن
 يرسله لأن الاحرام لا ينافي مالكية الصيد ومحافظة بخلاف المسئلة الأولى
 فان الصيد فيها صار صيد المحرم فيجب تركه الفرض له أرسل صيده في يد محرم أن
 اخذ حلال ضمنه ولا فله قتل محرم صيداً مثله يجوز كل لأن الاخذ من عرض الصيد
 بتفويت الأمن والعتاقل مقرر لذلك والتقرير كالأبناء في حق التضمنين كشيء
 الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا أو يرجع أخذه على قائلة لأنه بالقتل جعل فعله
 علة فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيجوز بالضمنان عليه ما به على الفرد فعلى القارن
 به دمان دم كجه ودم لعنة إلا أن يجاوز الميقات غير محرم فان الواجب عليه
 عند الميقات احرام واحد نقل عن شيخ الاسلام أن وجوب الدمين على القارن
 فيما إذا كان قبل الوقوف بعرفة وأما بعده ففي الجماع يجب عليه وفي غيره من المحظورات
 دم واحد يعني جزاء صيد قتله محرم أن فانه جزاء الفعل وهو متعدد ويجوز قتل
 صيد الحرم حلالاً فان جزاء صيد الحرم جزاء المحل وهو واحد بطل بيع المحرم صيد
 وشراؤه وحرم ذبحه وغرم قيمته ما اكل من ذلك لا محرم له بد بجه أي لو اكله محرم
 أخزم بغرم ففعله لا محرم عطف على ضمير غرم وجاز للفصل ولدت طيبة الحرب
 من الحرم وما تاعر منهما أي الطيبة والولد لأن الصيد بعد الإخراج من الحرم بقي مستحق
 الأمن شرعاً ولهذا وجب رده إلى أمته وهذه صفة شرعية تشرى إلى الأولاد كما في
 الحرية والرقية والكتابة ونحوها وإن أدى أجزاءها ثم ولدت لم يجز أي للجنين جزاء
 الولد إذا بعد أجزائه الأم لم يبق أمته لأن وصول الخلف كوصول الأصل أفا في إراد
 الحج والعمرة قيد بأجزاءهما إذ لو لم يرد شيئاً منهما لا يجب عليه شيء لمجاوزة الميقات
 وجاوز ميقانه لم يردم فان عاد فأحرم أو محرم أي عاد إلى الميقات حال كونه محرم

لأنه إذا اشتكر المحرم في قتل صيد فعليه
 أن يرضى به أو يرضى عنه أو يرضى
 عنه أو يرضى عنه أو يرضى عنه

لأنه في قتل صيد الحرم لا يرد جزاء
 وهو القيمة لأن الواجب فيه بدل المحل
 لأجزاء الفعل وهو الجنابة

في الطريق

في الطريق لم يشرع في نسك وانما قال ولي اختار أن يقول ما فأن العود إلى الميقات
 من كاف لسقوط الدم عندهما وأما عنده فلا بد من العود محرماً على سقطة أي
 الدم الا اذم ولا يؤاى وإن لم يقبل الميقات أو عاد ولكن بعد ما شرع في النسك
 بأن ابتداء بالطواف أو استلم الحجر فلا يسقط الدم مكي يريد الحج وممنوع فرغ من عمرته
 وخرج من الحرم وأحرم تشييد المسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي
 من الحرم والممنوع بالعمرة لما دخل وأتى بالعمرة صار مكيًا وأحرامه من الحرم فيجب عليه
 دم بمجاوزة الميقات بلو احرام دخل كوفي البستان الحاجة فله دخول مكة بلو حرم
 وميقاته البستان كالبيستان في بستان بني عامر موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا
 دخل الحاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخله التحق بأهله
 ويجوز لأهله دخول مكة غير محرم لكن ان اراد الحج فيمقاة البستان أي جميع المحل
 الذي بين البستان والمحرم كالبيستان ولا شيء عليه ما أي البستان ومن دخله ان اخرج
 من المحل ووقف بعرفات لا نهما احراماً فيمقاة بلو احرام لم يردم حج أو عمره
 وفتح منه أي مما لزم بسبب دخول مكة بعرفات خارج في عامه ذلك إلى الميقات
 فأحرم وحج عما عليه في ذلك العام لا بعد وقال زفر لا يصح وهو القياس اعتباراً
 بما لزمه بسبب الذنب وصار كما اذا انحوت السنة ولما أنه تدارك المتروك في وقت
 فان الواجب عليه أن يكون محرمًا عند دخول مكة تعظيماً لهذه البيعة لا أن يكون
 احرامه لدخول مكة على التعيين بخلاف ما اذا انحوت السنة لأنه صار ديناً في ذمته
 فلا يتأدى إلا بالاحرام مقصوداً كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان
 منهذه السنة دون العام الثاني كما مر جاوز ميقانه بلو احرام فأحرم بعمره وأقسداً
 مقضى وقضى ولا دم لترك ميقانه لأنه يصير قاضياً حق الميقات بالاحرام منه في القضاء
 مكي طاف لعمرته شوطاً فأحرم بالحج رفضه أي عليه أن يرفض الحج عند أبي خنيفة بناء على
 أن المكي مني عن الجمع بين الاحرام وعندها يرفض العمرة بناء على أن المكي مني عنه وعليه
 دم لاجل الرفض وحج وعمره كأنه كفايت الحج من حيث أنه عمر عن المضي في الحج بعد
 شروعه وعلى فائنة حج وعمره ولو اتفهما صح لأنه اذا هما كما التزمهما لكان مني عنه والتمني
 عن الأفعال الشرعية يحقق المشروعية ولكن دمج للنقصا وهذا دم جبر وفي الأفاقي
 دم شكر من احرم بالحج وحج ثم حرم يوم النحر باخرى أي حج آخر فان خلق للوول
 لزمه كآخر حتى يقضي في العام القابل بلو دم ولا أي وإن لم يخلق للوول فيه أي لزمه

فقد ذكر في الهداية ومن دخل الحرم بصيده أو قال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف
 المشافعي فان المحرم لا يتوقف وجوب الارسل على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسل
 بمجرد الاحرام بالاتفاق ولذا قلت حلال دخل الحرم بصيده أي بده الحنيفة
 التي هي الجارحة حتى لو كان في رحله أو قصده لا يجب عليه الارسل ذكره تاج الشريعة
 ارسله أي عليه ان يرسله ورقة تبعه أي البيع الذي أتى به بعد دخوله في الحرم أن يلقى
 في يد المشتري ولا جرى أي أعطى قيمته كبيع المحرم صيده أي براه المحرم البيع أن كان
 قابلاً ويجب القيمة أن كان قابلاً سواء باعه من محرم أو حلال لا صيداً عطف على غيره
 ارسله في بيته أو قصص معه أي أحرم أي أحرم وفي بيته أو قصصه صيد ليس عليه أن
 يرسله لأن الاحرام لا ينافي مالكية الصيد ومحافظة بخلاف المسئلة الأولى
 فان الصيد فيها صار صيد المحرم فيجب تركه الفرض له أرسل صيده في يد محرم أن
 اخذ حلال ضمنه ولا فله قتل محرم صيداً مثله يجوز كل لأن الاخذ من عرض الصيد
 بتفويت الأمن والعتاقل مقرر لذلك والتقرير كالأبناء في حق التضمنين كشيء
 الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا أو يرجع أخذه على قائلة لأنه بالقتل جعل فعله
 علة فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيجوز بالضمنان عليه ما به على الفرد فعلى القارن
 به دمان دم كجه ودم لعنة إلا أن يجاوز الميقات غير محرم فان الواجب عليه
 عند الميقات احرام واحد نقل عن شيخ الاسلام أن وجوب الدمين على القارن
 فيما إذا كان قبل الوقوف بعرفة وأما بعده ففي الجماع يجب عليه وفي غيره من المحظورات
 دم واحد يعني جزاء صيد قتله محرم أن فانه جزاء الفعل وهو متعدد ويجوز قتل
 صيد الحرم حلالاً فان جزاء صيد الحرم جزاء المحل وهو واحد بطل بيع المحرم صيد
 وشراؤه وحرم ذبحه وغرم قيمته ما اكل من ذلك لا محرم له بد بجه أي لو اكله محرم
 أخزم بغرم ففعله لا محرم عطف على ضمير غرم وجاز للفصل ولدت طيبة الحرب
 من الحرم وما تاعر منهما أي الطيبة والولد لأن الصيد بعد الإخراج من الحرم بقي مستحق
 الأمن شرعاً ولهذا وجب رده إلى أمته وهذه صفة شرعية تشرى إلى الأولاد كما في
 الحرية والرقية والكتابة ونحوها وإن أدى أجزاءها ثم ولدت لم يجز أي للجنين جزاء
 الولد إذا بعد أجزائه الأم لم يبق أمته لأن وصول الخلف كوصول الأصل أفا في إراد
 الحج والعمرة قيد بأجزاءهما إذ لو لم يرد شيئاً منهما لا يجب عليه شيء لمجاوزة الميقات
 وجاوز ميقانه لم يردم فان عاد فأحرم أو محرم أي عاد إلى الميقات حال كونه محرم

الاخر بالدم قصر بعد الاحرام الثاني او لا اصل هذا الجمع بين احرام الحج والعمرة بدعة
 فاذا في الاحرام الاول انتهى الاحرام الاول فلم يصير جامعاً بين الحجين فلا يجب عليه دم
 الجمع فاذا لم يحلق في الاول صار جامعاً بين احرام الحج والعمرة فبعد هذا ان حلق تحلل
 عن الاول وهذا معنى قوله ولا فيه قصر او لا اني بعمرة اي بافعالها الا للحلق فاحرم
 باخرى ذبح لا نهج بين احرام العمرة وهو مكروه فلزمه دم افا في احرام بهي الحج
 ثم بها اي بالعمرة لزمه لا الجمع بينهما مشروع للذبح فافى وبطلت العمرة بالوقوف قبل
 افعالها بالتوجه الى عرفات وان طاف له اي بالحج يعني طواف القدوم ثم احرم بها
 اي بالعمرة فمضى عليها ذبح لا نهج بان افعال العمرة على الحج ويذهب رفضها لان احرام
 الحج تارك بشئ من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف للحج وان رفض مضي لصحة المشروع بها
 وذبح كرفضها حج فاهل بعمرة يوم النحر او ليلة ثلثة لزمته لان الجمع بين احرام الحج
 والعمرة صحيح ورفض اي يلزمه الرفض لا نهج فذبح ركن الحج وهو الوقوف فيصير
 بائناً بافعال العمرة على افعال الحج في كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا
 وقضيت مع دم للرفض وان مضى صح ويجب دم لا ركب فعل مكروه ثابت
 الحج اهل به او بهما رفض وقضى ذبح اي ثابت الحج اذا احرم للحج او عمرة بيمين رفض
 الاحرام ويحل بافعال العمرة لان الحج يجب عليه هذا ثم يقضي ما احرم به لصحة المشروع
 وينذبح وانما يرفض احرام الحج لا نهج يصير جامعاً بين احرام الحج فيرفض الثاني
 وانما يرفض احرام العمرة اذ يجب عليه عرفات ففوات الحج فيصير بالاحرام جامعاً بين
 العمرتين فيرفض الثانية وانما يجب عليه دم للتحلل قبل او انه يارفض **باب حرمة حصر**
 الاحصاء لغة المنع مطلقا يقال حصر العدو واحصر المرض وفي الشرع منع الخوف
 او المرض في وصول الحرم الى تمام حجة وعمرته فاذا احصر بعد او مرض جاز التحلل
 في بعث المفرد وما والقارن دمين لا حجة الى التحلل عن احرامين وعين يوم ذبح اي
 واعده ببعثه يوم ما بعينه يذبحه فيه في الحرم لا الهن ولو كان يوم الذبح قبل يوم النحر
 وعندهما ان كان محصر بالعمرة فكذلك وان كان محصر بالحج لم يجز له الذبح الا في
 يوم النحر ويذبحه يحل بالوطئ وقصير وهذا اولى في قول الوفاة قبل وقصير
 وعليه ان حل في حج وعمره لزمه الحج بالشرع والعمرة للتحلل لا نهج في معنى ثابت الحج
 وعمره عرفه في قصاتها ومن قران حجة وعمرتان اما الحج احدهما فلو نه في معنى
 ثابت بكافة المفرد واما الثانية فلخروجها من بعد صحة الشرع واذا زال احصاء

حلقه
 وحج في الثاني لا نهج وان لم يلزمه دم اجماعا
 وان لم يحلق حتى حج في العام الثاني فعليه دم
 عنده في حنيفة لتأخر حلقه عن الاحرام الاول صح

فأثبت

الحج

الحقارن

اي القارن وامكنه ادراك الهدي والحج توجه اي لزمه التوجه لا ادراك الحج وليس له ان يتحلل
 لانه كان بعمرته عن ادراك الهدي فكان في حكم البدل وقد قدر على الاصل قبل حصول
 المقصود بالبدل فسقط اعتبار كالمكفر بالصوم بعمرته عن العتق اذ اقدر على الرقبة قبل
 ان يفرغ من الصوم فانه يجب عليه العتق كذا هذا ويصنع بالهدى ماشاء لانه ملكه وقد
 كان عليه لجهته فاستغنى عنها ومع احدهما فقط او بدونهما له ان يحلل فان ادرك
 الهدي لا الحج فيتحلل لا نهج عن الاصل وكذا لو ادرك الحج لا الهدي استحب ان لا يتحلل
 يصنع ماله بما ناء وحرمة المال كحرمة النفس فيتحلل كما اذا اخاف على نفسه وكذا لو لم يدرك
 واحدا منهما الفوات المقصود ومنعه اي منع الحرام بحكمة عن ركن الحج يعني الطواف والوقوف
 بعرف احصاءه اذ قدر عليه الوصول الى افعال فكان محصرا كما اذا كان في الحل لا عن
 احدهما يعني اذ اقدر على احدهما لا يكون محصرا اما على الطواف فلو ن فابتن الحج يتحلل
 والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلو وقع الا من عن الفوات عجز عن الحج بنفسه
 فاحج اي امره بان يحج عنه بان مات مستمر العجز ونواه اي المأمور بالحج عن العجز فاذا
 وجد الشيطان مع الاحجاج والا فلو قال قاضي خان هذا اذا كان الامر عاجزا برجي
 زواله كالمرض والجنس ونحو ذلك فان كان برجي زواله كالزمانة والهوى جاز ان يأمر
 غيره بالحج حج عن الميت بالا مرفوع عنه اي الميت في الصحة وقبل لا يقع عنه ويكون له ثواب
 النفقة والصحيح هو الاول لان الاثار تدل عليه ولهذا كثر طعن المحقق عنه ويذكره
 الحاج في التلبية فيقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فوات واذا مرض
 المأمور بالحج في الطريق ليسد مع المال الى غيره للحج ذلك الغير عن الميت الا اذا قبل له اي
 المأمور وقت الذبح افعلى ما شئت في جاز دعه مرض او لا لانه صار وكباره مطلقا
 خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه فان فسر شيئا فالامر على ما فسر ولا تغتد
 الى حنيفة يحج عنه مبلدة ان وفي به ثلثة وعندهما حج من حيث مات هذه المسائل من فتاوى
 قاضي خان اوصى بالحج فنطوع عنه رجل لم يجز كذا في التجويد ومن حج عن امره يعني رجل
 امره بجائون بان يحج عنهما فيجب له دفع عنهما اي المأمور وضمن ماله ان اتفق
 منه لا نهج صرف نفقة الامر الحج نفسه ولا يجعله اي لا يقدر المأمور ان يجعل الحج عن
 احدهما ولكن جاز عن احدهما بانه ان حج عنهما جاز لان يجعله عن ايهما شاء ولا نهج
 متبرع يجعل ثواب عمله لاحدهما او لهما في الاول يفعل بحكم الامر وقد خالفه فيقع عنه
 ودم الاحصاء على الامر في ماله ميت لانه هو الذي دخله في هذه الورطة فيجب عليه تحليصه

فانه لو منع عن الوقوف تحلل بافعال العمرة وقضى الحج
 بدونهما من قبل مفردة او قارنا وان منع من الطواف
 قضاه في عامه وعليه دم لتأخره عنه وفيه اشار
 الى انه لو افرز بالعمرة ثم منع من الطواف والتسبيح
 كان محصرا

قوله وعندى صورة المشيد رجل له اربعة آلاف درهم اوصى
ابن حجة عنه فوات وكان مقدار اربع الف درهم فدفعها الوصى الى ابن
حجة عنه فسرق في الطريق قال ابو حنيفة لو اخذت ثيابي لم اتركها
وسوالف درهم فان سرق ثيابي لو اخذت ثيابي مرة اخرى اخذت وقال
ابو يوسف لو اخذت ثيابي فمضيت الى المال وسوق ثمانية وثلاثة
وثلاثون درهم فان سرق ثيابي لو اخذت مرة اخرى وقال محمد
اذا سرق الف الف وقها او الف ثلث الوصية وان سرق منها
شيء يخرج به لغيره كما في العنابة ووجه الاقوال فانه انما هو رجل له
سريته

[illegible]

قوله بل استحب اي لما تبع الفقيه الثابت في حقه الوداع انه انما
عليه الصلوة في تمام اكل لحمه بعد اياه وعلى المصنف حفظ
من ذوقه الى انما استحب ان يفعل كما في النسخة من التصديق
بالعتق واطعام الفلث وادخار الثلث ومثل هذا اذا اكل
منه حتى ينقطع الا ان يقع اكله اما اذا لم يبلغ ما عطف اذ وجبه
في الظاهر فلا يجوز الاكل منه كما في نسخة من الفقيه في ارافه
وفي غير ذلك لم يتحصل بل التصديق فلا بد من التصديق
لحصول اكله اكل منه او غير غيره مما لا يحصل له الاكل منه منه
ما اكل كما في الفقيه

قوله ونفس الحرام المكنون في الهياكل اي فلا تخبر لود بحال غير
كانت نظره على غيره ليعلم ان الاعطى من هدي الطلوع فيه حجة في
عظمته كما تقدم وتجب الذبح في اي موضع شاء من الحرم ولا يختص
بشيء فذكر ان سره قال لا يجوز الامانة والكعبة ما قلنا ان في القبح
وقول النكاح وغيرها في هذا الطلوع كما لم يرد في التذوق بخلاف
لبنة المنذورة في انما لا يستعمل الحرم عند الاعطى ومحمد وقال
يوسف لا يجوز ذبح ما عدا الحرم في ان هياكل الهياكل المنذورة
الفرق في انما في الفخر لا يجوز ان يكون من المنذورة بحكمه المنذور
الحرم انما في انما في يحصل ان الذباية فمما في حرمه انما
المكان وما يخص المكان فقط كما في النوق والاداء ما في
قلت كلامه على ان لا اله الا الله ما في حرمه انما في حرمه انما
وم المنفعة والفران في يخص المكان وهو ما في حرمه انما في حرمه

مدد طالع عند محمد باقر

کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً ما تنير به
العلم نوراً ما تنير به
العلم نوراً ما تنير به

الانفلاق

[illegible]

[illegible]

المغروب

في يوم الثالث فان اول وقت التضحية بعد الصلوة في حق المصري
 و بعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره و آخره قبل غروب اليوم الثالث من ايام
 النحر و اعتبر الاخر للفقر و الغنى و الولادة و الموت فانه اذا كان غنيا في اول الايام
 نحر في آخرها لا يجب عليه و في العكس يجب و ان ولد في اليوم الاخير يجب عليه و ان
 مات فيه لا يجب و كره الذبح ليلا و ان جاز لاحتمال الغلط في ظلمة الليل تركت
 التضحية و مضت ايامها اعلم ان ايام النحر ثلثة و ايام التشريق ايضا ثلثة و الكل يضي
 بالبيعة اولها نحر لا غير و آخرها تشريق لا غير و المتوسطان نحر و تشريق و التضحية
 فيها افضل من التصديق بثمن الاضحية لانها يقع واجبة او سنة و التصديق نطق محض
 و اذا تركت حتى مضت ايام التضحية تصدق بها اي بالاضحية نفسها حية نادرا
 ميتة اي من كان في ملكه شاة و قال الله على ان اضحي بهذه الشاة و تصدق بها ايضا
 ان يشراها اي الاضحية لها اي للتضحية فانها يجب على الفقير بالشرء بنية التضحية
 عندنا و تصدق ببيعها عنى شراها و لا يعنى ان كان غنيا تصدق بقيمة الاضحية
 اشترى او لم يشتر لانها واجبة على الغنى فاذا فات الوقت وجب عليه التصديق
 اخراجا له عن العهدة كالجعة تقضى بعد فواتها ظهرا و الصوم بعد العجزة فيه صح
 الاضحية الجذع من الضأن الضأن ما يكون له البتة و الجذع شاة لها ستة اشهر
 و صم النبي فصاعدا من الابل و البقر و الغنم و هو اي النبي ابن خمس من الابل
 و حولين من الثاني اي البقر و حول من الثالث اي الغنم فالحاصل ان النبي فصاعدا يجزى
 من ذلك كله الا الضأن فان الجذع منه يجزى لقوله صلى الله عليه وسلم ضحوا بالثنايا
 اي ان يعسر على احدكم فليذبح الجذع من الضأن و صم الحماة اي التي لا قرن لها و الحصى
 و الثوكه اي المجنونة لا العمياء و العوراء اي ذات عين واحدة و العجفاء بحيث لا يفتح
 في عظامها و عرجاء لا تمتشي الى المشك و مقطوع يداها او رجلها و ما ذهب الاكثر
 من ثلث اذنها او ذنبها او عينها او لبيها و قيل الثلث و قيل الربع و عندهما ان بقي
 اكثر من النصف اجزاء مات احد سبعة اشتر و ابقرة للاضحية و قال و رثته للسننة
 الباقية اذ يجوزها عنه و عنكم صح و القياس ان لا يصح لانه يتبرع بالانثى فلا يجوز
 عن الغير كالاعتاق عن الميت و جدا لا ستمحسا ان القرية قد تقع عن الميت كالصدق بخلاف
 الاعتاق لان فيه التزام الولادة على الميت و ايضا البقرة يجوز عن سبعة لكن بشرط ان يكون
 قصدا لكل القرية و ان اختلفت جهاتها كبقرة عن اضحية و منعة و قران فانها يجوز عندنا

[illegible]

قوله لا يجرها شيء الاكل والادخار والاطعام في الاواني
سابق فظاهر فانك فيه موافقة بدل الادخار وكذا
المصواب انه يذكر صحتها الهية في الادخار ثم الادخار
هو هنا موافق الكلام صاحب الهداية في الترتيب كما انك قد علمتها
هو الادخار لا الهية فلا يذهب عليك في كلام صاحب الدرر
انه لا يخط بين المكسب **قوله** لانه ليس في اصل الزكوة هي
بالاخذ الخ والادل بمفعول الذبح وما يوجد في بعض النسخ الزكاة
أخت الزكاة فليس له وجه صحيح **قوله** كمالا طاعة في وجه
فهو قيل كما ينبغي بعد الاستهلاك **قوله** تصدق بكثرة أي
بما أحدهم من الكثرة والجدد اريد منه ما يتفق به مستهلكا
قوله لانه الزكاة تنقلت اليه لانه تمليك البدل في حيث
التمويل **قوله** فليس في الآية القرية وسيلها التصديق
كذا في العناية **قوله** ويخرج أي يفيض كل واحد منهما في
وهو قول زرارة منقذ لغيره فيه **قوله** في الزكاة
قوله فليصل كل صاحبه ويخرجها لانه لو اكله في الاستدانة
بحوز وإن عشا فكذلك في تخلفه في الانتهاء **قوله** وضمتها
الموجود في النسخ الممول عليها تأني المفعول موافق كما في نسخ
الوقاية وكون المستثنين على الضمان بدل عليه كلام صاحب
الهداية صريحا **قوله** في التوراة نصيبها صاحب الذبح لفظ
الهداية وهكذا بخلاف ما لو ادعى في دفعها لانه بضمنه
بالذبح فليست المكسبة له الا بعد الذبح انتهى ويجب منه
لفظ الكفاية فيقول لك في الهداية والكفاية فيقول لك في
الهداية ولا يجوز ليس منها الا انقل ما في كفاية صدر
قوله ولا يحصل انزاع الذبيحة ممنوع من الظلم حقوق
ذلك المانع وشدة الرجل فيها ان في الاحكام الواردة
ولا في شأنه المودع **عمرى راجع رحمة الله تعالى**

[illegible]

قول بكل ذوق من السباع اى لا تخشع فانه يخشع العين فلا يجوز
به الاشفاع وعنه في حروف انه اشفع الاسد وادب لانها يعلمانه
يعلمها الاسد لعلو قوته وادب معتم كفا في نهديا به وكونه
في انها به الذئب بدل الدب وكذا في الحيط لانها لا يعلمانه جاوة
ولان العلم يعرف بترك الاكل حيل ليعوض العلم منها في حروف
ذلك جاز او كلف بعضهم لحداء بها حلف سنها
سبعه

ط
ای و صید اعظمی نم احوار و سو عطف علی الطبیب ای اجلکم
و صید اعظمی و فی مبعده احوار قولانه احوار نم کوچه جارح
حقیقه شباه احوار نم صید نم احوار نم فی احوار و الشافعی الکواکب
احوار نم کوکب الفید علی احوار نم صید نم ذوات الاربع و الطیر
فصل
مکلبین ای شطین و التکلب اغواذ السم علی الصید
کما فی الجوهرة و قال الزیلعی نم مکلبین معلبه الاضطیاد
تکلب نم نم ذوب نم
ذکونیم و ذبح لقه

ابن عاتق قومي وقومي وقومي وقال النبي واياكم
قومه اي غيرة كرك التسمية عند اى حاله اى
وهو المراد منه عليه ما راد قوله اسمها حالها
تعارف من حاله وتلك كرك لغير التسمية عند
الانسان ثم ذكر الكلب فان رجلا سمى عند الزجر واخذ
الصبي وقيل لا يحمل مما في غيانه وان رفيعه العود
الى انه تورثه من ابيه

قوله على منتهى اى بقوائمه وحاجته منو حش عن الامور
بحيث لا يوجد الا بحيلة قطره من هذا القيد ليس يغيب
عن الافاضل المستأنس منتهى عنو حش والواقع في
منو حش غيب منتهى والبعية المنو حش الانبيى صلبه عرفا عبد
علم

اولا و كلب كلبى الى كلبى و كلبى الى كلبى
او البياض اذا كان كلبى و كلبى الى كلبى
الانه كلبى كلبى كلبى و كلبى الى كلبى
من كلبى الى كلبى و كلبى الى كلبى
او كلبى الى كلبى و كلبى الى كلبى
فاصله و كلبى كلبى و كلبى الى كلبى
والمبيد اذا اخفق فالحكم غالب

قوله للفرد خصال التي هو فيها انه لا يجد وخلف صاحبها حتى كره خلفه
وهو يقول هو الحجاج الرضا اول من كان له الرضا في البيت وبنسب الحاصل
انه لا يدل نفسه على جميع الخصال اذ احكامها غير ثابتة في جميع
منه فكيف يمكن ان يعين في الحاصل ان لا تدل في نفسه وما يقول انه
سبحانك

[illegible]

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

وعادته الاقتراس والنفور فيشرط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا كذا في الاختيار
ولا يؤكل مما اكل الكلب والفهد لانك قد عرفت ان تعلمه بترك الاكل وسياق ان اذا
اكل علم انه لم يتعلم فحرم صيده بخلافه بل اني لما عرفت ان تعلمه ليس به ليكون صيده
دليل الجهل ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب او الفهد منه بعد تركه ثلاث مرات لا تعلق
الجهل ولا يؤكل ايضا ما صاد بعد اي بعد ما اكل بعد تركه ثلاث مرات حتى يتعلم
او قبله اي لا يؤكل ما صاده قبل ما اكل بعد التزك ليرى في ملكه فان ما تلف لا يظهر
فيه الحرمة لانعدام المحلية وما ليس بمجرى بان كان في المفارقة بعد ثبت فيه الحرمة اتفاقا
والحرز في بيته يجره عنده خلافا لها وشروط الحيل بالحي الشبهة وعدم تركها عمدا
والجرح لقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا رميت سهمك فاذا كرس اسم الله عليه فان
وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتل او سهمك
وعدم القعود عن طلبه لو غاب منها ما سهمه اي رمي فغاب عن بصر متحاشيا سهمه
فان ادركه مبنا فان لم يقعد عن طلبه حل الاكل لبدله وسعه وان قد عذره حرم او كان
في وسعه ان يطلبه وقد قال صلى الله عليه وسلم لعل هوام الارض قتلة فان ادركه المرسل
او الرامي حيا بحياة اوى مما المذبوح حل بالزكوة ولو مثلها حل بدونها اي لو كان
حيوة مثل حيوة المذبوح لا يجب تركه بل يحل بدونها ولا عبرة لذلك الحيوة والما المذنب
والموقوفة والمختقة والنطحة وما نقر الذئب بطنه وبه حياة والشاة المريضة
فالقبول على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو زكاهما وفيها حيوة قليلة يحل لقوله
تعالى اما ذكبتكم وحرم عطف على حل بالذكوة اي حرم الصيد ان تركها اي الزكوة
عدا مع القدرة عليها فان كان حيوة لما كانت اقوى مما المذبوح كان زكوة واجبة
فاذا تركت حرم كذا اي يحرم ايضا اذا عجز عن الذكوة في ظاهر الرواية لان العجز مثل
هذا لا يحل الحرام وقبل حل وهو رواية عن ابن حنيفة رحمه وابي يوسف وقول الشافعي
او ارسل عطف على تركها مجوسى كلبه فزجره مسلم فانزجر اي اغراه بالصباح فاستد او قله
معرض بعرضه وهو سهم لا يرش له سمي به لانه يصيب الشيء بعرضه فاذا كان في رأسه
حدة فاصاب بحدته يحل او بحدته يقتل دابة حية انما حرم لاحتمال قتلها بقتلها حتى
لو كانت خفيفة بها حدة يحل لتعين الموت بالجرح او رمي صيدا فوقع في ماء لاحتمال
ان الماء قتله كما ورد في الحديث اوقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض لانه المذنب
واكل ان وقع ابتداء على الارض لا امتناع الاحتراز عنه وكذا الواقع على السطح او الجبل

او الصخرة

او الصخرة ان لم يتردد او ارسل مسلم كلبه فاعراه مجوسى فاخذ او لم يرسل الكلب
فاغراه مسلم فاخذ والحاصل انه اذا اجتمع الارسل والاغراه فالعبرة بالارسل
فان كان في المجوسى والاغراه من المسند حرم كما سبق وفي العكس حل وان لم يوجد
الارسل او وجد الاغراه فان كان من المسلم حل ولو لم يجوسى حرم او احداى اكل
او اخذ الكلب غير ما ارسل عليه لا امتناع التعليم بحيث ياخذ ما عتبه وان ارسل فقتل
سهمه او اخره كذا لم ير في سهمها الى صيده فاصابه واصاب اخره وكذا الوارسل على صيد
كثير وسمي مرة واحدة بخلاف ذبح الشاتين بسمية واحدة كذا يؤكل صيده رمي فقطع
عن شاة منه لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من المني فهو ميت كذا يؤكل ما قطع
الذئب او اكثره مع جرحه اي قطعه قطعين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان
في طرف العجز او قطع نصف رأسه واكثره او قد تبصم فان كره يؤكل اذا لم يكن في هذه
الصورة حيوة فوق حيوة المذبوح فله يتناول لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من المني فهو ميت
فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لا مكان
للحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبوح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس ولا مكان
للمذكور رمي صيده ورماه اخر فقتله الاخر فان اخذته الاول اي اخرجته عن حيزه لا امتناع
في قوله اي ملك للاول وحرم رمي الثاني وضمن الثاني له قيمته حال كونه مجوسى وحاربى
كقوله ولا اي وان لم يتخذ الاول للثاني لانه صاده وحل لان ذكوة اضطرارية
كما سبق وبصا اى يجوز صيد ما يؤكل ويصاد غيره لان صيده بسبب الاستعانة بخلافه
وشعور او ريشه او استند فاع شرو وكل ذلك مشروع وبما يالصيد يظهر لحم غير
يحس العين لانه ذكوة محكما حتى يجوز صلوة حامل ولا يجنس طاهرا وان لم يؤكل وبطهر
جلده ايضا حتى يجوز الصلوة به وعليه والله اعلم **كتاب الذبايح** جمع ذبيحة وهي حيوان
من شاة او بنية فبيح السهمك والجراد اذ ليس في شانهما الذبح فيجوز ذكوة
وبدخول المذبوحة والنطحة ويحرمها فلا يحل لفقد الذكوة الذكوة محل المأكول اي ذبيحة
ان يؤكل لقوله تعالى اما ذكبتكم ولا ذكبتكم ولا ذكبتكم ولا ذكبتكم ولا ذكبتكم ولا ذكبتكم
العين فانها كما تشبه الحل تشبه طهارة المأكول وغيره لا فادتها التميز شاة انواع
ضرورية واختيارية وضرورية بها جرح عصب وسياق والاختيارية دمج في الحلق
وهو ما بين اللثة واللحم واللثة موضع الفلاة من الصدر ولو كان الذبح فوق
العقدة التي في اعلى الحلقوم وحل لا اي لو كان فوقها لم يكن ذكوة في الجامع الصغير

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...
قوله في الاكل والشراب...

الذبة بالذبح ونسب الذبابة الغنم
ذو ذنب وكذا كونه ذبابة ذبابة
مخرج الصبي من بطن أمه

أي وهو ذبابة قطع
في الذبح الاختيار

والذبة بالذبح ونسب الذبابة الغنم
ذو ذنب وكذا كونه ذبابة ذبابة
مخرج الصبي من بطن أمه

قوله الذبابة الذبابة الذبابة
لأنه لو كان الذبابة الذبابة الذبابة
غير الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
سواء كان الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
مخرج الصبي من بطن أمه

الذبة بالذبح ونسب الذبابة الغنم

الذبة بالذبح ونسب الذبابة الغنم
ذو ذنب وكذا كونه ذبابة ذبابة
مخرج الصبي من بطن أمه

لا بأس بالذبح في الحلق كرسطه وأعادوه واسفله وأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
الذكوة ما بين اللثة والحنجرة وهو يقتضي حوز الذبح فوق الحلق قبل العقدة لأنه وإن
كان قبلها فهو بين اللثة والحنجرة وهو ليس ظاهرين بقول بلح فيهما إذا بقي عقدة
الحلقوم مما يلي الصدر ورواية البسوط أيضا تساعده ولكن صرح في ذبائح الذبابة
بأن الذبح إذا وقع على من الحلقوم لا يحل وكذلك في فناء أهل سمقند لأنه ذبح غير
المذبح وهو مخالف لظاهر الحديث كما ترى وكان ما بين اللثة والحنجرة يجمع العروق
والمجرى فيحصل بالفعل فيها أنهار الدم على البلق الوجوه وكان حكم الكل سواء لا يفرق
بالعقدة كذا في العناية وعروق الحلقوم والمرى والودجان في المغرب الحلقوم مجرى
النفس والمرى مجرى العلف وطعام وفي الهداية بالعكس وحل يقطع ثلث منها
أي من العروق الأربعة أي ثلاث كان إقامة ثلاثة كثر مقام الكل بكل متعلق بقطع قطع
الأوداج وأسال الدم ولو كان فشر القصب وجمرافه حدة الاستسا أو طغرافا يمين
قوله صلى الله عليه وسلم ما خلد الظفر والسفن فأنها من مذي الحبشة وبالمزوعين
يكف عن الشافعي يحرم لما روينا ونحن نحمله على غير المزوعين فإنه الصادر من
المحترق يذب أحواد سكينه أو شفرته قبل أن يصح كونه بعد كونه لا تفرقها
وأرفا فالمدبوح وكذا المجرى إليها إلى الذبح وذبها فهاها فان بقيت حية يقطع
عروقها لوجود الموت بما هو ذكوة فيحل ويكره لأن فيه زيادة الأثر بلا حاجة
فصار كما إذا جرحها ثم قطع الأوداج والآي وإن لم يبق حية قبل قطع العروق
حرمت لوجود الموت بما ليس بذكوة فيها وكذا التمتع أي الذبح الشديد حتى يبلغ
التخاع وهو بالمارسبة حرام مغلغلة في السلق قبل أن يبرد أي يسكن من الاضطراب
وكذا ترك التوجه إلى القبلة وحلت كذا في الذبابة وشروط في حل المذبح كون الذبابة
مسلمة حية لا خارج الحرم أن كان صيدا أو كتابيا لأنه بدعي التوحيد ولا أصل فيه
قوله تعالى ما ذكبيته وقوله وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وأمراد طعام
نخلة الذكوة فجهتهم لأنه خص أهل الكتاب بالذكر وفيما لا تلحقه الذكوة بسنن
الكتابي والمجوسى كاسمك وغيره ذميا أو حربيا والمتولد من كتابي وغير كتابي
يحل صيده وذبيحته لأن الولد يتبع حيز الأبوين وبناء كذا في الكافي يعقل التسمية
أي يعلم أن حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى عليها والذبح أي يعلم شرائط الذبح
من فري الأوداج ونحوه وبعد على فري الأوداج ويجس النيام ولو كان الذبابة

أي القطع
بغير
المنزوع
وأنه

مجنونا

قوله الذبابة الذبابة الذبابة
لأنه لو كان الذبابة الذبابة الذبابة
غير الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
سواء كان الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
مخرج الصبي من بطن أمه

الذبة بالذبح ونسب الذبابة الغنم
ذو ذنب وكذا كونه ذبابة ذبابة
مخرج الصبي من بطن أمه

ذو ذنب

مجنونا أو صبيها فأنهما إذا انفقدتا التسمية والذبح وقد ركا ناك العاقل البالغ
أما امرأة أو أفلت أو أفسد فيجوز ذبيحة وثني ومجوسى وحريذ إذا لملة له كذا ترك
مجنونا وما انفصل إليه لا يفر عليه بخلاف الكتابي إذا انحدر إلى غير ذبابة لأنه يفر عليه
عنه أو يعتبر ما عليه عند الذبح حتى لو تجس مجوسى أو نصراني لم يحل صيده ولا
ذبيحته بمنزلة ما كان مجوسيا في الأصل وإن عكس بؤكل كما لو كان عليه في الأصل
كذا في الكافي ويجزم ذبيحة تارك التسمية عذرا ولو تركها تاسبا حلت ذبيحته وقال
الشافعي حلت في الوجهين وقال مالك حرمت في الوجهين وحرمت أن ذكر الذبابة
مع اسم الله تعالى غيره عطفًا نحو بسم الله واسم فلان أو فلان لأنه أهله بغير الله
فلم يوجد التحريم وهو شرط وكذا وصله بلا عطف ولم يحرم نحو بسم الله محمد
لأن الشريعة لم توجد لعدم العطف فلم يكن الذبح وأفعاله لكنه يكره لوجود القرآن
في سورة فيصور بصور المحرم هذا إذا قرئ محمد بالرفع وأما إذا قرئ بالجر والنصب
فليس مكرها في غاية البيان ولا بأس إذا فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل التسمية ولا يصح
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحك بكيشين أميين أحدهما عن نفسه والآخر
عن أمته فوجهها نحو القبلة عند الذبح وقال وجهت وجهي للذي فطر السموات
والأرض خفيًا وما أنا من المشركين قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب
العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح بسم
والله أكبر وبعد الذبح اللهم تقبل من فلان وهذا أيضا لا بأس به لما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن أمته محمد ومن شهد لث
بالوحانية ولو بالبدوع والشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن شوب الدعاء
وغيره فيقول الله أعزلي لا تحل لأنه محض دعاء مجلج وأحمد لله أو سبحا الله
بفصد التسمية فإنه ذكر خالص فلو عطف فقال الحمد لله لا يحل لعدم قصد التسمية
والمشهور بالمنداول في السنة وهو بسم الله والله أكبر مقول عن ابن عباس رضي الله
نذب بخلافه وكذا عكس البقر والغنم أما الذبابة في الصورتين فلموافق السنة
المؤثرة ولا اجتماع العروق في الذبح وأما الكراهة فلها ألفه السنة
وهي بمعنى في غيره فلا يمنع للواز والحل يذبح صيدا ستاس ويكي جرح ثم لو حش
أو سقط في بئر ولم يمكن ذبحه لأن ذكوة الاضطراب إنما يصار إليه عند العز عن ذكوة
الاختيار كما مر والعز موجود في الثاني لا الأول الشاة إذا ذلت خارج المصر محل

قوله الذبابة الذبابة الذبابة
لأنه لو كان الذبابة الذبابة الذبابة
غير الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
سواء كان الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
مخرج الصبي من بطن أمه

قوله الذبابة الذبابة الذبابة
لأنه لو كان الذبابة الذبابة الذبابة
غير الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
سواء كان الذبابة الذبابة الذبابة الذبابة
مخرج الصبي من بطن أمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

بأن كل في رواية لوجود السبب لموتها و...
كأن في الكافي ومنه أي في السمك المأكول الجريث والمار ما...
صنف ما نقل في المغرب عن محمد بن جميع السمك...
قوله في غاية البيان أن بعض الروافض وأهل الكتاب...
أنه كان ديوثا يدعوا الناس إلى حليته فسيبه...
لكن بينهما فرق وهو أن الجراد يؤكل وإن مات...
على رضى الله عنه عن الجراد يأخذ الرجل في الأرض...
عنه في فصاحته وحل قرب الذرع والارب والعق...
لم يعلم حيوتها فخرجت أو خرج الدم حلت...
الشاة وإن عدم ما إلى الحركة وخروج الدم...
فاذا علمت لم يخرج اليها كتاب الجهاد...
وعما يناسبه من الأضحية والصيد والذبايح...
فقال هو فرض كفاية بد أي ابتداء يعني يجب...
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ما هو...
عن المشركين كما قال الله تعالى فاصفوا الصف...
تتم فبالدعاء إلى الدين بأنواع الطرق...
بالحكمة والموعظة الحسنة وجاد لهم بالتي...
منهم بقوله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم...
ابتداء في بعض الآيات بقوله تعالى فإذا...
وجدتموهم تقاتلوا مطلقا في الأيمان كلها...
حق لا تكون فتنة وقاتلوا المشركين كافة...
إلى غير ذلك من الآيات وجه كونه فرض كفاية...
بل شرع لأهل الأيمان كلمته تعالى وأعرض...
البعوض في كل زمان سقط الفرض عن الكل...
ورد السلام فإن واحدا منها إذا حصل في بعض...
والأى وإن لم يقيم به بعض بل خلا عن الجهاد...
كلهم تركهم فرضا عليهم كما إذا ترك الجماعة...

كان أو باردا

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمه

قوله بعد من العبد والى باب من
بالبعد منهم واني

مع العبد و

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

عليهم ما يجب مع

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

انما الا على صبي وعبد وامرأة واعى ومقعد واقطع لانهم عاجزون والتكليف
بالقدرة وفرض عين ان يجهوا اي يجهوا الكفار على غيرهم فيصير فرض عين
على من قرب منه وهم يقربون على الجهاد وتقتل صاحب النهاية عن الذخيرة ان الجهاد اذا
جاء الفقير انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو وقامته ورائهم بعيد من العدو
فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعه تركه اذا لم يخرج اليهم فاذا اخرج اليهم بان يخرج
يقرب من العدو من المقاتلة او لم يخرج واعضا الكفر تكاسلوا ولم يجهادوا فانه يفرض
على من يليهم فرض عين كالصلوة والصوم لا يسعهم تركه ثم انهم ان يفرض على
جميع اهل الاسلام شرفا وغرا على هذا التدرج وتطير الصلوة على الميت فان مات
في ناحية بني ابي البلدة فعلى جيرانه واهل محلة ان يقوموا باسبابه وليس على من كان
بعيد من الميت ان يقوم بذلك وان كان الذي يقرب من الميت يعلم ان اهل المحلة يضيئون
من حقوقه او يعجزون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا هنا فيخرج المرأة والعبد بلا
اذن الزوج والمولى لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل فيجب عليهم وحقوق الزوج
والمولى لا يظهر في حق فرض عين كالصلوة والصوم بخلاف ما قبل الفقير اذ يعجزهم
كفاية ولا ضرورة في ابطال حقهما وكرة الجعل وهو ما يجعل للقاتل في عمله والمراذل يجعل
الامام على ارباب الاموال شيئا بلا طيب فشرهم يتقوى به الغزاة فانه مكروه مع فتي
اي مع وجود شيء في بيت المال وبدونه اي اذا لم يوجد فتي لا يكون الجعل فان حاضره
دعواهم الى الاسلام فان ابوا اي امتنعوا عن الاسلام قال اي فندعوهم الى الجحيم
فان قبلوا الجحيم فلهما مالنا وعليهم ما علينا هذا الحكم ليس على عمومهم لانه لا يصح
في العبادات بل المراد اننا كنا نعرض له ما نرضى واموالهم قبل قبول الجحيم فيكون ما قبلوا
اذ تعرضنا لهم او تعرضوا لنا يجب لهم علينا ويجب لنا لبعضنا على بعض عند التعرض
بؤيده استدلوا عليه بقول علي رضي الله عنه لا يكون الجحيم كدماثنا واموالهم
كما لو اتينا ولا نقابل من لم يبلغ الدعوة الى الاسلام وفرقنا بينهم فلهذا انهم للذي عنه
ولم يفرم لانهم غير معصومين وندب بتجديد هالته بلغته فان ابوا حاربهم بمجتنبي
وتفريق ودمي ولو معهم مسلم او بتسوية اي بالمسلم بينهم متعلق بالرعي لا بنية
ليسلم الاثم وان اصابوا منه فلو دية وكفارة ووطع شير واقشاد دمع بلا عذر
وعول لانه صلى الله عليه وسلم نهى عنهما وكلاهما خبائث لكن القول في المغنم خاصية
والعهد راعى يشمل نقض العهد ومثله اسم من مثل به بمثل مثله قتل يقتل قتلا اي كان

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

جعله كالا وعبرة لعنه كقطع الاعضاء وتسويد الوجه وفي شرح البخاري المشقة
المهنية بعد الظفر يهر ولا باس بها قبل لانه بلغ في اذلالهم قال الزليقي وهذا احسن
ونظير الاحراق بالنار وبلا قتل غير مكلف كالصبي والمجانين وتبيح قتل واعى
والعبد وامرأة للنهي عن كليهما في الحديث الا ان يكون احدهم مقاتلا او ذاملا بحيث به
او ذاملا في الحرب او ملكا في قتل وبلا قتل اب كافر بد اي لا يجوز للدين ان يقتل
اباه الكافر لبدء لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليست البداية بالقتل
فما معروف ولا تسيب في جوفه فلو يكون هو سببا لا فائده وانما قال بد لانه لا
ان قصد قتل الابن ولم يمكنه فلهذا لا يقتله جاز فلهذا لان هذا دفعه نفسه فان اباه
المسلم اذا قصد قتله جاز له قتله فالكافر اولى بقتله غير ابه وابنه لا يمنع عنه وبلا
اخراج مصحف وامرأة في سرية يخاف عليها كما فيها من فريض المصحف على الاستخفاف
والمرأة على الضياع والنضاج ويصلحهم اي يصلح الامام اهل الحرب ان كان
الصالح خيرا للمسلمين ولا لم يخرج لانه ترك الجهاد صورة ومعنى ولو جاز باخذ المسلمون
منهم لانه اذا جاز بلا مال فيه اولى ان اخرجنا اليه وان لم يخرج له يخرج لانه ترك الجهاد
صورة ومعنى والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجحيم لانه مأخوذ بقوة المسلمين
كل الجحيم الا اذا نزلوا بد ارض الحرب فيكون غنيمة لكونه مأخوذ بالقهر وحكمة معروف
وتوحيده الكفار المسلمين وطبوا الصلح بمال ياخذونه من المسلمين لا بفعله الامام
لان فيه الحاق المذلة للمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمن ان يذل نفسه الا اذا خاف
الهلاك لان دفعه باي طريق امكن واجب وينبذ الجحيم اي لو صلحهم الامام ثم
راى نقض الصلح اصح بنده اليهم اي ارسل اليهم خبر النقض فيقاتل وقيل بنده لو خانوا
بناء اي قتلوا قبل ارسل خبر النقض ان بد وبالحباسة وبصلح المزدب والباعين
حتى ينظر في امرهم لانه ترك القتال للصلحة فجاز في حق اهل الحرب بلا مال لان
اخذ المال منهم تقرير لهم على ذلك ولا يجوز ولا رد لو احدثا لان في الرد عليهم معق
لهم القتال لا ببيع سلاح وخيل وحيد منهم ولو بعد صلح كما فيه من معونتهم على الحرب
صلح ما من جرحه من المسلمين كافر او كافرا او اهل حصن ومدينة حتى لم يخرج لاحد
من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شرابا امانا واذب معطي الامان لا يصلح ما من
ذبح لانهم متم بهم وكذا لا يملك المسلمين الا ان يامر امير العسكر بان يؤمنهم
فحينئذ جاز ذكر الزليقي ولا امانا سيرا مسلم معهم وتاجر مسلم معهم لانهما مقهوران

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد
قوله في علمه اي على العبد وهو اما قبل
فقد صفت قلوبكم او باعتبار الجسد والافراد

قوله ذمة للمسلمين اي اهل ذمة كذا قال صدره ثمة
وفي المصباح المنية وقتب الذمة بالعهد وبالامان
وبالصمان وقوله في ذمتي كذا اي في ضمانتي
اي انه يطبقهم محاسن سواء كانت الاطلاق بعد
اسلامهم او قبله كما في الاصطاح وبهذا التعميم
حسب مقتضى المتن بقوله وروى الى دارهم
فقد الحكم

الى دار الاسلام لا يقربها خلافه فالملك ولا يتكها خلافه فالشافعي فتدبر وتحرق
 اما الذبح فلا نه حاش للصليحة والحق الغنيظ بهم من اقوى المصالح واما الحرق فلو شتق
 بها الكفار فصار كتحريب النيران وقطع الاشجار ولا تحرق قبل الذبح اذ لا يقرب
 بالنار الا ربه وتتحرق الاسلحة ^{مع تحريقها} ايضا وما لا تحرق كالحديد يذفن وحرم
 القسمة ^{منه} اي قسمة غنيمة في دار الحرب قبل اخراجها الى دار الاسلام وقال الشافعي
 رحمه يجوز بعد استقرار الهدنة وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل اعلان ابدار
 الاسلام عندنا وعند بيت ويتبين على هذا الاصل مسائل كثيرة اياها لا بداع ^{وتد}
 هنا قسمهم وذلك ان لم يكن لادام في بيت المال حولة يحمل عليها الغنائم فيقسمها
 بين الغانمين قسمة ابداع ليجلوها الى دار الاسلام ثم يسترد هانهم فان ابوا ان يجلوها
 اجبرهم على ذلك باجر المثل في رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عام بتحمل ضرر خاص
 كما لو استاجر دابة شهرا فمضت المدة في المفاز او استاجر سفينة فمضت المدة في ^{سط}
 البحر فانه يتعقد عليها اجارة اخرى باجر المثل ولا يجبرهم على رواية السير الصغير اذ لا
 يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا انفق دابة في المفاز ومع ربيعة دابة لا يجبرهم
 على الاجارة بخلاف ما استشهد به ^{اي هكيت} فانه بناء على ان ليس بابتداء وهو اسم لمن يبعه
 اي المغنم قبلها اي قبل القسمة للنهي عنه في الحديث ولا نه قبل اعلان ابدار لملك
 كما مر وجوز نصيبه مجهول جهالة فاحشة فلا يمكن ان يبيعه ^و الرد اي العون ومدد
 لمحققه ^{منه} كما قال في استحقاق الغنيمة لا سوفي لم يقابل ولا تم مات ثم بعد الملك
 وبورث فسطم مات هنا حصل الملك وان كان مشاعا وحل فيها اي دار الحرب
 للطعام وعلف وخط ودهن وسلاح عند الحاجة يلاقى ^{غيره} لما روى عن ابن عمر رضي
 الله عنه انه قال كما نصيب في مفازنا العسل والعنب فناكله ولا نرفعه رواه البخاري
 وهو دليل على ان عادتهم الاستيلاء بما يحتاجون اليه لا بعد الخروج منها لزوال المبيع
 هو الضرورة لان حقهم فيه تاكد حتى يورث نصيبه فلا يجوز الاستيلاء به وضاهم
 ولا يبيعها وتوكلها اي الطعام ونحو لانها لملك بالاحذ واما المبيع المتناول ^{للمصرف}
 فان باع احدهم رد الثمن الى المغنم ورد الفضل اي ما بقي مما اخذ في دار الحرب ينتفع به
 الى المغنم بعد الخروج الى دار الاسلام لزوال حاجته هذا قبل القسمة وبعد هان كان
 غنيا تصدق بعينه لو قائما وبقيمة لو كان هالكا والفقر ينتفع بالعين ولا شئ عليه
 ان هلك ومن اسلم من اهل الحرب ^{منه} اي في دار الحرب عصم نفسه وطفله لانه صار مسلما

[illegible]

لا يصح له ان يقاتل في دار الحرب
ولا يقاتل في دار الاسلام
ولا يقاتل في دار اهل الذمة

بقا فلا يجوز قتله واسترقاقهم وعصم مالا معه او دعة معصواى وضمة ماله
عند معصوم مسلما كان او ذميا لانه في يده حكما لا ولده الكبير وعرضه وجلته
لانه جزء اكرم وعقاره لانه في جملة دار الحرب وهو في داره وعنده مقاييد ماله
مع حربى يغصب او دعة وتعتبر في الاستحقاق سهم الفارس والراجل وقيل المجاور
اي مجاور دار الحرب فمن دخل دار الحرب فاستحق سهم فارس او فرسه اي مات فشهد الواقعة راجلا
فله سهمان سهم فارس ومن دخلها راجلا فشرى فرسا فشهد الواقعة فارسا وله
سهم سهم راجل ولا سهم فرس واحد اي لا سهم فرسين ولا راجلا وبغلي وكعبه
وصبي وامرأة وذمي ورضيخ لهما الرضخ اعطاء شئ قليل والمراد ههنا قدر ما يراه
الامام تحريضا لهم على القتال وانما يرضخ لهم اذا باشر والقتال او كانت المرأة ذميا
المحررى ونقوم بمصالحهم فيكون جهادا بما يليق بجاهلها او ذل الذي على الطريق كان
في دلالته منفعة للمسلمين ولا يبلغ الرضخ السهم لانهم لا يسيرون بجيش في عمل الجهاد
ولا يزداد عليه الا في دلالته الذي فاته يزداد على السهم اذا كانت في دلالته منفعة عظيمة لان
الدلالة ليست في عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا ما اخذه في الدلالة بمنزلة
الاجرة فيعطى بالغا ما يبلغ الخس النسيم والمسكين وابن السبيل وقدم فداء ذوى القربى
عليهم ولا شئ لغنيهم وذكره تعالى في قوله تعالى جل جلاله فان لله خمسة للثب
اي لا فتاح الكلام نبرك باسم الله تعالى لان الكثرة غير محتاج الى شئ وسهم النبي صلى
الله عليه وسلم سقط بعد صلوات الله عليه وسلم كان يستحقه بالرشا ولا رسول بعده
كالصفي وهو ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه في الغنمة ويستغنى
على امور المسلمين من دخل دارهم فاغار حيتن الا في المنفعة له ولا اذن له فان الخس انما يخذ
من الكفار قهرا وهو اما بالمنفعة او باذن الامام فانه في حكم المنفعة لانه بالاذن التزم نصرته
ولو ما ان يبيع التفتيل اعطاء شئ فائده على سهم الغنمة وقت القتال حنا اي اغراء
فيقول من قتل قبلا فله سلبه وسياقي معنى السلب وهو مندوب اليه لقوله تعالى يا ايها
الذي آمن من المؤمنين على القتال او يقول من اخذ شيئا فهو له ويستحق الامام النفل
استحقاقا في قوله من قتل قبلا فله سلبه اذا قتل الامام قبلا لانه ليس من باب القضاء
وانما هو من باب استحقاق الغنمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنمة سهمها او رخصا
فله يتهم به لانه اي يستحق الامام النفل اذا قتل من خلة انا فلي سلبه خمس نفسه
فصار متهما ولا اي لا يستحق الامام النفل ايضا اذا قتل من قتل منكم لانه ميز نفسه

تقتل الغنمة على الامام مندوب لا تقتل الحش
والحش مندوب تقتل الغنمة مندوب نتجه
سيرة مطوف وحرم الغنمة الحش

قول اول الذم على الطريق لانه لا يقاتل
عليك ان يرضخ الذي بالقتال داخل فوله
وانما يرضخ لهم اذا باشر والقتال او كانت
رضيخ على السهم في صورة الدلالة فذكره
لقد قتل ولا يرضخ السهم بطريق السبل منه والمراد
الاستغناء فذكر دلالته فيما سطر ركبت
جدا وكان الواجب استيفاء الكلام
في البين عرى راجع

فقتل الموصوف عقيب قتله فله النصف
على الحقيقة ولو كان في قتله النصف
القتل سلبا المنفعة فقتله فله النصف
الحصول جمع مانع مثل كافر وكفرة صحاح
مقدم من قوله عليه

قول لانه لا يستحق هكذا في شئ رابعا وكذا الظاهر
ان يكون في يده لا يستحق الامام فله من قتله انا
بدل عليه كاتبة قتله فله ويستحق الامام من
قتل ولا يرضخ اي لا يستحق الامام النفل
استحقاقا من قتله فله سلبه ولا عا طفة لقوله من
قتله انا فله فله من قتل قبلا فله فله فله
اي لا يستحق الامام النفل اذا قتل من قتل منكم
ونعزبه الى اصل الحق عرى راجع

فانه اي يفتى مندوب اليه
الاماميين للثب والى

منهم

من الكفار مع المسلمين فقتله مسلم
استحق السهم سلبه منه

قول اول الذم على الطريق لانه لا يقاتل
عليك ان يرضخ الذي بالقتال داخل فوله
وانما يرضخ لهم اذا باشر والقتال او كانت
رضيخ على السهم في صورة الدلالة فذكره
لقد قتل ولا يرضخ السهم بطريق السبل منه والمراد
الاستغناء فذكر دلالته فيما سطر ركبت
جدا وكان الواجب استيفاء الكلام
في البين عرى راجع

فقتل الموصوف عقيب قتله فله النصف
على الحقيقة ولو كان في قتله النصف
القتل سلبا المنفعة فقتله فله النصف
الحصول جمع مانع مثل كافر وكفرة صحاح
مقدم من قوله عليه

قول لانه لا يستحق هكذا في شئ رابعا وكذا الظاهر
ان يكون في يده لا يستحق الامام فله من قتله انا
بدل عليه كاتبة قتله فله ويستحق الامام من
قتل ولا يرضخ اي لا يستحق الامام النفل
استحقاقا من قتله فله سلبه ولا عا طفة لقوله من
قتله انا فله فله من قتل قبلا فله فله فله

اي لا يستحق الامام النفل اذا قتل من قتل منكم
ونعزبه الى اصل الحق عرى راجع
فانه اي يفتى مندوب اليه
الاماميين للثب والى

منهم وداى استحقاق السلب انما يكون اذا كان القاتل مباح القتل حتى لا يستحق بقتل
النساء والصبيان والمجانين لان التفتيل تحريض على القتال وانما يتحقق ذلك في المقاتل
يعنى لو قاتل الصبي فقتله مسلم استحق سلبه لكونه بالقتال مباح الدم ويستحق السلب
بقتل المريض ولا جرم منهن والتاجر في عسكرهم والذي يفتل العهدة وخرج لان بينهم
مساحة للقتال اذ هم مقاتلون براهم او يقول عطف على قوله فيقول اي يقول الامام
لسيرة وهي في اربعة الى اربعمائة من المقاتلة لا عسكر جعلت لكل الكل وقد ركنه بقتل
في النهاية غير السير الكبير ان الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا ما اصبتم فلكم فداء
بالسوية بعد الخمس فهذا لا يجوز وكذلك اذا قال ما اصبتم فلكم فلكم فداء
لان فعله مع السيرة جاز وذلك لان المقصود من التفتيل التحريض على القتال وانما
يصير ذلك بتخصيص البعض شئ وفي التعميم ابطال نفيل الفارس على الرجل او ابطال
الخمس ايضا اذ لا يستثنى لا بعد الاحراز ههنا الا من الخمس اي لا يجوز ان ينفل بعد
احراز الغنمة بدرا الاسلام اذ دخلها الكفار للقتال الا من الخمس لان حق الغنائم
قدناك فيه بالاحراز بالدار والها يورث منه لومات فلا يجوز ابطال حقه وسلبه
ما معه من ثياب وسلاحه وماله على وسطه حتى مركبه وما عليه من السرج والدلالة في
مع ما فيها من المال وهو اى السلب للكل اي جميع الجند ان لم يبيع الامام والقاتل
وغيره فيه سواء **باب استيلاء الكفار اهل الحرب** اذا استبوا اهل الذمة من دارنا
لا يملكوهم لانهم احرار كانوا واقعات الصدر والشهيد رحمه الله واداسي بعضهم
بعضا واحدا اموالهم او يعجز اند الهم او علوا على مالنا واحدا وهداهم ملكوه
ولو كان مالنا عبادا من جنات امة مؤمنة ذكر في الكافي وغيره في شرح المسئلة الآتية
وهي ما اذا ابتاع مستان من عباد مسلمي اذ دخل في دارهم الى اخره وانما قال واخره
بدارهم لانهم قبل الاحراز بها لا يملكون شيئا منها حتى ان اشترى منهم تاجر شيئا
مما اخذوه قبل احرازهم بها وجدده ماله في يده اخذه ببد شئ لا حرا لا محض
ومدبر تاوأم ولد ما ومكاتب حتى لو كان اهل الحرب اخذوهم من دارنا واخرهم
بدارهم ثم ظهرنا عليهم فهدمنا ليهم قبل التهمة وبعد ما بدو شئ وذلك لان الاستيلاء
انما يكون سببا للملك اذا لا في محاذ قابله الملك وهو المال المباح والمحرر ليس بمجمل
للملك وكذا من سواه لحريةهم من وجه وعبدنا الى عبدنا من دارنا سواء كان لمسلم او ذمي
ذكره شرح الهداية ايضا دخل اليهم احرار عن ابي متردد في دار الاسلام فانهم

لانه ما دام في دارنا لم يملكوا
باقية فيه من دارنا لم يملكوا

بعضه قد انقضى
دار الحرب

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

يملكونه اذا استولوا عليه وانما قال وان احدوه اشارة الى خلاف الامامين فانهم
اذا اخذوه وقيدوه ملكوه عندهما خلافا لما ان العصمة لحق المالك لقيام يده
وقد زالت ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه كما مر وله ان يديه ظهرت
على نفسه بالخروج من دار الاسلام لا ان سقوط اعتباره ليحقق بدلولي عليه تمكينا له من
الاستقاع به وقد زالت وظهرت يده على نفسه وصارت معصوما بنفسه فلم يبق
بحاله للمالك بخلاف المتردد لان بدلولي باقية عليه حكما لقيام يدها لدار عليه
فمعه ظهور يده وتملكهم ولهذا لو وهبه لابنه الصغير ملكه ولو وهبه بعد دخوله
دار الحرب لا يملكه ويملك بالعبودية عليهم حرهم ومدرهم وام ولدهم ومكانتهم
وملكهم فان الشريعة اسقطت عصمتهم جزاء على جنابيتهم فانهم لما انكروا وحلته
الله تعالى واستنكفوا عن عبادة جازاهم الله تعالى بان جعلهم عبدة عبده وتبع عالم
رقابهم ثم اذا كفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا مالنا اذا غلبنا عليهم واخذوا مالنا
منهم ما اخذوا منا فمن وجد منا ما له في الغنائم اخذه مجازا قبل قسمنا الغنيمه
بين الغنائم واخذه بالقيمة بعد ما روي عن ابن عباس رضي الله
ان المشركين اخذوا ناقة رجل من المسلمين بدارهم ثم وقعت في الغنيمه فاصم فيها
المالك القديم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتها قبل القيمة اخذتها
بغير شيء وان وجدتها بعد القيمة اخذتها بالقيمة ان شئت وانما فرق بين المالكين
لان المالك القديم ينصرف بداره الى ملكه عنه بلا رضاه وفيه العتق في نصيبه
ينصرف بالاخذ منه مجازا لانه استحقه عوضا عن سهمه في الغنيمه فقلنا بجري اخذ
بالقيمة جبر للضرر من بالقدرا يمكن وقبل القسمه الملك فيه للعامة فلو يصيب كل
فرد منهم ما يبالى بقوة فلا يتحقق الضرر وانما قلنا قبل قسمتنا لرد ما وقع في المع
وشرحه للمصنف حيث قيل فيه واذا ظهرنا عليهم قبل القسمه حلت لاربابها والى بعدها
اخذوها بالقيمة ان شأوا وفي الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار فوجدوا اموالهم
بايديهم قبل ان تقسمها فافهم لاربابها بغير شيء وان وجدوها بعد ان اقتسموها
اخذوها بالقيمة ان اختاروا فان حلت القسمه على قسمه الكفار مخالف لجميع الكتب
كما لا يخفى على اولي الابصار واخذه بالتمن ان شراه منهم في دار الحرب تاجر واخرجه
الى دارنا فان المالك القديم ان وجد ما له في ملك خاص فان كان ذواليد ملكه
بمعاوضة صحيحة اخذه بمثل العوض ان كان مثليا وبقية ان كان قيميا لا يأخذ

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

منه مجازا

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

منه مجازا بلحق الضرر به لانه دفع العوض بمقابلته وان كان ملكه بغيره فاسيدنا بغير
من بان وهبه بمسلم اخذه بقيمة ماله ان كان قيميا وان كان مثليا لا يأخذ لانه
لا اخذه بمثل ولا بغيره وان احذر من عيه معقوده يعني اذا اشترى واعدا واشتراه
سلم واخرجه الى دارنا ففقت عيه واخذ المسلم اشترى المولى القديم اخذ العبد
من اخذ به من العدو كما مر من الفرق ولا يأخذ الا رش لان حقه في العين المستولى
عليها ولم يرد الا سنياد على الارش ولم يبق له من العين بغير رش ولا سنياد بان اشترى
لكفار عبدا واشتراه رجل بالف درهم فاسره فانياد فادخلوه في دار الحرب فاشترى
خرابا بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذه من المشتري الثاني لان
الاس لم يرد على ملكه بل اخذ المشتري الاول من الثاني ببقية لورود الاس على ملكه
ثم اخذ المالك القديم من المشتري الاول بالتمن ان شاء لان العبد قام على المشتري
الاول بالتمن فلا يحيط منه شيء ضيقا لحقه وقيل اخذ الاول من الثاني لا يأخذ المالك
القديم من الثاني وكذا ان كان الماسور من الثاني غايبا ليس له ولول اخذه اعتبارا بحال
حضرة وانما في المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم لان حق اخذ بالتمن انما يثبت
للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول فاذا لم يثبت المتضمن لا يثبت
ما في ضمن ابوعبد بمناخ فاخذها الكفار فاشترىها منهم رجل اخذ العبد مجازا لانهم
لا يملكوه لما مر وغيره بالتمن لانهم ملكوه ابتاع مستان من عبدا مسلما واخذوا حقه
ههنا جنس مسايل يعنى العبد في كلها بلاد اعتاق احديها هاهنا فانه يحرم دخوله دار
الحرب يعنى اقامه لبناين الدارين مقام الاعناق وذكر الثانية بقوله واستولوا
عليه واخذوا حقه فيها اي دار الحرب فابق منهم وخرج الى دار الاسلام وذكر الثانية بقوله
او سلم عبده وجاهنا وذكر الرابعة بقوله او ظهرنا عليهم وذكر الخامسة بقوله اخرج
اي العبد الى عسكر المسلمين مسلما اعتق العبد في جميع هذه الصور ولا يثبت الوكاه
من احد لان هذا اعتق حكمي ذكره في غاية البيان فقلنا عن شرح المطا وباب المستان
هو من يدخل غير دار بامان مسلما كانا وحربيا لا يعرض تاجر انتمه لدهم ومالهم
لان المسلمين عند شر وطهرهم وقد شرط بالا سنياد ان لا يعرض لهم فالعرض
بعد عذرهما اخرجهم ملكه حراما اما الملك فلورود الاستيلاء على مال مباح
واما الحرمة فلحصوله بسبب الغذاء الحرام فيصدق به تفرقا لدمته عنه الا اذا اخذ
ملكه ماله باستثناء من قوله لا يعرض وحسبه هو او فعل ذلك غيره بعلمه ولم يغبه

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...
قوله فمعه ظهوره...

لا نهم بدوانقض العهد ولا لنزام يكون مقيدا بهذا الشرط بخلاف الاسير المسلم حيث
يباح له التعرض ولا يكون عذرا وان اطلقوا طوعا انه غير مستامن ولم يوجد منه الالتزام
ولا استبيح فر وجهه لان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاخراج لما مر اذا وقع
امرته المأسورة او ام ولد له ومدينة لا نهمهما ملكوهن ولم يطاها من الحربي اذا لو كانوا
وظاؤون ووطاء الملك لزم اشتباه النسب لامة المأسورة مطلقا اي لا يطاها وان
لم يوطاها الحربي لا نهم ملكوها اذ انه حربي اي جعل الحربي المستامن مدبونا بتفترقا
او عكس اي اذ ان المستامن الحربي وعصب احدهما من الاخر ما لا وجاها هذا واستامن
الحربي لم ينقض احد منهما بشيء اما الادانة فلا ان القضاء يعتمد الوكالة ولا فدية
الا دانة اصلا ولا وقت القضاء على المستامن لانه ما انتم حكم الاسلام فيما مضى
فما فعله وانما التزم في المستقبل واما العصب فلا انه صار ملكا للعاصب المستولى
عليه بصادقة ما لا غير معصوم كما مر كذا حريان فعاد ذلك وجاها مستامين
لما ذكرنا فان جاء مسلمين قضى بينهما بالدين لا العصب ما الدين فلا نه وقع صحيحا
لوقوعه بالتراضي والوكالة بانه حال القضاء لا التزامهما الاحكام بالاسلام واما العصب
فلما ذكر انه ملكه ولا جئت في ذلك الحربي ليقرب من اربعة قتل مسلم مستامن ثم اي في دار
الحرب مثله مستامن اعدا او خطا ودعى اي يعطى الدية في ماله فيهما اي في العمد الخطا
وكفر الخطا اما الكفارة فلقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطا فخريرة مؤمنة بل تقيد
بدار الاسلام والحربي واما تخصيصها بالخطا فلا دة الكفارة في العمد عندنا واما
الدية فلا ان العزيمة الثانية بالاخراج بدارا لم يبطل بجارض الاستيمان واما عدم القوة
في العمد وهو ظاهر الرواية فلا ان القوة لا يمكن استيفاؤه الا بمنفعة لان الواحد لا يواظم
الواحد غالبا الا بالامام واهل الاسلام ولم يوجد في دار الحرب فلا فائدة في الرجوع
فلا يجب كالحمد واما وجوب الدية في ماله في العمد فلا ان العواقل لا تعقل العمد كما قلنا
في موضعه واما في الخطا اذ لا قدرة لهم على الصيانة مع بني الدارين والوجوب عليهم
على اعتبار تركها وفي الاسيرين اذا قتل احدهما الاخر كغير فقط في الخطا اي لا يدى في
الخطا ولا شيء في العمد اصلا عندنا بخيفة وكذا اقل مسلم تاجر اسير ائمة فلا شيء
عليه الا الكفارة في الخطا عنده وقال في الاسيرين الدية في الخطا والعمد لان العزيمة
لا تبطل بجارض الاسير كما لا تبطل بجارض الاستيمان وامتناع الفضايل لعدم المنفعة
ويجب الدية في ماله لما مر ولان الاسير صار تبعا لهم لصيرورته مقهورا في ايديهم

أى قوله فلان العاقل
لا تفعل

ولهذا يصير مقيما باقامته او مسافرا سفرهم فيبطل به الحراز اطلاقا وصار
كالمسلم الذي امر باجرالينا وخص الخطأ بالكفارة لما مرقت مسلم من اسلامه ثم حيث
لا يجب بقتله الا الكفار في الخطأ فقط لا يمكن حرقه دخل اليها مستأثما منها هاستة
ويقال له ان اقامت هنا سنة او شهر اضع عليك الجزية فان رجع الى داره قبل ذلك
المدة رخص السنة او الشهر فيها ونعت تجزاء الشرط محذوف والاى وان لم يرجع
فهو في علم الحرف لا يمكن من اقامة الدية في دارنا سنة الا بالاسترقاق او جزية
لثلاث يصير غنيا لله وعونا علينا ويمكن في اقامة البسر لان في منعها قطع جلب
الحوارج وسد باب التجارة ففضل بينهما بسنة لانها مدة يحب فيها الجزية فتكون
الاقامة لمصلحة الجزية فان رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة كالشهر والشهرين
واذا قام تلك المدة بعد مقالة الامام بصبر ذميا لما ذكر لا يترك ان يرجع الى دار الحرب
لان عقد الذمة لا ينقض لانه خلف عن الاسلام والاسلام لا ينقض فكذلك خلفه
كذاى بصير ايضا ذميا لا يترك ان يرجع اذا اقام هنا سنة قبل التقدير اى تقدير الامام
فانه اذا لم يقدر مدة فالمعبر هو الحول لانه لا يلاذ القدر والحول حسن فذلك كما
في تأجيل الدين كذا في النهاية نقول عن البسوط لكنها اى الجزية توضع بعد السنة في الصور
اى بعد التقدير وقبله الا ان يشترط اخذها اى الجزية بعد ها اى بعد السنة في الصور
الاولى اى بعد التقدير ويقال وتأخذ بعد السنة والشهر فينتد ياخذ منه كما تمت
السنة الاولى وكذا يصير ذميا اذا اشترى ايضا فوضع عليه خراجها فيه اشارة
الى انه لا بصير ذميا بشرط اخراج حتى يوضع عليه الخراج فعليه اى اذا كان المشتري
ذميا ووضع عليه الخراج لزم عليه جزية سنة من وقت الوضع فيكون السنة مستقبلية
او يمكن عطف على اشترى ارضا اى يكون الجزية ذمينة اذا انكح ذميا هنا كونيها
تابعة لزوجه بلاء عكس اذ يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه مستأثرا من اهل الحرب رجع
اليهم حل ذم بالرجوع لانه ابطال امانه وما في دار الاسلام من ماله على خطر فان اسر
اى استأثر وطهر عليهم اى اهل الحرب فقتل سقط ذن كان له على معصوم مسلم
اودى لان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد ذم عليه ذن اسبق فريد
العامه فيختص به فيسقط وايقى اى صار فينا ودية عنه اى معصوم لانها في
يده تقدير لان بالمودع كيد فيصير فينا ابتعا لنفسه وعن ابى يوسف ان الودية
نصيب المودع لان يده بها اسبق فهو بها احق واخذ المهرن رهنه بلاء اذ ذم به

عنه
لا يملك المانة بالعود ولكن ماله
من الدين والوديعه عند معصوم
فقدار الاستدام على العود
الاستدام

عند أبي يوسف وباع ويؤتي بمئة الدين والفاصل لبنت المال عند محمد ذكره الزبلي
وان مات او قبل بلا غلبة عليهم فالدين والوديعة لو رثته لان حكم الامان باق
لعدم بطلانه فبرد على ورثته لقيامهم بمقامه حربى هنالك ثمة عرس واوكاد ووديعة
مع معصوم وغيره فاسلم فظهر عليهم فكله في امارته واولاده الكبار وما بينهما
وعقار فلما ذكر في باب الغنائم واما اولاده الصغار فلو ان الصغير انما يتبع ابا يصير
مسلميا باشتراك اذا كان في يده وتحت ولايته ومع تباين الدارين لا يحصل ذلك
وامواله لم يضر تحريمه باحرار نفسه لاختلاف الدارين فيبقى الكل فينا وغنيمة ولو
سبي الصبي في هذه المسئلة وجاء بدار الاسلام كان مسلما تبعا لابي له لا اجتماعهما
في دار واحدة بخلاف ما قبل اخراجه الى دار الاسلام لاختلاف الدارين ثم هو في
على حاله لما ذكر وكونه مسلما لا ينافي الفرق لما عرف في موضعه ذكره الزبلي وان اسلم ثم
وجاء هنا وظهر عليهم فطفله حرم مسلم لانه لما اسلم في دار الحرب بغيره فطفله لا اتحاد
الدار ووديعته على معصوم مسلم او ذى يكون له كانه في يد صحبة محترمة فكانه في يد
وغيره في و هو اولاده الكبار وعقاره ووديعته مع حرفي اسلم ثم اى
في دار الحرب وله ورثة مسلمون فيها فقتله مسلم فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطاء
ولا شيء في العمد وقد علم وجهه ياخذ الامام دية مسلمة لا ودية مستأمن
اسلم هنا في دار الاسلام من عاقلة قاتله خطأ لانه قتل نفسا معصومة فقتلناه في الصور
الواردة في قتل الخطا ومعنى قوله اخذه الامام ان اخذه له ليعضه في بيت المال لانه
نصب ناظر للمسلمين وهذا من النظر ويقتل الامام او ياخذ الدية في عهده يعني ان كان
القتل عمدا فالامام بالخيار بين القود واخذ الدية بطريق الصلح لان موجب العمد القود
فقط ولا ية الامام نظيره ينظر فيما فاهما رأى صلح وضع وظاهر ان الدية في هذه
الصور انفع من القود ولهذا لا يعقوب لان الحق للعامة وليس من النظر استقطاع حقهم
بل عوض تخمينة لهذا البحث تبين فيها كون دار الحرب دار الاسلام وعكسه دار
الحرب نصير دار الاسلام باجراء احكام الاسلام فيها كما قامت الجمع والالتحاق وان
بقى فيها كافر اصله ولم تنقل بدار الاسلام بان كان بينها وبين دار الاسلام مصير
لاهل الحرب ويعكس اى يصير دار الاسلام دار الحرب بان يكون بينهما مصير
احكام الشك فيها والثاني بقوله وانصاهما بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مصير المسلمين
والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم او ذى امن بالامان الاول على نفسه كذا في الشك

اى سلم ودى

قوله ولو سبي الصبي اى مع امه فانه لو سبي به ونزها لا تظهر
فاجرة التبعية بالان فانه يحكم باسلامه بشفعة الدار ايضا
على ما قرئ في كتاب الصلوة قوله لا تجزى الدار اى لو حدثت
وان عرسه

قوله ومعنى قوله اخذه الامام نقل المصنف ان عبارة
المصنف باخذه على ما قرئ وكما نقل هذه المسئلة
وما بعد كتاب الديارات الا انهم ذكروا انها كلامه
ذكر المستأمن قوله وظاهر ان الدية انفع في هذه الصور
وبهذا على الظاهر من كل فانه القود قد يكون انفع والى علم
والى رحمه الله

هنا عند

عند أبي حنيفة وعندهما اذا اجر وادبها احكام الشك صارت دار الحرب سواء
ان كانت بدار الحرب او لا وبقي فيها مسلم او ذى امن بالامان الاول او لا **باب الوطأ**
بهم وظيفة وهي ما يقدر لاد انسان في كل يوم من طعام او رزق والمواذ هنا العشر
والخراج فيكون مجازا من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما يؤل اليه اراضى العشرية
لدى العرب وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر باليمن بمهرق طولا واما العرض فما بين
يبرين ودمل على احد الشام وما اسلم اهل طوعا فان المسلم لا يبدأ بالخراج صيا
له عن ذلك النامية من معنى الجزية وفي العشر معنى القرية او فتح عنوة وقسم بين القرية ولو
قسمها بينهم ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت تسقى بماء الخراج كذا في الجامع الصغير
الامام لقناني والبصير لاجماع الصحابة على انها عشرية والقياس ان تكون خراجية
لانها فتحت عنوة واقرا اهلها عليها وهي من جملة اراضى العراق ولكن ترك ذلك
باجماعهم وبستان مسلم او كرم له كاد داره لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على
المسلم والعشر التي به لان فيه معنى العباداة ولا تة اخف اذ يتعلق بنفس الخارج والارض
الخراجية سواء العراق اى عراف العرب وهو ما بين العذيب الى عقبه خلوان عرسا ومن
التغلبة ويقال من الغلة الى عباد ان طوك وما فتح عنوة واقرا اهل عليه او صاحب الامام
لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج اليه او اجاره كذا الامام من ارضهم
ونقل اليها قوما آخرين يعنى كفارا لما عرفت ان الخراج انما يوضع على القوم المنقولين
اذا كانوا كفارا واما اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر وموات عطف على ما فتح
عنوة احياءه الذي بالادنى اذن الامام فانه ايضا خراجي لان ابتداء الوضع على
الكافر ورضيخ من الغنمة اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خراجي لما مر وما
احياه مسلم يعتبر بقرية فان قرب من ارض الخراج خراجي واراض العشرية فمشرى وكل
منهما اى من الاراضى العشرية والخراجية ان تسقى بماء العشر تؤخذ منه العشر الا ارضي
تسقى بماء العشر حيث يؤخذ منه الخراج وان تسقى بماء الخراج يؤخذ منه الخراج قال
في الجامع الصغير العشر والخراج متعلقان بالارض النامية ونما وهما بما فيها فيعتبر
السقي بماء العشر او بماء الخراج وقال الزبلي مراده في هذا التفصيل في حق المسلم اما الكافر
فيجب عليه الخراج من ارضه يسقى لان الكافر لا يبدأ بالعشر فلا يتبادر فيه التفصيل
في حالة الابتداء اجماعا واما الخلاف فيه في حالة البقاء فيما اذا ملك عشرية هل يجب
على الخراج والعشر ثم لما ذكر الماء اراد ان يبيته فقال ما السماء وما بئر وعين

على
نقطة
منا

لهم

قوله ما بين العذيب
قوله اى رزق قبل هو معنى غير كسبه
قوله ما بين العذيب
قوله ما بين العذيب

قوله فكون مجازا من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما يؤل اليه اراضى العشرية
العشر والخراج ما يقدر لاد انسان في كل يوم من طعام او رزق والمواذ هنا العشر
الوطأ على العشر والخراج كونهما منبذة من معنى العذيب فانه اصله
ما وطفقت العشر اذا قسرت فانه كل يقين من قسرة التجاوز
الى حقوق المعينة وادى بمحلله

قوله مكانه داره اسم كانه راجع الى سنان او كرم والحكمة صفة له
اشبه اسم الاراضى العشرية او كرمه بستان او كرمه كانه خراجية
كما في المحيط عند الخليل

قوله من صفة صفة
قوله من صفة صفة

قوله او احياه الامام الاحياء والاخرى والنقل
الذي قاله المصنف ان العشرية والخراجية
كما لا يخفى وفيه من طرقت في لفظه ليس غلاما
منه تناسل عرسا عرسا وتكون عرسا من الارض لا من الحرب
قوله اذا قاتل مع الكافر اهل الحرب اى قاتل الذي اهل الحرب
بغزاة المسلمين احياءه كونه كافر اى كونه كافر
لجوعه عنوة من احياءه كونه كافر اى كونه كافر
الارض العشرية والخراجية وعكس من الارض فخر اجتهادنا عليه السلام
والى رحمه الله

قوله من صفة صفة
قوله من صفة صفة

منه للمفعول وصحة عائد الى الارض
بناو بل المحل او الموضع كذا

قوله اى ملك الكافر عشرية وادى رحمه الله

المراد من الذي الناس يغفون عنه ليس
مختص بأهل العلم والشرف وإنما هو لرواد
والعامه والدارعه
راوى

[illegible][illegible]

قد بعد القدره علي هذا الاخذ والشهاجم
اي وبعد شهادة التي يندون على سببه
اذا التفت
عند الحكم قدر

[illegible][illegible]

المهاجرين ويخوف الارنداد لانه معنى يفر به المرتد ولكونه حق الغير قلنا اذا شئتم
سكان لا يعني ويقتل ايضا حقا وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولا مام
الاعظم والبدوي واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي
لا أعلم حقا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سنجون
لما امكن اجمع العلماء ان شأتم كافرا وحكمه القتل وفسدك في عذابه وكفره كفر كذا في الفتاوى
البرانية وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الكتاب المسمى بالسيف المسلول على من
سب الرسول صلى الله عليه وسلم يؤخذ من بالغ في غلبي وتغلبه ضعف زكوتنا لان عمر
الله عنه صالحهم على ذلك يخص من الصحاح رضوان الله عليهم اجمعين ولا يؤخذ من
اطفالهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة فالصدقة لا تجب على اطفال وكذا المصنف
بجناه والمرأة فانها اهل الوجوب ويؤخذ من يولاه الجزية لنفسه والخراج لا رضى بمنزلة
مولي القرشي حيث يؤخذ منه الجزية والخراج وقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم
انما يعقل في حق الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كهاشمي في هذا الحكم لان الحرمان ثبت
بالشبهات وهي اى الجزية والخراج ومال التغلبي وهذابة اهل الحرب وما اخذ منهم بدون
بصرف في مصالحنا كسدة نقر وبناء قنطرة وهي ما يكون مركبا وجسرا وهو ما يكون
خدا فيها مثل ان يشد السفن وكفاية العلماء والقضاة والعامل ورزق العائلة
وزراريهم فمات في نصف السنة حرم من العطاء فانه صلة لا تملك قبل القبض
ذكر في العمدة امام المسجد اذا رفع الغلة وذهب قبل مضى السنة لا يسترد منه غلة
بعض السنة والبعرة لوقت الحضا فان كان الامام وقت الحضا يؤتم في المسجد يستحق
فصار كالجزية وموت القاضي في خلال السنة وفي فوائده صدر الاسلام طاهر من جمود
قرية فيها لماضي الوقف على امام المسجد بصرف اليه غلتها وقت فاخذ الامام الغلة
وقت الاداء وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه حصه ما بقى من السنة وهو نظير
موت القاضي واخذ الرزق ويجل للامام اكل ما بقى من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم
في فطنة العلم في المدارس وفي فوائده صاحب المحيط المودن والامام ان كان لهما وقف
فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصدقة وكذلك القاضي وقبله لا يسقط
لانه حق كالأجرة **باب المرتد** ثم اردت والعياد بالله عرض عليه الاسلام وكشف
شبهته وجس ثلثة ايام ان استعمل وقبل مطلقا اي وان لم يستعمل فان تاب التبري
عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه فيها ونعت والاى وان لم يتب قتل

[illegible][illegible]

لازم مولد التعلی من التعلی كمولد القشی من القشی فی العنق عبد
كافرا یؤخذ منه البخر نیز ولا یعتبر حاله بجل مولاه وكذا هذا **م**

اي حاكم هذه العتقة واما موالات الغنى فاعلم بحسب ما في العتقة
لان حاكم العتقة لا يشترطه ولم يوجد الغنى في قوله
والى

لا اله الا الله
الحق ان لا يكون في اخره استغفار كما جزم فان

التركيب المتعاضدين بخلاف الحسنة فانه
التركيب من بعض اعضاء بعضه وانما

خاتمه سفيان حدث

وورفع فوق الماء ليعلم عليه
بأنه لا ينفطر بحكم
الخلق والجسور هي ما يوضع
على الفرق بين القنطرة والجسر

الحام المسحوق اذا رفع الغلة وزيد الخضر والسمسم عليه
على نون الحنة الصماء وصدف واما اذا كان لونه ان يستد ويوزع
على الشاه و الصمام ويوارق في رعاية لكي يشد و اوفق
منه المرقوم خطه صا في زمان فانهم لم لا يعطى عليه

اتوقف اللسان اذى كاحية له من الغسل
بانه ان الغرض من الغسل
اجد ذلك الغرض من الغسل

وتمشوا وجمعوا الى الرودة
المعقل فلا يصح رودة الجنون ولا الصبي
الذئب

البحر في معرفة ما هو من جنس الفاعل فان اردت حال
البحر في معرفة ما هو من جنس الفاعل فان اردت حال

منه عينا الحق
منه العبد

اي لعدم الكسب قبل الروة
والله

وَقَالَ الْإِسْلَامِيُّ فِي الْحَقِّ لَيْسَ كُنُوتُهُ
خَالِصًا بَعْدَهُ وَأَمَّا وَلَدُهُ فَخُجَّ

[illegible]

الى الاسلام عنده فكذلك نور بشيئ من الكائنات لا نقول المرتبة عالمه فافهم
 النفس في نفس او الجسم ففصل وجودها بعد هذا الاية ارجل زال عصمه كالمركب زال عظمه
 واحد النفس فيها ففصل ايضا في موصوفة على انقل الف ربح من الزمان من ان الزمان لا ينفصل
 في الاسلام عنده وكسبها نور منها لا يقال اشكال هذا عاقل المجتهد فان كسبها لا يستند

والكتاب الذي فيه ذكر ما في هذه المسئلة
منها ما في كتابه من ما في هذه المسئلة
منها ما في كتابه من ما في هذه المسئلة

والكتاب الذي فيه ذكر ما في هذه المسئلة
منها ما في كتابه من ما في هذه المسئلة
منها ما في كتابه من ما في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

لان الاول لم يجز فيه الارث والثاني انتقل الى ورثته بحكم القاضي لمخافة فكان الوارث
ما لكافد بما قضى به بعد لم يرد صفة جدي حتى صفة مرتد لا ينفك بقضي يعني اذا
لحق المرتد بدار الحرب ولم يرد بقضي به لا ينفك فكانت له ميراثه من ميراثه مسلمة فبذلها
اي بدل الكتاب والاول لا يرد الا وجهه لبطاها الكتاب لنفوذ ما به دليل منقذ جعل
الوارث الذي هو خلفه كالميراث في ميراثه وحقوق العقدية يرجع الى الموكل والاول
لم يبق العتق عنه قتل مرتد رجلا خطأ ولحق او قتل عارية به وقد ينفك في كسب السلام
لان العواقل لا تعقل المرتد لا نعدام النصف فيكون في مكانه المكتسبة الاسلام لنفوذ
نصفه دون المكتسبة الردة لنفوذ نصفه بغيره اي يد مسلم عما فاند والاعمال
بالله ومات على ردة من ماله اي القطع او حتى قضى به بجاء مسلما فمات منه من القاطع
نصف الدية من ماله لوارثه لان القطع حل بحلوة معصوما والسرية حلت بحلوة غير معصوم
فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف الدية وتجب من ماله لان العاقلة لا تعقل العود ولا
الفصاص لشبهة الارتداد وان لم يلحق بالقطوع يد المرتد بل اسلم هناك فمات منه اي
القطوع ضمن القاطع كلها اي كل الدية لكونه معصوما وقت القطع ووقت السرية مكان
ارتد فليحق واكتسب ما لا فائدة بماله وان يسلم فقتل فبذل الكتاب لسيده
والباقي لو ارده لان الميراث انما يملك اكتسابا بالكتابة والردة لا تؤثر في الكتابة فكذا
اكتسابه زوجا ارثا فليحقا فليقتل المرأة في دار الحرب فولدت هي ولدا ثم ولد لولد
فقطر عليهم اي الزوجين والولد وولد الولد جميعا فلو كان اي ولدهما وولد
ولدهما فليحق اي يكونان رقيقين لان المرتد نسق في الولد يتبع الام وكذا ولد
الولد والولد الاول يجبر على الاسلام كولد له لان الاول لا يتبعون الاباء في الدين
فيجبر على الاسلام كما يجبر ابوه عليه وقبل يجبر ان اي ولدهما وولد ولدهما وهو روبة
الحسن عني خيفة انه يجبر بتبع الجدي صح ارتداد من صبي يعقل واسلامه فلا يرد ابو له الكافون
ويجبر عليه اي على الاسلام بلا قتل ان ابى عند ابى خيفة ومجد وقال ابو يوسف انه اذ
غير معتبر واستلوه معتبر وقال زفر والشافعي رحمه الله كلاهما غير معتبر وكذا
ان على ابى طالب رضي الله عنه اسلم في صباوته والابن صلى الله عليه وسلم صبي استلوه وكان
على كرم الله وجهه مفترضا حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان
حلت به البغاة هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام فبذل عوهم الى العود ويكتشف
شبهتهم فان تحيروا اي اتخذوا خيرا اي مكانا يجتمعون فيه حل لنا فليقتل بدار الحرب

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

لشافعي رحمه الله فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم يدار على دليله وهو
واجتماعهم فان صبر الامام الى ان يدمر ثوبا لا يمكن دفع شرهم ونقل جرحهم وفيه
خلاف في الشافعي ايضا ويتبع مؤلفهم اي معرضهم لو كان لهم فيه اي جمعية وفيه ايضا
خلاف في الشافعي رحمه الله وان لم يكن له فعل ما ذكرنا لان جوار الفتي كان لاجل
العرف وان لا خوف لعدم الفينة فلا قتل لكونه مسلما ولا سبي ذريتهم ونحبس
ماله من ماله لان الاسلام يضمن النفس والمال والحبس كان لدفع شرهم
لان الاسلام يضمنهم ويضمنهم عند الحاجة لان الامام ان يفعل ذلك في ماله
لان الحاجة ففي ماله الباقي اولى لا سبي فليقتل باع مثله ان ظهر عليه حيلة لقطع
الامام عنهم غلبوا على مصر فقتل مصري مثله فظهر على المصري قتل القاتل به اي
بشره مثله اذا لم يجزوا اي البغاة فيه اي في مصر احكامهم اذ لم يكن ولا ية
الامام منفصلة عن المصري فيبصر احكامهم بخلاف ما اذا اخرجوا فيه احكامهم قتل
عادل باعها او قتلها اي العادل باع مدعيها ذلك الباقي حقيقة ورثة القاتل عادلا
كان او باعها يدعي الحقيقة اما الاول فلا ن العادل اذا التفت نفس الباقي او ماله
لا ياتم به ولا يضمن لان الحارثة تبطل العصمة وقدمنا بمقتلهم لقوله تعالى
فقاتلوا التي تنفي فصار قتلهم بحق فقتل اهل الحرب فلا يوجب حرمان الارث
كما لو قتل مودة يهود له عليه فان حرمان الارث جزء قتل محظور فلا يباح قتل
بماح واما الثاني فلا ن الباقي اذا قتل العادل ياتم ولا يضمن عندنا والتاويل انما
ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الضمان اذا ضمت اليه المنفعة كما ويل اهل الحرب واذا
لم يجز به الضمان لم يجز به الحرمان والارث مستحق بالقرابة واذا قتل الباقي
مقترا بطلان اي لا يبرئ لان اذا اقر بالبطاها يجب الضمان فيلزم الحرمان كره بيع
اسلامه في اهل الفتنه لانه اعانة على المعصية وان لم يدبره مهمه لا يبركه لان الفصل
عدم الكراهة ولا صارف عنه قال في مجمع الفتاوى قال ابو حنيفة اذا اجتمع الناس على
امام من المسلمين وهم آمنوا والسبيل امنه فخرج طائفة من المسلمين على امام الجماعة فيبذل
للمسلمين ان يعينوه ان قدروا عليه ولا فالواجب على كل مسلم ان يعزل الفتنه ويقعد
في بيته كتاب احياء الموات لما فرغ من كتاب الجهاد المذكور في بعض ابوابه احياء الموات
عقبه به والموات لغة حيوان مات وهو هنا مستعار والمستعار له ارض لم تملك في دار
الاسلام او ملك في غير ما لكها وتعد من رعيها بانقطاع الماء عنها او غلبتها

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة
قوله في هذه المسئلة

قوله في قوله اول الارض...
قوله في قوله اول الارض...
قوله في قوله اول الارض...

الشرع من حق اخرى

او نحوهما كما اذا نزلت وصارت سبعة وبعدت من العام بحيث لا يسمع صوت من اقصاه
ملكها اي تلك الارض يحبسها باذن الامام عند ان حنيفة رجع وعندها يولد اذنه
ولو كان يحبسها بامام ولا يملكها محجرها التجرع الجرح او المحر بسكونها سمي
لانهم كانوا يعتمون بوضع الاحجار حوله ويعلمونه حجر غيرهم من احياها فيسحق غير مملوك
كما كان هو الصحيح ثم انه قد يكون غير المحر بان غرق حوله اقصا يابسة او في الارض
واحرق ما فيها من الشوك او حصده ما فيها من الحشيش او اشوكه وجعله حوله
وجعل التراب عليها فغير ان يتم المساندة فلو جرحها لتفرغ على ان التجرع لا ينفذ الملك
يعني انه اذا لم يملك المحجر لوجبه وتركه ثلاث سنين دفعا الامام الى غير لقول عمر
رضي الله عنه ليس محجر بعد ثلاث سنين حق قالوا هذا بائنه فاما اذا احياها غيره
قبل مضي هذه المدة فملكها الحق الا حياء منه دون الاول وما عدل عنه الماء اي موضع
ما زال عنه الماء وانكشف الموضع وامنع عوده اليه فهو ان لم يكن محرا لم يعمور فان
جاز عوده لم يجر احياؤه لان حق المسلمين قائم فيه اجبا موانا ثم لحاظ الاحياء بجو
الاربعه بالتعاقب فطريق الاول في الارض الاربعه على ما روي عن محمد لانه اذا اكتسب
سكت عن الاول والثاني والثالث صار الباقي طريقا له فاذا احياها الرابع فقد احياها
طريقها بحسب المعنى فيكون له فيه طريق حفر يترافى موات بالاذن فله حرمها
للعطن وهو يترافى اكل حوله وتسقي والمناضج وهو يترافى تسقي ماؤها بسير
الابل ونحوه اربعون ذراعاً من كل جانب انما قاله الاصحاب امتدادا عما قيل اربعون
ذراعاً من الجانبين وللعين خمس مائة كذا في كل جانب لقوله صلى الله عليه وسلم
حريم العين خمس مائة ذراعاً وكان العين ليستخرج للزراعة فلو بدت موضع بحري فيه
الماء فموضع يجمع فيه ومن موضع بحري منه الى الزرع فلهذا بقدر بالزيادة والنقص
بجسمه بالوقوف والاصح ان خمس مائة من كل جانب ومنع غيره من الحفر فيه اي في
الحريم لانه صار ملكا لصاحب البئر ضرورة ممكنة من انتفاع بها فكان منعها بغير
في ملك غيره فان حفر فلاول ان يسده ولا يصح له انتفاع وان ياحده بكنس احفر
لان ان له جنابة حفر به كما في كفاية بلقيها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل بضم
النفقان ثم يكسبه نفسه كما اذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني بئر
بامر الامام في غير حريم الاول فريضة منه فذهب ماء البئر الاول وعرف ان ذهابه من حفر
الثاني فلا شيء عليه لانه غير منعقد فيما صنع والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس

قوله فطريق الاول...
قوله فطريق الاول...
قوله فطريق الاول...

قوله في قوله...
قوله في قوله...
قوله في قوله...

قوله في قوله...
قوله في قوله...
قوله في قوله...

ان يجامعه

ان يجامعه في حويل ماء يتر الى بئر الثاني كالتا جرادا كان له حانوت فالتا آخر يجنبه
حانوتا بمثل ذلك التجارة فكسبت تجارة الاولى بذلك لم يمكن له ان يجامع الثاني
كذا في الكافي وله اي الذي حفر فيما وراء الحرم مقصود بحريم البئر الاول المحرم من ثلث
جوانب سوى جانب الاول لسبق ملك الحافر الاول فيه وان اراد الثاني التوسعة
على حفر بعيد من حريم البئر الاول وللحقنة حريما قد ما يصلحها الحقنة بحري الماء
تحت الارض ولم يقدر حريمه بشيء يمكن ضبطه وعن محمد انه بمنزلة البئر في استحقاق
الحريم وقيل هذا عند ما وعنده ان حنيفة لا حريم له ماله يظهر على وجه الارض ويجوز
له حريم لا يحصر في بئر في ارضه غير فليس له حريم عند ان حنيفة الا ان يقيم بئره
في ذلك وفي المساندة النهر يمشي عليها ويبلغ عليها طينه واذا لم يكن له حريم الا بحجة
فمساندة مبتدئة قوله الا في لصاحب الارض وقوله بين نهر رجل صفة مساندة
وارض لآخر وليست تلك المساندة في مباحدي ليس لاحد ما عليه ما عرس او طين
المدة تكون تلك المساندة لصاحب الارض اما اذا كان لاحد ما عليه ذلك فصاحب
الشئ اولى لانه صاحب يد فصل اعلم ان الماء نوعان احدهما الشرب والثاني
الشفة وقد خلط بينهما في الكتب وميز بينهما فين او الشرب واحكامه ثم الشفة
واحكامها حيث قال الشرب نصيب الماء يشترك الكل في اودية غير مملوكه كدجلة
ونحوها في عموم المنافع كغري نهر ونصيب رحي اذا كان في ارضه ولو كان في ارض
غيره لم يجر بل ضرر العامة فانها مباحة في كل حال لكن ان كان يضرب العامة فليس له
ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر
طرف النهر فيغرق القرى والا راضي صح دعواه اي الشرب المحرم بدار من استحقاقا
لانه قد يملك بدونهما ارضا وقد يباع الارض ويبقى الشرب وهو مرغوب فيه وقسمه
او الشرب بقدر اراضي قوم اختصاصه اي يعني اذا كان في بين قوم اختصاصه في الشرب
ولم يعلم كيف اصل الشرب كان بينهم على قدر اراضيهم لان المقصود الانتفاع
بشيء اقل بقدر الحاجة في الطريق لان المقصود المنطق وهو في الدار الواسعة
والصيفة على غلط واحد ومع الاعلى من لهم سكر المهرى سده بدار صاهم وان لم
يشرب من ماء النهر بدونه اي السكر يعني ان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى سكر
المهرى يمكن له ذلك لان فيه بطلان حق الباقي فان رضوا على ان يسكر الاعلى حتى يشرب
بجسمته واصطلموا على ان يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز لان الحق لم وكل منهم عطف

قوله في قوله...
قوله في قوله...
قوله في قوله...

قوله في قوله...
قوله في قوله...
قوله في قوله...

قوله في قوله...
قوله في قوله...
قوله في قوله...

احتمل ان يخرج في نجد ذلك وكله حردا قبل من
من النجد يدور ان النجباء في الزمان كانوا دون الكائنات والنجباء
خاصة يستحق بها الشفعة وانما في جماعة فصاعدا فالشفعة
عامة لا تجب الشفعة لكل وانما هو لغيره

الشفقة

الى الصوم
كثرت الاكل والشرب بالنسبة
والى

وَالْزَكَاةَ وَالْحَقَّ وَنَسَى
مَعَهُمْ نَحْمُوسِي رُحْمًا
غَفِيًّا إِن يَهَبْ كُلُّهُمْ
دِرْهَمًا لَوَاعِدُ الْأَاطَمَةِ
فَالْحَبِيلَ عَلَيْهِمْ إِن بَقِصُوا
فَالْأَنْفُسَ وَأَذْكَاءَ لِّهَيْبَةِ
الْمَلِئِكَةِ سَبِغْلَهُمْ
إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ لَا يَتَذَكَّرُونَ
إِذَا قِيلَ لَهُمْ كُونُوا
لِقَوْمِكُم مِّثْلَ مَا كُنْتُمْ
لَهُمْ قَوْمٌ يَعْلَمُونَ

هذا هو هذا الاختلاف في كتاب النجاشي عري
في سبيل ذكر هذا الاختلاف في كتاب النجاشي عري

متولد في القصر مثل بجد في الحمار الوحشي فانه ولبنه حلال لم يقبل حرم لان
فيه خلاف مال كذا في الحبل ولبنه مكروه عند أبي حنيفة قيل كراهة تحريم وقيل
كراهة تنزيه جاز فالحل وحرم بول الابل والكل والشرب والادهان والتطيب
من اداه ذهب وفضة للرجال والنساء قيل صورة الادهان ان ياخذ ثيابه الذهب
او الفضة ويصبت الدهن على الرأس وأما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن ثم صبه
على الرأس في اليد فاليد مكروه كذا في النهاية نفاذ عن الذخيرة واعتبر عليه بانه يقتضي
ان لا يكره اذا اخذ الطعام من ثيابه الذهب او الفضة بمقتضى ثم اكل منها وكذا لو اخذ
بيده واكل منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يفتي بهذه الرواية لانه يفتق
باب استعمالها اقول: منشاؤه الفضة في معنى عبارة المشايخ رحمهم الله وعدم
الوقوف على ما هو اما الاول فلا من في قوله من اداه ذهب ابتداء واما الثاني
فلا من مراده ان الادوات المصنوعة من الحرمة انما يحرم استعمالها اذا استعملت
فيما صنعت له بمقتضى النفاذ في الناس فان الادوات الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة
لاجل اكل الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او الملقعة لانها صنعت
لاجل ابتداء اكل منها باليد او الملقعة في العرف وأما اذا اخذتها ووضع على موضع
مباح فاكل منه لم يحرم لان نفاذ ابتداء استعمالها منها وكذا الادوات الصغيرة المصنوعة
لاجل الادهان ونحوه انما يحرم استعمالها اذا اخذت وصبت منها الدهن على الرأس
لانها صنعت لاجل ادائها منها بذلك الوجه وأما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن
وصب على الرأس في اليد فلا يكره لان نفاذ ابتداء استعمالها منها فظهر ان مراده
ان يكون ابتداء استعمال المتعارف في ذلك المحرم ويؤيده ما سبق في مسئلة الاداء
المقتضى في السير بالمقتضى مع ملاحظة قوله مقتضى موضع الفضة فذكر كذا الا
بمقتضى ما لا كمالا بميلهما ونحوهما من الاستعمالات وحل الاكل في اداء رصاص
وزجاج وبلور وعقيق وانا مقتضى وحل جلوسه على سرير وبرج مقتضى بنقيا
موضع الفضة فان اكله والشرب من ادائه المقتضى والجلوس على الكرسي او السرير او
السير او نحوه مقتضى انما يحل اذا اتى موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع
الفقر عند اكله والشرب وفي موضع اليد عند اخذ وفي موضع الجلوس على السرير
فانه حينئذ لا يكون مستعملها على الوجه المذكور بخلاف ما اذا اتى في موضعها
وكذا الاداء المقتضى بالذهب والفضة والكرسي المقتضى باحدهما هذا كله عند أبي حنيفة

قالت في حلال بلاكراية اصلا عند عري
وعند أبي حنيفة حرام وعند أبي يوسف
يجل للنداء وعند محمد بن مجمل مطلقا

قول في منشاؤه الفضة في معنى عبارة المشايخ رحمهم الله وعدم
الوقوف على ما هو اما الاول فلا من في قوله من اداه ذهب ابتداء واما الثاني
فلا من مراده ان الادوات المصنوعة من الحرمة انما يحرم استعمالها اذا استعملت
فيما صنعت له بمقتضى النفاذ في الناس فان الادوات الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة
لاجل اكل الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او الملقعة لانها صنعت
لاجل ابتداء اكل منها باليد او الملقعة في العرف وأما اذا اخذتها ووضع على موضع
مباح فاكل منه لم يحرم لان نفاذ ابتداء استعمالها منها وكذا الادوات الصغيرة المصنوعة
لاجل الادهان ونحوه انما يحرم استعمالها اذا اخذت وصبت منها الدهن على الرأس
لانها صنعت لاجل ادائها منها بذلك الوجه وأما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن
وصب على الرأس في اليد فلا يكره لان نفاذ ابتداء استعمالها منها فظهر ان مراده
ان يكون ابتداء استعمال المتعارف في ذلك المحرم ويؤيده ما سبق في مسئلة الاداء
المقتضى في السير بالمقتضى مع ملاحظة قوله مقتضى موضع الفضة فذكر كذا الا
بمقتضى ما لا كمالا بميلهما ونحوهما من الاستعمالات وحل الاكل في اداء رصاص
وزجاج وبلور وعقيق وانا مقتضى وحل جلوسه على سرير وبرج مقتضى بنقيا
موضع الفضة فان اكله والشرب من ادائه المقتضى والجلوس على الكرسي او السرير او
السير او نحوه مقتضى انما يحل اذا اتى موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع
الفقر عند اكله والشرب وفي موضع اليد عند اخذ وفي موضع الجلوس على السرير
فانه حينئذ لا يكون مستعملها على الوجه المذكور بخلاف ما اذا اتى في موضعها
وكذا الاداء المقتضى بالذهب والفضة والكرسي المقتضى باحدهما هذا كله عند أبي حنيفة

قال رحمه الله في الحاشية بغير ادائه الطعام من ثيابه
الذهب والفضة ووضع على الخنجر فاكله مجل
لانقطاعها عنها

ولا يخرج ان ذلك تابع ولا ينافي للتعريف فلا يكره
كما لا يخرج في الحرمة والعدم في الشرب وسما
التعريف والفضة

فيل المقتضى
الموضع بالفضة
مسألة

قول في هذا الاختلاف في كتاب النجاشي عري
الزبلي فان المتأخرين في كتاب النجاشي عري

وقال ابو يوسف يكره كله وقول محمد يكره مع أبي حنيفة وبروي مع أبي يوسف
وهذا الاختلاف فيما اذا احتلص وأما المنة فلا بأس بالاجماع تدوى ان المسئلة
وقعت في مجلس أبي جعفر الدواني وابو حنيفة وأما عصره رحمهم الله حاضرون
فكانت الاثمة يكره وابو حنيفة ساكت فقبل له ما تقول فقال ان وضع فاه موضع الفضة
يكره ولا فلا فقبل له من لك فقال ارايت لو كان في اصبعه خاتم فضة فشر به
أكله يكره ذلك فتوقف الكل فتبع ابو جعفر من جوابه وهذا الجواب ايضا يؤيد ما ذكرنا
وقيل قول كافي ولو كان يجوز سبيا قال شرب الخمر مسلم او كفاي في شربه ثم
يجوزي حرم قال في الكفر وقيل قول كافي في الحل والحرمه وقال الزبلي هذا هو
لان الحل والحرمه من البيانات ولا يقبل قول الكافر في البيانات وأما يقبل في المعاملة
خاصة للصنعة اقول ليس السابح صاحب الكفر لان مراده بالحل والحرمه ما يحصل
في ضمن المعاملة لا مطلق الحل والحرمه كما نوه بديل انه قال في الكافي وقيل قول
الكافر في الحل والحرمه حتى لو كان له اجر مجوسي او خادم مجوسي فامرسله ليشترى
لهما فاشترى وقال اشترى من يهودي او نصراني او مسلم وسعة اكله وان كان
غير ذلك لم يسهل كله ثم قال في اصل ان خبر الكافر في المعاملة مقبول بالاجماع لصحة
عن عقله من مانع من الكذب ومسألة الحاجة الى قوله لكثرة المعاملة وكونه من
اهل الشهادة في الجملة فظهر ان مراده ما ذكرنا والعجيب بعد ما عترض عليه بهذا
نقل يحصل كلام الكافي وكان عليه ان يقول بدل الاعتراض ان اداه بالحل والحرمه ما يحصل
في ضمن المعاملة ويجعل كلام الكافي قسمة عليه فلما من وقيل قول كافي ولو كان
ارائني او فاسقا او عبدا في المعاملة لا يها كذا بين اجناس الناس فلو بشرط شرط
الذي الى المخرج فقبل قوله مطلقا دفع المخرج وفي التوكيل بان اجترأ في وكيل فلا يرد
في بيعه من حيث يجوز الشراء منه وقيل قول العبد والصبي في الهدية والاذا كان كما اذا
جاء بهدية وقال اهدى اليك فاذ هذه الهدية يحل قبوله منه او قال انا ما دون في
المسألة يقبل قوله بشرط العدل في البيانات المحضه كالحجر عن نجاسة الماء فان اخبر
بها مسلم عدل ولو عبدا قبل قوله وبتم السائل واخبر بها فاسق او مستنكر يخبر
وعمل بغالب ظنه فلا يحول الا رافة التيمم غلبة صدق والتوضي والتيمم في غلبة كذبه
يجل حتى الى وليمة وفيها منكر وعلمه لم يحضر وان لم يعلم واحد بعد حضوره فان
كان مقتضى فان قدر على المنع منع والا فخرج البنية وغيره أي غير المقدى ان فقدوا كل

قول في ان وضع فاه موضع الفضة ويكره منه انما يجب
الاتفاق في ذلك عند شرب الماء بالكف ايضا

قول في كراهة هذا وقيل قول الكافر في الحل والحرمه والمملوك
والصبي في الهدية فلا يرد في المعاملة

قول في ادائه الحل والحرمه ما يحصل في ضمن المعاملة
انما يقبل هذا بغير الاعتراض على ما ذكرنا في كتابنا من انما يقبل هذا
مقتضى الزبلي وما ذكره من التناول بل لا يحل ما يخرج به صاحب
الكنزة في عبادته هذه وقيل قول الكافر في الحل والحرمه
والمملوك في الصدقة الهدية وما ذكره من التناول بل لا يحل ما يخرج به صاحب
لا في البيانات فان مقتضى هذا السوف ان لا يكون الحل والحرمه في
ضمن المعاملة فانه جعل قوله في المعاملة مقبولا له

اي ان كان زبني غير الكتابي سهله

المعاملات ما يخرج من العباد كالخيار من الوكالات
والاداء في النجاسة والهدايا ما يخرج من الوكالات
والحكومات كالاجرة القبلية والحل والحرمه في الوكالات
مسألة

قوله حتى اذا طلقت الحجاب انما يعني انه يدل على ان بينهما معاملة
مخصوصة في استعمال العرف حيث اراد بالحجاب انما هي والفضة
مع ان الحجاب كناية عن عري راجح

فنی

[illegible]

دبی

بدره ما قال فاضني ~~ما~~ اذ اعمت البكر في دور الفرج فدخل الماء
فرجها فنجلت وقد دوي آذان ولادتها وقال تتر البكر بيضته
او نجرف ذرعهم لان الوليد بدو تركك البكر منه

قوله في كل من كان له المولى
فما ثبت النسب قولهم انما
منع نكاح المولى في بطنها المولى اذا
علاط عجب وقد سبق النص في هذا
العلاط من افاضل المصنفين ثامنه
صدر اورد

الى العلة والسبب وهو اختلاط
الدم والنسب

المولى كان من الزنا وقد نكح المرنبة ووطئها اجازت بلا استبراء عندنا حينئذ
واي يوسف فكيف يوجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء ويمكن دفعه بان الشغل
اذا كان من غير المولى لا يوجب كونه من الزنا الجواز ان يكون المولى زوجها باخر كما سبق
واعرض على قولهم حكم الحكم تراعى في الجنس لا في كل فرد فرد بان الحكمة لا تراعى في كل فرد
لكن تراعى في الانواع المصنوعة فاذا كانت الامه بكر او مشربة من لا يثبت نسب لها
منه بان يكون الولد ثابت النسب غيره بان زوج المولى امه من رجل فثبت منه ثم طلقها
وبعد انقضاء عدتها باعها من رجل وكان ينبغي ان لا يوجب الاستبراء على المشتري لان
الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم اختلاط المياه واشتباها الانساب واجيب بان انما ثبت
بالحديث في سبائنا او طائس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون فيها بكر او مشربة
من امرأة ونحو ذلك ومع هذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم حكما عاما فادخل تحت الحكم
كما انه تعالى بين الحكمة في حرمة المهر بقوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع الامة في فلاة يمكن
ان يقول احد اثنى عشر بها بحيث لا يقع العداوة ولا يضر عن الصلوة فاذا كانت
المصلحة غالبية في تحريمها فالشرع حرمتها على العموم لما ان في التخصيص ما لا يخفى من الخط
وتجاسر الناس بحيث يرتفع الحكم فاذا ثبت الحكم في السبي على العموم ثبت في سائر
اسباب الملك كذلك قياسا فان العلة معلومة ثم نأيد ذلك بالاجماع ولما نكف حصة
ملكها فيها لان الواجب عليها الحصة وهي اسم الكاملة ولا التي بعد الملك قبل القبض
لانها وجدت قبل علة وهي الملك والبدن جمع فادع بعينه احدى او بعد البيع وقبل الا
في بيع الفضل وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها
صحيحا ولا اي ولم تكف ايضا ولا دة كذلك اي حصلت بعد سبب الملك وقبل القبض
لانقضاء العلة كما سبق وكفت حصة بعد القبض وهي مجموعية او مكانية ثم اسلمت
او عجزت بعين المشتري امه مجموعية ومسلمة فكانت باقيا ان يسترها ثم حاصت
المكانة حال كذا انها او حاصت المجموعية حال مجموعية حصة ثم عجزت المكانة او اسلمت
المجموعية اخرات تلك الحصة من الاستبراء لانها وجدت بعد سببه وحرمة الوطئ مانع
كما في حالة القبض المشتري من عبده الماذون من حاصت عنده اي عند العبد لم يستغرق
دنية كفت تلك الحصة من الاستبراء لانها دخلت في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء
والا اي وان استغرق دنية فلا اي لا تكتفي تلك الحصة عندنا حينئذ خلوها فالهنا
ويجب الاستبراء بشراء حصه شريكة من الجارية المشتركة لان السبب قد تم في ذلك الوقت

قوله لان الحمل ثابت بالنسب فافضل المحل من حيث شرعي
فمع قوله لان الحمل ثابت بالنسب فافضل المحل من حيث شرعي
عدتها باعها من رجل مع اولاد الاحمال ان يضمن
جاء من ائمة فلا يختص الحكم اي فلا يختص الحكم
بما وجد فيه الحكمة قوله كما انه تعالى بين الحكمة في حرمة
انما تقول تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع الامة في فلاة
بنيكم العداوة والبغضاء في حق المشركين وصديقكم
وقرأ الصلوة فهل انتم متفهمون وبها في سورة المائدة
قوله وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء
معلق بالمسئلة الاخيرة فقط على ما ظهر من كلام الزبيدي
قوله او يسترها بعد القبض في الشراء الفاسد اي هو
عطف على قوله او يسترها بعد القبض في الشراء الفاسد

الصدى بالفتح منع واغراض انكث
بعد جرائهم واقدمهم على الوطئ بلا استبراء
وان كان موضع توهم الشغل اي

وهو اجازات الملك والبدن هو مقتضى
الحمل والحرمة مانع كما في حصة ههنا

الكاف في فلكا ان الزنا يقال كما جاء زيد جاء عرواي كان مجيبي عرو
مقارنا مجيبي زيد مجيبي زيد وكرو الرض عرو راد

اي الحيلة

والحكم يضاف الى تمام العلة لا عند عود الالبقة وروا المصنوعة والمستاجر وذلك
للهونة لا نقضاء استحداث الملك ورخص حيلة اسقاطه عندنا يوسف فالحمد
ويبقى بالاول ان علم عدم وطئ باعها في ذلك الطهر وبالتالي ان وطئ وفي ان
يترجها المشتري قبل الشراء ان لم تكن تحت حرة حتى لو كانت له يترجها كالحاكم الامه كما
سبق في كتاب النكاح ثم يشتريها اذا نكحها لا يوجب الاستبراء ثم اذا اشتريتها
يبطل النكاح ويحل الوطئ ويسقط الاستبراء قال في الفتاوى الصغرى قال ظهير
الدين راب في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل المشتري وطئها في هذه
الصورة لو تزوجها ثم وطئها ثم اشتريها لا حينئذ بملكها وهي في عدة اما اذا
اشترىها قبل ان يطأها فبما اشترىها يبطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب
الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطئ بملك اليمن قال وهذا لم يذكر
في الكتاب وهذا في حق حسن الى هذا لفظ الفتاوى الصغرى وان كانت تحت حرة فهي
اي الحيلة ان يزوجه البائع قبل البيع ثم يوثق به مفعول يزوجه اي يعقد على ان يطأها
ثم يشتريها المشتري ويقبضها ثم يطلق الزوج لا يوجب الاستبراء لانه اشتري منكره
القبض لا يوجب وطئها فادع استبراء فاذا اطلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري
لم يوجد حدث الملك فادع استبراء ويزوجه المشتري قبل القبض ثم يوثق به
ويقبض فيطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ يحل الوطئ واذا
حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدث الملك فقوله فيطلق الزوج متعلق بما قبله
بضامه فعل بشهوة احدى دعوى الوطئ بما منه لا يمتنع ان نكاحا صفة امته سواء
كانتا اختين او امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا حرام عليه وطئ واحد منهما ولو كان
معتق يجرم احداهما عليه يعني ان من له امان كما ذكر فقيلها مثله بشهوة فانه لا يجمع
واحدة منهما ولا يقبلها ولا يسترها بشهوة حتى يملك فبح الاخرى غير بملك
او نكاح او يقبضها ولا صل فيه قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين عطف على امهاتكم
في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ثم المراد من تحريمهن غير محرمات في حق
نساء المشبهة واسبابه بالاجماع وكذا تقبل الرجل وعناقه في ازار واحد ولو عليه
تمسك وجبة لا يكره وعمره عطاء سئل ابن عباس رحمه الله عن المعانقة فقال اول من عانق
ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلوة والسلام كان بمكة فاقبل اليها ذوال القرنين فلما قيل
بالايطع قيل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلوة والسلام فقال ذوال القرنين

قوله صفة امته لا يقال قوله
لا يمتنع ان نكاحا حراما وبها
نكح فكل من نكح حراما
اللفظ امته وهو مفعول باضا فتم
في توجيهه انما يقال ان الضمير
في قوله راجع الى امه في قوله
ثم فعل بشهوة احدى دعوى
مكرر موضوعه كونه عارضا
عمره مفعول مفعول فادع
العناقه اليها فكل من نكح حراما
الى ذلك الضمير كونه ايضا
عمره

والحكم

قوله كذا في الشئ السبع لا يرد عليك ان مقتضى كذا
تعبير عبارة الحق بالسبع وما كان ينبغي ان يقال
بفتح الهمزة في قوله كذا في الشئ السبع
الفتح من الخواص وكانه اريد به الجمع وهو الذي يفتح
بالجاء وهو فاعل الشئ او كذا في قوله كذا في الشئ
جاء بعبارة صح

القصيدة العبدية في قوله كذا في الشئ السبع
ومعناه لا يرد عليك ان مقتضى كذا في الشئ
القصيدة العبدية في قوله كذا في الشئ السبع

قوله ومناضلة لقوله كذا في الشئ السبع هذا الكتاب
للقوم بالله كذا في الشئ السبع هذا الكتاب
قوله ومناضلة لقوله كذا في الشئ السبع هذا الكتاب
للقوم بالله كذا في الشئ السبع هذا الكتاب

قوله اخذ المال المشروط اي منهجه والى ذلك
لو احدث منها ما لا يخدم مشروطا وحسب المال بينهما وهو سبق
احد على غيره ومنه سبق في واحد منهما سبق غيره
فانه لا يجوز ان لا يثبت في كل واحد منهما سبق غيره
الشروط العارضة في النص كما في النسخ

الاولى قوله كذا في الشئ السبع هذا الكتاب
للقوم بالله كذا في الشئ السبع هذا الكتاب
قوله ومناضلة لقوله كذا في الشئ السبع هذا الكتاب
للقوم بالله كذا في الشئ السبع هذا الكتاب

قوله اخذ المال المشروط اي منهجه والى ذلك
لو احدث منها ما لا يخدم مشروطا وحسب المال بينهما وهو سبق
احد على غيره ومنه سبق في واحد منهما سبق غيره
فانه لا يجوز ان لا يثبت في كل واحد منهما سبق غيره
الشروط العارضة في النص كما في النسخ

قوله اخذ المال المشروط اي منهجه والى ذلك
لو احدث منها ما لا يخدم مشروطا وحسب المال بينهما وهو سبق
احد على غيره ومنه سبق في واحد منهما سبق غيره
فانه لا يجوز ان لا يثبت في كل واحد منهما سبق غيره
الشروط العارضة في النص كما في النسخ

انه قد نقل عن ابن حنيفة انه جوز ما ذكر في السواء لكن قالوا امره سواء الكوفة لان
غالب اهلها الذمة واما في سواد بلادنا فاعلوم الاسلام فيها ظاهرة فلا يمكن كون
فيها ايضا وهو الصحيح كذا في الكافي وبيان بيع نبوت مكة بالاجماع لانها ملك
من بناها الا يرى ان من بني على الارض الوقف فهذا كذلك واختلف في بيع ارضها جوزه
ابو يوسف ومحمد وهو احدى الروايتين عن ابن حنيفة وجاز تقييد العبد احترامه
الاباق والتمرد بحقوق العبد اي جعل العبد في عتق العبد حيث لم يجر كونه عادة الظلمة
وفي القنية لابس بوضع الرتبة يعني العتق في زماننا القنية الاباق خصوصا
في اليهود وجاز قبول هديته تاجرا واجابة دعوته واستعاره دابة والقبول لا يجوز
الكل لانه يترفع والعبد ليس من اهل الكسب في الشئ السبع للضرورة استعسانا
لانه لا يجد بذا منه كالتضيق ليجتمع عليه المجرمون ويحبس قلوب المعاملين وكان
من ضرورات التجارة ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وكذا كونه ثوبا وملك
النفق لانها الضرورة وكذا استخدام الخصى لان فيه مخبر عن الناس على الخفاء
ولانه لا يعرف من مخالطة النساء وكذا اقراض بقال درهما لياخذ منه ما شاء لانه قد
جرت فاعا وهو منزه عنه وينبغي ان يستودعه درهم باخذ منه ما شاء جزء جز فانه
ليس بقرض حتى لو هلك لا شئ على الآخذ وكذا اللعب بالنسيئة والرد وكل هو
لقوله صلى الله عليه وسلم كل لعبت بني آدم حرام الا ثلاثة مكره عند الرجل اهل قديمه
لغرسه ومناضلة لقومه واتباع الشافعي الشطرنج بلاد قمار ولا اخلاص بحفظ
الواجبات لان فيه تشجيع الخاطر والمجة عليه ما روينا ولا بأس بالمسابقة في
والفرس والابل ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدهما صاحبه ان سيقني
فلك كذا وان سيقنيك فلو شئ في لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خوف
اي بعير ونضل اي رجلي او حفر في فرس وحرم لو شرط للمسايقين بان يقول
ان سبق فرسك اعطيتك كذا وان سبق فرسي فاعطيتك كذا الا اذا اخلاصا لثا
بينهما وقال الثالث ان سبقتنا فالمال لك وان سبقناك فلو شئ ملنا عليك
ولكن ايهما سبق اخذ المال المشروط وكذا المنفعة اذا شرط لاحد مما الذي معه
الصواب صح وان شرطاه لكل واحد منهما على صاحبه لم يجز كما في المسابقة وكذا
قوله في عاتقه اللهم في استك بمقدار لغز من شرك يروني بغير ريتك اولى من
العقد والثانية من القعود ولا شك في كراهة الثانية لاستحالة معناها على الله وكذا

الاولى
قوله لا يرد عليك ان مقتضى كذا في الشئ السبع
قوله لا يرد عليك ان مقتضى كذا في الشئ السبع

الاولى لانها توهم تعلق عزم بالعرش والعرش حادث وما تعلق به بهذا الوجه يكون
مصادرا من رتبة وعزم على قد يرد عليك كذا في الشئ السبع لا بأس به
وبهذا القيد ابو الليث لما روى انه صلى الله عليه وسلم كان من دعائه اللهم اني استسلك
بمقدار عزمي عن شرك ومنتهى الرحمة من كتابك وجدك الاعلى وكلما نك التامة
ولعل السر في تجوزها جواز جعل العتق لغيره لغيره لان العتق موصوف في القرآن
بالجهد والكرم فكذا بالعتق لا يفتي على انه موضع الهبة واظهار كمال القدرة وان كان
الله تعالى مستغنيا عنه وكذا قوله في دعائه بحق اولادك واولادك واولادك
او رسولك او جني البيت او المشعر الحرام اذ لا حق للخلق على الله تعالى انما يختص رحمة
من يشاء به وجوب عليه ولو قال رجل لغزني بحق الله وبالله ان تفعل كذا لا يجز عليه
ان ياتي بغيره وان كان الاول ان ياتي به وكذا احكام قوة البشر واليهام في بلد يصير
بأهل لقوله صلى الله عليه وسلم الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ولانه تعلق به حق العامة
وفي الامتناع عن البيع ابطال حقهم ويجب ان يامر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت
اهله فان لم يبع عزه والصحيح ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا ومدة الحبس قبل
اربعون يوما وقبل شهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن باثمه وان قلت المدة لا
ارصه ويجوز به من بلد اخر لانه خالص حقه ولم يتعلق به العامة ولا يسبق حاكمه الا اذا
تعدى الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيستقر بمشورة اهل الرأي بكونه امساك الما
ان كان يصير بالباس كذا في قاضي خان وفي القنية لهجمات مملوكة تطيرها فوق
السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات برصبة تلك الهجمات لغز
ويجمع اشد المنع فان لم يمنع ذبحها المحسب ويسحب فلم الا ظاهري يوم الجمعة قال
قاضي خان رجل وقت لقيم اظافيره وخلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز
ذلك في غير الجمعة واخرها الى يومها تاجرا فاحشا كان مكرها لان من كان ظفيرة طويلا
يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره فمكرها بالاجتنان فهو مستحب لما روت
عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ظفيره يوم الجمعة
اعاده الله تعالى في البلاد الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلثة ايام ويستحب حلق عاتقه
ونظف يده بالاعنسال في كل اسبوع مرة في القنية افضل ان يظلم اظافيره ويجز
شارب ويحلق عاتقه وينظف يده بالاعنسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل ففي كل
خمسة عشر ولا عذر في تركه وراء الاربعة فالا اسبوع هو الا فضل والخمسة عشر

قوله لا يرد عليك ان مقتضى كذا في الشئ السبع
قوله لا يرد عليك ان مقتضى كذا في الشئ السبع

الاوسط والاربعون الابدع ولا عذر فيما وراء الاربعين ويستحق الوعيد
 وفي المحيط ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب ان وفرا والاطافير في ارض
 العدو فانها سلاحهم وهذا مندوب اليه للمجاهدة في دار الحرب وان كان قص
 الاطافير من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن
 من دفعه باطافيره وهو نظير قص الشارب فانه سنة وفي حق المغازي في دار الحرب
 ان توفير شاربه مندوب اليه ليكون احمي في عين العدو ورجل تعلم علم الصلوة
 ونحوه ليعلم الناس وان لم يعمل به فالاول افضل لان منفعة تعليم القرآن الخاف
 اكثر جاز في الاثران مذكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة كذا في فتاوى قاضي خان
 وفيها رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والده فلا بأس به ولم يكن عقوقا قبل هذا
 اذا كان ملتصقا وان كان امرا فلا بد ان يمنع من الخروج مراده بالعلم الشرعي
 وما ينفع به دون العلم الكلام ومثاله علم الامام الشافعي انه قال لان يلقى الله تعالى
 عبد باكثر الكبار خير من ان يلقاه بعلم الكلام فاذا كان حال علم الكلام المبداء اول
 في زمانهم هكذا فاطمنا بالكلام المخلوط بهذا العلم وسعة المغرورين باطلهم
 المزخرفة وفيها ايضا رجل علم ان فادنا تعاطى من المنكر هل له ان يكتب الى ابيه بذلك
 قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه بمنع الاب عن ذلك ويقدر عليه بغير ان يكتب والا
 فلا يكتب كبدا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والرجل
 والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون الرجل اذا كان بصوم ويصلي
 ويصبر الناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان اجاز السلطان بذلك ليرجى
 فلا انهم عليه رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام له بكن ذلك غيبة انما
 الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد السب حتى يراى اللبث الحافظ كنت افق بثلثة
 اشياء رجعت عنها كنت افق ان لا يحمل المعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افق
 ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وكنت افق ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج
 الى القرى فيدكرهم ليجعوا اليه شيئا فرجعت عن ذلك كله صلة الرحم واجبة ولو بسداد
 ونجته وهدية وهي معاونة الاقارب ولا حشوا اليهم والتلطف والمجاورة اليهم
 والمكاملة معهم ويزور دوى الارحام غيا فان ذلك يزيد الله وجبا بل يزور اقرباه
 كل جمعة او شهر ويكون كل قبيلة وعشيرة بدا واحدة في التناصير والنظار على علم
 في اظهار الحق ولا يرد بعضهم حاجة بعض لانه من القطيعة والحديث صلة الرحم تزيد العلم

لما روى

وفي حديث

وفي حديث آخر لا ينزل الملائكة على قوم فهم قاطع رحم وفي بعض الحديث ان الله تعالى
 يرسل من وصل رحمه ويقطع من قطعها **فصل** في الزخيرة ان تعلم صفة الايمان
 بالناس وبيان خصائص اهل السنة والجماعة من اهل الامور والسلف رحمهم الله في ذلك
 لا ينفك والمختصر ان من يقول ما امر في الله به قبلته وما نهى عنه انتهت عنه
 فانما اعتقد ذلك بقلبه واقر بلسانه ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل وقبلا اذ قال
 الرجل لا ادري اصبح ايماني ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به في المشكك من يقول الشيء
 لنفسه لا ادري ارجع فيه احد ام لا وفيه شك في ايمانه وقال انا مؤمن ان شاء الله
 تعالى فهو كافرا لا ان يؤمنه فقال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا فحينئذ لا يكون كافرا
 وفي المحيط ان يلفظ الكفر مع علمه بانها كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه بكفر وان لم
 يعتقد ولم يعلم انها لفظة الكفر ولكن في بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء رحمهم
 الله تعالى ولا يقدّر بلجهل وان لم يكن قاصدا في ذلك بان اراد ان يلفظ آخر فخرى على
 لسانه لفظة الكفر نحو ان اذ يقول بحق انك توخى وما بعد كان توخى على لسانه
 عكسه فلو بكفر وفي الاجناس عن محمد بن نصر ان اراد ان يقول اكلت فقال كفرت انه
 لا يكفر قالوا المحمول على ما بينه وبين الله تعالى فاما القاضي فلا يصح ومن اضمرا الكفر وهم
 فهو كافر ومن كفر بلسانها بقلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه
 لان الكافر يعرف بما ينطق به فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله تعالى كذا
 في المحيط وفي سير الاجناس من عزم على ان يامر غيره بالكفر كان بعينه كافرا ومن تكلم
 بكلمة الكفر وضحك غيره بكفر الضاحك الا ان يكون الضحك ضروريا بان يكون
 الكلام مضحكا ولو تكلم بهامد كرا وقيل القوم ذلك منه فقد كفر والرضا بكفر
 بكفر نفسه كفر بلا تفاق ولما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام
 خواهر زاده في شرح السيرة ان الرضا بكفر الغير انما يكون كفرا اذا كان يستحيي الكفر
 او يستحسنه واما اذا لم يكن كذلك ولكن احب الموت او الفتن على الكفر لم يكن كافرا
 موزيا بطبعه حتى ينتقم الله منه فهذا لا يكون كفرا ومن تأمل قوله تعالى ربنا اطمس على
 اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا بظهور له صحة ما ادعينا وعلى هذا اذا دعا على
 ظالمه وقال امانك الله تعالى على الكفر او قال سلب الله تعالى عنك الايمان ونحو ذلك
 ليس ان كان مراده ان ينتقم الله تعالى منه على ظلمه وايذائه للخلق قال صاحب الزخيرة وقد
 عثرنا على الرواية عن ابي حنيفة ان الرضا بكفر الغير كفر غير تفصيل ومن خطر لينا اشياء

قوله والمختصر ان من يقول ما امر في الله به قبلته وما نهى عنه انتهت عنه
 وبيان خصائص اهل السنة ان يقول

وكذا يقول قلته تتركها ذكر الله تعالى وما حاله الامور
 الى مشيئة الله وفي الكلامية هنا تفصيل عظيم

اي بينه وبين الله تعالى في الزخيرة
 عكسه لو كان كان

وكذا اذا علم على الكفر بعد حين بكفر في الحال
 كما في السيرة

اي تكلم من قائل وس مع و اراد بالذكر الوعد وعبارة
 السيرة انية ولو تكلم به الوعد على السيرة انية

والاصح انه لا يكفر كما في حديث الهندي وغيره وعليه وق
 كلام المصنف كما لا يخفى

اول الآية وقال موسى ربنا انك انت تعلم قلوبنا وما كنا
 اي ما نرى من الناس والراك ونحوها والاولى المحيطة
 الله تعالى وانما من افعال ربنا الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
 بلفظ الامور ربنا اطمس على قلوبهم واشدد على قلوبهم واشدد
 على قلوبهم اي واقبها واطمس عليها حتى لا تشعرا الايمان
 فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاعلى

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...

توجب الكفران تكلم به وهو كاره لذلك لا يضره وهو محض الايمان ومن اعتقد
الحلال احراما او بالعكس بكفر اذا كان حراما لعينه واما اذا كان كفرة لا يضره وان اعتقد
وانما بكفر اذا كان حرمته ثابتة بدليل قطعي واما لو كان باخبار الاحاد والادوية
الكل في هذا الباب في الفتاوى فعلى الطالب ان يرجحها ويتبع للمسلم ان يتبع بهذا الك
صباحا ومساء فانه سبب العصمة عن الكفر بدعاء سيد البشر اللهم اني اعوذ بك
من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب
ثم اذا كان في المسئلة وجوه توجب الاكفار وجه واحد يمنع بميل العالم الى ما يميل
ولا يرجح الوجه على الواحد لان الترجيح لا يقع بكثرة الأدلة ولا احتمال انه اراد الوجه
الذي لا يوجب الاكفار كالمستطوع في الفتاوى ان توبة الياس مقبولة دون ايمان
الياس لان الكافر اجني عن عارف بالله وابتداء ايمانا وعرفانا والفايق عارف بحاله
حالة التقادير والبقاء أسهل من الاكفار والدليل على قبولها مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو
الذي يقبل التوبة عن عباده **فصل** وفي الفتاوى من يفر بالتوحيد ويجحد الرسالة
اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال مع محمد رسول الله يصير مسلما كذا
لو قال ابتداء محمد رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام اما اليهودي والنصراني
اذا قلما اليوم فلا يحكم باسلامه لانهم يقولون فاذا استغفر يقول هو رسول
اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ماله ينضم اليه التبري مما هو عليه واذا قال النصراني اشهد
ان لا اله الا الله او بتره عن النصرانية لا يحكم باسلامه بل هو ان دخل في اليهودية اذ
اليهودي يقول ذلك ايضا وان زاد وقال دخل في دين الاسلام زال الاحتمال وكذا
لو قال اناسلم لم يكن مسلما لان معناه المستسلم للحق وكل ذي دين يزعم انه كذلك
وعن الامام اذا قال يهودي ونصراني اناسلم او اسلمت شئ شي تزيديان
قال اردت به ترك النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلما
وان قال اناسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يسأل حتى صلى الجماعة كان مسلما
وان مات قبل ان يسأل او يصلي لم يكن مسلما وان قال الوثني اشهد ان لا اله الا الله
او قال اشهد ان محمدا رسول الله صار مسلما لانه منكر لاهل من جميعا فاجابها ما شهد دخل
في دين الاسلام مسلم ونصراني تنازع في شراء شئ فقيل انه يباع من المسلم لانه
النصراني فقال اناسلم لا يصير مسلما الا اذا قال اناسلم مثلك قالوا ينبغي ان يصير
مسلم لانه اخرج الكلام من جوايا الكلام غيره وعن الامام انه يصير مسلما اشهد

قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...

نصرانيان

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو ينكره يقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامراة
من المسلمين وبترت على دينه وجميع اهل الكفرة فيه سواء ولو شهد نصرانيان على
نصرانية بانها اسلمت جاز واجبرت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر
يقبل شهادة رجل وامراة من الكفرة على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بالاسلم
كتاب النكاح لما فرغ من الكراهة ولا يستحبنا شرع في النكاح لانه تارة يستحسن
والخرى يكره واختلف في معناه لغة واختار صاحب المحيط وبعده صاحب الكافي
وسائر المحققين انه الضم والجمع قال الشاعر ان القبور تنكح الاياما والنسوة الارامل
اليتامى اي يضم وتجمع الى نفسها اسمي النكاح نكاحا لما فيه من ضم احد الزوجين الى الآخر
شرعا اما وطأ او عقد احق صارا فيه كصل على باب وزوجي خف ومعناه شرعا عقد
موضوع لملك المتعة اي حل استمتاع الرجل من المرأة وهو احتراز عن البيع فانه عقد
موضوع لملك اليمين وان يقع في بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة الى زيادة قولنا
في محله كما زيد في النهاية احتراز عن بيع العلمان واليهام فان تملكها ليس سببا
لملك المتعة التي هي الوطأ المراد بالعقد الحاصل بالمصدر وهو ارتباط اجزاء النكاح
الشرعي بل الاجزاء المرتبطة بخوض ورجت وتزوجت وكذا جرت واشترت فان
المشارع قد جعل بعض المركبات الاختيارية انشاء بحيث اذا وجد وجد معه معنى
شرعي يترتب عليه حكم شرعي مثله اذا قبل زوجه وتزوجت وجد معنى شرعي
هو النكاح يترتب عليه حكم شرعي هو ملك المتعة وكذا اذا قبل بيع واشترت وجد
معنى شرعي هو البيع يترتب عليه حكم شرعي وهو ملك اليمين ولما كان بين اللفظ
الانشائي ومعناه من العلاقة القوية حيث لا يتخلف عنه المعنى لان الانشاء ايجاد
معنى بلفظ يقاربه في الوجود سميت الالفاظ الانشائية باسامي معانيها حيث
ذكر البيع والنكاح واريدهما بالايجاب والقبول ولذا اطلق النكاح ههنا على العقد
مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللزوم في ملك المتعة ليس صلة
للموضوع بل الغاية وكذا في قبل عقد موضوع لمعنى يترتب عليه ملك المتعة وان ههنا علاقة
اربعها القاعلية المتعاقدان والمادية الايجاب والقبول والصورية الارتباط والاعا
الاستمتاع ههنا تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وان كان عبارة قاصرة عن افاذته
ويبدو فيه ما يرد عليه انه فسر آو النكاح بعقد موضوع لملك المتعة وصرح بان
النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلزم منه ان يكون الايجاب والقبول

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...
قوله لا اله الا الله...

قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...

مع ارتباط معنى النكاح ثم فهم من قوله فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...

قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...

بناء على زعم ان ما وضع الماضي والمستقبل ايجاب وقبول فقصد الاختصاص فقال...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...

قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...
قوله في قوله لا ينفك عن الزوجية...

عند الشهود

فقال خريد يصح البيع وان لم يقولوا قد وخنم وخريد لم يذكر لا ينفق بقولهما
 عند الشهود ما زن وشويع وكذا لو قال لامرأة هذه امرأتى وقالت المرأة هذا زنى
 عند الشهود لا يكون نكاحا قال الامام قاضي خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
 ان اقر بعقد ما من ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقرت المرأة زوجها واقر
 الرجل انها امراته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارهما بالانشاء النكاح بينهما بخلاف
 ما اذا اقر بعقد لم يكن فانه كذب محض ولا ينفق بضا بالنعاطي وهو ان لا يذكر
 العاقدان شيئا من الاجاب والقبول بل يرضيا على قدر من المهر ويقطع الزوج
 او يكبلها وتأخذ المرأة او يكبلها وتسلم المرأة نفسها وانما لم ينفق به مبالغة
 في صيانة الابضاع عن الهتك واخر ما نشأها وينفقه به البيع اذ ليس فيه هذا المعنى
 ولذا قال بعضهم ينفقه به في الخسيس لا النفيس وانما يصح بلفظ النكاح والترقيع
 وما وضع لتمليك العين كجبة وتمليك وصدة وبيع وشراء فلا يصح بلفظ الا جان
 والا حارة لانها وضعت لتمليك المنفعة في الحال فلا يصح بلفظ الوصية لانها ضعفت
 لتمليك العين بعد الموت وفي غاية البيان هذا اذا قيلت الوصية بما بعد الموت او اطلقت
 واما اذا قيلت وصيت بابنتي فلا ريب في ذلك لان محض من الشهود وقال الرجل قبلت
 يكون نكاحا وفي التنازع راجحة ان كل لفظ موضوع لتمليك العين ينفقه به النكاح
 ان ذكر المهر والاقبالية وشروط سماع كل من العاقدين لفظ الا حارة لانه لم يتحقق
 الرضا في الطرفين فلا ينفق النكاح وقد عرفت انه لا ينفق بالكتابة في الحاضر
 فلا بد من سماع العبارة وشروط ايضا حضور حربي او حور حربيين مكلفين سامعين
 معا قولهما وقيل بشرط حضور الشاهدين لاسماعهما والصحيح هو الاول فلا ينفق
 بحضور الامهين وهنديين لم يفهما كلامهما وينفقد بحضور السكران اذا فهموا
 وان لم يذكر وبعد الصبح وان سمع احدا الشاهدين فاعيد على الاخر فسمعه دون
 الاخر لم يصح الا في رواية عن ابى يوسف استحبنا اذا اتحد المجلس ولو احدهما اصم
 فاعاد عليهما حتى يسمع لم يجز ولو سمع احدهما كلام الزوج والاخر كلام المرأة
 ثم اعيد وانعكس السماع لم يجز عند العامة واجارة ابوسهل ان اتحد المجلس قوله
 قولهما اي قول العاقدين او في قول الواقعة لفظ الزوجين او ابني احدهما ان
 ادعى القريب لان الشهادة للقريب لا يجوز بخلاف الشهادة عليه فاذا نكحها
 بحضور ابني الزوج فان ادعى لم يقبل شهادة ابنة له وان ادعت تقبل شهادتهما

بذلك

قوله في صيانة الابضاع عن الهتك
 يعني الصيانة التي هي في حق الزوج من زوجته
 بانها لا تملكه طرفا من الزاد هتك الالهة

قوله وانما لم ينفقه به مبالغة
 بل لا يسمع كل من واحد من العاقدين لفظ الا حارة
 اقول انما نسبوا ذلك الى الامام قاضي خان في صيانة الابضاع
 عن الهتك والامر انما هو في حق الزوج من زوجته
 لفظ الا حارة في قوله لا ينفق بضا بالنعاطي
 ايضا في قوله لا ينفق بضا بالنعاطي
 ونشرط سماع كل من العاقدين لفظ الا حارة
 ولا ينفق بضا بالنعاطي
 ولا ينفق بضا بالنعاطي
 ولا ينفق بضا بالنعاطي

فانه يتناول قول الوكيلين مطلقا اي سواء كان شهادتهما
 لنكاح مسلم او كافر ومسلمين للنكاح مسلمة او لا شهادة
 للنكاح على المسلم ولو كانا كافرين او مجذومين في دين
 او عيبين او ابني الزوجين او ابني احدهما لان كلامهم
 اصل الوثيقة فيكون الشهادة بخلاف ما في الفتاوى من ان الاولاد
 فلا يبالى بقولها وان لم يثبت النكاح بهما الى ابني الزوجين

وان نكح

عند الشهود
 انما ينفق بضا بالنعاطي
 انما ينفق بضا بالنعاطي
 انما ينفق بضا بالنعاطي

وان نكح عند ابني الزوجة فان ادعت لا تقبل شهادتهما وان ادعى تقبل كما صح
 نكاح مسلم ذمينة عند ذميين وان لم يثبت بهما ان النكاح لا تقبل شهادة الكافر على
 المسلم وان ادعى المسلم تقبل له امر لا ب شخص اخر ان ينفق بضا بالنعاطي عند رجل او
 امرأتين ان حضر الاب مع النكاح والا فلا فان الاب اذا حضر انتقل عبارة الوكيل الى
 فصار عاقد الحكم والوكيل مع الرجل والمرأتين شاهدان كاب زوج بالغة عند رجل
 ان حضرت مع النكاح والا فلا فصارت المبالغة كأنها عاقرة والاب وذلك
 الرجل شاهدا ان حرم على الرجل تزوج اصله وان علت وفرعه وان سفلت واخوته وان
 وان سفلت وبنت اخيه وان سفلت وعمته ومخالته باي جهة كانت وامانات
 العم والعمة والخال والخالة في قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وهذه غير مذكورة
 في المحرمات وبنت زوجة ان وطئت وام زوجة وان لم يوطا الام لما قرآن وطئ
 الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات وزوجة اصله وان علا
 وفرعه وان سفلت والكل رضاعا اي حرم تزوج كل ما ذكره الاصل والفرع وغيرهما
 من جهة الرضاع وهذا يشمل اقسام ما كبرت اخت مثلا يشمل البنت الرضاعية لان
 النسبية وبالبنت النسبية لا تحت الرضاعية والبنت الرضاعية لا تحت الرضاعية
 وحرم ايضا تزوج اصل فرنية وان علت واصل منسوبة شهوة وماسة وناطرة الى
 ذكره والمنظورة بشهوة الى فرجها الداخل ولو كان نظره من زجاج او ماء في المرأة
 فيه اي الماء وحرم ايضا تزوج فرجه من اذ بالانثى حرمه المصاهرة عندنا خلافا
 للشافعي لا اي لا يحرم تزوج المنظور الى فرجها الداخل من امرأة او ماء بالا انعكاس
 يعني اذا نظر الى فرجها الداخل من زجاج او ماء في فيه يحرم هي له واما اذا نظر الى امرأة
 او ماء فرأى فرجها الداخل بالانعكاس لا يحرم له كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة
 قبل ام امرأة من غير امرأة ماله يظهر عدم الشهوة وفي المس اي اذا مس ام امرأة
 لا يحرم ماله يعلم الشهوة لان تقبيل النساء غالبا يكون عن شهوة والمعاينة بمنزلة
 التقبيل كذا في فتاوى قاضي خان ومادون سبع سنين ليست بمشبهة فان بنت
 تسع سنين قد يكون مشبهة وقد لا تكون فانه يختلف بعظم الخنة وصغرها واما قبل
 بلوغها تسع سنين فلا تكون مشبهة وبه يفتي كذا اي يحرم تزوج اصل فرنية
 ونحوها كذا حرم الجميع نكاحا وعدة اي في النكاح والعدة ولو كانت العدة حراما
 باين وفيه خلافا في الشافعي والجمع وطنا بملك يمين قوله بين امرأتين متعلق بالجمع ايتهما

حتى قالوا انظر الى فرجها
 لا يحرم واختلفوا في ذلك
 النكاح لا يحرم واختلفوا في ذلك
 النكاح لا يحرم واختلفوا في ذلك

عند الشهود
 انما ينفق بضا بالنعاطي
 انما ينفق بضا بالنعاطي

عند الشهود
 انما ينفق بضا بالنعاطي
 انما ينفق بضا بالنعاطي

فرضت ذكر المهر على كل امرأة أخرى يعني بغير ان يجمع بين هاتين المرأتين في النكاح بان
يتزوجهما بعدد او عقد بن او بتزوج احديهما في عدة الاخرى سواء كانت
العدة من بائن او رجعي وان يطأها مملوكتين لان الجمع بينهما يقضي الى قطعية الرحم
اذ المعادة معتادة بين الضاربين لجمع بين امرأة وبت زوجها الذي كان لها
من قبل اذ قرابة بينهما ولا يضاع فان ثبت الزوج لو فرضت ذكر اكان ابن الزوج
وهو حرام عليها اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكر او ان تزوجها تلك المرأة وان
تزوج اخت امه وطئها صحيح النكاح لصدره عن اهله مضاف الى محله لكن لا يطأ
واحدة من المنكحة والموطوءة حتى تحرم احدهما عليه لانه لو طئ المنكحة صار جامعاً
بينهما وطأ حقيقة ولو جامع المملوكة صار جامعاً بينهما وطأ حكيماً لان المنكحة موطوءة
حكيماً واذ حرم المملوكة على نفسه بسبب من الاشياء كالبيع والتزويج والهيبة مع التسليم
والاعتاق والكتابة حل وطئ المنكحة وطأ المملوكة ان لم يكن وطأ المملوكة لعدم
الجمع وطأ الحقيقة ولا حكيماً وان تزوجهما اي الاختين بعدد بن قديبه لانه لو تزوجها
بعقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا يستحق شيئا من المهر ونسب
او ولد قديبه لانه لو علم ذلك بطل الثاني فرق بينه وبينهما لان نكاح احديهما
باطل بيقين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولية والترجيح بل مرجح باطل ولا الى التنفيذ
مع الجهالة لعدم الفائدة اذ لا يمكن الاستمتاع بواحدة منهما او للضرر عليه وعليهما
بالزام النفقة والكسوة من غير قضاء حاجته وصبره والمرأة كالمعلقة وهي التي لها
زوج قد عرض عنها ولا يجوز التحري في الفروج فتعاني التعريق فان طلبت المهر
وقالت لا ندري الاولية لا يقضي لها بشيء من المهر الا ان تصطليح لان الحق للمهر
فلا بد من دعوى الاولية او الاصل او لا يصطلاح يقضي لهما وصورته ان تقول لا عند القاضي
لنا عليه المهر وهو لا يعد وناقص على اخذ نصف المهر فيقضي القاضي وان ادعها
اي الاولية كل منهما بل بنية فلهما تمام المهر ان فرق بعد دخول لانه استقر بالحل
فان يسقط منه شيء ونصف مهر لو قبله ونسأوى سميها لان النكاح الاخير
باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول قبل الوطئ فيجب
نصف المهر ولا يدري لمن هو فنصف بينهما او انا خلتا اي سميها فان علمنا
اي السميها بان ايها الفاتنة وايها الاخرى فلكل منهما ربع مهرها المسمى ولا
اي وان لم يعلم السميان فنصف اي فلكل منهما نصف اقل من المسميين لانه متعين

وان اطلق المنكحة على المملوكة

وان لم يسم

قال والحرة على المهر على كل امرأة أخرى يعني بغير ان يجمع بين هاتين المرأتين في النكاح بان
يتزوجهما بعدد او عقد بن او بتزوج احديهما في عدة الاخرى سواء كانت
العدة من بائن او رجعي وان يطأها مملوكتين لان الجمع بينهما يقضي الى قطعية الرحم
اذ المعادة معتادة بين الضاربين لجمع بين امرأة وبت زوجها الذي كان لها
من قبل اذ قرابة بينهما ولا يضاع فان ثبت الزوج لو فرضت ذكر اكان ابن الزوج
وهو حرام عليها اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكر او ان تزوجها تلك المرأة وان
تزوج اخت امه وطئها صحيح النكاح لصدره عن اهله مضاف الى محله لكن لا يطأ
واحدة من المنكحة والموطوءة حتى تحرم احدهما عليه لانه لو طئ المنكحة صار جامعاً
بينهما وطأ حقيقة ولو جامع المملوكة صار جامعاً بينهما وطأ حكيماً لان المنكحة موطوءة
حكيماً واذ حرم المملوكة على نفسه بسبب من الاشياء كالبيع والتزويج والهيبة مع التسليم
والاعتاق والكتابة حل وطئ المنكحة وطأ المملوكة ان لم يكن وطأ المملوكة لعدم
الجمع وطأ الحقيقة ولا حكيماً وان تزوجهما اي الاختين بعدد بن قديبه لانه لو تزوجها
بعقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا يستحق شيئا من المهر ونسب
او ولد قديبه لانه لو علم ذلك بطل الثاني فرق بينه وبينهما لان نكاح احديهما
باطل بيقين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولية والترجيح بل مرجح باطل ولا الى التنفيذ
مع الجهالة لعدم الفائدة اذ لا يمكن الاستمتاع بواحدة منهما او للضرر عليه وعليهما
بالزام النفقة والكسوة من غير قضاء حاجته وصبره والمرأة كالمعلقة وهي التي لها
زوج قد عرض عنها ولا يجوز التحري في الفروج فتعاني التعريق فان طلبت المهر
وقالت لا ندري الاولية لا يقضي لها بشيء من المهر الا ان تصطليح لان الحق للمهر
فلا بد من دعوى الاولية او الاصل او لا يصطلاح يقضي لهما وصورته ان تقول لا عند القاضي
لنا عليه المهر وهو لا يعد وناقص على اخذ نصف المهر فيقضي القاضي وان ادعها
اي الاولية كل منهما بل بنية فلهما تمام المهر ان فرق بعد دخول لانه استقر بالحل
فان يسقط منه شيء ونصف مهر لو قبله ونسأوى سميها لان النكاح الاخير
باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول قبل الوطئ فيجب
نصف المهر ولا يدري لمن هو فنصف بينهما او انا خلتا اي سميها فان علمنا
اي السميها بان ايها الفاتنة وايها الاخرى فلكل منهما ربع مهرها المسمى ولا
اي وان لم يعلم السميان فنصف اي فلكل منهما نصف اقل من المسميين لانه متعين

وان لم يسم مهر لهما فلهما متعة واحدة بدل نصف المهر كذا الحكم في سائر المحرم جميعها
في النكاح من المحرم صحيح نكاح الكاتبة المقرقة بنيت فاحاطة الى ذكر الصابنية لانها
ان كانت كاتبة مقررة بنيت صار ذكرها عبثا ولا فساد في ذكرها ونكاح المحرمة لم ينعقد
ولو كان نكاحها محرماً فان الاحرام لا يمنع صحة النكاح ونكاح الامة ولو كانت
كاتبة او مع طول المحرقة خذوا الشافعي فانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج امه كاتبة
وجوز به المسلم بشرط عدم طول المحرقة والمراد بطول المحرقة القدرة على نكاحها بان
يكون له مهر المحرقة ونفقته ونكاح المحرقة على الامة لا يفسد ولا يجوز نكاح الامة
على المحرقة ولو كان نكاحها في عدة المحرقة لبقاء اثر النكاح المانع من العقد ونكاح اربع
من حرائر واماء فقط للمحرر لا يجوز له ان يزيد من اربع لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء مثنى ومثلاث ورباع والتضييق على العدد يمنع الزيادة عليه وعند الشافعي
لا يتزوج الامة واحدة والعبد نصفها ونكاح حبي من زنا يدخلها تحت قوله تعالى
واحل لكم ما وراء ذلكم ولكن لا توطأ قبل وضعها ثم يسقط ما وراءه غيره لا الاحل
الذي هذا اذا كان النكاح خيرا لاني واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتنتفي
النفقة عند الكل ويجل له وطئها عند الكل كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بملك اليدين
بان وطئ مولاه ويدخل فيه ام الولد ما لم تكن حبيلى لان فراشها ضعيف ولهذا ينتفي
ولدها بغير نكاح وتيسر القول ان يستبرأ منها صابنية ثمانية اوتراى صحيح نكاح الموطوءة
بزنا حتى لو راى امرأة تزنى فتزوجها جاز ولو ان يطأها خلو فالحمد ونكاح المصمومة
اي المحرمة فانه اذا تزوج امرأتين لا يحل له نكاح احديهما بان كانت محرمة او ذات زوج
او وثنية ويجل له نكاح الاخرى صحيح نكاح من يحل له وبطل نكاح الاخرى لان البطل في اخلاها
فيقتصر عليها بخلاف البيع لان غير البيع اذا ضم الى البيع يكون قبول غير البيع شرط لقبول
البيع وهو فاسد فالبيع يفسد بالشرط الفاسد بخلاف النكاح وما سمي من المهر كله
فلهما ولا يقسم على مهر مثلها فما اصاب المصمومة لزمه وما اصاب الاخرى لا لزمه
لان نكاح امه وسيدته اي لا يصح نكاح المولى امه سواء كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبة
او مشركة ولا نكاح العبد سيدته لان جماع على بطلان نكاح المحرمة وسيدته والوثنية
لانها من المشركات وقال الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وصابنية عابدة كوكب
لا كتاب لها اختلفت تفسير الصابنية فعندهما امر عبدة الاوثان وانهم بقيد وث
النجوم وعند الشافعي خيفة ليسوا بعبدة الاوثان وانما يعظمون النجوم كعظيم المسلم الكعبة

انما يكون عند كذا في المحرمة

على الامتثال عليه ما ثبت على النكاح وجوب المهر وتباعد النكاح
اي الامتناع عن وقوع الطلاق وغيره فيصير تزويجا مشتملا
بعد الاعتاق ووقوع الطلاق وغيره فيصير تزويجا مشتملا
عن وطئها حراما لاحتمال كونها حرة او ممتقة الغية وحلها عليها
بعقدها وقبضت الحائض وهذا ليس بفاسد شيئا اذا تدان
الايدى ولهذا كان الامام الشافعي يفعل ذلك كما في المصنفات
والايباع

الصبيوة بالضم ودين ترك ايدوب اخذ بنية كرمه يقال
صباء من دينه اخرج كما نصيب النجوم اي تطعمها وصبا
ايضا صار صبا والصبايون جنس من اهل الكتاب
من الاثري

فان كان كما فسر الامام صحح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فيه دخل فيما سبق وان كان
كما فسر اه لم يصح بالاجماع لانهم مشركون ولهذا قيدت ههنا بما ذكر وكذا لا يجوز
وطي المذكورات بملك اليمين لان النكاح محمول على الوطى او نقول هو في موضع النفي
فيتناول الوطى ذكره الزيلعي ولا نكاح خامسة في عدة رابعة للحر وثالثة في عدة ثالثة للعبدة
فان طلقا الحر احدي نسائه الاربع طلاقا بنا لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى ينقضي
عدتها وفيه خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاخ في عدة الاخ ولا نكاح حتى
ثبت نسب حملها كما لم يثبت فان النسب يثبت في داره كما ثبت في دارنا وهذه
العبارة احسن من قولهم كما لم يسي لان المتبادر منه حصول الحمل بعد السبي وهو
باطل اذ لا يثبت النسب او حامل من مولاه بان ادعى ان حملها منه او حامل من زوجها
مولاه اياه فانه ايضا ثابت النسب ولا نكاح للذمة وهو ان يقول لامرأته ان تنكحك
كدامدة بكذا للمال ولا النكاح الموت مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين
عشرة ايام لم يقل والموت لثلاث نفهم منه عطفه على النفقة فانه مع عدم معناه مخالف
للهداية حيث قال والنكاح الموت برهنت امرأة علي بن رجل انه تزوجها وقضى
ولم يكن تزوجها حل له وطئها وانما تمكينة في عكسها هذا عندنا في حنفية وهو قول ابي
يوسف الاول وفي قوله الآخر وهو قول محمد لا يسهل الوطى وهو قول الشافعي لان
القاضي اخطأ المجتهد اذ الشهود كذبة فصار كما اذا ظهر انهم عبيد او كفار ولا في حنفية
ما روى ان رجلا اقام بنية على امرأة انها تزوجته بين يدي علي رضي الله عنه فقصي
علي بذلك فقالت المرأة ان لم يكن منه لي بد فزوجني اياه فقال علي شاهدك زواله
ولو لم يتعد النكاح لا جابها بما طلبت لا يصح تعليق النكاح بالشروط مثل ان يقول
لبنتي ان دخلت الدار زوجتك فاولا وقال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح وان
صح النكاح لما تقر بان التعليق بالشروط يختص بالاستفاضة المحضة التي يختلف بها كالمطهر
والعتاق ولا يتعداها والنكاح ليس منها ولا اضافته الى امر في المستقبل مثل ان يقول
في المحرم مثلاً تزوجتها فلان في الصفر وقال فلان قبلتها لا يصح النكاح ويبطل
الشروط ونماي دون النكاح الا ان يكون أي الشرط كما ثبتا نقل في العمادة عن مجموع
النوازل ان تعليق النكاح بشرط معلوم الحال يجوز ويكون تحقيقا بان قال الآخر زوجني
ابنتك فقال في تزوجتها قبل هذا فلان فلم يصدقه الخاطب فقال ابولبت ان
لم يكن زوجتها فلان فقد تزوجتها منك وقبل الآخر وظهر انه لم يكن زوجها

ينعقد

ينعقد هذا النكاح لان التعليق بشرط كائن بتحقيق فيكون في خبره وباني تحقيقه في آخر
اليوم ان شاء الله تعالى **باب الولي والكفو** الولي شرط صحة النكاح في الصغير والمجنون
والرقيق لان علة الاحتياج اليه العجز وهو موجود فيهم ولما علم في كون الولي شرط
صحة النكاح في الصغير ونحوه عدم اشتراطه في صحة انعقاد نكاح اشدادهم فرع عليه
قوله فينعقد نكاح حرة مكلفة اي عاقلة بالغة بكر اكانت او ثيبا باردا في فان الحرة
المكلفة اذا زوجت نفسها فعندنا في حنفية وابي يوسف ينفذ في رواية غير ابي يوسف
لا ينفذ الا بولي وعند محمد ينفذ موقفا على امانة الولي وعند مالك والشافعي
لا ينعقد وولي الولي الاعتراض غير الكفو ان شاء فسخ وان شاء جاز ما لم تلد منه
واما اذا ولدت منه فليس للولي ان يعترض كيلا يصيب الولد بعدد مربيته كذا في
الحاشية والمخالفون ولكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام اذا المرأة اذا زوجت نفسها
من غير كفو فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت او كاد ثم بدله ان يخاصم في ذلك
فله ان يفرق بينهما لان السكوت انما جعل رضاء في حق النكاح في حق البكر نصا لا في حق
القياس كذا في الزماني وروى عدم جواز رواء الحسن بن ابي حنيفة لان كثيرا من النساء
لا يمكن رفعه بعد الوقوع وبه يفتي لنفس الزمان ورضاء البعض كالكل اي رضاء بعض
الاولياء كرضاء كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يقدر الباقي على فسخه لو استنوا
في الدرجة واما اذا كان بعضهم اقرب من العاقد فله فسخه وقبضه اي الولي المهر
ونحوه اي نحو قبض المهر كجهنمها منه ومباشرة اسباب الولية رضاء لانه يفر
بحكم العقد وان خاصم الزوج في المهر والنفقة ففي القياس لا يكون رضاء وفي الاحتياط
يكون رضاء ذكره قاضي خان لا سكونه لان السكوت عن المطالبة محتمل ولا يجعل رضاء
الا في مواضع مخصوصة وليس هذا منها لا يجوز بغير بالغة على النكاح اي لا تنكح بغير رضاها
بل يجزى الصغيرة عندنا ولو ثيبا ويجزى البكر عند الشافعي ولو بالغة فالبكر الصغيرة
تجوز اتفاقا والتيب البالغة لا تجوز اتفاقا ثم عندنا كل ولي فله الاجبار وفيه خلاف
ليس الا للاب ولجداب الاب فان استاذنها اي البالغة هو اي الولي نفسه او كليه
او رسول او زوجها اي الولي فعلمت بوصول خبر التزويج اليها فسكنت او صمكت
غير مستهزئة فان صححها مستهزئة لا يكون رضاء واذا اشتهت فهو رضاء هو الصحيح
كذا في الزماني وبكت بدو صلو كانا بشرط ان تعلم الزوج حتى ان سكوتها وعطف
عليها انما يكون اذا نامها اذا علمت الزوج انه من هوليطهر رغبته باقية من رغبته عنها حتى

اي قال في الزماني
قال في الزماني
قال في الزماني

لو قال لها اريد ان ازوجك فمفسكت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال اريد
من فلان او فلانة وذكر جماعة فسكت فهو رضا بزوجها ايا شاء ذكره الزبيلي
اي علمها المهر ليس بشرط لان النكاح صحة بدونه وان كان المبلغ فضوليا بشرط
فيه العدد او العدة عند ابي حنيفة خلافهما كذا في سكونها المذكور اذن
كذلك اذا زوجها الولي عند مفسكت يكون سكونها اذ نافي الاصح ذكره الزبيلي
وان استاذنها غير اقرب اى اجنبي او ولي بعيد فاذ بها لا يكون بالمسكوت بل
بالقول لان هذا المسكوت لقلة الاتفاقات الى كلامه فلم يدل على الرضا بخلاف الرضا
فانه قائم مقام الولي كالنائب لقوله صلى الله عليه وسلم النبي تشاور ولا تظن لا بعد
عينا منها اذ قل الجاء بالمرأسة فلو مانع من النطق وفي الكافي اذا وجد فغير يدل على
الرضا فهو كالقول كتمكينها نفسها ومطابقتها لان الدلالة تعمل عمل
الصريح وفي المحيط لو قبلت الهدية او خدمت الزوج او اكلت من طعامه لا يكون رضا
وبشرط في استئذان غير اقرب اعملا من اى المهر والزوج قبل لا بد من شئ من المهر
في استئذان الاب ولجود غيرها لان رغبتهما مختلف باختلاف قلة الصداق
وكثرة والصحيح ان الزوج اذا كان ابا او جدا فذكر الزوج يكفي لانه لا ينقص عن المهر
الا الغرض فرفه وان كان غيرهما فلا بد من شئ من المهر كذا في الكافي والراي بكراهة
بوثبة او حيز او جراحة او تعيس هو طول مكثها في اهلها بعد اذ رآها حتى خرجت
من عداد الانكار او زنا بغير حكم اى لها حكم البكر في ان سكوتها رضا والقول لها
ان اختلعا في السكوت اى اذا قال الزوج للبكر البالغة بلفظ النكاح فسكت وقالت
بل ردة فالقول قولها لانه يدعي لزوم العقد تملك البضع والمرأة تدفعه وتقبل
بنية على سكوتها ولا تخلف هي عند عدمها اى بنية هذا عند ابي حنيفة بناء على عدم
التخفيف عند في النكاح خلافهما والولي النكاح الصغير والصغير ولو كانت
الصغيرة نيبا حارة والشافعي وقدم يعين فاحش وهو لا يتعارف الناس فيه بان
زوج بنته الصغيرة ونقص مهرها نقصا فاحشا او غير كفو بان زوج بنته الصغيرة
عبد او زوج ابنة الصغيرة اذ كان اى الولي ابا او جدا اب لاب خلافهما قالوا
الخلاف فيما اذا كان الاب صاحبيا ولو كان سكرانا لا يصح اتفاقا وكذا لو عرف منه
سوء الاختيار لطعمه او سفره لا يصح اتفاقا لهما اذ لا يتبين نظرية فاذا تضمن
ضررا لا يجوز ولان شفقتها وافر فالظاهر ان هذا الضرر يصح في مقابل فوائد

نهر

اخره كون الزوج حسن الخلق والافتقار واسع الثقة والعفة والظاهر انها قاصدا
بالعقد فلو ضرر ولا اى وان لم يكن الولي ابا او جدا فلا اى لا يصح النكاح يعين
فاحش او غير كفو اتفاقا فالعقد علة الصحة في الغير في عقدهما اى عقد الاب والجد
اذا كان ذلك العقد بمهر المثل او كفو لزم اى العقد ولا خيار بواحد منهما بعد البلوغ
وفي عقد غيرهما من الاولياء خيار الفسخ بالبلوغ او العلم بالنكاح بعد اى بعد البلوغ
يعنى ان كانا عالمين قبل البلوغ بالعقد فلكل منهما الفسخ عند البلوغ ان شكك
اقام على النكاح وان شاء فسخ عند ابي حنيفة ونحوه ولا فسخ واحد منهما الفسخ
اذا علم بعد البلوغ قوله غيرهما بشاؤن القاضي والام حتى اذا زوج احدهما ثبت
الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي بشرط القضاء يعنى اذا اختار الصغير
او الصغيرة الفرقة بعد البلوغ لا يثبت الفرقة ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما بخلاف
خيار العلق حيث لا يحتاج فيه الى قضاء وبخلاف خيار الحريم فانها اذا اختارت
نفسها ووفقت الفرقة بلا قضاء فتوارثان قبل اى اذا اشترط الفرقة بالقضاء وان
احدهما قبل القضاء بلغ اولا ورثة الاخر لبقاء النكاح قبل القضاء وسكوت البكر
ههنا اى عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ رضا وخيارها لا يمتد الى اخر المجلس
وان جهلت بماي بالخيار فان البكر اذا سكنت ههنا بناء على انها لم تعلم ان لها الخيار
يبطل خيارها ولا تغدر بالخيار وينبغي ان تختار نفسها مع رؤيتها الدم وان رآته بالليل
تختار بلسانها فتقول فسمعت بكاني وشهد اذ اصبحت وتقول رآيت الدم
الا ان قالت الحمد لله اخترت فهي على خيارها وان بقيت خادما حتى حاضت
فدعى شهودا فلم يقدر عليها وهي في مكان منقطع لزمها النكاح ولم تغدر ولو
سئلت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او سلمت على الشهود بطل خيارها ولو اختارت
واشهدت ولم تقدم الى القاضي بشهرين ففي خيارها الخيار العيب ذكره الزبيلي
بخلاف المعقنة اذا اعتقت امه ولها زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار
فخيارها عذر لان خدمتها لولي تمنع التعلم بخلاف الخواير فان طلب العلم فريضة على كل
مسلم ومسلمة واما الصبي والصبيبة فاذا ارهاق ايجب عليهما تعلم الايمان واحكامه
او وجب عليهما التعليم ولا ينبغي ان يترك اسدى قال صلى الله عليه وسلم مروا
صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعاً واضربوهم اذا بلغوا عشر او خيار الصغير
اى خيار المجلس للصغير والنبي اذا بلغا لا يبطل بل يصريح رضا بان يقول وضبت

حيث

او قبلت او لا لانه بان يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة والمس واعطاء الغلام للمهر
وقبول الثيب المهر ولا يقياهما عن المجلس لان خيار البلوغ يثبت بعدم الرضا
لنوم الخلل وما ثبت بعدم الرضا يبطل بالرضا الا ان سكوت البكر رضا لا يمتد الى
آخر المجلس فضله عما وراه لا سكوت الغلام فلا يبطل خياره بالقيام المستلزم
للسكوت واما عدم بطلان خيار الثيب بقياهما عنه فلا خيار بلوغها الميث
بإثبات الزوج وهو ظاهر وما لم يثبت به لا يقتصر على المجلس فان التقويض هو
عليه كما سياتي في موضعه ان شاء الله تعالى الولي في النكاح لا التصرف في مال الصغير
فانه لا لب ثم لا يبيعه ثم لو صيرها ثم وثم العصبية بنفسه وهو ذكر يتصل بالميت ياد
توسط اني احترزه عن العصبية بالغير كما ثبت اذا صارت عصبية بالابن فلا ولاية
لها على امرها المجنونة وعن العصبية مع الغير كما اخفت مع البنت حيث لا ولاية لها على
اخذها المجنونة على ترتيبها كارت اي بغير الجزاء وان سفل ثم الاصل وهو الاب والجد
ابوه وان علا ثم الاخ كلاب وام ثم الاخ كلاب ثم ابن الاخ كلاب ثم ابن الاخ كلاب
ثم العم كلاب ثم ابن العم كلاب ثم ابن العم كلاب وام ثم المعتق فولي المجنونة الابن مع وجود
الاب والجد كلاب لا بعد محجب بالاقرب بشرط حرية وتكليف فلا ولاية لعبد صغير
ومجنون على غيرهم اذ الولاية على الغير فرع الولاية على النفس ولا ولاية للمهر على انفسهم
فلا ولا يلزم على غيرهم واسلام في حق مسلمة ارادت التزويج وولد مسلم لقولهم
لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وكذا ولاية مسلم على كافر وينبغي ان
يقال الا ان يكون المسلم سيدا كافر او سلطانا ذكره الزبلي ثم كولي بعد العصبية
المذكورة الام ثم الاخ كلاب وام ثم كلاب ثم كلاب ثم كلاب ثم كلاب ثم كلاب
ثم مولى الموات وهي من لا وارث له وولي غيره على انه ان جنى فارشه عليه وان مات
فغيره له ثم السلطان لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي له ثم قاص
كتب في مشوره اي مكتوب المعطى من قبل السلطان ذلك اي تزويج من لا ولي لها
لا بعد اي يجوز للولي الا بعد التزويج بغيره الا قرب غيبة منقطعة فسر ما بعضهم
بان يكون في بلد لا تنصل اليه القوافل في السنة الامرة وهو اختيار القدروري وقيل اذ
مدة السفر يعني مسافة القصر ليس لا قصي مدة السفر نهائية فاعتبره في وهو
اختيار القاضي ابي علي الشافعي وسعد بن معاذ المروزي وصدر الاسلام البرزجوي
والصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي وقبل ما لم ينظر الكفو الخاطب الجرمية

اختاره

اختاره الامام شمس الاثمة السرخسي حيث قال لا يصح انه اذا كان في موضع لو انظر حضور
او استطاع رايه بقوت الكفو الذي حضر الغيبة منقطعة ولا فلا ولا ولاية نظرية
ولا نظرية ابقاء ولاية حينئذ ولا يبطل بعوده يعني بعد ما ثبت الولاية للو بعد اذ ان
ثم حضرا لا قرب ليس له ان يفسخ لان العقد عقد بولاية تامة وقد حصل القدرة
على الاصل بعد حصول المقصود بخلاف اقول في صغير او صغيرة او وكيل رجل وامرأة
او مولى العبد بالنكاح لم يصدق واحد منهم عند ابي حنيفة لكونه اقرارا على الغير
الا ان يشهد لشهود على النكاح او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدق او يصدق
الموكل او العبد وعندهما يصدق وبادشهود ويصدق بغير صورة ان يدعي عند القاضي
رجل على اب الصغيرة انه زوجها واقر الاب به بين يدي القاضي فانه لا يقضي بالنكاح
ما لم يات الزوج بينه يشهدون على ما ادعاه وينصبانسانا عن الصغير حتى ينكر
النكاح فيقيم على البينة او يدرك الصغير فيصدق والرجل ولا يثبت يقضي
بالنكاح بخلاف ما لا اتمه فانهم جمعوا على ان المولى اذا اقر بنكاح امته بعد ما ادعى رجل
نكاحها يقضي بنكاحها باذنه تصديق وبينة لانه مقرر على نفسه لانه يملك نفس الجارية
وبعضها بخلاف العبد فانه يملك نفسه فقط لما فرغ عن الولي شرعا في الكفو فقال الكفا
هو لغة كون الشيء نظيرا آخر وفي حيزه النكاح بين الرجال والنساء لزوم النكاح
خلافه قلنا لك نسب في العرب فان العجم ضيعوا نسبهم ففرض كفا اي بعضهم
كفو لبعضهم والعرب يعني ما سوى فريش كفا قبيلة بقبيلة وليسوا بكفو لفريش
فالولي يعق العجم سمو ابد لك لانهم نصر والعرب على قتال اهل الحرب والناصر يسمى
مولى قال تعالى وان الكافرين لا مولى لهم كفا رجل رجل اي ولا يعتبر نسبهم وليسوا
بكفو للعرب ويعتبر ايضا اسلام ما مسلم بنفسه ليس كفو للذي اب واحد فيه اي الاسلام
ما ابوان فيه كالاباء يعني من كان ابوان في الاسلام فهو كفو لمن له اباء فيه لان التعريف
يقع بالابوين فلا يعتبر الزائد ويعتبر ايضا حرية وعبد ومعتق ليس كفو لمعتق اصلية
ولا معتق ابوه كفو للذات ابوين حرين ويعتبر ايضا ديانة وليس فاسق كفو للصالح
او بنت صالح ويعتبر ايضا مالا وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة وهو المعتبر في
ظاهر الرواية فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة ليس كفو للفقيرة اما المهر فلا بد من عوض
بضعها فان بد منه تسليفا لان المراد بالمهر قد رما تعارفا فيجعله لان ما وراه مؤجل
عرفا واما النفقة فلا بد من قوام الالة واجود وامه بها الا في الاصح فان شمل ثمة السرخسي

وصاحب الذخيرة الأصح أنه لا يعتبر لأن كثرة المال مذمومة في الأصل قال صلى الله عليه وسلم
هلك المكثرون إلا من قال بما له وهكذا أي تصدق به فالقادر على ما أي المهر
والنفقة كقولنا أموال عظام لعدم العرف بالغنى ويعتبر أيضا حرمة لأن النفاخر يقع
بها قتل حايك كخدا وخفاف ونحوهما ليس كقولنا عطار كبرار فالعطار والبرار
كقوله العجمي العالم كقول العرب الجاهل لأن شرف العلم يقاوم شرف النسب والعالم الفقير
أي غير الغنى لما عرفت أنه يجب أن يقدر على المهر المجل والنفقة كقول الجاهل الغنى لما عرفت
أن الغنى غير محترم وللعلو لما عرفت أن شرف العلم يقاوم شرف النسب والفقير أولى
نقصت أي تزوجت امرأة ونقصت عن مهر مثلها لولئى أن يتم المهر ويفرق بينهما
لأنها التحقت العار بالولاء لأنهم يتفاحرون بمهر مثل ويبرون بالنقصان فكان لهم
حق الاعتراض أم رجل شخصيا بتزويج امرأة فزوجته جاز لأن هذا الكلام صدر
مطلقا فيحرى على الطلاق في غير موضع التهمة كما زوجها منه ولم يكن مانع كما إذا كانت
تحت حرة وأم البنين لا يعني إذا زوجها المأمور أمرتين بعقد واحد لا يجوز إذا زوجها إلى
الزمام كليهما لأنه خلاف أمره ولا إلى الزمام أحدهما بعينه لعدم الأولوية ولا إلى الزمام
أحدهما لا بعينه لأن النكاح لا يحتمل الإضافة إلى المجهولة لقطعها عما هو المقصود منه
وهو الوطى لا استحوا وطى غير المعينة زوجت نفسها ثم غابت بان قالت أشهد وأنى
زوجت نفسي ثم قالت فاجازة أي جاز الغائب التزويج ببلوغ خبره إليه فإن كان
قبل عنه أي طرف الغائب في المجلس واحد سواء كان فضوليا أو كيدوا جاز النكاح ولا
فلا لأن ما صدر عن المرأة بشرط العقد وشطره لا يتوقف على قبول نكاح غائب بل يتوقف
على القبول في المجلس ولو لم فضولى لتحقيق صورة العقد ويتوقف تمامه على إجازة
الغائب ينوى طرف النكاح يعني الإيجاب والقبول واحد ليس بفضولى من جانب لا بشرط
أن ينكح بهما بل الواحد إذا كان وكيدوا منهما فقال زوجتها إياه كان كافيا لوله أقسام
أما أصيل وولت كابن العم تزوج بنت عم الصغيرة أو أصيل وكيل كما إذا وكلت جارية
أن يزوجهما نفسه أو وليا من الجانبين أو وكيدوا منهما أو وليا من جانب وكيدوا من
آخر ولا يجوز أن يكون فضوليا كما إذا كان أصيلا وفضوليا أو وليا من جانب وفضوليا
من آخر وكيدوا من جانب وفضوليا من آخر أو فضوليا من الجانبين أدنت امرأة لرجل
أن يزوجهما فعقد أي تزوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه عند شاهدين جاز النكاح
لأنه إذا تولى طرفه لكونه غير فضولى من جانب فقوله زوجت يتضمن الشطرين فلا يحتاج

إلى القبول

إلى القبول كذا ابن عمر زوج بنت عمه من نفسه أي صح هذا التزويج أيضا لكونه وليا ليس
بفضولى من جانب ولو وكلت رجلا بتزويجها فبشرط وجهها المهر كذا نصيبه من قبا
لا تزوجا باب المهر صح النكاح بكونه شبيهة وبنيته ويلزم المال شرعا لقوله تعالى
وأحل لكم ما ورثه ذكركم أن تنفقوا بأموالكم فالبداء لفظ خاص بمعناه لا لصاق فبدل
قطعا على امتناع انعكاسه لا ابتغاء وهو العقد الصحيح عن المال فإن قيل الابتغاء ورد
مطلقا عن اللصاق بالمال في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء والمطلق لا يحمل
على المقيد عندنا وأيضاً محصل الاستدلال أن الله تعالى أحل الابتغاء الصحيح مطلقا
بالمال فمقتضى هذا أن لا يكون الابتغاء المنفك عن المال صحيحا لأن يكون صحيحا
لشروط ما في أو سكت عنه في المهر قلنا عن الأول أن المطلق يحمل على المقيد عندنا أيضا
إذا اتحد الحكم والحادث ودخل المطلق والمقيد على الحكم المتيقن كما تقر في الأصول
وههنا كذلك وعن الثاني أن قوله تعالى لا جناح عليكم أن تطلقتم النساء ما لم تمسوهن
أو تفرضوا لهن فريضة دل على تحقق الطلاق بدون سبق فرض المهر وهو أنما
يترتب على النكاح الشرعي فإذا صح النكاح بدون تسمية المهر وجب أن يحمل الآية
على ما حملنا عليها وأقله قدر عشرة دراهم فضة وزن سبعة أي وزن كل
عشرة سبعة مثاقيل سواء كان مضروبة أو غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة
تبرا وأن كانت قيمة أقل بخلاف نصاب السرقة ذكره الزبلي ووجب أي العشرة
أن سمي دونها ووجب ألا أكثر من سمي أي أكثر عند الوطى متعلق بالوجوب والخلو
الصحيحة وسيأتي بيانها أو موت أحدهما فإنه أيضا مؤكد للمهر ونصفه أي وجب
نصف المسمى بطريق قبل الوطى والخلو ووجب مهر المثل عند ما ذكره الوطى
والخلو والموت في الشغار وهو أن يزوج كل من الرجلين بنته أو اخته للآخر بشرط
أن يزوجه الآخر بنته أو اخته فإنه صحيح عندنا ولكل منهما مهر المثل وإنما سمي به
لأن الشغار هو الرقة والاختلاء فكانت بينهما بهذا الشرط فمهر المهر وأختها البضع عنه
ووجب مهر المثل أيضا فيما لم يسم المهر أو نفي إذا لم يترأصيا على شيء ولا أي
وإن ترأصيا على شيء فذلك الشيء هو الواجب أو سمي عطف على ما لم يسم أي وجب
مهر المثل فيما سمي خمر أو خنزير أو هذا الخل أو هو خمر أو هذا العبد وهو حر أو ثوب
أو دابة لم يسم جنسهما أو تعليم القرآن أو حذمة الزوج لخدمته سنة لأن المشروع
هو لا ابتغاء بالمال المتقوم والتعليم ليس بمال فضله عن النقوم وكذا المنافع على

اصلنا ولو تزوجها على خدمة حراً قبل لا يستحق الخدمة والصحيح انها تستحق
وترجع على الزوج بقيمة خدمته ولو نكحها على رعي الغنم او الزراعة لم يجز على ربة
الاصل والصواب ان يسلم لها اجماعاً اسند لا بقصة موسى وشعيب عليهما
السلام فان شريعة من قبلنا شرعية لنا اذ قصصها الله تعالى اورسوله بلوا انكار كذا
في الكافي ولو كان الزوج عبداً فالخدمة اي فالواجب للخدمة فان خدمة العبد
بالمال لقيمة تسليم رقبته ولا كذلك الحرة ومنع عطف على مهر المثل اي وجب
منع المفوضة بكسر الواو هي التي زوجت بلو ذكر مهر او على ان لا مهر لها طلقت
قبل وطئ وهي اي المنعة درع وخمار ومنعة لا يزيد على سبعة اي نصف مهر مثلها
ولو كان الزوج غنياً ولا ينقص عن خمسة اي خمسة دراهم ولو كان فقيراً او غيباً
اي المنعة بحاله لا حالها قال صاحب الهداية هو الصحيح عمل بالرض وهو قوله تعالى
على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقيل يعتبر بحالهما كحاله صاحب البدائع
وفي الآية اشارة اليه وهو قوله تعالى بالمعروف وهذا القول اشبه بالفقه كما قلنا في
النفقة لانها لو اعتبر بحاله وحده لسوينا بين الوضعية والشرعية في المنعة وذلك
غير معروف بين الناس بل منكر ذكره الزيلعي ويستحب اي المنعة لمن سواها اي سوى
مفوضة طلقت قبل وطئ الا من سمي لها المهر وطلقت قبل وطئ فالباقي بعد الاستثناء
مطلقة وطئت ولم يسلم لها مهر ومطلقة وطئت وسمي لها مهر فظهر ان المطلقة
اربع مطلقة لم توطأ ولم يسلم لها مهر فيجب لها المنعة ومطلقة لم توطأ وقد سمي
مهر فهي التي لم يستحب لها المنعة ومطلقة قد وطئت ولم يسلم لها مهر ومطلقة
قد وطئت وسمي لها مهر فهنا ان يستحب لها المنعة فالماضي انما هو وطئها يستحب
لها المنعة سواء سمي لها مهر او لا لانه او حشها بالطلاق بعد ما سلمت اليه العقد
عليه وهو البضع فيستحب ان يعطيها شيئاً اذ اتي على الواجب وهو المسمى في صور
التسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم يطأها ففي صورة التسمية باخذ نصف
المسمى من غير تسليم البضع فانه يستحب لها شيء آخر وفي صورة عدم التسمية يجب
المنعة لانها لا تأخذ شيئاً وابتغاء البضع لا ينفك عن المال ما فرض بعد العقد او ربه
لا يتصرف يعني اذا تزوجها ولم يسلم لها مهر او نفاه ثم تراصيا على تسمية وسمي لها
بعد العقد وتزوجها على مهر سمي ثم نادى بها بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول
لا يتصرف المسمى بعد العقد ولا الزائد على المسمى بعده بل تجب المنعة في الاول ونصف

المسمى

المسمى عند العقد في الثاني ويسقط الزائد بالطلاق قبل وطئ متعلق بقوله لا يتصرف
وانما لا يتصرف لانه يتعين للواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا يتصرف
هكذا انزل منزله وانما يسقط الزائد لكون الطلاق قبل الدخول فان كل ما لم يسلم
بالعقد يبطله الطلاق قبل الدخول حتى لو كان بعده وجب الزيادة مع المسمى
وصحح خطها اي خط المرأة من مهر مثلها عنه اي عن زوجها لان المهر بقاء حقها
والخط يد في حالة البقاء الخلوه مبتدأ مجزئ قوله الاتي كالوطئ والمراد بها اجتماعها
بحيث لا يكون معهما عاقل في مكان لا يطلع عليهما احد لظلمة ويكون الزوج عالماً
بانها امرأة بلو مانع وطئ حشاً او طبعاً او شرعاً الاول نحو مرض لاحدهما يمنع الوطئ
والثاني سجن ونفاس ولا ينافي كونه مانعاً شرعاً ايضا وانكاحاً نحو احل الفرض
او نقل وصوم فرض وهو صوم رمضان كالوطئ اي في كونها مؤكرة للمهر ولو كان
الزوج مجبوراً او خصباً او غنياً او صائماً قضاء فرض في الاصح وصائباً يذري رواية
والصلوة كالصوم فرضاً ونفاه اي لا يكون الخلوه صحيحة مع الصلوة الفرض كما في
الصوم الفرض ويكون صحيحة مع الصلوة النفل كما في الصوم النفل ويجب العدة
في الكل اي كل ما ذكرناه اقسام الخلوه صحيحة كانت او فاسدة احتياطاً لنوم الشغل
قبضت الف المهر فوجبته له وطلقت قبل وطئ رجع بصفه يعني تزوج امرأة على
الف قبضتها ووجبت له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه مائة اذ لم
يصل الى الزوج عين ما استوجبه بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف
المهر والمقبوض ليس بمهر بل عوض عنه لان المهر دين في الذمة والمقبوض عين فصار
هبة المقبوض كهبة مال آخر حتى الزوج في سلامة نصف المهر ولم يرد عليه ان
يرجع وكذا اذا كان المهر مكرراً او موزوناً آخر في الذمة لانه ايضا يرد عليه ما عين
وان لم يقبضه او قبضت نصفه فوجبت الكل او ما بقي او عرض المهر قبل القبض او بعده
فانه يرد عليه وجبت قبل ان يقبض شيئاً منها ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع الزوج
عليها بشيء اذ سلم له عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فانه يستوجب عليها
شيئاً آخر غايته ان هذه الستة حصلت بسبب آخر غير الطلاق ولا يباي باخذها
الاسباب عند سلامة المقصود وكذا لو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كله
المقبوض وغيره او وهبت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها
بشيء ايضا اذ وصل اليه عين ما يستحقه كما مر ولو قبضت اكثر من النصف كستمائة

بغير انهما اولا يطلع عليهما احد صح

ووهبت له الباقي ثم طلقها قبل الدخول فعنده يرجع عليها بمائة وعندهما
بثلث مائة ولو قبضت اقل من النصف مائتين مثله لا يرجع بشئ عليها عنده
وعندهما يرجع بمائة وكذا لو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعرض فوهبت له
نصفه او كله قبضته او لا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ لان حقه
سواء من نصف المقبوض بله عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه
لانه مما يتعين فكان الموهوب عين المهر فسلم له مقصوده بكل حال فلو يرجع بشئ
نكحها بالالف على ان لا يخرجها من مقامها او لا يتزوج عليها او نكحها على الف
ان قام بها على الفين ان اخرجها فان رضى اي فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يتزوج
عليها واقام اي فيما نكحها بالالف ان اقام بالفين ان اخرج فلها الف والا فهو المثل
اما الف في صورة الوفاء ومهر المثل في صورة عدمه فانه المسمى صلح المهر وقدم
رضاها به وامام مهر المثل في عدمه فانه سمي ما لها فيه فنع فعنده فواته نكحها
بالالف فيمكن مهر مثلها هذا عند ابي حنيفة رحمه فعنده الشرط الاول والصحيح الثاني
وعندهما الشرطان صحيحان وعند زفر فاسدان لكن لا يراد المهر في المسئلة الاخير
وهي قوله وبالف ان اقام فانه اذا اخرجها وجب مهر المثل فانه اذا كان اكثر
من الفين لم يجز الزيادة وان كان اقل من الف لم يجز الا الف ولا ينقص منه شئ
لانفاقهما على ان المهر لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف كتح هذا العبد او بهذا
العبد واحدهما او كس اي اقل قيمة من الاخر حكم مهر المثل اي جعل مهر المثل حكما
وان كان اقل من او كسهما فلها الاوكس وان كان اكثر من ارفعهما فلها الارتفاع وان
كان بينهما فلها مهر المثل وهذا عند ابي حنيفة رحمه وعندهما لها او كس في ذلك
كله فان طلقت قبل وطئ فنصف الاوكس اي فلها نصف الاوكس في ذلك كله لا يجز
مهر عشرين واحدهما اخر مهر العبد ان ساوى عشرة والاكمل لها عشرة ذكره
الزبيعي شرط البكارة ووجدها ثيبا لزمه الكل اي كل المهر ولا عبرة بالشرط صحيح امرها
فريس وثوب هروي وان لم يبالغ في وصفه وميكيل وموزون يبين جنسه لا يصفه
ولزم الوسط او قيمته وان بينها اي صفة ايضا اي كما بين جنسه فالوصو اي اللوم
هو وجب في النكاح الفاسد بالوطئ لا يخلو مهر المثل يعني ان مهر المثل في النكاح
الفاسد انما يجب بالوطئ لان المهر انما يجب فيه باستيفاء منافع البضع لا بمجرد
العقد ولا بالخلوة لوجود المانع من صحتها وهو الحرمة فان الخلوة انما اقيمت مقام الوطئ

للثاني

للممكن منه ولا يمكن مع الحرمة ولهذا لا يجب بها حرمة المصاهرة ولا العدة وكل
منهما فسخه من غير محضر من صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول الا بحضور
من صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض ولا يراد على المسمى اي ان زاد مهر مثلها
على المسمى لم يعتبر الزيادة عليه لرضاها بما دونها وان كان اقل من المسمى وجب
مهر المثل لعدم صحة التسمية بخلافه في البيع لانه مال منقور في نفسه فينقد ر بدله
وان لم يكن المهر مسمى او كان مجهولا وجب بالغاما بالغ اتفاقا ذكره الزبيعي والعقد
يجب الحاق الشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط وتخراعا عن استنباه النسب وبعبر
بتدائها من وقت التفرق لان آخر الوطئات هو الصحيح لانها يجب باعتبار شبهة
النكاح ورضها بالتفرق والنسب يثبت لانه مما يحتاط في اثباته احياء للولد
فيزن على الثابت من وجهه ويعتبر مدة النسب من الوطئ فان كان من وقت الوطئ
الى وقت الوضع ستة اشهر ثبت وان كان اقل لا هذا عند محمد وبه يفتي وعند ابي
حنيفة وابي يوسف يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها في
اصطلاح الفقهاء مهر مثلها اي مهر امرأة تماثلها من قوم ابيها لان الانسان
في جنس قوم ابيه وقيمة الشئ انما تعرف بالنظر الى قيمة جنسه ولا يعتبر ابيها
الا ان يكون من قوم ابيها بان تكون بنت عمه وبنت مافيه من المماثلة بقوله سينا وجملا
وما لا وعقد وديانة وبلدان يكون من بلد واحد وعصرا وبكارة ونوبة وعدة
ذكرها في الهداية وعلمنا وادبا وكما اخلق ذكر هذه الثلاثة الزبيعي وفي المتن بشرط
ان يكون الخبر بمهر المثل بجليا ورجل وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد شهود
فالقول للزوج بميمية فان لم يوجد فمن الاجاب اي ان لم يوجد من قبيلة ابيها من
هي مثلها يعتبر بمهر مثلها من الاجاب من قبيلة هي مثل قبيلة ابيها صحيح ضمان الوطئ
مهرها لانه من اهل الالتزام وقداضافه الى ما يقبله فيصح ولو كانت صغيرة لا يجهل
نفسه زعيما والزعيم غارم وانما قاله دفعا لتوهم انها اذا كانت صغيرة فخطأ
المهر ليس الاوليها فيلزم كون الواحد مطالبا ومطالبة لكن لا عبرة لهذا الوهم لان
حقوق العقد هنا راجعة الى الاصيل والوطئ معتبر ومعتبر بخلافه في البيع فان
اذا باع مال الصغيرة لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقد ومطالب
المرأة ايا شاءت من زوجها وليها اعتبارا بسائر الكالات وان ادى اي الوطئ
رجع على الزوج اذا امرى الزوج الوطئ كما هو الرسم في الكالة لها منعة اي يجوز

اعلم

للزوجة ان تمنع زوجها من الوطى والسفر بها بعد وطى او خلوة وصيته اي ان
وطئها او خلوةها برضاها وهذا الدفع اليها اذا رضيت بالوطى والخلوة لم يسبق
لها حق المنع لانها سلمت اليه العقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ووجه الدفع
ان كل وطئة معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي لاخذ متعلق بالمنع
ما بين تعجيله من المهر كله او بعضا واحدا قد رما بجعل بمنزلة ما بين من مثلها غير
مقدر بالربع او الخمس ان لم يوجع كله اجل كله او جعل فهو على ما شرط حتى كان لها
ان تحبس نفسها الى استيفاء كله فيما اذا جعل كله وليس لها ان تحبسها فيما اذا جعل
كله لان النص يرجح اقوى من الدلالة والنفقة عطف على قوله منعها اي لها النفقة بعد المنع
والسفر والحرج من بيت زوجها للحاجة ولها زياره اهلها بلادة متعلق بقوله
والسفر ما يقتضيه المهر لان حق الحبس لا يستيفاء المستحق وليس له حق الاستيفاء
قبل الابقاء ويسافر بها بلادة رضاها بعد اداء ما بين تعجيله او قدر ما يجعل
بمنزلة بقوله تعا اسكن من حيث سكنتم وقيل لا اي لا يسافر بها الى بلد غير بلدها
لان الغريب يوذى وبه يقتضى اقوى به الفقيه ابو الليث واخاره ابو القاسم الصغار ومن بعده
ويقبلها فيما دون مدة اى مدة السفر لئلا فاذا في قرى المصر القريبة لا يتحقق الغربة
اعلم ان المهر المذكور هنا ما تعورف تعجيله حتى لا يكون لها ان تحبس نفسها فيما تعورف
تاخيرها الى الميسرة او الموت او الطلاق لان المتعارف كالمشروط وذلك يختلف باختلاف
البلدان والازمان ولا يشترط هذا الم بنصا على التعجيل اذ قيل واما اذا نصت
على تعجيل جميع المهر وتأجيله فهو على ما شرط كما مر ذكره الزيلعي اختلفا في المهر ففي
اصله يجب مهر المثل يعني قال احد الزوجين لم يسم مهر وقال الاخر قد سمي فان اقام
البينة قبلت والا يستعمل المنكر فان نكل ثبت دعوى التسمية وان حلف يجب مهر
المثل قاله اصدر الشريعة واما عندنا في حنفية فينبغي ان لا يختلف في النكاح فيجب مهر المثل
اقول فينبغي ان هذه ليست مسئلة النكاح بل هي مسئلة المهر وفيها المثل لا يجام
والعجب ان المصنف قال في اوائل كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها
وقال الشارح ثم اى اذا ادعت المرأة النكاح وطبقت المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج
يختلف فان نكل يلزم المال فاذا صح ذلك لم يصح ما ذكره ههنا وقد مر ان كان الاختلاف
في قدره فادعى انه تزوجها بالف وادعت انه بالدين حكم مهر المثل حينئذ ان قام
النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بمبينة يعني ان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه

ان

لانه لا يختلف

الزوج

الزوج او اقل منه فالقوله مع بمبينة وان كان مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه
فالقول لها مع بمبينة واي برهن قبل سواء شهد مهر المثل لها ولها لان المرأة تدعى
الزيادة فان اقامت البينة قبلت وان اقامها الزوج قبلت ايضا لان البينة تقبل لرد
اليدين كما اذا اقام المودع بينة على رد الوديعة الى المالك تقبل وان برهننا فبينة
لا يشهد لى يقبل بينة ان شهد مهر المثل له وبينة ان شهد لها لان البينات
شرعت لاثبات خلوة الظاهر واليدين لبقاء الاصل والاصل في النكاح كونه
مهر المثل فمن ادعى خلوة فبينة اولى وان كان مهر المثل بين ما تحالفوا فان حلفا
او برهننا قضى به اي بمهر المثل وان برهن احدهما قبل برهانه وان طلق قبل الوطى
عطف على قوله ان قام النكاح حكم متعة المثل اي ان كان متعة المثل مساوية لنصف
ما يدعى الرجل او اقل منه فالقوله وان كانت مساوية لنصف ما تدعى المرأة او اكثر فالقول
لها واي اقام بينة قبلت فان اقاما فبينة ان شهد له وبينة ان شهد لها وان كان
اي متعة المثل بينهما تحالفوا بعد اى بعد التحالف وجبت اي متعة المثل وموت
احدهما كحيوتها حكم اي الجواب فيه كالجواب في حال حيوتها حال قيام النكاح
في الاصل والقدر لان مهر المثل لا يسقط باعتباره بموت احدهما الا يرى ان المتعة
مهر المثل اذا مات احدهما وبعد موتهما ففي الاختلاف في القدر والقول لورثة
عندنا في حنفية ولا يحكم مهر المثل لان اعتباره يسقط عنده بعد موتهما وفي الاختلاف
في اصله فالقوله المنكر التسمية عنده ولا يقضى بشئ الا ان يقوم بينة على مهر سمي
اذ حكم بمهر المثل عنده بعد موتهما كما مر وعندنا قضى بمهر المثل كما في حال الحيوة
وبه يقتضى قال مشايخنا هذا كله اذ لم تسلم نفسها فان سلمت ثم وقع الاختلاف
في الحيوة وبعد ما فانه لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها اما ان تقرى بما اخذت والا
حكمنا عليك بالمتعارف في الجعل ثم بعد في الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا
بعد قبض شئ في المهر عادة ذكره الزيلعي بعث اليها شيئا ثم اختلفا فقالت هدية
وقال مهر فالقول له مع بمبينة ان لم يكن لها بينة لانه المملك فكان اعرف بحجة التملك
كما لو انكر التملك اصدروا كما اذا قال لودعتك هذا الشئ فقالت بل وهبته لي
ولان الظاهر شاهد له لان اداء المهر واجب والاهداء تبرع والظاهر انه يسعى في
استقاط الواجب عن ذمته الا فيما هي لا وكل فان الطعام المتهب لا وكل كالجوز واللحم
المشوى لا يكون مهر ايجال لان الظاهر يكرهه فالقوله فيه قولها فان ما سائر الاموال

فقد يكون مهرًا وقد تكون هدية فالبيان اليه خطب بنت رجل وبعت اليها بشيئا
ولم يزوجه ابوها فما بعث للمهر سيرة اي صينة قائما وان تغير بالاستعمال
لانه مسلط عليه قبل المالك فلو يلزم في مقابلة ما انتقض باستعماله شيء او قيمة
ها لكانت معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم
دون الهالك والمسلم تلك لان فيه معنى الهبة رجل زوج ابنته وجهازها فماتت
فرغم ابوها ان ما دفع اليها من الجواز امانة وانه لم يهبه لها وانما اعارة منها فالقول
قوله الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج لان في الظاهر ان الاب
اذا زوج ابنته يدفع اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد عند
التسليم الي البنت افي انما اعطيت هذه الاشياء لابنتي عارية او بكيث شفعة معلومة
وتشهد الابنة على اقرباها ان جميع ما في هذه الشفعة ملك والدي عارية منه في يدي
لكن هذا يصلح للقضاء لانه حياط لجواز ان اشترى هذه الاشياء في حالة الصغر
فهذا الاقرار لا يكون للزوج فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط ان يشترى ما في هذه
الشفعة بمن معلوم ثم ان البنت تتردد عن الثمن كذا في العمادة نكح في ذمته وجرى
حريته ثم اي في دار الحرب بمئة اودم ونحوهما او بلاء مهر بمثل نفق المهر ويجوز
السكوت عنه وفي كل منهما يرجع الى اعتقادهم وهو ان النكاح في هذه
الصور جائز عندهم فوطئت او طلقت قبل اي قبل الوطء او مات الزوج عنها
فلا مهر لها اي النكاح صحيح ولا يجب المهر هذا عند ابي حنيفة وهو قولهما في الحريين
واما في الذميين فلها مهر مثل المثل الذي دخل بها او مات عنها زوجها والمنعة ان طلقها
قبل الدخول بها وهو قول الشافعي ايضا وقال زفر لها مهر المثل في الحريين ايضا
لان الخطاب عام والنكاح لم يشرع بغير مال ولهما ان اهل الحرب غير ملتزمين
احكام الاسلام وولاية الاثم منقطعة لتباين الدارين بخلاف اهل الذمة فان
احكام الاسلام جارية عليهم ولا في حنيفة ان المهر حق الله تعالى والكافر غير مخاطب
بخلاف سابا الاحكام فصم النكاح لانا امرنا ان نتركهم وما يدعون ولم يجب المهر
لما ذكرنا وان نكحها بغير مهر فاسلم او اسلم احدهما فلها هو اي المعين
وفي غير المعين قيمة الخمر فيها اي في الخمر يعني اذا كان السهمي خرا ومهر المثل فيه اي في
الخمر لان الخمر عندهم مثلي كالخل عندنا فلو يخل اخذها فاجاب القيمة تكون اعراضا
عن الخمر واما الخمر برقم ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا فاجاب القيمة لا يكون

اعراضا

اعراضا عنه فيجب مهر المثل اعراضا عن الخمر باب نكاح الرقيق والكافر وقف
نكاح الرقيق هو المملوك كله او بعضا والرق هو المملوك كله والمكاتب والمذمومين
والامنة وام الولد باذن المولى متعلق بقوله وقف وهذه العبارة احسن من عبارة
الكفر وهي لم يجب نكاح العبد لانه جائز لكنه موقوف ان اجاز اي للمولى نفذ اي النكاح
وان رد بطل فاذ نكحوا به اي بالاذن فالمهر والنفقة عليهم اي على الرقيق وغيره
وهو بينهم يسقطان اي المهر والنفقة لفوات محل الاستيفاء والمهر على الرقيق بعد
العقوان كان المهر بغير الاذن وان كان به اي بالاذن تنقل المهر برقبته اي الرقيق فذا
للضرر عنها فان ذمته ضعيفة فلو لم ينقل برقبته لتضررت بخلاف ما اذا تزوج
بالاذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطالب بعد العقد كما اذا الرمة الدين
باقراره فيباع فيه اي المهر مرة فان لم يف بدنيه لم يبع ثانيا بل يطالب بباقيه بعد العقد
لانه يبيع جميع المهر ويباع فيها اي النفقة مرارا لانها تحت ساعة فساعة فلم يقع البيع
بالجميع هذا اذا تزوج العبد باجنبيته واما اذا تزوج المولى امته فاختلف فيه المشايخ
منهم من قال يجب المهر ثم يسقط لان وجوبه حق الشرع ومنهم من قال لا يجب استحالة
وجوبه للمولى على عبده لاقتضائه ايجابا له عليه اقوال يؤيد القول الثاني ان النض
العبد لوجوب المهر لا يتناول العبد وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تنكحوا
بما اولاكم فان هذا الخطاب لا يربط الاحوال والعبد ليس بمالك للمال والاحرار اي
المكاتب والمذمومين في المهر والنفقة لانهم لا يمتثلون بالنقل من ملك الى ملك
مع بقاء الكفاية والتدبير وبكسبه عطف على قوله برقبته بعد ما فصل كسبه من دين
التيارة فان دينها مقدم على دين المهر ان ثبت المهر باقرار المولى وان ثبت بالبينة
تساوى المرأة العرصة في مهرها كذا في النفقة قوله اي قول المولى لعبد الذي تزوج
بها اذ نه طلقها رجعية اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فيكون
اجازة لا قوله طلقها او فارقتها اي لا يكون اجازة لاحتمالهما الرد لان رد هذه العقد
ومناكحة يسمى طلاقا او مفارقة وهو النكاح العبد المقر او هو اذ في فكان الحمل
عليه اولى والا ذل للعبد بالنكاح يتناول الفاسد ايضا اي كما يتناول الصحيح هذا عند
ابي حنيفة وقال لا يتناول الفاسد ونحوه الخنزير في امرين ذكر الاول بقوله
فيباع لمهرها ان وطئها يعني اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لزم العقد عند
في الحال فيباع فيه وعندهما لا يطالب الا بعد العقد وذكر الثاني بقوله ولو نكحها ثانيا

او اخرى بعدها ولو صححها وقف على الاذن يعني اذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا
ودخل بها انتهى الاذن عنده لا عندهما حتى لو نكحها ثانيا او نكح اخرى بعدها
صححها صح عندهما ولم يصح عنده بل وقف على الاذن تزوج عبدا له ما دونها
مد يونا صح وسأوت المرأة غرضا اي غرضا العبد في مهر مثلها اما صحة النكاح
فانه لا يثبت على ملك الرقبة فيجوز تخصيصه له واما المهر فانه لا يملكه بحكمه
لا مرد له وهو صحة النكاح لانه غير مشروع بل هو مهر في مثل هذه الصورة ولو تزوج
المولى على اكثر من مهر المثل فالزائد يطالب به بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع
دين المرض من زوج امته لا يجب عليه النوبة وهي ان يجلي بينها وبين زوجها
ولا يستحق منها مصدر ربوة منزلا وبوات له اذا هبات له منزلا والمولى وان
لم يرى له منزلا يستداليه النوبة لتمكنه منها ولذا لم يجب فتحده اي الجارية
مولاهما وانما لم يجب لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومنافعها
بخلاف الزوج ولو وجب النوبة لبطل حقه في الاستخدام وحق الزوج في الوطى
لا يبطل بالاستخدام اذ بطل الزوج ان ظفر بها لكن يجب بها اي بالنوبة النفقة
والسكنى على الزوج لان ذلك جزء الاحتباس وصح الرجوع بعدها اي اذا اراد
استخدامها بعد النوبة فله ذلك لان حقه لا يسقط بها كما لا يسقط بالنكاح وسقطت
النفقة به اي بالرجوع لما مر منها جزء الاحتباس فاذا زال سقطت ولو خد منه
بله استخداما لا اي لو خدمت المولى بله استخداما بعد النوبة لا يسقط النفقة
عن الزوج وله اجبار عبده وامته على النكاح معني الاجبار هنا فإذ نكاحها عليها
بله رضاها وعند الشافعي لا اجبار في العبد وهو رواية عن ابن عباس وبني يوسف
وانما اجاز لانه مملوك رقبة وبدا في ملكه عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه ويسقط
المهر بقوله اي المولى امته قبل الوطى متعلق بالقتل هكذا عند ابو حنيفة وقال لا
يسقط اعتبارا بموتها خفف انهما فان المقتول ميت باجله ولا ينفق ان المولى
اتلف الموقوف عليه قبل تقرر بوصول الزوج اليها فله ما يجب عليه شيء لياخذ
المولى كما لو باعها وذهب بها لشترى من المصرا واعتقها قبل الدخول فاختر
الفرقة او غيبها بموضع لا يصل اليها الزوج والقتل جعل انكح في حق احكام
الدين حتى وجب القصاص والدية والحرم من الارث كذا في الهداية والكا
وغيرهما وقال صدر الشريعة لانه يحل بالقتل اخذ المهر فجزى بالحرما اقول في بحث

لان علة

لان علة سقوط المهر لو كان حرمان المولى من الارث لكونه قائدا لزمان لا باخذ المهر
اذا اقلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى المهر
واجب في صورتين لا اي لا يسقط المهر بقتل الحرقة نفسها قبله اي قبل الوطى خاف
لنفر هو يقول انها فونت المبدل قبل التسليم فيقوت البذل كقتل المولى امته ولنا
ان جناية المرأة على نفسها غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه
يعقل ويصلي عليه وله اي المولى الاذن في العزل لا لامة لانه منع عن حدث
الولد وهو حق مولاهما وخيرت امته ومكاتبته وكذا مدبرة وام ولد عقت ولو كان
يحت حر سواء كاذ النكاح برضاها او لا فان كانت تحت العبد فلها الخيار اتفاقا
دفعها للعار وهو كون الحرقة فاشا للعبد وان كانت تحت الحر فحقه خلاف الشافعي
نكح عبدا اذن فعق بعد النكاح وكذا لو باعه فاجاز المثل ترى كذا في النهاية
وكذا الامامة اذا زوجت نفسها بله اذن مولاهما ثم عقت نفذ نكاحها لانها من
اهل العبرة وامتناع النفقة لحق المولى وقد زال به خيار لها لان النكاح نفذ
بعد العتق وبعد النفاذ لم ترد عليها ملك فلم يوجد سبب الخيار فله يثبت كما
لو تزوجت بعد العتق ولو وطى اي الزوج الامامة قبله اي قبل العتق فالمسمى الحر
وان كان ارثه من مهر مثلها له اي المولى او وطى بعده اي بعد العتق فلها اي
المسمى لامة يعني ان تزوجت بله اذنه على الف مهر مثلها مائة مثله ودخل بها
زوجها ثم عقتها اسيدها فالا فلف المولى لانه استوفى منفعة مملوكه فوجب
البذل له فان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمهر لها لانه استوفى منفعة مملوكه لها
فوجب البذل لها اعلم ان من لا يملك اعناق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامامة
فالاب والجد والول والفاضي والوصي والمكاتب والشريك للفاوض يملكون
تزوج الامامة لا العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والشريك شركة عنان
لا يملكون تزويجها ايضا من وطئها امته ابنة فولدت منه فادعاه ثبت نسبه
وهي ام ولد له وعليه قيمتها لا مهرها اي عقرها ولا قيمة الولد سواء ادعى اب
لشبهة او لا وصدة الابن فيه او لا وانما يثبت النسب اذا كانت في ملك الابن
من وقت العلوق الى وقت الدعوة لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت
العلوق فيستدعي قيام ولاية الملك من وقت العلوق الى وقت الدعوة وذلك
لان لاوب ولاية تملك مال الابن عند الحيا اي شيئا نفسه لقوله صلى الله عليه وسلم

له

انت ومالك لا يبيك وماؤه جزؤه فوجب صونه عن الضياع بمال الابن وذات يملك
جارية لتصبح فعل الاستيلاء دلالة اذا اخذ عن الملك لغاواذا اتملكها غرم قيمتها
لا بد لان حاجته ليست بكاملة لانها ليست بضرورات البقاء ولهذا لا يجبر على
ان يعطي اباه امة يستولدها فليقيم كحاجة او جباله التملك ولعدم الضرر او
القيمة صيانة لمال الولد ولم يجب العقر لان الوطى وقع في ملكه ولم يضمن قيمة الولد
لانه انعلق خرا الاستناد الملك الى ما قبل الاستيلاء وكذا اي كلاب الجدة في الاحكام
المذكورة بعد موته اي موت الاب ولو تزوجها اي ابن جارية اباه فولدت مثله لضر
ام ولد لان انتقالها الى ملك الاب نصا ما نه وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة
اليه ويجيب المهر لا التزامه بالنكاح لا القيمة لعدم ملك الرقبة وولدها حر لان
اخاه ملكه فعق عليه جرة قالت لمولى زوجها اعتقه عني بالف فاعتق ففسد النكاح
وكذا لو قال رجل تحته امة لمولاها اعتقها عني بالف ففعل فعقت الامة وفسد
النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لا استحالة وجوبه على عبدها ولا يسقط
في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البدل اذا
ذكر يثبت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كما لو قالت بعتني بكذا ثم اعتقه عني
وقوله المولى اعتقت بمنزلة قوله بعتك واعتقه عندك فاذا ثبت الملك اقتضاء
فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فانه يثبت الملك فانه يفسد النكاح عنده
وتمام تحقيقه في الاصول والولاية لها ويقع عن كفارتها ان توث كونهما معققة
ولو تركت الحر البذل اي لا نقول بالف لم يفسد النكاح لعدم الملك والولاية له لانه
المعتق هذا عندنا في حقيقته ومحمد ثم لما فرغ من نكاح الرقيق شرع في نكاح الكافر فقام
اسلم المتروجان بلا شهود او في عدة كافر معتقدين ذلك اقر عليه ولو كانا اي
المتروجان اللذان اسلما فحرمتي واسلم احد المحرمين او تراعى اي عرضا امرها البنا
وهما على الكفر فرق بينهما لعدم المحلنة للمحرمية وما يرجع الى المحل يستوى فيه لا ابتداء
والبقاء بخلاف ما مر ولمرافعة احدهما لا اي لا يفرق اذ بمرافعة احدهما لا يبطل
حق الآخر لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه ولاية التزامه بخلاف
ما اذا اسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى الولد يتبع خبلة بوبن دينا فان كان احدهما
مسلم فالولد مسلم او كتابيا والاخر مجوسي فهو كتابي لانه انظر لموهذا اذا اختلف
الداربان كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسلم

الوالد في دار الحرب لانه من اهل الاسلام حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب
والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولده ولا يكون مسلما الا لا يمكن ان يجعل
الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس ذكره الزيلعي والمجوسي ومثله كالوثني وسائر
اهل الشريعة الكتابي اذ له دين مماوى دعوى ولهذا اتفق كل ذي بحجة ويجوز
نكاح نسائهم للمسلمين فكان المجوسي شر احق اذ اولد بينهما ولد يكون كتابيا تبعاً
وفي اسلام احد الزوجين المجوسيين او امرأة الكتابي تعرض الاسلام على الآخر
فان اسلم فهي له والا فرق بينهما بعدا لا بآء هذا احسن من قول الكثر اذ اسلم احد الزوجين
يعرض الاسلام على الآخر لانه انما يستقيم في المجوسيين اذ باسلام احدهما مطلقا
يفرق بينهما بعدا لا بآء واما اذا كانا كتابيين فان اسلمت تعرض عليه الاسلام وان
سلم لم تعرض لهما الجواز تزوجها للمسلم ابتداء وكذا اذا كانت كتابية والزوج مجوسي
فاسلم لما ذكرنا واباؤه طلاق لا اباؤها يعني اذا فرق القاضي بينهما فان كان الاباء
من طرف الرجل كان التفريق طلاقا وان كان من طرف المرأة كان فسحا لا طلاقا
لان الطلاق من الرجال لا النساء ولا مهر في هذا اي ابائها لا للموطوعة لان غير
الموطوعة فوتت المبدل قبل نكاح المبدل فاشبه الردة والمطوعة واما في صورة اباء
الزوج فان كانت موطوعة فليها كل المهر والا فصفه لان التفريق هنا طلاق وقبل
الدخول ولو كان ذلك اي اسلام احد المجوسيين او امرأة الكتابي ثم اى في دار
الحرب لم يثبت حتى تحيض ثلوثا قبل اسلام الآخر لان الاسلام ليس سببا للفرقة
وعرض الاسلام متعذر لغصور الولاية ولا بد من الفرقة رفع الفساد فاقمت
شرطها وهو مضي الحيض مقام السبب كما في جعفر البدر وانما قلنا او امرأة الكتابي
لان المسلم اذا كان الزوج وهي كتابية فهما على نكاحهما اسلم زوج الكتابية لم يثبت
اذ يجوز له التزوج بها ابتداء فالبقاء ما ولي تباين الدارين بسبب الفرقة لا السبب حتى
لو خرج احدهما البنا مسلما او ذميا واسلم او عقد عقدا لائمة في دارنا او سبي فادخل
فيها وقعت الفرقة بينهما ولو سبيا معا لم تقع وعندنا الشافعي بسببها السبب لا التباين
حاصل في الحامل هاجرت من دار الحرب البنا مسلمة او ذممة واسلمت في دار الاسلام
او صارت ذممة تنكح بزوج عدة بخلاف الحامل حيث لا تنكح قبل الوضع وجه جواز النكاح
قوله تعالى فانه جناح عليكم ان تنكحوا من حيث اباح نكاح المهاجرة مطلقا فتقيده
بما بعد العدة زيادة على النص في نسخ كما تقر في الاصول ارتداد احدهما اي احد

الزوجين فسخ عاجل للنكاح غير موقوف على الميم وفائدة كونه فسخا ان عدد الطلاق
 لا ينقص به هذا عند أبي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان كانت الردة من المرأة فكذلك
 وان كانت من الزوج فطلاق فلا موطوءة كل المهر سواء كانت الردة منها او منه
 لانه تأكد بالدخول فلو تصور سقوطه وبغيرها اي غير الموطوءة النصف اي نصف
 المهر لو اردت اي لو اردت الزوج لان الفرقة من جهة قبل الدخول توجب نصف المهر
 ولا شيء من المهر لغير الموطوءة لو ابدت لان الفرقة قبل الدخول بمحضه بوجب
 سقوطه والاباء نظيره اي نظيره لا يرداد حتى اذا كان بعد الدخول من ابهاما كان
 يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان منه يجب النصف وان كان منها
 لا يجب شيء اريدوا اسلمها معا لم يربن واسلمها متعاقبا بابت فان اسلموا احدهما
 اذا تقدم بقى الآخر على ردة فيتحقق الاختلاف **باب القسم** هو نفي القاف مصدر
 قسم القاسم المال بين الشركاء فرقة بينهم وعين انصبا بينهم ومنه القسم بين النساء
 وهو اعطاء حقهن في البتة عند ما للصحة والمواطنة لاني الجامعة لانها
 تنبت على النشاط فلا يقدر على التسوية فيها كما في المحبة يجب العدل فيه وفي الملبوس
 والمأكول ولا يجوز ترجيح بعض على بعض في شيء منها والبكر والجديدة والمسلمة
 كاصدادها يعني الشيب والقديمة والكتانية فيها اي القسم والملبوس والمأكول
 والحرقة ضعفا لامة والمكاتب والمديرة وام الولد المنكوحات **كتاب الرضا** في الحرمة
 ويسافر عن شأني لا يعتبر القسم في السفر **كتاب الرضا** في الحرمة
 والفرقة اولى تطيبا لقلوبهن ولها ان ترجع ان تركت سمها الاخرى لانها
 اسقطت حقا لم يجب بعد فلو بسقط لان الاسقاط انما يكون في المقام فيكون الرجوع
 اعتنا بما بمنزلة العارية حيث يرجع المغير اليه فيها متى شاء لما قلنا ولا يسقط بمصرها
كتاب الرضا هو لغة مص اندى مطلقا وفي الشرع مص الصبي الرضيع من ثدي ذنبه
 احتراز عن ثدي الشاة ونحوها لان الرضيعين اذا مضاه لا ترتب عليه حكم الرضا
 كما سياتي في وقت مخصوص هو عند اي عند أبي حنيفة حولا ونصف وعندهما
 حولا فقط وانفقوا على ان اجرة الرضا اذا اطلقت المرأة لا تجب على الاب **كتاب الرضا**
 ثم مدة الرضا اذا مضت لم يتعلق به تحريم لقوله صلى الله عليه وسلم لا رضاع بعد
 الفصل ولا يعتبر النظام قبل المدة الا في رواية عن أبي حنيفة اذا استغنى عنه وذكر
 الخصاف انه اذا فطم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن

ببرن

ثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الزيلعي ولا يباح الا رضاع
 بعد اي بعد وقت مخصوص على الخلاف لان اباحت ضرورة لانه جزء الادنى
 فيقدر بقدر الضرورة وثبت به اي بالرضاع وان قل وعند الشافعي لا يثبت الا رضاع
 الا بجنس رضعات يكفي الصبي بكل واحدة منها اموته الموصقة فاعل يثبت للرضيع
 وابوة زوج مرضعة لبنيها منه اي من ذلك الزوج له اي الرضيع يعني يثبت بالرضاع
 كون المرضعة اما للرضيع وكون زوجها ابالة اذا كان لبنيها منه حتى اذا لم يكن منه
 بان تزوجت ذات لبن رجلا فارضعت به صبيا فانه لا يكون ولدا له من الرضا
 بل يكون ربية من الرضا حتى يجوز له ان يتزوج باولاد الزوج الثاني من غيرها
 وباخواته كما في النسب ويكون ولدا للزوج الاول ما لم تلد من الثاني فاذا ولدت
 منه فارضعت به صبيا فهو ولد الثاني بالاتفاق لان اللبن منه وان لم تجبل من
 الثاني فهو ولد الاول بالاتفاق لان اللبن منه ثم ان انتقاء هذا القيد يقتضي
 انتقاء الابوة لكي لا يلزم منه جواز نكاح الزوج للرضعة بعد المفارقة بينه وبين
 المرضعة الموطوءة له لان وطئ الامهات يحرم البنات ولو بجهة الرضا كما مر في
 اي بالرضاع ما يحرم بالنسب الام اخته واجته فان ام الاخت والاخ من النسب
 هي الام او موطوءة الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضا وهي شاملة لثلاث
 صور الاول رضاعا للاخت والاخ نسبيا كان يكون لرجل اخت من النسب
 ولها ام من الرضا **كتاب الرضا** حيث يجوز ام اخته من الرضا والثانية الام
 نسبيا للاخت والاخ رضاعا كان يكون له اخت من الرضا ولها ام من النسب
 حيث يجوز ان يتزوج له ام اخته من النسب والثالثة الام رضاعا للاخت والاخ
 رضاعا كان يحق للصبي والصبية الاجنبيان على ثدي امرأة اجنبية والصبية
 ام اخرى من الرضا فانه يجوز لذلك ان يتزوج ام اخته من الرضا واخت ابنه
 فان اخت الابن من النسب له اما البنت او الربية وقد وطئت امها ولا كذلك
 من الرضا وجدة ابنه فان جدة ابنه نسبيا ام موطوءة او امه ولا كذلك من الرضا
 وام عمه وعمته وام حاله وحالته فان ام الاولين موطوءة لجد الصبي وام
 الاخرين موطوءة لجد الفاسد ولا كذلك من الرضا للرجل متعلق بالمستثنى في قوله
 الام اخته الى اخره يعني ان شيئا من النسب المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت
 من الرضا وتحل اخت اخيه مطلقا اي يجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضا

اعلم

كما يجوز ان يتزوج باخته من النسب كالاخ من الاب اذا كانت له اخت
من امه جان لاخته من ابية ان يتزوجها ولا حل بين رضيعي امرأة لانها الخوان
من الرضاع سواء ارضعتها في زمان واحد او في زمانين مختلفين متباعدة وسواء ارضعتها
من ثدي واحد او احداهما من ثدي واحد او اخر من آخر بخلاف الشاة ونحوها حيث
لا يترتب على لبنها حكم الرضاع فان الحرة انما تثبت بطريق الكرامة بواسطة شبهة
المحرثة والاصل فيه الموضوعة ثم يقدى الى غيرها ولا جنة بين الاخي واليهما جنة
فكذلك رضا عاقله يقدى الى غيرها ولا حل ايضا بين رضيعه وولد مرضعته
ايضا الخوان وولد ولدها لانه اختها او ولد اختها ويجزى بوجوب التحريم
لبن البكر لانه سبب النسب والنسب ثبت به شبهة البعوضة كلبن غيرها من النساء
والمرأة الميتة لانه ايضا لبن حقيقة كذا اي يحرم ايضا لبن المرأة المخلوط بماء او
اول لبن امرأة اخرى ولبن شاة اذا غلب اي لبن المرأة لان فيه اثبات اللحم وانتشار
العظم وهو المعبر في الباب لا اي لا يحرم المخلوط بالطعام هذا على طائفة قول
ابي حنيفة كون الطعام مستقيما كما لا يثريه قبل هذا اذا لم يبقا طرا اللبن منه حصل
اللقمة وان تغا طريشت به الحرة لانه لا يشترط الغلبة فيه وعندهما اذا كان اللبن
غالبا ولم تمسه النار فعلق به التحريم وشرط القدوري على قول ابي حنيفة كون الطعام
مستقيما كما لا يثريه قبل هذا اذا لم يبقا طرا اللبن عند حمل اللقمة فان تغا طريشت به
الحرة وقبل لا يثبت بكل حال واليه مال شمس لا يمة المستحصى هو الصحيح ذكره الزيلعي
ولا لبن الرجل ولا لبنها اذا الحنفية به اي بلبن المرأة الصبي اما لبن الرجل فانه ليس
بلبن حقيقة فان اللبن لا يتصور الا من يتصور منه الولادة واما الاختلاف بلبنها
فلو في النسب لا يوجد فيه والتحريم باعتبار ما يوجد بالعداء وهو من الاعلى الى
الاسفل ارضعت صغرها من ثديها اذا كانت تحت رجل صغير وكبيرة فارضعت
الكبيرة الصغرة حرمتا عليه لانه يصير جامعا بين الام والبنت رضاعا ولا مهر
لكبيرة وان لم يوطا لان الفرقه جائت قبلها قبل الدخول بها حتى لو تخطى قبلها
بان كانت مكروهة او نائمة فارضعتها للصغيرة او اخذ رجل لبنها فاجر للصغيرة
او كانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر لعدم اضافة الفرقه اليها وللصغيرة نصف
اي نصف المهر لان الفرقه قبل الدخول لانه قبلها اذا عبرة لا رضاعا ورجع
اي الزوج به اي بنصف المهر على الموضع ان تغرب الشاة والا فلا تطلق لبون

فاعدت

فاعدت وتزوجت آخر حبلت وارصعت فحكمه من الاول حتى تلد يعني امرأة
لها لبن من الزوج فطلقها وتزوجت باخر وحبلت منه ونزل اللبن فارضعت فهو
من الاول حتى تلد عند ابي حنيفة فاذا ولدت فاللبن يكون من الثاني لانه كان من الاول
بقيين وشكنا في كونه من الثاني فلا يزول بالشك ارضعتها امرأة اجنبية على
التعاقب حرمتا يعني رجله امرأتان رضيعتان فارضعتها امرأة اجنبية على التعاقب
حرمتا عليه لانها صارنا اختين والجمع بينهما كذا حرام قال رجل مشبرا الى امرأته
هذه رضيعتي ثم رجع عن قوله صدق في رجوعه لانه اقر بما يجري فيه الغلط فكان مغلوطا
فقد يقع عند الرجل ان بينه وبين ولده رضاعا فينكر بذلك ثم يتفحص عن حقيقة
الحال فيبين له غلط في ذلك فاذا اخبرته غلط يقبل قوله وكذا اذا اقر ان هذه اخته
او امه او بنته رضاعا ثم اراد ان يتزوجها وقال اخطأت او وهمت او نسيت
فصدقه فيها مصدقا عليه وله ان يتزوجها ولو ثبت عليه اي لو ثبت على قوله
وقال هو حق كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما وان اقرت به وانكر ثم كذبت نفسها
وقالت اخطأت وتزوجها جاز وكذا ان تزوجها قبل ان تكذب نفسها باجاز ولو
اقر جميعا بذلك ثم كذبا لنفسهما او قال اخطأنا ثم تزوجها جاز وكذا في النسب
ليس يلزمه الا ما ثبت عليه حق لو قال هذه اختي او اتي وليس نسب معروف ثم قال
اني وهمت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما كذا في الكافي ويثبت اي الرضاع بمثبت
الملك كالبينة اي شهادة الرجلين او رجل وامرأتين والصادق وثبوت بهذا لا ينافي
ارتفاع حكمه بالشكاذب كما عرفت **كتاب الطلاق** وهو لغة رفع القيد مطلقا يقال
اطلق الفرس او الاسير ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل كالسلام والسراج بمعنى
التسليم والتسريح ومنه قوله تعالى الطلاق مرتان وفي غيره بالافعال ولهذا اذا قال
لا امرأتك مطلقا تشدد يد الامم لا يحتاج الى النية وتتحققها يحتاج ذكره الزيلعي
وشرعا رفع قيد ثابت شرعا خرج به قيد ثابت حسا كالحل والوثاق بالنكاح خرج به
العق لانه رفع قيد ثابت شرعا لكن ذلك القيد لم يثبت بالنكاح هكذا وقع في الكفر
اقول هذا ليس بما عود الدخول الفسخ فيه ولهذا زدت قولي ربي اى ذلك الرفع
من واحد الى الثلاثة فخرج الفسخ اذ لا عدد فيه اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن
وحسن وبدعي ذكر الاول بقوله طلق في طهر لا وطى فيه احسن طلقه مستاء احسن
خبره يعني ان احسن الطلاق تطليقها طلاق واحدة في طهر لا وطى فيه وتزكها حتى

تنقضي عدتها ما روي ان اصحاب رسول الله عليه الصلوة والسلام كانوا يفعلون
 كذلك ولا يبعد من الدم لمنكحة في التدارك وذكر الثاني بقوله وطلاق غير موطوءة
 مبتدأ خبر قوله الآتي حسن ولو كان ذلك الطلاق في حبس وطلاق موطوءة بتفريق
 الثلث متعلق بالطلاق في اطهار لا وطى وبها متعلق بالتفريق وبمن تحيض أي في
 حق من تحيض متعلق بالطلاق بعد التقيد بتفريق الثلث وأشهر عطف على اطهار
 في حق الآيسة والصغيرة والحامل حسن وسى يعني ان نطق غير موطوءة واحد والطلاق
 موطوءة ثلثا متفرقة في ثلثة اطهار وأشهر حسن وسى وقال مالك الثلث بدعة
 لان الطلاق مخطور فلا يباح الا الحاجة للحل وهو يتدفع بالواحدة ولنا قوله
 صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه من ابتك فليراجعها ثم يذهبها حتى تحيض وتظهر
 ثم يطلقها ثم يحيض وتظهر ثم يطلقها انا حب وقال صلى الله عليه وسلم لان عمر
 انك اخطأت السنة ما هكذا أمر الله تعالى ان في السنة ان تستقبل الطهر استقبالا
 وتطلق لكل قرء واحدة فذلك العدة التي أمر الله تعالى ان تطلق لها النساء يريد قوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن وبه يظهر وجه تسميته سنيا وحل طلاقه في الآيسة
 والصغيرة والحامل عقيب الوطى لان الكراهة في ذوات الخيض لتوهم الحبل وهو مفقود
 هنا وذكر الثالث بقوله وثلث مبتدأ خبر قوله الآتي بدعي او ثنتان بمره او مرتين
 في طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر وطئت فيه او واحدة في حبس موطوءة بدعي
 لانه مخالف للحسن والا حسن فلا بد ان يكون بدعي قبيحا والاصح وجوب الرجعة
 في الاخير أي المطلقة في حالة الخيض عمدا بحقيقة الامر ودفعها للمعصية بالقدح الممكن
 برفع اثرها وهو العدة وعند بعض مشايخنا مسيى فاذا ظهرت طلقها ان شاء
 والا امسكها قال الموطوءة حال كونها من تحيض انت طالق ثلثا للسنة بلا نية او نوى
 ان يقع عند كل طهر طلاق يقع عند كل طهر طلاق لانه مطلق فيتناول الكامل وانما
 قال من تحيض لانها ان كانت من ذوات الاشهر يقع للحال طلاق وبعد شهر اخرى
 وكذا الحامل ان لم يكن له نية او نوى كذلك وان كانت غير موطوءة وقت الحال طلاق
 ثم لا يقع عليها قبل التزوج شي لان تعدد هذه الكلام انت طالق ثلثا الوقت السنة
 ولم يبق في حقها وقت السنة لعدم العدة الا ان ينوى الكل أي وقوع الكل الا ان او ينوى
 واحدة عند كل شهر فينتدب يقع ما نوى لانه محقق كلامه لانه سني وقوعا واد وقع
 الثلث جملة عرف بالسنة لا ايقاعا فلم يتناول مطلق كلامه لا ينصرف الى الكامل بحكم

وهو السني

وهو السني وقوعا و ايقاعا يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حرا وعبد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق ولو تمكرا فان طلاقه صحيح لا اقراره
 بالطلاق او هادا لا هو الذي لا يقصد حقيقة كلامه او سقيها أي ضعيف العقل او
 سكران أي زائلة العقل فان طلاقه واقع وكذا خلعها واعاقه واخرس في السباع
 هذا اذا ولد اخرس او طري عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه باشارة المعهودة
 فانه اذا كان له اشارة تعرف في تكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه فهي كالعبارة في الناطق
 استحسننا الكافي والكافي او ساهبا بان اراد ان يقول سبحان الله مثله فخرى على لسانه
 انت طالق نطق لا نه صريح لا يحتاج الى النية فلا يقع طلاق المولى أي تطلقه امرأه
 عبده لانه ليس بزوجة والمجنون والصبي لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق
 الصبي والمجنون والمترشم من البرسام بكسر الباء علة معروفة كالمجنون والصبي عليه الحق
 من العدة وهو اختلاف في العقل بحيث يختلط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة
 كلام المجانين والناجم وانما لم يقع طلاقه لعدم التميز والعقل فيه اذا ملك احدهما
 أي احدهما وجين الآخر كله او بعضه بطل النكاح لان المالك تضاف في ابتداء النكاح فيمنع
 بقاء ولو حررت أي المراءة زوجها المملوك حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت
 الحرة من دار الحرب مسلمة ثم خرج زوجها مسلما فطلقها في عدتها الغاه أي الطلاق
 ابو يوسف أي قال لا يقع الطلاق في الثلثين او اوقعة أي الطلاق في محمدينهما واعتبار
 أي الطلاق ولما راد عدتها بالنساء فطلاق الحرة أي جميع طلاقها ثلثة حرا كان زوجها
 او عبدا وطلاق لامة ثنتان حرا كان زوجها او عبدا ويقع الطلاق بلفظ العتق
 بلا عكس يعني اذا قال لامرأة اعتقتك تطلق اذا نوى او دل عليه الحال واذا قال لامة
 طلقك لا تنق لان ازالة المليك اقوى من رفع القيد وليس الاول لازمة للثانية
 فلا يصح استعارة الثانية للاول ويصح العكس **باب ايقاع الطلاق** الطلاق قولان
 صريح وكناية الصريح عند الأصوليين ما ظهر منه المراد ظهورا يتبين حتى صار مكشوف
 المراد بحيث يسبق الى فهم السامع بمجرد السماع حقيقة كان او مجازا صريحا ما لم يلفظ
 لم يستعمل الا فيه كطلقك وانت طالق ومطلقة وطلاق قال الشاعر فانت طالق
 والطلاق غربة فان هذه الالفاظ لم تستعمل الا في الطلاق ويقع به أي بالصريح
 واحدا ما قوله انت طالق فلما قال في الهداية انه نفذ حتى قيل للمثنى طالقان
 وللثالث طوالت فلا يحتمل العدة لانه صدق وذكر الطالق ذكر الطلاق هو صفة للمرأة

اعلم

الطلاق هو تطبيق والعدد الذي يقرن به نعت لمصدر محذوف معناه طلاقا
ثلاثا وتوصيحه ما قال صاحب التوضيح ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي
هو صفة المرأة لغة ويدل على التطبيق الذي هو صفة الرجل اقتضاء فالذي هو
صفة المرأة لا يصح فيه نية الثلث لانه غير متعدد في ذاته وانما التعدد في التطبيق
حقيقة وباعتبار تعدد بتعدد لازمه اي الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية
الثلث واما الذي هو صفة الرجل فلا يصح فيه نية الثلث ايضا لانه ثابت اقتضاء
وبينه صاحب التلويح بما لا مزيد عليه وبه يظهر ان قول الربيعي قول صاحب
الهداية انه نعت فرد لا يستقيم لان الكلام في الطلاق لا المرأة لانه يستقيم فيشمل
واما البواقي فلا نهال الاخبار لغة والشارع نقلها الى الانشاء لكنه لم يفسط معنى
الاخبار بالكلمة لانه في جميع اوضاعه اعتبر المعاني اللغوية حتى اختار لانه نشاء الفاظا
تدل على ثبوت معانيها في الحال كالفاء الماضي فاذا قال طلقك وهو في الغفلة جاز
وجوب كون المرأة موصوفة به في الحال فيثبت الشارع الايقاع من جهة المتكلم اقتضاء
لصحة هذا الكلام فيكون الطلاق ثابتا اقتضاء فلا يصح فيه نية الثلث اذا علم
للمقتضى ولا نية الثلث انما تصح بطريق المجاز يكون الثلث واحدا اعتبارا بالواقع
نية المجاز لا في اللفظ كنية التخصيص رجعي لقوله تعالى الطلاق مرتان فامساك بمعروف
او تبرع باحسانا وقد قالوا الامساك بمعروف هو الرجعة مطلقا اي سواء نوى
واحدا بانيا او اكثر منه او لم ينو شيئا لانه ظاهر المراد فيعلق الحكم بعين الكلام في م
مقام معناه فاستغنى عن النية وبنية الابانة قصد تخيير ما علة الشارع بانقضاء
العدة فيبلغوا قصده كما اذا سلم يريد قطع الصلوة وعليه سهو وكذا نية الثلث
تغير بمقتضى اللفظ كما سنبين فيبلغ ولا يمنع اي الطلاق الرجعي الارث اصول
اي لا في الصحة ولا في المرض وصدق في نية الوثاق ديانة يعني اذا قال انت طالق وثق
به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر والمرأة كالتقاضى
لا يحل لها ان تمكث اذا سمعت منه ذلك او شهد به شاهد عدل عند حالها لكن يعتبر نية
بينه وبين الله تعالى ولو صرح به اي قال انت طالق عن وثاق صدق مطلقا اي لم يقع
في القضاء ايضا شئ لانه صرح بما يحتمل اللفظ فيصدق قضاء وديانة وفي نسبة
العمل لم يصدق اصولا ديانة ولا قضاء لانه رفع القيد والمرأة غير مقيدة بالعمل
كذا اي كما ذكر في الصogue ووقع الطلاق انت الطلاق او طالق الطلاق او طالق

او طالق

او طالق تطبيقا لكن يقع بها اي بهذا الصور واحد رجعي اذا لم يواوئى واحدا لما
انه ظاهر المراد او ثنتين لما مر انه عدد محض فانه يتناول المرفوع وان نوى تمام العدد
وهو الثلث في الحرة والثلثان في الامة صح لما نقرر في اصوله ان لفظ المصدر مرفوع
لا يدل على العدد والثلث واحد اعتبارا لكونه تمام الجنس وكذا الثلثان في حق
الامة واما في حق الحرة فعدد محض فانه يصح نيتها ان اضاف الطلاق اليها اي الى
المرأة وقال انت طالق مثلا او الى ما يعبر به عنها كالرقبة لقوله تعالى فتمير برقبته
والعنق لقوله تعالى فظنت انما فهم لها خاضعين والروح يقال ملك روحه والبدن
والجسد والفرج لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الفروج على السروج والوجه يقال
يا وجه العرب والراس يقال فلان راس القوم او الى جزء شايع كنصفها وثلثها ووقع
اي الطلاق جزء لقوله ان اضاف فان الجزء الشايع محل لساير الضربات كالبيع وغيره
فيكون محلا للطلاق لكنه لا يتجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة وان
اضاف الى اليد والرجل والظهر والبطن والعلك اي لا تطلق اذ لا يتجزى بها عن الكل
فان قيل اليد والقلب عبر بهما عن الجميع لقوله تعالى يثب يدي الى قلب وقوله صلى
الله عليه وسلم على اليد ما اخذت وقوله تعالى فانه آثم قلبه وقوله تعالى ما آتيت بين
قلوبهم اي بينهم ولذا قال تعالى ولكن الله آتف بينهم اجيب بانه لم يعرف استمرار
استعماله لغة ولا عرفا وانما جاء على وجه اليدرة حتى اذا كان عند قوم يعبرون به
عن الجملة وضع به الطلاق اي عضو كان ذكره الربيعي ويقع بنصف طلقه او ثلثها
وفاعل يقع المقدرة قوله الاتي واحدة يعني اذا اطلقها نصف التطبيق او ثلثها ووقع
واحدة وكذا كل جزء شايع لان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كراه ويقع ايضا بقوله انت
طالق واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة والى ثلث اي يقع بقوله
انت طالق واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث ثنتان هذا عند ابى حنيفة فان الغاية
الاولى عنده تدخل تحت المعيا الثانية وعند عماد خيل الغايتان حتى يقع في الاولى
ثنتان وفي الثانية ثلث وعند زفر لا يدخل الغايتان حتى لا يقع في الاولى شئ وفي
الثانية يقع واحدة ويقع بثلاثة انضاف طلقين ثلث لان نصف الطلقين طلقه واذا
جمع بين ثلثة انضاف يكون ثلث تطليقات ضرورية ويقع بثلاثة انضاف طلقه طلقا
لان ثلثة انضاف طلقه تكون طلقه ونصفا فينكح من النصف فيحصل طلقان وقيل
يقع ثلث لان كل نصف تيكامل فيحصل ثلث وبواحدة بالنصب اي يقع بقوله انت

طالق واحدة في ثنتين واحدة ان لم يتوكله صريحا او نوى الصرب لانه لا يزيد
شيثا في المضروب وان نوى واحدة وثنتين فتلاوت لانه محتمل اللفظ هذا الذي
ذكرنا كان في الموطوءة وفي غير الموطوءة اي اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدا
في ثنتين ونوى واحدة وثنتين يقع واحدة كواحدة وثنتين اي كما اذا قال لغير
الموطوءة انت طالق واحدة وثنتين حيث يقع واحدة ولا يسبق للثنتين محل وان
نوى مع ثنتين فتلاوت لانه محتمل اللفظ ويقع ثنتين اي بقوله انت طالق ثنتين
في ثنتين بنية الضرب ثنتان لما عرفت انه لا يزيد في المضروب شيئا اذا لم يكن له
نية وان نوى ثنتين مع ثنتين او ثنتين وثنتين وهي مدخول بها فهي ثلاث
لما مر ان محتمل اللفظ ويقع بمن اي بقوله انت طالق من هن الى الشام واحدة رجعية
وقال زفر بانية لانه وصف الطلاق بالطول كانه قال انت طالق طويلة ولو قال
كذلك كان باينا كذا هنا قلنا اجل وصفه بالقص لانه اذا وقع وقع في الاماكن كلها
ونفس الطلاق لا يحتمل القص لانه ليس بحسيم وقصر حكمه بكونه رجعية وقوله انت
طالق مكة او في مكة او في الدار تجزئ يقع الحال لان الطلاق لا يختص بمكان ولو
عني به التعليق صدق ديانة لا قضاء لان الاضمار خلاف الظاهر وكذا قوله انت طالق
في ثوب تجزئ ولو نوى التعليق لا يصدق قضاء وكذا قوله في الظل او الشمس وقوله
انت طالق اذا دخلت مكة وقوله انت طالق في دخلك الدار تعليق اما الاول
فلا نه علقه بالدخول والثاني فلو في المظرف والفعل لا يصلح للظرفية حقيقة فيحمل
على معنى الشرط لمناسبة بينهما لكون كل منهما المجموع فان المظرف بجميع الظروف
ولا يوجد بدونه وكذا الشرط بجميع الشروط ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا
على المشرط وكذا الظرف يكون سابقا على المظرف فتقار بالجاز الاستعار وبما
اي بقوله انت طالق هذا او في غد يقع اي الطلاق عند الصبح لوجود التعليق به وصح
في الثاني اي في قوله في غدا نية العصر يعني آخر النهار ومراده في القضاء واما ديانة
فيصدق فيها هذا عند ابى حنيفة رحمه واما عندهما فلو يصدق فيهما قضاء ويصدق
فيهما ديانة وفي انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول ويلغو الثاني يعني نطق
في الصورة الاولى في اليوم ويلغو ذكر الغد وفي الثانية نطق في الغد ويلغو ذكر
اليوم فانه اذا كررت حكمه تعليفا او تجنيزا فلا يحتمل التغيير بذكر الثاني لان التعليق
لا يقبل التجنيز والتجنيز لا يقبل التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غد

حيث لا يقع قبل غدا لانه تعليق بمجيء غد فلا يقع قبله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق
انت طالق واحدة او لا او مع مولى او مع موتك لغو اما الاول فلا نه الوصف متى
قرن بالودد كان الوقوع بذكر العدد كما سياتي فيكون الشك داخل في الابقاع
فلا يقع واما الثاني فلا نه اخصاف الطلاق الى حالة منافية له لان مونة بني اهل البقاع
وموتها بني محبة الوقوع ولا بد منها كذا انت طالق قبل ان تزوجك او امس ونكحها
اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مالا له فيه فلما كما اذا قال لها انت طالق
قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقك وانا صبي او نائم بخلاف ما اذا قال انت حر
قبل ان اشتريك وانت حر امس وقد اشتراه اليوم حيث يقع عليه الاقرار له بالحرية
قبل ملكه الا ترى ان من قال لعبد الغيرة عتقه مولاه ثم اشتراه يعق عليه لما قلناه ذكره الرب
وان نكحها قبل امس وقع الاك لان له يسند الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه بخلاف
عن طلاق نفسه ولا عن طلاق غيره لانعدامهما فيه فتعين الاشياء ولا قدرة له على
الاستناد فتعين الاشياء في الحال قال انت طالق قبل مولى شهرين او اكثر ومات قبل
نصف شهرين لم تطلق لان قضاء الشرط وان مات بعده طلقت كوجود الشرط ولا ميراث
لها لان العدة قد تنقضي بشهرين بثلاث حبس كذا في التجرية شرح الجامع الكبير
قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت
لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التطبيق وقد وجد حين سكت فان متى
صريح في الوقت لكونها من ظرف الزمان وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت طالق
ان لم اطلقك لا اي لا تطلق بالسكوت بل تمتد النكاح حتى يموت احدهما قبل ان
تطلق فتقع الطلاق قبل الموت لان الشرط حينئذ يتحقق واذا واد اما بلا نية كان
عنده ومتى عندهما وقد مر حكمهما وان نوى الوقت او الشرط فذلك لاحتمال اللفظ
كله منهما وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك انت طالق تطلق بالاجرة معناه اذا قل
ذلك موصولا والقياس ان يقع ثنتان ان كانت مدخولا بها وهو قول زفر لانه اضاف
الطلاق الى زمان خال عن التطبيق وقد وجد ذلك وان كان قلبا وهو زمان اشتغاف
بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان البر غيرة اخراج اليمين وهو
المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراج ذلك القدر من اليمين واصل الخلاف في من حلف
لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه ونحو ذلك كما سياتي وفي قوله انت طالق يوم اتزوج
فتنكحها اليوم حيث بخلاف الامر باليد اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل ممتد يرا به النهار

واذا قرن بفعل غير ممتد براد مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا انقلب بالفعل بلا لفظ
فيكون معيارا لقوله صحت السنة بخلاف صحت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كما امر
باليد كان المعيار ممتدا فبراد باليوم النهار واذا كان غير ممتد كوقوع الطلاق كان
المعيار غير ممتد فبراد باليوم مطلق الوقت وتام تحقيقه في البلوغ وقد اوضحناه
في حواشيه وفي انت طالق ثنتين مع متق سيدك فاعتق سيد هالة اي للزوج
الرجعة يعني رجل تزوج امرأته غير فقال لها هذه العارية فاعتقها المولى فطلقت ثنتين
وكان الظاهر ان لا يملك الزوج الرجعة لان الثنتين في حق الامنة كالثلث لكنه يملكها
لان اعتاق المولى شرط للطلاق ولا ينافيه لفظ مع لانه يستعمل في معنى بعد كقولنا
فان مع العسر يسرا فيقدم عليه فيقع الطلاق وهي حرة ولو يكون تمام طلاق فيها
ثنتين بل ثلوثا فيملك الرجعة بعد الثنتين ولو علق على البناء للمفعول عتقها وطلاقها
لمجيء الغد يعني قال المولى اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت
طالق ثنتين فجاء الغد لا اي ليس له الرجعة لان وقوع الطلاق مفارق لوقوع العتق
فيقع الطلاق وهي امته بخلاف المسئلة الاولى فاذا عتق هناك مقدم رتبة كما عرفت
وعند محمد رحمه يملك الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية
وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه انقضاء المباحات بل تعدد كالحرة بالاتفاق
للا حيا طلاق المرأة باننا اي يقول الزوج انا منك باين او عليك حرام ان توي
لابانا منك طالق وان توي بانا الطلاق لازالة العتد وهو فيها دون الزوج ولو
كان لازالة الملك فهو عليها لانها مملوكة له والزوج مالك لها بخلاف الابانة لانها
لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما بخلاف التحريم لانه لازالة المحل وهو ايضا
مشترك فصحت اضافتهما اليها ولا يصح اضافة الطلاق اليها وانما لم يذكر ما
في الوقاية ولا طلاقه بعد ما ملك احدهما صاحبه او شفصة اكفاء بما ذكر قبل باب
انقاع الطلاق ان احدهما اذا ملك الآخر بطل النكاح فانه اذا بطل لا يحتمل الوقوع
ويقع بان طالق هكذا يشتر بطن الاصبع بعد د متعلق ببيع المقدر المنشور اي
المنصوب من الاصبع ويقع بما ذكر مشيرا بظهور بعد المضمون فانه اذا اشير بالاصبع
المنشور فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب الخاطب فيعتبر عدد المنشور واذا
عقد الاصبع يكون بطن الكف في جانب العاقد فيعتبر عدد المضمون اعتبارا بطريق
المستأب وعرفهم ويقع بان طالق باين او اشدا لطلاق او خفشة او خبشة او طلاق

في طلاق

الشيطان

الشيطان او طلاق البينة او طلاق كالجبل او كالف او ماء البيت او بطلقة شدة
او طوبلة او عريضة بل بنية ثلث يشتمل ما اذا لم يتوعد او توي واحدة او ثنتين
وهذا في الحر واما في الامنة فثنتان بمنزلة الثلث لم يذكره اكفاء بما مر مرارا واحدة
بانية فاعل يقع المقدر في اول المسئلة يعني اذ اوصف الطلاق بضرب من الزيادة او النقص
كان بانية لانه وصفه بما يحتمل فيكون هذا الوصف لتعيين احد المحتملين ويقع بها اي
بنية الثلث ثلث كما امر انها تمام الجنس فيجملها اللفظ فيجمل عليها بالنية قال
غير الموطوءة انت طالق ثلوثا وقعن اي الثلث وقال الحسن البصري اذا قال
انت طالق ثلوثا وقعت واحدة واذا قال او قعت عليك ثلوثا نطقتا وقعن
لانها ثنتين بقوله انت طالق لا الى عدة وقوله ثلوثا بصاد فيها وهي جنبية فصار
كالوعطف بخلاف قولها وقعت عليك ثلوثا نطقتا ولنا انه متى ذكر العدد
كان الوقوع بالعدد كما سياتي بخلاف العطف وهذه العبار احسن من عبارة الوقاية
والكثر لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور بخلاف فهمها كما لا يخفى على الناظر فيهما
فليتأمل وان فرق اي الطلاق لغير الموطوءة بان قال انت طالق واحدة واحدة او
طالق طالق وانت طالق انت طالق بان بالاولى لا الى عدة لكونها غير مدخول بها
ولم يقع الثانية لانقضاء المحل ويقع اي الطلاق بعدد قرن به اي بالطلاق لا بنية اذا
قال انت طالق واحدة يقع الطلاق بواحدة لا بان طالق لان صدر الكلام موقوف
على ذكر العدد فلا يفيد الحكم قبله كما تقر في الاصول فلو مات قبل ذكر العدد لغا
اي قوله انت طالق فلم يقع الطلاق فيد بموتها ذموت الزوج قبل ذكر العدد يقع
واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر العدد وحصل بعد موتها
وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل به ذكر العدد فيبقى قوله انت طالق
وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق لا يجري انه لو قال لامرأة انت طالق يريد ان
يقول ثلوثا فاخذ رجل فاه فلم يقل شيئا بعد ذكر الطلاق يقع واحدة لان الوقوع
بلفظه لا بقصده كذا في معراج الدريّة ويقع في غير الموطوءة بواحدة اي انت طالق واحدة
واحدة او قبل واحدة او بعد واحدة واحدة او لا اول فظاهروا بالنية
فلو في الواحدة الاولى فيها وصفة بالقبلية فلما وقعت لم يبق للثانية محل ويقع
بواحدة اي قال انت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها
واحدة طلقان ثنتان اما الاولى فلو ان القبيلة صفة الثانية لانصافها بحرف الكناية

الاحوال ايضا ثلاث حال الرضا وحال مذكرة الطلاق بان تستل في طلاقها او شيئا
اجنبى وحال الغضب في حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية للمحتمل
والقول له مع ميمنه في عدم النية وفي حال مذكرة الطلاق يقع بالصالح للجواب والرد
بالنية لانها احتمل الجواب والرد ثبت الادنى بدون النية وهو الرد لانه لبقاء ما كان
على ما كان واذا وجبت نعتين للجواب ونعت الطلاق بالباقيتين وهما القسم الاول الصالح
للجواب فقط والثالث الصالح للجواب والشم بدونها اي بدونه اما الاول فله في الحال
حال الجواب فحمل عليه بدلالة الحال فصار طلاقا وكذا الثالث لان الحال لا يصح للشم
فنعين الجواب وفي حال الغضب يقع الطلاق بالصالح له اي للجواب فقط بدونه لا يصح
للطلاق الذي يدل عليه الغضب ولا يصح الرد والشم ونعت بالباقيتين وهما القسم
الثاني الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والشم بهما اي بالنية
لانه لما احتمل الجواب وغيره احتمل الى ما يرجح الجواب وهو النية وتطلق المرأة بالثلاث
الاولى يعني اعندى استبرئى رحمك انت واحدة واحدة رجعية اما اعندى فلا
حقيقة الامر بالحساب ويحتمل ان يراد اعندى نعم الله تعالى او نعمي عليك واعندى
من النكاح فاذا انوى الاخير زال الابهام ووقع به الطلاق بعد الدخول اقتضاء
كانه قال انت طالق فاعندى وقبل الدخول جعل مستعارا عن الطلاق لانه سببه
ويجوز استعارة الحكم للسبب اذا كان الحكم مختصا به لما تقر في الاصول والطلاق
معقب للرجعة واما استبرئى فلو نه يستعمل بمعنى الاعتداء لانه تصريح بما هو المقصود
بالعدة فكان بمنزلة الاستبراء ليطلقها في حال فراغ رحمها اي نعتي براءة
رحمك لا طلقك واما انت واحدة فانه يحتمل ان يراد انت واحدة عند قومك
او منفردة عندى ليس لك غيرك ونحو ذلك وان يكون نعتا المصدر ومخدوف
اي انت طالق طلعة واحدة وقدم ان عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه الاعراب
فاذا زال الابهام بالنية كان دلالة على التصريح لاعامه بموجبه والتصريح بعقب
الرجعة ولا تصح في هذه الثلث نية الثلاث لان قوله انت طالق ثبت اقتضاء في
اعندى واستبرئى رحمك ومضمرا في قوله انت واحدة ولو كان مصرحا لم يقع
به الا واحدة فاذا كان مقتضى او مضمرا الاولى ان لا يقع به الا واحدة فان قيل
المضمر لما كان مضمرا في قوله انت واحدة وجب ان يصح نية الثلث قلنا النصيب
على الواحدة ينافي نية الثلث كذا في الكافي وتطلق بغيرها من الفاظ الكتاب طلعة واحدة

بالبينة

بالبينة وان نوى ثنتين اما البينة فلو نكحها لم تكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق
على وجه البينة واما امتناع ارادة الثنتين فلما تقر بان الطلاق مصدر لا يحتمل
محصن العدد ويصح بنية الثلاث في غيرها من الكتابات الا في اختارى كما سيأتي في الباب
الذي يليه ان الاختيار لا يتنوع وهذا الاستثناء لا بد منه ولم يقع في الكثر قال اعندى
تأوتاى قال اعندى اعندى ونوى اي قال نويت بالاول طلاقا وبالباقي
حيضا صدق في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه وان لم يبرأى قال له انوبه اي بالبينة
شيثا فثلاث لانه لما نوى بالاول الطلاق صار لكل حال من اكره الطلاق فتعين
الباقين للطلاق فلو يصدق في نفي النية لسببى بامرأة يعني ان قول الزوج لامرأة
لست لي بامرأة وكذا قوله لها انا لست لك بزوج طلاق بآين ان نواه وقالا لا يكون
طلاقا لانه نفي النكاح وهو لا يكون طلاقا بل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما
لو قال له امرت زوجك او شئت لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع فكذا ههنا
ولما ان هذه الالفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يرى انه يجوز ان
يقول لست لي بامرأة لاني طلقته كما يجوز ان يقول لست لي بامرأة لاني لم امرت زوجها
فاذا انوى الطلاق فقد نوى محتمل لفظه فيصح كما لو قال لا نكاح بيني وبينك طلقها
واحدة فجعلها ثلاثا صارت تأوتاى قال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا تصور
ان تكون ثلاثا وله ان الواحدة تكون ثلاثا بانضمام الثنتين فيجعل على هذا تصحيحا لكثرة
طلقها رجعية فجعل اي فقال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق باينا صار باينا وعند محمد
لا يصير باينا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولاية الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها
انه مالك للطلاق بوصف البينة ابتداء لوجود الحاجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف
به تصحيحا للنسبة وتخصيصا لفرقة وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان
قبل الرجعة لانه لو رجعها ثم قال جعلتها بالبة لانصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق
فتعد رجعتها بالبة الصريح يلحق الصريح اي اذا قال انت طالق انت طالق او قال انت
طالق وطالق تطلق ثنتين وهو ظاهر والصريح يلحق الباي اي اذا اباها ثم قال انت
طالق يقع الطلاق لانه قال تعالى فلو جناح عليهما فيما اقتدت به يعني الخلع ثم قال
الله تعالى فان طلقها فانه محتمل لم بعد حتى تنكح زوجا غيره فانفك مع الوصل
فيكون هذا نصا على وقوع الثالثة بعد الخلع الذي هو طلاق بآين وقد حقق هذا في
التلويح واوضحناه في حواشيه فمن اراده فليراجع اليه ثم والباين يلحق الصريح يعني

اذا قال للموطوءة انت طالق ثم قال انت باين يقع الطلاق والباين الا اذا كان
معلقا بان قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال انت باين ثم دخلت الدار في العدة
فانها تطلق اما الحق والباين الصريح فظاهر لان القيد الحكمي باق ببقاء العدة واما عند
الحق والباين البين فانه مكان جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فله حاجة الى
جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى لو قال عنت به البينة العليظة ينبغي ان
يعتبر ويثبت به الحزمة العليظة لانها ليست بثابتة في المحل فلا يمكن جعله اخبارا
غير ثابت فيجعل انشاء ضروري ولهذا يقع المعلق كما ذكرنا لا يمكن جعله خبرا صحيحا
التعلق قبله وعند وجود الشرط هي محل للطلاق فيقع كذا في الكافي وغيره **أقول**
قولهم حتى لو عني به البينة العليظة الخ يدل قطعا على انه اذا بانها ثم قال في العدة
انت طالق ثلثا ثلثا يقع الثلث لان الحزمة العليظة اذا ثبتت يجرى النية ببلوغ ذكر الثلث
لعدم ثبوتها في المحل فان ثبت اذا صرح بالثلث او لم يصرح به ايضا ان الصريح
يلحق البين لان قوله انت طالق ثلثا ناصح بل ويرى ومعنى قولهم انت طالق ثلثا
بغير البينة العليظة انه بغير الحزمة العليظة والفرقة الكاملة لا البينة المستفاد
من الكتابات طلق امراته ثلثا ثلثا وقع لان قوله انت طالق ثلثا ثلثا يقع لمصدق
مخذوف تقديره طلاق ثلثا ثلثا يقع جملة وليس قوله انت طالق ايقاعا على حد كذا
في الاخبار اقول يظهر به ان ما نقله من المشكوكات من انه اذا طلق امراته ثلثا ثلثا يقع الدخول
لا يقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة باطل بحض منشأه الغفلة عن القاعدة المقررة
في الاصل ان خصوص سبب النزول غير معتبر عندنا خلافه **باب التقويض**
اذا قال لامرته طلق نفسك او امرتك بيدك او اختاري بيوتيهما اي بالقول بالاختيار
الطلاق قيد به لانها من كتابات الطلاق فلا يعمرون بل بنية **أقول** رجوعه اي
لا يملك الزوج غيرها لانه تملك لا توكل لا امتناع في حق نفسها وتقيدها بمجلس علمها
فان كانت تسمع وتعتبر بمجلسها ذلك ولا فحس بلوغ الخبر اليها فان طلقت في المجلس
صح ولا فلاح في الخبر فاختار المجلس باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
وان وصلة طلاق الى المجلس وسيا في بيانه ان شاء الله تعالى **أقول** اذا اراد على قوله طلق
نفسك واخوانك استثناء من قوله قيد بمجلس علمها متى شئت او متى ما شئت او اذا
ما شئت اما متى ومتى ما فلاح فيهما العموم الاوقات كانه قال في اي وقت شئت فلا يقتصر
على المجلس واما اذا اراد اما فانها متى سواء عندهما واما عنده فبستعملوا للشرط

والحزمة العليظة

كما يستعملون

كما يستعملون للظرف لكن الامر صار في يدها فاد يخرج بالشك وفي طلق ضربك
او طلق امرأتك عكسها يعني اذا قال لامرته طلق ضربك او قال لا يجزي طلق امرأتك
صح الرجوع لانه توكل بحض لا يشويه تملك ولم يقيد بالمجلس كما هو حكم التوكيل
الا اذا قيد به بالمشية فحينئذ لم يصح الرجوع ويقتصر على المجلس وقال زفر هو
والاول سواء لانه توكل كالأول وعامل غيره وبذلك المشية لا يكون عاملا لنفسه
وما لك لان التوكيل يتصرف عن مشية سواء ذكرها الموكل ولا فساد كما لو كمل بالبيع
اذا قال له بعه ان شئت ولما ان المأمور يصح ويكمل وما لك لان التوكيل من يتصرف
برأى غيره والمالك من يتصرف برأى نفسه سواء تصرف فيه لنفسه او لغيره فاذا قال
طلقها ان شئت كان تملك لانه فرض الامر الى رآيه والمالك هو الذي يتصرف عن مشية
واما التوكيل فمطلوب منه الفعل شاء او لم يشأ وقوله لان التوكيل يتصرف عن مشية الخ
قلنا المراد بالمشية مشية ثبتت بالصيغة وما ذكره من المشية ليست كذلك وانما انشأت
من عدم القدرة على الالتزام وكلاهما في موجب الصيغة فان لم ينو في الاول متعلق
باول الكلام يعني اذا قال الزوج طلق نفسك وان لم ينو شيئا او نوى طلاقا وحده
فطلعت نفسها بغيره في المجلس وقعت طلاق رجعية لانه فرض اليها الصريح وتوكل
ثلاثا فطلعت ثلاثا وقعت اي الثلاث لانه امر بالتطبيق لغة فيقتضي مصداقها هو اسم
جنس فيقع على الادنى مع احتمال الكل كما في اسماء الاجناس وفي قوله اختاري ان
اختارت نفسها بان قالت اخترت نفسي بآنت بواحدة والقياس ان لا يقع به شيء وان نوى
الزوج الطلاق لانه لا يملك الا بقاء بهذه اللفظة حتى لو قال اخترتك من نفسي واخترت
نفسك منك لا يقع شيء لكنهم استحسنوا اجماع الصحابة ووجه وقوع البين ان اختيار
نفسها انما يكون بثبوت اختصاصها بها وهو في البين اذ في الرجعي يمكن الزوج من
رجعها ببلوغ رضاها او قالت اختار نفسي والقياس ان لا يقع به شيء لانه مجرد وعد
او يحتمل لانه مشترك بين الحال والاستقبال فلا يطلق بالشك كما اذا قال طلق نفسك
فقلت انا اطلق نفسي وجه الاستحسان ان هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كما في
كلمة الشهادة واداء الشاهد الشهادة فتكون حكاية عن اختيارها في القلب بخلاف
قولها انا اطلق نفسي اذ لا يمكن ان يجعل حكاية عن تطبيقها في تلك الحال لانه فعل
اللسان ولم يوجد فيها ولم يصح نية الثلاث اي لا تطلق ثلاثا وان نوى الزوج كان
الاختيار لا يتوعد لانه بني على الخلو وهو غير متوعد الى الغلظة والخفة كالطلاق

بخلاف البينة وفي قوله انت طالق متى شئت او نحوه اي متى ما شئت او اذا شئت
او اذا ما شئت ولا يقيده بالمجلس ولا يرجع الزوج ولا يرتد الا مرة واحدة ها بل يطلق
المراة نفسها متى شاءت اما الاولان فلما امر واما الثالث فانه ملكها الطلاق
في الوقت الذي شئت فلا تملك قبل المشية ليرتد بالرد ولا يطلق نفسها الا وحده
فقط لانها نعم الا زمان لا افعال فملك النطق في زمان لا تطبيق بعد تطبيق
وفي قوله طلق نفسك او انت طالق كلما شئت تطلق المراة نفسها الى الثلاث
لان كلما تقيد عموم الافعال بالتقريب لانها تقيد عموم الافراد دون الاجتماع
ولا تطلق المراة نفسها بعد زوج آخر لان التعليق ينصرف الى الملك القائم فلا يملك
الملك لكادث بعد زوج آخر وفي قوله انت طالق حيث شئت وان شئت لا تطلق
حتى نشاء ويقيد بالمجلس لان حيث وان في اسماء المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان
حتى اذا قال انت طالق في الشام تطلق الا ان يبلغ ويبقى ذكر مطلق المشية فيقتصر
على المجلس بخلاف الزمان فان له نقله حتى يقع في زمان دون زمان فوجب
اعتباره كما لو قال انت طالق غدا او عموما كما لو قال في اي وقت شئت وفي قوله
انت طالق كيف شئت يقع قبل المشية طلقة رجعية لانه مقتضى اللفظ فان شاءت
اي قالت شئت بانية او ثلثة او نواة الزوج اي قال نويت ذلك وقع ذلك ثبوت
المطابقة بين مشيتها وارادته وان اختلفت نيتاها بان ارادت ثلثة والزوج واحدة
او بالعكس رجعية لان نصها لغيرها لعدم الموافقة فبقى ابقاء الزوج وان لم يوافق
الزوج فما شاءت اي يعتبر مشيتها اجريا على موجب التحبير وفي قوله انت طالق كبر شئت
او ما شئت طلقت نفسها متى شئت في المجلس لانها ليست مودعة للعدد فقد فوض
اليها اي عدد شاءت وان قامت في المجلس بطل لان هذا امر واحد وخطاب في الحال
فبقضى الجواب في الحال وان ردت ارتد لانه تملك فيقبل الرد وفي قوله انت طالق
من ثلثة ما شئت تطلق ما دونهما اي واحدة او اثنتين دون الثلاث وعندها تطلق
ثلثة ايضا ان شاءت لان ما يحكم في عموم ومن قد يستعمل للمهر فيجوز على غير المجلس
كما اذا قال كل من طعمني ما شئت او طلق من نسائي من شاءت ولان من حقيقة في البعض
وما في التعميم فيجوز لهما وفيما استشهد به ترك البعض لانه اظهر السامحة او
لعموم الصفة وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلاف ثم لما ذكر المجلس اراد ان
يبين ما يختلف به وما لا يختلف فقال والمجلس انما يختلف بقيامها ان كانت قاعدة

او ذهابها

او ذهابها ان كانت قائمة او شرورها في قول او عمل لا يتعلق بما مضى من تفويض
الطلاق فجلس القائمة وانكاه القاعدة وفقد النكحة ودعاء الاب للمشورة
وشهود تشهد هو ووقف دابة هي ركنها لا يقطع المجلس لان كلاهما بالجمع الراي
فيتعلق بما مضى ولا يكون دابة على الاعراض بخلاف المصروف والسلم لان البطل
هناك الافتراق لا عن قبض دون الاعراض وملكها كبتها وسيرد لانه كسرها
حتى لا يتبدل المجلس بحري الفلك ووقوفها ويتبدل بسير الدابة فان سيرها
مضاف الى ما كبتها وسير الفلك ووقوفها غير مضاف الى ما كبتها فافتراقا وشرط
في وقوع الطلاق ذكر النفس من احدهما اي الزوج والمراة لانه عرف بالاجتماع
وهو في المفسرة بذكر النفس من احدهما فلو قال اختاري فقالت اخترت بطل والزوج
به الطلاق لاستقاء الشرط الا ان يتصادقا على اختيارها اي اختيار النفس قال تاج
الشرعية في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر النفس شرطا اذا لم يصدفها الزوج انها
اختارت نفسها اما اذا صدفها وقع الطلاق بتصادفهما وان خرج الكلام منهما
محمدا او بقوله الزوج اختاري اختارته فتقول المراة اخترت فان ذكر الاختيار
كذكر النفس لان ناء الوحدة تنبئ عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي يتحد بان
ويتعداخرى بان قال لها اختاري نفسك بما شئت او بثلثة تطلقا ولو ثلثها
اي ذكر لفظه اختاري ثلثة مرات فقالت اخترت اختارته او قالت اخترت الاولى
او الوسطى او الاخيرة فتلوث اما وقوع الثلاث في الاولى ونحوها فتقول اي خيفة
وقال لا تطلق واحدة لان ذكر الاولى ونحوها ان كان لا يقيد من حيث الترتيب يفيد
من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد وله ان هذا وصف لغو لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه
كالمجتمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضرورة فاذا الغا في حق الاصل
لغا في حق البناء فبقى قوله اخترت فيقع الثلاث على ان ما ذكرنا تايد بدلالة الحال
لانه صار جوابا لكل ما فوض اليها بانية من الزوج لانه لا التكرار عليها اذا الاختيار
في حق الطلاق هو الذي يتكرر ولو قالت في جواب اختاري ثلثة تطلقت نفسي
او اخترت نفسي بتطبيقه فبانية اي بانه واحدة لان العامل فيه تحبير الزوج لا
ايقاعها كذا في المبسوط ولجامع الكبير والزبادات وشرح لجامع الصغير لقاضي خان
وجوامع الفقه ولذا اعترض على قول الهداية فهي واحدة تملك الرجعة بانه غلط
وقع من الكاتب والصواب لا يملك الرجعة لان المراة انما تنصرف حكما للتفويض

والنفوذ بطلقة باينة لكونه من الكتابات فيتملك الابانة لا غير فقبل فيه روايات
احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظها صريح ذكرها صراحة في السلام في الجامع
الصغير والآخر وقوع البانية وهذا الصريح وبامرك بيدك الباء متعلق بقوله الاتي
يقع في تطلقة واختارى تطلقة فاخترت نفسها يقع رجعية لانه جعل الاختيار
اليها لكونه بتطلقة وهي معقبة بالرجعة فان قيل قوله امرك بيدك واختارى يفيد
البيوتنة فلا يجوز صرفه عنها الى غيرها الجيب بانه لما قرنه بالصريح علم انه اراد الرجعي
كما لو قرنا الصريح بالباين في قوله انت طالق باين حيث يقع الباين وبامرك بيدك
الباء متعلق بقوله الاتي يقع ونوى الثلاث فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمن
يقع اي الثلاث لانا الاختيار يصلح لجواب الامر باليد لكونه ملكا كالغير والواحد
صفة الاختيار فصارت كأنها قالت اخترت نفسي بمرة واحدة وبه يقع الثلاث
او قالت في جواب قوله امرك بيدك طلقت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطلقة
يقع باينة لما مر ان المعبر بنفوذ الزوج لا يقعها فيكون الصفة المذكورة في النفوذ
مذكورة في الجواب ضرورة الموافقة ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد
عند يعني اذا قال لامرأة امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه الليل حتى لا يكون
لها الخيار بالليل لان كل واحد من اليومين فكر مفرد او اليوم المفرد لا يتناول الليل
ويرد ها امر اليوم باختيارها الزوج رد امر اليوم لا الامر بعد غد يعني ان ردت الامر
في يومها بطل الامر فيه وكان امرها بيدها بعد غد لا يتناولت انهما امران منفصلان
لانفصال الوقتين اثبت لها الخيار في كل من الوقتين على حدة فبرء احدهما لا يرتد
الاخر ويدخل الى الليل في قوله امرك بيدك اليوم وغدا لم يخل بين الوقتين وقت
من جنسهما لم يتناول الامر فكان امر واحد وتخلل الليلة لا يفصلهما لان القوم
قد يجلسون المشورة فيهم الليل ولا ينقطع مشورتهم ويجلسون ويرد ها امر اليوم
باختيارها الزوج رد امر غد حتى لا يبق لها الخيار في الغد لما مر انه امر واحد فلو بقي
لها الخيار بعد الرد كما اذا قال لها امرك بيدك اليوم فردته في اول النهار لا يبقى لها
الخيار في اخره قال طلق نفسك فطلقتها ثم نادى نواها الى الزوج الثلاث وقوله
اي وان لم ينزلوا ثا سوا لم ينزلوا او نوى واحدة رجعية ولغاينة الثنتين
لان قوله طلق معناه افعل طلاقا والطلاق لفظ مفرد يحتمل الواحد لا اعتباري وهو
الثلاث لانه تمام الجنس كما مر لا العدد المحض وهو ثلثان كذا اي كما يلغونبة الثنتين

يلغوا ايضا

يلغوا ايضا قولها اخترت نفسي في جواب طلق نفسك حيث لا يقع به الطلاق لانه ليس
من الفاظه ويقع باينة نفسي رجعية لانها قالته في جواب طلق نفسك وليس لها ايقاع
الباين بل مطلق الطلاق فطلعت الابانة في قولها انت نفسي ونقي مطلق الطلاق
وهو رجعي امرت بالثلاث اي قال الزوج طلق نفسك ثلثا فطلعت واحدة فواحد
لانها ملكت ايقاع الثلاث فتملك ايقاع الواحدة ضرورة لان من ملك شيئا ملك
كل جزء من اجزائه ولغا عكسه اي اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت ثلثا لا يقع
شيء عند باينة خفية وعندها تطلق واحدة امرت بالباين او الرجعي فعكست اي
قال لها الزوج طلق نفسك واحدا باينة فقالت طلقت نفسي واحدا رجعيا او قال
لها الزوج طلق نفسك واحدا رجعيا فقالت طلقت نفسي واحدا باينة وقع
ما امر الزوج ويلغوا ما وصفت لان الزوج فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف
وانتهت بذات ما فوض اليها وخالف في الوصف فصارت مخالفة في الوصف
موافقة في الاصل ولا يجوز ابطال الاصل بالوصف فيقع الاصل ويستتبع الوصف
الذي ذكره الزوج ولا يقع الطلاق بطلق نفسك ثلثا ان شئت لو طلقت واحدا
ولا يقع بعكسه ايضا وهو ان يقول طلق نفسك واحدة فطلعت ثلثا اما الاول
فلا من معناه ان شئت الثلاث فصارت مشبهة الثلاث شرطا لوقوع الثلاث
لان مثل هذا الكلام يفهم منه البناء على ما سبق واذا بني عليه تبين ان الشرط مشبه
الثلاث ولم يوجد الا مشبهة الواحدة واجزاء الشرط لا ينقسم على اجزاء المشبهة
فلا يقع شيء بخلافه والمرسلة وهي المسئلة المتقدمة لانه ملكها الثلاث ولم يتعلق
وقوعها بمشبهة الثلاث فلما ان توضع بعض ما تملك ولو قالت في هذه المسئلة شئت
واحدة فان كان بعضها متصلا ببعض طلقت ثلثا دخل بها او لا لان مشبهة
الثلاث قد وجدت والطلاق لا يقع الا بمشبهة الثلاث ومشبهتها لا توجد الا بعد
الفراغ من الكل فوجدت مشبهة الثلاث وهي في تكاثرها فبانت بثلاث جملة وان كان
بعضها متصلا عن بعض بان سكنت عند الاولى والثانية ثم شاءت الباقي لا يقع
شيء اذ لم يوجد مشبهة الثلاث لكون السكوت فاصلا واما الثاني فالمذكور
هنا قول باينة خفية وعندها يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم ان ايقاع الثلاث ايقاع
الواحدة عندها وعند لا يقع ايضا بان طالق ان شئت فقالت شئت انت
شئت فقال شئت بنوى الطلاق حيث يبطل الامر لانه علق طلاقها بالمسئلة

واحدة

وهي انت بالمعلقة فلم يوجد الشرط وابتاؤها بالمعلقة اشتغال بما لا يعينها فيجب خروج الامر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله شئت وان نواه اذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليكون الزوج شاء يا طلق فيها والنية لا تعين في غير المذكور حتى لو قال شئت طلقك يقع اذا نوى لانه ايقاع مبتدأ اذ المشية تنبي عن الوجود بخلاف قوله اردت طلاقك حيث لا يبنى عن الوجود وكذا كل تعليق بمعدوم كذا اذا قالت شئت ان شاء الله او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد لما مر ان المأني به مشية معلقة فلا يقع الطلاق ويبطل الامر بخلاف الموجود فانها لو قالت قد شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلقت لان التعليق بشرط كائن بخير

باب التعليق شرط صحته الملك كقول الزوج لزوجته ان ذهبت فانت طالق او اذنت

اليه اي التعليق بالملك كان تزوجتك فانت طالق فان الزوج ليس بملك لكنه كونه سببا للملك اقيم مقامه وانما اشترط احدهما لان الجزء لا بد من كونه مخيفا لتحقيق معنى اليمين وهو التقوى به على منع النفس ولو لا الملك في الحال ولا الاضافة اليه لما حصل الفائدة المطلوبة فم اليمين اذ اجزاء في ملكه في الحال حتى يخرج عن الشرط والاضافة الى الملك حتى يخرج عن تحصيل الملك فاذا لم يفد اليمين فابدها لم ينعقد اصدده وفي الثاني خلاف الشافعي فانه يطلق اجنبية ان قال لها ان كلمتك فانت طالق فتكلمها فكلمها عدم الملك والاضافة اليه وتطلق بعد الشرط ان قاله لزوجته ثم كلمها الزوج الملك وقت التعليق او قال لاجنبية ان كلمتك فانت طالق فتكلمها الوجود الاضافة الى الملك ويبطل اي التعليق زوال الحمل لازوال الملك فتخير الثلاث يبطل تعليقها لا يتخير مادونها يعني اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق نكحنا فطلقها نكحنا ثم تزوجت بزوج اخر دخل بها ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع شيء لان الجزء طلق هذا الملك لانها هي الماتعة عند دخول اذ الظاهر عدم ما يجزى واليمين تعقد للمنع او الحمل واذا كان الجزء ما ذكرناه وقد فات بتخير الثلاث ما يبطل للمصلحة فلا يبقى اليمين بخلاف ما اذا اباها لان الجزء باق لبقاء محله وبهذا يعلم ان قوله الوقاية والتخير يبطل التعليق اه على اطلاقه لا يجوز عن مسامحة والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وهذا ليس بشرط حقيقة لان ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الجرام والاجزئية تنقل بالافعال لكنه الحق بشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها كقولك كل امراء تزوجها فكذا وكذا ومتى ومتى ما وفي كلما ينحل اليمين اي يبطل اليمين ببطلان

التعليق

التعليق بعد وقوع الطلاق والثالث يعني اذا قال للموطوءة كلما دخلت الدار فانت طالق قد دخلت في العدة ثلاث مرات طلقت ثلاثا فلو يقع الطلاق في انكحائها بعد زوج اخر قد دخلت الدار لبطون اليمين الا اذا دخلت اي كلما في الزوج بان قال كلما تزوجتك فانت طالق فانها اذا اطلقت ثلاثا وتزوجها الزوج الاول نطقون فان كان كلما ينفذ عموم الافعال كما ان كل تفيد عموم الاسماء وفيما سواها اي سوا كلما فخرجت الشرط اذا وجد الشرط في الملك ينحل اي اليمين الى جزء اي يبطل اليمين ويترتب عليه اجزاء واذا وجد الشرط في غيره اي غير الملك ينحل اي اليمين لا اليه اي لا الى جزء اي يبطل اليمين ولا يترتب عليه اجزاء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فانها اذا دخلت الدار ولا يقع الثالث فبطلت ان يطلقها واحدة وتنقض عدتها فدخل الدار حتى يبطل اليمين ولا يقع الثالث ثم يتزوجها فان دخلت الدار لا يقع شيء لبطون اليمين وانما قلنا وتنقض العدة لانها اذا دخلت في العدة يقع الثالث منه اختلاف في وجود الشرط فالقوله الا ان يبرهن المرأة لانه يمسك بالاصل وهو عدم الشرط ولا يترك وقوع الطلاق وزوال الملك للمرأة تدعيه وفي شرط لا يعلم لانها كان حصنت فانت طالق وقوله صدقت في حقيها اذا قالت حصنت فقط لا في حق ضربتها والقياس ان لا تصدق في حق نفسها ايضا لانه شرط فلا تصدق فيه كما في الدخول وجه الاستحسان انها امينة في حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جنتها فيقبل قولها كما في حق العدة والوطى لكنها شاهدة في حق ضربتها بل هي متهمة فلا يقبل قولها في حقيها نقل في النهاية عن شريح الطحاوي ان هذا ليس يجري على عمومها بل هذا فيما اذا كذبها الزوج في قولها حصنت واما اذا صدقت في الطلاق فليس مما جاز فيحكم بالطلاق بعد الدم ثلثة ايام فلو لم يات بها يعني اذا رأت الدم لم يقع الطلاق حتى تسن ثلثة ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حيضا فاذا تمت ثلثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاضت لانه بالامتداد عرف انه من الرحم فكان حيضا من ابتداء وبيان حصنت اي اذا قال ان حصنت حيضة فانت طالق نطق اذا ظهرت لان الحيضة بالحيض الكمال منها وكما لها بانها فيها وذلك بالطهر وبيان صمت يعني اذا قال ان صمت يوما فانت طالق نطق اذا غابت الشمس في اليوم الذي تصوم فيه لما مر ان اليوم اذا قرأ بفعل ممتد برأيه بياض النهار بخلاف ما اذا قيل ان صمت ولم يقل يوما لانه لم يفد ريمعيار وقد وجد الصور بركته وهو الاشارة بشرطه وهو النهار والنية على طلاقه بولان

وان دخل كلما على نفس الزوج لا ينتهي التكرار اتفاقا بل يحث بكل مرة وان بعد زوج اخر وفي رواية المنسقة عن ابى يوسف رج هذا كانت المرأة معينة فلما نكح وقال كلما تزوجت امرأة فخرج طالق فترج امرأة طلقت فان تزوجها ثانيا لم تطلق من شرح الجميع لابن ملك

ذكر وطلقين بانتي يعني اذا قال لامرته ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة اذا اولدت
جارية فانت طالق ثنتين فولدت لهما ولم يعلم الاول طلقت واحدة فضاء وثنتين
اي احتياطاً وانقضت العدة بالاحتياط من الولدين فانها لو ولدت الغلام او ولد
واحدة ونقضت عدتها بوضع الجارية ثم لا يقع به اخرى لانه حال انقضاء العدة ولو
ولدت الجارية او لا وقعت طلقاً ونقضت عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع شئ آخر
لما مرته حال انقضاء العدة فاذا يقع في حال واحدة وفي ثنتين فلا يقع الثانية بالشك
والاولى ان ياخذ بالثنتين احتياطاً حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل البين
واراد ان يزوجها قبل زوج آخر فلا يحوط ان لا يزوجها لاجاز ان يكون ولادة الجاز
اولاً على الثلاث بشئتين تقع الثلاث ان وجد الثاني في الملك يشتمل ما اذا وجد
في الملك او وجد الثاني فيه فقط مثل ان يقول ان كنت زيدا وبكر فانت طالق ثلاثاً
فبانت وانقضت عدتها فكلمت زيدا ثم تزوجها فكلمت بكر فبانت طالق ثلاثاً ولا
فلا يشتمل ما اذا لم يوجد شئ منهما في الملك او وجد الاول فيه لا الثاني وذلك لان
صحته الكلام باهلية التكلم لكن الملك يشترط حال التعليق لصير الجارية غالب الوجود
باستصحاب الحال فصير البين ويشترط عند تمام الشرط ايضا ان يزل الجارية الا لا يترك
الا في الملك والحال فيما بين ذلك حال بقاء البين فيستغنى عن قيام الملك اذ بقاءه بحمله
وهو لزمه علقها هو اي الزوج الثلاث او مولى الامة العلق بالوطى فقال الزوج ان
وطئت فانت طالق ثلاثاً وقال المولى لامة ان وطئت فانت حرة فوطئ اي ادخل
المشفة حتى التفت الختان فان طلعت المرأة وعنت الامة لوجود الشرط وليست بعد
الا بدوج ولم يخرج بعد وقوع الثلاث فلا عقر وهو مهر المثل وقيل مقدار اجرة
الوطى لو كان الزنا حرام لا بما ي باللبث عليه اي على كل من الزوج والمولى ولم يصريه
اي باللبث مراجعاً في الطلاق الرجعي لان الجماع ادخال الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك
بعد الطلاق والعلق لان الادخال لا دام له حتى يكون له دوام حكمه لا ابتداء ولهذا
لو حلف ان لا يدخل ابناً لا صبيلاً وهي فيه لا يحنث بامساكها فيه بل بحجب العقر
في الاول ويصير مراجعاً في الثاني بايدوجه ثانياً لوجود الجماع فيه حقيقة بعد ثبوت
الحرمه لكن الحد لا يجب نظراً الى اتحاد المجلس والمقصود وهو قضاء الشهوة فاذا امتنع
الحد الشهوة وجب للمهر لانه يجب مع الشبهة قال انت طالق ان شاء الله متصلاً او ما
قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق اما الاول فلو ان التعليق بشرط لا يعلم وجوده من غير

نحو

لصدور الكلام ولهذا اشترط اتصاله واما الثاني فلو ان الكلام خرج بالاستثناء
عن ان يكون ايجاباً والموت بناءً في الموجب لا المبطل وان مات الزوج قبل الشرط وقع
الطلاق اذ لم يبطل بكلامه الشرط قال انت طالق ثلاثاً وثلاثاً ان شاء الله تعالى
او انت حر وحر انشاء الله تعالى طلقت المرأة ثلاثاً وعنت العبد وقال لا تطلق في عتق
لان التكرار شائع في كلامهم فيجوز عليه بغيرها الكلام فلو يبطل اتصال الشرط
ولو ان اللفظ الثاني لغو لا يفيد فوق ما يفيد الاول ولا وجه لكونه تأكيداً للفصل
بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال الشرط به فيقع كذا ان شاء الله انت طالق فانه تطبيق
عندنا حنيفة ومحمد وتعلق عند ابى يوسف له ان المبطل متصل بالايجاب فيبطل حكمه
كالمواخر ولهما ان الموضوع لا يرتبط بالمتعلق هو الفاء فاذا التفت انت في الارض باطريق
فبانت طالق من غير ايجاب ولا بشرط فانه يكون مع غير ان يوقف عليه صدرك
وبانت طالق بمشية الله او بارادة او بحجته او برصائه لا اي لا تطلق لانه تعليق بما
لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله اذ الباء لله لصاق وفي التعليق الصاق الجارية بالشرط
واضافتها اي اضافة المذكورات من المشية وغيرها الى العبد فملك منه اي من العبد كان
شاهداً فلو ان اراد او اوجب او رضى فيقتصر على المجلس فان علمه العبد في المجلس وشاء
وقع الطلاق وقوله انت طالق بامر او حكمه او فضائه او اذنه او علمه او قدره
تجوز تقع به الطلاق في الحال سواء اضيف اليه تعالى او الى العبد اذ براد بمثله التخيير
كقوله انت تحكم القاضي وان قال بالادوم اي انت طالق لمشية الله او لامره او حكمه
يقع الطلاق في الكل اي في الوجوه العشرة كلها سواء اضاف الى الله تعالى او الى العبد
لانه التعليق كانه اوقع وعمل كقوله انت طالق لدخولك الدار وان قال بوي اي انت طالق
في مشية الخ فان اضاف الله تعالى لا يقع الطلاق في الوجوه كلها لان في معنى الشرط
فيكون تعليقاً بما لا يوقف عليه فلو يقع الا في العلم لانه يذكر ويراد به المعلوم وهو واقع
ولا نه لا يصح نفيه عنه تعالى بحال لانه يعلم كان وما لم يكن فيكون تعليقاً بامر موجود
ولا يلزم التقدير لان المراد ههنا التقدير وقد يقدر شيئاً ولا يقدر شيئاً حتى
لو اراد به صفة تؤثر على وفق الارادة يقع في الحال وان اضاف الى العبد صحه ملكاً
في الاربع الاول فيقتصر على المجلس كما مر تعليقاً غير ما هي السنية الباقية فالخاصل
ان الالفاظ عشرة اربعة منها التملك وهي المشية واخوانها وستة ليست للتمليك
وهي لامر واخوانه والكل على وجهين اما ان يضاف الى الله او الى العبد وكل وجه

طالق صح

وجوه ثلثة اما ان يكون بالبله او الالوم او بغير بائ طالق ثلاثا الا ان يلقى بغير واحد
بالا واحدة يقع ثلثان وبالا ثلاثا يقع ثلاث لان الاستثناء لكل بالباقي بعد الثلثا
فشرط صحته ان يبقى وراء المستثنى شئ ليصير متكهما به حتى لو قال انت طالق ثلاثا
الا ثلاثا فطلق ثلاثا لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستثناء شئ ليحكم
لابان نكحها عليك فهي طالق فنكح عليها في عدة البائن اي لا تطلق امرأته لحد يده
فيما اذا قال للمتيحمة ان تزوجت عليك امرأة فالتى تزوجها طالق فطلق التي معه
ثم تزوج اخرى وهي في العدة لان الشرط لم يوجد لان الزوج عليها ان يدخل عليها
من نكاحها في الفراش ونكاحها في القسم ولم يوجد سالت المرأة الطلاق فقال
الزوج انت طالق خمسين نطفة فقالت المرأة ثلاث تكفي فقال الزوج ثلاث
لك والباقي لصواحبك وله ثلاث نسوة غير ما تطلق المحاطة ثلاثا لا غير ما
كذا في واقعات الصدر الشهيد **باب طلاق الفارق** فم غلب حاله الهلاك عند الخلق
قوله الا في فارتباط الطلاق كبري عن فانه مصالحة خارج البيت فمن بقى بها في خارج
البيت وهو يشترك لا يكون فارقا لان الانسان قد يتخلو عنه هو الصحيح ومن بارز حله
في المحاربة او قدم ليقبل بقصاص او رجم ومن المشايخ من قال اذا قدم القصاص
فارقا لان العفو مندوب اليه بخلاف الرجم وعلي الاول الاعتماد ذكره الزيلعي وركبته
فانكسرت وبقي على لوح او افرسته السبع وبقي في فيه والمفجوع ما دام يزداد
ما به كالمريض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره والمرأى في
جميع ما ذكر كالرجل حتى لو اشرت بسبب الفرقه كخيار البلوغ وخيار العلق والتكبر من
ابن الزوج والارتداد بعد ما حصل لها ما ذكر من المرض وغيره برثها الزوج لكونها
فارة ذكره الزيلعي والحامل كالصحيحة فان اخذها الطلق فهي كالمرضية لان هلاكها
لا يغيب مالم ياخذها الطلق كذا في الكافي فارتباط الطلاق ولا يصح تبرعه الا في الثلث
فلو اباها بغير رضاها حتى لو رضيت لم يكن الزوج فارقا ومات الزوج ولو بغير ما ذكر
من المرض والمبارزة ونحوهما بان يقتل المرض او يموت بمرض آخر وهي في العدة ترث هذا
في البائن واما في الرجعي فنزلت منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما
فانهما لا ينفقان في مرض موت فان الزوج قصد ابطاله فزده عليه قصد بتأخير عمله
الى زمان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولهذا برثها هو اذا مات بخلاف البائن لان
السبب وهو النكاح قد زال كذا ترث طالبة رجعي طلفت ثلاثا لان الطلاق الرجعي

يعني ما لنى قارجه

لا ترث

لا ترث النكاح ولهذا جعل له وطئها ولا يجره الميراث فلم تكن بسوء لها اياه واضنيه بطله
حقها وكذا لو طئها واحدة بانية وكذا ترث مبانة قتلت ابن زوجها يعني ابا المريض
امرأة قبلت ابن زوجها لا يمنع بقبيلها الارث اذا البينونة وقعت بابانته لا بقبيلها
بخلاف ما اذا بان بالقبيل فانها لا ترث وكذا ترث من لا عنها اولى منها فماتت في المرض
اما الزوجان معا اذا قذف امرأته وهو صحيح ثم لا عن في المرض فانها ترث وكذا اذا قذف
في المرض فان هذا المحقق بتعلق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه كما سياتي اذا بد لها من
الخصومة لدفع الكارثة نفسها واما الثاني فهو اذا حلف في موته ان لا يقربها اربعة اشهر
فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت البينونة ثم مات ترث ولو اتي في صحته وماتت به
اي بالاياء في مرضه لا ترث لمرأته وان كان الاياء ايضا في المرض ترث لان الاياء
تعمد في تعلق الطلاق بمضي اربعة اشهر خالية عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعلق بمجيئ الوقت
كما في ان شاء الله تعالى بخلاف آية متعلق بقوله كبري عن الى اخره في وصف القتال
او رجم او حبس بقصاص او رجم او حصر فان المطلق لا ترث لان الهلاك ليس بقابل
فيها كذا الارث المختلفة في مرضه وخيرة اختارت نفسها فيه ومن طلفت ثلثا بامرها ثم
ماتت وهي في العدة لانها رضيت ببطون حقها والتاخير كان لحقها اولا به اي وكذا لا ترث
من طلفت ثلثا بامرها صحيح الزوج من مرضه ثم ماتت في العدة فانه لا يكون فارقا لانه لما صح
تبيين انه ليس بمرض الموت ولهذا يعتبر برعاه من جميع المال وكذا اقربا بالدين لا يقدم عليه
غيرها الصحة تصادق على ثلث في الصحة ومضى العدة او اباها بامرها فاقرب لها بمال
او وصي فلها الاقل منه ومن الارث اي قال لها في مرضه كنت طلفتك وانا صحيح فنفقت
عدتك فصدمته ثم اقر لها بمال او وصي لها به او اباها بامرها في مرضه فاقرب لها او وصي
ثم مات فلها الاقل منه ومن ميراثها اذا علق المريض طلاقا فعلى اجنبي او بجني الوقت
والتعلق والشرط اي والحال انهما في مرضه او علق طلاقا فعلى نفسها وهما على التعلق
والشرط في المرض والشرط فقط فيه وعلق طلاقا فعلى نفسها ولا بد لها منه كالاكل
والشراب وكلوم الابوين وقضاء الدين واستيفائه وهما في المرض والشرط فقط فيه
وجواب اذا قوله ورثت المرأة لكون الزوج فارقا في غيرها اي غير هذه الصور المذكورة
لا ترث المرأة وهو ما اذا كان التعلق والشرط في الصحة في الوجوه كلها او كان
التعلق في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبي او بجني الوقت او كف ما كان اذا علقه
بفعلها الذي لها منه بد فانها لا ترث في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة

اما ان علق الطلاق بمجيئ الزمان او بفعل اجنبى او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه
 على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في الماضي او كان في المرض اما الوجه
 الاول ان اعني ما اذا علق بمجيئ الزمان او بفعل اجنبى فان كان التعليق والشرط في
 المرض وورث للفرار وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم يرث واما الوجه
 الثالث وهو ما اذا علق بفعل نفسه فترث كيف ما كان اذا وجد الشرط في المرض سواء
 كان التعليق في الصحة او في المرض وكان الفعل مما له منه بدا ولا لانه صار قاصدا
 ابطال حكمها بالتعليق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط شبهها بالعلة لان الوجوه
 عنده فصار مقعدا بامر وجه صيانة لحقها واضطراره لا يبطل حق غيره كانه في مال
 الغير حال الاضطرار والوقوم واما الوجه الرابع وهو ما اذا علق بفعلها فان كان فعلها
 لها منه بد لم ترث مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة
 والشرط في المرض لانها رخصت بالشرط والرضا به يكون رضاء بالشرط اياها في المرض
 وقد دخل بها فصحت فمات او اباها فارتدت فاسلمت فمات الزوج لم ترث اما في الاول
 فانه الصحة لما تخلوا بين الطلاق والموت تبين انه ليس بفارق واما في الثاني فانه
 المرأة بارتدادها ابطلت اهلية الارث لان المرتد لا يرث احدا فاذا اسلمت بعد لا يمكن
 عود السبب قال لها ان مرضت فانت طالق فلو كان قد اراد حتى اذا مرض ومات فيه
 ترث قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها تارة وارتدت لان مدلول طلقني طلب
 الطلاق الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالثبوت فاذا اتى بها الزوج كان قارا
 وورثت المرأة قال آخر امرأة تزوجها طالق تارة فترجع امرأة ثم اخرى ثم
 مات الزوج طلق المرأة اخرى عند الزوج فلو بصير الزوج قارا ولو ترث المرأة
 عنده وعندهما طلق عند الموت فيصير قارا وترث المرأة لان الاخيرة ثم وقت
 الشرط فيثبت مستند باب الرجعة في استدامة القايمة والعدة اي ابقاء النكاح على
 ما كان مادامت في العدة فان النكاح قائم فيها لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف
 فان الامسك به عبارة عن استدامة القايمة لا عن اعادة الرأى فيدل على شرعية الرجعة
 وشرعية بقاء العدة لان الاستدامة انما يتحقق مادامت العدة باقية اذ الملك باق
 في العدة زائل بعد انقضاءها بخلاف راجعك وبما يوجب حرمة المصاهرة من الوطى
 وغيره على ما مر في قبلة خالف الشافعي فان الرجعة عنده لا تكون الا بالقول فلا يجوز
 عنده الوطى قبل الرجعة بالقول ويصير الرجعة فيما دون الثلث من طلبة وطلقتين

من بعد تروجه
 لا يتحقق
 بعد ذلك يتحقق الملك
 بعد ما وذاك يتحقق الملك
 كان الشرع متحققا عند الموت
 فيقتصر عليه ولا ان
 يقتصر واتصاله بالآخر

وهذا في الحر والثلثان في الامنة كالثلث في الحر وقد مر مرارا وان ابنت المرأة عن
 الرجعة فان الامر بالامسك مطلق فيشمل النكاح ويذهب اعداها اي اعدا الزوج
 اياها بالرجعة لانه لو لم يعلم بالرجعة المراجعة في المعصية لانه قد تزوج بناء على
 زعمها ان الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدها وبطائها الزوج الثاني وكانت
 عاصية وزوجها الذي وقعها فيها مسيئا بترك الاعدام ولكن مع ذلك لو لم يعلم
 صحتها الرجعة لانها استدامة للقايمة وليست بانشاء فكان الزوج يرجعته منصرفا
 في خالص حقه ويصرف الانسان في خالص حقه لا يتوقف على علم الغير فان قيل كيف
 تكون عاصية بغير علم اجيب بانها اذا تزوجت بغير سؤال فقد تركت المنعوت فوفقت
 في المعصية لان التقصير جاء من جهتها ويندب الاشارة ايضا احترازا عن التماجد وعن
 الوقوع في مواقع الزم لان الناس عرفوه مطلق فيتهم بالنعوذ معها وان لم يشهد بها
 يثبت ايضا عدم دخوله عليها بدو ان لم يقصد الرجعة اي يعلمها بدخوله
 عليها بالبداء او التفتيح او صوت النعل لتأهب لدخوله لانه يقع نظره على ما يحل نظره
 فيه لانها مطلقة في الجملة ادعى بعد العدة الرجعة فيها ان صدقة فرجعية لان النكاح
 يثبت بتصادق الزوجين فالرجعة أولى وان كذبته فلا اي لا يكون رجعية لانه مدع
 ولا يثبت له ولا يملك انشاء في الحال وهي منكرة فالقول قول المنكر ولا يمين عليها لما ياتي
 في كتاب الدعوى ان الرجعة من الاشياء التي لا يمين فيها كما في راجعك اي كما لا يكون
 رجعة اذا قال راجعك يريد به الانشاء فصارت مجيبة له مضت عده في لان هذه الرجعة
 صادقة حال انقضاء العدة فلا تصح وهذا لانها امينة في الاخبار فوجب قبول قولها
 فاذا اخرجت دل ذلك على سبق الانقضاء واقر احواله حال قول الزوج راجعك
 فيكون مقارنا لانقضاء العدة فلا تصح بخلاف ما اذا سكنت ثم اخرجت بالانقضاء
 لان اقراره حال فيها حال السكينة فيصار اليه وكما في زوج امته اخرجت بعد العدة
 بالرجعة وصدقه سيدها وكذبته الامنة فان القول لها فان صحة الرجعة بناء على قيام
 العدة والقول في العدة قولها بقاء وانقضاء فكذا فيما بين عليا وقال الامنة معنت
 عدي وانكر الى انكر الزوج والسيد مضى العدة فان القول لها لانها اعرف بشأنها
 بنقض اي العدة اذا ظهرت من الحيض الاخر بعشرة وهو الحيض الثالث من العدة وان
 لم تغتسل حتى لو بقي من الوقت بعد الانقطاع ما تمكن فيه من الاغتسال وتحرر المصطفى
 فذهب ذلك القدر بحكم بطاها رتبا لان الحيض لا يزيد على العشرة فيقتلها بغيرها

من الحيض مجرد الانقطاع فانقضت العدة وانقطعت الرجعة واذا ظهرت منه لاقبل
من العشرة لا اي لا ينقطع المدة حتى تغسل او يمضي وقت صلوة او يتم وتصلى مكثرة
او تطوعا فانه اذا انقطع فيما دونها يحتمل عود الدم فلم يتبين مخروجهما من الحيض
فيكون ذلك حيفا لان مدة الاغتسال من الحيض اذا كانت ايامها اقل من العشرة
فلا اغتسال مؤكدا لانقطاع وكذا مضى وقت الصلوة او يمضي وقتها صار الصلوة
دينا في ذمتها وهو من احكام الطاهرات لانها لا تصير دينيا الا على الطاهرة من الحيض
فاذا لم تقدر على الماء بعد ما ظهرت واياها دون العشرة فتمت وصلت فقد
انقطعت الرجعة لانا حكمنا بطهارتها حيث جوزنا صلواتها بالتمسك بنسب غسل
عضو راجع الزوج ونسبت مادونه اي دون عصى لا يراجع وهذا استحسان
والقياس في العضو الكامل ان لا يسبق الرجعة لانها غسلت اكثر البدن والقياس فيما
ان سبق لان حكم الجنابة والحيض مما لا يتجزى وجه الاستحسان وهو الفرق ان مادونه
العضو يتسارع اليه الجفاف لقلته فانه يتبين بعد وصول الماء اليه فقلنا بانه ينقطع اثره
ولا يحل لها التزوج اخذنا بالاحتياط في الرجعة والتزوج بخلاف العضو الكامل اذ لا يستأثر
اليه الجفاف ولا يفعل عنه عادة فافترق طلق حاملا منكرا ووطئها فراجعها فولدت
لاقل المدة فصاعدا صحت الرجعة يعني له امرأة حامل طلقها وانكروا وطئها ثم راجعها
ثم ولدت لاقل مدة الحمل من وقت النكاح صحت رجعة ولا عبرة بانكاره للوطئ لان
الشرع كذب يجعل الولد للفرش وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية والكثرة لانها
خالية عن مسامحة ذكرها صدر الشريعة وطلق من ولدت لاقل المدة فصاعدا قبله
اي قبل الطلاق منكرا ووطئها فله الرجعة يعني له امرأة ولدت لاقل المدة وانكروا وطئها
جاء له ان يراجعها ولا عبرة لانكاره لما امر ان الشرع كذب وان حملها حلقه صحيحه فانكر
الوطئ فله اي لا يصح رجعتها لانه انكر الوطئ ولم يكذب الشرع فيكون انكاره حجة
عليه فان طلقها اي بعد ما خاد بها وانكروا وطئها ان طلقها فراجعها فولدت لاقل من
سنتين صحت الرجعة فانها اذا ولدت لاقل منهن من وقت الطلاق ثبت نسب هذا
الولد لانها لم تقرب بالنكاح العدة والولد يسبق في البطن هذه المدة فلو بد من ان يجعل الزوج
واطلا قبل الطلاق لا بعده لانه لو لم يطأها قبله بزل المالك بنفس الطلاق فيكون
الوطئ بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعل واطلا قبل الطلاق
يصح الرجعة قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ولدت ثم ولدت ولدت اخر بيطين فهو

رجعة المراد ببيطين ان يكون بين الولادتين ستة اشهر واكثر اما اذا كان اقل يكون
بيطين واحدا وانما ثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية لت
على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطئ حلالا اما اذا كانت الولادة ثان
بيطين واحدة فلا يثبت الرجعة لان علوق الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى
وقال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة بيطين يقع طلاقات ثلث واما الولد
الثاني والثالث رجعة فانها طلقت بالولد الاول وصارت معتدة وبالولد الثاني
صار مرجعا في الطلاق الاول اذ يجعل العلوق بوطئ حادث في العدة حملا للمسلم
على الصلاح وطلقت ثانيا بالولد الثاني لان اليقين عقدت بكلمها وبالولد الثالث
صار مرجعا في الطلاق الثاني لما مر وطلقت ثالثا بالولد الثالث فتعده بالحيض لانها
حامل من ذوات الافراء حين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق لا يجرم الوطئ لبقاء اصل
النكاح كما مر حتى لو وطئ لا يجرم العقر وقال الشافعي يحرم حتى يجرم العقر ومطلقة
اي مطلقة الرجعي تزويج لبرعب الزوج في رجعتها ولا يسافر بها بدو اشهادها على رجوعها
لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن الا بهن الا انزلت في المعينات من الرجعي لسبق قوله تعالى
فاذا طلقتم النساء وصرح الطلاق رجعي بالاجماع تنكح الزوج مبانته بدو ثلثة في العدة
وبعد هان حل المحلية باق لان زواله معلق بالطلقة الثالثة فينعدم قبلها ومنع
العدة العدة لا يشبهه النسب ولا اشتباه في حقه لا مطلقة بها اي بالثلاث لو حرم
وبالثلثتين لوامنه حتى يطأها غيره لقوله تعالى فان طلقها فوطئها فوطئها حتى تنكح زوجا
غيره والمراد من الطلقة الثالثة والثلثان في الامنة كالثلث في الحرة لان الرق منصف
لحل المحلية على ما عرف والنكاح في الامنة حصل على العقد والتم الوطئ ثبت بحديث مشهور
ويجوز به الزيادة على الكتاب وهو حديث العسيلة وقد حقق هذا البحث في كتب
الاصول واوضحناه بعون الله تعالى وتوفيقه في شرح المرقاة وحواشي التلويح بما لا مزيد
عليه ولو كان ذلك الغير مراعا غير بالغ لانه في التحلل كالبالغ لان الشرط الايدوح
دون الايدوح وهو موجود فيه تنكح صحيح متعلق بقولها بها ومجسي عطف على طأها
عندما يعد الزوج الثاني لا سيدها عطف على غيره يعني ان وطئ السيد امة لا يكون
محللا لغيره ملك النكاح للتحليل بالنقض وكذا نكاح الزوج الثاني بشرط التحليل
وان حلت له ولدت بان قال تزوجتك على ان احلك او قالت المرأة ذلك او وكيلها
اما الواضح لك في ظاهرها فلا يكره عند عامة العلماء ويهدم الزوج الثاني ما دون الثلث

اي حكم ايضا اي كما يقدم حكم الثلث يعني اذا اطلق الحق تطليقة او تطليقتين ومضت عنهما
وتزوجت بزوج آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات ويهدم
الزوج الثاني حكم مادون الثلث من الحرمة الحقيقية كما يقدم حكم الثلث من الحرمة الغليظة
عند ابى حنيفة رحمه وابي يوسف وعند محمد رحمه وزفر والشافعي لا يهدم مادون
الثلث وهذا البحث ايضا ذكر مستوفى في الكتابين المذكورين مطلقا الثلث اجرب
بمضي العدين عدة من الزوج الاول وعدة من الثاني والمدة تحمله اي مضيتها واسبغ
في اكراب العدة ان مضيتها ان كان محض فاقبل ما تصدق فيه عند شهران وعندهما
تسعة وثلاثون يوما لاي جاز للزوج الاول تصديقها ان ظن صدقها لانه اما من
المعامات لكون البضع مقوما عند الدخول والديانات لتعلق الحلف بقول الواحد
مقبول فيها **باب الايلاء** هو لغة الحلف مطلقا وشرا حلف على ترك قربة ما من حكم
طلقة باينة ان ترك الكفارة والجزاء ان حثت واقلها الحرف اربعة اشهر وللامنة شهران
ولا حد لاكثرها فاداءه لو حلف على اقل من الاقلين بان قال للحرة والله لا اقربك
شهرين او ثلثة اشهر فلو قال والله لا اقربك او اقربك اربعة اشهر الاول مؤبد
والثاني موقت او ان قربتك فعلى جميع او نحو او فانت طالق وعبد خرقان قربها في
المدة حثت واذا حثت في الحلف بالله وجب الكفارة وفي غيره وجب الجزاء وسقط
الا يلاء والا اي وان لم يقربها بانت بواحدة وسقط الحلف الموقت فانه اذا كان
موقتا بربعة اشهر ولم يقربها بانت بواحدة وسقط الحلف حتى لو تكلمها فلم يقربها
بعد ذلك لا تبين لا اي لا يسقط الحلف المؤبد وخرج عليه بقوله فلو تكلمها ثانيا وثالثا
ومضت المدنان بله في اي قربان بانت باخرين يعني ان تكلمها ولم يقربها اربعة
اشهر تبين ثانيا ثم ان تكلمها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالثا فان تكلمها بعد زوج
اخر لم يطلاق اذ لم يسبق الا يلاء وان وطئها كف لبقاء اليمين ان كان الحلف بغير طلاقها
وان كان به لا يبقى لما عرفت ان تحيز الترتيب يبطل تعليقها قوله والله لا اقربك شهرين
وشهرين بعد هذا الشهرين ايلاء ولا جمع بينهما بحرف الجمع فصارت كجمعة بلفظ الجمع
فينتفىح المدة لا قوله بعد يوم والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
الاولين لانه لما فصل بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين بيوم لم يتكامل مدة
الا يلاء وهي اربعة اشهر وكذا قوله والله لا اقربك سنة لا يكون ايلاء لان
المستثنى يوم منكرفه ان يجعله اي يوم شاء فاداءه عليه يوم من ايام السنة الا ويمكنه

النجوى

ان يجعله المستثنى وكذا اذا قال الا يوما اقربك فيه لا يكون موليا لانه استثنى كل
يوم يقربها فيه فاداءه يتصور ان يكون ممنوعا ابدًا ولو قربها يوما والباقي اربعة اشهر
او اكثر صار موليا لسقوط الاستثناء لان اليوم المستثنى لما مضى لا يمكن قربانها الا
بكفارة وكذا قوله بالبصرة والله لا ادخل كوفه وامرأة بها لا يكون ايلاء ولا مكافاة
بل اول زوج شئ بان يخرجها من الكوفة للطلقة الرجعية كالزوجة فيه اي في حق الا يلاء
لبقاء الزوجية بينهما كما هو في المباشرة ولا اجنبية تكلمها بعد اي بعد الا يلاء فانه
لا يتصور في حقها لان محله من تكون من نسائها لنقض وهي ليست منها فلم يتعد حوا
للطلاق حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون موليا وتحققه ان الا يلاء بمنزلة تعليق
الطلاق في مضي الزمان فلا يصح الا في الملك او مضافا الى الملك كما سبق بان قال ان
تزوجتك فوالله لا اقربك ولم يوجد ولو وطئ كفر عن يمينه لانها منعقدة في حق
وجوب الكفارة عند الحث عمن كوطي لمرض باحدهما او صغيرها او نفعها او
لمسا فربعة اشهر بينهما وفيه قوله فينت اليا فاداءه تطلق بعد ان مضت مدته وهو
عاجز وان قدر على الجماع في المدة ففسيخ الوطئ لان الفتي بالشاخلف عن الفتي بالجماع
فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود لا يبدل بطل كالمتمم اذ اراى الماء قوله
لا امرأته انت علي حرام ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا فان هذا اللفظ يحمل فكان
بيانه الى المحلل فان قال اردت به التحريم او لم ارد به شيئا كان يمينيا وبصيرته موليا
بغيره المحلل يمين وظاهر ان نواه لان في الظاهر حرمة فاذا نواه صح لانه محمله وعند
محمد لا يكون ظاهرا لعدم ركنه وهو تشبيه المحللة بالحرمة وهذا ان نوى الكذب
لانه وصف المحللة بالحرمة فكان كذبا حقيقة فاذا نواه صدق وتطليقة باينة ان نوى
الطلاق وثبوت ان نواه او قدم بالكلمات والفتوى على انه طلاق وان لم يوه
وجعلنا وابعافا ولهذا لا يحلف به الا الرجال وعن هذا قالوا لو نوى غيره لا يصح قضاء
ولو كانت لماربع نسوة والمسئلة بما لها تقع على كل واحدة منهن طلقة باينة وقبل يطلاق
واحدة منهن واليه البيان وهو الاظهر لا شبهه ذكره الزيلعي كذا كل حل على حرام
وهو حرج بدست راس كبرم بزوى حرام اي الفتوى على انه طلاق وان لم ينوه والوقال
بدست حب كبرم لا يكون طلاق لعدم العرف ولو قال هرجه بدست كبرم كان طلاقا
كذا في النهاية **باب الخلع** الخلع بضم الخاء وفتحها لغة الازالة مطلقا ومبضمها
شرعا الازالة المخصوصة هو فصل من نكاح بمال بلفظ الخلع غالبا لانه قد يكون بلفظ

اعمال غايه

البيع والشراء ونحوهما كما سبقت في كتابنا من عند الحاجة لقوله تعالى فانه جناح عليهما
فيما اذنت به بما يصلح للمهر لان ما يكون عوضا للمقوم او ان يكون عوضا لغير
المقوم لكن يجب ان يكون ما يصلح ليدل الخلع مهورا في النكاح كما دون العشرة فيغير
الى ايجاب وقبول كسائر العقود وهو في جانب الزوج بمن لانه يتعلق الطلاق
بشرط قبولها المال حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها كما لا يصح الرجوع في البين ولم يبطل
بقيامه من المجلس قبل قبولها كما لا يبطل البين به بل يصح ان قبلت بعد المجلس ولم يقف
على حضورها فيه اي في المجلس كما لا يتوقف البين عليه بل يتوقف على علمها فاذا بلغها
فلها القبول في مجلسها وجاز تعليق بشرط او وقت كما جاز في البين لا اي لم يجز بشرط
الخيار له اي الزوج كما لا يجوز في البين وهو في جانبها اي المرأة عطف على قوله في جانبه
كبيع يعني معاوضة لانها تبدل مالا لتسلم لها نفسها حتى انعكس الاحكام اي جاز حرجها
قبل قبوله وبطل بقيامها عن مجلس علمها ولم يجز تعليقها بشرط ووقت وجاز بشرط
الخيار لها كما هي احكام المعاوضة وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق فيكون
من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبوله العبد بشرط
احكام المعاوضة في جانب العبد لا المولى والخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق
والمباراة بان يقول الزوج خالعك على الف درهم او بعت نفسك او طلاقك
على الف درهم او تقول المرأة اشتريت نفسي او طلاقك منك بالف او يقول الزوج
طلقتك على الف او بارأيتك اي فارقتك فقبلت المرأة وقد يكون بالفارسية كما
لوقال رجل لامرأة جوسيتن ازن خريدي فقلت خريدم فقال الزوج فزوجم
بانت اي يقع واحدة بانية ذكره قاضي خان والواقع به اي بالخلع وبالطلاق على مال
وهو ان يقول الزوج طلقتك او انت طالق على كذا مال او يقول المرأة طلقني على
كذا ويقول الزوج طلقتك عليه والفرق بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في
الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل بقي الطلاق باينا وعوض الطلاق اذا بطل يقع
رجعيا كذا في المحيط وسبقت في المتن طلاق باين لانها لا تسلم المال الا لتسلم كذا
نفسها وذلك بالبينونة وهو اي الخلع من الكتابات لاحتمال الطلاق وغيره فيعتبر فيه
ما يعتبر فيها من قران من حجج جانب الطلاق وان قال لم اتوبه الطلاق فان ذكره كذا لم
يصدق في نفسه في شيء من الصور لا يرجع بل يجلي على الطلاق ويكون ذكر البذل مقنيا
على النية والا اي وان لم يذكر بدل لا صدق في الخلع والمباراة اي فيما وقع الخلع بلفظ الخلع

او المباراة لانها كتابتان فلو بدت النية او ما يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد
انقضا ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق لكونهما صريحين كذا في الكافي واعتز عليه
بان لفظ البيع غير صريح في الطلاق وهو ظاهر في المراءى بكونه صريحا فيه دلالته عليه
قطعا بحيث لا يختلف عنه اصلا وذلك لان البيع يوجب زوال ملك البين فيلزمه
قطعا زوال ملك المنة ولهذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق كما مر
فليتأمل فانه دقيق وبالقول الصحيح ذكره احد ائمة اهل الزوج البدل ان نشر اي الزوج
لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وابنتهم احديهن فطارا فاذنوا
منه شيئا ولانه او حشوها بالا استبدال فلو يزيد في وحشيتها باخذ المال وذكره احد
الفصل اي الزائد على ما دفع اليها المهر ان نشرت وفي رواية الجامع الصغير لا يكره لطلاق
قوله تعالى فانه جناح عليهما فيما اذنت به اكرهها اي اكره الزوج المرأة عليه اي على
الخلع تطلق المرأة لان طلاق المكره واقع بغير مال اي بغير لزوم مال ان لم يكن لها عليه
مال بل التزمت ان يعطيه مالا لتخلص او بدو سقوط مال ان كان لها عليه مال كالمهر
ونحوه كما سبقت ان الرضا شرط في لزوم المال وسقوطه والا كراهه لعدم الرضاء هلك
بدله في يدها يعني خالعت مع زوجها على مال فقبل ان تدفع اليه هلك المال او استحق
فعليه قيمته ان كان قيميا او مثله ان كان مثليا ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل الفسخ بل يجب
الضمان عليها تحقيقا للمعاوضة خلع او طلاق نكح او خنزير او مينة او نحوها مما ليس
بمال وقع طلاق باين في الخلع رجعي في غير مجازا اي بغير شيء لان الاتباع معلق بالقول
وقد وجد فيقع في الخلع البين وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد نقلنا
من المحيط ولا يجب عليها شيء لانها لم تسم مالا متقوما للتصريح غارة له وايضا لا يجب
المسمى للسلامة ولا ايجاب غيره لعدم الالتزام كما لفتي على ما في يدي ولا شيء في يدي
اي كما يقع الطلاق كما جاز اذا قالت خالعتي على ما في يدي وليس في يديها شيء فانها
لم تسم مالا متقوما فلم تصر غارة له والرجوع بالغرور والمراد باليد ههنا اليد المسمى
وان زادت على قولها خالعتي على ما في يدي قولها من مال او درهم ولم يكن في يديها
شيء رد عليه في الاول مهرها الذي اخذته منه ودفعت اليه في الثانية ثلثة دراهم
وان كان في يديها درهمان توهم بان تمام دراهم وان اكثر من ثلثة دراهم فله ذلك كذا في الزهراء
امارة ما اخذته في الاول فله المسمى مالا لم يكن الزوج راينا بزوال ملكه
او بعوض ولا وجه لا يوجب المسمى وقيمة كونه مجهولة ولا لا يوجب قيمة البضع وهي مهر

المثل لكونه غير متقوم حال الخرج فتعين ايجاب ما قام به البضع على الزوج دفعا للضرر
عنه واما دفع ثلثة دراهم في الثانية فلو نهى سميت بلفظ الجمع واقله ثلثة فيجب عليها
المستحق بها فصار كما لو اقراوا وصي بدراهم خالعت على عبد الله على براءتها فمضمانه
لم يبرأ بل عليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة
فيقتضي سلامة العوض واشترط البراءة عنه شرط فاسد فيبطل هو لا الخلع لانه
لا يبطل بالشروط الفاسدة طلقت طلقا ثلثة اي قالت طلقني ثلثة ثا بالث او على
الف وطلقتها واحدة يقع في الاولى بائنة بثلث الالف وفي الثانية رجعية بمجانا فانها
اذا قالت طلقني ثلثة ثا بالث جعل الالف عوضا للثلث فاذا اطلقها واحدة وجب
ثلث الالف لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلثة ثا على
الف فجعل على الشرط عند في حقيقته رجعة والطلاق يصح تعليقه بالشرط واجزاء الشرط
لا تنقسم على اجزاء المشروط فيقع رجعية براءه شئ وعندهما يقع بائن بثلث الالف لانها
حمالة على العوض بمعنى الباء كما في بيعت عبد الله بالث او على الف وله ان يبيع لا يصح تعليقه
بالشرط فيجعل على العوض ضرورة ولا ضرورة في المطلق لصحة تعليقه بالشرط وان
قال طلق نفسك ثلثة ثا بالث او على الف فطلقت واحدة لم يقع لانهم مرض بالبينة
الا لسلامه الالف كلها له بخلاف قوله له طلقني ثلثة ثا بالث لانها لما رضيت
بالبينة بالث كانت ببعضها اولى ان ترضى وبانت اي اذا قال انت طالق بالث
او على الف فقبلت بآنت المرأة ولزم الالف لانه مبادلة او تعليق فيقتضي سلامة
البدلين او وجود الشرط وذلك بما ذكرنا وبانت طالق اي اذا قال لامرأة انت طالق
وعليك الف او قل لعبد انت حر وعليك الف طلقت المرأة وعققت العبد بمجانا
سواء قبل او لا عنده وقال لا على كل واحد منهما الالف اذا قبله ولا يقع الطلاق
والعناق بآله قبول هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فيقال اجعل هذا المتاع ولك على
دراهم ويكون بمنزلة قولهم يدريهم ولما نه جملة تامة فلو تربط بما قبله لآبالة الحال
اذا اصل فيها الاستقلا لا لآلة لآلة ههنا لان الطلاق والعناق يتفكان عن المال
بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدونه قال طلقك امس على الف فلم يقع
وقالت قبلت فالقوله وفي البيع القول للمشتري بغيره قال لعبد بعت منك هذا
العبد بالث دراهم امس فلم يقبل فقال المشتري قبلت فالقول للمشتري والفرق ان
الطلاق يمال يمين في جانب الزوج والقبول شرط الحث فيتم اليمين بآله قبولها فلا

يكون

يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الحث لصحتها بدونه فصار القول قوله لان الزوجين
اذا اختلفتا في وجود الشرط فالقول للزوج لانه منكروا ما البيع فاجاب وقبول
ولا صحة لاحدهما بدونه فصار اقرارا بالبيع اقرارا بما لا يتم الالبه فاذا النكح فقد
رجع عما اقربه فلو بصدق وبسقط الخلع والمباراة بغير الهبة جعل كل منهما بآله
لآخر من الدعوى عليه كل حق لكن احدهما على الآخر بما يتعلق بالنكاح كالمهر
مقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول او بعده والنفقة المأخوذة واما نفقة العدة
فلا تسقط الا بالذكور قيد بالنكاح لانه لا يسقط ما لا يتعلق به كالقرض ونحوه اشترت
منه ونحوهما خلع الاب صغيرته بما لزمها او مهرها طلفت ولم يلزم عليها ولم يسقط
اي المهر اما وقوع الطلاق على ما هو الاصح فلا نه تعليق بقبول الاب فيكون كتعليقه
بسيار افعاله واما عدم وجوب المال عليها فلا بد من الخلع بترع ومال الصبي لا يقبل
البيع فان خلعه اي الاب صغيرته بما لزمه اي لبدل الخلع لم يرد بالضممان الكفالة
من الصغير لان المال لا يلزمه بل المراد به التزام المال ابتداء صح الخلع والمال عليه اي
الاب لان اشترط بدل الخلع على الابن صح فاعلى الاب اولى بآله سقوط المهر لانه
لم يدخل تحت ولاية الاب وان شرط الزوج الضمان عليها اي الصغيرة فان قبلت
من اهله اي اهل القول بان كانت فقل ان الخلع سالب والنكاح جالب طلق لوجود
الشرط بآله شئ لانه ليست بمأوى الغرامة قال الزوج خالعتك ولم يذكر ما لا قبلت
المراة طلفت لوجود ايجاب والقبول وبراع المهر المؤجل لو كان عليه ولا اي
وان لم يكن عليه من المؤجل شئ ردت على الزوج ما ساق اليها من المهر المجمل فانها اذا
قبلت الخلع وقدرت انه معارضة في حقيها فقد التزمت العوض فوجب اعتباره
بقدر الامكان خلع المربة من الثلث لكونه بترعا لآله البضع غير متقوم حال
الخروج **باب الظهار** هو لغة مقابلة الظاهر بالظن فان الشخصين اذا كانا بينهما عداوة
يجعل كل منهما ظهرا للآخر وشرا للآخر وشرا للآخر وشرا للآخر وشرا للآخر وهو كلفها
او ما يعبر به عن الكلي او جزء شائع منها من المنكحة فلا يصح الظهار عن امته ولا ممن
نكحها بآله امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت بما يحرم النظر اليه متعلق بالتشبيه من عضو
محرمه بيان ما نسبوا او رضاعا بمنزلة محرمه وحكمة حرمة وطهرها ودواعية كالمس
والقبلة حتى يكفر لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير
رقية من قبل ان يمسوا للظهار والعقد المكسر بالغرم على الوطئ فان سبب وجوب

التكفير هو الظهار والعود لان الكفارة اثر بين العقوبة والعبادة وسببها اجساد ائمة
بين الحظر والاباحة حتى يتعلق العقوبة بالمحظور والعبادة بالمباح وانما جاز تقديم الكفارة
على العود لانها وجبت لرفع الحرج من الثانية في الثالث فيجوز بعد ثبوت تلك الحرمة لرفع
بها كما قلنا في الطهارة انها قبل اعادة الصلوة مع انها سببها لانها شرعت لرفع
الحديث فيجوز بعد وجوده ولهذا جازت الكفارة بعد ما بانها اولى بعد ما افسخ العقد
بالارتداد او غيره لان هذه الحرمة لا تزول بعين التكفير في اسباب لكل ملك اليمين
واصابة الزوج الثاني والبراءة ان تطالب بالوطئ وعليها ان تمنع من الاستمتاع
بها حتى يكفر وعلى القاضي ان يجبر على التكفير فعلا للضرر عنها ذكر الزليقي ولو طعن
قبلة اي قبل التكفير استغفر الله تعالى وكفر للظهار فقط اي لا يجب عليه غير الكفارة
الاولى وقال سعيد بن جبير يجب عليه كفارتان وادى الى الظهار كانت على كظهر
امى اوراسك او نحو يعنى رقتك وعنقك مما يعبر به عن الكل او نصفك كظهر امى
ونحوه من الجزء السابع وكبطنها او كفخذها او كظهر اخي او عمتي وهي اى الصور المذكورة
ونظائر ما اظهر وان لم يسهل لان المشبه فيها اكل او ما يعبر به عنه او جزء شابع منها
وهو الشرط في حق المرأة والشرط في جانب المحرم ان يكون المشبه به عضوا لا يجوز النظر
اليه كما ذكر وقد وجد اطلاق وان نواه ولا ايدى لان اللفظ لا يحتملها ما في قوله
انت على كائى او مثلى اى ما نواه من الكرامة او الطهارة والطلاق لان اللفظ يحتمل كل
منها فما ترجح بالنية تعين وان لم يتوفاك تعارض المعاني وعدم المرجح وفي قوله انت على
حرام كائى ما نواه من الطهارة او الطلاق لان اللفظ يحتملها وما ترجح بالنية تعين وانت
على حرام كظهر امى طهار وان نوى طلاقا وايدى لان ذكر الطهر يرجح جانب الطهارة
ويدين على كظهر امى لسانه يكون مظاهرها منهن جميعا لانه اضاف الطهارة اليهن فصلا
كما اذا اضاف الطلاق فحينئذ يجب لكل منهن عليه كفارة وهي عتق رقبة فان لم يجد
فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا للنص الوارد فيه
وفصل ذلك بقوله وهي محرر رقبة مؤمنة كانت او كافرة ذكر اكانت وانثى صغيرة
كانت او كبيرة لم يكن فائت جسد المنفعة وهو المانع اما اذا اختلفت المنفعة فلا يمنع
حتى جاز العود ونحوها وجاز الاصل والقياس ان لا يجوز لان الفائت جسد المنفعة
لكنهم استحسنوا الجواز لان اصل المنفعة باق فانه اذا اصبح عليه يسمع حتى لو كان
بحال لا يسمع بان ولد اصبحت مثله وهو الاخرس لا يجوز ولو كان ذلك المحرر بشرا فرب

بشره اى بنية الكفارة وبقي فوت جسد المنفعة بقوله كالا على محله والاعور ويجوز
لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح ليس الا بالعقل فكان فائت للمنافع والذي يجب في حق
يجزى لان الاختلاف غير مانع والمقطوع يده فانه فائت منفعة البطش وابها ما لان
قوة البطش مما فبنوا بينهما فبوت منفعة البطش او رجلاه فانه فائت منفعة المشي
او يده ورجله فاجاب فانه ايضا فائت منفعة المشي لانه متعذر عليه بخلاف ما لو قطعنا
من خده فاذا لم يفت جسد المنفعة ولا مدبر اعطف على لم يكن فائت جسد المنفعة او لم
لاستحقاقهما الحرمة بجهة فكان الرق فيهما ناقصا او مكائبا اى بعض بدله لانه
يخرب بعضه ولا ينادى الكفارة لانها عبادة فلا بد ان يكون خالصا لله تعالى وان
كان بعضه لم يكن خالصا لانه يكون تجارة فان اعتق مكائبا لم يوجب شيئا جاز او عيدا
مشتركا اعتق المكفر عن ظهار نصفه وهو موسى ثم اعتق عنه باقية بعد ضمها لان
الاعتاق يجزى عنه كما سبأ في النقصان فيمكن في النصف الآخر ليعذر استدامة
الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملك شريكه ثم انتقل اليه بالضمان فلا يجزى به
عن الكفارة او عيدا اعتق نصفه عن كفاره ثم باقية بعد وطئ فظاهر منها لان الاعتاق
يجزى عنه والمأمور به العتق قبل المسبب فلم يوجد لان النصف وقع بعده ان عجز
عن العتق صام شهرين ولا يمس فيهما رمضان ولا الايام المهمة الولا الشايع وهو
ثابت بالنص وصوم رمضان لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير والصوم في الايام
المذكورة منهي عنه فيكون ناقصا فلا ينادى الواجب الكامل وان افطر المظا هربوا
ولو بعدد كالمرض والسفر وطئها اى التي ظاهر منها في الشهرين متعلق بافطر وما
عطف عليه ليؤد عدا او يوماس هو استثناء اى الصوم اما في الافطار فلا فقط
الشايع بالفطر وهو عذر يمكن الاحتراز عنه لانه قد يجد شهرين لا عذر فيها واما
في الوطئ فاولا الواجب عليه صوم شهرين متتابعين قبل التماس ومن عذر فيكونها
قبلة اخلا، وهما عنه اما الوطئ غير التي ظاهر منها ناسيا فلا يصح كذا في النهاية
لا الاطعام ان وطئ خذله ايمان وطئ التي ظاهر منها في خذل الاطعام لم يستأنف
لان النص في الاطعام مطلق غير مقيد بما قبل التماس وهو مقصور عليه في الاعتاق
والصيام ولو قدر المكفر بالصوم على الاعتاق في آخر اليوم الاخير اى قبل غروب
الشمس من اليوم الاخير من الشهر الثاني لزمه الاعتاق ولم يصح تكفيره بالصوم وكان
صومه تطوعا ولا فضل ان يتم صوم اليوم الاخير وان افطر فلا قضاء عليه ذكره الزليقي

وان عجز اي المكفر عنه اي الاعتاق اطعم عنه اي الظهار هو اي المظاهر او ناييه ستين
مسكينا يعني امر غيره ان يطعم عنه عن ظهاره ففعل اجزا اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام
او الاطعام يجوز فيه التمليك والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء والاداء يشترط فيه التمليك
فذكر صورة التمليك بقوله اطعم عنه هو او ناييه ستين مسكينا كذا قدر الفطر او قيمة
وعند الشافعي لا يجوز دفع القيمة من غير المنصوصة الاشياء المنصوصة كالبرود وقبفه
وسويقه والزبيب والتمر والشعير وغيرها كالارز والعدس والذرة ونحوها فان
ربع صاع من التمر اذا ساوى نصف صاع برا وصاع شعير قيمة لم يجز دفعه بخلاف
الارز مثلا فان ربع صاع منه اذا ساوى نصف صاع من برا وصاع شعير قيمة جاز دفعه
وهو مبني على اصل مقرر في شروح الجامع الكبير ان المنصوص لا يوجب لغاه او اطعم واحدا
شهرين اي عطي الطعام كله مسكينا واحدا ستين يوما جاز عندنا لان المقصود سد
خلة المسكين ورد جوعته وذات الجود لا يتجدد الايام فكان هو في اليوم الثاني مسكين
آخر يتجدد بسبب الاستحقاق لا في يوم قدر الشهرين الا في يومه سواء كان بدفعة
او بدفعات لان الواحد لا يستوفي في يوم واحد طعام ستين مسكينا فلم يوجد العدد
المفروض حقيقة وحكما لعدم تجدد الحاجة وذكر صورة الاباحة بقوله واذا اشبعهم
اي ستين مسكينا وان قل ما اكلوا بالاعداء وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو
الطعام بعد نصف النهار وعندنا ان اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين او عشائين
اي اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين قال في الاصل انما اكلت ان لكل مسكين
غداء وعشاء والغداء ان يجزيه والعشاء ان كذلك والسيور كذلك ووفقها واعد لها
الغداء والعشاء والمعبر فيه الشبع لا المقدار والمعتبر في التمليك القدر لا الشبع والمسيور
وقد يصلح للاستيفاء فاقم مقام الغداء وانما اعتبر الاكلان لقوله ثلثا فاطعام ستين
مسكينا والواجب في الوسط هو اكلتان لان الاكثر في العادة ثلاث مرات والاقل مرة
كثافي غاية البيان يجزى بر فقط وجز شعير للادام فانه لا يستوفي منه حاجته لا ادا مخرج
البر او اعطى عطف على اشبعهم كذا ربع صاع برو ونصف صاع شعير او تمر او تمر وتمر
تمر او شعير جاز جزاء لقوله اذا اشبعهم وما عطف عليه فان ربع صاع برو ونصف صاع
شعير او تمر يبلغ بالكيل نصف صاع برا وصاع شعير او تمر وكذا مبروق شعير او تمر
يبلغ بالوزن نصف صاع برا وصاع شعير او تمر ولما كان هذه الاشياء مقبولة للجش
لان الكل من حيث الطعام جنس واحد جاز تكميل احدهما بالآخر وكذلك القيمة كما عرفت

علاق

بجواز اعتاق نصف رقبة وصيام شهر بقدر تكميل احدهما بالآخر لا خلاف فيهما معني
فان العتق شرع لتخليص الرقبة والصوم لتجويد النفس ويجوز في اطعام نصف صاع
ببر قيمة نصف صاع بر كما عرفت من عدم جواز اداء ما هو من الاعداد المنصوصة قيمة
اذا كان اقل قدرهما قدره الشرع وان كان اكثر من الاخر او مثله قيمة اطعمهم اي
ستين مسكينا كذا منهم صاع بر في ظهارين لم يصح الا عن احدهما وعن اطار وظهار
صح عنهما لان التية فعل عند اخذها من الجش كالا فطار والظهار لا عند اتحادهما فاذا
لعت التية والصاع يصلح الكفارة واحدة لان نصف الصاع من ادنى المقادير المؤدى
وهو الصاع كفارة واحدة فلا يصح معاها للظهارين بل للظهار واحد بخلافه فاذا
فرق في الدفع لا نفى الدفعة الثانية في حكم مسكين آخر كصوم اربعة اشهر او اطعم
مائة عشرين مسكينا او عتاق عشرين من ظهارين فانه صحيح وان لم يعين واحدا
لان الجش في الظهارين متحد فلا يجب التيقين وله اي المظاهر في اعتاق عتق عنهما
او صوم شهرين ان يعين لاي منهما شاء وان اعتق من قتل وظهار لم يجز من واحد
لان نية التيقين في الجش المتحد لغو في المختلف مفيدة فاذا الفت بقى مطلق التية فله
ان يعين ايها شاء كما لو اطلقت في الابداء توصيحه انه لو نوى قضاء يومين من رمضان
يجزى عن يوم واحد ولو نوى من القنطرة والذرا عن القضاء والكفارة لا يجزى عن
واحد منهما عند ظاهر كذا بالصوم شهرين او صوم شهرين او اتملكه فلم يكن
فما هل التكفير بالمال وقال الغني كذا بصوم شهرين اعتبارا بالحق لا شرع راجع كذا
لا سيده عنه بالمال لانه ان كفره بان اعتق عنه واطعم لم يجز لانه ليس من اهل الملك
فلا يصير ما كانا بتملكه **باب البعان** هو لغة من العن وهو الطرد والابعاد سمي للما في
الخامسة من العن الرجل نفسه ومن قول المرأة غضب الله تعالى عليها المستلزم للعن وشرعا
شهادات موثقات بالايان مقدونة باللعن قائمة مقام حجة القذف في حقه بمعنى انما
اذ انكر عنا سقط عنه حد القذف ومقام حجة الزنا في حقه بمعنى انما اذا انكر عنا سقط
عنا حجة الزنا والدليل على انه قائم مقام حجة القذف في حقه ان هلال بن امية جاء الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال عنت عن امرأتي ستين فلما رجعت وجدت علي بطن امرأتي
الشريك يزني فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انت يا ربعة شهيرة ولا تجلدني
ظهر لك فقال هلال رايت بعني يا رسول الله واعاد هذه المقالة ثم قال واخي لا رجوع
في الله ثم ان يجعل لي مخرجاً فانزل الله تعالى هذه الايات فدل ذلك على ان البعان قائم

مقام حد القذف في جانب الزوج حيث لم يجد هلول بقذفه ثم الدليل على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة ان هلول لما رماها بالشريك بن السهمي ^{عنه} حيث قال وجدت علي بطن امرأ في الشريك بن في رماها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به احرى على نعت كذا فهو لهلول وان جاءت به اسود جودا ^{عنه} كما في الشريك بن في رماها به على اللعن المكروه فقال صلى الله عليه وسلم لولا ان كان سبقت لكان في رماها شيئا وهذا الشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة كذا في المبسوط وحكمه حرمة الوطئ والاستمتاع بعد التلوة عن حصول البينة التامة وشرط قيام الزوجية حتى اذا اطلقها بائنا او ثلثا سقط ولم يجب الحودس في بيانه في آخر الباب ان شاء الله تعالى وكذا كون التكاح صحيحا فمن قذف بالزنا زوجته العفيفة اي البرية من الزنا غير منعمة به كمن يكون معها ولد ليس له اب معروف وصلى الى الزوجان لاداء الشهادة على المسلم حتى لا يخرج اللعان بين الكافرين ولا بين كافرة ومسلم وان صلى شاهدا على مثله كما سياتي او نفي عطف على قذف ولدها احتراز عن نفي الحمل كما سياتي وطالب به اي بموجب القذف وهو كحد فانجهتها فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولا نه من شرط اللعان واذا لم تكن عفيفة ليس لها المطالبة لغوات شرطه وهو العفة لا عن جبر لقوله فمن قذف فاد ابى اي الزوج غير اللعان حبس حتى يار عن ويكذب نفسه فيحد لان اللعان خلف عن الحد فاذا لم يات بالخلف ^{عنه} حبس عليها اصل فان لا عن الزوج لا عن المرأة بالنظر لكن بيده بالزوج لانه المدعى ^{عنه} فطلب منه الحجة او لا اي وان لم يرد عن حبس حتى يار عن او تصدقه قال الزبلي وفي بعض نسخ القدوري او تصدقه فتحد وهو غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة لا يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار فتصداق له يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر في دية فينقد به اللعان ولا يجب به الحد ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد هما لان النسب انما ينقطع حكما باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق في ابطاله وبه يظهر عدم صحة قول صدر الشريعة في نفي نسب ولدها منه فان لم يصح الزوج للشهادة بان كان كافرا وعبد او محددا في قذف حد له في رماها لان اللعان تعذر بمعنى حجة فيصير الى الموجب الاصل وهو الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات لا ينة ولا ينصرون ان يكون الزوج كافرا وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم قذفها

قبل عرض الاسد عليه وان صلى لها اي الزوج للشهادة وهي لا تصلح لها بان كانت امة او كافرة او محدودة في قذف او ضينة او مجنونة او لا يجد قاذفها بان كانت زانية واد حد عليه كما اذا قذفها اجني ولا لعان لانه خلف عنه وصورة اي صورة اللعان ما ينطق به النص يعني القرآن وحاصله ان يقول الزوج او اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما ربيتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كاذبا فيما رماها به من الزنا مبشرين بها في كل ثم يقول هي اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماها به من الزنا فانهم يستعملان اللعن في كل من كثر كما وردت به الحديث ان كثر تكثير اللعن وتكثير العشير فسقطت حرمة اللعن في اعينهن فغساهن بخير من اللعن بخلاف في الغضب فان العنافة والقاضي بينهما ولا يتبين قبله حتى يومات احدهما قبل ورثة الاخر ولو زالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قذف انفسا للحد له او نحو ذلك لم يفرق بينهما ونفي سب ولده ان قذفه به والحقة بانه وبانت بطلقة وشرطه ان يكون الغلو حال جريان اللعان بينهما حتى لو علققت امة او كافرة ثم اعتقت او اسلمت لا يني ولا يلعن لان نسبه كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يتغير بعد فان كذبه نفسه حد لا قرار بوجوب الحد عليه فله اي بعد ما احتجوا له ان يزوجها ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم المتزوجان لا يجتمعان ابدا انهما لا يجتمعان ماداما متزوجين كما يقال للمصلى لا يتكلم اي مادام مصليا كذا ان قذف غيرهما بعد اي بعد التلوة عن خدا وزنت فانه يحد القذف لم يبق اهلا للعان وكذا المرأة بعد الزنا لم يبق اهلا له فحاز ان يزوجها وانما لم يقل وزنت فحدت كما وقع المهادنة وغيره لان مجرد زناها تسقط احصائها واد حجة الى ذكر الحد بخلاف القذف اذ لا يسقط به الاحصاء حتى يحد روى عن الفقيه المكي انه كان يقول زنت بنشد يد النون اي نسبت غيرها الى الزنا وهو القذف فلهذا يكون ذكر الحد فيه شرطا كما مر ولا يبقى الاشكال لان لعان بقذف الاخرين لانه قائم مقام حد القذف وقذفه لا يعزى عن شبهة وكحد وتدرى بهما ولا يبقى الحمل لان قيامه عند الحمل غير معلوم لاحتمال كونه انتفاعا وان ولدت لافل المدرة وقال لا يجب ببقية اذا جاءت به لا فلها وتدرى عنها بنيت وهذا الحمل منه لوجود القذف منه بما يحا بقوله زنت ولا يبقى القاضي الحمل اي بسبب الحمل من القاذف لان تلوه عنهما كان بسبب قذفه زنت لا بسبب الحمل بفي الولد عند الزينة ومدتها سبعة ايام من حيث العادة كذا في النهاية

وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا في رماها من الزنا

اوشاء الله الولادة صح وبعده لا لان قبوله النفقة او سكوت عند التهمة او شراء الآلة
الولادة او سكوت عن النبي عند مضى ذلك الوقت اقرار منه ان الولد منه لانه اذا لم يكن
منه لم يحل له السكوت عن نفقة بعد الولادة فلو يصح نفقة بعده كما وجد الاقرار صريحا
ولا عن فيهما اي فيما اذا صح نفقة وفيما اذا لم يصح لوجود القذف بنفي الولد بنفي اول
التوأمين وهما اللذان ولا ذمهما اقل من ستة اشهر واقرب الثاني جد لانه اكدت نفسه
بدعوى الثاني وان عكس بان اقرب الاول ونفي الثاني لا عن لانه قاذف بنفي الثاني ولم
يرجع عنه والاقرار بالحق سابق على القذف فصار كانه اقر بعقبتها ثم قذفها بالزنا
وصح نسبهما اي نسب الولد بنفي فيهما اي المستلذين لانهما خلقا من ماء واحد فتبوت
نسب احدهما يلزم تبوت نسب الاخر اجمع شرائط اللعان فيهما اي الزوجين
ثم طلقها باينا او ثاوي ناسق اي اللعان ولم يجب الحد لما عرفت ان شرطه قيام الرقبة
فاذا انتفت انتفى كذا لو تزوجها بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا
لا يسقط لما عرفت من بقاء اصل الزوجية **باب العنين** وعبره كالمحبوب والمخفى
هو اي العنين ثم لا يقدر على الجماع مطلقا او يصل الى الثيب لا الى الابكار او يصل
الى امرأة واحدة بعينها ثم عن اذا حبس في القعة وهي خبطة الابل وجدت زوجها
محبوبا هو مقطوع الذكر والخصيتين فرق بينهما في الحال ان طلبت التفريق لانه حلف
ولا فائدة في التناجيل بخلاف العنين كما سياتي وفيه اشعار بان له لوجب بعد ما وصل
اليها لا خيار لها كما اذا صار عنيها بعد ولا فرق في هذا بين ان يكون الزوج مريضا
او صغيرا لما ذكره بخلاف العنين حيث ينتظر بلوغه وبرؤه لاحتمال الزوال كما اذا
كانت المرأة صغيرة وهو محبوب او عنين حيث ينتظر بلوغها لاحتمال ان ترضى به
او وجدت زوجها عنيها او خصيا وهو مقطوع الخصيتين فقط فان اقر بعد ما وجد
عنيها او خصيا ان اقر انه لم يصل اليها اهل اي الزوج يعني اهل القاضى بكونا كانت
او ثيا سنة قربة في الصحيح وهي اثني عشر شهرا ومدة ثلث مائة واربعه وخمسون
يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوما وفي رواية الحسن عن ابي جراح انه يؤجل سنة شمسية
وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي فارقتها من ذلك البرج وذلك في ثلاث
مائة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان المرض يزول غالبا فيها لانه يكون لعنة
البرودة والحرارة او البوسة او الرطوبة وفصول السنة متممة عليها فالربيع خار
رطب والصيف حار يابس والخريف بارد يابس والشتاء بارد رطب فاذا امضت

السنة

السنة ولم يزل المرض ظهوره خلق سوى مدة مرضه ومرضها بخلاف رمضان
وايام حيضها فانها داخله في السنة ان لم تكن رتقاء قيد لقوله اجل فانها اذا كانت
رتقاء لم يقبل التناجيل كما اذا كان الزوج محبوبا فان وطئ فيها ونعت والا اي
وان لم يبطأ بابت بالتفريق اي تفريق القاضى بينهما وكان تفريقه طلاقا باينا لان
المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل بالرجعي ان طلبت لما مر انه حلفها ولها كل المهر
ان حلف بها لان خلوة العين صحيحة ويجب العدة للحيضا وان اختلفا عطف على
قوله فان اقر اي اختلف الزوجان فادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج كانت
ثيبا او بكرا اقتضت النساء فقلن ثيبهم حلف اي الزوج لان الثبابة ثبتت بقولهن
وليس من ضرورة ثبوت الثبابة الوصول اليها لاحتمال زوالها بشئ آخر فيحلف
بخلاف البكارة فان ثبوتها بنفي الوصول اليها ضرورة فيحلف بقولهن فان حلف الزوج
بطل حلفها فتكون امرأة كما لو اختارته عند العقد وبعد لانها اذا اختارت زوجها
بطل حلفها في طلب التفريق لان المخير بين الثيبين لا يكون له الا احدهما وان نكل الزوج
او قلن انها بكر اجل الزوج سنة فان اختلفا اي بعد التناجيل سنة ان ادعت المرأة
عدم الوصول وانكر الزوج فالحكم كالاول اي ان صدقها خبرت وان انكر نظر اليها
النساء فان قلن بكر خبرت وان قلن ثيب فانه قول له بهيمة فان حلف فهي امرأة لكنها
خبرت ههنا حيث اهل الزوج ثم لانه المقصود بالتناجيل ثمة حصول العلم بالعدة
لتخير المرأة وقد حصل العلم بها ههنا فخبرت ثم اذا قامت من محلها واقامها اعوان
القاضى قبل ان تختار شيئا بطل خيارها لان هذا بمنزلة تخيير الزوج فلا يتوقف على
ما وراء المحاسن بل يبطل بالقيام واذا اختارت الفرقه امر القاضى الزوج ان يطلقها
طلقة باينة فان اقر القاضى بينهما وقبل يقع الفرقه بينهما باختيارها لنفسها ولا
يحتاج الى القضاء كخيار العتق ولو فرق بينهما فزوجها ثانيا لم يكن لها خيار لثبوتها
بجأله وان تزوجها امرأة اخرى وهي عاتمة بحاله ذكر في الاصل انها لا خيار لها
لعلمها بالعب ودكر الخصاف ان لها الخيار لان العجز عن وطئ امرأة لا يبدل على العجز
عن غيرها والفقوى على الاول ولا يتخير احد هما بعب الاخر خلوه والشافعي في العيوب
المجنسة وهي الجنون والجذام والبرص والقرن وهو ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو
اماعة غليظة او لحم مرتبة او عظمه والرق وهو الدارحم وعند محمد ان كان بالزوج
جفون او جذام او برص فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة فلا اذ يمكن للزوج دفع

الضرر عن نفسه بالطلاق في طهر زوج الامة غنيا فالحيار للموت لان الحق له كما في الغزل
باب العدة هي لغة الاحضاء يقال عدت الشيء اي احصيته وشرعا تترتب اي
انتظار وتوقف يلزم المرأة مدة معلومة سببا في بيانها نزول متعلق بيلزم ملك نكاح
مساكنة صفة ملك بالموت او الدخول ولو حكما اراد به الخلو الصحيح او زوال
فرائض معتبر احتراز عن فرائض موطوءة غير متولدة اذ لا عدة لها بخلافه فام ولد
مات مولاها واعتقها كما سباني ولا بد من هذا القيد والقوم لم يذكروه وبوطي
عطف على نزول شبهة النكاح سباني بانه عدة بالطلاق وقبل الدخول لعدم
تاكيد ملك النكاح ومن حكما منع جواز تزوج غيره وجهها ومنع جواز نكاح
اخيها واربع سواها لما من بقاء اصل النكاح وصحة الطلاق فيها بالرفع عطف
على منع جواز وجهه ما مر ايضا وهي اي العدة في حق حرة تحيض للطلاق والفسخ
كالفسخ بخيار البلوغ وعدم الكفاءة وملك احد الزوجين للآخر وتقبلها ابن
الزوج بشهوة وارتداد احدهما ثلث حيض كواحد حتى اذا طلق في الحيض وجب
تكميل الحيضة ببعض الحيض الرابعة لكنها لما لم تنجزى اعتبر تمامها كما تقر في كتب
الاصول وانما وجبت بها لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروا والفسخ
في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف ببراءة الرحم في الفرة الطارئة على النكاح
وهذا يتحقق فيها كذا ام ولد مات مولاها واعتقها فان عدتها ايضا اذا كانت ممن
تحيض ثلث حيض كواحد وكذا موطوءة بشبهة كما اذا زفت اليه غير امراته وهو يعرف
فوطئها او نكاح فاسد كالنكاح الموقت في الموت والفرقة متعلق بالوطوءة بشبهة
والنكاح الفاسد فان العدة فيه ايضا ثلث حيض سواء مات الزوج او وقع فرة
بينهما وبين عطف على حرة اي العدة في حق حرة لم تحض لصغر او كبر او بلغت سن
ولم تحض ثلثة اشهر لقوله تعالى واللات في بطن من الحيض الامة ان وطئت لما مر انه
لا عدة بالطلاق قبل الدخول والموت عطف على قوله للطلاق والفسخ اربعة اشهر
وعشرة اي عشرة ايام مطلقا اي سواء وطئت او لا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا ائمة وفي حق ائمة تحيض عطف على قوله في حرة تحيض يعني ان عدة
ائمة تحيض للطلاق والفسخ حبستان لقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطلقان
ولان الرق منصف والحيضة لا تنجزى فكملت فصارت حبستين وفي حق ائمة لم تحض
او مات عنها زوجها نصف ما للحرة اي عدتها للطلاق والفسخ بشهر ونصف شهر

شهران وخمسة ايام لما عرفت ان الرق منصف وفي حق الحامل الحرة او الامة وان مات
عنها صبي اي وان كان زوجها الميت صبيا وضع حملها لا طلاق قوله تعالى ولا
الاحمال جليهن ان يصنعن حملهن وفيمن جيلت بعد موت الصبي عدة الموت لانها
لم تنكح حاملا وقت موت الصبي يعني عدة الموت ولا نسب فيهما اي فيما جيلت
قبل موت الصبي وبعده لان الصبي ائمة له فله يتصور منه العلوق والنكاح يقوم
مقامه في موضع النصور وفي حق امرأة القار للباين ابعدا لجلين من عدة الطلاق
وعدة الوقات فان انفقت عدة الطلاق وهي ثلث حيض مثلا ولم تنقض عدة الموت
فله بد من ان تترتب انقضاء عدة الموت وان انفقت عدة الموت دون عدة الطلاق
تترتب عدة الطلاق وللرجعي ما للموت لانها ورثت جعل النكاح قائما الى الوفاة
اذ لا ارث لها الا به فكذا في حق العدة بل اولى لانها تجب مع الشك دون الارث صارت
كالملقة رجعيا وفيما اي العدة في حق ائمة اعتقت في عدة رجعي كعدة حرة لان النكاح
باق في الرجعي فوجب انتقال عدتها الى عدة الحرائر والعدة في حق ائمة اعتقت في عدة
باين او موت كامة اي كعدة ائمة لان الطلاق في الملك الناقص لا يوجب عدة للحرائر
فله تنقضي عدتها ائمة رأت الدم بعد عدة الاشهر تستأنف بالحيض يعني ان المرأة
اذا كانت ائمة فاعتدت بالاشهر ثم رأت الدم على عادتها المعروفة انتقض ما مضى
من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحيض لان عودها يبطل الا يأس وهو الصحيح
فظهر انه لم يكن خلقا لان شرط الحائفة تحقق الا يأس وذلك باستدامة العجز الى
المات كالقدينية في حق الشيخ الغاني فعلم من هذا التقدير ان ما وقع في عبارة صدر الشريعة
من قوله فقبل انقضاءها بها كانه سهو من النسخ والصواب بعد انقضاءها بها كما استأنف
بالشهور من حاضت حيضة ثم اكملت يعني ان من حاضت حيضة او حبستين ثم اكملت
اي انقطع دمها وهي في سن الا يأس تغد بالشهور احتراز عن الجمع بين البذل والمعدل
كذا في الهداية فان العدة بالشهور بدل من العدة بالحيض فلو جعل الحيض التي رأت قبل
الا يأس مشتملة على الوقت ليكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت لزوم الجمع الممنوع والعجب
من صدر الشريعة ان عبارة الهداية بعد ما وقعت كما نقلنا كيف قال اقول الاستئناف
مشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالشهور من وقت الطلاق والحيضة التي رأت قبل الا يأس
مشتملة على الوقت فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت معدة طلاق وطئت
بشبهة وقد مر بيانها وهو مبتدأ خبره قوله عليها عدة اخرى لتجدد السبب وتداخلها

اي العدتان مما تراه اي اذا اختلفا يكون من تراه من الحيض بعد الوطى بشبهة منها اي
العدتين واذ انما العدة الاولى ولم تكمل الثانية انقضت بعين الثانية فعليها انما هما اذا
وجبت على المرأة عدتان فاما ان تكونا من رجلين او رجل واحد فان كان الثاني كما اذا
طلقها ثلوثا وقال طلقت انها تحل لي او طلقها بالفاظ الكناية فوطئها في العدة فلا شك
ان العدتين تداخلتا وان كان الاولى فكانتا من جنسين كما لو طئ في عنتها زوجها
اذا وطئت بشبهة كما سياتي او من جنس واحد كالطالقة اذا تزوجت في عنتها فوطئها
الثاني وافرقت بينهما تداخلتا عندنا ويكون ما تراه المرأة من الحيض محتسبا منهما جميعا
واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها انما العدة الثانية وصورة ان
الوطى الثانية ان كان بعد ما رأت حيضه يجب عليها بعد الوطى الثاني ثلوث حيض
ايضا فالحيضة الاولى من العدة الاولى وحيضتان بعد هاتين العدين فيتم العدة الاولى
ويجب حيضة رابعة لتمام العدة الثانية وان كان قبل ما رأت حيضه فلا شيء عليها
الا ثلوث حيض وهي تزوج عن ست حيض ومعدة وفاة وطئت بها اي بشبهة تعدد
بالشهوة وتحتسب بما تراه من الحيض فيها اي في الشهوة قال في المبسوط لو تزوجت
في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فعليها بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر
وعشر او عليها ثلوث حيض لاخر وتحتسب بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة
ايضا تحقيقا للدخول بقدر الامكان وهذا الشق من العدة غير مذکور في الوقاية والكنز
وعدة الطلاق والموت تنقضي وان جهلت المرأة بهما اي بالطلاق والموت
حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها وبلغها خبر طليقة اياها بعد ما رأت ثلوث حيض
او مائة يوم مضى اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية وابداؤها اي ابتداء عدتها
عقبيها اي عقيب الطلاق والموت لا عقيب عليهما لان الله تعالى اوجبهما على المطلقة
والمتوفى عنها زوجها وهما تنصفان بهما عقبيهما وابداؤها في تكاح فاسد عقيب
لغيره اي لغير القاضى او غيره على ترك الوطى بان يقول تركتك وخليت سبيلك
وتخوذ لك لا حرج في العزم ذكره الزيلعي قالت مضى عدتي وكذبها الزوج خلقت فان
القول لها مع اليمين لانها امينة فيما تخبر وقد مره كخراب الرجعة نكح معدنة فيما بين
اي اياها من مائة وثلث ثم تزوجها في العدة وطلق قبل الوطى وجب عليه مهرها
وعليها عدة مبتدئة لانها مقبوضة في يده بالوطء الاولى وبقي اثره وهو العدة فاذا
جدد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك القبض عن القبض الواجب في هذا النكاح كما يجب

بشبهة

بشبهة معصوبا في يده فيصير قابضا بمجرد العقد فيكون طلاقا بعد البخل لا عدة
على مسبية افترقت ببين الدارين لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا للبعد
والحر في ملحق بالجماد والبهايم حتى صار محلا للتقليد فلا حرمة لفراشه الا للحامل
لان في بطنها ولما ثبت النسب ولا على ذمينة طلقها في اذ العقد واعدتها لان
وجوب العدة لا يجوز ان يكون لمصلحة الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولا بحق
الزوج ولا حرة في معتقده وقد امرنا ان نتركهم وما يدينون ولا على حرية خرجت
اليها مسلمة او ذمينة او مستأمنة ثم اسلمت او صارت ذمينة لقوله تعالى ولا جناح
عليكم ان تنكحوا مطلقا بغير قيد ولما عرفت ان الحر في ملحق بالجماد والبهايم فلا حرمة
لفراشه الا للحامل لما عرفت ان في بطنها ولما ثبت النسب **فصل في الاحداد** وهو
ترك الزينة والطيب والحد المنع تحت معتدة البائن والموت اظهره التناسف على فوت
نعمة النكاح الذي هو سبب لصونيتها وكفاية مؤنتها ولهذا لا تحت المطلقة الرجعية لان
نعمة النكاح لم تفسد ببقاء النكاح ولهذا يحل وطئها ويجري عليها احكام الزوجة
حال كونها كبيرة مسلمة فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالفروع ولو كانت
الكبيرة المسلمة امة لانها مخاطبة بحقوق الله تعالى ليس فيها بطلان حق المولى بخلاف
المنع من الخروج فان فيه بطلان حق المولى وحق العبد مقدم لما جرت به الزينة متعلق
بقوله تحت وترك ليس المرغى المصوغ بالزعفران والمصفر اي المصوغ بالعصفر
اذ يفرغ منهما راحة الطيب والحناء والطيب والدهن والكي لا يقدّر فان الضرورة
تبيح المحظورات لا اي لا تحت معتدة عتيق وهي ام ولد اعتقها مولاها ومعدة نكاح
فاسد لان الاحداد لا تظهر التناسف على فوت نعمة النكاح ولم يفتيها ذلك لا تحتط
معدة الا تعريضا لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى ان قال
ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان يقولوا قولا معروفا قالوا التعريض ان يقول اني اريد ان
اتزوجك بالجملة وانك لصلحتي وتخوذك مما يدل على ارادة الزوج بها والقول
المعروف اني فبك لا رغب وان اريد ان تجتمع وتخوذك ولا يخرج معتدة الطلاق
رجعيا كان او باينا من بيتها ليل ونهار او يخرج معتدة الموت نهارا وبعض الليل
وتبيت فيه اي في بيتها فان نفقة معتدة الموت عليها فتحتاج الى الخروج نهارا والكسب
وقد يمتد الى ان يلم الليل والمطلقة ليست كذلك لدور النفقة عليها من مال زوجها
وتعدنا اي معتدة الطلاق ومعدة الموت في بيت وجبت اي العدة فيه اي في بيت

يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفقرة والموت لقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن
 اي بيوت السكنى الا ان يظهر عذر بان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها واخرجهما
 من نصيبهم او خاف تلف مالها او لا يهدام او لم يجد كراء البيت لا بد من ستره
 بينهما في الطلاق البائن حتى لا يقع الخلوة بالاجنبية وبعد هذا لا بأس في ان يكونا
 في منزل واحد لا ينعرف بالحرمة فالظاهر انه اذا لم يرها الا بياض الحرام وان صاق
 المنزل عليهما او كان الزوج فاسقا فلا ولي خروجيه وان جاز خروجيه او نذر
 ان يجعل بينهما امرأة ثقة قادرة على الحيلولة احتياطاً بان مات عنها زوجها
 في سفر بينهما وبين مصرها ون ثلثة ايام رجعت الى مصرها لا تلبس بلباس الخروج
 بل هو بلباسها ولو بينهما ثلثة خيرات بين المضي والرجوع سواء كان معها ولي او لا وندب
 الرجوع ليكون الاعتماد في منزل الزوج هذا اذا كان المقصد ايضا ثلثة ايام وان
 كان اقل مضت الى مقصدها ولم يذكر هذا الشق اعتمادا على انقضاء مما قبله وهو ان
 الحكم في صورة التساوي الخبر وفي صورة اقلية احدهما التعيين ولو في مصر عطف
 على قوله في سفر اي لو بان مات عنها زوجها في مصر من الامصار لا يخرج بل ينعقد
 فيه فخرج بغير من كان لها محرمة لم تحض فطاعتها بالاشهر كما امرت بوماد ما
 فانقطع حتى مضت سنة لانها في حكم الاول واعتبار الشهر في العدة بالايام لا
 الاهلة كما في الصغيرى طلقها فصالحته من نفقة العدة ولو بالشهور جاز الصلح لتعين
 الشهور ولو بالحيض لا تكونها مجهولة اجرت المرأة بمضي عدة اي عدة الزوج
 الاول وعدة الحمل وعلم طنة اي طلق الزوج الاول بصدقها والمدة تحتمل ما اجرت
 به نكحها اي جاز ان ينكحها الزوج الاول مصيها اي العدة لو كان بحيض فاقبل ما
 اي المدة بصدق المرأة فيه شهران عندا في خيفة رجمه وعندهما تسعة وثلاثون يوما
 لاحتمال ان يقع الطلاق قبل اول حيضة فتكون مدتها ثلثة وتطهر بعد ما خمسة عشر
 يوما ثم تحيض ثلثة وتطهر خمسة عشر ثم تحيض ثلثة فتكمل العدة وزاد شيخ الاسلام
 ثلثة ساعات للاغتسال بناء على كون زمان الاغتسال من الحيض وله ان رؤيتها
 هكذا نادرة فلو بني عليها الحكم الشرعي بل لا يعم الغلب فيعتبر اكثر مرة الحيض واقل
 مرة الطهر لانه عند فتكون ثلث حيض شهر او الطهر بينهما **باب ثبوت النسب**
 اكثر مدة الحمل سنتان لقوله عائشة رضي الله عنها الولد لا ينفق في البطن اكثر من سنتين
 ولو بطل مغزل واقلها ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصالا ثلاثون شهرا ثم قال تعالى

في عامين

في عامين فيسفي الحمل ستة اشهر فيثبت نسب ولد معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من
 سنتين ما لم تنقر بمضي العدة لاحتمال العلوق حال العدة لجواز كونها ممتدة الطهر
 وبانت في الاقل يعني اذا جاءت به لاقل من سنتين بانت فزوجها لانقضاء العدة
 ويثبت نسبها لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مراجعها لانه يحتمل العلوق
 قبل الطلاق ويحتمل بعده فلو بصير مراجعها بالشك وكان مراجعها لاكثر يعني اذا
 جاءت به لاكثر من سنتين كان مراجعها لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه لا يتقأ
 الزنا فيكون مراجعها كذا مبتوتة ولدت لاقل منهنما يعني ثبت نسب ولد مبتوتة
 اذا جاءت به لاقل من سنتين بلود عوة لاحتمال كون الولد قابلا وقت الطلاق فلا
 يتيقن بزوال الفرائض ويثبت النسب احتياطاً ولو انما معها لا اي اذا جاءت به لتمام
 سنتين ثم وقت الفقرة لم يثبت نسبها لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه
 الحرمة الوطى لا بد عوة لانه التزيم وايضا يحتمل ان يطأها في العدة وكذا امره في اي
 صبغة سنهات سبع فصاعدا لم يظهر منها امارات البلوغ يثبت نسب ولدها واذا
 ولدت لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها بايضا كان او رجعا لان العلوق حينئذ يكون
 في العدة ولتسعة لا اي لو ولدت لتسعة اشهر لا يثبت نسب ولدها لان العلوق
 حينئذ يكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة يتيقن واليقين لا يزول بالاحتمال
 والصغر مناف للحمل فاداب فيهما صفة الصغر حكم بمضي عدة ثلثة اشهر وحمل
 الحمل على انه حادث فلا يثبت النسب الا يرى انها لو اقرت بمضي العدة عند مضي ثلثة
 اشهر ثم ولدت ستة اشهر لم يثبت النسب بوجود دليل لانقضاء وهو اقرارها
 فكذلك هي باي اولى لان اقرارها يحتمل الكذب وحكم الشرع بالانقضاء لا يرد فيه
 وكذا المعتدة اي معتدة الطلاق اقرت بالمضي اي مضى عدتها ولدت لاقل من نصف
 سنة ثم وقت الاقرار هذا هو المسطور في الهداية والكنز وغيرها وهو الصنق الموافق
 للتعليق وقد وقع في عبارة صيد الشريعة الطلاق مكان الاقرار وكأنه سهو من النسخ
 الاول ثبت نسب ولدها كما مر ان العلوق لا يكون في العدة لظهور كذبها بيقين حيث
 اقرت بالانقضاء ورجعها مشغول بالماء فلتصفها كما مر ان العلوق لا يكون خارجها
 او طهر عطف على اقرت اي كذا معتدة طلاق ظهر حملها واقر الزوج به اي يثبت نسب
 ولد معتدة ادعت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حمل ظاهر او اقر
 الزوج بالحمل ولا اي وان لم يظهر حملها واقر الزوج به فيثبت اي النسب اذا ثبت

ولا تنها بحجة نامة أي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين بأن دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها أحد ولا في البيت والرجل على الباب حتى ولدت فعلم الولادة برؤية الولد أو سماع صوته قيد الحجة بالنامة إذا ثبت النسب بشهادة امرأة واحدة على الوجه خلافهما فالخاص أن المعتدة إذا ولدت ولدا لم يثبت نسبها عند أبي حنيفة إلا أن يشهد بولادتها رجلان أو رجل وامرأتان إلا أن يكون هناك رجل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب بشهادة واحدة وعندهما يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عدلة كذا في الكفاة وكذا معتدة وفاة ولدت لأقل منهن هذه مسئلة ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها أي يثبت نسب ولد معتدة وفاة يكون بين الموت ولادته أقل من سنتين وقال في فرائد أبحاثه بعد انقضاء عدة الوفاة سنة أشهر لا يثبت النسب لأن الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور فغيره في الجهة فصارت كما إذا أقرت بالانقضاء كما بين في الصغيرة وكذلك انقضاء عدتها جهة أخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لأن الأصل فيها عدم الحمل لأنها قبل البلوغ ليست بحمل ودة البلوغ شك والصغر ثابت بيقين فلو يزول بالشك أو ولدت عطف على قوله ولدت لأقل منهن هذه مسئلة ذكرت في الهداية ثانيا بقوله وإن كانت معتدة عن وفاة وصدها أي يثبت نسب ولد معتدة وفاة ولدت في العدة وأقر الورثة بالولادة ولم يشهد على الولادة أحد فهو ابنه اتفاقا وهذا في حق الارث ظاهر لأنه خالص منهم فيقبل فيه تصديقهم أما في حق النسب فهو يثبت في حق غيرهم من لم يصدق قالوا إذا كانوا أهل الشهادة بأن صدقوا رجلان أو رجل وامرأتان من الورثة يثبت لقيام الحجة ولذا قبل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لأن الثبوت في حق غيرهم يقع للثبوت في حقهم بأقوالهم وما ثبت تبعا لا براعي فيه شرائط الأصل كالعبد مع المولى والمجنون مع السلطان في حق الإقامة وهذا هو الصحيح كذا في الكفاة وكذا استكونه ولدت لسنة أشهر يعني إذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولت سنة أشهر فصاعدا يثبت نسبته سواء أقر الزوج أو سكنت لأن الفرائض قائم والمدة نامة وإن أنكر الزوج ولادتها يثبت بشهادة امرأة واحدة فإن نقاهت أو علمت أن النسب يثبت بالفرائض قائم واللعان إنما يجب بالذف وهو موجود ههنا لأن قوله ليس مني قد فلهما الزنا والذف لا يستلزم وجود الولد فلم يعتبر الولد الثابت بشهادة القابلة ليلزم كون اللعان ثابتا بشهادة القابلة بل أضيف اللعان إلى الذف مجرد اعنه أقول برده على ظاهره أنا نسلم

إذا الذف

أن الذف المطلق لا يقتضي وجود الولد لكن لا نسلم أن الذف بالولد لا يقتضي وجوده والكلام فيه وقد فقه أن مراد القوم بالوجود الوجود الخارجي والذف بالولد إنما يقتضي الوجود في العبارة دون الخارج مثلا إذا سمع الزوج أن امرأة ولدت ولدا فقال ذلك ليس مني كان قد فبالزنا إذا كانه قال فثبت فيحصل الولد منه وإن لم يكن الولد موجودا في الخارج وإن ولدت لأقل منهن أي من ستة أشهر لا يثبت نسبته لسبق الطلاق في النكاح فإن ولدت ثم اختلعا وأدعت نكاحها منذ ستة أشهر وأدعي الزوج كالأقل صدقت بولادته عند خلوها كما سبأني قال أن نكحتها فهي طالق ثم إذا ولدت لنفس سنة منذ نكحتها الزمة أي الزوج نسبته أي نسب الولد ومهرها لوجود العلوق في العدة على طلاقها بولادتها أي قال لا امرأة إذا ولدت ولدا فانت طالق فشهدت امرأة واحدة بها أي بالولادة لم يقع أي الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يقع لأن الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق بالبيعة وله أن الولا تثبت ضرورة فيقدر بعد رهاقها يتعدى إلى الطلاق وهو ليس بتابع لها لأن كل واحد منهما يوجد بدون الآخر عارض عليه بعض شرائع الهداية بأن كل واحد من الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بالشئ لازم من لوازمه والولادة يثبت بشهادتها والشئ إذا ثبت ثبت بجميع لوازمه أقول قوله والشئ إذا ثبت ثبت الجميع ليس على إطلاقه بل هو موقف لا يتصور إلا تفكاك بين الزم والملزوم كما في لزوم العقلي وقد أشار إليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينفك عنها وقد تقرر في كتب الأصول في بحث الانقضاء أن قوله علق عبد الله يعني بالف يقتضي البيع ضرورة صحة العلق فصار كأنه قال بع عبدك عنى بالف وكن وكلي بالاعتناق فثبت البيع بقدر الضرورة حتى لا يثبت من الأركان والشروط إلا ما يحتمل السقوط أصلا وإن كان الزوج أقرب بالحمل ثم علق طلاقها بالولادة فقالت المرأة ولدت وكذبها الزوج يقع الطلاق بولادتها عند أبي حنيفة وعندهما يشترط شهادة القابلة لأنها تدعي حنثه فلو يدعي الحجة وله أن أقاربه بالحمل أقارب بما يفرض إليه وهو الولادة نكاحا فطلقها فشرها فإن ولدت لأقل من ستة أشهر منذ شرها الزمة أي الولد ولا خلاف يلزمه لأن الولد في الوجه الأول ولد المعتدة إذا العلوق سابق على الشرأ وفي الثاني ولد المملوكة إذا الحادف يضاف إلى أقرب وقته فلو بد من الدعوة قال لا منه أن كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولادة أقل من ستة أشهر منذ أقرفه أي أم ولده لأن سبب ثبوت النسب وهو الحمل قد وجد

الدعوة

من المولى بقوله فهو منى وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقا
وانما قال لا قبل ستة اشهر مذكرا لانها لو ولدت لستة اشهر فصاعدا لثبت
النسب لاحتمال انها حبلت بعد مقالة المولى فلم يكن المولى مدعى هذا الولد بخلاف
الاول للثبوت بقيام الولد في البطن وقت القول فصحت الدعوة ولتطهر عطف على
قوله لامة اي لو قال لطفل هو ابني ومات المقر فقالت امة اي ام الطفل هو ابني وانا
زوجته برئانه اي برث الطفل وامه من المقر لان المسئلة فيما اذا كانت معروفة بالحرية
وبكونها ام الطفل ولا سبيل الى نبوة الطفل الا بتكاح امة بتكاحها صحيحا لانه
الموضوع للحق وان قال وارثه انت ام ولده وجعلت حرته لا تراث لان ظهور
الحرية باعتبار الدارحة في دفع الرق لا في استحراق الارث زوج امة من عبده فاجاب
بولد فادعاه المولى لم يثبت نسبه لان ثبوت نسبه يقضي فسخ النكاح وقد ثبت
ان النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ بخلاف البيع فان المولى اذا باع امة فولدت عند
المشتري ثم ادعاه لبايع يثبت نسبه وينسخ البيع وعق اي الولد لانه ملك المولى
وقد اقر بنبوته فلم حرته وان لم يثبت المملوك كما اذا اقر بنبوة عبده المعروف والنسب
وتصير اي لامة ام ولده لا قرار بذلك ولدت امة الموطوءة له ولدت له يثبت نسبه
حتى يدعيه وان الفرائش على ثلث مرات قوي وهو فرائش المنكحة وحكمه ان يثبت
به النسب بلود دعوة ولا يتحقق بمجرد النفي بل يتحقق باللعان في النكاح الصحيح اذا لعا
في الفاسد كما هو ضعيف وهو فرائش الامة وحكمه ان لا يثبت به النسب الا بدعي لضعفه
ومتوسط وهو فرائش ام الولد وحكمه ان يثبت به النسب بلود دعوة ويتحقق بمجرد
النفي لكن ثبوته بلود دعوة انما يكون اذا احل للمولى وطئها اما اذا لم يحل فولدت
بلود دعوة كام ولد كانت مولاها وامة مشتركة بين اثنين استولداها ثم جاءت
بولد لا يثبت نسبه بدونها كما في خزانة المفتين **باب الحضانة** هي من حصن الطائر
بنيته يحضنه اذا صمته الى نفسه تحت جناحه وكذا المرأة اذا حصنت ولدها هي للزوج
وتو بعد الطلاق ما لم تنزوج يعني بزوجه آخر غير محرم للطفل كما سياتي وانما كان
لها لاجتماع الامة عليه ولا بها الشفق من غيرها الا ان تكون مرته فانها تحبس وتضرب
فلا تفرغ الحضانة او فاجر كذا في الكافي بلود جبرها على اخذ الولد اذا الت اولم
تطلب لانها يحتمل ان تعجز عن الحضانة الا اذا تعينت بان لا ياخذ الولد ثدي غيرها
او لا يكون له ذوارح محرم سوى الام فيجبر على الحضانة اذا اجنبية لانه لا يشاء لها

عليه ثم امها اي ام الام وان علت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات ثم ام ابية
اي اب الولد كذلك اي وان علت لانها من الامهات ولهذا تحرز ميراث الامهات السدس
ولانها او فر شفقة لاجل الولادة ثم اخذت لامة لانها قريبة لما قبلها في هذه الامة ثم
اخذت لامة لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد ثم خالته لان قرابة الام رجع في هذا
الامر كذلك اي من كانت لامة واب اولى ثم لامة ثم لامة لانها اولى من بنات الاخ لانها
تدعى بالام وتلك بالام ثم عمته كذلك في الترتيب والحق لبنات العمه والخاله في الحضنة
لانها غير محرم بشرط محرمين لعجز الرقيق عن الحضنة لاستغاله بخدمته المولى ولان حق
الحضنة نوع وولاية ولا ولاية للرقيق على نفسه فصد عن الولاية على الغير فالحق لامة
وام ولد قبل عتقها بل الحق للمولى ان كان الصغير رقيقا ولا يفرق بينه وبين امان
كان في ملكه كما ياتي في البيوع ان شاء الله تعالى وان كان حرا فالحضنة لا قرابة الا حرار
واذا اعتقا كان لهما حق الحضنة في اولادهما الا حرارا لهما واولادهما احرار حال ثبوت
الحق الدمية كالمسلمة يعني انها حق بولدها المسلم حتى يعقل اي الولد دينا لان الحضنة
تثبت على الشفقة وهي اشفق عليه فيكون اليها النظر له ما لم يعقل دينا فاذا اعقل بغير منها
لا احتمال الضرر ويجوز ان يالف الكفر فان تالف الكفر قد يكون قبل ان يعقل الدين فان
خيف هذا ينزع ايضا منها يسقط حقها اي حق الحضنة اما كانت او غيرها كالجدة
بتكاح غير محرم اي محرم الولد لا تنقض الشفقة حتى اذا نكحت محرمه لا يسقط كام
نكحت عمه وجدة جده ويعد اي حقها بالمرقة لان المانع اذا زال عاد الممنوع طلبت
الام اجرا فوطئت في النكاح او في عدة الرجعي لم تستحق الاجر لان الارضاع مستحق
عليها ديانة وان لم يكن مستحقا دينا قال الله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن من كنهن
عذرت لاحتمال عجزها فاذا اقدت عليه بالاجر ظهر قدرها فكان الفعل واجبا عليها
فلا يجوز اخذ الاجر عليه ولو طلبت بعد عدة او فيها لكن لا يبرئها من حقها مستحق اما
الاول فالون النكاح قد زال بالكلية فصارت كالاجنبية واما الثاني فلا نه غير مستحق
عليها العلم ان الام اولى بارضاع الولد بعد انقضاء عدتها ما لم تطلب اكثر من اجرة
الاجنبية لانها اشفق وانظر للصبي وفي اخذ منها ضرر به فان التمس اكثر من
ذلك لم يجز الاب عليها فاعا للضرر عنه قال الله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده اي لا تضار هي باخذ الولد منها ولا يضار هو بالامر باكثر من اجرة الاجنبية
وان رضيت الاجنبية ان ترضعه بغير اجر او بدون اجر المثل والام باجر المثل والاجنبية

هذا أولى لما قلنا ذكره الزيلعي وفي المبوتة روايتان في رواية جاز استيجارها لان
النكاح قد زال فالتحقت بالاجاب وفي اخرى لان العدة من احكام النكاح ولهذا
يجب لها النفقة والسكنى ولا يجوز دفع الزكوة اليها والشهادة لها قال الاب احد
مرضعة بلواجر حين قالت الام بعد العدة لا ارضعه الا باجر او بلاقل حين قالت
لا ارضعه الا بكذا ليس لها منعه ولكن ترضع الطير في بيتها ما لم يتزوج رعاية للطين
لان دفع صبيته الى عصبه غير محرر كولي العتاقة وابن العم لاحتمال الفساد مع وجود محرم
غير عصبه كالحال لعدم احتمال ولا تدفع ايضا الى فاسق ما جن وهو من لا يبالي بما يضع
فانه لا يتقاضي عن الفساد ولا يحجز طفل بين ابيه وامه وان كان مميزا وقال الشافعي رحمه
بخير اذ بلغ سن التمييز او يسلم الى من يختاره الام ولجدة الحق به اي بالصبي من ابيه حتى
يستغنى عن الغير بان ياكل ويشرب ويلبس ويستغنى وحده لانه اذا استغنى يحتاج
الى التاديب والتخليق باداب الرجال واخلاقهم والاب اقدر على ذلك وقد روي
بسبع سنين قدره الخصاص وبه يفي كذا في الكافي والام ولجدة الحق بها اي بالصبي
من الاب حتى يحضر لها بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة اداب النساء والمراة على ذلك
اقد روي بعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقدر وروي عن محمد رحمه
حتى تشتهى يعني انها تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لتحقيق الحاجة الى الصيانة
وهو الا حوط لفساد الزمان وغيرها اي حاضنة غير الام ولجدة الحق بها اي بالبيت
منها حتى تشتهى لان التمسك عند من يحضنها نوع استخدام وغيرهما لا يقدر على استخدام
ولان المقصود هو التعليم وهو يحصل بالا استخدام وغيرهما لا يملك ولهذا لا يجوز
للخدمة فلا يحصل المقصود بخلاف الام ولجدة لقدرتها عليها مفرغا لا تسافر
مطلقة بولدها اي بدون اذن ابيه لما فيه من الاضرار بالولد الا الى وطنها الذي
تكسب فيه حتى لو وقع التزوج في بلد وليس بوطن لها ليس لها ان تنقل اليه ولا الى
وطنها لعدم الامر بها في كل منهما وهو رواية كتاب الطلاق من الاصل وهو الصحيح هذا
اذا كان بين الموضوعين تفاوت وان تفاوت باحث يمكن من مطالعة ولد في يوم ورجع
الى اهله فيه قبل الليل جاز لها النقل اليه مطلقا في دار الاسلام ولا يشترط فيه وقوع
التزوج ولا الوطن الا الى قرية من مصر لان الانتقال الى قريب بمنزلة الانتقال من محلة
الى محلة في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر الى قرية يضر بالولد لانه يختلف باختلاف
اهل القرى فلا يملك ذلك الا ان تكون وطنها ووقع العقد فيها في الاصح لما استدلنا

منه

ونقص هذا السفر بالام وليس لغيرها ان ينقله بلواذن الاب حتى الجدة للصغير عمة
موسرة واب معسرة ارادة العمة امساك الولد بجحانا ولا تمنعه اي العمة الولد من الام
وهي اي الام باق اي تمنع من الحضانة ونطالبه بالاجرة ونفقة الولد والصحيح ان يقال لها
الامساك اما ان ممسك الولد بجحانا او تدفع الى العمة كذا في الخلاصة **باب النفقة** هي اسم
بمعنى الاتفاق قال هشام سالت محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى
كذا في الخلاصة هي تجب باسباب منها الزوجية ومنها النسب ومنها الملك قدم الزوجة
لانها اصل النسب والنسب اقوى من الملك فيجب على الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى
او فقير ليس عنده قدر النفقة لزوجته سواء كانت مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة ولو
اي من شأنها ان توطأ حتى لو لم تكن كذلك كان المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع
فلا يجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى فان المانع من جهته
ولو كان صغيرا لا يطيقان الجماع لا نفقة لها لان المنع معني جاء من قبلها فغاية ما في الباطن
ان يجعل المنع من قبله كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم ومعني قيام المنع من قبلها لا تستغنى
النفقة كذا في النهاية فقيرة او غنية فان غناها لا يبطل حقها في النفقة على زوجها ولو
او لا كما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى وهي كبيرة بقدر حالهما متعلق بقوله
فيجب وهو اختيار الخصاص وعليه الفتوى وبينه بقوله في الموسر نفقة اليسار وفي
المعسر نفقة العسا والمختلفين بان يكون احدهما موسرا والاخر معسرا وهو يشاؤول
صورتين احدهما ان تكون معسرة والتزوج موسرا والثانية عكسها بين الخالين
اي نفقة دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات وقال الكرخي بقدر حال الزوج
وهو قول الشافعي قال صاحب البدايع هو الصحيح وقال في المبسوط حاله في اليسار والعسا
في ظاهر الرواية ولو هي بيت ابيها قال في النهاية اذا سلمت نفسها الى منزله فعليه نفقة
وقال في النهاية هذا بشرط ليس يزوج في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وفي ظاهر
الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال وقال
بعض المتأخرين من ائمة بلخ لا تستحق النفقة اذ لم تنقل الى بيت زوجها والفتوى
على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تنقل او مرضت في بيت الزوج فان لها
النفقة والقباس عدم اذا كان مرضا يمنع الجماع لقوت الاحساس للاستماع وجه
الاستحسان ان الاحساس قائم فانه يستأنس بها ويمسرها وتحفظ البيت والمانع لعرض
فالشبهة الخيصة وغرابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم

ولو مرضت ثم سلمت لا تجب لان التسليم لا يصح واستحسنه في الهداية لا اى لا تجب
النفقة لثلاثة اشياء وبينها بقوله خرجت من بيت اى بيت الزوج بل هو حتى تعود الى
الى منزله لان فوت الاحتباس منها واذا عادت جاء الاحتباس فنجب النفقة بخلاف
ما اذا امتنع من التمكين في بيت الزوج لان الاحتباس فابغى والزوج قادر على الوطى
جبرا وقوله بل هو حتى احتراز عن خروجها حتى كما اذا لم يعطها المهر الميعل فخرجت من بيته
وتجوز منه بدى لان الامتناع جاء من قبلها بالمطالبة وان لم يكن منها بان كانت عاجزة
فليس منه ومريضه لم يترك اى لم تنقل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل الامتناع
بها ومقصود به اني اخذها رجل كرها فذهب بها فان النفقة جاز الاحتباس في بيته
وقد فات وجلبه بدونه اى بل هو زوج ولو مع محرمة لان فوت الاحتباس منها ولو
سافرت به اى بالزوج فنفقة الحضر اى الواجب هي لان الاحتباس قائم لقيامه عليها لا غير
اى لان نفقة السفر ولا الكراهة والتخادم الواحد عطف على قوله في اول الباب لزوجته
لو كان الزوج موسرا لان كفايتها واجبة عليه وهذا تمامها لا معسر في الاصح لا يفرق
بينهما اى بين الزوجين بجزء اى الزوج عنها اى عن النفقة ولا بعدم ابقائه اى الزوج
حال كونه عايشا عنها حقيقا مفعول ابقائه ولو كان الزوج موسرا علم ان يجوز الفسخ عند
الشيا في امر ان احدهما عسار الزوج وطريقا ان ثبت عساره عند الحاكم فيمده ثلثة ايام
ويحكم بامنه صحيحة الرابع كذا في غاية القسوى وثانيهما عدم ابقاء الزوج الغائب
حقيقا من النفقة ولو موسرا قال في شرح غاية القسوى ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على
اداء النفقة ولكن لا يوفي حقيقا فاطهر الوجهين انه لا يفسخ فيها ولكن يبعث الحاكم الى
حاكم بلده ليطلبه ان كان موضعه معلوما والثاني بثبوت الفسخ والله ما اجمع من اصحابنا
وافقوا بذلك المصلحة وقال في شرح السخاوى وهو اختيار القاضي الطبري وابن
الصباغ وعمر الزويني وابن اخيه صاحب العمدة ان المصلحة والقوى به وقد اشار
الى الخلاف في الاول بقوله بجزء عنها والى الثاني بقوله ولا بعدم ابقائه الخ اقول وقد علم مما نقل
عن الكتب المشافهة الموثوق بها ان الحكم بالبعز عند الشافعي انما هو بالنظر الى الحاضر واما
الحكم بالنظر الى الغائب فيعدم الانفاق وكل من البعز وعدم الانفاق يكون معلوما بالفسخ
فلا وجه لما ذكره الرد على الشافعي في شروحه الهداية وغيرها ان البعز عن النفقة انما يظهر
عند حضور الزوج واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعرف البعز لجواز ان يكون
قادرا فيكون هذا ترك الانفاق لا البعز عن الانفاق فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر

فاجاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في مجتهده فيعلم ان العجز
لم يثبت نعم يرد هذا على ما لا يعرف من مذهب الشافعية ويحكم على الغائب بالبعز على اتفاق
الاصول الشافعية ولا على ما يعمل بمذهب الشافعي فليتامل وتوهم اى المرأة بالاستدانة
اى يقول لها القاضي استدني عجز وجهك اى اشترى الطعام بسنة على ان تقضي
الدين من ماله فرض نفقة العسار تكونها معسرين فاقبل الزوج ثم لها نفقة يسارا ان
طلبت لان النفقة تختلف بتجنب اليسار والعسار وما قضى به نقد نفقة لم تجب
لانها تجب شيئا فشيئا فاذا ابتدئ حاله فليها المطالبة بتمام حقها وهو ما دون نفقة
الموسرات وفوق نفقة المعسرات وتسقط ما مضى من النفقة اذا افرضت او رصيا
بشيء اى بصطحا على شيء لانها صلة وليست بعوض فلو تبايد الا بالقضاء كالهبة فانها
لا تجب الملك الا بمؤبد وهو البض والصلح كالقضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية
القاضي بخلاف المهر فانه عوض عن الملك ويموت احدهما او طلقا فيها تسقط المهر
يعني ان مات احد هما بعد ما فرض عليه النفقة لكن لم تؤمر المرأة بالاستدانة ومضت
شهور ولم تأخذها سقطت المهرضة لما مر انها صلة والصلوات تسقط بالموت
كالهبة تسقط بالموت قبل القبض الا اذا استدانته بالمرقاضي لا تراحم تناكد كما مر
ولا تسترد المجهدة يعني ان يحل لها نفقة سنة مثله ثم مات احدهما قبل مضى المدة لا يسترد
منها شيئا لانها صلة وقد انقضت بها القبض ولا رجوع في الصلوة بعد الموت لانتهاء
حكمها كما في الهبة يباح الفحل المادون بالنكاح في نفقة زوجته لانه دين وجب في ذمته
لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى لان السبب كان باذنه فيعلق برقبته
كدن التجارة في العبد الناجر والمولى ان يقضى لان حقيقا في النفقة لا عين الرقبة ثمرة
بعد اخرى مثله عبد تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع
عليه الفادرون فبيع بجسمائهم وقيمة المشتري عالم ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى
بخلاف ما اذا كان الا لف عليه بسبب آخر فبيع بجسمائهم فانه لا يباع مرة اخرى وتسقط
اى النفقة بموته اى العبد وقته ولا يؤخذ المولى بشيء لغوات محل الاستيفاء وبياع
في دين غيرها اى غير النفقة مرة فان اوفى العزم فيها ولا طوبى به بعد الحرية والفرق
ان دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون ديناً آخر حاداً تابعا لبيع بخلاف سائر الديون
ولو كان مديراً او مكاتباً لا يباع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب اذا بعز بيع
لانه يقبل النقل بعد البعز نفقة الكاتبة المنكوحة انما تجب بالنسبة اى اذا تزوج امة لغير

فانما يجب عليه النفقة اذا اباها سيدها اي حتى ينشأ بين زوجها ولا يستحقها لان
الاختصاص لا يتحقق الا بها وعدم استخدامها فان المعتبر في استحقاق النفقة نفقتهما
لمصلحة الزوج وذلك يحصل بما ذكر ولو استخدمها المولى بعد هائها بعد التوبة نسف
اي النفقة لزال الموجب وان خدمته احيانا باو استخدمها لا تسقط لانه لما لم
يستخدمها لم يكن مستردا ولا فرق فيه بين ان يكون الزوج حرا او عبدا او مدبرا
او مكاتباً لان المعنى الموجب هو التوبة فلا يختلف باختلاف الزوج كذا في كلفة
المدرسة وام الولد حتى لا يجب نفقتهما الا بالتوبة بخلاف المكاتبه اذا تزوجت باذن
المولى حيث يجب قبل التوبة كالحرة اذ ليس للمولى ان يستخدمها الصبر ودرها الحق
بنفسها ومنافعها ويجب على الزوج السكنى لزوجته لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكن
في بيت خال عن اهل الزوجين لانها ينصرون بالسكنى مع الناس اذ لا يمانان على
مناعهما ويمنعن من لا يستمتع والمعاشرة الا ان يختارا لان الحق لهما فلما ان
معده وينفق عليه ولا هلهما يعني محرما النظر اليها والكلام معها متى شاءوا ولا يمنعه
الزوج من ذلك لما فيه من طبيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرورة الدخول عليها بل اذ
فانه لا يجوز لان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه والصحيح ان لا يمنع من خروجهما
الى الوالد بن ولا من دخولهما عليها في كل جمعة ودخول محرمة غيرهما كل سنة قوله والصحيح
احترار من قوله محمد بن مقاتل فانه يقول لا يمنع المحرم من الزيادة في كل شهر نفقته لزوجته
الغائب وطفله وابويه في مال له اي للغائب من جنس خفيهم اي درهم او دينار او طعام
او كسوة من جنس خفيهم بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لا يحتاج الى البيع ولا يباع
مال الغائب للوفاء بالوفاق ان اقره من غيره المال يعني المضارب او المودع او المديون
به اي بالمال وبالزوجة والوكلاء او علم القاصي ذلك اي المال والزوجة والوكلاء ولم
يعرف به من غيره المال ويحتمل اي القاصي لزوجته على انه اي الغائب لم يعطها النفقة
ويكفلها لان من الناس من يعطي الكفيل ولا يحلف ومنهم من يعكس فيجمع بينهما احبسا ط
نظر للغائب لا باقامة بنية عطف على قوله نفرض لزوجته الغائب اي لا نفرض النفقة
باقامة الزوج بنية على النكاح ولا نفرض ايضا ان لم يترك اي الغائب مالا كافيا منها
اي اقامت الزوجة البينة لغيرها اي القاصي النفقة عليها اي الغائب وياورها بالاستد
لان فيه قضاء على الغائب ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب وقال في
يقضي بها لانه اي بالنفقة لان النكاح لان فيه نظر اليها ولا ضرر على الغائب فانه لو حتر

وصدقنا

وصدقها فقد اخذت حقها وان حذر بحلف فان نكل فقد صدقها وان اقامت
بينة فقد ثبت حقها وان عجزت بغير الكفيل او المرأة وبهذا اي بقول زفر بن يحيى
اليهودي ونا علم انه لا يقضي بنفقة في مال الغائب الا بهؤلاء المذكورين لان القضاء
على الغائب لا يجوز بنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فلهذا كان له ان ياخذ وقبل
ان قضاء بدون رضا فيكون القضاء في حقهم امانة وفوق من القاضي بخلاف
غيرهم من الاقارب لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس له ان ياخذوا
من ماله شيئا قبل القضاء اذا ظفروا به فكذا القضاء في حقهم ابتداء ايجاب فانه يجوز
ذلك على الغائب ويجب لمعتدة الطلاق رجعا كان او باينا ومعتدة النفقة كالمعتدة
لختيار العلق والبلوغ والنفوق لعدم الكفاية النفقة والسكنى اما الرجعي فان
النكاح بعده قائم لا سيما عندنا اذ يحل له الوطء واما البائن فلو ان النفقة جزاء
الاختصاص كما ذكره ولا يختص قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة
واجبة لصيانة الولد فيجب النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع لا الموت والمعتدة
اي لا يجيب النفقة لمعتدة الموت والنفوق لمعتدة كالردة وتقبل ابن الزوج اما الاول
فانه ان النفقة تجب في ماله شيئا فشيئا ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها في مال
الورثة واما الثاني فانه من اصابته حابسة لنفسها بغير حق فصارت كالناشئة وتسقط
اي النفقة بارئ او معتدة الثلث لا يتمكينا ابنة لان الفرقة ثبتت بالطلاق الثلث
ولا يمل فيها للردة والتمكين الا ان المرتدة تجلس حتى تتوب ولا نفقة للمحبوبة والممكنة
لا تجلس فلها النفقة ومنها اي من اسباب وجوب النفقة النسب فيجب على الاب خاصة
اي لا يشركه احد فيها كنفقة ابويه وورجته اي كما لا يشركه احد في نفقته ولو كان الاب
فقير لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له هو الاب لولده متعلق
بقوله تجب الفقير حال كونه صغيرا حتى لو كان الصغير غنيا في ماله او كبيرا جازعا
الكسب حتى لو لم يعجز عنه لم تجب نفقة على ابويه وفي الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام
ولا يستاجر الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذ لم يهتدوا الى الكسب فلا يسقط
نفقتهم عن ابائهم وعلى الموسر عطف على قوله على الاب اي تجب على الموسر فانه اذا كان
معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والا ولاد الصغار لانه لا يتر
بالعقد فلا تسقط بالقر والخلف في اليسار والفقير على انه مقدور بملك نصاب
حرامان الصداق على يسار الفطرة وقدم بناية لا صولة اي ابويه واجدادهم وجداته

اما الابوين فلقوله تعا وصاحبهما في الدنيا معروفا وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم
بحسن العشرة بان يطعمهما اذا جاعا ويكسوهما اذا برأ وتزلت في حق الابوين الكافرين
بدليل ما قبلها فاذا فادت وجوب النفقة في حق الكافر بغيرها وفي حق المسلم بطريق
الاولوية واما الاجداد والجدات فلا نفقة من الالباء والامهات ولهذا يقوم الجدة مقام
الاب عند عدمه الفقراء قديرة لانهم لو كانوا اغنياء فنفقة في مالهم وان قدروا
على الكسب لانهم يتضررون به والولد ما مورده عنهم بالتسوية بين الذكور والامهات
في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان استحقاق الابوين انما هو بحق الملك في مال الولد لقوله
صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا بيك وهذا المعنى يشمل الذكور والامهات ولهذا ثبت
لهم هذا الاستحقاق مع اختلاف الملة وان اقدم التوارث وبغيره القرب والجزية
لا الارث لما ذكر في قوله بنت وابن ابن النفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفان
وفي ولد بنت واخ النفقة على ولدها مع الارث كله لدخولها في ولد البنت لانه من
ذوي الارحام ولكل ذي رحم محرر عطف على اصوله لفرق بين ذي الرحم وبين المحرم
عموم وخصوص من وجه لتصادفهما على البنت والاخت وصديق الاول على بنت العم
دون الثاني لصحة نكاحها وصدق الثاني على اخت الزوج لعدم صحة نكاحها ودون الاول
صغيرا وانما بالغة او ذكر عاجزا ان كان زنا او اعشى او مجنون او فقرا حاله في المجمع حتى
لو كانوا اغنياء لم يجب نفقتهم على غيرهم وانما وجبت لان الصلة في القرابة القريبة وال
دون البعيدة والفاصلة ان يكون ذارحم محرر وقد قال تعالى وعلى الوارث مثل ذلك
وفي قراءة ابن مسعود رحمه على الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك وقراءة مشهورة فصارت
بمنزلة الخبر المشهور كما عرفت في اصوله بخلاف تقييد اطراف الكتاب به ثم لا بد من الحاجة
والصغيرة والاثوية والزمانة والعلمي امانة الحاجة لتحقيق العجز فان القادر على الكسب غني
بكسبه بخلاف الابوين كما سبق بقدر الارث متعلق بيمين المقدور وانما اعتبر قدره اخذ
من قوله تعا وعلى الوارث مثل ذلك فان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعلمية ولا ان العزم
بالغنم ويجبر عليه اي على الاتفاق لا بقاء حتى يستحق نفقة البنت البالغة والابن الزم
البالغ على ابويه انما هو اعلى الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على هذا التقدير
وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعا وعلى المولود له ذرئته وكسوتهن وفي غير
الوارثين يعتبر قدر الميراث رواية واحدة وفتح عليه بقوله فنفقة من اي فقيرة اخوات
متفرقات موسرات عليهن اخص كارة ثلثة اخصها على الاخت لاب وام وخسوها

على الاخت

على الاخت لاب وخمسها على الاخت لام على قدر ميراثين وبغيره في اي ذي الرحم المحرم
اهلية الارث بان لا يكون محررا ولا حقة بان يكون محررا الميراث لانه لا يعلم الا بعد
الموت وفتح عليه بقوله فنفقة من اي فقيرة حاله وابن عمر موسران على الخال اذ يمكن ان يموت
ابن العم ويكون الارث للخال فان ابن العم ليس بمحرر فلا نفقة عليه والخال محرم فيكون
النفقة عليه لا نفقة مع الاختلاف دينا لان الاستحقاق انما يثبت باسم الوارث واخته
الدين يمنع التوارث فلا تجب على النضر في نفقة اخيه المسلم ولا على المسلم نفقة اخيه النضر في
الا للزوجة باعتبار الجنس المستحق بعقد النكاح وذلك بعدم صحة العقد لان اتحاد الملة حتى
لا تجب بالنكاح الفاسد ولا الوطى بشبهة ولا اصوله لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا
معروفا وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم بحسن العشرة وقد مر بيان واجداد والجدات
كالابوين كما مر ولا يجبر المسلم على اتفاق ابويه الحريين ولا الحربي على اتفاق ابويه المسلم
او الذي لان الاستحقاق بطريق الصلة والحربي لا يستحقها الذي من غيرهم لقوله تعالى
انما ينهيكم الله عن الذين يقاتلونكم في الدين ولهذا لا يجري الارث بين من هو في دارنا
وبينهم وان احدثت ملتهم والفروع لان الفروع جزؤه ونفقة الجزء لا تمنع بالكفر كنفقة
نفسه الذي يمين قديرة اختار اذ لم يحرب والمستأنه اما الاول فلا نافيها عن البر في
حق من يقاتلنا كما مر واما الثاني فللفرضية ان يلحق به الحرب ببيع الاب عرض ابنه
لا عقار نفقة اي يجوز له بيعه لنفقة لانه ولاية الحفظ في مال ولده الغائب اذ لو لم
ذلك فلا باب اولى لو فور شفقته وبيع المنقول من باب الحفظ اذ يخشى عليه التلف ولا
كذلك العقار لانها محفوظة بنفسها ويخاف غير الاقارب اذ لا ولاية لهم اصول في
النصر في حال الصغر لبق ائرها بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد الكبر بخلاف الاب واذ اجاز
بيعه فالتمس من جنس حقه وهو النفقة فلا استيفاء منه الا لا يجوز بيع الاب عرض ابنه
لدين له اي للاب عليه اي لابن غيرهما اي غير النفقة هنا عند اي حقيقه واما عند ما قال
يجوز ذلك كله وهو القياس اذ لا ولاية له لا لقطاعها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرة
ولا يملك البيع في دين سوى النفقة وجب الاستحسان ما ذكرنا قال الزيلعي في المسئلة
نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان للاب غيبة ابنه ولاية الحفظ اجماعا في المانع له من
البيع بالنفقة عندهما او بالدين عند الكل اقول لا اشكال اصداه لان ههنا مقصد مدين
احدهما ان الاب حال غيبة ابنه ولاية الحفظ والثانية ان يبيع المنقول من باب الحفظ لا يلزم
مكونه الاولى اجماعية كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندهما كونه من باب الحفظ

الاب من ص

واما المانع من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الولاد
كما سبق والعجب ان هذا مع كماله في الظهور وكيف خفي على من هو بالفضل مشهور وقال
الشرعية قالوا ان للاب ولاية حفظ مال الابن وبيع المنقولات من باب الحفظ لا ببيع العنقا
لانه محفوظ بنفسه فاذا ابيع المنقول فالثمن من جنس حقه وهو نفقة فيصير فيه اليها ثم قال
قلت الكلام في انه هل يحل بيع العروض لاجل النفقة لاني ابيع لاجل المحافظة ثم لا اتفاق
من الذين على ان العلة لو كان هذا لجاز البيع لاني سوي النفقة بعين هذا الدليل اقول
القوم انما يدكروا جواز البيع لاجل المحافظة لاثبات جواز البيع للنفقة فان معنى كلامهم
ان بيع المنقولات يجوز لاجل النفقة لانه يجوز لاجل المحافظة بدليل جواز الوصي قوله
يجوز من الاب اولي لانه يستفيد الولادة من الاب فاذا اجاز بيعه للمحافظة وبيع حصل مال
من جنس النفقة فجاز صرف الاب اياه الى نفقة واما قوله على ان العلة لو كان هذا فاصل
مخض لما عرفت ان المانع من البيع بالدين هو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء والقضاء
على الغائب لا يجوز بخلاف نفقة الولاد فانه يلزم من جواز الاول جواز الثاني وكما بيع
الام ماله اي مال ابنها لاي نفقة اذ لا ولاية لها في التصرف حال الصغر ولا في الحفظ
بعد الكبر فان قيل قد سبق ان للام ايضا حق التملك في مال الابن بالمحدث وهو
يقضي ان يجوز لها ايضا ان تبيع مال ولدها للنفقة قلنا ان مدار جواز البيع ليس
حق التملك بل ولاية التصرف في مال الولد فمنه ولا التصرف فيه جاز للاب والام
فانه ضمن مودع الابن لو انفقها اي الوديعة على ابويه يولد ام قاص للتصرف في مال غيره يولد
انابة وولاية بخلاف ما اذا امر القاضي لانه ملزم لا الابوان اي بضمنان لو انفق ماله
اي مال ابن الغائب على نفسه اذا كان من جنس النفقة لان نفقة ما واجبة عليه قبل القضاء
فاستوفيا حقه ما قضى بنفقة غير الزوجة يعني الاصول والفروع والقراب ومضت
مدته فصل الهم فيها سقطت لان نفقة مؤلة باعتماد الحاجة فاذا مضت المدة اذغت
الحاجة وانما قال غير الزوجة لان القاضي اذا قضى بنفقة لا تسقط بمعنى المدد لانها جارية
الاجتناس لا الحاجة كما مر ولهذا تجب مع يسارها فلو تسقط بحصول الاستغناء فيما مضى
الا اذا استندت الى الاصول والفروع والقراب باذن القاضي اي اذن لغير القاضي
بالاستدانة فاستندت الى الغائب في لا تسقط نفقة لم ايضا كما لا تسقط نفقة الزوجة
بمجرد تقدير القاضي وان مضت مدة ومنها اي من اسباب وجوب النفقة الملك فيجب
على المولى لملوكه فان ابى اي امتنع المولى ان ينفق عليه كسبه اي المملوك ان قد رد على

الكسب

الكسب وانفق على نفسه والا اي وان لم يقدر عليه امر المولى يعني امر القاضي
بيعه لورثته وفي المدبر وام الولد اجبر المولى على الاتفاق لا امتناع البيع فيهما والمكاتب
على المال بكسبه لانه مالك بدا وان كان مملوكا رقبته واحترته غير المكاتب على الخدمة فانه
كالحر في اذلاله اعدا رجل لا ينفق على عبده ان قد راي العبد على الكسب ليس له اكل مال
مولاه بل رضاه والا اي وان لم يقدر على الكسب جاز اكله بل رضاه لانه مضطر
كذا في جاز اكله بل رضاه ايضا ان منع مولاه عنه اي عن الكسب غضب اي شخص عبدا
مفقده عليه اي على الغاصب الى ان رد الغصب الى ماله فان طلب الغاصب من القاضي
الامر بالنفقة اي بان ينفق الغاصب على العبد او يبيع اي بان يبيع الغاصب العبد لا يجبه
القاضي ولا يقبل كلامه الا ان يحلف على العبد ان يبيع فيبيعه القاضي الغاصب ويمسك
تمنه لما ذكره او دفع شخص عبدا عند زيد فغاب الشخص المودع فطلب زيد المودع من
القاضي الامر بالنفقة والقاضي لا يامر بها للنصر المولى به لاحتمال استيعاب قيمته بالنفقة
بل يوجه فينفق عليه منه اي من اجرة او بيعه ويحفظ ثمنه لولاه فذو النصر عنه
كتاب العتاق العتق والعتاق لغة القوة مطلقا وشرعا قوة حكمية تظهر في حق
الادنى بالقطع حق الاختيار عنه والاعتاق لغة اثبات القوة مطلقا وشرعا اثبات القوة
الشرعية التي بها يصير العتق اهلا للشهادات والولايات قادرا على التصرف في الاختيار
وعقد دفع تصرف الاختيار عن نفسه لا مطلقا بل بازالة الملك الذي هو ضعف حكمي
كالقوة الحقيقية التي تحصل في البدن بزوال ضعف حقيقي هو المرض وازالة الملك
مطلقا اي غير مقيد بكونه ملكا وحاصلا جعله غير مملوك لاحد فيخرج به البيع والهبة
اذ فيها جعل مملوك مملوكا غير مملوكا بغيره ويلزمه اثبات القوة الشرعية وسبب ان حقيقة ويصير
الاعتاق من حر كان المملوك لا يملك وان ملك ولا عتق الا في الملك مكلف اي عاقل وبالغ
لما الاول فلو من الجنون ينافي اهلا بالتصرف ولهذا لو قال العاقل المبالغ اعتقت وانا
صبي او مجنون وجنونه كان ظاهرا كان القول له لا سنده التصرف في حالته منافية له
واما الثاني فانه ضرر ظاهر ولهذا لا يملكه الوصي والمولى عليه والصبي ليس باهل للضارب
المحض بخلاف النافع المحض والمتردد بينهما حيث يكون اهلا للادول قبل الادن ولذا
بعد في ملكه حال خضوعه يصح وانما اشترط ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما
لا يملكه ابن آدم ولو بالاضافة اليه اي ويصح الاعتاق ولو كان باضافة الى الملك كان
يقول العبد غير ان ملكه فهو حر حيث يعتق اذ ملكه وقدم مثله في الطلاق بغير حجة

اي صريح الاعتاق بان كان ستماء فيه وضعا وشرا عاتق ببيع بلونته لانها
انما اشترط اذا اشتبه مراد المتكلم واذ لا اشتباه فلو ثبته وذلك كانت حرا وعقيق
او معق او محررا او حررتك او اعتقتك وما انت الا حر كان كلاما شاملا على النفي
والاثبات وهو كذا في مجرد الاثبات بدليل كلمة الشهادة وبمجرد الوصف بالحرية يعنى
فاذا اكده كان اولى ان يعنى وهذا مولاى او بامولاى فان لفظ المولى مشترك في احداه
المعنى وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى فيعنى بلونته او باحر او باعقيق فان لفظ الاجبار
جعل انشاء في النصفوات الشرعية دفعا للحاجة كما في الكساح والطلاق والبيع ونحوها
فان تصحيح العاقل بقدر الامكان واجب ولا وجه له الا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في المحل
لتحقق منه هذا الاجبار فان اردت الكذب او حرته من العمل صدق ديانة فلا
لا قضاء والنداء لا يستحق المناهى فاذا ناداه بوصف بملك انشاء كان تحقيقا لذلك
الوصف الا اذا سماه به اى سمي عبده بالحر او العتق فيثبت له العتق لان مراده الاملاوم
باسم عبده وهو ما يقبض به ثم اى بعد ما سماه به اذا نادى بالعبودية وقال يا ازيد وقد سماه
بالحر وعكس بان سماه يا ازيد ونادى بيا حر عتق لانه ليس ببناء باسم عبده فيعنى اخبارا عن الوصف
كذا راسك ونحوه مما يعتبر به من البدن اى وجهك او رقبته او قال لامتك فربك فان
هذه الالفاظ مما يعتبر به من البدن وقد مر في الطلاق وان اضاف الى جزء شارب كالنصف والثك
ونحوهما يقع في ذلك الميز وسنن الخلاف فيما وراء هذا الباب الذى يلى هذا ويقول العبد
وهبت لك نفسك او بعت بك نفسك عتق وان لم يقبل العبد بالبيع والهبته وان لم يقبل
الوصف لان بيع نفس العبد منه اعان وكذلك الهبة ولو زاد بكلام يعنى مالم يقبل كذا في العتق
وبكنايته عطف على بصره ان نوى ازاله للوشتباه والاحتمال كلامه ملك الى عليك او كذا في
ولا سبيل وحرتم ملكي وجلبت سبيلك لا يخل في هذه الالفاظ بالبيع والكتابة كما يحتمل بالعق
واذا نواه تعين ولو قال العبد اذهب حيث شئت او توجه الى شئت لم يزل الله لا يعنى وان
نوى لا يفيد زوال اليد فلا يملك على العتق كما في المكا كذا في غنا النيا وكقوله لاسنة قد اطلقك بينة
الاعتاق يعنى اذ يقال اطلقك من البيع اذ اخلى سبيله فهو كفى سبيلك لا بطلاقك واسطفا
كما سبق في اول كتاب الطلاق ان الطلاق يقع بلفظ العتق بلونته عكس فان ازاله ملك الرقبة تستلزم
انزله ملك المنعة بلونته عكس ولا يكفى ايات الطلاق وان نوى لهذا الوجه كذا اى لا يعنى ايضا بقوله يا
ابنى ويا ابنى بنو يا بنى ويا بنيتى ويا بنى ويا سبيكى ويا ما كى لان النداء كما عرفت لا يختص
المنادى فان ناداه بوصف بملك انشاء كل حرية كان تحقيقا لذلك الوصف وان لم

انشاء كان

انشاء كان لانه ملام المحر لا تحقيق الوصف للعتق وهذه الاوصاف من هذا القبيل
ولا بقوله لا سلطان لي عليك وان نوى لان السلطان هو الجهة قال تعالى اوليا نيتي
بسلطان مبين اى جهة وبذكر وبراءة اليد والاشتباه سمي السلطان به لقيام به
واستبداده فصار كانه قال لا جهة لي عليك وان نص عليه لم يعنى وان نوى فكذا هذا
ولا بقوله انت مثل الحر لان المثل يستعمل للمشاركة في بعض الاوصاف عرفا فوقع الشك
في الحرية فلا يثبت بخلافه ما اذا قال هذا ابني لا اكبر سنامنه ولا اصغر ثابت النسب
فانه يعنى بلونته لان الاكبرية في الاول وثبوت النسب في الثاني يمتنعان ارادة المعنى
الحقيقي وهو ثبوت النسب فيصير الى المجاز وبراءة ثبوت الحرية الا لزم للثبوت وفيه خلاف
الامامين والشافعي واما غير ثابتة اى غير ثابت النسب يعنى مجهول النسب في مولده
اى وطنه الا صلي اشارة الى الخلاف في تفسير مجهول النسب قال في القنية مجهول النسب
الذى يذكر في الكتب هو الذى يعرف نسبه في البلدة التى هو فيها ومختار المختلفين
من شراح الهداية وغيرهم انه الذى لا يعرف نسبه في مولده ومسقط رأسه بدليل الوفاق
على ان الحامل المسبية ولد ما ثابت النسب فاذا ثبت نسب الحمل الخارج من دار الحر باعتبار
كونه من النكاح لانه السفاح فلا يثبت نسب الشخص الخارج منها اولى فالجواب ان يكون
مجهول النسب اذ لم يعرف نسبه في مولده ووطنه الا صلي فيعنى وينت نسبه جليا
اى مجلوبا من دار الحرب او مولدا في دار الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون
جليا او مولدا لان جهة دعوة المولى باعتبار الملك وحاجة المملوك الى النسب وقال
في الكافية قوله جليا انما يصح اذا كان غير ثابت النسب في مسقط رأسه اما اذا كان ثابت
النسب في مولده فلا يثبت نسبه من مولاة ولهذا قلت هنا غير ثابتة في مولده ولو قال
لعبد هذا ابني او لاسنة هذه ابني قيل هو على الخلاف وقيل لا يعنى بالاجماع لان المشار
اليه ليس من جنس المسمى كذا اى كما يعنى بقوله هذا ابني على الخلاف يعنى بقوله هذا ابني
او اى بطريق المجاز كما ذكره هذا حتى حيث لا يعنى به في ظاهر الرواية يعنى اذا وجد له بوف
او الاموة في الملك كانتا موجبتين للعتق بلونته واسطة فيكون الحرية لازمة لهما فيصير
المجاز بلونته واسطة بخلاف الاخوة لانها لا تكون الا بواسطة الاب او الام لانها اعتبارا في
من مجاورة في صلب او رحم وهذه الواسطة غير مذكورة ولا موجب لهذه الكلمة في الملك
بدون هذه الواسطة فاذا لم تذكر لعل الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال من النسب
او الاب او الام قال في المبسوط ان اختلاف الروايتين في الاخ انما يكون اذا ذكره مطلقا بان

قال هذا الخ فاما اذا ذكره مقبلا وقال هذا الخ لا ياتي ولا ياتي فبعق بدو زرد لان
مطلق الاخوة مشتركة وقد براد بها الاخوة في الدين قال تعالى انما المؤمنون اخوة
والخبر لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر فبعق المراد فان قبل النبوة ايضا مشتركة
بين نسب ورضاع فكيف يثبت العنق باطلاق قوله هذا الخ قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض
الحقيقة فاذا انتفعت بصار الى مجاز يكون بينه وبينها علة وهو هذا خرفان الخبر
لازمة للنبوة فيكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كذا اي كقوله هذا الخ هذا الخ
حيث لا يعنى الا اذا قال ابوابي فان هذا الكلام لا يفيد العنق الا بواسطة ادلا متوجب
في الملك الابه كما سبق من ملك مبتدأ خبره قوله الا في علق عليه دارم الرحم في الاصل
وعاء الولد في بطن امه وسميت القرابة من جهة الولد ورحما ومنه ذورحم محرم المحرمان
شخصان لا يجوز النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى وهو صفة ذرا وجره
للمجوار والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من ملك دارم محرم منه فهو حر واللفظ بعق
يتناول كل قرابة مؤكدة بالمحرمية ولا د ا كانت او غيره ولا فرق بين ما اذا كان للمالك
مسلم او كافرا في دار الاسلام لعموم العلة والمكاتب اذا اشترى اخاه لا يملكه
عليه اذ ليس له ملك بقدر على الاعناق والزوم عند القدرة ولو وصيلة كان المالك
صبيا او مجنونا حتى يعق القريب عليه ما عند الملك اذ تعلق به حق العبد فشا بالثقة
او اعنق عطف على ملك لوجه الله تعالى او للشيطان او للصم فانه ايضا يعق لوجود
ركن الاعناق فراهله في محله ووصف القرابة في اللفظ الاول زيادة فلا يجمل العنق
في الاخيرين بعدم بل يكون المعنق عاصيا لان ذلك من فعل الكفرة وعبدية الاصنام
او اعنق مكرها او سكرانا فان اعناقهم صحيح لصدور فراهله مضافا الى محله ولا
يشترط في الاستقاطا الرضاء وبالا كراهة بغير الرضاء ولا تانبه في انعدام الحكم الا
الى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم ثلاث جد من جد وهر من جد النكاح والطاقي
والعناق والهازل لا يرضى بالحكم او صاف عطف على اعنق علقه الى شرط ووجد اي
الشرط بان قال ان دخلت النار فانت حرقه دخل علق عليه اي علم من ملك والمذكور بعد
كعبه الحرفي خرج البناء مسلم فانه يعنق لقوله صلى الله عليه وسلم في عبيد طائفتين
خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله ولانه امر نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم
ابتداء والحمل يعنق بعنق امه تبعها لا اتصالا بها ولا يصح بيعه وهبته لان تسليم نفسه
شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع ولم توجد بالاضافة الى الحمل وشئ منها ليس شرط

في الاعناق

في الاعناق ثم قيام الحمل وقت الاعناق انما يعرف اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة
اشهر لان اقل مدة الحمل كما علم ان المسطور في كتب القوم ان الحمل يعنق باعناق الام
تبعها لمطلقا فان اعنقت وهي حامل بان ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر يعنق
الحمل ولا يخر ولا وان اعنقت وهي غير معلوم الحمل بان ولدت لا يخر يعنق تبعها لانه
لكن يخر ولا في المولى الام كما مر بهذا يظهر ان في عبارة صدر الشريعة حيث قال
اعنق الحمل يعنق بعنق امه بل بطريق الاصاله حتى لا يخر ولا في المولى الاب وهذا اذا
ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر نساهما لان ظاهرها مخالف ل عبارة القوم حيث
قال وان اعنق حامله علق حملها تبعا وايضا قوله اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة
اشهر فيد لقوله يعنق بعنق امه ومتممه وقد فصله عنه بل حق العبارة ان يكون هكذا اعلم
ان الحمل يعنق بعنق امه وهي حامل بان ولدت لا قبل من سنة اشهر حتى لا يخر ولا في المولى
الاب فالحاصل ان الحمل يعنق بعنق امه مطلقا فان وقع العنق عليه قصدا بان ولدت لا قبل
من سنة اشهر يعنق ولا ينتقل ولا في المولى ابه وان وقع بجهل ببعنه امه بان ولدت
لا يخر يعنق ايضا لكن اذا اعنق الاب بعد بخر ولا ابنة الى مواليه وسباني تمام تحقيقه
في بحث الولد ان شاء الله تعالى ان العنق يعنق ان الام لا تعنق بعنق الحمل بل يعنق الحمل فقط اذ لا
وجه لاعتناقها مفصولا لعدم الاضافة اليها ولا تبعاله لان فيه قلب الموضوع الولد يبيع
الاب في النسب لانه للعرف والام لا تشهر والام في الملك حتى اذا كانت الام ملك زينة
ولدا كان الولد ايضا ملكا له وان كانت مشتركة بينه وبين غيره كان الولد كذلك لان
الفرق بينهما ان الرق هو الذي ركه الله تعالى على بعض عباده جزاء استنكاحهم غطاء عنه
وهو حق الله تعالى على العامة على الخراف فيه والملك هو تمكك الشخص من التصرف فيه حقه
واول ما يؤخذ الماسور بوصف بالرق لا الملك لا بعد اخراجه الى دار الاسلام والملك
يوجد في الجهاد والحيوان غير الادمي بالرق والبيع يزول ملك المالك بالرق وبالعنق
يزول ملكه قصدا لانه حقه يزول الرق ضمنا ضرورة فرائعه عن حقوق العباد وبني
لك الفرق بينهما في الفن وام الولد والمكاتب فان الرق والملك كما ملان في الفرق الفني
ورق ام الولد والمدبر ناقص حتى لا يجوز اعناقهما عن الكفارة والملك فيها كامل والمكاتب
رقه كامل حتى جاز اعناقهما عن الكفارة وملكه ناقص لجزا وجب عن يد المولى ولا يدخل تحت
قوله كل مملوك كذا ذكره الزبلي والعنق وفروعه كالتدبير ولا يستلزمه والكتاب بالبيع
عليه ولا ن ما في يكون مستهلكا بما في ربح جانبها ولا في متيقن به من جانبها ولهذا

يقع

بالدليلين بانزله مكاتبه لانه مالك بدلا رقبته والسعاية كبدل الكتابة فله ان يصعد
 يستسعيه ولما ان يقتضيه لان المكاتب قابل للعناق بدور الى الرق لو عجز يعني
 ان الفرق بينهما ان معتق البعض اذا عجز عن الاداء لا يرد الى الرق لانه اسقاط محض
 فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصودة لانها عقد يقبل الفسخ وليس في الطلاق
 والقصاص حالة متوسطة فاشبهناه في الكل ترجيحاً للمعسر والاستيلاء في غيرهما
 حتى استولد نصيبه فمدره يقتصر عليه وفي الفتنة لما ضمن نصيب صاحبه بالاقساط
 ملكه بالضمان فكل الاستيلاء اعتق رجل حصته من المملوك المشترك بنية وبين
 غير فلتشريكه الاعناق او الاستسعاء والاولاهما لانهما المعتقان او تضمينه اي شريكه
 ان يضمه لو كان المعتق موسرايان يملك قدر قيمة نصيب الآخر ولو كان معسرا
 فلتشريكه الاعناق او الاستسعاء فقط والاولاهما كما في الاول ويرجع المعتق الضامن
 به اي بما ضمن على العبد لانه قام مقام الساكن وقد كان للساكن الاستسعاء فكذا
 للمعتق والاولاه لانه لان العتق كله من جهة حيث ملكه بالضمان شهد كل من الشريكين
 بعتق نصيب الآخر سعي العبد لهما موسرين كانا وموسرين واحدا موسرا والآخر
 معسرا هذا عندنا خيفة ربه وعندهما ان كانا موسرين فله سعاية عليه وان كانا
 معسرين بسعي لهما وان احدهما معسرا والآخر موسرا بسعي الموسر لا للمعسر والاولاه
 لهما لان كل منهما يقول عتق نصيب صاحبي عليه باعناقه ولاؤه له وعتق نصيب
 بالسعاية ولاؤه له والاولاه موقوف في جميع ذلك عندهما لان كل منهما يجيء
 على صاحبه وهو تبرأ عنه فيبقى موقفا الى ان يتفقا على اعناق احدهما على احدهما
 من الشريكين عتقه بفعل غدا فقال ان دخل فلان هذا الدار غدا فهو حر والآخر عتق
 وقال ان لم يدخل فهو حر فمضى العتق وجعل شرطه اي لم يعلم انه دخل ولا عتق نصيبه
 وسعي في نصيب لهما وعند محمد رحمه سعي في كله لان المقضي عليه يسقط السعاية
 مجهول فلا يمكن القضاء على المجهول ولهما ان نصف سعاية ساقط بيقين فكل
 واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبك والساقط نصيبك
 فينصف بينهما ولا عتق في عتق اي قال رجل ان دخل فلان الدار غدا فعبدى
 كذا او قال الاخر ان لم يدخل فعبدى كذا فمضى ولم يعلم انه دخل ولا لا عتق واحدا
 من العبدين لان المقضي عليه بالعتق والمقضي له به مجهول لان فمضت الجهالة ملكا
 اي رجلون ولدا احدهما بشراء او هبة او وصية واشترى اي احدهما نصف ابنة

من مولا

من مولا اي مولا ابنة او غلق عتقه اي عتق عبد بشراء نصفه بان قال زيد لعبد بكر ان اشترى
 نصفك فنصفك حر ثم اشتراه اي ذلك العبد هو اي زيد ورجل آخر بلا اشتراك
 عتقه حصته اي حصته الاب في صورتين الاوليين لانه ملك شقص قريبه وشراؤه
 اعتاق كما مر وحصته الخالف في الثالثة لوجود الشرط ولم يضم عندنا خيفة لانعدام
 انه عتق علم الشريك حاله او لا اي سواء علم انه ابن شريكه او لا كما لو رآه اي لا يضمن
 ان نصيب الشريك في الصور المذكورة لا يضمن الاب اذا ورث هو شريكه ابنة
 سر ربه امرأة مات ولها عبد هو ابن زوجها فزكت الزوج والاخر فورث الاب
 نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصته اخيهما اتفاقا لان الارث ضروري لا اختيارا
 الاب في ثبوتها لا خرافة او استسعي اي اذا لم يكن للشريك ولاية للضمين بقوله احد
 الامرين اما الاعناق او الاستسعاء وقال في غير الارث ضمن نصف قيمته غنيا وسعي
 لم يقبل لان شري القريب اعناق فان كان موسرا يجب الضمان وان كان معسرا بسعي
 العبد وابوح يقول انه رضى بافساد نصيبه ولا يضمن كما لو اذن باعناقه نصيبه حيث
 يشاركه في علة العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون عذرا وان اشترى اي اجني
 نصفه ثم اشترى الاب موسرا باقية صمنة اي الاجني الاب لانه ما رضى باقتضا نصيبه
 او استسعي الابن في نصف قيمته لا حتماس ما لبته عنده وهذا عندنا خيفة لان يسار
 المعتق لا يمنع السعاية عنده وقال لا خيار له ويضمن الاب نصف قيمته لان يسار المعتق
 يمنع السعاية عندهما وان اشتراه اي النصف الاب موسرا مالك كله لم يضمن اي
 الاب له اي لما ملك كله لانه رضى باقتضا نصيبه ببيعه فم الاب دبر احد الشريكين واعتقه
 الآخر موسرا ان الساكن مدبر فقط لا المعتق وضمن المدبر معتقه ثلثة مدبر لا لما
 صمنة اذا كان العبد بين ثلثة نفر دبر واحد ثم عتقه الاخر وهما موسران والثلث ساكن
 فاراد الساكن والمدبر الضمان فللساكن ان يضمن المدبر ومن المعتق والمدبر ان يضمن
 المعتق ثلث قيمته مدبرا ولا يضمن الثلث الذي ضمن توصيته ان قيمة العبد اذا كانت
 سبعة وعشرين دينارا مثلا فان الساكن يضمن المدبر تسعة والمدبر يضمن المعتق ستة
 وذلك لان قيمة المدبر ثلثا قيمة الف كما سياتي فيما للتدبير ثلث منه تسعة وكان المدبر
 بالاعتاق واقعا على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة الف وهي ثمانية عشر وثلثها ستة فيضمن
 المدبر المعتق تلك الستة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب الساكن مع تلك الستة
 التي يضمنها اياها هذا عندنا خيفة ربه وقال العبد المدبر ويضمن ثلثي قيمته لشريكه

وقال

موسر كان او معسر لانه ضمان تملك فلو يختلف باليسار والعسار بخلاف ضمان
الاعتاق فانه ضمان جنانية قال هي ام ولد شريكة وانكرت بكمه تخذ مهاي تخذ من الجارية
الشريك المنكر بوي ما وتوقف بوي ما عند ابى حنيفة لان المقر ان لاحق لها عليها فلو اخذ
بأقراره والمنكر بزمعدها كما كانت فلو حق له الا في نصفها وعندهما المنكر ان يستسرى
الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لانه لما لم يصدقه صاحبه انقلب اقراره عليه كانه
استولى عليها فعنى بالسعاية لا قيمة لام ولد وقالها القيمة لانها مملوكة محررة منتفع
بها وطئا واجارة واستغدا ما فيكون مقومة كالمدرع ولهذا لو قال كل مملوك لي كذا
تدخل ام الولد واستباحة الوطى وقبل الملك لانه لا يحل الا بالنكاح او بملك البين
والاول منتفع فنعين الثاني وبقاء الملك دليل بقاء المأينة والنقوم اذا المملوكة في احدى
ليست غير المأينة والنقوم وحق الحرية لا ينافي النقوم كالمدرع ولهذا اسلمت ام ولد
النصراني تسعي وهي ابنة النقوم ولا يحنيفة قوله صلى الله عليه وسلم اعتقها ولد هارون
ابن ماجه والدارقطني ومقتضى الحرية زوال النقوم لكنه تقاعد عن افادة الحرية لمعا
وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابنا امراة ولدت من سيد هاهي معتقة من ذمته وفي
رواية من بعده رواه احمد ولا معارض له في زوال النقوم فثبت فلو يضمن على عتقها
اي ام ولده حال كونها مشتركة بينه وبين غيره بان ولدت ولدا فادعاه فانه لا يضمن
حصة شريكه عند ابي حنيفة بناء على عدم تقومها وعندهما يضمن بناء على تقومها
رجل له عبد ثلثة قال في صحته لاثنين عنده احدهما خرج واحد منهما ودخل آخر
فأعاد هذا الكلام فان كان حيا امر بالبيان وان مات مجهول فعنى ثلثة ارباع الثابت
ونصف كل من الآخر عتق ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد ربع ثم دخل وغيرهما
قالوا ذلك لان الاجاب الاول داير بين الخارج والثابت فينصف بينهما ثم الاجاب
الثاني داير بين الثابت والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثابت
شاع فيه وما اصاب النصف الذي عتق بالايجاب الاول فاعا وما اصاب النصف
الخارج وهو الربع بقى فعنى ثلثة ارباعه واما الداخل فعنى منه ربعه عند محمد لان
هذه الاجاب لما اوجب عتق الربع من الثابت اوجب من الداخل ايضا لتصفيه بينهما واما
يقولان المانع من عتق النصف يختص بالثابت ولا مانع في الداخل فعنى نصفه ولو كان
هذا القول منه في المرض ومات قبل البيان وفيهم العبيد متساوية فان كان له ما لا يخرج
قد راعى ثلث وذلثة ارباع رتبة عندهما او رتبة ونصف رتبة

عنده

عنده او لم يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكر وان لم يكن له مال سوى العبيد
ولم يخرج الورثة فسيم الثلث بينهم على هذا اي على ما وصفناه وبيانه ان حق الخارج في
النصف وحق الثابت في ثلثة الارباع وحق الداخل عندهما في النصف ايضا فيحتاج الى
مخرج له نصف وربع فتقول الى سبعة فحق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلثة وحق
الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض
وصية ومحل نقادها الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وهي سهام
السعاية وصار جميع المال احدى عشر وماله ثلثة اعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق
من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الداخل سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الثابت
ثلثة ويسعى في اربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية عشرة فاستقام الثلث
والثلثان وعند محمد حق الداخل في سهم وكان سهام العتق عند سبعة ويجعل كل رتبة
سبعة وسهام السعاية اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر فيعتق من الثابت ثلثة ويسعى
في ثلثة ومن الخارج سهمان ويسعى في اربعة ومن الداخل سهم ويسعى في خمسة فيستقيم الثلث
والثلثان اقول برده على ظاهره ان ارباب الفرائض صرحوا بان الاربعة لا تقول فكيف
يصح قوله واقوله اربعة فتقول الى سبعة وقد عناه على ما ذكر شرع كل واحد
لا يتصور في مسئلة فط اجتماع نصفين وربع وهذا لا ينافي وقوع العول فيها فيما
سوى قسمة الزكة ولو طلق كذلك قبل وطى سقط ربع مهر من خرجت وثلثة اثمان
من ثبتت وثمن دخلت يعني ان كانت له ثلثة زوجات مهرهن على السواء فطلقهن
قبل الوطى على الوجه المذكور فبالاجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة الثمن فسقط
ثلثة اثمان مهر الثانية بالايجابين وتسقط ثمن مهر الثالثة وانما خضت المسئلة
في المطلق قبل الوطى ليكون الاجاب الاول موجبا للبينة فما اصاب الاجاب
الاول لا يبقى محله للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالعتق الوطى والموت بيان
في طلاق بهم يعني اذا قال لامراة احديكما طالق فوطى احدهما او مانت فكل
منهما بيان المراد في الاخرى واما الوطى فلو ان النكاح عقد وضع محل الوطى والطلاق
وضع لازمة ملك النكاح اي ازالة محل الوطى اما في الحال او بعد انقضاء العدة فالوطى
دليل على ان الوطى لم يكن مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان انشاء
من وجه فلو بدله من محل كبيع وموت وتديروا واستلاد ودية وصدة مسلمتين
في عتق منهم اي اذا قال لعبد به احديهما خرباع احدهما اومات احدهما اودبوا

اربعة

استولد احدي امتيه بعد ذلك القول او وهب احدهما او تصدق به وسلم فكل ذلك بيا
ان المراد هو الآخر فان من حصل له هذه الاشياء لم يبق محال للعنق اصله بالموت والعنق
من جهة البيع والعنق من كل وجه بالتدبير والاستيلاء فتعين الاخر واليه بالتسليم
والصدقته بمنزلة البيع لانه تمليك لا وطي فيه اي لا يكون الوطي بياناً في عتق مبيع
يعني لو قال لامتية احدكم بكذا فجمع احدهما لم يكن بياناً عنده وعندهما بيان
لان الوطي لا يجل الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل الاستيلاء وله ان الملك ثابت
فيهما ولهذا كان لان يستحقها وكان له الارش اذا جني عليهما والمهر اذا وطئا
بشبهة لان العنق المهر معلوم بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله وباول ولد اي بقول
لا متناول ولد لانه لو كان اثباتا لزيادة لوفى العبارة الى ان عبارة الوفاة لا يستقيم
بدونها فانت حرة ان ولدت ابناً وبنوا ولم يدركوا اول عتق نصف الام ونصف البنت
والابن عبد لان كلاهما البنت بعنق في حال وهو اذا ولدت الغلام اول مرة
الام بالشرط والبنت بتبعيتها لكونها حرة حين ولدتها وزرق في حاله وهو ما اذا
ولدت البنت اولا لعدم الشرط فتعني نصف كل واحدة وتسعي من النصف واما الاخر
فيزرق في الحالين شهداً اي شهد رجلون على زيد بعنق احد مملوكيه عبد بن كنانا
او اثنين لعنت الشهادة في الصورتين عند اتيح اما في الاولى فلا في الشهادة على
عتق العبد لا تقبل بلود دعوى العبد عنده ولا دعوى منه كونه مجهولاً وعندهما
تقبل بلود دعوى فلو تلحق واما في الثانية فلو ان الدعوى وان لم يكن شرطاً في حق
الامة لكن الشهادة على العنق المهر مردودة كما في احد العبد بن كنانا ان يكونا اثني شهداء
في وصية قال في الهداية اذا شهد انه اعنق احد عبديه في مرض موته وشهدا على تدبير
في وصية او مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استثنائاً لان
التدبير حيثما وقع وصية وكذا العنق في مرض الموت وصية والخضم في الوصية انما
هو الوصي وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي والوارث اقوله مراده ان مقتضى
القياس ان يلحق هذه الشهادة بجهالة المدعي لكنها تقبل استثنائاً لوجود المدعي تدبيراً
والمدعي عليه تحقيقاً لان هذا وصية والخضم في الوصية هو الوصي لان نفعه يعود اليه
فيكون مدعيها تدبيراً وعنه خلف يقوم مقامه في الخاصة وغيرهما وهو الوصي او
الوارث فيكون كل منهما مدعي عليه تحقيقاً فكان الوصي ادعى على احد هما حقاً في مقام
الشاهدان فيكون الوصي مدعياً من وجه ومدعي عليه من آخر فاضمحى بهذا المحلل قال

صدر الشريعة

صدر الشريعة الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما اذا انكر المولى تدبير احد عبديه
او الوارث يتكرر ذلك بعد موت المورث والعبد ان يريد ان اثباته فكيف يقال ان المدعي
هو الوصي او نائبه لانا لان المتنازع فيه ما ذكر بل انكار المولى تدبير احد عبديه واداء
العبد بن اثباته ليس الا فيما اذا شهد في صحة المولى على انه اعنق عبديه في مرض موته الخ
وايضاً لم يقل صاحب الهداية ان المدعي هو الوصي او نائبه بل جعل الوصي مدعياً ونائبه
مدعي عليه كما بينا في ما ذكرنا ما قال في غاية البيان لما كان العنق في مرض الموت
او التدبير وصية كان مقتضى معلوماً لان الخضم في تنفيذ الوصية هو الوصي وهو مولى
وعنه خلف وهو الوصي او الوارث فقبلت الشهادة بخلاف حال الحياة فان الشهادتين
للعبد لا للمولى لان المولى لا يدعي والعبد الذي وقعت الشهادة له مجهول وعجب
من قول صدر الشريعة ما قال في الكافي وتبعه الزبلي وجه الاستحسان ان العنق في مرض
الموت وصية حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية سواء كان في الصحة او في مرض الموت
والخضم في تنفيذ الوصية هو الوصي لان وجوب تنفيذ الوصية لحقة ونفعه يعود اليه
وانكاره مردود لانه سفيه وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي والوارث فيتحقق
الدعوى من كل واحد من وصية او واردة فانه غير صحيح اما الاخر فلو ان انكار المولى ليس
في هذه الصورة بل فيما اذا شهد في صحة المولى كما مر ولما ثابنا فلو ان تحقق الدعوى
عن الوارث في هذه الصورة غير معقول اصله لانه اذا قال اعنق مورثي احد عبديه
كان اقراراً بالدعوى فلا يحتاج الى الشاهد فليتامر في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام
والله ادى الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل او طرد فيهم بان قال لامرأته اهدا
طالق فان الشهادة فيه تقبل بلود دعوى المضممة بخبر الفرج فيكون حق الله تعالى
فلا يشترط فيه الدعوى اجماعاً باب **الحلف بالعنق** ان دخلت هذه الدار وكل مملوك
لي يومئذ حراً يوم اذ دخلها عتق من له وقت الدخول مطلقاً اي سواء لم يكن له
مملوكاً فاشتراه ثم دخل او كان في ملكه يوم حلف فبقى على ملكه حتى دخل لان
المعبر بقيام الملك وقت الدخول وهو خاص فيهما ويلو يومئذ من له يوم حلفه
فقط اي ان لم يبق له بمينه يومئذ بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حراً لا يعنق
من ملكه بعد ايماني لان قوله كل مملوك لي في الحال والجزاء حرية المملوك في الحال
الا انه يدخل الشرط عليه تاخر الى وجود الشرط فتعني اذ بقي على ملكه الى وجود
الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه لعدم الاضافة الى الملك او سببه كذا

اي اذا قال كل مملوك لي او قال كل ما املكه حر بعد غدره في الصورة بين مملوك
فاشترى آخر ثم جاء بعد غدره او قال كل مملوك لي واملكه حر بعد موته وله مملوك
فاشترى آخر حيث يتناول العتق والتدبير في ملكه من حلف فقط ولا يتناول
من يشتريه بعد اليقين لان قوله كل مملوك لي الحال وكذا كل مملوك املكه ولهذا يستعمل
فيه تدبيره وفي الاستقبال بقرينة السنين او سوف فيصرف مطلقا الى الحال فكان
الميزان حرية المملوك او تدبيره في الحال فان يتناول ما يشتريه بعد اليقين لكن بموت ابي
موت المولى عتق ابي من ملكه بعد اليقين وقبله من ثلثة وقال ابو يوسف لا يعق من ملكه
بعد اليقين لان اللفظ حقيقة الحال كما مر في تناول ما سمي ملكه ولهذا صار من كان
في ملكه وقت اليقين مدبراً وذا الاخر وليهما ان هذا الجواب عتق بطريق الوصية
حتى اعتبر من الثلث والوصية انما تقع بعد الموت ويكون المقتضى منها حال الموت الا يري
ان من اوصى بثلث ماله وليس له مال او كان له مال واستحدث غيره يتناول وليهما اذا بقيا
في ملكه الى الموت المملوك اي لفظ المملوك لا يتناول الحمل لان متناوله المملوك المطلق
والحمل مملوك بعباده ولهذا لم يصح اعتاقه عن كفارة اليقين ولا من عضو من وجهه
واسم المملوك يتناول النفس والاعضاء وله يعق من جارية من قال كل مملوك لي
ذكر وهو حر قيد بالذكور لا نه لوطلق عتق الام فيعق الحمل بعباده والمملوك لا يتناول
المكاتب ايضا لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك بيد **باب العتق على جعل هو بالضم**
ما يجعل للوفسان من شئ على شئ بفعله وكذا الجعالة بالكسر عتق عبده على مال
او به بان قال انت حر على الف درهم او بالف درهم فقبل العبد عتق لانه معاوضة المالك
ولو بعير المالك اذا العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض كما
في البيع فاذا قبل صار حراً والمال الذي شرطه من صحيح عليه كونه ديناً على حرقى بطل
به ولو لم يكن صحيحاً لما صح الكفالة بخلاف بدل الكفالة حيث لم يصح الكفالة بغيره
ثبت مع المنافي وهو قيام ارق كما سياتي والمال يتناول النقد والعرض والحيوان وان
لم يعين لانه لما كان معاوضة المالك بغيره شابه النكاح والطبوق والصلح عن دم العمد
وكذا الطعام والمكيل والموزون اذا علم جنسه ولا يضر جهالة الوصف لانها سبيرة
المعلق عتقه بالاداء بان قال مولاه ان ادبت الى الف درهم فانت حر ما دون اي عبدة
ما دون لا يعق بالاداء المالك لا مكاتب لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وانما صار
ما دون بالاداء المولى رغبة في اكتسابه بطلية الاداء منه ومردة التجارة لا التكدى فكان

اذناله

اذناله لانه تجاز بعباده اذا كان عبداً ما دوناً معلقاً عتقه بالاداء لا مكاتباً جاز للمولى
ان يبيع بخلاف المكاتب ولا يكون العبد حق بمكاسبه حتى جاز للمولى اخذها
منه بل ورضاء بخلاف المكاتب ولا يبرى اى حكمه الى الولد المولد قبل الاداء كما يبرى
في المكاتب وعتق العبد بالاداء كله لو جرد المعلق به ولو كان ادائه بالتخلية بينه وبين
المولى يعني ان العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخل بينه وبين
المال اجبر الحاكم ونزله قابضاً وحكم بعتق العبد قبضاً ولا ببعضه لا اى باده بعض
المال لا يعق لان نقاء المعلق به وان اجبر للمولى على القبول اعتباراً بالخبر بالكل فان
كان المال الذي اداه من كسبه قبل التعليق رجع به المولى عليه لانه ملك للمولى ولو كان
مما كسبه بعد اى بعد التعليق لا يرجع لانه ما دون من جهته بالاداء منه وعتق في حقه
اي حال ادائه من كسبه قبل التعليق او بعده لوجود الشرط فان علق المولى بان قال ان
ادبت اى بعبدة اداه اى اداء العبد او اداء المال بالمجلس فان ادنى فيه عتق ولا فلو
لانه يجبر كما مر في الطلاق وبإدائه اى لا يتقيد به لانه يستعمل الوقت كمن كان
قال المولى انت حر بعد موته بالف او قبل العبد بعد اى بعد موته وعتقه الوارث
عتق به اى بالالف والاداء وان لم يقبل العبد العتق بالف بعد اوقبل ولم يعتقه الوارث
فلا اى لا يعق بالالف وان جاز ان يعتقه الوارث بجائنا اعتبر القبول بعد الموت لان
اجاب العتق اضيف الى ما بعد الموت ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود الاجاب فضلاً
كقوله انت طالق عند ان شئت حيث لا يعتبر مشيتها قبل عند اعتبار اعتاق الوارث
حتى ان العبد ان قبل بعد الموت لا يعق مالم يعتقه الوارث لان الميت ليس باهل للعتاق
لان العتق ليس بمعلق بالموت وفي مثله لا يعق الا باعتاق الوارث كما لو قال انت حر
موتى بشهر تجرد المدبر لان عتقه تعليق بنفس الموت فلا يشترط فيه اعتاق
احد حره على خدمته سنة فقبل عتق لان الاعتاق على شئ يقتضى وجود القبول
لا وجود القبول كسائر العقود صورة ان يقول اعتقتك على ان تخدمنى كذا سنة
واما اذا قال ان تخدمنى كذا مدة فانت حر لا يعق حتى تخدمه لانه معلق بشرط والاول
معاوضة وتزمت اى لزمت الخدمة العبد اذا سلم له المبدل فلم يرد عليه تسليم المبدل
بان مات هو اى للعبد او مولاه قبلها اى قبل الخدمة يجب قيمته عليه ويؤخذ من تركته
ان كان تركته الميت هو العبد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد عليه قيمة الخدمة في المدفوع
كبيع عبد منه بعين فذلك العين يجب قيمته اى قيمة العبد يعني ان هذه الخافقة مبنية

على خلافه اخرى وهي ما لو قال لعبد بعت نفسك منك بهذا العين فهلك العين
يجب قيمة العبد عندهما وقيمة العين عند محمد لما انما معاوضة مال بغير مال لان نفس
العبد ليس بمال في حقا ولا يملك نفسه فصار كما لو تزوج امرأة على عبد فاستحق
فانما ترجع عليه بقيمة العبد لا قيمة البضع وهو مهر المثل ولهما ان معاوضة مال بمال
لان العبد مال في حق المولى وكذا المنافع صارت ما لا يبراد العقد عليها فصار
كما لو اشترى اباه بامته فهلك قبل القبض واستحققت فان البائع يرجع عليه بقيمة
الاب لا بقيمة الامه قال رجل لمولى امة اعتقها بالف على ان تزوجنيها ان فعل
اي اعتقها لمولى وابى اي امتنع الامه عن النكاح عتقت الامه ولا شيء عليه اي
على القائل لان اشتراط البدل على الاجنبي جائز في الطلاق لا العتاق كما مر ولو ضم
القائل عني وقال اعتقها عني بالف على ان تزوجنيها قسم اي الف على قيمتها
ومهر مثلهما فحصة القيمة عليه وحصة المهر تسقط فما اصاب القيمة اذا اكرم وما
اصاب المهر سقط لانه لما قال عني تضمن الشراء اقتضاء كما مر في اخر باب النكاح
فاذا كان كذلك فقد قابل الف بالرقبة شراء وبالبضع نكاحا فانقسم عليها ما وجب
عليه حصه ما سلم له وهو الرقبة وبطل عنه حصه ما لم يسلم له وهو البضع ولم يبطل البيع
باشترط النكاح لانه مقتضى صحة العتق عنه فيكون مديرا فيه فلا يرعى فيه شرائطه
بل شرائط مقتضى وهو العتق كما تقر في الاصل فلهذا وجب عليه حصه ما لا لف
السمي ولو كان فاسدا لوجب عليه القيمة فلو لم تأب الامه بل تزوجت من القائل فمهر
حصه مهر المثل منه اي الف وهو ثلث الف في صورتي القسم اي ضم عني وركه
ولو اعتق امة على ان تزوجه نفسها فزوجه نفسها كان لها مهر مثلها عند ابي حنيفة
رحمه ومحمد لان العتق ليس بمال فلا يصلح للمهر وعند ابي يوسف يجوز لانه صلى الله
عليه وسلم اعتق صفية ونكحها وجعل عتقها مهرها قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم
مخصوصا بالنكاح بغير مهر فان ابى فعملها قيمتها في قولهم جميعا وكذا لو اعتقت
المرأة عبد على ان يتزوجها فان فعل فلها مهرها مثلها غرو ان ابى فعليه قيمته
باب التدبير هو لغة النظر الى عاقبة الامر فكان المولى نظرا الى عاقبة امره فخرج عبده
الى الحرية بعده وشرا عا يستعمل كل من لفظ التدبير والمدير المطلق والمقيد والظاهر
ان اشتراكه بينهما معنوي لان اللفظي يحتاج الى تعدد الوضع وهو خلاف الظاهر
فلا يصار اليه بل دليل وليس فليس اي ليس هناك دليل فليس معبر منه فلو بداهة

منه ذلك

من بيان ذلك المعنى المشترك اولا ثم تقسيمه الى ذينك القسمين وبيان احكام كل منهما
كما وقع ههنا حيث قلت هو تعليق العتق بالموت اي تعليق المولى عتق مملوكه بالموت
سواء كان مائة اي موت غيره كما سيأتي في المدير المقيد ثم قسمته الى قسمين وبنت احكام
ومما يؤيد كونه اشتراكه معنويا قول الامام شمس لامة في المبسوط التدبير عبارة عن
العتق الواقع في المملوك بعد موت المالك فعلم من هذا ان قول الكثر هو تعليق العتق بمطلق
موت وقول شارحه الزيلعي احتراز الشيخ عن المدير المقيد بقوله بمطلق موت المولى ولفظ
الوقاية من عتق غيره مطلقا وقول شارحه صدر الشريعة انما قال مطلقا احترازا عن
المقيد ليس كما ينبغي فم يرد على المبسوط ايضا ان قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي
بل خروج العتق بموت الغير عن المقيد المهم لان يقال كلامه مبني على الاعم الغلب
وما ذكرنا من الوقوع وهو اما مطلق كذا امت فانت حر او انت حر يوم موت او انت
حر غدا برمي او انت مدير او بركت او انت حر ان مت الى مائة سنة اي ان مت من هذا
الوقت الى مائة سنة وعقب مائة سنة بان يكون ابن ثمانين سنة مثله فانه في الصورة
مقيد وفي المعنى مطلق لان الغالب ان يموت قبل هذه المدة بين حكم المطلق بقوله فلو
ولا يخرج عن الملك ببيع او هبة او نحوهما الا بالاعتاق او الكفاية وعند الشافعي يجوز
انتقاله من ملك الى ملك ويستخدم ويستاجر والامة نوطا او نكح والمولى احرى بكسبه
وارثه ومهر المدير بقاء الملك في الجملة وبموت اي موت المولى يعق المدير الثلث
ويسعى في التثنية ان لم يترك المولى غيره من المال وله وارث ولا يحال ان للمولى وارثا ولم يجز
اي التدبير حتى لو لم يكن له وارث او كان لكنه اجازة يعق كله لانه في حكم الوصية فينقسم
على بيت المال ويجوز باجازه الوارث ويسعى في كل ما يكل قيمته لو كان المولى مديونا ولا
يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته وولد المدير مديرا لاجماع الصحابة رضوان الله تعالى
عليهم جميعين ولا يتبعها واما مقيد عطف على اما مطلقا كان مت في سفرى هذا او
مرضى هذا او مات ولون او مت الى سنة او نحوها اي عشر سنين مثله مما يقع غالبا هذه
العبارة احسن من عبارة الوقاية مما يمكن غالبا فيباع ويوهب ويرهن فان الموت على تلك
الصفة ليس كالامالة فلهذا لم ينعقد سببا في الحال واذا انتفى معنى السببية لزم دونه بين
الثبوت والعدم في تعليق كسائر التعليقات فلا يمنع ونحوه قبل وجود الشرط لا يعق
منه الثلث ان وجد الشرط لان الصفة لما صارت متعينة في اخر جزء من اجزاء الحيوة اخذ
نظم المدير المطلق لوجود الاضافة الى الموت وذا لزم رد صحيح قال لعبد انت حر

قبل مو في شهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله يعني رجل صحيح قال بعد هذا الكثر
 ثمرات بعد شهر قال بعضهم يعق من ثلث ماله وقال بعضهم يعق من جميع ماله
 وهو الصحيح لان العتق على قول ابي حنيفة رحمه يستند الى اول شهر قبل الموت
 وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في الثانية ولو مات قبله اي قبل شهر لم يعق
 لانه مدينه لم يوجد ولو قال انت حر بعد مو في شهر فمات بعد شهر لم يعق بالموت
 لعدم اهلية المولى لانه عتاق عند وجود المعلق به بل يعققة الوصي والوارث والفقهاء
 لا تنال الولاية بعد ابراهيم كذا في النخبة قيمة المدبر المطلق نصف قيمة لو كان قنا والمقيد
 يقوم قنا اختلوا في قيمة المدبر قبل قيمة نصف قيمته لو كان قنا قبل ثلث قيمته لو كان
 قنا وقبل ينظر كم يستخدم مدة عمره من حيث الحر والظن فيجعل قيمة ذلك قال
 القيمة عند ابوالليث نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعرف بن جاور
 زادة لان للفقن منفعتين منفعة البيع وما يشاكلها من التمليك بالدين والامهار
 وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة ولا يستخدم والدبير فيقول الاولى ويبقى
 الثانية فيكون قيمة نصف قيمته لو كان قنا ولو كان التدبير مقيدا يقوم قنا كذا
 في الثانية **باب الاستيلاء** هو كفة طلب الولد وشرع اطلب المولى الولد من امته بالوطى
 امة مستاء خبره قوله الا في امر تملك ولدت من مولاها باقرارها اي باقرار المولى بان
 الولد منه ولو كان اقار حلالا كونه باحلامه بان يقول حمل هذه الامة مني او ولدت
 من زوجها بان زوجها المولى من رجل فولدت منه فاستراها الزوج لم تملك اي لم تكن
 مملوكة ملكا تاما وان بقي فيها الملكية في الجملة وحكمها اي حكم المستولدة كالمدبرة وقد
 مر كذا اي لكن الفرق بينهما ان المستولدة يعق بموت من الكل والمدبرة من الثلث ولم
 تسع لدينه والمدبرة تسع فان ولدت ولدت اخر ثبتت نسبته بلود عوة اذ بد عوة اهو
 تعين الولد مقصودا منها فصار فراسا كالمكوحه ولهذا الزمها العدة بثلاث حيض
 بعد العتق ولكن استغنى ببقية لان فراسها ضعيف حتى يملك نقله بالزوج بخلاف المكوحه
 حيث لا ينفق الولد ببقية الا باللعان لتاكدا لفراس حتى لا يملك ابطالا بالتزويج وهذا
 الذي ذكره حكم القضاء ولما لا يدان فان كان وطئها وحصل عنها ولم يعزل عنها يلزمه
 ان يعترف به ويدعى لان الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها ولم يحصل اجازة ان ينفيه
 لان هذا الظاهر يقابله ظاهر اخر وان زوجها فجاءت بولد فهو حكم امه لان حق الولد
 يسرى الى الولد كالتدبير والنسب يثبت من الزوج لان الفرش له ولو ادعاه المولى يثبت

نسبه

نسبه منه ويعق الولد ونصير امه ام ولد له لا قراره واذا مات المولى عتقت من
 جميع المال كذا في الهداية ام ولد الذي اذا سلمت عرض عليه الاساءة فان اسلم ففيه له
 والا تسع في قيمتها وعتقت بعدها اي بعد السعاية ادعى ولد امة مشتركة بينه وبين آخر
 ثبتت نسبته منه لان النسب اذا ثبتت منه في نصفه لمصادفة ملكة ثبتت في الباقي ضرورة
 انه لا يجزى لما ان سببه وهو العلوق لا يجزى اذ الولد الواحد لا يتعلق به ما ثبتت وهي
 ام ولده لان الاستيلاء لا يجزى عندهما وعند ابي حنيفة نصير نصيبه ام ولد له ثم
 يملك نصيب صاحبه لانه قابل للملك اذ لم يحصل لها من اسباب الحرية شيء كالنكاح
 وغيره وضم نصف قيمتها لانه تملك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء ودون غير
 قيمتها يوم العلوق لانه موثقه الولد ثبتت من ذلك الوقت سواء كان موسرا او معسرا
 لانه ضمان تملك بخلاف ضمان العتق كما تقر في موضعه ونصف عقرها لانه وطئ
 جارية مشتركة اذ ملكه يثبت بعد الوطى حكما لانه ستيلاء وفي قضية الملك في نصيب
 صاحبه بخلاف الاباء الاستولاد جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقرة لانه ولد لها امة
 علوق اصل اذ النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق والضمما بحيث ذلك الوقت
 فيحدث الولد على ملكه ولم يتعلق شيء منه على ملك شريكه وان ادعياه معافاتها
 اي الولد ثابت النسب منها ومعناه اذ جعلت في ملكها او كذا اذ الشرباها جلي
 لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما يختلف في حق وجوب العقر والولاية وكان
 قيمة ام الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه لعدم الوطى في ملكه ويجب
 عليه نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحدا وثبت لكل منهما فيه الولاية لانه يجزى على
 ما عرف وانما كان منهما الاستوائ في سبب الاستحقاق فيستويان فيه وهي ام ولد
 ايما لصحة دعوة كل منهما في نصيبه في الولد فيصير نصيبه منها ام ولد له تبع الولد
 وعلى كل منهما نصف عقرها فصارا بماله على الآخر وربت الابن من كل من الشريكين ارت
 ابن كامل لانه اقرار بمبراة كله وهو حجة في حقه وورثا من ارت اب واحد لا ستوائهما
 في السبب كما اذا اقاما البينة على البتة ادعى ولد امة مكاتبه يعني اذ وطئ المولى جارية
 مكاتبه فجاءت بولد فادعاه وصرفه الى المكاتب المولى لزمه عقرها لانه وطئ بغير
 كتاب ولا ملك يمين وقد سقط عنه الحد للشبهة وكذا نصيب الولد كقضاء فيها
 على ذلك فصار كما لو ادعى سبب ولد جارية الاجنبى فصدقه وقيمة اي قيمة الولد
 لانه في معنى المغرور حيث اعتمد عليه وهو اية كسب كسبه فلم يرض بكونه رقيقا

بغير اكبر

فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب كما ان المهرور اعتمد ليله وهو الملك ظاهر وان
لم يكن حقيقة لا الامنة لا ملك له فيها وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء
فلا حاجة الى النقل وتقديم الملك بخلاف امته الابن اذ ليس فيها الادب حقيقة الملك
ولا حقه وانما له حق الملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتجنا الى نقلها الى
ملك الاب ليصح الاستيلاء وان لم يصدق اي المكاتب المولى في دعوى فلو ثبت
نسبه اي نسب الولد منه وقال ابو يوسف ثبت لان الجارية كسب كسبه فصاحا جارية
الابن بل اولى لان المولى في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن وجه الفرق ان الابن
ان يملك مال ابنة اذا احتج الى ابه ولهذا لا يجب عليه عقربها ولا قيمة الولد ونصير
ام ولد له وليس للمولى ان يملك قال مكاتبه لانه بالعقد حرم على نفسه والحكم بها بالاجبي
ولهذا يجب عليه عقربها وقيمة ولدها ولا نصير ام ولد له فيشترط قصد بقاء
اذا وطى المكاتبه فجاءت بولد فادعاه حيث ثبت نسبه ولا يشترط قصد بقاء
لان رقبته مملوكة له لا اذا ملكه اي الولد بوما في ثبت نسبه منه ونصير امه ام
ولد له ايضا اذا ملكها لان الاقرار باق وهو المولى يجب ورثا حق المكاتب وهو المانع
وطى جارية امرأته او والده او جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويدرأ عنه
للعبد للشمه فان قال حلها الى المولى لا يثبت النسب لان يصدق المولى فيه وفي ان الولد
منه ولو صدق في احدتها فقط لا يثبت النسب وان كذب المولى ثم ملكها ابو يثبت
نسبه لبقاء الاقرار كما ذكرنا في الخاتمة **كتاب المكاتب** اورده ههنا لان المكاتبه من نوايج
العقود كالنذير والاستيلاء وهي لغة الضم والجمع ومنه الكنية للجيش العظيم والك
ان يجمع الحروف في الخط وشرعا جمع حرية الرقبة مالا مع حرية البدن خالا فان المكاتب
مالك يد ومملوك رقة وسياتي بيانه ورغمها الايجاب والقبول كان يقول لعبد
ان ادبت الى الفا فانت حرا وكاتبك على الف فقبل لانها معاوضة فلو بدتم الايجاب
والقبول وشرطها كون البدل معلوما مالا كان او عملا اما كونه مبنيا او موقعا
فليس بشرط حتى يجوزنا الكتابة على المال الحال والميت وعند الشافعي لا يجوز الا مؤجلة
وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجر وثبوت الحرية في حق البدل الرقبة حتى يكون احق بمبا
ومكاسبه لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى بدله والعبد الى الحرية بادائه وذا
يتحقق لا بد لك وفي جانب المولى بقاء رقة العبد على ملكه وثبوت حق المطالبة ببدله
مضى شاء واسترداده الى ملكه اذا عجز اذا كاتب فنه ولو صغير يعقل البيع والشراء فانه

اذا عقل

عقد كتابة

اذا عقل كان من اهل القبول والتصرف نافع في حقه فيجوز بمال حال او مؤجل بسنة
او سنين مثله او متى موقت بازمنة معينة اخذ من التوقيت بطولع اليه ثم شاع
في مطلق التوقيت او قال جعلت عليك الف ان تؤد به نحو ما اولها كذا واخرها كذا فان
ادنيه فانت حرا وان عجزت فحق وقيل اي الف عطف على قوله كاتب بشرط قبوله اذ
يلزمه المال فلا بد من التزامه صح جواب اذا كاتب اي صح عقد الكتابة سواء جربلفظ
الكتابة او بما يؤدى مؤداه لوجود ركنه وهو الايجاب والقبول وعق الف اذا أدى
كله وان وصيلة لم يقل اذا ادبها فانت حرا لان موجب الكتابة هو العلق عند الاداء
لانها تنبئ عن جمع حرية البدن الى حرية الرقبة عند الاداء وفيه خلاف الشافعي فخرج
عق الف وخرج له اي اذ اصح عقد الكتابة خرج المكاتب مريده اي المولى لان مقتضى
الكتابة ما لكبة اليد في حق المكاتب ولهذا لا يكون للمولى منه من الخروج والسفر لا من
ملكه لانه عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين المتعاقدين واصل البدل يجب للمولى
في ذمته بنفس العقد لكنه ضعيف لا يتم ملكه فيه الا بالقبض لانه ثبت في ذمته مع المتأني
اذ المولى لا يستوجب على عبده دينا ولهذا لا يصح الكتابة به قبلت للعبد بمقابلته
ما لكبة ضعيفة ايضا وذا اقيم للمولى الملك بالقبض ثم لما لكبة للعبد ايضا وتام
المالكية لا يكون الا بالحرية فيعتل لصرفه المالكية فيحقق المساواة بذلك ابتداء وانها
وعق مجانا اي ببدل فاعق مؤداه لا سقاطه حقه وعزم المولى العقران وطى
مكاتبته وارث الجناية ان جنى عليها او على ولدها او مثل المال او قيمته ان جنى على مالها
لانها بعقدا الكتابة خرجت مريده المولى فصارت كالا جنى وصارت احق بنفسها وولدها
ومالها اذا كاتب على قيمته بان قال ان ادبت الى قيمتك فانت حرا وكاتبك على قيمتك
او على عين لغيره بان قال كاتبك على هذا العبد وهو لغيره هذا في ظاهر الرواية وعزاي
حينئذ انها تصح حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجزت الى الرقبة تنعين بالتعيين
احتراز عن ذمته لغيره ودنا بده فان الكتابة عليها جائزة لعدم تعيينها او على مائة من
الدرهم والدينارين ليرد سبده اليه وصفا اي فاد ما عبدا كان او امته حتى لو شرط ان يرد
عبدا معينا او امته معينة صح والله المستعطف على ضمير كاتب وجاز للفصل على خمر
او غير قوله فسد جواب اذا كاتب اي فسد العقد في هذه الصورة اما الاوى فلو ب
القيمة مجعولة قد راجعنا او وصفا فتفاحشت الجاهلة واما الثانية فليجزم تسليم
ملك الغير واما الثالثة فلو ب هذا عقد اشتمل على بيع وكتابة لان ما كان من المائة بازاء

الوصيف الذي يرد المولى ببيع وما كان منها بازا رقبته المكاتب كتابة فتكون صفقة
في صفقة فلا يجوز للنهي عنها كذا قال الزبيدي ويرد عليه أنه يقتضي عدم صحة العقد إذا
شرطان يرد عليه عينا أو أمانة معينة والقوم صرحوا بجوازها فالصواب في الكا
أن بدل الكتابة في هذه الصورة مجهول القدر فلا يصح كالكاتبه على قيمة الوصيف
وهذا لأن العبد لا يمكن استثنائه من الدائره وإنما استثنى قيمته والقيمة لا تصلح
أن تكون بدل الكتابة لجهتها فقد راجعنا فكذا لا تصلح أن تكون مستثنى من بدل
البدل وأما الرابعة فإذن المخرج والمختر ليس بمال في حق المسلم فلا يصلح للعرض هنا
في عقد المعاوضة وعقوبتهما أي المخرج والمختر يعني إذا بينهما مال في الجملة فأمضى
اعتبار معنى العقد فيه وموجبه لعقوبتهما إذا كان العرض المشروط ثم أي بعد ما عتق بأداء
المسمى يسع في قيمة نفسه وقال زفر لا يعقق الإبداء قيمة نفسه لأن البدل هو القيمة
قال في الكتابة وفي نسخ الهدية لا يعقق الإبداء قيمة المخرج وأنه مشكل جدا في الجواب
لعمارة روايات الكتب فإن فيها لا يعقق الإبداء قيمة نفسه لا ينقص منه ويراد عليه
هذه مسئلة لها نوع تعلق بما قبلها غير مختص بها يعني أن القيمة في الكتابة الفاسدة
إذا كانت من جنس المسمى فإن كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص منه وإن كانت زائدة ردت
عليه لأن الواجب عليه رد رقبته لنفسه العقد وقد تغذر بالعقوب فوجب رد قيمة
بالغة ما بلغت لأن المولى لم يرض بالتقصان والعبد رضي بالزيادة كيلا يبطل حقه
في العتق فوجب ذلك ولو على منتهى ما يملك أي عقد الكتابة لا يملكه البتة بمال
فلا يلزم على المكاتب شيء وصحة الكتابة على حيوان ذكر جنسه كالعبد حفظ أي لا يورث
وصفته ويورث على الوسيط أو يمتنع فإن كل واحد أصل من وجهه أما الوسيط فظاهر وأما يمتنع
فلا يورثه بغيره بالقيمة فصار بأكساده ودفع القيمة فصار في معنى الإبداء كما نقرر في المحقق
ومن كافر عطف على حيوان أي صحته الكتابة من كافر كاتب عبد مثله يعني كافر بغيره فقد
اعتبر التقدير بغيره البدل وإنما صححت لأنه مال عند من بمنزلة الخلق عندنا وأما في المولى والعبد
اسلم للمولى فممنها لأن المسلم ممنوع عن مملكته وتملكه وعقوبته العبد بقبض المخرج لأن العتق
متعلق بقبضها لكنه مع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كما مر وعلى خدمته شهر عطف على قوله
حيوان له أي المولى أو غيره أو حفر بئر أو بناء دار أو ابن قد راجع المولى والأجر كما يرجع
النزاع المحصول الركن والشرط والف على أن يورثها إلى غيره والف ووصيف والف
وخدمة سنة واحدة منه أي لا يجوز هذا لأنه مناف بمقتضى العقد فإن المقتضى

في الكتابة

من الكتابة كون المملوك مالكها ولو في بعض الأزمان ليكون مالكا مطلقا بعده كما في
الكتابة على خدمة سنة وهذا بنا فيه لا يقتضي الكتابة بشرط إلا أن يكون أي الشرط
في صلب العقد قال في الهدية الكتابة تشبه البيع يعني انتهاء لانه مبادلة المال بالمال
انتهاء وتشبه النكاح يعني ابتداء لانه مبادلة المهر بغير المال وهو البضع ابتداء والخلفها
بالبيع في شرط تمكن في صلب العقد كما إذا شرط عليه خدمة مجهولة لأنه في البدل والكتابة
في شرط تمكن في صلبه هذا هو الأصل **فصل في تصرفات المكاتب ببيع وشراؤه**
ولو بالمعاشرة فإنها من صنيع التجار فإن التاجر قد يجازي في صفقة ليربح في أخرى ويسقو
وإن شرط تركه لأنه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو ملكية البدل ولا نقصد الكتابة بمثل
هذا الشرط لأنه ليس في صلب العقد وتزويج أمة لأنه يفتد المال وهو المهر لا تزويج
عبد لأنه يقتضي العبد وتعيينه وشغل ذمته بالمهر والنفقة وصحة كتابة رقبته لأنه عقد
اكتساب للمال فيملكه كتزويج أمة والولادة أي ولادة الثاني له أي ولادة أن أدى الثاني بعد
عقده أي عتق الأول لأن العاقد من أهل ثبوت الولاء وهو الأصل فيثبت له ولأولاه وأن
لم يورثه بعد عتقه بل قبله فله أي مولى المكاتب الأول لأن له فيه نوع ملك ويصير
إضافة الاعتاق إليه في الجملة فإذا أخذ راضا عنه إلى المباشرة لعدم أهلية أصيب إليه كما في
العبد المأذون إذا اشترى شيئا وأنادى أي المكاتبان بدلهما جميعا معا فلهما
الأولى ترجيح الأولى وإن عجز الأول عن أداء البدل ورد إلى الرق ولم يورث الثاني بدله
بني الثاني مكاتباً فإن أدى البدل إلى المولى عتق وإن عجز رد إلى الرق كالأول لا التزويج
عطف على قوله ببيع أي لا يصح تزويجه بدونه أي المولى ولا الشري وهو اتخاذ السرية
يعني الشري جارية يستمتع بها وطنا ولو به أي بأذن المولى كالمأذون والمدبر وذلك
لأن معنى الشري على ملك الرقبة دون المنفعة والرقبة وإن كان مكاتباً أو ما ذونا أو مدبرا
لا يملك شيئا من أحكام ملك المال كون رقبته مملوكة ولا ينفعه إذن المولى ولا الهبة
ولو بغيره والصدق لا يبسر والتكفل ولا قراض واعتاق عبده ولو بمال وبيع
نفسه أي العبد منه أي من العبد لأن هذه تبرعات فلا يملكها المكاتب الأب والوصي
في رقبته الصغير كالمكاتب أي كل تصرف يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقبته الصغير
وما لا فواتهما يملكه في نفسه تصرفا يحصل به المال للصغير كالمكاتب يملك كسب المال
تحكيمهما حكمه فيملكه كتابة عبده لا اعتاقه على مال وبيع عبده من نفسه ويملكه
تزوج أمة لا اعتاقها على مال ولا يملك شيئا من ماضرب وشريك شركه مفارقة

او غنان لانهما لا يملكان الا التجارة والتزويج والكتابة ليس منها ويكتب عليه الشراء
من بينهما ولا لان المكاتب فاهل ان يكتب وان لم يكن اهلا للعق فيجعل كل منهم
مكاتباً تحقيقاً للصلة بقدر الامكان وافواهم دخولا الولد المولود في كتابته ثم
الولد المشترك ثم الابوان ومن هذا يتقانون في الاحكام فان المولود في كتابته يكون
حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وفاء يسعي على نجوم ابيه والولد المشتري
يؤدي بدل الكتابة حاله والارث الى الرق والولد ان يرد ان الى الرق كما مات ولا
يؤدي ان حاله ولا مؤجلا وانما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة بتبعيته ثابته
بالمالك وبالبعضية الثابته حقيقة وقت العقد والولد المشتري بتبعيته ثابته بالمالك
وبالبعضية بينهما حكما في حق العقد حقيقة في حقه اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعد
الا تفصال والولدان بتبعيتهما باختيار المالك لا بالبعضية فانهما ليسا ببعض لهما
فاختلفت الاحكام لذلك ولو محرما كالآخر والعمر هذا عند ابي حنيفة وقاله يكتات
عليه لان وجوب الصلة تشمل القرابة المحرمة ولهذا يعق على الحر كل ذي حر من تحت
نفقته عليه ولا يرجع فيما وهبه لهما ولا يقطع بده اذا سرق منهم الى غيره ذلك من الاحكام
وله ان للمكاتب كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا اذا اشترى
امراه تله يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كثر الا ان الكسب يكتسب للصلة
في الولد الا يرى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتفي في غيرها
حتى لا يخاطب الا بنفقة اخيه لا اذا كان موسرا والدخول في الكتابة بطريق الصلة
فيقتصر الموجب بحله حتى جان له اي المكاتب بيعهم لانه لا يملكهم ليمتنع بيعهم لكنه
اي المكاتب اذا ادى البدل عتقوا لان كسب المكاتب موقوف ببيان يؤدي فينقرر
له ويبين ان يعجز فينقر للمولى وهما تقرره فعتقوا عليه ولا سعاية عليه لانه صار
كشري القريب ابتداء اشترى المكاتب ام ولده لو كانت معه اي مع ولدها لم يجز
بيعها لان الولد لما دخل في كتابته امتنع بيعه لما ذكر فتبعته امه فامتنع بيعها لانها تتبع له
قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها والا اي وان لم يكن ولدها معها جاز اي بيعها
عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز لانها ام ولدها فلو يجوز بيعها ولما ان القياس جواز
بيعها وان كان معها ولدها لان كسب المكاتب موقوف فلو يتعلق به ما لا يحتمل
الفسخ اما اذا كان معها ولدها فامتنع بيعها بتبعيته الولد الحديث وبدون الولد
لو ثبت ثبت ابتداء والقياس بنفقة زوج المكاتب امه من عبده فكأنها مملوكة

لا غير

ولذلك دخل اي الولد في كتابتها وكسبه لهما لان بتبعيته امه ارجح ولهذا يتبعها في الحرية
والرق كما مر مكاتب او ما دون نكح بالاذن حرة في الواقع بل خبرهم حيث قالت
ان حرة فولدت المكنت حرة ولدا فاستحققت فولد لها عبد عند ابي حنيفة وابي يوسف هما
الله وقيل محرم حر بالقيمة لانه شارك الحر في سبب ثبوت هذا الحق هو الغرور فانه
لم يقرب في نكاحها الا لئلا حرة الاولاد ولها انه ولد بين رقيقين فيكون رقيقا
وقد مر مرارا ان الولد يتبع امه في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في الغرور باجماع
المصحابة رضوان الله تعالى عليهم لجمعين وهذا ليس في معناه ليلحق به لان حق المولى
هناك مجبور بقيمة ناجرة وههنا بقيمة متأخرة الى ما بعد العتق فبقى على الاصل ولم يلحق
به وعلى المكاتب امه اشترها شراء فاسد فدرت على مولاه او اشترها شراء صحيحا
فاستحققت ضمن عقرها حاله اي تؤخذ حال الكتابة كالمأذون بالتجارة فانه اذا فعل هكذا
يضمن عقرها حاله نكحها باذنه فاستحققت ضمن عقرها بعد عتقه والفرق ان في الاول
ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها
اذ لولا الشراء لم يسقط الحد ومالم يسقط الحد لا يجب العقر وفي الثاني لم يظهر في حقه
لان النكاح ليس من الاكساب فلو يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة ولقائل ان يقول
ان العقر ثبت بالوطى لا بالشري والاذن بالشري ليس اذنا بالوطى والوطى ليس
من التجارة في شيء فلو يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه انما سلمنا ان العقر ثبت بالوطى
لا بالشري ابتداء لكن الوطى مستند الى الشري اذ لولا كان الوطى حراما لادى شتمه
فلو ثبت به العقر وجب الحد فيكون الاذن بالشري اذنا بالوطى نفسه وان لم يكن
من التجارة لكن الشري منها فيكون ثابتا في حق المولى المولى يدبر اي يجوز للمولى المكاتب
ان يدبره فان يعجز نفسه في مدبره ولا يسعي في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته معتق يعق
ان المكاتب بعد التدبير يعجز اما ان يعجز نفسه ويكون مدبرا ويمضي على الكتابة فان مضى
عليها فمات المولى ولا مال له سواء فهو بالخيار اما ان يسعي في ثلثي قيمته او ثلثي بدل
الكتابة وانما قال معسر لانه اذا مات موسرا يجب تخرج المدبر من ثلثه فانه يعق بالتدبير
ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولدها عطف على يدبره اي المولى يجوز ان يستولدها مكاتب
بان وطئها فولدت فادعي الولد فتصير ام ولده ومضت عليها او عجزت نفسها وكانت
ام ولده اي خبرت ببيان تمنع على الكتابة وتؤدي البدل فتعق قبل موت المولى وتأخذ
العقر منه ويبين ان يعجز نفسها فتعق بعد الموت ويكتب عطف على يدبره او يستولدها

اي المولى ان يكاتب ام ولده وعنتت بموته كعلق عنتها بموته بجائنا اي سقط عنها
بدل الكتابة لان الغرض من ايجابه العتق عند الاداء فاذا عنتت قبله لم يمكن توفير
الغرض عليه ومدرع عطف على ام ولده اي يجوز له ان يكاتب مدبره ويسعى في ثلثي
قيمتها وكل البديل بموت اي موكله معسرا هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف رحمه
سعي في الاقل منها وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي البديل والخيار عليه
فروع التجري وعدمه كما مر وبصالح المولى مع مكاتبته من القين مؤجل على الف حال وانها
ان لا يجوز له ان يعتاض عن الاجل بالمال وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال
من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا به وبديل الكتابة ليس بمال من وجه حتى لا يصح الكفالة
به فاعتد الامات مريض كاتب عبده في مرضه وليس له مال سوى العبد على ضعف قيمة
بان كان قيمة الفامكانة على القين باجل ورد ورثة هذا التصرف ادى المكاتب لثلاثي
البديل حالا وباقيه مؤجلا واسترق يعني ان العبد مخير بين ان يؤدي ثلثي البديل حالا
والباقي مؤجلا وبين ان ياتي فيسترق هذا عند ابي ج وابي يوسف وعند محمد يؤدي
ثلثي البديل حالا والباقي الى اجله لان المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة اذ لا حق له فيها
وراه يصح له التزك فيصح التأخير ولها ان جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق
بالبدل فلا يجوز التأخير في ثلثه ولو كانت المريض على نصيبها اي نصف قيمته بان كانت
على الف وقيمة الفان ادى ثلثها حالا ويسقط الباقي من القيمة واسترق يعني انه مخير بين
الامر بين ان المجابة وقعت في المقدار وفي التأخير فينفذ بالثلث لا الثلثين حر كاتب
عن عبد بالف وادى الموقوف العبد ولا يرجع الموعده وان قيل العبد فكاتب صورته
ان يقول حر لمولى العبد كاتب عبدك على الف درهم على ان اديت اليك الف فهو
خروج كاتبه المولى على ذلك يعني باءه بحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتبنا في الكتابة
كانت موقوفة على اجازته وقبوله اجازة ولو لم يقبل على ان ادايت اليك الف فهو حر
فاذا لا يعتق قياسا لان الشرط معدوم والعقد موقوف والموقوف لا يحكم له ويعتق
استحسانا اذ لا ضرر للعبد الغائب في تعليق عنته باءه الفاقل فيصح في حق هذا الحكم
في لزوم الف العبد ولو ادى الحر البديل لا يرجع على العبد لانه متبرع كاتب حاضر وقاب
وقبل الحاضر العقد فاي منهما ادى البديل قبل قبول المولى ذلك البديل جبر او عتقا
صورته رجل له عبدان قاله احدهما كاتبي بالف عن نفسي وعن فلان ففعل وقيل الاخر
فالقياس ان يصح في حصنة الحاضر ويتوقف في حصنة الغائب على قبوله وجه الاستحسان

اذ انما اضر

ان الحاضر باضافة العقد الى نفسه ابتداء جعل نفسه فيه اصيلا والغائب تبعا كامة
كوبت دخل اولادها تبعا حتى عتقوا باءا اخرها وليس عليهم من البديل شيء فاذا صحت
عن الحاضر فلمولى ان ياخذ به بكل البديل لاصالته فايهما ادى يجبر المولى على
القبول اما الحاضر فيكون البديل عليه واما الغائب فلا نه ينال شرف الحرية وان لم يكن
البديل عليه وصار كغير الرهن اذا ادى الدين يجبر المرتهن على القبول الحاجة الى
القبول بدينه وان لم يكن الدين عليه واهما ادى لم يرجع على الاخر كانه متبرع في
حق الاخر وقبول الغائب لغو ولا ياخذ بشيء لتفاد العقد على الحاضر فان حرره
اي عتق المولى الغائب سقط عن الحاضر حصته من البديل لان الغائب دخل في العقد
مقصودا فكان البديل منقسم بينهما وان لم يكن مطابا به بخلاف الولد المولود
في الكتابة حيث لا يسقط علم الامة شيء من البديل بعنته لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن
يوم العقد موجودا وانما دخل في الكتابة تبعا وكذا ولدها المشتري ولو حرر المولى
المكاتب الحاضر ومات الحاضر وادى الغائب حصته حالا والارث فقلما مرانه داخل
في العقد مقصودا بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث بقي على نجوم والده اذ امات
كوبت امه وطفلهون لها نصيب فاي ادى لم يرجع وعنتوا لما مر في المسئلة الاولى
باب كتابة العبد المشترك احد شرطي عبد اذن للاخر بكتابة حصته اي حصته
الاخر بالف وحبسه اي قبض الف ففعل وقبض بعضه فهو له اي القابض ان عجز
المكاتب وقالا هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما فان الكتابة عندهما غير متبرعة
فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصيل في البعض ووكيل في البعض
والمقبوض مشترك بينهما في ذلك بعد العجز وعنده متبرع فيكون الاذن مقتصرا
على نصيبه وفائدته انه ان لم ياذن فله حق الفسخ فبالاذن لا يبق ذلك واذا نه لشريكه
بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له ولو قبض
كله عتق نصيبه اي القابض مكاتبته لرجلين جاء بولد فادعاه احدهما ثم وطئ
الاخر فجاء بولد فادعاه فعجزت فهي ام ولد للاول لان احدهما المادعي الولد
صحت دعوة لقيام ملكه فصار نصيبه ام ولد له لان المكاتب لا يقبل النقل من ملك
الى ملك فيقتصر امومة الولد على نصيبه كما في المدبرة المشتركة واذا ادعى الاخر ولدها
الثاني صحت دعوة ايضا لقيام ملكه ثم اذا عجزت جعلت الكتابة كان لم يكن وتبين
انكلام كلاهما ام ولد للاول لان المانع من الانتقال قد زال ووطئه سابق وصحت للاخر

نصف قيمتها لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف عقرها لو طئة جارية
مستركة وضمن شريكه عقرها بالتمام لانه لو طئ ام ولد الغيرة حقيقة فيلزمه كمال العقر
وقيمة الولد يعني الولد الثاني وهو ابنه لانه بمنزلة المغير ولا نه حين وطئها كان
ملكها فاما ظاهر اولد المغير وثابت النسب منه وحر بالقيمة كما عرفت وايضا
اليها العقر صرح لان الكتابة ما دامت باقية فحق القبض لها لا اختصاصا بها بما فيها
وايد لها واذا عجزت ترد الى المولى لظهور اختصاصه وان دبر الثاني ولم يطأها
فجزت بطل التدبير لانه لم يصادف الملك اما عندهما فظاهر لان المستولد تملكها
قبل العجز واما عنده فلا نه بالعجز يتبين انه تملك نصيبه من وقت الوطئ فبين انه
مصادف ملك غيره والتدبير يعتمد الملك بخلاف النسب لانه يعتمد المغير ورحمها
وهي ام ولد الاولد لما امره تملك نصيب شريكه وكل الاستيلاء والولد له لما امر
ان دعوى صحبة لقيام المصحب وضمن شريكه نصف عقرها لو طئة جارية مستركة
ونصف قيمتها لانه تملك نصفها بالاستيلاء وهو تملك بالقيمة فان حررها
يعني ان كان كاتبها ثم حررها احدهما غنيا فجزت ضمن الحر نصف قيمتها الشريكة
ورجع الضامن به عليها عنده وعندهما لا يرجع وهذا مبني على ما مر ان الساكت اذا
ضمن المعق يرجع عنده لا عندهما لعبد لرجلين دبره احدهما فخره الاخر غنيا او
عكسا اي حرره احدهما غنيا ثم دبره الاخر اعق المديرا واستسعى فيهما اي في الصوفين
او ضمن شريكه في الاولى فقط وهي ما اذا دبره احدهما او لا فانه اذا دبره او لا فشرى
نضمينه او اعناق حصنه والاستسعاء غير العبد عندنا في حق فاذا اعق لم يبق له ولاية
النضمين والاستسعاء وانصب المدبر فله ان يعق ويستسعى او يضمن قيمته
مدبرا وهي نصف قيمته فانا او ثلثاها كما مر وبالنسبة لان ملكه لانه لا يتقل من ملك
الى ملك وفي الصوفين الثانية وهي صورة العكس اذا حرره الاولد فالاخر الخيارات الثلث
عنده فاذا دبره لم يبق له ولاية النضمين بل ولاية الاعناق او الاستسعاء فولاية الاعناق
او الاستسعاء ثابتة في الصورتين والنضمين يختص بالاولى وعندهما اذا دبر احدهما
فالاخر باطل لان التدبير لا يجزى عندهما فملك نصيب صاحبه بالتدبير
ويضمن نصف قيمته فانا موصرا كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف بالعسار
واليسار وان اعنقه احدهما فتدبير الاخر باطل لان الاعناق لا يجزى عندهما فبقيهم
نصف قيمته ان كان موصرا وسعي العبد ان كان معسرا لان هذا ضمان اعناق فمختلف

بالعسار

بالعسار واليسار باب الموت والعجز مكاتب عجز عن بيع النجم الطالع ثم سمي به الوقت
لانه يعرف به ثم سمي به ما يؤدى فيه لادبته بينهما لو كان له مال سيصل له بعجزه
لما لم يملك اي لم يملك بعجزه الى ثلثة ايام نظرا للجانبين فانها مدة ضربت لادبته الاعذار
كما مهال الخصم للدفع والمدبون للقضاء ولا اي وان لم يكن له وجه سيصل عجزه
هذا عندهما وعندنا يوسف لا بعجزه حق بنو الى عليه بخان وقسحها اي فسخ الحاكم
الكتابة بعد عجز المكاتب بطلب مولاة او فسخ مولاة برضاة اي رضا المكاتب وان لم
به العبد فربما من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم تام فلا بد من القضاء او الرضا
كما في الرجوع عن الهبة وفي بعض الروايات بنفرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضا
كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه بنفرد بالفسخ كذا في الكافي اعلم ان حكم
الكتابة الفاسدة ان يكون المولى حق الفسخ واعادة الى الرق عن غير رضا العبد العبد
ان يفسخ في الجائز والفاسدة بعجز رضا المولى كذا في فصول العمدات وعادة رقة الفسخ
الكتابة وما في يد من لا كسب لولا اذ اظهر انه كسب عبده وان مات عن وفاء ففسخ
الكتابة وعندنا شافعي يفسخ لعقود المحل ونحن نقول يستند الجدة الى ما قبل الموت
وقضى بدله منه وحكم بموته حرا ولا رث منه وعق بيته سواء ولد او ثمانية او غيره
حال كتابته او كوث هو ابنه صغيرا وكبيرا بغير اي كتابته واحدة فان كاد منهم يتبعه
في الكتابة ويعنقه عقوق وان لم يترك وفاء فمن ولد في كتابته يسعي على نجومه ^{ديادته}
حكم بعقوبته قبل موته ويعنقه اي عقوق الولد لانه داخل في كتابته وكسبه ككسبه فخلقه
في الاداء وصار كما اذا ترك وفاء تركه لولا ان شراها فيها اي في كتابته اي الولد البديل
حالا او رد رقيقا عنده وعندهما يؤدى الى اجله اعتبارا بالمولود في الكتابة ولله ان
الاجل ثبت شرط في العقد فيدخل في حق من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل
اذ لم يصف اليه العقد ولا يبرى حكمه اليه لا نقضه بخلاف المولود في الكتابة لانه
منصل وقفا ففسر الحكم اليه واذا دخل في حكمه يسعي على نجومه تركه ولدا من حرة
ودنيا في البذل يعني الولد وقضى به اي بموجب الجناية على عاقلة امه لم يكن نجيبا
لاسيما لان هذا القضاء بقدر الكتابة لانه لا يقتضي المارق الولد بموالي الام واجباب العقل
عليهم لكن على وجه يحتمل ان يعقق فيبر الولاء الى موالى الاب والقضاء بما يفر حكمه
لا يكون نجيبا وانما قال بنا في لانه ان كان حينا لا يتاقي القضاء بالاحاق بالام
لا يمكن الوفاء في الحال وان اختص قوم امه وابيه في ولاية ففرضي بقوم امه فهو نجيب

لان معنى القضاء يكون ولاه الولد المولود الابان مات رقيقا والفسخ الكتابة
فيكون القضاء في مجتهد فيه فينفذ وينسخ الكتابة طاب لمولاه صدقة اداها اليه
فيعتري ان مولاه اذ لم يكن مصرا للصدقة زكوة كانت او غيرها فاخذ المكاتب
الزكوة مثلا لكونه من المصارف واذا اه الى المولى عن بدل الكتابة ثم عجز فظهر ان
المولى اخذ الزكوة غنيا ومع ذلك لم يطيب له لانه اخذ عوضا عن العتق زمان الا
والعبد قد اخذ صدقة ومنه اصل المقررة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات
اخذ قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة هي لك صدقة ولشاهدة جنى المكاتب جنانية
او جنابات خطا كان عليه حاله اى على المكاتب في كسبه لا على مولاه لان المكاتب مملوك
للمولى رقبته وذا انما حر يد ونصر فابا اعتباره مملوك رقبته يكون موجب جنانية على
المولى وباعتباره حريدا وكسبا يجب ان يكون موجب جنانية عليه لا على المولى فجعل
موجب جنانية في كسبه حتى يكون موجب جنانية عليهما لان لهما حقا في كسبه وقد
تعد رد فعه بسبب الكتابة وهي حقهما فوجب القيمة في مالهما الاقل من قيمته ومنه ان
لان المكاتب عبد لكن تعد رد فعه بسبب الكتابة ولو كان ممكن الدفع بخصا المولى
بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعد رد فعه بخصا بدفع قيمته كما في
المدير وان تكررت قبل القضاء لزمته قيمة واحدة ولو جنى ففسخ عليه ثم جنى اخرى
يفسخ عليه بقيمة اخرى لان جنابة المكاتب لا تصير دينيا الا بالقضاء او الصلح او الياس
عزم الدفع بان يعتق او يموت فيتوقف وجوب القيمة على ما يوجب توكيد هاتين الاشياء
الثلاثة او اقر جنابة خطا لزمته في كسبه يعنى لو اقر المكاتب بجنابة خطا لزمته وحكم
بها عليه لان جنابة مستحقة في كسبه وهو احق باكسابه فنفاذ اقراره كالحروا والمحكم
عليه حتى عجز بطلت كذا في القاعدة جنى عبد وكاتبه مولاه جاهلا بجنابة فجزا جنى
مكاتب فلم يقض به اى بموجب جنانية فجزا دفع المولى العبد الى ولي الجنابة او ودي لانه
الموجب بجنابة العبد في الاصل ولم يكن عالما بالجنابة حتى يصير مختارا للفداء لكن
الكتابة مانعة للدفع فاذا زال المانع عاد الحكم الاصل وان قضى به عليه حال كونه مكاتبا
فجزا ببيع قبلة لنقل الحق من رقبته الى قيمة بالقضاء لا تنسخ اى الكتابة بموت مولاه
لانها كسب الحرية وسبب حق المراء حقة وبودي البدل الى وريثة على وجهه لا يستحق
الحرية على هذا الوجه والسبب انفق كذا في قبض بهذه الصفة ولا يتغير لكن الورثة يخلفون
في الاستيفاء فان اعتقه بعضهم لا يعنى لانه لم يملكه فان المكاتب لا يملك بسبب اسباب

المالك

المالك والورثة منها وان اعتقه بمجانا والقياس ان لا يعنى وجه الاستيفاء ان يجعله
ابراهيم بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعناق منهم ابراء اقتضا
او اقرارا بالاستيفاء منه فيبرأ منه فيعتق كما اذا ابراه المولى عن بدل الكتابة كله ونظر
ان يعتقه في مجلس واحد حتى لو اعتقوا منفردا لم يعتق وقيل يعتق اذا اعتقه الباقي
مالم يرجع الاول تحت اى المكاتب امة طلقها اثنين فحصلت حرمة غليظة فملكها
لا تحل له اى يجوز له ان ينكحها حتى تنكح تلك المرأة زوجا غير اى غير المكاتب لقوله
نعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان النكاح ههنا محمول على العقد الصحيح
واشترط الدخول ثبت بمحمد بن العسيلة كما تقر في موضعه **كتاب الولاة** هو لغة
من المولى بمعنى القرب وشرعا قرابة حكيمه من العتق والولاة الاول اى الولاة الحاصل
من العتق يكون لمعتق غير حربي يعنى لو اعتق حربي في دار الحرب عبده لا ولاء له عليه
حتى اذا خرجا اليها مسلمين لا يبرئه خلافا لابي يوسف كذا في الكافي وقال الزبلي
الذي يرون يتوارثون بالولاة كالمسلمين لانه احد اسباب الارث ولو تبدل بيرا وكاتبه
او ابوا دى جعل الامة ام ولده او ملك قريب بان يملك قريبه فان كلا منها اعناق
يثبت به الولاة لقوله صلى الله عليه وسلم الولاة لمن اعتق وان شرط عدمه يعنى لو اعتق
المولى عبده وشرط ان لا يبرئه كان الشرط لغوا لكونه مخالفا لحكم الشرع فبرئه كافي في السبب
اذا شرط ان لا يبرئه واورد بان الولاة بالتدبير والاستيفاء كيف يكون للمولى وام
الولد والمدير انما يعتقان بعد موت المولى واجيب بان صورته ان يرتد المولى ويلحق
بدار الحرب حتى يحكم بعق مديره وام ولده ثم جاء مسلما فمات ام ولده ومديره فالولاة
له والا حسن ان يقال المراد ان ثبوت الولاة لعصبة المولى انما يكون بسبب ثبوت المولى
فانه المستحق له ولا لصدور سبب العتق منه ثم يبرى منه الى عصبة اعتقاه امة زوجا
فمن الغير هذه العبارة احسن من عبارة الوفاة زوجها فنقول ان لاقل من نصف حوله
فله ولاه الولد بلا نقل عنه يعنى اذا تزوج عبد رجل امة الاخر فاعتق مولى الامة الامة
وهي حامل من العبد عفت وعتق حملها وولاة الحمل المولى الام لا ينتقل عنه ابراه لانه عتق
على معتق الام قصدا لانه جزء منها يقبل الاعناق قصدا لان الجنين في حكم العتق كمنفصل
على حدة حيث يجوز انفراد به بالعتق فلا ينتقل ولاؤه عنه لما روينا وكذا اذا ولدت
لاقل من ستة اشهر من وقت الاعناق للنفق لقيام الحمل وقت الاعناق كذا ولدت ولدا
منها الاقل منه اى من نصف حوله من وقت الاعناق والاخر اكثر منه وبنيتها اى بين

الولدين اقل من اقل اي اقل من اقل مدة الحمل يعني اقل من نصف حول لانا يتقناح ان
الاول كان موجودا وقت العتق ويتقنا انهما نوعان حملت لهما جملة بعد ثم نخل
اقل مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاعناق الاول تناول الاخر ايضا ضرورة فصار
معقنا لهما ولا هما لا ينتقل منه ابدا ولو ولدت ولدا بعد عتقها لاكثر اي لاكثر
من ستة اشهر فلو اى ولا الولد لمولاها لانه عتق بقا لادم لا نصاله بها عند عتقها
وقد تغدر جعله يتعالى لرب رقيقته فان اعتق الاب حر ولا ابنة الى قوله لانا الولد بمنزلة
النسب قال صلى الله عليه وسلم الولد كطيمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث شجر
النسب الى ابيه فكذلك الولد والنسب الى موالى الام كانت لعدم اهلية الاب ضرر
فاذا صار اهلا عاد الولد اليه بحكم مولى مولاة نكح معققة سواء كان معققة من
العرب او غيرهما فولدت ولدا فلو اى ولاها عندها وعند ابى يوسف حكمه حكم ابيه كان
النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربيا بخلاف ما اذا كان الاب عبدا لانه هالك
معنى ولدهما ان ولا العتاقة قوى يعين في حق الاحكام حتى اعتبر الكفاءة فيه والنسب
في حق العجم ضعيف لتضيقهم انسابهم ولهذا لا يعتبر الكفاءة بالنسب بينهم والضعيف
لا يعارض القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في
حكم الكفاءة والعقل يكون تناصراهم بها فاعت من الولد الام اذا كانت حرة الاصل
ثم معنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو عربيا ولا
عليه مطلقا ولو عجميا ولا ولا عليه لقوم الاب ويرث معق الام وعصبته خلوها فالاب
يوسف اعلم ان لفظ حر الاصل يستعمل عند الفقهاء في معينين احدهما من لم يجبر على
نفسه رق بل تولد من معققة بعد مضي ستة اشهر من وقت النكاح والعلوق او من
في اصلها رقيق والثاني من لا يكون في اصله رقيقا اصلا وان الولد لما صرح به صاحب
المهداية وغيره مبنى على زوال الملك ولهذا قالوا لا يقبل الشهادة بالنساع في الولد
كما في العتق وزواله فرع ثبوته وثبوته على الولد يكون من قبل الام لما تقرر ان الولد
يتبع الام في الرق والحرية ولا يسرى ملك الاب الى الولد فلو يكون زواله عن الولد
الا من قبل معق الام وعصبته في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يتصور على الولد
ولا وان اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل له وغيره وان
المطلق يحمل على المقيد في الروايات اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم ان صاحب البذل
ذكر فيه ان من شرط بطلان ثبوت الولد ان لا يكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولا

على ولدها

على ولدها وان كان الاب معقنا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولا
لاحد على امه فلا ولا على ولدها فانه اراد بالحرية الاصلية الحرية بالمعنى الثاني بقرينة
قوله ولا ولا لاحد على امه وقد عرفت ان الولد مبني على زوال الملك بالواسطة لا يكون
الا من قبل الام فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على ملك فلا يثبت عليه
ولا ولا وافقه كلام الشيخ رشيد الدين محمد بن النيسابوري في شرح النكحة وكلام صاحب
المحيط في مختصر المحيط وكلام الشيخ ابى محمد مسعود بن الحسين في مختصره المشتمل
بالمسعودي وكلامه فيما صنفه في الفرائض وسماه بالكافي واما ما قال في المنة الولد
وان عتق حر الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضة يجوز ان يثبت عليه ولا اما
لقوم الاب او لقوم الام ثم قال ان كان الاب حر الاصل لا ولا لقوم الاب وكذا اذا
كانت الام حرة الاصل لا ولا لقوم الام لان حر الاصل لم يجبر عليه عتق فالمبتدأ من
ظاهر ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت على ولدها الولد وليكن ذلك
بل مراده بالحق الاصلية ههنا الحق الاصلية بالمعنى الاول بقرينة انه جعل الولد المولود
من حرة عارضة وهي المعققة حرة الاصل ثم جعل حرة الاصل مقابلة للعارضة والوجه
بينه وبين ما سبق من الحق فصوره كونه الولد لقوم الاب اذا كان في نسب الاب الرقيق
والولد ولد من معققة وصورة كونه الولد لقوم الام ما اذا كان الاب ينطبقا على اصل
نزوح بمعققة انسان او من ولدت من معققة فان ولا الولد في الاول لقوم الاب اتفاقا
وفي الثاني لقوم الاب عند ابى حنيفة رحمه الله فالحاصل ان الابوين اذا كانا حريين اصليين
بالمعنى الثاني فلا ولا على الولد واذا كانا معقنين او في اصلهما معقق فالولد لقوم
الاب واذا كان الاب معقنا او في اصله معقق والام حرة الاصل بذلك المعنى سواء
كانت عربية او لا فلا ولا على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معققة والاب حر الاصل
بذلك المعنى فان كان عربيا فلا ولا على الولد لقوم الام وان كان غير عربي فعند ابى حنيفة
رحمه الله ومحمد رحمه الله يكون لقوم الاب عليه ولا خلوها لابي يوسف وههنا فوائد كثيرة
ذكرناها في رسالتنا المعجولة في الولد فمن ارادها فليجمع ثم المعققة عصبته اي شخص
ياخذ ما بقى من صاحب الفرض وكل المال عند مده اخرت عن العصبته النسبية وهي
على ما تقرره علم الفرائض ما عصبته بنفسه اي ذكره فرض له ولا يدخل في نسبته
الى الميت انثى واما بغيره وهي الانثى بغيرها ذكرها مع غيره كالاخت لاب وام الاب
تصير عصبته مع الميت وكلهم يقدم على العتق وقد مت العصبته عاذي الرحمة هو من

لا فرض له ويدخل في نسبه الى الميت اني فان مات السيد تم المعق فارتد لا قرب
عصبة سيدة اي ان مات السيد تم المعق ولا وارث له من النسب فارتد لا قرب عصبة
لسيد على الترتيب المعروف ويثبت به اي بالولاء العقل وهو من العاقلة وسياتي
بيانها في كتاب المعاقل وولاية النكاح وقد مر في كتابه ادعيا اي شخصان ولاء
ميت وبرهن كل منهما انه اعترف بقبض بالولاء والميراث لهما مجوزا بشرط انهما فيه
كما في الملك ذكره في المنية لولاء النساء اما اعترف كما في الحديث وهو قوله صلى الله
عليه وسلم ليس للنساء من الولاء الا ما اعترفن او اعترفن او كاتبن او كاتبن
من كاتبن او دبرن او دبرن او جرن او جرن او عتقن او عتقن او عتقن اي ليس
للنساء من الولاء الا لولاء من اعترفن واما لولاء المدبر فقد عرفت بيانه بالوجهين وعرف
ايضا مسئلة جواز لولاء الثاني اي لولاء الحاصل من المولات اذا والى حر مكلف اي عاقل
بالغ قديمه لان عقد المولاة تصرف دائري بين النفع والضرب وان فيه ايجاب الارث
والانتماء العقل فلا يصح بدون ذلك الا بالاذن كما سيأتي مجهول النسب قديمه
لان من عرف نسبه لا يجوز ان يوالي غيره غير عرفي قديمه لان تناصرا العرب بالقبائل
فاغنى عن الولاء او والى صبي عاقل قديمه لانه اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصاله باذن
ابيه او وصيه لان الصبي من اهل ان يثبت له وللاء العتاقة اذا ثبت نسبه بان ملك
قريبه او كاتب ابوه او وصيه عبده وعق كان ولاؤه للصبي فان ثبت له وللاء
للمولاة اذا صدر عنه عقد ما بالاذن او والى العبد باذن سيده فانه يكون وكيل
من سيده لعقد المولاة آخر مفعول والى على ان يرثه متعلق بقوله والى وبيان لعقد المولاة
اي مات الاسفل ورثه الاعلى ويعقل عنه اذا جنى الاسفل فدينه على الاعلى سواء انسلم
الاسفل في يده اي في يد الاعلى او في فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر الاسلام
في يده قد اخرج مخرج الغالب وهو ليس بشرط صح هذا العقد خلافه للشافعي رحمه الله
عليه وارثه في الاولين اي الحر المكلف والصبي العاقل لان كلاهما من اهل الارث والارث
المال والسيد في الاخير اي العبد لانه ليس باهل الميراث وهو وكيل من اهل الميراث
اي وللاء المولاة من الجانبين يتوارثان اذا ما منع من صحته بخلاف وللاء العتاقة حيث لا يرث
الا الاعلى واخر مولى للمولاة عن ذي الرحم لان المولاة عقد لها فلا يلزم غيرها واذ
الرحم وارث شرعا فلا يمكن ان يابطال للأسفل النفل عنه الى غيره اي يجوز للاسفل ان
ينقل وللاء عن الاعلى الى غيره مالم يعقل عنه فاذا عاقل عن الاسفل ليس له ان يجوز له

لنقل

لنقل حق الغيبة او عن ولده فانها في حق الولاء كشخص واحد وللاء على الترتيب
اي عن وللاء الاسفل بمحض عن اي الاعلى قال في الهداية للاعلى ان يبرأ عن ولائه
لعدم لزوم الاله بشرط في هذا ان يكون بمحض من الاخر كما لو عزل الوكيل قصدا
بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول لانه فسخ حكمي بمنزلة الغزل
الحكمي في الوكالة المعق لا يولي احدا لان وللاء العتاقة لازم لا يحتمل النقص والت
امرأة اي عقدت عقد وللاء المولاة مع شخص فولدت مجهول النسب اي وللاء
لا يعرف له اب صح هذا العقد وتبعها ولدها وبصير ان مولى ذلك الشخص كذا الوارث
به اي بعقد المولاة او انشاء به وهو اي والحال ان ولدها المجهول النسب معها فانه
صحيح ايضا ويثبتها ولدها عند اي خيفة وقال لا يتبعها لان لام وللاء لها في ماله
فاولي ان لا يكون لها في نفسه وله ان الولاء كالنسب وهو تقع محض في حق صبي كيدي
له اب فملكه لام كقبول الهبة قاله المحيط والي ذي مسلم او ذميا جاز وهو موكه
لانه يجوز ان يكون للذي على المسلم وللاء العتاقة فكذلك وللاء المولاة وان اسلم على يد
حربي وولاءه هل يصح لم يذكر في الكتاب وفيه خلاف قيل يصح انه يجوز ان يكون
لحربي وللاء العتاقة على المسلم فكذلك وللاء المولاة كما في الذي وقيل لا يصح لان عقد
المولاة مع الحربي تناصرا لحربي ومولاه وقد نهى عنه بخلاف الذي اقول ظاهر
مشكل لان الارث لازم لولاء وقد تقر ان اختلاف الدين مانع من الارث اللهم
الا ان يقال معناه ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر ماداما على
حاله ما اذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كفر العصبة او صاحب الفرض مانع من
الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع والله اعلم **كتاب الايمان** ذكرها عقيل العتاق
لمناسبتها له في عدم تأثير الهزل والاكرام فيها المين لغة القوة وشرع عقوبة لغير
بذكر اسم الله بخلافه لا فعلن كذا او والله لا افعل كذا او التعليل يعني تعليل الجزاء
بالشرط بخلاف فعلت كذا او لم افعل فكذا والمقصود منه تقوية عزه لمخالف على الفعل
او الترك وهذا ليس بيمين وضعا وانما سمي بها عند الفقهاء لمخاطبة معنى اليمين به وهو
الحمل والمنع واليمين من القسم الاول ثلثة اي الايمان التي اعتبرها الشرع ورب عليها
الاحكام ثلثة انواع والا فمطلق اليمين اكثر منها كما ليمين على الفعل لماضي صادقا
في المبدأ بترتيب الاحكام عليها ترتيب المؤاخاة الاخر وثمة على الغفوس وعدمها على اللغو
والانكارة على المنعقدة احدها اليمين الغفوس سميت به لانها تفسر صاحبها في الاثم

قوله اي الايمان الذي لا يقال باليمين الصادق ايضا من حيث علمه
قوله اي الايمان الذي لا يقال باليمين الصادق ايضا من حيث علمه
قوله اي الايمان الذي لا يقال باليمين الصادق ايضا من حيث علمه

قوله او التعليل يعني تعليل الجزاء
قوله اي الايمان الذي لا يقال باليمين الصادق ايضا من حيث علمه
قوله اي الايمان الذي لا يقال باليمين الصادق ايضا من حيث علمه

قوله اي الايمان الذي لا يقال باليمين الصادق ايضا من حيث علمه
قوله اي الايمان الذي لا يقال باليمين الصادق ايضا من حيث علمه
قوله اي الايمان الذي لا يقال باليمين الصادق ايضا من حيث علمه

انما يرى في المصحف لا يكون يمينا ولو قال انما يرى مما في المصحف يكون يمينا لان ما في
المصحف قرآن فكانه قال انما يرى في القرآن كذا في الكافي ولا بصفة لا يختلف بها عرفا
كرحمة وعلمه ورضاه وغضبه وسخطه وعذابه لما سبق ان مبنى اليمين على العرف واما
قوله لعمر الله جواب اما قوله الا في قسم وجهه كون العمل لله قسم ان عمر الله بقاء البقاء
صفة وهو مرفوع بالابتداء واللام لتأكيد الابتداء والخبر محذوف والتقدير لعمر الله
قسمي به ومعناه احلف ببقاء الله وده وانه كذا في الصحاح كانه قال والله الباقي واما الله
معناه عند الكوفيين ايمان الله وهو جمع يمين حذف نونه لكثرة الاستعمال وعند
البصريين من ادوات القسم ومعناه والله وعهد الله وميثاقه فان العهد يمين كانه تعالى
قال واوفوا بعهد الله ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والميثاق بمعنى العهد
واقسم واحلف واشهد واعظم وان لم يقل بالله فان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف
فجعل حلفا في حال سواه قال بالله او لا وعلى نذر او يمين وعهد فان كلوا منها يكون
قسما وان لم يضاف الى الله حتى اذا قال ان فعلت كذا اضل نذر فان نوى قوته من القرب
التي يصح النذر بها الزمته وان لم ينو فعليه كفارة يمين لقوله صلى الله عليه وسلم نذر
نذرا ولم يسم فعليه كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على موجب يمين والعهد
بمعنى اليمين كما مر وان فعل كذا فهو كافر فانه قسم يستوجب الكفارة اذا حث
ان كان في المستقبل واما ان كان في الماضي لشيء قد فعله فهو الغيوس ولا يكفر فيما روي
عن ابي يوسف اعتبار الماضي بالمستقبل لانه قصد به اليمين ولم يقصد به تخفيفه بل ان
يصدق في مقاليته وقال محمد بن مقاتل يكفر لا علق الكفر بما هو موجود والتعليق بما كان
تجبين وكانه قال هو كافر ولا يصح ان الحالف لم يكفر في الماضي والمستقبل ان علم انه يمين
وكفر ان كان جاهلا واعتقد انه كفر في الماضي والمستقبل لانه اذا قدم على ذلك الفعل
وعنده انه يكفر به فقد رضي بالكفر وسو كند في خوارم بخلاف قسم لانه لا حلفا
لان المنكر يراه بتحقيق الوعد ومعناه افعل هذا لا محالة فلا يكون يمينا ولو قال والحق
يكون يمينا ولا حق الله فانه لا يكون يمينا عند ابي حنيفة ومحمد وهو رواية عن ابي يوسف
لان الحق اذا اضيف الى الله تعالى يراه طاعة الله اذا الطاعات حقوق كما ورد في الحديث
فيكون يمينا بعقل الله ولا حرمة اذا اختلف بها عرفا وسو كند خوارم بخلاف قسم لا يكون
يمينا لانه وعد او يقول سو كند خوارم بطلوق زنا فانه ايضا لا يكون يمينا لعده
التعارف وقوله او اشار الى ان لفظه بالالف الواقعة في بيان الرواية مكانا او غير مكانا

فندبر وان فعله فعليه غضبه او سخطه او لغته او فانا ان او سارق او شارب خمر
او اكل ربوا فان كلوا منها لا يكون يمينا لانه دعاء على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشرط ولانه
غير متعارف وحروفه اي حروف القسم الواو نحو والله والباء نحو بالله والناء نحو بالله
لان كلوا منها معهود في الايمان ومذكور في القرآن وقد تضم الحروف فيكون حالها
كالكلام لا فعله فان مادة العرب حذف حرف الجمل لا يجاز ثم قيل ينصب بنزع الحافظ
وقيل يفيض ليدل على المحذوف ثم لما فرغ عن بيان موجب اليمين شرع في بيان موجبها
عند الانقلاب لان اليمين امر بشرع للكفارة بل ينقلب اليها عند الانقراض بالحث فقال
وكفارة اشفاق رفيقة واطعام عشرة مساكين كما هما في الظاهر وقد بينا هما اثمة او كسوة
بثبت يكون لكل من تلك العشرة ثوب يسير عامته بدنه فلم يجز السر او بل لان لا يسه يستقي
منه انما في العرف هو الصبر المروي عن ابي جريح وابي يوسف لما روى عن محمد ان ادناها
ما يجوز فيه الصلوة فان عجز عنها اي عجز الاشياء الثلاثة وقت الاداء اي وقت ارادة
الاداء صام ثلاثة ايام ولا اصل فيه قوله ثمة او كفارة اطعام عشرة مساكين الآية
ولم يكفر قبل حنث يعني لا يجوز نذر بيم الكفارة على الحنث وقال المشافعي يجوز اذا كانت
بالمال لانها اذا اهاب بعد السبب وهو اليمين لانها تضاف الى اليمين يقال كفارة اليمين
والاضافة دليل السببية والاداء جائز اتفاقا فاشبه التكفير بعد الجرح قبل الموت ولما
ان الكفارة تسبب الجناية ولا جناية ههنا لانها تحصل بهتك حرمة اسم الله تعالى
بالحنث فيكون هو السبب وذا اليمين لان اقل مرتبة السبب ان يكون مقصدا الى الحكم
واليمين غير مقصدا الى الكفارة لانها تجب بعد نقصها بالحنث وانما اضيفت اليها لانها
تجب بحنث بعد اليمين كما اضيفت الكفارة الى الصوم بخلاف الجرح لانه مقصدا الى الموت
حلف على معصية كعدم الكلام مع ابيه وترك الصلوة ونحوه حنث وكفر اي ينفي
ان يحنث ويكفر لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين ورأى غير ما حلف منها فليأثم
بالاندي هو غير ثم يكفر عن يمينه لا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما لانه ليس اهلا
لليمين لانها تعقد لعظيم الله والكفر بنا في التعظيم ولا اهلا للكفارة لانها عبادة وان
تبعها معنى العقوبة فمحرمة ملكة لا يحرم اي من حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصح حلها
عليه وان استباحه اي عامل به معاملة المباح ككفر وقال المشافعي لا كفارة عليه لانه ليس
بيمين الا في النساء والحواري لان تحريم الحاد في قلب المشرع واليمين عقد مشروع
فانه ينعقد بلفظه هو قلب المشرع كعكسه وهو تحليل الحرام ولما قوله يا ايها النبي لم تحرم

مبنية على العرف عندنا وعند الشافعي على الحقيقة لانها حقيقة بان يراود دون المجاز
وعند مالك على معاني كلام الله حلف لا يدخل بيتا بحيث يدخل صفة لان
السبب اسم مبنية مسقف مدخله من جانب واحد بني للبيتونة سواء كان حيطانه
اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الصفة الا ان مدخلها اوسع فبيتا ولهما اسم البيت
فبحسب بسكناها الا ان بنوي ما سواها هو الصحيح احراز عما قيل انما بحيث اذا
كانت الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفات اهل كوفة لا يدخل الكعبة
او مسجد او بيعة او كنيسة وقدم بيان معناها لان البيت كما عرفت مابني للبيتونة
وهذه ليست كذلك اورد هذين لانه ايضا لم يبن للبيتونة فيه وقيل بحيث اذ بنيت فيه
عادة اقول هذا القدر لا يكفي في كونه بيتا بل لا بد من كون بناء للبيتونة كما سبق ليقال
اذا بنيت فيه عادة كان بناء للبيتونة عادة لان المألوفة ممنوعة وطله باب دار
وهي التي تكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء واذا كان على باب الدار يكون على
المسكة فلو يكون بيتا فلا يثبت وفي الحلف بانه لا يدخل الدار بحيث يدخلها
خرية وفي هذه الدار بحيث وان صارت صحراء او بنيت بعد ان هدمها دار اخرى لان
الدار اسم للعرصة عند العرب والعجم يقال دار عمار ودار عمار ودار عمارت اشعار
العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغو في الغائب معتبر
هذه عبارة الهداية وتحققها ان مراده بالوصف ليس صفة عرصة قائمة بجوهر كاشيات
والشقوق ونحوها بل ما يتناولها ويتناول جوهرها قائما بجوهر اخر يزيد قيامه به
حسناله وكما لا يورث انتفاضه عنه فيقال له ونقصا حتى فرغوا بني الوصف والقدر
كما سياتي في اوائل السور ان شاء الله تعالى بان الاول ما يورث بشقصة ضرر لا يصله
والثاني ما لا يورثه ذلك وجعلوا ما يساوي الزرع في المزروع وصفها وما يساوي
الكيل في المكبل فورا فاذا كانت الدار اسما للعرصة وكان البناء وصفها كانت الدار
منكرة كانت غائبة فيغير فيها البناء واذا لم يوجد لم يثبت واذا كان معرفة كانت حاضرة
فلا يغير فيها البناء واذا لم يوجد لم يثبت اذا عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من صدر الشريعة
ههنا ايضا من الغرائب لانه خالف جمهور الامة برأي غير صائب حيث قال واعلم انهم
قالوا لا يدخل هذه الدار فدخلها مهندمة انه بحيث لان اسم الدار يطلق على الخربة في هذه
العلة توجب الحث في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة ثم فرقه بان الوصف في الحاضر
لغو فرق واه لان معناه انه اذا وصف المشار اليه بصفة مثله لا يكلم هذا الشباب

فكلمة شيئا بحيث لان الوصف بالشباب صار لغوا وفي قولنا لا يدخل هذه الدار ولا
يدخل دارين الوصف حتى يكون لغوا في احدهما غير لغو في الآخر ثم هذا المعنى يوجب
الحث في لا يدخل هذا البيت وعمره في لا يدخل بيتا ان دخله مهندما صمرا لان البيتونة
وصف قبل لغو المشار اليه فوال اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المشار اليه ثم قالوا في لا
يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما بنيت حما ما لا يثبت لانه لم يبق ارا فان ما قاله
فانسد اما اوله فلون قوله فهذه العلة توجب آه ناش من الغفلة عن قول الهداية غير ان
في الحاضر لغو في الغائب معتبر واما ثانيا فلون قوله لان معناه انه اذا وصف المشار اليه
الى آخره ناش من الغفلة عن معنى الوصف وقد مر ان البناء وصف في الدار كما صرح به في الهداية
واما ثالثا فلون قوله ثم هذا المعنى يوجب الحث غلط محض ناش من عدم التفرقة بين البيت
والدار وايضا البيتونة ليست بوصف البيت لانه كما عرفت عبارة عن امر ايد على الذات
قائم بها والبيتونة ليست كذلك بل هي علة غائية لبنائه بخلاف الدار فان البناء رايد
على الدار التي هي العرصة واما رابعا فلون حاصل قوله ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار ان الدار اذا
كانت عبارة عن العرصة كان ينبغي ان يثبت فيها اذا بنيت حما ما لا يوجد العرصة وهو في اسد
لان الدار تطلق على العرصة المجردة وعلى عرصة مع ما بني عليها من بناء الدار واما اذا بنى
عليها بناء غير الدار او قصر فيها قصر فايزول باسم الدار عنه عرفا فلا يكون دارا
كان هذا الفصل لم ينظر في الفاظ الهداية وعبارة فضله غير التامل والتفكير في اعتبار
الهداية ملزم الصواب واليه المرجع والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا يوجب
الحث لان السطح من الدار لا يرى ان المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد
وقيل في عرفنا لا يثبت كما لو جعلت الدار مسجدا او محاما او بيوتا او بيتا حيث
لا يثبت لانها لم يبق دارا لا عراض اسم اخر عليه او دخلها بعد هدم الحمام واشياهم
لان اسم الدار لا يعود به وهكذا البيت كقولنا لا يدخل هذا البيت ودخله مهندما
صمرا لم يثبت لولا اسم البيت فانه لا يثبت فيه حتى لو بقيت الحيطان وسقط
البيت اذ بنيت فيه والسقف وصف فيه او دخله بعد ما بني بيتا اخر لم يثبت ايضا لان
الاسم لم يبق بعد لان هدام وحلف لا يدخل هذه الدار هو وقف في باب دار لو اعلق الباب
كان خارجا لم يثبت لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار وحلف
لا يسكنها اي هذه الدار وهو ساكنها او حلف لا يسكنها اي هذا القرب وهو لا يسكنه
او حلف لا يسكنها اي هذه الدابة وهو ساكنها فاحذت النقلة من الدابة الاول وبرع الثوب

في الثاني ونزل من الدابة في الثالث بلبس مكث قيد للثلاثة فانه لا يحنث في شيء من الصور
وقال زفر يحنث لوجود الشرط وان قل ولنا ان اليمين تعقد للبر فيسبئ في منه زمان
تحقيقه فان لبث على حاله ساعة حنث لان هذه الافعال لها دام يتجدد امثالها
حتى يضرب لها مدة يقال ركبت يوما ولبست يوما بخلافه فالدخول اذا لا يقال دخلت
يوما بمعنى المدة والتوقيت وان جاز بمعنى الظرف ولو نوى ابتداء اللبس لم يصدق
لانه محتمل كلامه فلو يحنث باللبس وحلف لا يدخلها وهو فيها فيصدق فيها فانه
لا يحنث بالفتور الا بخروجه ثم دخوله والقياس ان يحنث بالفتور لان الدوام للحكم
الابتداء وجه الاستحسان ان الدخول لا دام له لانه انفصال من الخارج الى الداخل
وفي لا يسكن هذه الدار والبيت او المحلة لا بد من خروجه باهله وجميع مناعه حتى لو بقي
وقد حنث هذا عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد يغتدر
وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كالتخايش لان ما وراء ذلك ليس من السكنى قالوا هذا
احسن واوفق بالقياس وارق بالناس بخلافه والمصر والغزيرة فان البر لا يتوقف فيها
على نقل المناع والاهل لانه لا يعد ساكنا في الذي انتقل منه عرفا بخلافه في الاول حنث
في الاخراج ان حمل واخرج بامر لان فعل المأمور مضاف الى الامر فصار كما ان ركب
دابة فخرجت به ويدونه اي يدون الامران بكونه عليه لا اي لا يحنث لان الفعل لم ينتقل
اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخراج لان الانتقال يكون بالامر لا بمجرد الخروج
ومثله لا يدخل اقسامها وحكما فالقسام ان يخرج بامر وهو امره اما مكرها او اضيا
والحكم للحنث في الاول وعدمه في الاخرين ولا يحنث في قوله والله لا يخرج ثم داره الا
الى جنازة وان خرج اليها ثم اتى الى امر اخر لا يخرج له لم يكن الا الى جنازة قال في الوقاية
ان يخرج اليها ثم الى امر اخر وكان سهو من الناس في الاول لانه يقتضي خروجه الى غير جنازة
فيستل المحصر ويحنث ولذا قلت ثم اتى الى امر اخر كما قال في الهداية فخرج اليها ثم اتى الى
حاجة اخرى وحنث في الاخراج الى مكة فخرج لها ورجع لوجود الخروج على قصد مكة
وهو الشرط لا اي لا يحنث في الاياتها حتى يدخلها لان الايات انما يكون بالدخول حنث
في الخروج يعني لو حلف لا يذهب الى مكة قبل هو كما لا يبان وقبل للخروج وهو الاصح
لانه عبارة عن الزوال وحنث في ليا تين مكة اي لو حلف ليا تين مكة فلم يات بها حتى
مات حنث في اخرجه من اجزاء حيوة لان البر قبل ذلك مرجو والباسح يحصل وحنث
في ليا تينه عندنا استطاع ان لم يات به غذا بلو مانع يعتبر مانعا كمرض او سلطان وحيوة

الحقيقة

الحقيقة اي ان قال اردت الاستطاعة الحقيقية المقارنة للفعل كما تقر في الكتاب الكلا
صحة وديانة لا قضاء لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب والا لا والمعنى
الاخر خلو الظاهر حلف لا يدخل دار فلان براد به نسبة السكنى بدلالة العادة وهي
ان الدار لا تعادي ولا تهجر لانها بل لبغض كساكنها الا ان السكنى قد يكون حقيقة
وهو ظاهر وقد يكون دالة بان يكون الدار ملكا له فيمكن من السكنى فيها فيحنث بالدخول
وقد ان يكون ملكا للدار ولا يكون هو ساكنها فيها سواء كان غيره ساكنا فيها او لا لقيام
ليل السكنى القدر يرى وهو الملك صرح به في الثانية والظهير لكن ذكر شمس الاثمة ان
غير لو كان ساكنا فيها لا يحنث لانقطاع النسبة بفعل غيره او حلف لا يضع قدمه في دار
فان حنث بدخوله مطلقا اي سواء كان رابعا او ماشيا خافيا او متعابا فان المعنى
الحقيقي منها هو ما ورد في الاصل طبع ووضع قدمه في الدار بحيث يكون باقي جسده خارج
الدار لا يقال في العرف انه وضع القدم في الدار فاذا اخرج يسمى الحقيقة اذ به معنى مجازي
وهو الدخول مطلقا بقرينة العرف وشرط البر في الاخراج الا باذني لكل خروج اذن لانه
استثناء مفرغ ومعناه لا يخرج الا خروجا باذني وانكسرة في سباق النفي نعم فاذا اخرج
منها بعض بقي ما وراءه على عدم الا في قوله لا يخرج الا ان اذن لك فانه لا يوجب بكل خروج
اذا اذ لا يمكن حمله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من جنس الخروج فحمل على الغاية
لما سببه بينهما فان الغاية قصر لا متدا المعيا وبيان لانتهائه كما ان الاستثناء قصر
للمستثنى منه وبيان لانتهائه حكمه وفي هذا المقام مباحث شريفة اوردناها في شرح
المراقبة فمن اراد هافليط الحنث في ان خرجت مثلا لم يرد الخروج فعلة قدرا
يعني لو اردت المرأة الخروج مثلا فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فحلت ساعة
ثم خرجت لم يحنث وهذه تسمى بيمين الفور وتفرده ابو حنيفة رحمه باظهارها ووجهه
ان مراد المتكلم الزجر عن ذلك الخروج عرفا وبني الايمان على العرف والشرط للحنث في تعدي
بعد قول الطالب فقال نعم مع قوله تعدي به معه فاقم مقام مفعول شرط المتدر يعني اذا
قال زيد ليكر اجلس فتعدي معي فقال بكران تعديت فعدي كذا فارجع الى منزله فتعدي للحنث
لان كلامه مخرج فخرج الجواب فينطبق على السؤال فتصرف الى الغراء المدعو اليه وان ضم
اليوم وقال ان تعديت اليوم كفي في الحنث مطلق التعدي لانه زاد على قدر الجواب فيجعل
مبتدأ منسوب للماذون ليس لموله في حق اليمين الا اذا لم يستغفر دينه ونواه يعني ان
تخلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما ذوق له لم يحنث عند ابن حنيفة ان كان عليه دين

مستغرق لرفقة وكسبه لا يها حينئذ ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان
نوى بداية زيد دأبه الخاصة له لم يجتث وان نوى دأبه هي ملك زيد سواء كانت
خاصة له او كانت لغيره المادون في مجتث وقال ابو يوسف مجتث مطلقا اذا نواه
وقال محمد مجتث وان لم ينوه براء بالاكل من الشجر ثمرة يعني اذا قال لا اكل من هذا
الشجر براء به ثمرة لان المعنى الحقيقي من مجتث حسا وبراء به هذا البر فصح عند ابي حنيفة
حتى لو اكل من خبره لم يجتث عنده وعندهما مجتث به ايضا وهذا الخلاف مبنى على خلاف
آخر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان له معنى حقيقى مستعمل ومعنى مجازى متعارف
فالوجه يرجح المعنى الحقيقي وهما المجازى والمراد عندهما اكل باطنه مجازا فيجث
باكله مطلقا هو ما يعوم المجاز وبراء به هذا الدقيق ما يتخذ منه لان عنده غير ما كول
عادة فانصرف الى ما يتخذ منه خبرا كان او غيره قال في الوقاية يا كل خبره اقوال
هو غير صحيح لان البناء متعلقة بقوله بقيد واذا قيد به وجب ان لا يتناول غير رطب
ظاهر ولا يصح قول صدر الشريعة اى يا كل ما يتخذ منه كالحبز ونحوه بل يظهر فساد
لانه اذا قيد بمعنى يجب ان لا يصح الاطلاق فكيف يصح التفسير به فتدبر واستقم
وبرا بالشواء اللحم الابا ذبحان والجوز وبالبطيخ طين اللحم وبالراسر رأس بكيس
في التناهي وبيع في مصر لانها المتعارفة وبالشمع شمع البطون عند ابي حنيفة وعندهما
يتناول شمع الظاهر ايضا والخبز ما اعتاده ببلده والمعتاد في اكثر البلدان خبز الحنطة
والشعير وان كان في بعضها خبز الارز والذرة معتادا ايضا وبالفاكهة التفاح والبطيخ
والشمش والعب والرمان والرطب والفتاء والخيار عند ابي حنيفة وعندهما العنب
والرمان والرطب فاكهة وبراء بالشرب من نهر الكرع وهو يتناول الماء من موضعه
باللحم حتى لو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بآنا لم يجتث حتى يكرع فيها كرع
خار فالرما لا بمن مائة اى لا يبراد بالشرب من ماء نهر الكرع بل يجتث بالشرب منه
بآنا ونحوه لانه بعد الاخراف بقى منسوب اليه وهو الشرط لا يجتث في حلفه لا باكل من
هذا البسر باكل رطب او من هذا الرطب او اللبن باكله ثمرا او شبرا لان هذه صفات
دأبه الى اليمين فينقذ بها حجارة ما لو حلف لا يا كل لحم هذا الجمل ولا يكلم هذا الصبي
او هذا الشباب فاكل بعد ما صار كبشا او كلم بعد ما شاخ فانه مجتث لان ثلث
الوصاف غيره داعية الى اليمين لان الشرع امرنا بالتعلل باخلاق الثيبان ومداواة
الصبيان وقد صرح في الكافي وغيره ان الصفة في المعين لغوا اذا كانا شراعية

الى اليمين

الى اليمين كما في مسألة الرطب اذ ربما يصير الرطب لا التمرة ولا يجتث في لا يا كل بسرا باكل
رطب لانه ليس بسرا والعرف بين هذه المسئلة وبين ما قبلها ان صفة البسور صفة
الرطوبة وجد ثابته في المعين وكان مقتضى قولهم الصفة في المعين لغوا يكون لغوا كلها
لولا ان يكون الصفة داعية الى اليمين وهما وجدت في المنكرة والصفة فيه معتبرة فظهر
من هذا ان قول صدر الشريعة واعلم انه لا فرق بين قولنا لا يا كل من هذا البسر فاكله رطب
وبين قولنا لا يا كل بسرا فاكل رطبا بناء على ان الرطب والبسر من اسماء الاجناس فاذا صار
رطبا صار ما بهما اخرى كما بينا في لا يدخل بيتنا مع كونه بيتنا على كونه في المزيف في اول البناء
بخلاف كونه في الهداية والكافي وغيرهما البسور والرطوبة داعية الى اليمين فان اعتبار
صفة البسور ونحوها في اعتبار كون البسر ونحوه من اسماء الاجناس وان كان البسر
ونحوه اسم جنس في الواقع فتدبر واستقم لا يجتث في لا اكل لحم يا كل سمك والقياس ان
يجتث لانه سمي في القرآن لحما وجه الاستحسان ان السمية مجازية لان اللحم منشأه من الدم
ولا دم له سكونه في الماء ولا يجتث في لا اكل لحم او شجما باكل الميت لانها نوع ثالث حتى لا يخل
استعمال اللحم والشحوم ولا يجتث في لا يشترى رطبا باشتراء كجاسته بسرا فيها رطب
لان الشراء يصادف الجملة والمغلوب تابع ولو كان اليمين على لا اكل مجتث لان الاكل صا
شيئا فشيئا كان كل واحد منهما مقصودا وصار كما اذا حلف لا يشترى شعيرا او
ياكله فاشترى حنطة فيها حبات شعير واكلها مجتث في الاكل لا الشراء لما ذكر وجث
في لا يا كل رطبا او بسرا او لا بسرا باكل مذب البسر البسر المذب بكسر الهمزة اذ هو
بسر وشي من رطب والرطب المذب عكسه وانما حث لانه اكل المحلوف عليه ورتبا
فجث وحث في لا يا كل لحم يا كل كبد او كرش لان منشأ هذه الاشياء من الدم والاختصاص
باسم آخر لا النقصان كالراس والكراع قال صاحب المحيط هذا في عرف اهل الكوفة وفي
عرفنا لا يجتث لانها لا بعد لحم ولا تستعمل استعمال اللحم او لحم خنزير وانسان لان
كل منهما لحم حقيقة وذكر العناني انه لا يجتث وعليه الفتوى كذا في الكافي الا دام ما يصطبح
به كالحمل والمخ والزيت واللحم والبيض والخبز يعني لو حلف لا يا ندم ولا بنة له فكل شيء
يصطبح به الخبز فهو ادم وما لا فلا هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ما يؤكل
مع الخبز غالبا فهو ادم وهو رواية عن ابي يوسف الغداء الاكل من طلع الفجر الى الظهر
كذا العشاء والعشاء منه الى نصف الليل لان ما بعد الزوال يسمى عشاء والسجود منه الى
الفجر ما يؤخذ من السجود فاطلق على ما يقرب منه فمن حلف لا اتعدى او لا اتعدى الى السجود

براد بها هذه المعاني قال ان اكلت او شربت او لبست ولم يذكر مفعولا ونوى ما كولا
او مشربا او ملبوسا معينا لم يصدق لان المعنى ما هيته هذه الافعال ولا دلالة لها على
المفعول الا اقتضاء وقد تقرر ان المنقضي لا يعمم له عندنا البصيرة التخصيص اصاب
اي قضاء ولا ديانة ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا دين اي صدق ديانة لا قضاء
لان النطق عام يقبل التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء امكان البر
شرط صحة الحلف يعني ان اليمين انما انعقد عند ابي حنيفة وعنده اذا كان المحلوف عليه
ممكن الوقوع سواء كان الحلف بالله تعالى او الطلوق او العناق فلو قال ابي يوسف
وحاصله ان اليمين عقد كسائر العقود الشرعية فلا بد له من محله عند خبر في
المستقبل سواء قد ر عليه كالحالف او لا البري ان اليمين على من السماء او نحو ذلك
ذمها منعقدة لانه عقد ما عجز في المستقبل وان لم يقد ر عليه وعندنا محله خبر فيه
رجاء الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البر وهو لا يتحقق فيما
ليس فيه رجاء الصدق فلو انعقد اصدقه كيمين الغرور فعقوب قوله والله لا شرب ماء هذا
الكوز اليوم او قوله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم وكذا الاماء فيه وكان
فيه ماء فصب الماء قبل الليل او اطلق الحالف ولم يبق اليوم ولا ماء فيه لم يجزئ عنها
لعدم صحة الحلف لا تنفاه شرطها وهو امكان البر وعنده ابي يوسف بجئت لصحة الحلف
عنده وان كان فيه ماء وصبت لان البر وجب عليه اذا فرغ من التكميم لكن موسعا بشرط
ان لا يقوته في عمره والترمم عند الفراغ منه فانعقد اليمين حتى لو امتنع بان صبت الماء
عقيب اليمين بلا تراخ لا ينعقد فان قيل لم ينعقد اليمين على ما يوجب الله تعالى في
الكوز فانه ممكن فلنا ذلك الماء ليس الماء الذي انعقد اليمين عليه فان قيل امكن
القول بان انعقاد اليمين موجبة للبر على وجه يظهره حق الحلف وهو الكفارة قلنا
شرط انعقاد السبب في حق الحلف احتمال الانعقاد في حق الاصل ولا احتمال ههنا العقد
امكان البر ولا يصعدن السماء او يقيدن هذا الحجر ذمها حثت الحال وعند زفر
لا يجزئ لاستحالة البر عادة ولنا ان الصعق الى السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء
ولكن حيث قال وانا المسنن السماء الاله وكذا قبل الحجر ذمها ممكن في نفسه ووقع لبعض
الاخبار واذا امكن البر ليعقد اليمين فيجوز في الحال العجز عن تحقيق البر ظاهرا واذا
كاف للحنث كذا ليقين فلو ناعا لما يموت اذ براد ح قتل بعد احياء الله تعالى وهو ممكن
فنيقن اليمين ويجزئ في الحال اما الم يكن عالما بموته فالمراد القتل المتعارف ولا كان

ميتا كان ذلك متمعا حقيقة شهر على انشا سيفا وحلف ليقنته فهو على حقيقة فان
قتل بر والا حث لان السيف آله ولو شرب عصا وحلف ليقنته فعلى الحلف يقع على
ايامه لا حقيقة القتل فان البر والا حث لان العصا ليس آله للقتل بل لا يبرم بالقتل
كذا في شرح الجامع الكبير للصدرا الشهد سيد سليمان تحليف الولي ليعلمه كل داعي في مفيد
بحال ولا ينفى ان الحلف الولي دخله شعور على اهل الفضا ليعلمه كل مفيد بجي في البلد
كان ذلك مفيدا بحال ولا ينفى ان الحلف الولي وان لم يذكر فان اعلمه حال ولا ينفى بر والا حث في بعد
ما غزل لم يلزم الا اعلام والضرب والسوق والكلام والدخول عليه مفيد بل لا ينفى
لو حلف على ضرب فاذن او كسوة او كلام معه والدخول عليه كان ذلك مفيدا بجي
حق فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون بار لان الضرب اسم لفعل مولى لم يتصل بالبدن
والا يبرم لا يتحقق الميت ومن يعذب في القبر يوضع فيه قدر من الحية وكذا الكسوة اذا
براد به القليل عند الاطراف وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوي به السر وكذا الكلام
لان المقصود منه الاتهام والموت بنا فيه وكذا الدخول فان المقصود منه زيارته وبعد
الموت يزاري قبره لا هو الا غسل يعني لو حلف على غسل فلان لا يتقيد بجبوتة لان الغسل
هو الاسالة ومعناه النظير وهو يتحقق في الميت والقريب مفيد بما دون الشهرة
ليقتضين دينة الى قريب فالشهر وما زاد عليه بعيد ولهذا يقال عند بعد العهد ما القيتك
منذ شهر مد شعرا وخفقها وعضها كقربها يعني لو حلف لا يزيب امرأته فمد شعرا
او خفقها او عضها حث لانه اسم لفعل مولى وقد تحقق الا يبرم وقبل لا يجزئ في حال
الملاعبة لانه يسمى بما رجة لا ضربا قال الامراء ان لبست من غزلك فهدى اي فاللباس
صدقة يتصدق بها في مكة فاشترى الزوج قطنا فغزلته المرأة وتسبح وخيط ولبس
الزوج فهو اي اللباس هدى عند ابي حنيفة رحمه الله عليه رحمة واسعة وقالا ليس عليه
ان يهدى حتى تغزله من قطن مكة يوم حلف لان النذر انما يصح في الملك او مضافا الى
كسبه ولم يوجد واحد منهما لان اللبس سبب وغزل المرأة ليسا من اسبابه وله ان غزل
المرأة عادة يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب ملكه ولهذا يجزئ
اذا غزلت من قطن مملوك له وقت النذر لان القطن لم يذكر حتى اذا ذكر بان اضافة الى
نفسه وقال ان لبست من غزلك فهدى فهدى بالاجماع وان اضافة اليها وقال ان لبست
من غزلك فهدى فهدى بالاجماع عقد ولو لم يبرص وخاتم ذهب حتى لا خاتم
قصة يعني لو حلف لا يلبس طبا فلبس عقد ولو لم يبرص لم يجزئ عند ابي حنيفة في الا

بحيث لا نه على حقيقة حتى سمي في القرآن ولا لانه لا يتجلى به عرفا الا مرصعا وبني ايمان
على العرف وقبل هذا الاختلاف عصر فان وبقى بقوليهما لان التحلي به مفتردا معناد
وان تختم بخاتم ذهب حيث لا نه على ولهذا لا يحل استعماله للرجال وان تختم بخاتم فضة
لا يحسن لانه ليس على عرفا ولا شرعا حتى ايج استعماله للرجال حلف لا يجلس على الارض
تجلس على بساط او حصير او اتيام على هذا الفراش فنام على فراش فوقه او لا يجلس
على هذا السر يجلس على سرير فوقه لم يحسن اما الاول فانه لا يسمى جالسا على الارض
واما الثاني والثالث فلا من مثل الشيء لا يكون بتعاله فقطع النسبة عن الاول ولوال
بينه وبينها لاسم في الصورة الاولى او جعل على الفراش فراشا وعلى السرير بساطا
او حصيرا في صورتين الاخريين حيث اما في الاولى فلا من لاسم تبع له فلا يجوز حيايا
واما الثانية فلا من القمام تبع للفراش فيعدنا ثما عليه واما في الثالثة فلا من الجلوس
على بساط او حصير فوق السرير جلوس على سرير كان الجلوس عليه في العادة كذلك
قوله على هذا السرير اشارة الى ان ما وقع في الهداية والوقاية والكنز من تنكير سرير كانه
سره من الناسخ اذ على هذا لا يستقيم قول الهداية بخلاف ما اذا حصل فوقه سرير آخر
لانه مثل الاول فان هذا لا يستقيم الا في المعين بل الصواب ما في الكافي من تعريف السرير
فلما لم لا يفعله يقع على الابد يعني اذا قال والله لا افعل كذا وجب ان لا يفعله ابدا لانه
في المعنى كره في سياق النفي ويفعله يقع على مرة لانه نكرة في سياق الاثبات على المشي
بقوله على المشي الى بيت الله او الكعبة سواء كان فيها او غيرها يجب عليه حج او عمره ما
قد من ركب وفي القياس لا يجب عليه شيء لا التزامه ما ليس بقربة واجبة ولا مقصودة
في الاصل لكنه مستحسن بالشرافانه روى عن علي رضي الله عنه لا شيء يعجز الخروج الى الله
الى بيت الله او المشي الى الحرم او المسجد الحرام او الصفا والمروة لان التزام هذه الاعمال
بهذه العبارات غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانه ليست بقربة
مقصودة قال العبدان لم اجمع العام فانت حرفتها بغيره بكوفة لم يعقب العبد عندها
قال محمد يعقب لانها شهادة على امر معلوم وهي القضية ومن ضرورة انتفاء الحج فيتحقق
الشرط ولهما انها قامت على النفي لانه المقصود من النفي الحج لا اثبات القضية اذ لا مطاب
لها فصار كما اذا شهدوا انه لم يجمع العام غايته ان هذا النفي مما يحيط به علم شاهد ولكنه
لا يميز بين نفي ونفي تنسيب كذا في الهداية والكا في غيرها من كتب الفروع لكنه مخالف
لما تقرره كتب الاصول ان النفي اذا كان محضوا احاط به علم الشاهد كما مثالا لاثبات

وفي الصوم

وفي الصوم حيث بصوم ساعة بنية يعني حلف بانه لا يصوم فنوى الصوم فصام عشا
ثم افطر فزومه حيث لوجود الشرط اذ الصوم هو الامتناع عن المفطرات في النهار على قصد
التقرب ولو صوم يوما او صوما لا يحسن حتى يتم يوما لان المراد به الصوم التام المعبر
شرعا وذلك باتمامه الى آخر اليوم وفي لا يصلي حيث بركة لا بماذا وبها يعني لا يحسن القيام
او القراءة او الركوع وان سجد مع ذلك ثم قطع حيث والقياس ان يحسن بالا فتتاح اعتبارا
بالشرع وفي الصوم وجه الاستحسان ان الصلوة عبارة عن الركعات المختلفة مما لم يأت
بكلها لاسم صلوته بخلاف الصوم لانه ركن واحد وهو الامتناع ويكرر في باقي الاجزاء
ولو صوم صلوته فبشفعه لا اقل اذ براد بها الصلوة المعبرة شرعا واولها ركعتان للنهي
على التبراء وبان ولدت فانت كذا يحسن بولد ميت يعني لو قال لامرأته ان ولدت ولدت ولدت
فانت طالق فولدت ولدت ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأته ان ولدت ولدت فانت حرة فولدت
ولدت ميتا لان المولود ولد حقيقة ويسمى به العرف ويعبره ولد في الشرع حتى ينقض به
العدة والدم بعد نفاس وامه ام ولد له فيتحقق الشرط وفي ان ولدت ولدت فوهي
الولد حرة حتى ان ولدت ميتا ثم جاعده وقال لا يعقب لان الشرط تحقق بولادة
الميت كما ذكرنا فاختل اليمين لا الى جزاء لان الميت ليس بحج الحرة ولان مطلق اسم الله
يقيد بوصف الحيوة فيصحح الكلام العاقل اذ لو لم يقيد به لكانه قصد اثبات الحرية
جزاء وهي لا تثبت في الميت فتقيد به كما اذا قال ان ولدت ولدت فاحيا تجزى في جزاء الطلاق
وحرية الام لانه لا يصح التقييد وفي يقضي دينه اليوم وقضاه زيوفا او بنهرجه
او مستحقة او باع ستينا وقبضه بريعي اذا حلف يقضي دينه نادينه اليوم فقضاه
ثم وجد فلا من بعضها زيوفا او بنهرجه او مستحقة لم يحسن لان الزيادة عيب والعيب
لا يعدم الجنس ولهذا يجوز به صغار مستوفيا لدينه فوجد شرط البر وكذا النهرجه ونقص
المستحقة صحيح ولا يرتفع برده البر المستحق وكذا لو باع من الدايين عبدا بدينه وقبضه
بركان قضاء الدين طريقا المقاصة لان الدينون تقضي بائنا لها لا اعيانها وقد تحقق
بالبيع فكانه شرط القبض ليقدر القضاء به ولو كان ما قضاه ستوقفا وصا صا
او وهبه اي الدايين الدين لاي المديون لا اي الا براما الستوقفة والرضا ص فلا هما
ليسا من جنس الدائم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم واما الهبة فلعدم المقاة
وفي يقضي دينه درهما ودرهما لا يحسن حتى يقبض كله متفرقا غير ضروري
يعني اذا حلف لا يقبض دينه درهما ودرهما يقبض بعضه لم يحسن حتى يقبض كله

متفرقا لان الشرط قبض الكل بوصف التفرق لانه اضاف القبض الى دين معرف بالمال
الى نفسه فينصرف الى كله فالوجه ان لا يبر فان قبضه فيه في وزن لم يتشاغل بينهما
الا بعين الوزن لم يثبت لانه ليس بتفريق اذ قد يتعد قبض لكل في فعة في العادة فيكون
هذا القدر مستثنى منه واليه اشار بقوله غير ضروري ولا في ان كان في مال المائة
فكذا ولم يملك الا خمسين يعني اذا قال ان كان في مال المائة درهم فكذا ولم يملك
الا خمسين درهم لم يثبت لان المقصود منه عرفا في ما زاد على المائة وكذا اذا قال قبض
او سوى مائة لان كلها اداة الاستثناء ولا في لا يثبت في لا يشترط بحال ان يتم ورد
او باسمين لانه اسم لما لا ساق له ولهما ساق والتبسيط والورد يقع على الورق حتى
لو حلف لا يشتري بنفسهما او ورد افاشتري ورفهما بيمينتي ولو اشتري ذهنتهما
لا يثبت لانهما يقعان على الورق لا الدهن في عرفنا كذا في الكافي **باب حلف القول**
حدث في لا يكلم ان كلمة نائما فليظف لانه كلمة واسعة فيثبت ولو لم يوفظ ذكر القدر
انه اذا كان بحيث يسمع ولو لم يكن نائما واصفى اليه اذ يثبت والخيار اذ لو حدث
في لا يكلمه الا باذنه ان اذن ولم يعلم فكلمه لان الاذن مشتق من الاذن بمعنى اذن
او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وحدث في لا يكلم صاحب هذا
الثوب فباعه فكلمه لان هذه الاضافة لا تتحقق الا بالتعرف لان الاشارة لا يبعد في معنى
في الثوب ولا يثبت اذ اكلم المشتري فبراد به الذات وحدث في لا يكلم هذا الشاب
فكلمه شيئا لان الحكم يتعلق بالذات لان الصفة في الخاص فهو هذه الصفة ليست
بداعية الى اليمين لتعتبر كما مر وحدث في هذا حران بعتة او شربته ان عقد بالخيار يعني
اذا قال لعبد هذا حران بعتة فباعه على انه بالخيار يعنى لانه لم يخرج من ملكه وقد وجد
الشرط فيه ولو قال لعبد اغير ان اشتريته فهو حر فشره بالخيار يعنى اما عندهما فاذ
دخل في ملك المشتري واما عنده فانه علق العتق بالشر لا بالملك والمعلق بالشرط
كما لم يخرج عن وقوعه فكانه قال بعد الشراء بالخيار هو حر ومن اشتري عبدا بالخيار
واعتقه بعد الشراء بسقط خياره وبقيت الملك مقتضى العتق سابقا عليه كذا فيهما
بخلاف قوله ان ملكك فانت حر فاشتره بالخيار لا يعنى لان شرط الحث وهو
الملك لم يوجد لان المشتري بالخيار لا يملكه عند ابي حنيفة فلم ينزل الجزاء وان باع عبدا
بان لا يعنى لان البيع كما تم زال الملك والجزاء لا ينزل في غير الملك وحدث بالقاسد
والموقوف يعني اذا حلف لا يبيع بيمينتي بالبيع القاسد لوجه حده وهو ان لا يبيع

والله اعلم

والعقود المعلقة عليه وحدث بفعله وفعل وكلمة في خلف النكاح والطلاق والخلع والعتق
والكتابة والصلى عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض والاستقراض اقول عندهم
الاستقراض ههنا مشكل لانهم صرحوا بان التوكيل بالاستقراض باطل فيجوز ان يترتب
عليه الحث لان الباطل لا يترتب عليه الحكم ولا يداع والاستيداع والاعارة والاستعانة
والذبح وضرب العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والحياطة والكسوة والحمل يعني
اذا قال ان تزوجت فكذا فان تزوج بنفسه او زوجته وكلمة بيمينتي وكذا حال سائر الصلوات
ووجهه ان التوكيل فيها سفير محض حتى ان الحقوق ترجع الى الامر فكان الامر فعل بنفسه
لا يثبت بفعله فقط اي دون فعل وكلمة في حلف البيع والشراء والاجارة والاستيجار
والصلى عن مال والمضومة والقسمة ويضرب الولد وانت خير بان ما يرد عليه الاستقراض
او ورد منه بان ضرب الولد لان الضرب فعل حسي لا ينتقل من محل الى آخره اذ اصح التوكيل
وصحته في الاموال فيصح بالنظر الى العبد فيبطل بالنظر الى الولد ولا يثبت في لا ينكحكم ضربا
الفران او سبي او هلا او كبر في صلوته او خارجها عند حاله لانه لا يسمى منكما عرفا وشرطا
وعند الشافعي يثبت وهو القياس يوم اكلمه يقع على الملوين يعني اذا قال لعبده خذ يوم
اكلمه فلو نال يقع على الليل والنهار لما مر ان اليوم اذا قرن بفعل غير ممتد براديه مطلق الوقت
وصح نية النهار لانه مستعمل فيه ايضا وعند ابي يوسف لا يصدق قضاء لكونه خلاف
المتعارف ونية اكلمه يقع على الليل خاصة لان الليل لا يستعمل في مطلق الوقت الا ان للغاية
حتى في لا اكلمه الا ان يقدم زيد او حتى يقدم حنث ان كلمه قبل قدومه ولا لغا حرب
المنة ولا يكلم عبده اي اذا قال لا يكلم عبدا فلو ان اوليكت ثوبه او لا يدخل داره او لا ياكل
طعامه او لا يركب دابة ان اشار الى المضاف بان قال عبده هذا مثله ودالت اضافة بان
اخرجه من ملكه لا يثبت لان اليمين عقدت على عين مضاف الى فلو فاضافة ملك فلو بقي
اليمين بعد زوال الملك كما اذا لم يشر لان هذه الاعيان لا يقصد بغيرها انها لاند وانها
بل لا ذن ما وكما واليمين تعقد بمقتضى الخالف فصارت كما ان قال ما دام فلان كالمجته
يعني لا يثبت ان يمتد الملك في هذه الاشياء اجماعا بان اشتري فلان عبدا او ثوبا آخر
او به ان اود اية اخرى وان لم يشر اي اضاف الى فلان ولم يشر الى المضاف اليه لا يثبت بعد
الزوال اي زوال الاضافة لانه عقد بيمينته على فعل واقع في محل مضاف الى فلان فلم يوجب
فلا يثبت ولا يثبت بالمجته اي يثبت بالفعل في المجته ملكا لان اللفظ مطلق فيجوز

على اطلاقه وفي الصديق والزوجة بحيث في المشار اليه بعد الزوال اي حلف لا يكلم
فلون اوزوجة فلون هذا اوزوجة فلون هذه وكل بعد زوال الصداقة والزوجة
بحيث اجماع لان الحرف مضمون بالبحر فكانت الاضافة للتعريف المحض والداعي لعنى
في المضاف اليه غير ظاهر لانه لم يعين اي لم يقل لا اكلم صديق فلون لان فلون ناعدا قد فلا
يشترط واما ما يجادل في ما قرأنا لان تلك الاعيان لا تتغير لذواتها اما غير العبد فظاهر
وكذا العبد على ظاهر الرواية لانه خمسة اعتبر فالحق بالمعادات فكانت الاضافة معتبرة
فانه بحيث لعدم بعد زوالها وفي غيره اي غير المشار اليه بان قال لا اعادي صديق
فلون اوزوجة فلون فزال النسبة بان عادي صديق او ايان امرئة فكل لا اي
لا بحيث **لا يجرده** ان المراد غير محتمل فاذا اتركه الاشارة ذلك على هذا المحتمل اذ لو
كان لعينه فلو بحيث بعد زوال الاضافة مع وجود الاحتمال حين وزمان بل لا ينفصل
سنة نكر او عرف لان الحين يراد به الزمان القليل قال الله تعالى فسيحان الله حينئذ
وحين يصبحون الآية وقد يراد به اربعون سنة قال الله تعالى هل اتى على انسان حين
من الدهر وقد يراد به سنة اشهر قال الله تعالى في اكلها كل حين فسر ابن عباس
بسنة اشهر وهذا وسطه فيصرف اليه والزمان يستعمل الحين وبها اي بالنية
ما نوى لانه حقيقة كلامه ودهر لم يدرك قال ابو حنيفة رحمه الله الدهر منكر لا ادري
ما هو اي باي شيء يقدر وعندنا نصف سنتين وزمان والدهر معروف بمراد به لا بد
عرفا واما حال كونها منكورة ثلثة لانه جمع ذكر منكر فثبتنا اول اقل وهو الثلثة واما
كثيره واما ايام والشمس عشرة يعني اذا قال لعبيده ان خذ مني اياما كثيرة فانت حر فعند
ابي حنيفة عشرة ايام لانه اكثر مما تناول اسم الايام وقال سبعة ايام وان حلف لا يكلم
الايام فحق عشرة ايام عنده وعند جماع الايام الاسبوع وان حلف لا ياكل الشهر فحق
عشرة اشهر عنده وعلى اثني عشر شهرا عند جماع الايام لان الايام للمعهود وهو ما ذكره لا بدور
عليها وله ان يجمع معرف فيصرف الى اقصى ما يذكر بلفظ الجمع وهو عشرة قال اول عبد
حر فاشترى عبدا عتق اذ لا يحتاج اولية الى شراء عبدا آخر ولو اشترى عبدا من ثم آخر
فلا اي لا يعنى واحد منهم اطلاقا لان الاول قد لا يكون غير سابقا ولم يقرأ له ولم يولد
فان ضم وحده عتق الثالث لوجود الاولية فيه وفي آخر عبد اي اذا قال آخر عبد اشترى
حر انما شال الخالف بعد شراء عبدا لا يعنى لان الاخر لا بد له من الاول ولم يوجد وان شري
عبدا آخر ثم مات عتق الآخر اتفاقا يوم شري في الكلي عنده وعندنا يوم مات في الثلث

لان الاخرة

لان الاخرة تحققت بالموت فبعث عند الموت فيكون في الثلث وله ان كونه آخر عند
الشراء بين بالموت فبعث من ذلك الوقت وبكل عبد بشر في بكاء فهو عتق اول
ثلثة بشره متفرقين لان البشارة اسم لغير بشر بشر الوجه ويشترط كونه سارا بالمعرف
وهذا انما يتحقق من الاول وعتق الكل ان بشره معا لا ينفصل فم الكلي صحيح
ايه للكفارة يعني ان اشترى اياه بنوى عن كفارة بميمنه اجراه وكذا ابنه خلو قال لفر
والشافعي لا شراء ثم حلف بعينه يعني اذا قال ان اشترى هذا العبد فهو حر فاشترى
بنوى عن كفارة بميمنه لم يجز لان الشرط قران النية بعتق العتق وهي اليمين واما الشراء
فشرط فان العتق عند الشراء يضاف الى اليمين الشائعة ولم يوجد نية الكفارة وقت اليمين
ولا شراء ليس له سبب كاح حلف عتقا عن كفارة بشرها يعني قال لامة هذا استولى
بالنكاح ان اشترى منك فانت حر عن كفارة بميمنه لو اشترى فانت عتق لوجود الشرط
ولا يجزى عن الكفارة لان حرثها مستحقة بالاسنة فلا تضاف الى اليمين من كل
وجه بخلاف ما اذا قال لفته ان اشترى منك فانت حر عن كفارة بميمنه حيث يجزى
عنها اذ اشترى لها لان حرثها غير مستندة الى امر آخر فقد قارنته البينة وبان سبت
امة فهي حره يعنى من شراها وهي ملكة لان اليمين انقضت في حقها المصادق فم الملك
لان شراها فشرها فانها لا تعلق وقال فرقت لان الشراء لا يكون الا في الملك
فكان ذكر الملك دلالة او احتمالا لانه لا يقول بالاقتضاء وثنا ان الملك يصير
مذكورا ضروريا في الشراء فيعتد بغيره فلا يظهر في حق صحة الخلاء وهو الحر في حق
بكل مملوك الى امهات اولاده ومدبروه وعبيده لوجود الاضافة المطلقة فيهم لثبوت
الملك فيهم رتبة ويدا لا مكاتبه الا بغيرهم لعدم ثبوت الملك بدا وهذا لا يملك اكتسابا
ولا يحل له وطى مكاتبته ويعتق بهذا حر وهذا وهذا لعبيده الثلثة قالهم في الحال
في خيرة الاولين لان سوف كلامه لا يجابا بعتق في احد الاولين وشريك الثالث فيما
سبق لكلامه كاحدهما حر وهذا فالعطف عليه هو لما خوذ من صدر الكلام لم احد
الذكرين بالعينين وهما مباحث شريفة ذكرناها في مرات الاصل كالمطابق في
اذا قال النسوة له هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخير وخير في الاولين ولا قرار بين
اذا قال فلان على الف درهم او فلان على الف درهم او فلان فلان كان للآخر
خمس مائة وخمس مائة بين الاولين وكلام تعلق بمبدأ جرم قولنا لا في اقصى يعنى يقبل
تباينة الغير كبيع وشراء واجارة وخطابة وصباغة وبناء اقضى اي اللوم امر اي امر ذلك

الغير المتكلم لخصه أي ليعيد اللوم اختصاص ذلك الفعل بأي بذلك الغير لأن وضع
اللوم للاختصاص وهو لا يتحقق ههنا إلا بالامر المفيد للتوكيد فلم يثبت في أن يثبت
لك ثوبا أن باعه بل أمر لا تنفاه التوكيد سواء ملكه أي المخاطب ذلك الثوب أولا
بخره وما إذا قال ثوبك فإنه يقتضي كونه ملكا له كما سياتي وإن تعلق اللوم أي قارن
بغيره أو فعل لا يقبلها أي النيابة كالشرب ودخول وضرب الولد احتراز عن ضرب
الغلام فإنه يقبل نيابة الغير اقتضى ملكه أي ملك للمخاطب لأنه كمال الاختصاص بحيث
في أن يثبت ثوبك أن باعه أي ثوبه بل أمر ليس البائع ولا بان أخفى المحلوف عليه
ثوبه في ثياب الخائف فباعه ولم يعلم هذا نظير التعليل باليمين وأما نظير التعليل بفعل لا
يقبل النيابة فمخول أكلت لك طعاما أو شربت لك شرايا اقتضى أن يكون الطعام
والشراب ملك للمخاطب كما في قوله أن أكلت لك طعاما أو شربت شرابا ملك فإنه وإن
تعلق بالكل صورة متعلق بالطعام معنى وأما ضرب الولد فإنه يتصور فيه حقيقة
الملك بل يراد الاختصاص قالت امرأة لزوجها كنت على امرأة فقال الزوج كل امرأة
في فكذا طلقت العاقلة لدخولها تحت كل امرأة وصح فيه غيرها لأنه إنما قال هذا الكلام
لأرضائها ومراعاة غيرها لكنه خالف الظاهر فيصير ديانة لأفضاء والله أعلم بالصواب
كتاب الحدود الحد لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة خرج به الغير إذا لا تقدر فيه أي
ليس له قدر معين فأن أكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلثة كما سياتي يجب أي على
الامام إقامة حقا لله تعالى فإن القصد الأصلي من شرعه ألا تزجأ عما يتصور به العباد
وخرج به الفصاح لأنه حق العبد والزنا موجب للحد وطى مكلف خرج به وطى المجنونة
والصبي والوطى يتناول الأيدى مع المجرم غير أنزال فإنه ليس بشرط ههنا كما في الخيانة
في قبل مشنها خرج به غير المشناه كصغير لا تشتهى والمنية والبهائم فإن وطئها لا يجب
للحد حال غير ملك أهم من ملك النكاح وملك اليمين وشبهة ويدخل فيه شبهة الاستباه
وسياتي بيانها غر طوع خرج به زنا المكره فإن الأكره سيفظ أع وسياتي تفصيله في
كتاب الأكره هذا في حق الرجل وأما الزنا المرأة فعبارة عن تمكينها لمثل هذا الفعل كما
في النهاية ويثبت أي الزنا بشهادة أربعة من الرجال في مجلس واحد حتى لو شهدوا ومتفقون
له يقبل ذكره الزبلي بالزنا متعلق بالشهادة أي بشهادة ملتبسة بلفظ الزنا لأنه الدال
على فعل الحرام أو ما يقتدر معناه وسياتي بيانه لا مجرد لفظ الوطى أو الجماع فإنه لا يفيد فإنه
فيسألهم الامام عنه ما هو أي عما هيته فإنه قد يطلق على حال وطى حرام وأيضا

أطلقه

أطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو العيان تزنيان وكيف هو فإن الوطى قد يقع
بله القاء الخناتين وابن رزق في الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد ومن زنا فإن القاء
لا يوجب الحد ويمن رزق فإنها قد تكون في وطنها شبهة فإن بينوه وقالوا رأيناها
في قريتها كالميل في المحلة بضمين وعاء الكحل وعد لو استراوعلنا ولم يكف بظن
عدالتهم احتياكا للدراسم أي حكم الامام به أي بثبوت الزنا وباقرار العاقل البالغ
عطف على قوله اشتراط العقل والبلوغ إذا لا اعتبار بقول المجنون والصبي خصوصا
في وجوب الحد لا السلام لأن الذي يجحد باقراره عندنا خلاه فالملك روح ولا الحرية
لأن اقرار العبد بالزنا يوجب الحد عليه ما ذكرنا كان أو مجنونا خلاه فالزنا باقراره أي
أربع مرات عندنا وعند الشافعي يجحد بالقرار مرة كما في سائر المحلوف في أربعة مجازات
من مجلس المقر الحاكم كقصة ما عرفناه صلى الله عليه وسلم أخراة فاعنه إلى أن أقر أربع مرات
في أربعة مجازات فلو ظهر دونهما الآخر الثبوت الوجوب رده كل مرة من رابعة فإنه
إذا أقر مرة رابعة قبله الامام لم يسأل كما مر قبل في السؤال لأنه لا احتراز عن القاء
وهو يمنع الشهادة لا الأقرار وقيل يسأل عنه أيضا لاحتمال كونه في الصبي فإن بينه وبين
تلقينه رجوعه بلعك لمست أو قبلت أو وطئت بسببهم فإن رجع قبل حراء وفي وسطه
حتى ولا أحد وهو أي حد الزنا نوعان أحدهما المحصن وثانيهما الغير المحصن ولا حصان
أيضا نوعان أحدهما المحصن الزنا وثانيهما الحصان القذف وسياتي في حد القذف وقوله
وهو المحصن مبتداء خبره قوله لا في رجعه وبين المحصن على وجه يعلم منه احصا الزنا بقوله
أي الحر فإن الاحصا يطلق عليه قال الله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات
أي الحرات بإجماع الأمة المكلف أي العاقل البالغ فإن غير المكلف ليس بأهل العقوبات
المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم من أشرك بالله فليس بمحصن الوطى بنكاح صحيح هذا
متضمن بشرطين النكاح والوطى به اشتراط الأول لأن الاحصان يطلق عليه لقوله تعالى
والمحصنات من النساء أي المنكوحات وقال الله تعالى فإذا احصن أي تزوجن واشتلتوا
الثاني بقوله صلى الله عليه وسلم الشيب بالشيب والثبابة لا يكون بله ودخول وذلك
لا يكون على ما عليه أصل حال الأد في الحرية إلا بالنكاح ويجب أن يعلم أن حصول الوطى
بنكاح صحيح شرط لمصو صفة الاحصان ولا يجب بقاء البقاء الاحصان حتى لو تزوج
في عمر مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال النكاح وبقي مجرد أو زنى يجب عليه الرجوع
وهما أي والحال أن الزوجين بصفة الاحصان فالجمل حال عما فهم بما قبلها من الوطى

والموطوءة ونظيره لغيت زيدا راكبين وحاصله اشتراط صفة الاحتضان فيها عند
الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطئ بنكاح صحيح حال الرق ثم عتقا لم يكونا
محصنين وكذا الكافران وكذا الحر اذا تزوج امه او صغيرة او مجنونة ووطئها وكذا
المسلم اذا تزوج كتابية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات
وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بان اسلمت قبل ان يطأها الزوج ثم وطئها الزوج قبل ان
يفرق بينهما فانها لا يكون محصنة بهذه الدخول لان الدخول انما شرط لكونه مشبعا
عن الحرام وانما يكون مشبعا اذا خلوا عما يحل بالبرغبة كالصبي والمجنون والرق والكفر
رجمه في قضاء حتى يموت ببداهة شهوده فان ابوا او عابوا او ما نوا سقط الحد ثم الامام
ثم برحى الناس وفي المقر ببداهة الامام ثم برحى الناس وغسل ولقن وصلي عليه وذكر
النوع الثاني من حق الزنا بقوله ولغير المحصن حال كونه حرا جلد مائة لقوله تعالى الزانية والرا
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لكنه نسخ في حق المحصن ففي حق غيره مع ولا به
وسطا اي متوسطا بين المبرج وغير المولود لقضاء الاول الى الهولاء وخلو الثاني عن
المقصود وهو لا تنجز بسوطه لا عقدة له لان عليا رضي الله عنه لما اراد ان يقيم الحد
كسر عنه عقدة بترع ثيابه لانه ابلغ في اتصال الامه اليه ومعنى هذا الحد على الشدة في البصر
الا ان ازار لانه فيه كشف العورة ويفرق الضرب على بدنة لان الجمع في عضو واحد قد يفيض
الى النصف وهذا الحد زاجر لا متلف الاراسه وفرجه وجهه لقوله عليه الصلوة والسلام
لذي امره ان يضرب الحدائق الوجه والراس والمذاكير قائما في كل حد لان معنى اقامته الحد
على التشهير والقيام ابلغ فيه بلامد وقيل هو ان يلقى على الارض ويحد كما يفعل في زماننا
وقيل ان يمد السوط فيرفع الضارب فوق راسه وقيل ان يمد به بغير ضرب وكل ذلك
زيادة على المستحق ولا يفعل وعبد اعطف على قوله حرا نصفها وهو خشو سوطا لقوله تعالى
فعليه بنصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في حق الاماء ولا يجزى اي العبد سبده
بل وادان الامام لان الحد حق الله تعالى لان المقصود منه اخلاء العالم عن الفساق ولهذا
يسقط باسقاط العبد فيستوفيه النايث عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف العذير
لانه حق العبد ولهذا بعد الرصبي وحق الشرع ساقط عنه ولا يترع ثيابها الا الفرووق
لان في جرحها كشف العورة والفرووق المحسوم ينعان من وصول الاثر الى المصروب ويحد
جائسة لانه استر لها وجاز الحفر لها للرجم لانه صلى الله عليه وسلم حفر للمدينة وعلى
رضي الله عنه لشرابه وان تركه لا باس لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر به وهي مستورة بثيابها

لاله لانه صلى الله عليه وسلم لم يحفر لما عثر ولا يجمع في المحصن بين جلد ورجم لانه صلى
الله عليه وسلم لم يجمع ولا في البكر بين جلد ونقي والشافعي يجمع بينهما فيجلد مائة ويضرب
سنة لقوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونعزب عام ولنا قوله تعالى
فاجلدوا حيث لم يذكر التعزيب والسكوت في مواضع الحاجة الى البيان تمام البيان
كما تقره الاصل وما رواه مشوخ الاسياسته فان الامام اذا ارى فيه مصلحة ضرب
يقدر ما يرى لانه بعيد في بعض الاحوال ويرجم مريض محصن رضى لانه شرع ان لا يفا
فلا يمنع بسبب المرض ولا يجلد مريض جلد الجلد حتى يبرأ لانه شرع زاجر لا متلفا
ولجلد في المريض ربما يكون متلفا وحاصل زنت لم يحد حتى تضع لانه فيه اضرار بالولد
الذي لم يحن والمخلوق من ماء الزنا محترم كغيره فان كان حدها الرجيم نرجم حين موتها
لان الناحية لاجل الولد وقد خرج والمرض لا ينافي اقامته الرجيم وان كان حدها الجلد
يجلد بعين النفاذ لانه نوع مرض فينظر البراءة منه **باب وطئ بوجوب الحد** والاشبهه
دارية للحد لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استنظم هذا حديث
تلقية الامه بالقبول وانما اختلفوا في ثبوت الشبهة وحدها فيحتاج الى تحديد لها
وتنوعها فنقول الشبهة ما يشبهه المذنب وليس بثابت وهي ثلثة انواع احدها
شبهة في الفعل وهي شبهة اشتباه وهي اي شبهة ثبتت في الفعل بظن غير الدليل
اي غير الدليل الى دليل وهي تتحقق في حق من اشتبه عليه لانه لم يشبهه عليه فلا بد من
الظن ليتحقق الاشتباه كنوم سفوا اخر اجد من علم منهم انه مخدر لانه لم يعلم فلم يجد من
ظن الخلة ثمانية مواضع ذكرها بقوله في وطئ امه ابويه فان اتصال الامم لك بين الوطئ
والفروج يقيد ظن ان للون ولاية ووطئ جاربه الاب كما في العكس وامه امرته فان غنى
الزوج بمال زوجته المستفاد من قوله تعالى وجدك عاتلا فاعنى اي بمال خديجة رضي
الله عنها قد يورث شبهة ان مال الزوج ملك الزوج وامه سبده فان احتياج
العبيد الى اموال المولى اذ ليس لهم مال يبيعون به مع كمال الانبساط بين مالمالك مولى
واحد ومع انهم معذورون بلجهل مظنة لا اعتقاد هم حل وطئ اماء المولى ووطئ
المرهين لانه المرهونة فان مالكيه المرهين المرهونة ملك يد يقيده ظن حل وطئ المهرق
وبقاء اثر النكاح وهو العدة لا يبعد ان يصير سببا لان شبهة عليه حل وطئ المعتدة
شبهة والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة باعتاق وهي ام ولده اي والحال ان المعتدة
ام ولده ولا حد في هذه المواضع الثمانية ان قال الجاني ظننت انها مخلى وان قال علمت

اذا وجد الرجل رجلا مع امرأتها جارتها او جارمه في بيت خال فاذا غلب ظنه
بزنى بها فله ان يقتلها اذا ما اشد ابعث من الخيانة والاقتل العام دون الآخر ولا يحتاج
الى اقامة البينة وقال بعض العلماء يستلزم الرخصة اي القتل حتى يبرئ بينهما علانية
الزنا كالقبول والمسلم واللعيب بها
والكلام في ثباته اذا انكر وارثه وقديه وجوه اصحابا ان كان القتيلا ذن في ريش واحد
او في بيت واحد او في منزل واحد فالجيبين على القاتل وقيل ان صلبه القتل ممن
يستبعد منه ذلك وهما مشبهان قبل ذلك فالتقوى قول القاتل مع يمينه كذا في جمع العاصي
تخل من شرح منيه

انها حرام على وجب الحد وثاني انواع الشبهة شبهة في المحل وتسمى شبهة حكمية وهي
تثبت في المحل بقيام دليل نافي للحرمة اذا انظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن
المانع يكون منافيا للحرمة ولا يتوقف على من الجاني واعتقاده فلم يجد الجاني بهذه
الشبهة مطلقا اي ولو قال علمت انها حرام على في ستة مواضع ذكرها بقوله بوطي انه
ابنه فان الدليل الثاني للحرمة فيه قوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا بيك ووطي
معناه الكتابات فان الدليل فيه قول بعض الصحابة ان الكتابات راجع ووطي
البايع الامة المبعة ووطي الزوج الامة المجهورة اي التي جعلها صداقا للماءة تزوجها
قبل تسليمها اي تسليم الاولي الى المشتري والثانية الى الزوجة فان كون المبعة في البايع
بحيث لو هلك انتقض البيع دليل الملك في الاولي وكون المهر صلة اي غير مقابل بمال دليل
عدم زوال الملك في الثانية ووطي الشريك اي احد الشريكين المشترك في الملك في
الجارية المشتركة دليل جواز الوطى واذا ادعى السب بثلث اي النسب ههنا اي في شبهة
المحل الاولي اي في شبهة الفعل لان الفعل في الاولي يحض زنا وان سقط الحد كما مر
راجع اليه وهو اشتباه الامر عليه بخلاف الثانية وثالث انواع الشبهة شبهة العقد
وهي تثبت بالعقد اي عقد النكاح عدة اي عند ابي حنيفة في وطي محرم نكحها وان كان
حرمة متفقا عليها وهو عالم به حيث لا حد عليه عنده ولكن يرجع عقوبة ان علم بذلك
وعند غيره ان علم بحد والا فادع وسياق بيانه وحد بوطي امة اخيه او اخته او عمه
او عمة وقال طهنت انها تحلى وكذا سائر المحرم سوى الولاد اذ لا بسوطته في مال
هو لا فلم يستند ظنه الى دليل فلم يعبر بوطي اجنبية وجدها على فراشه وقال
حسبته امرأتى اذ بعد طول الصحبة لا يشبهه عليه امراته ولو هو اعلم لا يقدري على التميز
بالحركات والهيئات الا اذا دعاها فاجابته اجنبية وقالت انا زوجتك فوطئها لان
الاخبار دليل كذا في الكافي حتى اذا جاءت بالفعل ولم يقل ذلك فوافعها وجب عليه الحد
كذا في الايضاح ودمية عطف على ضمير جد وجاز للفصل زنى بها حربي وذمي زنى بحرية
لكون اهل الذمة مخاطبين بالعقوبات والحربية لا لهم لبسوا بمخاطبين ولا من
وطي اجنبية زنى الله وقتل هي عرسك وعليه مهرها قضى به عمر رضي الله عنه وبالعدو
ولا من وطي محرما نكحها عند ابي حنيفة فانه جعل العقد شبهة في ذمة الحد كما سبق ولا من
وطي بهيمة لانه ليس في الزنا في كونه جنابة ثم ان كانت مما يؤكل نذيج ثم يجرى
بالنار ولا يجرى قبل الذبح وضمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغيبا كما في اوقات لا يجرى

والاحراق

والاحراق بالنار ليس بواجب وانما يفعل لثلاث بغير الرجل بها ان كانت باقية فينقطع
الحد به وان كانت مما يؤكل نذيج فيؤكل عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف تحرق او زنى
في ذمة عطف على وطي فانه لا يجحد عند ابي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يجحد لانه في معنى
الزنا لانه قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال تحض حراما وله ان ليس بزنا فان
الصحابة اختلفوا في موجبه من الاحراق وهدم الجدار عليه والتكس من محل مرتفع بائنا
الاجحار فعند ابي حنيفة يعزى بانثال هذه الامور او زنى في دار الحرب او دار البغي ثم
خرج البناء لتمام هناك بالحديث ولا بعد ما خرج لانهم لم تنفقد موجبه فانه ينقلب حق
ولا يزد غير مكلف بمكفئة مطلقا اي لا على الفاعل ولا المفعول به وفي عكسه بان زنى
مكلف بغير مكفئة حد هو فقط ولا بالنار بمسئحة لانه لى الزنا بان استباح امرأة
زنى بها لم يجحد عند ابي حنيفة وقال احدا وهو قول الشافعي اذ ليس بينهما ملك ولا
شبهة وكان زنى محضا وله ما روى ان امرأة سالت رجلا ما لا فاني ان يعطيهما
حتى يمكنه من نفسه فاذا رآه عرضي الله عنه الحد وقال هذا مهرها ولا بالنار باكره
سواء كان المكره زانيا او مرتبة ولا باقرار الزنا اربع مرات ان انكره الاخر هذه
المسئلة على وجهين احدهما ان يقرار بغير الزنا بقلوبه وقالت امة تزوجني واقرت
اربعا بالزنا مع فلان وقال فلان تزوجتها المرحمة وفاقا وثانيهما ان يقرار بغيرا
زنى بقلوبه نة فقالت ما زنى بي ولا اعرفه واقرت اربعا بالزنا مع فلان وقال فلان
ما زنت بها ولا اعرفها لا يجحد المقر عند ابي حنيفة وفي قتل امة بزنا الحد والقيمة لانه
جنى جنائين فيترتب على كل حال منهما موجبه الحد بالزنا والقيمة بالقتل والخلية في
الامام الذي ليس فوقه امام لا يجحد ويقتضى ببلان الحد حق الله تعالى واقامته اليه في
غيره ولا يمكنه ان يقيم على نفسه ويقتضى ببلان لانهما من حقوق العباد ويستوفيه
في الحق اما بكمية او بالا ستعانة بمنفعة المسلمين **باب شهادة الزنا والرجوع عنها**
شهد بحد متقادم بحد عدريان يكون قريبا من امامه بحيث يقدر على اقامة الشهادة
بلو تاخير لم يقبل لان الشاهد في الحد ودينه بين شتيين اداء الشهادة والمستر
والناخير ان كان لا اختيارا المستر فلا قدام على الاداء بعد السوء في باطنه من حقد او
عداوة حركته فيهم فيها ولا صغار فاسقا انما يخلف في الاقرار كما سياتي في الا في حد
قدف لان الدعوى فيه شرط فيجوز تاخيرهم على النعام الدعوى فلو يوجب نفسيتهم
من السرقة اي اذ شهد شهود السرقة بعد التقادم لا يجحد السارق ويضمن

نفسا معصومة بغير حق وجه الاستحسان ان القضاء صحيح ظاهرا وقت القتل فاورث
شبهة بخلافه وما اذا قبله قبل القضاء لان الشهادة لم تضر حجة بعد وتجب الدية
في ماله لانه عمد وسياق ان العواقل لا يعقل دم العمد وتضمن بيت المال ان لم تزل
فرجعه لانه امتثل امر الامام فينقل فعله اليه ولو باشر بنفسه تجب الدية في بيت المال
كذا هذا في شهود الزنا بنظرهم عمدا قبلت لا باحثة النظر لهم ضرر ونحو تحمل الشهادة
وان انكر الاحتضان بعد وجود سائر الشرائط فشهد عليه رجل وامرأتان او ولد
زوجته منه رجما اما الاول ففيه خلاف زفر والنشاف في زفر يقول انه شرط في معني
العلقة فلو يقبل فيه شهادة النساء احتياالا للدرء والشافعي يجزى على اصله ان شهادتي
غير مقبولة في غير الاموال ولنا ان الاحتضان عبارة عن الخضا المجدفة وانها مائة من الزنا
فانه يكون في معنى العلة لان ادنى درجات العلة ان يكون مفضية الى المعلول وهو
في المانع غير معقول **باب حد الشرب** اذا شرب حمر جواب اذا قوله الا في حد يعني ان
يجزى شرب الخمر ولو كانت فطرة واخذ برحبها وان زالت اي رحبها بعد الطرب او
سكر عطف على شرب ودال علة بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف تفسير
لقوله سكر فان المراد بالسكر عند ابن خنيفة في حق وجوب الحد هذه المعنى وفي حجة
الاشربة ان يهذي وعندهما ان يهذي مطلقا بنبذ ونحوه من المسكرات غير الخمر
واقرب اي شرب الخمر او السكر بغيرها مرة او شهد به رجلان وامرأتان فانها
لا تقبل في الحدود وعلم شره طوعا فان الشرب بالاكراه لا يوجب الحد صاحبها
ليتادب وينجز لان الظاهر انه لا يتالم حال السكر ثمانين سوطا للخمر ونصفها للعبيد
لاجتماع الصالح عليه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ينزع ثوبه يعني غير الارزاق ويصرف جلده
كما في الزنا كما مر ثم وان اقرب اي شرب الخمر او شهد به بعد زوال الريح قيد مجموع الاقرار
والشهادة او ثبوتها اي علم شربها بان ثبوتها او وجد رحبها منه بلا اقرار او شهادة
او رجع عن اقرار شرب الخمر او شرب السكر فيمحقن عصيرا الرطب اذا اشتد وقيل
هو كل شراب مسكر او اقر سكران لا يحد اما عدم الحد بعد زوال الريح فان
حد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله ولا اجماع الا يرى ان ابن مسعود وهو شرط
قيام الريح واما عدمه ببقاياها ووجدان رحبها فان الراجحة محتملة وكذا الشرب
قد يقع عن اكراه واضطرار ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا
لان السكر من المباح لا يوجب الحد كالنبيج ولبن الرمان وكذا شرب الكحول لا يوجب الحد

واما عدمه

واما عدمه بالرجوع عن اقراره فلو نه خالص حق الله تعالى فيعمل فيه الرجوع واما عدمه
في اقرار السكران فلزيادة احتمال الكذب في اقراره فيجوز له الدية لانه خالص حواله
تعالى بخلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران فيه كالصالح عقوبة عليه كما
سما سائر تصرفاته ولو اراد السكران زائل العقل لا يحد عرسه لان الكفر من الاعتقاد
ولا يتحقق مع زوال العقل اقيم عليه بعض الحد في شرب فتنرب ثانيا يستأنف الحد المذكور
كما في الزنا لما سياتي في الحدود اذا كانت من جنس واحد تتداخل **باب حد القذف**
فوق هذا في القذف كناية اي عدد او هو ثمانون جلدة للرجل ونصفها للغير وثبوتها حيث ثبت
ذكر من الشهادة رجلين ولا يقبل فيه شهادة النساء كما في سائر الحدود واذ اقر
محصنا او محصنة ولما كان معنى الاحتضان ههنا مغاير للمعنى الاحتضان في الزنا فليس بقوله
لا مكلفا يعني عاقلا بالغوا وانما اشترط ذلك لان العار لا يلحق المصبي والمجنون لا ينفك
الزنا من ماسمى لقوله صلى الله عليه وسلم من اشر الى الله فليس بمحصن عفيفا من الزنا
فان غير العفيف لا يلحقه العار وايضا القاذف صادق فيه وعقبة اعم من ان وطئ
بنكاح صحيح او لا وبهذا التعميم يميز عن احتضان الزنا بصرحة متعلق بقذف اي بصرح
الزنا بان يقول زنت او يراثة او انت زانية ونحوها في الجبل معناه زنت فانه يجزى
مهرها ايضا وعند محمد لا يحد لان المهر هو الصعود او مشترك والشبهة دارية
قلنا حال الغضب يجمع ذلك اولست لا ييك اولست باني فلون ابيه اي قال لست
باني زيد الذي هو اب المغزوف فقوله ابيه لفظ المصنف في غضب متعلق بزنا
والعطفين بعد وفي البسوة في غير الغضب يحفل المغالبة حد اي القاذف بطلب
المغزوف المحصن واشترط طلبه لان فيه حجة من حيث دفع العار عنه ولو كان المغزوف
مستباحا عن مجلس القاذف حال القذف ذكر هذا التعميم في التاخر خاتمة نقلا عن المصنفات
ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع ينزع الفرو والحشوة متعلق بمجد يعني لا يحد كما في
حد الزنا لان سببه غير مقطوع به لاحتمال كون القاذف صاد فالكن ينزع منه الفرو
والحشوة لا يمنع اتصال الاله لانه لا يثبت اي لا يحد بقوله لست باني فلون جده بالجر
صفة فلون او بدل منه وانما لم يحد لانه صادق في نفسه ونسبته اي ولا يحد ايضا بنسبته
اليه اي جده او الى حاله او عمة او رابة لان كل واحد منهم يسمى ابا وليس باب حقيقة فلو حد
في نفسه ولا بقوله باني ماء السماء فان في ظاهره في كونه ابنا لبيه وليس المراد ذلك بل
للتشبيه في الجود والسماحة والصفاء ولا بقوله باني بطي لعربي فانهم جيل من الناس سود

العراق وقال ابن ابي ليلى هو قذف فيجوز فيه لانه نسبه الى غير ابيه وانجته عليه ما روى
عن ابن عباس رضي الله عنه انه سئل عن رجل قال لرجل نبطي فقال لاحد له ويطلب عطف
على بطلب المقذوف من بيع القذف في نسبه بقذف الميت يعني لا يطلب بجد القذف
للميت لان بيع القذف في نسبه بقذفه كالولد وان علوا فالولد وان سفل لان العار
يلحق بهم بسبب الجزية فيمتد عليهم القذف معنى وعند الشافعي حد القذف يورث
فيثبت لكل وارث حق المطالبة ولو كان الطالب محرما من الميراث بالقتل او الكفر
او الرق فالمقذوف اذا كان محصنا جاز لانه الكافر والعبد ان يطلب الحد خلافه
لمحمد ويثبت لولد الولد حال قيام الولد خلافه فالزفر فيهما او ولد بنت فان لم يلط
لتحقق الجزية وعند محمد لا يطلب الا بغير ثبوت بالعصوبة قال يا ابن الزنا بين وقد مات
ابوه فعليه حد واحد لان الغالب في الحدود عندنا حق الله تعالى فيمنع من حد القذف
رجله مرارا او جماعة كل واحد منهم لا يجيب الا حد واحد كما سبق في حكمي عن ابي ليلى كان
قاضي الكوفة فسمع يوما رجلا يقول عند باب مسجده لرجل يا ابن الزنا بين فان لم يلط
فادخل المسجد فضربه حتى ثمانين لكمة في القذف والوالدين فيبلغ ذلك ابا حنيفة فقال بالبيع
من قاضي بلدنا قد اخطا في مسئلة واحدة من خمسة اوجه حدة في غير خصوصية المقذوف
وقصر به حدين ولا يجيب عليه الا حد واحد ولو قذف العاوي والي بن الحدين والواجب
ان يفصل بينهما بيوم او اكثر وحدة في المسجد وقد قال صلى الله عليه وسلم حبوا صبيا
مساجدكم ومجانيكم وسئل سفيان واقتضد وكم ولد الخامس يعني ان يكشف
ان المقذوف حي او ميتان لتكون الخصة اليهما اولى ولدهما وان اجتمع على ايهما
واحد اجناس مختلفة بان قذف او زنى او شرب وسرق بغير نكاح ولا يورث بينهما
خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فيبدا بجد القذف او لان فيه حق العبد
ثم الامام بالخيار ان شاء بدهم الزنا وان شاء بالقطع لاستقامتهما في القوة لثبوتها
بالكتاب ويؤخر حد الشرب لانه اضعف منهما ذكره الزبلي ولا يطلب احد من العبيد
ولا احد من الاولاد اياه بقذف امه الحرة المسلمة لان المولى لا يعاقب بسبب عبده ولا
الاب بسبب ابنته فلو كان لها ابن فرغ من الطلب لوجود السبب وانتفاء المانع وليس
فيه ارث اي اذ مات المقذوف بطل الحد عندنا خلافه فالشافعي لان الارث يجري
في حقوق العباد وههنا حق الشرع غالب عندنا ولا فيه رجوع يعني في اقر بالقذف في
رجع لا يقبل لان المقذوف فيه حقا فيكذب في الرجوع بخلاف حدوه في خالص

اذ لا مكذب له

اذ لا مكذب له فيها ولا اعتياض اي اخذ عوض عنه لانه ايضا يجري في حقوق العباد
قال رجل اخر يا زاني فرد الآخر كلامه عليه بواي بقوله لا بل انت حدك لان معناه
لا بل انت زان ولو قال لعنك الله فردت به حد ولا لعان لان كلامهما قذف الآخر
وقذفه يوجب اللعان وقذفها يوجب الحد فيبدا بالحد لان في بدايته فائدة ابطا
اللعان لان الحد ورد في القذف ليس هو باهل اللعان ولا ابطال في عكسه لان المأثرة
تحد حد القذف لانه احصا لا يبطل باللعان والحد ورد في القذف لانه عن
استصحاب الشهادة فيجوز لدفع اللعان لانه في معنى الحد وبزيت بك هدر يعني
اذا قال له يا زانية فقالت زيت بك فلو حد ولا لعان لوقوع الشك في كل منهما
احتمال انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجب الحد لا اللعان واحتمال انها ارادت
زنا في هو الذي كان معك بعد النكاح لاني ما مكنت احدا غيرك وهو المراد في مثل
هذه الحالة وعلى هذا يجب اللعان لا الحد لوجود القذف منه لانه ما فجاء الشك اقر
به لدفعي لاحد وان عكس حد كان النسب يثبت باقراره ثم بالنفي صارقا فان وجب
اللعان فاذا انقاه ثم اقره فقد كذب نفسه فوجب الحد والولد ان يعني ولدا اقر به
ثم نقاه وولدا نقاه ثم اقر به له اي يثبت نسبهما منه لاقراره قال لا مرادة باراني حد
ولرجل يا زانية لا كذا في تحفة الفقهاء ولا شيء بليس يائي ولا بابك لانه نفي الواحد
ولا يصير به قاذفا ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له لقيام امانة الزنا منها وهي وكافة
ولد لا اب ففانت العفة تنظر اليها او بقذف من لا عت بولد والولد صبي او قذفها
بعد موت الولد لقيام امانة الزنا منها كما مر بخلاف الحلة عنه بواي الولد حيث
يجوز قاذفه لا نقاء الامانة او القذف رجل وطى في غير ملكه بكل وجه كالكامة
الشركة فان الوطى في الصورتين حرام لعينه والاصل ان من وطى وطئا حراما لعينه
لا يجيب الحد بقذف او وطى في ملكه المحرم ايا كامة اخته رضعا او من زنت عطف
على رجل وطى اي لا حد بقذف من زنت في كفرها لتحقق الزنا منها شرعا لا بتمام
الملك والمبيع والزنا حرام في جميع الاديان او بقذف مكاتب مات عن وفاقا للمكاتب
في حرمة لاغتلاف الصحابة فيه وحد مستامن قذف مسلما ههنا اي في دار الاسلام
لان حق العبد وقد اترن ابقاء حقوق العباد وحد قاذف ووطى عرسه حايضا
لكون الحرمة موقوفة او وطى جارية مملوكة حرمت موقوفة كامة المحوسية او مكاتبته وقاذف
عجوزي كامة فاسلم فانه يجد عندنا في حنيفة خلافه ههنا يعني على ما سبق ان تزوج

الجوسي بالمحرم له صحة الحكم فيما بينهم عنده خلافهما اذا اقر القاذف بالقذف
يطلب اي القاذف بالبيينة على كون المقدوف زانيا فان اقام أربعة على زناه او اقر في
اي بالزنا كما مر في اربعة مجالس حد المقدوف وان عجز القاذف عن اقامة
البيينة للحال واستأجل لاحضار شهود في المصر يؤجل الى قيام المجلس فان عجز
حد ولا يكفل ليدب فبطلهم بل يحبس ويقال بعث اليهم من يحضرهم كذا في تحفة
الفقهاء كفي حد واحد بجنايات احدى جنسها بخلاف ما اختلف اي جنسها وقد
مر تفصيله **فصل** التعذيب هو تاديب في الكشف العز المانع ومنه التعذيب لانه منع من
معاودة القبيح دون الحد اي اذ في قدر من الحد وهو قد يكون بالحبس والصنع
او تعريك الاذن او الكلام الغصيف او نظر القاضي اليه بوجه معبوس او الضرب
فحينئذ يكون اكثر تسعة وثلاثون سوطا وقله ثلثة لان التعذيب ينبغي ان لا يبلغ حد
الحد وقل حد الحد واربعون وهو حد العبد في القذف والشرب وابو يوسف
اعتبر حد الاحرار لانهم الاصول وهو ثمانون ونقص عنها سوطا في رواية وخمسة في
اخرى وانما كان اقله ثلثة لان مادونها لا يقع بها الزجر ولا يفرق الضرب على الاعضاء
هنا اي في التعذيب كما يفرق في الحد كما سياتي والتعذيب على اربع مرات تعذيب اشرف
الاشراف كالفقهاء والعلماء وتعذيب اشرف كالدهاقنة وكبار التجار وتعذيب اوسا
الناس وتعذيب الخسائس فالاول اعدام لا غير وهو ان يقول القاضي بلغني انك تفعل
كذا وكذا والثاني اعدام والجرا الى باب القاضي وتعذيب اوسا وهو السوقة الا
والجرا الى باب القاضي والحبس وتعذيب الخسائس اعدام والجرا الى باب القاضي والحبس
والضرب وصح حبسه مع ضربه اذا اخرج الى زيادة تاديب وضربه اشد من ضرب الحد
لان التخفيف جرى فيه من حيث العدد قلوا يخفف من حيث الوصف كجد يؤدي الى قوت
المقصود ولذا لم يخفف من حيث التقريب على الاعضاء ويضرب قائما في ازار واحد
ثم الضرب الزنا اشد من الباقي لانه ثابت بالكتاب وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة
رضي الله عنه حيث قال علي رضي الله عنه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى
افترى وعلى المعتز بن ثمانون جلدة وعليه اجمع الصحابة رضوان الله عليهم ثم للشرب ثم
للقذف لان جنابة الشرب مقطوع بها وجنابة القذف لا احتمال كون القاذف صادقا
في قذفه وعجزه عن اقامة البيينة لا يدل على كذبه لاحتمال غيبة شهوده او ابايهم عن اقامتها
ولان شارب الخمر قلما يتجاوز عن القذف فيصير كل شارب جامعا بين الشرب والقذف

فيحقق

فيحقق منه جنائبان ومن القاذف جنابة واحدة ولهذا كان ضربه اخف من ضرب شارب
وان كان منصوبا عليه كذا في الكافي فاضحى ما قال صدر الشريعة اقول حد القذف ثابت
بالنفس وهو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وحد الشرب قبس على حد القذف لان حد
الشرب لم يثبت بالقياس بل باجماع الصحابة غايته ان سدد الاجماع هو القياس وقد تقرر
في اصول الحكم يستند الى الاجماع لا الى سنده وعز رتبة مملوك عبد او امة
لا يكره ان يزن لان جنابة قذف وقد امتنع وجوب الحد لفقدان الاحصان
ووجوب النذر بوليها يبلغ في التعذيب غايته وفي الصورة الآتية الراي الى الامام وهو ان
الخبران يجب فيهما البلوغ في التعذيب غايته لحد ماما اذا اصاب من الاجنبية كل حرام
الجماع والثانية اذا اخطا السارق بعد ما جمع المناع قبل الاخراج كذا في الكافي وعز رتبة
مسلم بها فاسق الا ان يكون معلوم السقوط فيثبت لا يعز ذكره قاضي خان فان قاله فاراد
الثانية لرفع التعذيب لاسم لانه شهادة على المخرج المحرور بخلاف ما اذا اقال با زاني فاراد
الثانية حيث يسمع لانه يثبت عليه الحد وهو حق لله تعالى فلا يكون جرحا مجردا كما استأنا
في كتاب الشهادة وعز بياكا في راي جنيت وباسارق وبافاجر وبامخنت يا خائنا
يا وطي وبازندق وبالص ان يكون لصا كذا في الثانية ياد بوث هو من لا يجازي زنا
اهله باقرطبان هو معرب قلبيان مراد فديوث بشارب الخمر باكل الربوا يا ابن الحجة
في الفتاوى الطهيرة القبيحة الزانية ما خوذ من الفجاء وهو السعال وكانت الزانية في القذف
اذ امر بها جمل سعلت لبقي من الحاجة فسميت الزانية فجدة وقيل هي من تكون ههنا
الزنا وقيل هي من اختل من الزانية لان الزانية قد تفعل سرا وتنف منه والنجمة من تجاهر
الاجرة اقول يرد على ظاهره ان مقتضى هذه المعنى ان تكون في النجمة معنى الزنا مع زيادة
المرقب فينبغي ان يجب فيه الحد كما وجبت في ابن الزانية كما مر اللهم الا ان يقال ان الحد
انما يجب اذا اذ في بصر من الزنا او بما هو في حكمه بان يدل عليه اللفظ اقتضاء كما اذا قال
لست لا بياك اولست بياك فلو ان ابيه في الغضب كما مر ولفظ النجبة لم توضع بمعنى
الزانية بل استعمل فيه بعد وضعه بمعنى اخر كما مر ولا يدل عليه اقتضاء ايضا وهو ظاهر
بؤيده ما قال الزبلي لا يقال لا يجب الحد بقوله لغيره لست لا بياك وهو ليس بصريح في
الزنا لاحتمال ان يكون من غير بالوطى بالشبهة لانا نقول فيه نسبة امه الى الزنا اقتضاء
والمقتضى اذ ثبت ثبت بجميع لوازمه فيجب الحد اذا الثابت اقتضاء كما الثابت بالعيا
هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تامل بيا ابن العاجر فانهما يتشاركان في معصية

فلا يكون في معنى الزانية ولا في حكمه فلا حد به انك ماوى للصوم وانت ماوى الزانية
يا من يلعب بالصبيات يا حرام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام فهو اعلم من الزنا كالوطى
حالة الخبيث وفي العرف لا يراد الا ولد الزنا وكثيرا ما يراد به الخبيث اللصم فلا يحد
فانما عثر فيها لانه اذى مسلما والحق المشئ به ولا مدخل للقياس في الحدود فوجب
التعزير لا اى لا يعزى بياحمار يا خنزير يا كلب يا نيس يا فرد يا حجام يا ابنة اى ابن
الحجام وابوه ليس كذا يا ماجر فانه يستعمل فيمن يوجر اهله بالزنا لكنه ليس في معناه
الحقيقي المتعارف بل بمعنى الموجه فلو تغير فيه يا بغاء فانه من شتم العوام ولا يقصد في
به معناه معينا يا ضحكة بوزن النقطة من ضحك عليه الناس وبوزن الهرة من ضحك
على الناس يا سحره هو ايضا كذلك وقيل في عرفنا يعزى في يا كلب يا خنزير بياحمار
يا فرد اذ يراد به الشتم ويتاوهون به وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالنساء
والعلوية يعزى لان الوحشة تلحقهم بذلك وان كان من العامة لا يعزى للثبوت بكذبه
وهذا حسن كذا في الكفا اذ عني القاضي على رجل سرق وعجز عن اثباته لا يعزى لان
المقصود المدعى تحصيل ماله لا السبب والشتم بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت
يحد لما هو حق العبد اى حق العبد غالب فيه فيجوز فيه الاجرام والعفو واليمين
والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين بخلاف الحد الذي هو خالص في الله
تعالى حيث لم يجز فيه شيء في ذلك ويعزى المولى عبده والزوجة زوجها على تركها الزينة
وتركها غسل الجنابة وعلى الخروج من المنزل وترك الاجابة الى الفراش لا اى لا يعزى الزوج
زوجته على ترك الصلوة والاب يعزى لابن عليه قال في النهاية انما يضرب بها المتفردة
التي لا تمنفعة تعود اليها الا يرى انه ليس له ان يضرب بها على ترك الصلوة وله ان يضربها
على ترك الزينة ونحوه وان يضرب ولده لتركها من حد او عز فمات هدر ماله لا نفعل
ما فعل بامر الشرع فيكون منسوبا الى الامر فكانه مات ختفانفة الامراء عز بها
زوجها مثل ما ذكره فمات فان دمها لا يكون هدر لان ناديه مباح فبقيد بشرط
السلامة ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه يعزى وكذا المعلم اذا ضرب
الصبي ضربا فاحشا يعزى كذا في جميع الفتاوى راي جلال مع امرأته او مع محرمه وهما
مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا كذا في الحنية والله اعلم كتاب السرقة هي لغة اخذ الشيء
من الغير خفية اى شيء كان وشرا عا اخذ مكلف اى عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم
مضروبة جيدة محررا صفة قدر او حال عنه بمكان او حافظ فقد زيد على المعنى اللغوي

او صاف شرعا منها في السارق وهو كونه مكلفا ومنها في السرقة وهو كونه مالا متقنا
مقدرا ومنها في السرقة منه وهو كونه حرزا وسياقي بيانها والمعنى اللغوي مراعى فيها
اما ابتداء وانتهاء كما باش سبب الاخذ خفية واخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا افترق
الجدار خفية واخذ المال من المالك مكابرة على الجهار اما صغرى وهي السرقة المشهورة
وفيها مسارقة عين من المالك او من يقوم مقامه واما اكبرى وهي قطع الطريق وفيها
مسارقة عين من الامام لانه المتصدي لحفظ الطريق باعوانه وشرط كون السارق
مكلفا لان الجنابة لا يتحقق بدون العقل والبلوغ والقطع جوار الجنابة وشرط كون
المأخوذ عشرة دراهم مضروبة جيدة فصاعدا او قدرهما قيمة لان النص الوارد
في حق السرقة مجمل في حق قيمة السرقة وقد ورد الحديث في بيانها في الجملة حيث قال
عليه الصلاة والسلام لا يقطع اليد السارق الا في ثمن المجن قال اصحابنا المجن الذي
قطعت يديه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوى عشرة دراهم رواه ابن عباس
وابن عمر رضي الله عنهما وشرط كونها وزن سبعة مثاقيل لانه المعبر في وزن الدرهم
في غالب البلدان وكونها مضروبة لانها المتناولة عرفا كسم الدرهم وهو ظاهر في
هوا الصريح لو سرق عشرة دراهم نبر لا تساوى عشرة مضروبة لا يجب القطع
لان شرط العقوبات تراعى وجودها بصفة الكمال والتميز انقص من المضروبة
قيمة ولهذا شرط الجودة حتى لو سرق عشرة ردية لم يقطع عند اى خفية وزفر
وشرط كون الاخذ من حرز لا النسيئة فيه لان ما يدراه بالشبهات لا يستوفى بشبهته
والحرز قد يكون بالمكان وقد يكون بالحافظ وسياقي بيان ان شاء الله فيقطع السارق
يمينه ان اقرم في القصاص وحد القذف ويروى عن ابي يوسف عدم القطع الا
بافتران مرتين او شهيد رجلان كما في سائر الحقوق وسياقها الى الشاهد من الاما
كيف هي وما هي ومن هي وان هي وكه هي ومن سرق ويبينها الزيادة الاحتياط
كما مر في الحدود ويجبسه الى ان يستل من الشهود للثمة ثم يحكم بالقطع وان اشترك
جمع في السرقة واصحاب كل قدر النصاب وهو عشرة دراهم فطعوا وان اخذ المال
كله من الحرز بعصمه لان المعتاد بين السارق ان يتولى بعضهم للاخذ ويستعد
الباقي للدفع فلما منع الحد بمنزلة لا تمنع القطع في اكثر السارق فيؤدي الى فتح باب
الفساد ويقطع بالساج خشب مقوم يجلب من الهند والقاء الرمح ولا ابوس
خشب جلب وفي الصحاح شجر طيب الرائحة والعود والسك والادهان والورق

نبات كالسمسم ليس الا باليمن بزرع فيبقى عشرون سنة كذا في القاموس والزعفران
والقصص الخضر كانه الزمرد والياقوت والبرجد واللؤلؤ واللعل والعبور
وبالمجمل كل ما هو من اغراء الاموال وانفسها ولا يوجد في دار الاسلام مباحة
الاصل غير مرغوب فيها وانا وباب من حشيش فان الصفه فيها غلبت على الاصل
فاليتق بالاموال النفيسة ولهذا حُرِّز وانما يقطع في الباب اذا كان محرزا غير منصوب
على الجدار خارج البيت وكان خفيفا لا ينقل على الواحد حمله لا اي لا يقطع بتافه اي
حفر يوجد مباح في دارنا خشب وقصب وحشيش وسبك وصيد وزرنيخ وقرع
وهي الطين الاحمر ونوره ولا بما يفسد سربا كلين ولم وفاكهة رطبة وغيره على شجر
لعدم الاحراز ويقطع وزرع لم يحصد لعدمه فيها ايضا ولا في اشربة مطربة ولا في
لهو وصيد من ذهب او فضة او شطرنج وبرد لان من اخذها يتناول الكسرة والار
بجوارف دراهم عليها التماثيل لانها ما اعدت للعبادة بل للتمول فلا يثبت فيها
ناول الكسرة وباب مسجد لعدم الاحراز ومصحف لانه ليس بمحرز للقول واخذه
بتأوله القراءة فيه وصبي حر لان الحر ليس بمال ولو كان المصحف او الصبي محليين
لان ما فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبير لان اخذه غصب او خذاع لا سرقة
ود فان غير الحساب لان المقصود ما فيها وهو ليس بمال ولا انها كانت شرعية
ككتب التفسير والحديث والفقهاء فهي كالصحف وان كانت اشياء مكروهة فهي
كالطهور واما فان الحساب المذكورة الكافي ان المراد دفاتر مضي حسابها لان
ما فيها لا يقصد بالاحذ وانما المقصود الكواخذ فيقطع ان بلغت نصابا وفي المحط
سرق دفاتر حساب اشياء واستمر ملكها يضمن المالك قيمتها وهوان ينظر بكم يشترى
ذلك وهو نظير من حرق صدك انسان فمن قيمة الصدك مكوب با على اكثر المشايخ
ولا ينظر الى المال وكذب وفهد لانها يوجدان مباح الاصل وحياته كان يجوز المودع
ما في بده من الشئ المأمون وحسن وهوان ياخذ من اليد سرقة جهرا او سريا وهوان
ياخذ على وجه العلانية فها من ظاهر بلدة او قرية كذا في المستصفي وبشئ لقوله صلى
الله عليه وسلم لا قطع على الخنق وهو البناء بلغة اهل المدينة ومال عامة كمال بيت
المال ومال له فيه شركة ومثل حقه حالا او موقولا بان كان له على آخره راجع حاله
مؤجلة فسرق منها مثله لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والمؤجل فيه سواء لا يقطع
التأجيل لتأخير المطالبة ولو اخذ بزيادة حقه لا بمقدار حقه يكون شره كفاية

وان سرق

وان سرق منه عروضا يقطع اذ ليس له ولاية الاستيفاء منه الا ببيع بالترخي وما
قطع فيه ولم يتغير يعني من سرق عينا يقطع فردا ثم عاد فسرقها وهي بجائها لم يقطع
لما سباني حتى اذا تغير فسرق قطع ثانيا كغزل قطع فيه ففسخ فسرق ولا يقطع بسرقة
ثم دى ثم محرم ولو كان المسروق مال غيره يعني ان السرقة ثم دى الرجم المحرم سواء كان
المسروق مال ذي الرجم او مال غيره لا يجب القطع للشبهة في الحرز بخلاف مال ذي مال
المحرم اذا سرق من بيت غيره حتى يقطع لتحقيق الحرز ويخاف في مال من صفة مطلقا
اي سواء سرق من بيتها او بيت غيرها حيث يقطع لتحقيق الحرز ولا سرقة من زوج
ولو كان سرقة العرس من حرز خاص له اي الزوج فان بسوطة اليد لكل منهما في مال
الاخر مانع من القطع ولا سرقة عبد من سيده او عرسه اي لا عرس سيده او زوج
سيده لوجود الاذن بالدخول عادة في هذه الصور ولا سرقة المولى من مكانه
لان له في كسبه حق ولا سرقة الضيف من مضيفة لان البيت لم يبق حرزا في حقه كقول
ماذوناني دخوله ولا سرقة من معتم لان له فيه نصيبا وحمام وبيت اذن للناس في دخوله
يفار الوجود الاذن عادة في الاول وحقيقة في الثاني فاخذ الحرز وكذا حوانيت
التجار والمخازن الا اذا سرق منها اليد لانها بنيت لاحراز الاموال والاذن مختص
بالشهارا وسرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع فيه ايضا لان الدار كلها حروزا
فلا بد من اخراجها او دخل بيتا وناول من هو خارج حيث لا يقطع عليها لان
الاول لم يخرج لا عراض بد معتبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يترك الحرز فلم
يتم السرقة من كل واحد او ثبت بيتا فادخل بده واحده نصابا حيث لا يقطع لما روى
عن علي بن ابي طالب اللص اذا كان ظرفا لا يقطع وفسره بهذا او طرفة خارجة من
كبر غير قال في النهاية الصرقة وعاء راجع والمراد بها ههنا نفس الكرم وانما كان الحكم
لان الرباط من خارج فبالطريق يحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد هناك الحرز وان
كانت الصرقة داخلية فطرها واخذها قطع لان الرباط من داخل فبالطريق الصرقة داخل
الكم فيوجد الاخذ من الداخل ولو كان مكان الطريق الرباط ينعكس الحكم لان انعكاس علمه
او سرق جملوه قطارا وجما حيث لم يقطع سواء كان معه سائق يسوقه او قائدا
بقربه او لا لان مقصود السائق والقائدا سوق والفود وقطع المسافة لا الحفظ قطع
سائق الجمل والجمل ان حفظ صاحبه او نام عليه فان النوم على الجمل او يقرب منه حفظ
ووثق الجمل واخذ منه شيئا يبلغ النصاب فان الجمل حرزا واخذ بده في صندوق

أو كنه أو جيبه لاؤخذ واخذ قدر النصاب أو أخرج من مقصورة دار فيها مقاصد
لصحتها أو سرق صاحب مقصورة من مقصورة أخرى يعني دارا فيها حجرات
يسكن فيها غيره لا دارا لأحد يبيتونها مشغول بمشاعه وخدامه وبينهم أنبساط أو نقي
شئنا من حرف في الطريق ثم أخذ لأن الرمي حيلة بقاءها السارق لا غرض فاسدة
فيه ولم يغيرض عليه بد معتبرة فاعتبر الكل فعاد واحدا فقطع وإذا أخرج ولم يأخذ
فهو مضيع لا سارق فلا يقطع أو حمل على حمار فساقه فأخرجته لأن سيره مضاف
إليه لسوقه في المنية لا مام أن يقتل السارق سياسة لسعيه في الأرض بالفساد
فصل يقطع بمن السارق أما القطع فبالنص وأما الإيمين فلقراءة ابن مسعود
رضي الله عنه فاقطعوا إيمانها والقراءة المشهورة بعملها عندنا من رزده لأن
النبى صلى الله عليه وسلم أمر بقطع السارق من الرزذ وجسم لقوله صلى الله عليه وسلم
فاقطعوا واحسبوا الأفي حرو برد شد بدى لأنهم بما ينقض إلى التلغ والحد زاجر
لا متلف ثم رجله اليسرى إن عاد فإن عاد لا يقطع وحبس حتى يتوب ويزر
أيضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة يمينه لقوله صلى
الله عليه وسلم من سرق فاقطعوه وإن عاد فاقطعوه وإن عاد فاقطعوه وإن عاد
فاقطعوه ولنا إجماع الصريح رضي الله عنه حين جرم على رضي الله عنه بقوله في الاستمى
من الله تعالى أن لا داع له بدأ يبطش بها ورجل يمشي بها ولم يمتح أحد منهم بالحديث
فدل على عدمه وقال الإمام الطحاوي سمعنا هذه الآثار فلم نجد شئ منها ولو صح
حملها على الستة أو التسع فإن كان جواب هذا الشرط قوله لا يقطع أما عدم
القطع فيما إذا كان يده اليسرى أو يدها ما أو أصبعها أو رجله اليمنى مقطوعة أو شئ
فلاذ فيه نفوت جنس المنفعة وهو البطش والمشي بخلاف ما إذا كان أصبع أو
سوى الأبهام مقطوعة أو شئ لأن فوته لا يمنع القطع في ظاهر الرواية وأما عند
فيما ذكر بقوله أو رده إلى مالك قبل الخصومة لأن الدعوى لا يمكن فلا يظهر الشرط
وأما فيما ذكر بقوله أو ملكه بهيمة مع القبض أو بيع أو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع
هذا قيد الملك والنقصان معا فلاذ قيام الخصومة عند الاستيفاء شرط القطع
وقد انتفى في الأول وقيام كمال النصاب عند كمال مضاء شرط القطع أيضا وقد انتفى
في الثاني وأما فيما ذكر بقوله أو سرق وشهد عليه شاهدان فادعى كونه المسروق شيئا
وان لم يبرهن فلاذ المشبهة دائرة للحد وبثبت بحد الدعوى للوحدان لا

ذكر بقوله أو أقر أي السارقان بالسرقة فادعاه أي الملك أحدهما وإن لم يبرهن
حيث لا يقطعان فلاذ الرجوع عام في حق الرجوع ومورث المشبهة في حق الآخر
لأن السرقة تثبت باقرارهما على المشبهة قاله الوقاية أو سرق فادعى ملكه أو السارقين
أقوله فيه بحث لأن المفهوم من العبارة غير مطلوب والمطلوب غير مفهوم منها أما إذا
فلاذ قوله أو أحدا السارقين عطف على ضمير فادعى فالمعنى أو سرق سارقان فادعى
أحدهما وهو ليس بمطلوب أما الثاني فلاذ المطلوب أن يقر السارقان فادعى
الملك أحدهما كما هو المذكور في الهداية والكافي وغيرهما وهو ليس بذي زم إذا
لا اشعار في العبارة بالأقرار وأما فيما ذكر بقوله أو لم يطالب للمالك وإن أقر السارق
فلاذ الدعوى شرط فلاذ بد من المطالبة لم يقطع سرقا وغاب أحدهما فبرهن
على سرقته مما قطع الحاضر لأن السرقة إذا لم تثبت على الغائب كان اجنبيا وبدعوى
الاجنبى لا يثبت ولاذ احتمال دعوى المشبهة شبهة المشبهة فلاذ تعتبر وقطع
السارق بخصوصية ذي يد حافظة كاب وصي ومودع وغاصب وصاحب ربا
ومستعير ومستاجر ومضارب وقابض على سوم الثرى ومرفقن ومستبضع
وخصومة المالك أيضا من سرق منهم مفعول خصومة أما خصم ذي يد حافظة
فلاذ السرقة موجبة للقطع في نفسها وقد ظهرت عند القاضي بحجة شرعية بناء
على خصومة معتبرة فيستوفى القطع ولهم يد صحيحة وهي مقصودة كالمالك فإذا
ازيلت كان لهم أن يجاهروا عن أنفسهم لاستردادها أصالة لا نيابة لأنه إن كان
أصلا لا يمكن مبادلة الأمانة إليه وإن كان ضمينا لا يمكن من إسقاط الضمان
عن نفسه لأنه بان يقول سرق مني فإذا كان أصلا في الخصومة وجب الاستيفاء
عند الثبوت بل خصومة المالك لأن القطع حق الله تعالى بخلاف القصاص وأما خصومة
المالك من سرق منهم فلاذ له حقيقة الملك وهي أقوى من اليد الحافظة فإذا اجازت
بالثانية فلاذ يجوز بالأولى ولا يقطع من سرق من سارق قطع يعني إذا
سرق رجل شيئا فقطع به وبقي المسروق في يده وسرقه من السارق آخر لا يقطع
الثاني لأن السرقة إنما يوجب القطع إذا كانت من يد المالك أو أمين أو الضمين
لما مر آنفا ولم يوجد شئ منها هنا إذا سارق أو ليس بمالك ولا أمين ولا
ضمين حتى لو أتلفه لا يضمن كما سياتي بخلاف ما إذا سرق قبل القطع حيث يكون
اليد لم يملك المال القطع لأنه في معنى الغاصب وقطع عبدا فسرقة لأن أقراره صحيح

من حيث أنه أدى إلى الجزاء إنما يجب عليه بسبب الجنابة والجنابة إنما يتحقق بواسطة
التكليف والتكليف إنما يتحقق من حيث أنه أدى إلى الجزاء إنما يتحقق بواسطة
فبصحة من حيث أنه أدى إلى الجزاء إنما يتحقق من حيث أنه أدى إلى الجزاء إنما يتحقق بواسطة
وما قطع به مطلقا أي سواء كان المقطوع حرا أو عبدا أو بقدر إلى صاحبه لبقائه
على ملكه ولا لا يضمن وإن ألتف لقوله صلى الله عليه وسلم لا غرم على السارق بعد
ما قطعت يمينه وقوله وإن ألتف إشارة إلى رد ما روى الحسن عن أبي حنيفة أن الضمان
يجب بالاستيلاء ولا من سرق عطف على ضمير لا يضمن وجاز للفصل مرات فقطع
ولو كان القطع ببعضها أي ببعض السرقات شيئا مفعول لا يضمن منها أي من
تلك السرقات يعني أن من سرق سرقات فحضر واحد من أربابها وأدعى حقه فأنبت
فقطع فيها فهو مجبر عليها ولا يضمن شيئا عند أبي حنيفة وإن حضر واجبا فقطعت
يده لحضورهم لا يضمن شيئا بالوفات ولا أي لا يضمن أيضا فاطع بسار من أمر
بقطع يمينه بسرقته ولو عمد لا تلتف وأخلف من جنسه ما هو خير منه فإن قيل اليمين
لم يحصل بقطع السري بل كانت حاصلة قبله قلنا اليمين كانت مستحقة لا تلتف
فبقطع السري سلمت فصارت كالحاصلة له قال أناس سارق هذا الثوب بالاضافة
فقطع لكونه اقرا بالسرقة ولو قال أناس سارق هذا الثوب بدونها أي بدون الاضافة
بل يتنوب سارق لا أي لا يقطع لكونه عدة لا اقرا وقطع من شق ما سرق في الدار
فأخرجته فهو بعد الشق يساوي عشرة أي عشرة دراهم مضروبة فيد بقيد ين أن
يكون الشق في الدار وإن يساوي السروق عشرة دراهم بعد الشق في الدار لأنه
إذا أخرجته غير مشقوق وهو يساوي عشرة دراهم ثم شقه وانقص قيمة بالشق من
العشرة فإنه يقطع قولا واحدا وإذا شق في الدار وانقص قيمة ثم أخرجته لم يقطع
لأن السرقة تمت على النقص الكامل في الأول والثاني فظهر أن القيد الثاني لا بد منه
ولهذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما وقد ترك في الوقاية والكنز لا أي لا يقطع
من سرق شاة فذبح في الحرم فأخرج لأن السرقة تمت على اللحم وقد سبق أن سرقة
لا يوجب القطع ومن جعل ما سرق من الفضة والذهب قدر النصاب دراهم أو دينار
فقطع السارق وردت الدراهم والديناران إلى السروق منه عند أبي حنيفة وقيل
لا تزد بناء على أنها صفة متقومة عندهما خلو قاله وإن جره أي الثوب الذي
فقطع فلا ورد ولا ضمان عندهما وقال محمد يوجب من الثوب ويعطى ما زاد الصنيع

فيه لأن عين ماله قائم من كل وجه وهو أصل والصنيع تبع فكان اعتبار الأصل
أولى ولهما أن الصنيع قائم صورة ومعنى وحق صاحب الثوب قائم صورة
لأن معنى لزوال النقص بالقطع كما مر فكان حق السارق الحق بالترجيح فإن سرق
السارق الثوب رد على السروق منه عند أبي حنيفة لأن السواد نقصان فلا يوجب
انقطاع حق المالك سرق في ولاية سلطان ليس سلطانا آخر قطعه أو ولاية له على
من ليس تحت يده والله أعلم **باب قطع الطريق** لما فرغ من بيان السرقة الصغرى
شرع في بيان سرقة الكبرى فقال من قصده أي قطع الطريق سواء كان عتقا متمتعين
عن طاعة الإمام فقصده أو واحدا يقدر على الامتناع فقصده وهو مبتدأ خبر
قوله لا يوجب حبس معصوما أي حال كون القاصد معصوم الدم بأن كان مسلما أو ذميا
فإن كان مستأما ففي إقامة الحد عليه خلاف على المعصوم متعلق بالضمير البارز
في قصده أي قصد القطع على مسلم أو ذميا حتى لو قطعه على مستأمن لا يجب الحد
عليه فأحد أي مسك قبل أخذ شيء من المادة وقيل قتل واحد منهم أو أكثر حبس
بعد النظر بطلبه ثم يهرس منكر حتى يثوب لا يجرى القول بل بان يظهر فيه سبب
الضمان وإن أخذ أي القاصد مالا ونصيب كل منهم بنصاب قطع يده ورجله
من خلاف أن كان صحيح الأطراف كذا في تحفة الفقهاء وإن قتل بدو أخذ قتل حدا قصا
فلا يعفو ويقتل بغيره على كونه حدا ولو كان قصاصا لعني وفي القصاص وإن قتل
واحد قطع ثم قتل أو صلب عطف على قتل أو قتل عطف على قطع أي قتل ابتداء بدو
قطع ثم قتل أو صلب أو صلب حيا وبيع أي شق بطنه برمح حتى يموت والأصل فيه
أنه تقا أما جزاء الذين يجارون الله ورسوله الآية أي يجارون أولياء الله على
حد في المضاف لأن أحدا لا يجارب الله تقا ولأن المسافر في البراري والقبلى في
أما إذا تقا وحفظه فالتعرض له كأنه يجارب الله تقا والمراد به التوزيع على الأحوال
أنه إن قتلوا أن قتلوا الخ لا التعذيب كما قال متشبهنا بظاهره أو ثبت ذلك بقوله
سلي الله عليه وسلم من أخذ من المال قطع ومن قتل قتل ومن أخذ المال وقتل صلب وقد
ورد أن جبريل عليه الصلاة والسلام نزل بهذا التقسيم في أصحاب أبي بردة
ويزك مصلوا بالثلاثة أيام كيعتبر به غيره لا أكثر منها لأنه يتغير بعدها فيتأذى الناس
فما أخذ قتل أو ألتف لا يضمن يعني إذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال أخيه
اعتبارا بالسرقة الصغرى وقد مر بقتل أحدهم حد ولا أنه جزاء المحاربة وهي تحقق

بان يكون البعض ردة للبعض حق اذا ذل اقدامهم اخاذوا واليه والشروط هو القتل
من واحد منهم وقد وجد وجرح وعصاهم كالسيف لان قطع الطريق يحصل بالقتل
باي آلة كانت بل بمجرد اخذ المال او الاخافة وان جرح واحد المال قطع اي قطع به
ورجله من خلاف وهدد جرحه لان الحد لما وجب حقالله تقاسم سقط عصمة النفس
حقا للعبد كما يسقط عصمة المال لان القطع مع الضمان لا يجتمع وان جرح فقط
اي لم يقتل ولم يخذ ما لا جواب هذا الشرط قوله الا في واحد او قتل عمدا بجدة
واخذ المال فتاب قبل ان يمسه او كان منهم غير مكلف اي صبي او مجنون او ذو
رجح محرم من المادة او قطع بعض المادة على البعض او قطع الطريق ليل او نهارا
بمصر او بين مصرين متقاربين فلو وجد اما سقوطه اذا جرح فقط فلو ان هذا الجنابة
ليس فيها حد فلو بسقط حق العبد اذا سقطه في ضعف استبقاء الحد ولم يوجد فيبقى
حقه فلو لو القصاص ان كانت الجراحة مما فيه القصاص او لا رثن ان كانت مما فيه
الا رثن في الاولى من الصور المذكورة وهي ما اذا جرح فقط واما سقوطه اذا اخذ به
ماتاب وقد قتل عمدا بجدة واخذ المال فلقوله تعالى الا الذين تابوا قبل ان يتفكروا
عليهم فاذا سقط ظهر حق العبد فيه ويكون له اي اللوى القود اي قتل القاطع او العفو
في غيرهما من الصور المذكورة واما اذا كان منهم غير مكلف او ذورهم محرم فلا جنابة
واحدة قامت بالكل اذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة ولا
لا يثبت الحكم واذا سقط الحد صار القتل الى الاولياء ان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا عفوا
واما اذا قطع بعض المادة على البعض فلو ان الحزب واحد فصار القاتلة كدار واحدة
واما اذا قطع ليل او نهارا بمصر او بين مصرين متقاربين فلو ان الظاهر لحقوق القود
الا انهم يؤخذون برة المال ايضا لا المال الى المستحق ويورثون ويجسسون لا تركابهم
الجنابة فلو قتلوا فالا امر الى الاولياء وغيره يوسف لو كان في مصر ليل او نهارا بينهم
المصر لقل من مسيرة سفر يجري عليهم احكام قطاع الطريق قاله الاختيار وعليه
الفنوي لمصلحة الناس وهي دفع شر المتغلبة والمتلصصة وفي الحق بكسر النون مصدق
حق بخنق يعني اذا خنق رجلا حتى قتله فعليه دية وسباني وجهه في الجنابات ان شأ
الله تعالى ومن اعتاده في مصر قتل به لانه صار ساعيا في الارض بالفسا فبدفع شره بالقتل
مع القطاع امره فقتلت واخذت المال دون الرجال لانه يقتل المرأة وقتل الرجال
عشرة نسوة فقطع الطريق واخذت المال وقتلت بقتلن وضمن المال كذا في المتن

كتاب الاشربة

كتاب الاشربة لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب الحدود والقوم اخروه الى آخر الكتاب
وهي جمع شراب والشراب لغة كل ما يشرب مسكرا كان او لا وشرعا ما بيع مسكرا علم
ان جميع ما يستخرج منه الاشربة اربعة العنب والتمر والذبيب والحبوب كالحنطة
والشعير والذرة ثم للماء المستخرج منها حالان في مطبوخ والمطبوخ قد
يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه والحرام من الاشربة
ايضا اربعة والحاول ايضا اربعة اما الحرام فبين الاول منه بقوله حرم الخمر وان
قتل وهي ماء العنب اذا غلي واشتد وقذف بالزبد خص هذا الاسم بهذا الشراب
باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر خمر لانهما اسميت خمر الخامرة العقل وسائر
المسكرات كذلك قلنا لا نتم ذلك بل انما سميت به لا خمارها قال ابن اعرابي سميت
الخمر خمر لانها تركت فاخمرت واخمارها تغيير ريجها كذا في الصحاح ولو سلم فلو
نسب ان رجاية المعنى سبب الاطلاق بل سبب الوضع ونرجع الاسم على الغير فان
القارورة سميت بها لقرار الماء فيها ولا يطلق على الدن والكوز وقد تقرر في موضع
ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد شرط عنده وعندهما اذا اشتد صار
مسكرا قذف بالزبد او لا وبين الثاني بقوله كذا الطلاء وهي ماء عنب طبخ فذهب
اقل من ثلثيه كذا في الهداية والكافة وقال في المحيط الطلاء اسم للمثلث وهي ما طبخ
ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا قال الزبلي وهو الصواب
لما روى ان كبار الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يشربون من الطلاء وهو ما ذهب ثلثاه
وبقي ثلثه وعظماي الخمر وما ذهب اقل من ثلثيه نجاسة اما الخمر فليسوتها بالذلال
القطعية حيث سماها الله تعالى رجسا وهو اسم للحرام الجبل العين كذا في الكافي
ورود الاحاديث المتواترة المعنى فيه واما ما ذهب اقل من ثلثيه فلو نهى عن بيعه في حكم
الخمر وبين الثالث بقوله وحرم السكر وهي التي في ماء الرطب كذا في الهداية والكافة
وبين الرابع بقوله ويقع الذبيب نبثا اذا دلت اي الطلاء والسكر والنقيع واشتد
وقد قذف بالزبد فان هذه الاشربة انما تحرم عند ابن حنيفة اذا حصلت لها هذه الصفات
الثلاث وعندهما يكفي الاشتداد كما في الخمر وحرمة الخمر اقوى من حرمة الثلثة الباقية
لثبوتها بدلائل لا شبهة فيها اصلها كما مر فيمكن استعمالها ولم يتبعها ولم يضمن مثلها
اي ان تكون للذمي ويجوز شاربها ولو فطرة وشارب غيرها ان سكر او اما الحاول
فبين الاول بقوله وحل المثلث العنب وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي

ثلاثة وأدنى واشتد وسكن من الغليان هذا عند أبي حنيفة وأبو يوسف وعند محمد
ومالك والشافعي قليلا وكثيره حرام سئل أبو حفص الكبير عنه فقال لا يجعل شربه فيقبل
الخالق أبا حنيفة وأبو يوسف فقال لا لهما يجازون لاستمرار الطعام والناس في
زماننا يشربون للفرح والتلهي فعلم أن الخلاف فيما إذا قصد به التقوى فاما إذا
قصد به التلهي لا يجعل اتفاقا والذي يصب عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطنخ حتى
يرقى ثم يطبخ أدنى طبخة حكمه حكم الثلث لأن صاحب الماء لا يزيده إلا ضعفاً جازاً
ما إذا صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الكل لأن الماء يذهب أو للخطأ
أو يذهب منها فلو يكون الذاهب ثلثي ماء العنب وبين الثاني بقوله وحل يبيد القوم
والذي يصب مطبوخاً أدنى طبخة وأن علياً واشتد وسكن من الغليان عندهما وعند محمد
والشافعي حرام والكلام فيه كاللزام في المثلث المذكور وبين الثالث بقوله وحل
للعليطان وهو أن يجمع بين ماء التمر والرييب مطبوخاً أدنى طبخة ويترك إلى أن يغلي
ويشدد فإنه أيضاً جاز إذا شرب مالم يسكر بلولهو ولا طرب وبين الرابع بقوله
ويبيد العسل والذين والبر والشعير والذرة وأن لم يطبخ وهل يجزئ الفساق في هذه
الأشربة إذا سكر منها قبل لا يجزئ قالوا الأصح أنه يجزئ بل لا يفسد بين المطبوخ والني
لأن الفساق يجمعون عليها في زماننا كما جمعوا عليهم على سائر الأشربة المحرمة بل فوق
ذلك وكذا المخذول الغليان إذا اشتد إذا شرب فيه بقوله حل أي حل هذه الأشربة
الأربعة إذا شرب مالم يسكر وإذا سكر واحد منها كان الفسخ الأخير حراماً لأنه المفسد
بلولهو وطرب متعلق بقوله شرب وهذا القيد غير مختص لهذه الأشربة بل إذا شرب
الماء وغيره من المباح بلولهو وطرب على هيئة الفسقة حرمت أعلم أن السكر حالة تعرض
للإنسان من امتلاء دماغه من لا يجزئ المنصاعرة التي فيتعطل معه عقله المميز بين
الأمور الحسنة والقيحة وهو حرام بالإجماع لكن الطريق المفضي إليه قد يكون أيضاً
حراماً كما في الأربعة السابقة وقد يكون مباحاً كما في الأربعة اللاحقة وسكر المضطر
إلى شرب الخمر والسكر الحاصل من الأدوية والأغذية المخذولة من غير العنب فإن قيل الحل
والحرمة من صفات الأفعال الاختيارية حتى إن الحرام يكون واجب الزك والسكر على
ما ذكر ليس بفعل فساد عن كونه اختيارياً بل قلنا مع كونه حراماً حرمة المباشرة إلى تحصيله
وإكتساب أسبابه أصلاً كما قالوا في بيان وجوب الإيمان وحرمة الكفر فانهما المعتبران
النفسيان وإن الأفعال الاختيارية قد يسر وحل الخمر عطف على الثلث أي حل الخمر

أدخل الذي

أي الخمر الذي يتحول الخمر إليه ولو كان تحول به علاج كالقاء الملح والخمر مثله اليها وبكره
تخليها وقال الشافعي بكره ولا يجعل الخمر الحاصل به أن كان بالقاء شيء فيه قولاً واحداً
وإن كان بدونه فله في الحل قولان ولا تنبأ أي حل اتخاذ البند في الدباء وهو الفرع
والخشيم وهو أجرة الخضراء والمزوت وهو الظرف المطلي بالزفت والنفير وهو ظرف
يكون من الخشب المنقور فإن هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فإذا حرمت حرم
البنى صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف لما كان فيه تشبهها بشرب الخمر ولما كان
فيها أثر الخمر فلما مضت مدة إباح النبي صلى الله عليه وسلم استعمالها وأيضاً بيان في ابتداء
تحريم شيء ويشدد دليله أن الناس مرة فاذا تركوه واستقروا أمر نزول التشديد بدونه
شرب ورد في الخمر ولا منسأطه أراد بالكرهية المحرمة لأن فيه أجزاء الخمر وعبر به لعدم
القاطع فيه كما مر في أول كتاب الكراهة والاستحسان ولا يجد شاربه بل وسكره وجوب
الحل في قبل الخمر كونه داعياً إلى الكثير والدردى ليس كذلك فاعتبر حقيقة السكر كما
المجانيات لا يجزئ وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الحدود ولا شربة الجنابة اسم لفعل
يجرم شرباً سواء تعلق بمال أو نفس وفي اصطلاح الفقهاء خصت بما تعلق بالنفوس
والأطراف وخص العصب والسرقة بما تعلق بالأموال القتل وهو فعل مؤثر إذا هاق
الروح وهو على ما ذكر في المبسوط ثلاثة أقسام عمد وخطأ وشبه عمد وكان أبو بكر
الرازي يقول وهو خمسة أقسام عمد وشبه عمد وخطأ وجاز مجرى الخطأ وقتل
بالسبب والخيانة المتأخرون والمراد به بيان أنواع قتل يتعلق به الأحكام الآتية ولا
فالقتل أنواع كثيرة كالرجم والقصاص وقتل الحربي والقتل صلباً في حق قطاع الطريق
بين الأول بقوله أما عمد وهو قتل آدمي قصداً احترازاً عن الخطأ ولا يجزئ ما في قول الوفاية
ضربه قصداً من التسامح بنحو سلاح أي بسلاح ونحوه في تعريف الأجزاء فإن القصد فعل
القلب لا يوقف عليه فافهم استعمال الآلة القاتلة غالباً مقامه بتسببها كما أفهم السفوف مقام
المشقة كطيطه ونار وزجاج ومحمد حشيت ومحمد دجج فإن الآلة القاتلة غالباً هي المخذولة
لأنها هي المعدة للقتل حتى لو ضرب به بحجر كبير أو خشب كبير أو بفضة حديد أو نحاس لا يجب
القصاص عند أبي حنيفة وسياق في شبه العمد وفي الجنابة المخرج لا بشرط في الحد يد وما يشبهه
كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية بشرط أي شرط القتل العمد كون القاتل مكلفاً أي عاقلاً
بأنه لما مر أول الحدود أن غير المكلف ليس أهلاً للعقوبات وقاله الخلاصة ليس للصبي
والمجنون عمد وهو خطأ منهما وكون المقتول معصوماً لدمه بأن يكون مسلماً أو ذمياً أبداً

احتراز عن المسئاة فان عصمة دمه موقت الى رجوعه بالنظر الى القاتل احتراز عما اذا
قتل زيد بكرا عدا حتى وجب عليه الفصاص ثم قتل بشرا زيدا فان زيد لم يكن معصوما
الدم بالنظر الى اولياء بكره كان معصوم الدم بالنظر الى بشره ابدأ ولذا وجب على
بشر الفصاص ان كان قتله زيد اعمدا والدية ان كان خطأ كما سباني وان لا يكون بينهما
اي بين القاتل والمقتول شبهة ولا شبهة ملك لما سباني ان القتل حينئذ لا يكون
عمدا يترتب عليه الفصاص وحكمه الا انه لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم
خالدا فيها ابدأ وقد ورد فيه الاحاديث الكثيرة وانعقد عليه الاجماع والقود عينا وقال
الشافعي هو غير متعين بل الولي يحجز بينه وبين اخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم الفصاص
في القتلى والمراد به العمد لانه واجب في الخطا الدية لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا خطأ
الدية ولانه قال النبي صلى الله عليه وسلم العمد قود اي موجه قود فان نفس العمد لا يكون
قود الا قوله في كل ذي دليلين اشكال اما في الاول فهو ان قواعد المقررة في الاصول
ان التخصص بالذکر لا يدل على الحصر فتخصص الخطا بالذکر لا يدل على قصر الدية على الخطا
بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد والخطا كما ذهب اليه الشافعي واما في الثاني
فهو ان قواعد المقررة في الاصول ايضا ان تقيد المطلق بنسخ وهو لا يجوز بحجز الواحد
والظاهر ان هذا الحديث كذلك ومن ادعى الشهرة فعليه البيان وان تخصص عام الكتاب
بحجز الواحد قبل ان يخص بكون مستقلا موصولا لا يجوز ولنظ القتل في الآية اما
مطلق واما عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بحجز الواحد بل الوجه ان يقال ان الايات
يفسر بعضها بعضا وقوله تعالى ولكم في الفصاص حية يدل على ان موجب العمد هو الفصاص
فقط لان معنى الآية على ما ذكره التفاسير وكتب المعاني ان القاتل اذا احظ انه ان قتل
قتل ارتدع بالضرورة عن القتل فاذا لم يقتل لم يقتل فيقتل فيقتل على الحيوة وظاهر ان هذا
مختص بالعمد فان القاتل في الخطا لا يقتل بل يتخلص بالدية وبه يظهر الرد على الشافعي فيما
ذهب اليه فليتنامل فانه مما انفردت به المحدثون من ملهم المطوع واليه المرجع والمآل الا ان يعفو
وليه بل يدلي وبصالح يدل لان الحق له وحكمه ايضا حرمان الارث لقوله صلى الله عليه وسلم
لا ميراث لقاتل ولا كفارة فيه اي في العمد عندنا سواء كان عمدا يجب فيه الفصاص او لا
كالا ب اذ قتل ابنه عمدا ورجل قتل في السلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها عددا كذا في النهاية
وقال الشافعي يجب الكفارة لانها شرعت كاسمها ما حية للذم ولا ثم في العمد اكره فيكون
ادعى الى ايجاب الكفارة ولنا ان الكفارة دائرة بين العباداة والعقوبة لما مر في الامرين

فلو جاز

فلو تجب الا بسبب دائرة بين الخطر والاباحة كالخطا فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح
وبالنظر الى المحل الذي اصابه حرام بسبب ترك التثبت وذكر الثاني بقوله واما شبه
العمد وهو قتله قصدا بغير ما ذكره العمد كالعصا والسوط والحجر الصغير واما الضرب
بالحجر والخشب الكبير فمن شبه العمد ايضا عندنا في خيفة خلوها والغير ستمية لان في
هذا الفعل معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا باعتبار عدم قصد
الى القتل لان الالة التي استعملها ليست بالة القتل والفاعل انما يقصد الى كل فعل
بالة فاستعمال غير الالة القتل دليل على عدم قصده اليه فكان خطأ بشبه العمد في
الاثم لقصده ما هو محرر شرعا والكفارة لانه خطأ نظر الى الالة فدخل تحت قوله تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وبين الكفارة بقوله تحرير رقية مؤمنة ان قد ر عليه والا
اي ان لم يقدر فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
رقية مؤمنة والا طعام غير مشرع فية لانه غير منصوص عليه وابيات الابدال بالراي
لا يجوز ويجزئه رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم لتبعية خيرا ابوين دينا والسلامة
في اطرافه ثابتة ظاهرا او عالما ولا يجوز ما في البطن لانه عضو من وجه فلم يدخل تحت
اسم الرقية ودية مغلظة على العاقلة وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى بل هو قود اي ليس
فيه قود لشبهه بالخطا كما عرفت وهو اي شبه العمد فيما دون النفس من الاطراف
عمدا يعني اذا جرح عضو بالة جارية وجب فيه الفصاص ان كان مما يراعى فيه المماثلة
كما سباني فليس فيه اي فيما دون النفس تشبهه اي شبه العمد كما كان في النفس لان
اثره في النفس يختلف باختلاف الالة ومادون النفس ليس كذلك وذكر الثالث بقوله
واما خطأ وهو اما في القصد كرميه مسلما ولو عبد ابنة صيدا او حربيا فانه لم يخطا
في الفعل حيث اصاب ما قصد رمية واما الخطا في القصد اي في الظن حيث بطن الاذى
مصدبا والمسلم حربيا وانما قال ولو عبد لدفع توهم ان العبد مال وضمن الاموال
لا يكون على العاقلة فان المعينة اذ مية لا مالية او خطأ في الفعل كرميه غرضا فاصلا او ميا
فانه خطأ في الفعل لا القصد فيكون مقدورا لا اختلافا للمحل بخلافه وما اذا تعذر الضرب
موضعا من جسده فاصاب موضعا اخر فمات حيث يجب الفصاص اذ جميع البدن محل
واحد فيما يرجع الى مقصوده فلو بعدد وانما صار الخطا نوعين لان الانسان يتصرف
بفعل القلب والجوارح فيقتل في كل منهما الخطا على الافراد كما ذكره والاجتماع بان يرى
الخطا بظنه صيدا فاصاب غيره من الناس وذكر الرابع بقوله واما جازم جري الخطا كما يتم

انقلب على رجل أو سقط من السطح عليه فقتله فان هذا ليس بخطأ حقيقة لعدم قصد التام
الى شيء حتى يكون مخطئا المقصود لكنه لما وجد فعله حقيقة وجب عليه ضمان
ما اتلفه كفعل الطفل فجعل الخطأ لأنه معدور كما لم يخطئ وحكم ما أي حكم الخطأ والحار
بجراه الاتم دون أنه القتل ما الاتم فترك التجز فان الأفعال المباحة لا تجوز مباشرة
الابشرط ان لا يوذى احدا فاذا اذى فقد ترك التجز فانم واما كونه دون فاعدم
القصد والكفارة والدية اما كونهما حكم الخطأ فبالض واما كونهما حكم الحار
بجراه فظاهر وحرمان الارث لاحتمال ان يقصد استعجال الميراث واظهر من نفسه
القصد الى محل آخر وان يكون متنا واما لم يكن بما قصد الى استعجال الارث وذكر
الخامس بقوله واما قتل بالسبب أي كونه سببا للقتل كانه قد جعفر البئر ووضع الحجر
في غير ملكه قيد للحفر والوضع أو وضع خشية على فارة الطريق ونحوه مما هو سبب
الانذار الا ان يمشي اليها لك عليه أي على البر ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه فانه
حينئذ لا يلزم شيء على الحافر ونحوه وحكمه الدية على العاقلة لان الفاعل سبب التلف
وهو متعمد فيه فكانه موقوع في البئر وواقع على الحجر وجب الدية وهي على العاقلة بل
كفارة ولا انه القتل لان القتل منه معدوم حقيقة ولكن به بالخطأ في حق الضمان فيبقى
في حق غيره على الاصل وانما قال ولا اتهم القتل لانه ياتم بالحفر في غير ملكه ولا ارث الا
ههنا لان الحرمان بسبب القتل ولا قتل ههنا باب ما يوجب القتل ولا يوجب به القتل
معصوم الدم عمدا فبه للقتل بشرائط ذكرت مع كون القاتل مكلفا او فيقتل الحر بالحر
لتمام المثلثة وبالعبد وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد
ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس والتخصيص بالذكر لا ينافي ما عداه لا يقال
لو دل وجب ان لا يقتل العبد بالحر لان الشافعي يجب منه بانه تفاوت الى نقصان
فلا يمنع وبه يندفع ما قال صمد الشافعي على انه ان دل يجب ان دل يجب ان لا يقتل
العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالذمي وعند الشافعي لا يقتل لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قتل مسلما
بذمي وقول عارض الله عنه انما اعطوا الجزية لتكون اموالهم كاهلنا واهلنا ما روي
في المراد بما روي الحربي لسياقة ولاذ وعهد في عهد والعطف بالمعاينة فكانه قال
لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر فيكون مسيئا حاضر واما لا ياتى القتل مسلم وذمي
بمسئاة غير معصوم الدم على التأنيد كما مر من هو بمنزلة أي يقتل المسنة من المسنة

قياسا

قياسا للمساواة بينهما ولا يقتل استحقاقا لقيام مبيع القتل ويقتل العاقل بالمجنون والمجانن
بالعبي والصبي بالاعمى والزمن ونافق الاطراف والرجل بالمرأة والعمومات والفرع بالاصل
وان علة عدم المسقط لا عكسه أي لا يقتل الاصل بفرعه بيتا والاب والام ولجند
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاد الولد لولده ولا سيد بعبده ومكاتبه وعبده
ولده لانه لا يستحق لنفسه القصاص على نفسه ولا ولده عليه وعبده بعضه لانه
المراس لا ينجزي ولا أي لا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجمع عاقده أي الرهن والمرهين
لان الرهن كملك له فلا يلي القصاص والرهن لو نوله ليطل حق المرهين في الرهن
فشرط اجتماعهما للمسقط حق المرهين برضاه وذكر في العتيق والحاجم الصغير لغيره لا يسكو
وغيرهما ان القصاص لا يثبت لهما وان اجتمعا كذا في الكافي ولا قاتل مكاتب قتل عمدا
عن وفاة أي وقد ترك ما يوجب بدله وعن وارث وسيد وان اجتمعا أي الوارث والسيد
لان الصحابي رضي الله عنه لم يختلفا في موته حرا او رقبا فعلى الاول الوارث هو الوارث
وعلى الثاني المولى فاشتباه فله الحق وارفع القصاص فان لم يترك وارثا غير سيده او
ولا واه افاد سيده كنعينه لا قود يقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصديقين بل يكفر ويدي
أي يعطى الدية لانه ليس بجند بل خطا مات شخص بفعل نفسه بان شيع نفسه وفعل زيد
بان شيعه واسد بان عقره وجية بان لدغته ضمن زيد ثلث الدية لان فعل الاسد والحية
جنس واحد في كونه هدر في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا معتبر في العقبى حتى
ياتم بالاجماع وفعل الاجنبي معتبر في الدارين فصارت الأفعال ثلثة اجناس فيتوزع
حجية النفس الثلثة فيكون المثلث بفعل الاجنبي ثلثا فيلزمه ثلث الدية لكن في ماله لانه
عمد والعاقل لا تعقل العمد كما سيأتي ان شاء الله تعالى شهر سيفا على المسلمين وجب
قتله لقوله صلى الله عليه وسلم من شهر على المسلمين سيفا فقتله حرمه أي اهدره وانما
وجب لان دفع الضرر واجب ولا شيء به أي يقتله وانما قاله بعد القول بالوجوب
لجواز ان يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كما في الجمل الصافي والمجنون كما سيأتي
كذا أي يجب أيضا قتل شاهر بسلاح على رجل مطلقا أي ليلوا ونهارا في مصر وغيره
او شاهر عصا ليلوا في مصر ونهارا في غيره فقتله المشهور عليه عما يجب لا يجب عليه شيء
لما روي سارفة الخرج سرفه ليلوا وقتله جاز ولا يجب بقتله شيء لقوله صلى الله عليه وسلم
قاتله ون مالك اذا عيّن أي القتل بجلاص ماله واذا لم يعيّن لم يجز وكذا اذا قتل قبل
الاجل اذا قصد الاخذ ولا يمكن فدية فبالقتل وكذا اذا دخل رجل بالسلاح فقتل

على ظن صاحب الدار انه قاصد لقتله حل قتله شهر عصا نهارا في مصر قتل من
قتله عمدا لان العصا ليس كالسلاح والظاهر لحوق الفوت نهارا في مصر فلا
يفضي الى القتل شهر سلاحا فضرب فانصرف فقتله المضروب يقاتل لانه
اذا انصرف عاد عصمته لثلاثة بالضرب فاذا اقتله آخر قتل معصوما فعليه القود
وضمن قاتل مجنون وصبي شاهر بالسلاح ولو كان قتلها عمدا الدية معقول
ضمن في ماله كما مر ان العواقل لا يضمن العمد وضمن قاتل جمل صال عليه القيمة والدية
لان فعل المجنون والصبي والذابة غير منصف بالمخاطر فلا يقع بغيا فلا يسقط العصمة
ومقتضى قتل النفس المعصومة في الآدمي وجوب الفضا ص كنه امتنع لوجود المبيع
وهو دفع الشرف فجب الدية فيه والقيمة في الدابة يقتض مجروح ثبت عيانا او بشهادة
جعله مجروحا وذا فرأى حتى مات يعني ان طريق ثبوت الفضا ص سوى الاقرار
امر ان احدهما ان يجرح رجل مجروح بمحض جماعة فمات منها والثاني ان يشهد رجل
انه جعله مجروحا وذا فرأى حتى مات ولو كان جرحه اياه بنحو مسلة وهو بكسر الميم
وتشديد اللام مارة عظيمة يقال لها بالفارسية جوالد وذا لا يخوارة وان نعد
لانها ليست في معنى السلاح الا ان يعرف مارة في مقتله اى في موضع يقتل بغير
الابرة فيه فيجب الفضا ص كذا في الكافي ويجوز مر عطف على نحو مسلة اى يقتض
ايضا مجروح حد مروه وهو بالفارسية كلتك لانه في معنى السلاح لا يظهر لانه ليس
كذلك وروى عنه اذا جرح وجب به الفضا ص ولا عود او مثقل او خنق وهو
بكسر اللون مصدر قولك خنقه يخنقه كذا في الصحاح وتغريق او سوط والى في
خرجه فمات لان وجوب الفضا ص يقتض بالبعد المحض وذا بان مباشر القتل بالكنه
وهي الآلة الخارجة لان الجرح يعمل في نفس البنية ظاهرا وباطنا وفيه سيفها باطنا
لا ظاهرا وقوامها بالظاهر والباطن كل ما هو من جنس الحديد كالصفر والنحاس والبرص
والذهب والفضة والآنك كالحديد لو كان له حد بغيره لانه يكون في معنى السلاح
رماه بمقدار حد يد يقتل به اى من شأنه ان يقتل به جرحه او فمات منه قتل كذا في
صريح بعض ارباب مضيق بالحديد وقد اصاب الحديد جرحه اولا او ضرب به بعد
حديد او فقيمة او عموص فمات منه كذا في المبطل وروى الطحاوي عن ابي حنيفة
انه لا يجب الفضا ص الا لم يجرح كما لو ضرب به بالعصا الكبير او الحجر المدور او
لا يجب الفضا ص في قول ابي حنيفة قال قاضي خان وفي ظاهر الرواية زنا

كالنحاس

كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب الفضا ص قتل من له ولي واحد فله اى الله
الولى قتل القاتل فضا صا قبل قضاء القاصي بالفضا ص بنفسه متعلق بقوله قتل القاتل
اى له اذ يقتل بنفسه القاتل او امر غيره ولا ضمان عليه اى على ذلك الغير اذا كان لا مظهر
هذا القيد لمجرح ما سبق يعني اذا قتل رجل رجلا بمحض جماعة وكان له ولي واحد جاز له
قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعدد اذ انفقوا كانوا كواحد ولا له مجز القتل
ويضا ان يامر اخر بقتله اما كونه قبل الجواز الفضا ص له قبل القضاء فلما مر في جواز
الفضا ص مجروح ثبت عيانا واما كونه قبل الجواز لا مروه فلا جاز له جاز انا في غير
الدين كونه قبل عدم الضمان عليه فلا جواز القتل لظهور الامر باني الضمان واما
اذا قتل اى الاجنبى وقال الولي امرته لم يصدق ويقتل الاجنبى لان قضاء شرط جواز القتل
وهو ظهور الامر على الفضا ص في يث اى كل من يث المقتول فله ولاية الفضا ص
ولو كان زوجا او زوجة كذا الدية اى يستحق الدية كل من يستحق الارث وليس لبعض
الوزرة استيفاء اذا كانوا اكراد حتى يجتمعوا لاحتمال عفو الغائب او صلحه ويستحق
تكميل كبر الصغير لانه لا يجزى الثبوت بسبب لا يجزى وهو القزاة واحتمال
العفو الصلح من الصغير منقطع فيثبت لكل واحد كماله كفاي ولاية الانكاح ولا يجوز
التوكيل باستيفاء اى استيفاء الفضا ص بعينه الموكل عن المجلس لانها تندرج بالشرع
وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للندب الشرعي قتل رجل عمدا رجلا
ولى له لوامام قتله والصلح لان السلطان ولى له لا العفو لان فيه ضررا للعامة
وبقيد اب المعنوة قاطع يده وقابل مريمه يعني اذا قطع رجل يد المعنوة عمدا او قتل فيه
كولده فاب المعنوة يقيده من جانبته لان كايته ولاية على نفسه فيليه ما كالا نكاح وصالح
لانه انفع للمعنوة من الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء فله ان يملك الصلح اولى هذا اذا صلح
على قدر الدية او اكثر منه ولا لا يصح ونجب الدية كاملة ذكره الزيلعي ولا يعفو عنه ابدا
حقه وللوصي الصلح فقط لان ولاية الفضا ص تابعة لولاية النفس وهي مختصة بالاب
والصبي والمعتوق والقاضي كالأب في الاحكام المذكورة ويسقط قود نفس وماد وبها
ورنه على ابيه بان قتل ابوه عمدا او قطع يدها عمدا لا يستوفيه ابنه بل يسقط الجزية
ملا ابوة وبموت القاتل لغوات المحل وبموت الاولياء وصالحهم على مال وان قل لانه حرمهم
من حقهم فمهم كيف شاءوا ويجوز له ان يمد كروا الحول والتأجيل لانه مال واجب
مهم في نفسه ولا يضل في امثاله لحوال كالمهر والتمن ويسقط ايضا بصلح احدهم وعفو لانه

القوق اذا ثبت للجميع فكل منهم يتمكن من الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط حق البعض
في القود سقوط حق الباقي فيه لانه لا يتجزى وللباق حصته من الدية لان استيفاء
القصاص بعد ركني في القاتل وهو ثبوت عصمة بعضه ببعض فيجب المال كما في
الخطا فان العجز عن القصاص ثم لمعنى في القاتل وهو كونه خاطئا للقاتل لا سقوط حقه
صالح بالف وكيل مولى عبد وحر فقتل اى العبد والحرب بالصلح متعلق بوجوب عزمها
اى الدم الواجب عليها به اى بالف يتنصف بينهما الالف يعني ان قتل حرو وعبد
رجلوا عدا وجب عليهم الدم فكل الحر ومولى العبد رجلا ان يصلح فمدها على الف
ففعله فالالف على الحر ومولى العبد نصفان ويقبل جمع بفرد يعني اذا قتل جماعة
عدا تقتل الجماعة به لا جماع الصبي ارضى الله عنهم وبالعكس يعني يقتل واحد بجماعة قتلهم
عدا ويكتفى به اى يقتل الجميع ولا شئ من المال ان حضر ولهم وقال الشافعي يقتل القود
منهم ان قتلهم بالتعاقب ويقضى بالدية لمن بعده في تركه لان العاقلة لا تقفل العبد
وان قتلهم جميعا معا ولم يعرف الا وله يقرع بينهم ويقضى بالقود لم يخرج له الفرقة
وبالدية للباقيين وقيل قتل لهم جميعا ونقسم الديات بينهم لان الموجود منهم قتلوا
والموجود منه قتل واحد فله تماثل وهو القياس في الفصل الاول لكان تركنا للجماع
ولنا ان كل واحد منهم قاتل على الكمال ففصل التماثل لا يرى ان الواجب في قتل واحد
جماعة هو القصاص ولو لا التماثل لما وجب ولو حضر ولو واحد من المقتولين قتل
القاتل له وسقط حق البقية اى حق اولياء بقية المقتولين كوت القاتل اى كما بسقط
بموت القاتل خفف الله كفوات محل الاستيفاء كما مر قود بين اثنين فعفى احدهما ثم
قتل الاخران علم ان عفو البعض مسقط له بقاء والا فلا يعني ان القصاص اذا كان
بين اثنين فعفى احدهما وظن صاحبه ان عفو اخيه لا يؤثر في حقه فقتل القاتل فانه
لا يقاد منه معلوم ان هذا قتل بعير حق ولكن لما كان متاولا ومجتهدا فيه اذ عند
البعض لا يسقط القصاص بعفو واحد فصدا ذلك التاويل ما نفا وجوب القصاص
كذا في المحيط رجل جرح رجلا فشهد الجرح على نفسه ان قتلنا لم يجرحه ثم مات
الجرح فلو شئ على فله ان لا يقتل البينة عليه وان عفى الجرح او الولى بعد
الجرح قبل الموت جاز العفو كذا في فتاوى المسعودي لا يجيب القود بقتل عدا لو وقف
عدا كذا في الخلاصة ولا يقاد الا بالسيف كقوله صلى الله عليه وسلم لا قود الا بالسيف
اى لا قود يستوفى الا بالسيف والمراد بالسيف السلاح هكذا فهمت الصحاح رضي الله عنهم

وقال الشيخ

وقال اصحاب ابن مسعود رضي الله عنه لا قود الا بالسلاح وانما كنى بالسيف عن
السلاح كذا في الكافي باب القود فيما دون النفس هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة
بقواد فاعلم البعد عن المفصل حتى اذا كان من نصف الساعد لم يقدر امتناع حفظ
المماثلة ولو كان يده اكبر منها كذا الرجل فانها اذا قطعت من المفصل يقاد ولو من نصف
المساق لا والممار فان مارنا الالف اذا قطع عدا يقاد ولو من قصبة فله ولا وقالة
اذا قطع عدا يقاد ايضا وكذا عين ضربت فزال ضوءها وبقيت العين وبين طريق القود
بقتل عدا يقاد وجهه اى الضارب فظن رطب ويقابل عينه بمراة محمأة فان ضوءه
عنه ايضا يبرر ولو قطعت اى عينه لا اى لا يقاد لا امتناع حفظ المماثلة قوله وكل
شبهة عطف على الرجل اى كذا كل شبهة براعى فيه المماثلة حيث ثبت فيه القود كما لو ضربه
رجل فظهر العظم كسباني لا قود في عظم الا في السن لقوله عليه الصلوة والسلام
لا تضربوا في العظم وقال عمر وابن مسعود رضي الله عنه لا قصاص في عظم الا في السن
وهو المراد بالحديث وان تفاوت في الصغير والكبير لانه لا يقضى التقاوت في المنفعة فيقطع
سن الضارب ان قلعت سن المضروب ويتردى اى تكسر بالبرء ان كسرت الا ان ينسأى
ولا قود ايضا في طرف رجل وامرأة وحر وعبد وعبد بن لان الاطراف في حكم الاموال
فيمتنع المماثلة للتفاوت في القيمة ولا قود ايضا في قطع يد من نصف الساعد كما مر في حاشية
برئت لان البرء في المماثلة نادى فلا يمكن ان يجرح الثاني على وجه يبرء منه فيكون اهل
قود يجوز وما اذا لم يبرء فان سرت وجب القود والا فلا يقاد الى ان يظهر الخال
من البرء والسرية ولا قود ايضا في الشاوش ذكر امتناع حفظ المماثلة فيهما لان الانقباض
والانقباض يجري فيهما وعند ابى يوسف ان كان القطع من الاصل يقتضى الا اذا قطع
من اذنك المشقة لا مكان حفظ المماثلة في طرف الذي والمسلم سواة للنسأوى بينهما
في الارش وخبر المجنى عليه ان كان يد القاطع شاة او ناقصة اى ناقصة الاصابع
اورش المشاج اكبر من رأس المشجوج بين القود والارش الكامل متعلق بقوله خير اما
الاول وهو ما اذا كان يد القاطع شاة او ناقصة الاصابع بخلاف يد المقطوع فلا
استيفاء حقة بكاله متعذر فيجوز بين ان يجوز بدون حقة في القطع وبين ان يأخذ
الارش كما لو كان ثلث مثليا لاشان فانقطع عن ايدي الناس ولم يبق منه الا ارض
يجوز بين ان يأخذ الموجود ناقصا وبين ان يأخذ الحقيقة واما الثاني وهو ما اذا كان
الارش المشاج اكبر بان كانت الشبهة استوعبت ما بين فرقى المشجوج وهي لا تستوعب

ما بين قرف الشاج وكون الشجة انما كانت موجبة لكونها مشبهة فبرزت الشج
بزيادة نها وفي استيعاب ما بين قرف الشاج زيادة على ما فعل واستيفاء قدره
لا يلحق الشاج من الشين مثل ما يلحق المشجوع فيجبر كما في الشلاء والصبيحة لا يقطع
بيان بيد ان امر السكين واحد عليها فمقطوع يعني اذا قطع رجل من يد رجل بان اخذ
سكين واحد من جانب واحد على يد حقه انفصلت لا يقطع بل هما وقال الشافعي
تقطعان اعتبارا بالنفس لان كل طرف تابع لهما بخلاف ما اذا امر احد السكين
من جانب والاخر من جانب آخر حتى التقى السكينان في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب
الغود فيه على واحد منهما اذ لم يوجد من كل امر السكين الا على بعض العضو
ولما ان كل واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع بقوة احدهما لم يقطع بقوة الاخر
فلا يجوز ان يقطع الكل بالبعض ولا الثنتان با لواحده لان المساواة فصار
كما اذا امر كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة في العصة
فقط وفي الطرف يغتبر المساواة في المنفعة والقيمة وصماد بينهما اي ضمن القاطعان
دبة المقطوعة لان التلف حصل بفعلها فيجب عليه ما نصف الدبة على كل منهما الربع
من ما لهما لما امر به وان قطع رجل بمس رجل بن سواء قطعها معا او بالتعاقب
فلهما اذا حصل بمس اي قطع بمس دبة يد اي نصف دبة النفس فيقتسم بينهما
نصفين اما ثبوت القطع فلان تساويهما في سبب الاستحقاق بوجوب التساوي
في الاستحقاق ولا عبرة بالتقدم والتأخر كما في الغريمين في التركة وذلك لان حق كل
واحد منهما ثابت في كل اليد لتقرر السبب في حق كل واحد منهما وهو القطع وكونه
مشغولا بحق الاول لا يمنع تقرر السبب في حق الثاني ايضا ولهذا لو كان القاطع
لهما عيدا استويا في استحقاق رقبته واما ثبوت الدبة لهما فلما عرفت ان الاطراف
ههنا في حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الحال التي كنتم عليها لم
يستوف حقه كما هو حقه فلزم بالضرورة اعتبار مال به الاطراف ايضا كيد يني حتى
المطلوم على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف ما اذا كان المقتصر في النفس حيث
يكفي فيه بالقتل لهما يدون الدية فبد يميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل ويساره
اخر قطع يده بهما وكذا اذا قطعهما الواحد فان حضر احدهما اي احد المقطوعين
وقطع يد القاطع فلهما حرة لانه يد واحدة لان الحاضر ان يستوف حقه
ولا يجب عليه التأخير ليحضر الاخر لثبوت حقه بيمين وهو الاخر من

ان لا يطلب

ان لا يطلب او يعفو تجانا او صلحا فاذا استوفى الاول تمام حقه بالقود بقي حق الثاني
في تمام دية يد واحدة لان الاطراف ليست كالنفس كما مر في عدا فقتل سهمه الى
اخرها بالنفس الاول لانه عمد وعلى عاقلة الدية الثاني لانه خطأ قطع رجل يد رجل
اخر فلهما اخطا اي القاطع بهما اي بموجب قطع وقته في عمدين ومختلفين بالقطع
عمدا وقتل خطأ او عكس برى بينهما او لا متعلق بالعمدين والمختلفين اما في العمدين
فان برى بينهما يقتصر بالقطع فلهما بالقتل وان لم يبرأ فلهما بالقتل لانه للقتل صورة ومع
وعندهما بالقتل ولا يقطع فلهما بالقتل في جزاء القتل واما في المختلفين فانه اذا قطع
عمدا ثم قتل خطأ يقتصر للقطع ويؤخذ دية النفس وفي عكسه يؤخذ الدية للقطع والنفس
لأنه لا يختلف في الجنائين لو كان احدهما عمدا والاخر خطأ واخذ بهما ايضا في خطائين
بهما برى اي يجب دية القطع ودية القتل واخذ بديه واحدة في خطائين اي خطا القتل
خطا القطع لا يبرأ بينهما لان دية القطع انما يجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان يعلم
عدم السرية والفرق بين هذه الصورة وبين عمن لا يبرأ بينهما ان الدية مثل غير معفو
فلا يصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل معقول فلهما اصل ان القتل اما عمد
او خطأ والقطع كذلك صار أربعة ثم اما ان يكون بينهما براء او لا صار ثمانية وقد بين
كل منهما كما في ضرب مائة سوط براء من تسعين ولم يبق اربعة عشر حيث
الدية واحدة فانه لما براء من تسعين لم يبق معبرة الا في حق التعزير وكذا كل جراحة
ولت ولم يبق لهما اثر عند اي حنيفة وعن ابي يوسف في مثل حكومتهم عدل وعن محمد
اجرة الطبيب وعن الادوية وان بقي اي الاثر وجب حكومتهم عدل وسبب بيانها في الدنيا
ودية القتل على المقطوع عن القاطع ثمان منه ضمن دية يعني رجل قطع يد رجل عمد فعفى
المطلوع عن القاطع ثم مات منه فعلى القاطع الدية في ماله ولو عفا عما جحد منه ايضا او عن
الجناية فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه اي على القاتل والخطا في الثلث والعمد في الكل
يجب ان كانت الجناية خطأ وقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فبغيره الثلث لان الدية
ما الخفي الورثة يتعلق بها والعفو وصية فيصير من الثلث واما العمد فوجبه قود وهو
ليس كالعلم يتعلق به في الورثة فيصير العفو عنه على الحال هذا عنده وعندهما العفو عن
القاطع عفو عن النفس ايضا كذا الشجة يعني ان العفو عن الشجة كالعفو عن القطع عنده
وعندهما عفو عن النفس ايضا فمقتول امرأة يد رجل فمقتولها عفا عنه ثم مات فلهما
مهر متاهل وعليها دية في ماله وعلى عاقلة الخطا عند اي حنيفة لان العفو عن اليد

ان لا يطلب

او القطع لا يكون عفوا عما يحدث منه عنده فكذا الزوج على البقاء والقطع لا يكون منزحا
على ما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عدا كان تزوجا على القصاص في الطرف وهو
ليس بمال على قدر الاستيفاء وعلى قدر السقوط او في فلو يصح للمهر فيجب عليها
مهر المثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف
يصح تزوجها عليه قلنا الموجب الاصل للعهد القصاص لا طلاق قوله تعالى والزوج
قصاص وانما سقط للعقد ثم يجب عليها الدية لان الزوج وان تضمن العفو لكن
عن القصاص في الطرف فاذا سري بغير ان قتل ولم يتناول العفو فيجب الدية لعدم
صحة العفو عن النفس وهو في مالها لانه عدا والعاقلة لا تتحمل فاذا وجب له الدية
ولها المهر نقاضا ان استويا وان كان احدهما اكثر يرجع صاحبه على الآخر وان كان
القاطع خطا كان تزوجا على ارش البكر واذا سري الى النفس بغير ان لا ارش للبكر وان
المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها والدية واجبة
بنفس القتل لانه خطا ولا يقع المقاصة لان الدية على العاقلة اقوله ينبغي ان يقع المقاصة
على القول المختار في الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة بل في القاتل كما سبقت في تحقيقه
ولو نكحها على يده وما يحدث منها يعني السرقة وعلى الخيانة فيمات منه فلها مهر مثلها
لو عدا لانه نكاح على القصاص وهو ليس بمال فلو يصح للمهر فيجب مهر المثل كما
اذا نكحها على نحر وخنزير ولا شيء عليه اي الدية ولا قصاص لان حقه القصاص وقد
رضي بسقوطه على انه بصير مهر او هو لا يصح له فسقط اصلا ورفع عن العاقلة قدر
مهر مثلها لو خطا لان هذا تزوج على الدية وهي بصير المهر فان تساوى اي مهر المثل
الدية ولا مال له سواء اي سوى مهر المثل فلو شئى عليهم اي العاقلة لان التزوج
من الخوايج الاصلية فيعتبر في جميع المال وهم لا يفرمون شيئا منه لهما لانهم انما يتجملون
عنها بسبب جنابيتها فكيف يفرمون لها و الاكثر ان كان مهر المثل اكثر من الدية
لم يجب الزيادة لانها رضىت باقل مهر مثلها والراي في الاقل اي ان كان مهر المثل
اقل من الدية يدفع عن العاقلة مهر المثل والزائد منها وصية لهما اي العاقلة ويصح لانهم
من الاجانب فان كان يخرج من الثلث يرفع عنهم ايضا والا سقط عنهم قدر الثلث واذا
الفصل الى الولى اذا انتفى الوصية الا في الثلث قطعت يده يعني قطع زيد مثله
بكر فاثبت بكر عند القاضي فامر بالقصاص فاقتصر زيد على بكر بان قطع يده
فما لم يقطع الا ول هو بكر قتل المقتص منه وهو زيد به اي يقطع سابقا لغيره

بالسرقة

بالسرقة ان الخيانة كانت قتلا عدا فان حق المقتص له في القصاص في النفس واما استيفاء
القطع من المقتص منه فلو وجب سقوط حق المقتص له في القتل وضمن دية النفس من
قطع بنفسه يد غيره فود اسرى يعني ان له القصاص في الطرف اذا استوفاه بنفسه
بل وحكم الحاكم ثم سري الى النفس ومات ضمن دية النفس عندا في حنيفة وعندهما لا يضمن
شيئا وهو قول الشافعي لانه استوفاه حقه وهو القطع فسقط حكم سرقة اذا احتراز
عن السرقة خارج عن وسعه فلو يقتيد بشرط السلامة لثلاث بنسب باب القصاص
قصاصا كالا مام اذا قطع السارق وسري الى النفس ومات وكذا النزاع والقصاص
والخنان وله ان قتل بغير حق لان حقه في القطع والموجود قتل الا ان القصاص سقط
لشبهة لانه في معنى الخطي لانه قصدا استيفاء حقه لا القتل وقتل الخطي يوجب الدية
بجوارف ما ذكرنا من المسائل فيجب الحكم فيها بالقصاص على القاضي بقلده والعمل
على النزاع ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يقتيد بشرط السلامة كالرعي الى الحربي
وفي مسئلتنا هو بخير بين الاستيفاء والعفو بل العفو مندوب فيقتيد استيفاء
شرط السلامة كالرعي الى الصيد هذا ما قالوا ويرد على ظاهره ان استيفاء القصاص
بنفسه في هذه الصورة اذا اورث شبهة يسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث
حكم القاضي في الصورة الاولى شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القاضي ليس اذ في
من المباشرة بنفسه اقول في دفعه ان حكم القاضي لا يورث شبهة يدفع بها القصاص
بل يوجب القصاص على مدعي القطع لانه اذا ادعى وابنته عند القاضي كان موجبا عليه
الحكم به فيكون المدعي في حكم المكره للقاضي كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخطي بل يكون
مكرها حقيقة بمقتضى تعريف الاكراه وهو عمل الغير على فعل بما يعدم رضاه به لا اختيارا
فان اكان في حكم المكره او مكرها وجب القصاص عليه لان القاضي يحكم بكونه له ويكون
ذلك كالمباشرة للقتل العمد كما تقرره موضعه وارش اليد عطف على قوله دية النفس
اي من ارش اليد من قطع يده له عليه فود نفس وعفاه عنه اي قطع ولي القتل يد
القاطع ثم عفي عن القتل ضمن دية اليد عندا في حنيفة وعندهما لا يضمن لانه استحق
ان يودف النفس بجميع اجزائها فالتلف البعض فاذا عفي فهو عما سوى هذا البعض وله
ان استوفاه حقه لكنه لا يجب القصاص للشبهة **باب السرقة في القتل** واعتبار حاله
اي حاله القتل القود يثبت للورثة بدلا ارش العلم ان ههنا طريقين طريق الخدقة وهو
ان يثبت المالك للورث ابتداء بسبب انعقد في حق المورث كما اذا اذهب العبد فان

الملك يثبت ابتداء المولى بطريق الخلوقة عن العبد لان العبد ليس اهل للملك والثاني
طريق الوراثة وهو ان يثبت الملك للمورث ثم للوارث بالنقل منه اليه فذهب الامام
الى الثاني قولا بان انقصا موروث عن الميت حتى يجرى فيه سهام الورثة ويصير عفو
قبل ويقضي ديونه منه اذ القلب مالا وتنفذ وصاياه منه كما في الدية وهذا هو امام
الاول قولا بان انقصا من موروث لانه يثبت بعد الموت للتشفي ودرك النثار
والميت ليس من اهلها وانما يثبت للورثة بطريق الخلوقة بسبب انعقد الميت اي يقوم
مقامه فيستحقونه ابتداء من غير ان يثبت للميت لان انقصا من ملك الفعل في الحال بعد
موت المرحوم ولا ينصور الفعل في الميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المرحوم وانما
صح عفو المرحوم لان السبب انعقد له وقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه
سلطانا ان يضرب على انا انقصا من يثبت للوارث ابتداء بخلاف الدين والدية لان الميت
اهل للملك المالا ولهذا لو نصب شيعة فتعلق به صيد بعد موته بملكه واصل الاختلاف
راجع الى ان استيفاء انقصا من حق الورثة عنده وحق الميت عندهما فاذا اكل انقصا
يثبت حق الورثة عنده ابتداء فلا يصير احدهم خصما عن الباقي في اثبات حقهم بغير
وكالة منهم وباقامة الحاضر البينة لا يثبت انقصا من في حق الغائب ولو برهن احدهم
بغيبه اخيه على قتل ابيه فخصم الاخ الغائب بعبد هاهنا لا يمكن من الاستيفاء ويجوز لقاتل
اذا اقام الحاضر البينة بالاجماع لانه صار من اهل القتل والمترحم يحبس بخلاف الخطا والدين
منعق بقوله بعبد هاهنا لو كان القتل خطأ لا يحتاج الى اعادة البينة لان موجب المال
وطريق ثبوت المبرأ وكذا الدين اذا اقام احد الورثة بنية ان لا يبيد على فلا نكاح فخصم
اخوه لا يعيد هاهنا من القاتل على عفو الغائب فالحاضر خصم ويسقط القود اي اذا اكل
بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فقام القاتل بنية على الحاضر ان الغائب قد عفى
فالحاضر خصم لانه يدعي على الحاضر سقوط حقه في القود وانتقاله الى المال فاذا افضى عليه
صار الغائب مقضيا عليه بعباله كذا لو قتل عبد لرجلين احدهما غائب يعني اذا قتل عبد
عبد لرجلين احدهما غائب فادعي القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفى عنه فالحاضر خصم
ويسقط القود ان اثبت لما ذكره اخبر وليا قود بعفو شريكهما فهو عفو للقصاص منهما
يعني ان رجلا قتل عبدا وله ثلثة اولياء فشهد اثنان منهم على صاحبهما انه قد عفى فان
اخبارهما عفو للقصاص منهما وهذا المسئلة على وجوه اربعة ذكرها الاول يقول قاتل
صديقهما اي المحترمين القاتل والشريك فلا شيء له اي الشريك لانه يثبت له بطلان نصيبه

ولهما ثلثا

ولهما ثلثا الدية لان نصيبهما ماصار مالا والثاني بقوله وان كذبها اي كذب القاتل
والشريك المحترمين فلا شيء للمحترمين لانهما باختيارهما اسقطا حقهما في القصاص
فانقلب مالا لا مال لهما للتكذيب القاتل والشريك والشريك كما نلتها لان حق المحترمين
لما سقط في القصاص سقط حق شريكهما فيه لعدم تجزئه والنقل الى المال وسقط
حقهما في المال ايضا لما ذكر في حصة شريكهما وهي ثلث الدية والثالث بقوله وان
صدقت فيهما القاتل وحده اي كذبهما الشريك فكل منهما الثلث لانه لما صدق هو اقر
لهما بثلثي الدية فلزم وادعي بطلان حق الشريك فلم يصدق ففصول مالا وغيره القاتل
الدية اربعة اقسام والرابع بقوله وان صدقتهما اي المحترمين الشريك فقط اي كذبهما القاتل
عنه اي للشريك ثلثهما اي يعزم القاتل ثلث الدية وهي نصيب الشريك وبصرف
الى المحترمين لان زعم الشريك انه عفى لصدقية المحترمين فلا شيء له على القاتل ولهما
على القاتل ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما
فخصم في اليه بما والقياس ان لا يلزمه شيء لانهما ادعيا المال على القاتل والقاتل منك
فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطل بتكذيبه وبطلان استحقاقه ان القاتل بتكذيبه
المحترمين قد اقر للمشهد عليه بثلث الدية لزمه ان القصاص سقط باختيارهما بالعفو
كابتداء العفو عنهما او المقر له ما كذب القاتل حقيقة بل اضاف الوجوب الى غيره وفي
مسئلة لا يريد الاقرار بقتل القاتل على ما في المقر له ليس ولكن القاتل فان
المال المقر له الثاني كذا هذا اختلف شاهد القاتل في زمان او مكان او اكمة بان قال احدهما
اقته بعضا والاخر قتل بالسيف او قال شاهد قتل بعضا وقال الاخر جهلت امة قتله
اي شهدا قتلها لان القاتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والالة ويختلف احكام
والمطلق بغير المعيد فكان على كل قتل شهادة فرد فردت شهيدا بقتله وقال الجهلنا
الامة وجب الدية والقياس ان لا يجب شيء لان القاتل يختلف باختلاف الالة فجهل
المشهد به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلقا والمطلق ليس بحمل ليمتنع العمل به
بطل البيان فيجب اقل موجب وهو الدية ويجب في ماله لان الاصل في الفعل العود فلا يلزم
الاعادة لما مر مرارا اقر كل من الرجلين بقتل زيد وقال الولي قتلناه فله قتلهما لان كلا
منهما اقر بانفراده بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدق في وجوب القتل عليه ايضا
لانه في انفراده بالقتل وتكذيب المقر له المقر له بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في
الباقي لان ذلك يوجب تقسيمه ونسق المقر لا يمنع صحة اقراره ولو كان مكانا لا اقرار

شهادة لفت اي شهيد يقتل زيد عمرا واخران يقتل بكر اياه لغت الشهادة بان لان
تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به بطل الشهادة لان التكذيب نفسى
وفسق الشاهد يوجب رد الشهادة شهيد على رجل يقتله خطأ وحكم بالدية في المشهود
بقتله حيا ضمن العاقلة الولى لانه قبض الدية بعينه حق والشهود لان المال بلفظ الشهادة
ورجوعا الى المشهود عليه اي على الولى لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد المولى كالغنا
مع غاصب الغاصب والعهد كالحظ في الرجوع اي ان كان الشهادة على العهد فقتل به
ثم جاء بجوارثه بين النصفين الولى الدية او الشهوة فان ضمنوا المشهود لم يرجعوا
على الولى عند ابن حنيفة لانهم اوجبوا هذا للولى ما ليس بمال وهو انقصا صلا وجه
لان يرجعوا بمال اذ لا مماثلة بينهم وعندهما يرجعون على الولى كما في الخطا ولو شهدا
على اقراره اي اقرار القاتل بالخطا او العهد ثم جاء حيا لم يضمنا اذ لم يظهر كذبهما
في شهادة ثم ما اوشهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء
حيا لم يضمنا اذ لم يظهر كذبهما في شهادة ثم ما اوشهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء
لانفس المقتل ضمن الولى الدية في الصورتين للعاقلة اذ يظهر انه اخذ ما منهم بعينه حق
ثم لما فرغ من مسائل الشهادة في القتل شرع في مسائل اعتبار حالة القتل فقال العبر بجنا
الرمى لا الوصل اعلم ان الاصل ان العبرة بوقت الرمي في حق الضمان والحل لان الضمان
انما يجب بالجناية وانما يصير الشخص جانيا بفعل يدخل تحت اختيار وهو الرمي لا الوصل
فتجب الدية على من رمى مسلما فان رمى الى الموت فمات فعلى الرامى الدية
لورثة المرتد عند ابن حنيفة وقال لا شيء على الرامى لان التلف حصل في محل غير معصوم
وان لا في غير معصوم هدر وله ان المرمى اليه وقت الرمي معصوم والعبرة به ويجب
القيمة لسيد عبد رمى اليه بصيغة المجهول اي صار مريا اليه فاعقبه فوصل السهم اليه
فمات لانه وقت الرمي مملوك وقال محمد يجب عليه فضل ما بين قيمة مريا الى غير مرمى
فيجب الجزاء على محرم رمى صيدا فخل اي فخرج من الاحرام فوصل السهم اليه لانه وقت
الرمى محرم لا على جوارحه فاحرم فوصل لانه وقت الرمي غير محرم ولا يصح مرمي
مقصبا عليه برجمه فرجع شاهده فوصل لانه وقت الرمي مباح الدم كتاب الدنيا
جمع دية مصدر رد وى القاتل المقتول اذ اعطى وليه المال الذي بدل النفس ثم قيل
لذلك المال دية تسمية بالمصدر وفائها محذوفة كما في عدة كذا في المغرب والشرع
اسم للواجب على ما دون النفس الدية الف دينار من الذهب وعشرة آلاف درهم من

ومائة من الابل فقط يعني ان الدية عند ابن حنيفة لا يكون هذه الاموال الثلاثة
وقال منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائتا حلة كل حلة ثوبان
وهذه اي الابل في سبعة العمد اربع بين الارباع بقوله ثبتت بخاص خمس وعشرون
ومن بنت لبون خمس وعشرون ومن حقة خمس وعشرون ومن جدعة خمس وعشرون
وهي الدية المقلطة نقل في غاية البيان عن شروح القدوري ان تقليط الدية روى
عن عمرو بن علي ابن مسعود وزيد بن ابي موسى الاشعري والمغيرة بن شعبة رضوان الله
تعالى عليهم اجمعين واختلفوا في كيفية تقليطه عند ابن حنيفة واي يوسف ما ذكر
ههنا وعند محمد والشافعي ثلثون حقة وثلثون جدعة واربعون ثنية كلها خلقات
في بطونها اولادها وخطا عطف على في شبه العمد اي الابل في الخطا اخص منها
اي عن المذكورات الاربع ومن ابن محاض عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون
وعشرون حقة وعشرون جدعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود رضي
الله عنه فاخذنا بذلك كفا رفقها ما ذكره النص وهو عتق رقبة مؤمنة وان عجز عنه
فصام شهرين ولا ولا يصح الاطعام اذ لم يرد به نص والمقادير تعرف بالتوقيف
والجنين اذ لم يعرف حيوة ولا سلامته ويصعب وضع احد يديه مسل لانه مسلم تبعوا الله
مسادة اطرافه ودية المرأة نصف دية الرجل النفس وما دونها وقد ورد هذا
اللفظ موقفا على علي رضي الله عنه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم والذي فيها
اي الدية كما سلكم لقوله عليه الصلاة والسلام دية كل ذي عهد في عهد الف دينار
به فتى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفي النفس هو وما عطف عليه خبر لقوله الاتي دية
والمارد والنساء ان منع النطق او اداء اكثر الحروف والذكر والخشعة والعقل والسمع
والبصر والشم والذوق والحيمة ان طغت ولم تثبت وشعر الرأس ايضا ان حلق ولم
يثبت دية اعلم ان الجاني ان غوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال او زال ما قصد
في الاذى من كمال الجمال ان يجب عليه كل الدية لا تلوه النفس من وجه وهو ملحق بالانسان
من كراهية تعظيما للاذى اصله قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في
اللسان والاذن وقد قضى عمر رضي الله عنه لرجل على رجل باربعة ديات بضرته واحد
وقعت على رأسه ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه كذا كل ما في البدن انسان
كلما جبان والعينين واليدين والرجلين والشفقين والاذنين والاثنتين ونحوه
في الدية فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احدى نصفها كذا روى في حديث

سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل واحد من هذه الاشياء
نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد بن خرم رضي الله عنه وفي العيان
الدية وفي احدهما نصف الدية ولان في تقويت الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او
كمال الجال فتجب كمال الدية وفي تقويت احدهما تقويت النصف فيجوز نصف الدية وكذا
اشفار العينين حيث يجب في كلهما دية كاملة وفي الاثنين منها نصفها وفي احدهما
اي احدهما اشفار ربعها اي ربع الدية لما ذكره في كل اصبع يد او رجل عشرها لقوله
صلى الله عليه وسلم في كل عشر من الابل وما فيها مفاصل ثلثة وفي احد هما ثلث دية
اصبع لانها ثلثها وتضمها اي نصف دية اصبع لوقتها مفصولا كالابهام لانه
نصفها وهو نظير انقسام دية اليد على الاصابع كما في كل سن يعني يجب في كل سن نصف
عشر الدية وهو خمس من الابل لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابي موسى الاشعري
رضي الله عنه وفي كل سن خمس من الابل ومن الدراهم خمس مائة درهم فان قيل لو قلنا بد
يزيد على دية واحدة اذ التفت كل الاسنان لانه في الغالب اثنان وثلثون سنا وفي
اتلاف كلها اتلاف النفس من وجه لتقويت جنس المنفعة لانها تصير كالبهايمة
وحكم الاتلاف من وجه لا يزيد على الاتلاف من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القبا
بالنص فلا يرد السؤال كذا في غاية البيان واذا ثبت هذا بخلاف القبا من كان غير
معقول المعنى فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان اريد ذلك بطريق الشرح فالوجه
ما ذكره صدر الشريعة ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلثين فالاربعة الاجزاء وهي
اسنان الحالم فلا تثبت لبعض الناس بعضها وللبعض كلها فالعدد المتوسط للثلاثين
ثلثون ثم لاو سنان منفعتان الزينة والمضغ فاذا سقط سن بطل منفعتها بالكلية
ونصف منفعة السن التي بقا بلها وهو منفعة المضغ وان كان النصف الاخر وهو الزينة
باقيا واذا كان العدد المتوسط لثلاثين فثلاثة السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة
سدس العشر ومجموعهما نصف العشر وفي عضوا لثلاثة بضرب دية كبد مثلث وهي
عميت وصلب انقطع نسرا لان وجوب الدية يتعلق بتقويت جنس المنفعة ولا يفرق
للصورة بل بالمنفعة الا اذا تجردت عن المنفعة عند الاتلاف فيجب فيه حكومة عدل
ان لم يكن فيه جمال كاليد الشاوة او ارش كامله ان كان ذلك كالاذن عند الشاخص
ذكره الزيلعي **فصل الاثر في الشجاع** الا في الموضحة عدا وهي التي توضع العظم اي بينه
لا مكان اعتبار المساواة فيها بان يسبر عورتها بالمسبار ثم يتخذ يد بغيره

يجوز ان

فيقطع بها

فيقطع بها مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها ايضا ذكره
محمد في الاصل وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا بما ذكر في الموضحة
الزيلعي وبها خطأ نصف عشر الدية وثلثة لثامته عشرها وهي التي تكسر العظم والمنقلة
عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي التي تصل الى ام
الدماع وهي جلدة رقيقة تجمع الدماغ وبعد الامة شجعة تسمى الدامعة بالعين المعجزة
وهي التي تصل الى الدماغ لم يذكرها محمد لان النفس لا تبقى بعدها عادة فتكون قتلا
لا من الشجاع والكلام فيها اول الحائقة وهي التي تصل الى الجوف ثلثها كل ذلك بالحديث
وفي جائلة تعدت الى الجانب الاخر ثلثها لان ابا بكر رضي الله عنه حكاهما ولا يربها
جائتان وثلثة الحارثة هو وما عطف عليه خبر لقوله الا في حكومة عدل وهي الحارثة
التي يخرج من الجلد اي يخذشه ولا يخرج الدم والدامعة بالعين الممثلة وهي التي تظهر
ولا تسيلها بل تجمع في موضع الجراحة كالدمع في العين والدامعة وهي التي تسيل الدم
والباصعة وهي التي تبضع الجلد اي تقطعه والمتلوحمة وهي التي تاخذ في اللحم وتقطعه
والسمحاق وهي التي تصل الى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الراس تسمى سمحاقا حكومة
عدل وليس فيها ارش مقدار شرعا ولا يمكن اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو
ما تورد عن ابي ابيهم النخعي وعمر بن عبد العزيز فينبى الحكومة بقوله فيقدم عبد بلوه هذا
الاثر ثم معه فقد رتفاوت بين القيمتين من الدية الحكومة فيفرض ان هذا الحر عبد
القيمة بلوه هذا الاثر الف درهم ومعه تسعة فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو شر
الاثر فيؤخذ هذا التفاوت عن الدية وهو عشرة الاف درهم فعشرة الف درهم فهو
فهو حكومة العدل وبه يفتي احراز عما ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجعة من
الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح
لان عليا رضي الله عنه اعتبر بهذا الطريق فمن قطع طرف اسنانه ذكره الزيلعي وفي
قصاص يد بلوكف وبها نصف الدية يعني ان الارش لا يزيد بسبب الكف لانه تابع بل
الوجه في كل اصبع عشر من الابل فيكون في الخمسة خمسون ضرورة وهي نصف الدية
ومع نصف الساعد نصف دية الاصابع والحكومة نصف الساعد وفي كف وبها
اصبع عشرها لا اصبع وان كان اصبعها خمسا للاصبعين ولا شيء في الكف لما مر
وفي اصبع راية هو وما عطف عليه خبر لقوله الا في الحكومة وعين صبي وذكره ولما
ان لم يجر محنة اي صحة كل من الثلاثة مما دل على نظره في العين ويجزئ ذكره في الذكر

وكلامه في اللسان أي الحكومة وأن علمت أي صحة فالدين فان حكمه بعد ذلك حكم
البائع في العمد والخطأ ودخل ارش موضحة اذ هب عقله او شعر رأسه في الدين يعني
اذا شجع رجلا موضحة فذهب عقله او شعر رأسه ولم يثبت ودخل ارش موضحة في
الدين لان فوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا يتفقد بدونه فصار كما اذا
اوضحه فوات وارش موضحة يجب بقوات جزء من الشعر حتى لو ثبت الشعر سقط
ارشها والدين وجبت لقوات الشعر وقد تغلفا جميعا بسبب واحد وهو فوات الشعر
فبدل الخبز في الكلى كما قطع اصبع رجل فشلت به يد بخلاف اذ هاب السمع والبصر
او النطق أي لو شجع موضحة فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارش موضحة في ارش
واحد منها لان كل واحد من الجانية فيما دون النفس والمنفعة مختصة به واشبه الاعضاء
المختلفة بخلاف العقل لان نفعه عائد الى جميع الاعضاء كما هو طريق معرفة ذهاب
السمع ان يتركه المجنى عليه حتى يغفل ثم ينادي ان اجاب والتفت علم انه لم يذهب
كذا في القناري الصغرى وطريق معرفة ذهاب البصر ان يرى اهل البصيرة فان قالوا
بذهابه وجب الدين وان قالوا لا تدرى اعتبر الدعوى ولا تكرار بان يقول المجنى
عليه المجاني اذ هبت بصري فاذا انكر يطلب المدعي باليمين فاذا عجز فيكون القول
للمضارب على النبات دون العلم ان يخلف بان هذه الجانية لم تعد رغبة فان نكل
حكم ذكره في الصغرى ايضا لا قود في اذ هاب عينه بل دينه موضحة والعينين يعني
شجع رجلا موضحة فذهبت عيناه فلو قصا صفيه بل يجب الدين فيه ما لان سرانه
الفعل مع ابتداء الفعل كشيء واحد فان السرانه لا تنفصل عن الجانية وقد اتحد المحل
من وجه بواسطة اتصال احدهما بالآخر واذ لم يكن آخر الفعل موجبا للقود لا يكون
اوله موجبا له لانه بالنظر الى ابتداءه وان كان عمدا فيما نظر الى انتها خطا فصار
خطا من وجهه ون وجهه فلو يكون موجبا للقود المشبهة ولا يقطع اصبع مثل جارة
لانه ايضا من قبيل السرانه بل الدين فيه ما لان القصاص لما سقط وجب ارش كل منهما
لكونهما عضوين مستقلين او اصبع اي لا قود ايضا في اصبع قطع مفصلة الا على
فصل ما بقي لانه ايضا من قبيل السرانه بل دينه المنفصل لانه مقدر شرها فقط ان لم يتفقد
بما في الحكومة فيما بقي لانفاء النقد بالشرعي فيه ان اتفق به وانما كان كذلك لكونه
عضوا واحدا ذكره الزبلي لا قود ايضا بكسر نصف سن سودا فيها او جمل واختصر
او اذ خلها عيب بوجه ما بل يجب كل دينه اسن كذا في الكافي وقال في الخلاصة ثم

اذ خلها عيب

اذ انضرت او اسودت او احترت انما يجب الدين اذ افاضت منفعة المضغ والافلو كان
الدين مما يرى حال التكلم يجب اي الدين ايضا اي كما في الوجه الاول والا فلو شيء
وعلى هذا لا يبقى كلام الكافي على اطلاقه واختلف في الاصفرار والمختار الدين كما في
سائر الاموال كذا في الخلاصة اذ يعني نزع رجل سن رجل فانزع المنزوعة سنة سن
المنازع وبت سن الاول او قلعه أي قلع رجل سن رجل فردت الى مكانها وبت عليها
الليم وجب الارش في الصور بين لهما في الاولى فلا تبتين ان الاستيفاء كان يفرق
لكن لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال لان للوجوب فساد المنيب ولم يفسد حيث
ثبت مكانها الخرى فانعدمت الجناية واما في الثاني فلو نيات الليم لا اعتبار له لان
العروف لا تعود كذا الاذن يعني اذ قطع اذنه فالصفها فالتمت يجب الارش لانها
لا تنقل الى ما كانت عليه لا اي لا يجب الارش ان قلعت سن فثبت اخرى لان الجناية قد
زالت ولهذا الوقع سن صبي فثبت في مكانها الخرى لا يلزمه شيء بالاجماع لعدم
المنيت حيث ثبت مكانها الخرى فلم تفت المنفعة ولا الزينة او الليم شجة يعني شجع رجلا
فالتحت ولم يبق لها اثر وبت الشعر سقط الارش لزوال السنين الموجب له او جرح
بصرب يعني ان ضرب رجلا مائة سوط مثله فجرحه فبراء ولم يبق اثر سقط الارش
لزوال السن ولم يبق اثره قيد للصورتين صبي ضرب سن صبي فانزعها ينظر بلوغ
الشعر وان بلغ ولم يثبت يجب على عاقلة الدين ولو فر العجى في ماله كذا في الخلاصة
وسيا في كتاب المعاقلة المختار لظهور رجل رجلا فانكسر بعض اسنانه يستحق المضغ
من سن المضارب ذلك القدر كذا في الخلاصة وطريقه ان يبرد بالمبرد حتى يكون سنه
مثل سن المضروب فان قلت هذا ليس بعد بل شبهه وقد مر ان لا قود فيما دون العمد
قلت قد مر ايضا ان شبه العمد فيما دون النفس عمد فلو تغفل لا يبادر جرح الا بعد
بر لقوله عليه الصلوة والسلام يستاني في الجراحة سنة اي ينتظر وان الجراحة يعتبر فيها
ما لها احواله الاحتمال السرانية الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الامر بالبرء عند الجرح
والصبي خطأ وعلى عاقلة الدين كما روى عن علي انه جلى عقل المجنون على عاقلة وقال
عمده وخطاه سواء ولان الصبي مظنة العذر والعاقلة الخاطي لما استحق التخفيف حتى
وجب الدين على العاقلة فالصبي وهو عذر اولى بهذا التخفيف ان لم يكن من العجم وان كان
منهم ففي ماله لما مر ان المختار بلو كذا في ماله كما سمها سنان ولا ذنب لهما شتره لانهما
مرفوعا القلم وجرما الارث لانه عقوبة وهما اليسا من اهلهما فصل ضرب بطن امرئ

مرة احتراز عن الامة وشيأ حكمها فالت جنينا مبنا وجبت غرة في نصف عشرة دية الرجل
وهي خمسمائة درهم لو كان الجنين ذكرا وعشرة دية المرأة لو كان الجنين انثى وهي ايضا
درهم لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال في الجنين غرة عبد او امة قيمة خمس مائة درهم
او خمس مائة فنكون الغرة نصف عشرة الدية انما سمي الرقيق غرة لانه غرة ما يملك اى
غيره وافضلها او اطلق الغرة وهي الوجه على الجملة كما قيل رقبته كذا في الفلق في سنة
لما روى عن محمد بن الحسن رحمه الله انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
على العاقلة في سنة ونقسم بين ورثة سوى ضارب ان كان وارثا لما اراد القاتل لا يرث
ولا كفارة عليه اى على الضارب لان فيها معنى العقوبة وقد عرفت انها في النفوس المطلقة
فلا يتبعها ما ودية تعطف على غرة اى وفيه دية واحدة ان كان حياتها لانه تلف
حياتها الضرب السابق ودينان ان كان المضروب جنين فاما لان الجزء يعود بتعود
الجنانية وغرة ودية ان كان الجنين ميتا فماتت الام الغرة للجنين والدية للام ودية
الام فقط ان ماتت الام فالت ميتا جنينا لان فوت الام سبب لموته ظاهرا لان حيوة
بجياتها وتنفسه بنفسها ودينان ان الت حيات دية للام ودية للجنين لاقتلها
فصار كما اذا التت حيا وماتا وفي جنين الامة نصف عشرة قيمة في الذكر وعشرة قيمة في
الانثى لانه القيمة في الامة كالدية في الحرة ولا يلزم منه كون الواجب في الانثى اكثر من
الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة الحرة اكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب ان
قيمة تزيد على قيمته بكثير حتى ان قومت حرة بالف درهم تقوم غلام مثلها في
الصفات المرغوبة بالف درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان الجنين من غير مولها وغير
المغرور واما اذا كان من احدتهما ففيه الغرة المذكورة في جنين الحرة ذكر كان او انثى
لانه حر ذكره الزليجي فان ضربت فاعتق سيدها وقع في عبارة الوفاية سببه كانه سهو
من الناسخ لان الضمير للحم وهو مؤخر مطلقا حملها فالقتل فمات وجب قيمة حيا لاديه
لان قتله بالضرب السابق وهو كان في حالة الرق وقد مر ان الغرة بحالة الرمي لا الوضو
ويلزم منه كون القيمة للمولى لا لوارثه واما استبان بعضه كالناتج اى الجنين الذي استبان
بعض خلقة بمنزلة الجنين التام فيما ذكر من الاحكام لا طلاق ومارونا امرأة اسقطت
مينا بدواء او فعل كضربها بطنها مثله فنية الغرة تجب على عاقبتها في سنة واحدا لا
ان يكون باذن الزوج حينئذ لا يلزم شيى ولو امرت امرأة ففعلت لا تنضم الى الماتق
كذا في الخلاصة باب ما يجد في الطريق احد في طريق العامة كيفما هو المستعمل في

وهو مجرى

وهو مجرى الماء او جرسنا وهو مجرى ماء تركب في الحائط وقبل جدد يخرج من الحائط
ليبنى عليه او دكانا جارا احدا ان لم يضر بهم ولكل من المارة نقضه لان كذا منهم
صاحب الحق بالمرور بنفسه وبدوا به وكان له حق النقض كما في الملك المشترك
وهو طريق الخاصة بان يكون غير نافذ لا اى لا يجوز احداث شىء منها بدو اذن الملك
وان لم يضر لانه كالمالك الخاص بهم وضمن دية من مات بسقوطها عليه لانه صار
سببا لموته كما لو وضع حجر او حجر يثر في الطريق او غير ملكه فتلف به نفس ضمن
قيمة بهيمة تلفت بواحد من المذكورات ان لم ياذن به الامام فان الضمان في جميع
ما ذكر باحداث شىء في طريق العامة انما يكون اذا لم ياذن به الامام الا ان اذن
ومات في طريق جوعا او غما بضم الغين الكربة والمراد ههنا اختلاف من هو
البشر وعنده اى يوسف ان مات غما يجب الضمان لان الغم بسبب الوقوع في حجر
وضعه آخر فميت رجل ضمن الملقى لان فعل الاول انفسه بفعله فالضمان عليه من
حمل على راسه وظهره شيئا في الطريق فسقط شىء من ماله على آخر فتلف به لانه يضمن
ما دخل حصيرا او قنديل او حصاة في مسجد غرة فسقط شىء منها فتلف به انسان
ضمن قيد بمسجد غيره لانه ان كان مسجد حريم لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد
لا هاهنا لا غير هو كضمان الامام واختيار المتولى ونحو ذلك فكان فعلهم مباحا مطلقا
غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيره بقيد او مباحا مقيدا بشرط السلامة او جلس
في مسجد سواء كان مسجد حريم او مسجد غير حريم حال كونه غير متصل فعطب به احد بيان
سقط عليه اعني قتله يضمن قيد كونه غير متصل لانه لو كان مصليا سواء صلى الفرض
او النفل لم يضمن لان المسجد انما يبنى للصلوة وان لم يكن مصليا سواء جلس لقراءة
القران او للتعليم او للصلوة او نام فيه اثناء الصلوة ضمن لا اى لا يضمن من سقط
منه رداء لنبسه فسقط على انسا فعطب به قيد باللبس لانه ان كان حاملا لم يسقط
على انسان فعطب به او سقط فعثر به انسان والفرق ان حامل الشىء يقصد حفظه
ولا يرجع في التقيد بوصف السلامة بخلاف اللابس ولو قيد بما ذكر لم يرجع للحمل
مباحا مطلقا وضمن دوا حائط ما يثل الى طريق العامة وطلب نقضه مسلم او دعى
رجل وامرأة حرا ومكاتب لان الناس في المرور في الطريق شركاء وطريق الطلب
ان يقول اني قدمت الى هذا الرجل لهدم حائطه وهذا القدر يكفي ولا حاجة الى التمسك
وهو في الكتب ثبوت من الابنات عند انكار من متعلق بطلب بملكه اى النقض

كالراهن الحائض فانه يملكه بكماله اي فك الرهن وارجاع المهر الى يده وابي الطفل
والوصي فان لهما ولاية التصرف في مال الصبي والمكاتب لانهما مالان يملكان ولاية
التفويض له والعبد الناجر ولو مدينون لان ولاية التفويض له نعم ما تلف بالسقوط
ان كان مالا فهو رقية وان كان نفسا فعلى عاقلة المولى لو كان له عاقلة لان
الشهاد من وجهه على المولى وصحان المال اليه بالعبد وصحان النفس بالمولى
فلم ينقض من يملكه في مدة يمكن اي نقضه فيها اي في تلك المدة مالا مقفول ضمن
وعاقلة عطف على ضمير ضمن وجاز للفصل نفسا مقفول ضمن المقدور تلف اي
المال والنفس به اي بذلك الحائض لا اي لا يضمن من اشهد عليه ببيع داره وفيضه
المشترى ولا كذا في الكا في وليس في الهدية لفظ ولا فسقط الحائض بعد البيع فتلف
به مال ونفس وانما لم يضمن لان الجنابة بترك الهدم مع تمكنه وقد زال بالبيع
اشراع الجناح لانه كان جانبيا بالوضع ولم يفسخ بالبيع ولا ضمنا على المشتري اذ لم
يشهد عليه الا ان يشهد عليه بعد شرائه في يضمن لتركه التفريع مع تمكنه بعد الطلب
او طلب ممن يملك نفسه اي لا يضمن من لا يملك نفسه وان طلب منه كالمهر المستلم
والمودع والسكنى لعدم قدرتهم على التصرف مال الحائض الى دار رجل ولا الطلب
لان الحق له ليصير ناجيه وبراءه منها اي من الجنابة لان مال الى الطريق فاحله الله
او الطالب لانه حق العامة فلا يجوز لهما ابطاله وان بني ما لا يريد اعظم بلو طلب
كما في اشراع الجناح وهو اخراج المذود من الجدار الى الطريق والبناء عليه وتحرق الكيف
مثلا حائض خمسة طلب نفسه من احدكم وسقط على رجل فغضب به ضمن عاقلة اي
عاقلة المطلوب منه خمس الدية لان الطلب صحيح في الجنس فيكون متعديا فان قيل الواحد من
الشركاء لا يقدر ان يهدم شيئا من الحائض فكيف يصح الطلب منه قلنا ان لم يتمكن من
هدم نصيبه يتمكن من اصاله بوجهه وهو المرافعة الى الحكم وبه يحصل الغرض فاذا
ترك ضمن العاقلة كما ضمنوا اي العاقلة تلبيها ان حفر احد ثلثة في دارهم بئر او بني
حائضا فغضب بانسا لان الحافر والباقي في الثلثين متعدد **باب جنابة المهرية والجنابة**
عليها الاصل ان المهر في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لانه يصرف في حقها
من وجهه وفي حق غيره من وجهه لكونه مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة بشرط الاستد
ليعتدل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لان تقيده بهما مطلقا
يؤدي الى المنع من التصرف وسد بابيه وهو مفتوح اذ انقروا هذا فقوله ضمن الراكب

ذو طرفين

في طريق العامة وطئت دابة وما اصاب يدها او رجلها او رأسها او كدمت اي غصت
بمقدم اسنانها او حطت اي ضربت يدها او ضمت اي ضربت بنفسها شيئا يقال
اصطدم الفارس ان اصاب احداهما الاخر بنفسه فان الاحتراز عن هذه الاشياء ممكن
لانها ليست من ضرورة السير فتبطل بشرط السلامة عنها فلو حدثت هذه الاشياء في
السير لم يملك له يضمن لانه غير متعود الا في الوطى وهو رابكها لان ابطاء مباشرة لا
تزاله بتفعله حتى يجرم الميراث وتلزم الكفارة وغير تسبب وفيه بشرط التعدي فصلا
كسر البثرة ملكه وفي المباشرة لا بشرط ولو حدثت في السير ملكه عرف فلو كان
سيره بادته اي باذن الغير كان ذلك الملك ملكه والسير فيه كالسير في ملكه حيث لا ضمان
عليه ولا اي وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا لانه متعود لا ما نتجت عطف على قوله
ما وملت دابة نفع الدابة بل الحاء المهمله ضربها بجرحها اي لا يضمن ما نتجت رجلها
او يدها سايرة اذ لا يمكن الاحتراز عنها مع سيرها حتى لو وقعها في الطريق ضمن
لا مكان الاحتراز عن الايقاف وان لم يمكنه عن النقرة فصار متعودا بالايقاف او عطف
بما ارادت او بالث في الطريق سايرة فانه لا يضمن ايضا لما مر من امتناع او وقفه فانه فان
بعض الدواب لا يفعل ذلك الا بعد انوقوف فلو وقفه الغير ضمن لانه متعود بالايقاف
الا ان يكون الايقاف في موضع اذن من قبل الامام بايقافها فيه في لا يضمن لعدم التعدي
وان اصاب يدها او رجلها احصاة او نواة او اثار غبار او حجر صغير فقفا
عيا او افسد ثوبا لا يضمن لتعدرا الاحتراز وبالكبير لا يضمن لان مكان الاحتراز ضمن
السابق للذات والقائد لها كالراكب في الضمان ما اصاب يدها او رجلها اي كل صورة
يضمن فيها الراكب يضمن فيها السابق والقائد لانهما مسيبان كالراكب في غير ابطاء
فيجب فيهما الضمان بالتعدي كالراكب وهذا الحكم منطرد ومنعكس في الصحيح وذكر
القذورى ان السابق يضمن النقرة بالرجل لانه يمر اي عينه فيمكن الاحتراز عنها مع السير
في يديه من يدهم الراكب والقائد فلا يمكنها الاحتراز عنها وعليه بعض المشايخ واكثرهم
على الاول وعليه اي الراكب الكفارة لانه مباشر وفي حكم المباشرة ولا يرت ان كان المقتول
مورثه لذلك ايضا بخلافهما اي السابق والقائد حيث لا كفارة عليهم ما ويرث لانهما
مسيبان والكفارة وحرمان الارث ليسا من احكام التسيب ضمن عاقلة كل حر فارس
او راجل ذكر الراجل في الميسر وغيره الاحتراز اصطلاحي وقدر معنى الاصطدام وما نا
ولم يكونا في العجم حتى لو كانا منهم وجب الدية في ما لهد كما مر مرارا وكان اي الاصطدام

خطا لان موت كل منهما مضاف الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المشي
في الطريق فلو اعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه
ولو اعتبر لوجب نصف الدية فيما اذا وقع في بئر في قارة الطريق اذ لو لا مشيه
ونقله في نفسه لما هوى في البئر وفعل صاحبه وان كان مباحا لكنه يقيد بشرط السقوط
في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به وفيه خلاف في ذلك والشافعي
ولو كان الاصطداد عيدا فنصفها اي الواجب نصف الدية اتفاقا لان كل منهما
مات بفعله وفعل الآخر فيعتبر نصف الدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما نفسه
وصاحبه ولم يذكر الهداية والكا في صورة العمد صريحا في ضمن دليل المضم ولهذا
قال في النهاية اي يجب نصف الدية في العمد على عاقلة كل واحد وفي الخطا يجب الدية
الكاملة على ما ذكر في الكتب خلافا لذكر الخطا في وضع المسئلة والعمد في بيان قول
المضم ولو كان المصطد مان عبد يهدر دمه لان النهاية تغلق برقبته ما دونه
وفداء وقد فانت لا الى خلف ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة المقتول
قيمة العمد في الخطا فياخذها ورثة المقتول اذ على اصل اي ح ومحمد يجب القيمة
على العاقلة لانه ضمان الادنى عند ما فقد خلفا لغيره الجاني بدلا بهذا القدر فيلحقه
ورثة المقتول ويبطل ما زاد عليه لعدم التلف ونصفها في العمد اي يجب على عا
المر نصف قيمة العبد لان المضمون في العمد النصف وهذا القدر ياخذ في المقتول
وما على العبد في رقبته وهو نصف دية الحر يسقط الا قدر ما خلف من ابدل وهو
نصف القيمة ونصفها اي الدية عاقلة سابقة دية وقع بعض اداها كالسرج والحمام
وتخوها على رجل فمات لانه مما يمكن الترخ عنه اذ سقوطه اما لعدم شدة عليها
او لعدم احكامه وضمن ايضا عاقلة قايده فطار وطور بغيره رجلا فمات لان
القايده عليه حفظ الفطار كما السابق وقد امكنه الترخ عنه فصار متعديا بالنقص
فيه الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المالا في ماله كذا في الكافي ولو معه اي القايده
سابق في جانب الا بل ضمما ان لم يكن لهما عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لهما لان
قايدها واحد قايده لكل كذا سابقة لا اتصال الا دية واما اذا لم يكن في جانب الا بل
بل توسطها اي دخل بين الا بل واخذ زمام واحد منها ضمن وحده ما عطف بام
خلفه وبضممان ما عطف بما بين يديه لان القايده لا يقود ما خلفه اليه ابق لا يقطع
الزمام والسابق يسوق ما كان امامه قتل بغير ربطه على فطار يسير بل علم قايده

متعلق

متعلق بربط رجلاه مفعول قتل ضمن عاقلة القايده لانه قايده لكل فنكون قايده
لذلك البعير والقود سبب لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان لا يسقط
الضمان بجهله ورجوعه اي العاقلة بها اي بالدية على عاقلة الربط لان الربط هو الذي
وقع في هذا الضمان حيث ربطه بالفطار وهو متعد فيما صنع فصار في التقدير
الجاني فلو ربط والفطار واقف ضمها اي الدية عاقلة القايده بل ورجوع لانه
قايده بغيره بل واذنه لا صريحا ولا دية فلو يرجعون بما حققه على احد غاية
الامر انه متصد بالربط والابقاف على الطريق لكنه زال بالقود فصار كما لو وضع حجرا
في طريقه غير كذا اذ اعلم القايده بالربط لا يرجعون على عاقلة الربط بما حققه من الضمان
لان القايده رضي به والتلف قد انصل بفعله فلو يرجع به ارسل كلبا او طيرا او ساقه
اي مشي خلفه معه وان لم يمش خلفه فمادام في قوده فهو سابق له في الحكم فيلحق بالسوق
وان راضي انقطع السوق ذكره الزيلعي فاصاب في قوده ضمن في الكلب ما اتلفه لانه
مير عليه فجهته فاضيف فعله اليه كالمكره بضاف فعله الى المكره فيما يصلح انه له
لا يلا في ضمنه في الطير اي البازي والفرق ان الكلب يحتمل السوق فاعتبر سوقه والطير
لا يحتمل فصار وجود السوق وعدمه سواء ولا كلب لم يسهل لعدم سبب الضمان
ولا دية منفصلة اصابت نفسا او مالا ليلد او ماله الفوله صلى الله عليه وسلم جرح
الهماء جبارا او هدر روي المنقلة وكان الفعل لم يضيف اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب
النسبة اليه فلا ارسل او السرق ونحوهما الكلب ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فلم
يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحمار
الاسود ونحو الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ صرب دية عليها راكب
او يضمن اي طعنها بعود ونحوه فتقتل او ضربت بيد شخص اخر غير الطاعن او نفرت
منه بيا ونحوه فصدته وقتله ضمن هو اي الضارب والناخن لا راكب لانه المروى
غيره وابن مسعود رضي الله تعالى عنه ما ولا الناحل للتقدي في السبب والراكب في فعله
غيره فخرج جابته في التقدير للتقدي حتى لو كان موقفا دية على الطريق يكون الضمان
على الراكب والناخن نصين لانه متعد في الايقاف ايضا وان نفث الناحل فاهلكه
فكان دية هدر لانه كالجاني على نفسه وان الت الراكب فقتله كانت دية على عاقلة
الناخن لانه متعد في سببه ثم الناحل انما يضمن اذا كان الوطى في قدر النفس حتى
يكون السوق مضافا اليه واذا لم يكن في قوده فالضمان على الراكب لا يقطع اثر الناحل

فبقى السوق مضافا الى الراكب وصحن في قفازين شاة القصاب ما نقصها لان المقصود
منها اللحم فلا يعتبر فيها النقصا الا بحسبه وصحن في عين بقره جزا وجزوره
والبحار والبغل والفرس ربع القيمة لما روى انه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة
بربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه لان اقامة العجل بها انما تمك في اربع عينين
وعينا المستعمل لهما فصارت كأنها ذات اربعين اربعة فيجب اربع نفوات احد بها
باب جنابة الرقيق والجنابة عليه حتى عبد عمدا ففي النفس يجب القود لما مر لا ان
يصالح اي يقع الصلح بين الولى والمولى او يبيع اي يقع العفو من المولى ولم يجز الا سرق
لكونه مباح الدم ويثبت اي القود باقراره اي العبد لا اقرار المولى لان هذا الاقرار
من العبد لا ينعمة فيه لكونه عابدا عليه بالضرر فيقبل وهو يجري على اصل الخبر باعضا
الادمية فيما يرجع الى الدم فلهذا لا يقبل اقرار المولى عليه بحد ولا قصاص وان كان
هذا الاقرار بصادق حق المولى لكنه ضمن فلم يجب مراعاة وفيما عطف على في النفس
دونها اي دون النفس كخطا اي يكون كالقتل الخطا في الحكم وبين الحكم بقوله دفعه
سيده بها اي بمقابلته الجنابة وبملكه وليها اي ولى الجنابة او فداء بارشها يعني ان سيده
مخير بين دفع العبد والفداء بالارش لتخليص عبده لكن الواجب الا يصلي هو الدفع في بيع
ولهذا سقط الواجب بموت العبد لنفوات محل الواجب بخلاف موت الحر لحياته
حيث يجب الارش على عاقلة حاله اي كاشاكل من الدفع والفداء على الحلول اما الدفع
فلا نه عين ولا ناجية الا عتيا واما الفداء فلا نه بدل العين فيكون في حكمه وان لم يجز
شيثا حتى مات العبد بطل حق المجني عليه لنفوات محل حقه كما مر وان مات بعد اختيار
الفداء لم يبرأ ليعتق الحق من رقبته العبد الى ذمة المولى فان فداءه بغيره في حق كالاولى
فانه اذا فدى يخلص لحياته عن الاولى فصارت كأن لم تكن فيجب بالثانية الدفع والفداء
وان جن جنابيتين دفعه بهما الى وليهما بقسم ابسبه حقه ما اي على قدر ارش الجنابيتين
او فداءه بارشهما لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كالدون المتلاحقة الا
يرى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة بحق المجني عليه الاول او لى ان لا يمنع وان كانوا
جماعة يقسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداءه بجميع ارشهم لما ذكر ان تعلق
الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها وان وهبه اي المولى العبد لحياته او باعته اي اعطاه
او دبره او استولد ها اي الجارية الجنابة ولم يعلم بها اي بالجنابة ضمن الا في من قيمة ومن
الارش وان علم المولى غرم الارش فان المولى قبل هذه النفقات كان مختارا بين الواجب

والفداء

والفداء ولما لم يبق محلول للدفع بلو علم المولى بالجنابة لم يصير مختارا للارش فقامت القيمة
مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل بخلاف ما اذا علم فانه
يصير مختارا للارش كما لو علق عتقه بقتل زيد او رميه وشجوه ففعل اي قال ان قتلت
زيدا فانت حر ففعل او قال ان رميت زيدا فانت حر ففعل او قال ان شجيت رأسه
فانت حر ففعل غرم الارش لانه يصير مختارا للفداء حيث اعتقه على تقدير وجود الجنابة
فدفع عبدا يد حر عمدا ودفع اليه بقبضه او فاعتقه فسرى فمات منه فالعبد صلح بها
فانه اذا اعتق دل على ان قصده تصحيح الصلح اذ لا صحة له الا بان يكون صلحا عن الجنابة
او لا يثبت منها وان لم يعتقه برده على سيده لانه اذا لم يعتقه وسرى ظهر ان الواجب ليس
الا بالارش القود فكان الدفع باعلا برده العبد على سيده فقبلة الولى او يعقوا اي يخبر
الولى من القتل والعفو لانه مباح الدم كما مر حتى ما ذون مدبون خطأ فاعتقه سيده
فدفعه بها غرم لرب المال الدين الاقل من قيمة او من دية ولو ليها اي غرم لولى الجنابة
اي من ماله اي من القيمة ومن الارش فان السيد اذا اعتق المأذون المدبون غرم لرب
الدين الاقل من قيمة ومن الدين واذا اعتق العبد المجاني جنابة خطأ غرم الاقل من قيمة ومن
الارش فكانت احدى الاجتهاد لعدم التزام بينهما اذ لولا الاعناق يدفع الى ولى الجنابة
ثم يباع للدين وتذات ما ذون مدبونة ولما لا يدفع معها الجنابيتها ويباع كدبيها
لا يباقي ذمتها متعلق برقبته فيسرى الى الولد والدفع الى الجنابة في ذمة المولى
والمال يدفعها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرية تكون في الامور الشرعية لا الحقيقية
عبد لرجل ورجل اخر ان مولاه اعتقه فقتل اي العبد المعتق ولباله اي التزام خطا
فان شئ له اي التزام لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد قرأه لا يستحق على المولى دفع العبد
ولا الفداء بالارش وانما يستحق الدية على العاقلة لانه حر فيصدق الزاعم في حق نفسه فيسقط
الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه الدية عليهم الا بحجة قال قتلت احاز يد قبل عتق
خطا وقال زيد بل بعد صدق الاول كان زيدا يدعي عليه شيئا لواقبه لزم عليه الضمان
لا على العاقلة لانه يدعي عليه القتل الخطا بعد العتق فلو اقر به لزم عليه الضمان لان الثابت
بالاقرار لا يجهل العاقلة فزاده بقوله قتلته قبل عتق ما قتلته بعده حذر عن لزوم الضمان
عليه لا معناه الظاهر ليفهم لزوم الضمان على المولى بالاقل من قيمة ومن الدين ان لم يعلم
بالجنابة والدية ان علم بها مع ان قوله ليس بحجة على وان قال قطعت يد ها قبل اعتاقها
وقالت تان بعد صدقت وكذا في احده منها اي اعتق امه ثم قال لها قطعت يدك واحده

منك هذا المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعده فالقول لها لانه اقرب بسبب الضمان
ثم ادعى البراءة وهي تنكر القول المنكر للمانع والعتق يعني اذا قال جامعها قبل العتق
او اخذت العتق قبله فالقول له لان الظاهر كونهما حالة العتق امر عبد مجبور او صبي
صبي يقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل لان المباش هو الصبي المأمور فيضمن
عاقلة ورجعوا على العبد بعد عتقه لانه وقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر
لحق المولى فيضمن بعد العتق لاعلى الصبي الامر كمنصورا عليه ولو كان مأمورا لعبد
المجور عبد مجبور امته دفع السيد العبد القاتل ووفاه في الخطا بل يرجع حاله لان
الامر قول وقول المجور غير معتبر فلا يؤخذ به في الحال بل بعد عتقه ولو ان المانع وهو
حق المولى بالاق من قيمته من العتق لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر لهذا الحكم في
العتق اى دفع السيد القاتل ووفاه ثم رجع على العبد الامر باق من قيمته ومن الفداء ان
كان العبد القاتل صغيرا كان عتق الصغير كخطا ولو كان كبيرا اقتصر لانه مجرى بين الحر
والعبد قتل من عبد حرين لكل وليان فعلى احد وليي كل منهما دفع نصفه الى الحرب
او فدى بدية هي عشرة آلاف درهم لان الرقبة بحكم القود صارت بينهم لكل واحد ربة فاذا
على اثنان بطل جرمهما وبقي حق الاخرين في النصف فكذلك قبل له ادفع نصفه واما الفداء
فقد كان بعشرين الفا فاذا اعفى اثنان بطل جرمهما ففي حق كل من الباقيين في خمسة آلاف
فلذا وفاه بعشرة آلاف ان شاء وان قتل اثنان احدهما اى احد الحربين خطا والاخر عتقا
وعلى احد وليي العمد فدى بدية لولى الخطا وينصف الاحد وليي العمد الذي لم يعرف
لان نصف الحق بطل بالعفو ففي النصف وصار مالا ويكون خمسة آلاف وللمد بطل شئ
من حق وليي الخطا وكان جرمهما في كل الدية عشرة آلاف او دفع اى الف الفهم يعني ان سببه
كان بخير ابني العتق والدفع فان دفعه فعه الفهم اذ لو تالوا ثلثا لولى الخطا وثلثه للذي
لم يعرف من وليي العمد فولى العمد اى حقيقة فيصرف وليا الخطا بالكل وغير العاق في النصف
لان حقه في النصف وجرمهما في لكل فصار كل نصف سهمهما فصار حق وليي الخطا في سهمين
وحق غير العاق في سهم فيقسم بينهما اثلوثا وارباعا منارعة عند ثلثة ارباعه لولىي
الخطا وربعة لاحد وليي العمد لان النصف سلم لولىي الخطا بلو منارعة واستوى منارعة
الفرق بين في النصف الاخر فينصف فلهذا يقسم ارباعا قتل عبد هما فربهما وعلى اربعة
بطل كله لان ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل دمه ولهذا يقضى منه دونه
وينفذ وصاياه ثم الورثة يتخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى يستحق عتق عبد

دنيا فان تجلف الورثة فيه **فصل** دية عبد او امه قيمته فان بلغت اى قيمتها دية حر
وهي عشرة آلاف درهم او حر وهي خمسة آلاف درهم نقص من كل منهما عشرة اى عشرة
درهم اشعارا بالخطا ودية الرقيق عن الحر وربعين العشرة بانه عبد الله بن عباس رضي
الله عنهما ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف من الدرهم في العبد ومن خمسة آلاف في
الامة وعند ابى يوسف والشافعي يجب قيمته بالغة ما بلغت وفي الغصب بغير قيمته
اى قيمة كل منهما بالغة ما بلغت فلو غصب عبدا قيمته مائة دينار وهلك في يده يلزمه
تلك القيمة وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الفان لان القيمة في الف كالدية في الحر لانه
بدل الدية ففي يده اى اتلف يد الف يلزم نصف قيمته كما في دية الحر بالغة ما بلغت
في الصحيح الا في رواية عن محمد انه يجب في قطع يد العبد خمسة آلاف عبد قطع يد عبد
ة عتق قسرى ابيان ودية سيده فقط اى ان كان وارث المقتول سيده فقط اقاد
عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد لا لان القود يجب بالموت مستند الى وقت
الجرم فان اعتبر وقت الجرح فسبب الولاية الملك وان اعتبر وقت الموت فسببها
الوارث بالولاية كجهالة سبب الاستحقاق تمنع القود كجهالة المستحق وليهما ان جهلا
السبب لا تعتبر عند تيقن من له الحق ولا فلو اى وان لم يكن الوارث السيد فقط بل
له وارث غيره لم يقدر بالاتفاق لان الاعتبار وقت الجرح فالمستحق السيد وان كان
وقت الموت فذلك الوارث او هو مع السيد في جهالة المقتضى له بمنع الحكم قال المولى
لعبد به احدكما حر شيئا اى صار امسحوقين فعين المولى واحدا للحرية بان قال اردت
هذا فارتفع مال اى المولى وان قتلهما رجل وجب دية حر وقيمة عبد والفرق ان
البيان انشاء في حق المحل اظهر في حق المولى ولهذا اذامات المولى قبل البيان لشجع
وبعد الشجة بقوله البيان فاعتبر انشاء في حقهما وبعد الموت لم يبق محال للبيان
فاعتبر اظهرا محضا واحدا حريقتين فيجب قيمة عبد ودية حر ولو قتل كل منهما
رجل فقيمة العبدين لانا نقول لم يتيقن بقتل كل واحد حرا وكل من القاتلين ينكر ذلك
فعليهما قيمتهما وفي فداء عيني عبد دفعه سيده او اخذ قيمته وامسكه بلو اخذ القضا
يعنى اذا فاء رجل عيني عبد فان شاء مولاه دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء امسكه
ولم يباخذ القضا ولا يجزى بين الدفع والامسك مع اخذ القضا لان معنى المالية لما
كان به حرة او فاقا وجب ان يتخير المولى على الوجه المذكور كما في ساير الاموال فان من خرف
ترب في خرف فاحشا ايجز المالك بين دفعه اليه وتضمينه قيمته وبين امساك التوب

ونصيب من القضا وله ان المالة ان كانت معتبرة في الذات فالادمية غير مهددة فيها وفي
الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبد يد عبد يؤمر المولى بالدفع او الفداء ولو كان
مالا محضا لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا يقسم الضمان على الاجزاء كما
يملك الجنة ومن احكام المالة ان ينقسم وتملك فوقنا على الشبه بين حكمه فان الحكم
فصل اقر مدبرا وام ولد لم يذكر المكاتب اذا علم حكمه فيما سبق من كتابه بجناية
خطا لم يجز ولا شيء عليه اي على واحد منهما ولو بعد العتق لان موجب جناية الخطا
منه على سيده وقرانه لا ينعذ عليه وبعد اثباتها بالبينه ضمن مولاة الاقل من الارش
والقيمة لما روى ان ابا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قضى بجناية المدبر على مولاة
وكان امير بالشام يحضره الصخر رضي الله فصار اجماعا ولا بد بالمدبر او الاستبراء
صار ما نعاذ به الرقة عند الجناية ولم يصرفه مختارا للدية لانه غير عالم بانه يجزي فصار
كما فعله بعد الجناية غير عالم بها وانما وجب الاقل من قيمة من الارش لان الاصل وجوب
الدفع بالجنايات وقد نفذ الدفع بسبب من المولى فيجب القيمة عليه لغيره ولا منع
من المولى في اكثر من القيمة ولا حق للمولى الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت الخيار بينه الاقل
والاكثر في حق الجاني بخلاف الفقه حيث خبر بين الدفع والفداء وجنسهما مختلف
وان جنى المدبر جنايات لم يلزمه الاقيمة واحدة لمقابلته عن واحدة بشارك وفي
الجناية الثانية وفي الاولى في قيمة دفعت اليه اي وفي الاولى بقضاء ولا يطلب
من المولى شيئا لانه مجبور في الدفع ويتبع مولاة او وفي الاولى لو دفعت اليه بدو
اي بدون القضاء لانه لم يكن مجبورا في الدفع جنى مدبر خطا مات لم يسقط القيمة
عن مولاة تثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك قتل المدبر مولاة خطأ
يسعى في قيمته لان التدبير وصيته برقبته وقد سلمت له لانه عتق بموت سيده ولا قيمة
للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة ولو قتل عمدا
قتلا لوارث او استسعا قيمته ثم قتلها او اولا فظاها او اما الثاني فلما ذكرنا من ان
التدبير وصيته الخ فغصب عبدا قطع سيده بغيره ضمن قيمة القطع وان قطعه سيده
في يد غاصبه فسرى عنه لم يضمن لان الغصب يوجب ضمانا ما غصب ويبرء القاتل
باسترداد المغصوب والاستبراء عليه في المسئلة الاولى لما قطع المولى في يد
قيمة بالقطع فوجب على الغاصب قيمة القطع وفي الثانية لما قطع المولى بغيره في يد
الغاصب صار مستردا لا استبراء ويره عليه ويبرء الغاصب من ضمان المولى

وضمن

وضمن عبد مجبور غصب مثله فمات بيده فان المجبور يؤخذ بافعاله حتى لو ثبت
الغصب بالبينه يباع فيه دون افعاله حتى لو اقر به لا يباع بل يؤخذ به بعد عتقه
جنى مدبر عبدا غاصب ثم عند مولاة ضمن قيمة لهما يعني اذا غصب رجل مدبرا
فجنى عنده ثم رده الى مولاة فجنى عنده اخرى ضمن المولى للمولى الجنايتين فيكون
بينهما نصفين لان موجب جناية المدبر وان كثرت قيمته واحدة فبقي على المولى لانه
اعتبر نفسه عن الدفع في التدبير السابق من غير ان يصير مختارا للفداء كما في الفقه اذا
اعتقه بعد الجنايات من غير تعليمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين لاستوائيهما في
السبب ورجع بنصفها اي رجع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المدبر على الغاصب
لانه ضمن بالقيمة بالجنايتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الآخر
كان بسبب عنده فيرجع عليه بسبب الحقة من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد
نصف العبد لان رد المستحق بسبب كان الغاصب ككثرة ودفعه الى الاول
اي دفع المولى نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب الى وفي الجناية الاولى عنداني
حقيقة واي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يدفع اليه لان الذي رجعه المولى
الى الغاصب عوض ما سلم للمولى الجناية الاولى لانه انما رجع على الغاصب بسبب ذلك
فلا يدفع اليه لثلاث وجع البدل في ملك واحد ولهما ان حق الاول في جميع القيمة
لانه حين جنى عليه لا يراجه احد فيستحق كلها وانما ينقص باعتبار من ارحمه الثاني
فاذا وجد شيئا من يد العبد في يد المالك فارغاي اخذه منه ليقم حقه وبعبارة يعني
جنى عند المولى خطا ثم غصبه رجل فجنى عنده لا يرجع المولى لان الجناية الاولى كانت
في يده والفقن في الفصلين يعني اذا جنى عند غاصبه ثم عند مولاة او بالعكس كالمدبر
لكن الفرق بينهما ان المولى يدفع الفقه نفسه او قيمة المدبر فاذا دفع الفقه يرجع بنصف
قيمته على الغاصب ويسلم للمالك عند محمد وعندهما لا يسلم له بل يدفعه الى الاول
واذا دفعه اليه يرجع في الفصل الاول على الغاصب وفي الثاني لا مدبر غصب من يدين
فجنى في كل مرة يعني رجل غصب مدبرا فجنى عنده ثم رده على مولاة ثم غصب فجنى
عنده جناية اخرى ضمن مولاة قيمة لهما اي لو لم يبي الجنايتين لانه منع عن العبد عن
الدفع بالتدبير لوجب عليه قيمة كما مر ورجع بها اي بتلك القيمة على الغاصب لان
الجنايتين كانتا في يده فاستحق المولى كله بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه
بالكلين ولو كان المدبر السابق فانه هناك استحق النصف بسبب كان عنده والنصف

بسبب كان في يد الغاصب ودفع الى المولى نصفها اي نصف القيمة الماخوذة من
الغاصب ثانيا الى الاول اي الى ولي الجنانية الاولى لانه استحق كل القيمة لعدم المراجعة
عند وجود جنانية وانما انقص حقه بحكم المراجعة ثم بعد رجوع الى المولى به اي
بالنصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الجنانية الاولى على الغاصب لانه استحقاق هذا
النصف ثانيا بسبب كان في يد الغاصب فيرجع به عليه ويسلم له ذلك ولا يدفعه
الى ولي الجنانية الاولى لانه استوفى حقه ولا الى ولي الثانية لاحاق له في النصف
لتسبق حق الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وام لو ولد كلها اي كل الاحكام المذكور
كالمدبر لا شتر لهما في كون المانع من الدفع للجنانية من قبل المولى عصب صبيها خرافات
عنده فجاءه اوحي لم يضمن ولو مات بصاعقة او بهش حية فمن عاقلة الدية
هذا استحقاقا والقياس ان لا يضمن في الوجهين كما قال زفر والشافعي لعدم تحقق
الغصب في الحر لا يرى انه لا يتحقق في المكاتب وان كان صغيرا لكونه حرا يد مع انه
رفيق رقية فالحر يداور رقية او لا يضمن به وجه الاستحسان انه ليس بضممان
الغصب بل ضمان الاتلاف بالنسب لتقله الى مكان فيه الصواعق والحيات حتى
لو نقله الى موضع يغيب فيه لم يضمن كذا في الكافي كما في صبي اودع عبدا فقتله اي اذا
اودع مولا العبد عبدا صبيها فقتله ضمن عاقلة الصبي فممنه وان اتلف مالا بايديع
لا يضمن عند ابي حنيفة ومحمد ويضمن عند ابي يوسف والشافعي لانه اتلف مالا محظورا
ولهما ان غير العبد معصوم لحق السيد وقد فوته لدفعه الى يد الصبي واما العبد
فعصمته لحقة لبقائه على اصل الحرية في حق الدم ويدونه يضمن لما مر ان يؤخذ باقتنا
باب القسامة هي ايمان تقسم على اهل المحلة الذين وجد القتل منهم قوله ميت
به جرح ميتا خبره قوله الاتي حلف له او اتى ضرب او حرق بكسر النون او خروج
دم من اذنه او عينه وجد في محلة او اكثره عطف على ضمير وجد وجاز للفصل اي
اكثر البدن سواء كان معه راس او لا او يصفه مع راسه لا يعلم فالتة لو علم كان هو
المضرم وسقط القسامة ادعى عليه القتل على اهلها اي كلهم او على بعضهم عمدا او خطأ
ولا يثبت له حلف له اي لاجل ذلك ميت خمسون رجلا منهم اي من اهل المحلة لما روى
ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل خيبر ان هذا قاتل وجده
وبني اظهركم فما الذين يخرجونكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني
اسرائيل وانزل الله تعالى على موسى عليه الصلوة والسلام امير فان كنت نبيا فاسئل

الله مثل ذلك فكذب عليه الصلوة والسلام اليهم ان الله تعالى اراني ان اخذتكم
خمسين رجلا فيخلقون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلنا ثم يغير مونا الدية قالوا
لقد قضيت فينا بالناموس اي بالوحي بخيارهم اولى اشارة الى ان خيار يقين الحسين
الى اولى لان اليمين حقة والظاهر انه يختار من يفهمه بالقتل وهم الفسقة والشبان
او صالح اهل المحلة لان تحريره عن اليمين الكاذبة ابلغ فيظهر القاتل قاتلا لكل منهم
بالله ما قتل ولا علمت قاتلنا لا اولى اي لا يحلف ولي المنقول بانهم قتلوه وقال
الشافعي اذا كان هناك ثلوث استخلف الاولياء خمسين يمينا فان حلفوا بقضي بالية
على المدعي عليه عمدا كانت الدعوى او خطأ في قول وفي قول بقضي بالقيود اذا كانت
الدعوى في العهد وان نكل المدعي عن اليمين حلف المدعي عليهم فان حلفوا تركوا
ولا شيء عليهم وان نكلوا فعليه الفضا في قول والدية في قول والثلوث
الذي ذكره قربة حالبة توقع في القلب صدق المدعي بان يكون هناك عادة القتل
على واحد بعينه كالدوم او ظاهر يشهد للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة عدد
او جماعة غير عدد وان اهل المحلة قتلوه وان لم يشهد له الظاهر حلف اهل المحلة
للشافعي في البداية بيمين اولى قوله صلى الله عليه وسلم للولياء فيقسم منكم خمسين
انهم قتلوه ولان اليمين حجة لمن يشهد له الظاهر كما في سابق الدعوى فان الظاهر
يشهد للمدعي عليه لان الاصل في الزم البراءة والظاهر يشهد للمدعي عند قيام التو
وقرب العهد فيكون اليمين حجة له ولكن في هذه الحجة نوع شبهة والقصاص عفو
تسقط بها فلهذا اوجب الدية في الحد بد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم البينة على
المدعي واليمين على المدعي عليه وروى ابن المسيب رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
بدء باليهود بالقسامة وجعل الدية عليهم لوجود القتل بيني اظهروهم ولان اليمين
ليس بحجة لاستحقاق فلس فكيف يكون حجة لاستحقاق نفس واليمين عندنا يظهر
القتل بتحريره عن اليمين الكاذبة فيقر وافيجب الفضا في قول والحلفوا احصل البراءة
عن القصاص ثم يقضي على اهلها اي اهل المحلة بالدية لوجود القتل بينهم وقد ثبت
انه على الله عليه وسلم جمع بين الدية والقسامة وكنا عمر رضي الله عنه وان ادعى عليه
انه اخرج واحد ثم غيروه سقط القسامة عنهم يعني اذا ادعى ولي القتل القتل على رجل
من غير اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك
عنه ادعى على غير اهل المحلة فتد لا تسمع دعواه عليهم وان منهم ولا اي ان ارجح

على واحد منهم بعينه لا يبطل القسمة والدية من اهلها وعن ابي حنيفة في رواية يكون ذلك
ابرأعنه لاهل المحلة كذا في الثانية وان لم توجد أي الخشن فيها أي المحلة كذا في الحلف
عليهم ان يتم أي الخشن ومن نكل منهم حبس حتى يحلف لان الحلف فيه واجب تقبلا
لامر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال لان الحلف فيها
بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط ببدل المدعي وهذا لا يسقط ببدل الدية في الحلف
قال قتلة زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفت فانه لا غير زيد لانه برأيا لسفاه الحضور
عن نفسه بقوله فلا يقبل فيحلف على ما ذكرنا لانه لما اقر بالقتل صار مستثنى عن البين
فبقي حكم من سواه فيحلف عليه ولا قسامة على صبي ومجنون لانهما ليسا من اصل القول
الصحيح لما عرفت واليمين قول وامرأة وعبد لانهما ليسا من اهل النضر واليمين على
اهلها ولا قسما ولا دية على احد في حق ميت لا اثر به او خرج دم من فيه او الله او
دبره او ذكره لانه ليس بقتل اذ لا بد من اثر لبسندل به على كونه قتيلا وهو ما ذكر في
اول الباب بخلاف ما ذكره لان الدم يخرج من هذه المواضع عادة بلا فعل احد
وما تم خلفه كالكيبر اي اذا وجد سقط نام الخلق به اثر من اثار المذكورة فهو كالكيبر
في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان نام الخلق ينقض خيار رجل يسوق دابة عليها
قتيل ضمن عاقلة اي عاقلة الرجل دينة اي دينة القتل لاهل المحلة لانه في دية فصار
كانه في دار كذا لو قاده اوركها فان اجمعوا اي القاتل والسائق والراكب ضمنوا
لان في ايديهم ذكره الزبلي ولويين قريتين وقيلتين فعلى اقر بهما لان قتيلا وجد
بين قريتين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان جميع بينهما فوجد الى احدى
القريتين اقرب فقتل عليهما بالقسمة والدية وروى عن عمر رضي الله عنه قتله وان
استويا اي القريتان او القيلتان فعليهما ان كان اي القتل في موضع يسمع منه
الصوت لاهل قرية في الصورة الاولى واهل قريتين في الصورة الثانية لانه اذا كان
بحيث يبلغ الصوت بلحمة القوت فيمكنهم النضر وقد قصر واذا كان في موضع
لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نضرة فلو ينسبون الى القنصر فلو يجعلون قاتلين
تقدر او وجد اي قتيلا دار رجل عليه القسامة وتدي عاقلة اذا ثبت ان قتله
بالحجة لان التدبير في حفظ الملك الخاص الى المالك والدية على عاقلة لان نضرة وقوة
بهم وهذا اذا كانت له عاقلة ولا فعليه كما مر مرارا لا يجرى الا بدعي لو كان لا بدعي
عاقلة ولا نفسه ولو وجد قتيلا دار نفسه تدي عاقلة وتدي عاقلة في حنيفة كذا في

حال ظهور القتل لورثة الدية على عاقلة وعندهما وعند زفر لا شيء وبه يفتي
لما قالوا ان الدار في دية حال ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان هدر وان كانت
الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم بتحقيق الهم ولا يمكن الايجاب
على الورثة للورثة والقسامة على اهل الخطة اي على اصحاب الاملاك القديمة الذين
كانوا يملكونها حين فتح الامام البلدة وقسمها بين الغائبين لخطا خطه ليعتبر انصافا
لامع السكان اي لا يدخل السكان يعني المساجرين والمستعيرين مع المالك في القسمة
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية الناصر يكون بالسكنى
كما يكون بالملك الاجري ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل القسامة والدية على اليهود
وان كانوا اسكنا نجيبين ولهما ان المالك هو المختص بنضرة البقرة لا السكان واهل
خبيرون على املاكهم ولا المشتري عندهما ايضا وقال ابو يوسف كلهم
مشترون لان وجوب الضمان لك الحفظ من له ولاية الحفظ وهي بالملك وقد استوفى
فيه ولهما ان صاحب الخطة هو المختص بتدبير المحلة وهي تنسب اليه لا المشتري
وقدما براحمة المشتري في التدبير والقيام بحفظ المحلة فكان هو المختص بالقسامة
والدية لا المشتري وقيل انما اجاب ابو حنيفة رحمه الله بهذا بناء على ما شاهد من عاقلة
اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الحفظ والخطة في كل محلة يتقدموا بتدبير المحلة في
المشتريون في ذلك فان باع كلهم يعني ان بقي واحد من اهل الخطة فكذلك الحكم لان
المشتري باع لاهل الخطة فما بقي شيء من الاصل يكون الحكم له دون الباع وان لم يبق
بل باع كلهم فعلى المشتري انفاق الزوال من يتقدم عندهما او براحمة عندهما انفق
عندهما اليهم وخلصت عندهم لهم وجد قتيلا في دار مشتركة بين قوم لبعضهم كثر
بان كان نصفها الرجل مثله وعشرها الرجل وباقيها كثر فهي على الروس ولا يعتبر
قد لا نصيبه لا استواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والنقصير وان بيعت دار
ولم يقبض حتى وجد فيها قتيلا فهي اي الدية على عاقلة الباع وفي البيع بخيار فعلى
عاقلة دى ليد عند ابي حنيفة وعندهما ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان
خيارا فعلى عاقلة من يصير له الدار سواء كان الخيار للبائع او المشتري فانه يعتبر باليد وهما الملك
ان وجد المشتري في الملك فاقسما والدية على من فيه من الركاب والملاو حين والملاو لك
في المالك وعنه في سواه وكذا العجلة وفي مسجد محلة وشارعها اي شارع المحلة
الشارع اي الشارع لا يملكه سواي على اهلها لانهم حق الناس بالتدبير فيه وفي سوا

مملوك على المالك وفي غيره أي غير المملوك والشارع الأعظم والسجين والجامع لا يقتل
لأن المقصود بها نفي تهمة القتل وهذا لا يتحقق في حق العامة والدية على بيت المال
لأن الغرم بالغنم أعلم أن الطريق ينقسم ابتداء إلى قسمين أحدهما طريق خاص وهو
ما يختص بواحد أو أكثر ويكون له مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزانية المستطيلة
والآخر عام وهو ما لا يختص بواحد أو أكثر ويكون له مدخل ومخرج ويسمى هذا
بالشارع وهو أيضا قسمان أحدهما شارع المحلة وهو ما يكون المرو فيه أكثر أهل المحلة
وقد يكون لغيرهم وهذا ما قاله التناييع وفي مسجد محلة على أهلها كما لو وجد في
شارع المحلة والآخر شارع الأعظم وهو ما يكون مرو جميع الطوائف فيه على
التسوية كالطرق الواسعة في الأسواق وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية
ومن وجد في الجامع والشارع الأعظم فلا قسامة فيه هكذا يجب أن يعلم هذا المقام
حتى نردفع الشبهة ونضحي الأوهام وفي قوم النقواب السيف وجلوا عن قتل أي
تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قتل على أهل المحلة لأن حفظ المحلة عن مثل ذلك
ولجب عليهم فاذ لم يعرف من يشارع جعل عليهم القسامة والدية إلا أن يدعى الولي
على القوم أو على بعض منهم فلم يكن على أهل المحلة شيء لأن هذه الدعوى تضمنت برأئهم
عن القسامة ولا على القوم حتى يقيموا البينة اذ مجرد الدعوى لا يثبت الحق لكن بسقط
الحق عن أهل المحلة لأن قوله حجة على نفسه وجد قتل في برية لا عارفة بقر بها يعني القرب
على ما سبق سماع الصوت أو في كهف كبير وهو ما ليس في بداحد ولا ملكه كالغرات مثله
بخلاف النهر الذي يستحق به الشفعة لا اختصاص أهلها به لقيام يدهم عليه فيكون القسامة
والدية عليهم وقول الوقاية أو ماء بمجره ليس على أطرافه فهدر لانه إذا كان بهذا المحلة
لا يلحقه القوت من غيره فلو يوصف بالتقصير ولو كان القتل بحسب الشاطئ فعلى
أقرب القرى من ذلك الموضع على التفسير المذكور للقرب ولو في أرض أو دار موقوفين
على أرباب معلومة فعليه لا نهم الحق الناس بالتدبير فيهما ولو كانت موقوفة على مسجد
وكالمسجد أي كان كما لو وجد في المسجد وقد مرو ولو وجد في معسكر فدية غير مملوك
في الخيمة والقسطاط على ساكنيهما وفي خارجيهما أن كانوا أي ساكنوا خارجيهما أي
فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القريتين وقد مر بيانه
وان نزلوا جملة مختلفين فعلى أهل المعسكر كالمسجد لأنهم لما نزلوا جملة صاروا أملا
كلها بمنزلة محلة واحدة منسوبة إليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج الخيام عليهم

ولو كانت

ولو كانت الأرض التي نزل فيها المعسكر مملوكة فعلى المالك أي القسامة والدية بالاجتماع
لأنهم سكان ولا يزاخرون المالك في القسامة والدية جرح في حق فنقل إلى أهله ففي
دأفرش قات فالقسامة والدية على التي خلا فلا بد يوسف لأن الجرح إذا اتصل به
الموت صار قتلا ولهذا وجب القصاص بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الفرائش
رجل مع جرح به رمق فجاء آخر إلى أهله فكأن زمانا فوات لم يضمن الحامل في قوله
أي يوسف ومحمد وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن لأن دية بمنزلة المحلة فوجوده بجرح
في دية كوجوده فيها جلاون في بيت بلوثا لك وجد أحدهما قتيلا ضمن الآخر دية
عند أبي يوسف خاد والمجند فانه لا يضمن عنده لاحتمال أنه قتل نفسه ولا يضمن يوسف
أن الظاهر أن الإنسان لا يقتل نفسه وجد قتل في قرية امرأة كره الحلف عليها وتدى
عاقلة عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القسامة أيضا على العاقلة لأنها على
أهل النصرة والمراة ليست منها فاشتهت الصبي ولهما أن القسامة لنفي التهمة
والتهمة من المرأة متحققة بطل شهادة أهل المحلة بقتل غيرهم يعني إذا ادعى الولي على
غير أهل المحلة وشهد شاهدان من أهلها لم يقبل منه أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يقبل
لأنهم كانوا يصدون أن يصيروا خصما وقد بطل بدعوى الولي القتل على غيرهم فقتل
شهادتهم كالوكيل بالخصومة إذا عزل قبل الخصومة وله أنهم خصما بانزالهم قاتلين
للتقصير الصادر منهم فلو يقبل شهادتهم وأن خروجهم بالخصومة كالوصي إذا أخرج
من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد أو على واحد منهم أي بطل شهادتهم على واحد منهم
بعد ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لأن الخصومة قائمة مع الكل على ما ذكر والشاهد بطلها
عن نفسه فيكون منهم **كتاب المعاقلة** جمع معقلة بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل
أي الدية سميت بذلك لأنها عقل الدماء من أن تسفك ومنه العقل لانه يمنع القبايح العاقلة
عم الذين يقسم عليهم دية القتل خطأ أهل الديون لمن هو منهم يوجد من عطبا لهم في ذلك
سنتين من وقت القضاء وهم الجيوش الذين كتب أساميرهم في الديون هذا عندنا وعند
الشافعي على العشرة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليهم ولا نسخ بعده ولا نها
صلة فلا قارب أولى بها كالأرث والمفقات ولنا قضية عمر رضي الله عنه فانه لما دوى
الدواوين على جعل الدية على أهل الديوان بحضور من الصغار من غير تكبير منهم وكان أجماعا
وليس لك تسع بل تقرير معنى لأن العقل كانه على أهل النصف وقد كانت بانواع الكو
والخلف والعبد وهو أن بعد رجل من قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه صار بالديوان

فجعلنا على اهلها اتباعا للمعنى ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحرف
فعاقلهم اهل الحرفة وان كانوا يتناصرون بالحلف فاهله والدية صلة كما قال لكن
ايجابها فيما هو صلة وهو العطاء اولى من ايها في اصول اموالهم لانها اخف
وما تحملت العاقلة الا للتخفيف والتقدير بثلاث سنين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومحكي عن عمر رضي الله عنه كذا ما يجب في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلاث سنين
عندنا ويجب حاله عند الشافعي وسيا في امثلة ان شاء الله تعالى وان خرجت الى العطا
لاكثر منها اي من ثلاث سنين او اقل منها يؤخذ منه اي اكثر او اقل والمخفى عطف
على اهل الديوان اي العاقلة القليلة لمن ليس منهم اي من اهل الديوان وقع عبارة الوقاية
هكذا او حبه لمن ليس منهم وكان سهو من الناس لان صفة حبه لمن ولا وجه لارجاعه اليه
فالصواب والمخفى لمن ليس منهم يؤخذ من كل اي كل واحد من احد العاقلة في مجموع ثلاث
سنين ثلث دراهم واربعه فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون
الماخوذ في ثلاث سنين ثلثة دراهم او مع ثلث اي ثلث درهم ليكون الماخوذ في ثلاث
سنين اربعة دراهم وان لم يتبع المعنى ضم اليه اقرب الاحياء شيئا الا اقرب والا قرب
كما في العصباء واما الاباء والابناء فاختلف في دخولهم والقائل كاحد هم لانه الجاني
فله معنى لاخرجه وفيه خلاف الشافعي والعاقلة للمعتق هي مولاة لان نصرة بهم
بزيادة قوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم ولو لم يولد مولاة اي الذي عاقله
وحبه اي قبيلة مولاة لان العرب يتناصرون بهم فاشبهه مولى العاقلة ويحمل العاقلة
ما يجب بنفس القتل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة بالخطا ونسبة العمد قوله صلى
الله عليه وسلم لا ولياء الضاربة قوم موافقوه قاله حين ضربت امرأة بطن امرأة فالتقت
جنبتيهما فافروا الامر اليه عليه الصلاة والسلام ولا في الخطا معذرة وكذا المباشرة
بشبهة العمد لان الالة للناديب والقتل والنفس احترام لا يجوز اهدارها ولا وجه
لايجاب القود عليه وفي ايجاب مال عظيم استنبط الى فضم اليه العاقلة لانه انما قصر
لقوة فيه وهي بانصاف وهم العاقلة فكانوا مقصرون في ترك مراقبته فخصوا به وقدر
ار موضحة فصاعدا لما مر في فصل الشكاح ان الواجب في الموضحة فصاعدا الدية
وهي على العاقلة لا اي لا يتحمل العاقلة ما يجب بصليما واقر له بصدقة العاقلة او عمد
سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمد ولا جناحة عليه او عمد وما دون الارش موضحه
لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يعقل العاقل عمو ولا عبدا ولا صليما ولا غير

ولا مادون ارش الموضحة ولان التحمل للنحر عن الاستنبط في القليل والنقد في الفاضل
عنه ما ينقص عنه لا يتحمل العاقلة بل الجاني ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم
الدية فانها ثبت بتصادقهم ولا متنازع كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم فيجب
عليهم ومن ليس له ديوان ولا حي فعاقلته بيت المال بالاجماع في ظاهر الرواية وعليه
الفقوى كذا في الخواصه وقال عصام روى محمد بن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني
ولا يجب بيت المال بالاجماع كذا في الخواصه ولا عاقلة للعم في الخواصه لو كان الرجل من
العم عن شمس الائمة الخلو في ان الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العم
وهو اختيار الفقيه ابي جعفر قال وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرعشي في
كتاب الايقاع لا يخفى منا سببه لكتاب الجنابات وتوابها وهو مملوك فزم ما كره
فصداد بآية واحدة لغيره لان فيه احياء للمالكية وللمال حرمة كالنفس واعانة توكلا
واختلف في الضال قبل اخذه افضل احياه له لاحتمال الضياع وقيل تركه افضل لانه
لا يبرح مكانه فبقائه مولاة وان عرف الواجد بيت مولاة فلا ولي ان يوصله اليه جاني
اي لا يخرجه من مكانه بل يتركه الى القاضي فيحبسه بغير اية ولا يبرح من الايقاع ثانيا ولهذا
لا يبرحه ان كان له منفعة وينفق عليه في بيت المال ويجعلها دينا على مالكه فياخذه
منه اذا جاء او من ثمنه اذا باع ولا يحبس الضال لانه لا يستحق التعزير والاباق وان كان
له منفعة اجره وانفق عليه من اجرة الى مجيء مولاة فاذا جاء واقام البينة انه قبل على القاض
وقبل على من نصبه القاضي لحفظ الاوابق ونحوها بحلفه اي القاضي ومن نصبه المولى بالله
ما اخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه قيد فقه اليه قبل بدفعه بالكفيل كزيادة الاحتياط
وقيل لا يكون الدفع بعد الابتناء وان لم يقمها عطف على اقام البينة واقر اي العبد
عبد او وصف المولى علو منه وحليته دفعه القاضي اليه بالكفيل وان انكر المولى اباقة
مخافة اخذ الجعل منه بحلف بالله ما ابق ويدفع اليه فان طال مجيئه اي مجيء المولى باعه
القاضي وان علم مكانه لثلاثين يوما يتضرر المولى بكثرة النفقة وامسك منه وانفق عليه اي
الايق من اي الثمن ودفع الباقي اليه اي المولى ان اثبت انه له بالبينة او بين الخلية والعاقلة
وليس له اي المولى فمضى اي فسخ بيع القاضي لان بيعه باهر الشرع حكمه لا يقض وان
ترجم المولى انه كان كائنه او دبره لم يصدق على نقض البيع كذا في الفتاوى المسعودي
ولو صدق خبر لقوله الاتي اربعون درهما اليه اي لراد الايق الى مولاة سواء كان الابن
عبدًا محجورا او مادونا او مدبرا او ام ولد لانهم مملوكون فيحصل به احياء للمالكية

من هذا الوجه بخلاف المكاتب لانه احق لمكاسبه لانه غير مملوك بكماسيا في مدة
سفره واكثر متعلق بالموصل اربعون درهما وان لم يبعدها وان كانت قيمته اقل
منه ان شهد انه اخذ الرد وان لم يشهد فلا شيء له كما سياتي ولو صدق من اقل منها
اي مدة السفر بنسبة اي بحسبه لان العوض يوزع على المعوض ضرورة المقابلة
وفي الاخيرين اي المديروا م الولد اذا مات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له لان
ام الولد تغرق بموته فتكون حرة ولا جعل في المروك والدبر ان خرج من الثلث وان لم يخرج
فكنا عندهما لانه حرمد يوت اذا الاعناق لا يتغير عندهما وعنده مكاتب ولا جعل
في المكاتب كما سياتي فان شهد اي اخذ الا بق بانه اخذه لبرده الى مولاه وابق منه
لم يضمن لانه امانة عنده ولم يتعد والا اي وان لم يشهد ضمن لانه غاصب ولا شيء
له في الوجهين اما في الاول فلا بد لبرده الى مولاه واما في الثاني فلا بد منه تركه الا شهاده
صار غاصبا هذا عندهما واما عندنا في يوسف رحمه الله فلا يضمن ويستحق الجعل اذا رد
لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه وفي القطة لا جعل لرد المكاتب لانه ليس بمملوك
بداو على الرهن جعل الرهن لان وجوب الجعل للرد باصا مائة العبد ومائة حق
الرهن اذ موجب الرهن بثبوت يد الاستيفاء للرهن من المائة فكان الرد عاملا له
فيجب الجعل عليه وان رد بعد موت الرهن اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت
قيمة مثل الدين او اقل منه وفي الاكثر قد راد الدين عليه والباقي على الرهن لان حصة القدر
المضمون وصار كمن ادواء والتخلص عن الجناية بالقضاء فانه على الرهن بالقدر المضمون
فيه وان كان مديونا على اي الجعل على المولى ان اخذ القضاء اي قضاء ما على العبد من
الدين وانما في القضاء بيع العبد قيدا بالجعل اي اخذ صاحب الجعل جعله اولا والباقي
للغرماء لانه مؤنة الملك فيجب على من يستقر الملك له وان كان العبد جانيا فعلى المولى
في القضاء اي الجعل على المولى ان اخذ القضاء لانه طهره من الجناية باختيار القضاء وتبين
ان الرد احيى مائته والا وليا في الدفع اي الجعل على الاولياء ان اخذ المولى دفع العبد
اليهم لانه احيى حقهم وان كان العبد موهوبا فعلى الموهوب وان رجع الواهب في حصة
بعد الرد لان الملك للموهوب له عند الرد فزاله بالرجوع بتقصير منه وهو ترك
النصرف فيه فلا يسقط عنه الواجب بالرد وان كان لصبي في ماله لانه مؤنة ملكه
وان رده وصيه فلا جعل له لان تدبيره واجب عليه فلا يستحق الاجرة ابق بعد
البيع وقبل القبض خير المشتري اي فالمشتري مخير ان شاء صبر حتى يرجع الا بقر او ربح

الامر

الامر الى القاضي ينقسم العقد بحكم عجز البايع عن التسليم ذكره في الكافي في باب النصف
في الرهن **كتاب المفقود** هو لغة من فقدت الشيء غاب عني وانا فاقد وهو مفقود
واصطلاحا غائب لم يدبر اثره في اي موضع هو وله يسمع خبره احيى هو ام ميت حتى في
حق نفسه بالاستصحة ولو كحاح لعرضه كونه مخالفا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
الاية ولا ينقسم ماله قبل ان يعرف حاله لان ظاهر حاله الحيوة والقسم بعد الممات لا يسمع
اجارة لانها لا تنقسم قبل الموت وينقسم القاضي من قبض حقه الكائن في ذم الناس **كتاب**
ماله وبيع ما يخاف فسادا لانه القاضي نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر لنفسه كالصبي
والمجنون والمفقود كذلك وفي نصب الحافظ له والقائم عليه نظره فانه يقبض فلا
والدين الذي اقر به غريم من غرمانه لانه من باب الحفظ ويخاصم في كل دين وجب عقده
لانه اصيل في حقوقه ولا يخاصم في الدين الذي توكاه المفقود ولا في نصيب له في عقار
او عروض في يده الاخر لانه ليس بمالك ولا نائب عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة القاضي
وانه لا يملك المصنوع بل هو خذوف وانما الخذوف في الوكيل بالقبض من جهة المالك في
الدين فان ادعى احد من المفقود حق من الحقوق لم يلتفت الى دعواه ولم يقبل منه
بينة ولم يكن وكيل القاضي ولا احد من الورثة خصما وان راى القاضي سماع البينة وحكم
بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء ذكره الزيلعي وينفق على اقرانه بالرد
كولده وابويه وعرضه كما مر في باب النفقات الاصل ان كل من يستحق النفقة في مال
المفقود حال حضوره بل وقضاء القاضي ينفق عليه في ماله عند عيبه لان القضاء
يكون اعانة وكل من لا يستحقها في حضوره الا بالقضاء لا ينفق عليه في ماله لان النفقة
تجب بالقضاء والقضاء على الغائب لا يجوز لا يفرق بينه وبينها اي بين المفقود وامره
لقوله عليه السلام والسلا انها امراته حتى باقى البيان ولو اربع سنين وعند مالك
اذا مضى اربع سنين يفرق وتعد عدة الوفاة ثم تزوج ان شاءت وميت عطف
على حي في حق غيره فلا يرث من غيره ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصي بل يوقف بسطة
في مال مورثه وموصيه الى موت اقرانه في بلد آخر في تعدد عدة حيوته وظاهر
الرواية ما ذكره هنا فان ما يقع الحاجة الى معرفة فطريقه في الشرع الرجوع الى امثاله كقيم
المتلفات ومهر مثل النساء ويقاؤه بعد كل اقرانه نادروا الاحكام الشرعية على الظاهر
الغالب واعتبر اقرانه في بلده لان النقص عن حال الاقران في كل البلدان خارج عن الامكان
وقال الزيلعي المختار ان ينفذ الى اي الامام لانه يختلف باختلاف البلاد وكنا غلبة الظن

يختلف باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في ادنى
مدة انه مات لاسيما اذا دخل مملكة ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدة الا
اختلاف ارايهم فيه فلو معنى لتقدير المدة له فان ظهر قبله اي قبل موت اقرانه حيا
فله ذلك اي القسط الموقوف وبعد اي بعد موت اقرانه بحكم بموته في حق ماله يوم
تمت المدة الظرف متعلق بماله اي بحكم بموته في حق ماله الذي في يده وتحت تصرفه
حقيقة او حكما يوم تمام المدة فتعتمد عرسه لانه كان مات الموت يعني اربعة
اشهر وعشر ونقسم ماله بين من يرثه الان ولا يرثه وارث مات قبل المدة وفي مال غير
عطف على في حق ماله اي بحكم بموته في حق مال غيره من حين فقد حتى لا يكون بعد ذلك
الحين مال كالمال الغير لانه كان ميت والميت لا يملك ما لا فرد ما وقف له في ميراث
مورثه عند موته لانه المستحق لهذا المال الموقوف الى الآن وذلك لما قرر في الاصل
ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبته فالمفقود قبل المدة حتى ولو برثه
الوارث الذي كان حيا وقت فقده ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر انه كان حيا
فيصير حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح للحجة لا بحجابه
من الغير فبرده ما وقف للمفقود الى ميراث مورثه يوم موته ليس للقاضي تزويج ائمة القضاة
والمجتهدين وعبد هما وله ان يكانهما ويبيعهما كذا في الفصول العبادية **كتاب اللقطة**
وهو لغة ما يلقط اي يرفع من الارض فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي المبتدئ بشار
ماله لانه يلقط وشرعا مولود طرعا له خوفا من العيلة او فرار من الهمة تدب رغبة
ان لا يخيف هلاكه بان يوجد في الامصار لان فيه اظهار الشفقة على الاطفال وهو
افضل الاعمال ووجب ان خيف هلاكه بان وجد في مفارقة ونحوها من الممالك كمن
راى اعمى يقع في البئر ونحوه يجب عليه حفظه عن الوقوع وهو فرض كفاية لحصول
المقصود بالبعض وهو حر لا بحجة رقة لان الاصل في بني ادم الحرية كونهم اولاد
آدم وحواء عليهم السلام ولان الاصل في دار الاسلام الحرية ثم انه حر في جميع احواله
حتى ان قاذفه بعد لان قاذف امة لوجود ولد منها لا يعرف لرب نفقة وجبايته في
بيت المال وادركه لان الغرم بالغرم بالغم اتفاق الملقط عليه تبرع لا يكون دينا عليه اي القبط
وان امر اي الملقط القاضي به اي بالاتفاق في الاصح الا ان يقول على ان يكون دينا
فيكون دينا على القبط يرجع به الملقط عليه لان القاضي ولاية عليه وانما قال في الجمع
لان مجرد امر القاضي بالاتفاق عليه يكفي في الرجوع على القبط ذكره الطحاوي كما اذا قضى

دينا على

دينا على شخص بامره فانه يرجع عليه ولا يصح لا يرجع الا اذا اصرح بما ذكره لان مطلقة
قد يكون للبحث والترغيب فلو يرجع عليه بالاحتمال فان ادعى الملقط الاتفاق كما ذكر
اي يقول القاضي على ان يكون دينا عليه فكذلك اي القبط الملقط لا يرجع الا ببينة بخلاف
الوصي اذا اتفق على الصغير حيث يصدق في الاتفاق المتعارف ولا يحتاج الى بينة الى
الملقط ان ينفق عليه وسأل القاضي ان يأخذه منه فانه اي القاضي لا يقبله اي القبط
الا ببينة على كونه لقبط لانه منهم لاحتمال ان يكون ولده او بعض من يلزمه نفقة واختار
بهذه الحيلة لدفع النفقة عن نفسه واذا اقامها قبلها القاضي بلا خصم حاضر وبعدها
اي بعد البينة الاولى في قوله ان علم بحجة اي عن الملقط فان اي بعد ما قبله ان وضعه اي
القاضي عند اخر طلبه الاول فهو اي القاضي يجبر بين الدفع وعدمه لا يؤخذ من اخذه
لسبقه في اخذ وان دفعه اخذه الى اخر ليس له الاخذ منه لاسقاط حقه ونسبه يثبت
من ادعاه ولو كان المدعي رجلا فيكون ولدا لهما كما في المجازية المشتركة او ثبتت من
يصف منهما اي الرجلين المدعين علامته فانه حينئذ يكون ولدا للوصف دون الآخر
اودات زوج عطف على رجلين اي ولو كان المدعي امرأة ذات زوج فانه يكون ولدا
لها ان صدقها اي زوجها او برهت على انه ولدها او كان المدعي امرأتين فبرهنت
كل على انه ولدها فانه يكون ولدا لهما او عبدا اي لو كان المدعي عبدا يثبت نسبه منه
فيكون حرا لان الاصل في دار الاسلام الحرية اود ميا يثبت نسبه منه فيكون مسلما
ان لم يكن في مفرقه اي مفر الذميين بل في مصر من امصار المسلمين او قرية من قرىهم او
موضع فيه كفار ومسلمون اود ميا ان كان فيه اي مفر الذميين بان وجد في قرية من
قرى اهل الذمة او ببيعة او كنيسة ما شهد عليه من المال وعلى انه هو عليها اي اللقطة
اعتبار الظاهر ضرورة اي الملقط ذلك المال اليه اي اللقطة بامر القاضي لانه مال ضائع
والقاضي ولا يترى صرف مثلا اليه وقيل بدونه لانه للقبط ظاهر اوله ولا يترى اتفاق عليه
للملقط قبض هبة اي ما وجبت للقبط لانه تنفع محض ونفقه حيث شاء ذكره القاضي
ونسليم في حرقة لانه من ناديه وحفظ حاله لا انكاحه لانتفاء سبب الوكالة من القرابة
والملك والحكومة ولا تصرف ماله كالام فان ولاية النصف لثمن المال وهو يحصل بالمرأى
الكامل والشفقة الوافرة والموجود في كل منهما احدهما ولا اجارة لانه لا يملك ان يوف
منافعه فاشبهه بالعم بخلاف الام فانها تملكها كما ذكر في كتاب الكرامة في الاصح احتراز
عما قيل بجواز اجارة لانه يرجع الى ناديه والا ولا رواية الجامع الصغير ولا ان يجتنبه فان

فعل وهلك به ضمن كذا في الخاتمة **كتاب اللقطة** في معنى اسم اللقطة في المعنى لكن غلب استعمال اللقطة في الآدمي واللقطة في غيره ندب رفعها لصاحبها لانه ان تركها ربما تصل اليها يد خائنة فتكتفها عن مالها فيضيع ماله فكان رفعها وسيلة الى ابطال الحق الى المستحق ولهذا قالوا يجب اذا خاف الضياع كما مر فان استشهد عليه بانه اخذه ليرده على صاحبه وعرف في مكان وجدت فيه وفي الجامع بان ينادي اني وجدت لقطة لا ادري مالها فليت مالها وليصفها لاردها عليه الى علم ان صاحبها لا يبطلها او انها تفسد ان بقيت بعد هذا كالاطعمة المعدة للوكل وبعض الثمار كانت امانة عنده حتى اذا هلكت بل وتعد لم يضمن قلت او كثرت واخذت من الخلل او الحرم وعند الشافعي يجب تعريف لقطة الحرم الى ان يجي صاحبها فيستق أي المرافق بها أي باللقطة لو فقير ولا تصادق بها على فقير ولو على أصغر من الأبناء والأمهات الفقراء وقرعة من الأولاد وأولاهم الفقراء وعرسه الفقير فاحد صاحبها اجازة أي التصديق وله اجره أي الثواب واحدها من الفقير لو كانت قائمة ولا ضمن صاحبها الاخذ والفقير بل يرجع بينهما يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ وان لم يشهد عطف على قوله فان استشهد فان اقر أي الملقط باخذها له نفسه ضمن وفاقا ان هلكت في يده لانه متعهد وان نصا أي الملقط والصاحب على اخذها لصاحبها لم يضمن وفاقا لان تصادقهما حجة في حقهما وصار كالبنية وان اختلفا بان قال الملقط اخذتها لك وقال الصاحب اخذتها لك ضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله الا عند أبي يوسف بل القول له في انه اخذه للرد وان لم يجد من يشهد او وجد لكنه ترك الخوف من اخذ الظالم اياها قالوا لم يضمن ذكره الربيع كذا البهية في الاحكام المذكورة وما اتفق الملقط عليها أي البهية بل اذا ان القاضي يبرع وبأي باذنه دين على صاحبها فاذا حضر باخذه من الملقط يحكم القاضي وأجر القاضي ماله نفع أي ينتفع به في الاجارة كالغرس والبغل والثمار والنور واتفق عليها منه يومين او ثلاثة بقدر ما يقع عنده ان المالك لو كان حيا لحضر لان فيه ابقاء العين على ملكه بل الزام الدين عليه قال في الهداية والكافي في هذا المقام وكذلك يفعل بالابق ولم اجده في غيرها بل وجدت في المحيط والردائع والخواصه خلافا حيث قالوا لا يجوز اجارة الا بقرح الاحتمال ان يابق ولهذا ثبتتة وما لا نفع له من البهائم كالاشاة ونحوها اذا ان القاضي بالانفاق عليها وشرط الرجوع

على صاحبها

على صاحبها المأمنة الاصح ان كان الانفاق هو الاصح ولا امر ابتداء ببديعها حفظ ثمها لان النفقة الدارة مستأصلة والمنفق حسبها أي منع البهية على صاحبها لاحد نفقتها لان بقاؤها الى الان كان بنفقة فصار كانه استفاد الملك منه فان ملك بعد حبسه سقطت لانه في معنى الرهن فيه ملك بما حبسه به وقبله لا اذ لا يعلق له وانما باخذ حكم الرهن عند اختيار الحبس بين مدعيها علم منها حل الدفع لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا اجاء صاحبها وعرف عقابها وعددها فادفعها وهذا الامر لا يباحه لان وجوب الدفع انما هو بالنية عمدا بالشئ وهو قوله صلى الله عليه وسلم البنية للمدعي واليمين على من انكر ولا يجب بل وجوبه لما ذكرنا وعند الشافعي يجب ببيان العاونة رجل مات بالبادية جاز لم يبقه بيع مناعه ومركبه وجعل عنه الى اهله كذا في الفصول العمدية حطب وجد في الممان كان له قيمة فلقطة براء في حكمها ولا خلاف ان لم اخذ كسائر المباحات الاصلية **كتاب الوقف** هو لغة بمعنى الحبس فان وقف الذي مصدره الوقف منع معناه ما ذكر ووقف الذي مصدره الوقف لازم وشرا حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنافع بمنزلة العارية خلوها فالرعا فانه عندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه الى الله تعالى على وجه جوده نفعه الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يورث لهما ان عمر رضي الله قال يا رسول الله اني استفتت ما لا وهو عندي نفيس انا انصرف به فقال صلى الله عليه وسلم تصديق باصلها لا يباع ولا يورث ولكي ينفع ثمرته فقد نصرت على انه لازم وكقوله صلى الله عليه وسلم لا حبس عن فرايض الله تعالى اي لا ما لا يحبس بعد موت المالك على القسمة بين ورثته فمن قال بانه لا يبيع على ملكه يلزمه القول بالحبس من فرايض الله تعالى وقيل الفتوى على قولهما كذا في الكافي ووقع على قوله والتصدق بالمنافع بقوله ولم يصح في رواية يعنى ان ضمن الوقف التصديق بالمنافع لم يجز لان المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يجوز وصح في الاصح يعني ان الاصح انه صحيح اجماعا لان التصديق بالمنافع جائز عندهما ايضا كما اجاز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره وغلبهما لكنه غير لازم عنده ولذا قال ولم يلزم لبقاء الملك كما في العارية والمراد باللزوم ان لا يجوز للواقف ابطاله في حيوة ولو ارثه بغيره فلو وقف على الفقير او مولى سقاية او غانا لبنى السبيل او رباطا او جعل أرضه مقبرة لا يزول ملك الواقف بغيره على عدم اللزوم بقوله فيصير عليك في حيوة وارثه اي كونه موروثا بعد موته

والرجوع عنه ولو في مرض موته إلا بالقضاء استثناء من قوله لم يلزم أي لا يكون الوقف
لازما إلا بأحد أمور أربعة ذكرها الأول بقوله بالقضاء من قاض يرى ذلك موقفي من قبل
السلطان غير محكم بأن كان قاضيا يحكم الخصمين إياه فانه إن حكم لم ينفذ حتى جاز الموت
أن ينفذه كما تقر في موضعه وطريق القضاء أن يسلم الوقف ما وقف إلى المتولي ثم
يرجع به كما أنه غير لازم فاذ اترافعا إلى الحاكم وحكم بالقطع ملكه عن الوقف لزم بالإجماع
لأنه فصل مجتهد فيه فاذ لم يحكم المتولي لزم كسائر الأحكام الصادرة من الحاكم وما
يذكر في صك الوقف أن قاضيا من القضاة قضى يلزم هذا الوقف ويطلقون حق
الرجوع ليس بشئ في الصحيح كذا في الكافي والخاتمة وذكر الثاني بقوله بالموثوق إذا علم
به بأن قال إن مات فقد وقفت دارى على كذا ثم مات صح ولزم أن يخرج من الثالث لأن
الوصية بالمعدوم جائزة كالوصية بالمنافع كما مر ويكون ملك الميت فيه باقيا حكما
فيصدق عنه دائما وإن لم يخرج منه جاز بقدر الثالث وبقي الباقي إلى أن يظهر له مال آخر
أو يجبر الورثة وأن يظهر له ولم يجبروا ختم الغلة بينهما أثلا ثلثها للوقف والثلثان
للورثة وفي قوله أو بالموت إذا علم به إشارة إلى أن جاز التعليق بالموت لا يفيد زوال الملك
بل لا بد من الموت بعد التعليق ليفيده وذكر الثالث بقوله أو بقوله وقفتها في حيوفي وبعد
مما في مؤيد فانه جائز عندهم لكن عند أبي حنيفة مادام حيا كان هذا نذرًا بالتصدق
بالغلة فكان عليه الوفاء بالنذر وله أن يرجع عنه حتى مات ولو لم يرجع حتى مات جاز
من الثالث ويكون سبيله سبيل الموصى بخدمة عبده لا انسان فان الخدمة تكون للموصى
والرقبة على ملك المالك حتى أدامت الموصى له بالخدمة بصير العبد ميراثا للورثة للمالك
إلا أن في الوقف لا ينصو بالقطع الموصى لهم فينبغي أن هذه الوصية وذكر الرابع بقوله
أو بناء مسجد أو قرارة بطريقه شرط إلا أن كان المسجد لا بد أن يكون خالصا لله تعالى
لقوله تعالى وإن المساجد لله أي مختصة به تعالى فلا يختص له تعالى إلا به ولا بد للناس
بالصلوة فيه وصلوة جماعة وقبل الحاجة إلى صلوة جماعة بل كفي واحد إذا صلى فيه
شرط إلا أن لهم بها لأن التسليم شرط لصيرورته مسجدا عندهما خلاف ما لا يوجب
و يشترط في كل نوع تسليم يليق به فهو في المسجد بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الأول
مع اتفاقهما لزوم بالنظر إلى الواقف ووارثه فيبدان خروج الوقف عن المساجد
والوجه الثاني فيفيد بموت الواقف لزوم الوقف بالنظر إليه وخروجه عن ملكه
ولزومه بالنظر إلى الوارث أن يخرج من الثالث والوجه الثالث لا يفيد خروجه عن ملكه

مادام

مادام حيا ولا لزومه بالنظر إليه لجواز رجوعه بل بالنظر إلى الوارث أن يخرج من الثالث
ثم انما بعد ما خالفوا الإمام في عدم زوال ملك الواقف وما لا يزالوا مختلفا فيما بينهم
به الوقف فذكره بقوله ولم يتم عطف على قوله لم يلزم يعني بعد ما لزم بأحد الأمور المذكورة
لم يتم إلا بذكر مصرف مؤيد عند محمد لأنه تصديق بالمنفعة أو الغلة وذوق يكون قوتا
وقد يكون مؤيدا فطلق لا يدل على التأييد فلا بد من التخصيص فلو وقف على ولاده
مثلا بان قال وقفت على أولادي ولم يزد عليه وانقصوا أي الأولاد عدا الوقف إلى
الملك عند كونه منقطع الآخر ولو وقف بان قال وقفت على عشرة سنين مثله بطل اتفاقا
لأنه كالوقوف في البيع وعند أبي يوسف يتم بدونه أي بدون ذكر التأييد لأن المقصود
التقرب إلى الله تعالى وهو نارة يكون بالصرف إلى جهة يتوهم انقطاعها وأخرى بالصرف
إلى جهة لا يتوهم ذلك فيصح في الفصلين تحقيقا المقصود الواقف وإذا انقطع الوقف عليه
كالا ولا بد من تصرف عنده إلى الفقهاء فالصحيح أن التأييد شرط اتفاقا لكن ذكره ليس
بشرط عند أبي يوسف لأن قوله وقفت أو تصدقت يفيد إرادة الله تعالى وهو مقتضى
التأييد فلا حاجة إلى ذكره كالأعناق كما سبقت في عهد محمد بن بشرط ذكره لما مر وهو أي
الوقف عند أبي عبد الله يوسف أسقاط أي شرع لا سقاط ملك الواقف عن العين كالأعناق
فانه أسقاط حق الموت لا تملك لله تعالى لا سغنائه تعالى عن ذلك لأنه المالك للواقف
والوقف ولا للعبد ولا الجار بعبه وسائر تصرفاته فيمنعه أي أبو يوسف الوقف عن الملك
بتفصيل القول بل والحاجة إلى القضاء وغيره ويجوز الشيوع لأن القسمة من ثمة القبض لأنه
الحياز وتماها فيما يقسم بالقسمة وأصل القبض عنده ليس بشرط فكذا ثمة وقد عرفت
أن الوقف عنده أسقاط الملك كالأعناق والشيوع لا يمنع الاعناق فلا يمنع الوقف
أيضا وبه يفتي مشايخ العراق وعند محمد صدقة لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب
تصدق بأصلها لا بتبع ولا توهب ولا تورت فيشترط أي محمد التسليم أي تسليم الوقف
الوقف إلى المتولي والقبض أي قبض المتولي الوقف كما في الصدقة المنقذة دون الموصى بها
فانه لا تزول عن ملك المتصدق بمجرد القول بل بتسليمه وقبض الفقير وذلك لأن التملك
من الله تعالى لا يتحقق قصد المأمر إلا أن ما ثبت له تعالى الحق في الصدقة ثبت في ضمن التسليم
إلى العبد فنزل منزلة الصدقات والزكاة ولو تم قبل التسليم لصار يده مستحقا عليه والتبرع
لا يكون سببا للاستحقاق على المتبرع ويمنع الشيوع فيما قبل القسمة لأن أصل القبض
عنده شرط فكذا ما يتم به القبض وتماها في ما يحتمل القسمة بالقسمة وفيما لا يحتملها

مخصص

يصح مع الشيوع حتى لو وقف نصف الحام جاز كالصدقة المنقذة فانه اعتبر الوقف
بها فانها لا تتم في مشاع يقسم كما اذا قال نصدة فته نصف هذه الدراهم العشرة
لهذا الفقير فانها لا تتم ما لم يقصد ذلك الفقير ويتم في مشاع لا تقسم كنصف الحام
وبه بقي مشايخ بخارا قال في مجمع الفتاوى ثم على قول محمد لو كانت الارض بين رجلين
فتصدقاها صدقة موقوفة على المساكين او على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف
عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان المانع من الجواز على قوله هو الشيوع
وقت القبض لا وقت العقد وهم هنا لم يوجد الشيوع عند العقد لانها تصدق بالارض
جملة ولا وقت القبض لانها سلمت الارض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف
هذه الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز
لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقدا على حدة وتمكن الشيوع
وقت القبض ايضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفها شايعا فان قال كل واحد
منهما المتولية اقبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض
صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الاخر بنصفها كذلك وجوز ذلك فيما
واحد جاز لانه وان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولى
قبض الارض جملة وهما سلمتا اليه جملة وكذا لو جعل المتولية الى رجلين معا لهما
صارا كمتول واحد ولذلك لو اختلف جهة الوقف جاز وكذا لو كان الوقف واحدا
فجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء مشاعا والنصف الاخر على امر آخر جاز هذا كله
على قول محمد اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في كلها لان الوقف عند يجوز غير
مقبوض وغير مفسوم وبعض مشايخ زماننا اقولوا يقول ابي يوسف وبه بقي واذا لزم
الوقف ويتم لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك اي لا يقبل التملك لغيره
بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه ولا يوارى ولا يرهن لاقتضاءهما الملك
ولا يقسم الا عندهما اذا كانت اى القسمة بين الوقف والمالك اى اذا اقبض فاض يجوز
وقف المشاع ونفذ قضاءه وصار منفعا عليه كسائر المنقذات فان طلب به ضمهم
القسمة فعنده لا يقسم ويتهابون وعندهما يقسم واجمعوا ان الكل لو كان موقوفا
على الارباب قاراد والقسمة لا يقسم كذا في المحيط وهو معنى قوله لا الموقوفة عليها
لما ان القسمة تميز وافراد لا بيع ولا تملك فيجوز وله ان يبيع معنى لا شئنا هذا
الاقرار والمبادلة وجه المبادلة راجحة في غير المثليات اذ ان ابي يوسف المتبذل ملك

الوقف بقوله جعلته مسجدا لان التسليم الى المتولى ليس بشرط عند لانه اسقاط
كالاتفاق وشرط الصلوة كما مر اعاد ذكر المسجد لان ذكره اولا في تعداد موجبات
اللزوم وذكره هنا مخالفة احكام ساير الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المتولى
عند محمد ومنع الشيوع عند ابي يوسف وخروجه عن ملك الوقف عند ابي حنيفة
وان لم يحكم به الحاكم وان جعل محته سرد ابا وهو مريب سرداه وهو بيت يتخذ
تحت الارض للتبريد لمصالحه جاز كما في بيت المقدس ولو جعل لغيرها وجعل موقوفا
اي فوق المسجد بيتا وجعل باب المسجد الى الطريق وعمره عن ملكه فلا اي لا يكون
مسجدا وله بيعه ويورث عنه اذا مات لان المسجد يجب خلوصه لله تعالى ولم يخلص
هنا لبقاء حق العبد متعلق باسقله او باعلوه فلا يثبت احكامه وعن ابي يوسف
انه يجوز الوجهين حين قدم بتعداد ضرورة ضيق المنازل وعن محمد انه حين دخل
الرى اجاز ذلك كله للضرورة كما لو جعل وسط داره مسجدا واذن للصلوة فيه
حيث لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه لان ملكه محيط بجوانبه فكان له حق
المنع والمسجد لا يكون لاحد فيه حق المنع قال الله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله
ان يذكر فيها اسمه ولو ضرب ما حوله واستغنى عنه بقي مسجد عند ابي حنيفة وله
يوسف ولا يعود الى ملك بانيه ان كان حيا او الى ملك وارثه ان كان ميتا وعاد الى
الملك عند محمد لانه عينه لقربة معينة فاذا انقطعت عاد الى ملكه كالمحصر في الحج
اذا بعث بالهدى ثم زال الاحصار وادرك الحج كان له ان يصنع بهديه ماشاء
ولهما ان القربة التي قصد لم تنزل بخراب ما حوله اذ الناس في المساجد سواء فيصير
فيه المسافرون والمارة وهدى الاحصار لم ينزل عن ملكه قبل الذبح ومثله حصير
المسجد وحشيشه واستغنى عنها حيث لا يدخلون في الملك عندهما خلوها فالمحمد
والرباط والبئر اذا لم ينقطع بهما فانهما ايضا على هذا الخوف فيصرف وقف المسجد
والرباط والبئر الى اقرب مسجد ورباط او بئر اليه تقرب على قولهما اذا انعقد الوقف
والجهة بان بني رجل مسجدا وعين لمصالح كل منهما وقفا وقيل مرسوم بعض الموقوف
عليه بان انقص مرسوم امام احد المسجد او مؤذنه مثله بسبب كون وقفه خرابا
جاز له ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها مباح كشيء واحد وان اختلف
احدهما بان بني رجلان مسجدين او رجل مسجدا ومدرسة ووقفوا لهما اوقافا
فما كان يجوز للملك ان يصرف من فاضل وقف احدهما الى الاخر كذا في البرازية وقف

ضبعة على الفقراء وسلمها الى المتوفى ثم قال لو صبه اعطى من غلتها فلو كان كذا او قلونا
كذا اقول ما رأت من الصواب جعل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه
فلا يقدر وصيه على التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف
الى الوقف غلتها الى من شاء كذا في الحاشية جاز جعل شيء من الطريق مسجدا لا عكسه كذا
في كتاب الكراهة من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العبادات وجاز ايضا جعل الطريق
مسجدا لا عكسه اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرور في المسجد كذا في العبادات وجاز ايضا
اخذ ارض بجيب المسجد اذ اضاف على الناس بالقيمة كرها كذا في مجمع المشوك وجاز
ايضا جعل الوقف للولاية لنفسه لان المتوفى يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية
متروكة لكنه بعد ذلك ان كان غير مأمون على الوقف فللقاضي ان ينزعه من يده نظر
للفقراء وكذا لو شرط ان لا يخرج سلطان او قاض من يده ويوفى غير لانه شرط مخالف
لحكم الشرع واجاز ابو يوسف جعل غلة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط لكل البعض
لنفسه مادام حيا وبعد الفقراء بطل الوقف عند محمد وهما لفتاوى معنى القرية بازالة
الملك الى الله تعالى وقال ابو يوسف يصح اعتبار المبدأ بالانتهاء فانه يجوز على جهة تقطع
فيعود الى ملك المالك ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابو يوسف وعليه الفتوى ترغيبا للناس
في الوقف كذا في الحاشية واجاز ايضا شرط الوقف ان يستبدل به او يبيعه وبشركي
بثمنه ايضا اخرى اذا شاء واذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرطها بل قد كرها
تدليس استبدلها بثالثة لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية واما
بدون الشرط فلو ملكه اي الاستبدال الا القاضي كذا في الحاشية صح وقف العقار بغير
واكره وهم عبيده وسائر آلات الخرافة تبعا للعقار لا المنقول لا لا يتأبد وعن محمد
صحته في المعارف وفتيته كالقاس والمتر والقدوم والمنشار والجنارة وثبا بها
والقدور والمراجل والمصحف اذ وقف على اهل مسجد لقراءة القرآن ان كانوا يقتصرون
جان وبقرائه فيه ولا يكون مقصورا عليه واما وقف الكتب فكان محمد بن سلمة لا يجوز
ونصير بن يحيى يجوز ووقف كنية والفتية ابو جعفر يجوز وبه نأخذ كذا في الخلاصة
وعن الانصاري وكان من اصحاب زعفران وقف الدراهم والطعام او ما يكال الى ما يذكر
يجوز ذلك قال نعم قبل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضله في الوقف
الذي وقف عليه وما يوزن بياض فيدفع ثمنه مضاربة او بفضله كذا في
فعلى هذا الكرم من الخطة كذا في الخلاصة بنى على ارضه فوقه اي البناء بدونه اي الارض

لم يجز لان الاصل فيه العقار لانه مما يتأبد والحق به ما يتبعه وما ورد فيه الا ثار وماله
التعامل فيبقى الباقي على اصل القياس وقبل جاز في الكافي ولو وقف البناء قصدا
لم يجز في الصحيح وفي القاعدة من ان حنيفة انه جاز وقف المقبرة والطريق كما جاز
المسجد وكذا القنطرة يتخذها رجل للمسلمين ويتصرفون فيها ولا يكون بناؤها
ميراثا لورثته ثم قال وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل وذكر
في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز وبني على ارض موقوفة لجهة وقفه
اي البناء لها اي تلك الجهة جاز بالاجماع لا تخالف جهة ولو وقفه لغيرها اختلف فيه
فيلجأ وقبل لم يجز ثم الوقف اذا احتاج الى العمارة يجب عمارة سواء شرط الوقف
العمارة او لا فانها ان لم تكن مشروطة نصا فهي مشروطة اقتضاء لان مقصود الوقف
ادارة الغلة مؤبدا على المصارف وهذا انما يحصل باصلاحها وعمارتها فيثبت شرط
العمارة اقتضاء والثابت به كالثابت نصا على الموقوف عليه متعلق بجيب اي يجب
عليه عمارة بماله نفسه ولا يؤخذ من الغلة شيء لو كان معينا بان وقف دارا على سكنى
اولاده مثلا لانه المنفعة به والغرم بالغرم ولهذا يكون نفقة العبد الموصى بخدمة على
الموصى له بها والاى وان لم يكن معينا يباح بها اي بالعمارة من غلة الوقف
لان الوقف اذا كان غير معين لم يكن مطالبهم بها اكثر منهم وغلة الوقف اقرب ماله
فوجب منها ولا بد في الاصح يعني انما يجب العمارة عليه بقدر ما يبقى على الصفة التي
وقفه المالك عليها وان ضرب ببنى على تلك الصفة لانه بصفة صار غلة مستحقة
الصرف الى الموقوف عليه فاما الزيادة فلا والغلة مستحقة له فلا يجوز صرف غلة
مستحقة له الى جهة غير مستحقة الا برضاه ولو ادى الى المعين عن عمارة الوقف او غير
عمره لم يحكم بان اجرة وعمره باجرة فردا اليه اي الموقوف عليه ولا يجزى الاى عليها
اي العمارة لان فيها اتلاف ماله ولا يجزى لانه لا يجزى لصاحب البذر في
الزراعة ولا يكون اباؤه رضابطلون حقه لانه في حيز التردد لاحتمال ان يمتنع رضا
به ويمتنع حذرا من اتلاف ماله فلا يبطل بالشك ولا يجوز اجارة من له السكنى اذ
لا ولاية عليها لانه غير مالك ولا نائب عنه بل يوجه المتوفى او القاضي وصرف نفقة
او ثمنه اليها اي العمارة ان احتاج الوقف اليها يعني ان نقض الوقف اذ صلح لان يصرف
الى عمارة صرف اليها والا يبيعه الحاكم ويصرف ثمنها صرفا للبدل الى مصرف المبدل
وان لم يجز حفظه للحاجة ولم يقسم بين مصارفة لانه جزء من العين وحفرهم في الانتفاع

بمنافعة دون العين لانه حق الله تعالى اوحق الوقف فلا يصرف اليهم ما ليس حق الله
الوقف اذا افتقر واحتاج الى الموقوف برفع الى القاضي ليبيعه ان لم يكن مسجودا كذا
في الخلاصة وصحة لو كان لو ارث الوقف كان حكما بطلان الوقف والا فلا قال
في مجمع الفتاوى القاضي اذا اطلق بيع وقف غير مسجود اطلق لو ارث الوقف كان
ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق لغير وارثه لان الوقف
اذا بطل عاد الى ملك وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز افر بوقف صحيح وبانه
اخرجه من يد وارثه يعلم خلافة اي انه لم يبقه ولم يخرج من يده جاز اي الوقف وليس
اي لورثة ان يأخذه ولا يسمع دعواه في القضاء كذا في الخاتمة الوقف في مرض الموت
كالهبة فيه فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط في هبة الفرض والا فزاد
خرج من الثلث واجاز الوارث نفذ في الكل ولا بطل في الزائد على الثلث فان اجاز
البعض دون البعض جاز بقدر ما اجاز وبطل في الباقي الا ان يظهر للميت مال
على غير نفسه في الكل كذا في الخاتمة الوقف اما الفقراء وهو طاهر اولاد غنياء ثم
للفقراء كالوقف على اولاد الاغنياء وهو انقراضهم على الفقراء او يستوى فيه الفقراء
اي الفقراء والاعنياء كالرباطات والخانات والمقابر والمساجد والسقايات
والقناطر ونحو ذلك **فصل** في بيع شرط الوقف في اجارة حتى اذا شرطه الوقف
ان لا يوجر اكثر من سنة والناس لا يربحون في استيجارها سنة وكان اجارها اكثر
من سنة ادر على الوقف وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويوجر اكثر من
سنة بل يرفع الامر الى القاضي حتى يوجر القاضي اكثر من سنة لان القاضي ولاية النظر
للفقراء والغايب والميت وان لم يشترط الوقف فله قيم ان يوجر اكثر من سنة بله اذن
القاضي كذا في الخاتمة فلو عمل الوقف مدتها لم يبيعه قبل بطلان اي يبق على اطلاقها
ولا يقيد بمدة فله قيم ان يوجر كيف شاء جريا على سن الوقف وقبل يقيد بسنة
سواء كان الوقف دارا او ارضا لزيادة احتياط في امر الوقف وبها اي بالسنة
يفق في الدار لان المدد اذا طالت يؤدى الى ابطال الوقف فان مره يتصرف فيه فقير
الملاك على طول الزمان بزمه مالكا وبثلث سنين في الارض يعني ان الارض اذا
كانت مما يزرع في كل سنة لا يوجرها اكثر من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنة
مرة او في كل ثلث سنين مرة كان له ان يوجرها مدة يتمكن فيها المستأجر من
وبالمثل يوجر لا يقل من اجر المثل فعا للضرر عن الوقف **فصل** في بيع الوقف

تذكر

بعد العقد

بعد العقد على مقدار ما يفسخ العقد لزوم الضرر ولو زاد اي اجر على اجر مثله قبل العقد
به اي باجر مثله ثانيا للذي في من الزمان واما الماضي فله حصته من الاجر الاول وقيل لا
اي لا يعقد به ثانيا كزيادة واحدة تغني في الذخيرة اذا استاجر ارض وقف ثلث سنين
باجرة معلومة هي اجر المثل حتى جازت الاجارة فرخصت اجرة ما لا يفسخ الاجارة واذا
ازداد اجر مثله بعد مضي مدة فعلى رواية فتاوى سمرفند بين لا يفسخ العقد وعلى
رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجدد العقد والى وقف الفسخ يجب المسمى وزيادة
الاجرة فغير اذا زادت عندا لكل حتى لو زاد واحد تغني لا يعبر وعلى رواية الشرح
لو زادت الاجرة فرفض المستاجر الاول بالزيادة كان هو اولى بغيره ولا يوجر الموقوف
عليه كالامام والمدرس والا ولا ونحوه لعدم نصهم في عبثه الا بقولية بان
فصل في الوقف من اموال يكون له حق التصرف فيه متى اجر بدون اجر المثل الزمته
كذا باجر مثله صغير بدوثة اي بدون اجر المثل يعني لزمه ايضا اتمامه اذ ليس لكل
منها ولاية الخط ولا سنده كذا في العمادية ولا يفسخ اي اجارة الوقف بموت الموجد
لان العقد لا يفسخ كالوكيل ولا يجب والوقف لا يوارى ولا يرهن رعايته الحق الموقوف عليه
لان فيها اطلاق حقه فلا يستحق المرفق فيه يجب عليه الاجر وبه يفتي بالضممان بان تلقى
منافعة **فصل** في اذا سكن رجل دار الوقف واسكنه الموقوف به اجر قبل الاشياء على الساكن
وعامة المشايخ من علان عليه اجار مثل وعليه الفتوى وكذا منافع مال اليتيم كذا في العمادية
وعقب عقار يعني ان الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضممان نظر للوقف
وعنى قضى عليه بالقيمة يؤخذ من القيمة فيشتري بها ضيعة اخرى فيكون على سبيل
الوقف لان هذا بدل الاولى كذا في الاستر وشيئة ويقبل فيه اي الوقف الشهادة على
الشهادة وشهادة الرجال بالنساء والشهادة بالشهرة لا يثبت اصله وان صرحوا به
اي شهدوا بالسمع وقالوا عند القاضي تشهد بالسمع يقبل بخلاف سائر ما يجوز
فيه الشهادة بالسمع كالسب فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالسمع لا يقبل لان
الوقف حق الله تعالى في تجوز القول بضمم السماع حفظ للاوقاف القديمة عن الاستهانة
فقير ليس كذلك لا يثبت شرط في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف بالشهرة يجوز
على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم باعيا فلهما واما على الشرايط فله هو المختار
على العمادية وبيان التصرف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه الضيعة وقف على كذا
يقبل فيه الشهادة بالسمع متى بني في مصة الوقف فهو اي البناء يكون للوقف فينظر

غلته الى مصارف الوقف ان بناء من مال الوقف او مال نفسه ونواه للوقف اوله
شعبا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له اي المتولى نفسه والاجنبى اذ ابني ولم
شيئا فله ذلك وان نوى كونه للوقف كان وقفا كذا الفرس يعني انه كالبنا في جميع
والفرس في المسجد بالمسجد مطلقا اي سواء نوى او لم ينو شيئا باع دارا ثم ادعى
اني كنت وقفها او قال وقف على لا يصح للشافعي فليس ان يحلف المشتري ولو قامت
البينة قبلت كما لو شهدوا على عتق امة تقبل براء دعوى الولاية في امر الوقف للواقف
وان لم يشترطها لانه احق من الاجنبى ويعزل لو كان كالوصي رعاية لمصلحة الوقف
وان شرط الواقف ان لا يعزل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع ولا اي الواقف المتولى
واخرجه صح وان لم يكن له جرمية وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل ولا جرم بالشرط
طالب التولية لا يولى كما لا يولى طالب القضاء مرض المتولى في مرض الموت وفوض
التولية الى غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي الى غيره كذا في الحاشية
ولو مات اي المتولى براء تفويضها الى غيره اوبه فالراى في نصب المتولى الى الواقف لا
القاضي ثم ان مات الواقف فالراى فيه الى وصيه ثم ان مات وصيه فالراى فيه الى
ويجعل المتولى من اهل الواقف ما امكن لا الاجانب الباقى للمسجد او بنصب الامام
والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصل من عينة اي الباقي اشترى المتولى بمال الوقف
دار له اي للوقف لا يكون وقفا في الاصح لان في صحة الوقف والشرط التي يصير بها
الوقف لازما كذا ما كثر ولا يوجد ههنا كذا في العمادة جاز الحكم بترجيح امة الوقف
لا عبده ولو فرض انه وجب عبده في ماله اي مال الوقف كذا في المختار فصل فيما يتعلق
بوقف الاولاد قال ارضى هذه موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد يستوي فيه الذكر
والانثى لان اسم الولد ما خوذ من الولادة وهي موجودة فيهما الا ان يقيد بالذكور بان
يقول على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فما يوجد واحد
من الولد الصلي كانت اي الغلة له لا لغيره واذا سبق اي الصلي صرفت اي الغلة الى الفقراء
لا ولد الولد لا تقطاع الموقوف عليه هذا اذا كان عين الوقف ولو صلي وان لم يكن عين
الوقف ولد صلي بل ولد الابن ذكر كان او انثى كانت الغلة له خاصة لا بشاكره
من دونه من البطون ويكون ولدا لغيره عند عدم الصلي بمنزلة الصلي ولا يدخل في
البنات في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه اخذ هلال لان اولاد البنات ينسبون الى ابيهم
لا اباؤهم ائمه بخلاف ولدا لابن ولو زاد على العبارة الاولى وقال ولدي فقط

اي لم يرد

اي لم يرد على هذا بطل فيه الصلي واولاد بنيه يسترون في الغلة ولا يقدم الصلي على
ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل ولو قيد
بالذكور اي قال ارضى هذه موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال يدخل
فيه الذكور من ولد البنين والبنات هو الصحيح لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين
يتناول اولاد البنات لما قال الامام الشيخ سي ان ولد الولد اسم له ولده ولده ولده
ولده ومن ولدت ابنته يكون ولده حقيقه بخلاف ما اذا قل على ولدي فان غم
ولد البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما مر لان اسم الولد يتناول ولده الصلي وانما
يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه اليه عرفا ثم اذا انقرض الاولاد واولادهم في الصور
المذكورتين صرفت الغلة الى الفقراء لا تقطاع الموقوف عليه ولو زاد البطن الثالث
وقال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي صرف الى اولاده ما تناسلوا الى الفقراء
ما بقي واحدا من اولاده وان سفل يستوي فيه الاقرب والا بعد الا ان يذكر ما يدل على
الترتيب بان يقول الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم على ولدي او يقول
بطنا بعد بطن فخ يبداء بما بدى به الوقف لانه لما ذكر البطن الثالث فخش التقاوت فتعلق
الحكم بفصل الاشتباب لا غير والا فاشتباب موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن
الثاني لان الواسطة له واحد كذا في المختار كذا اي صرف الى اولاده ما تناسلوا الى الفقراء
اذا قال على ولدي واولاد اولادى او قال ابتداء على اولادى يستوي فيه الاقرب
والا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف صيغة على اولاده ثم الفقراء فمات
بعضهم صرفت الغلة الى الباقي لانه وقف على اولاده ثم الفقراء فمات من واحد وان سفل
لا يصرف الى الفقراء ولو وقفها على اولاده فقال على فلان وفلان وفلان وجعل
آخه للفقراء فمات احدهم صرفت نصيبه الى الفقراء لانه وقف على كل واحد منهم وجعل
آخه للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الا وفي فان الوقف
هناك على الكل لا على كل واحد ولو وقف على امرأته واولادها اي اولاد الواقف ثم ماتت
امرأته لا يكون نصيبها لابنتها المتولدة من الواقف خاصة اذا لم يشترط اي الواقف نصيب
البنت اي من مات منهم الى ولده حتى اذا شرطه كان نصيبها لابنتها بل يكون للجميع اي الجميع
عليه قال على ولدي وولد ولدي ابتداء تناسلوا او لم يقل بطنا بعد بطن ولكن شرط
المشروط المذكور وهو رد نصيب البنت الى ولده فالغلة للجميع ولده ونسبه بينهم على السواء
ولو مات من ولد الواقف ونزل ولد ثم جاءت الغلة تقسم على الولد وولد الولد

وان اسفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصب قبل موته فما اصابه
 اى الميت من الغلة كان لولده بالارث فيصير له اى لولد الميت سهمه الذى حبه الواقف
 بحكم نفيه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولد به فاذا انقضا فعلى اولادهما ابتدا
 ما نسا سلوا فاذا مات احدهما وخلف ولدا صرف الغلة الى الباقي والنصف الى الفقراء
 كما في صورة شتمية كل من الاولاد فاذا مات اخر صرف الكل الى اولاد الاولاد بقسم
 بين ولد واحد من كل واحد من الاولاد الاخر على السوية وقف على ذوى قرابة له بعد
 والده وجده وولده رجل قال ارضني هذه موقوفة على قاري او على قرابتي او على
 ذوى قرابتي قال هاول يصح الوقف ولا يفسد الذكر ولا انثى ولا يدخل فيه وكذا الواقف
 ولا جده ولا ولده كذا في الخاتمة دار في بده برهن اوراقها وفقت عليه وبرهن قيمه
 الوقف انما للمسجد فان ارضا فللسنن والا فبينهما نصفان كما هو الحكم في دعوى الملك
 وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحي واولاد الميت شهد الحي برهن على واحد
 من اولاد الاخر ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد
 يقبل وينتصب خصما عن الباقي ولو برهن اولاد الاخر ان الوقف مطلقا عليك وعلينا
 فبيننا مدعى الوقف بطنا بعد بطن او كذا في القنية **كتاب البيوع** هو اى البيع الذى
 دل عليه البيوع لغة مبادلة مال بمال مطلقا وهو من الاضداد يقال باع الشيء اذا شتره
 واشتراه ويتعدى الى المفعول الثانى بل وحرف وبها يقال باعته الشيء وباعه وانما جمع
 لكونه انواعا اربعة باعتبار المبيع لانه اى ما يبيع سلعة بثمنها ويسمى مبادلة ويبيعها بالثمن
 ويسمى بيعا لكونه اشهر انواع او بيع ثمن ثمن كبيع النقدين ويسمى صرفا او بيع دين
 بعين ويسمى سلما وباعتبار الثمن ايضا لان الثمن الاول ان لم يعتبر يسمى مساومة او غير
 مع زيادة يسمى مراجة او بدو وفيها يسمى تركية او مع النقص يسمى وضعية وشرا مبادلة
 مال بمال بطريق الاتساق اى التجارة خرج به مبادلة رجلين بما لهما بطريق التبرع
 او الهبة بشرط العوض فانه ليس مبيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء لم يقبل على سبيل
 التراضي ليتناول بيع المكروه فانه منعقد وان لم يلزم بتعقد الا تعقاد يعلق كل واحد
 التعاقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره في المحل بالايجاب وهو الاثبات سمي اوله
 احد الواقدين سواء كان بعت او اشترى لانه ثبت ثلثا من خيار القبول وهو ثلثا من
 احدهما سواء كان بعت او اشترى الما صيرت قال في الهداية البيع يتعقد بالقبول
 اذا كان بلفظ الماضي ثم قال لان البيع انشاء التصرف والانيه لا يغير بالشرع والموضوع

او بدو

المختار

للمختار قد استعمل فيه فيتعقد به و اراد بالموضوع للاخبار بلفظ الماضي اذ الرفع فيه العهد
 فلا وجه للاعراض عليه بانه لا يدغم ضم شئ الى ذلك وهو ان يقال وكان استعما لفظ
 الماضي والا لا يتم التاميل ثم قال ولا يتعقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل بخلافه والبيوع
 وقد مر الفرق هناك و اراد بلفظ المستقبل صيغة الامر نحو بعه منى بكذا فقال بعت
 لانه قال هياك ان يقول زوجي فيقول زوجك فلا وجه لجملة على المضارع كما ذهب
 اليه بعض شراحه نعم يتعقد بالبيع اذا قارنا له كماله كما نقل صاحب النهاية عن الطحاوى
 وعنه الفقهاء ويتعقد ايضا بما في معانيها اى الماضيين نحو رضىت واعطيت بكذا
 وخذه يعني ان كل ما دل على ما معنى بعت واشترى يتعقد بالبيع ايضا فاذا قال بعت
 منك هذا بكذا فقال رضىت او قال اشترى هذا منك فقال خذه يعني بعت بذلك
 فقدنه فانه امر بالخذ باليد وهو لا يكون الا بالبيع فكانه قال بعتك منك به في ذه فقد
 البيع اقمضاء فثبت العقد باعتبار لا بلفظين احدهما الامر لينا في ما مر فان البيع هو
 المتعقد في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كتركه المتفاوضة حيث لا يصح اذا لم
 يبين اجمع ما يقضيه حتى التعاطى اى اعطاء المبيع والثلث من الجائدين فان البيع يتعقد
 به بلاء وجود لفظ فضلا عن الماضيين لوجود المقصود وهو التراضي مطلقا اى في
 النفس والتفسيس هو الصحيح لا ما قال الكرخي يتعقد به من الخسيس فقط كاللعل ونحو
 ويتعقد ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب ثم قل بان يقول بعت هذا منه بكذا واشترى
 منه بان يقول اشترى هذا منى فان عبارة الاب كمال شفقة اقيمت مقام العبارتين
 فلم يجز الى القول وكان اصلا في حق نفسه واثباتا عن طفله حتى اذا بلغ كان العهدة
 عليه دون ابيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من اجنبي فبلغ كان العهدة على ابيه فاذا ازم
 عليه الثمن في صورة شرائه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي ويجلوه بقبضه للصغير فتر
 على ابيه فيكون امانة عنده وكذا الوفاق بعت منك هذا بدرهم فقبضه المشتري ولم يقل
 شئت يتعقد بالبيع ويجوز القابل في المجلس لانه لو لم يجز لزم حكم العقد جبرا وهو منتف
 بين قول الكل بالكل واليزك يعني ان المبيع اذا اوجب في شئ فقبل المشتري في بعض
 ذلك او اوجب المشتري في شئ فقبل المبيع في بعضه لم يجز لان فيه تفرق الصفقة في احد
 للتعاقدين لا يملك ذلك لان فيه ضرر للمشتري او المبيع لان المبيع ان كان واحدا ازم
 ضرر الشركة للمشتري وان كان متعدد افلحاده ضم الجيد الى الردي ونقص عن
 الجيد الردي ثم جرد الردي ولو ثبت خيار قبول العقد في البعض قبل المشتري العقد في الجيد

او لا يتعقد بلفظين

في بعض

وترك الردي في الجيد عن بيع البايع باقل من ثمنه وفيه ضرب له واذا لم يجز اخذ البعض
بالبيع فلاون لا يجوز اخذ الكل بالبعض اولى وان تعدد الصفقة فلا بد ان ينفذ البيع
النزول عن البايع واليه اشار بقوله الا اذا كرر اي البايع لفظت وقصص الثمن اشاق
الى ما ذكر في الكافي ان قوله في الهداية الا ان بين ثمن كل واحد لانه صفقات معنى
لا يتم الا ان يدرج تكرار لفظ العقد اذ يبيعد الصفقة لا يجر بيان ثمن كل واحد
وقال الزيلعي وليس له ان يقبل بعض المبيع دون البعض وان فصل الثمن الا اذا كرر البايع
لفظت مع ذكر الثمن لكل واحد عند ابي حنيفة وعندهما لم يفرق ان فصل الثمن بان
قال بعثك هذين كل واحد بكذا او بعثك هذه العشرة كل واحد منها بكذا او رضى
اي البايع بقوله اي قول المشتري اشترت هذا بكذا قال القدوري ان رضى البايع في
المجلس يتفرق الصفقة يصح ويكون ذلك في المشتري في الحقيقة استئناف ايجاب
لا قبول ورضي البايع قبوله واعترض عليه بانه انما يصح اذا كان لبعض الذي قبله المشتري
حصته من الثمن كالصور المذكورة وفي فقهين باعها بعشرة لان الثمن منقسم عليهما
باعتبار الاجزاء فيكون حصته كل بعض معلومة فاما اذا اضاف العقد الى عديدين او
ثوبين فلم يصح العقد بقبول احدهما وان رضى البايع لانه يلزم البيع بالحصص ابتداء وانه
لا يجوز قوله من شاء العفلة عن مراد القدوري فان تسمية عبارة المشتري ايجابا
ورضى البايع قوله تدل على انه اعترف في عبارة المشتري ذكر الثمن في مقابلة بعض المبيع
فان مجرد قول المشتري اشترت به ثوبين لا يكون ايجابا ولا قبول البايع رضى
قبولا لعدم صدق تعريف البيع عليه وهو مبادلة مال بمال فظهر عدم لزوم البيع بالحصص
ابتداء ولهذا قلت او رضى بقوله اشترت هذا بكذا ويحده اي خيار القبول الى اخر
المجلس فلا يبطل بالتأخير اليه وان طال لان المجلس جامع للمنفقات كما مر في كتاب الطهارة
فاذا نفذت الامور المنقذة بسبب واحدة فلاون يعتبر ساعة واحدة ساعة واحدة اولى
دفع العسر وتحقيقا لليسر وانما لم يكن الجمع والعقود على ما دل ذلك بل توقف ايجاب
فيهما على ما ورا المجلس لما روي فيها الشبهة على اليمين من جانب الزوج والمولى فكان
ذلك ما نافع الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كل خطاب يعني اذا كتب اما بعد
فقد بعثك عدي فلاون بكذا او قال الرسول بعث هذا فلاون الغائب بكذا فاذهب
واخره فوصل الكتاب الى المكتوب اليه واخبر الرسول المرسل اليه فقال في مجلس
الكتاب والرسالة اشترت به او قبلته ثم البيع بينهما الا ان الكتاب والرسالة كل خطاب

من الخاص

من الخاص والرسول معبر وسفير فكلامه ككلام المرسل فان الرسول صلى الله
عليه وسلم كان يبلغ تارة بالخطاب وتارة بالكتاب ويبطل ايجاب قبل القبول بالرجوع
اي رجوع الموجب لان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو مستف ههنا لان
الايجاب لا يفيد الحكم بدون القبول اعترض بان الحق غير منحصر الملك بل هو الملك
ايضا حق وفيه ابطاله ورد بان الايجاب اذ لم يفد ملكا للمشتري لم يكن من باب
ملك البايع حق الملك للمشتري لا يعارض حقيقة الملك للبائع كونها اقوى منه
ولا ينقض بما اذا دفع الزكوة قبل الحول الى الساعي فان المولى لا يقدر على الاسترداد
للعقل حق الفقير بالمذوق لان حقيقة الملك زالت في المولى فحق الفقير لا يتقاع
ما هو اقوى منه ويبطل ايضا ايجاب قبل القبول بقيام بهما من الموجب والمقابل
مجلس لان القيام دليل الرجوع والدلالة لعمل عمل الصريح اعترض بانها انما تعمل
في اذ لم يوجد صريح يعارضها وههنا لو قال بعد القيام قبلت وجد الصريح ولم يعتبر
ورد بان الصريح انما وجد بعد الدلالة ولذا لم يعارضها ولم يزم اي البيع بهما اي
الايجاب والقبول باختيار احدهما في المجلس وقال الشافعي لكل منهما خيار المجلس
لقوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولنا ان في الفسخ ابطال حق الآخر
فقد بينا قوله يرد على ظاهره انه ان ارد بحق الآخر حق الملك ففسخ لكنه لا يفيد لما مر
وان ارد بحق الملك فممنوع بل هو اول المسئلة ويمكن دفعه بان حق الملك ثابت
قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك بعد لم يكن للقبول فائدة زائدة بل كان حقه
ورده سواء مع كونه ركنا فلا يحسن ان يقال ولنا ان الايجاب والقبول يفيدان حقيقة
الملك لما قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة
عن ترافض متكررا فاباح الله تعالى الاكل ولو في المجلس بوجود التجارة المتشبهة عن التراضي
والبيع تجارة فدل باطوره على نفى الخيار وصحة وقوع الملك للمشتري والقول بالخيار
تقييد وهو فسخ ولا يجوز والجواب عن الحديث انه محمول على خيار القبول اي قبول كل
واحد من المتعاقدين العقد في المجلس وفائدة توهمه ان الموجب بعد ما اوجب لا يكون
له ان يرجع لا خيارا لفسخ بعد الايجاب والقبول لا القبول المقابل للايجاب لانه ظاهر
لا يحتاج الى البيان وفي الحديث اشارة اليه لان الاحوال ثلاثة حال لم يوجد فيها الايجاب
والقبول وحال وجد فيها وانقضيا وحال وجد فيها احدهما والاخر موقوف واطرف
للمتبايعين حينئذ على الاول بمجاز باعتبار ما يؤل اليه وفي الثانية بمجاز باعتبار ما كان

وفي الثالثة حقيقة لما تقر في موضعه ان اسم الفاعل حقيقة في الحال يعني اجزاء من واخر
الماضي واول المستقبل وهي حال المباشرة بان يقبل احدهما في المجلس والاخر متوقف
فيه لا ما قبلها ولا ما بعدها او يحتملها فيجمل عليها لئلا يلزم بطلان حق الاخر والتفرق
المذكورة الحديث يجوز على تفرق الاقوال بان يقول احدهما بعت ويقول الاخر اشتريت
او بالعكس حيث لا يبق الخيار بعده فان قيل التفرق يكون بعد الاجتماع وهو لا ينصور
ههنا قلنا المراد بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء وهو مبني على قاعدة مفرقة في المقناح
والكشف انهم يقولون ضيق في الركبة او وسخ كمر الثوب والمراد في الاول جعل في
الركبة ضيقا ابتداء وفي الثاني جعل كمر الثوب واسعا ابتداء فلو تفعل وكفي في صحة البيع
الاشارة في عواض عدم البيع والتمتع بربوبية احتراز عن بيع درهم ودينار وحنطة
ونحوها يجسمها فان الاشارة فيه لا تكفي بل لابد من مساواة في مقدار الاحتمال الربوا كما سبنا
وانما كفت الاشارة لكونها بالبلغ طرق التعريف والاحتجاج الى بيان القدر والوصف
بخلاف السلم فان معرفة قدر المسلم فيه ووصفه واجبة فيها لكونه غير مشار اليه كما سبنا
وشرط معرفة مبيع يسلم اي يحتاج الى التسليم احتراز عما اذا اقران لغاؤه عنده متاعا
فاشتراه منه ولم يعرفه فانه يجوز لعدم احتياجه الى التسليم ذكره الزاهد في مما يتعلق بمعرفة
يرجع الى الجهالة المفضية الى النزاع المفضي الى فساد البيع بان باع غائبا وأشار الى مكانه وليس
فيه مسمى بذلك الاسم غير فانه جائز كما سبنا في خيار الروية وشرط ايضا معرفة قدر
ثمن كعشرة مثله كائنا في الزمة احتراز عن المشاركة كما سبق وما يحصل فيها من الحكاية
والمعدودات المتعارفة والموزونات كالدرهم والدينار وسائر ما يوزن اذا اقولت
بالاعيان القيمة ومعرفة وصفه كونه تجاريا او سميا فانه لا بد ان جهالة تمامه تفضي الى النزاع
فيجري العقد عن المقصود وصح البيع بحال اي من حال وموجب الاطلاء وقوله تعا واحل الله
البيع وعنه صلى الله عليه وسلم انه اشترى من يهودي ثوبا الى اجل وربع درهم ولا بد ان يكون
الاجل معلوما لان الجهالة فيه مانعة من التسليم الواجب بالعقد فلهذا يطالبه في قريب من
المدة وذلك يسلم في بيعها كذا في الهداية والكافي وغيرهما اقول فيه اشكال لان نص
البيع مطلق كما قالوا واشترط معلومية الاجل بالدليل العقلي بقبيل المطلق بالرأي وغيره
غير صحيح لما تقر في الاصول ان قبيل المطلق نسخ ونسخ الكتاب بالرأي لا يجوز وبقي في
بان اطلاق النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل وهي لم يقيد بالمعلومية لما سبنا في خيار
الشرط انه اذا قال بعتك هذا الى اجل او موقلا مع فصرف الى نصف يوم او ثلاثة ايام او

في البيع
نقدية
انكار

والجهد

والقبيل بالمعلومية انما هو وقت الاجل والنص ليس بمطلق بالنظر اليه ولهذا قلت معلوم
الوقت حتى اذا جهل وقته فساد البيع كالباع الى الخصم ونحوه وحقيقة ان البيع مطلق المطلق
هو المتعرض للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات وذوات البيع وحقيقة كما
عرفت مبادلة مال بمال فالثمن معتبرة مفهوم البيع والتأجيل من صفات الثمن فيكون
من صفات البيع ولهذا يقال ببيع موقل في النظر الى التأجيل يكون البيع مطلقا لا يجوز
تقييده بظن واقعا يعين وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له نوع تعلق بصفته
في النظر اليه لا يكون البيع مطلقا فيجوز تقييده بالرأي فيندفع الاشكال وبعد ما علم
الاجل ان مات البائع لا يبطل الاجل وان مات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل ان
يجز فيؤدي الثمن من تمام المال فاذا مات من له الاجل يعين المترك لقضاء الدين فانه
التأجيل واذا منع البائع السلعة سنة الاجل فله شترى اجل سنة ثانية يعني اذا اشترى
بثمن موقل الى سنة غير معينة ولم يقض المبيع حتى مضت السنة فله شترى سنة اخرى
بعد قبضه وقال لا ليس له ذلك وبمطلق اي صح البيع بثمن مطلق عن ذكر الصفة لا القيد
لوجوب ذكره لما عرفت فالعقداي فالعقد صح يقع على غالب العقد اي غالب نقد البلد
في الزواج لا في المتعارف وان استوى اي لم يوجد الغالب بل استوى الزواج في النفقة
المالية بل تفاوتت فيها فساد اي البيع ان لم يبين اي الثمن انه من اي نوع لان الجهالة
تفضي الى النزاع كما مر واستوى المالية ايضا اي كما استوى الزواج واختلفت الاسم
كالا حادي والثاني والثالث في صح ان يطلق اسم الدرهم على كل منها حيث يطلق على الواحد
منه الاول والاثنين والثاني والثالث في اسم الدرهم لا نزاع عندهم كاختلاف
في المالية وهو المانع من الجواز وصرف في ما قدر به من كل نوع مثله اذا باع عبدا بالف
درهم فله ان يعطى الثمن الا حادي او اثنين من الثاني او ثلثة آلاف من الثالث في هذا
ما ذكره في الكافي واذا صاحب الهداية وان كان في عبارة نوع غرض ولا يتبع الثمن
النقد ما ليس مصنوعا من الذهب والفضة مسكوكا او لا والفلوس النافقة كذا في العمدة
في صحته اي صح البيع وان عسا يعنى اذا عين العاقدان درهما مثله ثم اراد المشتري
بتبدله بدرهم اخر جاز عندنا ولا يسمع نزاع البائع وعند الشافعي يتعينان بالتعيين
حتى لا يجوز تبدله باخر ولو هلك قبل التسليم واستحق بعده او قبل يتقضى البيع عنده
لا عيذنا بل يطالب بالتسليم مثله وانما قال في صحته لما ذكر في العمدة ان الدرهم والثمن
يتعينان في البيع فالباع من اصل ولا يتعينان فيما يتقضى بعد الصحة صوفي الاول

ما اذا باع وقبض الثمن فظهر انه من المراءى باع جارية وظهر انها ام ولد تبين دراهم الثمن
للمرء لان لهذا القبض حكم الغصب وصورة الثاني اذا باع عبد او ملك قبل التسليم فالثمن
المقبوض لا تبين في رواية وهو الاصح وصح البيع في الطعام وهو الحنطة ودقيقها لانه
يقع عليها عرقا وسياقي في الوكالة والمحبوب وهو غيرهما كالعدس والحمص ونحوهما
ولو كان البيع جزائيا اي بطريق المجازفة معرب كذا في كونه بيعا غير حنطة كقوله صلى الله عليه
وسلم اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بخلاف ما اذا باع بحنطة مجازفة فانه لا يصح
لاحتمال الربوا وصح ايضا بيع المكايوت والموزونات بآباء او محرمين كل منهما جهل
قدرة لان المانع من الصحة جهالة نقضي الى النزاع وههنا ليست كذلك لان التسليم في
البيع متعين فيندرها وان كان الاناء والمجرى بخلاف التسليم فان التسليم فيه متأخر فالهولاء
ليس بنا در قبله فيحقق المنازعة وعن ابي يوسف ان الجواز فيما اذا كان المكيال لا ينكس
بالكيس كالقنطرة ونحوها واما اذا كان كالزنبيل ونحوه فلا يجوز وكذا اذا كان
المجرى بقتل او باعته بوزن شئ اذا جف يجف وصح ايضا في القدر المسمى واحدا كان
او اكثر اذا بيع بطنين كل قفيز او قفيزين مثله بكذا يعني اذا قال بعثك هذه الصبرة
كل قفيز او قفيزين او ثلثة بكذا فالبيع جائز في القدر المسمى من عدد القفيزان عند ابي
ح لا الباقي الا اذا زالت الجهالة بعلم جميع القفران بتسميتها او بالكيل في المجلس قبل
الاختراق وقال لا يجوز مطلقا لا صبريان اي لا يصح البيع عند ابي حنيفة في القدر المسمى
اذا بيع صبريان من حبس كصبرة برو شعير كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لم يصح
عنده في قفيز واحد لثقاوت الصبرتين وعندهما يصح فيهما ايضا وذكر في المحط
والا بصلاح ان العقد يصح على قفيز واحد منهما ولا اي لا يصح ايضا البيع عنده في القدر
المسمى اذا بيع متفاوئة كالكتلة وهي قطع غنم كل شاة او شاتين بكذا والعيدل المشتمل
على الاثواب المتفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا لان التفاوت في ابعاضها يقضي الى
الجهالة المؤدية الى النزاع بخلاف الصبرة وان سمي الجملتين اي جملتي المبيع والثنان بان
قال بعث هذه الثلثة وهي مائة مائة درهم او بعث هذا العدل وهو عشرة اثواب بمائة
بله تفصيل اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا او كل ثوب بكذا اصح البيع في الكل
اجما عا متفاوتا ولا لمعلومية المبيع والثنان فان باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي
الجملتين بله تفصيل يعني بعد ما سمي الجملتين ولم يفصلها فان باع الصبرة على اثنى مائة
اي مائة قفيز بمائة صح البيع ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يسمى لكل قفيز ثلثين او يقول

كل قفيز

كل قفيز درهم وبين ان لا يسمى لعدم التفاوت بخلاف العدديات المتفاوتة كما سبقت
وهي اي الصبرة اقل من المائة احدى اي المشتري لا يفرق الصفة عليه فلم يتم رضاه بالموجود او هي اكثر من
يعني انه يجبر بين المائتين لفرق الصفة عليه فلم يتم رضاه بالموجود او هي اكثر من
المائة او اقل من المائة على المائة للبايع والمائة للمشتري لان البيع وقع على مقدار معين في
وجد فصح العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع كما في الثوب فيكون للبايع
فان باع المبيع هكذا اي سمي الجملتين ولم يقل كل ذراع او ذراعين بكذا اصح البيع فان
وجد المشتري تاما اخذه بكل الثمن بكل خيار وان وجد اقل خيرا ان شاء اخذ الاقل
بالكل اي كل الثمن وترك لان الذراع وصف في الثوب لا بمعنى كونه صفقة عرضية بل
هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير تفصيل عنه اذا حصل فيه زيادة
بحد او ان كان في نفسه جوهر ازيد من ذراع من ثوب وبناء من دار كما سبق في الاجمان
فان ازيد من ذراع وسبواي عشرة دراهم اذا نقص منه ذراع لا يساوي تسعة
بصرف المكايوت والعدديات فان بعضها منها يسمى قد راوا صلا فلا يفيد انضمام
الى بعض آخر كما لا يلحق فان حنطة هي عشرة اقعة اذا اسوت عشرة دراهم كانت
التسعة منها تساو تسعة وقد اختلفوا في تفسير اصل الوصف والكل راجع الى
ما ذكرنا في الوصف بهذا المعنى لا يقابل شئ من الثمن كاطراف الحيوان الا اذا كان مقصودا
بالقول لا سببا في واحد المشتري الا كثر بله خيار للبايع لا يفرق وصف وكان كما اذا
باعه محببا فاذا هو سليم وان باع المتفاوت هكذا اي سمي الجملتين ولم يفصل صح البيع
في الكل حتى اذا ساوى المبيع والثنان لزم المبيع بمعلومية كل منهما الا في الاقل والاكثر قال
في غاية البيان نقلا عن الاصل اذ قال بعثك هذا القطيع على اثنى خمسون راسا وهذا
العدل على اثنى خمسون ثوبا بكذا فالبيع جائز لان جهالة المبيع والثنان صار معلوما بالشمية
فاذا وجد المبيع رايا او ناقصا فالبايع فاسد لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير
كانه باع ثوبا من احد وخمسين وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا
فيحتاج الى ان يحيط حصته الثوب الناقص وهي مجهولة فيفسد ايضا وهكذا في سائر
ما يختلف قيمته وان زاد في البيع المسمى بعد ذكر الجملتين كل ذراع بدرهم لم يتعرض
لذكر الصبرة لما ذكر الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت
صح في الكل ما ذكره فان وجد اقل او اكثر اخذ الاقل بله قل او ترك في الصورة الاولى
لان الوصف وان كان تابعا لا يقابل شئ من الثمن صار ههنا اصلا بافراده بذكر الثمن

فانهم قالوا الوصف بقبالة شيء من الثمن اذا كان مقصودا بالتناول حقيقة كما اذا قطع
البائع يد العبد المبيع قبل القبض بسقط نصف الثمن او حكم الحق البائع كما اذا اخذ
عيب عند المشتري او لحق الشارع كما اذا اخطا المشتري الثوب المبيع ثم اطع على
يكون الوصف قسطن في الثمن فاذا اصابا صلا ووجده ناقصا ثبت الخيار ان شاء
اخذ بمحضه وان شاء تركه ليقرب الصفقة عليه او لغت الوصف المرغوب فيه وفي
الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكثر وفسخ لانه ان حصل له الزيادة في المبيع لزمه زبنا
الثمن بما ذكره فكان نفعا يتيقن به ضرر فبقيت فلو اخذه بالاقل لم يكن عاملا بمقتضى
اللفظ وانما قال في الاولى وترك وقال ههنا وفسخ لان المبيع لما كان ناقصا في الاولى
لم يوجد المبيع فلم يقع البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعاطي وفي
الثانية وجد المبيع مع زيادة وهي تابعة في الحقيقة فتدبر وان وجده اي المذرع عشرة
ونصف او تسعة ونصف اخذه في الاول بعشرة بلا خيار وفي الثاني بتسعة به اي الخيار
وقال ابو يوسف في الاول ياخذ به باحد عشر في الخيار وفي الثاني بعشرة به وقال محمد في
الاول ياخذ بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف به لانه من ضرورة مقابلة
الذراع بالذراع مقابلة نصفه بنصفه فيمري عليه حكما ولا يوجب يوسف انه لما افرد كل ذراع
ببدل ترك كل ذراع منزلة ثوب وهذا نقص وله ان الذراع وصف في الاصل وانما
اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مفيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاصل وقبل في الكرا
الذي لا يفاوت جوابه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشرط لانه كالموزون حيث
لا يضره الفصل فيجوز بيع ذراع منه وان زاده اي القيد المذكور في بيع المتفاوت صح
في الاول بقدره لانه لما بين لكل منهما ثمن كان كل منهما مبيعا فصح في العدد الموجب لكثرة
خير ليقرب الصفقة عليه وفسد في اكثر لانه اذا كان زائدا يبيع الجاهل في المرد والمفاد
فيؤدي الى النزاع صح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من ارجاء عشرة اذرع من مائة
ذراع متعادلا في خيفة وعندهما جائز ذكر في غاية البيان نقلا عن صدر الشهد والامام
العياشي ان قولهما يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع وفيهم هذا في تعليلهما ايضا
حيث قالان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم
وله ان البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شاي لان الذراع في الاصل اسم لخشبة
يذرع بها واستعمل ههنا لما يحمله وهو معين لا مشاع لان المشاع لا يتصور ان يذرع فاذا
اريد به ما يحمله وهو معين لكنه مجهول الوضع بطل العقد ولا يوجب على انهما هو وان

فاذا

فاذا احدثا روى يسكون الرأ وان بين ثمن كل لانه جعل المقبول في المروي شرط
جواز العقد في المروي واشترط قبول المردوم في العقد بنفسه فصح ما اعلم
ان ههنا اصول الاول ان كل ما هو بينا ول اسم المبيع عرفا يدخل في المبيع وان لم يذكر
صرحا والثاني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار كان تابعا له داخل في المبيع
وما لا قالوا ان ما وضع لان يفصله البشر بالخرق ليس باتصال قرار وما وضع لان
لا يفصله فهو اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون في القسمين ان كان من حقوق المبيع
ومرافقه يدخل في المبيع بذكرها ولا فلا اذا قرر هذا فنقول لا يدخل العلو بشرط بيت
بكل حوله وبجوه اي بمرافقه وبكل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت اسم لما يبيت
فيه والعلو مثله والشيء لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالتخصيص عليه ولا يدخل
العلو ايضا بشراء منزل الابه اي بالقيود المذكور لان المنزل بين الدار والبيت اذ يتبا
فيه مرفق السكنى بنوع فصور بانقاء منزل الدواب فيه فليشبهه بالدار يدخل
العلو فيه تبعاعه ذكر الحقوق واشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه ويدخل هو اي العلو
والبناء ومفتاح علق متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه ومفتاحه
لا يدخلان بهذا القيد والكف بشراء دار محدودها بدونه اي بدون ذكر ذلك القيد
اما العلو فلو ان الدار اسم لما يدار عليه المحدود والعلو منها وكذا البناء واما المفاتيح فلا
العلق المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع العلق بلوشية لانه كالجو منه اذ لا يتبع
به الابه والقفل ومفتاحه لا يدخلان والاسم المتصل بالبناء يدخل ولو من خشب لا غير
المنصل والسير كاسم كذا في الكفا لا يدخل في بيع الدار الظلة والطريق والشرب
والمسيل الابه اما الظلة فلا يثبتها مبنية على هواء الطريق فاخذت حكمه واما الطريق
والشرب والمسيل فانها خارجة عن الحدود لكنها من الحقوق فتدخل بذكرها وتدخل
في الاجارة بلو ذكرها لانها تعقد للارتفاع ولا يحصل الابه بخلاف البيع لانه قد يكون
للجار ويدخل الشجر وان لم يسمه لا الذرع الابه بالسمية بشراء الارض لان الشجر
متصل بها القرار فاشبه البناء والذرع متصل به للفصل فاشبهه معا فيها ولا يشر
بشراء شجرة لان الاتصال وان كان خلفيا للقطع لا للبقاء فصارت الذرع الابه بكل ما فيها
او منها لانه حينئذ يكون في المبيع لا يحقوقها لانه ليس منها لا يصح بيع الذرع قبل
صيرورته بقاء لانه ليس بمقتنع به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد
العقد عليه بانفراذه وان باع على ان يتركه حتى يترك لم يجز وكذا الرطبة والبقول والبقع

الذرع
الذرع
الذرع
الذرع

يصح ان شرط تخليه المشتري اي تخليه ارض البقل بان يقطع او يرسل عليه دابة فكل
في بيع لان الشرط مقتضى العقد فلا يفسد ويجوز بيع حصته من شريكه لو جاز
المقتضى وعدم المانع لا يثبت بالنظر اليه كالاصل لا اختلاف ملكهما مطلقا اي سواء
بلغ او ان الحصة او لا ومن غيره غير انه ان لم يفسخ الى الحصاد فانه ينقلب الى الجواز
كما اذا باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخرجه وسلمه ولو كان الارض والبيع
مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الذرع من شريكه او اجني بغير رضاه شريكه
جاز وقام المشتري مقام البائع ثم بيع نصف الذرع بدون الارض انما لا يجوز
في موضع كان لصاحب الذرع حق الفزار فيه بان ذرع في ملك نفسه اما اذا كان
متعديا في الذراع كالغاصب فجاز بيع النصف كذا في الحاشية كذا مقتضى ما ذكره في جاز
بيعه ايضا ان لم يفسخ الى الحصاد اذ حرفع الفسبايع سميكة فيها ذرة لم تدخل في البيع
بغنى اصطلاح سميكة في بطنها ذرة فذلك السميكة والذرة لثبوت اليد عليهما فلو باع
السمك لم تدخل الذرة في البيع لانها ليست من اجزائها كذا في الهداية والكافي في باب
الركاز صح بيع البرق سنبله والباقي يشهد به اللام والقصر فاذا قلت الباقية بالمد
خفف اللام كذا في الصحاح والازد والسهم في فقهها الاول وكذا الجوز والنور والفسق
وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله وله في بيع السنبلة قولان وعندنا يجوز بيع ذلك
كله لان المعقود عليه مستور بما لا منفعة له فاشبهه بزاد الصاغة اذا بيع بحبسه
ولنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع النخل حتى يبرق ويمنع بيع السنبيل
حتى يبيض ويأمن العامة وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال في العناية وفيه نظر
لانه استدلال بمفهوم الغاية والاولى ان يستدل بقوله نهى فان النهي يقتضي المشقة
اقول فيه بحث لان المشروعية التي يقتضيها النهي عن الافعال الشرعية هي مشروعية الاصل
مع عدم مشروعية الوصف وهي عين الفساد والدليل فيه خلاف المدعي لان المدعي
صحة البيع والدليل في بطلان فساد بل الصواب ان يقال ان الاستدلال به مبني على ما قال
صاحب المجموع في التبايع ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على ما قال صاحب
التلويح في بحث المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه وصح بيع ثمرة وان لم
يبد صلاحيها لانها مال متقوم حالا او مالا ولزم على المشتري قطعها اذا اشتراها
مطلقا او بشرط القطع وشرط ابقائها على الشجر حال البيع بفسده لانه شرط لا يقتضيه
العقد وفيه نفع للمشتري وجده اي الثمن زبوا ليس استرده او السلعة وجبته اي

بالثمن

بالثمن يعني اذا باع سلعة بثمن فله حق حبسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري
بطل حقه من الحبس وليس له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن
وسلم المبيع ثم وجد الثمن زبوا لم يكن له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بحقه وقال
زفره ذلك قبض زبوا فابدل الجياد كان له على اخذ راحم جياد افاستوفى زبوا
على ظن انها جياد فانلفها ثم علم انها زبوف ان كانت قائمة بردها ويسند الجياد ولا
اي وان لم تكن قائمة سواء كانت هامة او مستهلكة فانه لا يرد ولا يسترد قال
ابو يوسف يرد مثل الزبوف ويرجع بالجواد لان الرجوع بالتقصان بطلا يستلزمه
الربوا ولا وجه لابطال حقه في الجوده لعدم رضاه فكان النظر فيما عيانه ولما ان
قضاء الدين حصل بقبض حبس حقه وبعد العلم حقه في فسخ ذلك القضاء وهو منقطع
لهذا كما به حصل القضاء وانما قال زبوا لانها لو كانت مصاصا او ستوفة ترد
اتفاقا وانما قال ثم علم لانه لو علم عند القبض انها ستوفة سقط حقه اشترى شيئا فقبض
ومات مفسلا قبل نقد ثمنه فالبايع اسوة للغماء يعني اشترى شيئا وقبضه ولم يقيد
الثن حتى مات مفسلا فالبايع اسوة للغماء يقتضي ولا يكون البائع احمق وعند
الشافعي هو احمق به وانما قال قبضه اذ لو لم يقبضه فالبايع احمق به اتفاقا باختيار
المشتري لعل ان البيع نازك يكون لازما واخرى غير لازمة فاللزم ما لا خيار فيه بعد
وجود شرطه وغير اللزم ما فيه الخيار وكون اللزم اقوى قد مر ثم ذكر خيار الشرط
والتعيين واراد بالاول ان يكون العقد مختارا بين قبول اصل العقد ورده واراد
بالثاني ان يشتري احد الشئيين او الثلثة على ان يعين ايا شاء وقد مر مما على سائر الخيارات
لانها بمنعوان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرقبة لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب
لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال اشتريت على ان الخيار
اياما وعلى ان الخيار ابدا وجاز وفاقا وهو ان يقول على ان الخيار ثلثة ايام فادورها
وتختلف فيه وهو ان يقول على ان الخيار شهرا وشهرا فانه فاسد عندنا في حقيقته وافر
والشافعي جائز عندنا في يوسف ومحمد رحمهم الله جائز خيار الشرط للمشتري يعين
اي لكل منهما معا فلا يوجد البيع مالم يرضيا ولا حدما ولا غيرهما كما سياتي في ثلثة ايام
اي الى آخرها لقوله صلى الله عليه وسلم لجان من متعة اذا بايعت فقل لا خلافة
في خيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط الخيار يخالف لمقتضى العقد وهو
اللزوم فيكون مفسدا له لكنه يجوز بهذا النص الدال على الخيار في البيع والشراء بلفظ

باعت واشترى

باعت واشترى

اي يبيعه يملك

بابعت على خلاف القياس فيقتصر على المدة المذكورة فيه لا أكثر ولا يجوز إذا سمي
مدة معلومة وأن أجاز أي قبله الخيار بعد العقد إلى أكثر من ثلاثة أيام فيها أي في ثلاثة
أيام جاز البيع لزوال المفسد قبل تقرر أن شري لم يذكره بالقضاء كما ذكر في الوقاية
أشاره إلى أنه ليس في صور خيار الشرط حقيقة ليتفرع عليه بل أورده عقبيه لأنه في
حكمه معنى على أنه لم يتقدم الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع صحيح وإلى أكثره إلا أن يتقدم
في الثلاثة فالوكان هذا في معنى اشتراط الخيار إذا لم يفسد مست إلى الإفساخ عند
عدم التقيد بخبر راعن المماثلة في الفسخ فيكون ملحقاً به فيكون شرطاً في ظاهره أنك
قد عرفت أن النص الوارد في شرط الخيار مخالف للقياس وقد تقرر في كتب الأصول
أن ما ثبت على خلاف القياس فعين عليه لا يقاس وقد عرفت أن المقرر في كتب الأصول
عدم جواز القياس الحلي على ما ثبت بخلاف القياس الحلي أنه تقرر فيها أيضاً جواز القياس
حكم بما ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة النص وبطريق الاستحسان الذي
هو القياس الحلي وكل منهما محتمل ههنا كما لا يخفى على الناظر المتأمل ولا يخرج المبيع بخيار
البايع عن ملكه لأن تمام هذا السبب بالمراضاة ولا يتم مع الخيار ولهذا لو اعتقه البايع
نفذ ولا يملك المشتري التصرف فيه وأن قبضه بأذن البايع فإن قبضه المشتري
فهلك في يده في مدة الخيار ضمن قيمته لا نفساخ البيع بالهلاك لأنه كان موقوفاً
ولا نفذ بدونه المحل ففي مقبوضه في يده على سبيل الشراء وفيه القيمة ولو ملك في يد البايع
هلك عليه وانفسخ البيع ولا شيء على المشتري كما في البيع المطلق ويخرج المبيع عن ملك
البايع بخيار المشتري يعني إذا كان الخيار للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البايع
للزوم البيع في جانبه بانتفاء الخيار فإن هلك المبيع عنده أي المشتري ضمن الثمن فإن
الهلاك لا يخرج عن مقتضى عيب وسبب في أنه إذا وجد عيب بمقتضى الرد وإذا امتنع لزوم
العقد وتم فيلزم الثمن المسمى بخلاف ما إذا كان الخيار للبايع لأن الخيار إذا كان له هلك
والبيع موقوف كما مر فيلزم القيمة ولا يملك أي لا يملك المشتري المبيع وقال بملكه لأنه
خرج عن ملك البايع فلو لم يدخل في ملك المشتري كان ملكاً بلامالك ولا نظيره في الشرع
وله أن الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع لا يجمع البدل في ملك شخص واحد كما
للمعاوضة ولا نظيره في الشرع ورجح هذا بأن الخيار إنما شرع نظر المشتري ليدفع
فيقف على المصلحة فلو دخل في ملكه ربما كان عليه لأنه كان المبيع قريباً
عليه وله أي لعدم تملك المشتري المبيع فروع الأول لو أنتم في بيع

لعدم

لعدم ملك الباعن المزبول الثاني أن وطئها أي وطئ المشتري بالخيار زوجته جاز
له ردها لأن وطئها بالنكاح لا يملك الباعن لمتنع الرد إلا في البكر لأنه يجب وسبب في أنه
يبطل الرد الثالث قريبه لا يعنى عليه في المدة لعدم الملك فيها والعق مرتب عليه الرابع
كذا أي لا يعنى أيضاً شراءه فأنزل أن ملك عبد فهو حر لعدم وقوع الشرط الخامس
حبسها في المدة لا بعد من الاستبراء لأنه إنما يجب بعد ثبوت الملك له ولم يثبت السادس
أن ردت الأمانة المشتراة به أي بالخيار على البايع فلو استبراء عليه لم يملكها المشتري
ليعتد الملك فيجب استبراء السابع ثم ولدت في المدة بالنكاح لم يصبر أم ولد يعني أن المشتري
زوجته بالخيار فولدت في أيام الخيار في يد البايع لا تصبر أم ولد للمشتري فملك الرد
وأنما قلنا في يد البايع لأنها لو ولدت في يد المشتري لزم البيع ويبطل الخيار لأن الولادة
عيب الثامن أنه أي المبيع بالخيار يهلك على البايع أن قبضه المشتري بأذنه وأورده عنده أي
عند البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك التاسع يعني خيار ما دون شري وأبراه بايعه
عن ثمنه في المدة أي أن المشتري عبد ما دون شيئاً بالخيار وأبراه بايعه عن ثمنه في مدة
الخيار بقي خياره لأن ما لم يملكه كان ردّه في المدة امتناعاً عن التملك ولما دون ولا به
ذلك فإنه إذا وهب له شيء فله ولا يمان لا يقبل العاشر بطل شراءه في يده في جمر بالخيار
أن أسلم ثلثه بملكها مسلماً باسقاط خياره وثمره بالخيار سواء كان بايعاً أو مشترياً أو
اجنبياً فله أن يفسخ وله أن يجيز فإن رد الإجازة يجوز بطلان صاحبه ولا ينقض بدونه
أي بدونه عليه ولو كان غائباً وقال أبو يوسف والشافعي لا ينقض أيضاً بدونه كالأجازة
لأنه سلط عليه من قبله ولهذا لا يشترط رضاه كالوكيل بالبيع فإن له أن يصرف فيما وكل
به بطل علم الموكل لأنه مسلط من قبله ولهما أنه تصرف في حق الغير بالرفع ولا يعرئ عن ضرر
لأن الخيار إذا كان للبايع جاز أن يعقد المشتري تمام العقد فتصرف فيه فيلزمه غرامته
القسمه بهلاك المبيع وأن كان للمشتري جاز أن لا يطلب البايع سلعة مشترياً آخر
وهذا نوع ضرر يتوقف على علمه كعزل الوكيل بخلاف الإجازة إذ لا الزام فيها مع أنه
موقوف فيها ولا يتم أنه مسلط عليه من قبله كيف وهو بنفسه لا يملك النقض وإنما ينقض
ليكون العقد غير لازم وهو فرض بأن ما ذكرته من الزام الضرر وإن دل على اشتراط العلم
على أن عندنا ما ينبغي وهو أنه أن لم يتفرّد بالنقض لربما الخفي من ليس له الخيار إلى مضى
بقيمة فيلزم البيع يجب بانه ضرر مريض به منه حيث ترك الاستيثاق بأخذ الكفيل
لخفاة الباعن وإن ضمن العقد ثمنه الخيار فلو علمه أي علم الآخر النقض في المدة أنقض العقد

لحصول العلم به والاى وان لم يعلم به في المدة بل بعد هاتم العقد لمضى المدة قبل الفسخ
ولا يورث هذا اى خيارا بشرط بمعنى ان العقد لا يفسخ بنفسه بفسخ الوارث كما كان يفسخ
بنفسه المورث حال حيوته فاذا كان الخيار للبائع ومات ملك المشتري المبيع ولا ينافى
وارث البائع واذا كان للمشتري ومات ملك وارث المشتري بل خيارا كان قبل
كيف يملكه الوارث والمورث لم يكن مالكا قلنا العقد الموجب للملك كان موجودا
في حقه ولكن كان الخيار مانعا فاذا ابطال الخيار في حق الوارث ظهر اثر الموجب فتدبر
وقال الشافعي يورث عنه لانه حق من حقوق البيع كخيار العيب والتعيب واجمعوا انه لو
مات من عليه الخيار لم يبق الخيار وكذا ان المورث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس الا
مشية واردة ولا ارث في خيار العيب والتعيب لما سياتي ولا يورث ايضا خيار
الردية لانه ايضا ليس الا مشية واردة حتى ان المشتري لو مات قبل الردية فليس
لورثته الرد بعد هاتم كان له ولا خيارا لتعيب ما ذكر بل ثبت للوارث ابتداء الاختيار
ملكه ملك الغير واذا ابطال الخيار لزمت البيع ونعم ولا خيار العيب بل المورث استحق المبيع
سالمًا فكذلك الوارث لقيامه مقامه ولهذا ثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعد موت
المورث وان لم يثبت المورث شرطه اى الخيار احدثها بمعنى ان احد العاقدين اذا شرط
الخيار لغيرهما جاز فاي من العاقدين والغير جاز او يقصص صحيح استحضارنا والقبائل ان البيع
وهو قول زفر لان الخيار من احكام العقد فلو بيعهم اشتراطه للغير كالتمن واجبة استحسانا
ان الخيار لغير العاقد يثبت بالثبوت عنه فيقدر الخيار للعاقدة اقتضاء فيجعل هو نائبها
عنه نصيبا التصرف فيكون لكل منهما الخيار وفي اجازة احدهما من الاصيل والنايب
وهو الغير ونقض الآخر الاول اولى لوجوده في زمان لا يزاحم غيره فيه وفي العبة
اى ان خرج الكلاء مان منهما معا يعتبر تصرف العاقد في ذواته لان النائب يستفيد
التصرف منه ونصفي النافض في اخرى لان الجواز يلحقه النقص والمنقوض لا يلحقه
الاجازة فاذا اجتمع كان النقص اولى كمنكاح الحق مع نكاح الامة اذا اجتمعا كان
نكاح الحق اولى لانه يرد على نكاح الامة بكونه عكس وكان الاحتياط فيه اذا التمس
بوجوب الحرمة على المشتري والاجازة توجب الاجابة والمحرم راجع على المبيع باع عبدا
بالخيار في احدهما ان فصل اى الثمن وعين اى محل الخيار صحيح العقد وهو قوله وهو ان
اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يعين ما فيه الخيار وهو قوله وهو ان لا
والثمن لان ما فيه الخيار كالتأجير على العقد لانه مع الخيار لا ينعقد في

في احدهما

فيه احدهما وهو مجهول وثانيهما ان يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو جاز ليكون
المبيع والثمن معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط لا ينعقد العقد
في الاخر لكنه غير مفسد لكونه محلا للبيع كالمجموع بين فن ومدير والثالث ان يفصل ولا
يعين والرابع عكسه وهو فاسد فيه ما يجمله المبيع او الثمن وان اشترى كلبا او ذئبا
او عبدا واحدا على انه بالخيار في نصفه صحيح فصل الثمن ولا لان النصف من الشيء الواحد
لا يتفاوت فقيمه ايضا لا يتفاوت فاذا كان ثمن لكل معلوما كان ثمن النصف ايضا
معلوما فالمبيع معلوم اذا السبوع لا يمنع الجواز كذا في الكافي وصح التعيين فيما دون
الاربعة وهذا خيار التعيين بمعنى اشترى ثوبين على ان ياخذ ايهما شاء بعشرة جاز
وكذلك الثلاثة استحسانا وان كانت اربعة ففسد وهو القياس في الكل لجملته المبيع
وهو قول زفر والشافعي وجه الاستحسان انه في معنى شرط الخيار اذ الجواز منه الحاجة
الى التام الخيار لا رقي والا وفي مع انه مخالف لمقتضى العقد فكذلك يحتاج الى اختيار
من يثوبه او من يشتره به فيجوز البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة والمجمل انما توجب الفساد
اذا كانت مفصلة الى النزاع واذا شرط الخيار للمشتري ففيه لا ينقض الى النزاع لان
الامر صار مفوضا اليه فيختار ايا شاء ويرد الاخر والحاجة تدفع بالثبوت لا شتما لها
على الجيد والردى والوسط وفي الاربعة لم يوجد النزاع لكن لم توجد الحاجة وهذه
الرخصة قائمة بهما فلو يحصل باحدهما ثم قبل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار
الشرط وقبل لا يشترط واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاث
عنده ومدة معلومة عندهما اشترى بالخيار فوضي احدهما لا يرد الاخر يعني اشترى
رجل من عبدا على انهما بالخيار ثلثة ايام فوضي احدهما دون الاخر فليس للآخر ان يرد
عند اى حنيفة وقالا له الرد وكذا خيار العيب يعني اشترى عبدا فظهر عيبه فوضي احدهما
لا الاخر والرؤية يعني اشترى بشيئا لم يراه فراه احدهما فوضي لا الاخر فانهما ايضا
على هذا الخلاف لهما اذ اثبات الخيار لهما اثباته لكل واحد منهما لانه شرع لدفع العين
وكل منهما محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا باطل الاخر خياره لم يحصل مقصود
ولحقه به ضرر وله ان المشروط خيارا هو الاخير لكل منهما بالانفراد فلو ينفرد احدهما
بالمقولة تحققة ان الخيار تصرف محتاج فيه الى الراى كالمبيع والمطلوع ونحوهما وكل
منهما اذا فوض الى رجلين لا يستند واحد منهما فيه كالوكالة فانه اذا وكل رجلين
بالمبيع ففوض الى احدهما على التصرف بدون الاخر لان الموكل يرضى برأيهما لا رأى

أحدهما بخلاف الآخر كبل بطلان روجه بل عوض أو رد الودعة أو نحوهما فإنه لا يحتاج
إلى إيراد بل سفير محض وعبارة الواحد والآخرين فيه سواء وبطلان أي خيار الشرط
الآخذ بالشفعة دارا مفعول الآخذ بعت صفة دار يجب حاله دارا وصفة لها ما شرط
الخيار فيه وهي الدار المشتراة يعني من اشترى دارا على أنه بالخيار فبعت دارا بخيارها
فآخذها بالشفعة فهو رضى لأن طلب الشفعة دليل اختيار الملك فيها لأن ثبوتها
لقد دفع ضررا لدخيل وهو بالاستدامة فيضمن بسقوط الخيار سابقا عليه فيثبت
الملك ثم وقت الشراء بالاستدامة فثبت أن الجواز كان ثابتا بخلاف خيار الرؤية
فإنه لو اشترى دارا ولم يرها فبعت دارا بخيارها فآخذها بالشفعة له أن يرد الدار
الأولى بخلاف الرؤية ولو عرض على البيع لا يبطل أيضا خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط
لأنه لو قال بطلت خيار الشرط سقط الخيار ولو قال بطلت خيار الرؤية لا يبطل
خيار الرؤية لأن ثبوتها موقوف على الرؤية كما سياتي في كذا في غاية البيان وبطلان أيضا
تعيبه أي بقي ما شرط فيه الخيار بما لا يعيب لا يرتفع كقطع يده فإن الرجوع بمنع حتى
لو مرض وزال جاز رده وبطلان أيضا مضي المدة لأن الخيار لم يثبت له إلا فيها كالحجر
في وقت مقدرة لم يبق لها الخيار بعد مضيه وبطلان أيضا تصرف لا يفسد كالأعناق
والدبب أو تصرف لا يجل إلا في الملك كالوطى والقبيل والتمس بشهوة أو تصرف
لا ينفذ إلا في أي في الملك كالبيع والرهن والإجارة والهبه فإن كل منها دليل اختيار
الملك واستبقائه لا اللبس والركوب مرة ونحو ذلك فإنه يفعل للمحتاج واليخيرة فلا
يدل على الاستبقاء اشترى بالخيار إلى العقد دخل أي العقد فيكون مخيرا في العقد أيضا
وكذا إذا قال إلى الظاهر وإلى الليل دخل الظاهر والليل عند أي خفية وعندهما لا يدخل
لأن العقد ونحوه جعل غاية والغاية لا تدخل في المعيا كالليل في الصوم وله أن الغاية إذا
كانت له الحكم إليها لا تدخل كالليل في الصوم فإنه يتناول الصوم ساعة فإذا قبل الليل
مد الحكم إلى موضع الغاية وإذا كانت لإخراج ما ورثها بقي الغاية داخل كما في المرافق
فإن مطلق الأيدي ينظمه كالأطباء وكان ذكر الغاية لإخراج ما ورثها بقي موضع الغاية
داخل وهذا لو اقتصر على أنه بالخيار يثبت الخيار مؤبدا فيفسد البيع فاستقلت أثاره
ما ورثها بخلاف التاجيل فإنه لو باع مؤجلا إلى رمضان لا يدخل رمضان فأن مطلق
التاجيل بأن قال بعثك مؤجلا ولم يوقت لا يتأبد بل يصرف إلى نصف من الشهر
أيام أو شهرين أو شهرين فكانت الغاية له الحكم إليها فإني لا بد من التفسير

عقود

يعني إذا اختلف العاقدان في شرط الخيار والقول لمن ينكره مع الجهر في ظاهر الرواية
لأن الخيار لا يثبت إلا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن ينفيه كما في دعوى
الرجوع والى أي إذا اختلفا في مضي المدة والقول لمنكره لأنها تصادقا على ثبوت الخيار
ثم ادعى أحدهما السقوط بمضي المدة فكان القول للمنكره والزيادة يعني إذا اختلفا
في قدر القول لمن يدعي أقصر الوقتين لأن الآخر يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر
اشترى عبدًا بغير شرط خيره أو كنهه ووجد له جملته وأخذ به ثمنه أو بركة لأن هذا وصف
مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم قرأه بوجوب الخيار لأنه لم يرض به دون
ذلك بل بان لا يقد رعى الخبز والكاتب قد بدأ بطلاق عليه اسم الخيار والكاتب فثبت
بغيره من القول بجميع الثمن وبين الرد إذا لم يجمع الرد بسبب فلا سببا كشرائه شاة
على أهلها باب أولون ولم يوجد ذلك فاشترى لما ذكر بحلوف شرائها على أهلها
عامل أو يفتد كذا شرط لو ثبت بفساد العقد لأن ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل
الشرط الفاسد إذ لا يبرئ ذلك حقيقة اشترى جارية بالخيار فرد غيرها بدلهما
قالوا بأنها المشتراة فنزاع البائع والمشتري فقال البائع غيرت والمبيعة ليست
هذه وانكر المشتري التغير وليس للبائع بنية القول له أي المشتري مع الجهر في حجاز
للبيع وطنها لأن المشتري رد ما رضى بملكها فالبائع بذلك الثمن فكان للبائع
أن يملكها كذا في الواقع باب خيار الرؤية جمع البيع والشراء لما لم يره أي البائع
والمشتري يعني يجوز أن يبيع رجل شيئا ملكه ولم يره كما إذا ورثه وكذا يجوز أن
يشترى رجل شيئا لم يره لما روى أن عثمان رضي الله عنه باع أرضا له بالبصرة
من طلحة بن عبد الله رضي الله عنه فقبل طلحة أنك قد عثرت فقال له الخيار لا في أشريت
مالم أره وقبل عثمان رضي الله عنه أنك قد عثرت فقال له الخيار لا في بعث مالم أره
ثم جاء جبر بن مطعم رضي الله عنه ففرض بالخيار لطلحة فكان ذلك بحضور من الصحابة
حضر أي سواء حضر المبيع أو غير المير في المجلس بأن يكون زينا في زق أو ترا في حواشي
أورد في حقه أو ثوبا في كمر أو جارية متنفذة وانفقا أنه موجود في ملكه ولم ير المشتري
بغيره منه أو غاب المبيع عن المجلس وأشير إلى مكانه الخالي عن سميه أي ليس في ذلك
المكان مسمى بذلك الاسم غيره وللمشتري الخيار عند ما أي عند الرؤية إن شاء أخذ
فإن شاء رده قال الشافعي إذا لم ير لم يصح العقد لجهالة المبيع ولنا العمومات المحزنة
في خيار الرؤية فلا بد من الرؤية عليه لأنها كالنسخ وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم

قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا اراد ولا ان الجهالة انما تقصد اذا افضت
الى النزاع كما في شاة في القطيع واما اذا لم يقض اليه فلا كفارة من الصبر والخيار بعد
الرؤية لا تقضي اليه اذ لو لم يوافق برده فصار كجهالة الوصف في المعاني المشار
اليه بان اشترى ثوبا ولم يعلم عدده وذرعاته وان رضى قبلها يعني اذا قال رضىت ثم
راه ان برده لان الخيار معلق بالرؤية لما روينا فانه يثبت قبلها كذا قالوا اقول في
بحث اما اولا فلما اقررت الاصل ان كلما دخل حرف الشرط لا يجبان يكون شرطاً
بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاء انتفاء المشروط ولما فانا فلو
هذا استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به فالوجه ان يقال للزوم العقد بالرضا
قبل الرؤية لزم انتفاء الخيار عندها وهو ثابت بالنقض فيما يؤدي الى ابطاله كان
باطله دون البائع ليس له خيار الرؤية لما مر من قضاء جبر بن مطعم ولا يتوقف
اي ليس له وقت معين لان الحديث ورد بخيار مطلقاً للمشتري فالوقت فيه راء
على النص فيقضي ان يوجد مبطلة ولا يثبت الا في الشراء والاجارة والقسمة والصلم
عند عوى المال على شيء معين لان كلا منهما معاوضة وكفى رؤية ما يعلم به المقصود
فان رؤية جميع المبيع غير لازم لتعذر فيكون برؤية ما يدل على العلم بالمقصود فان كان
المبيع اشياء فان لم يتفاوت احادها كما في المكيل والموزون وعلم منه ان يقضى بالتبويب
اكتفى برؤية واحدة منها الا اذا اكد الباقي اراء مما رأي يكون مخيراً وان تفاوتت
كالثياب والدواب لزم رؤية كل واحد والجوز واللوز والبعض من هذا القبيل فيما
ذكره الكرخي وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل الخنطة والشعر يكون متقارباً اذا
تقرر هذا فنقول ما يعلم به المقصود كوجه الصبر لانه يعرف حال البقية وان وجد اراء
خبر ووجه الرقيق لان الوجه هو المقصود في الادنى ووجه الدابة وكلها لانها المقصودان
في الدابة وشرط بعضهم رؤية القوائم والاول هو المروي عن ابي يوسف وكثير من شاة
القنية عطف على كوجه فانه ايضا مما يعلم به المقصود فيكون برؤية وظاهر ثوب مطوي
غير معلوم لانه ايضا يعرف البقية اما اذا كان في باطنه ما يكون مقصوداً كوضع العمد
فلا بد من رؤية موضع علمه معلماً قوله وجس عطف على ودية اي كفي حبس شاة لانه
لان المقصود هو العلم يعرف به وذوق ما يطعم لانه المعرف المقصود اي لا يكون خراج
الدار وصحتها بل يجب رؤية جميع بيوتها وما روى من عدم الخيار لمن راي جميع الدار
او خارجها فانما هو على عادة القدماء في الابنية فاذا روى يومئذ لم يكن

فالنظر

النظر الى الظاهر كان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس الامر كذلك ورؤية الدهن
في الزجاج فانها لا يكون رؤية للدهن حقيقة لوجود الحائل وكفى نظر وكيله بالنقض ككيلة
الشراء لا ينظر رسول الله علم ان ههنا وكيله بالشراء وكيله بالنقض ورسولاً صورة
الشيء كمال بالشراء ان يقول الموكل كن وكيله عن بشراء كذا وصورة التوكيل بالنقض ان
يقول كن وكيله عن يقض ما اشترته وما رايته وصورة الرسالة ان يقول كن رسول
في يقضه فرؤية الاول تسقط الخيار بالاجماع ورؤية التوكيل الثاني تسقط عند
بيع اذا قبضه ناظر اليه في ليس له ولا للموكل ان برده الا نزع واما اذا قبضه مستور
فانه راء فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستور انتهى التوكيل بالنقض
الناقص فانه يملك اسقاطه قصد الصبر ورثة اجنبيا وان ارسل رسولاً يقضه فقبضه
بعد ما راه فله المشتري ان يبره وقال التوكيل بالنقض والرسول سواء في ان قبضهما
بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري صح عقداً لا يبيعه وشراؤه وسقط خياره
ذا اشترى بحسبه فيما يدرك بالحس وشبهه فيما يدرك بالشئ وفيه فيما يدرك
بالذوق ووصف العقار ولا عبرة لوقوفه في مكان لو كان بصيراً لراه كما روى
عن ابي يوسف رحمه الله ونظر وكيله لانه كظنه راي هذا التوبين فاشترى ما راي
الاخر فوجده معيباً فله ردهما لا عبرة لارادة المبيع وحده لانه يلزم تفريق الصفقة
مثل تمام فانها لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده شري ما راي اي ما راه قبل
الشراء ان يغيره جبر لانه اشترى ما لم يره اذ بالغير صار شيئاً آخر والاى وان لم يغير
فلا راي لا خيار له لانه اشترى شيئاً راه الا اذا لم يعرف انه الذي راه قبل العقد لانه
لم يرض به وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقد قال البائع لم يتغير فالقول
بالبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان سبب لزوم العقد وهو الرؤية السابقة ظاهر
في التغير حادث والقول لم يمسك بالظاهر هذا اذا كان المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في
مثل تلك المدة فان بعدت بان راي امة شاة ثم اشترى اها بعد عشرة سنين ونزع البائع
انها لم يتغير فالقول للمشتري لان الظاهر شاهد له واختلفا في الرؤية فلم يشتري اي
بالقول له مع يمينه لانه يتكرر امره اذا رايته وهو الرؤية شري عدل ثوب وقبض فباع ثوباً منه
او وعب وسلم لم يرد اي العدل بخيار رؤية او شرط بل يعيب لان الرد قد تعذر فيها
تخرج في كره وفي رد ما بقي تفريق الصفقة قبل تمامها لان الخيارين يمنعان تمامها
كما في الخيار العيب فلا يمنع تمامها بعد القبض وفيه وضع المسئلة لانه لو كان قبل

الربط القسري

القبض لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذي باعه المشتري اليه بسبب هو فسحق
بان رد المشتري الثاني اليه بالعيب بالقضاء او رجوع الاول في الهبة فهو على خياره
فجاز ان يرد الكل بخيار الرؤية لارتفاع المانع من الاصل وهو لزوم تفرق الصفقة
اي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوطه بخيار الشرط وعليه اعتمد القدر وري
ويبطل اي خيار الرؤية يبطل بخيار الشرط وقد مر ذكره مطلقا سواء كان قبل الرؤية
او بعدها ويبطل ما لا يوجب حق العيب كالباع بالخيار والمساومة والهبة بالترسيم
بعد الرؤية لا قبلها لان هذه الصفقات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطل بعد
الرؤية واما الصفقات الاول فهي اقوى لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها واجب
حق العيب فلا يمكن ابطاله كذا طلب الشفعة بما لم يره اي يبطل بعد الرؤية لا قبلها
بأختيار العيب مشتروا جديا بمشترا ما ينقص منه عند التجارة وهو العيب
المعتبر شرعا والمراد به عيب كان عند البائع ولم يره المشتري حين المبيع ولا عند القبض
لان رضا اخذه بكل الثمن ورده لان مطلق المبيع يقتضي سلامته المبيع فاذا كانت
خبرته لا يتضرر بل يزوم ما لا يرضى به لا يجرى الا امسا واخذ نقصانه لان الاوصاف
لا يقابلها شيء من الثمن الا اذا كانت مقصودة بالتناول كما مر وسبأ في كالا باق
ولو الى ما دون السفر والبول في العرائش والسرقه وكلها مختلف بالصغر والكبر
فان شئت من هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير مميز لا يكون عيبا وان كان مميزا يكون
عيبا فيزول بالبلوغ فان عاده بعد البلوغ كان عيبا حادنا فيكونان مختلفين باختلاف
سببهما فاذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يرد المشتري على
البائع بناء على انه عيب قد مر وكما يجوز وهو لا يختلف بهما اي بالصغر والكبر بعينه
اذا حصل في يد البائع في الصغر وعاد في يد المشتري في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به
على البائع لان الفساد في الباطن لان العقل معدن القلب وشعاعه في الدماغ والجنون
انقطاع الشعاع وهو لا يختلف باختلاف السبب وكما لا يمتنع راحة الفم والدق بالذال
المجمعة وتحريك الفاء بين راحة الابط والزنا والتولد منه اي من الزنا فيهما اي في الابط
منعوق بالعيوب الاربعه يعني انها عيب فيها لان المقصود يكون الاستغناء وهي
مخلة بهاد وزنا لغرام فانها ليست بعيب فيه اذ المقصود لا يستند الى التحمل به الا ان التحمل
الاولا فيه بحيث لا يكون في الناس مثله الا نادرا فانه يكون لاء في البدن وهو ينقص
الثمن ويكون الرعا عاده له لان ابتاعه من محل الخدمة والكفر اي لا يكثر فيها

المسلم

المشتري عن محبته ولانه يمنع صرفه في بعض الكفارات فيجوز الرغبة ولو اشتراه
منه كافر فوجده مسلما لا يرد لانه زال العيب والسعال القديم لانه مرض ينقص
الدين لان ما لم يكن مشغولا بمحق الغرما والشعر والماء في العين لا ينقص
في حق البصر وارتفاع حبض بنت سبع عشرة ولا استحاضه لان كلاهما الداء في
البطن فلو حدث من قبله بقوله مشتروا جديا بمشترا الى آخره اي بعد ما ظهر العيب
القديم لو حدث في عيب اخر عند المشتري رجع اي المشتري بتقصا اي نقصا العيب
بان يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب به فان كان تفاوت بين القيمتين العشر رجع بعشر
الثلث وان كان نصف العشر رجع بنصف الثمن ورده على البائع برضى البائع الا
لما كان رد المشتري واخذ البائع كغوب شره فقطعه فظهر عيبه وجاز للبائع اخذ ذلك
اي مقطوعا فلا يرجع مشتريه ابدا اذ للبائع ان يقول انا اخذه معيبا فالمشتري
يبقيه يكون حابسا للمبيع فلا يرجع بالنقصان وانه وطئها عطف على كغوب شره اي
كأنه شرها ولم يبرأ من عيوبها فوطئها بغيرها كانت او ثوبا او قبلها بشهوة او لمسه
بها اي بشهوة فوجدها عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد ما لا يرضى البائع اذ لا يقول
انا اخذ ما مع ذلك العيب اذ ليس ههنا مانع من اخذ كما كان فيما سبأ في ثم بين المانع
من الرد برضى البائع بقوله فان حاط اي المشتري المقطوع او صبغه بغير سواد فبده
ليكون الزيادة في المبيع اتفاقا فانه لو صبغه اسود فكذا الجواب عندهما لان السواد
عند ههنا زيادة في الكثرة والصفرة وعند ههنا السواد نقصان اولت السوق بسهم
وبالحلم يخط المشتري ملكه بملك البائع فظهر عيبا القديم لا ياخذ اي البائع وبكر
به اي يرجع المشتري بنقصان العيب فلا يقول البائع انا اخذه معيبا لا يخطوط
ملك المشتري بالخط وهو الخط والصنع والسم وفي العمادة اذ اذا اردت من جهة
الشريعة لان المشتري يردده والبائع يقبله لان الشريعة تمنع عن الرد والفسخ بحصول
الربو او باع اي المشتري الثوب المخط ونحوه بعد رؤيته عيبه او مات العبد او عني
قبلها اي قبل رؤيته عيبه بجانا او دبره او استولدها فانه يرجع بالنقصان في هذا الصنف
اما في البيع بعد الرؤية فلو كان متمعا قبل البيع فلا يكون المشتري بالبائع حابسا
للمبيع حتى ان كان البيع قبل الخطا كان حابسا واما في الموت فلو ان الملك ينتهي به
واما ان يثبت حكم الموت لا يفعله فلا يمنع الرجوع واما في الاعناق فالعقاس
فيه ان يرجع لان وهو قول الشافعي لان اختراع الرد بفعله فصا كالقتل

وفي الاستحسان يرجع لان الاعناق انتهاء الملك اى تمام له بخلاف البيع قبل الخطابة
فانه قاطع لملك الباي لا غير لانه في الملك في العبد ولهذا ملكه المشتري فصار الباي
كالمستحق للملك فلم يرجع بالنقصان وانما قلنا لان الاعناق انتهاء الملك لان الملك
في الاذى يثبت على منافاة الدليل الى غاية العتق والشئ يمتد بمضى مدته والمنتهى
منقضى في نفسه ولهذا ثبت الولا بالعتق وهو من آثار الملك فبقائه كبقاء اصل
الملك فالاعناق لا يكون كالقتل بل كالموت واما في التدبير والا سبيلاد فلا نهما
لا يزيلان الملك ولكن المحل بهما يخرج من ان يكون قابلا للقتل من ملك الى ملك فقد
تعدا الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشئ حقيقة او حكا فترجع بنقصان العيب
لانه استوفى ذلك الملك بوصف السلامة كما لو قيب عنده وان اعنق على مال او كان
او قتل او اكل الطعام كلها وبعضه وليس الثوب فترجع الى ما في الاعناق على
مال فلا نه حبس بدله وحبس البدل ليس البدل منه وعن ابي حنيفة انه يرجع لان انتهاء
للملك وان كان بعوض واما الكتابة فلا نهما كالا عناق على مال الحصول العوض
فيها وان عجز المكاتب ببنى ان يرد به بالعيب لزوال المانع وهذا كما قالوا اذا ابقى العبد
المبيع ثم ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عن الرد فلا نهما الى الخلف ما دام
حيلا ان رجوعه محتمل فيمكن رده فاذا رجع رده لزوال المانع واما في القتل وما بعده
فلا اصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشتري لا يرجع بشئ لانه اذا كان
مضمونا كان ممسكا للبيع معني ومعني شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون ممسكا له
واذا امتنع الرد لا بفعل منه بان هلك او بفعل غير مضمون منه يرجع لان نقاء امساكه
ثم القتل فعل مضمون اذ لو باشر في ملك الغير بضمين وانما يرى غير الضمان فانه ملكه فيه
فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك فصار كالمستفيد بالملك عوضا واما الاكل
واللبس فعلى الخلاف لا يرجع عند ابي حنيفة وعندهما يرجع لانه صنع في المبيع ما يبعد فعله
فيه ويشترى لاجل فلو يمنع من الرجوع كالا عناق وثبانه تعدا الرد بفعل مضمون
منه في المبيع فلا يرجع كالا حراق والقتل شري نحو بيض ويطعم ووجده فاستل
ينفع به في الجملة ولو بالنظر الى الداب فله نقصان اى لا يرد لان الكسر عيب حادث ولا
يرجع بالنقصان د فعا للضرب بقدر الامكان والاى وان لم ينفع به اصله فكل
التمن اى فله المشتري كل التمن لانه ليس بمال فالبيع باطل ولا يعتبر في الجواز صريح فشر
كما قيل لان ما لبته باعتبار اللب باع مشرته ورده عليه يعيب بقاء متعلق بقوله

بعد ما غلق

بعد ما غلق به قوله يعيب رده على بايعه يعنى باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه يعيب
فاما ان قيل بقاء القضاء القاضي اولا فان كان الاول فاما ان يكون باقرار بمعنى ان المشتري
ادعى على الباي الثاني اقراره بالعيب والبايع انكر فثبتته المشتري بالبينة وانما الجنب
الى هذا الثاني بل لانه اذا اقر باقراره لا يكون الرد محتاجا الى القضاء بل يرد عليه باقراره
بالعيب فان يكون له ان يرد به على بايعه لانه اقاله واما ان يكون ببينة او ينكول وفي كل
منه لان يرد به على بايعه لانه فسخ من الاصل فجعل البيع الثاني كالمعدوم والبيع الاول
قائم فله الخصومة والرد يعيب غاية الامر انه انكر قيام العيب فلزم التناقض لكنه صار
مكذبا بشره بقاء القضاء القاضي فارتفع التناقض وصار كمن اشترى شيئا واقر ان الباي
بايع ملك نفسه ثم ظهر المستحق لا يبطل حقه في الرجوع على الباي بالتمن وان كانا التملك
وهو ان يكون الرد برضى من المشتري لا اى ليس له الرد على بايعه لانه اقاله وهي بيع
يديد في حق ثالث والبايع الاول ثالثها هذا اذا رد المشتري الثاني على الاول بعد
التقصا اما اذا رد قبله فلا فرق بينهما سواء كان الرد بقضاء او غيره لان الرد بالعيب
يشل القبض فسخ من الاصل في حق لكل فصار كالرد بخيار الرؤية او بخيار الشرط ثم اذا
رد عليه بغير قضاء يعيب لا يحدث مثله كالا صبيح الزائدة ليس له ان يجاهم الباي هو
المصحيح قبض مشرته وادعى عيبا لم يجبر المشتري بعد دعوى العيب على دفع ثمنه
اذ لو دفعه ففعل العيب بغيره فبنيقض القضاء فلو يقضي به صونا لقضائه عن التناقص
بل يبرهن على ثبوت العيب فيرد المبيع ان امكن والا يرجع بالنقصان كما مر ويجوز
اى المشتري الباي على عدم البيع ان لم يكن له شاهد ويدفع التمن وان كان له شاهد
قاب شهوده دفعه ايضا التمن ان حلف بايعه لان لا انتظار ضرر بالبايع وليس الدفع
كثير ضرر بالمشتري لانه متى اقام البينة رد على المبيع واخذ ثمنه ولزم عيبه ان نكل لانه
حجة في الزام العيب وقد وقعت العبارة في الهداية هكذا ان اشترى عبدا فقبضه وادعى
عيبا لم يجبر على دفع التمن حتى يحلف الباي او يقيم المشتري بنية وقد تكلفوا في حكاها
التمن فلو اقر الباي فقبل اللب والنشر التقديره لم يجبر المشتري على دفع
التمن ولا يكون المشتري حقا لرد على الباي حتى يحلف الباي او يقيم المشتري بنية
وهذه فائدة افاده صاحب الكشاف في تحقيق قوله تعالى يوم ياتي بعض آيات
ربك لا ينفع نفسا ايمانا لها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا انه من قبيل اللب
والكسر البقاء يرى لا ينفع نفسا ايمانا ولا عملها لم تكن آمنت من قبل او كسبت

في ايمانها خيرا ادعى ابا قاضي يعني اشترى عبدا فادعى انه ابق واراد تخليف البايع على انه
لم يبق عنده اي البايع لم يخلف البايع حتى يثبت المدعي انه ابق عنده اي عند نفسه
لان القول وان كان قول البايع لكن ان كان انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري
ومعرفة تكون بالبينه ثم اذا اثبت حلف اي البايع على البينات مع انه فعل العيب قال
شمس الاثمة المطواني التخليف على فعل العيب يكون على العلم مطرد في جميع المسائل الا في
دعوى الاباق حيث يخلف على البينات لان البايع يدعي تسليم المبيع سليما فلا يستحق
يرجع الى ما ضمن بنفسه ويقال في التخليف بالله ما ابق قط او ماله حق الرد مرد عواء
هذه ولقد سلمه وما به هذا العيب لا بالله ما ابق عندك فقط فان هذه العبارة وان
وقعت في الكتب لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري ايضا لانه يحتمل ان يبايع
وقد كان ابا قاضي غيره وبه يرد عليه وفيه ذهول عنه ولا بالله لعد باعه وما به هذا العيب
لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لان العيب قد يحدث بعد البيع قبل التسليم وهو حق
للرد ولا بالله لعد باعه وسلم وما به هذا العيب لانه يوم تعلقه بالشراطين فبينا وله
في اليمين عند قيامه في احدى الحالتين وهي حاله التسليم واذا لم يثبت متعلق بقوله
حتى يثبت يعني اذا لم يثبت انه ابق عند نفسه يخلف بايعه عندها انه اي البايع لا يعلم
انه اي العبد ابق عنده لان الدعوى صحيحة حتى يثبت عليها البينة فكذلك اليمين واختلف
على قول الامام ولم يعل ما قال البعض ان الدعوى لا تصح الا من خصم ولا يصير خصما الا
عند قيام العيب واذا انكل عن اليمين فعندهما يخلف ثانيا لطلب المشتري الرد فان لم يكن
يثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البايع بهذا العيب يخلف البايع على البينات
كما تقدم فبقوله بالله ماله حق الرد عليك فان حلف لا يرد فان نكل يرد عليه ثم ادعى
ان كانت في ابا قاضي الكبير يخلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لان الاباق في الصغير لا يفي
رده بعد البلوغ كذا في الهداية اقوله ينبغي ان يكون الحكم في البول في الفراش والسرقة ايضا
كذلك لا يشتراكها في العلة واليه اشار غايه البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط
في العيوب الثلاثة اختلفا اي البايع والمشتري بعد التقاض في قدر المبيع يعني اشترى
عبدا ونقا ايضا فوجد به عيبا فقال البايع بعثك هذا واخر معه وقال المشتري بعينه
فانك دعوى البايع جرت رفع تخصيص الثمن على نقد براررد ولهذا قال ونقا ايضا بالتقصير
بان اشترى عبدا فقال البايع قبضتها ما وقال المشتري ما قبضتها الا احدهما فانفك
في الصورتين للمشتري لانه قابض والقول للقباض كما في الغصب اشترى عبدا

واحدة

واحدة وقبض احدهما وجد به او بالآخر عيبا اخذها اوردها ولو قبضه مارة
المعيب فلان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز نقله فيها لانه يكون بيعا
بالخصه ان شاء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالخصه بقاء وهو جائز
كما في كتب الاصول قبض كميليا او وزنيا وجد ببعضها عيبا كله او احد
لا يملك والموزون اذا كان من جنس واحد كان كشيء واحد قبل هذا اذا كان في عاء
وان كان في وعاءين كان بمنزلة عبيدين حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب لا الآخر
ولو استحق بعضه اي بعض المكيل والموزون لم يجز بعد القبض في رد ما بقي اذا قبض
المتعيب ولا يستحق الا بجمع تمام الصفقة لان تمامها برضى العاقد لا المالك وانما
اذا كان قبل القبض فله ان يرد الباقي لتفرق الصفقة قبل التمام وفي الثوب خبر لان
التعيب فيه عيب وقد كان وقت البيع وظهر بالاستحقاق اشترى جارية ولم يبرأه من
عيبه او فوطها او قبلها او سها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يبرأ مطلقا اي سواء
كانت بكر او ثيبا فنقصها الوطى او لا لان كلا منها عيب حادث ويرجع بالنقصان
لا متناع الرد الا اذا رضى البايع باخذها لان الامتناع كان لحقة فاذا رضى زال الامتناع
لما كان العيب اذا زال فالقديم بوجوب الرد يعني اشترى شيئا فحدث فيه عيبا ثم
اطلع على عيبه اذ لم يرد لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد
لغيره الممنوع من الالمانع ظهر عيب مبيع الغائب عند القاضي فوضعه عند عدل فذلك
كاد ان يرد على المشتري الا اذا قضى بالرد على البايع يعني اشترى جارية من رجل
وعاب البايع فاطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الامر الى القاضي وابثت عند الشراء
والعيب فاحذها القاضي ووضعها على يدي عدل فماتت في يده وحضر البايع ليس
للمشتري ان يسترد الثمن لان الرد على البايع لم يثبت لكان غيبه فكان الهلاك على
المشتري قال في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقبض القاضي بالرد على البايع
بل اخذها منه ووضعها عند عدل اما اذا قضى على البايع بالرد فينبغي ان يهلك من مال
البايع ويسترد المشتري الثمن لان اقصى ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير خصم
ولكنه ينفذ في ظهور الراي عن اصحابنا مداواة العيب وعرضه على البيع وليس له استحقاق
وركوبه في حاجته رصا لان كلاهما دليل الاستيفاء ولو كان ركوبه للرد لا اي لا يكون
رضا لانه وسيلة الى الرد كالسقي والشراء العلق عن ضروره فانها اذا اكانا ضرورة
بان لا تنساق ولا تنقاد او يكون العلف في عدل واحدا لا يكونان رضا واذا اعدم الضرر

كانا رضا قطع المقبوض اي قطع يد المبيع المقبوض او قتل بسبب كان عند البائع رد المقبوض
لبقاء عيبه واحداً منهما اي ثمن المقبوض والمقبول يعني اشترى عبد اود سرق ولم يعلم
فقطع عند المشتري له ان يرد به وبأخذ ثمنه وقال لا يرجع بما بين قيمته سارقاً
وغير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل في يد المشتري بسبب وجب في يد البائع وهو
بمنزلة الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب عند هما ان الموجود في يد البائع سبب
القتل والقطع لا ينافي المالية فينفذ العقد فيه لكن تعيب فيرجع بنقصا لتعذر الرد وله
ان سبب الوجوب حصل في يد البائع والوجوب يفضي الى الوجوب فيضاف الوجوب الى
السبب السابق قوله ولم يعلم المشتري يفيد على مذهبهم لان العلم بالعيب رضا به
ولا يفيد على قوله في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما سياتي في مباحث
الاستحقاق باع بشرط البراءة عن كل عيب ولم يسم العيوب بعددها صرح وقال
الشافعي لا يصح بناء على مذهبنا لان البراءة عن الحقوق المجعولة لا يصح لان فيه معنى
التملك حتى يرد بالرد وتملك المجعول لا يصح ولنا ان المجعولة في الاستقاط لا تفضي
التراع وان تضمن التملك لعدم الحاجة الى التسليم فلو تكون مفسدة ويدخل فيه اي
في هذا البراءة العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عند ابي
يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الحادث بعد العقد وهو قول زفر قال مشتري العبد
لمن ساء به اشتره فادعيت به صورته اشترى زيد فمكر غلاما فاراد ان يبيعه
بشر فقال بشر حتى المساومة اشتره فادعيت به ولم يبيع الغلام فمكر فوجد زيد
به عيبا كان ينبغي ان لا يجوز ردّه على البائع لا قراره بعدم العيب لكن يردّه على البائع
ولا يبطله اي الرد لا قرار السابق بعدم العيب لانه يجوز ان يبيع المظهر انه لا ينج
عن عيب ما يفتقن القاضي بان ظاهر غير مراد له ولو عيبه اي العيب بان قال لا عور
به او لا شلل لا اي لا يردّه لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثله بان قال ليس به اصبع زائدة
ثم وجد به اصبع زائدة له ان يردّه لئلا يتيقنا بكونه في الاقرار كقوله غيره فطعت يدك
ويده صححة قال باع عبد اخر عبدى هذا البق فاشتره مني فاشتره ولم يوق منه
وباعه من اخر فوجد المشتري الثاني ابدا لا يرد بما سبق من اقرار البائع الاول ما لم يبين
انه انقضى اي عند البائع الاول المقر لان الموجود في البائع الثاني المكتن عند اقرار
البائع الاول واقراره ليس بحجة على المشتري الاول وهو البائع الثاني مشتري العبد او ائنه
قال اعق البائع العبد او بر او استولد الامة او هو حرا اصل وانكر البائع وخلف

المدى

المدى عن الاثبات قضى عليه اي على المشتري بالعق والتدبير والاستدلال لا قراره بما
ذكر ورجع بالعيب ان علم به لان المبتل للرجوع ان الله عن ملكه الى غيره بانشاءه او اقرار
ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصدة فلان واحذره لا يرجع بالنقصا
لانه اخرجه عن ملكه في الظاهر باقراره كانه وصية كذا في الجامع الكبير باع الامام وامينه
عبيدة محررة حتى لو لم يكن محررة لم يرجع بيعها لانها لم تملك كما في كتاب السير
وقد وجد المشتري في المبيع عيبا لا يرد عليه ما اي الامام وامينه لان الامين لا ينتصب
خصما بل الامام ينصب له خصما ولا يخلقه لان فائدة الحلف التوكول ولا يصح تكوله
واقراره فاذا اثبت عليه العيب ورد ببيع ويدفع الثمن اليه والنقص والفصل يرجع
الى المحل اي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعه الانحاس يعطى منها
وان كان من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه لان الغرم بالغرم
باب البيع القليل لقب الباب به وان كان فيه الباطل والموقوف والمكروه ايضا
لكثرة وقوعه بعدد اسبابه والباطل ما لا يصح اصلا وصفه ولا يقيد الملك بوجه
حتى لو اشترى عبد امينة وقبضه واعتقه لا يعتق والفاسد ما يصح اصلا ولا وصفه
ولا يقيد الملك عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عبد بالخمر وقبضه فاعتقه يعتق
والموقوف ما يصح باصلا وصفه ويقيد الملك على سبيل التوقف ولا يقيد تمامه
لتعلق حق الغير والمكروه ما يصح باصلا وصفه لكن جاوره شيء من عيبه كالباع
عند اذ ان الجمعة اذا اقره هذا فاعلم انه بطل بيعه ما ليس بمال الباع به اي جعله ثمنا با دخال
الباء عليه كالدوم والرجح والخمر والميتة بسكون الباء الميتة بتشدد الباء اي الميتة التي
ماتت خفف انفسها فان الميتة التي لم تمت خفف انفسها مثل الموقوفة مال عند اهل
الذمة كالخمر والخنزير كما سياتي والمعدوم ومنه حق النعي فانه معدوم محض ومنه
ايضا المصان من جمع مضمونة وهي ما في اصلا بالفعل من الماء والملا في جمع مطلق
وهي ما في البطن من الجنين ويجب ان يحمل ههنا على ما سيكون والا كان حراما وسياق
ان بيع الحمل فاسد لا باطل والنتاج بكسر النون من نتج الدابة على البناء للمفعول وهو جمل
الحيلة وبيع امته يبين انه ذكر الصغير لئلا يترك له عيبه وعكسه وهو بيع عبد يبين انه امته
فان الامته ليست بعبد وكذا العكس فيكون بيع معدوم وانما لم تكن هذه الاشياء مالا
لان المال موجود يميل اليه الطبع ويجرى فيه البذل والمنع وهذه الاشياء ليست كذلك
لان صفته المالية لشيء يثبت بقول كل الناس وبعضهم اياه والنقوم انما ثبت باباحة

الاستفاد به شرعا وقد ثبت صفة النقوم بلا صفة المالبة فان حبة من الخنطة ليست مال
حتى لا يصح بيعها واذا بيع لا استفاد بها لعدم تحول الناس اياها كذا في الكافي ومنزلة
السمية عامدا فان قيل ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه لانه مجتهد فيه بخلاف
الشافعي فيه كالمدة بر فنفذ فيه البيع بقضاء القاضي قلنا حرمة منصوص عليها
ولا مسامحة ولا جنتها في مورد الضر فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي
وما في حكمه اي حكم ما ليس بمال عطف على ما ليس بمال كام الولد والمكاتب والمذبر
فان بيع هؤلاء ايضا بطل لكن ليس كبطاؤون بيع الحر فانه باطل ابتداء وبقاء لعدم محلته
لبيع اصداء بثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء ببقاء كحق الحرية لا ابتداء لعدم حقيقتها
ولهذا جاز بيعهم من انفسهم فيبطل ما قيل لو بطل بيع هؤلاء لكان كبيع الحر ولزم بطلان
بيع الفن المضموم اليهم في البيع كالمضموم الى الحر وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء كونه
محواله في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق حقيقة فن في الفن بحصة من الفن والبيع بالخصصة بقاء
جائز كما مر بخلاف الحر فانه لما لم يدخل في البيع لعدم المحل لزم البيع بالخصصة ابتداء وانه
بطا كالمروسياتي وبيع مال عطف على بيع ما ليس بمال غير منقوم كالحجر والخنزير ومبنة
لم تمت حنقا فنما قد هابه ليكون مالا كالحجر والخنزير حتى لو ماتت حنقا فنما
لا تكون مالا عند اهل الذمة ايضا بالثمن اي الدراهم والدنانير والفلوس النافقة
متعلق بقوله وبيع مال وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا يفيد الحكم في طرف البيع فان البيع
هو اصل في البيع لتوقفه على وجود متعلقه والثمن والا صل ليس بماله للملك
فكذا البيع لان ثبوته في الذمة انما يكون حكما للملك بمقابلة ملك مال اخر فاذا لم يوجد
ذلك لا يثبت في الذمة فلو ثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت الملك في العدم وان
قوبلت بعين فسد البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك عين الخنزير والحجر كما سبق
وبطل ايضا بيع فن ضم الى حر وركبة ضمت الى مينة ماتت حنقا فنما قد ثبت به ليكون
كالحر وانما بطل بيع الفن والركبة وان سمي فن كل لان الحر غير داخل في البيع اصداء لكونه
غير مال وبضمة الى الفن جعل شرطاً لقبول الفن وجعل غير المال شرطاً لقبول البيع يبطل
البيع وصح بيع فن ضم الى مذبر او فن غيره وملك ضم الى وقف لانها محل البيع عند
البيع فبطاؤها لا يسري الى غيرها وبيع لا يجوز له حال العقد بيع الصغير او
ماله بعين فاحس قال في الهادية فان كان بيعهم واجارهم يعني الاب والجد وصبيهما
والقاضي يمثل القيمة او باق بقدر ما يتبعان الناس في ضايبه ان كانا قد ماتا يتبعان

الناس

الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد ادراكه لان هذا عقد لا يجوز له
العقد وبيع فن فيه الثمن فانه اذا انقضى فقد نفى الركن فلم يكن بيعا وقيل ينعقد لان فيه
لم يصح لانه فن العقد واذا لم يصح فبقي صار كانه سكت عن ذكر الثمن ولو باع وسكت
عنه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض كما سياتي وحكمه اي حكم البيع الباطل ان البيع
لا يملك اي لا يكون ملكا للمشتري لان الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف الفاسد لما
فان هلك المبيع عدلت به لم يصح لان المقبوض امانة عنده لان العقد اذا بطل فن
يجر القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي وقيل يكون مضمونا
لانه يصير كالمقبوض على سوم الشراء وهو ان يسمى الثوب فيقول اذهب بهذا فان
رضيته به اشترى به بما ذكر كما اذا لم يسمه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عليه
الفقيه ابو الليث قبل وعليه الفتوى كذا في الغاية ثم لما فرغ عن بيان البيع الباطل شرع
في بيان الفاسد فقال وفسد ما اي بيع سكت اي وقع السكوت فيه عن الثمن فان البيع
لا يبطل به بل ينعقد ويثبت الملك بالقبض لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت
كان غرضه القيمة فكانه باع بغيره فيفسد ولا يبطل وفسد ايضا بيع عرض بالخمر وعكسه
لان مشتري العرض انما يقصد تملك العرض بالخمر وفيه اعزاز للعرض الخمر فيسقط ذكر
الخمر معتبرا في تملك العرض لا في حق نفس الخمر حتى فسد التسمية ووجبت قيمة العرض
لا الخمر وكذا اذا باع الخمر بالعرض بان ادخل الباقي العرض اذ يعتبر شراء العرض لا الخمر
لكونه مقايضة وفسد ايضا بيعا اي العرض بام الولد والمكاتب والمذبر حتى لو باع ايضا
ملك مشتري العرض بالعرض لانهم يدخلون في العقد حتى لا يبطل العقد فيما ضم اليه
منهم وبيع معه ولو كانوا كالحجر لبطل وفسد ايضا بيع سكت لم يصح لانه بيع مالا يملكه
او صبيد والي فيم في خطيرة لا يؤخذ منه الا بحيلة لانه غير مقدور التسليم وان احد
بدنهما صح لانه مقدور التسليم الا اذا دخل في الخطيرة بنفسه ولم يسر مدخله لعدم
الملك وفسد ايضا بيع طير في الهواء لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفاسد بمقتضى
وبعده غير التسليم وانما قال لا يرجع لما قال الزيلعي اذا كان الطير بطير في الهواء ولا يرجع
لغيره ببيعها واما اذا كان له ولد عنده بطير منه في الهواء ثم يرجع اليه جاز ببيعها والحمام
بما علم عودها وامكن تسليمها جاز لانه مال مقدور التسليم وفسد ايضا بيع الحمل جعل
بيع الناج باطلا وبيع الحمل فاسدا لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه
او ففسد ايضا بيع ما لم يقرر ان ماله يصح افراده بالعقد لا يصح استثنائه

من العقد والمحل كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان لا اتصاله بها خلقه وبيع الاصل بينا
فلا استثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيصير شرطا فاسدا والبيع يفسد
به وفسد ايضا ببيع لبن في الصرع للغرر لاحتمال كونه انتفاخا ولوبا للؤلؤ في صدق
الغرر وصوف على ظهر الغنم لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه وجعل في سقف
او ذراع من ثوب اذا باع جذعا في سقف او ذراع من ثوب يعني ثوبا يصير المتعبد
كالقميص لا الكرايس فالبيع لا يجوز ذكر القطع او الا لا يمكن التسليم الا بضرر لم
يوجب العقد ومثله لا يكون لازما فيمكن من الرجوع ويتحقق المنازعة بخلاف ما لا يضر
المتعبد كبيع عشرة دراهم من نقرة فضة وذراع من كرايس فان بيعه جائز لا انتفاء
المانع وبهذا التقدير يندفع ما يقال ان هذا الضرر مرضي به فينبغي ان يكون مفسدا
ولوله يكن الخلع معينا لا يجوز لزوم الضرر والجهالة ايضا ولو قطع البايع
الذراع او قطع الخلع قبل ان يفسخ المشتري عاد البايع صحيحا الزوال المفسد قبل
التقرر وصحة القايص وهو ما يخرج من الماء بضرب الشبكة مرة لانه مجهول والمزنية
وهو بيع الثمر بالثاء المنقوطة بالثالث على التقيل يتم بالثاء المنقوطة بشان مجزوء
مثل كيلة ضرصا للنهي عنه ونسبته الربوا والملازمة والمنازعة والقضاء الحجر فانها يتو
كانت في الجاهلية بان يتساوم الرجالون على سلعة فاذا مسها المشتري او نبذها اليه
البايع او وضع المشتري عليها حصة لزم البيع فالاول الملازمة والثاني المنازعة
والثالث القاء الحجر وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاولين ولحق بهما الثالث
بدلالة النص وفسد ايضا ببيع الكلاة بالقصر وهو ما يجوبه الارض من النبات كذا في
نفسه ايضا اجارة اما فشا ببيع فادنه ورد على ما ليس بمملوك للبايع اذ يجزئ نبات
الكاذ في ارضه لا ينقطع شركة الناس عنه ولا يصير مملوكا له فيبقى على اصل الاباحة
ما لم يوجد الاخر اذ قال صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في الثلث في الماء والكواء
والنار واما فساد اجارة فلورد على اسمها لك العين ومحل الاجارة المنافع
دون الاعيان ولا يلزم الصبغ واللبن في استحيان الصباغ والظفر لانه ان يمتد له
لاقامة العمل المستحق بالاجارة والجليلة فيه ان يستاجر موضعا من الارض بضرر
فيه فسطاطا او يجعلها خيطرة لغنمة فتصح الاجارة وبيع صاحب المذبح الانتفاع
بالرعي فيحصل مقصودهما كذا في الكاذ والحق فان بيعه فاسد عند ابن ابي شيبة وماله
وابن يوسف وصحيح عند محمد اذ كان محمرا لانه حيوانا يربى به حقيقة شرعا وان كان

بأنه

لا يؤكل كالنعل والممار ولهما انه من الهوام فلا يجوز بيعه كزنا بغير ولا انتفاع ليس
بل بما يخرج منه فلا يكون منتفعا به قبل الخروج الامع كورات فيها العسل فيجوز
بيعه بتعالها ذكره القدر في شرحه وقال الكرخي لا يجوز بيعها ايضا لان الشئ انما
يدخل في البيع بتعاله اذ كان من حقوقه كالشرب والطريق كذا في الكافي ووجود الفز
وبينه فان بيعه لا يجوز عند ابن خنيفة وابن يوسف معه في الدود ومع محمد في
وقيل ايضا معه لا يخرجه ان الدود من الهوام وبيضة لا ينتفع به فاشبه الخنافس
والوزغان وبيضاها ولحمها اذ الدود ينتفع به وكذا بيضه في المال فصارت كالحشيش
ولان الناس قد تعافوه فست الضرورة اليه فصا كالا صنعاع وبه بقي كذا في الكافي
والابن ابي شيبة صلى الله عليه وسلم غريمه ولا يخرجه من الدود والتسليم الا بضرر نعم انه عند
لان النهي عنه ببيع ابني مطلقا وهو ان يكون ابنا في حق متعاقدين وهذا غير ابني في حق
المشتري فلو قال هو عند فلان فبيعه مني لم يخرجه لانه ابني في حق المتعاقدين ولو باعته
عادم الاباق لا يتم العقد وقيل بغيره وبين امره حرة كانت او امه لانه جزء لا يدرى
وهو جميع اجزائه مكرم مصون عن الابدال بالبيع وعن ابن يوسف انه يجوز بيع لبن امه
اذ يجوز ابراد العقد على نفسها فكذا اجزاؤها قلنا نفسها محل الفرق لا خصصا به محمل
القوة التي هي عنده وهو الحي ولا حيوة في اللبن في وعاء قد حاك كان او غيره قيد به فوا
لما عسي ان يتوهم ان بيعه في الصرع لا يجوز كسائر البان للموانات وفي الوعاء يجوز
وشعر الخنزير لانه محمل العين ولا يجوز بيعه وجاز لا انتفاع به للحرر ونحوه للضرورة
فان الاساكة يحتاجون في خبز الثغال ولا يخاف اليه لانه لا يتاق الا به ولا ضرورة
في شرائه لوجوده مباح الاصل ولو وقع في الماء القليل افسده عند ابن يوسف وعند
محمد لان اطلو لا انتفاع به دليل طهارة ولا يفسد ان اطلو للضرورة
فلا يظهر الا في حالة الاستعمال وحالة الوقوع تغايرها وشعر الاسا لانه لا يدرى كرم
لا مبتذل فلا يجوز ان يكون شئ من اجزائه مهانا مبتذلا كذا في كماله لا يجوز بيعه لا يجوز
الانتفاع به لما ذكره جليل المنة قبل البيع لانه غير منتفع به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنتفعوا
منه يا ايها الذين آمنوا وهو غير له بوج منه وبيع ومنتفع به بعده لانه طهر بالديان لعظمة
في عصبها وهو مودها وبرها وقرنها فان كل من يبيع وينتفع به لكونه طاهرا باصل
الخلقة لخدم حلول الحيوة فيها كما مر في كتاب الطهارة والبيع كالسبع حتى يجوز بيع
عظمه ولا انتفاع بعظمه ومحمد بن الحسن العين وفسد ايضا ببيع زيت على ان يوزن

بطرف ويخرج عنه بكل طرف كذا طرف بخلاف شرط طرح ورد الطرف كذا الشرط
الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه وذلك لان مقتضى العقد ان يخرج عنه ورد
الطرف فاذا طرح كذا طرف لم يحتمل ان يكون اكثر من الطرف اواقل الا اذا عرف ان ورد
كذا طرف لم يخرج يجوز لانه مقتضى العقد اخلاف في الرق يعني اشترى منها في رق ورد
الطرف فورد في ثمانية عشرة ارضا فقال البياع الرق غير هذا وهو خمسة ارضا قال القول
للمشتري لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الرق المقبوض او في مقدار السهم
فان كان الاول فالمشتري قابض والقول قول القابض ضمينا كان كالمقاصب وانما
كالموضع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في مقدار الثمن فيكون القول للمشتري
لانه ينكر الزيادة والقول للمكر مع ميمنه وشراء ما باع عطف على قوله ويبيع عرض اي
فسد شراء ما باع باقل اي باقل مما باع قبل النقد اي قبل نقد الثمن الاول صورة اشترى
جارية بالف حالة او نسبة فقبضها ثم باعها ثم البيع بخمس قبل نقد الثمن الاول ففسد
البيع الثاني وقال الشافعي يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع من البيع وغيره
سواء وصار كما لو باع بمثل الثمن الاول او بالزيادة او بالعوض ولما ان الثمن لم يدخل
في ضمان البياع فاذا وصل اليه البيع وقد وقعت المقاصة بقوله خمسا وهو بدو عوض
بخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند المفاضلة بخلاف ما ضم اليه ويبيع
المجوز بالثمن الاول قبل هذه صورة اشترى جارية بخمس ثم باعها واخرى معها
من البياع بخمس قبل نقد الثمن الاول فالبيع فاسد في التي اشتراها من البياع فصحيح في
التي لم يشتريها منه اذ لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي لم يشتريها منه فيكون شيئا
لاخرى باقل مما باع وهو فاسد ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يشيع الفساد
لانه باعتبار شبهة الربا ولو اعتبرت فيما ضمت اليها كان اعتبارا للشبهة الشبهة وهي
غير معتبرة صحيح الطريق حتى يبين له طول وعرض ولا اي لم يجد اما الاول فطاهر
واما الثاني فانه اذا لم يبين بقدر عرض باب الدار اعظم كذا في النهاية وعلى النقد
يكون غيبا معلوما في بيعه وميمنه وفي التنازعانية الطريق للثمن طريق الى الطريق اعظم
وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك اشيا والطريق الخاص في ملك الاشيا
لا يدخل في البيع من غير ذكره اما انما او يذكر الحقوق والمراق والطريقان الاخران
يدخلون في البيع من غير ذكر لبيع مسيل الماء وميمنه لانه مجهول اذ لا يدري قد رما
يشغله من الماء وصح بيع حق المرور بتعالا لارض بالاجماع وميمنه في رواية في

رواية

رواية

رواية ابن سماعه وفي رواية الزيادة ان لا يجوز وصحها الفقيه بانه حق من حقوق
وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز والشرب كذلك اي صح بيعه بتعالا لارض بالاجماع
ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب من الماء ولم يخرج في اخرى وهو
اختيار مشايخ بخار الجهمالة لا بيع حق التسبيل وميمنه لانه ان كان على السطح كان
حق التعليل وقد مر ان بيعه باطل وان كان على الارض كان مجهولا للجهمالة محله وجه
الفرد بين حق المرور على احدى الروانين وحق التعليل ان حق التعليل يتعلق بعين لا بتق
وهي البناء فاشبهه بالمنافع وحق المرور يتعلق بعين بتق وهي الارض فاشبهه الاعيان
ولا البيع الى التبروز معرب بزور وهو اول يوم من الربيع والمهرج وهو اول يوم
من الحريف وانما يجوز لان التبروز يختلف بين تبروز السلطان وتبروز الدهاقين
وتبروز المجوس كذا في الكفا والى صوم النصارى وفطر اليهود اذ لم يعرفه اى المشايخ
خصوص اليوم للجهمالة الاجل فاذا عرفاه جاز بخلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا
في صومهم لان مدته بالايام معلومة وهي خمسون يوما ذكره الترمذى وقد روى الحليم
والخصاف في الماء وكسرها وقطع الذرع والدياس وهو ان يوطى الطعام لقوائم الدواب
او نحوها والقطاف قطع العنب والجزان قطع ثمر الخشخاش والصوف وانما لم تجز لانها
تتقدم وتتاخر ويكفل اليها الى هذه الاوقات لان الجهمالة البسيطة متجذرة في الكفا
وهذه الجهمالة بسيرة لا اختلاف في الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين في انه يمنع جواز
البيع اولا وصح اي البيع ان اسقط الاجل قبل حلوله لئلا يفسد قبل نقره ولو باع
مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات صح لان هذا ناجيل الدين والجهمالة في الديون
متجذرة بشرط عطف على التبروز اي ولا يصح البيع بشرط لا يقتضيه العقد وميمنه
لا حدهما اي احدا العاقدين او لم يصح يستحقه اي النفع بان يكون ادميا وانما فسد البيع
بهذا الشرط لانهما اذا قصدا المقابلة بين المبيع والثمن فقد خلا الشرط عن العوض
وقد وجب بالمبيع بالشرط فيه اي كان زيادة مستحقة بعقد المعاوضة وخالية
عن العوض فيكون ربوا وكل عقد شرط فيه الربا يكون فاسدا كشرط ان يقطع اي
البيع وهو ثوب بالبياع ويجب طه قباء فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما
او شرط ان يخدم اي المبيع وهو صرتم تغاد يقال هذا الى بقا اي عملها او كشرط
ان يتركها اي الغنم الشريك اي يضع عليها الشراك وهو سبيلها الذي على ظهر القدم
كذا في المزين وبيع البيعة اذ لم يستحقا للتعامل فيه فصار كبيع الثوب او كشرط ان

اي المبيع وهو عبد هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع وانما قال شهر
لما مر ان الخيار اذا كان ثلثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستعداد او بدره او يكافئه
او يستولده او لا يخرج الفقه عن هذا من ملكه هذا مثال شرط لا يقتضيه
العقد وفيه نفع للمبيع وهو يستحقه فان الفقه يجيبه ان لا يتناول الا بدني فيوجد
زيادة خالية عن عوض فيفسد الشرط وفرع على الاصل المذكور بقوله فصح اي
البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد
كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست باهل للنفع جاز ان المسلم د ميا يبيع محمد
او خنزير وشراهما او امر المحرم غيره اي غير المحرم ببيع صيده وقال لا يجوز ان الموكل
لا يبيع بنفسه فلا يولي به غيره كوكيل المسلم بحوسبنا بتر وبيع بحوسبنا ولا يثبت
للوكيل ينقل الى الموكل فصار كانه باشر بنفسه وله ان الغيب في هذا الباب اهليتان
اهلية الوكيل وهي اهلية التصرف في المأمورية والنصراني ذلك واهلية الموكل وهي
اهلية ثبوت الحكم له والموكل ذلك حكما للعقد لا يلزم انكائه الملتزم من اللزوم
الذي يرى الى صحة ثبوت ملك الخنزير للمسلم ارثا اذا سلم موريه النصراني ومات غير محمد
وخنزير وايضا العبد لما ذن له النصراني اذا اشترى خذرا يثبت الملك فيه المأواه
المسلم اتفاقا واذا ثبت الاهليتان لم يمنع العقد بسبب الاسلام لانه جالب لاساليب
الاسلوب ثم الموكل به ان كان خمر خلة وان كان خنزيرا بسببه وقد قالوا هذه احوال
مكروهة اشد كراهة وحكمة ان المشتري اذا قبض المبيع برضى بالبيع صريحا او لالة
بان قبضه في مجلس العقد بحضرة وليه بيمينه بملكه وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه
لانه حرام فلا يثبت له نعمة الملك ولا ان الذي نسخ للمشرع عنه لثاق بينهما ولهذا لا يثبت
قبل القبض وصار كما اذا باع بالمنية او باع الخنزير بالدرهم ولنا ان ركن البيع صدر
عن اهله ووقع في محله فوجب القول بانقضاءه لا شك في الاهلية والمحلية وركنه
مبادلة المال بالمال وهو حاصل والشيء عن الافعال الشرعية يقتضي بقرار الشرعية لانه
يقتضي تصور المنة عنه اذا انتهى عما لا يتصور لغو وتخصيف ما ذكرت في مرة الا ان
ان مدار الامر والشيء المقنونة فالشيء عن الافعال الحسية يقتضي كونها مقدورة
حسابا وعلم الامور العقلية يقتضي كونها مقدورة عقلا وعمل الافعال الشرعية يقتضي
كونها مقدورة شرعا والا كان عبثا محض فان الطراز من الامور الحسية فاذا قلت
لشخص لا نظير بكرة كل من سمعه لا شفاء القدرة فكذلك اذا قلت لا يصير المبيع من

لا يضر

الافعال الشرعية فاذا انتهى عنه وجب ان يكون مقدورا شرعا وهو المعنى بقول
علمائنا انتهى عن الفعل الشرعي يقتضي المشرعية باصلا وبغير المشرعية بوصفه
فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا والثاني الى الذي يقتضي البيع مشروع وبه يقال
نعمة الملك انما الحرمة لا مراعاض ولعدم ثبوت الملك قبل القبض خذرا يقرر ان
المجاور لانه واجب الرفع بالاستعداد في الا متناع عن المطالبة اولى لان الرفع
اسهل من الرفع والمنية ليست بما لا تقدم الركن وان كان الخنزير ممتنا فمرفوعة
ولزمه اي ان اهلك المقبوض في يد المشتري لزمه مثله حقيقة وهو الذي يماثله صورة
ومعنى ان كان الهالك مثليا او مثله معنى فقط وهو القيمة ان الهالك قيميا
لانه مضمون بالقبض كالغصب ويعتبر قيمته يوم القبض وان زادت قيمته
في يده فالثقة لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كالمغصوب كذا في الكافي
ويجب على كل منهما اي المتبايعين لم يقل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ والاك
تفيد الجواز فسخه قبل القبض رضا للفساد وكذا بعده اي بعد القبض مادام اي
المبيع في يد المشتري لم يقل ان كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين
ولم يله الشرط ان كان بشرط زائد لما نقل صدق الشرعية عن الزخيرة وصاحب الخلاصة
عن البحر انه قول محمد واما عندهما فلكل منهما حق الفسخ لمحق الشرع لاحق احد
المعاقدين وانهما راضيان بالعقد فان باعه اي باع المشتري شراء فاسدا ما قبضه
او وهبه وسلم او عتقه نفذ بيعه وهبته واعاقه لانه لما ملكه ملك التصرف
فيه فلا يتصور الفسخ فيه لتعلق حق العبد بالتصرف الثاني وفسخ البيع الاول كان
لمحق الشرع وحق العبد مقدم لحاجة فعله قيمته كما مر انه مضمون بالقبض كالغصب
والكتابة والرهن كالمبيع لانهما لازمان فثبتت بحج عن رقة العين فيلزم القيمة الا
ان حق الاسترداد يعود لغير المكاتب وفك الرهن لزوال المانع قبل تحول الحق الى
القيمة كذا في الكافي ولا يشترط القضاء في فسخ القاسد لان الواجب شرعا لا يحتاج الى
القضاء ولا يبطل وحق الفسخ يموت احدهما اي احدهما البائع والمشتري وبه يفتي كذا
في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراده فليست شرطه ولا ياخذ البائع اي لا ياخذ المبيع
بالبعد بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لان المبيع مقابل به فيصير بحوسبنا كالرهن فان مات
اي البائع والمشتري اخفى اي بما اشتراه حتى ياخذ ثمنه لانه مقدم عليه في حيوة فكذلك
على رقبته وغرماته بعد وفاته كالميراث ثم ان كانت دراهم الثمن فائمة ياخذها بعينها

لا يتعين في البيع الفاسد في الاصح وان كانت مستهلكة باخذ مثلها لانها مثلية
طاب للبايع ما ربح في الثمن لا المشتري في المبيع صورة اشترى جارية ببيعاً فالتسدا
وتقايضاً فباعها وبيع فيها تصدق بالربح وبطيب للبايع ما ربح في الثمن قال في الهبة
والفرق ان الجارية مما يتعين فيعلق العقد بها فيمكن الخبز في الربح والدرهم والمانحة
لا يتعينان في العقد فلم يعلق العقد الثاني بعينها فلم يتمكن الخبز فلا يجب التصديق
وقال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهبة في المسئلة السابقة فيما اذا كانت درهم
الثمن فائمة ياخذها بعينها لا يتعين بالتعيين في البيع الفاسد وهو الاصح لانه
بمنزلة الغصب فهذا ايضا قض ما قلتم فعدم تعيين الدرهم والمانحة فلما يمكن التوفيق
بينهما بان لهذا العقد شبهتين شبه الغصب وشبه البيع فاذا كانت قائمة اعتبر
شبه الغصب سعيها في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيئاً
يعتبر شبه البيع حتى لا يسري الفساح الى بدله لما ذكرنا من شبهة الشبه اقول لا يخفى على
المعامل المنصف ان ما ذكر لا ينفذ التوفيق بين كلامي الهبة وانما ينفذ دليل المسئلة
لا يرد عليه ما يرد على الهبة فالوجه ما قال في العناية انه انما يستقيم على الرواية الصحيحة
وهي انها لا تتعين الا على الاصح وهي ما رتبها فتعين في البيع الفاسد اعلم ان الخبز
في المال نوعان خبز لعدم الملك ظاهر وخبز لفساد الملك والمال ايضا نوعان
ما يتعين كالعرض وما لا يتعين كالنقود فالخبز لعدم الملك يعمل في النوعين كالمال
والغاصب اذا انصرف في العرض والنقد وبيع تصدق بالربح عند ابي حنيفة ومحمد
لنعلق العقد بما لا يغير ظاهراً فيما يتعين فيمكن حقيقة الخبز وفيما لا يتعين فيمكن
شبهته الخبز لعلق العقد به من حيث يكون سلامة المبيع به او يتعدى الثمن فصار ملك
الغير وسيلة الى الربح من وجه فيمكن فيه شبهة الخبز واما الخبز لفساد الملك فيعمل
فيما يتعين لا فيما لا يتعين لان فساد الملك دون عدم الملك وتقلب حقيقة الخبز
فيما يتعين ثم شبهة هنا فيعتبر وشبهته فيما لا يتعين ثم تتقلب شبهة شبهة ههنا
فلا يعتبر كما طاب ربح ما لا ادعاه ففرضي ثم ظهر عدمه بالتصحيح صورة ابي حنيفة
على رجل ما لا يربح فيه المدعي ثم تصاد فاعلم ان هذا المال ليس على المدعي عليه فالربح
لان الخبز هنا لفساد الملك لان الدين واجب بالاقرار ثم استحق بالتصادق وبيع
المستحق مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين ببيع دارها فاسد او غريب او ارضي بغيرها
فاسد الزم قيمتها اي قيمة الدار والارض ولا ينفذ اليه ارضه

لان حق

لان حق الشفع اخضع من حق البايع اذ يحتاج فيه الى القضاء او الرضا وبطل بالتأخير
ولا يورث بخلاف حق البايع ولا ضعف اذ لم يبطل بشيء فالا قوى اولى ان يبطل
وحق الشفع لا يبطل بالبناء والغرس في حق البايع كذلك وله ان البناء والغرس حصدا
المشتري بتسليط من جهة البايع وكلما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد كالباع
اذا حصل من المشتري بخلاف الشفع اذ التسليط لم يوجد منه ولهذا لو وجهه بالمشتري
لم يعمل حق الشفع وكذا لو باعها من آخر فانه ياخذ بالشفعة بالبيع الثاني بالثمن او
بالاول لا يفرق وان لم يكن في الفاسد شفعة لان حق البايع قد انقطع ههنا وعلى هذا
صار حق الشفع لعدم التسليط منه اقوى من حق البايع لوجوده منه ثم ما فرغ من
بيان الربح الفاسد واحكامه شرع في بيان البيع الموقوف واحكامه فقال ووقف
بيع مال الغير على اجازة وبيع العبد والصبى المحرمين على اجازة مولاه وعلى اجازة
الاربعين وبيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضي وبيع الموهو
المستاجر وارض في مزارعة الغير على اجازة المرفق والمستاجر والمزارع ولو
تفاسخ الاجازة لزمه ان يسلمه الى المشتري وكذا لو قضى الراهن المال او ابراهه
المرفق ورد الرهن عليه ثم البيع وبيع شيء برقمه والبايع يعلم والمشتري لا يعلم
توقف ان علم المشتري في مجلس البيع نفذ وان قرأ قبل العلم بطل وبيع المبيع من غير المشتري
يعني باع شيئاً من زبد ثم باعه من بكر لا ينفذ الثاني حتى لو تفاسخ الاول لا ينفذ الثاني
اكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في النقول لافي العقار
ففي الخاف والعروف الذي سياتي وبيع المريد عند ابي حنيفة وقدم في بابه والبيع
بما باع فان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم في المجلس صحيح والباطل والبيع بمثل
ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلو ان ذكر في شرح المشارف انه لا يجوز وفي نسخة
الا ما لم يشر شي هذا اذ لم يعلم المشتري بذلك فان علم في المجلس فعن ابي حنيفة روايتاً
وبيع الشيء بقيمة لم يجز للجهالة ولو عينت في المجلس جاز وبيع فيه خيار المجلس وقد
مير في اول باب البيوع وبيع الغاصب فانه موقوف على اجازة المالك ان اقر به الغاصب
ثم البيع وان جحد ولم يغصب منه بنية فكذلك وان لم يكن ولم يسلمه حتى هلك
ينقض البيع وحكمه كحكم البيع الموقوف انه انما ينفذ الاجازة اذا كان البايع والمشتري
في المجلس فاما المراد بكون البيع قائماً ان لا يكون متغير بحيث يعد شيئاً آخر فانه لو باع
رباً غريباً من ثمنه المشتري فاجاز رب الثوب البويجوز ولو قطعه وخاطه

ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر كذا الثمن لو كان عرضا اي كما يشترط قيام
المبيع يشترط قيام الثمن ايضا اذا كان عرضا وصاحب المتاع ايضا اي كما يشترط
قيام المبيع والثمن المذكورين يشترط قيام صاحب المتاع حتى لو باع متاع غيره
فمات صاحب المتاع قبل ان يجزى البيع فاجاز وارثه لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ
الثمن اي اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري ليس باجازة للبيع الموقوف واختلف
في حسنت قبيل اجازة وقيل لا وقوله لا اجزى رد له اي البيع الموقوف بخلاف
المستاجر فانه اذا قال لا اجزى بيع الاجر ثم اجاز كل ذلك من الخلاصة ثم لما فرغ
من البيع الموقوف واحكامه شرع في بيان بيع المكروه وحكمه فقال وكره البيع عند
الاذان الا وله للبيعة لان فيه اخلافا بواجب السعي اذا اقتدا او فقا بقبولان
واذا ابتاعا بمشيان فله كراهة وكره التجنس وهو ان يزد في الثمن ليرغب غيره
ولا يريد الشراء لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتاجشوا وكره السوم على سوم غيره بعد
رضائهم بقوله صلى الله عليه وسلم لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على
خطبة اخيه فانه نهي بصيغة النفي وهو ابلغ واما اذا ساء به بشي ولم يكن احدا
الى صاحبه فلا بأس للغير ان يساومه ويشتره فانه بيع فربز يد ولذا قال بجواز بيع
فربز يد فانه جائز لو رد الاثر وهو يحمل النفي في الخطبة ايضا وكره ايضا تلقى الخلب
اي ان يتلقى بعض اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليه من الطعام المضرا لاهل البلد
للذي عنه ولان فيه تضيق الامر على الحاضرين فان كان لا يضر فلا بأس به الا اذا لبس
السعر على الواردين واشترى باقل من القيمة وبيع الحاضر للبادي زمان التخط لقوله
صلى الله عليه وسلم لا يبيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلد في خط وهو يبيع
من اهل البلد ورغبته في الثمن العالي فيكره لانه اضرا بغيره وان لم يكن كذلك فلا بأس
لعدم الاضرار وقيل صورة ان يجيئ البادي بالطعام الى مصر فيستول الحاضر من
البادي وبيع الطعام ويغالي السعر على الناس فانه منهي عنه فانه لو تركه لبيع بنفسه
ورخص في السعر والتفريق بين صغير وذي رحم محرم منه لقوله صلى الله عليه وسلم
من فرق بين والده وولد هاء فرق الله بينه وبين اجته يوم القيمة ووجب اثني عشر
الله عليه وسلم على غلام من صغيرين ثم قال له ما فعل الغلام فان قال بعت احدهما
فقال صلى الله عليه وسلم ادركه ويروي اردد وولان لا يصغر يستأش
بالصغير والكبير والكبير تنفق على الصغير ويقوم بجو اية باختار الشفعة

من قرب القرابة فكان في بيع احدهما قطع الاستيناس والمنع من التعاقد وفيه ترك
الرجعة على الصغير وقد اورد عليه بخلاف الكبيرين اذ ليس هنا ترك الرجعة عليهم
ولكن وجبت لان الضرر معلول بالقرابة المحرمة للتكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب
ولا قريب غير محرم ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو احدث من الصغيرين له والاخر
ليس له لا بأس ببيع واحد منهما ولو كان التفريق بحق مستحق لا بأس به كرفع احدهما
بالخيانة وبيع بالدين ورده بالعيب لان المنظر اليه دفع الضرر من غير الاضرار
به وحكمه اي حكم البيع المكروه انه لا يفسد لان النهي باعتبار معنى مجاور للبيع لا في
صاحبه ولا في شرائطه ومثل هذا النبي لا يوجب الفساد بل الكراهة ولا يجب
لان وجوبه في الفاسد لرفع الحرمة ولا حرمة ههنا وملك المبيع قبل القبض لما مر ان
م يثبت الملك قبل القبض في البيع الفاسد حذر التفريق الفساد المجاور ولا فساد
هنا ويجب الثمن لا القيمة اذ هلك المقتوض في يد المشتري لان وجوب المثل او
القيمة في البيع الفاسد لكونه في حكم الغصب وهذا ليس كذلك باب الاقالة هي ائنة
الاسقاط والرفع وشراؤه البيع ونصح بلفظين احدهما مستقبل في شرح الفقه
والثاني ثبت بلفظين احدهما يعبر عن الماضي والاخر عن المستقبل كقول الرجل اقلني
ويعبر عنه اقلت وقال محمد هو كالمبيع لا يصح الا بلفظين يعبر بهما عن الماضي
في التثنية اخذ قول محمد كذا في الخلاصة ويتوقف على قبول الاخر في المجلس
في التثنية يتوقف قبول الاقالة على المجلس وكما يصح قبولها في مجلسها نصا بالقول
يصح قبولها لالة بالفعل كما اذا قطعه فبصا فورا فالة المشتري وهي قسم فيما
هو من وجبات العقد قال الزبلي قولهم قسم في حق المتعاقدين غير مجرى على اطلاق
لانه لما يكون فسخا فيما هو من وجبات العقد من غير شرط واما اذا لم يكن منها بل
وجب بشرط زائد فالاقالة فيه تعبير جديد في حق المتعاقدين ايضا كما اذا اشترى
بالدين المؤجل فيما قبل حلول الاجل ثم تقابلوا عاد الدين حال كان باعه منه وكما اذا
تقابلوا ثم ادعى رجل ان البيع ملكه وشهدا المشتري بذلك لم يقبل شهادته كانه هو
الذي باعه منه ثم شهد انه لغيره ولو كانت فسخا قبلت الا برى ان المشتري لو رد
اليه بغيره بفسخا وادعى المبيع رجل وشهدا المشتري بذلك لم يقبل شهادته اذ بالفسخ
عاد ملكه اليه فلم يكن متلقيا من جهة المشتري لكونه فسخا من كل وجه ووقع كونهما
تعاقد واما قول ابو بول بقرائه فبطلت اي الاقالة بعد ولادة المبيعة لا امتناع الفسخ

او الموزون الموصوف لاقداره على الوفاء بما التزم واما اذا اشتراه بربح ده يارده
فانه لا يجوز لانه اشتراه براس المال وبيع بعض قيمته لانه ليس بربح ذات الامثال فصلا
البائع باع المبيع بذلك الثمن القيمي كالثوب مثلا ويجزء من احد عشر جزءا من الثوب
والجزء الحادي عشر لا يعرف الا بالقيمة وهي مجهولة فله يجوز له اي البائع ضم
القصار والصنع بالفتح مصدر وبالكسر ما يصنع به والطران علم الثوب والقفل
والخل وطعام المبيع وكسوة وسوق الغنم والسمسم المشروط اجرة في العقد فان
اجرة السمسم ان كان مشروطة في العقد نضم والا فاكثر المشايخ على انها لا نضم بخلاف
اجرة الدلال فانها لا نضم اتفاقا الى ثمة متعلق بقوله ضم وانما ضمت اليها لانها تزيد
في عين المبيع كالصنع واخوانة او في قيمة كالخل والسوق لان القيمة تختلف باختلاف
المكان فيلحق اجرها براس المال فان فعل المشتري بيده شيئا مما ذكر من القتل ونحو
لا يضمنه وبالجملة كل ما يزيد في البيع وقيمة يضمن وما لا فانه ذكره الزيلعي لا يضمن له
ضم اجر الطبيب لانه لا يزيد شيئا في العين ولا القيمة واجر المعلم لان اجرة لم يزد
ماله المبيع فان التعلم حصل فيه لزمه وسقط غايته ان يكون تعلما شرطا وهو لا يكون
في الضم والدلال والرعي ونفقة نفسه فاننا لا نزيد في المبيع شيئا بخلاف اجرة السمسم
المشروطة ونفقة المبيع كما مر وجعل الا بقر وكراه بيت الحفظ لانها ايضا لا يزيدان
شيئا بخلاف كراه المبيع فانه يضمن لا فادته زيادة في القيمة ويقول البائع حين البيع
وضم ما يجوز ضمه قام على بكذا لا اشتريته بكذا اخذ عن الكذب خا ان اي البائع في
المراجعة اي ظهر خيانتة بالبينة او باقراره او بنكوله خيرا للمشتري ان شاء اخذ اي
المبيع بثمنه اورد في التولية خطأ اذ لم يحط في التولية لم يبق تولية لانه يرد على الثمن
الاول فيصير مراجعة فيغير به التصرف ولولم يحط في المراجعة بقي مراجعة على حالها
وان كان الربح اكثر مما ظنه المشتري فلا يتغير التصرف ويثبت له الخيار لغو الوفاء
ولو هلك المبيع او اسهلته في المراجعة قبل الرد او حدث به مانع منه اي من الرد لزمه بجزء
الثمن المسمى وسقط خياره لانه لم يجد اختياره لا يقابله شيء من الثمن خيار الربو وبالشئ
بخلاف خيار العيب لان المستحق منه للمشتري الجزء الفايت وعند الفجر عن تسليمه
بسقط ما يقابله من الثمن شري ثانيا بعد بيعه بربح فان راجع اي اراد المشتري ان يبيعه
مراجعة طرح عنه ما ربح اي كل ربح كان قبل ذلك وان استغرق الربح الثمن لم يراج
صورته اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه مراجعة بثلاثين ثم اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه

عشرة

على عشرة ويقول قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين وباعه بربحين مراجعة ثم اشتراه
بعشرين لا يبيعه مراجعة اصلا لان شبهة حصول الربح الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه
تأكيد به بعد كونه على شرف الزوال بالوقوف على عيب والشبهة في البيع المراجعة
كالقيمة احتياطا بخلاف ما اذا تخلل ثالث بان اشترى من مشتري مشتريه لان التأكيد
محصل بغير راي اي جاز ان يبيع مراجعة لسيدة شري من مادونه المحيط به بربح
قيد به اذ لو لم يكن على العبد من قبضه من مولاة شيئا لم يصبح لا لا يقيد للمولى شيئا لم
له قبل البيع لا ملك الرقبة ولا ملك النصف على ما شري المادون متعلق بقوله راجع
اشترى عبد مادون له في التجارة ثوبا بعشرة وعليه من يحط قبضه من المولى بخمسة
عشرة فانه يبيعه مراجعة على عشرة كعكسه وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة قبضه من عبده
المادون له المدون بخمسة عشرة فانه ايضا يبيعه مراجعة على عشرة لان في هذا العقد وان
كان صحيحا في نفسه شبهة العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخرج عن حقه فاعبر عما
في حق المراجعة لا يثبتها على الامانة ففي الاعتبار للشري الاول فصار كان العبد اشتراه
للمولى بعشرة في الفصل الاول ويبيعه للمولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول والربح
رب المال على ما شره مضارب بالنصف متعلق بمضارب ولا متعلق بشراء الا وعلى نصف
ما ربح بشرا ثانيا منه اي من مضارب متعلق بقوله بشرا يعني اذا كان مع المضارب
عشرة درهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه بربح المال بخمسة عشرة فانه يبيعه
مراجعة بالثني عشر ونصف لان هذا البيع وان قضى لخوارة عندنا اذ اعدم الربح كما هو
كذلك ههنا لان الربح انما يحصل اذا بيع من الاجنبى ففقه شبهة العدم لان المضارب
وكيل من رب المال في البيع الاول من وجه فاعبر المبيع الثاني عند ما في حق نصف الربح
يراجع بلو بيان بالتعيب وعلى الثيب يعني اشترى جارية فاعورت او وطئها وهي
ثيب ولم يتفحصها او طئ يبيعهها مراجعة ولا يجزى عليه البيان اذ لم يجزى عنده شيء يقابله
الثمن لان الاوصاف لا يقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالانكاح وكما مر مرارا في هذا
الاول من قصص الوطئ قال الزيلعي المراد بقوله يبيعه مراجعة بارو بيان انه اشتراه
سليما بكذا ثم اشترى اصابه العيب عنده بعد ذلك واما نفس العيب فلو بد من بيان
بان يبين العيب والثمن من غير ان يبين انه اشتراه سليما ثم حدث به العيب عند كونه
البار وحرق النار له شري فان ما ضاع بالقرص والحرق وان كان جزءا لما يقابل
شئ من الثمن لم يمس عنه ويراجع ببيان بالتعيب بان ففاحسها بنفسه

اجني فاحذر شرا لا تضر مقصودا ابلا تلاف فيقابلها شيء من الثمن ووطي البكر
لان العذر جنى من العين يقابلها الثمن وقد جسر الكسرة بنشره وطيه لانه صار
مقصودا ابلا تلاف شري بنسخته وراجح بيان يعني اشترى شيئا بالدرهم
نسخته وباعه بربع مائة ولم يبين فعل المشتري جبر مشرب ان شاء قبل وان شاء
رد لان الاجل يشبه المبيع حتى يزداد في المبيع لاجل الاجل والشبهة ههنا ملحقة بالحقيقة
فصار كأنه اشترى شيئين وباع احدهما مائة بثمانين فما فيثبت له الخيار عند علمه
بالخيانة فان التلقه ثم علم لزمه كل ثمنه وهو الف درهم ومائة لان الاجل لا يقابل شيء
من الثمن كذا التولية يعني ان كان وكاه اياه ولم يبين خبر لان الخيانة في التولية مثلها
في المراجعة لانه بناء على الف الف وان كان استهلكه ثم علم لزمه بالف حال المامر ان الاجل
لا يقابل شيء من الثمن وفي رجاء شيئا بما قام عليه ولم يعلم مشتريه قدره اي قدر
ما قام عليه فسد البيع لماله الثمن وان علم المشتري قدره في المجلس صح البيع لزوال
المفسد قبل تفرقه وجبر المشتري ان شاء قبل وان شاء رد لان الرضا لم يتم قبله لعدم
العلم فتغير كما في خيار الرضا فيفصل **صح بيع العقار قبل قبضه لا المنقول عند ابي**
حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اشترى ثوب شيئا فاد
تبعه حتى يقبضه ولا تتركه حتى تسلم قبل قبضه فلا يجوز بيعه كالمنقول ولهما
ان ركن البيع صدر عن اهله ووقع في محله والحديث معلول باحتمال الهلاك وهو
في العقار ناد حق لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان على شط النهر ونحوه قالوا
لا يجوز بيعه قبله فلا يقاس على المنقول وقد اضطرب ههنا شراح الهاءية وغيرهم
والاظهر الموافق لقواعد الاصل ما ذكر في الغناية وهو ان الاصل ان يكون بيع المنقول
وغير المنقول قبل القبض جائزا لقوله تعالى واحل الله البيع لكن خص منه الربا بدينار
مقارن وهو قوله تعالى وحرم الربوا والعام المخصوص يجوز تخصيصه بجبر الواحد وهو
ما روي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض ثم لا يخفى اما ان يكون معلولا بقر
الا نفساخ او لا فان كان يثبت المطلوب حيث لا يتناول العقار وان لم يكن وقع
التعاضد بينه وبين ما روي في السنن مسندا الى الامام عن ابي هريرة رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وبينه وبين ادلة الجواز وذلك يستلزم
الترك وجعله معلولا بذلك اعمال الثبوت التوفيق حينئذ والاعمال متعين لا يمكن ان يكون
مختصا بعقد بنسخ الهلاك المعوض قبل القبض شري الكيل كبر لا جازا فافهم

موقوف كذا

معرب كذا في يجوز في ايجم الحركات الثلاث لم يبعه ولم ياكله حتى ياكله لنبي النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري
ولانه يحتمل ان يزداد على المشروط وذلك للبايع بخلاف ما اذا باع جزافا لان الزيادة
للمشتري وبخلاف ما اذا باع الثوب مدارعة لان الزيادة له اذا الذرع وصف في الثوب
بخلاف القدر كما ذكر المشتري لانه اذا امك ميكال او موز ونا بهته او وصية جاز للمالك
ان يتصرف فيه قبل القبض وقبل الكيل وقيد يكون الكيل مبيعا لانه اذا كان ثمنها جاز
التصرف فيه مطلقا كذا في النهاية الا ان يكيل البايع بعد بيعه عند المشتري لان المبيع يصير
معلوما بكيل واحد ويتحقق معنى التسليم ومحل الحديث اجتماع الصنفين كما سياتي
في السلم ان شاء الله تعالى فاذا اكال البايع قبل البيع وان حضره المشتري لم يعتبر لانه ليس
صاع البايع والمشتري وهو الشرط وكذا لو كان بعد البيع بغيبة المشتري لان الكيل من باب
التسليم اذ به يعلم المبيع ولا تسليم الا بحضرة وكذا الموزون والمعدود اي لا يبيعه ولا ياكله
حتى يزنه او يوزنه ثانيا ويكني ان وزنه او عدده بعد البيع بحضرة المشتري لا المذدوع انما لا
يشترط ما ذكر في المذدوع وان اشتراه بشرط الذرع لما مر مرارا ان الذرع وصف له لا يقابله
شيء من الثمن فيكون للمشتري قال الربيعي هذا اذا لم يسم لكل ذراع ثمن وان سمي فلا يحل
التصرف فيه حتى يذرع جاز التصرف في الثمن قبل قبضه سواء كان مالا يقبض كالنقود
او يتعين كالكيل والموزون حتى لو باع اياه بدينار او بغيره من الخطة جاز ان يأخذ بدينارهما
شيئا اخر لوجود الجوز وهو الملك وانتفاع المانع وهو غير الهلاك نفساخ بالهالك لما مر
ان الاصل في البيع هو المبيع وبه لا يفسخ البيع بخلاف الثمن اما اذا كان من النقود فظاهر
واما اذا كان من الكيل والموزون فلا يفسخ مبيع من وجهه ومن وجهه ولهذا لا يبطل الاقالة
في صورة المقايضة بهلاك احدهما وقد مر وجاز زيادة المشتري فيه اي الثمن ان قام
المبيع لانه ان لم يتم لم يبق بحالة تصح الاعتراض عنه لانه انما يكون في موجوده والشيء ثبت
ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابله فلا يستند اي لا يلتحق باصل العقد استنادا
وجاز حط البايع عنه لانه لا يمكن اخراج البدل عما يقابله لكونه اسقاطا ولا اسقاطا
لا يستلزم ثبوت ما يقابله ثبت المطر في الحال ويلتحق باصل العقد استنادا وجاز زيادة
اي البايع في المبيع لانه تصرف في حقه وملكه ويتعلق الاستحقاق اي استحقاق البايع والمشتري
بما كمل اي كل الثمن والمبيع والزيادة والمزيد عليه فالزيادة والحط بالحقان باصل العقد لانهما
بالخط والزيادة بغير ان العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه راجحا

او خاسرا او عدلا ولهما ولاية الرفع فاولى ان يكون ولاية التغير قال صدر الشريعة
ويمكن ان يقال انه اذا استحق مستحق المبيع والتمن فلا استحقاق يتعلق بجميع ما يقابل من
المزيد والمزيد عليه فلا يكون الزيادة متباعدة كما هو مذاهب زفر والشافعي اقول
لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاستحقاق على الدعوى والنية فان ادعى المستحق حرج المريد
عليه وابنته اخذه وان ادعاه مع الزيادة وابنته اخذه وكذا ان ادعى الزيادة فقط ثم ان
حكم الاستحقاق يظهر في التولية والمراجعة فيراج ويؤتى عليه اي على الكل ان زيد وعلى الباقي
ان حط فان المبيع اذا حط بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لا تخرب ثمنك هذا الشيء
وقع عقد التولية على ما بقي من الثمن بعد الحط فكان الحط بعد العقد ملحقا باصل العقد فكان
التمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن والبايع على المبيع
والشفعيع ياخذ بالاقل فلهما اي في الزيادة على الثمن والحط وان كان مقتضى الاحتاق بالاصل
ان ياخذ بالكل في صورة الزيادة لان حقه يتعلق بالعقد الاول وفي الزيادة ابطال له وليس
لها ابطاله قال رجل لا يخرج عبدك من ريد باللف على ان يضمن كذا من الثمن سوى الالف
اخذه اي مولى العبد الالف من ريد والزيادة في الصامن ولو لم يبق من الثمن فالالف على
زيد لانه ثمن العبد ولا شيء عليه اي على القائل اصله ان الزيادة في الثمن والمثمن جابر عندنا
ولم يبق باصل العقد كان العقد ورد ابتداء على الاصل والزيادة كما مر وان اصل الثمن
لم يشرع بغير ما يقابل له ولهذا يصح ايجابه على الاجنبي لانه لا يستفيد بزيادة ما لا فاما
فضول الثمن فيستغني عنه حتى يصح الزيادة من الاجنبي كما يصح من المشتري اذ لا يسلم لهما
شيء بمقابلة الزيادة وصارت كبدل الخلع فانه يصح على المرأة اذ لا يسلم لهما شيء
اذ البضع عند الخروج غير مقوم لكن شرط الزيادة المقابلة تسمية وصورة حتى يجب
حسب وجوب الثمن بواسطة المقابلة فاذا قل من الثمن فقد جعل المائة بمقابلة المبيع صورة
فوجد شرطها فبصير واذا لم يبق من الثمن لم يوجد المقابلة صورة ولا معنى فلم يوجد شرطها
فلا يصح ويبقى التزام المال ابتداء لم يبع دارة في غيرم وهو رشوة وهي حرام صريحنا جيل
الدون وان كانت حالة في الاصل لان الدين حقه فله ان يؤخر تدبيره على المدون كما له
ابراءه الى اجل معلوم او مجهول جهالة بسيرة كالتأجيل الى الحضانة خلاف ما كانت
فاحشة كبوب الربح سوى القرض فان تأجيله لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم
لانه معاوضة انتهاء وان كان اعادة وصلة ابتداء الا اذا اوصى به فانه اذا اوصى بغير
من ماله الف درهم فادنا الى سنة لزم من ثلثه ان يقرضه بثلثه اية قبل السنة لانه

وصية بالبيع والوصية بتساع فيها انظر الموصى ولذا جوزت بالخدمة والسكنى ولزمت
او حال المستقرص المقرص على آخر دينه فاجله المقرص مدة معلومة فانه يصح حتى
لو اراد المقرص ان يطالب المستقرص ذلك الدين ليس له ذلك لان الجواز جبرية براءة
الدين في رواية وبراءة المطالب في اخرى كذا في العمادة باب الربو هو كفة الفضل
مطلقا وشرعا فصل الحد المجامع بين على الآخر ففضل فقيرى شعير على فقيرى بتر لا يكون
ربوا لا خفاء المجامعة بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل عشرة اذرع من الثوب
الهروى على خمسة اذرع منه لا يكون ربوا لا تنقضاء المقدار الشرعي حالبا عن عوض احتراز
عن بيع كبرى وكبر شعير كبرى بتر وكبرى شعير فان الثاني فاضل على الاول لكن غير خالص
عن العوض لقصر الجنس الى خلاف الجنس بشرط لاحد العاقدين حتى لو شرط لغيرهما
لا يكون ربوا في معاوضة دون المبرع حتى لم يكن الفضل الخالي عن عوض في الهبة ربوا
وعلة القدر بالجنس لان الاصل فيه الحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم
الخطبة بالخطبة مثله بمثل يدا بيد والفضل ربوا اي بيعوا مثله بمثل او بيع الخطبة مثل
بمثل وكبر شعير كبرى وما كان الامر للوجوب والبيع مباح صرف الوجوب الى رعاية
المائة كما في قوله تعالى فله من مقوضه حيث صرف الايجاب الى القبض فصار شرطا
للرهن والمائة بين الشئتين يكون باعتبار الصورة والمعنى معا والقدر يسوى الصور
والجنسية تسوى المعنى فبظهر الفضل الذي هو الربو اذ يعتبر الوصف لقوله صلى
الله عليه وسلم جيد هارديها سواء فان وجد اي القدر والجنس حرم انفصل كفقير
بتر بفقيرين منه واليسى ولو مع التساوى كفقير بتر بفقيرين منه احدهما او كلاهما
نسبة وان عد ما اى كل منهما احداى الفضل والنساء وان وجد احدهما فقط حل
الفضل كما اذا بيع فقير خطبة بفقير شعير يدا بيد حل الفضل فان احد جزى العلة
وهو الكيل موجود هنا لا الميزان كآخر وهو الجنس وان بيع خمسة اذرع من الثوب بستة
اذرع منه يدا بيد حل ايضا لوجود الجنسية وان عدم القدر لا النساء اى لا يحل النساء
في هاتين العلةين وتكون النساء في حرمة ربوا الفضل بالوصفين وربوا النسبة باحد
من العلة لا يوجب الحكم بوزن الشبهة وهي في باب الربو ملحقه بالحقيقة
فان كانت احدى منها فانه بد من اعتبار الطرفين في النسبة احد الدين موزن وبيع الموزن
فيها في هذا المعنى وجب ان تلك الشبهة فلم يحل وفي غير النسبة لم يعتبر الشبهة لما ذكر
انها احدى في النسبة كذا هو روى فانه لم يجر كالحاد الجنس وبت شعير

فانه لم يصح له يجوز لوجود القدر والجيد والردى سواء لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها
ورديها سواء ولان في اعتباره سد باب البيعا ثم قرع على قوله فان وجد احدهما الفضل
والنساء قوله فحرم بيع الكلي والوزن في خمسة اى بيع الكلي بالكلي والوزن بالوزن في
متفاضلا ولو غير معلوم كالحص فان في المكواة والحديد فانه في الموزونات والطعم
غير معتبر عندنا بل عند الشافعي وبالنساء عطف على متفاضلا وبه يتم التفريق الا ان لا
يتفقا اى العوضان استثناء من قوله فحرم بيع الوزن في خمسة وفي صفة الوزن بان يوزن
احدهما بغير ما يوزن به الاخر كالنقود والزعفران والقطن والحديد ونحوها فان الوزن
جميعها ظاهرا ولكنهما مختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه اما الاول فلو ان الزعفران
يوزن بالامثالي والنقود بالسياب واما الثاني فلو ان الزعفران ممن يتعين بالتعيين
والنقود ممن لا يتعين بالتعيين واما الثالث فلو انه لو باعه بالنقود موازنة بان يقوله
اشترت هذا الزعفران بهذا المقدار المشار اليه على انه عشرة دنانير مثله وقبضه بالبيع
صح التصرف فيه قبل الوزن ولو باع الزعفران على انه منوان مثله وقبله المشتري ليس له
ان يتصرف فيه حتى يعيد الوزن واذا اختلفا في صفة الوزن ومعناه وحكمه لم يجزها
القدر في كل وجه فينزل الشبهة فيه الى شبهة الشبهة فان الوزنين اذا اتفقا كان
المنع للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك
شبهة الشبهة وهي غير معتبرة وحل عطف على حرم اى حل بيع الكلي والوزن متساويا
بل متفاضلا وحل ايضا بيعها بل قد كذا اى بيع ما دون نصف صاع فان المعتبر في
قدر المكايوت نصف الصاع لا مادونه اذا لا تقدر في الشرع بما دونه باقل منه متعلق
بالبيع المقدراى كبيع ما دون نصف صاع باقل منه كحقتين من بر حقة فان بيعها بها
جائز وان وجد الفضل لانقضاء القدر الشرعي الا ان يكون استثناء من قوله بل قد
اى انما يحل بيع الاقل من القدر الشرعي باقل منه اذا كان حالا اما اذا كان بالنساء فانه
يجل لوجود جزء من العلة محرم للنساء وهو الجنس حتى اذا اتفق الجنس ايضا حل البيع مطلقا
ولو بالنساء لانقضاء كل جزء من العلة كبيع حقة من بر حقتين من شعير كذا حكمه
متقارب فان بيع العددى المتقارب بجنسه متفاضلا جائز ان كانا موجودين لا في
المعيار وان كان احدهما نسيئة لا يجوز لان بائنه جازم بالنساء والمعتبر في غير
الصرف التعيين لا التقابض حتى لو باع بزيادة بعينها وتفرقا قبل القبض جاز وقال
الشافعي يعتبر التقابض قبل الافتراق في بيع الطعام بالكيل كما في الصفة لقوله عليه

الصلوة والسلام في الحديث المعروف بدأ بيد ولثا انه مبيع متعين فلا يشترط فيه
القبض كالثوب ومعنى بدأ بيدنا بعين كذا رواه جماعة من الصائمت رضى الله عنهن
والتمر والمكلى والذهب والفضة وزنى فان كل ما نص رسول الله صلى الله عليه وسلم
على تحريمه المتفاضل فيه كباوه كباوه كباوه ابا وان ترك الناس الكيل فيه مثل الخطة والشعير
والتمر والمكلى وكل ما نص على تحريمه المتفاضل فيه وزنا فهو وزنى ابا وان ترك الناس
فيه الوزن كالذهب والفضة لا يغير ان يعرف لان النص اقوى من العرف والا فوى
لا يترك باله حتى بخلاف ما عداها اى ما عدا الاشياء الستة فان ما لم ينص عليه فهو
محول على عادات الناس لقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله
حسن فلم يجز بيع التمر بالبر مساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا كباوه كما لم يجز
بجائزة وان تعارفوا ذلك لاحتمال الفضل على ما هو المعيار فيه الا ان السلم يجوز في
الخطة ونحوها وزنا لوجود السلم في معلوم وجاز بيع القطن بالقميص باعتبارهما عند
ابى حنيفة وابى يوسف وقال جهم لا يجوز لان الثمنه ثبتت باصطلاح الكيل فلا تبطل
باصطلاحهما واذا اقيمت اثما لا يتعين فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان
الثمنه في حقيقتها ثبتت باصطلاحهما اذ لا ولاية للغير عليهما واذا ابطلت يتعين بالتعيين
بخلاف النقود لانها لاثمنه خلقة وجاز بيع الرطب بالرطب والتمر بالتمر وبيع التمر بالبر
وبيع العنب بالزبيب وبيع البطيخ او مبلولا بمثله او باليابس وبيع التمر او الزبيب
المنفوع بالمنفع فيها وبيع الدقيق بمثله ونقل غمجد بن الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق
انما يجوز اذا كانا مكسوسين والا لم يجز قوله متساويا قيد لجواز البيع في الاشياء المعددة
ووجه الجواز انه اذا كان بيع الجنس بالجنس بلواختلاف الصفة جاز مساويا وكذا مع
اختلاف الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها ورديها سواء ولا جاز كيف ما كان
اقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم وجاز بيع التمر بالخبز
وبيع الخمر والحب ان اختلفت اى بيع لحم الغنم بلحم البقر وبالعكس وكذا البهائم بعضها
ببعض كبيع الكلب بالقطن وبالقطن وبيع حل الدقل وهو ارداء التمر بخل العنب
ببعض البطن بان يذبه او بالخبز وبيع كلبين بالبر والدقيق متفاضلا هذا قيد لجواز
البيع في الاشياء المعددة من التمر والخبز ووجه جواز متفاضلا اختلاف اجناسها
لانه عطف على متفاضلا اى في معار البيع بالنساء ايضا في اخبر وهو بيع كلبين
بالقطن وبيع كلبين بالبر وبيع كلبين بالبر وبيع كلبين بالبر وبيع كلبين بالبر

الجنس الذي يسمى لثامه يصير استبداداً بالمسلم فيه قبل القبض لا يبيع البر بالدينق أو السويق
أو بالخالة فإن بيعه بها لا يجوز مطلقاً لبقاء الجانسة فيه وجه لأنهما من أجزاء البر للعباد
فيها الكيل لكنه غير مستوي بينهما وبين البر لاكتنازها في الكيل وتخلل جبات البر
فلا يجوز وإن كان كيانه بكيل ولا يبيع الدينق بالسويق مطلقاً أيضاً ولا يجوز بيع
الدينق بالمشونة ولا يبيع السويق بالحنطة فكذلك يبيع أجزاء القيام الجانسة فيه وجه
ولا الزيتون بالزيت والسهم بالسمسم بالشرح حتى يكون الزيت والسمسم أكثر مما في الزيتون
والسمسم يكون الدهن بمثله والزيادة بالخمر ولا يلزم الربوا وإن لم يعلم مقدار ما فيه
لم يخرج لأجل الربوا وقد مر أن الشبهة فيه كالحقيقة ويستقرض الخبر بوزن لأعبد
عند أبي يوسف لأن أحاده يتفاوت بالعدد دون الوزن وبه يفتي ذكره الزيلعي ويستقرض
العلوس بهما أي بالوزن والعدد بالعرف أو لا ينص فيها والدراهم والدنانير يستقرض
بالوزن فقط لأنهما من الموزونات بالنص كما ماثلناه مالم يصرح لأن الحكم للغالب ومماثلة
خالص يستقرض بعدد أن تعاملوا به وبوزن أن تعاملوا به لأنه ليس مما ورد فيه النص
فيجعل على العرف كما مر ولا يستقرض القبيح لأنه مختص بالمثل وهو كل شيء يكال أو يوزن
نحو الحنطة والشعير والسمسم والتمر والذبيب ونحو ذلك وفي الخبر لا يجوز في العبد
التي لا تتفاوت تقاوتاً فاحشاً كالبيض والخبز وفي الكافي لأن العرض إعادة شرع
لا تطلق إلا انتفاع بالعين غير أنه لا يمكن الانتفاع بالكيل والوزن والعدد في المتعارف
إلا باستهلاك أعيانها وكانت المنفعة عائدة إلى ذاتها فقام المثل في الذمة مقام العين
كانه انتفع بالعين ورده وهذا مما يتأتى في ذوات الأمتثال ليمكن إيجاب المثل في الذمة
لأن الحيوان والثياب أو كالمثل لهما ولا ربوا بين السيد وعبد ما دونهما غير مدبون
لأن العبد وما في يده حينئذ يكون ملك مولاه فلا يكون بينهما بيع ليحقق الربوا حتى
إذا كان عليه دين يتحقق الربوا ليحقق البيع ولا ربوا بين مسلم وحر في ذمة أي في دار
الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم لا ربوا بين المسلم والحر في دار الحرب وكذا إذا ابتاعها
فيها ببيعاً فاستدركه الزيلعي فإن مالهم مباح وبقيت الأمان لم يصير مبيعاً لكنه التزم
أن لا يغيره وهم ولا يتعرض ما في أيديهم بل يرضاهم فإذا أخذهم رضاهم أخذ ما لا
مباحاً بل غنماً ومن آمن ثمه فإن الحرب إذا سلم ثمه لا يكون بينه وبين مسلم مستأمن
في دار الحرب ربوا عند أبي حنيفة لأن مال من أسلم ثمه لا عصمة له فصار كمال الحرب
ويجوز أخذ مال الحرب برضاء للمسلم المستأمن وقاله أنه ربوا بحرث بين مسلمين وهو

حرام

حرام كذا في الكافي باب الاستيفاء لم يذكر الخوف كما ذكر في سائر المتن لأنها ذكرت
في أوائل البيوع هو بوعان أحدهما يبطل الملك أي من يملكه بالكلية بحيث لا يبقى لأحد
عليه حق الملك كالحرية الأصلية والعق وفروعه كالنكاح والكتابة والاستيفاء
وثانيتها ما نقله أي الملك من شخص إلى شخص كاستيفاء بالملك بأن ادعى زيد على
بكر أن ما في يده من العبد ملك له وبكر من عليه والنوعان بعد اتفاقهما في أنها يجعلا
المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء في جهة مستحقا عليهم حتى إن واحدا منهما
لادعى وأقام البينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل بينته بخلافان وجه آخر
إذا دفع الأول بوجوب انقضاء العقود لجارية بين الباعة بالوجه في انقضاء كل
منها إلى حكم القاضي ببلد اختلاف رواية وفتح عليه بقوله فكذلك في الباعة الرجوع على
بائعة وإن لم يرجع عليه بصفة المجهول أي وإن لم يحصل الرجوع عليه ويرجع هو
أيضا كذلك على الكميل وإن لم يقض على المكفولة عنه فإن توقف رجوع البعض على
البعض على حكم القاضي إنما يكون أثر العقد وهو الملك كما في النوع الثاني وإذا لم يبق
لم يمتنع إليه وأيضاً يدل الحر ليس بمملوك فلا يجتمع ثمنان في ملك واحد بخلاف الاستيفاء
بالملك كما سبق في الحكم بالحرية الأصلية حكم على كافة الناس حتى لا يسمع دعوى
الملك من أحد كذا العقوق وفروعه فإن الحرية حق الله تعالى حتى لا يجوز استرقاق الحر
برضاه والناس كلهم خصوص في إثبات حقوق الله تعالى بنبأته عنه تعالى كونهم عبده
فكان حضور الواحد كحضور الكل بخلاف الملك لأنه حق الصداقة فلا يندرج
الحاضر خصماً غم الغائب لعدم ما يوجب انقضاء خصماً إلا أن يملك الملك في جهة يصير
مقتضياً عليه أيضاً التقديرات القضاء إليه لا اتحاد الملك وفرضه عليه في جاذبة لم يصير
مقتضياً له فيها بسلك الجهة وأما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من التاريخ لا قبله
يعني إذا قال زيد لبكر أنك عدي ملكك منذ خمسة أعوام فقال بكر أني كنت عبد
لبكر ملكي منذ ستة أعوام فاعتقني فبكر من عليه اندفع دعوى زيد ثم إذا قال عمرو
لبكر أنك عدي ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكي الآن فبكر من عليه تقبل
دفع الحكم بحريته ويجعل ملكاً لعمرو ويدل عليه أن قاضيان قال في أول البيوع من
شرح الزيادة بعد ما حقق المسئلة حتى التحقيق فصارت مسائل الباب على قسمين
أحدهما اعتوق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة الناس
والثاني القضاء بالعقوق في ملك مورث وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولو

قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفوائد النوع
 الثاني لا يوجب انفساخها اي انفساخ العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلان
 الملك والحكم به اي بهذا النوع من الاستحقاق حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المدعي في يده
 وعلى من تلقى ذواليد الملك منه بلا واسطة او وساطة فلو سمع دعوى الملك منهم
 لكونهم محكوموا عليهم تفريع على قوله والحكم به حكم على ذي اليد اه بلا دعوى
 التنازع بان يقول بايع في الباعة حين رجوع عليه بالتفن ان انا اعطى التفن لان المستحق
 كاذب لان المبيع يتفرق ملكي او ملك بايعي بلا واسطة او بها فسمع دعواه ويبطل
 الحكم ان اثبت او تلقى الملك من المستحق بان يقول انا انا اعطى التفن كافي اشتريته من
 المستحق فسمع ايضا ولا يعاد البينة للرجوع هذا ايضا تفريع على قوله والحكم به
 يعني اذا كان الحكم للمستحق حكما على الباعة فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع على
 بايعه بالتفن لا يحتاج الى اعادة البينة ولكن يرجع احدهم المشتري على بايعه قبل
 الرجوع عليه حتى لا يكون المشتري له وسطا ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه
 المشتري الاخير لا يرجع بصيغة المجهول اي لا يحصل رجوع المحكوم عليه على
 الكفيل اي الضامن بالذات قبل القضاء على المكفول عنه لانه اصل ومنه يسري
 الحكم الى الكفيل وانما لم يرجع قبل الرجوع عليه لانه لا يجمع ضمان في ملك شخص واحد
 لان بدل المستحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري بالتفن على البائع انما يكون
 اذا ثبت الاستحقاق بالبينة لما عرفت انها حجة متعدي اما اذا ثبت باقرار المشتري
 او بنكوله عن البين او باقرار وكيل المشتري بالخصومة او بنكوله فاجب الرجوع
 بالتفن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادات اي بجزء جاهد البخاري
 اشترى دارا واستحقها رجل باقرار المشتري او بنكوله عن البين لا يرجع على بايعه
 بالتفن فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك المستحق ليرجع على بايعه بالتفن لا يسمع
 بينة اما لو اقام البينة على اقرار البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل وياخذ البائع بالتفن
 ولو لم يعلم ببنية على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب بيمينه بانه ما هي المدعى كان له
 لانه يحتمل ان ينكل غير البين فيصير بنكوله كالمقر ويسترد منه التفن بعد ذلك كذا
 في العمادة وهذا مما يحفظه الناس فافلون عنه وقد فرغ عليه بقوله في بيعه ولد
 عند المشتري لا باستيلاده فاستحققت ببنية تبعها ولدها اي ياخذها المستحق
 وولدها وان اقربها رجل لا اي يتبعها ولدها المتقر لا ولدها المتفرق ان البينة

ينتهي

ثبتت الملك من الاصل والولد كان متصلا به او منذ فيثبت بها الاستحقاق فيهما
 والا فارجحة فاصرة يثبت به الملك في المحرم ضرورة صحة الخبر وما ثبت بالضرورة
 بقدر الضرورة التناقض يمنع دعوى الملك لانه يكون منهما فيها لا دعوى الحرية
 اما الحرية الاصلية فلحقها حال العلق فان الولد يجلب من دار الحرب صغيرا ولا يعلم بحرية
 ابيه وامه فيقر بالرق ثم يعلم بحرية ابيه وامه فيدعي الحرية والتناقض فيما في طريقه خفاء
 لا يمنع صحة الدعوى واما العارضة فلان المولى يتغير بالاعتاق والمدير بلا علم
 العبد فيحرر فيه ايضا الخفاء فيجعل التناقض فيه عتقا واذا اقام المكاتب بنية على اعتاق
 سيده قبل الكتابة قبل الاستقلال سيده بالخبر والطلاق فان المرأة اذا اختلعت
 ثم قامت بنية على ان تطلقها ثلثا قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت للخفاء في تطبيقه
 لا استقلال له به والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني تسمع وكذا اذا قال
 لست انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهة ارثه بصريح وقرع عليه بقوله فلو قال
 رجل لاخر اشترى فاني عبد فاشتراه ثم ادعى الحرية فاثبت حرته ضمن العبد ان لم يعلم مكان
 بايعه لان المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة التفن عند تعذر استيفائه من
 البائع فجعل المشتري مغرورا والتفريع في المعاوضة سبب الضمان فدعا للضرر بقدر
 الامكان فاذا ظهر حرته واهلته للضمان وتعذر الاستيفاء من البائع حكم عليه بالضمان
 ورجع اي العبد عليه اي البائع اذا وجد لانه قضى دينه على البائع وهو مضطر فيه فلا
 يكون متبرعا كغير الرهن اذا قضى الدين لتخليص الرهن حيث يرجع على المدين ولو لم يقل
 اشترى او قاله ولم يقل اني عبد ليس على العبد شيء وان علم اي مكان بايعه فلا اي
 لا يضمن العبد بخلاف الرهن فانه اذا قال ارهنني فاني عبد لا يجعل ضامنا لانه مختص
 بعقد المعاوضة والرهن ليس كذلك بل حبس بلا عوض يقابل له وفائدة ذكر المسئلة بطريق
 التفريع على ذلك الاصل وضع اشكال من اول الامر ذكره الكتب المشهورة ان الدعوى
 شرط في حرية العبد عند ابي حنيفة والتناقض الدعوى لا عبرة لتاريخ الغيبة بل العبرة
 بزمان الملك فلو قال المستحق غابت عني منذ سنة ففسد يعني استحق رجل دابة من يد
 آخر وقال المستحق عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة فقبل ان يقضي القاضي
 بالدابة للمستحق اخبر المستحق عليه البائع عن القصة فقال البائع لي بنية انها كانت ملكا
 لزيد سنة مني لا تدفع الخصومة بل يقضي القاضي بالدابة للمستحق لان المستحق ماذكر
 بتاريخ المذنب ان تاريخ غيبة الدابة فثبت دعواه الملك بلا تاريخ والبائع ذكر تاريخ

اشارة المستحق اليه بالبينة المستحق عليه تخلفه بالله تعالى
 ما بعد ولا وجه ولا تضيق به ولا تخيب العين من
 ملك يبيع من الوجه
 الدعوى

الملك ودعواه دعوى المشتري لأن المشتري تلقى الملك منه فصار كان المشتري
ادعى ملك بابعه بتاريخ سنتين إلا أن التاريخ لا يعتبر حالة الانقضاء كما سيأتي
فسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى في ملك المطلق فيبقى بالدبة العلية المستحق
لا يمنع صحة الرجوع يعني إذا اشترى شيئا من رجل يعلم أنه ليس ملكا له بل غيره فبعد
ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري من يد المشتري يرجع المشتري على البائع ولا يمنع
علمه بالاستحقاق صحة رجوعه فإذا استولد مشتري يعلم عصب البائع أياها كان
الولد رقيقا ويرجع بالثمن يعني اشترى جارية موصوبة وهو يعلم أن البائع غاصب
فاستولدها كان الولد رقيقا لا نعدام الغرور لعلمه بحقيقة الحال ولكن يرجع بالثمن
على البائع ولو أقام البائع بنية أن المشتري اقر بعد الشراء بملكية المبيع للمشتري لا يبطل
حق الرجوع بالثمن كذا في العبادية لا يحكم بسجل الاستحقاق فيها أنه كتاب كذا
بل بالشهادة على مضمونه يعني إذا استحق دابة من يد المشتري بخار أو قبض المستحق
عليه السجل ووجد بابعه بسمه قد وادرجوع عليه بالثمن وأظهر سجل قاضي
بخار وأقام البينة أن هذا الكتاب قاضي بخار لا يجوز لقاضي سمرقند أن يعمل به ويقضي
للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود أن قاضي بخار قضى بخار على المستحق
عليه بالدابة التي اشتراها من هذا البائع وأخرجها من يد المستحق عليه هذا لأن الخط
يشبه الخط فلا يجوز له اعتماد على نفس السجل بل يشترط أن يشهدوا على قضاء القاضي
وعلى قصر يد المستحق عليه كذا في العبادية كذا ما سوى نقل الشهادة وألوكالة المراد بما
سواهما المحاضر والسجلات والصكوك فإن في كل منها يجب الشهادة على مضمونها
المكتوب لأن المقصود بكل منها كونه حجة على الخصم وهو لا يكون إلا به بخلاف نقل الوكالة
والشهادة فإن المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطرفين
كفارا وأن كان الخصم كافرا قبض كل المبيع فاستحق بعضه بطل البيع في قدره أي قدر
ذلك البعض فإن أوردت أي استحقاق البعض العيب في الباقي أو كان المستحق شيئين
كشيء واحد كالسيف بالهرا والفوس بالوزن جرت المشتري فيه أي الباقي وهو ظاهر
ولا أي وإن لم يورث عيبا في الباقي ولم يكن شيئين كشيء واحد لزم أي لزم الباقي
المشتري بحصته ما لم يورث العيب أن البيع إذا بطل في قدر البعض بالمستحق ينظر أن
كان استحقاق ما استحق يورث العيب في الباقي كما إذا كان المعقود عليه شيئا
واحدا مما في تبعيضه فبطلت كالأرض والأرض والكأم والعيد ونحوها فالمشتري

بالحجارة

بالحجارة الباقي أن شاء رضى بحصته من الثمن وإن شاء رد وكذا إذا كان المعقود عليه
شيئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق أحدهما فلا خيار في الباقي وإن كان استحق
ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما إذا كان المعقود بن عليه ثوبين أو عديدين فاستحق
أحدهما أو ثبيرة حنطة أو حجلة ورث في فاستحق بعضه فإنه لا ضرورة بتبعيضه
فلزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي وبعضه
عطف على كل المبيع فاستحق المقبوض أو غيره أي غير المقبوض يبطل البيع فيه أي فيما
إذا قبض البعض أيضا أي كما بطل في القدر المستحق في صورة قبض الكل وغير المشتري
في الباقي سواء أوردت استحقاق البعض العيب فيه أو لا تنصرف الصفقة على المشتري
بسبب الاستحقاق قبل التمام أدعى حقا فهو لا في دار قصص على شيء كدابة درهم
مثلا فاستحق بعضها أي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشيء من البدل على
المدعي لمواز أن يكون دعواه فيما بقي وإن قل أو استحق كلها أي كل الدار رد كل العوض
للعلم بأنه أخذ عوض من لم يملكه فبرء وإن أدعاه أي الدار كلها فصالح على شيء
كأنه درهم فاستحق بعضها أي بعض الدار يرجع بحصته لأن الصلح على مائة وقع
عن كل الدار فإذا استحق منها شيء يبين أن المدعي لا يملك ذلك القدر فبرء بحسبنا
من العوض صلح من الدنانير على درهم وقبضها أي الدارهم فاستحق أي الدارهم
بعد التفريق يرجع بالدنانير لأن هذا الصلح في معنى الصرف فإذا استحق البدل بطل
الصلح فوجب الرجوع جازا اعتاق مشتري غاصب باجارة ببيعة يعني لو غصب
رجل عبدا أو باعة فاعتقه المشتري فاجاز المالك بيع الغاصب جازعتقه عند أبي
حنيفة وأبي ثوبان وعند محمد لا يجوز إذا لا يعتق بدون المالك لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم والموقوف لا يبيع المالك ولو أفاض يثبت مستند وهو
ثابت من وجه دون وجه والمصالح المالك الكامل للحدث ولهما أن المالك ثبت
موقوفه بالتصرف مطلق موضوع لا فائدة للمالك فيتوقف الاعتاق مرتبا عليه وينفذ
بنفاذ وصار كاعتاق المشتري من الرهن واعتاق الوارث عبدا من تركته مستغفرة
بذات من حيث يصح وينفذ إذا قضى الدين بعدة لا ببيعة أي لا يجوز بيع المشتري من الغائب
بعد ما أجاز المالك بيع الغاصب إذا أجازارة يثبت للبائع وهو المشتري الأول ملك
بأنه إذا طرئ على ملك موقوف غير بطله لاستحالة اجتماع الملك الباشا والمالك
الموقوف في محله فباعت بغير غير بغيره وبرهن المشتري على إقرار البائع والموقوف

لانه لم يامر بالبيع وارادة البيع لم يقبل للتناقض في الدعوى اذا اقدامها على الشراء
اقرارها بصحة ونفاذه لان الظاهر من حال المسلم العاقل مباشرة العقد الصحيح
التاخذ والبينة مبينة على دعوى صحته فاذا ابطك لا يقبل البينة وان اقره التبايع
به عند القاضي بطل ان طلب المشتري لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لانه غير منهم
فيه فان من انكر شيئا ثم اقر بصحة اقراره بخلاف الدعوى لانه منهم فيه فللمشتري
ان يساعد عليه فيتحقق الاتفاق بينهما فهذا شرط طلب المشتري باع دأه
بلد امره واعترف بالعصب وانكر المشتري لم يصح البايع قالة الكثر من باع دار
غيره فادخل المشتري في بناءه لم يصح البايع وقال الزبلي معنى المسئلة اذا باع دار
غيره غير انه ثم اعترف البايع بالعصب وانكر المشتري لم يصح البايع الدار لان
اقرار البايع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البينة حتى ياخذها فاقا لم يتم المستحق
وهو صاحب الدار البينة كان التلف مضافا الى غيره من اقامة البينة لا في عقد البايع
لان الغاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا التقدير يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناءه
وقع اتفاقا اذا لا تأثير له دخاله في البناء في ذلك وهذا ترك العبارة منها **باب**
السلم هو لغة بمعنى السلف فانه اخذ عاجل باجل سمي به هذا العقد لكونه يعجل على
وقته فان وقت البيع بعد وجود البيع في ملك البايع والسلم عادة يكون بمالين موجود
في ملكه فيكون العقد معجلا وهو مشروط بالتكاتب وهو قوله تعالى اذا اتيناكم بدین
الى اجل الاية فانها تشمل السلم والبيع بمن مؤجل وتأجيله بعد الحول والسنة وفي قوله
صلى الله عليه وسلم من اسلم منكم فليسلم في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
والاجماع وبأباه القياس لانه يمنع المعلوم لكنه ترك ما ذكره لم يستدل بما روى انه جعل
الله عليه وسلم نهى عن بيع مال ليس عند الانسان وتخص في السلم لان محور من العرف
قال في حواشي الهداية هذا اللفظ هكذا لم يرو من احدهم الصحاح في كتب الحديث وكانه من
كلام واحد من الفقهاء وشرايع الشيء على ان يكون ذلك الشيء دينيا على البايع بشرط
معتبر شوعا وسياتي بيانها والبايع في كل اصطلاح مسلم الدية والمشتري رب السلم
والمبيع مسلم فيه والتميز رأس المال ويصح فيما يعلم قدره اي مقداره اتم في الكيل والوزن
والذرع وصفته اي جودته وردائه ونحو ذلك كالكيل والموزون والتميز احتراز
عن الدناير والدراهم فانها من الموزونات لكنها ليست بمقننة بل اثمان فلا يجوز فيها التسليم
والعدد من المتقارب كالجوز والبصر والفلس واللبن والآخر بملين معين والذرع على

كالنوب

كالنوب مبينا قدره اي طوله وعرضه وصنعة اي غلظه ورقته ووزنه ان بيع
اي بالوزن فصيح في السلم المكي اي القديد بالمخ يقال سمك مكي ومملوح ولا يقال
مالمخ الا في لغة ردية والطريقين توجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد
لا ينقطع يجوز مطلقا وزنا وضربا اي نوعا معلومين قيد المالمخ والطري وصم في
في الطشت والتمقمة والخفين اذا عين كل منها بما يرفع النزاع لا فيما لا يعلم ان الى
قدره وصنعة عطف على قوله فيما يعلم قدره وصنعة كالحيوان واطرافه والتم
ولجلود عدد وايد الجلود والخطب حزم ما جمع حزمة وهي بالفارسية بند هيتر
والرطبة حزم ما جمع حزمة وهي بالفارسية دست ترة والجوهري والحرر بالتحريك
الذي ينظم فان في كل منها ثقا وثقا حشا يمنع السلم حتى ان يبين الطول والعرض والصفة
في الجلود وقدر ما يشبه الحزمة جاز والمنقطع اي ولا فيما انقطع ولم يوجد من حيث العقد
الى حين المحل اي الاجل بان استغرق العدم جميع اوقات العقد الى الاجل ولا يكسر او
درع معين لم يعلم قدره لان التسليم ثباتا خفيه فربما يضيع فيؤدي الى المنازعة ويتر
قوته او تطله معينة اذ قد يعثره انه فلا يقدر على التسليم بشرط صحة بيان الجنس
كثير وشعبه والنوع كسفينة ونحسية والصفة كجند وردى والقدر نحو كذا كيلة
لا ينقص ولا يثبت ولا اجل واقله شهرة الاصح وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف
يوم وقدر رأس المال في الكيل والوزن والعدد اي يعني بشرط بيان قدر رأس المال
وان كانت مشار اليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالكيل والموزون والعدد والمتقار
كالجوز والبصر وقالا لا بشرط معرفة القدر بعد التبيين بالاشارة حتى لو قال ليغفر
اسلمت اليك هذه الدراهم في كبر ولم يذكر وزن الدراهم او قال اسلمت هذا البصر
في كذا مقام من عرفان ولم يذكر قدر البصر لا يصح عنده وعندهما يصح واجتمعا ان رأس
المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة ومكان ايقاعه بما يحمله مؤنه
والا اي وان لم يكن بمجمله مؤنه فيم فيه حيث شاء وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء
ولا وجوب في المال كذا التمن اي بمن المؤجل بان باع عبد حاضر ابتز موصوف في الذمة
الى اجل حيث يشترط بيان مكان الايقاع والقسمة بان اقتسما دارا وشرطا احدهما
على صاحبه شيئا للمجمل ومؤنه كزيادة غرس او بناء نصيبه بشرط بيان مكان الايقاع
والاجر بان استأجر دارا او دابة بما يحمله مؤنه دينيا في الذمة بشرط بيان مكان الايقاع
فبشرط بقائها ابقاء صحة السلم فبأن ماله قبل الفراق فانه يقعده صححي اتم

كالنوب

يبطل بالافتراق لا عن قبض فان اسلم مائة نقدا ومائة حسنة على المسلم اليه في كثر
بر بطل في حصته الدين لا نقفاء القرض في المجلس وجاز في حصته النقد لا اجتماع شرطه
ولا يشيع الفشا لانه طار لوقوع السلم صحيحا ابتداء حتى لو نقد راس المال في المجلس
لا يتصرف في راس المال والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فاذن فيه نفوت القبض
بالعقد واما الثاني فاذن للمسلم فيه مبيع والتصرف فيه قبضه لا يجوز كما مر في شركة
متعلق بقوله لا يتصرف بان يقول رب السلم لا اعطني نصف راس المال ليكون نصف
المسلم فيه لك او تولية بان يقول اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه ليكون السلم فيه لك
او يحويها واما خصهما بالذكر لانها اكثر وقوعا في المراجعة والضيعة ووقع على قوله
لا يتصرف في بقوله فان تقابل السلم لم يشترى رب السلم في السلم اليه شيئا بر راس المال
حتى يقبضه فلا يلزم التصرف في راس المال قبل قبضه اشترى كرا واما رب السلم
بقبضه قضاء لم يصح يعني اسلم كرا فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل كرا واما رب
السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امرا ان يقبضه كرا ثم يقبضه نفسه فاكاله له ثم اكل
لنفسه جاز لا اجتماع الصفتين بشرط اكل فلا بد من اكل مرتين لئلا يصح اكله
وسلم عن بيع الطعام حتى يجلس فيه صاعان وان امر مريضه صح يعني ان لم يكن مسلما كان
قرضا فامر مريضه بقبضه الكرا جاز لان القرض اعادة ولهذا اتفقوا بلفظ الاعارة
فكان الرد ودعين الماخوذ مطلقا حكاه فلا يجتمع الصفتان كذا في صحيح ايضا في
الصورة الاولى لو اشترى المسلم اليه كرا واما رب السلم بقبضه كرا في الاجل المسلم اليه ثم
لنفسه ففعل اي اكاله للمسلم اليه ثم اكاله لنفسه وانما صح لا اجتماع الكلاين ولو اشترى
السلم اي امر رب السلم المسلم اليه ان ياكل المسلم فيه في ظرف رب السلم فكل في ظرفه فيصير
او امر المشتري البائع فكل في ظرفه اي ظرف البائع لم يكن قضاء لان الامر بالاكل لم يصح
لعدم مصادفة ملك الامر لان حقه في الدين لا العين فصار المسلم اليه مسته القاذ
رب السلم واضعا ملك نفسه فيها بخلافه في ظرف المشتري بامر بيعه لو اشترى
مثلا خنطة معينة فامر المشتري البائع ان ياكل في ظرف المشتري بعينه صار قابلا لار
ملك الخنطة بالشراء فامر صادف ملكه كل العين ثم كل الدين في ظرف المشتري وعنه
وعكسه لا صورته رجل اسلم في كرا خنطة فلما حل الاجل اشترى راس السلم في السلم اليه كرا
خنطة بعينها ووقع رب السلم ظرفا الى المسلم اليه ليجعل الكرا المسلم فيه واكر المشتري في ذلك
الظرف فان بدا باكل العين المشتري في الظرف صار قابلا للدين لصحة الامر فيه ولا يفسد

لمصادفة

لمصادفة ملكه كن استقرض خنطة واما المقرض ان يزرعها في ارضه وان يذبح بالدين
لم يصرف ايضا لشيء منها اما الدين فلعدم صحة الامر فيه واما العين فلا نه خلطه
بملكه قبل التسليم فصار مستهلكا عند اي خنطة فيقبض البائع وهذا الخلط غير مرضي
به لجواز ان يكون مراده البداية بالعين وعندهما بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء
شاركه في الخلط لان الخلط ليس باسند له عندهما اسلم امة في كرا وقبضت في قبض
المسلم اليه فتقابلت فماتت في اي التقابل وماتت فتقابلت في اي التقابل وعليه اي على
المسلم اليه قيمتها يوم قبض فيها اي في الموت بعد التقابل وقبله يعني اذا اشترى كرا بعد
المسلم وجعل راس المال امة وسلمها الى المسلم اليه ثم تقابلت عقد السلم ثم ماتت امة في
يد المسلم اليه في التقابل ولو ماتت فتقابلت في اي التقابل لان الجارية راس المال وهو في حكم
الغنم في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة تعمد قيام المبيع لا الثمن كما مر
فهذا كالا امة لا يفرح حال الاقالة من البقاء في الاول والصحة في الثانية فاذا انفس العقد
في المشتري انفس في الجارية يتعاقب جيب عليه مرة ها وقد عجز عنه فوجب ردة قيمتها
كذا المقايضة وهي بيع العين بالعين كما مر في وجهه يعني بتق الاقالة ونصح بعد هذا
احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجهه ونمن من وجهه في الباقي يعتبر المبيعة في
المرالك الثنية بجواز الشراء بالثمن فيها يعني اذا اشترى امة بالف فتقابلت فماتت في يد
المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلت بعد موتها فالاقالة باطلة لان امة هي الاصل
في البيع فلا يبقى بعد هلاكها فلو نصح الاقالة ابتداء ولا يبقى انتهاء لعدم محلها القول
لمدعي الرداءة والاجل اي اذا اختلفت عما قد اسلم في شرط الرداءة والاجل والقول
لمدعيها اما الرداءة فبان يقول المسلم اليه شرطنا الرداءة وقال رب السلم لم يشترط
شيثا ليكون العقد فاسدا فالقول للمسلم اليه لان رب السلم منعنت في انكاره والصحة
لان السلم فيه زائد على راس المال عادة ولو ادعى رب السلم شرط الرداءة وقال للمسلم اليه
لم يشترط شيئا فالقول لرب السلم لانه يدعي الصحة وبالجمله القول في الصورتين لمدعي
الصحة عند والمتمنع عندها واما الاجل فامرادهاءه فالقول له عنده لانه يدعي الصحة
والمتمنع عندها الاستصناع وهو ان يقول لصانع كاخفاف اصنع من مالك خفافا من
هذا الخشب بهذه الصفة بكذا اجل كان يقول الى شهر مثلا سلم سواء تعاملوا بخوف
وطشنت وقعته ونحوها او كاشيا ونحوها اما كون الاستصناع باجل سلما
فلا يتعاملوا واما اذا تعاملوا فاقا فتعديا خنطة يصير سلما وعندهما لا

انما يتصل بالقبض

واعاد اذا تعاملوا

اللفظ حقيقة للاستصناع فيما حفظ على مقتضاه ويجعل الاجل على التجديد بخلاف
 ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاستدفع على السلم الصحيح ولانه دين يحمل السلم
 وجواز السلم بالاجماع لا شبهة فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان
 الحمل على السلم أولى والاستصناع بدونه أي بدون الاجل صحيح استحسانا للاجماع
 الثابت بالتعامل من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وفي القياس لا يجوز لانه
 بيع المعلوم والصحيح انه يصح بيعه عدة كما نقل في حكم الشهيد ووقع على قوله صح
 ببيع بقوله فالصانع يجبر على عمله ولو كانت عدة لم تجبر وبقوله ولا كراهة لرجوع
 عنه ولو كان عدة لجاز رجوع المبيع هو العين كعمله كما ذهب اليه ابو سعيد البزرجي
 قولا بان الاستصناع استفعال من الصنع وهو العمل وفرع على كون العين بقوله
 فلو جاء أي الصانع بما صنعه قبل العقد وبعده عطف على ضمير صنعه وجاز للفصل
 صح ولو كان المبيع عمله لما صح ولا يتعين أي المبيع له أي لا يملكه بل يرضاه فصحه
 قبل رونه أو لو تعين له لما صح بغيره وله أي لا يملكه لغيره بعد رونه لانه اشترى
 ماله به ولم يصح أي السلم في غير المتعامل كالنوب الا باجل يعني لو امر حايكا ان
 ينسجه له ثيابا بغير من عنده بدراهم معلومة لم يجز ان يخرجه من حيزه التعامل فيقضي على
 اصل القياس الا اذا شرط فيه الاجل وبين شرائط السلم في يجوز بطريق السلم
 مسائل شتى تجميع شئت بمعنى المنفردة صح بيع كل ذي باب ومخيط كالكلب الغريب
 والسباع والطيور الجوارح علمت اوله لانه مال متقوم اليه لا يملكه الا بغير
 لانه يخص العين والدي في بيعه أي في السلم كالمسلم لقوله صلى الله عليه وسلم فاعلمهم
 ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا يهرم مكلفون محتاجون كالمسلمين
 الا في الخمر والخنزير فان عقدهم فيها كعقد المسلم على العصير والشيء ومبيته لم
 تمت حنيف انفسها فانها كالحنزير وانما قال لم تمت حنيف انفسها لانه لو ماتت
 كذلك بطل بيعها اتفاقا لانه ليست بمال عند احد وقد مر في البيع الفاسد فبيع
 على قوله والمسلم فيه كاذم بقوله فاذا اشترى أي الذي يبيع المسلم او يبيع
 يصح كخوله تحت اطلاق الحديث ويجبر على بيعه لانه في اقباضه بغير اذنه لا
 وطن بوج المشتراة قبض لانها حايك اذ اشترى جارية وزوجها فقبضها
 صح فان وطنها زوجها فقد قبضت للمشتري واما قوله لا يجوز رجوعه
 فابضا لها اشترى شيئا وغاب بغيره من البائع على بيعه فقبض منه المشتري

والله في
 ما المصالح
 صحيحة

المشتري

المشتري

عنه

لم يبيع لدية أي دين البائع لا مكان ان يصل البائع الى حقه بدون البيع وفيه ابطال
 حق المشتري والا أي وان لم يعلم مكانه ببيع العبد وادى الثمن لان ملك المشتري ظهر
 باقرار البائع فيظهر على الوجه الذي اقر به مشغولا بحقه واذا بعد استيفاءه ببيعة
 القاضي كالمراهن اذا ما مفسلا ببيع القاضي الرهن ويقضي الدين وان اشترى ما أي ان
 كان المشتري اثنين وغاب احدهما قلنا صرح مع كل الثمن وقبضه أي المبيع وجبته المبيع
 حتى ينفذ شيئا لانه مضطر في الدفع اذ لا يمكنه ان يتفاد بنصيبه الاجزاء جميع
 الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الخمس ما بقي شيء والمضطر يرجع كغير الرهن
 واذا كان له ان يرجع عليه كان له حق الخمس منه أي ان يستوفي حقه كالوكيل بالشراء
 اذا قضى الثمن من مال نفسه ببيع شيئا بالف متقال ذهب وقبضه بتصفيا أي الذهب
 والفضة به أي بالمتقال بان يجب خمستا متقال من الذهب وخمستا متقال من الفضة
 لانه اضاف المتقال اليهما على السواء وباع شيئا بالف من الذهب والفضة تنصفا أي
 الذهب والفضة متقالا درهم وزن سبعة أي يجب من الذهب متقال ومن الفضة
 درهم وزن سبعة لانه اضاف العقد اليهما فينصرف الى الوزن المعروف في كل منهما
 قبض زينا عن جيد بدو علم وتلف او تلف كان قضاء يعني اذا كان له على آخر عشرة
 درهم جياذ وقبضه زينا وهو لا يعلم فانفقها او ملكك فهو قضاء عندك خيفة
 وعقد وقال ابو يوسف يرد مثل زينا ويرجع بمجاذ لانه حقه في الوصف مرعي
 كخفة في الكمل ولا يمكن رعايته بايضا ضمان الوصف اذ لا قيمة له عند المقابلة بحسنه
 فوجب الرجوع الى ما قلنا وليهما ان يرد جنس حقه حتى لو تجوز به فيما لا يجوز له سبيل
 جاز فقبح به الاستيفاء ولا يبقى حقه الا في الجودة ولا يمكن تداركها باليجاب ضمانها
 لما مر ولا يباح ضمان الاصل لانه ايجاب له عليه ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة
 وقال اصمد الشريعة يرد عليه ان يرد هذا في الشرع كثير فان جميع تكاليف الشرع من هذا
 القبيل لانها ايجاب ضرر قبل الاجل فكل قول ليس شيء من تكاليف الشرع من هذا
 القبيل فان الضرر فيها ديني والنفق اخروي ولا يجوز للعبد ترك النفق الا خروي
 لانه حق له على مولاه ما غنى فيه فان الضرر والنفق فيه ديني وان ويجوز للعبد
 ترك النفق الا ديني لانه حقه وله هذا جاز التجوز به كما مر وبالقنور على صدد ومثاله
 هذا القاضي بيباد راني الظن انه كثير اما يقفل غرد فاني هذا الفن اقبح طير او باض
 كالحب في طير في ارضه في يد الجميع كان كل من الفريخ والبعض وولد الطيبة لا واحد لا ترب

في بيع رماي

الرواية والبيانات
 في بيع السلم والضرر

بغير رطله

الارض لانه مباح سبقت به اليه كصيد تشبث بشبكة نصبت للجفاف ودرهم
او سكر يترفع على ثوب لم يعلقه له اي سابقا ولم يكتف اي لاحقا حتى اذا التفت الثوب
لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يعلقه لكن لما وقع فيه كفه صار بهذا الفعل له
نجاف ما اذا غسّل الخيل في ارضه لانه عدو انزاله بتملكه تبعاله ارضه كالشجر النابت
فيها والتراب المجمع فيها يجرى بان الماء ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط
ههنا اطلاق احدهما ان كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد
لان الشرط الفاسد من باب الربو وهو في المعاوضات المالية لا غيرها من المعاوضات
والبرهان لان الربو هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد كما مر في
زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يرد عليه فيكون فيها فضل حال غير العوض وهو الربو
ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير المالية كالنكاح والطلاق وعلى مال والحكم ونحوها
ولا في التبرعات كالتبرع بفسد الشرط ويصح النصف وتاثيره ان التعلق بالشرط المحض
لا يجوز في التملكيات لانه من باب التبرع وما هو من باب الاسقاط المحض الذي يخلف به
يجوز تعليقه مطلقا وذلك كالطلاق والعقاق وما هو من باب الاطلاق والوكالات
يجوز تعليقه بالشرط المذموم وكذا التبرع بالصلوة والسلام من قبل قبله فله
سبله وهو اربعة عشر البيع وقدم بيان في البيع الفاسد واجازته وان اجازة البيع كالمبيع
حتى لو قال ان زاد فلون في الثمن فقد اجرت البيع بطلت الاجارة والقسمة والاجارة
فان في الاثر في معنى المبادلة وفي الثانية معنى تملك المنفعة والاجارة والرجوع فانها اشبه
الملك فيكون معتبرا بانذاره فلا يجوز تعليقه بالشرط والصلح على مال فيكون معاوض
مال بمال فيكون بيعا ولا يبرأ عن الدين فانه تملك من وجه حتى يرد بالردة وان كان فيه
معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتملكات الا اذا علق بكائن اي بشرط واقع حتى لو قال
لمد يوبن مال بمدة فقال بشرطك ثوبه فقال المدي اكرده مبررا رشدها ز ثوبه
است صحت البراءة لان هذا تعليق البراءة بشرط كائن كذا في الاستر وشبهة وعمل الوكيل
والاعتكاف فانها ليسا مما يخلف به فلا يجوز تعليقهما بالشرط والمزاينة والقبالة
فانها اجارة لان من يجرهما لم يجرهما الا على اعتبار الاجارة فيكون معاوضة ماله الا
فيفسدان بالشرط والا فقراره ان اخبار مبررة دين الصدق والكذب فان كان كذا
لا يكون صدقا لقوات الشرط ولا بالعكس وانما التعلق في الاجابة لا يثبت ان ليس بواقع
قبل وجود الشرط والوقوف وان فيه تملك المنفعة والتحكيم وان لا يبرأ صورة وصح

اذ لا يصار

اذ لا يصار اليه الا بتراضهما لقطع الخصم بينهما فباختياره صلح لا يصح تعليقه فاعضا
وباعتباره قوله يصح فلا يصح بالشك وما لا يبطل به اي بالشرط الفاسد سنة
وعشرون القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعقود والرهق
والايضاء والوصية والشركة والمضاربة والفضاء والامارة والكفالة والحوالة
والوكالة والاقالة والكفالة الا اذا كان المشتري صلب العقد صلب الشيء ما يقع
ذلك الشيء وقيام البيع بالعوضين فكل فسخ يكون في احد العوضين يكون فسادا في
صلب العقد قال الزبيلي الكفالة لا يفسد بالشرط الفاسد اذا كان الشرط غير داخل
في صلب العقد بان كانه على ان لا يخرج من البلد او على ان يعامل فلا يفسد فان الكفالة على
هذا الشرط يصح ويبطل الشرط وما اذا كان الشرط داخل في صلب العقد بان كانه
المسلم على اخرا وخير فانهما يفسدان وانما كانت كذلك لان الكفالة تشبه البيع ثم ثبت
ان العبد مال في حق المولى وتشبه النكاح فثبت انه ليس بمال في حق نفسه فعملنا
بالشبهة من فلتنهما بالبيع يفسد اذا كان الفاسد في صلب العقد والشبهة بالنكاح
لا تبطل بالشرط انما اذا كان بهذا يعلم ما قال في الاستر وشبهة والعادة او لا
وتعليق الكفالة بالشرط لا يجوز وانما تبطل بالشرط الفاسد مبني على كون الفسخ في صلب
العقد وما قال لانها الكفالة بشرط متعارف وغير متعارف تضع ويبطل الشرط مبني على
كون الشرط زائدا ليس معه فسخا في صلب العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالفاسد لان
الثاني فلو وجد لما قال بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم على الطائفة لانه لو كانت
عنده بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكفالة وبطل الشرط في هذه الصورة لم يبطل
الكفالة بفساد الشرط وان العبد في التجارة بان ياذن المولى لعبده بشرط ان يوقت
بشهر او سنة ونحوها وادعوه لو كذا بان يقول المولى ان كان لهذا الا انه حمل فهو
مضى والصلح عن دم العبد وكذا الامراء عنه ولم يذكره اكفاء بالصلح اذ ليس بينهما كثير
فرق فاما المولى اذا قال للمعاقل عمدا ابرأت ذمتك على ان لا تقم في هذه البلدة مثلا
او صلح معه عليه يصح ابراءه والصلح لا يعتبر الشرط وعن الجراحة التي فيها القصاص فان
الصلح اذا كان عن القتل الخطا او الجراحة التي فيها الارش كان في القسم الاول والصلح
على جناية العصب اي المقتول وجناية الودعة والعارية اذا ضمنها اي موجب الصلح
في الصورة المذكورة رجل وشرط فيها كفالة وحوالة فان الصلح صحيح والشرط باطل وتلك
التي كان الامام اذ بلغ بلدة واقرا أهلها على امدادهم وشرطوا مع الامام في عقد

اذا فرضت له وهو ميتك او ذمتك على ان لا يخرج من هذه البلدة
من سنة وحي ولم يفسد في ذلك انما كان بشرط بله بن سخر فلف ماله
وهو المدم فزني عز وجل اليك شر طبع

اي واحد من - او لا يدخل

الذمة ان لا يعطوا التجربة بطريق الاتفا كما هو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل
والرد بالعيب ويجوز ان يقول المشتري ان لم اره هذا الثوب المعيب عليك
اليوم فقد رخصت بالعيب وكذا الرد بخيار الشرط كان يقول ابطلت خياري غدا
وله الخيار اكثر من ذلك بطل الشرط وله الرد بالعيب وخيار الشرط بان يقول الامام
للقاضي اذا وصل كتابي اليك فانت مغرول قبل يصح الشرط ويكون معزولا وقبل
لا يصح الشرط ولا يكون معزولا وبه نفى كذا في العادة والاسترشيد وانما لم يبطل
هذه التصرفات بالشرط الفاسد لانها امام معاوضتها غيرة مالية او من تبرعات او من
اسقاطات وما يصح اضافته الى المستقبل اربعة عشر اجارة وفيها اما الاجارة
فلا يملك المالك المتأجر وجودها لا يتصور في الحال فيكون مضافة ضرورة ومع
قول علمنا ثا الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حاجتها واما فسخها فمقتضى
فيجوز مضيا وانما فسخ البيع وهو الاقالة يعتبر به حتى لا يجوز تعليقه بالشرط ولا
اضافته الى الزمان كالبيع اقول هكذا وقع العبارة منضمها فسخ الاجارة الى الاجارة
في الفصولين وغيرهما من المعبرات ووجه ما ذكره بعد ذلك نقل في الفصولين
بما لا يخفى قبل ذكره فتاوى القاضي ظهير الدين لوقال اجرتك دارى هذه راس كل
شهر بكذا اجازة قولهم ولوقال اذا جاء راس الشهر فقد فاسختك لم يصح اجماعا
كذا ذكر في فوائد صاحب المحيط ولوقال فاسختك غدا هل يصح الفسخ المضاف لرواية
لهذا واختلاف المشايخ فيه واختيار صاحب ظهير الدين انه لا يصح قبيل الاجل من
تناقض ظاهر فليست اهل والمزاولة فانهما اجازة حتى ان لا يجوزها الا بطريقها
وجعل فيهما شرط ابطها والمصارعة والوكالة فانها من باب الاطلاقات ولا اسقاطا
فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد والوكيل في مال المالك والوكيل كان موقفا
حق المالك فهو بالعقد والوكيل اسقطه فيكون اسقاطا فقبل التعليق والاحالة
فانه من باب الاطلاق اما فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط المأجل كما تقدم
في موضع بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لا اذكر ولا يثبت
جعل الشخص وصيا والوصية بالمال فانها لا يفيد الا بعد الموت فيجوز تعليقها
واضافتها والقضاء والامارة فانها تولية وتنفذ في شخص فجاز اضافتها والمطاوع
والعناق فانها من باب الاطلاقات ولا اسقاطا وهو ظاهر الوقت وان تعلقت
الى ما بعد الموت جاز وما لا يصح اضافته الى المستقبل نكرة البيع واجازة وقسم

والقصة والشركة واليهبة والنكاح والرجعة والصلى عن مال والجرم عن الدين فان هذا
الاشياء تملكها فان يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من
القرار **باب الضرر** عنوانه الاكثرون بالكتاب وهو لا يناسب كون التصرف من انواع البيع
كالربو والسلم فالاحسن ما اختبره ههنا هو لغة بمعنى الفضل فسمى به هذا العقد اذ لا يتلف
بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة وبمعنى النقل فسمى به لاحتماله في بدليه الى النقل من
يد الى يد قبل الا فتراق وشتر عابيع الثمن بالثمن اى ما خلق للثمن كالذهب والفضة
سواء كان جنسا بجنس او غير كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والذهب
بالفضة او بالعكس فانما انما اى الثمن ان يكونا ذهبا او فضة من لزم التساوى
والنفاذ لما مره الربو انه قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة
مثلا بمثل يد بيد والفضل ربا قبل الا فتراق بالا بدلا حتى لو ذهب بمشيان في جهة
واحدة او نأما او انعم عليهما في المجلس ثم نقابضا قبل الا فتراق صح وقد قال عمر رضي الله
وان وثب من سبط فبث معه بخلاف خيار الخمر اذ التصرف بملك في بطل بما يدل على
الرد والقيام بدليه ولو وصيلة اخلفا اى المتجانسا جودة وصياغة اذ لا عرق لهما
لما مره الربو الا اى وان لم يتجانسا بالنفاذ كما مر ان احد جزئى العلة بحجر النساء ولو
باع احد هما بالآخر اى احد مختلفي الجنس بغير الذهب بالفضة او بالعكس جازا او **الفضل**
وتما بضافته اى المجلس صح لم يذكر التساوى لانه محل الاشياء ولا يتعين اى لا يتعين
العوضان في الفسخ كما مر العقود حتى اذ المكن عند العاقدين شئ فاستقرضا
فاديا قبل اقرارهما او استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من
جنسه او مسكما اشار اليه في العقد واعطيا مثلها جاز ونفسه اى التصرف بخيار
الشرط لا يمنع به استحقاق القبض مانع الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار
بمجه ولا جمل لانه يمنع القبض الواجب ويصح صرف ان اسقط اى خيار الشرط ولا جمل
في المجلس لا ارتفاع المفسد قبل تفرقه ظهر بعض البدل في فافرد انقضى فيه فقط اى
ان ينسخ الصرف في الردود ويبقى في غيره لا ارتفاع القبض فيه فقط لا يصرف في من الصرف
قبل قبضه لانه واجب حقاله تعالى وفي تجوز فواته فلو شري به اى بمن الصرف ثوبا
فسيد بان باع دينار بدينار ولم يقبضها حتى اشترى بها ثوبا ففسد اشترى
اخر مع طوي ذهب قيمة كل الف درهم بالدينار ستة فسد في الكل ما في الضرر فلفقت
التقاضي واما في الامنة فليس في المفسد مقارن للعقد وقد تقرر في الكل معنى من حيث

ان قبول العقد في البعض شرط لقبوله في الباقي ولو نفذ الباقي في المسئلة السابقة
او اشترى اهما اي الامنة والطوق بالعين احدهما فقد ولا آخر نسئة فهو بمن الطوق
اما في الاولى فلا بد قبض حصنة الطوق في المجلس واجب لكونه بدل الصرف والظاهر
منه الا ببيان بالواجب واما في الثانية فلا بد الاجل باطل في الصرف جائز في بيع الحارثة
والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر من العاقلين وان وصليته لم يبين انه ممن الطوق
او قل خذ هذا ثم تمهما اما اذا لم يبين فظاهر لانه لما باع قصده الصحة ولا صحة الابان
يجعل المقبوض في مقابلة الفضة واما اذا قل خذ هذا ثم تمهما فلا بد من معناه خذ هذا
على انه بعض ممن محرم الظهور ان الانفس ليس ممن المحرم ومن الفضة بعض ممن المحرم
فيجعل عليه تحريم الجواز اذا باع شيئا حليته محسوبة بانه وقد حسم في حصة
اي الحلية ان يخلص بل ضرر وكان المقبوض حصنة الحلية وان لم يبين ذلك لما ذكرنا
وكذا اذا قل خذ هذا ثم تمهما لما مر فان لم يتقابضا حتى افتراق بطل العقد في الحلية لانه
صرف فيها والا اي وان لم يخلص بل ضرر بطل العقد فيهما اي السيف والحلية
اما الحلية فلما مر واما السيف فلا بد ان لا يمكن تسليمه بغير ضرر ولهذا لم يجز افراد
بالعقد كالجذع في السقف باع انا فضة وقبض بعض ثمنه واكثر فاصح فيما قبض
واشترى في الاثاء لانه صرف كماله وصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد فافضل
طارة لانه يصح ثم يبطل بالافتراق فلا يشيع وان استحق بعضه اخذ المشتري باقيه
بقيته او رده لان الشراكة عيب في الاثاء وان استحق بعض قطعة فقرة احد الباقي
بقيته بلا خيار لان التبعض لا يضر صح بيع درهمين ودينار بدرهمين ودينارين
وبيع كبروكي شعير بصعقهما اي كرى بروكري شعير وعبد زفر والشاخي لا يصح
قابل الحيلة بالجملة وفرض رده الانقسام على الشيوع وفيه الجنس الى خلافه تعبير
نصرف قلنا المقابلة المطلقة محتمل الصرف المذكور فيجعل عليه تصحيحا للصرف
وليس فيه تغيير اصل التصرف بل وصفه اذ هو محبة ثبوت الملك في الكا وهو حله
بهذا الوجه وصح بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بدينارين بعشرة
دراهم ودينارين بالدينارين المذكور وصح بيع درهمين ودينارين غلة وهي
ما برده بيت المال وياخذ التجار بدرهمين صحين ودينارين غلة لتحقق التساوي
في الوزن وسقوط اعتبار الجوده من كنهه على آخر عشرة دراهم فباع من هي اي العشرة
عليه دينار بها اي بعشرة عليه صح بالاجماع وبيع المقابلة بنفس العقد وان باعه

اي الدينار

اي الدينار بعشرة مطلقة اي غير مقيدة بكونها عليه ودفعه اي الدينار وتفاضل
العشرة بالعشرة صح ايضا اذ صار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم فتفاضل
بالعشرة فيكون التفاضل في بيع الدينار بالعشرة المطلقة وبيع الدينار بعشرة على
عمره او لولم يجعل عليه لكان استبدال الصراف الغالب الفضة من الدراهم
والغالب الذهب من الدينار فضة وذهب حكما ويعتبر فيها من تحريم التفاضل بعض
في الجواز فلا يصح بيع الخالص ببي بالغالب ولا بيع بعضه اي بعض الغالب الفضة
والذهب ببعض منه الا متساويا وزنا وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزنا وذلك
لان النقود لا تجوز عن قليل غش عاد فليحتمى القليل بالرداءة والجيد والردى سواء والغالب
الغش منها اي الدراهم والدينارين حكم العوض اعتبارا للغالب فصح بيعه اي بيع الغالب
الغش بالخالص من الدراهم والدينارين ان كان اي الخالص اكثر من الغش من صرف الجنس
الى الجنس وغيره الى الرائد وصح بيعه ايضا بجنسه متفاضلا صرفا بالجنس الى خلافه الجنس
بشرط التفاضل في الجنس في الصور بين وانما شرطه لان القبض في الخالص شرط فشرط
في الغش لعدم التمييز وان كان اي الخالص مثله اي مثل الغالب الغش او اقل منه ولا بد
فان اي لا يصح البيع للرعي في الاولين ولا احتماله في الثالث واذا باع يعني الغالب الغش
لم يبيع بالتعيين ولا اي اذ المخرج يتعين به لانه ما دام تزويج كان ثمنه فله يتعين
بالتعيين والا فهو سلعته فيتعين بالتعيين وان كان يقبله البعض دون البعض
فهو كالزئوف لا يتعلق العقد بعينه بل بجنسه زينا ان كان البايع يعلم حاله لتحقيق
الرضا منه ويحب الجهاد ان يعلم عدم رضاه فالبابية والاستقراض بما يزوج منه
يكون وزنا وعندها او بهما اي اذا كان يزوج بالوزن فالبايع والاستقراض فيه يكون
بالوزن وان كان يزوج بالعدد فبالعدد وان كان يزوج بهما فيك واحد منهما كان
المعتبر هو التعارف فيما لا ينفق به والتساوي كغالب الخالص في المباينة والاستقراض
حتى لا يجوز البيع بها ولا اخراجها الا بالوزن بمنزلة الدراهم الردية ولا ينفق العقد
بهذا كفا في التسليم ويعطيه مثله لان الخالص موجود فيها حقيقة ولم يصح مقولوا
فبيع اعتبارها بالوزن شرعا الا ان يشار اليها كما في الخالص وكغالب الغش في الصرف
حتى اذا باعها بجنس اجاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالص لم يجز حتى يكون الخالص
اكثر مما فيه من الخالص ان احدهما المالم يعلب على الاخر وجب اعتبارهما اشترى شيئا
بدينار بالغالب الغش ويطبق من نافقة فكسبه واحد منهما قبل التسليم بطل البيع عند اي

لان الثمن ملك بالكسب لان الثمن بالاصطلاح وليبق في بيعه ثمن فبطل
واذا بطل فبطل البيع ان قام ولم يملك والامثلة ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا
صح اي البيع بطل بطلان ثمنه لان ثمنه بالاصطلاح وبكسبه به اي بالتعيين
لا يسهل ولا يبدل من تعيينه استقرض فلو ساء فسدت رد مثلها عند جنيته لانها
امارة وموجبها رد العين معنى في المثل والتمتع فضل فيه او صحته استقرضه منه
لم يكن باعتبار ثمنه بل لانه مثلي وبالكسب لم يخرج فمكونا مثليا ولذا اصح استقرضه بعد
الكسب شري بنصف درهم فلوس او درهم فلوس او درهم فلوس صح وقال زفر لا يصح
لاننا اشترى بالفلوس فانها بقدر بالعدد لا بالدينار والدينار قد يزداد بعد بيعها
قلنا ما يباع بنصف الدرهم من الفلوس او الدينار معلوم عند الناس فاعني عن البيان
وعليه اي على المشتري ان يدفع الى البائع قدر ما يباع بها اي بنصف درهم او دينار
او قيراط منها اي من الفلوس قال مشر بن اعطاء درهم من المضاربة اعطى بنصفه فلوسا
وبنصفه نصفها اي ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم الا حجة فسد اي البيع في الكل
للزوم الربو احواف اعطى بنصف درهم فلوس ونصف الا حجة اذ يكون النصف الا
حجة بمثابة ما بقي بالفلوس ولو كرر اعطى بان قال اعطى بنصف فلوسا واعطى بنصفه
نصف الا حجة صح اي البيع في الفلوس فقط ولم يصح في نصف درهم الا حجة لانه لما كرر صار
عقد بن وفي الثاني ربوا فشا احد البيعين لا يوجب فشا الاخر فشا كتاب
البيع بيع الوفاق قبل من قال الشيخ الامام نعم الدين الشافعي في فتاواه البيع الذي تعارف
اهل زماننا احتيا لا للربوا وسموه بيع الوفاق هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في المشتري
كالرهن في يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له في الا نفع الا اذا كان مالكه وهو ضمان
لما اكل من ثمره او استهلكه من شجره والدين يسقط به ان كان بيوفا بالدين
ولا ضمان عليه في الزيادة اذ هلك عن غير ضعه وللبيع استرداده اذا قضى دينه
لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه الاحكام لان المتعاقدين وان سميا ببيع او رهن
غرضهما الرهن ولا يستثنى بالدين لان البائع يقول لكل احد بعد هذا العقد رهن
ملكى فانا والمشتري يقول ان رهنتم ملك فلان والعرف في التصرفات المتعاقدة والعرف
لا لللفاظ والمبا في فان اصحابنا قالوا الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والمجالة
بشرط ان لا يبرأ كفالة وهيئة حرة بنفسه بالخصم الشهود مع ثمنه المهر نكاح او صلح
الفاقد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظيره كثير وكان الامام السيد ابو جعفر يعني على هذا

استصاح

وفى

وقيل بيع ذكره مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحته ببيع ما كان
عليه بعض السلف لانهما تلفظا بلفظ البيع فخرج كشرط فيه والعرف المملووظ ايضا
دون المقصود فان ترويج امره ومن يئنه ان يطلقها او ما جامعها اصل العقد وقيل
قائله فاضي فان الصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا لان
كلاهما عقد مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقلة بل يكون بيعا فان شرط اي
العاقبة ان يفسد فيه اي في العقد فسد لان البيع يفسد به كذا اي يفسد ايضا ان لم يشترطه
اي الفسخ ولكن تلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء لان هذا الشرط مفسد له او تلفظا بالبيع
المجاز وعندهما اي في الحال ان في رعيهما هو بيع غير لازم فانه ايضا يفسد بغير رعيهما
وان ذكر اي العاقبة ان البيع غير شرط ثم ذكره اي الشرط على وجه المعاد جاز اي البيع
لخلوه عن المفسد ويلزم الوفاء لان المواعيد قد يكون لازمة فيحصل هذا المعاد لازما
لحاجة الناس اليه صح بيع الوفاء في العقار مستحبا للتعامل واختلف في المنقول قبل بيع
لعموم الحاجة وقيل لا يصح لخصيص التعامل **كتاب الشفعة** لما فرغ من البيع انواعه شرعا فيما
يترتب عليه وهذه الحسن من تأخيرها الى اواخر الكتب كما وقع في سائر الكتب هي لغة من الشفع
وهو الضم سميت به لما فيها ضم الشفعة الى ملك الشفع وشرعا تملك العقار وهو
الضبعة وقيل ماله اصل وقرار من دار وضعة كذا في المغرب وما في حكمه كالعلو قال
في الكافي العلوي يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفلى وان لم يكن طريق العلوي في السفلى
لانه الحق بالعقار بماله من حق القرا جبر على مشريه بمن معلق بالتملك ما قام عليه من
الثمن وثبتت اي الشفعة بعد البيع للخليط اي الشريك في نفس المبيع ثم اي بعد ما سلمها
ثبت للخليط في حقه اي حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين معنى خصوصهما ان يكون
الشرب من ثمره لا يجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذا ثم اي بعد ما سلمها ثبتت لجار
ملاصق ولو دمي او مادونا او مكابا لا طلاق ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم
الشفعة لشريك لم يقاسم وقوله صلى الله عليه وسلم جار الدار حق بالدار ولا رضى نظر
له وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا والمراد جار وهو شريك في الطريق وثبتت
الحكمة الشرب دلالة لان الشفعة انما ثبتت بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت
في الشرب بانه في سكة اخرى فان بابه ان كان تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون
جارا ملاصقا ورنه منزل مشترك بين اثنين في دار هي تقوم في سكة غير نافذة اذا باع
احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم فالشريك في

كتاب الشفعة

الدار احق من الشراكة في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان سلموا فاهل
السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا فللمجار المادى وهو الذى على ظهر المنزل
وباب في داره في سكة اخرى ولو وصلية اى ولو كان الجار المادى واضع الجذع على
حائطه اى جابط المبيع او شريكه للبائع في حنينة عليه اى على الجابط فان الجار بهذا المقدار
لا يكون غلبا في حق المبيع ولا يخرج عن كونها املا صفا كذا في الهداية والكافي وغيرهما
وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لان المتبادر منها تغايرها للمجار على عدد الرؤس
متعلق بقوله وثبت لا قدر الملك وعند الشافعي ثبت على قدر الملك صورته دار بين ثلثة
لا حدهم نصفها والاخر سدسها والثلث ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب
الاخران الشفعة قضى شفع المبيع بينهما عند الشافعي انما لا يقدركم كذا وان باع
صاحب السدس قضى بينهما الخماسا وان باع صاحب الثلث قضى بينهما ارباعا وعندنا
يقضى بينهما نصفين في الكل ويستقر عطف على ثبت اى تستقر الشفعة باه شترها اذ لا بد
من طلب الموائمة لان حق الشفع ضعيف يبطل بالاعراض فاذا اشهد ابتداء على طلبها اخذ
بليسراخذ المقتضى بحكم القاضى ولم يتوجه الى اليمين على ما سياتى وبملك اى العقار
وما في حكمه بالفضاء او لاخذ بالرضا بين الشفع والمشتري قال في الوقاية والكنز وبملك
بالاخذ بالراضى او بقضاء القاضى وصريح شارحهما بان قوله او بقضاء القاضى عطف
على الاخذ بالراضى لان القاضى اذا حكم ثبت الملك للشفع قبل اخذه ولما كان عبارة
المتين موهمة لعطف بقضاء القاضى على الرضاى باظهاره فيه غيرت العبارة الى ما هي
احسن منها ثم اثبت الملك للشفع قبل اخذه بعد حكم القاضى كان هذه العبارة احسن
من عبارة الهداية ايضا حيث قال وبملك بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها حكم
لان قوله او حكم عطف على سلم فيلزم ان يكون الاخذ معتبرا في كل من تسليم المشتري وحكم القاضى
وليس كذلك في الثاني وطلبها اى الشفع الشفعة اعلم ان الطلب من ثلاثة طلب الموائمة
وطلب الاشهاد والتقرير وطلب الاخذ والمملك ذكره في قوله وبطلبها الشفع
في علمه بالبيع يستلزم متعلق بالعلم من رجلين او رجل وامرأتين او واحد عدل ولا يكتفى
واحد حر كان او عبدا صبيا او امرأة اذا كان الحزب قد اصابه اى المجلس لا يفتى
له خيار الملك احيى الى زمان التامل كما في المحرقة فلو قال بوجوب المائنة الى التامد لله ولا
حول ولا قوة الا بالله او سبحان الله لا يبطل شفعته لان اى حقه على الخواص من
جوار البائع مع الامن من ضرر الدخيل بالشفعة وانما في بيعه بقصد ضرره والتمالك

الطلب

مجلس
ان في
علم الشفع

لافتاح

لافتتاح الكلام كما هو عرف بعض الناس فلا بد لشيء منه على الاعراض بلغظ متعلق
بطلبها بفهم منه طلبها كطلب الشفعة وانا طالبها او طلبها ونحو ذلك فان العبرة
للمعنى وفي العرف براد هذه الالفاظ الطلب للمحال لا الجز عن امرها او مستقبل حتى
قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض يجب ارضه فقال شفعة شفعة
كان ذلك منه طلبا كذا في التيمم وقيل بطل بادي سكوت حتى واخبر بكاتب والشفعة
في اوله او وسطه فقوله الكتاب الى اخره بطلت شفعته قال في الايضاح الا و لا يصح
ويسمى هذا الطلب طلب موائمة ليدل على غاية التعجيل كان الشفع يثب ويطلب الشفعة
والاشهاد فيه ليس بلوزم وانما الاشهاد للمحافظة كذا في الهداية والكافي وسأني
له زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله ثم يشهد عند الدار لان الحق متعلق
بها وعلى البائع ان كان الدار يده ولم يسلم الى المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يصح
الاشهاد عليه بخبره وان يكون خصما اذ لا بد له ولا ملك او المشتري وان لم يكن
ذا يد لانه مالك قابلا حاله فيتم شفعته اشترى فاون هذه الدار وانا شفعيها وكنت
طلب الشفعة وطلبها الآن فاشهد واعلمه وسمى طلب الاشهاد وهذا الطلب واجب
حتى اذا تمكن من الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد ولم يشهد بطلت شفعته فاذا كان
في مكان بعيد فسمع فطلب موائمة وبخبره طلب الاشهاد عند الدار وعلى ذي
اليد يوكل وكذا وان وجد ولا يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفعته
فاذا حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته كذا في الذخيرة واذا اشهد الاول
يعني طلب الموائمة عند احد هما عند الدار او البائع او المشتري استغنى عنه اى عن
الاشهاد في الثاني لقيامه مقام الطلبين نقله في الكافي غير الفتاوى الظهيرية وفي شروح
الهداية غير مبسوطة شيخ الاسلام وانما قال عند احد هما لان الاشهاد على محمد طلب
الموائمة بلا حضور واحد مما ذكر يقوم مقام الطلبين بلا خفاء ثم يطلب عند قاض
فاذا اشترى فاون دارا كذا وانا شفعيها بدار كذا فله يسلم الى ويسمى طلب المملك
وحصونه وبنائهم مطلقا اى شهرا كان او اكثر لا يبطل اى الشفعة عند ابي حنيفة قال
محمد اذا تركه شهرا بلا عذر بعد الاشهاد بطلت وهو قول زفر لا نالوم تسقط به
نضر المشتري اذ لا يمكنه التصرف بخلافه فوجه الشفع فقد رتب شهرا لا يعمل
وما دونه عاجل كما مر في التيمم قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا التغير
أحوال الناس في قصد الاضرار بالغير واختار في الوقاية وجه قول ابي حنيفة وهو

ظاهر المذهب ان حققة قد تقرر شرعا فلا يبطل بتأخير كسائر الحقوق الا ان يسقطها
بلسانه وما ذكر من الضرر بمكة ان يدفع بان يرفع الامر الى القاضي حتى يامر الشفع باخذ
او التمس فحق لم يفعل فهو المنصر بنفسه وبه يعني كذا في الهداية والكافي ولو علم انه ليس
في البلدة قاض لا يبطل شفعته بالتأخير اتفاقا اذا لا يمكن من الخضوع الا عند القاضي
فكان عند راو اذا طلب اي الشفع الشفعة عند القاضي سال القاضي الخصم عن ما ليك الشفع
لما يشفع به فان اقر بها او نكل عن الخلف على العلم بان يحلف بالله ما يعلم انه مالك الدار التي
يشفع بها او يرضى الشفع بكونه مالكا لما يشفع به سألته اي سال القاضي المدعى عليه عن
الشراء فان اقر به او نكل عن البيع على الحاصل والسبب فان ثبتت الشفعة ان كان متفقا عليه
يخلف على الحاصل بايده ما يستحق هذا الشفع الشفعة على وان كان مختلفا فيه كشفعة
الجوار يحلف على السبب بالله ما اشترى هذه الدار لانه ربما يحلف على الحاصل بمذهب
الشافعي او يرضى الشفع فحق له اي الشفع بها اي بالشفعة وان وصلية لم يحضر اي الشفع
التم وقت الدعوى وبعد القضاء لزمه اي الشفع احضار التمس والمشتري حبس الدار بقصة
اي التمس وتأخيراته اي التمس لا يبطل اي الشفعة يعني اذا قبل الشفع اذ التمس فآخر لا يبطل
الشفعة والخصم للشفع البايع قبل التسليم تسليم المبيع الى المشتري لانه ذواليد ولكن
لا تنفع البينة اي بينة الشفع عليه اي البايع بغيته المشتري وينفع اي البيع بحضور
اي المشتري لانه المالك ويقضي بالشفعة والعهد على البايع حتى يجب تسليم الدار عليه
وعند الاستحقاق يكون عهده التمس عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض المشتري
المبيع فريده حيث لا يعتبر حضوره ولا يكون العهده عليه لانه صار اجنبيا الوجه بالشرع
حصر الشفع لانه العاقد واخذ بالشفعة فحقوق العقد مله تسليم الى المالك فاذا سلم
اليه يكون هو الخصم اذ لم يبق له بد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل للشفع خيار الرؤية
والعيب وان شرط المشتري البراءة منه اي في العيب لان الاخذ بالشفعة شراء في المشتري
ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشراء في البايع لتحول الصفقة اليه فيثبت له
الخيار ان كما اذا اشتراه منهما ولا يسقط خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه
لان المشتري ليس بنائب غير الشفع فلا يعمل شرطه ورؤية في حقه اختلافا اي الشفع
والمشتري في التمس قال المشتري الف ومائة وقال الشفع الف فالقول للمشتري مع ميمنه
لان الشفع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو برهنه فالشفع
اول لان بينة اكثر اثباتا معني وان كان بينة المشتري اكثر اثباتا نص في لان البينة للدار

وبينة الشفع ملزمة بخلاف بينة المشتري فان بينة الشفع اذا قبلت وجب على المشتري
تسليم الدار اليه بالف شاء او لا واذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الشفع شيء بل
يختار بين الاخذ والترك ادعى المشتري تمنا وبايعة اقل منه بلا قبضه فالقول له اي
البايع وبه اي بالقبض للمشتري يعني ان ادعى المشتري تمنا وادعى بايعة اقل منه ولم يقبض
التمن اخذها الشفع بما قال البايع لان الامر ان كان كما قاله البايع فالشفع باخذه وان
كان كما قاله المشتري يكون حطاه المشتري بدعواه الاقل وحط البعض يظهر في
حق الشفع كما مر وسياق في اخذه به وان كان البايع قبض التمس اخذها الشفع بما قاله
المشتري اذ ثبت ذلك بالبينة او بيمينه لان البايع باستيفاء التمس خرج من الدين والحق
بالاجاب فيقول لا اخذت بين الشفع والمشتري وقد ثبت ان القول فيه للمشتري حط البعض
يظهر في حق الشفع حيث باخذ المبيع بالاقل لا يلحق باصل العقد فكان التمس ما في
لا حط الكل لان العقد يكون بيعا باطلا او هبة وعلى القدرين لا يصح الشفعة او لا الزبا
على التمس الاول لان استحقاقه الاخذ بما دونها وفي الشراء بمثل باخذ الشفع بمثله وفي قيمتي
ياخذ بالقيمة في بيع عقار بعقار ياخذ بالقيمة الاخر يعني اذا بيع عقار بعقار ياخذ
شفع كل في العقارين كلا منهما بقيمة الاخر لانه بدله وهو في ذوات القيم وفي التمس اي في
المبيع التمس مؤجل ياخذ بحال او يطلب الا ان ياخذ بعد الاجل ثبت بالشرط وليس من لوازم
العقد واشترط في حق المشتري لا يكون اشتراط في حق الشفع كالتحليل والبراءة في العيب
ورضاء البايع في حق المشتري لا بد لغير رضاه في حق الشفع لتفاوت احوال الناس ولزم
بطلب الشفع ان وسكت عن طلبها وصبر لطلبها عند الاجل بطلت شفعته لان حق
الشفع قد ثبت ولهذا كان لمان ياخذ الا ان يضمن حال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت
حقه يبطل الشفعة وفي شراء ذي حجر او خنزير ياخذ الشفع بمثل الحجر وقيمة الخنزير لو كان
الشفع ذميا وقيمة المالك كان الشفع مسلما وبيع بناء المشتري في الدار او الارض وعرضه
بالتمس وفيه تله حال كونه مستحق القلع او كلف المشتري قلعهما يعني اذا بنى المشتري او غرس
تم فحق الشفع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالتمس وقيمة البناء والغرس مستحق القلع وان شاء
كلف المشتري قلعهما كما في الغصب وان قلعهما اي البناء والغرس الشفع فاستحققت
رجع بالتمس فقط ولا يرجع بقيمة البناء والغرس عما اخذه منه بايها كان او مشتري بالخيار
المشتري فان رجع بقيمة ما على البايع لانه مستلظف من قبله بخلاف الشفع لانه اخذ جارا
ولو خرب الدار واخرق بناؤها او حط البستان بدو فعل احد فالشفع بالخيار ان شاء

كلمة فيه

أحد هاتين التمتين لأن البناء والغرس تابع حتى خلافه في البيع بلا ذكر فلا يقابلها شيء
من التمتين إلا أن يكون مقصودا بالانقاف كما مر وترك لأن له أن يمنع من تملك الدار بما
وبحصة العرصه عطف على تمام التمتين أن نقض المشتري البناء يعني أن نقض المشتري
البناء قبل الشفعين أن شئت فخذ العرصه بحصتها وأن شئت فدفع لأنه صار مقصودا بالانقاف
فيقال لها شيء من التمتين بخلاف الأول لأن الهداك فيه بأقنه سماوية والنقض له أي
للمشتري لا للشفيع لأنه صار منفصلا فلم يبق يتعاخي يكون للشفيع وفي شراء أرض بخل
عليها ثم يبيعها إذا اشترى أرضا بخل عليها ثم وكره ثم التخلل إذا دخل بدون الذكر أو
شراها ولم يكن على التخلل ثم وكرهت عنده أي عند المشتري بأحد هاتين الشفعين الأرض
والتمر بكل التمتين في هاتين الفصولين إما الأول فلو أنه باعتار اتصال كان تبعا للعقار
كالبناء في الدار وأما في الثاني فلو أنه مبيع تبعا كان البيع سري اليه كما إذا اشترى حماما
فولدت عنده كان ملكه تبعا وإذا جده المشتري فمرجه الشفعين لا يأخذ التمر فيها لعدم
تبعيته للعقار وقت الأخذ بالانفصال لكن في الأول وهو ما إذا اشترى أرضا بخل عليها
ثم سقط حصته من التمتين لأنه دخل في البيع قصدا وكان له قسط من التمتين فيفوت قسط
بقوة لا الثاني لأنه لا يقابلها شيء من التمتين لعدم تبعا بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض
الذي له شبهة بالعقد فقوة لا يوجب سقوط شيء من التمتين باب ما تكون هي أي
الشفعة فيه أو لا تكون وما يطلها لا تثبت قصدا في عقار فاما في قصدا لأنها تثبت
في غير العقار بتبعيته للعقار كالشجر والتمر وما في حكمه كالعلو وقدر بيان ملك بمال الصفة
عقار أي بعوض مالي حتى إذا لم يكن بعوض بل بنية لم تثبت فيه الشفعة وكذا إذا كان
العوض غير مالي حتى لو خولع على دار لم تثبت وأن لم يقسم أي العقار وما في حكمه ذكره
لأن الشفعة لا تثبت فيه عند الشافعي لأنها عنده لدفع ضرر القسمة وعندنا لا دفع ضرر
الحوار كما مر ورخي وبتر وبتر صغير بحيث لا ينتفع به إذا قسم ونهر وطريق مملوك
لا بناء وتخلل فانهما ليسا بعقار ولا في حكمه ببيع قصدا وقد عرفنا أنهما لا يباعا تبعا
للعقار بل فيهما الشفعة وعرض وفلك خلا فالملك وارث أي موروث فإن الدار
إذا ملكت بارت لا تثبت فيه الشفعة وصدقة وبنية لا بشرط عوض بل ببيع فيها
أي الموهوب وعوضه فانها ليست بمعاوضة مال بمان فصارت كالارث إلا أن يكون
بعوض مشروط لأنها تتبع انتهاءه ولكن بشرط التقابض وعدم الشروع في الموهوب
وعوضه لأنها هبة ابتداء وإن لم يكن العوض مشروطا فلا شفعة فيها ولا في دار

بين الشركاء لأن القسمة فيها معنى الاقراض ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة لم تشرع
إلا في المبادلة المطلقة أو جعلت أجرة أو بدل خلع أو بدل علق أو بدل مبيع عن دم
عقد أو مهرا وان قبل بيعها مال بان تزوج امرأة على دار على أن تتركها هي على الزوج
الف درهم فلا شفعة في شيء منها لأنها عندنا تنقص بمعاوضة مال بمال مطلقا لأنها
ثبتت بخلاف القياس بالآثار في معاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها أو يبيع
عطف على جعلت أي لا شفعة في دار يبيع بخيار البائع ولم يسقط خياره لأنه يمنع
زوال الملك عن البائع فإن اسقط وجبت لزوال المانع غير زوال الملك لكن بشرط
الطلب عند سقوط الخيار الصريح لأن البيع يصير سببا لزوال الملك أو يبيع بيجا
فاسدا يعني إذا اشترى دارا فاسدا فلا شفعة فيها أما قبل القبض فليقتصر على
البائع فيها وأما بعده فلو ختمال الفسخ لأن كل واحد من المتبايعين تسبيل فمفسخ ولم
فسخه فانها إذا بيعت بيجا فاسدا وسقط حق الفسخ بان يني المشتري فيها تثبت
الشفعة أو رد أي البيع بخيار رد أو شرط أو عيب بقضاء متعلق به بعد ما سلمت
يعني إذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع باحدا مذكرا بقضاء القاضي فلا شفعة لأنه
فسخ لا بيع بخلاف رد بلا قضاء لأن الرد لما لم يجب فآخذه بالرضا صار كالأشتره
أو باقالة فانها بيع في حق الثالث والشفيع نالها وتثبت أي الشفعة للعبد المنعفي
بالدي بحت بخت بخرقته وكسبه في مبيع سيده وله أي لسيده في مبيعه أي العبد
لأن ما في يده ليس ملك سيده وتثبت أيضا لمن شري سواء شري أصالة أو وكالة
أو اشترى له أي لمن وكل آخر بالشري فاشترى لأجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة
صورته دار بين ثلثة ولدار جار ملاصق فإذا بيع الدار واشترىها أحد الشركاء ثبتت
الشفعة للمشتري سواء اشترى أصالة أو وكالة وكذا ثبت للموكل إذا اشترىها الموكل
لأجله وتثبت أيضا للشريك الآخر وفائدة أنها لا تثبت للجار لأن الشريك مقدم عليه
لا أي لا تثبت لمن باع وكما كان أو أصيلا لأن أخذه بالشفعة يكون سعيًا في نقض
ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري ويتبع الإنسان في نقض ما تم من جهته مردود
أو بيع له وهو الموكل لأن تمام البيع به إذ لو لا توكله لما جاز بيعه أو ضمن الدار من
ضمن الدار عن البائع وهو شفيع لا تثبت له الشفعة لأنه تفرق بالبائع فكان كالبايع
كذا أي كما لا تثبت فيما ذكر لا تثبت أيضا فيما بيع الأدرام ما وقع في الوقاية فمقوله
الأدرام أغلبا لثبوت كانه سهم من الناس من طول أحد الشفعين أي لا مقدار عرضه ذراع

وشعير

اوشبرا واصبح وطوله تمام ما يلاصق دار الشفعة فان يلاصقها اذا لم يبع لا ثبت
الشفعة لا تقطع الجوار وهذه حيلة لا سقاط شفعة الجوار كذا اذ ذهب للمثري
هذا المقدار وقبضه وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري سهما بثلثي ثم باقها
بثلثي آخر فالجار شفع في الاول كانه المبيع او لا لا في الثاني بل هو فيه جار والمشتري يترك
في الثاني والشريك مقدم على الجار وهذه حيلة لا يبطال حق الشفعة ابتداء وهنا
حيلة تفيد تقليل رغبة الشفع في الشفعة وهي انه اذا اراد ان يشتري الدار بالثمن
اشترى سهما واحدا من الف سهم منها بالثمن الباقي ثم اشترى الباقي بدرهم
فالشفع لا ياخذ بالشفعة الا الاول بقنه لا الباقي لان المشتري صار شريكا وهو
احق من الجار وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري في الدار بثلثي ثم باقها
ودفع ثوبا قيمته عشرة به اي بمقابلة الثمن بالشفعة بالثمن لا الثوب لانه
عقد آخر والثمن هو العوض عن الدار وهذه حيلة نعم المتكررة والجوار يشتري المنزل
الذي قيمته مائة بالثمن ويعطي عن الالف ثوبا قيمته عشرة لكن المنزل اذا استحق
المشتري على البايع بالالف ببقاء العقد الثاني فينصرف البايع فالاول ان يبيع بالدرهم
الثلث دينار حتى اذا استحق المنزل يبطل الف في بيع الدينار فقط اذ ظهر ان الالف
لم يكن عليه فصار كمن اشترى من آخر دينارا بعشرة ثم تصاد فان كان دين عليه فانه يرد
الدينار وله حيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله او شري بدرهم معلومة اما بالثمن
او الاشارة بقبضة اي مع قبضة فلوس اشترى بها وجعل قدرها وصيغ الفلوس بعد
القبض فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كره
الحيلة لا سقاط الشفعة الثانية وفاقا بان يقول المشتري للشفع بعد ثباته انا ابيعها
منك بما اخذت فلا فائدة في اخذها فليس الشفع ولا ياخذها بعد الثبات
فيسقط الشفعة لكن يكره ولما الحيلة لعدم ثبوتها فعدا في يوسف لا يكره لانه يحال
لدفع ضرره نفسه لان في تلك الدار عليه بلا رضاه ضرا عليه والحيلة لدفع الضرر
عن نفسه جائز وان نضر الغير في ضمنه وعند تخريره لان الشفعة انما ثبتت لدفع الضرر
وهذا اباحة الحيلة بقاء الضرر وبالاول يعني ههنا وبالثاني في الزكاة قال صدر الشريعة
الشفعة انما شرعت لدفع ان كان من ينصرف به الجار لا يحل اسقاطها وان كان جارا
صالحا ينفع به الجار او الشفع متعنت لا يجب جواره في محال في اسقاطها بطلانها
اي الشفعة ترك طلب المواتية او ترك اشهاد عليه اي على طلب المواتية فادرا عليه

اما الاول

اما الاول فبان يترك طلب المواتية حين علم بالبيع فادرا عليه بان لم ياخذ احده
اولم يكن في الصلوة فان الشفعة تبطل فانها تبطل بالاعراض وهو انما ثبتت حالة الاختيار
وهي بالاعتداء واما الثاني فبان يترك الاشهاد على طلبها حين علم بالبيع فادرا عليه بان
كان عند رجلان او رجل وامرأتان فسكت ولم يشهدا على طلبه فانه ايضا دليل
الاعراض قاله الهادي اذ ترك الشفع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت
شفعته وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة الاشهاد في طلب المواتية ليس يلزم
واعترض عليه بان بين كلاميه تناقضا ومنشأوه الغفلة عن قوله وهو يقدر على ذلك بطلت
ذلك فان مراده انا الشفع اذا سمع البيع في مكان خال من الشهود فسكت بطلت شفعة
واذا قال طلبت الشفعة وان لم يسمعه احدا لا تبطل حتى اذا حضر عند القاضي وقال
الشفع طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف على ذلك كان بازا في يمينه وثبتت طلب
المواتية وسياتي لهذا زيادة تحقيق عن قريب ويبطلها ايضا صلح اي الشفع بينهما
اي الشفعة بعوض كانه تسليم فدية اي العوض لبطون الصلح كانهما جرد حق التملك
بلا ملك فلا يصح الاعضاء عنه كانه رشوة فرده ويبطلها ايضا موت الشفع
بعد البيع قبل القضاء بها اي بالشفعة ولم يكن لورثته حق الاخذ بالشفعة حتى اذا مات
بعد القضاء بها ولو قبل نقد الثمن وقبضه لا تبطل لتقرن بالقضاء وجعل بطلانها
انها مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف يورثه لا اي لا يبطلها
موت المشتري لان المستحق باق فيموت المستحق عليه لا يتغير سبب الاستحقاق
وبطلانها ايضا ببيعة ما يشفع به قبل القضاء بها يعني اذ ابيع الشفع داره التي يشفع بها
بعد شري المشتري قبل ان يقضى له بالشفعة وهو يعلم بالشراء او لا بطلت شفعة
لان الاستحقاق بالجوار والشركة وقد زال قبل التملك ويبطلها ايضا جهله اي جعل
ما يشفع به مسجدا او مقبرة او قفا مسجدا قال قاضي خان شرط قيام ملك الشفع
فيما يدعي به الشفعة وقت القضاء فلو جعل داره التي تستحق بها الشفعة مسجدا او
مقبرة او قفا مسجدا ثم قضى له بالشفعة لم يكن شفعا للمبيعة فان المسجد والمقبرة
والوقف المسجدي بمنزلة الزاوية عن ملكه قال الشفع طلبت حين علمت بالقول له بيمينه
قوله والقول له يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري البينة اما بان يقول الشفع ترك
الطلب لم يكون صورة الا ثبات او يقول ما طلبت لانه وان كان نفيها ظاهرا لكنه نفي
محض فيكون في حكم الاثبات كما تقرره الاصق وعلى التقديرين ان اقام البينة تقبل

والا يختلف المشتري الشفيع بانه لم يتركه او طلب وان لم يكن له بينة على تركه
واقام الشفيع البينة على طلبه وقبل وان كان له ما بينة ترجح بنية المشتري لان الشفيع
متمسك بالظاهر ولهذا كان القول له ولم يكلف باقامة البينة بخلاف قوله علمت
امن وطلبت كما سبق في بدل على ذلك ما ذكر في بعض شروح تلخيص الجامع ان الشفيع
لو لم يكن بحضوره احد يسمع ينبغي ان يطلب لانه يصح بلا شهادة وانما الشهادة لا يثبت
فينبغي ان يطلب حتى اذا حلف المشتري يمكنه ان يحلف انه طلب كما سمع فظهر ان الحكم
ههنا ان المشتري ان اقام البينة حكم بها والا فان اقامها الشفيع حكم بها وان لم يكن
لواحد منهما بينة حلف الشفيع حكم بالشفعة ولو قال علمت امن وطلب كلف اقامة البينة
ولا يقبل قوله لانه اضاف الطلب الى وقت ماض قد حكى ما لا يملك استينافه للحال
وقد حكى ما لا يملك استينافه للحال لا يصدق فيما حكى بلبينة واذا لم يصف الطلب الى
وقت ماض بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكى ما يملك استينافه للحال لا نابعه كانه
علم بالشراء الا ان وطلب الشفيع الآن فلذا جعل القول قوله كذا في العمادة وغيرها سمع
اي الشفيع شراء كفسلها اي الشفيع فظهر شراء غيره كذا او سمع ببيع بالف فسلم
وكان باقيا او يكي او وزني او عددي متقارب قيمته الف واكثر فحكي له اي الشفيع يكون
للشفيع ولا يكون تسليمه مانعا ويعرض كذا اي اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف
او اكثر لا اي لا يكون له الشفعة والاصل فيه ان الفرض في الشفعة يختلف باختلاف قدر
الثمن وجنسه والمشتري فاذ سلم على بعض الوجوه ثم تبين خلوه بقيت الشفعة بحالها
لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي استخف به بانه اذا اجران الدار بيعت بالف درهم
فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لانه انما سلم لا يستلزم الثمن فاذا
كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت باقل او بخفض او شفع فيمتثلها
الف واكثر فهو على شفعة لان تسليمه عند كثر الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا
تسليمه في احد الجنسين لا يكون تسليمهما في الاخر فربما يسهل عليه ادائه احدهما ويتعذر
الاخر وكذا كل موزون او مكي او عددي متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض
قيمته الف او اكثر فانه تسليم لانه انما ياخذ بغيره درهم او دينار ولو انها بيعت بدينار
قيمته الف او اكثر صح التسليم وكذا هذا وان كان اقل فهو على شفعة يشفع حصته
لا احد المشتري لا حصته احد الباعة بل اخذ الكل او ترك يعني اشترى جماعة من واحد
فالشفيع ان ياخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد لا ياخذ حصته احد الباعة

لان في الاول دفع ضرر الجار الثاني وشفيع ايضا نصف مقرز ابيع مشاعا من دار
فقسما يعني اشترى رجل نصف دار فقام البائع فللشفيع ان ياخذ النصف الذي
صار للمشتري او يدع وليس له ان يفسخ القسمة لانهما من ثمة القبض لان القبض لا يقع
ولا يتم الانتفاع في الشايع الا بالقسمة صح للاب والوصي تسليمها اي الشفعة على الصغير
لانها ترك للتجارة فصحت من يملك التجارة كذا اذا بلغها شراء دار بجوار الصبي فسكتا
فان السكوت هنا للطلب من يملك التسليم بمنزلة التسليم الوكيل بطليم اذا سلم او اقر
على الوكيل بتسليمه الشفعة صح كوكان التسليم او الاقرار عند القاضي وان كان في غيره
فلا يجوز لانه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زكريا يجوز مطلقا
والله اعلم **كتاب الهبة** ما فرغ من البيع الذي هو تملك عين بعوض وما يتبعه من الشفعة
شرع في الهبة التي تملك عين بلا عوض فقال هي لغة تبرع وتفضل بما ينفع الموهوب
مطلقا قال الله تعالى فهب لي من لدنك وليا برئني وقال تعالى هب لمن يشاء انا انا
ويرب لمن يشاء الذكور وشرعنا تملك عين بلا عوض اي بلا شرط عوض لان
عدم العوض شرط فيه لئلا يفسد الهبة بشرط العوض فتدبر وتصح بايجاب كوهبت
فانه صريح فيها وتحت ايضا كذا قال يخله كذا اي اعطاه اياه بطيب نفسه بلا
عوض واعطيت واطعمت هذا الطعام فاقبضه قال صاحب الهداية الاطعام اذا
اضيف الى ما يطعم غيره براد به تملك العين بخلاف ما اذا قال اطعمت هذه الارض
حيث يكون عارية لان عينها لا تطعم وقال صاحب المحيط اضافة الطعام الى ما يطعم
يحمل التملك والبرادة فاذا حمل الامر في فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان المراد
التملك ولهذا زيد ههنا قوله فاقبضه وجعلت هذا لك فان اللوم للتملك
وامرته لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من اهدى غمري فهو للمعسر له ولورثته من بعده
وسبق في تمام بيان وجعلته لك غمري وحملت على هذه الدابة لو يولى اي يولى بالحق
الهبة لانه ليس يصير فيها يحتاج الى النية لانه قد يراد به الهبة يقال حمل الامير فلان على
الغرض يراد به التملك وكسوة يعني هذا الثوب فان الكسوة يراد به التملك قال
او كسوة فهو وداري لك مبتداء وخبر هبة نصيب الحال من ضمير الطرف واللوم في
لك للتملك تسكها هذا لا ينافي الهبة بل تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام
لك تاكله وعند الثوب لك تلبسه كذا داري لك هبة سكتي فان قوله سكتي تميز فيكون
تفسير لما قبله يكون عارية لا هبة وعكسه وهو داري لك سكتي هبة فان معناه داري

لك بطريق السكي حال كون السكي هبة فيكون عارية لاهية او داري لك نحلي سكي
فان تقديره خلقتها مخلقة وقوله سكي تميز او داري لك سكي صدقة اي بطريق السكي
حال كون السكي صدقة او داري لك صدقة عارية اي حال كونها صدقة بطريق العارية
فما رتبة تخير بينهما منه المنفعة او داري لك عارية هبة اي بطريق العارية حال كون منافعها هبة
لك فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وقول عطف على ايجاب فانها كالبيع
لا تصح الا بالاجابة والقبول وصم عطف على تصح بالقبض حال الامام حميد الذي ركن
الهبة لا ايجاب في حق الواهب لانه تبرع فيتم من جهة المتبرع اما في حق الموهوب له فلا
يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض الكامل الممكن في الموهوب فالقبض
الكامل في المفقول ما يناسبه وفي العار ما يناسبه فقبض ففاح الدار قبض لها
والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة
من غير ان يكون بتعبية قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتعبية الكل ولو وصلية شاع
بملك الواهب لا مشغولة به فتم تفرغ على قوله ويتم بالقبض الكامل بالقبض في
مجلسها اي مجلس الهبة بلا اداة اي الواهب وبعده اي بعد المجلس به اي باذنه ولو فيها
اي نهى الواهب الموهوب عن القبض لم يصح القبض مطلقا اي في المجلس وبعده اذ لا فرق
للدلالة بمقابلة النصريح في محور متعلق بقوله تتم بالقبض والمراد به ان يكون مفروغا
عن ملك الواهب وحقه واحتراز عن هبة التمر على النخل ونحوه كما سيأتي ومقصود
تعلق به القسمة ولم يبق مشاعا ومشاع لا يقسم اي ليس من شأنه ان يقسم بمعنى انه لا يبق
منفعة بعد القسمة اصلا كعبد واحد وادبه واحدة او لا يبق منفعة بعد القسمة
من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير
لا اي لا يتم بالقبض فيما اي مشاع يقسم اي من شأنه القسمة كالارض والنوب المذروع
وتحذ لك ولو وصلية اي ولو كانت الهبة لشركة اي شريك الواهب لان القبض الكامل
لا يتصور فيه فان قسمه اي افرز الجزء الموهوب المشاع وسلمه الى الموهوب له تمت الهبة
لان تمامها بالقبض وعند لا شيوع فيه ولو سلمه شاعلا لا ملكه حية لا ينفذ تصرف
فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه متصرف الواهب ذكره قاضي خان كليل في مخرج
وصوف على غنم وذرع ونخل في ارض وتم في نخل هذه نظائر المشاع لا امثلتها
اذ لا شيوع في شئ منها لكنها في حكم المشاع حتى اذ افصلت هذه الاشياء من ملك
الواهب وسلمت صير هبة كما في المشاع بخلاف دفعه ودفعه في سمين

فان

في ابن حيث لا يصح اصاد اي سواء افرزها وسلمها او لا لان الموهوب في حكم المودوم
وسمه ان الحظية استحوالت وصارت دقفا وكذا غيرها وبعدها استحوالة هو عين
آخر على ما عرف في القصب بخلاف المشاع فانه محل الملك حتى لا يجوز بيعه لكن لا يمكن
تسليمه فاذا زال المانع جاز ويتم عطف على قوله فتم بالقبض وتفرغ على قوله ولو شاعلا
ملك الواهب لا مشغولة به في مناع داره وطعام في جرابه اذا سلمها بما فيها بخلاف
العكس يعني لو وهب مناعا في داره او طعاما في جرابه وسلمها اي الدار والجراب بما
فيها صحت الهبة في المناع والطعام ولو وهب دارا وفيها مناع الواهب وسلم الكل
الى الموهوب له او وهب جرابا وفيه طعام الواهب وسلم الجراب لا يصح الهبة والاصل
ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة ومتى كان
شاعلا لا يمنع التسليم فيصح الهبة في الفصل الاول الموهوب شاعلا لا مشغولا وفي
الثاني الموهوب مشغول بملك الواهب وهذا لان المنظر في مشغل النظر واما النظر
فلا يشغل النظر الا اذا وهب المناع والطعام ايضا فقبض الكل باذنه تصح في الكل
يعني لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المناع او وهب الجراب ولم يسلم حتى وهب
الطعام وسلم الكل صحت الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه وهب الكل
جملة بخلاف ما اذا تفرق التسليم وانما قال باذنه لانه ان لم ياذن له بالقبض فقبض ضمن
لانه افسد ملك غيره كذا في الكافي وينوب القبض في المجلس مناب القبول يعني اذا صدر
الايجاب من الواهب فقبل قبول الموهوب له العقد اذا قبض الموهوب باذنه صح الهبة
لان القبض في المجلس دليل القبول ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخلية بين الموهوب
والموهوب اختلف فيه المشايخ حتى قال الامام ابو الثبي في قبض عند من لا عند اي يوف
والجواب انه يصح في صحيحه اي الهبة بالتخلية لا فاسدها كذا في الفتاوى الظهيرية وهب
دارا بمناعها وسلمها فاستحق المناع صحت في الدار اذ بالاستحقاق ظهر ان يده في المناع
كان يد قبضت وصار كما لو قبض الدار والمناع ثم وهب له الدار او دعه الدار والمناع
ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب ارضا وذرها وسلمها فاستحق الذرع بطلت
الهبة في الارض لان الذرع مع الارض بحكم الاتصال كشيء واحد فاذا استحق احدهما
صار كانه استحق البعض المشايخ فيما يحتمل القسمة فيبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي قال
صدر الشريعة المفسد هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في
القبض المشايخ واستحق القبض المشايخ بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري مفسد

وفى الفصلين ان الشيوخ الطاري لا يفسد الهبة بالافتاق وهو ان يرجع في بعض الهبة
شايها اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لا طار كذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر
في هبة المحيط قوله عدة صورة الاستحقاق فاما مثله الشيوخ الطاري غير صحيح والصحيح
ما في الكافي والفصولين لان الاستحقاق اذا ظهر بالهبة كان مستندا الى ما قبل الهبة
فيكون مقارنا لها لا طاريا عليها الهبة الفاسدة يفسد الملك بالقبض وبه يعني كذا
في الفصولين وبلى القريب الرجوع فيها الى الهبة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها
هل يثبت ولا يتا الرجوع للواهب فيما وهب هبة فاسدة لذى رحم محرر منه قال بعض
المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وفرقت بين الهبة الصحيحة والفاسدة واقتتت
بالرجوع وقال الامام الاستروشي والامام عماد الدين هذا الجواب مستقيم اما على
قوله لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة فظاهر واما على قول من يرى فلو ان
المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضمون الغرر على ما قرر فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد
الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع ولا يسترد اذ قال وجهت لك
هذه العرة الخطة والنزق السمي صحت الهبة في الخطة والسمن فقط لما عرفت ان كل
منها شاعل الملك الواهب لا مشغول به وهبت دارها وزوجها وهما بمناعها ساكنان
فيها جازت الهبة ويصير الزوج قابضا للدار لان المرأة ومناعها في بد الزوج فتم التسليم
ذكره قاضي خان وهب ثيابا في صندوق ومقل ودفعه الى الصندوق ولا يكون قبضا
فلا يتم الهبة لان القبض مما يحصل اذا صح الاستفاد به ولا استفاد مع الفعل وتم هبة
ما مع الموهوب له بل قبض جديد يعني اذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودفعه
او عارية او امانة بملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا لان القبض في باب
الهبة غير مضمون فيعتبر قبض قبض وهو موجود هنا فتاب عن قبض الهبة بخلاف
البيع يعني اذا باع الوعد بعتة او غيرها فمن في يد يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا
مضمونا وقبض المودع قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان بل يحتاج الى قبض قبض
ولا اصل في قبض قبضين اذا ائتمنا بواب احدهما من باب الآخر لا تخادما جسا فاذا اختلفا
تاب الاقوى من الاضعف بل عكس لان في الاقوى مثل الادنى في زيادة وليس في الادنى
ما في الاقوى وتم ايضا ما وهب الى اب لطفه بالبعد عنه في قبض اب فينوب عن قبض
الصغير لانه وليه فيشترط قبضه سواء كان في يده حقيقة او يد مودعه لان يد المودع كيد
المالك بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او المستاجر او المرفق حيث لا يجوز الهبة لهم

قبض

قبضه لان كل واحد منهم قابض لنفسه اذا كان الى الموهوب معلوما قال في النهاية
لفظ المبسوط وكل شيء وهبه لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم
فهو جازم والقبض فيه باعناكم ما وهبه له ولا شهاد عليه ثم قال ولا شهاد ليس
بشروط بل الهبة يتم بالاعلام الا انه ذكر ان شهادتها احتياط طار للخرزجود سائر الورثة
بعد موته وغير مجزئ بعد اراء الولد وتم ايضا ما وهب اجنبي له الى الصنف قبضه
اي الطفل عاقلا لانه في النافع المحض ملحق بالبالغ او قبض ابه او جده او وصي احدهما
لانهما قائم مقامهما او قبض امر هو اي الطفل معها او قبض اجنبي برتبته وهو اي الطفل
معه او قبض زوجها اي الصغيرة لكن بعد انزفاف لان الاب اقامه مقام نفسه حفظها
وقبض الهبة لها ولو قبض الاب ايضا صحت لان الولاية له وولاية الزوج منه ولم يجز هبة
الحمل لكونه وصفا لا دامة لا اتصالا بمنزلة اطفالها ولا له اي لم يجز الهبة للحمل وان جاز
الاقرار له ان يبين سببا صالحا وسياتي في ثانيا الاقرار ان شاء الله تعالى صحت هبة اثنتين دار
لواحد لانهما سلما هاجمة وهو قد قبضها فلا يشوب وعكسه وهو هبة واحد لاثنتين
لا اي لا يصح لانها هبة النصف من كل واحد فيلزم الشيوخ كقصد في عشرة على عشرين
فانه لا يجوز لان القصد في العتي هبة فلا يجوز للشيوخ وصح هو اي قصد في عشرة
وهبتا على عشرين لان الهبة الفقيرة صدقة والصدقة يتفق بها وجه الله تعالى وهو واحد
والفقير ثابت عنه بخلاف الهبة للعتي وهبت نصف الدار وسلم ثم الباقي لم يجز ولو وهبت
اي الباقي قبل التسليم وسلم الكل جملة صحت في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه وهبت
الكل جملة بخلاف ما اذا تفرق التسليم هبة دار مشتركة قبل القبض متعلق بالهبة يجوز يقبض
اذا اشترى دارا قبل ان يقبضها وهبتا الآخر جاز الهبة لما عرفت ان النصف في العقار
قبل القبض يجوز كذا اي يجوز هبة درهم صحيح لرجلين لانه هبة مشاع لا يقسم وانما قل
بصحيح لان المشعشع في حكم العروش كما عرفت فيكون مما يقسم فلا يصح هبة لرجلين
للسبيوع معه درهمان قال لرجل وهبت لك درهمين ان استويا اي قدرا لم يجز
ولا جازت والفرق ان الهبة في الوجه الاول تناولت احدهما وهو مجزئ فلا يجوز
وفي الثاني تناولت درهمين منها وهو مشاع لا يحتمل القسمة فيجوز ويجوز ايضا
هبة ابو مترد في داره لطفه لانه يد المولى باقية عليه حكم القيام بداره الدار
عليه فبقه ظهور بده تملكه ان دخل فيها ولو وهبه بعد دخوله فيها لم يجز وقد مر في
باب استيلاء الكفار كذا يجوز هبة السبا دون العريضة اذا دون له الموهوب الواهب

في نقصه وحبته ارض فيها زرع دونه اي دون الذرع او نخل فيها ثمرة دونه اي دون الثمرة
 اذا امره اي الواهب الموهوب له بالخصاء في الذرع والجناد في الثمرة لان المانع للجنود
 الاشتغال بملك الولي فاذا اذن الولي في النقص والخصاء والجناد وفعل الموهوب
 زال المانع فجاء الهبة **باب الرجوع في الجنب** اي الرجوع في جنبه اذ بيعه لم يكن ذارحاً من
 منه فخرج به من كان ذارحاً وليس يجره ومن كان محرماً وليس يذري رجوعاً ولذا قال الله
 المحرمية بالقرابة واخره في المحرمية بالسبب لا بالنسب كالاباء والامهات والاخوة والاعمام
 من الرضاع وعن المحرمية بالمصاهرة كاهل النساء والربائب وازواج البنين والبنات
 وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرجع الواهب في هبته الا الوالد
 فيما يهب لولده ولنا ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم الواهب اخيه هبته ما لم يرب منها
 اي ما لم يعوض والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا يكون هبة حقيقة قبل التسليم والمواد
 بما روي ان لا يتفرد بالرجوع بلو قضاة ولا رضاء الا الوالد اذا احتاج الى ذلك فانه
 يتفرد بالاحتياج اذ لا تنافي ويسمى ذلك رجوعاً نظراً الى الظاهر وان لم يكن رجوعاً
 حقيقة على ان هذا الحكم غير بالهبة بل الاب اذا احتاج فله الاخذ من مال ابنه ولو غائباً
 كما ذكر في باب النفقة قال صدق الشريعة ونحن نقول بما لا ينبغي ان يرجع الا الوالد فانه
 يملك الحاجة فتوهم بعض الناس من قوله ونحن نقول به ان الاب ان يرجع فيما وهب لابنه
 عندنا ايضا مطلقاً وهو وهم باطل منشأه الغفلة عن قوله فانه يملك الحاجة فان
 مراده ما ذكرنا حتى لو لم ينجح لم يجر له الاخذ من مال ابنه فان ما توقعوا من الف بصرهم
 علمائنا كفاضي خان وغيره ان قرأه الولاد من جملة الموانع كما في الاباء والامهات وان على
 والاولاد وان سفلوا والاخوة والاحوات والاولاد وان سفلوا والاعمام والعمات
 والاحوات والاحالا فقط فان اولادهم ليسوا بمحارم كما في كتاب النكاح ثم ان موانع
 الرجوع في الهبة سبعة ذكرها في قوله ومنع المحرمية بالقرابة ووجدت ما منع ان
 المقصود وهو صلة الرحم يحصل بها فانها واجبة في المحارم وكل عقد اذا مقصوده
 يلزم ذكر الثاني بقوله وزيادة استصالة محط على قوله المحرمية بالقرابة كبناء ونسب
 وسمن ووجه كونها مانعة ان الرجوع انما يصح في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة
 فلم يصح الرجوع فيها والفصل غير ممكن ليرجع في الاصل لا الزيادة فامنع الرجوع اطلاقاً
 وذكرنا الثالث بقوله وموت احدهما اما اذا مات الموهوب له فلو ان الملك قد انتقل الى
 الورثة واما اذا مات الواهب فلو ان النقص لم يوجب حق الرجوع لم يوجب الرجوع الى الواهب

نقصه

ذكر

وذكر الرابع بقوله وعوض فان حق الرجوع في الهبة كان لخلل في مقصوده وقد عذر
 ذلك بوصول العوض اليه اضيف اليها اي الى الهبة بان قال خذه عوض هبتك او بدلا
 عنها او بمقابلتها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وهب وعوض ولم يصف رجوع كل هبته
 مطلقاً اي سواء كان العوض من الموهوب او لا جنبى بامر الموهوب له او لا لان العوض
 سلم له فلم يبق حق الرجوع وكذا ليس للجنبى المعوض الرجوع في عوضه لانه متبرع عن
 الموهوب له لا سقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع المعوض على الموهوب له
 اذا كان غير امره لانه متبرع وكذا اذا امره الا اذا قال عوض عنى على انى ضامن كذا ايضا
 وذكرنا من بقوله وخروجها من ملكه فان تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك
 بتبدل السبب وذكرنا السادس بقوله والزوجة فانها نظير القرابة المحرمية في النواصل
 بدليل جريان الفوارق بينهما بلا حجب وبطلان فكان المقصود الصلة وقد حصل
 وقت الهبة حتى لو وهب لامرأة ثم نكحها لم يرجع فيها ولو وهب لامرأة ثم نكحها
 فليس له ان يرجع لعدم العاقبة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر
 السابع بقوله ومالك الموهوب فانه اذا اهلك فقد رجع فلو ادعى الموهوب له الهلاك
 صدق بل وحلف كذا في الكافي وصاحبها اي ضابط الموانع حروف دمع حرفة مأخوذ
 مما قبل ومانع عن الرجوع في الهبة يا صاحبي حروف دمع حرفة فالدال الزيادة والميم موت
 احدهما والعين العوض والحاء الخروج عن الملك والزاء الزوجية والقاف القرابة والها
 الهلاك الخذف الطعن والحاء الزق السنان فكانت شبه الدمع السنان وهب كاحيه
 واجبي عبد اقبضاه اي الاخ والجنبى العبد له اي الواهب الرجوع في نصيب الا جنبى
 لان الهبة موهبة في حقه لكون العبد مما لا يقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة
 فيه مانعة عنه وهب لرجل شتبا وقبضه الرجل هو هبة اي الرجل العبد لا حرم رجوع الثاني
 اورد عليه فلو ان الرجوع فيه ولو تصدق به الثالث على الثاني ان كان فقير او باعه
 منه ان كان غنيا لم يرجع الاول لان عدا ملك جديده لعوده اليه بسبب جديده وحق
 الرجوع لم يكن ثابتاً في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط يرجع في استحقاق نصيبها اي
 نصيب الهبة والمراد الموهوب بنصف عوضها لانه لم يدفعه اليه الا ليس له الموهوب كله
 ثم اذا اقام بعضه رجوع عليه بقدره كغيره من المعاديات لا في استحقاق نصيبه فانه اذا
 استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد ما بقي من العوض لانه يصح عوضا عن الكل
 بائناً وبلا استحقاق الهبة لا يجوز الا هو فيكون نفي الرجوع لان حقه في الرجوع لم يستقط

لان الموهوب لا عاد الى الثاني الرجوع لا بسبب
 جديده فان الرجوع فيه

الآن ليس له كل العوض ولم يسلم فان شاء ردة ما بقي ورجع في الكل وان شاء أمسك ما بقي
ولم يرجع بشئ بخلاف ما اذا كان العوض مشروطا لانها تتم بغيره فيوزع البديل على
البديل فاذا استحق بعضه يرجع بما يقابل له من العوض كذا في الاسرار ولو عوض بصيرا
رجع بمثل عوضه لان التعويض مانع فاذا وجد في النصف يمنع بقدره لو باع نصفها
او لم يبع رجع في النصف لان له الرجوع في الكل ففي البعض او لا يمنع ببيع النصف
ودا الى الرجوع انما يصح بحيث يؤخذ الموهوب من يد الموهوب له بترخيص المظرفين
او حكم قاض لان الرجوع في الهبة يختلف فيه فنهضه من رأي ومنه من رأي وفي اصله وهما
لان الواهب ان طالب بحقه فالموهوب له يمنع بملكه وفي حصول المتصرف وعدمه خفاء
اذ من الجائز ان يكون مراده الثواب والتواذ فعلى هذا لا يرجع حصوله مقصوده ومن الجائز
ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد من الفضل بالرضا او القضاء فصح ان الموهوب
اي اعتاق الموهوب له العبد الموهوب بعد الرجوع متعلق بالاعتاق قبل القضاء لا يخرج
عن ملك الموهوب له الا بالقضاء فصح اعتاقه قبله ولم يضمن اي الموهوب له بهلكه
اي الموهوب بعد الرجوع وقبل القضاء بعد المنع عن الواهب لقيام ملكه فيه وكذا اذا
هلك في يد الموهوب بعد القضاء لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجب ضمان المتبوض عليه
وهذا دوام عليه واستدامة الشيء معتبرة باصله ولكن ضمن به اي بهلكه بعد القضاء
والمنع اي منعه بعد القضاء وطلب الواهب فان الموهوب ح يكون امانة عند الموهوب له
والمنع بعد الطلب بوجوب الضمان في امانة ومع احدهما عطف على قوله بترخيص او حكم
قاض فصح كقضاء الهبة من الاصل واعادة للمالك القديم لاهية الواهب فلم يشترط قبضه
اي قبض الواهب لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك القديم وصح اي
الرجوع في المشاع القابل للتقسمة كنصف دار وهبت ولو كان هبة لما صح فيه تلف الموهوب
في يد الموهوب له فاستحق قبضه لم يرجع على واهبه لان الهبة عقد تبرع فلا يستحق فيه
السلامة فبطلت الرجوع لما منع ثم زال اي المانع عاد الرجوع ببيان انه اذا منع في الار
الموهوبه وبطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء فهدم الموهوب له البناء وجاز بطل
الدار كما كانت فلا يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبدا بالحداد ثلثة ايام ثم اطلقه
في مدة الخيار وخاضع المشتري البائع في الرد وبطل القاضي حقه في الرد بسبب الخيار في
مدة الخيار ليس له ان يرد كذا في المحيط وهي بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره
بكله على بان يقول وهبت هذا العبد لك على ان تفرق في هذا النوب وامانة ذكره

الباء

الباء بان يقول وهبت لك هذا النوب بعبدك هذا وبالف درهم وقبله الآخر تكون بيعا
ابتداء وانتهاء بالاجماع كذا في شروح الهداية وغيرها ويشترط قبضه بما اي العاقدين
للعوضين كون كل منهما هبة وبطلت بالشيوع كما هو حكم الهبة ولو بخر هبة الاب مال طفله
بشرطه كما لم يخر هبة به وبيع انتهاء فترد بالعبث وجاز الرقبة وتستعفى الشفعة كما هو
حكم البيع عندنا وعندنا وعندنا في بيع ابتداء وانتهاء لان العبرة للمعاني ولنا انه انما
على جهتين فيجمع بينهما اما المكي عماله بالشيخين فان قلت الهبة تملك عين بالو عوض
والبيع تملك عين بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه الشرط وكلمة على
تقييد الشرطية قلت قد عرفت ان معنى كونها تملك بالو عوض كونها تملك بالو شرط
عوض لا بشرط عدم العوض فلا ينافي كونه بيعا وعرفت ايضا ان الشرط النافي للتمليك
شرط فيه معنى الربوا او التمارك لاطلاق الشرط حتى لو قال بعت هذا منك على ان يكون ملكا
لشخص البيع فيكون مانع فيه شرط ابتداء نظر الى العبارة حتى لا يصير كالبيع لانها قبل
القبض شرط بمعنى العوض نظر الى ما يؤول اليه حتى يوفر عليه احكام البيع حالة البقاء
وهب كذا في الفصول كذا في الموهوب كذا في الموهوب له وجازية علمها الموهوب له ان
متصلة دون الغسل كذا في الموهوب كذا في الموهوب له وجازية علمها الموهوب له ان
او الكفاية او نحوها حيث لا يرجع الواهب في هذه الصورة لان بالاسلام ونظم القرآن
ونحوها ان ارد الموهوب فبطل الرجوع وكذا الموهوب ببيعها فبطل الرجوع الموهوب له الى البيع
حيث بطل حق الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب تصدق على غنى اي قال لغنى
تصدقت عليك بهذه الدراهم او وهبت لتقدير اي قال له وهبتك بهذه الدراهم
لا يرجع اعتبار اللفظ في المسئلة الاولى والمعنى في الثانية كذا في الكافي في الموهوب
امه الا حلقها او على ان يرد لها عليه او يعقها او يستوليها او وهبت ارا او تصد
بها على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه في الهبة والصدقة شيئا منها صححت اي الهبة
لانها لا تبطل بالشرط الفاسد كما مر والبي صلى الله عليه وسلم اجاز التبرع وبطل الشرط
كما سيأتي وبطل الاستثناء اي استثناء الحمل لانه انما يعمل في الحمل الذي يعلم فيه العقد
وقد عرفت ان هبة الحمل لا يجوز فلا يجوز استثناءه ايضا وبطل الشرط لثلاثة مقتضى
الحق وهو ثبوت الملك مطلقا فاذا اعتبر الشرط المذكورة تقييد بها وهو ينافي
الطريق واجتاز من الزيلعي على قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد به اما بالهبة بشرط
الموهوب من الموهوب له او بشرط الموهوب له بشرط ان يرد له ان يعوضه عنها شيئا

من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اقول نعم
الشق الاول قوله فهي والشرط جائز ان ممنوع وانما يجوز ان اذا كان العوض معلوما
كما عرفت في المباحث السابقة وصرح به بعض شراح الهداية وكذا الحال في الضد اعني
حملها او وجبها صحت الهبة في الامم لان الجدين لم يبق على ملكه فلم يكن الموهوب مشغولا
بملك الواهب بخلاف التدبير يعني دبر حملها ووجهه بالتمتع الهبة لان الحمل يقع على
ملكه لا يجوز تعليق الاجر على الدين بشرط الا يكايث اي بشرط كاش فلو قال مديونة اذا
جاء عذ فانت برك منه اي من الدين بطل اي الاجراء لانه تعليق بشرط محض ولو قال
لمديونة ان كان في عليك دين ابرئك عنه وله عليه دين مع الاجراء لانه تعليق بشرط
كاش فيكون تجيز اجاز العري لا الرقي العري ان يجعل دانه لاخر مدة عمره واذا ما
ترة عليه فيصير التملك ويبطل الشرط والرقي ان يقول ان مت فملك ذمي لك فيكون
تملكا مضافا الى زمان وهو من الارتياب وهو لا ينتظر ان كان ينتظر موت فلا يصح لعدم
التملك في الحال وقال ابو يوسف يصح الرقي ايضا بناء على انها تملك في الحال واشترط
الاستدراج اذ بعد موته عنده فيكون التنازع لفظيا **والاجرة** لما فرغ من مباحث تملك
العين بلا عوض شرع في مباحث تملك المنفعة بعوض فقال هي لغة فعالة من اجر
ياجر من باب طلب بطلب وضرب اسم للوجرة وهي ما يعطى من كرى الاجر وشرها
تملك نفع بعوض وانما عدل عن قولهم تملك نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان
تعريفه للوجرة الصحيحة لم يكن مانعا لتناوله الفاسدة بالشرط الفاسد وبالنسبة
الاصيلة وان كان تعريفا لا يتم لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعلومة صحيحة وما اخبر
هنا تعريف لا يتم كما ان تعريف البيع كان كذلك عيب او دين او نفع او لا يظا له
واما الثالث فسياتي توضيحه وينعقد باعرتك هذه الدار شهر ايكذا ووهبتك
منافعها يعني ان الاجارة تنعقد بلفظ العارية حتى لو قال اخير اعرتك هذه الدار
شهر ايكذا وقبل مخاطب كانت اجارة صحيحة اما العارية فلو تنعقد بلفظ الاجارة
حتى لو قال اجرتك هذه الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا اعارة ونوعا له
وهبتك منافع هذه الدار شهر ايكذا يجوز ويكون اجارة كذا في التبعوى الذي
واختلف في انعقادها بلفظ البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اخذوا المشايخ وقال اذا قال
المرء لغيره بعث نفسي منك شهر العمل كذا فهو اجارة وغل الكرخي ان الاجارة لا تنعقد
البيع ثم رجع وقال تنعقد كذا في الخلوصة ويعلم النفع بين الله طالع وقصص كالسكنى

والزمن

كالسكنى والزمن مده كذا اي سكنى الدار والارض او زراعة الارض مده كذا
او بيان العمل كالصيا او الصبغ والجناطة ونحوها او اشارة عطف على بيان اي يعلم
النفع ايضا بالاشارة كقول هذا الى كذا فان النفع ليس بمشار اليه لكن يعلم من الاشارة
الفعل المخصوص لا يلزم الاجر بالعقد اي لا يملك بنفس العقد ولكن يجب تسليمه به عينا
كان او دينا لان العقد معاوضة احدا لعوضين منفعة تحدث شيئا فشيئا والاخر مال
وفقدت المعاوضة المساواة فمن ضرورة التراخي في جانب المنفعة التراخي في البدل فيجعله
بان يعطيه قبل حلول الاجر فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاستدراج
او شرطه اي شرط تجزئته حال العقد فانه حينئذ يجب اولا استيفاء اي استيفاء المنفعة
المعقودة عليها فان الاجر حينئذ يجب ايضا او يمكنه منه اي من الاستيفاء وفرغ على هذا
بقوله فيجب اي الاجر لدار قبضت ولم تسكن لوجود التمكن من الاستيفاء وبقوله فيسقط
اي الاجر بالغيب اذ اغصب غاصب فريده يسقط الاجر للموخر طلب الاجر للدار
والارض كل يوم وليلة لكل مرحلة والقياس ان يطلب في كل ساعة بحثا تحقيقا
للمساواة كما عرفت لكنه يقضي الى المخرج اذ لا يعلم حصته الا بمسقة فرجع الى ما ذكر
والجناطة ونحوها يعني الموخر طلب الاجر في هذه الصناعات اذ فرغ من العمل لا لكل يوم
وان عمل في بيت المستاجر حتى اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق
شيئا من الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكر في المبسوطين والفوائد الظهيرية والذخيرة
وشروح الجامع الصغير انه اذا اخاطب البعض في بيت المستاجر بجبره بحثا حتى اذا
سرق الثوب بعد ما اخاطب بعضه يستحق الاجر بحثا والجبر فيه اي الجبر طلب الاجر الجبر
في بيت المستاجر بعد اجرة الشئور فان اخترف بعده فله الاجر ولا عزمه شيئا ان الاجر
والضمان يجتمعان وقيل لا اجر ولا عزم قال في الوقاية فان اخترف بعد ما اخراج فله الاجر
وقيل لا ولا عزم فيها وقال صدر الشريعة اي في اخترف قبل الاجراج وبعد الاجراج
اخر فيه بحث اما اولا فلا نه فخالف لما في شروح الهداية ان فيما قبل الاجراج عزم ما حتى
قال في غاية البيان انما قيد بعدم الضمان في سورة الاخران بعد الاجراج من الشئور لانه اذا
اخترف قبل الاجراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا واما ثانيا فلا نه فخالف للقاعدة
المقرة الا في ذكرها من ان الاجر مشترك بينهما ما تلتف بعمله فان قبل وضع المسئلة
فيما اذا اخترف في بيت المستاجر وذاك يمنع ان يجبره لغيره فيكون اجبر اخاصا وسيجي
ان تلتف به في موضع فله ان يصرح الشراح بانه اجبر مشترك حيث قالوا اجبر الواحد من

وقد عقد في حقه على المدة بالتخصيص كما سياتي كمن استوجر شهرا للخدمة على
ان لا يجده غيره وما نحن فيه مستاجر على العمل بالبيان المدة ولا مدخل للفعل في بيته
فكان اجرا مشتركا ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى ومنشأ هذه اللفظة ان صاحب
المهنية قال فلوا حترق او سقط من يده قبل الاجراء فلا اجر له لانه لا يملك قبل التسليم
فان اجره ثم احترق من غير فعله فلا اجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان
عليه لانه لم يوجد منه اجابة فحصل صاحب الوقاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما قبل
الاخراج ايضا فلزم ما لم يجره لم يملكه ملزم الضيق واليه المرجع والمآب من عمله اثره العين
كالصباغ وقصار يصير بالتساوي ونحوه فيدبر ليكون له اثر واحترق عن غائل الثوب
كما سياتي في محصل العين للوجوه ان المعقود عليه وصف في المحل فكان حق الحبس استيفاء
البذل كما في البيع فلا فرق ان صاع العين بعدد كانه امانة في يده ولا اجر لان المعقود
هلك قبل القبض وانه لم يملكه كالحال والاعلوح وغائل الثوب بغير ما ذكر لا يحبس له
اي لا جرد ذكره النهاية ان القصار اذا لم يكن له اثر الا اذلة الدرر اختلفوا فيه واوجب
ان له حق الحبس على كل حال لان البياض كان مستترا وقد ظهر بفعله ان كان هالكا
بالاستتار فكان احده بالظهور وعثره الى الجماع الصغير لقاضي خان بخلاف راد
الا توجب كون له حق حبسه وان لم يكن له اثر العين فانه كان على شرف الهلاك
فكان احياه وباع منه بلحق ان شرط عمله لا يستعمل غيره لان المعقود عليه العمل في محل
معين فلا يقوم غيره مقامه بخلاف المستعمل فان المعقود عليه هناك العين لا العمل فجاز
ان يعمل غيره والا في ان لم يشرط عمله جاز استعمال غيره لان الواجب عليه اعداد المعقود عليه
ويمكنه الا يفاء بنفسه وبالاستعانة بغيره استاجر رجلا ليعمل بعبادة فمات بعضه
فجاز من بقي فله الاجر بحسب ما لو كان عباده معلومين لانه اوفى بعض المعقود عليه فيستحق
العرض بقدره والا اي وان لم يكن عباده معلومين فكله اي له كل الاجر واستاجر رجلا
لا يصال قط او زاد الى زيد ان رده اي القط او الزاد بموت اي زيد او غيبته كره في النهاية
لا يشي له اي لا جبر لان المعقود عليه في الكتاب نقله لان المقصود اداء الوسيلة الله
العلم بما في الكتاب لكن الحكم تعلق به وقد نقضه بالعود فيستحق الاجر ويصير كالحياض
اذا خاط الثوب ثم نقضه فانه لا اجر له وكذا الزاد فانه بالعود نقض تسليم الموهبة عليه
فان دفع القط الى ورثته في صورة الموت او لم يسلم اليه اذ حضر في صورة الغيبة
وجب الاجر بالذهب بالاجماع وهو نصف الاجر المستحق لانه في باقي ما في وشيعة

وان

وان وجدته ولم يوصله اليه لم يجب شيء لا تنفاه المعقود عليه وهو ان يصاحبه استجار
دار او كان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيهما السكنى فينصرف اليه وانه لا
فيصح العقد وله كل عمل لا يطلو سوى موطن البناء كالتصاريح لان فيه ضررا ظاهرا
فيتقيد العقد بما وراهاد لالة او ارض عطف على دار اي صح استجار ارض لبناء او غرس
لانه منفعة معلومة يقصد بعقد الاجارة عادة فاذا اصبحت المدة قلعة اي البناء ونحوه
وسلم الارض فارغة الا ان يضمن المجر قيمته اي قيمة البناء ونحوه مستحق القلع فاذا اضم
بتملكه بوزن المستاجر ان نقص القلع الارض وانه فبرضاه او يرضى اي المجر يتبركه فيكون
البناء والغرس لصاحبهما والزرع اذا انقضت مدته لا يجبر على قلعه بل يترك باجر المثل
الى ان يدرك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانبين فيه والرطوبة كالشجر لان لها استغناء
الارض ليست كالزرع وقد علم حكم الشجر او دابة عطف على ارض اي صح واستجار دابة
للكوب او المحل بغير الحاء او استجار قوب لليلس ان بين الراكب او المحل كسر الحاء واللا
قال في الكنز والدابة للركوب والمحل والثوب لليلس عطف على الدور في قوله صح اجارة الدابة
ففهو منه ان اجارة الدابة وما عطف عليه جارة مطلقا وقد قاله الكافي فان لم يبين ما ركبا
او ما عمل عليه ومن يلبثه فلا جارة فاسدة ولهذا قلت ان بين الراكب ان فان عظم بالاقار
على ان يركب او يلبس به شاء او يحمل ما شاء اركب والبس من شاء وحمل ما شاء كوجوه الاذن
من المجر ولكن اذا اركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره لانه عين مراد
من الاصل فصار كانه نص على ركوبه ابتداء كذا في الكفر وان خصص براكب او لا يملك
صمن لانه تعدي كذا اكل ما يختلف بالمسجد كالقسطا حق لو استاجره فذهب الى غيره
اجارة او اعارة فنصبه وسكن فيه ضمن عند ابي يوسف لتفاوت الناس في نصبه واختار
مكانه وضرب او ناده وعند محمد لا يضمن لانه للسكنى فضا كالدار وفيما لا يختلف بين المستعمل
يطل القيد لانه غير مقيد فان سمي المحل او نعا وقد راكبو برله اي المستاجر عمل مثله في
الضرر ان تساويا وزنا ولا خف كالسمسم والشعير الا ضرر كالمخ والحديد حتى اذا
استاجرهما لم يملك عليهما فضا سماء فليس له ان يحمل عليهما مثل وزنه حديد لانه ربما يكون
اكثر بالذات لان الحديد يجمع في موضع من ظهورها والفض ينسبط على ظهرها وضمن باراد
الرجل قد ذكره كركوبه اي ركوب نفسه نصف قيمتها بلا اعتبار النقل بين المرحف والوقوف
فقال الخفيف الجاهل بالفروسية قد يكون اضر من النقل العالم بها ذكر المرحف لا توركها
او حمل على عاتقه فضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطبق حملها لان نقل الراكب مع الذي

يتفاوت

والارض ما جبا صح

جملة بجملة في مكان فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تنطق فيجب عليه جميع الضمان
 في الاحوال كلها وقيد بقوله رجاء لانه لو ارد في صبيلا لا يستمسك ضمن ما نداء النقل
 وان كان صبيلا يستمسك فهو كالحمل كذا في النكاحية وضمن بالزيادة على حمل معلوم
 ما زاد ان اطاعت الحمل اي ضمن قدر ما زاد على قدر الحمل المعلوم في النقل لانها هلكت بما ذكر
 فيه وغيره ما دون فيه والسبب النقل فانقسم عليها ولا اي وان لم يطوق حمل مثلا فيضم كل
 قيمتها لعدم الاذن فيه فيكون اهدوا كالمهلكة بضره اي الركاب وكبحه وهو لا يجزيها
 الى نصف النصف ولا يجزي فانه يضمن بهما لان الاذن مفيد بشرط السداد لتحقق السوق
 بدونه وجواز بها اي الدابة عما اي غير مكان استوجب اليه ولو وصلية ذاهبا واجائيا
 اي للذهاب والرجوع وردها اليه عطف على جوازها بغيره اذا استاجر بها الى موضع فجاوز
 بها الى موضع آخر ثم رد الى الموضع الاول ثم نفقت فهو ضمان قبل تولي هذه المسئلة
 اذا استاجرها ذاهبا واجائيا لينتهي العقد بالوصول الى الاول فلا يصير بالوقوف
 الى يد المالك معنى اما اذا استاجرها ذاهبا واجائيا يكون بمنزلة المودع اذا اختلف
 في الوديعة ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب بجري على اطلاقه والفرق ان المودع مأمور
 بالحفظ مقصود ابقى الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فيحصل الرد الى نايل المالك
 وفي الاجارة والعارية يصير الحفظ مأمورا به تبع للاستعمال المقصود فاذا انقطع
 الاستعمال لم يبق هو نايل فلا يبرأ بالعقد قال في الهداية هذا اصح وقال في الكافي
 الاول اصح ونزع اي ضمن بنزع سرج حمار مكسرا وايقا بغيره اذا اكترى حمارا مسترجعا
 ونزع سرجه واوقفه يضمن مطلقا اي سواء كان الاكاف مما يوقف عند الحمار بمثل او لا
 اما الثاني فظاهر واما الاول فلو كان الاكاف ليس من جنس السرج لاختلافه فيها صورة
 ومعنى فيضمن القيمة اذا عطيت كما اذا حمل الحد يد مكان الحنطة واد راجع بما لا يسر
 اي الحمار بمثل حيث يضمن كل قيمة لانه بعد ائلا فالدابة كمن ابدل الحنطة بالحد
 اي يضمن الحمار قيمة متاع جملة ان هلك لسوء طريقه اعينه المستاجر كمن الدار
 يسكنون ايضا وقد نفا وتا الى الطريقان بالطول والقصر والعصية والدابة حتى ان
 لم يتفادوا فلو ضمان عليه ان هلك اذا فائدة في تعيينه حينئذ او لم يملكه الا يسلكه
 الناس اي يضمن ايضا اذا هلك بسوء طريق لا يسلكه الناس لصحة التقييد وحصول
 المخالفة وجملة في الجرح اذا جملة في الجرح فيما يجملة الناس يضمنه اذا التفت الى الجرح متلف
 حتى ان المودع ان يسافر بالوديعة في البركة الجرح والجملة الى الجرح في الصلوات المذكورة

الذليل

ان بلغ المنزل المحصول المقصود واستاجر ارضا لزراعت بر فرزع رطلية ضمن ما نقصت لان
 الرطبة اعطيه ضررا من البر لا يتشارع وقياسها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا
 الى شتره فيضمن ما نقصت بدلا لجره ان صار غاصبا حيث اشتغل الارض بجيش اخر غير ما امر
 دفع لوبا الى خياط ليخيط ثوبا يصايد ربحه في اخطه فباعت خيرا الدرع ان شاء ضمنه قيمة ثوبه واخذ
 القباء باجر مثله ولم يرد على المسمى قبل مضاء القروط الذي هو وطاف لانه يستعمل اعمال
 القصيص وقيل هو يجري على اطلاقه لانهما يتقاربان في المنفعة لانه يشترط وسطه وينفع
 انتفاع القصيص بغيره الموافقة والمخالفة فيميل الى اي الجانبين شاء لكن يجب اجر المثل
 لتصور جهة الموافقة ولا يحاوز به الدرهم المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة دفعه على
 الى حايك مدة معلومة ليعلم السبع على ان يعطى الاستاذ الوفاق كل شهر كذا ولو لم يشترط
 على اجاره فبعد ثقله طلب الاستاذ من المولى اجر وهو منه اي المولى في الاستاذ ينظر
 الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ بحكم باجر مثله في تعلم ذلك
 العمل وان كان يشهد للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاذ وكذا لو دفع ابنه ذكرا فاشترى
باب الاجارة الفاسدة يفسد بامور ذكر الاول بقوله بالشرط المفسد للبيع لان المنافع
 يكون لها قيمة بالعقد وتضرب به مالا فيعتبر الاجارة بالمعاوض المالبة دون ما سواها
 من النكاح والخلع والصلح غير ذلك ونحوها وذكر الثاني بقوله والشيوخ بان يوجب
 نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه وانما فسد لان المقصود منها
 الانتفاع وهو امر حسي لا يمكن بالمشاع ولا يتصور تسليمه فلا يجوز تجارة البيع لان
 المقصود به الملك وهو امر حسي يمكن في المشاع فيجوز اصيل احترزه عن الشيوع الطاري
 فانه لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية كما اذا اجر كل الدار ثم فسخا في النصف او اجر حلالا
 دارهما الواحد فمات احدهما وبالعكس لا من شريكه فان كل المنفعة خرجت على ملكه
 فالبيع بحكم الملك الحقيقي والبيع بحكم الاجارة فلا يظهر معنى الشيوع وانما يظهر
 الاختلاف في حق السبب ولا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم فاذا لم يظهر الشيوع
 صح العقد على انه لا يصح في رواية غري خفيفة كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله وشيئا المسمى
 بان جعل الاجرة ثوبا او دابة بدو تعيين وذكر الرابع بقوله وعدم التسمية بان قال اجرتك
 داري شهر او سنة ولم يقل بكذا ونفسا ايضا اذا استاجر حمارا ثوبا او دابة سنة بمائة درهم
 على ان يرمي المستاجر ويكون على المستاجر اجر المثل بالغاما بلغ لانه لما شرط المدة على
 المستاجر صارت المدة من الاجرة فيصير الاجر مجهولا ذكره فاضحا وانما لم يذكره هذا الدخول

تجاوز ص

تحت قوله وجهالة المسمى فان فسدت بهما اي بهذين الاخيرين وجب اجر المثل باستيفاء
المنفعة اذ قبل استيفائها لا يستحق الاجر بالغام بلغ والا اي وان لم تفسد بهما
بل بالشرط او الشبوع لم يرد اي اجر المثل على المسمى اي اذا كان اجر المثل زائدا على المسمى
لا يجب الزيادة لانهما رضيا باسقاط حقهما حيث سميا الا قبل وينقص عنه اي ان كان
اجر المثل ناقصا عن المسمى لا يجب قدر المسمى بفساد التسمية وانما لزم اجر المثل في الفسار
بهما بالغام بلغ ولم يرد على المسمى في الفساد بغيرهما لان المنافع لا قيمة لها في نفسها
عندنا وانما يتقوم بالعقد وشبهه فاذا لم يتقوم في نفسها وجب الرجوع الى ما قومت
في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها باسقاطه واذا جهل المسمى او عدم التسمية التقي
المرجع ووجب المرجع الا صلي وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغت هكذا ينبغي ان
يقدر هذا الكلام فان عبارات القوم مضطربة في هذا المقام فان اجره اذ تفرع
على قوله وجهالة المسمى يعيد اي عبد مجهول فسكن مدة كسنة اشهر مثله ولم
يدفع اي العبد فعليه المدة اجر المثل بالغام بلغ وينقص في الباقي من المدة اجره اذ
كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفسدت الباقي اذ لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهور
لجهالتها ولا على ما بين اذ في والكل لعدم اولوية بعضها من البعض فتعين الادنى
واذا تم الشهر الاول فكل منهما ان ينقص الاجارة لانها ما العقد الصحيح وفي كل شهر
سكن في اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للموخر ان يخرج
الى ان ينقضي الا بعد شهر وكذا كل شهر سكن في اوله لان التراضي منهما بالعقد يتم بالسكن
في الشهر الثاني وهذه هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما
الخيار في الدلالة الاولى من الشهر الداخل ويومها لان ذلك راس الشهر وفي اعتبار
الاول نوع جرح الا ان يسمى الكل بان يقول اجرها ستة اشهر كل شهر بكذا متعلق
بالمستلزمين معا يعني اذ ايتن جملة الشهور وعين حصنة كل منها جاز العقد لان المدة
صارت معلومة فارتفع المانع من الجواز اجرها ستة اشهر بكذا صح وان لم يسم اجر كل شهر
لان المدة معلومة الا يرى ان اجارة شهر واحد يصح وان لم يسم قسط كل يوم واول
المدة ما يسمى بان يقول من شهر رجب من هذه السنة والا اي وان لم يسم شيئا فو
العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثل يتعين الزمان الذي يعقب
السبب كما في الاجال بان باع الى شهر ولايمان بان حلف لا يكتم قولا بحيث اعتبر
فيها الابتداء بعد الفراغ من التكلم فان كان اي العقد حين قبل الاول اعير له هبة

اي شهر السنة كلها بالاهلية لان الاهلية اصل في الشهر قال تعالى قل هي موافقة
للناس والا فلا ايام لان اصل اذ انعذر يصار الى البدل استاجر عبد باجر معلوم
ويطعامه لم يخرج لجهالة بعضه بل لجهالة اجارة الحمام فجاز اخذ اجرة لما روي انه صل
الله عليه ولم دخل الحمام في المحنة ولتعارف الناس والحمام لما روي انه صل عليه وسلم
اجتمعا واعطى اجرة والطير باجر معين والقياس ان لا يصح كذا نرد على استهواك
العين وهو اللبن فضا كاستيحا البقرة والشاة يشرب لبنها او البستان ليأكل ثمرها
وجه الاستحسان قوله تعالى فان ارضعن لكم فانهن اجورهن وعليه انعقد الاجماع
وقد جرى به التعامل في الاعصار بلونيكرو ولا نسلم ان العقد ورد على استهواك
العين بل على المنفعة وهي حضنة المصبي وتلقينه ثديها وتربيتها وخدمته واللبن
تابع وانما لا يستحق الاجرة اذ ارضعت بلبن الشاة لانها لم تأت بالعمل الواجب
عليها لانه اجارة وليس بارضاع وطعامها وكسوتها وعندها لا يجوز للجهالة
وله ان الجهالة انما تفسد العقد لا فضائها الى المنازعة وليس كذلك لان العادة
بين الناس التسوية على الظاهر لان منفعة ذلك ترجع الى اولادهم وللزوج وطئها
لا في بيت المستاجر كما باذنه يعني ليس للمستاجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الزوج حق
الزوج فلا يتمكن من ابطال حقه لكن المستاجر يمنع من وطئها في منزله لان المنزل ملكه
فلا يجوز له ان يدخله باذنه وله اي للزوج في تكاح ظاهر بين الناس او عليه شهود
فستحق اي فسخ اجارة الظئر لو بغرذه سواء كان الزوج من بنيته ان يكون امرأته
ظئرا او لا لان هذه الاجارة توجب خللا في حق الزوج وللزوج ان يمنع امرأته عما توجب
خللا في حقه وفيما اي في تكاح غير ظاهر بل باقرارها لا اي ليس له ان يفسخ الاجارة لان
العقد قد تزمها وقولها غير يقو له في حق استاجرها وجرار المستاجر فستحق ان يفسخ
او جلت لان لبنها تضرب بالولد وعليها غسل المصبي وثيابه واصلاح طعامه وهذه
لان العادة ان الظئر هي التي يتولى هذه الامور فصارت ذلك كالمشروط لا تمن شيئا منها
اي من الثياب والطعام والذهن وهو اي ثمنه واجره اي اجر عمل المرضعة وارضاعها
على ابيه وفرع على هذا بقوله فان ارضعته بلبن شاة او عذته بطعام ومضت المدة
فلا اجر فان اجر الارضاع لما كان على الاب كان ترك الارضاع حرمانا عن الاجر فان
الارضاع هو اشرب المصبي لبنها باذخال حلبة ثديها في فيه ولذا قال صاحب الهداية
فان هذا الجار وليس بارضاع فقولهم فان ارضعته يكون موقفا للمشكلة بخلاف ما اذا

الى اخاد منها حتى ارضعة حيث يستحق الاجر كذا في الكفا والتمنع الاجارة للذوات
والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه والفنا والملاهي والتوضيح وفي المحيط في كتاب
الاستحسان اذا اخذ المال بغير شرط يباح لانه اعطاء مال عن طوع بلا عقد وعيب
النفس وهو ان يوجر فله كذا في الكفا والمراد اخذ الاجرة عليه والاصل
ان الاجارة لا يجوز عندنا على الطاعات والمعاصي لكن لما وقع الفتور في الامور الدينية
جوزها المتأخرون ولذلك وفي اليوم بصحتها اي الاجارة لتعليم القرآن والفقه
والامامة والاذان ويجوز المستاجر على دفع الاجر ويجوز به وعلى الخلق المرسوق وهي
هدية تهدي الى المعلمين على شئ من بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهداء الخو
نفسه الى الاجارة ان دفع الى اخر غير لا ينسب بصفه واستاجر حمارا ليعمل رده ببعضه
اي بعض الزاد او ثور ليعمل برة ببعض دقيقه هذا لا يغير يسمى فقير الطمان وقد نفى
الشيخ رضي الله عليه وسلم لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله ولا يكون في معناه او من يجز
له كذا اليوم كذا اي اذا استاجر حمارا ليعمل له هذه العشرة الا صوب من الدقيق اليوم
بدونهم فسد عندنا اي خفيفة لجهالة المعقود عليه لان ذكر الوقت يقتضي كونه المنفعة
وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه العمل ولا ترجح لاحدهما على الآخر مع ان نفع
في وقوعه على العمل لانه لا يستحق الاجارة بكونه اجرا مشتركا ونفع الاجرة وقوعها على
المنفعة لانه يستحق الاجرة بمضي المدة عمل ولا فساد العقد ولو كان المعقود عليه كلهما
اي يعمل هذا العمل مستغرقا لهذا اليوم فهو غير مقدور عادة وعلى اي خفيفة انه اذا سقي
عماد وقال في اليوم جازت الاجارة لان في الطرف لا تقدر المدة فلا يقتضي الاستغفار
وكان المعقود عليه العمل وهو معلوم او ارضا بشرط ان يكثرها او يكثر اثمارها او يكثر
لان اثر هذه الاعمال يبقى بعد انقضاء المدة وليست من مقتضيات العقد وفيه نفع
صاحب الارض ففسد كالبيع بكذا استبها رها على ان يكثرها او يكثر ثمرها او يكثر
ويكثرها لانه شرط يقتضيه العقد لان الزراعة مستحقة بالعقد وهي لا يبا في الاستغفار
والكرى فلا تفسد به وبما ذكر راعها او ما يزرع فيها من امواله فلا يفسد
الارض يستاجر للزراعة والبناء والغرس فاما يبين شيئا منها لم يعل المعقود عليه واما
الثاني فلتفاوت انواع الذراعات واضرار بعضها بالارض فاما يبين شيئا منها لم يعل
للمعقود عليه الا ان يعمد المورج بان يقول على ان يزرع ما شئت في يصح لوجوده اذ كان
منه ولو زرعها بغير ذكر الزراعة او ما يزرع فمضى الاجر عاين العقد صحيحا ولا يستحق

لا رنق

لا رنق لجهالة الزراعة قبل تمام العقد استاجر حمارا الى بغداد وكمر سم حمله
فحمل معاد امهات لم يصح لان الاجارة فاسدة والعين امانة وليد يوجد التقدي وان
بلغ المكان المعهود فله المستحق من الاجر استحسانا والقياس ان يجب اجرا مثل لانه وقع فاسدا
وجه الاستحسان ان جهالة ان رنقت قبل تمام العقد فان نتارعا اي العاقدان قبل
الدرع في الصورة الاولى او الحمل في الصورة الثانية سميت الاجارة يعني فسخها القاضي
دفع الفسخ وان تعدى الى المستاجر على الدابة وصحب او حمل طعاما مشتركا بينه وبين
آخر فاستاجر احدهما الآخر او حماره الى مكان كذا حمل الطعام كله فله اجره لا المستحق
ولا اجر مثل اما في الاول فلما تقرر ان الاجر والضمان لا يجتمعان واما في الثاني فلو العقد
ورد على ما لا يحتمل الوجود فبطل كاجارة ما لا تنفع له لان المعقود عليه حمل النصف
الشاب وحمله غير متصور لانه فعل حسي لا يتصور في الشاب فحيث انه شاب نجاة
البيع لانه تصرف شرعي وهو يحتمل كذا في الجود في الطريق يعني استاجر دابة ثم جحد
الاجارة في بعض الطريق وجب اجر ما ركب قبل الا تكثر ولا يجب الاجر لما بعده عند
ابي يوسف لانه بالحق صار خاصا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر
كله لانه سلم له استعمال فسقط الضمان كذا في الكافي وزاد في شرح المصنف بقوله
فسقط الضمان قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة لا تنقسم وحده فوجب للاجر
المسمى على المستاجر لا التزام بذلك اجارة النفع بالنفع يجوز اذا اختلفا واذ اختلفا
يعني اذا اجره ارض ليسكنها ليسكني دار اخرى او دابة ليركبها ركوب دابة اخرى او ثوب
ليلبسها بلبس ثوب آخر لم يجز عندنا لان المعقود عليه ما يجرى من المنفعة واذ اختلفا
في الحال فاذا اتحد الجنس كان كذا في الشيء بجنسه تسببه والجنس بانفراده يحرم التسببا
عندنا بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان التسبب في الجنس المختلف ليس بجرام كذا في الكافي
اقوله يرد على ظاهره ان قوله لان التسبب في الجنس المختلف ليس بجرام مخالف لما قاله بان التسبب
ان وجد القدر والجنس حرم الفضل والنساء لوجود العلة وان وجد احدهما وعدم الآخر
حل الفضل وحرم النساء مثل ان يسلم هرويا في هرويا وترا في شعير وان عدا ما حل الفضل
والنساء فان البر والشعر جنسان مختلفان وقد حرم النساء فيه ودفعه ان المراد بالجنس
المختلف ما لا يكون فيه قدر كبير حفة بتر جفنتي شعير حيث جاز فيه التسبب لا اختلاف
الجنس وانما يقاء القدر كما مر في بابيه وهما كذلك فان جنس النفع اذا اختلف وليس النفع
منه فقد انقضت بغيره لم يجرم التسبب لانتفاء جزئي العلة فيكون هذا اخلا في قوله وان عدا

حل الفضل والنسأ هذا وقد علق في المحيط عدم الجواز اذا اتحد الجنس فضل خطاب منه
بان المنافع معدومة في الطرفين فكانت نسأ لا عيناً والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الكالي الا انه خص منه بخلاف الجنس بالاجزاء **باب من الاجزاء** لا جبر نوعان احدهما
الاجبر المشترك وثانيهما الاجبر الخاص وسياق في بيان الاول لم يعمل الا واحد كالحياطة ونحو
او يعمل له اي لو احدث عملاً غير موقت فانه اذا استاجر رجلاً وحده للحياطة والجنز في بيته
غير مفيد بيوم او يومين كان اجبر مشترك وان لم يعمل لغيره او موقفاً بالتحصيل
يعني اذا استاجر رجلاً ليرعى غنمه شهراً بغيره فهو اجبر مشترك الا ان يقول ولا تنزع
غيره ثم يصير اجبر وحده وسياق في تحقيقه وانما يستحق اي لا يستحق الاجبر المشترك
الا جبراً بعمله كالصباغ ونحوه لان الاجزاء عقد معاوضة فيقتضي المساوات بين
العوضين فماله يسلم العقود عليه المستاجر وهو العمل لا يسلم الاجبر العوض وهو الاجبر
ولا يقضي ما هلك في يد سواء هلك بسبب يمكن الترخيصة كالسفرة او بما لا يمكن كالزينة
الغالب والغارة لان العين امانة عنده لا فبضه باذنا المالك لمنفعة وهي اقامة العمل
له فلا يكون مضماً عليه كالمودع واجبر الوحد وان وصلته شرط عليه الضمان لانه شرط
لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اما فيما لا يمكن الترخيصة فبالاجزاء واما
فيما يمكن فعلي الخلاف فعمد مما يجوز لانه يقتضيه العقد عند معاوضة نفسه لا كرفعة
المتأخرين بالصالح على النصف لاختلافه في الصالح رضي الله كذا في الهادية بل يصح ما هلك
بعمله كالحرق اي خرق الثوب الحاصل من الدق اي دق القصار وزلق الحال كان التلف
الحاصل من زلفة حصل من تركه التثبت في المشي وانقطاع جل يشهد بالاجل فان التلف الحاصل
حصل من تركه التوثيق في شد الجمل وعرق السفينة من هذه الامور عرق اي لا يقضي ادبها
عرق من هذه السفينة او سقط من دابة وان كان يسبق او فوده لان ضمان الادب في كسب
بالعقد بل الحناية وما يجب بهما يجب على العاقلة والعاقلة لا يتحمل ضمان العقود وهذا
ليس بحناية لكونه ماذوناً فيه او هلك من حجارة او فصد لم يجز العناد كذا ادب اي لا يقضي
ايضاً دابة هلك من فصد ونحوه لم يجز اي لم يجز العناد لانه التزم بالعقد فصار
واجباً عليه والواجب لا يجامع الضمان كما اذا احدث القاضي وعرض ومات المضرور
الا ان يمكن الترخيصة كدق الثوب ونحوه اذ بقوة الثوب ورفقه يعلم ما يجمله من الدق
بالاجتهاد فامكن تقبيله بالشك منه بخلاف الفصد ونحوه فانه يثنى على قوة الطبع
وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يجمله من المخرج فلا يمكن تقبيله بالمشي فليسقط

باب الاجزاء

اعتباره

اعتباره الا اذا جاوز المعتاد فيضمن الزائد كله اذا لم يهلك واذا هلك فيضمن نصف
دية النفس لانه هلك بما دون فيه وغير ماذون فيه فيضمن بحسبه وهو النصف
حق ان الختان لو قطع الحشفة وبراء المقطوع يجب عليه دية كاملة لان الزائد هو
الحشفة وهو عضو كامل فيجب عليه دية كاملة وان مات بحسبه نصف الدية وهي من
الغرائب حيث يجب الاكثر بالبراء والاقل بالهلاك ذكره الزيلعي فان انكسر دن في الظهر
ضمن الحال قيمته في مكان عمله بلا اجر ومكان كسره بخصته اجر اما الضمان فانه
تلف بفعله لان الداخل تحت العتق سليم والمفسد غير داخل واما الجمار فانه اذا انكسر
في الطريق والحمل شيء واحد بينه وبين غيره فانه يضمن في هذا الوجه وله وجه آخر
وهو ان ابتداء الحمل حصل باصره فممكن تعدياً وانما صار تعدياً عند الكسر فيميل الى اقل
الجهتين شاء فان مال الى كونه متعدياً ضمن قيمته في الابتداء ولا يجزى جراد بينه وبين
متعدياً في الابتداء وان مال الى كونه ماذوناً فيه في الابتداء وانما صار متعدياً عند
الكسر فضمنه قيمته عند الكسر واعطاه اجرة بحسبه وتأتي النوعين الاجبر الخاص ويستحق اجبر
وحد ايضاً وهو من يعمل لو احدث عملاً موقفاً بالتحصيل وفوائده القبول عرفت مما سبق
ويستحق الاجبر بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل كاجبر شخص لخدمته او رعي غنمه وليس
ان يعمل لغيره لان منافعه صارت مستحقة له والاجر مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع من العمل
مانع كالمرض والمطر ونحو ذلك مما يمنع العمل فالحال ان الاجبر للخدمة او لرعي الغنم
انما يكون اجبراً خاصاً اذا اشترط عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره او ذكر المدة او لا يتحلى
بشيء اخر راعياً شهراً ليرعى لغيره غنماً سنة باجر معلوم فانه اجبر خاص باول الكلاوي
شتره انه اوقع الكلام على المدة في اوله فيكون منافعه للمستاجر مدة تلك المدة فيمنع ان
تكون لغيره فيها ايضاً وقوله بعد ذلك ليرعى الغنم يحتمل ان يكون لا يباع العقد على العمل
فيصير اجبراً مشتركاً لانه متى يقع عقده على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجبر
الخاص المدة فان الاجارة على المدة لا تقضي في الاجبر الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول
استاجر بك شهر للخدمة او الحضانة فانه يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيبقى اجبر
وحد ما لم يقض على فله ان يقول على ان ترعى غنم غري مع غنمي وهذا ظاهر وانقر المدة
بان استاجر ليرعى غنماً سنة لباجر معلوم شهراً فيكون اجبراً مشتركاً باول الكلام
لا يباع العقد على العمل في اوله وقوله شهراً كلام يحتمل ان يكون لا يباع العقد على المدة
فيصير اجبراً وحد ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغير اول كلامه

بالاحتمال ما لم يصح بخلافه ولا يضمن ما هلك في يده او بعلمه اما الاول فلو العين
امانة في يده بالاجماع اما عنده فظاهر واما عندهما فلو نضمن الاجير المشترك نوع
استحقاقا عندهما صيانة لأموال الناس لا يتقبل الاعمال من خلق كثير طوعا في كثرة الاجر
وقد عجز عن القيام بها فمكت عند طوبى له فيمحق الضمان اذا هلك بما يمكن التحرز
لئلا يتساهل بحفظها واجير الواحد لا يتقبل الاعمال فاخذافيه بالقياس واما الثاني
فلان المنافع صارت مملوكة للمستاجر فاذا امره بالضرر الى ملكه صرح وصار بابا منابه
فصار فعله منقولا اليه كانه فعله بنفسه وفرع عليه بقوله فلو يضمن طير صبي ضاع
اي الصبي في يده او سرق ما عليه اي على الصبي من كل شيء اجير وحدث صرح بده الاجر
بالتردد يدق العمل بخوان خطته فارسيا فبدرهم وان خطته روميا فبدرهمين وزمانيه
بخوان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصفه ومكانه بخوان سكنت في هذه الدار
فبدرهم او هذه فبدرهمين والعمل بخوان تسكن فيه عطارا فبدرهم وان تسكن
حتادا فبدرهمين والمفتا بخوان تذهب الى كوفة فبدرهم وان تذهب الى واسط
فبدرهمين والمحل بخوان تحمل عليها شعير فبدرهم او برافدرهمين وكذا اخيره بين
ثلاثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع والجماع دفع الحاجة لكن يجب اشتراط خيار
التعيين في البيع لا الاجارة لان الاجارة بما يجب بالعمل واذا وجد يصير العقود عليه ما
وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد والبيع مجهول فيتحقق للجهاالة بحيث لا يرتفع النزاع
الا باثبات الخيار له ويجب اجرا ما وجد من الامرين المدة وفيهما قليلا كان او كثيرا لكن
اذا كان اي التردد في الزمان بخوان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصفه يجب
بالاول اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الاول من اليومين المرد وفيهما ما سمي من الاجر
وفي الثاني اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الثاني منهما اجر المثل غير ان تدعى المسمى وعندهما
الشرطان جائزان وعند زفر فاسدان لان ذكر اليوم للتعيين وذكر الغد للترقية فيجتمع
في كل يوم تسميتان والواجب احدهما وهي مجهولة كما لو قال خطه اليوم بدرهم او نصف
درهم ولهما ان كل واحد مقصود فصارتا اختلاف النوعين كالرومية والفارسية وله
ان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في الاول فلم يجمع تسميتان فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم
والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجتمع في الغد تسميتان بدرهم او نصف درهم فيكون الاجر
مجهولا وهي تمنع جواز العقد بغير المستاجر تنورا او كاتونا في الدار المستاجرة واحترقا
بعض بيت الجيران او الدار لضمان عليه مطلقا اي سواء يبي باذ صاحب الدار او لا

اذا صح

لان

لان هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقى لا النقصان الا ان يصنع ما لا
يصنع الناس من ترك الاحتياط في وضعه وايقاده ما لا يوقد مثلها في التور والكانون
كذا في العمادية استاجر حمارا فاضل عن الطريق انه علم انه لا يجده بعد الطلب لم يضمن كذا
راع بد شيا من فطيرة خاف على الباقي ان يتبعها كذا في الثانية لا يسافر بعيد موجر الخدمة
بلو شرطه لان في خدمة السفر زيادة مشقة فلو ينظمها الاطلاق لا يسرد مستاجر
اجر عمل عبد محجور يعني اذا استاجر عبد محجور شهرا واعطاه الاجر فليس للمستاجر ان
ياخذ منه الاجر لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استثنى لان فساد الرعاية حق المولى
فبعد الفراغ رعاية حقة في الصحة وجوب الاجرة ولا يضمن اكل علة عبد غصبة فجر
هو اي العبد نفسه يعني رجل غصب العبد فاجر العبد نفسه وسلم عن العمل صحت الاجارة
كونه نفعيا في حق المولى فان اخذ العبد الاجر فاخذ الغاصب الاجر منه فاكله لا يضمن عند
ابي حنيفة ولا يضمن لانه اتلف مال الغير بله تاويل لان الاجر مال المولى وله انه اتلف
مالا غير متقوم في حق المثلث فلو يضمن كغصاب السرقة بعد القطع كما اذا اجره الغاصب
فانه اذا اجر عبد غصبة واخذ الاجرة والتلفه لا يضمن لان الاجر له وصح للعبد قبضها
اي الاجرة الحاصلة من اجارة نفسه اتفاقا لانه نافع محض مأذون فيه كقبول الهبة وقائمة
تظهر في حق خروج المستاجر من عهدة الاجر فانه يحصل بالاداء اليه وياخذها مولاة
قائمة لانه وجد عين ماله ولا يلزم من بطاوة النقوم بطاوة المالك كما في نصاب السرقة
بعد القطع فانه غير متقوم ومالك المالك استاجر عبد شهرين باربعة وشهرين بخمسة
صح على الترتيب المذكور لان الشهر المذكور ولا ينصرف الى ما يلي العقد مخير بالخيار فينصرف
الثاني الى ما يلي الاول ونزوة حكم الحال ان اختلفا في اباق العبد ومضنه وجرى ماء الرعي
يعني ان استاجر عبد شهرين بدرهم فقبضه في اول الشهر ثم جاز آخر الشهر والعبد مريض
او ابق واختلفا فقال المستاجر مرضي هو ابق من اول المدة وقال الموجر اخرها حكم الحال
فان كان العبد ابقا او مريضا في الحال يحكم انه كذلك من اول المدة فلو يجب الاجر وان لم يكن
ايضا او مريضا يحكم بانه كذلك من اول المدة فيجب الاجر وكذا الاختلاف في جرى ماء الرعي القول
لرب الثوب في القميص والقباء والصخرة والجمع يعني قال رب الثوب الخياط امرتك
ان تحيط ثوبي قباء فخطته قميصا او للصباغ امرتك ان تصبغ ثوبي احر فصبغته ابيض
وقال الخياط والصباغ ما امرت به فقلت له فقلت في القول في الصورتين لرب الثوب مع الممين
لان الاذن يستفاد من قبله كان القول قوله فيما اذن فيه فاذا لم يكن لهما بينة فخلطت

ا
نار حجة

الثوب في الصورة الاولى خيران شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا اجر له وان شاء
 اخذه واعطاه اجر مثليه ولا يجاوز به المستحق لانه استعمل امره في اصل ما امر به وهو القطع
 والخياطة لكن خالفه في الصفة فيختار ان شاء في الثانية خيران شاء ضمنه قيمة
 ثوب ابيض وان شاء اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المستحق ايضا والقول لرب
 الثوب في الاجر وعدمه اي صدق رب الثوب مع يمينه في قوله علمنا في مجازنا الاصناف
 قال بل باجر لانه ينكر العقد وجوب الاجر وتقوم عمله **باب في فسخ الاجر** يفسخ
 الاجارة اي المستاجر ولا يفسخ لانها تنفسخ لاحتمال الاستفاد بوجه آخر ولهذا لا يفسخ
 تنفسخ بخيار الشرط بان استاجر دار سنة على انه او المجر بالخيار فيها ثلثة ايام وانما تنفسخ به
 لانها عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس فيجوز فسخه بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه
 كالبيع وبخيار الرقبة لانه صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه
 والاجارة شراء للمنافع فيتناوله ظاهر الحديث لفظا اورد لانه وبخيار عيب حاصل قبل
 العقد وبعدة اما جواز الرد بعيب حاصل قبل العقد فظاهر واما جوازه بما بعد العقد
 فاذن الموقوف عليه هو المنافع وانما توجد شيئا فشيئا وكل ما كان كذلك فكل جزء
 منه بمنزلة الابتداء فكان العيب صادقا قبل القبض وذلك يوجب الخيار كما في البيع وعلى
 هذا لا فرق بين ان يكون العيب حادنا بعد قبض المستاجر او قبله لان الذي حده بعد قبض
 المستاجر كان قبل قبض الموقوف عليه وهو المنافع كذا في شروح الهداية بقوت النفع صفة
 عيب كمراب الدار والقطيع ماء الرعي وماء الارض فان كل واحد منها بقوت النفع فيثبت خيار
 الفسخ او يحل عطف على بقوت به اي بالنفع يعني ان العيب لا يثبت بقوت النفع بالكتابة بل يحل به بحيث
 يجوز ان ينفع به في الجملة كمرص العبد وفي جواز الرد بان الاجارة تنفسخ به ايضا فلو لم يحل اي
 العيب به كمرص بالنفع او النفع اي المستاجر يحل بالنفع واستوفى المنفعة فقد رضى العيب
 او ازاله اي اذا خول المجر سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يحل بالنفع
 المقصود لم يكن يجوز الفسخ نحو ما اذا كان في الدار حائط للجمال ولا ينفع به في سكناها
 وسقط ذلك الحائط ليس ولا يفسخ لان المعقود عليه المنفعة فاذا لم يمكن الخلاء فيها
 لم يثبت الخيار وبعد عطف على بخيار الشرط لم يفسخ بالعقد اذ بقي اي العقد
 كما في سكون وجع عرس استوجر حده لقلعه فان العقد ان بقي لم يفسخ وهو
 غير مستحق بالعقد وموت عرس واحد وعيها استوجر اي طباخ الطبخ وليها فان العقد
 ان بقي ففسخ المستاجر بانائه في مال غير الوارثة ولم يفسخ على لزوم فسخ المستاجر

الابن

الابن المجر فانه اذا اجره كانا اود ارا ثم افلس ولزمه ان لا يقدر على قضائها
 الابن ما اجره واد فسخها يفسخ والا لزم ضرر الجبس وسفر عطف على لزوم مستاجر
 عبد للمدة في المصروف مطلقا اي غير مقيد بكونها في المصروف وان كان محولا على الخدمة في المصروف
 فان منع مالكه غم السفر ففسخ المستاجر الفسخ لوجود العذر واد المستاجر سفره فلو لم يكن
 الفسخ لوجود العذر وان رضى المالك سفره فليس للمستاجر الفسخ لاستفاء العذر ولو لم يكن
 مستاجر كان لغيره فان الاجارة ان بقيت لزمه اداء اجره اذ كان وهو يمتنع بالافلاس
 واقد من خياط يعمل بماله استاجر عبد الخياط فترك عمله قبل ان يملكه لان من
 ليس له مال ويعمل بالاجر فاس ماله ابرة ومقراض فلا يتحقق العذر في حقه وكذا يمكن
 الدابة من سفره فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزم ضرر زائد لاحتمال كون قصد
 سفر الحج قد ذهب وقته وطلب غير له ففسخ او التجارة فافترق بخلاف متعلق بقوله
 وخياط يعمل بماله استاجر عبد ترك مستاجر اي مستاجر عبد له اي الخياط ليعمل
 متعلق بالترك في المصروف فانه لا يكون عذرا اذ يمكنه ان يقدر الغلام للخياطة في ناحية ويعمل
 في المصروف في ناحية وبداء المكاري متعلق بقوله وبداء المكاري فانه ايضا ليس بعذر اذ
 يمكنه ان يعقد ويبعث دواته على يد تلميذه او اجيره وبيع ما اجره متعلق بقوله ولزمه
 فانه ايضا ليس بعذر اذ لو لم يرد في ذلك ما مر وتنفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احدهما
 اي احد العاقدين لو عقد هاتين لنفسه لانه لو بقيت نصيبا منفعة المملوكة او الاجرة المملوكة
 لغير العاقد مستحقة بالعقد لا تنقلها الى الوراث وهو لا يجوز ولو عقد هاتين لنفسه اي لنفسه
 كالتوكيل والوصي والمتولى لبقاء المستحق عليه والمستحق حتى لو مات للمعقود له بطلت لما ذكرنا
 وتنفسخ بموت احد المستاجر او المجر في حصته فقط وبقيت في حصته المحي وقال زفر
 يبطل فيهما لان الشيوع مانع قلنا الشرط تراعي وجوده في الابتداء لا البقاء كالشهادة
 في النكاح **مسائل** احرق حصا ثيابا رضى وهي جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع
 المحصود والمراد بها ههنا ما سبق فاصلى القصب المحصود في الارض استاجرها واستوعبها
 احرق في مالى رضى غير لم يضمن لان هذا تشبيب وليس بمباشرة فلا يكون متعديا كحافر
 البئر ملكه ان لم تضطرب الرياح قال الامام شمس الائمة عدم الضمان اذا كانت الرياح
 سائكة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة فتعين لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه
 فيكون مباشرا وصح حفر في الطريق فاحرق شيئا ضمن لانه متعد بالوضع ولو رفعها
 الى ربح الى شئ فاحرقه لا ضمن لان الريح تسببت فعد كذا في النهاية سقى ارضه لا سقى ارضه

وان اراد حج

اي لا يمتثل تلك الارض ذلك السقي فتعدى الى الماء الى جاره ضمن كانه مباشر لا مستبعد
حياط ونحوه في دكانه في طرح عليه العمل بالنصف جاز فان صاحب الدكان قد يكون
ذاجاه وحرمة ولكن لا يكون حاذق في العمل فيقع حاذق بطرح عليه العمل وكذا القياس
ان لا يجوز لانه استاجر بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كقنبر الطمان لكنه جاز
لانه شركة الوجوه في الحقيقة فان هذا بوجهه يقبل وذلك بخلافه يعمل فيستظم المصلحة
ولا يصير للجهالة فيما يحصل كما يستجبر رجل لرجل عليه مجهول وراكبين وحمل جمل معن
فانه جاز استئجاره في القياس لا يجوز وهو قول الشافعي لان العمل متفاوت ومجهول فيفض
الى النزاع وجه الاستحسان للجهالة نزول بالصرف الى المعتاد وراية اجماع اى اراة العمل
الجمال احسن لان المشاهدة اني للجهالة استاجر اى جمل وحمل ودر مراد فاكل منه زياد عونه
لانه استجبر عليه جمل معتدرا في جميع الطريق فله ان يستوفيه قال الغاصب داره وعرها
والا فاجر بها كل شهر كذا فيم يفرغ وجب للسمي لانه اذا عين الاجرة والغاصب رضى
بها ظاهرا انعقد بينهما انعقد اجارة الا اذا انكر الغاصب ملكه فاداه انكره لم يكن رضى
بالاجارة وان وصيلة اثبتت اى اثبت صاحب الدار كونه ملكا له او اقر اى الغاصب به
اى ملكه وله برض بالاجرة اى صرح بعدم رضاه به في كنفه رضاه ظاهرا المستاجر اى
جازه ان يوجر اجرة غير موجه ولا يجوز ان يوجر له لوجه لان الاجارة تملك المنفعة
والمستاجر حق المنفعة قائم مقام المجر فيلزم تملك المالك ويعبر ويودع فيما
الناس في الانتفاع به لانه لما ملك منافعها لم يملكها لكن لا فيما لا يختلف الناس
في الانتفاع بها والا كان متعديا فاذا استاجر دابة ليركب لا يوجر غيره ولا يعبر
الناس في الانتفاع به وكذا لا يستجارد ارفع فعل وقبض ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة
رجع الوكيل بالاجرة على الامر كذا ان شرط بقبول الاجرة وقبض ومضت المدة ولم يطلب
الامر وان طلب وابتى بقبول اى لا يرجع على الامر نعم لو وكل رجلا ليجاز ليس استاجر له
دارا معينة فاستاجر وقبضها ومنعها من الامر او لا حتى مضت المدة فالاجرة على الوكيل
لانه اصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالامر على الامر لانه في القبض ثابت عن الموكل في حق
ملك المنفعة فصار قابضه حكما فان شرط الوكيل بقبول الاجرة وقبض الدار ومضت
المدة ولم يطلبها الامر منه رجع الوكيل بالاجرة عليه لان الامر صار قابضا بقبضه ماله
يظهر المنع ولو طلبها فاني حتى يرجع به على الامر لانه لما حبس الدار من الامر ولم يجر
الحبس خرجت يد الوكيل من ان يكون يدنيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما ولم تضر المنفعة

في يد الموكل حكما فلم يرجع على الموكل كذا في النكاح للقاضي الاجرة على كسب المكاتب قد يجوز
لغيره لان كنهها ليس من افعال القضاء ليجر المستاجر لا يكون خصما للمدعي الاجارة والرهن الشراء
لان الدعوى لا يكون الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك العين ذكر في العارية
كتاب اكرار لما فرغ من كتاب تملك النفع بعوض شريع في كتاب تملك النفع بدو عوض
في الصحيح هي بالتشديد كانهما منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب وفي الهداية هي في العترة
وهي العترة وفي الكافي هي في القار وهو التناوب فكانه يجعل الغير نوبة في الانتفاع بملكه
الى ان يعود اليه لانه ما ذكره شرعا بملك نفع بدو عوض وبهذا يخرج الاجارة وتصح بالشرع
لانه صريح فيها واطمئنت ارضي لانا لا طعام اذا اضيف الى ما لا يطعم كما لا يرض براد بكل
غلتها اطوا فالا سم الحبل على الحمال ومحتك لوني هذا ارجايتي هذا اذ المراد به الهبة فان
المخ تملك العين عرفا وعند عدم ارادة به على تملك المنافع واصله ان يعطى ناقة او شاة
ليشرب لبنها ثم ترد وكذا استعماله تملك العين فاذا اراد به الهبة افاد ملك العين والخبر
على اصل وضعه وحملكك على دابة هذه دابة به الهبة فان هذا اللفظ يستعمل عرفا في الهبة
لما سبق من قولهم حمل الامير ولدنا على الفرس ويراد به التملك ومعناه لغة هو ايجاب وهو
مستعمل فيه ايضا فاذا انوى احدهما صح وان لم يكن له نية حمل الاول لانه يلزم الا على بالشك
اقول بهذا التقرير يندفع ما عترض صاحب الكافي على الهداية بوجهين احدهما انه جعل
في كتاب العارية هذا في اللفظين يعني محتك وحملكك حقيقة لملك العين ومجاز التملك
المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحملكك على هذه الدابة انوى بالمجاز الهبة
وعلى بان الحمل هو كذا كتاب حقيقة فيكون عارية لكنه يجعل الهبة ونائبتهما انهما اذا كانا تملك
العين حقيقة والحقيقة يراد باللفظ بدو نية فعند عدم ارادة الهبة لا يجعل على تملك المنفعة
بل على الهبة اما اندفاع الاول فلا انه اراد بجعل هذا في اللفظين حقيقة لملك العين في
العارية جعلها حقيقة لانه عرفا فيكونان مجازين لملك المنفعة عرفا ضرورة واداره
بجعلها حمل حقيقة لا وركاب جعله حقيقة له لغة فيكون لملك العين مجاز لغة في
فان مضافة واما اندفاع الثاني فاولون الحقيقة انما تراد باللفظ بدو نية اذ لم يوافقها
مجاز يستعمل فان البته اذ انتفت كان المعنى العرفي واللغوي المستعمل مستو بين في اللفظ
فيجعل اللفظ على اللفظ في لانه يلزم الا على الشك واحدمك عبدي فانه اذن له في
الاستيلاء فيكون عارية وفي قوله لك داري لك سكني وداري لك عمرى سكني فان لفظ
سكني محكم فاذا ارادة النفع فيصير الدوم عن افادة الملك ويرجع المعنى من لانه المناق

شيئا فشيئا بحسب ما فيها فاما لو وجد لم تملك فصير الرجوع ولا يضمن اذا هلكت بل وتعد
لانها امانة ولا توجزى العارية ولا ترهن لان العارية دون الاجارة والرهن والثمن
لا يضمن ما فوقه فان اجر او رهن المستعير فهلك العارية ضمنه المعير اي ضمن المعير
المستعير ههنا لانها اذا لم يتناولها كان كل منهما غصبا ولا يرجع اي المستعير على احد
اذ ظهر بالضممان انه اجر او رهن ملك نفسه او ضمن المستاجر ويرجع اي المستاجر على التو
د فوالضرر والغور عنه ان لم يعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع لانه لم يعرف فصار
كالمستاجر من الغاصب عالما بالغصب وتعارى العارية مطلقا اي سواء اختلف استعماله
اولا ان لم يعين مستفعا لانه لما كانت لملكك المنافع جاز ان يعيرك المالك بملكك التملك
كالمستاجر بملكك ان يوجر والموصى له بالخدمة يملك ان يعير وتعارى ما لا يختلف استعماله
ان عينه اي مستفعا وفرع على قوله وتعارى مطلقا بقوله فمن استعاره اية مطلقا يحمل عليها
ما شاء ويعير له اي للحمى ويركب بنفسه ويركب غيره وايا فعل يعين وضمن يعير حتى
لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذ اتعين بركوبه ولو ركب غيره ليس ان يركب
بنفسه حتى لو فعله ضمن وان اطلق اي المعير لا تنفع في الوقت والوقت انتفع ما شاء اي
وقت شاء لانه يتصرف في ملك الغير فملك النص على الوجه الذي اذن فيه واذ قيد
ضمن اي المستعير بالخلاف الى شرط حفظ التقييد ما في الوقت لا النوع او بالعكس وفيهما
فان عمل على وفاق القيد فظاهر وان خلاه الى شرط يضمن والى مثل او غير لا عارية التمنين
والتمكين والموزون والعدد المتقارب فرض لان الاعارة تملك المنفعة ولا تنفع به
الامور الا باستهلاكها ولا يملك استهلاكها الا اذا ملكها فانقضت تملك
غيرها ضرورة وذلك بالهبة او بالقرض والقرض اذا ناهما ضرر الكونه من جباله المثل
هذا اذا لم يعين الهبة ما اذا عتبتها كاستعارة الدرهم ليعيرها الميزان او يزين بها
الدكان ونحو ذلك من الانتفاع فيصير عارية امانة ليس الا انتفاع باها وكما كانت
نظير عارية الخيل والسيف الخ وفرع على كونه فرضا بقوله فيضمن ههنا كها قبل الانتفاع
كما هو حكم القرض صرح الاعارة اي اعارة الارض للبناء والغرس لان منفعتها معلومة
تملك بالاجارة فتملك بالاعارة وله اي المعير ان يرجع لان الاعارة ليست بلاه ويملك
قلعهما اي البناء والغرس لانه شاغل ارضه بملكه فيؤثر بالتفريق الا اذا شاء ان يأخذها
بقبضتها اذا استقرت الارض بالقلع فيضمن له قيمتها مقلوب عين ويكون ان لم يكن
يتلف ارضه عليه ويستبد ذلك به لانه صاحب اصل واذا لم يستعير به لا يجوز التمسك

الباقي قوما

الباقي قوما ولا يشترط الاتفاق في القلع بل اية ما طلبه اجيب وضمنت الارض
ما نقص البناء والغرس بالقلع ان وقت العارية لانه مغرور من جهة حيث وقت الظاهر
هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفعا للغرور عن نفسه وكره اي الرجوع قبله اي قبل وقت
عين لان فيه خلف الوعد ولو عار اي ارضه للزراعة لا تؤخذ اي الارض حتى يجسد اي
حان لانه يجسد مطلقا اي سواء وقت اوله لان له نهاية معلومة وفي التمسك مراعاة
الحق في بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقلع دفعا للمضرب عن المالك واذا كتبت
يكتب قد اطعمتني ارضك لا اعيرتني يعني اذا عار ارضا بيضا ليزرعها يكتب المستعير
انك اطعمتني ارضك كذا الا زرعها عند اي شيء وقال يكتب انك اعيرتني لان الاعارة
هي الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع اولى وله ان لفظه الا طعام اذ على المراد
من الاعارة لانها يختص بالزراعة واعارة الارض تارة يكون للزراعة وتارة للبناء ونصب
الفسطاط فكانت الكتابة بلفظ الا طعام اولى ليعلم ان غرضه الزراعة صرح التوكيل برده
العارية والمعصوب لانه التزام فعل او اجبا ولو توكيل اي بالرد لا يجزى التوكيل على النقل الى
منزله بل بدفعه اليه حيث يجده لان التوكيل لم يضمن شيئا بل وعد ان يشترع على الامر بخلاف
الكفيل لانه يضمن كالتوكيل بقضاء الدين فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه رد المستعير الذية
مستند خبره قوله الاتي تسليم ولو وصليته مع عبده اي عبد المستعير واجبه مسانته
او مشاهرة لا ياتونه الى منعتك بالرد اصطلح ما لكها لانفس ما لكها او العبد عطف
على الذية الى دار مالكه لانفسه تسليم حتى اذا هلك لم يضمن استئثنا والقياس ان يضمن لانه
لم يرده العارية على ما لكها ولا على وكيل ما لكها بل ضيعها وجه الاستئذان انه اتى بالتسليم
المعارف لانه رد العارية الى المربط او الى دار المالك وهما في يد المالك حكما فكان رد ههما
الى يد المالك كردها مع عبد المعير مطلقا اي سواء يقوم على اية او لا هو الصبي او الجيرة
كما مرى مشاهرة او مسانته لان المالك راض به عادة لو كان المستعير غير نقيس يعني ان
يجوز رد المستعير الى يد غلام صاحبه او وضعه في داره او اصطلح انما يكون في الاشياء
التي يكون في يد الغلام عادة وكذا غيره واما ما لم يكن كذلك كعقد لؤلؤ ونحوه فاذا رده
المستعير الى غلام صاحبه او وضعه في داره او اصطلح لم يضمن لان العادة لم تجز به ولهذا
لو رده في الموضع الى غلامه يضمن بخلاف الاجنبي بخلاف ما اذا ردها مع الاجنبي فانه
يضمن بخلاف رد البودبة والمقصود الى دار المالك فانه اذا ردها اليها ولم يستلمها
اليه ضمن اما البودبة فلا يضمنها لم يرض بحفظ غيره والما او دفعها عنه واما الغصب

فلان الواجب عليه ابطال فعله وذلك بآثاره الى المالك العبد المادون بملك الاعارة كذا
في الحالة والمجوز اذا استعار واستهلكه يضمن بعد التقبيل لانه الميرسلطه على اثاره وشرط
عليه الضمان فصح تسليمه وبطل الشرط في حق المولى ولو اعار هذا المجوز فاستهلكه
ضمن الثاني للمالك لان المجوز يضمن بالثبوت ما لا استعاره بها فقلده صبيبا فسرقي
الذهب منه فان كان الصبي بصيطا ما عليه له يضمن اي المستعير لانه لم يضعه اذ المستعير
ان يعبر ولا يضمن لانه ضيقه حيث وضعه عند لا يعقل حفظه كذا في المحيط وصعها
اي وضع المستعير العارية بين يديه فنام فضاقت لم يضمن لو كان نومه جائسا لان هذا
حفظ عادة وضمن مضطحا ترك الحفظ ليس للرب اعارة مال طمعه كذا في الخواصة
واجرة الرد اي رد العارية والوديعة والعين المستاجر والمقصوب والرهن على المستعير
والمودع والموجر والغاصب والمرفق لان المنفعة حصلت لهم **كتاب الوديعة** لا يفي
وجه مناسبتها لكتاب العارية هي لغة مطلق التراث وشرعا امانة تركت للحفظ وركنها
الايجاب من المودع كاد وعقده او ما يتوب مناه قول او فعله فان فوضه فوبه بين يدي
رجل سواء قال هذا وديعة عندك او سكت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر
وترك الثوب ثم فضاغ صار ضامنا لان هذا ايداع عرفا صرح به قاضيا والفقير عطف
على الايجاب حقيقة بان يقول قلت واخذت او نحو ذلك او عرفا بان يسكت حين يضع
الثوب ولو قال لا اقبل الوديعة فوضه بين يديه وذهب فضاغ الثوب لا يضمن لان يضمن
بالرد فانه يصير مودعا بغير قبول ذكره قاضي خان وشرطه كون المال قابلا لثبات
اليده عليه لان ايداع عقد استخفاف وحفظ الشيء بدون اثبات اليده عليه محال
فايداع الطيرة الهوى والعبد لا يفي والمال الساقط في البر غير صحيح وحكمها وجوب الحفظ
على المودع وصيرورة المال امانة عنده وفتح عليه بقوله فلو يضمن اي المودع ان هلك
او سرق عند لقوله عليه الصلوة والشهاد ليس على المستودع غير الفعل ضمان والمقل
الحاين والا فلول الحيانة ولو وصليه وحدها اي لم يسرق معها مال للمودع وقال
مالك يضمن للثمة والنجحة عليه ما نقلناه الا ان يموت اي المودع مجتهدا اي لم يبين حال
الوديعة فانه يكون متعديا فيضمن كذا الامناء اي كل امين مات مجتهدا لمحال الامانة
يضمن الا متوليا اخذ الفلعة ومات مجتهدا وسلطانا او دعه بعض الغامضين بعض القيمة
ومات مجتهدا اي بلبان المودع وقاصيا او دعه مال اليقيم ومات مجتهدا اي بلبان
المودع كذا في الخا ويحفظها بنفسه عياله اي زوجته ووالده ووالده واجبه ويضمن

ان يحفظ

ان يحفظ بغيرهم او اودعها غيرهم لان المالك جني بحفظه في يده دون غيره فيضمن
بالسليم اليه الا اذا خاف حرقا او غرقا فسلم الى جاره او فاك اجرا ذ لا يمكنه ان يحفظ
في هذه الحالة الا بهذه الطريق فصار ماذ وباقية ولا يصدق عليه الا ببينة لانه يدعي
ضرورة تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصحا كما اذا ادعى الاذن في الابداع كذا
اي يضمن ايضا المودع اذا اطلب ربها اي رب الوديعة فتمع اي المودع قادر على تسليمها
فانه اذا اطلبها بالرد لم يكن راضيا بما سلكه بعده فيكون متعديا بالمنع فيضمن به او يعذر
اي المودع وفتر التعدي بقوله فليس يوجبها او ركب دابتها او اتفق بعصها فان المودع
اذا اتفق بعصها ضمن ما اتفق منها ولم يضمن كلها او خلط مثله بما بقي فانه اذا جاء بمثل
ما اتفق تخلطه بالباقي صار ضامنا لاجمعها لانه صار مستهلكا للكل بل الخلط كذا في الكفا
او تجد هاعنده يعني اذا اطلبها صاحبها فوجد هاعنده ثم اودع ضمن لان المالك غفر له
ثم الحفظ حين طالبه بالرد فهو بلا مسالك بعده غاصب فيضمن فان عاد الى الاقرار
لم يبرأ من الضمان لان العقد ارتفع فلا يعود الا بالجدد ولم يجده وانما قال عنده
لانه لو انكر عند غيره بان قال اجني عندك وديعة لفان فقال لا لا يضمن لان المجوز
عند غيبة المالك المالك الحفظ لانه يقع به طمع الطامعين عنها فلا يضمن به او يحفظ اي
الوديعة فذرا لم يبرأ اي يحفظها غير هاعنده اي غير تلك الدار فيضمن بمخالفة امره او خلط
بماله حتى لم يبين سواء خلطها بجنسه او بخلافه فانه لخلط استهلكه عند
عنده اي خيفة مطلقا وان اخلطت اي الوديعة به اي مال المودع ببلو صنع منه كما اذا
اشق الكيسان فاخلطوا اشركا ولا ضمان اذ لا تعدى منه وهذا اتفاق وان زال العقد
يعني اذا تعدى المودع في الوديعة بان اودعها عند غيره ثم زال التعدي فزعه الى يده
زال الضمان بمعنى ان الوديعة اذا ضاعت بعد العود الى يده لم يضمن خلوها للشا فعي
هذا الذي ذكره حكم الوديعة واختلف في سائر الامانات قال في العارية لو استعار دابة
الى مكان مسمى فجاز بها المستعير المكان المسمى ثم عاد اليه فهو ضامن الى اذ برهها
على المالك قبل هذا اذا استعارها ذاهبا لاجائيا اما اذا استعارها ذاهبا وجائيا برهها
وهذا القائل يسوي بين المودع والمستعير المستأجر اذا اخالفوا ثم عادوا الى الوفاق برهوا
في الضمان اذا كانت مدة الابداع والاعارة باقية وفر المشايخ من قال في العارية لا يبرأ
من الضمان ما لم يرد هاعلى المالك سواء استعارها ذاهبا او ذاهبا وجائيا وهذا القائل
يقول ان المستعير والمستأجر اذا اخالفوا ثم عادوا الى الوفاق لا يبرأ من الضمان بخلاف المودع

اذا خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ والقول الاول اشبه واليه مال الشيخ الاسلام
خواهر زاده وله اي المودع السفر بها اي بالودعة وان كان لها حمل وموثة ان امن
اي الطريق بان لا يقصده احد غالبا وان قصده امكده دفعه بنفسه وبرفقة ولحمية
اي المودع عن السفر فان لم يامن او نهاه فصاعت ضمن اودعه اي اودع رجلا جارا
منليا يعني المكبات والموزونات والعدايا المتعارية لم يدفع اي المودع الى احد
حصته بعينه الاخر ولو دفع ضمن وقال لا يدفع ولا يضمن قبل الخوف في التلقيات والقبليات
معها والصحيح انه في التلقيات فقط ولهذا قال كما في القمي اودعها ما ينقسم قسمين وحفظ
كل نصفه وان كان مما لا يقسم حاز ان يحفظ احدهما باذن الاخر وذلك لانه رضي بحفظهما
ولم يرض بحفظ احدهما كله فان الفعل كالحفظ متى اضيف الى اثنين فيما يقبل التجزي
يتناول البعض وذلك فيقع التسليم الى الاخر بل ورضا المالك وضمن دافع كله
لا قابضة لان مودع المودع لا يضمن هذه بخلاف ما لا يقسم فان دافع كله لا يضمن
لانه لما اودعها مع علمه بامتناع احدهما عليه ليلك ونهارا وامكهما المأبأة كان
راضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال كذا المرئيهان والوكيلان بالشر ما دام سلم
احدهما الى الاخر ما يقسم حيث يضمن بخلاف ما لا يقسم فهي غير المدفع الى عباله فدفع
الى من له بد اي انفك منه مع انه من عباله ضمن ودفع الى من لا بد منه كدفع الدابة الى عبده
وما تحفظه النساء الى عرسه لا اي لا يضمن يعني اودع رجلا ودفعه وقال لا تدفعوها
الى امرتك وعبدك وامتك ولولدك واجرتك وهم في عبالك فان دفع الى واحد منهم
فهلك فان كان يجدر بداهم الدفع اليه بان كان له سواء اهل وخدم فهو ضامن
والا لم يضمن لان هذا الشرط يفيد فقد بامن الانسان الرجل على المال ولا بامن عباله
لكن انما يلزم مراعاة شرطه بقدر الامكان فان كان يجدر بداهم الدفع الى من نفى عنه وهو
ممكن فحفظها على الوجه المأمور به فيضمن بحفظها على الوجه الذي عنه وان كان لا يجدر بداهم
منه لم يضمن اذ لا يمكن الحفظ الا به فلم يمكن العمل به مع مراعات هذا الشرط فلم يعتبر التقييد
فيصل فصار كانه قال لا تحفظ قطعا متافضا لاصله وهذا كما اودع دابة وقال لا تدفعها
الى غلامك او نهاه عن الدفع الى امراته والودعة شي تحفظ على يد النساء والرجل ممن
لا يجدر بداهم فهذا الشرط بناقضا صلا باطله كما لو امر بحفظها في بيت معين
فمدار او صندوق معين في اي البيت فحفظه في بيت آخر منها اي من تلك الدار او صندوق
آخر منه اي من ذلك البيت فانه لم يضمن بخلاف الدار الاصل ان الشرط انما يقع

مفيد والعمل به ممكنا والشرط في دار اخرى مفيد لان الدارين مختلفان في
الامن والحفظ فصح الشرط وامكن العمل به واما البتة في دار واحدة فقلما يختلفان
في الحرز فالتمكن من الاخذ من احدهما يتمكن من الاخذ من الاخر فصار الشرط غير مفيد
العمل به ايضا فلو اعتبر وكذا المصدوقان فان تعيين المصدوق في هذه الصورة لا يفيد
فان المصدوقين في بيت واحد لا يتفا وتان ظاهره ان يكون لهما اي البيت والمصدوق
حظا ظاهره في قيد الشرط ويضمن بالخوف اودع المودع فهلك ضمن المودع المودع اودع
قطر وقال يضمن ايها شاء فان ضمن الاخر رجوع على الاول ولو اودع الغاصب ضمن
المالك ان شاء ثم الغاصب والمودع اما الغاصب فظاهره وامام مودعه فلفظه منه بداه
ماله ثم انه ان لم يعلم انه غاصب رجع على الغاصب قولا واحدا وان علم كذلك في الظاهر
وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه اشار شمس التمه كذا في النهاية كما في الغاصب وغاصبه الغاصب
والمشتري منه فان غاصبه والمشتري ضامن مثلما يتلقى منه ابتداء لعدم اذن المالك وكذا
بقراء معارف اذ في رجول كل منهما انه له اودعه اياه فتكلى لهما فهو اي لهما وعليه
الف اذ يضمن لانه دعوى كل منهما صحت فتوجهت اليه لهما وانما يحلف لكل منهما بالقرعة
لان كلا منهما ادعاه بانقراده والمسئلة على اربعة اوجه لانه اما ان يحلف لهما او يحلف للزوج
ونيكل للثاني او بالعكس ونيكل لهما فان حلف لكل منهما فادعاه لهما وان حلف للزوج ونيكل
لثاني فالألف له بدله او اقراره فان عكس فالألف للزوج ولا شيء للثاني وان نكل للثاني ايضا
فالألف بينهما لانهما وجب لكل منهما عليه بدله واقراره وعليه الف آخر بينهما لان قوله
اوجب لكل منهما كل الالف كان ليس معه غيره فاذا اصر لهما فقد صرف نصف نصيب
هذا الى ذلك ونصف نصيب ذلك الى هذا فيعزم ذلك اودع حرا عبدا مجبورا فادع المجبور
مجبرا فاعطه وصاع المودع ضمن الاول لانه سلطه على الثاني فشرط عليه الضمان فطعن التسليم
وبطل الشرط في حق المولى فقط اي لا يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند اي خيفة
لانه لم يضمن بعد العتق رعاية الحق المولى ولو صاع المودع عند ثالث يعني اذ اودع المجبور الثاني
العبد المجبور الثالث فهلك عند الثالث فادع الضمان عليه وان عتق لانه مودع المودع وهو
غير ضامن عند اي خيفة وعزم الاول بعد عتقه كما مر قوله لانه سلطه على وعزم الثاني في الحال
لانه استهلكه بدله الى الثالث ومودع المودع يضمن عنده اذ احق كتاب المهر مناسبتة
لكتاب الودعة ان عين الرهن امانة في يد الرهن كاسبيا في يكون كالودعة موهبة المجس
مطهر وشي عاين المال اخبر ان غرضه الحرو والمدخر والخروج بها بحق يمكن احده اي الحق منه

اي المال وهو اي ذلك الحق الذي حقيقة وهو دين واجب ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط
فانه يصح بمن عبده ومن خل وذبحته وبدل صلح غير انكاره وان استحق او وجد خرا او خيرا
او مينة او تضاد فان لا دين لان الدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه اكد من دين هو عود
كاسيا في اوجها كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة والفوم بسمونها الاعيان المضمونة
بنفسها وسباني تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى بتعقد حال كونه غير لازم لانه يترجى كالبينة
والصدق في ايجاب وقبول كما في الهبة قلل من تسليم والرجوع عنه بغيره على قوله غير لازم
فاذا سلمه اي الراهن الرهن وقبضه من قبل المرتهن يجوز اي يجوز الاحتراز عن رهن الثمر على
الثمر ورهن الزرع في الارض لان المرتهن لم يحجزه مفرعا اي غير ملك الراهن وهو احتراز
غير عكسه وهو رهن الثمر و رهن الارض وذا الزرع ورهن دار فيها متاع الراهن
متمم احتراز عن رهن المتاع كرهن نصف العبد او الدار كذا في غاية الشا وهذه المعاني
هي المناسبة لهذه الاقفا لا ما قبل ان الاول احتراز عن رهن المتاع والثالث عن رهن
ثمر على الثمر وذا الثمر كما لا يخفى على اهل النظر لزم اي الرهن هو جزاء لقوله فاذا سلم
والتحلية فية اي دفع المتاع من قبض في زمان يمكن فيه قبض اي في حكم قبض المرتهن حتى
اذا وجدت في الراهن بحضرة المرتهن ولم يأخذ فضاء ضمن المرتهن فلو وجه لما قبل الرهن
بناء على ظاهر المعنى القوي ان الصواب ان التحلية تسليم لانه عبارة عن رفع المتاع من قبض
وهو فعل المستلم دون المسلم والقبض فعل المبيع كالتسليم اي كان التحلية فية ايضا قبض
اعتبر على القوم بان التحلية ينبغي ان لا يكون في قبض الراهن اذ القبض منصوص في الرهن
بجاءه فالباع حتى استند لواعظ شرطية القبض في الرهن بقوله تعالى فزمان مقبوضة
والاصل ان المنصوص برأى وجوده على اكل لجهتها اقوله المنصوص انما برأى وجوده على
اكل لجهتها اذ انفق عليه بالاستقوال واما اذا ذكر تبع المنصوص فلا يجب ان يرأى
وجوده كما ذكر فان التراضي في البيع منصوص عليه بقوله تعالى الا ان تكون تجارة غير تراض
فلو صح ما قال المعتز لم يطل بيع المكره ولم يفسد وليس كذلك كما سياتي ولو هلك اي
الرهن اعلم ان الرهن امانة محضه عند المتألف حتى لم يجعله مضمونا وعند ناهرا امانة لكي يد
المرتهن بد استيفاء وينتقد بالرهان لانه لا استيفاء يحصل من المانية دون العين فاستيفاء
بالعين كما ذهب اليه يكون استيفاء والمرتهن مستوف لا مستبدل وانما يحصل الاستيفاء
بجس الحق والمجانسة بين الاموال باعتبار صفة المانية دون العين فكان هو امين في العين
كالقبض حقيقة الاستيفاء ولهذا كان نفقة الرهن على الراهن في حيوة وكفنة بعد ثما وهذا

مقوله

مقوله صلى الله عليه وسلم عليه غرمه فاذا هلك الرهن ضمن اي المرتهن بالاقل يجب تعينه
بالادم لثلاث يتوهم كون من في قوله مقيمة وم الدين تفضيلية وليس كذلك بل بيانية والمق
بالاقل الذي هو من هذين المذكورين ايهما كان وقد وقع في نسخ الوقاية منكروا واستحق
اي الدين وقيمة الرهن سقط دينه اي صار المرتهن مستوفيا لدينه ولو كانت قيمة اي
الرهن اكثر من الدين فالفضل امانة لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر الدين
ولو كانت اقل منه سقط من الدين قدره ورجع المرتهن بالفضل مثلا اذا رهن ثوبا قيمته
عشرة بعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن
على الراهن بخمسة اخرى وان كانت خمسة عشر فالفضل امانة وضمن اي المرتهن بدعوى
الرهان كذا بلا بينة يعني اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ضمن ان لم يقيم البينة مطلقا اي سواء
كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار او من الاموال الباطنة كالنقد والخطب
والعروض وقال مالك يضمن في الاموال الباطنة فقط لاي المرتهن طلب دينه من رهنه
لان الرهن لا يسقط طلب الدين وله جسه به اي الراهن بالدين وان كان الرهن في يده لان
حقه باق بعد الرهن والحبس جزاء الظلم فاذا اظهر مطلبه عند القاضي يجب دفعه للظلم وله
ايضا حبس رهنه بعد النسخ حتى يقبض دينه او يبرأه لان الرهن لا يبطل بمجرد النسخ بل برده
على الراهن بطريق النسخ فانه يبقى مضمونا ما بين القبض والدين لا استيفاء به اي بالرهان عطف
على قوله طلب دينه مطلقا اي بالاستيفاء ولا سكنى ولا ليس ولا اجارة او اعاره سواء كان
من المرتهن او الراهن الا بالاذن اي اذن الراهن ان كان المتنع المرتهن او اذن المرتهن ان
كان المتنع الراهن فلو فعل اي انتفع بالرهن قبل اذن توقيه ولم يبطل اي الرهن به اي بالتعدي
واذا اطلب اي المرتهن دينه ولو لم يرد العقد امر باحضار الرهن لان قبضه قبض
استيفاء فلا وجه لقبض ماله مع قيامه بالاستيفاء لان هلاكه محتمل فاذا هلك في يد
المرتهن تكره الاستيفاء ان لم يكن له مائة متعلق بقوله ولو لم يرد العقد فان الاماكن
كلها هي حق التسليم كما كان واحد فيما ليس له مائة فان احضره اي المرتهن الرهن سلم
الراهن الدين ثم المرتهن الرهن لينعين حق المرتهن كما تعين حق الراهن بحضرة الرهن تحفيقا
للتسوية كما في البيع والتمتع بحضرة المبيع ثم يسلم الثمر وان كانت له مائة سلم اي الراهن الدين
يتاح احضار الرهن اي لا يكلف المرتهن احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم بمقتضى التحلية
لا النقل فممكن له مكانه ولكن المرتهن ان يحلفه بالله ما هلك كذا في الكا في مرتهن طلب
دينه لا يكلف اي المرتهن احضار رهن فوضع عند عدل بامر الراهن لكونه في يد الغير بامر الراهن

ولا يكلف ايضا المرتهن احضار ثمن رهن باعه المرتهن بامر اى امر الراهن حتى قبضه
لانه صار دينا بالامر ببيع الرهن فصار كأن الراهن رهنه وهو دين واذا قبضه بكلف
احضار لقيام البدل مقام البدل منه ولا يكلف ايضا مرتهن معه رهنه ممكنة اى تمكن
الراهن من بيعه اى الرهن ليقضى دينه بغير ايراد الراهن اى ببيع الرهن ليقضى الدين بثمنه
لا يجب على المرتهن ان يتمكن من البيع لان حكم الرهن الجبس الدائم الى ان يقضى الدين فكيف يصح
القضاء منه ولا يكلف ايضا مرتهن قبض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من
الدين لان له ان يجبس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في جبس المبيع ويحفظ بنفسه وعياله
كزوجته وولده وخادمه واجرة مشاهرة او مسانحة ليسكنون معه فان العبرة بالمساكنة
لا التفتة حتى ان المرأة لو دعت الى زوجها لا يضمن ذكره الزرع وضمن حفظه بغيره
ثمة الحفظ الواجب وقدره اى صرحا وايداعه ما تقر ان عينا مائة وجعلها ثمن الرهن
في حنصره البني والسري لانه استعمال وجعله في اصبع آخر حفظ وتقلد سبق الرهن
لانه ايضا استعمال لا التفتة فانه حفظ فان الشبهان يتقلدون في العادة بسيفين
لا التفتة والضمان في هذه الصور ضمان الغصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار
الدين ايضا امانة والامانات تضمن بالانوار وفي ليس خاتمة اى خاتمة الرهن فوق
آخر يرجع الى العادة فان كان ممن يحمل بلس خاتمة ضمن ولا كان حافظا فلا يضمن
وعليه اى على المرتهن مؤن حفظه كاجر البيت لحفظه واجرا لحفظه فان تمامه على المرتهن
وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين لان وجوبه لسبب الجبس وحق الجبس في الكل ثابت له
واما مؤن رده او رده جزء منه الى يده فتقسم الى المضمون والامانة يعني ان مؤنه رده
الى مرتهن ان كان جرحه من يده كجرحه على الرهن ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا
مؤنه رده جزء منه الى يد المرتهن كمد اواة الجروح ان كان قيمة مثل الدين اما اذا كانت
اكثر منه فتقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة على الراهن وكذا
مد اواة القروح ومعالجة الامراض والغذاء من الحناية وعلى الراهن خراج الرهن ومؤنه
تنقية واصلاح منافعه كتنقية الرهن وكسوة واجرا عليه وظنر ولد الرهن وسبق
البستان والقيام باموره فالخالص ان ما يرجع الى يده فهو على الراهن سواء كان في الرهن
فضل ولا لان العين بقيت على ملكه وكذا منافعه مملوكة له وما يرجع الى حفظه فهو على
المرتهن اما خاصة او بالتقسيم كما مر وكل ما وجب على احد هاتين الراهن والمرتهن فاداه
الاخر كان من غير اذنه ففى دين غيره بغير امره الا ان يامر به القاضي بكونه ولا عاين كما صا

امر به **باب ما يصح رهنه** والرهن به اولى صح رهن الحجر يعني الذهب والفضة
والكيل والوزن والكونها محل الاستيفاء فلو رهن المذكورات بجلود وجسها فهلك
هلكت بقيتها كسائر الاموال وهو ظاهر ولو رهن بجنسها فهلكت هلكت بمثلها
من الدين ويعتبر المماثلة في القدر وهو الوزن او الكيل بدو عمر الحرة ولا القيمة فان
الدين اذا كان وزنيا والرهن ايضا كذلك فملك فان شأنا يسقط الدين وان كان الدين
زايدا سقط قدر الرهن منه وبقي الزائد في ذمة الراهن وان عكس سقط قدر الدين
منه والفضل للراهن لا اى لا يصح رهن مشاع لان حكم الرهن كما عرفت بثبوت الاستيفاء
وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع مطلقا اى سواء كان مما يحتمل القسمة او لا
رهن في شريكه او في اجنبي والطاري كالمقارن وهو الصحيح كذا في الخلاصة ونمر على شجرة
اى دون الشجرة وزرع ارض او تحللها وبنها اى دون الارض كان المرهون متصلا بما ليس
بمرهون خلقة فكان في معنى المشاع كذا العكس وهو رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض
لا الثقل والزرع لان الاتصال بقوم بالطرفين فلا صل ان المرهون اذا كان متصلا بما ليس
بمرهون لا يجوز له امتناع قبض المرهون وحده ولا يصح ايضا رهن حر ومدير ومكاتب
وام ولد ووقف وحرر لان حكم الرهن بثبوت بد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء منها
لعدم المالية في الحر وعدم جواز بيع ما سواه ولا يصح رهنها من مسلم او ذمي واللام للمسلم
متعلق بقوله رهن حر وارثانها اى لا يجوز للمسلم ان يرهن حر او امثاله او يرهنها من مسلم
او ذمي لقدره لا بقاء والاستيفاء في حق المسلم ولا يصح له اى للمسلم رهنها الذمي يعني
ان كان المرتهن ذمي لم يضمنها المسلم كما لا يضمنها بالغصب منه لانه ليس بمالك في حق المسلم
وفي عكس الضمان يعني ان كان الراهن ذميا والمرتهن مسلم فيضمنه الذمي كما اذا غصب
لانه ما ان للذمي ولا يصح ايضا امانات كالود بعة والعارية ومال المضاربة والشركة لان ثبوت
الرهن بثبوت بد الاستيفاء للمرتهن فكان قبض الرهن مضمونا فلو بد منه ضمانا ثابت ليقع
القبض مضمونا ويثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانة ليس بمضمون بل يصح الرهن بها
ويبيع في ثمة التبايع لما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكما والمبيع
في يد البائع ليس بذم حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضمونا بمثل او القيمة
في المبيع بده ليس كذلك بل اذا ملك سقط الثمن وهو حق البائع وليس فيه ضمانا والفقير
يسمونه بالعين المضمونة بغيرها وسيا في حقيقة ان شاء الله تعالى ودرر تفسير الرهن بالذم
الى بيع وخل سلعته وقبض ثمنها وسلمها وحاشا المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن في البائع

رهن قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حبس الرهن من حل الدرك او لم يحل واذا اهلك الرهن
كان امانة عنده حل الدرك او لا اذ لا عقد حيث وقع باطلا وكذا في الكافي واجرة تاجرة
ومعنية وتجر حتى لو اهلك الرهن لم يكن مضمونا اذ لا يقابل شي مضمون وكذا بالنفس
لنقد الاستيفاء وشعيرة لان البيع غير مضمون على المشتري وعبد جان او مدبول
لا يغير مضمون على المولى فانه لو اهلك لا يجنب عليه شيء وقصاص مطلقا اي في النفس
ومادونها لنقد الاستيفاء بخلاف الجحانة خطاء لان استيفاء الارش من الرهن
يمكن ويصح بعين مضمونة بالمثل او القيمة كالمغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح
غرم عند اعلان الاعيان ثلثة اقسام احدها عين غير مضمونة اصلا كالا مانات
فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا فالامانة هلك
بالرد بعد شيء في مقابلتها او بعد فادى بقى امانة بل يكون مغصوبة وثانيها عين
مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه والقوم يسمونها الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون
الاعيان المضمونة في حد ذاتها وجهه ان الضمان كما عرفت عبارة عن رد مثل الهالك
او قيمة فالشيء اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو اهلك تعين المثل او القيمة فيكون
مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض وثالثها عين ليست بمضمونة ولكنها شبه
المضمونة كببيع في يد البائع فانه اذا اهلك لم يضمن احد بمثله او قيمة لكن انتم يسقط غرامة
المشتري وهو غير المثل والقيمة فيجوز هذا الاعتبار يسمى بالعين المضمونة بغير هافكاته
من قبيل المشاكلة ويصح بدله كما هو الاصل وهو نطقة بقوله ولو موعود اي يد الرهن
عليه اي على الرهن بما وعد ثم الدين يعني ان رهن ليقضه الف درهم وهلك الرهن
في يد الرهن فلهلكه على الرهن بمقابلة الالف الموعود فيجب عليه تسليم الالف الرهن
اذا لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان مساويا او اقل حتى اذا كان اكثر لم يكن مضمونا
بالدين بل بالقيمة ويصح ايضا برأس مال السلم وتجر الصلح لان القصد ضمان المال والجحانة
نابذة في المالبة فيثبت الاستيفاء من حيث المال فان هلك اي الرهن برأس المال او تم الصلح
تم العقد اي السلم والصرف واحده اي صار الرهن مستوفيا لدينه لتحقق القبض
حكما وان اقرقا قبل نقد وهلك بطل اي عقد السلم والصرف لغوات القبض حقيقة وحكما
ولم يات هذا التفصيل في السلم فيه اذ به بالذكر فقال وبالمسلم فيه فان هلك اي الرهن ثم
العقد وصار اي الرهن عوضا للمسلم فيصير لنا مستوفيا وان شفع اي عقد السلم صارا اي الرهن
رضاء بدله وهو رأس المال فيجبه فصار كالمغصوب اذا اهلك وبه رهن يكون رهنا

بقية

بقية وهلك رهنه بعد الفسخ هلك به اي بالمسلم فيه حتى يجب عليه رد مثل المسلم فيه
لقبض رأس المال لانه رهنة وان كان محبوسا بغيره وهو رأس المال ويصح ايضا بدله عليه
اي الاب عبد طفله مفعول الرهن المقدس لانه يملك الايداع وهذا أولى منه في حق
الصبي لان قيام الرهن بحفظه بالغ خوفا من الغرامة ولو هلك يملك مضمونا ولو هلك يملك
أمانة والوصي كالأب وغرماني يوسف وزفراته لا يجوز منهما ويصح ايضا بغير عبد او حقل
او دكية ان ظهر العبد طر واخلضرا والركبة مبنية وببدل صلح غير الكار ان اقران كادين
صورت رجل صالح غم انكار و رهن ببذل الصلح شيئا ثم تصاد قاغران كادين فالرهن
مضمون ولا يصلح هذه المسائل ما مران وجوب الدين ظاهرا لكي يصح الرهن ولا يشترط
وجوب حقيقة شري عينا على ان يرهن شيئا او يعطي كفايا حال كون الرهن والكفيل معنيين
لثمة متعلق بغيره وبقي اي المشتري ان يرهن ما سماء او يعطي كفايا سماء صح اي الشراء
استحسانا لا قياسا لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين ولا ينفقه
وهو منه عنده كما مر وجه الاستحسان انه شرط ملازم للعقد لان الكفالة والرهن لا يستتبانق
وهو بدوهم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن معينا اعتبر بغير الشرط واستتبانق
فصح العقد ولا اعتبر عن الشرط ففسد ولا يجزى اي المشتري على الوفاء لان عقد الرهن
تبرع من جانب الرهن ولا جبر على التبرع وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد
والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يسلم فادون لا يصير لازما بالوعد
اولى فللبائع سخره الا اذا سلم منه حلا او قيمة الرهن رهنا اي اذا الى المشتري ولم يجز
على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون
راضيا واذا لم يتم رضاه كان له ان يفسخ او يرضى بترك الرهن الا اذا كان كما ذكره لخصو
المقصود حينئذ اذ بدا الاستيفاء انما جئت على المعنى وهو القيمة لان الصورة امانة قال
اي المشتري لتابعه وقد عطاء شيئا غير المبيع امسك هذا حتى اعطى منك كان رهنا
لانه ذكر ما يد ل على الرهن لان العبرة للمعاني وفيه خلاف زفر رهن عينا من رجلين بددين
لكل منهما صاع وكله رهن عند كل منهما لا ان نصفه رهن لاحدهما ونصف الاخر لآخر
لان الرهن اضيف الى جميع العين بصفة واحدة ولا شيع فيه وموجب الجبس بالدين
وهو لا يجزى فصار محبوسا بكل منهما ولا تنافي فيه كما اذا قيل واحد جماعة فصر احد
لواحدة المتقولين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه والباقي بخلاف الهيئة من رجلين حيث
لا يجوز رهنه اي حقيقة لان القصد منها ايجاء الملك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا

لكل منهما كلاً فلو بدت الانقسام وهو في المقصود وتبها كل في نوبة كالعقد في حق
الآخر ولو هلك ضمن كل حصنة أي حصنة دينه إذ عند الهلاك يصير كل منهما مستوفياً
حصنة لأن الاستيفاء يجري في حق فني دين أحدهما فكله رهن للآخر لأن جميع العين
رهن في يد كل واحد منهما بلا تفرق رهنه رجل رهنه رجل رهنه رجل رهنه رجل رهنه رجل رهنه رجل
الدين بمسكة أي المرتهن إلى قبض الكل أي كل الدين لأن قبض الرهن يحصل في الكل ولو بيع
بطل حجة كل شخصين أنه رهنه عبده وقبضه هذه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما
سبق يعني إذا قام كل واحد من رجلين على رجل أنه رهنه عبده الذي في يده وقبضه هو
باطل لأن كل واحد منهما أثبت ببينة أنه رهنه كل العبد ولا وجه للقضاء لكل منهما بالكل
لأن العبد الواحد يستحيل كون كل رهنه بذلك في حالة واحدة ولا للقضاء بكل واحد
بعينه لعدم الوتيرة ولا للقضاء لكل منهما بالنصف لزوم الشيوع فتعين لهما من
ولو مات رهنه والرهن معهما فمهرن كل ذلك أي بانه رهنه عبده وقبضه كالمسألة
أي نصف العبد مع كل منهما رهنه بحجة لأن حجة الحبة المحبس والشيوع بضرة وبعد
المات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوع لا يضرة **باب رهن يوضع عند عدل**
سمى بعينه في رهن الرهن والمرتهن وضعا أي وضع الراهن والمرتهن الرهن عنده صح
خلافه المالك ولا يأخذ منه أي الرهن من العدل أحدهما لعلق حق الراهن في الحفظ بيده
وأمانته وحق المرتهن به استيفاء فلو يملك أحدهما أبطال حق الآخر ويضمن أي العدل
بدفعه إليه أي دفع الرهن إلى أحدهما لأنه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن في حق
المالية وأحدهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع إلى الاجنبي ويملك على المرتهن
أي أن هلك الرهن في يد العدل هلك في ضمان المرتهن لأن يده يد المرتهن وكله أي الراهن
المرتهن أو العدل أو غيرهما يبيعه أي بيع الرهن عند حلول أجل صح لأنه لو كمل بيع مال فإن
شرطه أي التوكيل في عقد الرهن لم ينفذ بالعدل وبموت الراهن أو المرتهن أو الموت الوكيل
سواء كان الوكيل المرتهن أو العدل أو غيرهما وإذا مات الوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيه
مقامه لأن الوكالة لا تجري فيها الإرث ولأن الوكيل رضي برأيه لا رأي غيره وله أي الوكيل
أي الرهن بعينه ورثته أي الراهن كما يبيع جال حيوة بعينه وإن مات المرتهن فالوكيل على
وكالته لأنها لا تبطل بموتهما ولا موت أحدهما ويجوز أي الوكيل عليه أي البيع أن يبيع الجاهل
والرهن غائب لثلاثة ينضرب المرتهن وكيفية الجاهل أن يجسه القاضي أيا ما يبيع فإن لم
يجده فاعاضه يبيعه عليه كالوكيل بالخصم غاب موكله حيث يجز عليه بالدفع الضم ولو وکیل

بالبيع مطلقاً ثم يباعه غم النسبة لم يقد كذا في الكافي ولا يبيعه الراهن أو المرتهن الآخر
الآخر لأن لكل منهما حق في الرهن للراهن حق الملك والمرتهن حق الاستيفاء بآية أي
الرهن العدل حتى يخرج من الرهن فالتمن رهن مقامه وإن لم يقبض لقيام مقام المقبوض
فهلكه أي هلك التمن هلك على المرتهن لتعاقد الرهن في التمن لقيام مقام البيع المرهون
كذا قيمة عبد رهن قبل أي إذا قبل العبد الرهن وغرمه القائل قيمته صارت رهنه يد العبد
وكذا عبد قتله أي العبد الرهن قد صح به فإنه يكون أيضاً رهنه يد العبد المقتول قال
أو في أي أن باع العدل الرهن فاقوى ثمنه أي ثمن الرهن المرتهن فاستحق أي الرهن في
الرهالك أي إذا هلك الرهن في يد المشتري قد وقع فيما رايته من نسخ صدر من الشريعة بدل
المشتري المرتهن فكان سهو من الناس ضمن المستحق الراهن قيمة الرهن لأنه غاصبت حقه
وصح البيع في الفسخ أي قبض التمن لأن الراهن ملكه بأداء الضمان أو ضمن المستحق العدل
القيمة لأنه متعده بالبيع والتسليم فهو أي في يكون العدل مخيراً أن شاء ضمن الراهن قيمة الرهن
لأنه وكله فيرجع عليه بما حقه من الغرور من جهة وصحا أي البيع والقضاء لأنه ملكه
بالضمان فتبين أنه باع ملك نفسه فلو يرجع المرتهن على العدل بدنية أو ضمن المرتهن
ثمنه الذي هذه الية الذين بالاستحقاق أنه أخذ التمن بغير حق لأن العدل ملك العبد
بالضمان فهو أي لا التمن له أي العدل لأنه بدل ملكه وإنما أداه إلى المرتهن على ظن
أن المبيع ملك الراهن فإذا تبين أنه ملكه لم يكن راضياً به فله أن يرجع به عليه ويرجع المرتهن
على رهنه بدنية لأن العدل إذا رجع بطل قبض المرتهن التمن فيرجع المرتهن على رهنه
بدنية ضرورة وفي القام عطف على قوله ففي الهالك أي إذا كان الرهن قائماً في يد المشتري
أحده أي المستحق من مثله لأنه وجده عن ماله ورجع هذا أي مشتريه على العدل بثمنه
لأنه العاقد وحقوق العقد يتعلق به ثم يرجع هذا أي العدل على الراهن به أي بثمنه لأنه الذي
أدخل في العدة بنوكيله فيجب عليه تخليصه وإذا رجع عليه قبض المرتهن التمن وسلم
المقبوض أو يرجع العدل على المرتهن بثمنه لأن العقد لما انقضى بطل التمن وقد قبضه المرتهن
ثم إذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو أي المرتهن على الراهن بدنية لأنه
إذا رجع عليه انقضى قبضه ما حقه في الدين كما كان فيرجع به عليه وإن لم يشترط
أي التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله فإن شرط بل وكل بعده يعني أن ما ذكره من التفصيل
أنما يأتي إذا شرط التوكيل في عقد الرهن وأما إذا لم يشترط فيه بل وكل الراهن العدل بعد
العقد فالحق العدل من العدة يرجع به العدل على الراهن فله أي لا على المرتهن لأن التوكيل

اذا كان بعد العقد لم يتعلق به حتى المرتهن فلا يرجع عليه كما في الوكالة المحررة عن
المرتهن بان وكل انسانا بان يبيع شيئا ويقضي به ثم ثمة ففعل ثم لحقه عهده لم يرجع
على القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن اذ تعلق بها حق المرتهن وكان البيع
واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزمه الضمان قبض المرتهن منه او بصورة عدم
قبضه ان العدل باع الرهن بامر الراهن وضاع الثمن في يد العدل بلو تعد ثم استحق المرتهن
فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن هلك المرتهن مع الرهن فاستحق وضم المرتهن
قيمة هلك بدنيه يعني اذ استحق الرهن الهالك رجل فله كتمان ان شاء ضمن المرتهن
قيمة وان شاء ضمن المرتهن لان كلاهما متعدي في حقه بالتسليم وبالقبض فان ضمن
الراهن فقد هلك بدنيه لانه ملكه باء الضمان فصم الا يفاء وان ضمن المرتهن يرجع على
الراهن بقيمة التي ضمنها وبدينه اي بالقيمة فلو انه مفرور من جهة الراهن بالتسليم
واقبال الذي فادته انتقض قبضه فيعود حقه كما كان **باب النقص والحجارة الرهن**
وقد بيع الراهن اي اذ باع الراهن بلو اذن المرتهن فالبيع موقوف لتعلق حق المرتهن
به فيتوقف على اجازة ان اجاز المرتهن او قضى اي الراهن دينه نفذ اما الاول فلو
التوقف لحقه وقد رضى بسقوطه واما الثاني فلو ان المانع من النفوذ قد زال والمقتضى
وهو التصرف الصادر من الاهل في المحل موجود والتم الرهن فان البيع اذا نفذ باجازه
المرتهن ينتقل حقه اليه بله وان قسم اي المرتهن عقد الرهن لم ينضم في الاصل لان التوقف
مع المقتضى للنفذ انما كان لصحة حقه وحقه نصها بانقضاءه موقوفا واذ اتى موقوفا
صبرا المستحق الى فكه او رفع الامر الى القاضي ليصيح اي القاضي العقد يحكم بغير الراهن
غير التسليم باع اي الراهن الرهن من رجل ثم باع فخر قبل الاجازة اي اجازة المرتهن وقد
البيع الثاني على اجازة ايضا اي كما وقف الاول فان الاول موقوف والموقوف لا يمنع
توقف الثاني فلو اجاز اي اجاز المرتهن البيع الثاني جاز الثاني لا الاول ولو باع الراهن
الرهن ثم اجر اي الرهن او رهن او وهب غيره اي غير المشتري فاجازها اي هذا التصرف
من البيع وغير المرتهن جاز الاول وهو البيع لا البواقي والتفرق بين المشتريين حيث جاز
البيع الثاني بالاجازة في الاول ولم يجز التصرفات المذكورة بعد البيع في الثانية مجرى
البيع مع وجود الاجازة للكل ان المرتهن فائدة في البيع لتعلق حقه ببدله بخلاف العقد
المذكورة اذ لا بد له في الهبة والرهن وما في الاجازة بدل المنفعة لا الهبة وحقه في مالية
العين لا المنفعة فكانت اجازة اسقاط الحقة في المانع فنفذ البيع وضاع حقه اي عطف

الراهن

الراهن الرهن وتلد بيرة واستبداد لانه تصرف صدر عن الاهل ووقع في المحل
فيبطل الرهن لقوات محلة فلو كان الراهن موسرا طوب بدنيه كحال اذ لا معنى لالتزامه
قيمة الرهن مع حلول الدين وفي الموقول اخذ منه اي الراهن قيمته وجعلت رهنا بدله
حتى يحل الدين لتحقق سبب الضمان وفائدة في الضمان وهي فصول الاستثناء وجبها
الى حلول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذ كانت من جلسته لان الغريم له ان يستوفي حقه
من مال غريمه اذا ظهر بيمين حقه فان كان فيها فضل رده لانها حكم الرهن بالاستيفاء
وان كانت اقل من حقه يرجع عليه بالزيادة لعدم ما يسقطه ولو كان الراهن معسرا ففي العقد
سعي العبد للمرتهن في الاقل من قيمة ومال الدين اي ان كانت القيمة اقل من الدين سعي في القيمة
وان كان الدين اقل منها سعي الدين ورجع على سيده اذ اصاب غنيا لانه قضى وهو مضطر
ففي حكم الشرع فيرجع عليه بما تحل عنه وفي الخصة يفي الدين ولا يستبدد سعي كل من المدين
والمستولدة للمرتهن في كل الدين بلو رجوع على سيده لانها اذ باه من مال المولى كانت
كسبها ماله وانما قد ادى اذ باع الراهن رهنا كاعناق غنيا اي ان كان الدين حاله اخذ
منه الدين وان كان موقوفا اخذ قيمته فيكون رهنا الى حلول الاجل واجبي الثلثة ضمنه
المرتهن فياخذ مثله او قيمته وكان اي لما اخذ رهنا بدله كما مر عاره اي الرهن مرتهنه
راهنه واعاره احدثهما الرهن والمرتهن باء وصاحبه من قبضه سقط ضمانه اي ضمان
الرهن حالة لمنافاة بين يدي العارية وبه الراهن وان وصلته في الرهن ولهذا كان للمرتهن
ان يسترده اليه وفيه على قوله سقط ضمانه بقوله فله في الرهن مع مستعيرة اي مع
راهنه ان كان هو المستعير او مع اجنبي ان كان هو المستعير هلك بلا شيء لقوات القبض
المضمون ولكل منهما اي من الراهن والمرتهن رده اي رده الرهن المستعير رهنا كما كان لو ان
لكل منهما حقا فخر فيه فان مات الراهن قبله اي قبل رده الى المرتهن في صورة الاعارة
والمرتهن احق بهاي الرهن من سائر الغرما لان العارية ليست بالوزنة والضمان ليس من الرهن
عطفه اذ حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع انه غير مضمون بالهداك واذ اتى الرهن فاذا
اخذ عاد الضمان يعود القبض فيعود بصفة واذ اجر او وهب او باع احدهما باء الآخر
فما جنى جميع عن الرهن فلا يعود الا بعد مبتدأ ولو مات الراهن قبل الرد الى المرتهن
فالمرتهن سيرة للفرهاء اذ تعلق بالرهن حقه لان هذه التصرفات فيبطل حكم الرهن بخلاف
الاعارة حيث لا يتعلق بها حق لان فخره رهن عدا غصبه ثم اشتراه من مالك لا ينفذ
للرهن لا توقف على اجازة المالك ولا ينفذ باجازه غيره ولا يسقط الدين به ولو كان ملك

الراهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا هلك في يد المرتهن واختار المالك تضمين الراهن
لانه ملكه بالضمائم وقت الغصب فكان ملك الراهن سابقا على الرهن كذا في القواعد
منه ان اذن باستعماله اي اذن له الراهن بطلب منه في غير الاستعارة وان كان
الرهن عارية او استعارة اي المرتهن فله ان يهلك اي الرهن حال العمل في صورة
الاذن والاستعارة لم يضمن اي المرتهن ثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد
الرهن فانتفى الضمان وفي طرفه اي قبل العمل وبعد الفراغ منه ضمن كالرهن اي ضمن
المرتهن ضمنا ان الضمان الرهن وهو معلوم صح استعارة شيء لغيره لان المالك رضى
بتعلق دين المستعير به وهو يملك كما يملك ان يتعلق به منه بالكمالة واذا صرح في
المستعير بما شاء من قليل او كثير فان الاطلاق واجب الاعتبار خصوصا في الاعارة لانها
فيها لا تقضي الى المنازعة وان عين المستعير بما عينه من قدره فانه اذا عين قدره لا يجوز
للمستعير ان يرهنه باكثر منه او اقل لان التقيد مفيد وهو ينفي الزيادة لان غرضه الاصل
بما ينسرد اؤه وينفي النقصان ايضا لان غرض العبر ان يضمن المرتهن مستوفيا للذكر
بقابلته عند الهلاك ليرجع عليه ولورهن باقل منه يهلك الباقي امانة فلا يرجع عليه
وجنس ومرتهن وبلد فان ذلك مفيد لتيسر البعض بالنسبة الى البعض وتفاوت
في الامانة والحفظ فان خالف اي بعد ما عينه التقيد بان خالف المستعير المعبر عنه
اي المستعير المعبر عنه وبنم الرهن لانه ملكه بالضمان فبين انه رهن ملك نفسه وضمن
المعبر المرتهن لانه ايضا متعده فصار الرهن كالعاصب والمرتهن كالعاصب القاصب
ويرجع الى المرتهن بما ضمن من القيمة ويدنيه على الراهن امارجوعه بالقيمة فلاونه مغرور
من جهة الراهن واما رجوعه بالدين فلاون قبضه تنقضي فعدا حجة كما كان وان وافق
بان رهنه بمقدار ما اقر به وهلك اي الرهن عند المرتهن استوفى اي المرتهن كل دينه
لو قيمته كالدين واكثر تمام الاستيفاء بالهلاك وجب مثله اي مثل الدين للمعبر على
المستعير وهو الراهن لانه قضى بذلك القدر منه ان كان كله مضمنا واذا تضمن قدر
المضمون والباقي امانة لا القيمة لانه قد وافق فليس يتبعه ويقتصر دونه عطف على كل دين
اي استوفى المرتهن بعض دينه لو قيمته اقل من الدين وباقية اي باقي دينه في الراهن المرتهن
اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته لو افترقه المعبر عنه ان المعبر اذا اراد ان يقتضي دينه
المرتهن فذلك ملكه غير الدين ليس للمعبر ان يمنع من تسليم الرهن لان المعبر غير متبرع بقضاء
الدين لما فيه من تخليص ملكه فصار اداؤه كاداء الراهن فيجب المرتهن على القول ويرجع على

الراهن بما ادى ان ساوى الدين القيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب به وهو فيه فلو
يوصف بكونه متبرعا وانما قل ان ساوى لانه اذا كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على
القيمة متبرعا فلو يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المرتهن على تسليم
الرهن ذكره تاج السيرة هلك اي الرهن عند الراهن قبل رهنه او بعد فله لا يضمن وان وثقه
بصرف فيه من قبله لا يستحق اموال الركوب او يخذلك لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق
فلا يضمن خلافه للشايع جناية الراهن على الرهن مضمونة لانه تقويت حتى لا يزم محرم
وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالجاني في حق الضمان وجناية المرتهن عليه اي الرهن
تسقط مدينه اي المرتهن بقدرها اي الجناية لانه تلف ملك غيره فله ضمان واذا
لزمه وكان الدين قد حل سقطت الضمان بقدره ولزمه الباقي لان ما زاد على قدر الدين
من القيمة كان امانة وانما ضمنه بالانوار لا بعقد الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا تلفها
المودع يلزم الضمان كذا في غايبا وجناية الرهن عليها وعلى ما اهداه والمراد بالجناية
على النفس ما يوجب المال بان كانت الجناية خطأ في النفس او فيما دونها واما ما يوجب
القصاص فهو معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جناية على الراهن هدرافون بها جناية
المملوك على مالكة وهي فيما يوجب المال هدر لانه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له عليه
واما كون جناية على المرتهن هدرافون هذه الجناية لو اعتبرناها المرتهن كان عليه
التطهير منها لانه انما حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه
رهن عبد بعد اذ القابال من رجل فصارت قيمته مائة فقتله حرمه مائة وحل اجله احد
مرهنية المائة من حقه وسقط باقية وهو تسعة انة لان نقصان السبعة لا يوجب سقوط
الدين لانه عبارة عن قتل رغبات الناس بخلاف نقصان العين فاذا كان باقيا ويد
المرتهن يد الاستيفاء صار مستوفيا للكل في ابتداء ولو باعه بامر بمائة اي باع المرتهن
العبد بامر الراهن بهما وقبضها رجع بمائة وهو تسعة لان الراهن اذا باعه صار كانه
ابن رباعه بنفسه في يبطل الرهن وينفي الدين الا بقدر ما استوفى فكذا ههنا قتله
اي عبد بعد اذ القابال بعد اذ مائة قد دفع به فك اي الرهن بكيه دينه لان العبد الباقي قائم
مقامه لا كمن صار كانه الاول قائم وتراجع سبعة بحق اي العبد المرهون بغير رهن رجل
رهنه بدين قيمته ألف درهم بالف درهم اقل منه فقتل العبد قتل خطأ فله مرهنية
لان ضمان الجناية على المرتهن والعبد كله في ضمانه ودينه مستغرق بالرقبة فيقال المرتهن
اقتل العبد من الجناية فان فيه اصل رهنه فكان دينه على الراهن بخلاف العبد رهن كما كان

ولم يرجع الى الراهن بشئ من الغداء لان العبد كله مضمون وجانية المضمون كجانية
الضامن فلورجع على الراهن رجع الراهن عليه فلا يفيد ولا يدفعه اي ليس للمرتهن
ان يدفعه الى ولى الجناية لانه لا يملك التملك كان في اي امتنع المرتهن من الغداء دفعه
الراهن وفداه فيسقط الدين اي يقال للراهن ادفع العبد او فده بالدين فان دفع او فده
سقط دين المرتهن واخذ الراهن العبد وبطل الرهن ان لم يكن اي الدين اكثر من قيمة اي قيمة
الرهن بل يكون مساويا او اقل منها واما اذا كان اكثر فيسقط من الدين مقدار قيمة العبد
ولا يسقط الباقي مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين لانه قائم مقامه فان لم يكن له
وصي نصبا اي وصي لبيعه اي نصبه القاضي رهن الوصي بعض التركة لدين على الميت عند
غيره من غراماته توقف على رضاي الآخرين ولهم رده لانه اثر بعض الغرماء بالا يفاء الحكمي
لان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتهن حكما فاشبهه لا يثار بالا يفاء الحقيقي
فان قضى ديونهم اي دين ساير الغرماء قبل الرد اي قبل اذيرة فغدا زال المانع وهو حق
بقية الغرماء ولو انفرد الغريم اي لم يكن للميت الا غريم واحد جاز هذا الرهن اعتبارا بالا
الحقيقي ويبيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده واد الرهن اي الوصي يدين للميت
على اخر جاز لانه استيفاء حكما وهو مملوك ذلك وفي رهن الوصي تفصيلا باق في كتاب الفقه
ان شاء الله تعالى **فصل** رهن عشرين عشرين اي عشرة فتميز وتخل وهو ليسا ويرا الى العشر
بقريهما اي بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذ بالتجزع خرج فكونه صالحا للوفاء اذ لم يبق
مالا منقولا او مالا يبطل لانه يصدد ان يهود بالتخل ولهذا اذا اشترى عشرين فتميز قبل
القبض لا يبطل البيع لاحتمال صبر ورثة خلاه فكذا هذا ورهن شاهه كذا اي قيمتها عشرة
بعشرة فانت باو ذم قد يجلدها فساوي درهما فهو اي الجدل رهن به اي بدره ملك
الرهن بتقرها لاهل كذا فاذا اصل بعض الجمل يعق حكما بقدره بخلاف ما اذا ماتت الشاة
المبيعة قبل القبض فبلغ جلدتها حيث لا يعود البيع لان البيع ينقضي بالهلاك قبل القبض
والمنقضي لا يعود ويعود البيع ايضا تمام الرهن كولد له ولبنه وصوفه وثمرة للرهن كولد
من ملكه ورهن مع اصله لانه تبع له والرهن حق لازم فيسري اليه ويهلك مجازا اي ان هلك
هلك بالوشى لان الاتباع لا تسط لها مما يقابل بالاصل لعدم دخولها تحت العقد
مقصود وان بقي اي التماز وهلك الاصل فك ينسقط اي افكته الرهن ينسقط فيقسم
الدين على قيمته اي قيمة التماز يوم الفك كذا بالفتح والكسر وقيمة الاصل اي اصل الرهن
يوم القبض لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة نصبر بمقتضى ما فكك كذا باق

خروقة

الى وقتها والبيع يقابل بشئ اذا كان مقصودا كولد البيع فانه قبل القبض لا حصنة له من الثمن
فاذا قبضه المشتري وصار مقصودا بالقبض صار له حصنة من الثمن ويسقط من الدين
حصنة الاصل اي ما اصاب الاصل يسقط من الدين لانه يقابل الاصل مقصودا وبذلك
التماز حصنة اي ما اصاب التماز افكته الرهن به الزيادة نصبر في الرهن مثل ان يرهن
ثوبا بعشرة تساوي عشرة ثم خرب الرهن ثوبا اخر ليكون مع الاول رهنا بالعشرة
لا الدين مثل ان يقول الراهن اقرضني خمسينا اخرى على ان يكون العبد الذي عندك رهنا
بالف والفرق ان اصل المقر يدينهم ان الاطلاق باصل العقد انما يتصور اذا كان الزيادة
في المعقود عليه او المعقود به فالزيادة في الدين ليست شيئا منها اما كونها غير معقود
عليه فظاهر واما كونها غير معقود به فلوجوده بسببه قبل الرهن بخلاف الرهن فانه معقود
عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يفي بعده رهن عيدا مساويا لما دفع مع مثله
اي عيدا مساويا لما رهنه بانه لا يفي بعده رهن عيدا مساويا لما دفع مع مثله
في الثاني حتى يجعله مكان الاول لانه اول دخل في ضمنا بالقبض والدين فلا يخرج عنه
باقيا الا ينقض القبض فاذا كان الاول في ضمنا لا يدخل الثاني فيه لانه تمام رهنه بخلاف
احدهما فيه فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمنا ثم قبل بشئ طر محجدا بالقبض فيه لان يد
المرتهن على الثاني بامانة ويد الراهن يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقبل لا ينسقط
لان الرهن تبرع كالهبة وعينه امانة كما عرف وقبض الامانة ينوب عن قبض الامانة ابراء
المرتهن الراهن عمدينه فقبل اي قبل الراهن الاجزاء او وهبه له فملك الرهن يد المرتهن
بالمنع فمباحه هلك مجازا استحضارا وقال زفر يضمن قيمة الراهن وهو القياس
لان القبض وقع مضمونا فبقى كذلك فباع القبض وجه الاستحسان ان ضمان الرهن باعتبار
القبض والدين لا ضمنا استيفاء وخلا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالابراء لم يبق احدهما
وهو الدين ولحكم الثابت بعلة ذات وصفين يزول بزوال احدهما ولهذا لو رد الرهن
سقط الضمان لعدم القبض وان بقي الدين فكذا اذا ابراء غير الدين سقط الضمان لعدم
الدين وان بقي القبض ولو استوفاه اي المرتهن دينه بالتمام او بعضه بابقاء الراهن او
او بشئ عينا اي بالدين او صلحه عنة اي الدين على عين او حال مرتهن بدنيه على آخر
فهلك في يد اي المرتهن هلك بالدين لان نفس الدين لا يسقط بالا استيفاء ونحوها فغير
ان الدينون تقضي باقتضاها لا انفسها لكن الاستيفاء يتعد لعدم الفائدة لانه يعقب
مطالبة مثله فاذا هلك الرهن فغيره استوفاه الاول فانتقض الاستيفاء الثاني ورده

ما قبض الى من ادى في صورة ابقاء الراهن او المقلوع او الشراء او الصلح وبطلت الحوالة وذلك
الدين بالدين اذ الحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحيل
ولهذا يعود الى ذمة المحيل اذ اقامت المحتال عليه مقلسا كذا الى كمال ملك الرهن بالدين
في الصورة المذكورة يملك به ايضا اذ اهلك بعد تصادقهما على ان لا دين لان الرهن مضمون
بالدين او يجهته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد ثبت الوجهة لاحتمال ان يتضاد
على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف الاجراء لانه سقصة **بكتاب الغصب**
اورد عقيب كتاب الرهن لان في الاول حبسا شرعيا وفي الثاني حبسا غير شرعي هو
لغة اخذ الشيء من الغير بالتقلب منقوما اذ لا يقال غصب زوجة فلان وخمس فلا ونظرا
اخذ مال هو بمنزلة الحبس منقوما احتراز عن محرم احتراز عن مال الحرم فانه غير محرم
من يد مالكة بل هو احتراز عن اخذه من يد المالك باذنه واساره الى ان ازاله يد المالك
معتبر في الغصب عندنا وعند الشافعي هو اثبات يد الغدوان عليه ونمرة الخادف
يظهر في ذوايد الغصون كولد الغصونة ونمرة البستان فانها ليست بمضمون عند عدم
ازالة اليد وعنده مضمون لاثبات اليد فالحاصل ان المعتبر في الغصب عندنا ازالة اليد
الحقة واثبات اليد للبطلان وعند الشافعي المعتبر هو الثاني فقط لاحقية احتراز عن السرقة
فاستخدام العبد ومجمل الدابة اي وضع الحمل عليها غصب لوجود ازالة اليد المحقة واثبات
اليد البطلان فاما لا يخلو سببه على البساط لعدم زوال اليد باستبداء اذ لم يوجد منه
النقل والتحويل والبسط فعل المالك وقد بقي اثر فعله في الاستعمال فلم يكن اخذ غريبه
وحكمه الا انه لم يعلم انه مال الغير ورد العين قائمة والعمر مالكة ولا غير اي لغرض علم
الاخر ان لا حق الغير في توقف على علمه ولا اثم لانه خطأ وهو مرفوع الحديث ويجب
المثل في المثل كالمكيل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعبدوا الله واعلموا ان
ما عندى عليكم الا به المرد بالمثل ما يوجد له مثل في الاسواق يذوق تفاوت بين اجزائه بعد
به وما لا يكون كذلك فهو قيمته المثل قد يكون مصريا بحيث يخرج الصنعة عن التثنية بجعله
نادرا بالنسبة الى اصله كالعمقة والعدد والبرقي فيكون قيمته وقد يكون مصنوعا
بحيث يخرج الصنعة عن التثنية لبقاء كثرة وعدم تفاوت كالدرهم المصروبة والدنانير
فان انقطع اي المثل فقيمه تكون لخصوصه وعند يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم النقص
لا في يوسف انه لما انقطع الحق بما لا مثل له فيعبر يوم انعقاد السبب لانه موجب للمثل
ان الواجب المثل في الذمة وانما ينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعبر فيه يوم الانقطاع

ان النقل

ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا لو صدر الى ان يوجد مثله فله ذلك ويقضاء القاضي
ينقل فيعبر فيه يوم النقص والقضاء ويجب القيمة في القيمي كالعروض والحيوانات والعقود
المتفاوت يوم غصبه لانه مطالب بالقيمة حين غصب فيعبر فيه عند ذلك فان ادعى الى الحيا
الهدايا كحسب حتى يعلم انه اي الغصوب لو بقي لظهر ثم قضى عليه بالبدل لان حق المالك ثابت
في العين فلا يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه صادف كما اذا ادعى المدينون الا فلوس برهن
اي المالك انه مات عند غاصبه وذلك الغاصب اي برهن انه مات عند ما كرهه بيمينه اي بيمينه
الغاصب اولى عند محمد لان وجوب الضمان بالغصب ثابت ظاهر واثبات الرد عارض
في البينة لم يرد في خلاف الظاهر وبينة المالك اولى عند يوسف لان حاصل اخذها
في الضمان وبينة البينة وهو اي الغصب انما يتحقق فيما ينتقل ويحول لما عرفت انه ازالة
المال غريبه ما كره ما ثبات البد عليه ولا يمكن تحقيقه الا في المنقول لا العقار الذي لا ينقل
ولا يحول فلو اخذ عقارا وهلك في يده بان غلب السبل على الارض فيثبت تحت الماء او غصب
داك فهدمت باقة سماوية او جاء سبل فذهب بالبناء لم يضمن كالتقاء شرعه وهو الغصب
قبل قائله عماد الدين والاسرقي في فصولهما الاصح ان يضم البيع والسليم وبالحج في قوله
يعني اذا كان العقار وبعده عنده فحجدا كان ضامنا بالافتاق وبالرجوع عن الشهادة بان
شهادته على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا وضمن فيما الى العقار والمنقول ما نقص
مفعول ضم بفعله متعلق بقوله نقص وسكناه هذا بيان الضمان في العقار بالعبارة الصادقة
عن المشايخ ما ذكرنا وبين شراح الهداية وغيرهم الفعل بالهدم والسكنى بالسكنى المحقق وهو
ان تكون مقارنة بعمل يقضي الى الهدم البناء كالتقاصر والحداة حتى قالوا في شرح قوله
الهداية ويدخل فيما قاله اذا الهدم الدار بسكناه وعمله انما قيد بعمله لانه اذا الهدمت الدار
بعد ما غصب وسكن فيها لا بسكناه وعمله بل باقة سماوية فلا ضمان عليه عند ارجح
يوسف فظهر ان مرادهم بيان سبب النقل اذ ما يوجب ابتداء وهو الهدم والثاني ما ينقص
اليه بالحق وهو السكنى الخاصة وقد عرفت ان اقامة هذه العبارة وقال ما نقص بفعله كسكناه
فلزم عليه ان السكنى ان يثبت بالعمل الموهن لم يبق السبب الاول اعني الهدم تعرض والا لزم
كون السكنى المجردة عن العمل الموهن سببا للضمنا وقد عرفت ان الدار مع السكنى اذا الهدمت
باقة سماوية ليس فيه ضمان وعندى نسخة منقولة من خط المصنف وكانت العبارة المكتوبة فيها
اولا كما في الهداية وغيرها من غيرهما وتبعه صدق الشريعة والصلوب ما يوافق الهداية وترجمه فان
الارض الغصوبة اذا انتقصت بالزراعة يغير من النقص لانه تلف البعض او باجاره عند غصبه

من وجه لغوات بعض المنافع كالحمل والدر والنسل وبقاء بعضها وهو اللحم وان كانت الدابة
غير ما كثر اللحم فقطع الغاصب طرفها بضمته المالك جميع قيمتها بالوجود الاستهلاكي
من كل وجه كذا لو خرق ثوبا وقوت بعضه وبعض بقعه يعني ان المالك يجزئ فيه ايضا ان
شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب وان شاء اخذ الثوب ضمنه
النقصان لما ذكر ولو قوت كله ضمن اي الغاصب كلها اي كل القيمة وفي حرق بسير
نقصه بلو ثوب شئ منه ضمن ما نقص واخذت الثوب ثوبه لان العين قائم من كل
وجه بني في ارض غيره او غرس قلعها اي البناء والغرس وردت لان الارض لا تغصب
حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة فيقوم بتغير قيمتها
كما لو شغل ظرف غيره بطعامه وتلكها اي الارض ان ضمن له اي للباني والغارس
قيمتهما اي قيمة البناء والغرس ان نقصت اي الارض اي بقلع البناء او الغرس وبين طريق
معرفة قيمتهما بقوله فيقوم اي الارض بدونها اي بدون البناء والغرس ومع احدهما
حال كونه مستحق القلع فيضمن الفصل فان قيمة الشجر والبناء المستحق القلع اقل من قيمته فيقول
فقيمة المقلوع اذا انقصت منها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت
قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم في تسعة دراهم فالارض
مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة هذا اذا كانت قيمة
الساحة اكثر من قيمة البناء والغرس واذا عكس فللغاصب ان يضم له قيمة الساحة فاحدها
اي الساحة كذا في النسخة الثوب الذي غصبه او صغر اولئك السويق الذي غصبه بسبب
فالملك بالخيار ان شاء ضمنه اي الثوب حال كونه ابيض فيخذ منه قيمة ثوب ابيض
ومثل سويقه وسلمه الى الغاصب لانه من المتطلبات او احدهما اي الثوب والسويق وضمن
ما زاد الصبيغ والشمع لان الصبيغ مال منقوم كالثوب وبغصبه وصبيغه لا يسقط حرمة
ماله ويجب ضمانه ما امكن وذا في ابطال مال احدهما اليه وانباء حق الاخر في عين
ماله وهو فيما قلنا من التحديد انا اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصل الثوب
صاحب وصف وان سواد اي الغاصب ضمنه منه اي من المالك ابيض واخضر ولا شئ
للغاصب من اجر التسويد لانه نقص **فصل** في غصب اي الغاصب ما غصبه من ثوب
ملكه اي الغاصب ملكا مستندا الى وقت الغصب وذا في الشاغل لا يملكه الا في الغصب
بعد محض فلا يكون موجبا له لانه حكم شرعي فليس في سبب ما مشروعا ولنا
ان المالك ملك بدل الغصب بكماله اي برقبته ويدل فوجب ان يخرج الغصب عن ملكه

ثوبه

ثلاثا يجمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد ووجب ان يدخل في ملك الغاصب
والا لم يثبت الملك بلا مال وصدق اي الغاصب في قيمة اي الغصب بيمينه ان لم
يبرهن المالك للزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة قيمة الغصب وانكرها الغاصب فان
برهن المالك قبل والا فصدق الغاصب بيمينه في نفي الزيادة كما في سائر الدعاوى فان ظهر
اي الغصب وهي اي قيمته اكثر مما ضمن الغاصب وادعى مع يمينه احده الغصب
المالك ورد عوضه او مضى اي المالك الضمان لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى
الزيادة وانما اخذت ونها لعدم البينة وتضمن الغاصب بقول ما كره او حجه اي حجة
ماله او نكول الغاصب فهو له اي للغاصب ولا خيار للمالك لانه رضى بالمبادلة بهذا
القدر حيث ادعى هذا القدر فقط فتدبر غاصب ضمن بعد بيعه لا اعتاقه كذا في اي
اذا ضمن بعد الاعتاق لان الملك الثابت للغاصب ناقص لثبوته مستندا والثابت مستندا
ثابت من وجه دون وجه والملك الناقص يكفي لنفاذ البيع دون العتق وانما الغصب
مطلقا اي سواء كانت متصلة كالسمن والحسن او منفصلة كالشجر والولد لا ضمن الا بالعد
او التبع بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا وما نقصت الجارية بالولادة مضمون ويجب
بولدها اي اذا ولدت الجارية المغصوبة ولد اكان النقصان مضمونا على الغاصب
فان كان في قيمة الولد وفاء به جبر النقصان بالولد ويسقط ضمانه عن الغاصب ولا يسقط
بحسبه في بائة غصبها فجلت فردت حاملا فولدت ثمانت ضمن قيمتها لا لم يجرها
كما اخذها لانها اخذها ولم ينفق فيها سبب التلف وردتها وفيها ذلك فصلا كما
اذا جئت جارية في يد الغاصب فقتلتها او دققت بها او دققت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها
على الغاصب كذا في النسخة الحرقة يعني اذا زنى بها رجل مكرهة فجلت ثمانت في نفاها
فانه لا تضمن الغصب لثبوته عند رد ضمان الاخذت في بها اي بائة غصبها او شئ
اي جللت منه وادعى ببيت النسب بعد رضاه المالك لان التضمن من حق التضمنين
ان شئهم بوانسب يثبت بها كما لو زنت به غير امراته والولد رقيق لان الحرمة لا يثبت
بالنسبة كذا في النسخة كركوب الدابة وسكني الدار واستخدم المملوك لا تضمن بالغصب
بالمسببة كذا في النسخة ان يغصب عبيدا امثلا وعبيدك شهرا ولا يستعمله ثم يرد على سيده
بالمسببة كذا في النسخة ان يغصب عبيدا امثلا وعبيدك شهرا ولا يستعمله ثم يرد على سيده
بالمسببة كذا في النسخة ان يغصب عبيدا امثلا وعبيدك شهرا ولا يستعمله ثم يرد على سيده
بالمسببة كذا في النسخة ان يغصب عبيدا امثلا وعبيدك شهرا ولا يستعمله ثم يرد على سيده

وفي يده الخمر والخنزير فالتفها آخر لانها ليسا بمال في حق المسلم بخلاف ما لا يمتنع من
الخمر والخنزير حيث يضمنان بالانفاق لانهما مال في حقه غصب خمر مسلم فخلها
مقوم كالنقل من الظل الى الشمس ومنها اليه او جلد ميتة قد بعه به اي بغير مقوم كالتراب
والشمس احدهما المالك محانا اذ ليس فيه مال منقوم للغاصب وكانت الدنيا اظهرا
للمالية والنقود فصارت كغسل الثوب ولو اتلفها ضمن لا تدفعه ملك الغير ولو خللها
بمقوم كالحل ملكه اي الغاصب المحل ولا شئ للمالك عليه اي الغاصب لان الخمر لم يكن
منقوما والمخمر منقوم فخرج جانب الغصب فيكون له بغير شئ ولو دفع به اي بمقوم
كالقطوع العقص ونحوها اجلد احدهما مالك ورد ما زاد الدية اذ بهذا الدية انقل
بالجلد مال منقوم للغاصب كالصبيغ في الثوب فخرج جانب الغاصب ولو اتلفه لا يضمن
لان مقتلف مال الغير ضمن بكسر فخره وهو آفة الله وكربط وضره واروق وطبل وطمبور
فيمنه صالحا الغير للهوفي الطنبور يضمن الخشب المنحوت ونحوه البواق ويضمن بارقة
مسكر ومنصف وقد مر معنا في كتاب الاشربة فميتها الا ان الله لان المسلم ممنوع من
تملك عينها ولو كان فعل جازا وان اتلف صليب نصراني ضمن قيمته صليبا لا مال
منقوم في حقه وهو مقر عليه فلا يجوز التعرض له ويصير بيعه اي بيع هذه المذكورة
وقالا لا يضمن ولا يصح بيعها وقبل الخوف في الدف والطبل الذين يصيران لله فاما
طبل الغزاة والدف الذي يباح ضرب في العرس فيضمنه بالانفاق بلا خلاف فلهما ان
هذه الاشياء اعتدت للمعصية فبطلت قيمتها كالحجر وله ان يبيعها لاصول حبيها لما
يجل ثم وجوه الانتفاع وان صليت لما لا يجل ايضا وصارت كالامة المغنية ونحوها كالكنش
المنطوق والحمامة الطيارة والديك المقاتل والعبد المحصن حيث يجب فيها القيمة غير
لهذه الامور والفتوى على قولها لكثرة التقاضي فيما بين الناس كذا في الكافي في عهد
الغير من رباطه دابة او فتح اصطبلها اي الدابة او فتح ففصل طائرته قد هبت هذه المذكورة
وفي الدابة والفص خالف محمد وسعي الى سلطان ثم يوزن به ولا يدفع ابدان ولا يرفع اليه
او سعي اليه بمن يفسق ولا يمنع غير الفسق به به اي يهني الساعي او قال عبد سلطان قد يعرف
وقد لا يقول القول قوله فانه وجد ما لا يضمن في هذه الصور لا شفاء الشبيب
وتخلل فعل فاعل مختار ولو عرف قطعا يضمن لوجود السبب كذا اي يضمن الساعي ثم يرفع
بغير حق عند محمد زجره في السعاية وبه ينفق او عبد غيره بالانفاق او قال قتل قصيبك
ففعول اي ينفق وقيل نفسه وجب عليه اي الامر قيمة ولو قال له اتلف مال مولاه فالتلف

لا يضمن

لا يضمن لانه امر بالانفاق والقتل صار عاصيا لانه استعمله في ذلك الفعل اما بالامر
بالانفاق مال المولى فلا يصير غاصبا له وانما يصير غاصبا للعبد والعبد المقتوب
قائم له بذلك وانما التلّف بفعل العبد كذا في العمادية استعمل عبد الغير نفسه كان يقول
له ارتق هذه الشجرة واشتر الثمرة لتاكل انت وانا وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك
العبد اني حر ضمن قيمته ان هلك لانه استعمله في منفعة ولو استعمله لغيره كان يقول
ارتق الشجرة واشتر الثمرة لتاكل انت لا يضمن لانه لا يصير به غاصبا كذا في العمادية
كتاب الاختيار الوجه المناسبة بينه وبين كتاب الغصب ظاهر وهو لغة محل الفاعل
على امر بكمه وشتر عما حمل الغير على فعل اعم من اللفظ وعمل سائر الجوارح بما يتعلق بالجل
وهو اعم من القتل والانداف العضو والجس والضرب والقيد بعدم رضاه به اي رضا الغير
بذلك الفعل الاختيار اي لا يقدم اختياره لكنه اي ما يقدم الرضا قد يفسده الى اختيار
وقد لا اي لا يفسده فالخا ص ان عدم الرضا معبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار
ثابت في جميع صور لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسده اقول
هذا هو المسطور في جميع كتب الأصول والفروع حتى قال صدر الشريعة في التنقيح وهو اما
ملحى بان يكون نفوت النفس والعضو وهذا معدوم للرضا مفسد للاختيار واما غير
ملحى بان يكون بحبس او قيد او ضرب وهذا معدوم للرضا غير مفسد للاختيار فلا يصح
ما قاله الوقاية هو فعل بوقعه بغيره فينفوت به رضاه او يفسد اختياره فان فيه جعل
قسم الشئ قسمين كما لا يخفى على من يعرف معنى القسم والقسم في العمان صدق الشريعة بعد قال
فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم اكراه نوعان احدهما ان يكون نفوت للرضا وهو ان يكون
بالحبس والضرب والثاني ان يكون مفسدا للاختيار وهو ان يكون التهديد بالقتل او قطع
العضو فنفوت الرضا اعم من فساد الاختيار في الحبس والضرب فنفوت الرضا ولكن الاختيار
الصحيح باق وفي القتل لا رضاه لكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال وتحقيقه الى
آخر ما قال والشجرة تنبت في الثمرة مع بقاء اهليته وعدم سقوط الخطاب عنه لان المكروه
مستلزم ولا يثبت حقوق الخطاب الا يرى انه نرد دين فرض وخطر وخصه وبان ثم مرة
بوجه اخرى وهو دليل الخطا وبقاء اهليته بشرطه امور اربعة الاول قدرته على العمل
على تحقيق ما هد به سلطانا او غيره يعني نصا او نحوه هذا عندهما وعند ابن حنيفة رحمه الله
لا يتحقق الا في سلطان لان القدرة لا يكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا هذا الاختلاف
عصر وزمان لا اختلاف في جهة وبه ان كان في زمانه لم يكن لغير السلطان القوة ما يتحقق به

الأكراه فاجاب بناء على ما شاهد في زمانها يظهر الفشا وصار الامر الى كل متغلب فيحقق
الأكراه من الكل الفتوى على قولها كذا في الخاصة والثاني خوف الفاعل وقوة أي وقوع
ما هذ به الخامل بان يغلب على ظنه انه يفعل بصبر محمولا على ما دعي اليه في الفعل والمباشرة
والثالث كونه أي الفاعل ممنوعا مما اكراه عليه لحقا ما اى الحق نفسه كبيع ماله او اتلافه او
اعتاق عبده او الحق شخص اخر كاتلاف مال الغير او الحق الشريع كشراب الخمر والزنا ونحوهما
والرابع كون المكرة به متلف نفس او عضو او موجب عدم الرضا وهذا في امره
وهو ايضا متفاوت بحسب الأشخاص كما سياتي وهو اى الاكراه اما يلحق بقصد الاختيار
لو كان باتلاف نفس او عضو او ما غير ملحق لا يقصد لو لم يقد بد بد ين او ضرب شديد
في الميسر الحد في الحبس الذي هو الاكراه ما يلحق الا غتمام البتة وفي الضرب الذي هو
اكراه ما يجزئ منه الا الم شديد وليس في ذلك حد لا جرم اد عليه ولا ينقص منه لان المقادير
لا يكون بالمرأى ولكنه على قدر ما يرى الحاكم اذ ارفع اليه بخلاف حبس يوم او قيده اى
قيده يوم او ضرب غير شديد فانه لا يكون اكراه اذ لا يلبى بمثل عاده فلا تقدم الرضا
الا لذي جاءه يعني انما يكون اكراه الرجل له جاءه وعزة لان ضرره اشد من ضرر بالضرب
الشديد بغيره فيفوت به الرضا فبالا ولا يعني المحارخص اى مية ودم ولحم خسر
وشرب خمر لان حرمة هذه الاشياء مقيدة لحالة الاختيار وفي حالة الضرورة مبقاة
على اصل الحق بقوله تعالى اما اضطررتم اليه فانه استثنى حالة الضرورة والاستثناء
تكمم بالباقي بعد الثبوت والاضطرار يحصل باكراه بالملحى وبالصبر على القتل انم في هذه
الصور كما في المحضة لانه لما بيع كان بالامتناع نعاونا لغيره على اماله كنه نفسه ورخص
ايضا تلفظ كلمة كفر وقلبه مطمئن بالا بما لحدث عمار بن بيار رضى حيث ابتلى به وقال
له صلى الله عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالا بما قال صلى الله عليه وسلم فالف
عاده واعد وفيه نزول قوله تعالى لا اكره وقلبه مطمئن بالا بما لا يكره وبالصبر عليه اى القتل
في هذه الصور اجر اى صار مأجورا ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لان حبسنا صبر على
ذلك حتى صلب وسماه النبي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء ورخص ايضا اتلاف مال
مسلم لان اتلاف مال الغير يستباح للضرورة كما في المحضة وقد ثبتت ولكن صراحتا
ضمن الخامل لان الفاعل له الخامل فيما يصح له والاتلاف في هذا القيل بان يلحق عليه
فيعمله لا قلة عطف على اتلاف اى لا يرخص قتل مسلم بل يصبر على ان يقتل فان قتله كان
اثما في المسلم لاستباح للضرورة ما الا ان يعلم انه لم يقتله ولم يقتله في اتلافه

مضطربة
جاءه

فقط عند اى ح ومحمد لان الفاعل يصبر آله له وقال ابو يوسف لا يقات واحد منهما بالشبهة
وقال زفر بن قباد الفاعل لانه مباشره وقال الشافعي يقات كل منهما الفاعل بالمباشرة
ولحامل بالتسبب ولا يرخص بالاول في الرجل لانه كالقتل لان ولد الزنا هالك
حكما لعدم تميزه فلا يستباح للضرورة ما كالتقت ولكن لا يجزئ استحسانا بغيره اذ لم
زناه بالمحلى كان مقتضى القياس ان يجزئ لان انتشار الالة دليل الطواعية ولكن لا يجزئ
استحسانا فان انتشار الالة لا تدل على الطواعية اذ قد يكون طوعا كما في النائم وبالثاني
عطف على الاول يعني باكراه غير ملحق لا اى لا يرخص الامور المذكورة لكنه اى الثاني
من الاكراه اسقط الحد في رباها لانها وان لم تكن مكرهة فلا اقل من الشبهة كذا في الثانية
لان زناه اى لا يسقط الحد في زناه لان الاكراه المحلى لم يكن رخصته في حقه كما كان في حق
المراء حتى يكون غير المحلى شبهة لئلا يرى الحد نصرفات المكرة فلو يعني ان الاصل
ان النصرفات القولية للمكرة سواء كان مكرها بالمحلى او بغيره تنقذ عندنا في البيوع
الفاسدة وما يحتمل الفسخ فيفسخ ان فسخ المكرة وما لا يحتمل فلا يفسخ الا ولو هو
ما يحتمل الفسخ كبيع وشراء وجارية وصليح واهداء مديونة او كفيلة وهبته
فانه اذا اكره على واحد منها باحد نوعي الاكراه جيز الفاعل بعد زوال الاكراه ان شاء
امضاه وان شاء افسخ لان الاكراه مطلقا بعدم الرضا والرضا شرط صحة العقود
فنفسد بقبوله واقراره فانه جيز بمثل الصدق والكذب وانما صار حجة لربها بجانب
الصدق والاكراه دليل على كذبه فيما يقرب فاصدا الى دفع الشرع نفسه وبملكه اى البيع
بالاكراه المشتري ان قبض كما في سائر البيوع الفاسدة فيصح اعتاقه اى اعتاق المشتري
لكونه ملكه وتبرعه اى المشتري فبينة لانه ائلف ما ملكه بعقد فاسد فان قبض اى البائع
المشترى التزم او سلم البيوع طوعا قيد للمذكورين بعد البيع لوجود الرضا وان قبضه اى
التمز مكرها لا اى لا يفيد لعدم الرضا ورده اى رده البائع التزم الذي قبضه مكرها
ان بقي في يده ولم يضمن ان هلك لان الثمن كان امانة عند المكرة لانه اخذه باذن المشتري
والفدية اذ كان باذن المالك فانما يجب الفسخ اذا قبضه للمالك وهو لم يقبضه
لكن من جملة قبضه فكان امانة كذا في الكافي بخلاف ما اذا اكره على الهبة بلا ذكر
الدفع فوجب رد ما قبضه يكون فاسدا اى يوجب الملك بعد القبض كالهبة الصحيحة
بناء على اصلنا ان الاكراه على الهبة اكره على الدفع والاكراه على البيع ليس اكرها على
التسليم هلك البيوع في يد المشتري غير مكرها للبائع مكره في المشتري فبينة البائع

لانه قبضه بكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه كما مر وله أي البايع ان يضمن ابائشاء
من الحامل والمشتري كالفاسب وغاصب الفاسب فالكراه كالفاسب والمشتري
كغاصب الفاسب فان صمته الحامل يرجع على المشتري بقيمة لانه قام مقام البايع باء
الضمان لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمان وهو الغصب وان ضمن
احد المشتريين وقد نفذ اوله الا يدري نفذ كل شرأه كان بعدة اي بعد شرأه لانه ملكه
باوء الضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ ما كان قبله لان استناد ملك المشتري
الي وقت قبضه بخلاف مالوا جان المالك الملكة عقد انما حيث ينفذ ما كان قبله
وبعد لان المانع من النفاذ حقه فيعود الكل جائزا والثاني وهو ما لا يحمله الفسخ
كذلك وطلاقه واعناؤه وسائر ما سببا في فان هذه العقود تصح عندنا مع الاكراه
فيما سأل على صحتها مع الزهر وعندنا شافعي لا تصح ورجع أي الفاعل على الحامل بنصف
المسمى في الطلاق ان لم يطل وكان المهر مستقي في العقد وان لم يتم فيه يرجع عليه بما لزمه
من المنفعة لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بمعيصته كالأرثاء
وتقبل ابن الزوج وقد ناك ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف
تقريره الى الحامل والتقرير كالجائز فكان تلفا له فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها
لان المهر يقرر هنا بالدخول لا بالطلاق ورجع الفاعل على الحامل بقيمة العبد الا عاق
لانه صلح الله فيه من حيث الاتلاف فانضاف اليه فله ان يضمنه موصرا كان او معسرا
لكونه ضمانا اتلاف كما مر ولا يرجع الحامل على العبد بالضممان لانه مؤاخذا بتألفه ونذره
فانه اذا اكراه على التذرع ولم يزل لانه لا يضمن الفسخ فلا يعمل فيه الاكراه وهو الذي
هزلهن جد ولا يرجع على الحامل بما لزمه اذا لمطالب له في الدنيا وبمجيئه وظهاره حيث
لا يعمل فيها الاكراه لعدم احتمالهما الفسخ ورجعته واباؤه وفيه فيه أي في اتلافه
باللسان بان يقول فئت اليها فانها لما صحت معنى الزهر مع الاكراه ايضا واستوفات
اذا اكراه عليه صار مسلما اذا وجد احد الزوجين قطعا وفي الآخر احتمال فتجوز جانب
الوجود احتياطا بل قد يرجع بغيره اذا سلم بالاكراه ثم يرجع عنه لا يقبل للمك المسمى
لاحتمال عدم الاسلام من ابتداء فيكون كغيره اصليا فلا يكون مرددا ولا يفسر بغيره
لانها تتعلق بالاعتقاد الا يرى انه لو نوى ان يكفر يصير كافرا وان لم يتكلم به ولا اكراه
دال على عدم اعتقاده فلا يبين عرسه لعدم الحكم بالردة صادرة السلطان أي
طلب منه ما بالكره ولم يبيع مع ما له أي لم يقبل ما كره واعطى ثمنه فباعه في ذلك

البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الحاشية خوفا الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها
لم تقص اليه ان قد رأى الزوج على الضرب لوجود الاكراه **كتاب الحج** هو كونه المنع مطلقا
وشرعا منع نفاد النصرف القولي خصه بالذكر لان الحجر لا يتحقق في أفعال الجوارح وشره
ان اثر النصرف القولي لا يوجد في الخارج بل امر بغيره الشرع كالبيع وخوفا فاذا لم يوجد
في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف النصرف القولي الصادر عن الجوارح فانه لما
كان موجودا خارجيا لم يحز اعتبار عدمه كالقتل وان لا في المال وان كان سفسطة
وسببه الصغير بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عدم العقل وان كان مميزا
فعلة ناقصا للضرر فمطلوب واذا اذن له الولي مع ضرورة ليرجع جانب المصلحة والجنون
فان عدم الافاقة كان عدم العقل كصبي غير مميز وان وجد في بعض الاوقات كان ناقص
العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما المعتوه فاختلوا في نفسه واحسن ما قيل فيه هو
من كان قليل الفهم فخلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يضمن كما يفعل
المجنون والرك فان الرقبة له اهلية في نفسه لكنه يجرى رعايته الحق الموالي كجمل بطل منافع
عبد بايجاره نفسه لاخر ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لكن الموالي اذا اذن رضي بقبول
حقة فلم يصح طلاقه وصي ومجنون مغلوب اما المجنون فله عدم عقله واما الصبي فغير
العاقل كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف
للولي على عدم الاتفاق باعتبار بلوغه حداً شبهة ولهذا لا يتوقفان على اجازة ولا ينفذ
بمباشرة ولم يصح اعانتهما لتحضه في الضرر ولا اقرارهما لان اعتبار الاقوال بالشرع
والاقرار بحتم الصدق والكذب وقيل الشارع شهادة البعض دون البعض فامكن
رده فيرة نظرا لهما وصح طلاق العبد لانه اهل ويعرف وجها لمصلحة فيه وليس فيه
ابطال ملك الموالي ولا يتقرب مناصه فينفذ واقراءه في حوائجه لقيام اهليته لا في حق
مولاه رعايته لانه لا ينفذ ولا يبري عن تعلق الدين برقبته او بكسبه وكلاهما اتلاف
والا فان اقرارهما بالآخرى عتقة لوجود اهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام
المانع هذا اذا اقر غير الموالي بماله وما اذا اقر له به فلا يلزمه شيء بعد عتقه لما تقر
ان الموالي لا يستوجب على عبده مالا ولو اقر بحد او قود مجمل ولم يقر بالعتقة لانه
مبني على اصل الحرية في حق الدم ولهذا لم يصح اقرار الموالي عليه فيما أي الحد والنفوذ اذا
عقد منه أي الحجرين من عقده أي بعض العقد بان البيع سالب للملك والشراء جالب
اخره في غير المجنون المغلوب والنصي الغير المميز خير وليه بين الفسخ ولا مضاء واراد

المز مستحق والنسخ مستحق

لدرهم دينه وبالعكس والقياس ان لا يجوز كراهة الامرين لان الدرهم والدينارين متخالفان
وجاز استحقاقا وجهه انهما متحدان جنسا في الثمنية والمالية حتى يضم احدهما الى الآخر
في الزكوة مختلفان في الصورة حقيقة وحكما اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم جريان
ربوا الفضل بينهما الاختلاف فهما في النظر الى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر
الى الاختلاف فيليب عن الدين ولاية اخذ عهدها بالتبني لا اي لا يسبغ القاضي عرضه
وعقار لدرهم دينه لان المقاصد يتعلق بصورتها وما عايناهما وليس للقاضي ان ينظر
لغير ما على وجه يلحق به الضرر واما النقود فوسائل لان المقصود فيها المالية لا العين فاقرا
اقبل ومعه عرض شراء فقبض بالادنى اذن بايعه فبايعه اسوة للعروة وان كان قبل
القبض فلما باع ان يحبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه وكان له
ان يسترد ويجيبه بالثمن نحو فاض ورفع الى قاض آخر فاطلقة لثاني جاز اطلاقه وما صنع
المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لان المحجور لم يجتهد
فيه فيتوقف على امضاء قاض آخر كذا في الحاشية **فصل** بلوغ الصبي بالاحتمال والاحمال
والانزال وبلوغ الصبية بالاحتمال والحبس والجعل الاصل ان البلوغ يكون بالانزال
حقيقة ولكن غير مما ذكر لا يكون الا مع الانزال فجعل كل واحد علامة على البلوغ والا
اي وان لم يوجد شيء منها حتى اى لا يحكم بالبلوغ حتى يبلغ له اى الصبي ثمانى عشر سنة
ولها اى الصبية سبع عشرة سنة عندنا في حق لقوله تعالى ولا تقر بها مال اليتيم الا بالتي هي
احسن حتى يبلغ اشده واشد الصبي على ما قاله ابن عباس وبقعه العيني ثمانية عشر سنة
وقبل الثاني وعشرون وقبل خمس وعشرون واقبل ما قالوا هو الاول فوجب ان يدار الحكم
عليه للاختيار لان الجارية اسرع ادراكا من الغلام فنقص سنة منهن لاشتمالها على
الفصل الاربعة التي توافق المزاج وقال فيها تمام خمس عشرة سنة وهو رواية عن الامام
وبه في الامانة الغالبة اذا العلامات تظهر في هذه المدة غالبا فجعلوا المدة علامة في
منها يظهر الامانة واو في مدة اى البلوغ له اثنا عشر سنة ولها تسع سنين
اذا لم يحصل احد هذه السبع علامات البلوغ فان راعى اى قريا الى البلوغ بان يبلغها هذا
السنين وانما البلوغ كانا كالبالغ حكما لان البلوغ لما كان حاصلا في هذا السن ولو نادرا
وكان متاخر فمنها كالحبس قبل اقرارها بضرورة **كتاب** اما في الاذن لغة الاعلام
وشترها في الحجر مطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد وهو ملك بالرق الثابت شرعا
على العبد واسبقا له في الميراث فلا صيانة الا في ما كره ما لكا للضرقات فتعول حتى

المولى بعروض الرق صار ما نعلمه لكتبة لها فاذا اسقط المولى حقه بعود الممنوع فبصرف
اي اذا كان اذن العبد فك الحرج واسقاط الحق فيصرف العبد لنفسه باهليته فلا
يرجع بالعهد على مولاه فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب النعم من المولى لانه مشير
لنفسه والوكيل يطلبه من الموكل ولا يتوقف يعني اذا اذن لعبد يوما وشهر كان
ما دون البذل الى ان الحرج عليه لان اسقاطا لا يتوقف ولا يخصص بنوع فاذا اذن
بنوع عقد اذنه انواع فكذا اذا قال اذن لعبد صبا فانه اذن شراء ما لا بد في هذا
العمل وكذا اذا قيل اذن الى الغلة كل شهر كذا الخوف ما اذا اذن بشراء شيء معين
لانه استخدام اذن ويثبت اي اذن دلالة اذ اراد المولى بيع عبده ملك بيع
عبده ملك الاجنبي احتراز عما اذا اراد بيع ملك مولاه فانه اذا اراد بيع ملكا
من اعيان المالك فسكت لم يكن ذلك اذ ناله كذا في الخاتمة ويشترى ما اراد وسكت
اي المولى يكون اذ ناله في التجارة دفعا للضرر ولا يكون اذ ناله في بيع ذلك الشيء او ثلثه
كذا في الاستدلال فلو كان ستره ان العبد المحجور انما يصير ما دون اذ اصدر عنه
البيع او الشراء في حق مال الاجنبي كما مر انما يخصه بمولاة ففيم اذا باع المحجور شخص
من مولاة ملكا لغيره وصار ما دون اذ ناله ان يصير ما دون اذ ناله وهو ظاهر
اللزوم والبطون فليسا من اذ ناله في ثبوت ايضا صريح فلو اذن العبد مطلقا بان
يقول مولاه اذن لك في التجارة صح كل تجارة منه كذا في التجارة اسم عام يتناول
الانواع فيبيع ويشترى ولو بعين فاحسن خلافهما وبالعين ليس جاز انما لا تعذر
الاحتراز عنه لهما ان البيع بالعين الفاخر منه بمنزلة البيع حتى اعتبره الثالث فلو
يتناول اذن وله انه تجارة والعبد منصرف باهليته نفسه فصار كالحرج على هذا
الخلاف الصبي المأذون ويوكل بهما لانه قد لا يتفرغ بنفسه ويهمل في شئ من شئ
الاصل اي باخذها قبالة بالاستيجار والمساواة باخذها مزارعة ويشترى بزر
براعه ويستأجر جيرا مسانمة ومشاهرة ويوجر نفسه ويصارع اي بدفع المال
مضاربة وباخذة ويشترى لغيره ما كان لها اي المذكورات فبصرف التجار ويصرف
لان الاقرار به من توابع التجار اذ لو لم يصح لم يصح ما لم يصح بغير ربح وولده ووالده
فان اقراره لغيره بالدين باطل عنه اي خيفة خلا فالحق وهو كذا خيفة في بيع الموكل
منهم ذكره الزبلي ويقر ايضا بعصبة دية لان الاقرار بهما ايضا انواع التجارة
واما الثاني فظاهر واما الاول فلو ان الضمان الغصبي ضم ان معاوضة لا يملك

فان
البيع
نوع
من
التجارة

الغصوب

المغصوب بالضم واليهدي طعاما يسير لتحقيق المعنى الاذن وبصرف من يطعمه لانه
من ضرورات التجارة استجاره بالقلوب اهل حرفة ويحيط من الغن بعيب مثل ما يحيط
التجارة لا من صليهم وربما يكون الخط انظر له في قبول العيب ابتداء بخلاف الخط بدار
عيب لانه يبيع محض وبادن لعبد ذكره الزبلي ولا يزوج الا باذن المولى لان الاذن
بالتجارة ليس اذ ناله ولا يشترى وان اذن له كذا في خفة الفقهاء وفي التلويح في بيان
العوارض على اهليته ولا يزوج رقيقه ولا يبيع به لانهما ليسا من التجارة ولا يعق لانه
فوق الكتابة مطلقا اي على مال او لا ولا يقرض لانه يبيع ابتداء ولا يهب لانه يبيع محض
مطلقا اي بعوض او لا ولا يبرأ لانه كالهبة ولا يكفل لكونه ضررا محضا مطلقا اي لا بالنفس
ولا بالمال دين وجب بجارته مبتداء خبر قوله الا في يتعلق برقيقه او بما هو في معيها
كبيع وشراء واجارة واستجارة وعمره وودعة وغصب وامانة جردها وعقرب وجب
بوطي مشربة بعد الاستحقاق يتعلق برقيقه لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى فيعلق
برقيقه كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه ان حضر مولاة قال في الهداية
يباع للغرماء الا ان يقدر المولى وفان شره هذا اشارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان
المولى حاضر لان اختيار الفداء في الغائب غير متصور لان المجهول في رقيقه العبد هو
فلا يجوز البيع الا بحضوره او بحضوره نائبه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج الى حضور
المولى لان العبد خصم فيه ويقسم ثمنه بالخصم ويتعلق بكسبه مطلقا اي سواء حصل
قبل الدين او بعده ويتعلق بما اتيه وان لم يحضر اي مولاة هذا قيد للكسب والرهاب
ولا تاتي في بني رقيقه بالكسب وتعلقه بالرقيقه فيعلق بهما ولكن يبداء بالاستيفاء ثم الكسب
لا مكان توفير حق الغرماء مع تحصيل مقتضى المولى فان لم يوجد الكسب يستوفى من الرقيقه
كذا في الحاشية اي لا يتعلق الدين بما احدث منه مولاة قبل الدين لوجود شرط الخلو من ويطا
بيانه بعد حقه لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء الرقيقه ولا يباع نائبا لان المشتري
يمنع حينئذ شرائه فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فيبصر الغرماء مولاة اخذت
ذلك بوجوده وبيده زاد الغرماء يعني لو كان المولى باخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم
مثلا في لوف الدين كان له ان ياخذها بعد لحوقه استحيانا والقياس ان لا ياخذ لان
الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاستحسان ان في ذلك نفع الغرماء لان حقوقهم
تعلق بها لا بد من الكسب ابتداء الاذن في التجارة ولو منع من اخذ الغلة
بجرحه فيسند باب الكسب ان اخذ من مولاة مثله في الفضل على الغرماء لتقدم

صنفه وبيع

كسبه
بما يطعمه

التسري جماع ابيهم ودفن اولادهم بجارية سبي
حفظ ابدوب طائفة صالحين بآوده طوعا

بشر المولى جارية بوطي ابدوب بعد استحقاق
كسبه وبيده رقيقه كسبه بغيره

بدنيه ثمة لانه اذا لم يف به له نقض البيع كيف كان وان وفي ثمة بدنيه ولا يحاط في
 البيع لا اي ليس للغير بيع ان يرد البيع لان حقه قد وصل اليه فينفذ البيع لزوال المانع
 ولا يحاط بهم الغريم مشترياً يترك بدنيه ان عاب ببيعة يعني لو باع المولى عبده المديون
 وقبضه المشتري ثم غاب البايع لا يكون المشتري خصماً للغريم اذا انكر المشتري
 الدين لان الدعوى تتضمن فسخ العقد وهو قائم بالبايع والمشتري فيكون الفسخ قضا
 على الغائب والحاضر ليس يخصم عنه اشترى عبداً وبيع ساكناً اذنه وحجره فهو
 ماذون يعني ان عبداً اذا قدم مصلحاً فباع واشترى فالمسئلة على وجهين احدهما
 ان يجيز ان يوله اذن له فيصدق استحساناً اذ كان اولى والقياس ان لا يصدق
 لانه يحجر دعوى منه ولا يصدق الا بغيره لقوله صلى الله عليه وسلم البينة للمدعي وجه
 الاستحسان ان الناس تعاملوا ذلك واجماع المسلمين حجة تخص بها الاخر ويترك القياس
 والنظر فانه ان يبيع ويشترى ولا يجزى بشيء والقياس فيه ايضا ان لا تثبت الاذن
 لان السكوت محتمل وفي الاستحسان ثبت لان الظاهر انه ماذون لان امور المسلمين محسنة
 على الصلاح ما لم يكن ولا يثبت الجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه والعمل بالظاهر
 هو الاصل في المعاملة دفعا للضرر في الناس ولا يباع له بدنيه الا اذ اقر مولاه بانه لا
 الاذن بالتجارة رضا ببيع رقبته الماذون بالدين او اثبتة اي الاذن العربي يعني ان
 قال المولى هو محجور فالقول له لتمسكه بالاصل فلا يباع الا اذا ثبت الغريم اذنه
 في بيعه والنوع الثاني اذن الصبي والمعنونه العنة اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه
 فيشبه تارة بكلام العقلاء واخرى بكلام المجانين وحكمة حكم الصبا مع العقل وهو
 فك المجنونات والولاية لهما ونصرفهما ان نفع كانه سلاما ولا تنهاب صبي بدونه اي
 بدون الاذن وان ضرك الطلاق والعناق لا وان وصيلة اذ نابه وما نفع تارة وصر
 اخرى كالبيع والشراء صبي اي بالاذن لان الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل
 مميز ويشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور وللغير
 عليه ولا يفتحق بالبالغ في النافع المحض وبالطفل في الضار المحض وفي الدائر بينهما بالطفل
 عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر لانه الاذن
 ولكن قبل الاذن يكون منعقد موقفا على اجازة المولى لان فيه منفعة لصيرورته
 مهنديا الى وجوه التجارة حتى لو بلغ فاجازة فقد عندنا خلافه لانه توقف على
 اجازة وليه وقد صار وليا بنفسه وشرط الصحة اي الاذن ان يعقل البيع لئلا يملك

فيه صريح

اي الصبي

الولي

علة لانه

في البايع

بداية حياة وحاضرة

في البايع والشراء جالبه اي الملك الى المشتري المولى الاب ثم وصية ثم الحد البك
 ثم وصية ثم القاضي او وصية دون الام او وصية وقد سبق الاشارة اليه في كتاب
 النكاح في باب المولى ولو اقر اي الصبي والمعنونه لانه ان كانا معا معهما ما اكتسبا كارت
 يعني ان اقران ما ورثاه فبايهما فلا بد من صحة في ظاهر الرواية وعن ابي ح انه لا يصح فيما
 ورثه لان صحة اقراره في كسبه حاجته الى ذلك في التجارة ولا حاجة في الموروث وجه
 الظاهر انه بانضمام رأي المولى الحق بالبالغ وكل من المالكين ملكة فيصير اقراره فيما
كتاب الوكالة وجه المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى الرضا
 بنصرف الغير وهي لغة الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى ولهذا قلنا فيمن قال
 وكنتك في مالي مملك الحفظ فقط وقبل الوكيل بدل على معنى التفويض والاعتماد
 ومنه الوكيل يقال على الله تعالى فكلنا اي فوضنا امورنا وسلمنا وعليه ان الوكيل لغة تفويض
 الامر الى الغير وشرعا تفويض التصرف في امر الى غيره واقامة مقامه والرضا ببيع
 الكلام الى الغير باو دخله في التصرف بشرط جواز كون الموكل اهل تصرف لم يقل
 اهل التصرف لانه يفهم ارادة التصرف المذكور فانها باطلة لا تستلزمها بطاؤون
 توكل المسلم كافر ببيع الخمر وكون الوكيل يعقله اي يعقل ان البيع سالب والشراء جالب
 ويعرف الغبن اليسير والفاخر ويقصده حتى لو تصرف هارلا لا يقع غرامه ففزع
 على قوله كون الموكل اهل تصرف بقوله فصحة توكل المسلم كافر ببيع الخمر وفتح على قوله
 والوكيل يعقله ويقصده بقوله واخرى وصحة ايضا توكل الحر بالبيع والمادون عبدا
 كان او صبيبا مثلما ثبتت لول الصور الاربع وصبيبا يعقل وعبد حال كونهما محجورين
 لوجود الشرط المذكور في كل ما ذكر انما لم يقل ههنا ويرجع حقوق العقد الى موكلهما
 لانه قال فيما بعد ان لم يكن محجورا والوكيل عطف على توكل المسلم بكل ما يعقله بنفسه
 فان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى توكل غيره فلا بد من جواز فعله
 لحاجته لنفسه احتراز عن الوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل فيه لانه استفاد
 التصرف من غيره وهو مقيد بما امره حتى لو صرح به ايضا جاز وبالمصنوع عطف على
 تكل في كل حق اذ ليس كل احد يهتدي الى وجوه المصنوعات فيحتاج الى توكل غيره كما مر
 ولم يلزم اي التوكيل بالمصنوع لم يقل ولم يجوز لان الجواز اتفاقي والخلاف في لزوم
 بلو رضا خصمه المتأخرون واختاروا الفتوى ان القاضي اذا علم من الخصم التعت
 في ابا الوكيل لا يمكنه في ذلك ويقبل الوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الضرر

اي محمد بن الحسن بن بركت بن

يصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضاء صاحبه وهو اختيار شمس المصنف
كذا في الكافي التوكيل مريض ومسافر في غيب مسافة ثلثة ايام فصاعدا او مريضا
للسفر بان ينظر القاضي في حاله وفي غيبه فانه لا يفتي به في سفر ولا يقبل قوله اني
اريد ان اسافر او مخذلة لم يخرج عادهما بالبروز وحضور مجلس الحاكم وصح ايضا
التوكيل باقامة اي ابقاء كل حق واستيفائه الا في حد وقود فانه لا يجوز بغيره توكيله
غير المجلس لانهما يسقطان بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير لما فيه من نوع
شبهة قال انت وكيل في كل شيء كان ويجوز في الحفظ فقط ولوراد جازمه كان وكذا
في جميع التصرف حتى الطلاق والعناق قل في الفتاوى التصرف لوراد جازم من فهو
وكيل في الحفظ والبيع والشراء وتفاضل ديونه وحقوقه والمهنة والصحة وغير ذلك
لانه فوض اليه التصرف عاما فصاحبا لوقول ما صنعت في شيء فهو جازم في جميع
انواع التصرفات حتى لو اتفق على نفسه جاز لانه اجاز صديقه وهذا من صنيعة ثم قال وهذا
التعليل يقتضي انه اذا طلق امرأته جاز فيفتي بهذا حتى يتبين خلافه حقوق عقد مبداء
خبر قوله الا في يتعلق به بصيغة التوكيل الى نفسه في عرف اهل المعاملة بيع واجارة وبيع
عمر او ارض مثله للعقد فان التوكيل بالبيع يقول بعت هذا منك ولا يقول بعت هذا منك
من قبل فله وكذا التوكيل بالشراء يقول اشتريت هذا منك ولا يقول لاخيل فله من قبل
اي تملك الحقوق به اي بالتوكيل ان لا يمكن اي التوكيل محجور اذا حرر من العتق والعتق المحجور
فان توكيله ما يمايز لكن حقوق عقدهما ترجع الى التوكيل ومثل حقوق العقد بقوله تسليم
المبيع ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشراء وقبضه ان وكل بمبيعه والمطالبة بغيره
يعني ان التوكيل بالشراء اذا اشترى شيئا يطالبه البايع بثمنه والرجوع به اي بالثمن عند استحقاق
اي استحقاق ما باع او رجوعه هو بالثمن على بايعة عند استحقاق ما اشترى والمحاكمة
اي محاسبة ونجاصم وشفعة ما بيع وفي الغيب ويرده اي المبيع الى البايع لو كان بيبه
تسليمه الى التوكيل برده تادنه اي اذن التوكيل والمشتري منع الثمن من موكل بايعة يعني اذا ارسل
رجلا ببيع شيء فباعه ثم التوكيل طلب الثمن من المشتري له منعه لان المشتري اجبني عن العقد
وحقوقه كما بينا وان دفع اليه اي التوكيل صح ولا يطالبه بايعة يعني التوكيل تادنه لان التوكيل
حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده اليه ويرث ذمة المالك في لو طلق الثمن الى المشتري
ثبت للموكل ابتداء لكن جاز في التوكيل جواب عن سؤال مقدار كذا كره النهاية وهو ان يقال
اذا ثبت الملك للموكل ينبغي ان يكون المحرم ايجعه اليه تادنه تادنه تادنه

الموكل

وقال

وقال نعم الملك ثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافه عن التوكيل في حق الملك كالعبد
اذا قبل الهبة يثبت الملك للموكل ابتداء وقبل الملك يثبت التوكيل لكن لا يقرب بل ينتقل الى
الموكل بلا مؤهلة وعلى القولين لا يفتي في بيع لا يشتري بشرا اي التوكيل ولو كان المشتري
عزيم لا يفسد النكاح اما على الاول فظاهر لان المشتري له ملك واما على الثاني فلو ان
العقود وشيئا النكاح يقتضي تقرب الملك على ما ذكره الزبادات وغيره فاذا لم يوجد
لم يحصله واعترض عليه بانه مخالف لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من ملك دار حمى
عق عليه واجيب بان المطلق منصرف الى الكامل والمجتهد غير غافل وانما فرعهما الاكثري
على القول الاول لانه اصح عندهم وحقوق عقد بصيغة اي التوكيل الى التوكيل ككاح وطلع وتطهر
عمر الكارودم عمد وعق على مال وكثابة ونصيقة واعارة وايداع ورهن واقراض
يتعلق بالموكل وسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانها من قبيل الاسقاط والتوكيل
اجبني عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى التوكيل ليكون الحكم مقارنا للسبب اما النكاح فلا
الاصالة البصيرة المحرمة فكان النكاح اسقاطا لها والساقطة تادنه شي فله بتصويره
السبب في شخص على سبيل الاصل وقوع الحكم لغيره ليعمل سفيرا ليعتد الحكم السبب
لواضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب في البيع بخيار
في ارضه والسبب في شخص صا ووقع الحكم لغيره خلافه ولما اختلف فلا نه اسقاطه
للكاح والنكاح المنة والمنكحة المنة والتوكيل امانة ومينها وعلى التقديرين يكون سفيرا
محضا فله بدنه لاضافة الى التوكيل واما الصلح غير انكار فانه ايضا اسقاط محض لا يشوبه
معاوضة بل فداء يمين في حق المدعي عليه فلا بد من اضافة الى التوكيل وكذا الصلح غير المد
فانه اسقاط محض والتوكيل اجبني سفيرا فلا بد من اضافة وكذا الحال في البواني وهذا المختص
ما ذكره القوم في هذا المقام ويحصل به ما قاله الشريعة واما الصلح فله فرق فيه بين ان
يكون غير اقرار وانكار في اضافة فان زيد اذا ادعى دارا على عمرو فوكل عمرو وكذا لو ادعى
ان يصلح على المائة فيقول زيد صابحت عمرو دارا على عمرو بالمائة ويقبل التوكيل هذا
الصلح يتم الصلح سواء كان غير اقرار وانكار لانه اذا كان غير اقرار يكون كالبيع فيرجع
الحقوق الى التوكيل كافي البيع فتسليم يد الصلح على التوكيل واذا كان غير انكار فهو فداء يمين
في حق المدعي عليه فلا يكمل سفيرا محضا فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه اراد بقوله يتم الصلح
ان يسواه كان غير اقرار وانكار تمامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى التوكيل وفي صورة
الاقرار الى التوكيل فلا ينسب ذلك فانه عين محل النزاع وان اراد باعتبار ذلك الاصل كان

سبب

مما صله ان التوكيل خلف عن الموكل في حق استخارة
التصرف في الموكل خلف عن التوكيل

انه لا يصح من اقرار يلزم الاضافة
الى الموكل وانه كان عن انما يلزم الاضافة

اعترافا بصحة كلام القوم فاد وجه لا تكثر الفرق والقول بالسوية وقرع على كون الوكيل
في هذه الصور سفير محضا بقوله فاد يطالب من قبل المراه وكلمة أي وكيل الزوج والمهر
وكيلها بتسليمها وبديل الخلع لما مر من كون الوكيل في هذه الصور سفير محضا بالتوكيل
بالاستيفاء بطل حتى لا يثبت به الملك لأن تفويض التصرف في ذلك الغير لا يجوز ونقض
بالتوكيل بالشراء فإنه امر يقض المبيع وهو ملك الغير واجيب بأن التصرف في ملك الغير
أما لا يجوز إذا لم يكن بعوض وفي التوكيل بالشراء عوض فافترقا لا الرضا فانه غير باطل
لأنه تفويض التصرف فيها لأن الرسول سفير محض وقد مر أن التوكيل بالاستيفاء فراض صحيح
لأنه تفويض التصرف في ملكه **باب الوكالة بالبيع والشراء** إذا عمت أي الوكالة جزاء
الشروط قوله الآتي صححت قال في الهداية من وكل بشيء شئ فاد بد من تسمية جنسه وصفته
أو جنسه ومبلغ ثمنه ليصير الفعل الموكل به معلوما للمكة الإتيان أن يوكله وكما عامة
فيقول استع لي ما رأيت لأنه فوض الأمر إلى رأي فأي شئ يشتر به يكون ممثلا أو علم بصفة
المجهول أي يكون معلوما بين الوكيل والموكل ما وكل بشيء أو جهل جهالة يسيرة وهي
جهالة النوع صححت أي الوكالة وأن وصلته لم يبين التيم لأن الوكيل بقدر راعى الامتثال
وأن شرطية جهل أي ما وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس كأي يصح الوكالة
وأن وصلته بين التيم لأن الوكيل لا يقدر على الامتثال وأن شرطية جهل أي ما وكل به جهلا
متوسطة وهي ما بين النوع والجنس فإن بين النوع أو بين عين نوعا صححت لأن الوكيل
لكون الجهالة يسيرة ولا فاد لأن الوكيل ههنا أيضا لا يقدر على الامتثال لكون الجهالة
فاحشة الأول وهو ما جهل جهالة يسيرة كالغرس والبعل والحمار والغوب المروى
أو المروى والثاني وهو ما جهل جهالة فاحشة كالغوب والذابة والرقيق والثالث
وهو ما جهل جهلا متوسطة كالعبد والامنة والدار فاد وكل بشيء أو جهل جهلا يسيرة
ذكر صح وان لم يبين التيم لأنه من القسم الأول فاد وكل بشيء عبده ونحوه صح أن بين
النوع كالتيم أو بين نوعا من أنواع العبد وجعل الجهالة النوع وأن لم يبين
بشيء من هاهنا يصح والحق جهالة الجنس لأنه يمنع الإتيان فاد وكل بشيء أو جهل
لا أي يصح وأن يبين أي التيم أو يجره بزيادة يرفع الجهالة التوكيل بشيء معلوم علم
البرود فبقيت دفع إلى آخر داهم وقال أنه تيم طعاما يشترى به العبد أو غيره
أن يشترى كل مطعوم اعتبار المحقق كما في البين على الكل لا يطعمه لغيره لا يطعمه
وجهه لا استحسانا للطعام فافترقا بالبيع والشراء بجمع على ما ذكرنا جزاء ولا يفسد الكل

بقي على الوضع وقيل يقع على البرية وراهم كثيرة والمجنز في قلبه والدقيق في متوسطه
رعاية للتناسب بين التيم والمتم وفي منخذ الوليمة يقع على المجز مطلقا يعني قلت الدراهم
أو كثرت له لالة الحال وكل بشيء هذا العبد بدني له على الوكيل صح يعني إذا كان لرجل على
آخر ألف درهم فامر أن يشترى بها هذا العبد فاشتره صح ولزم الموكل حتى لو مات
مات عليه وإن أطلق يعني وكل بأن يشترى له بألف عبد غير معين فاشترى عبدا كان أي
ذلك العبد للوكيل إلا أن يقبضه الموكل حتى لو مات قبل قبض الموكل مات على الوكيل ولو
بعده مات على الموكل وقال هو الموكل في الوجهين إذا قبضه الموكل لهما أن الدراهم والدين
لا يتعينان في العاقبة وإنما كان أو عينا حتى لو تباعا عينا بدني ثم تصادقا أن لا دين
لا يبطل العقد فصار لا طلاق والتقييد في الدين سواء فبصح التوكيل ويلزم الموكل
وله أنهما تتعين في الوكالة حتى لو قيد الوكالة بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك
العين أو اشقط الدين باستقاطرت الدين غير المديون بطلت الوكالة وإذا اعتينت
كان هذا تمليك الدين فغيره عليه الدين بلو توكيل بقبضه وكان امر بدفع شيء لا يملكه
الموكل إلا بالقبض وهو الدين وكان هاهنا غير جائز فاد لم يصح التوكيل بفناء الثمن على الوكيل
فيهلاك من ماله إلا أن يقبضه الموكل من التوكيل فيصير بيعا بالتعاطي فهلك من مال الموكل
وكل عبدا يشتر نفسه من ماله أي التوكيل فاد قال له يعني نفسي لغاويون فباع صح فيكون
للموكل لأن العبد يصلح لأن يشترى نفسه لنفسه وغيره بالوكالة لكونه اجنبيا غير مألوف
والبيع برده عليه من حيث أنه مال إلا أن ماله في بدنه فاد اضافته إلى الأمر صح فعله
لأنه مثالي فبقي العقد صحيح للأمر وإن بطل لغاويون بل قال يعني نفسي لنفسه أو قال يعني نفسي
ولم يقل لي أو لغاويون عني أما الأول فلما مر أنه يصلح بشراء نفسه وأما في الثاني فالمراد المطلق
بجمل الوجهين فاد يقع الامتثال بالاحتمال فيصير التصرف واقعا لنفسه والتيم على
العبد فبقي أي في الوجهين لا على الأمر وأما إذا وقع الشراء له فظاهر وأما إذا وقع للأمر
فاد بالبدن هو العبد فبجمع الحقوق إليه فيطالب بالتيم لكنه يرجع على الأمر فإن قيل
العبد غنا مجيب وقد مر أن العبد إذا كان مجبور عليه لا يرجع الحقوق إليه قلنا لا يجوز
منه الذي يشرع معتونا بأذن المولى وكل عبدا يشترى نفسه من ماله أي العبد
يبيع نفسه أو غيره من ماله أي وكلمة أي لولاه استثنى نفسه فباعه عني عليه
أي على لولاه أي من نفسه العبد منه عتاقه وشترى العبد نفسه بماله قبول العتاق
ببدن الوكيل سفير عنه سمانا أن يشترى بنفسه لزم الأمر للمولى وأدنى قيل وكلمة

لنفسه كان اي العبد لو كيلة لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وامكن العمل بها اذ لم يبين
في راي ذلك بخلاف شري العبد نفسه لتعين المجاز فيه وعليه اي على الوكيل ثمة لانه لا
والالف الذي دفعه العبد للمولى لانه كسب عبده قال اي المأمور بشراء العبد شري
عبد لانه مرهات اي العبد وقال اي الامر بشري لنفسك فان كان اي العبد معين
فلو كان حيا فالقول للمأمور مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا او لا ولو ميتا فان كان
التمن منقودا فكذلك اي القول للمأمور والاي وان لم يكن منقودا او لا وراي القول
وان كان غير اي وان كان العبد غير معين فكذلك اي القول للمأمور ان كان اي الثمن منقودا
سواء كان العبد حيا او ميتا والاي وان لم يكن الثمن منقودا او لا مر سواء كان العبد
حيا او ميتا قال في هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشراء
عبد بعينه او غير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على
وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان مأمورا بشراء
عبد بعينه فان اخبره بشراء العبد حتى فالقول للمأمور بالاجماع منقودا ان كان الثمن
او غير منقود لانه اخبر عن امر يملك استينافه والمخير في التحقق والتثبت يستغنى
غما لا شهاد فيصديق وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال هلاك عندى بعد الشراء وانكوه
الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول لانه مرهات لا يجزى عما يملك استينافه وغرضه
الرجوع بالثمن والامر منكروا ان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور مع يمينه لان الثمن
كان امانة في يده وقدا على الخروج غرضه الا انما الوجه الذي امر به فكان القول له
وان كان العبد غير عينه وان كان حيا فقال للمأمور اشتريه لك فقال الامر له بل هو عبد
فان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور لانه يجزى عما يملك استينافه وان لم يكن منقودا
فالقول لانه مرهات على وجهين اي قول للمأمور وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن
منقودا فالقول لانه مرهات لا يجزى عما يملك استينافه وغرضه الرجوع بالثمن والامر منكروا
وان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور لانه امين ادعى الخروج غرضه الا انما فيكون القول
قوله قال في الهداية من امر جابو بشراء عبد بالف فقال فعلت ومات عندى فقال الامر
اشترى بنفسك فالقول قول الامر وان كان دفع اليك لانه قال قول للمأمور لانه
في الوجه الاول اخبر عما يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو منكروا
للمكره الثاني هو امين يدعى الخروج غرضه الا امانة فيقبل قوله وقد لا يصدق
كل واحد من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم به الفرق اقول الامر للوكيل قال لان التعليل

الثاني

الثاني لا يجري في الصورة الاولى اذ لا يجوز ان يقال المأمور امين يدعى الخروج غرضه
الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان قابضا للثمن والغرض له ان يقبضه لانه لو كان
الرجوع بالثمن على امره اذا فعل ما امر به سواء دفعه الى الثمن الى ما بعد ولا وله ايضا حبس
المبيع منه اي امره يقبض منه وان لم يدفعه الى الثمن الى البايع لما تقرره انعقاد مبادئ
حكمية بينهما ولهذا اذ اختلفا في الثمن بخلافان ويرد الموكل على الوكيل بالعقد فان هلك
اي المبيع في يده اي الوكيل قبل الحبس على امره هلك فماله ولم يسقط الثمن لانه لا يده
كيد الموكل فاذا لم يحبس بغير الموكل قابضا بعبده وله ان يحس حتى يستوفي الثمن لما ذكر
في بعد اي بعد حبسه فعليه اي المأمور وسقط اي الثمن لان الوكيل كالبايع منه فكان
حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط بهاد كذا في البيع وليس للوكيل بشراء شيء بعينه شرارة
لنفسه لانه يؤدي الى تفرير الامر حيث اعقد عليه الا اذا اشتراه بغير حبس ما سقى او بغير
التقود او شري غيره بامره بعينه فيكون المشتري للوكيل الاول لانه حالف امر الموكل
فيعد عليه فان حضر اي الوكيل الاول فانه مرهات يكون المشتري للموكل الاول لخص
راي وكيله وعدم الخالفة وفي غير عين اي اذا وكل بشراء شيء غير عينه هوله اي ما شراه
للوكل لانه اذا اطلق ودناه اي كون المبيع لا مراه اي شري بالف مطلقا لا بتقييد كونه
ملاك الموكل لكن نوى الشراء فيكون للموكل واذا ف العقد الى مال الى مال امر بان
يقول اشتريته بهذا الف وهو مال الموكل وان لم ينقد الثمن منه فان اضا الى مال
نفسه كان لنفسه حيا لانه على ما يحل شرعاه او بفعله عادة اذ اشترى لنفسه باضافة
العقد الى مال غيره مستنكر شرعا وعادة مع اي الوكيل بعقد الصبر والاستدراك العبارة
لانه كونه في كية القدماء وعقد الصبر والسلم قال صاحب الهداية والحكا وسائر المتأخرين
المراد الا انما اي شرا شيء بعينه السلم لا اي لا يصح الوكيل بقبول السلم لانه لو كان يبيع
الكر بغيره السلام وهو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاما ذمته على ان يكون الثمن لغيره ولا نظير
في الشرع العبر الى اذ الوكيل في امره الى المصروف والسلم لا مفارقة الامر يعني ان فارق الوكيل
صاحبه قبل القبض في العقود بطلان وجوده لا فراق قبل القبض ولا عبرة لمعان الموكل
لانه لا يرد بياق بالمحبة في العقد وهو الموكل فيصير قبضه وان لم يتعلق به الحقوق كما يصح
والعقد المحسوس عليه في العقد لان الرضا في العقد لا القبض قال بغير هذا الزيد فيباقة انكر
المشتري اي ان يرد بعد اقراره بقوله لانه قد كذب اي كذب المشتري فيدعي ان كان
فيقال ان امره احده اي يرد لان قوله يعني لانه اقراره منه بالوكالة فاذا انكر الامر بعد

صار منافضا والمنافض لا قول له فيكون الموكل وان صدقة اي صدق المشتري زيد
في انكارة لا اي لا يأخذه زيد لان اقرار المشتري ارتد بده الا برضا لان المشتري له
لما جحد الاما قول مرة بطل اقرار المقر ولزم الشراء للمشتري فاذا سلمه واخذته صا
بيعا بالغاطي امر بشراءه فحمدهم فمشتري منون به مما يباعه من بزلزم الا من
ينصفه لانه امره بشراءه من ولم يامر بشراء الزيادة فينفذ شراءه على الموكل والربا
على الوكيل وامر بشراءه عبد بن معينين بلو ذكر عن فشري احدهما او امر بشراءهما بالف
وقبضهما سواء فشري احدهما بنصفه او اقل وقع عنه اي غير الامر في الصورين اذ لا
فالونه قابل الالف بهما وقبضهما سواء فينقسم بينهما نصفين دلالة فكان امره بشراء
كل واحد بخمسة ثم الشراء بهما موافقة وباق منها مخالفة الى غير وبالكثير مخالفة
الى شري فيقع عن المشتري الا اذا شري الباقي بالباقي قبل الخصم لان الشراء الاول باق
وقد حصل غرضه المصريح به وهو تحصيل العبد ولم يثبت الانقسام الا دلالة والصريح
يقوم باقل الوكيل شريته بالالف وقال الامر بنصفه فان كان اي الامر الفة اي اعطاه الالف
صدق المأمور ان ساوا اي المشتري الالف يعني اذا وكل رجل اخر بشراء عبد بالف
فقال اشتره بالالف وقال الامر اشتره بنصفه فان كان الامر اعطاه الالف وهو يوافي
فالقول للمأمور لانه امن فيه وقد ادعى الخروج عن عهده الامانة والامر بدعي عليه
خمسثا وهو منكر ولا اي وان لم يساوه بل يساوي خمسثا فالامر صدق الامر بلو
يمين لانه امره بشراء عبد بالف والمأمور اشترى بعين فاحسن فيقع فيضمن خمسثا
وان لم يافته وساوي نصفه اي خمسثا صدق اي الامر بلو يمين وان يساوه مخالفا
لان الموكل والوكيل هنا كالباع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب الخلف
وينسخ العقد فلزم المشتري الوكيل كذا معني لم يسم له ثمن فاشتره واختلفا في ثمنه
يعني اذا قل له اشتر هذا العبد لي ولم يسم ثمن فاشتره فقال الامر اشتره بنصفه
وقال المأمور بالف وصدق الباع المأمور تحالفا لانهما اختلفا في مقدار الثمن وليس
لها بنية فوجب المصير الى التحالف كما في المسئلة الاولى الوكيل اذا حالف امره ان
ان كان حلفا الى غير الحسن بان وكله ببيع عبده بالف وهو يباع بالف ان ينفذ
ولو وكله ببيع كذلك فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا في الحواشي
فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع مريد شهادته كما صله وفيه ربح
وستيد لعبد ومكاتبه وشريكه فيما اشترى لانه مواضع التزم مستثناة عن الوكالة

وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا اذا لم يطلق له الموكل واما اذا اطلق
بان قال له بيع من شئت فم يجوز بيعه لم يثبت القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية ان الوكيل بالبيع
اذ باع من ان كان باكثر من القيمة يجوز بلو خلاف وان كان باقل منها بعين فاحسن لا يجوز
بالاجماع وان كان بعين يسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان بمثل القيمة فعليه
ح روايتان وصح بيع الوكيل باقل او اكثر والعروض والنسبة لان التوكيل بالبيع مطلق
فيجري على طلاقه في غير موضع التهمة وصح ايضا احده اي اخذ الوكيل رهنا وكفالة التهم
فالو يضمن ان يصاح اي الرهن في يده وتوى ما على الكفيل لان الجواز الشرعي نيا في الضمان
ويجوز شراءه بمثل القيمة وعين يسير وهو ما يقوم به مقوم من اهل الخبرة حتى لا يجوز
شراؤه بعين فاحسن بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة
في تلك البلدة كالعبد والدواب ونحوها فاما له قيمة معلومة في البلدة كالحب والقمح
وغيرهما فزاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالقليس
ونحوه وكذا بيع عبد فباع بنصفه صح لان اللفظ مطلق غير قيد الاجتماع وفي الشراء يقع
على شراء الباقي فان اشترى باقية قبل ان يخلصها لزم الموكل والا لزم الوكيل لان شراء البعض
قد يقع وسيلة فينفذ على الامر اذ اراد بيعه معيب على وكيله بنية او توكله اي الوكيل
او افراده فيما لا يحدث ردة اي الوكيل على الامر وباقراره فيما يحدث لا اي لا يرد على الامر
بل يبيع عليه يعني ان الوكيل يبيع شيء اذا باعه فرة عليه بالعيب فان كان مما لا يحدث مثله
كاشيخوخة الزائدة او لا يحدث مثله في هذه المدة يرد على الامر سواء كان الردة على الوكيل
بالبنية او التوكل او لا يرد في عيب لا يحدث مثله الا صلبة الوكالة الخصوص ولهذا القول
جعلتك وكيفية في مالي يصير حافضا ثماله فقط وفي المضاربة العموم ولهذا القول
جعلتك مضاربا كان مضاربا في جميع انواعه فان باع اي الوكيل شاة فقال امره انك
بنقد و قال اطلقت صدق الامر بناء على كون التقيد اصداء الوكالة وفي المضاربة
يعني اذا باع المضارب شاة فقال رب الما امرتك بنقد و قال اطلقت صدق المضارب
انه يكون الا طلاق امهات فيها وسيا في زيادة تحقيقه في آخر كتاب المضاربة ان شاة
الله تعالى بنصف احد الوكيلين وحده لان الموكل رضي برأيهما لا يراي احدهما وان
كان لا يرد ردة لان تقديره لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار
الباع والمشتري لان هذا تصرف لا مانع فيه من الاجتماع ويحتاج فيه الى الرأي
وتحريكي توكيله بالخط واحد كراهة ول يقوله الا في خصص فان اجتمع فيها متوزعا

الى الشغب في مجلس القضاء وذكر الثاني بقوله ورده ودية وقضاء دين وطول وعق
لم يوصنا اذ لا يحتاج في شيء منها الى الرأى بل هو تعبير محض وبعبارة الواحد والثاني
سواء بخلاف ما اذا قل لهما طلقاها ان شئتما اقول امرها بكذا لا نه نفويض
الى مشيئة مما فيقتصر على المجلس او كان الطلاق والعق بعوض لا نه يحتاج حينئذ
الى الرأى وذكر الثالث بقوله ولم يكن توكلها بكلام واحد بل على التفريق بحجوز
لاحدهما ان يتصرف بالنصرف لا نه رضى برأى كل منهما على الافراد وقت توكله فانه
ذلك بخلاف قوله ما اذا اوكلها بكلام واحد لا يتفرده به احدهما وان كان احدهما
حررا بالاعاقاة والاخر عبدا او صبيا بحجوز عليه لا نه رضى برأىهما وقت توكله فانه
ذلك فان تصرف احدهما بغير صاحبه فان اجاز صاحبه جاز ولا فاد ولو كان غائبا
فاجاز لم يخرج ذكره الزيلعي الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه لا نه ضمن شيئا بل وعد
ان يتبرع على الامر بخلاف الوكيل لا نه ضمن لا يوكل الى الوكيل الا باذنا من اوباعه بل رايك
وتحوله كاصنع ما شئت مثله فان وكل به اي اذن الامر كان وكلي الامر لا يعزل بعزله
موكله او موته وينفذ بموت الاول وسياتي في تحقيقه في ادب القضا ان شاء الله تعالى
وكل الى الوكيل بل اذنه اي اذن الموكل فعقد اي وكيله عنده اي عند الموكل الثاني او عقد
بغيره قبلة واجاز اي عقده او كان الموكل الاول قد رآه لم يصح ما الا وان فانه المنقوض
وهو حضور رايه وقد حصل في الصورتين واما الثالث فان الاحتياج الى الرأى فيه
لنقد برائته ظاهر وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقت الرأى لا نه لما قلنا انما
مع نقد برائته ظهرا ان عرضه اقل من رايها في الزيادة واختيار المشتري كما مر قال
فوصت اليك امرأتي صار وكيله بالطلاق وتقيده بالمجلس فان طلق في المجلس صح
والا فاد بخلاف قوله وكلتك في امر ما في حيث لا يتقيد بالمجلس فان طلق بعده صح
ثم لا يغيره لم يجز تصرفه في حقه لان صحة التصرف مبنية على الوكالة فاذا انتفت الباشية
انتفت الاولى فاذا باع عبدا ومكان او ذبح في مال صغيرة كالحمل او شري واحد منهم
به اي بذلك المال لم يجز لا تنفاد ولا يتشهد عليه كذا تزويج صغيرة كذا اي حرة مسلمة
حيث لم يجز لواحد منهم ذلك لا تنفاد الولاية **باب الوكالة بالخصومة والقبض** اعلم ان
الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الثالثة خالف الرافعي بناء على ان القبض غير الخصومة وقد
رضي بهادونه ولهم ان من ملك شيئا ملك اتمامه وتامم الخصومة وانتهى بها بالقبض
وقال الفتوى اليوم على قول زفر لمشا الزمان ولهذا قلبت الوكيل بها وبالقبض لا يملك

القبض وبه يبقى لظهور الحجة في الوكالة وقد برهن على الخصومة من لا يؤمن على
المال وكذا الوكيل بالقبض على اكل القبض على اصل الردية لانه في معناه وصفا يقال
اقتضيت حتى اي قضيت فانه مطاوع قضى لكن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع الفتوى
على انه ايضا لا يملكه والوكيل بقبض الدين يملكها اي الخصومة عند ايج حتى لو اقام المدعي
البينة ان الدين استوفاه منه او برأه تقبل بنبته والوكيل بقبض العين لا اي لا يملكها فلو
برهنه واليد على الوكيل بقبض عبدا ان الموكل يباعه وقف الامر حتى يحضر الغائب صوره
وكل وكيله بقبض عبده وغاب فاقام ذواليد البينة انه اشتراه ممن وكله بالقبض
لم تقبل بنبته في اثبات الشراء وتقبل دفع الخصومة فيتوقف حتى يحضر الموكل ويعيد البينة
كذا الطلاق والعقاي يعني اذا اقامت المرأة البينة على الطلاق والعبء والامانة على العقاي
على الوكيل بقبضه من مكان الى مكان لا يقبل هذه البينة على اثبات العقق والطلاق
وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب الوكيل بها اي الخصومة اذا اتي اي امتنع عن الخصومة
لا يجبر عليها لا نه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع بخلاف الكفيل حيث يجبر عليها لانه
ضمن كما مراد الوكيل بخصومة واحدة وحقوقه من الناس على ان لا يكون وكيله فيما يذبح
على الموكل جاز فلان ثبت المال له ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كما في الصنفين صح
اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة واقر على موكله سواء كان موكله
المدعي فاقب استيفاء الحق والمدعي عليه فاقب بنبوته عليه فاذا كان ذلك عند القاضي صح
دون غيره اي ان كان اقراره عند غير القاضي فشهد به شاهدان عند القاضي لا يصح وان
العزل به حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة واقام بنبته لم يسمع لانه زعم
انه مبطل في دعواه كذا اذا استثنى الاقرار واقعه عنده يعني اذا استثنى الموكل الاقرار
بان قال وكنتك فيه جاز الاقرار واقعه عند القاضي لا يصح لصحة الاستثناء ولكن
يخرج عن الوكالة فاذا يسمع خصومته لا اي لا يصح توكل كميل بمال بقبضه صورته كميل
غير رجل بمال فوكله صاحب المال بقبضه غير الغريم لم يصح لان الوكيل في بعض الغير ولو وقع هذا
صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فانعدم الركن بخلاف الرسول ووكيل الامام ببيع
الغريم والوكيل بالزويج حيث يصح ضمما نهض بالتمن والمهر لان كل واحد منهم سفير
وغيره كذا الرأى الوكيل بقبض الدين اذا كفل عيم وبطل الوكالة لان الكفالة اقوى من الوكالة
لكونها لا نه تفصيل الحق لها بخلاف العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع عن المشتري
لم يجز لانه يضر باعاده لنفسه كما مر وقد ادعى بجم الصماير جمع كبطاوه وبدوى اي بدو حكم الصماير

لا اي لا يرجع لكونه تبرعا مصدق التوكيل يقضي او كان غريبا امر بدفع دينه الى التوكيل يعني
اذ ادعى رجل انه وكيل فادى الغائب لقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه لانه اقرار على
نفسه لان ما يدفعه خالص حقه اذ الدين يقضي بانها حق لو ادعى انه اوفى الدين الى الدين
لا يصدق اذ لزمه الدفع الى التوكيل باقراره ولم يثبت الا بقاء مجرد دعواه فان حضر الغائب
وصدقه ثم الامر وان كذب الغائب دفع الى المصدق اليه اي الغائب ثانيا اذ لم يثبت الاستيفاء
لانكاره الوكالة والقول فيه قوله مع يمينه فيفسد الاداء ويرجع به على التوكيل ان بقي دينه
لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان يقبض قبضه وان صاح لا اي لا يرجع لانه
يتصدق به اعترف انه حق في القبض وهو مطلق في هذا الاحتمال والمطلوب لا يظلم غيره الا
اذا ضمنه اي شرط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما دفعه او لم يصدق اي
في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجارة اي اجازة الغائب فاذا انقطع رجاءه وجع
عليه دفع اليه مكذبا لانه في دعواه التوكيل ولو لم يكن مصدق التوكيل غريبا لما مودعا
لم يؤمر بالدفع لانه اقر بما لا يخاف الدين فانه يقضي بمثل كما مر كذا لو ادعى الشراء
وصدقه يعني لو ادعى انه اشترى الودعة فصاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بدفعها
اليه لان اقراره على الغير غير مقبول وامر به اي بالدفع ولو قال اي المدعي عن ركها اي الودعة
المودع مبرأنا الى وصدقه اي المودع لان ملكه قد زال بموته وانفقا انه مال الوارث فيدفع
اليه وكل بصيغة الجهر اي لجعل رجل وكذا يقبض مال وادعى الغريم قبض دينه دفع اي
الغريم اليه اي التوكيل يعني يجبر على دفعه اليه لان الوكالة تثبت بقوله اخذه رب المال
حيث لم ينكر الوكالة وادعى الا بقاء وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان
اقرارا بثبت الوكالة في زعمه ولم يثبت الا بقاء مجرد دعواه فيؤمر بالدفع اليه واستحسن
اي الغريم دأبه على عدم قبضه لان قبضه بوجوب براءة ذمته فاذا عجز عن اقامة البينة يستحسن
لا التوكيل على عدم علمه بقبض التوكيل اي لا يجرى النيابة في الدين وتكلم بغير اي بركة السبب
عيب فادعى الباع رضاء المشتري لم يرد اي التوكيل عليه اي الباع حتى يختلف اي الباع المشتري
بخلاف مسئلة الدين لان التداول يمكن هنا بالاسناد او ما يقتضيه التوكيل المظهر
لخطأ عند تكوله ولا يمكن ذلك في العيب لان القضاء بالنسخ باقذ ظاهر او باطل عند العيب
فيصح القضاء ولا يستحق المشتري بعده لانه لا يقيد اذ لا يجوز فسخ القضاء وليس في
مسئلة الدين قضاء بل امر بالسليم فاذا اظهر الخطأ فيه امسك زعمه منه ودفعه الى الغريم
بالانقضاء قضاء دفع رجل الى اخر عشرة ينقضيها على احد فالتفق عليهم عشرة اخرى في

استحسانا

استحسانا والقياس ان يكون متبرعا لانه خالف امره فيرده العشرة على التوكيل ولا يستحسن
ان التوكيل بالاتفاق وكيل بالبرء لان الاتفاق لا يكون بدون التفرغ فيكون التوكيل
توكيل الشراء والتوكيل بالشراء بملك العقد من مال نفقته يرجع به على الامر الوكالة المجردة
لا يدخل تحت الحكم قال في الصغير التوكيل يقبض الدين اذا احضر خصما فاقرب التوكيل
وانكر الدين لا يثبت الوكالة حتى لو اراد التوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل واذا ادعى
ان اذادنا وكله بطلب كل حق له بالكوفة ويقبضه والخصومة فيه وجاء بالبينة على
الوكالة والتوكيل غائب ولم يحضر التوكيل احد التوكيل قبله حق فان القاضي لا يسمع من
شهده حتى يحضر خصما جاحدا ذلك او مقربا به فم يسمع ويقرر الوكالة فان احضر
بعد ذلك غريبا يدعي عليه حقا للتوكيل لم يجز الى اعادة البينة ولو كان يدعي انه وكله
بطلب كل حق له قبل انسان بعينه فشرط حضوره ذلك بعينه ولو اثبت ذلك محضر
من ذلك المعين ثم جاء بخمسة آخر يدعي عليه حقا مقيم البينة على الوكالة مرة اخرى **باب**
عزل التوكيل يعني ان يعزل التوكيل لان الوكالة حقة فلما يبطله ويعزل نفسه بان يقول
عزلت نفسي بشرط علم الاخر فيهما اي في الصورتين يعني اذا عزل التوكيل بشرط علم
التوكيل به وان عزل نفسه بشرط علم التوكيل به حتى اذا لم يبلغه العزل فهو على وكالة ونصرة
جائز حتى يعلمه باخبار متعلق بالعلم عدل او اثنين ولو عجز عن ذلك علم ان الوكالة تثبت
بخبر الواحد حرا كان او عبدا عدل كان او فاسقا رجلا كان امراه صبيثا كان او بالغ
وكذلك العزل عندهما وعند اي خيفة لا يثبت العزل الا بالعدد او العدالة وينعزل
ايضا بموت التوكيل هكذا وقفت عبارة القدر في الوقوف في الكافي والوقاية هكذا
وموت احدهما وما لم يكن لذكر التوكيل ههنا فائدة تركته وينعزل ايضا بجنون احدهما
في التوكيل والموكل جنونا مطلقا لان قليله بمنزلة الغماء وهو شهر عند ابو يوسف وحول
كما مر عند محمد وهو الصحيح والحكم يلحقه اي يلحق احدهما بدار الحرب من يدان الحق
لان الحكم الحاكم فاداه حكمه بطلت الوكالة بالاجماع واما قبله فوقوفه عند اي
وانه انما يبرأ منه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان لبقاء حكم الاستدعاء فيشرط
لقيام الامر كما ساعدت البينة وادى التوكيل في الصور المذكورة اذا
لم ينعزل به اي بالتوكيل حق الغير ولما اذا التلقين ذلك فلا ينعزل كما اذا شرطت الوكالة
في بيع الرهن كما مر وجعل امراه في يد هاتم خذ الزوج وينعزل ايضا بغير نفسه
اي بصرف التوكيل بغير التوكيل بغيره في ذمته او كذا او كذا باعنا في عبده او كذا او تزوج

امرأة أو شراء شيء أو طلاق أو خلع أو بيع عبده فاعق أو كاتب أو زوج أو اشتري
أو طلق ثلثا أو واحدة ومضت عدتها أو خالعتها أو باع بنفسه فانه لو فعل واحدا منها
بنفسه عجز الوكيل عن ذلك الفعل فتبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا اطلقها واحدا
والقدرة قائمة بقيت الوكالة لا مكان تنفيذ ما وكل به ولو تزوجها بنفسه وابانها لم يكن
للموكل ان يزوجه من لزوالة حاجته بخلاف ما لو تزوجه الوكيل وابانها حيث يكون
له ان يزوجه الموكل لان الحاجة باقية وتعود الوكالة اذا عاد اليه الموكل قديم ملكه
يعني اذا وكل ببيع عبده ثم باعه الموكل ثم رد عليه بغير قبضه كان للوكيل ان يبيعه وكذا
لو وكل كل واحد من رجلين ببيع فباعه احدهما فردة عليه بغير قبضه فلكل واحد منهما ان يبيعه
ثانيا كذا في الصنف او يبيعه اثنان او يبيعه كل واحد منهما فكل واحد منهما بغير قبضه
فتصرف الوكيل غير متعد بان يقع الباقي ويتعزل ايضا بافراق الشريكين وان لم يعلم
الشريك وهذا يحتمل امرين احدهما ان يكون الافراق بهلاك المالين او مال احدهما
قبل الشراء فان الشريك يتبطل به وتبطل الوكالة التي في ضمنها علمه اولا لانه عجز حكمتي
اذ لم يكن الوكالة مصدرا لها عند عقد الشراكة وثانيهما ان احدهما او كلاهما لو وكل
ثم يتصرف في المال جاز فلو افترقا فعزل هذا الوكيل في حق غيره الموكل منهما اذ لم يصترجا
بالاذن في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافراق على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم
الشريك اذ لا يصح ان يتفرد احدهما بفسخ الشراكة المستقلة لوكالة بل علم صاحبه
ويتعزل ايضا بغير موكله لو كان الموكل مكانا او حجرة وكان مادونا لما مر ان بقائه
الوكالة معتبرا بانتهاء كونها غير لازمة فيستلزم في حاله البقاء قيامه لا مكره في ابتداء
وقد بطل بالحق فتبطل الوكالة علم الوكيل اولا لان البطالة حكمي كما مر اذ وكل بعني ان
ما ذكره من ان الوكيل المكاتب بغيره ووكيل المادون بغيره اذ وكل ذلك الوكيل في العقود
والخطوط لا قضاء له بها واقتضائه لان العبد مطالب بايضا ما وليه وله مطالبة
استيفاء ما وجب له لان وجوبه كان بعقده فاذا انقضى بغيره بغيره كما لو وكل ابتداء
الحجر بعد انعقاد العقد بمباشرة لا يتعزل بغيره المولى وكل عبده المادون لانه مختص
والمادون في التجارة لا يكون اذ اعاقا وكان العزل باطلا لا يبرئ الموكل من ذنبه
عنه ذلك مع بقاء الاذن ذكره الزبلي قال وكلتكم بكذا اعلى الى متى عرفتكم فانت وكيلي
فانه اذا عرله لم يتعزل بل كان وكيله له وهذا يسمى وكيل ودوريا واذا اراد ان يتعزل
بحيث يخرج عن الوكالة يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك فانه اذا قال عزلتك كما مر

نظرا

نظرا الى ظاهر اللفظ ومنصوبا بوجود الشرح حيث قال متى عزلتك فانت وكيلي واذا اقل
ثم عزلتك يتعزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان متى تفيد عمولا ووقت لا عموم
الافعال ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي لا يكون مغزولا بل كلما عزل كان وكيله لان
كلما يفيد عموم الافعال واذا اراد ان يعزل يقول في عزله رجعت عن الوكالة المعلقة فاذا
رجع عنها لا يبرئ لها اثر فيها يقول بعدها وعزلتك عن الوكالة المنجزة الحاصلة من لفظ كلما
في عزله **كتاب الكفالة** اللفظ الضم مطلقا وشرعا صم دمه الى دمه في مطالبة النفس والمال
او التسليم قال في الهداية والكافي وغيرهما في ضم دمه الى دمه في المطالبة وقبل في الذين والاف
اصح قوله لا يصح للثاني اطلاقا لكون الاول اصح لمخرج الكفالة بالنفس عنه مع انهم قسموا
بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان تقسيمهم الكفالة الى القسمين يشترط
فيهما مع انهم ذكروا في اثنائها المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال
كما سيأتي ولهذا اخبرنا تعريفنا صحيحا مشتملا على جميع الاقسام صريحا وركبها بالاجاب
اي اجاب الكفيل بقوله كفلت غم فلان كذا والقول اي قبول الطالب وهو المكفول له
وشرطها مطلقا كون المكفول بنفسه كان او مالا مقدورا للتسليم من الكفيل حتى لا يصح
الكفالة بالحدود والقصاص كما سيأتي وفي الذين كونه صحيحا حتى لا يجوز الكفالة ببديل
الكفالة كما سيأتي وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصل نفسا كان او مالا
واهلها اهل البرية بان يكون حرا مكلفا فلو تصح من العبد والصبي والمجنون لكن العبد
يطالب بعد العاقبة كفا في الخادم والمدة في مكفول له اذ فائدة الكفالة ترجع اليه والمدة في
مكفول عنه وفيه اقسام ايضا والنفس في الكفالة بالنفس والمال في الكفالة بالمال المكفول
به في المكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد وغيره ثم عليه المطالبة كميل والكفالة
اما بالنفس وان تعدد ذل الى الكفالة بالنفس والنفس ايضا الاول ان ياخذ منه كميلا ثم
كفله لغيره والثاني ان يتعهد النفس المكفول بها فانه جائز كما يجوز بالدون الكثيرة او بالملا
في اية اية به وهو التسليم اما الاول اي الكفالة بالنفس فتصح بكفلة بنفسه وبما يقره عنها
اي في النفس كالراس والرجل والرقبة والعنق والجسد والبدن ككفلة براسه ووجهه او يقره
شيئا من ذلك بنصفه او ثلثه او ربعه وتصح ايضا بصحته وبعلي فان على الزام فان معناه
انما يلزم تسليمه اليه وانه يستعجل بمعي على وانه رعيه فان الزعامة هي الكفالة او قبيل
وهو معنى الزعيم لا يانها من معرفة لان وجوب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن المعرفة
لا التسليم واختلف في انما يصح من التعريف وعلى تعريفه كذا في الخا فان عين وقت التسليم احصى

فيه اذا طلب رعاية لما التزمه كذا اي احضر ايضا اذا اطلق بان قال انا كفيل بنفسه اذا طلبته
اسلمه اليك او ان طلبته ونحو ذلك او عظم بان قال انا كفيل به كمالا طلبة او مقيما طلبته
اسلمه اليك وان لم يحضر حسيبه الحاكم لا متناعه عن ابقاء حق لازم عليه لكن لا يحبس
اول ما دعي له لم يعلم لما اذا دعي وان غاب اي المكفول عنه وعلم مكانه اي الحاكم الكفيل
مدة ذهابه وباباه فان مضى ولم يحضر حسيبه وان لم يعلم اي مكانه لم يطالب اي الكفيل به
اي بالمكفول به لانه عاجز وقد صدقته الطالب فضا كالمذنبون اذا اثبت اعشا وان
اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانا وقال الطالب تعرفه بنظر فان كان له خبره فمعه فخرج
الى موضع معلوم للتخارج في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب
الى ذلك الموضع لان الظاهر يشهد للطالب والافعال قول الكفيل لانه متمسك بالاهل
وهو الجاهل ومنكر لزوم المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجد
في غيره وبه بقي في زماننا لتهاون الناس في اقامة الحق ذكره الربيعي وغيره كقول النفس
الى شهر يطالب بها بعدد يعني لو قال كفلت لك بنفس فلون الى شهر فانه لا يطالبه بتسليم
النفس في هذا الشهر ويطالبه به بعد مضي الشهر فانه شمس لا ثمة الخلو في هذا بل على خلاف
ما ينطه العوام فانهم يقولون اذا قال الرجل بالفارسية لاخر من فلو نرا يدبري فم نرا تاك
سأل ان يطالبه بتسليم النفس في السنة قبل مضي الاجل ولا يطالبه بتسليمها بعد مضي الاجل
قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب على العكس الا ان يزيدوا فيقولوا في الكفالة ههنا
بخواهي بنو سبارش في يطالبه في السنة وبعد ما كذا في الخلاصة وفيه ايضا والحيث في
سقوط المطالبة ان يزيد الكفيل في كفالة فيقول انا كفيل بنفس فلون الى كذا من الاجل ثم
لا كفالة له به على بعد ذلك وان ابرئ فاذا قال ذلك فانه لا يطالب في الحال ولا بعد مضي
الاجل برئ الكفيل بموته اي موت الكفيل لم يمت العجز الكلي عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته
وورثته لم يخلوا له بشي وانما يخلفونه فيما لا يفيها عليه ولا يفي الكفالة باعتبار ذلك
لا متناعه استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال وبرئ الكفيل بالنفس ايضا
اي النفس المطلوبة لا متناعه التسليم ولو كان النفس المكفولة بها عبد الكفيل وانما قال هذا
دفعالوهم ان العبد مال فاذا اعدر تسليمه لم يفي فانه هذا اذا كان على العبد مال مطالب
وكفل بنفسه رجل وانما اذا كان الطالب رقة العبد فستقام انه اذا مات واثبت احضره وجوه
ضمن الكفيل قيمة الام لا يبرئ الكفيل بموت الطالب بل وادته او وصيه بطالب الكفيل
وبرئ الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او بما عورده وبجارية كذا او يسوء المطلوب او يبيع ذلك

اي المطلوب نفسه الى الطالب متعلق بقوله وتسليم حيث يمكن خاصة متعلق ايضا
بعضه اسلم الكفيل من كفل به الى الطالب في موضع يمكن خاصة براء وان لم يفعل اذا سلمته
اليك فان ابراء حتى لو سلمه في برية او سواد او بين حسيبه فبغير الطالب لم يبرأ فابرا
بتسليمه اليك غير طرف الكفيل في صورة تسليم الامور وسلمت نفسي عنه اي غير الكفيل في
صورة تسليم المطلوب نفسه قال قاضيان المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال
سلمت اليك غير الكفيل براء وان لم يفعل غير الكفيل لا براء الكفيل وكذا لو امر الكفيل رجلا
ان يسلم نفسه المكفول به الى الطالب ان قال المكفول للطالب سلمت اليك نفسي غير الكفيل
برئ الكفيل وفي تسليمه لا يجني شرط معه اي مع ما ذكره قوله غير الكفيل قبول الطالب
قال قاضيان لو ان رجلا اجنبا بس بمأور سلم المكفول به الى الطالب وفي سلمت غير
الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل وان سكت الطالب ولم يقبل قبلت لا براء الكفيل
كفل بنفسه على انه لم يسلمه عند اموصا من الما عليه من المال ولم يسلمه عندا صحت الكفالة لثان
اي بالنفس والمال بغير رجل له على غيره مائة درهم فكفل آخر بنفسه على الوجه المذكور صحت
الكفالة لثان واذا لم يوافق به فدا فعليه المائة لانه على الكفالة بالمال بعد الموافقة وهذا
التعلق صحيح لتعامل الناس بابه وان كان القياس بابه وبالنعامل بترك القياس في البيع
كما لو اشترى نعالا على ان يجزوه البائع مع ان بابه اضيق من الكفالة فلون يترك منها وبابه
او مع لانها من البزعة او لانه اذا لم يوافق به حتى لزمه المال لا براء من الكفالة بالتعلق لا تثناف
برئ الكفالة لثان فان مات المطلوب ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة او مات الكفالة فوريه
اي ضمن وارثه او مات الطالب فكذا اي طلب وارثه ادعي على رجل مائة دينار لم يبرئها
مازاجية او ردية او شرفية او فريجية ليعصى الدعوى فكفل بنفسه آخر على انه ان لم يسلم
عند اصدية المائة صحها اي الكفالة لثان عندها وقال مجر لم يبرئها اذ لم يصح الدعوى بل كان
في محجب احضار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال لا بتناها عليها
ولهما ان المال ذكره في صرف الى ما عليه فيصير الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين
الحق باصل الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فيترتب عليها الثانية والقول في اي
الكفيل في البيا اذا اختلفا في وجوده وعدمه لانه يدعي الصحة لا جبر على اعطاء كفيل في
حد وقود مطلقا عنده وعندهما يجزى حد القذف لان فيه حق العبد وفي القود لانه
خالف حق العبد بخلاف كزود الحاقصة لله تعالى وله ان يني الكفيل على الدر فاجبت فيها
الا ستيفان في مخالفة سائر الحقوق لانها لا تدرى بالشبهة فيلحق بها الاستيفان ولو عطل

جان لا مكان ترتيب موجب عليه وهو المطالبة بالنفس ولا حبس فيها أي حدة وضد حتى
ليشهد مستورا أو عدل لأن الحبس هنا للثمة وهي يثبت يا حدى شطري الشهادة أما
العدد أو العدالة بخلاف الحبس في الأموال لأنه غاية عقوبة فيها ولو يثبت إلا بحد كماله
وأما الثانية أي الكفالة بالمال فتصح ولو جعل المكفول به أضع دينا الدين الصحيح
دين لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء أو غير ذلك الكتاب وسبأ في بطلت عنه بالحبس
وبما لك عليه وبما يدركك في هذا البيع وهذا يبيح ضمان الدرك وهو ضامن الاستحقاق
أي يضمن المشتري إذا استحق المبيع وبما يبيع ولو ما أي ما يبيع منه فاني ضامن
لثمة لا ما اشتريته منه فاني ضامن للمبيع لأن الكفالة بالبيع لا يجوز كما سبأ في وقت
تمام تحقيقه في كتاب الدين أو بما ذاب أي وجب لك عليه وما في هذه الصلوة شرطية
معناه أن يبيع ولو ما فيكون في معنى التعليق أو علق عطف على صحت دينا بشرط يفي
شرط الشرط ولا في الأمثلة السابقة معنى الشرط ملو بم أي مناسب للكفالة لأن بان يكون
شرط الوجوه الحق نحو أن استحق المبيع أو لا مكان الاستيفاء نحو أن قدم زيد وهو
مكفول عنه أو لتعذر الاستيفاء نحو أن غاب زيد المكفول عنه عن المصروفان كل منهما
مناسب للكفالة كالشرط المفروق في الأمثلة المذكورة فإنها أسباب لوجوب المال
فإناسب ضم الدية إلى الدية لا أي لا تصح الكفالة أن علق بشرط غير ملو بم
نحو أن هبت الريح وجاء المطر فإنه لا يصح التعليق بمجرد الشرط فتقول إن هبت
الريح وجاء المطر وكذا إذا جعل واحد منهما أجلا لآخر تصح الكفالة وبجوب المال
حال لأن الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد كالألف والفاء
وتبعه صاحب الكافي وقال الزهري هذا هو الحكم في التعليق لا يصح التعليق بالمال
لأن الشرط غير ملو بم فصار كما علق بدخول الدار ونحوه مما ليس ملو بم ذكره قاضنا
أقول قوله سهو خطأ لأن المذكور في العمادة لا يستلزم شئيه أن الكفالة دية لا تبطل
بالشرط الفاسد فالظاهر أن فيه روايتين يؤيده أن العبد بالثمة لا يبيع دية
هي أن العبد لما ذبحه إذا حقه دين وضاف صاحب المال أن يبيعه له دية رجل
المال أن اعتقه المولى فأنما ضامن لدينك عليه صح الكفالة ثم يقول هذه المسئلة
دليل على أن تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يصح أيضا جعله المكفول عنه
وبجالة المكفول له الأول نحو ما ذاب لك في الناس أحدكم ثم فعل في حق ذاب
لناس واحد منهم عليك فعلى كذا في العمادة ثم يرد وجهه وقصاص كما مر أن شطرها

كون المكفول به مقدور التسليم من الكفيل وهذا ليس كذلك وإنما في بنفسه قصاص
أكثر من الكفالة بنفسه فله لحد والقصاص فانها يجوز كما مر ولا يجعل دية معينة
مستأجرة له وخدمة عبد معين مستأجرة له بالبيع عن التسليم لأنه استحق عليه الحمل على
ثمة معينة والكفيل لو أعطى دية فمعه لا يستحق الأجرة لأنه أتى بغير المعقود عليه
المرى أن الموجر لو حمله على دية أخرى لا يستحق الأجرة فصاعدا ضرورة وكذا
العبد للخدمة بخلاف ما إذا كانت الدية غير معينة لأن الواجب على الموجر الحمل مطلقا
والكفيل بقدر عليه على دية نفسه ولا بالثمن الموكل وبت المال أي إذا باع رجل لرجل
ثمة بأمرة ثم ضم الثمن في المشتري للثمة وبيع المضارب مال المضاربة ثم ضمن
الثمن لرب المال لا يصح لأن حق القبض للموكل والمضارب ولهذا لا تبطل بموت الموكل
حتى لو مات كان له أن يقبض الثمن وكذلك لو باه الموكل فقبض الثمن حال حيوة لا يعل
منه فلو صح الضمان صار ضامنا لنفسه وأنه لا يجوز وللشريك إذا بيع عبد صفقة يفي
رجاؤن عبد الرجل صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان
لأن الصفقة إذا تجرت فالثمن يجب له ما مشتركا بينهما فلو صح ضم أحدهما لصاحبه
بنصيبه شاعرا صار ضامنا لنفسه وهو باطل ولو صح في نصيب صاحبه خاتو أدى
إلى قسمة الدين قبل القبض وهو باطل لأن القسمة يقتضي أن يصير حق كل منهما مقرا
وحيث على حدة وهو لا يتصور في الدين وإن باع العبد صفقتين بأن باع كل واحد منهما
نصفه بعقد على حدة فضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن صح لأن الصفقة إذا انعقدت
في أحدهما لم يفسد بفساد الآخر ولا بالعهد كدنها اسم مشترك يقع على الصك
العقد هو العقد وحقوق العقد والدرك وخيار الشرط فتعد العمل بها قبل البيان
ولذلك بطل الضمان ولا بالخيار عند أبي حنيفة لأن معناه عنده تخليص المبيع من المستحق
وتسليمه إلى المشتري وهو غير مقدور له ومع عندهما لأن معناه عندهما ضمان الثمن
التي عن تسليم العين بوجه الاستحقاق فيكون كالدرك ولا يبدل الكتابة لأنه
لا يفسد بفساد الآخر بل هو يفسد بفساد الآخر ولا عن ميت مفلس يعني إذا مات من عليه
دين لم يبرأ منه شيئا فكذلك عند الفقهاء رجل لم يبيع عند أبي حنيفة كفل بدين ساقط
غرضه إلاصيل لأن الدين عبارة عن اشتغال الدية بدين يجب أدائه لكنه في الحكم مالا لأنه
تعلق بالدين في المال وجده عن نفسه وبخلافه ففات عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة
وبذلك يقطع المجلس من مجلس عقد الكفالة إلا في مسئلة وهي أن يكفل وإن لم يرض عنه

بقية الغرماء بان يقول المريض لو رثته او بعضهم فكذلك اعني بما على من الدين لغرماء فيضمن
به مع غيبته فانه جائز استحقاقا وان كان القياس ان لا يجوز لان الطالب غائب ولا يتم
الضمان الا بقوله وجه الاستحسان انه هذه وصية منه لو رثته بان تقضوا دينه ولم يذبح
وان لم يسم المريض الدين وغرماء لا في الجاهلية لا تمنع صحة الوصية ولهذا قالوا لا يصح الا اذا
ترك ما وصحت اى الكفالة باق قول الطالب عبد الله بن يوسف مطلقا في رواية وفي
اخرى اذا بلغه الخبر واجاز وبه هي كذا في المحصل لجامع الكفر وفي الفتاوى البرزانية واجمعوا
اى الكفيل اذا قال بطريق الاخبار بان يقول انا كفيل بمال فلان على فلان جائز كذا في المحل
ولا بالامانات كالودعة والمستعار والمستاجر ومال المضاربة والشركة وبالمبيع قبل
القبض والمرهون بعد القبض لان شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول مضمونا على الاصيل
بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفعه او دفع بدله ليتحقق معنى الضم فيجب على الكفيل ولا مانع
ليست بمضمون والمبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بسقط الدين اذا هلك فلو يمكن
ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصلح لعدم وجوبه على الاصيل ويجوز اى الكفالة بتسليمها
اى تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على
الكفيل شئ كالكفيل بالنفس وقبل ان وجب اى تسليمها على الاصيل كالعارية والجار فجاز
اى الكفالة به اى بتسليمها والا اى وان لم يجب تسليمها عليه كالودعة فلو اى لا يجوز الكفالة
بتسليمها ونص اى الكفالة بالثمن كانه دين صحيح مضمون على المشتري والمفطور والمقبوض على
سوم الشراء والمبيع بيعا فاسدا فانها مضمونة حتى اذا هلكت عنده يجب الضمان عليه ما كان
ايجابه على الكفيل ونص بالجناح لانه دين مطالب فوجه العباد فصار كسائر الديون في وجوب
الزكوة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فصل هو عبادة وانما العمل ونهية الله
تؤخذ من تركه بعد مودة الوصية والنواصب قبل هي ما يكون كاجر الحارس وكري المنزل للشر
والمال الموقوف للجهنم لجيش وفداء الاسرى وقبل هي ما ليس بحق كالجنايات التي فرت انما
ياخذ الظلمة بغير حق فان اربدا لول جازت الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون وانما
الثاني ففيه خلاف في المشايخ والقسمه هي النواصب الا ان القسمه ما يكون ولها النواصب
ليست كذلك وانما يوظف الامام عند الحاجة اذا لم يكن في بيت المال شئ وقبل هي ان يمنع
احدا من الشريكين من القسمه بينه وبين صاحبه فيضمنه شخص لانها واجبة والله ربه وقدره بينه
والشركة وهي الجراحة والكفالة بها ان يقول كفلت بموحيها وهو كاشف وقطع الاطراف
اذ لم يكن المقصود من الدين اذ الواجب حمالا يجب ان لا يرد على الدين ان يرد

لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل على الالتزام وعلق قوله في الفتاوى الشافعية لوقال
لصاحب الدين الذي لك على فلان انا دفعه اليك او قضيه لا يكون كفالة ما لم يتكلم
بما يدل على الالتزام باق قول كفلت او ضمنت او على او الى اما لوقال تعليقا يكون كفالة
مخوفا قال لا يكون له بوءة فلان فانما اودى يصح الطالب مطالب الاصيل مع الكفيل لان مضمون
الكفالة وهو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاولى لا البراءة عنها الا اذا
شرط البراءة فيكون اى الكفالة ح حواله اعتبارا للمعنى كما ان الحواله بشرط عدم البراءة
اى براءة المحل كفالة وله ايضا مطالبة احدهما ولو بعد مطالبة الاخر لان مقتضاها الضم
لا التملك بخلاف المالك اذ الاختار احد الغاصبين حيث يتضمن التملك منه اذا قضى
القاضي به فاذ يمكن التملك في الثاني كفل بمالك عليه اى كفلت بمالك عليه فان برهن
اى الطالب على الف كزمة اى لا ف الكفيل لان الثابت بالبرهان كالثابت بالقياس والا اى
وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما يقره مع يمينه لانه منكر للزيادة لا اصيل في الزيادة عليه
في حق الكفيل يعني ان اعرف الاصيل بالزيادة على ما اقره الكفيل لم يصدق على كفيله لانه اقر
بالغير ولا يذم عليه بل يصدق في حق نفسه كل ما يقره يعني يجوز الكفالة بما لم يكفول عنه
ويبدو امره لا اطلاع قوله صلى الله عليه وسلم انزعيم غارم فاذا كفل بامر وادى دفع عليه
اى على المكفول عنه بما ادى اى ادى ما ضمنه لانه قضى دينه بامر ف يرجع عليه واذا ادى
خاوه رجع بما ضمنه لهما اى حتى لو كفل بالحياد وادى الزيف ويجوز له الدوام رجع
بالحياد ولو كفل بالزيف وادى الحياد يرجع عليه بالزيف لان رجع الكفيل بحكم الكفالة
فانما يرجع بما دخل تحت الكفالة بخلاف المأمور براء الدين فانه رجع بما ادى اذ لا يجب
عليه شئ حتى يملكه بالاداء بل كان مقرضا فيرجع بما ادى ولا يطالبه اى الكفيل المكفول عنه
بالمال قبل الاداء اى المكفول له لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه ويملكه بعده فيرجع
ويبدو ان يكون امره لم يرجع بما ادى لانه منبرع فيه وان وصيلة اجاز اى المكفول عنه
يجوز له ان لا يملك كفالة تنقذ غير موجبة للرد لا تنقلب موجبة ابد كذا في العناية قال
اصح ان لا يضمن على فضله نادى لم يرجع عليه الا اذا قال عني كما مر في الكفالة بالنفس
فان لو رجم اى لان الطالب الكفيل يطلب المال لا رجم اى الكفيل المكفول عنه وان جئنا
اى ضمان الكفيل بحسب ما جئنا هو المكفول عنه اذ لم يلحقه ما لحقه الا في جنسه فيجوز
يمثله براءة الطالب الاصيل ان قيل اى الاصيل البراء بريئا اى الكفيل ولا اصيل معا او اخرة
اى الطالب عنه اى الاصيل تاجر عنه لانه الاصيل والكفيل تابع بلا عكس يستلزم

تبعية الاصل للفرع ولو ابراء اي الطالب الكفيل فقط براء وله ان لم يقبل اذ لا دين
عليه لاحتاج الى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراء ولو وهب الدين له اي
للكفيل ان كان غنيا او تصدق عليه ان كان فقرا فيشترط القبول كما هو حكم الهبة
والصدقة وجهه الدين بغيره من عليه الدين تصح اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين
في الجملة كذا في الكافي وبعد الرجوع على الاصيل كذا في التنازع في اصلاح احدهما من
الاصيل والكفيل الطالب عن الف على خمسة اشياء اي الاصيل والكفيل لا يضاف الصلح
الى الف الدين وهو على الاصيل ببراء غير خمسة وبراءة فوجب براءة الكفيل وان اذاعها
الكفيل يرجع على الاصيل بها اي خمسة اذا اذاعها ان كفلا بامر اذ بالاداء فملك ما في
ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع ولو صلح على حسن اخر رجوع بالالف لانه مباداة
فملك ما في ذمة الاصيل فيرجع بكلمة عليه صلح اي الكفيل غير موجب الكفالة لبراء
الاصيل لانه موجب المطالبة وبراء الكفيل عنها لا يوجب ابراء الاصيل والى الطالب الكفيل
برأته الى انه المال يرجع على الاصيل لانه اقرار بقبض المال في الكفيل لانه اسند البراءة لا
الكفيل وغياها الى نفسه بقوله التي والبراءة التي ابتداءها في الكفيل وانها وها الى
الطالب لا يكون الا بالبقاء فكان هذا اقرارا بالقبض من فيرجع ان كانت الكفالة
بامره وفي ابراءك لا اي لا يرجع لانه براء لا اقرار منه بالقبض من الكفيل واخالف
في براءت يعني اذا قال الطالب للكفيل براءت ولم يقبل الى فهو ابراء منه وعنه
اي يوسف اقرارا بالقبض هذا كله اذا عاب الطالب وان كان حاضرا يرجع الى البايع
لصدور الاجمال عنه لا يصح تعليق البراءة منها اي من الكفالة بالشركة مثل ابا جعفر عند
فانت براء منها لان في ابراءه معنى التملك كالابراء غير الدين وهذا ما قول من يقر
بثبوت الدين على الكفيل ظاهر ما على قوله انه يقول بذوق المطالبة فقط فلا يوجب
تمليك المطالبة وهي كالدين لانه وسيلة اليه والتمليك لا يوجب التعليق اللهم وقيل
يصح لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة لا الدين في الصحيح فكان اسناد ابا جعفر
كالطوق والعناق وقيل انه كان الشرط من الاصل فمعه غير للطالب ان يبرأ منه
عند لا يجوز واذا كان ملا بما متعارفا فيه نفع لا ابراء يجوز ان الكفيل يبرأ من الاصل
وقال ان وافيتك به عند فانا براء في المال فقبل الاصل فمعه ادا الكفيل في الذمة
من المال كفا في الغاية مات الكفيل فيمن جعل حل اي لا يملكه ان يبرأ من الاصل
حلوله لان الكفيل الزم الدين في براءة فوجعوا بالمجمل اكثر من ابراء في ابراء

يكون ربوا وان مات المطلوب قبل الاجل حل عليه الاجل فقط واذا مات اي الكفيل المكفول
عنه الطالب ياخذ من ابي التركين شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال
الحياة لا يسترد الاصيل ما ادى الى كفيله ليدفعه الى طالب وان لم يعطه طالبه اذ تعلق به
حق على احوال قضائه الدين فلا يجوز الاسترداد ما بقي هذا الاحتمال من محال لكونه
وتمت فليس الى الساعي وان رجع اي الكفيل به اي بالمال الذي قبضه من المطلوب قبل ان يعطى
الطالب طالب له اي الكفيل لانه ملكه بالقبض وكان الرجوع بدل ملكه ويندب ردة اي
الرجوع على قاضيه وهو الاصيل فيما يتبعين بالنعيقين كالخسطة والشعير وهذا اذا قضى
الاصيل الدين وهو قول ابي حنيفة وعنه انه يتصدق به وقال بطيب له الرجوع وهو ردة
عنه ان كفيله يبيع العينة ففعل فالبيع للكفيل والرجوع الذي حصل للبايع يكون عليه اي
في البيع لا يبرأ منه ان الاصيل امر الكفيل ببيع العينة وهو ان يقول اشتر مني ثوبا
فكفالتة ثم يبعه فارجع البايع منك وخسرت انت فعلى وهو باي الى تاجر فيطيل
القبض ويطلب التاجر الرجوع ويخاف من الربوا فيبيعه التاجر لو بايساوي عشرة مثله
بثمانية عشرة فببيعته هو في السوق بعشرة فيحصل العشرة ويجب عليه للبايع
خمس عشرة الى اجل او يقر منه خمسة عشرة رجعا ثم يبيعه المقرض لو بايساوي عشرة
بخمسة عشرة فياخذ الدارهم الى اقرضه على انها ثمن الثوب فيبيع عليه خمسة عشرة فربها
فان اقبل ذلك نفذه عليه والرجوع الذي رجعه التاجر يلزمه ولا يلزم الاخر شي لانه اما
فما من ما يجبره كما قاله بعضهم نظرا الى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما اذا قال
رجل بايع في الثوب ما خسرته فعلى وانما توكيل بالشراء كما قاله بعضهم نظرا الى الامر فلا
يجوز ايضا لجهالة نوع الثوب وثمنه ويسمى هذا النوع من البيع عينة لما فيه من السلف يقال
بانه عينة اي ذمة ذكوه الزباني كل بما ذاب له او قضى له عليه او ما لزمه له اي كل رجل
غير رجل لرجل بما ذاب له عليه فغاب الاصيل وهو المدعي على الكفيل ان له على الاصيل
كذا ردة اي لم يقبل برهانه على الكفيل حتى يخسر الغائب فيقبض عليه لان شرط وجوب المال
على الكفيل ان يذم بالمال على الاصيل وهو لم يوجد كونه غائبا برهانه ان له على ريدا لغا
الكفيل فله على الكفيل لان المدعي بهذا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم
فان يذم الكفيل فله على الاصيل ولو اذاع بامره قضى عليها لان الكفالة بامره
في عينة له مع يوفيه انهاء وبغير امره تباع ابتداء وانتهاء فاقضاء باحدهما لا يكون
قضاء بل يكون في افضى له من ريثب وهو ينص من اقرار بالمال فيصير مقضيا عليه

والكفالة بغير مال لا يمس جانبها لان معتقها لا يمس جانبها في زعم الكفيل فلا يتعدى
وفي الكفالة بالمال من جملة الكفيل بما ادى على الكفالة بالدرك تسليم المبيع واقراره
بان لا حق له في المبيع حتى لا يجوز بعد هاد عوى ملكية حكمت شهادة في صدق كسب فيه
باع ملكه او باع بغيره فان اذنا بائنا فانه ايضا تسليم المبيع واقراره بان لا حق له في المبيع
لا كتب شهادة في صدق بيع مطلق غير قيد الملكية وكونه فذا بائنا فانه لا يكون تسليم
بل يسمع بعده دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك البائع لان البيع قد
يصدر منه غير المالك ولعله كتب الشهادة ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه معتد بما
ذكر ككتب شهادة في اقراره بغيره فانه ايضا لا يكون تسليمه الا بتعلق به حكم وانما
هو مجرد اخبار ولو اخبر بان قد باع شيئا كان له ان يتبعه قال ضمنه لك الى شهر
وقال الطالب حال قال قول للصام يعني اذا قال الكفيل للطالب ضمنه لك في فلو ان
الفا الى شهر فلا تطالبني الا ان وقال الطالب هو حال قال قول للكفيل وعكس ذلك
على مائة الى شهر اذا قال الكفيل لم يقر بالدين اذ لا دين عليه في الصحيح
كما مر مرارا بل اقر مجرد المطالبة بعد النشر والمالب يدعي عليه المطالبة في المال وهو يتكر
فالقول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو باخذ المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله
بلدنية لا يؤخذ صام من الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بانه لا يبيع
لا ينتقض بمجرد الاستحقاق مالم يقض بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الكفيل
فلا يجب على الكفيل في الاخر استلثك هذا الطريق فانه امن فستلثك واحدة وامالة
لمضمن ولو قال ان كان محوفا واخذ ماله فاناض امنه باقي المدة الى وجه المضمون
وصار الاصل ان المقر وانما يرجع على الفان اذ حصل المقر في ضمن المدة او في ضمن
الفاضة السدومة المقر ونصا حتى لو قال الطالب ان صاحب الخطة اوجه الخطة في
الدلو فعملها في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى اياه والطالب كان عالما به فيضمن
لانه صار عالما في ضمن العقد بخلاف المسئلة الا ان لا تمة ما ضمن له فلو جاز ان يضمن
وهنا العقد يقتضي التسليم كذا في العمادة **فصل** في اقراره بغيره فانه لا يبيع
بتصديبه لم يقر بغيره اذا كفل احد الشريكين له اجرة بتصديبه فزال
الى نصيبه يكون قسمة الدين وهو باطل ولو ادعى في الشائع يكون له اجرة الا انه ما ضمن
بحكم الثمن ان لا يترد اليه او يبعثه فانه لا يترد اليه كما مر مرارا في هذه المسئلة
الا بالتصديقه بتصديبه عينا ويمن نصيبه شيئا يكرهه في نفسه فانه لا يترد اليه

وعلى ما دى من الاخر بان اشترى عبدا بالف وكفل كل عن الاخر جاز لعدم المانع ولم يرجع
على شريكه الا بما ادى زائدا على النصف لان كونه من اصيل في النصف وكفيل في النصف
فما يقر به ينصرف الى ما عليه صالة اذ لا معارضة بين ما عليه صالة وبين ما عليه كفالة لان
الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط واما الزائد فيصرف الى ما عليه كفالة ولا يتر
لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المؤدى عنه لان المؤدى
ناشبه واداءه ناشبه كاداءه فيؤدى الى الدور كدائه بشيء غير رجل بالعاقب وكفل كل به
اي بذات الشيء غير الاخر بامر يقره اذ كان على رجل الف درهم مثله فكفل عنه رجلان
كل منهما يجزيه على الانفراء ثم كفل كل منهما غرض صاحبه بما لزمه بالكفالة اذ بالكفيل جازة
فما ادى الى احدهما رجوع بنصفه على شريكه ثم يرجع على الاصيل او يرجع هو بالكل على الاصيل
لان ما عليه مستويان بل يرجع اذ الكفالة فيكون المؤدى شيئا بغيره فارجع بنصفه
على شريكه اذ لا يؤدى الى الدور هذه اذ كفل كل منهما غرض صاحبه بالجميع واما اذ اهل كل
منهما بالنصف ثم كفل كل غرض صاحبه فهو كما قبلها اي كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع
على شريكه بما ادى مالم يزد على النصف كذا لو كفل غرض الاصيل بالجميع معا ثم كفل كل عن
صاحبه لان الدين ينقسم عليهم نصفين فلا يكون كفيلا غرض الاصيل بالجميع او كفل كل به
بالجميع معا فاما كفل كل غرض صاحبه بالنصف لما ذكر وان ابراء الطالب احدهما اخذ
الاخر بركته كان ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فيقضي المال كله على الاصيل ولا خسر كعنه
بكتلة واحدة او طرف المتفاوضان اي الشريكان شركة مفادضة اخذ الغريم ايا شاء بكل
الدين لان كل واحد منهما كفيل غير آخر كما سبق في كتاب الشركة ولا يرجع حتى يؤدى اكثر من
النصف مما ذكره كفالة الرجلين كاتب عبده بعقد بان قال كاتبكم بالف الى سنة مثله
وكفل كل غرض صاحبه جازا يستحق القياس ان لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة
ببدل الكتابة وكل منهما بائنا فزال باطل وعند الاجتماع اولى فصلا كما اذا عاقب كل منهما
فانه باطل وله ان قال بعقد وجه الاستحسان ان تصرف الاستحسان يجب تصحيحه بقدر الامكان
فيكون ممكن ههنا بان يحصل كل المال على كل منهما في حق المؤدى وحق نفسه وعنق الآخر معلقا
بأداءه لان من يقر بدينه بدينه بالف او بدينه الف درهم فانهما اقران فكانه قال لكل منهما
فانما يكون معلقا بأداءه الف ولا يحصل عتقه بأداء نصفه اذ
غيره جاز لا ينافي باجره فطالب المؤدى كونه منهما بالجميع المال بحكم الكفالة
ولا التمسك في حق من وعق الاخر بدينه كذا في المسئلة وكذا في المسئلة

على آخر بنصفه لاستوائهما ولو رجع بالكل أو لم يرجع بشئ لا يثبت المساواة وإن اعتق
أحدهما قبل أن يثبتا جاز لمصادفة ملكه وبراءة المعتق غير النصف لأنه لم يرض بالمال
الأن يكون وسبيلة إلى العتق ولم يبق وسيل فليسقط النصف ويبقى النصف على الآخر لأن
المال في الحقيقة مقابل برقبته ما حتى يكون موزعا منقسما عليهما وإنما جعل على كل منهما
نصفهما الضمان فكان ضروريا لا يبعدى غير موضعها وإذا اعتق استغنى عنه واستغنى
الضرورة فاعتبر مقابله برقبته ما فهذا يتنصف وإذا اعتق المولى أحدهما أخذ بأشياء
بخصته ثم لم يعتقه أما أخذ المعتق بالكمال وأما أخذ صاحبه فبالأصل اعتراض بأن أخذ
المعتق بالكمال تصحج للكمال ببدل الكمال وهو بطا وحيث بان كلاً منهما كان
مطابقاً لجميع الألف والباقي بعض ذلك فبقى على تلك الصفة لأن البقاء يكون على وصف
الثبوت وإن أخذ المعتق رجع على صاحبه بما أدى لانداؤه عنه بامر وإن أخذ الآخر
أي لا يرجع عليه لأنه إذا غرق نفسه مال لا يجتنب عبداً حتى يعتق وهو دين لم يظهر في حق المولى
كما إذا ألزمه بأقراره أو استقرضه أو وطئه بشبهة أو أسلمه لملكه ودينه فانه لا يظهر في حق
المولى بل يؤخذ بها العبد بعد عتقه حاله على مكنى به كماله مطلقاً غير قيد لكونه والتأجيل
لأن المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة لكنه لا يطالب به إلا في ماله ولا يرض
بتعلقه به والكفيل غير معتبر بخلاف ما إذا كفل بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حالاً لأنه
القرن المطالبة بالدين المؤجل وإن أدى رجع عليه بعد عتقه لو كفل بامر لأن الكفيل بأداء
ملك الدين وقام مقام الطالب فأدب بطالب قبل الحرية أدى على عبده ما لا وكفى بنفسه
رجل فمات العبد برئ الكفيل لبراءة العبد بكونه كما إذا كان المكفول بنفسه فمات
عبد مكفول برقبته فبرئ منه العبد بضمن الكفيل فبمئة يعني أنه رجع رقبته بدين فمات
فمات العبد فاقام المولى البينة أنه كان له ضمن الكفيل فبمئة إذا كان على المولى ردة على وجه
مختلفة فبمئة وقد التزم الكفيل ذلك وبه فبمئة يبقى القيمة على الأصل وإذا كفل الكفيل كفل
عبد غم مولا به بمره فعنق فاداه أو عكس أي كفل مولى عبد عنه وإذا به بعد عتقه لم يرجع
منهما على الآخر يعني المولى أن لا يكون على العبد دين لأن امره بكنهه بغيره إذ الميركة عليه دين
مستغنى وإن كان فلو أصبح لنفسه بطلان حتى الغم أو ما كفاه الميركة فبمئة فبمئة
مطلقاً وإنما لم يرجع لأن الكمال وقعت غير رجعة للرجوع لأن أحدهما لا يستغنى على
الآخر فبنا فلو تنقلب موجبه بدينه كما إذا كفل رجل بغير مولا فجاز فانه لا يرجع
موجبه للرجوع كما مر فكذا هذا ثم فائدة كفاة المولى غيبه ووجوب مطالبة بائناً الدين

والحال ين

من سائر أمواله وفائدة العكس فخلق برقبته العبد كتاب الحوالة هو لغة اسم بمعنى الحوالة
وهي النقل مطلقاً وشرعاً نقل الدين من ذمة أي ذمة المحيل إلى ذمة المحتال عليه وإنما
خصت بالدين لأنها نقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة والنقل الشرعي
جاء أن يؤثر الوصف الشرعي كما أن البيع الشرعي جاز أن يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف
شرعي ويتبعه نقل العين الذي هو البيع المديون محيل والدائن محتال ومحتالة ومحال
ومحال له يعني بطلاق عليه هذه الألفاظ الأربع في الاصطلاح ولم يقبلها أي كواله محتال
عليه ومحال عليه يعني بطلاق أيضاً عليه هذه الألفاظ والمحال محال به وشرط لصحة كواله
رضاء الكل إما رضاء الأول وهو المحيل فلو أن ذوى المروقات قد ينفون بتجمل غيرهم
ما عليهم من الدين فلو بد منه رضاه وأما رضاء الثاني وهو المحتال فلو أن فيها انتقال حقه
إلى ذمة أخرى والذمة متفاوتة فلو بد منه رضاه وأما رضاء الثالث وهو المحتال عليه فلو أن
الزام الدين ولا لزوم بل الزام بغيره فلو أن في الأول حيث قال في الزيادة الحوالة تصح
بلو رضى المحيل لأن الزام الدين من المحتال عليه بصرف في حق نفسه والمحيل لا ينصرف بل في نفعه
لأن المحتال عليه لا يرجع إذا لم يكن بامر وشرط حضور الثاني يعني لا تصح كواله في غيبة المحتال له
إلا أن يقبل أي كواله فصولاً أي لأجل الغائب كذا في الحاشية لا حضور الباقيين وأما عدم
اشتراط حضور الأول وهو المحيل فبان بقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف
درهم فاقبل بها على فريضة الدائن فإن الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط
حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان بجعل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل
الحوالة كذا في الحاشية وإذا مات أي كواله برئ المحيل غير الدين بقبول المحتال والمحال عليه لأن
معنى كواله النقل كمال وهو يقتضي فإذ ذمة الأصل لأن من المحتال بقاء الشيء بالوحد فمات
في زمان واحد ولا يرجع عليه المحتال إلا بالنوى لأنها مفيدة بسبب ذمة له لأنه المقصود
في رجوع عند عدم السلامة وبين النوى بقوله بموت المحتال عليه مفلساً وحلقه حال كونه
مكفولاً ولا يثبت عليه إلا العجز عن النوى إلى حقه بتحقق بكل منهما وهو النوى حقيقة
وعندهما هاتان والألف وهو أن يحكم التراضي بأفادته في جبوته تصح أي كواله بالدائم
المستغنى يعني إذا رجع بجلو ألف درهم وأحال به عليه آخر صح لأنه أقر على التسليم فكما
أنه بالوازع رجع أيضاً بالدائم المستغنى أي الدائم التي غصبها المحتال عليه من المحيل والدين
المستغنى للمحيل في المحتال عليه وبطلان كواله بها أي لا يرد بغيره لتقيد الكمال بها
فبمئة ما التزم إلا ما منها أو لا تخفى أو لا أنه يلو كماله براء المودع ويعني الدين على المحيل

وتبطل ايضا باستحقاق الثانية اي الدائم المصوبة لعدم ما يتغيرها ويبرأ الغاصب
وتعود الدين لا يهدأ كلها اي لا تبطل الحوالة بهلاك الثانية اذ اكان فيه اي في ملكه فله
اي ما في الحوالة ويكون الضمانا قائما مقام المصوبة وفيها اي في هذه الصور معدودة
لا يطالب المحيل المحال عليه بالدين او الدين للدين قيدت الحوالة بهما لتعلق حق المحال له
بهما ولا يقدر المحال عليه ان يدفعه الا المحيل يعني كما لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه بملك
المحال عليه ايضا ان يدفعها الى المحيل حتى لو دفع صار ضامنا للمحال له لانه استهلك ما تعلق
به حق المحال له مع ان المحال اسوة لغرم المحيل بعد موته يعني ان هذه الاموال اذا تعلق بها
المحال كان ينبغي ان لا يكون المحال اسوة لغرم المحيل بعد موته كما في الرهن مع انه اسوة لهم
لان العين الذي بيده المحال عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يصير مملوكا للمحال بعد الحوالة
لا بد وهو ظاهر ولا رتبة لان الحوالة ما وضعت للتفويض بل للنقل فيكون بين الغرماء واما
المرتهن فملك امره ان يدفعه او جديسا فيثبت له نوع اخصاص بالرهن هو شرع عالم ثبت
لغيره فلا يكون غيره ان يشار فيه بحوالة المطلقة اعلم ان الحوالة اما مطلقة
او مقيدة اما المطلقة فهي ان يرسلها ارسالا لا يقيد بها دين له على المحال عليه ولا عين
في يده او يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين له واما المقيدة فهي ان يكون للمحيل
مال عند المحال عليه فمؤدة او غصب او عليه دين فقال احلت الطالب عليك بالمال
الذي علي ان تؤد به امر المال الذي لي عليك وقبل المحال عليه لما بين حكم المقيدة اذ
ان بين حكم المطلقة بانه مخالف لحيث يطالب فيها المحيل المحال عليه بالعين او الدين
ويقدر المحال عليه ان يدفعها الى المحيل اذ لا تعلق لحق المحال بما عنده او عليه بل حقه في
ذمة المحال عليه وفي ذمة سعة لا تبطل باحد ما عنده من العين كالمغصوب والوديعة
او عليه من الدين سواء كانت الحوالة مطلقة او مقيدة اما الاول فلا بد ان يطلق الثاني
تعلق الحق بخصوصية ما عنده او عليه وبمبطل تعلقه واما الثاني فلا بد ان المحيل ليس له حق
الاخذ من المحال عليه فان دفع المحال عليه منه فقد دفع ما تعلق به حق المحال في قبض
المحال عليه لا يقبل قول المحيل احلت بدني لي عليك للمحال عليه اذ اطلب مثل ما احاله
يعود رجل حاله على آخر باف عند دفعه المحال عليه الى المحيل ثم طلب الدافع الا ان
من المحيل فقال المحيل احلت بالنف في كان عليك والمحال عليه كرهه فالقول له لا بد ان يكون
الاقرار من المحال عليه بالحوالة اقرارا منه بالدين عليه ولا يقوله كقول المحال له لا بد ان يكون
اقرارا له بالحوالة نوع وان لم يكن للمحيل في المحال عليه ولا قول المحال له لا بد ان يكون

بدني لي عليك يعني اذ اقال المحيل للمحال اعطى ما قبضته فلا بد اني احلتك لقبضته
وكنيت في قبضته فقال المحال احلني بدني لي عليك فالقول للمحيل لان المحال يدعي
عليه الدين وهو منك فالقول المنكر ولا يكون اقرارا للمحيل بالحوالة واقراره عليها
اقرارا منه بان عليه دينا للمحال لان لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة فيجوز للمحال اذ ادى
المحيل فلم يقبل لاحتمال عود المطالبة الى المحيل بالتقوى احوال غرمه على رجل على ان يعطيه من
ثم دارة اي دار المحال عليه فقبل صحة الحوالة لانه حال بما يقدر على ايفائه لانه يملك
بيعها ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع بغير علمه لانه لا يتحقق الحق
فلا حال على ان يعطى من ثمن دار المحيل لا اي لا يصح لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امر بالبيع
في يصح لوجود القدرة على البيع وعلى الاداء باع بشرط ان يبيع على المشتري بالثمن غير ما له
اي للبايع بطل اي البيع لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع للبايع ولو باع بشرط ان يبيع
بالثمن صح لانه يؤكد موجب العقد الحوالة في العادة يكون على الاملاء والاحسن قضاء
فصار كشرط الجوده كره السيف في يضم السين وفيه ثناء واحدة السيف في ضم سينه
وهو شئ محكم وبشيء هذا الفرض لا يحكم امره وصورة ان يدفع الى باع مبلغا فرضا
ليدفعه الى صديقه في بلد اخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق **باب ما اذا توجبه**
المناصفة بين الكفاين وجود معنى نقل المال في الحوالة والمضاربة في الجملة هي لغة معاملة
من الضرب في الارض وهو السبب فيها سمي هذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض
غالب الطلب الربح يشترط عقد شركة في الربح بمال رجل وعمل اخر وكما لا يجاب
بأن يقول رب المال نصف هذا المال اليك مضاربة او معاملة او خذ هذا المال واعمل
عني ما رزق الله تعالى بيننا نصيبان او خذ لك من الفاظ ثبتت بها المضاربة والقبول
بأن يقول المضارب قبضت ونحوه وحكمها انواع الاول انما يدعى او لا لانه قبض المال
بأن يملكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على سوم الشراء لانه قبضه بدلا
من صرف الرهن لانه قبضه وثيقه وتوكل على عمله لانه يتصرف فيه لبايعه حتى يرجع
بما حقه من العهدة على رب المال شركة ان يبيع لانه يحصل بالمال والعمل فيشتركان فيه
نصيب اذ خالف لتوابعه على مال غير فيكون ضامنا ولو وصليه اجاز بعده اي المضارب
ان يشتري ما في يده ثم يباعه ويتصرف فيه ثم اجازت للمال له بغيره وكذلك المستبضع
او اجازة او فسخه فان اوجب المضارب فيها اجر المثل كاجارة الفاسدة
وهو بدلي يستحق المستحق من النسخة والجرى بالعمل بخلافه فيجب اجر المثل فيجرى

لا تكون في المضاربة الصحيحة ولما فسدت صارت اجارة بل اجر عمله كما هو حكم الاجارة الفاسدة
 مطلقا اي سواء ربح او لا بل بزيادة على المشرط كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقد مر
 ولا ضمان فيها اي المضاربة الفاسدة كالصحيح لا ضمان فيها اي يكون ضمانا واما دفع
 المال الى آخر وشرط الربح للمالك فصناعة وشرطه العامل ففرض وانما غير اسلوب
 الوفاية حيث لم يعد البضاعة والقرض في سلك الابداع وغيره لما ردد عليه من قول صدر
 الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون بضاعة او قرضا او شرط
 سنة الاول كون رأس المال مائة ثمان فلو تصحح المال تصحح به الشركة لا تصح الشركة
 بحصول البيع فلو بدد في مال يصح به الشركة وهو الدراهم والدنانير والدينار والفلوقل في القافة
 كما سيأتي ولو دفع عضوا او امر ببيع وعمل مضاربة في ثمنه وقبل صح لا يصف المضاربة
 الى العرض بل الى ثمنه وهو مما يصح بالمضاربة والاضافة الى المستقبل يجوز ان يكون كالمال
 او دية او اجارة فلو منع شيء منها الاضافة اليه والثاني كونه امينا فيما عليه من الدين
 فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز ويجوز مال لو كان له دين على
 ثالث فقال قبض مالي على فاون واعمل به مضاربة حيث يجوز له الاضافة المضاربة الى
 زمان القبض والدين فيه يصير عبئا وهو يصلح ان يكون رأس المال والثالث تسليمه الى
 المضارب حتى لا ينفق ثلث المال فيه يدان المال يكون امانة عنده فلو تم الا بالتسليم
 كالوديعة بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر
 فلو بدد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه واما العمل في الشركة فمن الجانبين
 فلو شرط خلوص اليد لاحد هاهنا لم ينعقد الشركة لان شطرها هو العمل من هاهنا فشرط
 العمل على رب المال فيفسدها اي ان شرط ان يعمل المالك مع المضارب ففسدت المضاربة
 لان هذا شرط يمنع تسليم المال الى المضارب والتخلية بين المال والمضارب بشرط صحة
 العقد فيما يابا كان ففسدت ضرورة والرابع كون رأس المال معلوما لثلاثة افعال في
 المنازعة تسمية بان يعقد على قدر معين فمال يصح به الشركة او اشارة كما اذا دفع بضاعة
 الى رجل درهم لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكون القول في قدرها وضيقها للمضارب
 مع يمينه والبينة للمالك وكذا ان يكون نصيب المضارب معلوما بالربح عنده اي
 عند العقد لان الربح هو المعقود عليه وجهه لانه موجب فشا العقد والسياسة في بيع
 الربح بينهما بحيث لا يستحق احدهما درهم مستمارة لقطعة الشركة في الربح وجهه لانه لا يصح
 بالربح الا قدر ما شرط له واذا انشأ الشركة في الربح لا يتحقق المضاربة لانها جارية

عبارة لا بد ان المضارب امين ابتداء
 ولا يتصور كونه

مخلاف

بفعله فالقياس بالنص بطريق الشركة بالربح فيقتصر على مورد النص فتفسد بشرط
 زيادة قدر معين لاحدهما فلما جاز مثله لانه لم يرض بالعمل فجازا ولا سبيل الى المسمى بشرط
 لانه اقصا الى اجر المثل ضرورة والربح لرب المال لانه ثمن ملكه كذا اي يفسد المضاربة
 بشرط بوجوب جهالة الربح كما لو قال لك نصف الربح او ثلثه او ربعه لما مر ان الربح
 لا ينعقد عليه فجهالة نفسه العقد وغيره لا اي غير ذلك من المشرط الفاسدة
 للمضاربة بل يبطل الشركة كما شرط الحسن ان على المضارب ان يجرها هالك من
 المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال لكنه شرط ان لا يوجب قطع الشركة في الربح
 وجهه لانه فيه فاسد المضاربة لانها لا تفسد بالشروط الفاسدة كالوكالة ولا ان
 صحها يتوقف على القبض فلو بطل بالشروط كالمدينة واذا صححت فله ان المضارب في
 ماله او ماله لم يقيد بمكان او زمان او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعك
 هذا المال مضاربة ولم يرد عليه مطلقا اي بنقد ونسيئة الا باجل لم يرد عند التجار
 كعشر سنين او اربعة اشهر او اقل من ذلك اي بالبيع والشراء والسفر والابضاع
 وهو دفع المال بصناعة ولو لرب المال وسياتي انه لا يبطل المضاربة والابضاع والرهن
 والارزاق والاسبيح والاحتياالي قبول كحوالة بالثمن مطلقا اي على الا يسو او عسر
 لان كل ذلك من صنيع التجار المضارب عطف على البيع في قوله فله في مطلقا البيع اي ليس
 فيمان يضارب مع الاجنبي الا باذنه او باعماله بل بان الشئ لا يستتبع مثله كقول
 في الفقه كالمالك لا يملك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانهما يملكان الاعارة
 والمكاتب لان الكووم في التصرف نيابة واما يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير
 مملك المنفعة والمكاتب صار حرا ايدوا المضارب يعمل بطريق النيابة فلو بدد من التصريح به
 او التفويض التام اليه والابضاع دون المضاربة فتضمنتهما ولا يقيدان اي
 لا ينفك الاذن واعمل برأيك في الاقراض ولا استئذنه نحو ان يشتري بأكث من مال المضارب
 بل يجب التصريح بهما لانهما ليسا من صنيع التجار ولا يحصل بهما الغرض وهو الربح اما
 الترخيص بزيادة قدر معين هاهنا وكذا الشركة والمخاطبة بمال نفسه فيدخل تحت هذا القول
 وفيه على الاستدلال بقوله فلو شري بماله اي المضاربة توب او قصر بالماء او عمل متاع
 او غيره فيمنع الى آخره لانه بما لها بعد ذلك القول كان متطوعا لانه استدان في
 حق المالك بزيادة ثمنه وانما قال بالماء لانه اذا قصر بالنشأ في حكم الصنيع وان صبغ في
 شراها او اذ في عمل برأيك وانه اقل اجر لانه اذا صبغ اسود لم يدخل تحت

اعمل برأيك عند أبي حنيفة لما مر أن السواد عيب عند غيره في سائر ألوان كالخطأ
خلط مال المضاربة بمال نفسه فلا يضمن أي إذا دخل في عمل برأيك لا يضمن المضارب
بهما أي بصيغة أخرى بالخلط لأنه فعل ما فعل بآذنه وله حصنة صبعوان بيع وحصنة
الثوب في مالها يعني بصير المضارب شريكا في الثوب بقدر ماله في الصنيع فإذا بيع الثوب
كان حصنة قيمة الصنيع في الثوب للمضارب وحصنة الثوب لا يضمن مال المضاربة
ولا تجاور عطف على قوله لا المضاربة أي ليس له في مطلقها تجاور ببدل أو سلعة أو ثوب
أو شخص عينه المالك لأنه لم يملك التصرف إلا بتفويضه فيتعبد بما فوض إليه وهذا
التعبد مفيد لأن التجارات تختلف باختلاف المكنة والامتنعة والأوقات والأشياء
وكذا ليس له أن يدفع بضاعة إلى من يخرج من تلك البلدة لأنه لا يمكن أن يتصرف بنفسه
في هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن أن يستعين بغيره أيضا فإن تجاور بآذنه خرج إلى
ذلك البلد واشترى سلعة غير ما عتبه أو في وقت غير ما عتبه أو باع مع غيره
من عنده ممن وكان ذلك له وله ربحه وعليه خسرانه لأنه تصرف في مال غيره بغير أمره وإن لم
يتصرف فيه حتى رده إلى البلد الذي عينه بآذنه في الضمان لأنه أمين خالف ثم عاد إلى الوفاق
ورجع المال مضاربة على حاله لأن المال باق في يده بالعقد السابق ولا أي ليس له أيضا
تزوج من ماله أو غيرها يوسف أنه يزوج الأمة لأنه لا اكتساب إذ يستفيد به المهر
وسقوط النفقة فهما للمضاربة وليهما أنه ليس من التجارة والعقد لا يضمن إلا التوكل
بالتجارة فلا يملكه وإن كان اكتسابا كالكتابة والاعتاق على ضعف قيمة ولا شراء من
يعتق على رب المال بقرابة أو عيى بأن قال إن ملكته فهو محرر لأن المضاربة إذا تصرف
بحصل به الربح وهذا إنما يكون بشراء ما يمكنه ببيع وهذا ليس كذلك ولا يعتق عليه أي
المضارب أن كان في المال ربح لأن نصيبه يعتق عليه فيسقط نصيب رب المال فإن فعل
أي اشترى من يعتق على واحد منهما صار أي شراؤه لنفسه دون المضاربة لأن الشراء متى
وجد نفاذ على المشتري ينفذ عليه كالوكل بالشراء إذا أحاطت ولله لم يكن ربح ولا خسران
من يعتق عليه لا تنفك المفسد فإن ظهر أي أخرج بزيادة قيمة بعد الشراء في الخطأ أي
المضارب من العبد لأنه ملك قريبه ولم يضمن المالك شيئا لأنه إنما يضمن المالك
لا يصنع منه بل بسبب زيادة قيمة بآذنه اختيار فصار كالمرتبة مع غيره بل في شراؤه
أمرأة ابن زوجته ثم مات وترك هذا الزوج وأخافعت نصيب الزوج ولا يضمن
شيئا لأنها لعدم الصنع منه وسنن العبد في قيمة نصيب المالك

ماله عنده

ماله عنده فمعه أي مع المضارب الف بال نصف فاشترى به أمة فبقيها الف فوطئها
فولدت ولدت مسأوبا الف فإذا عاه حال كونه نوسرا قبلت قيمته الف وخمسها سعي
للمالك بالف ودبغة أو اعتقه أي أن شاء المالك استنسخ لغاؤه في الف ومأثنين
وخمسين وإن شاء اعتقه فإن قبض أي المالك الف من الغاؤه ضمن المديعي نصف
فيهما أي الأمانة وذلك لأن دعوى المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لأنه يحمل على أنه له
في النكاح بأن زوجته البائع له ثم باعها منه وهي جلي منه جهاد لا موه على الصداق لكن
لا ينفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها إذ كل واحد من الجارية وولدها
مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف أن مال المضاربة إذا صار أجنبيا
مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عند ناكه بعضهم ليس
بأوليه من البعض ثم يمكن للمضارب نصيب في الأمانة وكذا في الولد وإنما الثابت له
بحرر حق التصرف فلا ينفذ دعواه لكونها مضاربة بالنصف فإذا أضافت قيمته
وصارت الف وخمسين أظهر الربح فهلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت
دعواه لوجود شرطها وهو المالك بخلاف ما إذا اعتق الولد ثم ظهر الربح حيث
لا ينفذ اعتاقه السابق لأنه أنشأ فأبطل لعدم الملك لا ينفذ دعواه بحرره وأما الدعوى
فأخبار فإذا ردت في حق غيره فهو باق في حق نفسه فإذا ملكه بعد ذلك صار حرا **باب مضارب**
راو أن أي دفع المضارب المال إلى غيره مضاربة بآذنه المالك لم يضمن بالبيع
مالم يعمل الثاني وإذا عارض ضمن الراجح الثاني أو لا وهو قولهما وظاهر الرواية عنه
وفي رواية لم يضمن المبرمج وهو رواية لكثير لأنه يملك الإصناع فلا يضمن بالعمل
مالم يبرمج فإذا برمج فقد أثبتة الشركة المال فيصير خلط ماله بغيره فيجب الضمان
وبظاهر الرواية الربح إنما يحصل بالعمل فيقام سبب حصول الربح مقام حقيقة حصول
الربح في الأمانة بآذنه وهذا إذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فإن كانت فاسدة
لا يضمن لأنه إن عمل الثاني لأنه لا جرم ولا جرم يستحق شيئا من الربح فلا يثبت الشكر
بل لا يضمن لأنه لا يملك ولا يملك ما شرط له من الربح وإن أذن أي المالك
فدفع إلى المضارب الثاني ورجع فقبل لهما ربح الله فبيننا نصفان يعني يعاقب
المضارب الثاني بالانصراف وإنه لا يملكه فوجه إلى غيره فدفعه بالثلث ونصف
الربح إلى المضارب الأول ربح المالك الثاني

فالمالك

والاول السدس والثاني الثلث لان دفع الاول الى الثاني مضاربة صم حيث كان الايراد
المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وما رزقه الله تعالى جميع
الربح فكان له نصف جميع الربح فلو يكون للمضارب الاول ان يوجب شيئا من ذلك
لغيره بل ما وجبه للثاني وهو ثلث الربح ينصرف الى نصيبه خاصة فيبقى له السدس
ويطيب لهما ذلك لان عمل الثاني وضع له كمن استاجر رجلا على خياطة ثوب بدينار
فاستأجره خياط من يخطم بنصف درهم طاب الاول الفضل كذا هذا ولو قيل ما رزق
الله فهو بينهما نصفان فكل ثلث اي للمضارب الثاني الثلث والثلثان بين المضارب
الاول وبين المالك نصفان لان المالك ما شرط لنفسه جميع الربح بل نصف ما يحصل
للاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما وراء ذلك جميع ما حصل للمضارب
الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما ولو قيل ما رزقت من
شيء فبيني وبينك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف فللثاني نصف ولهما الاول
والمالك نصف لان الاول شرط للثاني نصف الربح وهو ما دون فيه فوجه المالك
فاستحقه والمالك شرط لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول الا النصف
فكان بينهما ولو قيل ما رزق الله في نصف او قال ما فضل قبلي وبينك نصفان
وقد دفع الى آخر مضاربة بالنصف فنصف المالك ونصف الثاني ولا شيء للاول
لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الربح فانصرف شرط الاول والنصف للثاني الى نصيبه
فيكون للثاني بالشرط ولا شيء للاول لا نجعل ما كان له للاول كمن استاجر اجيرا
ليخطم له ثوبا بدرهم فاستأجره اجير من يخطم له بدرهم فانه لا يسلم الاول شيء
حيث عقد على جميع حقه ولو شرط للثاني ثلثية اي للمضارب الثاني ثلثي الربح فللمالك
والمضارب الثاني النصفان ويصير المضارب الاول للثاني السدس من الربح لانه
شرط للثاني شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك
عليه لضمما بالتسمية لانه ان لم يسم في التسمية فاذ لم يسلم رجع عليه كمن استأجر رجلا
ليخطم له ثوبا بدرهم فاستأجره اجير رجلا آخر ليخطم له بدرهم ونصف فاذ لم يسلم
زيادة الا اجر صم شرط للمالك ثلثا ولعبد اي عبد المالك ثلثا من الربح
ولنفسه ثلثا لان اشتراط العمل على العبد لا يمنع التخلية والتسليم لانه للعبد فيما معنونه
خصوصا اذا كان ما دونه واشتراط العمل على العبد لا يمنع التخلية والتسليم لانه للعبد فيما معنونه
العبد وان كان محجورا عليه واذ لم يمنع التخلية لم يمنع الصحة ولا يمنع اشتراط

العمل على المالك لا يمنع التخلية فيمنع الصحة واذ أصبحت كان ثلث الربح للمضارب
لان المشروط له هذا القدر والثلثان للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط
للعبد فليس به وان كان عليه دين فالعبد بطل اي المضاربة بطلت احداهما الى المالك
والمضارب لانهما لو كمل وموت الوكيل او الموكل بطل الوكالة ولحق المالك بدار الحرب
منه او حكم القاضي به لانه كما لموت الحقوق المضارب بها لان نصرفاته انما توقفت
بالنظر الى ملكه ولا ملك له في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلو يتوقف في ملك
المالك فبطلت المضاربة على حالها ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مضاربة فان
قبل ان ينفذ ان يكون الا بضاعة للمالك مفيدة للعقد لان الربح قد يكون للمالك وقد اعتبر
في مفهومه الشركة في الربح وشرط كونه مشاعا بينهما فلما العقد اذ اصح ابتدأ اعتبار
سبوح الربح بينهما لا تبطل بتخصيص احداهما بالربح وعند زفر يبطل ويغير اي
المضارب بغير اي عمل للمالك اياه ان علم علم لانه وكل من جهة فيشترط علم بغيره
بما امره الوكالة واذ اعلم والمال عرض يبيعها ولا ينفذ عنه لان له حقا في الربح
ولا يظفر ذلك الا في النقد فثبت له حق البيع ليطهر ذلك ولا يتصرف في ثمنها
لان البيع بعد الغرر كان للضرورة ليطهر الربح ولا حاجة اليه بعد النقد ولا في نقد
من جنس راس المال لانه منجز في حقه ويبدل به خلافه اي اذا غرر له والمال نفوذ لكن
من جنس راس المال فليس ان يبيعه بجنس راس المال قياسا لان النقد من جنس واحد
من حيث الثمنية وفي الاستحالة ذلك لان الواجب على المضارب ان يرد راس المال
واذا اتيته ذلك برده جنسه فكان له بغير ضرورة افتراق اي المضارب والمالك وفي المال
منه ومنه اي المضارب طلبه لانه كالايجرة والربح كالاجرة له وقد سلم له ذلك فيجبر
على اتمامها كما في ايجارة الخصة كالدال فانه يعمل بالاجرة والتسمية هو الذي يجلب اليه
من الحيوانات لبيد بها باجره غير ان يستأجره فهو ايضا يعمل بالاجرة ويجعل
منه رزقه ايجارة العبيد بحكم العادة فيجبران على طلب الثمن ويؤد ربحه لاي
منه في الايجرة المضارب طلبه لانه وكل محض ومتبرع ولا جبر على المتبرع
في طلبه لاي بالطلب لان حقوق العقد يتعلق بالعاقب والمالك
ليس بعاقب فلو لم يرد بالطلب الا بتوكيل غيره بالتوكيل لثمة بضيع حقه كذا سائر الكو
او كذا في كذا المتع من النفاذ لا يجبر على ان يجلب صاحب المال ولا يصح
للمالك ان يرد ما اياه من الربح دون راس المال والاول

بصرف الى التبع لا الاصل كما يصير الهلاك في مال الزكاة الى العفو لا النصاب فان زاد
لم يضمن اي ان زاد الهلاك على الربح لم يضمن المضارب لانه امن فلا يكون ضمنيا كسائر الربح
والعقد باق وهلك المال او بعضه تراد الربح لياخذ رأس ماله يعني اقسامي الربح والمضارب
بحالهما ثم هلك المال او بعضه تراد الربح لياخذ للمالك رأس ماله لان الاصل ان النسبة
لا تصح حتى يستوفي المالك رأس ماله لان الربح زيادة على الاصل وهي لا يكون الا بعد اتمام
الاصل فاذا هلك ما في يد المضارب امانة ظهر ان ما اخذه من رأس المال فيضمن المضارب
ما اخذه لانه اخذه لنفسه وما اخذه المالك محتسب من رأس المال واذا استوفى رأس المال
في فضل يقسم بينهما كما كان ربح وما نقص لم يضمن المضارب لانه امن فان اقسامي الربح
وقسمها اي المضاربة ثم عقدا عقدا اخر فهلك المال لم يتراد الربح الا ولان المضارب
الاول قد انتهت والثانية عقد جديد فيه هلك المال في العقد الثاني لا يوجب انقراض
الاول كما لو دفع اليه مالا آخر نفقة مضارب في الحضر مبتدأ من ماله خبز كدوائه فانه اذا
مرض كان دوائه من ماله سواء كان في السفر والحضر لانه لم يجنس بمال المضاربة فلا يوجب
به النفقة بل هو ساكن بالسكنى الا صير وجوب النفقة على الغير بسبب الاحتباس فلم يجز
فكانت في ماله وفي السفر طعنا وشرا به وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه والدمع اذا
اجتمع اليه وركوبه كراه او شراء وعلفه من ماله اي من مال المضاربة فانه اذا اساقض صاحب
بالعمل المضاربة فوجب النفقة في مالها لاجل الاحتباس به بالمعروف اي غير زائد على الحاجة
الاصلية ولا ناقص عنها وضمن الزائد على المعروف ورد الباقي من الطعام وغيره بعد
الاقامة الى مالها اي مال المضاربة لتتمام الحاجة وما دون سفر وغيره والية ولا يثبت بانه
كالسفر ولا قل الا ربح المضارب احد المالك من الربح قدر المتفق اي قدر ما اتفق المصا
من رأس المال حتى يتم رأس ماله فان فضل شيء قسم بينهما وان ربح اي باع المضارب متاع
المضاربة من ربحه حسب نفقته اي ما اتفق على المتاع من اجرة الحمل وايجار القضا والسوا
لان هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعارف التجار لما فيها من رأس المال في جميع المراتب
يحسب نفقة نفسه في سفره وتقلباته في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يربوا بضائجه
المتاع معه اي مع المضارب الف بالنصف فاشترى به ثيابا بعه بالعين واشترى بها
اي بالعين عيدا ولم يتقدرا لغيره فباعا اي الفان عيدا اي المضارب غير متاع المضارب
حسما والمالك الباقي وهو الف وخمسها وربح العبد المضارب وجب فيه ثلث اربعة
لها اي المضاربة ورأس المال الفان وخمسها لان المال المأصلا للعين حصة في المال

الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب منه خمسهما فاذا اشترى بالعين عيدا
صار العبد مشتركا بينهما فربعه المضارب وثلاثة ارباعه للمالك ثم اذا ضاع الالفان
قبل التقدي كان عليهما ضمانان فمن العبد على قدر ملكهما في العبد فربعه على المضارب
وهو خمسهما وثلاثة ارباعه على المالك وهو الف وخمسها فنصيب المضارب خرج عن المضاربة
لانه صار ضمنيا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب المالك على المضارب
لعدم ما ينافيها وارجح على الفين فقط نفق لا يبيع العبد من ربحه الا على الفين لا اشتراه
بهما فلو يبيع اي العبد يصعقها وهو اربعة آلاف تحصنها اي حصنة المضاربة عنسرة
الاف فالفان وخمسها منها رأس المال والربح منها خمسهما بينهما نصفان شري
من المالك بالف عيدا اشتراه بنصفه ربح بنصفه لا تمام الا لف لان بيعه من المضارب
كبيرة بنفسه لانه وكيله وان حكم بجواز له لتعلق حق المضارب به فلا يجوز بناء المراجعة
عليه لانها مبني على امانة ولا اعتبار في بنية الخيانة فتبني على ما اشتراه به المالك
فيكون المضارب كالموكل له في بيعه ولو كان بالعكس يبيعه من ربحه بخمسها لان البيع بحاري
بينهما كالمعذور لما ذكر فتبني المراجعة على ما اشتراه به المضارب كما انه اشتراه له وناول
اياه ببيع شري بالعين عيدا بعد ل الفين فقتل رجلا وحطأ قمارا بالدفع او الغداء
فان دفعها العبد انتهت المضاربة لان العبد بالدفع زال غم ملكها باليد وان فديا
خرج العبد عن المضاربة اما حصنة المضارب فلو ان ملكه فيه فخر بالهذه فصار كالقسيمة
واما حصنة المالك فلو ان العبد بالخيانة صار كالزاني من ملكهما اذا اتفق الاصل هو والدفع
وبالفان صار كانهما اشترى به ثم الغداء عليهما بالارباع فربع الغداء عليه اي المضارب
وباقية وهو ثلثة الارباع على المالك لان الغداء مؤنة المالك فيتقدر بقدره وقد كان
المالك بينهما ارباعا لان المال اذا صار عينا واحدا ظهر الربح وهو الف بينهما والف
اي برأس ماله واذا اصابا العبد لهما وخرج عنها اي المضاربة فيخوذه المضارب
منه او المالا فانه ايام بقدر حقه ما شري عيدا بالعين وهلك الالف قبل نفقه دفع
الالف منه ثم وجرى ككلها هلك الالف ودفع المالك الف الى ماله يتناهي وجب ما دفع
اس ما ارى من هذا ويبر الوكيل بشراء عيدا بعينه بالف دفع اليه فاشترى فهلك
الالف قبل ان ينفقه للبايع فان لم يرجع على الموكل مرة فقط بان المال في يد المضارب امانة
فان لم يرجع عليه اذ امكنه قبض مضمون فلو حمل قبضه على الاستيفاء صار ضمانا وهو
ينبغي امانة فانه ثانيا على جهة امانة لا الاستيفاء فاذا هلك كالهلاك على المالك

فجاء فلوكل لا مكان جعله مستوفيا لان الضمان لا ينافي الوكالة فان الغاصب لو كل
ببيع المقتنوب جاز حتى اذا اهلك في يده بعد ما صار وكيله ضمن فاذا اشترى العبد
بالف وجب للبايع على الوكيل الثمن ويجب للوكيل على الموكل مثله فاذا استوفى حقه
من الموكل حمل قبضه على جهة الاستيفاء لا الاثما فاذا استوفاه مرة لم يبق للموكل
فاذا اهلك المقتنوب كان الهلاك عليه لا محالة مع ان كان قد دفع الفاء ورجعت
الفا وقال المالك دفع الفين او ادعى المضارب العموم او قال ما عينت لي تجارة والمالك
ادعى الخصوص يعني في الصور بين الاخيرين قالوا للمضارب اما في الاول فلو كان حاصل
اختلافهما مقدار المقتنوب والفا بضع حق بمعرفة مقدار الاستيفاء المألوف في
مثله القول للفا بضع فمينا كان او امينا وابهما برهن على ما ادعى من الفضل قبل ان يرب
المال يدعى فضله في راس ماله والمضارب فضله في الربح والبنات للوفيات واما
الاخيرين فادنا اصل فيها العموم والقول لمن يمسك بالاصل ولو ادعى كل نوعا فلا
اي القول له كاتفاهما على الخصوص فاعتبار قول من يستفاد الاذن من جهة اولى
والبنية للمضارب لا احتياجه الى نفي الضمان كما لو قال من معه الف هو مضاربة زيد وقد
يبيع وقال زيد بصاعة حيث يصدق زيد مع اليمن لانه يتكرد عوى الربح او دوى
تقوم عمل المضارب او كما قال من معه الف هو قرض وقال زيد بصاعة او دوى حيث
يصدق زيد مع اليمن لانه يتكرد عوى التملك ولو وقتا بوقت قال رب المال دفع
اليك في رمضان وقال المضارب دفع في شوال فصاحب الوقت الاخير ولو كان
الاخر يبيع الاول **كتاب الشراكة** لا يخفى وجه المناسبة بين الكتابين في اختلاف شئ شئ
ومنه الشراكة بالتحريك جباله الصايد لان فيه اختلاف طبع بعض حبس ببعض ثم طاعت
على العقد بجانا كونه سببا ثم صارت حقيقة فيه وهي اما شراكة ملك وهي ان يملكها عينا
بارت او شراء او ان يرب او استيلاء على مال حربي او اختلاف طما لهما بلا صنع من احد
منهما او خلطهما حتى تغد والتميز كالخطة بالخطة والشجر بالشجر وغير ذلك
او تعسك بالخطة بالشجر ونحو ذلك وكل اجنبى في مال صاحبه حتى لا يملكه المقتنوب فيه
الا بانه كمال الاجنبى فصح بيع خطه اي نصيبه من المال ولو من غير ان يملكه بانه يبيع
يجوز بيع احد الشريكين نصيبه من المال من شركته ومن غير بل لا بد من شئ من الخطوط
والا فله طفا فانه يجوز ان يباذنه والفرق ان الخط الجنس بالجنس في البيع والتعدي
لانه الى الملك غير المخلوط الى المال والاصل في بيعه بعد حصوله بالانكشاف والوجه

فاجتبر

فاجتبر نصيب كل منهم زائلا عن الشريك في حق البيع من غير الشريك فلو يجوز ان يرضاء
الشريك غير بائنا في حق البيع من الشريكين عملا بالشبهين وهذا اولى من عكس ذلك فلو
مع الشريك اسرع نفاذ انما تصرف مع الاجنبى بدليل جواز تملك معق البعض للشريك
لا الاجنبى وبدليل جواز تملك معق البعض للشريك وكذا اجارة المشاع من الشريك
اجارة واما شراكة عقد عطف على قوله واما شراكة تملك وركنها الايجان بان يقول احدهما
شراكك في كذا وفي عامة التجارات والقول بان يقول الاخر قبلت فانها عقد من
العقود الشرعية فلو بدلهما من ركن كسائرهما وشروط يكون المعقود عليه اي المقتنوب الذي
عقد الشراكة عليه قابلا لبيع ما يحصله كل منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بالاصالة
والشراكة بالوكالة ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاعطاب ونحوه من المباحات
فان التوكيل لا يصح فيه بل ما يكسبه يكون له خاصة وعدم ما يقطعها اي الشراكة كشرط
درهم اسماء من الربح لاحدهما فانه يقطع الشراكة في الربح لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه
الدرهم المسماة ربح يشتركان فيه وهي اي شراكة العقد ثلثة اهل شراكة بالاموال والاعمال
شراكة بالاعمال تسمى هذه الشراكة اصطلاحا شراكة المصانع وشراكة النقل وشراكة
الادب وان وجه الشبهة ظاهر والثالث شراكة الوجوه قال في الهداية ثم هي على اربعة اوجه
اي شراكة العقد على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشراكة المصانع وشراكة الوجوه
صاحب الكفا في وقال في غاية البيان هذا التقسيم فيه نظرا لانه يوه ان شراكة المصانع وشراكة
الوجوه مغايرتان للمفاوضة ولا يخلو في التقسيم ما ذكره الشنخا ابو جعفر الطحاوي وابو
الكرخي في محله وما يؤولهما الشراكة على ثلثة اوجه شراكة بالاموال وشراكة بالاعمال
وشراكة بالوجوه وكل واحد على وجهين مفاوضة وعنان وفي الهداية الشارة الى هذا
حيث قال في بيان شراكة الوجوه وانما تصح مفاوضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في
الاخرى الطاق يكون عنانا فلما عرفت على هذا اخرته وبنية على طبق غاية البيان وقلت وكل
في معنى المساواة سمي هذا العقد بها لاشتراط المساواة فيه من جميع الوجوه
كما في قوله في المحل من اي عرض سمي هذا العقد به لما قال ابن السكيت كانه
عقدا بين شيئين فلهذا في عقد الفرس كاذب اليه الكفا ولا يصح لان كلا منهما
جعل عنادا للمال الى صاحبه انما المفاوضة في الشراكة بالاموال جبالا لخصت
بالوكالة لانه يكون كرايا او كسنة او كسنة وهو الشراكة في المشتري لانه لا يقدر
ان يملكه في كذا بان وكالة سنة او كسنة عليه لا يقال قد مر ان الوكالة لا تجوز

للوكالة هي

لا يجوز فوجب ان لا يصح هذه الشركة لتضمنها الوكالة بمجرى الجنس كما اذا وكل بشراء
ثوب ونحوه لا نقول الوكالة بالجهول لا يجوز قصدا ويجوز ضمنا كما مرة المضاربة
وكفالة بان يكون كل منهما كفيلا ولا خلاف لتحقيق المساواة بينهما وطلب كل منهما فيما اشترى
احدهما لا يقال قد مر ان الكفالة لا يصح الا بقبول المكفول له في المجلس فكيف جازت هنا
جهالة لا نقول قد مر ايضا ان الفتوى على صحتها ولو سلم ذلك في الكفيل القصد
هناك ضمنى كالكفالة وتساويا اي الشريك كان مالا يعني ما لا يصح به الشركة كما سبقين بخلاف
العروض والعقار حيث لا يضرهما التفاضل فيها ونقص ما بان بقدر واحد على جميع
ما يقدر عليه الاخر في التصرفات والافاق معنى المساوات فلا يصح تفرع على قوله وكفالة
بن عبد بن وصبي بن ومكاتبين فانهم ليسوا باهل الكفالة ولا بين حر ومملوك وصبي
وبائع ومسلم وفي تفرع على قوله نضر فان الحر البائع يستقل بالتصرف والكفالة والعبد
لا يملك شيئا منها الا بماذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة وكان اذن له التولي وبملك
التصرف باذنه والكافرا الذي اشترى خمر او خنزير لا يقدر المسلم ان يبيعه ومن شرطها ان
يقدر على بيع ما اشتراه شريكه كونه وكيل في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شرائها
كما يقدر الكافر عليه ولم يقل ودنيا كما في سائر الكتب لا ندرج ما يقدره تحت قوله ونضر
كما ذكرنا فهو معنى عنه ولا بد في انعقاد شركة المفاوضة من ذلك لفظ المفاوضة او بيان معناه
اي معنى ذلك لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعلون نصبرج بالمفاوضة قائما مقام
ذلك كله وان يتبين جميع ما يقتضي المفاوضة صحت اذ العبرة للمعنى لا اللفظ فتشترى كل
لها اي اذا ذكر اللفظ او بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا بينهما ما كان مختصا
المفاوضة المساواة الا طعام اهله ولا دام وكسوتهم اي كسوة اهله وكسوتهم فانها خاصة
استثنى والقياس ان يكون على الشركة لانها فرع عقود التجارة وكان في جنس ما تناوله عقد
الشركة وجه الاستحسان انها متناهية في مقتضى المفاوضة اذ كل منهما حين شراجه
كان عالما بما جرت اليه في مدة المفاوضة وعلوم ان كل واحد منهما لم يقصد بالتمتع وان يكون
نفقته ونفقة عياله على شريكه وانه لا يتمكن من تحصيل حاجته الا بالشراء فطلب كل منهما
مستثنا هذا القدر من تصرفه مما هو مقتضى المفاوضة من ذلك لفظ المفاوضة او بيان معناه
كالا مستثناء المشروط والبيع ان يطلب بين الطعام والكسوة ام لا كما يشترى بالهبة
وصاحبه بالكلية ويرجع الكفيل على المشتري اذا دى من مال الشركة في ذلك من خصته لا العنق
كان عليه خاصة وقد قضى في مال الشركة كونه في مال واحد هما بما يصح في الشركة وتوحيها

وهو احتراز من لزوم دين بما لا يصح فيه الشركة كالمجانبة والتضلع عن عدم عمد والتكاح ونحوه
والنفقة كالشراء والبيع ولا يستيجار او كفالة بمال بامر اي من المكفول عنه ضمنه اي
ذلك الذي لا يخرق وانما ضمن فيها تحقيقا للمساواة بلا امر اي لا يضمن شريكه لانها تبرع
بخصر الكفالة بالنفس واذا كانت بامر كانت مفاوضة كما سياتي واما العنان في الشركة
بالاموال عطف على قوله اما المفاوضة فهو شركة في كل تجارة او نوع منها كالبر والطعام
ونحوهما ويتضمن الوكالة لتحقيق المقصود بالشركة وهو التصرف في مال الغير فقط اي دون
الكفالة لانها ثابتة في المفاوضة ضرورة المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا يبنى
عنه كما مر ونقص بعض المال لان الحاجة ماسة اليه والمساواة ليست شرطية فوجب
القول بصحة ومع فضل مال احدهما لعدم اشتراط التساوي فيه وتساوي ما له مال الربح
وبالعكس اي تساوي الربح لا المالبس لقوله عليه الصلاة والسلام الربح على ما شرطوا والوضعة
على قدر المالين مطلقا بل فصل بخلاف شرط محل الربح لاحد هاتين وجع العقد به غير الشركة
ونقص ايضا يكون احدهما اي احد المالين درهم والاخر ثمانية او من احدهما درهم بعض
ومن الاخر سواد وبلا مخطط وقال في الشافعي لا يصح بدونه لان الربح فرع المال ولا يخصص
وقد يقع الفرع على الشركة الاثبات الشركة في الاصل ولا اشتراك بلا مخطط ولذا في الشركة
عقد توكيل في الطرفين يشترى كل منهما بما له على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي
المخاطبة والربح يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا سمي العقد شركة وهذه الشركة مستندة
الى العقد حتى جاز شركة الوجوه والتقبل فاذا استندت الى العقد لم يشترط فيها المساواة
واختار الجنس والمخطط وكل يطالب بجزء من شريكه لا الاخر لما مرانه متضمن للوكالة لا الكفالة
والهبة هو الاصل في الحقوق ثم يرجع على شريكه بحصة منه اي في الثمن ان اذاه من ماله لا من
الشركة لانه وكل من جهة في حصة فاذا دى من مال نفسه رجع عليه ولا يخصص الى المفاوضة
والعنان في الشركة بالاموال لا بالقدرة اي الدرهم والدنانير والفلوس النافقة اي الربحية
والبرو وهي ذهب غير مضروب والنفقة وهي فضة غير مضروبة ان تعامل الناس بها
اي بالنبر والنفقة الصبر ان عقد الشركة على الفلوس النافقة يجوز اتفاقا لكن بانها باصطفا
الناس لها البرو فموجب في شركة الاصل وفي الجماع الصغير بمنزلة العروض فلا يصح
لناس مال الشركة الا باصطفا وجعلت في الاصل كالا ثمان ولا ولا ظهر المذهب قالوا
والصبر في العرف في كماله جرى الله املا بالمجانبة بالنبر فهو كالتفوق لا يتعين بالعقد
ويصح الشركة من غير ان يثبت الاثبات في الاصل باصطفا في كل بدلة لم يجز التعامل

بها فهو كالعروض تبين في العقود ولا يصح به الشركة كذا في الكفا ولا يصح إلا بما ذكر
وبالعروض لكن بعد بيع كل من الشريكين نصف عرضه بنصف عرضه الآخر يعني لو باع
كل منهما نصف ماله من العرض بنصف ماله الآخر منه صار شريكين في الثمن شركة
ملك حتى لا يجوز لأحدهما أن ينصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد صار شركة عقد
حتى جاز لكل منهما أن ينصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن أراد الشركة في العرض
وإن ملك أحد المفاوضين بآثر أو هبة ما صح فيه الشركة كما مر آنفاً وقبض عطف على ملك
صارت المفاوضة عن الزوال المساواة المتغيرة في المفاوضة هلاك ماله أو مال
أحدهما قبل الشراء يبطلها فانها من العقود الجائرة فشرط لدوامها ما شرط لا بدائه
وهو ظاهري هلاك المالين وكذا إذا هلك أحدهما لأنه لم يرض بشركة صاحبه في ماله
إلا لشركته في ماله فإذا فاق ذلك لم يكن راضياً بشركة فيبطل العقد لعدم الفائدة
وهو أي الهلاك على صاحبه صاحب المال قبل الخلط هلك في بده أو يد الآخر أما إذا
هلك في بده فظاهر وأما إذا هلك في يد الآخر فلو كانت أمانة عنده وبعد أي بعد الخلط
يهلك عليه ما لا لا يثبت فيه ملك للمالين فإن هلك مال أحدهما بعد شراء الآخر لماله
فشرطيه لهما على ما شرط لأن الملك حين وقوعه مشترك بينهما في قيام الشركة وقت
الشراء فلو يتغير الحكم بهلاك مال الآخر والشركة شركة عقد حتى إن أتمها بأحد جاز بيعه
لأن الشركة قد تمت في المشتري فلو ينقض بهلاك مال بده فتمامها يرجع على الآخر
بحصته من ثمنه لأنه اشتري نصفه بأكملها ونقد الثمن من ماله من ثمنه فيصير رجوعه كاملاً
وإن هلك قبله أي قبل شراء الآخر فانه مشترك في الشركة مع الآخر لتمامها ما شرط
في رأس المال لا يرجع مثله وإن كان رأس المال بينهما أثله فاما المشتري يكره أن يؤولوا وإن كان
انصافاً فكذلك لأن الشركة إن بطلت فالوكالة المصترح بها قائمة فكان مشتركاً بحكم الوكالة
ويكون شركة ملك حتى لا يملك أحدهما أن ينصرف في نصيب الآخر ولا أي وإن لم يملك
صريحاً فلو أي لا يكون المشتري لهما بل المشتري خاصة لا الوقوع على الشركة كما كان
ثبت في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال أحدهما فبطل ما في ضمنه من الوكالة
ولكن من هذين الشريكين أي المفاوضين وشريكي العنان أن يتصيح لا ينعقد في عقد
الشركة ويؤدع لأنه من مادة التجار ويصارب أي يدفع المال مضارباً لا يراهون الشركة
فيجوز أن يتضمنها شروط الشركة لأن الشيء لا يتضمن مثله ويؤكل ويتصرف فيه بغير
شره لأنه من مادة التجار والمال في بده أي يد كل من الشريكين أمانة حتى إذا هلك لم يضمنه

فإنه يضمن

وأما المفاوضة في شركة الصنائع فبان بترك صانعان متساويين فيما يجب فيه
المساواة في المفاوضة المذكورة وهي المفاوضة في الشركة بالأموال بأن يكونا من أهل الكفا
وأن اشترطا أن يكون ما رزق الله تعالى بينهما نصفين وأن يلفظا بلفظ المفاوضة
وقد مر بيانه سوى المال لا يختص بالمساواة فيه المفاوضة السابقة كصناعين أو خياط
وصانع إشارة إلى اتحاد الصبغة والمكان ليس بشرط في شركة الصنائع ونقد
العمل عطف على بترك لأحدهما أي يكون كل ما يحصله أحدهما من الأجر مشترك بينهما
كما هو حكم المفاوضة ونصحت وكالة الاعتبارها في جميع أنواع الشركة وكفاً لا تخفيفاً المعنى
المفاوضة ونصحت وأن وصليته شرط العمل نصفين والمال أن يؤولوا استحقاقاً وفي القياس
لا يصح لأن الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه ربح مالم يضمن فلم يجز العقد لفضائه إليه
وصار لشركة الوجه وجه الاستحسان أن ما يأخذه لا يأخذه ربحاً كان الربح عند انحياز
الربح وقد اختلف لأن رأس المال عمل والربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقوم
فبطل ربحه ما قوم به فلا يجزم بخلاف شركة الوجه لما سيجي أن شاء الله تعالى
فإن كان عمل قبله أحدهما وبطلت الأخرى كذا مر منها وبطلت الأخرى بدفعه إليه الكسب
بينهما نصفين وأن عمل أحدهما قياساً واستحساناً لأن هذا مقتضى المفاوضة المتضمنة
للكفاً وأما العنان في شركة الصنائع فبان بترك صانعان متساويين فيما
ذكره نصحت وكالة فقط ويثبت به الأحكام المذكورة استحساناً والقياس أن لا يثبت
لأن الشركة وقعت مطلقاً غير قيد الكفاً والأحكام المذكورة من موجباتها وجه استحساناً
أن هذه الشركة مقتضية لوجوب العمل في ذمة كل منهما ولهذا يستحق الأجر بسبب نفاذ
تجده على تجري مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقتضاء البذل حتى قالوا إذا أقر أحدهما
بدين من صابون أو شئ من مستهلك لم يصدق في على صاحبه ويلزم خاصة لأن النصيب
على المفاوضة لم يوجد ونفاذ الأقرار موجب التصريح بها وأما المفاوضة في شركة الوجه
سميت به إذ لا يشترى بالنسبة الأقر له وجاهة عند الناس فبان بترك متساويين
فيما ذكره مال لا يشترى متعلق بقوله بترك بوجوه ههنا وببيعان ونصحت وكالة
لما مر أن التصرف على الغير لا يجوز إلا بوكالة أو ولاية أو ولاية فقهاء لا ولي وكفاً لا
يتحقق المعنى المفاوضة وأما العنان فيها أي في شركة الوجه فبان لا يعتبر التساوي فيها
بأي الأمور المذكورة في المفاوضة ونصحت وكالة فقط لما مر وأن شرطاً أي الشريكان
شركة الوجه متعلقة المشتري أو متبادلة فالربح كذلك وشرط الفضل باطل في الربح

لا يستحق الا بالعجل كالمضارب او بالمال كرب المال او بالضم كما لا يستحق الذي يتقبل
العمل من الناس فيلقبه على التلميز باقل مما اخذ فيطيب له الفضل بالضم كما لا يستحق غيرها
الا يرى ان من قال لغيره تصرف في مالي على اني بعض ربحه لا يستحق شيئا لهذه العدة
فصل في الشركة الفاسدة لا شركة في الاحتطاب ولا حشاش ولا اصطفا وشرا
المباحات لان الشركة تتضمن التوكيل وهو ثابت ولاية التصرف فيها هو ثابت للموكل
وهذا المعنى لا يتصور هنا لان الموكل لا يملكه فلا يملك اقامته غير مقامه وما حصل
احدهما فله لان اثر عمله وما حصله معا فلما لا اثر عملهما تصفيا لا يتحقق
وما حصل احدهما باعانة الآخر فله اي لا يحصل لانه لا يصير العمل ولا اثر اخر من
بالعام بل عند محمد ولا يرد على نصف ثمنه عند اني يوسف ربحه كما هو حكم الاجارة
الفاسدة على خلاف بينهما ولا في الاستسقاء بان كان لاهلها بغير ولا اثر اخر راب
واستثنى احدهما والكسب للعامل كونه عالما وعليه اجرا مثل الاجارة فاسدة
الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفصل لان اصل الربح تابع للمال
كالربح ولم يعد له عند صحة التسمية ولم تصح فيبطل شرط التماسه لان استحقاق
بالعقد فيكون فيه فقر بالفساد وهو واجب الرضخ وينبطل اي الشركة مطلقا بقا احدهما
ولو حكما بان يرتد ويلحق بدار الحرب ويحكم به القاضي فان الوكالة لا تميز الشركة والموت
تبطل الوكالة ومبطل الاثر من مبطل المندوم ولا يترك احدهما ما لا يترك الاثر اذ
ليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكاة مال الآخر بله اذ لا يملك من جنس التجارة فاذا
اذن كل لصاحبه فاديا دلاء اي بالتعاقب صفة الثاني وان جعل باء الاول لانه ان
بغير المأمور به لان المأمور به لا يسقط الفرض عنه ولا يسقطه افعه ان جعلها فيضمن
علم او لم يعلم لانه صار معز ولا يباد الموكل حكم الفوات المحل وهذا لا يختلف بالعلم
والجهل كالوكيل يبيع الصدا اذا اعتقه الموكل فيجوز علم او لا اذ يامعالي اذ يملك
واحد بعينه صاحبه وانفق اذ اؤتمما في مان واحد او لا يعلم التقدوم والثاني في
كل قسط الاخر ويتقاضان فان كان مال احدهما اكثر يرجع بالزاد من شري ما اؤتم
امه باذن شريكه لبطا فهي له تجازا يعني اذا اذن احد المفاه ضمن لاهلها بغير
لبطها فاشترها المأمور وادى الثمن فمعا الشركة فهي له بغير ثمنه اي لا يغير الشركة
شيئا عند ان خفيته وعندهما يرجع عليه بنصف الثمن لان الشراء وقع له امور خاصة فكان
الثمن واجبا له وقد اذاه من الشركة فيرجع عليه بنصف الثمن لانه قد اذاه

وكسوة

والكسوة وله ان الجارية تدخل في ملكها جريا على مقتضى الشركة ثم اذن يتضمن بهنة
تسببه لان الوطى لا يحل الا بالملك فصارت كما اذا اشترى بها ثم قال احدهما للاخر اقتضها
لان كان هبة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة بخلاف طعام اهل وكسوة لان
هذه مستثنى عن الشركة للضرورة كما قربناه ولا ضرورة في مسئلتنا واحد السابغ
بشرط ان يشاء المشتري بالاشياء وصاحبه بالكفالة كما في الطعنا والكسوة **كتاب المزارعة**
... هي لغة معاملة المزارع وشرعا عقد على الربح ببعض الخارج ولا يصح عند
ان خفيته ربحا لورث رافع بن خديج انه عليه الصلوة والسلام من نهى عن التجارة وفي مزارعة
الارض على الثلث او الربع من الجوز وهو الاكارع لمعالجة الجبار وهي الارض الرخوة
استجار ارض ببعض ما يخرج من عملها فكان في معنى فقير الطحان كما مر في الاجارة وتصح
عندهما لانه على عليه وسلم دفع نخيل خيبر الى اهلها معاملة وارضها مزارعة على
نصف ما يخرج من ثمر وزرع وبه عمل الصحن والتابعي والصالحون الى يومنا هذا وبمثل
شرا خبر الواحد والقباس ولهذا لو اوبى بغيري وركبتها الايجاب والقبول كسائر
العقود وشرطها ثمانية امور اول اهلية العاقدين اذ لا صحة لعقد هاهنا ونها
والثاني صلاحية الارض للمزارعة ليعمل المقصود والثالث بيان مدة متعارفة
بان يقول الى سنة او سنتين مثله لان العقد يرد على منفعة الارض ان كان البذر
من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة لا يجر
مقدارها الا ببيان المدة فكما ثبت المدة معيار المنفعة فيجب ان يكون المدة مما يمكن
فيها ان المزارعة حتى اذا اتيته مدة لا يمكن فيها منها فاستل عدم حصول المقصود
وكان اذا اتيته مدة لا يبيح احدهما الى مثلهما عادة كذا في الذخيرة والمراجع بيان رب
البذر ان كان البذر من قبله لان العقود عليه يختلف باختلاف فان البذر ان كان
من قبل العامل فالمقصود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة
الامور ولا بد من بيان المقصود عليه لانه وجه التمسك في النزاع والخامس بيان جنس
اي جنس البذر اذ لا بد من بيان جنس البذر وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر والسادس
بيان خط الاحتراز بان لا يزرع بغيره لانه يستحق عوضا بالشرط فلو بد ان يعلم اذا ما
لا يعمل الا بغيره شرط العن والسادس التخلية بين صاحب الارض والعامل حتى اذا شرط
في العقد ما يزرع من التخلية وهو عمل صاحب الارض مع العامل فسد والثامن الشركة
في الخارج فانه لا يزرع جارة بغيره وبغير شركة التمهات وكل شرط يؤدي الى

بعد فعلنا بالقياس مصت المدة قبل ادراكه فعلى المزراع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يدرك
الذرع لانه استوفى منفعة بعض الارض لترتبة حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة
اي نفقة الزرع كاجر السقي والحفاظه والحصاد والرقاع والدوس والتدبير عليهما بقدر
حقوقهما حتى يدرك كنفقة العبد المشترك العاجز عن الكسب وفي موت احدهما قبل
اي قبل ادراكه تركه اي الزرع في مكانه الى ادراكه ولا شيء على المزراع لانا بقينا عقدا لا جارة
ههنا استوفينا لبقاء مدة الاجارة فامكن استمرار العامل او واريته على ما كان عليه من
العمل ما في الاول فلا يمكن الانقضاء المدة انفق احدهما على الذرع بل او صاحب
او امر قاض فهو منطوق في الاتفاق لان كل واحد غير مجبور على الاتفاق فصار كالدار
المشتركة بينهما اذا استقرت فانفق احدهما في مرمتها بل او امر كان منطوقا وينفع اي
المرارة بدني محوج الى بيعها اي بيع الارض كما في الاجارة وليس للعامل ان يطالبه بما كسب
الارض وحفر الانهار وسوى المسناة بشيء اذ لا يجوز ان يطالبه بالسمي وهو الخارج لانه
معنوم ولا اجر للمثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد ولو ثبت اي الزرع فكل
لم تبع الارض قبل استحصال اي الزرع لان في البيع ابطال الخوازم اربع والتاخير اربعة ابطال
ويخرج القاضي ان حبسه لانه جزء الظلم وهو لم يظلم لانه ممنوع من بيع الارض فلم يكن ظالما
كتاب المساقاة لغة مفاعلة من السقي وشرا عا دق الثمر او مصلحة بحره من ثمره في كل سنة
في انما باطلة عندنا في حنيفة خلافا لما وان الفتوى على صحته وشروطها كشر وطها
التمكنة ههنا كاهلية العاقدين وبقا نصيب العامل والتخية بين الاشجار والعامل والشركة
في الخارج وما عداها من الشروط المذكورة فيها لا يجري ههنا ونصحه بل ذكر ذلك واقبا
ان لا تصح لانها اجارة معني كالمزارعة وتصح ان يبيع على اول ثمر يخرج اذ لا بد
الثمر وقت معين قلما يتفاوت وتفسد ان لم يخرج اية هذه السنة لعدم تناول العقد
غير هذه السنة فكانا معا على ذلك ذكرنا في النسخة الا اذا دفع استثناء من قوله فتصح
بل وذكر المدة غراسا في ارض لم يملك اي تلك الغراس انما على ان يملكها فخرج بدورها
تصفين حيث تفسد ان لم يدرك سنين بمواقيته ذكرنا في الاثر اذ دفع اصله بطريق
مساقاة ولم يسم الوقت فانها تفسد لان اصلها الرتبة كما في امر اسر بجار ورواه في نسخة
كسنة اشهر مثلا حتى يجوز ويقع في اول جرة اي قطع يكون اي يجرى في ذلك الوقت
لا ما بهام وفي رتبة المزراع انما ان لا يسمي بها حتى يجرى في رتبة المزراع في ذلك الوقت
بمعدن جاز في ذلك الوقت لانه لا بد من الادارة فاما معلوم عند المدا عمن واليه

المسناة صوار غنث نخاري جمع مسناة كلور
اي مسواة المسناة بها يفتح الميم وفتح السين
المسناة وتشديد النون فان قال له بالفارسي
بند آت واني قلته رحمه السار

انما يحصل

انما يحصل بعمل العامل فاشترط المناصفة فيه يكون صحيحا والرطوبة لصاحبها اذ لا اثر
فيه عمل العامل ولو شرط ان يصفها فسدت لا بشرط الشركة فيما هو حاصل قبلها
ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها بان دفع الارض لغيره في الكرم سنة او سنتين ببعض
الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج الثمر فيها بفساد لان المقصود بالمساقاة الشركة
في الخارج وهذا الشركة يمنع المقصود فيكون مفسدا للعقد وذكروا مدة قد يخرج الثمر
فيها وقد لا اي لا يخرج الا لا يفسد ههنا لعدم العلم بقوت المقصود بل هو متوهم في كل
من اربعة ومساقاة بان يصطلم الذرع والثمر اربعة سماوية فلو خرج اي الثمر في وقت سمي
في الشركة لصحة العقد وانه اي وان لم يخرج فيه بل تاخر عنه فسد العقد اذ تبين انهما
سماوية لا يخرج الثمر فيها ولو علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذا تبين انتهاء
واذا فسد فللعامل اجر المثل كما في المزارعة تصح اي المساقاة في الكرم والشجر والبقول
والاصول الباذنجان والفضل ولو وصليته فيه ثمر ان لم يدرك حتى لو كان مدر كما تصح
العقد اذ لا يكون ح لعل العامل انزله المزارعة وعند الشافعي لا يجوز المساقاة الا في الغنم
والكروم دفع ارضا سنين معلومة على ان يعرضها اشجارا ويكون هي اي الاشجار
والارض بينهما نصفين فسدت لا بشرط انهما الشركة فيما كان حاصله قبل الشركة
لا لغيره وهو ان عرضها اي العامل ارض غراسا منه فخرج ثمرها كالكمل
لصاحب الارض وللغراس عليه قيمة غراسه واجر مثل عمله لان صاحب الارض استأجر
العامل ليحصل ارضه بستانا بالآت نفسه على ان يكون اجره نصف البستان الذي يظهر
بغيره ولا يملك في منى فحين المظان المنزى عنه فيكون فاسدا ثم الغراس ملك للعامل
وقد قلنا في هذا انما يكون في الارض فيجب قيمتها واجر مثل عمله لانه لا يدخل في قيمة
الغراس بقوتها بنفسه بل يطل اي المساقاة بموت احدهما ومضى مدها والتمري هذا
قيد لصورة الموت ومضى المدة وانما بطلت لان صاحب الارض استأجر العامل ببعض
الخارج ولو لم يجر بدورها بطلت الاجارة بموت احدهما فكذا استأجر بعض الخارج
للمزارعة لعل الارض فلهما من الثمار حتى يدرك الثمر وان وصليته كرهه ورواه
في نسخة في انما في العقد بموت احدهما بالعامل وابطال الما كان مستحقا له العقد
وفي نسخة في انما في وقت الادراك واذا انقضت العقد يكلف الجزان قبل
الاجارة وفي نسخة في انما اجازة فاض الاجارة لدفع الضرب فلا بد من اتفاقهما
للمنفعة كما في انما كانت العامل في المدة التي ام عليه وان كرهه صاحب الارض فانه

انما يحصل

قوله اُحلف قبل الحكم ولو بعد العرض ثلثا اذ لا يلزم فيه نقض القضاء ولا فساد آخر ولا برة
اليمين على المدعي وان نكل خصمه وعند الشافعي اذ لم يكن المدعي بنية اصابه وحلف
القاضي للمدعي عليه فنكل برة المني على المدعي وان حلف قضي به وانه انقطع المنازعة بينهما
لان الظاهر صار هذا للمدعي بنكوله فيعتبر يمينه كالمدعي عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا
واحدا وعجز عن اقامه شاهد آخر فانه برة اليمين عليه ان حلف قضي له بما ادعى وان نكل
لا يقضي له بشيء الا انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين وعندنا يستخلف المدعي عليه
فقط ويقضي عليه بالنكول لقوله صلى الله عليه وسلم واليمين للمدعي واليمين على من انكر ومطلق
التقسيم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما في قسم صاحبه فيدل على ان جنس الايمان
في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب المدعي اذ اللوم في اليمين لا يستغرق فحين جعل
الايمان حجة للمدعي فقد خالف النص وحديث الشاهد واليمين غريب ومار وبناه مشهور
تلفت الامة بالقول حتى صار في حيز النفاذ فلا يعارضه على ان يجزي عن معين قد رده
كذا في الكافي ولو قال اي المدعي عليه لا اقوله انكر حنبله اي القاضي حتى يقر او ينكر كمال
فجراوه الحنبل ادعى اي جعل على اخر ما لا فانكر اي المدعي عليه فاصطلى على ان يحلف المدعي
ويبرئه من المال خلف فالصحيح باطل وهو اي المدعي على دعواه وان اقام بينه تسمع وان
لم يقرها واستخلفه القاضي لولا اي لوم يكن الحلف لا وحسن النص عليه فان
التخلف عند غير القاضي لا يعتبر كما ان النكول عند غير القاضي لا يوجب الحنبل ان لا يعتبر بين
قاطعة الخصم واليمين عند غير القاضي غير قاطعة ولو كان الحلف لا يرد على غيره ولا يخلو
ثانيا كذا الواسط على ان المدعي لو حلف فاحصم ضامن وحلف اي المدعي ثم يمين اي انعم
كذا في العمادية لا تخلف في نكاح بان ادعى رجل على امرأة او هي عليه نكاحا او اذنته ومنكر
ورجعة بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها في العدة وانكر اخر في
ابوة بان ادعى المولى عليها او هي عليه بعد المدة انه فاء في المدة وانكر اخر وسند
بان ادعت امه على سيدها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولدا له
يسقطا مستبين الخلق منه وانكر المولى ولا ينافي في الجانب الآخر ادعى المدعي
الاستيلاء ببقائه ولا يعتبر انكارها وري بان ادعى في مجهول النسب
او ادعى المجهول انه عبد وانكر اخر ونسب بان ادعى في مجهول النسب انه ابنه وهو
يدعي عليه والاخر منكر ولا بان ادعى على مسروق الرق له عتق او غيره او ادعى
المعروف ذلك عليه او كاذبه لا يثبت له ولا يثبت له منكر ولا يثبت له

حنبل

حنبل الله تعالى كذا الرنا وشرب الخمر وحذ السرقه او ادعى ابن الحنبل كذا القذف حتى
ان ادعى على آخر انه قذفه وانكر القاذف لا يستخلف لان الغالب فيه حنبل الله تعالى
عندنا فالحنبل في الحدود والمخالصة لله تعالى واما في السرقه فان السارق يستخلف
لاجل المال اذ اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال له دع ذكر السرقه واقع تناول
مالك فيكون لك عليه يمين قال في النهاية لا يستخلف في الحدود بالاجماع الا اذا
نصحت حقا بان علق حنبل عبده بالزنا وقال ان زنت فانت حر فادعى العبد انه زنى
ولا يثبت له عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل يثبت العتق لا الزنا وان بان بمرعي المراجعة
القذف بالزنى وجوب اللعان وهو ينكر جميع ذلك قول ابى حنبل لا يستخلف
كلها في الا في الحدود واللعان لان هذه حقوق يثبت بالشبهات فيجزي فيها
اي يستخلف كالمال بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول
والنكول اقرار لان الحلف لما وجب فتركه دليل على انه باذل او مقرو لا يمكن ان يجعل
باذلا لان النكول معتبر به الماذون والمكاتب وهما لا يملكان البذل فيجعل مقرا
ضرورة والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه
والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما يسقط بالشبهة واللعان حذ الزواج فاشبهه
القذف ولنا ان النكول باذل واباحة اذ لو حمل على الاقرار كذبناه في الا نكار ولو
جعل يده لا قطع لخصومة بلو تكذيب فكان هذا اولى صيانة للمسلم عن ان يظن بالكل
وهذه حقوق لا يجري فيها البذل فلا يقضي فيها بالنكول كالتقصاض في النفس لا
الاموال وذلك لان المرأة لو قالت مثلا لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي
لم يسمع كلامها وكذا سائر الامثلة فالخاصل ان كل حمل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء
ببعضه عليه بنكوله وما لا فاق القاضي خان والفتوى على قولهما وقبل يميني للقاضي
لذا ينظر في حال المدعي عليه فان راه منعنا بحلفه وباحذ بقوله وان كان مظلوما
لا يسمع منه في حلفه كذا في النكاح وحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه في السرقه
يدعي المال باحذ واجاب الحد لا يجامع الشبهة بخلاف اجاب المال فيثبت به كما
يثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع ويضمن المال كذا الزوج اذ ادعت
طلاقا قبل الدخول حتى اذا ادعى طلاقا قبل الدخول واستخلف الزوج فان نكل
ضمن نصف مهره اعني لان لا يستخلف يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا
رايا كذا في حلف المدعي عليه في المال في حلفه بنكوله المال له النكاح وكذا النسب

اذا ادعى حقا يعني بحلف في دعوى النسب ادعى حقا كارتش ونفقة بان ادعى رجل
رجل انه اخوه مات ابوهما وترك مالا في المدعى عليه وطلب في القاضى فرض الدية على
المدعى عليه بسبب الاخوة فانه يستحلف على النسب بالاجماع فان حلف براء وان شكك قضى
بالمال والنفقة لا النسب وحرق في القبط بان كان صبي في يد رجل النقطة وهو لا يترحم
نفسه فادعت امرأة حرة الاصل انه اخوها تريد قصريه الملتقط بها لبا بجره
وارادت استحقاقه فنكحها ثبت به لهما حق نقل الصبي الى حجرها ولا يثبت النسب وصح
بالمالك بان ادعى عبد على مولاه انه معق لانه اخوه واستحلفه فان حلف براء وان شكك
قضى بالعق لا النسب وامتناع الرجوع في الهبة بان اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال
الموهوب له انا اخوك فان المدعى عليه يستحلف على ما يدعى من النسب بالاجماع وان شكك
في الصلوة المذكورة يثبت له الحق يعني الارث والنفقة والحجر والعق وامتناع الرجوع في النسب
اذا كان اي النسب نسباً لا يصح الاقرار به ولا اي وان كان نسباً يصح الاقرار به فعلى الحاكم
يعني يستحلف في النسب المجرد عندهما اذا كان نسباً يثبت باقراره ببيانه ان اقر بالرجل
يصح بالاب والابن والزوج والمولى واقر المرأة يصح بالاب والزوج والمولى ولا يصح
بالابن وفيه تجمل النسب على الغير فكان اقراره على الغير في حق غيره فلا يصح في رجل انه ابن ابيه
ولم يدع مالا يستحلف عندهما لانه لو اقر به يثبت فيه نسباً لا يثبت في غيره الذي هو اقرار
وان ادعى انه اخوه او عمه او نحو ذلك لا يستحلف المدعى عليه لانه لا يثبت فيه نسباً
تجمل النسب على الغير بحلف منكر القود يعني ادعى على غيره قصاصه اي النسب به او غيرها
فانكر استحلف اجماعاً فان شكك في النفس لم يقض بقول ولا به بل جرحه عن يمينه او حلفه
دونها فيقضي عند ابي ح وعندهما يلزمه الدية في حق المدعى عليه ولا يقضي باليمين
فما دون النفس عقوبة تندب بالشرع ولا يثبت بالنكول كما في سائر ذلك لان النكول
وان كان اقراراً عندهما ففيه شبهة العدم لانه ان امتنع من اقراره عاين اليمين الواقعة
لا يكون اقراراً بل يكون نكلاً واذا امتنع القود يجب اقراره لان الطرف في اقراره
فليسوف في النكول كما ان اقراره لا يثبت بهما بل يثبت بهما في النكول
لنفس كمال فيجري فيها البذل بخلافه في النفس فيثبت في النكول في النكول
ما يوجب النكول من اقراره بخلافه في النفس فيثبت بهما بل يثبت بهما في النكول
ملك القود استحقاقه بالنكول فيثبت بهما بل يثبت بهما في النكول
منه اقراره ولو كان حق الله تعالى كما في النكول

اجراءه سواء كانت عقوبة او لا فان شكك في حق المدعى بالنسب بان ادعى
في النكول قال اي المدعى في بينة حاضرة في المصر واستحلف الخصم لا يحلف قيد المصر
لان اذ احضرت في مجلس الحكم لا يحلف اتفاقاً كذا في النهاية ويكفل بنفسه ثلثة ايام لثوابه
ويحلف على المدعى ويجب ان يكون الكفيل معروف الدار لتحصيل فائدة التكفيل ولا بد
للتكفيل من قوله في بينة حاضرة في المصر حتى لو قال لا بينة في او شهره في غيب لا يكفل
اذا كان في بينة فابان ان يعطيه كفيلاً كان من اي دار معه حيث سار حتى لا يغيب ولا يتم
الغيب ان كان الخصم غريباً ولا يكفل اي الغريب الا الى اخر المجلس لان في اخذ الكفيل
والاخذ من ماله زيادة على قدر المجلس اضرار بالغريب لمصلحة السفر ولا ضرر في هذا القدر
فان اقر الحلف بالله تعالى ونحوه فله على الخصم ما ادعى عليه لا تحلفوا باياكم ولا بالطوائف
في ان منكم حلفاً في الحلف بالله او ليدرك الطلاق والعناق لما روينا الا اذا اقر الخصم
بشيء جاز للقاضي ان يحلف بالطلاق والعناق لقلة المباهلة باليمين بالله تعالى زماننا
لكن اذا شكك لا يقضي واذا قضى لم يعد ذكره الزيلعي وشرع الهديعة ويحلف اي اليمين
بصفاته تعالى كان يقول نزل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
الذي يعلم السر ما يعلم من العبادات ما لا يعلم من هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي
ادعاه وهو كذا او كذا ولا شيء منكم ولا يحلف ان يزيد في التغلظ على هذا وان ينقص
لكنه يحلف فادعيه كذا يحلف الواو لثوابه ويكره عليه اليمين اذا اقرم عليه يمين واحد
ولان لا يغلف ويقره بالله تعالى او والله لان المنقضي منه النكول واحوال الناس فيه
مختلفة فمنهم من يمتنع ان اغلف عليه اليمين ويحلف اذا لم يغلف فكان الراي فيه ان اتفاق
وقيل لا يغلف على المعروف بالصداح ويغلف على غيره وقيل يغلف في الخطر من الماله
لا الحلف الا لا يغلف بالزمان والمكان وعند الشافعي يغلف بهما اما الاول فبان يكون
بصدقه العصريه الجمعة والام الثاني فبان يكون في المسح للجامع عند المنبر وحلف
اليمين بالله الذي امر الله به على موسى والضر في بالله الذي امر الله به على ابراهيم
عليه السلام الذي خلق النار في الجنة على كل واحد بما يعتقد تغلظ اليمين به ليكون
بأنه على الايمان على ايمان الكافية وغيره اي ح رجم الله تعالى لانه لا يحلف احد الا بالله
تعالى في الصلوة او في غيره من ذلك الغيرة في التعظيم وذكر الخصاف انه لا يلف غير الله
في الصلوة الا بالله وهو اختيار بعض المشايخ المأثور في ذكر النارة اليمين تعظيم النار لان
النار من جنس الله تعالى في الصلوة والاعمال والاعمال لان كبر الله واجب التعظيم

ولا يخلف الوثني الا بالله اذ كفره كلهم مع افتراق خليفهم بقر و ذب الله تعالى وقال تعالى
ولئن سئلتم من خلق السموات والارض ليقولن الله كذا في الكافي ولا يخلفون
في معابدهم لان فيه تعظيمها ويخلف على الحاصل في سبب يرتفع كالبيع والنكاح والطلاق
والعصب والتمير وبين الخليف بقوله بالله ما بينكم بيع قائم ونكاح قائم الا ان او ما على باب
ملك الا ان او ما يجب عليك رده الا ان او ما يجب عليك حتى لا تنس بركة اي لا يخلف
على السبب وتبين بقوله ما بعتة ونحوه اي ما كنتها وما طلقها وما عصبته وما شتمته
الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كالبيع ونكاح فان المدين
يكون على الحاصل لا على السبب عند ابراج ومحمد رحمهما الله تعالى حتى اذا ادعى انه ابتاع من شيا
عبد ابان فمجد حلف بالله ما بينكم بيع قائم ولا يخلف بالله ما بعت ثلثة باع شدة
اقول كذا النكاح وغيره ثم الخليف على الحاصل لا السبب هو الاصل عندهما اذا كان
سببا يرتفع براض الا اذا كان فيه اي في الخلف على الحاصل ترك النظر للمدعي فيخلف
على السبب جماعا كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبتوتة فانه اذا ادعى شفعة بالحوار
والشترى ضمن لا يراها بان كان شافعا فانه يخلف على السبب اذ لو خلف على الحاصل
بالله ما هو مستحق للشفعة يصدق في يمينه في عنة اده فيفوت النظر في حق المدعي
وكذا اذا ادعت مبتوتة نفقة والزوج من لا يراها لكونه شافعا فانه يخلف على السبب
اذ لو خلف على الحاصل بالله تعالى ما لها عليك النفقة يصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت
النظر في حق المدعي ويخلف على سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوت له على الحاصل اجماعا كدعوى
مسلم يدعي عتقه فانه اذا ادعى عتقه على مولاه ومحمد المولى يخلف على السبب بان الله اعلم
لعدم الضرورة الى الخليف على الحاصل اذ لا يجوز ان يعوى الرق بعد العتق سيما جاز
الامة والعبد الكافر حيث يخلف فيهما على الحاصل اي ما هي حرة او ما هي حرة كالحال
لا مكان تكرار الرق على الامة بالردة والحق والسبي على العبد الكافر بغير عتقه اليك الكافر
ولا يتكرر على العبد المسلم استخلف خطمه فقال حلفني ربه فاقام بينه وبين ابيه
آخر ما لا فتركوا راد المدعي تخليفه فقال المدعي عليه انك حلفتني ربه فاقام بينه وبين ابيه
قاضي بلد كذا فانكر المدعي ذلك فاقام المدعي عليه بيمينه حتى لا يشك في قوله تعالى
يكن له بنية واستخلفه اي اراد تخليف المدعي جاز اي تخليفه قال اي المدعي بيمينه ثم
برهن ولا يشهد اده في ثم شهد بيمينه ان يقول انك ادعى بيمينه في هذا المعنى
ثم حلف بالبنية ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا يشهد اده في هذا المعنى فيستشهد به

فيه روايتان في رواية لا يقبل لظاهر التناقض وفي رواية يقبل والا صح القول لجواز
ان يكون له بنية او لم يهاده ففسرها ثم ذكرها او كان لا يعلمها ثم علمها قبل ان يوق
وقاذا ذكره في الملقط كذا اذا قال لا رضى لي ثم في يدع اي فيه روايتان وقيل لا يصح دفعه
التناقض معناه ليس له دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي قبل فادع ثم ادعى عليه لسمع
كذا في بعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبنية على الدفع لا بدعوى
الدفع فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا بنية لي كذا في العجادية النياية تجري في الاصل
يعني يجوز ان يكون شخص ناشئا آخر له حق على غيره في طلب المدين من المدعي عليه اذا عجز
عما قامه البنية لا الخلف يعني لا يجوز ان يكون شخص ناشئا آخر شخص توجه عليه المدين
ليست له بنية ووقع على الاول بقوله فالوكيل والوصي والمولى واب الصغر يستخلف
اي يطلب الخلف من الخدم ولا يخلف اي واحد من الوكيل وغيره الا اذا صح افتراءه اي اقرار
واحد منهم على الحاصل كالوكيل بالبيع او الخصم في الرد بالعيب فانه الوصي اذا اوصى
في عيب بعين باع للصغير لا يستخلفه والوكيل بالبيع او الخصم في الرد بالعيب من جهة
المالك يستخلف لان المدين له جاء النكول ولو اقر الوصي صرحا لا يصح فلذا لا يستخلف
فانه الوكيل فاقدره صحيح على الموكيل فكذا نكول الخليف على فعل نفسه يكون على البتات
اي ان ليس ذلك البتات القطع والخليف على فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم انه كذلك
وهو الاول ظاهر وما وجه الثاني فلو انه لا يعلم ما فعل غيره ظاهرا فلو خلف على البتات
لا يمتنع في المدين مع انه صادق فيها فينصرف به فيطوب بالعلم فاذا لم يقبل مع الا مكان
صغار ياد الا او مقرا هذا اصل مقرا عند اثمتنا وكان الامام غيا لا شاك وزيد عليه حرقا
وهو ان الخليف على فعل غيره على العلم الا اذا كان اي فعل الغير شيئا يتصل اي بالخالف
ووقع عليه بقوله فاذا ادعى سرقه العبد واباؤه يخلف اي البائع على البتات مع انه فعل
الغير يعني ان يشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابق وانبت اباقه او سرقته في نفسه
فانما على البتات في سرق في يد البائع واداء الخليف يخلف البائع بالله ما ابق بالله ما سرق
فانما على الخليف على فعل الغير وانما يصح ان يسلم اي تسليم البائع بالبيع سليما
على العبد واجب عليه اي البائع في الخليف يرجع الى ما ضمن البائع بنفسه فيكون على البتات
هذه ادعى سرق البتات بيمينه على قوله وفعل غيره على العلم يعني اذا اشترى زيد من عمرو
وسنة ثم ادعى ان البتات بيمينه عليه وبغيره البنية يخلف حصه وهو بيمينه على العلم اي انه لا يعلم
انه اشترى البتات كذا اذا ادعى دينا او عينا وارث اما الاول فيان يقول رجل

لاخر ان في على مورثك الف درهم فها و عليه الدين واما الثاني فبان يقول ان هذا العبد
الذي ورثت من فاون ملكي وبيدك بغير حق ولا بنية لواحد منهما فان الوارث يحلف
على العلم لا البتات لما ذكر اد اعلم القاضي كونه ميراثا او اقر بالمدي او برهن احصاه في العادة
ولو ادعاهما الى الدين او الوارث على غير تحلف اي المدعي عليه على البتات لا العلم
لما ذكر كالتو هو ب له والمشتري اي لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه واشترى رجل
من رجل عبدا فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا بنية له فاراد استخفاف المدعي عليه يحلف
على البتات ادعي رجل منكوبة غير انها منكوبة ولا بنية له اي المدعي يحلف الزوج على
العلم اي انه لا يعلم انها منكوبة فان حلف انقطع النزاع وان نكل حلفت اي المرأة على البتات
اي انها ليست امرأته فان نكلت قضى بنكاح المدعي كذا في العادة اية العلم ان كل موضع وجب
فيه اليمين على البتات فحلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالنكول ولا يسقط
اليمين عنه وكل موضع وجب فيه اليمين على العلم فحلف على البتات يعتبر اليمين حتى يسقط
اليمين عنه ويقضي عليه اذ انكل لان الحلف على البتات أكد فيعبر بخلاف العكس ذكره الله
ادعي شيئا فحلف يحلف على الكل مرة في العادة ادعي اعيانا مختلفة الجنس والصفة وذكر
قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل
وبعضهم اكفى بالجمال وهو الصحيح لان المدعي لو ادعي غصب هذه الاعيان لا يشترط
لصحة الدعوى بيان القيمة لكن ان ادعي ان الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فقبل
البينة بحضرتها وان قال انها قد هلكت في يده او اسلمتها لغيره فقبل الكرامة فيسمع
دعواه ويقبل بنية وان لم يكن له بنية حلف على الكل مرة لان وجوب التحلف مبني على صحة
الدعوى وقد صححت فوجب على الكل مرة اقرب من او غيره ثم قل كنت كاذبا في اقراي
حلف المقر انه اي المقر لم يكن كاذبا فيه ولسن بمبطل في دعواه عليه عند اي يوسف
وهو استحسانا وعندهما يؤمر بتسليم المقر الى المقر له وهو القياس لان الاقرار بحجة
ملزمة شرعا كالبنية بل اولى لان احتمال الكذب فيه بعد وجه الاستحسان ان العادة
جرت بين الناس انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتبون بالصدق قبل اخذ ثمن يأخذون
المال فانه يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة فيحلف وعلى العنوي اعتبار حال
الناس وكثرة الخداع والخبائات وهو يتضرر والمدعي لا يضره اليمين ان كان صادقا
فيصار اليه ذكره الزمعي صح فداء اليمين والصلح منه يعني اذا ادعي رجل عن آخر ما فأنكر
فاستحلف فاقبدي يمينه بما لا يصلح عنه يمينه على مال صح لما روي عن عثمان رضي الله عنه انه ادعي

عليه اربعون درهما فاعطى شيئا واخذ يمينه ولم يحلف وعن حذيفة رضي الله عنه
انه اقبدي يمينه بما لا يصلح عنه يمينه على مال صح لما روي عن عثمان رضي الله عنه انه ادعي
بكذا فادعته يمينه صاعرضه وهو حسن قال عليه الصلوة والسلام ذنوا
عن ارضكم بما اؤتمنتم به ولا يحلف بعهده اي ليس للمدعي ان يستحلف بعهده ذلك لانه اسقط
خصومه باخذ البذل منه بخلاف ما اذا اشترى يمينه بعهده دراهم مثالا حيث
لم يجر كان لانه يستحلف لانه الشراء عقد تمليك المال بالمال واليمين ليست بمال
كذا في العنانية **باب التحالف** اي المتبايعان وقد روي الثمن بان ادعي المشتري ثمنه او ادعي
البائع اكثر منه او وصفه بان ادعي البائع انه بدرهم رايحة وادعي المشتري انه بدرهم
كاسدة او جسه بان ادعي البائع انه بالدراهم وادعي المشتري انه بالدراهم او اخلفا
في قدر البيع بان اعترف البائع بقدره المبيع وادعي المشتري اكثر منه حكم لمن برهن اي
ايهما اقام البينة حكم له لانه يقر دعواه بالحجة فيسقط الجحالة كخر مجرح الدعوى والبنية
اقوى منها يلزم على القاضي الحكم والدعوى لا تلزم وان برهن الحكم مثبت الزيادة لان
البينات للوقت ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر وان اختلفا فيها اي الثمن والمبيع
جميعا بان قال البائع بعثت العبد الواحد بالفين وقال المشتري لا بل بعثت العبد بالف
فحجما البائع في الثمن والمشتري في المبيع اولى لان حجة البائع في الثمن اكثر اثباتا وحجة المشتري
في المبيع اكثر اثباتا وان ادعي اي ان لم يكن لكل منهما بنية قبل المشتري اما ان ترضى بالثمن
الذي يدينه البائع والا فبيننا المبيع وقيل البائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع
والا فبيننا المبيع لان الغرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك برضا احد هما بما يدعيه الاخر
ففي ذلك لا يفي القاضي بالضم حتى يستل كل منهما بما يختاره وان لم يرضيا بدعي احدهما
تحالفا اي استخلف القاضي كلاهما على دعوى الاخر اصله ان التحالف قبل القبض
حال قيام السلعة على وفق القياس لان البائع يدعي على المشتري زيادة الثمن والمشتري
ينكره والمشتري يدعي على البائع وجوب تسليم المبيع بما ادعاه ثمنه والبائع ينكره وكان
كل منهما منكرا او تحليف المنكر موافق للقياس اما التحليف بعد القبض فمخالف للقياس
وعند اي حنيفة واي يوسف لان المبيع مسلم للمشتري فلو يكون مدعيه على البائع شيئا
فتدعي دعوى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكتفي بحلفه وانما يثبت التحالف
بعد القبض لانه عليه الصلوة والسلام اذ اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فحان
وتبادر لو تدعي يمين المشتري لانه اقواهما اكلان لانه المطالب او لا بالثمن فيكون هو البادي

بالا تكار فيبدا بيمينه لو سبعة بتمنى اي هذا اذا كان بيع عن يدين ولا اي وان لم يكن
كذلك بل بيع عن عين حتى يكون مقايضة او غن ثمن حتى يكون صرفا فافيهما شكا
اي بداء القاضى بيمين اتبهما شاء لاستوائيهما في فائدة النكول وصفة التحالف
ان يحلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين ويحلف البائع بالله ما باعه بالعين وفيه
القاضى اي فسخ القاضى البيع بينهما بطلب احدهما او طلبهما ولا يفسخ وقيل يفسخ بنفس
التحالف والصحيح هو الاول لانهما لما حلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا ثمن
مجهول ويفسخ القاضى قطعا المنازعة بينهما ووقع عليه ما ذكره المبسوط بقوله
فلو طوى المشتري الحاريرة المبعة بعد التحالف وقبل الفسخ جعل اي وطئه لانه لم يخرج
ملكه فلم يفسخ القاضى ومن نكل في المين من المتبايعين لزمه دعوى الاخر بافضاء
صار مقرا بما يدعيه الاخر وباد لا له لا تحالف في اصل البيع ولا جعل وشرط الخيار
وقيل بغير الثمن ومكان دفع المسلم فيه وحلف المتكراى منكر البيع ولا جعل وبغيرها
لان هذا اختلاف في غير البيع والثمن فلا يشبهه الاختلاف في الخط والامراء بخلاف
الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر ولا بعد هذا
المبيع او خروجه من ملكه او تغيره بالغيب يعني اذا هلك المبيع او خرج من ملكه او تغير بغير
الغيب عنده وصار بحال لا يقدر على رده بالغيب ثم اختلفوا في ان لم يتحالف عند اتي
واي يوسف بل القول للمشتري وعند محمد والشافعي يتحالفان فيفسخ البيع على قولين
لان كل منهما يدعي حقا ينكره الاخر فيتحالفان ولهما ان التحالف بغير قبض المبيع
مخالف للقياس فلا يتعدى الى حال هلاك السلعة كذا بعضه اي اهلك بغير المبيع
او خرج من ملكه ثم اختلفوا في الثمن لم يتحالف الا ان يرضى ابايع بترك حصه الربا له
اي عدم اخذ شئ من ثمن الهالك وجعل العقد كأن لم يكن الاعمال القائمة لان بدل الكتابة
اي ولا تحالف ايضا بين المولى والمكاتب اذا اختلفا في قدر بدل الكتابة لان التحالف
يكون في المعاوضات عند تحايد الحقوق للوزمة وبان الكتابة في الدار والبيع
واذا انعدم التحالف وجب اعتبار الدعوى ولا تكار فيكون القول قول الباع
لانكاره الزيادة وان اقاما البينة فينبغي للمولى ان لا يهايد الزيادة لان المال
بيد القالة اي اذا اولا عقدا سلم واختار في داس المالك بينهما ثلثة ثلثة
ويعود السلم وهو يجوز لان اقاله استق الدين والساقط لا يعود بصلح المالك
لو حلف لان رد السلم باع في الزيادة ويكره في البيع في الساقط لا يعود

بخلاف

بجانب البيع يعني اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض المبيع بحكمها تحالفا
وبناء البيع والفرق ان الغرض من التحالف فسخ العقد حتى يعود كل منهما الى اصل ماله
والاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم تحالفا وتراد التحالف في الاقالة في السلم لا يفسد
هذا الغرض لان الاقالة في السلم بعد نفاذها لا يحتمل الفسخ بساير اسباب الفسخ حتى لو
قالا فسخنا الاقالة لا تنتقض فلا يحتمل الفسخ ايضا لما مره الساقط لا يعود ولما اقاله
في البيع فمما يحتمل الفسخ بساير اسباب الفسخ حتى لو قال لا نقضنا الاقالة تنتقض فاحتمل
الفسخ بالتحالف ايضا لا تنقض المانع هنا لان ملك العين يحتمل العود اختلفا في قدر
المهر يعني لمن برهن اي اقام البينة لانه نورد عوا به او هي كاسمها مبنية وان برهن
فانقضى للمرأة ان شهد مهر المثل له اي الزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج او اقل
لان الظاهر يشهد الزوج وبينة المرأة يثبت خلاف الظاهر وقضى له اي للزوج ان
شهد اي مهر المثل لها بان كان مثل ما تدعيه واكثر لانها تثبت الخط وهو خلاف الظاهر
وان لم يشهد اي مهر المثل لهما اي واحد منهما بان كان اقل مما ادعته او اكثر مما ادعاه
لان الذي تساقط لاستوائيهما في البينات لان بينة تثبت الزيادة وبينة تثبت
الانقصان يكون احدهما او في الماخر وان عجز عن البرهان تحالفا وانهما نكل لزمه دعوى
الاحقر وصار مقرا بما يدعيه خصمه او باذلا ولا يفسخ النكاح لان يمين كل منهما تبطل
ما يدعيه صاحبه من التسمية فبقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذا المهر تابع
بخلاف البيع فان عدم تسمية الثمن يفسده كما مر في البيع ويفسخ القاضى قطعا للمنازعة
بينه بل يحكم مهر المثل اي يجعل حكمه فيقضى بقوله اي الزوج لو كان مهر المثل كما قاله
او اقل منه فيقضى بقوله لو كان مهر المثل كما قالت او اكثر منه وبها يفيضي بمهر
لو كان مهر المثل بينهما بان كاه اكثر مما قاله واقل مما قاله اذ لم يثبت الزيادة على مهر
المثل ولا الخط منه للتحالف اختلفا في بدل الاجارة بان ادعى المجرانه اجره شهرا
او غيره ولم يبرهن عليه في المستاجر خمسة او المنفعة بان ادعى المجرانه اجره شهرا وادعى
ان المستاجر انما استاجر شهرا في قبضها اي قبض المنفعة او اختلفا فيهما اي بدل الاجارة
والمنفعة فمما تحالفا وتراد ان لا ينكر الاجل اعم جريان التحالف فيه بل القول المنكر
لان زيادة في المايرة وفيه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض
المبيع وكون كل منهما باقدين يدعي على الاخر وهو ينكر كون كل من العقدين يعارضه
يجري فيها الفسخ

والمنفعة معدومة واجيب بان الدار مثله اقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد بها
فكانها قائمة بقدرها وحلف المستاجر اولا لو اختلف في الاجرة وحلف المورج لو اختلف
في المنفعة واي شكل ثبت قول الآخر واي برهن قبل وان برهننا فحق المورج ولو اختلف
في الاجرة وجه المستاجر اولى لو اختلف في المنفعة نظرا الى زيادة الاثبات ووجه كل
ثابت بدعيه اولى لو اختلف فيهما اي الاجرة والمنفعة بان ادعى المورج شهرا بعشرة
والمستاجر شهرين بخمسة فيقضي بشهرين بعشرة ولا تخالف لو اختلف بعد غيب
المنفعة والقول المستاجر مع يمينه لان جريان التخالف لاجل الفسخ والمنافع المستوفاة
لا يمكن فسخ العقد فيها وبعد قبض بعضها اي المنفعة تحالفا وقسمت اي الاجرة فيه
بقول القائل المستاجر فيما مضى لان الاجرة تنقسم شتات على حسب حدود المدة
فيصير كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه ابتداء فضا ما بقي من المدة كالمعقود وبالعقد
فيتمثلان فيه بخلاف ما اذا اهلك بعض المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه مبتداء
بل الجملة معقودة بعقد واحد فاذا ائذ الفسخ في بعضه بالبرهان تذكر في كل ضرورة
اختلف الزوجان في مناع البيت سواء قام التكاثر بينهما او لا وادعى كل منهما ان المناع
كله ولا يثبت لهما فالقول لكل منهما فيما يصح له يعني ان القول فيما يصح للرجال كالجماعة
والقباء والفلسوة والطيلساة والسواح والبنطقة والكتب والبرج والابواب والنشابة
وغوها قول الزوج مع يمينه بشهادة الظاهره وفيما يصح للنساء كالنبيذ والبخار
النساء وجليتهن وغوها قول المرأة مع يمينها لان الظاهر شاهد اما الا اذا كان كل
منهما يفعل او يبيع ما يصح للآخر اي الا اذا تزوج الرجل اياها او اذ اوردته الى النساء
والحلي والخلخال وغوها فلا يكون لهما وكذلك اذا كانت المرأة ذليلة تبيع رباب
الرجال وتاجرة تجوز ثياب الرجال والنساء او ثياب الرجال وحدها كالثياب واللباس
والقول لاي الرجل فيما يصح لهما كالفرش والامانة والاماني والرقية والذئب والانه
والمواسي والمنقود لان المرأة وما في يدها في يد الزوج واثباته انما هو في
في يد احدهما كان القول له كذا هذا بخلاف ما يخص به الاثبات لهما طاهرا او
من اليد وهو يد الاستعمال فيجعل القول في ثياب الرجلين اثباتا في ثياب
والآخر متعلق بكمية فالقول لاي واما اذا كانا احدهما ذكرا والآخر انا المشرك
للمرأة يمينه جارا كان ورقيا اذ لا يملكه في يدها بل يملكه في يدها كذا في اليد
ولجامع الدار عند الشهود ربابا او غيرها من المملوكات في ثيابها

الشخصي

الشخصي في جامع الصغير وقع في بعض النسخ الى منما وهو سهو وفي رواية اخرى
ان منما بالراء ولو كان احدهما مملوكا فالمناع الحر في الحيوة لان بد الخرافى وللمرأة
في الميت اذ لا بد للميت فحلت بد الخرافى عن المعارض وهذا عند ابي حنيفة وقالوا بعد المأذون
والا يثبت كالحمل لان لهما يد معتبرة في الخصومات حتى لو اختلفت الحرة والمكاتب في شيء
هو في ايديهما يقضي بينهما لا استواءهما في اليد بخلاف ما لو كان محجرا حيث يقضي في الحر
اذا لا بد منه **فصل** فيمن يكون خصما ومن لا يكون قال المدعي عليه هذا الشيء او غيبه زيد
او ائجه او رهنه او عاربه او غصبه وبرهن عليه دفعت خصومة المدعي يعني ادعى
رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذواليد هو فلان الغائب او غيبه الى آخر ما ذكره فقام
على ذلك بينة او اقام بينة ان المدعي اقرانه فلان اندفع عنه خصومة المدعي لانه ثبت بينة
ان ذواليد له وجهه فلان وان يده ليست بد خصومة وقال ابن شبرمة لا يخرج من الخصومة
بانه ائجه لانه خصم بيده فصار منافضا في دفع الخصومة عن نفسه وقال ابن ابي ليلى
يخرج منهما مجرد قوله بغير بينة اذ لا تتم فيما يقره على نفسه وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان
ذواليد رجلا فله ان يدفع عند الخصومة اذ اقام البينة وان كان معروفا بالرجل لا تندفع
رجوع اليه حين اتى بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المختار من الناس قد ياخذ مال انسان
غصبا ثم يدفعه اليه فيريد سفر ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد
ان يثبت عليه كفيه اقام ذواليد بينة على ان فلانا اودعه فبطل حقه وقال محمد رحمه الله لا يدفع
اذا قال لو عرفه بوجهه لا باسمه ونسبه وقال ابو حنيفة رحمه الله دفع ان قال الشهود يعرفون باسمه
او بوجهه لان ذواليد يحتاج الى دفع الخصومة عن نفسه وانما تندفع اذا اثبت ان يده ليست
يد ملكه وخصمته وقد حصل ذلك لانه اثبت بينة انه ليس بخصم لهذا المدعي فانا نعلم ان قوله
ليس هذا المدعي اذ الشهود يعرفون المودع بوجهه وان قالوا اودعه فلا تعرفه لا اي لا يكون
دفعوا لانه ان يكون المودع هذا المناع كما لو قال ذواليد شربته من العاقب حيث
لا يدفع به الخصم لانه يبرهنه ان يده ملك صار معه فابكون خصما او قال المدعي غصبه
او ائجه او رهنه او عاربه او غصبه وان وصليته برهن ذواليد على ايداع زيد
او ائجه لان فلان المدعي انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا بديه فلا يدفع دعواه
في حاله الا ان يبرهن على الفعل عليه وهو الغصب او السفقة واما الثالث ففيه خلاف فمحمد
حيث قال تندفع به لا يبرهن المدعي الفعل عليه بل ادعى الفعل على مجهول وهي باطلة فالتفت
في عدم دفعه للمالك ولما اقره في ثبوت ذواليد لغيره ولو عينه لم يبرهن دفع كذا هنا

لأن ذلك الفعل يستدعي قاعدا والظاهر أنه الذي في يده وإنما أبرمه وراءه لمجرد
 ذلك منزلة تعيينه بخلاف عصب متى حيث يدفع به الخصومة لا حذ فيه فلا يجوز
 كشفه فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فأقام البينة على الملك يقبل لأنها لم يصرف مقضيا
 وإنما قضى على اليد فقط ولو قال الشريفة من زيد وقال واليد هو أي زيد أو دعي
 دفعت أي الخصومة بل وجهه لتصادقهما على أصل الملك فيه لزيد والظاهر أن
 وصوله إلى يد ذي اليد من جهة فلم يكن يده يد خصومة بل يد نيابة والدعوى إنما
 يصح على من يكون له يد ملك إلا إذا برهن المدعي أن زيدا وكله بقبضه في بصره
 لأنه ثبت بحجته أنه أحق بما كشفه فان طلب المدعي بمسئله على ما ادعى من الإبداع حاتف على
 التثبت ولو قال ذواليد أو دعي وكله لم يصدق إلا ببينة لأن الوكالة لا تثبت لقوله
باب دعوى الرجلين حجة الخارج في الملك المطلق أو في حصة ذي اليد لأن الخارج
 هو المدعي والبينة ببينة المدعي بالحديث كما مر وفيه خلاف الشافعي رحمه فاذ انكلك المدعي
 عليه قضى بالمال عليه للمدعي خلافه فبده الملك بالمطلق احترازاً عن المقيد بدعوى التابع
 وغير المقيد بما إذا ادعى التلقا الملك من واحد واحد فما قبض وبما إذا ادعى التلقا من
 اثنين وتاريخ أحدهما سبق فاذ في هذه الصور يقبل ببينة ذي اليد بالإجماع كما سبقت
 إلا إذا أراحوا ذواليد سابق لأن للتاريخ عرق عند أبي حنيفة في دعوى مطلق الملك
 إذا كان في الطرفين وهو قول أبي يوسف الآخر وقول محمد وأبو يوسف
 أولاً وهو قول محمد آخر لا يعرف له بل يقضي بالخارج انتهى أن هذا الجدل في غاب عن مد
 شهر وقال ذواليد في سنة يقضي للمدعي ولا يلتفت إلى بينة المدعي عليه لأن ما ذكر
 المدعي تاريخ غيبة العبد غريده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقاً خالياً عن
 التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حاله إلا أنفراد لا يعتبر عند أبي حنيفة
 فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلقاً ما لك دعوى الخارج في قبضة ببينة
 الخارج برهن أي الخارج على ما في يد آخر كخبر ادعى اثنتان عينا في يد آخر كل منهما يبرهن
 أنهما واقعا ما البينة قضى به لهما بطريق الاشتراك بينهما لمدعى أن رجلين أحدهما
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في باقة وأقام كل منهما البينة فوضيها بينهما نصفين
 وبرهن على التلقا منه أي من آخر فلكل نصفه بدينه وتركه فبني إذا كان عده في يد رجل
 ادعى اثنتان كل منهما أنه اشتراه منه وإذا ما ببينة باقية فبني فكل منهما بالخيار أن يبرهن
 أخذ نصف الدين بنصف الدين أي شهد به ببينة ورجع على البايع بنصف ثمنه أن كان قد دفع

لاستوائهما

لاستوائهما في الدعوى والحجة كما لو كان دعواهما في الملك المطلق وأقاما البينة وإن
 شاء ترك لأن شرط العقد الذي يدعيه وهو اتحاد الصفة قد تغير عليه ولعل رغبته
 في ملك الكل فلم يحصل فبرده ويأخذ كل الثمن ويترك أحدهما بعد القضاء لم يأخذ
 الآخر كله يعني إذا قضى القاضي بينهما بنصفين فقال أحدهما لا اختار لم يكن للآخر
 أن يأخذ جميعه لأنه صار مقضيا عليه بالنصف فانفسخ العقد فيه والعقد متى انفسخ
 بغيره القاضي لا يعود إلا بتجديده ولم يوجد وذكر بعض الشافعيين ناقلاً عن مسعود
 شيخه السلام خواهر زاده أنه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية وهو أي ما إذا عاه
 شخصاً للبايع أن أراح أي أن ذكر كل منهما تاريخاً فهو الأول منهما كما أنه اثبت التلقا
 في زمان لا ينافيه فيه أحد فانه في الآخر به ولدي يد أن لم يبرهن أي أن لم يبرهن كرا
 تاريخاً لكنه في يد أحدهما فهو أولى لأن تمكنه من قبضه يد على سبق شرائه وتحقيقه
 يتوقف على مقدمتين أحدهما أن الحوادث يضاف إلى أقرب الأوقات والثانية أن وقع
 العقد بعد زمنية فهو بعد إذا تقرر بأن قبض القايض وشراء غيره حادان فيضاً فإن
 إلى أقرب الأوقات فيحكم بشيئهما في الحال وقبض القايض مبني على شرائه ومباخر عنه
 كما هو في يد بعد شرائه ويلزم من ذلك أن يكون شراء غير القايض بعد شراء القايض
 فكان شراؤه أقدم تاريخاً وقد تقدم أن التاريخ المقدم أولى وأرجح أحدهما يعني أن
 المدعي الذي يد أن تاريخ أحدهما لأن التاريخ حالة الأفراد غير معتبر كما مر في قبض اليد
 الدال على سبق الشراء كما عرفت ولدي وقت أن وقت أحدهما فقط الثبوت ملكه في ذلك
 الوقت مع احتمال الآخر أن يكون قبله أو بعده فلا يقضي له بالشك بل يدليهما بأن
 كان المبيع في يد ثالث يعني إذا ذكر ببينة الخارج وقتا فذواليد أولى إذ يذكر الوقت لا يرد
 احتمال سبق ذي اليد لأن تمكنه من قبضه يد على سبق شرائه إلا أن يشهد شهود الخارج
 أن شراؤه قبل شراؤه صاحب اليد ينقض بها اليد لأن الصريح يفوق الدلالة وعلى تكاح
 عطف على قوله على ما في يد آخر يعني أن بين كل من الخارجين على أن هذه المرأة زوجته
 سقط أي البرهان أن لم يبرهن أو استوى تاريخهما لتعدد القضاء بهما إذا التكا
 لا يقبل الاشتراك في حق من صدقته منهما لأن التكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع
 إلى تصديقهما فتجربا قولها أن أحدهما زوجها إلا أن تكون المرأة في بيت الآخر
 أو دخل بها فكونه أولى ولا يعتبر قولها لأن تمكنه من نقلها أو من الدخول بها دليل على
 يتبين عقده إلا أن يبرهن الآخر أنه تزوجها قبله فيكون هو أولى لأن الصريح يفوق

يد المدعي قبض
 يد المدعي قبض
 يد المدعي قبض

الدلالة فالحاصل انها اذا تنازع في امره واقاما البينة فان رجا وتاريخ احدهما
ا قدم كان هو اولى وان لم يورخا واستوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض
كالخول بها او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى
المراءاة والصدقة غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احد المراءات
وان صدقت غير ذي برهان فهي له لما عرفت ان النكاح يثبت بتصادق الزوجين
فان برهن الاخر قضى له لانه اقوى من التصادق ثم لا يقضي له غير ذلك لاشي اقوى
من البرهان الا اذا ثبت سببه لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدون تاريخ
يقضي بحجة الخارج على يد طاهر النكاح الا بانباته اي اثبات سبق نكاحه على
ذي اليد الشراء والمهر اولى من جهة وصدقة مع قبض يعني اذا ادعى احدهما شيئا
من شخص واحد في آخر جهة وقبضا من ذلك الشخص واقاما البينة ولا تاريخ معهما
كان الشراء اولى لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانبين ومثبتا الملك بنفسه بخلاف
ما اذا اختلف المملك لهما وكان معهما تاريخ حيث لا يكون الشراء فيه اولى اذ عند
الختلاف للملك يصير كل منهما خصما من مملكة الحاجة الى اثبات الملك وهما في ذلك
سواء وفيما اذا اختلف المملك لا يحتاجان الى اثبات الملك له لثبوتها فيهما وانما
يحتاجان الى اثبات سبب الملك لانفسهما وفيه تقدم الاقوى وفيه اذا كان معهما
تاريخ والمملك لهما واحد كان لا قدم تاريخ الثبوت ما كان في وقت لا يتنازع
فيه احد بخلاف ما اذا كان المملك مختلفا حيث لا يصير في سبب التاريخ كما شيئا
ان شاء الله تعالى وكذا الشراء مع الصدقة مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام
واما كون المهر اولى من جهة وصدقة مع قبض فمتناه ان رجلا ادعى عبدا له
في يد رجل انه وجه له او تصدقه عليه وقبض وادعى امرأته ان ذاك اليد تزوجها
على ذلك اليد وقبضته كان المهر اولى لان الشراء اذ كل منهما عقد معاوضة
يثبت الملك بنفسه ورجل معه اي مع قبض اولى من جهة محلة سببها والقياس يكون
الهيئة اولها لانها تثبت الملك والرجل لا يثبت وجه الاستحسان ان المقبوض بجره الرهن
مضمون وبحكم الهيئة غير مضمون وعقد الشمان اقوى لان بينة اكثر انما يتنازع
الهيئة بشرط العوض لانه بيع انما له ولو بوجه اقوى الرهن برهن خارجا على ملك
مطلق مورخ او شرا مورخ من واحد غير ذي يد احقر زبوا عما اذا برهن على ما
يدخرهما مراب من خارج على ما مطلق مورخ وقد يدعي ملك او دم بانيها

فلسافي

فالسابق اولى لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتلق الملك الا من جهة ولو برهن على شراء
متفق تاريخهما من آخر وقت احدهما فقط قضى لهما نصيب في الصورتين اما في
الاولى فلا بد من ما يثبت الملك لبايعه وملك بايعه مطلقا ولا تاريخ فيه فصلا كما اذا
حضر البايعان فادعى الملك بلاء تاريخ فيكون بينهما نصيبين واما في الثانية فلا بد
توقيت احدهما امدل على تقدم الملك بجوان ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان
البائع واحدا لانهما اتفقا على ان الملك لا يتلق الا من جهة فاذا ثبت احدهما تاريخا بحكم
به حتى يتبين ان غير تقدمه ولم يتبين برهن خارج على الملك وذو اليد على الشراء منه بان
كان عبدا مثلا في يد زيد فادعاه بكر بانه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه
قد واليد اولى لان الخارج ان كان يثبت اولى الملك قد واليد يتلق الملك منه ولا تناقض فيه
فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه كذا اذا برهن كل من الخارج وذو اليد على
التنازع ونحوه وهو كل سبب للملك لا يتكرر فانه في معنى التنازع كالسبب في ثياب لا تسبج الا
مرة كسبب الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الحبن والبلد والمرعى
وجز الصوف ونحوها وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى التنازع فيقبض به الخارج
كالملك المطلق وهو مثل الخمر والبناء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع
الى اهل الخبرة لانهم اعرف به فاذا اشكل عليهم قضى به الخارج لان القضاء ببينة هو الاصل
والعدول عنه بحديث التنازع فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل ولو كان التنازع ونحوه عند
بايعه فان كل واحد منهما مالذ اتقى الملك من رجل واقام البينة على سبب ملك عنده لا يتكرر فهو
بمنزلة اقامتها على ذلك السبب عند نفسه قد واليد اولى من الخارج لان بينة قامت على
اولية ملكه فلا يثبت للخارج الا بالثبوت منه الا اذا ادعى الخارج عليه معاودة في الذخيرة
الحاصل ان بينة ذي اليد على التنازع انما يرجع على بينة الخارج على التنازع او على مطلق الملك
بان ادعى ذو اليد التنازع وادعى الخارج التنازع او ادعى الخارج ملكا مطلقا اذ لم يدع الخارج
على ذي اليد فمضى النسخة او الردية او الجارة او الرهن او الجارية او نحوها فاما
اذا ادعى الخارج شيئا مع ذلك فبينة الخارج اولى وانما قال في رواية لما قال في العمادية بعد
يقول كلامه في الذخيرة ذكر العقبة ابو الليث في باب دعوى التنازع من المبسوط ما يخالف المذكور
في الذخيرة فقال لا بد ان يدعي رجل اقام بينة انه باع ابنة آخرها من ذي اليد او اعادها منه او رهن
اباؤه وذو اليد اقام بينة انها ابنة تحت عدده فانه يقضى بها لذو اليد لانه يدعي ملك
التنازع واكثر يدعي الجارة والادعاء سبب بينهما فيقبض لذو اليد وهذا اذا

ما نقل عنه ولو برهن أحدهما الخارج وادعى اليد على الملك المطلق والآخر على التنازع
قد والتنازع أولى لأن برهانه قام على أولية الملك فلا يثبت إلا بالثبوت منه برهن
كل من الخارج وذو اليد على الشراء من الآخر أي صاحبه بانه وقت سقوط وترك في يده
عند أبي حنيفة رحمه وأبي يوسف رحمه وعند محمد رحمه يقضي بالبينة ويكون الخارج
لا مكان العمل بهما بأن يجعل ذو اليد كأنه اشترى من الآخر ويقض ثم باع لأن القبض
دليل الشراء كما مر ولا ينعكس لأن البيع قبل القبض لا يجوز عنده وإن كان في العقار
ولهما أن الأقدام على الشراء أقرار منه بالملك له فصار كما إذا أقامنا على أقرار
وفيها التنازع بالاجماع فكذلك هنا وإن وقت البينة في العقار ولم يثبت قبضا وقت
الخارج سبق يقضي لذو اليد عندهما فيجعل كأن الخارج اشترى أولا ثم باع قبل
القبض من ذي اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد رحمه يقضي للخارج إذا باع
عنده بعه قبل القبض فيبيع على ملكه وإن ثبت قبضا يقضي لذو اليد بالاجماع كقول
البيهقي جازين على القولين وإن كان وقت ذو اليد سابقا يقضي للخارج فيجعل كأن
ذو اليد اشترى وقبض ثم باع ولم يسلم أو سلم ثم وصل إليه بسبب آخر ولم يرج بكونه
الشهود والأعدلية يعني إذا أقام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة مثلهما
عدلين والآخر عدلين فهما سواء أما الأول فلو أن الترجيح لا يقع بكثرة العلل حتى
لا ترجح القياس بقياس آخر وكذا الحديث وأما الثاني فلو أن المصحة أنشأ أحد العدلين
والأحد للأعدلية فلو يقع الترجيح بها أدى أحد الخارجين نصف دار والآخر كلها
يعني إذا كانت دار في يد رجل أدها اثنان أحدهما كلها والآخر نصفها وبرهنا
للوله والباقي وهو ثلثة الأرباع للثاني عند أبي حنيفة رحمه فإن عاصم النصف
لأبنازع الآخر في النصف فسلم وصارت متاعتهما في النصف الآخر فينصف
بينهما وعندهما في بينهما الثلثا فمدعي الجميع يأخذ سهمين ومدعي النصف سهمين
وأحد فيقسم بينهما الثلثا وإن كانت أي الدار معهما أي في يد أحدهما الثاني وهو
مدعي الكل لأنه إذا برهن أن نصفها له على وجه القضاء وهو الذي كان بيد صاحبه
إذا جتمع في بنية الخارج وبنية ذي اليد وبنية الخارج أولى ففقهنا
لا على وجه القضاء وهو الذي كان بيده لأن صاحبه لم يبعه ولا قضاء بغيره
فثبت في يد برهنا على تنازع دابة أي تنازعاً بينه وبين صاحبه لا بينه وبين غيره
عنده أو عند بائعه مطلقاً سواء كانت في يد الوارث أو يد أحد الأبناء

لا يختلف

لا يختلف ذكره الزبلي وأرخا قضى لمن وافق سنهها وقتها بغيرها وإن اشكل
أي سن الدابة بأن لم يوافق التارخين فلهما أي قضى لهما بها لأن أحدهما ليس بأولى
من الآخر أن لم يكن في يدهما فقط بأن كانا خارجين والدابة في يد ثالث أو في يدهما
والأولى وإن كانت في يدهما فله أي قضى له الذي اليد لأن الأمر لما اشكل سقط
التارخان فصار كأنهما لم يورخا ذكره الزبلي وإن خالف أي سنه القولين بطلت
البينة لأن ظهور كذب الفريقين فترش في يدهما كانت في يدهما كذا في الهداية والكا
قال الزبلي الأصح أنهما لا يطلان بل يقضي بهما بينهما أن كانا خارجين أو كانت في أيدهما
وإن كانت في يدهما تقضي بهما الذي اليد لأن اعتبار كذا الوقت لحقهما وحققهما
هنا في إسقاط اعتبارهما لأن في اعتبارهما إسقاط حققهما فلا يقضي فصار كأنهما ذكر
التنازع من غير تارخ وفيه صاحب اليد أولى أن كانت في يدهما والأولى ففقهنا
كما إذا اشكلت موافقة سنه أحد التارخين وهكذا ذكره محمد رحمه والأول ذكره
رحمهم فلو أن بعض المشايخ وليس بشيء ولهذا قلت كانت لهما يشتركان فيها يقضي
بهما بينهما لو كان المدعيان خارجين أو ذوي يد ولو في يدهما كانت له لما ذكر
برهن أحدهما على غيب شيء والآخر على إيداعه نصف أي إذا كان عين في يد حليين
فبرهن أحدهما على الغيب والآخر على الإيداع يقضي بهما بينهما نصفين لأن الودعة
تصير حصة الباقي مدعي يجب عليه الضمان ولا يسقط الرجوع إلى الوفاق بخلاف ما إذا
خالف بالفعل بالجمود ثم عاد إلى الوفاق كما تقر في موضعه أدعى الملك في الحال في يد
الشهود أن هذا كان ملكه قبل يقضي إذا ادعى الملك في الحال وشهدا الشهود أن هذا العين
كان ملكه قبل لأن شهادتهم ثبتت الملك في الحال الماضي وما ثبتت في زمان يحكم ببقائه
ما لم يوجد التبريل كذا في العبادية نقلاً عن المحيط بالركب والابن أولى من أخذ الجوامع
أي إذا تنازعا في دابة أحدهما أكبرها والآخر متعلق بالجوامع أو تنازعا في ثوب أحدهما أكبره
والآخر متعلق بكم كان الركب والابن أولى من المتعلق بالجوامع وأنكم لأن نص فيهما ظاهر
كخصمنا صبه بالملك فكأننا صاحب يد والمتعلق وخارج وذو اليد أولى وأما إذا أقام
البينة فيبنيها الخارج أولى لما مر من روم في السراج أولى من ربيعة لأن تمكنه من ذلك
القول عليه دليل على تقدمه بغيره بخلاف ما إذا كانا ركباً على السراج حيث يكون بينهما اشتراك
في البينة فيلزم أن يثبت أحدهما بدنه والآخر بمسك الجوامع كما إذا لمسك لدا لمسك
الجوامع غالباً بخلاف المتعلق بالذئب وذو حملها أولى من متعلق كونه أي إذا

تنازع في دية عليها حمل لاحدهما والاخر كوز فاول اولى لانه اكثر نصرا فيها ونصف
البشائر جالس والمعلق به حكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء لان الجلوس ليس بيد
عليه بل اليد يكون بكونه في بيته او نقله من موضعه بخلاف اركوب والبس حيث يكون
بهما غاصبا لثبوت يده ولا يصير غاصبا بالعود على البس لكن معا في يده ثوب
وطرفه مع الآخر ينصف بينهما لان يد كل منهما ثابت فيه وان كان يداهما في اكثر
ولا يرجح به لما مر ان الترجيح لا يكون بالاكثرية لا هدية اي يكون هديته مع الآخر حتى
لو كانت معه لا يوجب التنصيف لانه ليست بثوب لانها غير متسوجة فلم يكن في يده ثوب
من الثوب فان يباح الآخر بخلاف جالس اذ تنازعا فيها حيث لا يقتضي بها بشيء مما لا
التركة ولا غيره لان الجلوس لا يدل على الملك الحايط لمن جده وعلية او تصليته اتصال
تربيع الاتصال نوعان احدهما اتصال ملازقة وهو ان يلازق احد الطرفين بالآخر
والثاني اتصال تربيع وهو ان يكون لبنات الحايط المتنازع فيه متداخلة في انصاف
لبنات الحايط الذي لا نزاع فيه وان كان الحايط من خشب فالتربيع ان يكون اطراف
خشبات احدهما مركبة في الاخر وهذا هو المراد ههنا لانه شاهد ظاهر لصاحبه لان
الظاهر انه هو الذي بناه مع حايطة اذ متداخلة انصاف اللبنة واطراف الخشبات
لا تتصور الا عند بناء الحايطين معا وكان اولى وكذا اذا كان احد المتنازعين جذوع
على الحايط كان له لان صاحب الجذوع مستعمل الحايط بما وضع له الحايط وهو وضع
الجذوع عليه لانه عليه هراذي وهي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب فانها
غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم يكن استعمالها له وضعها له الحايط لا يبنى لهم ابل
للتسقيف وهو لا يمكن على الهراذي والبوارى بل بين الجدارين لونه اذ عاين في انا
تنازع في حايط واحد على هراذي وليس للترش عليه شيء فهو بينهما ولا يختص
صاحب الهراذي ودوبيت مره اركدي بيوت منها في حق صاحبها يعني اكان بيت
مره ارضها بيوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي اي الدار تكون
بينهما حال كونها نصيبين لا يستوثران في استعمالها من عوارضها والتميز في كسر
الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق بينا في الشرب اذا تنازعا
فيه فانه بقدر الارض التي تقسم بينهما بقدر ارضيهما لان الشرب يحتاج اليه لاجل سقي الارض
فعند كثرة ارضي كثر الحاجة اليه برضا اي خارجا عن بيوتهم على ان لكل منهما
يدافيا تصوي بينهما لان اليد فيها غير اهل لتدريس ارضه اليد

منه

ثم علم القاضي ولو برهن عليه احدهما او كان نصير فيها بان يبين فيها او يجر
فمن يديه اما الاول فلقيام الحجة فان اليد حق مقصود واما الثاني فلوجود النصير
والاستعمال فيها يصير اي يتكلم ويعلم ما يقول قال انا خرف القول لانه اذا كان
يعتبر نفسه فهو يد نفسه فلا يقبل دعوى احد عليته عبده عند انكاره الا تبينه
كالبايع فان قال انا عبده فلان وهو غير ذي اليد قضى له معه يعني ذا اليد لانه اقراؤه
لا يد له حيث اقر على نفسه بالرق وكان ملكا لمره يده كالفراس فان قيل الاقرار بالرق
ضار فكان الواجب ان لا يعتبر في حق الصبي قلنا الرق لم تثبت في بقوله بل يد دعوى ذي
اليدهم المعارض لدعوى الحرية لانه لما صار في يد المدعي بقي كالتقاس في يده فيقبل
اقراره عليه ولو كبر وادعى الحرية يسمع اي ادعاه بالبينة لان التناقض في دعوى
الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما سياتي تحقيقا ان شاء الله تعالى والله اعلم **باب دعوى النسب**
اعلم ان الدعوة نوعان احدهما دعوة الاستيلاء وهو ان يكون العلوق في ملك المدعي
والثاني دعوة التحرير وهو ان لا يكون العلوق في ملك المدعي والاول اولى لانه اسبق
لاستنادها الى وقت العلوق واقتضاء دعوة التحرير على الحال وسياق توضيحه ان ثلثا
الله تعالى باع امة فولدت لاقبل من ستة اشهر مديعت فادعاه ثبت نسبه واقبته
وقال زفر رحمه الله تعالى لا تثبت لان بيعه اقرار منه بانها امة فبالدعوة يصير منافقا
ولنا ان النسب على الحفاء فيعفى فيه التناقض كما سيجد كرفقيل دعوة اذ اتفق
بالطريق في ملكه بالوكالة لا فلا فانه كالبينة العادلة في اثبات النسب منه اذ الظاهر
عدم الزني منها وامر النسب على الحفاء فقد يظن المرء ان العلوق ليس له ثم يظهر انه منه
فكان عذرا له في اسقاط اعتبار التناقض واذا صحت الدعوة استندت الى وقت
العلوق فيظهر انه باع امة ولده فيفسخ البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد الثمن لان
سلامة الثمن مثبتة على سلامة المبيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم انعقاد العلوق
على ملكه اذ اكان له حق التملك على ولده وقد زال ذلك بالبائع وان ادعاه المشتري
قبل ان يثبت نسبه مية ويحمل على انه كجها واستولدها ثم اشتراها وتو ادعاه معه
اي مع البائع او بعده لا اي يثبت نسب المشتري لان دعوة البائع دعوة استيلاء
لكون اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحرير اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه
والاول اقوى بالمرء كما اي يثبت النسب من البائع ان ماتت الام فادعاه وقد ولدت
للوقول ولده في مية المشتري كل الثمن لان المراد هو الاصل في النسب لا يستفيد

二

وبره هذه التصرفات بخلاف الاعتاق على ما مر باع احد ثوبه من وهما ولدان بين ولدتهما
 اقل من ستة اشهر فيكونان من ماء واحد اذا لا يتصور علوق الثاني جادنا اذا لا حبس اقل
 من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا حبست يتسدغم الرحم واذا كان
 كذلك فاذا ادعى نسب احدهما ثبت نسبهما منه لانها لا ينصفان نسباً فثبت
 نسب احدهما يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما وولادتهما عنده واعتققت
 ثم ادعى البايع الآخر ثبت نسبهما منه وبطل علق المشتري لان الذي عنده ظهر انه
 حر الاصل فاقضى كون الآخر ايضا كذلك لاستحالة كون احدهما حراً الاصل والآخر
 رقيقاً وقد خلفاه ماء واحد وكان هذا لنقص الاعتاق بما رفقه وهو حرية الاصل
 قال المصنف هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح اذ بالقرار بانه ابني يتعلق حق
 المقر والمقرنه اما حق المقر فانه ثبت نسب من رجل معين حتى ينفق كونه فلو قام ماء
 الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح
 ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي لان النسب ثبت واذا اثبت لا ينفق بالنفي
 نهذا اذا صدقه الابن اما بغير التصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه جزء
 مني لكن اذا المصلحة والابن ثم عاد الى التصديق يثبت النسب لان اقرار الاب لم يبطل
 لعدم تصديق الابن فيثبت النسب واوانكر الاب الاقرار واقام الابن البينة انه اقر
 اني ابنة تنسب ببنته الى اقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزء اما الاقرار
 بانه اخوة لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العمادة قال اي اصبى هو ابن زيد ثم قال هو ابني
 لم يكن ابني وان وصلية محمد بن زيد بنو وعده عندي حنيفة رحمه وقال اذا اجمد زيد بنو
 فو ان لم يلق واذا صدقه زيد ولم يزد تصديقه ولا تكذيبه لم يصح دعوة المقر عنه
 لهما ان الاقرار بزيد بن زيد فصالح كان لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالرد وان لم يمتل
 التقض ولا اذ النسب لا يحمل التقض بعد ثبوته والاقرار بمثله لا يرتد بالرد اذا تعلقه
 من القتل حتى لو صدقه بعد التكمية يثبت النسب منه وايضا يتعلق به حق الولد
 فانه يرتد بالرد لانه اي اصبى كان زيد مسلم وكافر مسلم هو عبدي وكافر هو
 كان ابني من ان ابني لانه يكون حراً كما لو مسلم امك لا تظهره كذا في التوقيف
 لعل خلق في الكس يثبت الابن ثم يتبع ولا يحصل له الحرية مع عجزه عن تحملها واما
 سبق دعوى المسلم كان عبداً في الدنيا ثم اذله عما البتة كان ابنا للمسلم الا انهما
 قد غوى البتة في المسألة كما في قوله لا يثبت النسب لانه لا يثبت له الا سلام له كما لا يثبت

البينة عليه ولو قال له اي قال ليس هذا لي ونحوه الخارج لا بدعي ذلك الشيء بعد التناقض
وانما لم يمنع ذلك البينة على ما امر لقيام البينة كذا في العادة ادعى زيد ما لا ولم يثبت فادعاه
على آخر لم يمنع كذا في البينة اقرار ما لا يغير كما يمنع دعواه لنفسه يمنعها اي دعواه
لغيره بوكالة او وصاية يعني اذا اقر رجل بمال انه لقاه ثم ادعاه لنفسه لم يمنع وكذا
اذا ادعاه بوكالة انه لم يملك او وصاية انه لم يورثه موصيه كان فيه تناقضا لان المال
الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة بخلاف اقراره بجميع الدعاوى ثم الدعوى
بهما اي بوكالة او وصاية حيث يصح لعدم التناقض لان اقراره بالرجل غير جميع الدعاوى
المتعلقة بماله لا يقتضي عدم صحة دعوى مال لغيره على ذلك الرجل ادعى دار لنفسه
ثم ادعى انها وقف عليه يسمع كدعواها له اي لنفسه ثم دعواها لغيره ولو عكس ادعى
انها وقف او لقاه ثم ادعى لنفسه لم يجز في رواية وهي رواية قاضيان وجاز في رواية
اخرى ان يوقو وهي رواية النخبة حيث قال فيه وزاد ادعى لغيره بوكالة او وصاية ثم
ادعى لنفسه لا يقبل الا ان يوفق فيقول كان لقاه ثم اشترى منه وقام البينة على ذلك
في يقبل ادعى العصبى وبين النسب وبرهن الخصم ان النسب بخلافه ان قضى باول لم
يقض به والا تناقضا للعارض وعدم الاولوية برهن ان ابن عمه كالبنة وامه وبرهن
الداع ان ابن عمه كالبنة فقط او على اقرار الميت به اي بانه ابن عمه كالبنة فقط كان دعواه
الخصم باول لا بعد لئلا يتركه بالقضاء بخلافه ادعى ميراثا بالعصبية وقد
ادعى خصم قبل الحكم فاقرا مفعول يدعي بانه ذوى الارحام ادعى ميراثا بغيره
تناقض قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني ثم ادعى ميراثا بانه من
تعلق حق الميراث اذ يثبت نسب من رجل معين حتى يثبت كونه مخلوقا من ماء الزنا فاقرا
ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح قوله وقت
العبارة في كاشتر وشنيته والعمادة هكذا قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني ثم ادعى ميراثا
بانه من ماء الزنا امراته سهو من الناس في قول يدل عليه التعليق الذي ذكره في حديثه ان
يكون ههنا اثبات ميراثات فبذلك وفي اثبات البنوة والثانية فيها والمثالثة الدعوى
الى الاثبات المذكور فيهما العبارة ان فقط ولو عكس اي فان هذا الولد مني ثم قال ليس
لا اي يصح الذي كان النسب ثبت واذا ثبت لا يثبت الذي يبرهن في قول المدعي انما يثبت
في الدعوى او شهد به كذبه او ليس عليه شيء صحيح المدعي زك
ارحمه اي لا يبرح الدفع اذ لا يلزم منه كذب شهره ياقم الخصم المدعي عليه جاز

يعني اذا ادعى رجل على آخر قد رآه المال فاقربه المدعي عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي عنه وظهر
كتاب ابراء فقال المدعي نعم كنت ابرأت ذمتك لكني كنت صبيا وقت ابراء فاقول له
والبينة على خصمه لانه اسنده الى حالة منافية للضمما فالخصم اذا اثبت بلوغه في ذلك
الوقت اندفع كل ما ادعى فيه جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حية رابيا لها في بلد كذا
لا يقبل الا ان يجيء بها حية كذا في النخبة ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صحيح بخلافه دعوى
كتم ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في العادة التناقض في موضع الخفاء لا يمنع
صحة الدعوى وقيل يمنع ولهذا الاصل فروق كثيرة ذكر بعضها سابقا وسببها بعضها
وذكر منها واحدا منها فقال فان ادعى الوصية وانكرها الوارث فاقام اي الموصي ببنية
وان ادعى الوارث الرجوع يقبل وهو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه خفاء ما ادعى الموصي
فما ادعى ولم يعلم به الوارث ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فيجوز بناء على ذلك وقيل
لا اي لا يقبل لظاهر التناقض وايضا اذا استأجر دارا من رجل ثم ادعى على الاخر ان هذه
الدار ملكي لان لي كان اشتراها الا على في صفري وهي ملكي واقام البينة تسمع ولا يكون
هذا التناقض ما هنا صحة الدعوى لما فيه من الخفاء لان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن
الصغير لنفسه والابن لا علم له بذلك وهذا كما لو اقامت المرأة بنية على الطلاق في ثلثا
بعد ما احتلعت نفسها بها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لا يستقبل زوجهما
في ايقاع الطلاق عليها غير علمها ولها نظائر ذكرت في العادة وغيرها **باب الكفيل**
ينصب خصما غرا الاصيل بدو عكس اي الاصيل لا ينتصب خصما غرا الكفيل لان القضاء
على الكفيل قضاء على الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضاء عليه صورة كان لرجل
على آخر درهم وكفيل بامر المطلوب فلي الطالب الاصيل قبل ان يلقى الكفيل واقام
عليه بنية ان يملك كذا وفلان كفيل به بامر له فانه يقضي على الاصيل بالدفعة درهم لا يكون
هذا قضاء على الكفيل حتى يولي الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا بلو اعادة البينة عليه
ولي يولي الكفيل او لا وادعى ان يولي فلان الفلانة كفيل بها في عنه بانه وقام البينة
بثبوت المال عليه وعلى الغائب وينصب الكفيل خصما غرا الاصيل اذا اشترى الذي يدين
شرا بدين لا يدين له الا بدين فاحدهما لا ينتصب خصما غرا الاخر عند اي حيفه نعم بخلافه
مالا المشترى له بدينه اذا اشترى بدينه بدينه الا بدين فاحدهما ينتصب خصما غرا
الاخر عند اي حيفه وينصب خصما غرا كل حال قال محرم ما قاله ابو جرحه قياسا وما قاله
ابو يوسف في ميراثه ميراثا ميراثا لا يستحق ميراثا في يوسف كذا في التقي في قولهما

ان اقراره بغيره فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
والعقول بالكتاب فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة
فثبت بغيره بالكتاب والسنة واجماع الامة

اذا حصل الغائب وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار ان شاء شريك المدعي فيما
قبض ثم يتبعان المطلوب وان شاء يتبع المطلوب وياخذ نصيبه كذا في النكاح والله اعلم
كتاب الاقرار وورده بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به ولا تحتاج بعده الى شيء
اخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة وانه لا يقبل بغيرها هو مشتق من الاقرار فهو لغة
اثبات ما كان من قبله لا وشرعا اخبار حتى لا يخرج عليه الاثبات له عليه ما سئل وشروط
ستذكر في انشاء الكلام ان شاء الله تعالى وحكم ظهور المقر به بالصدق وقبول
من المقر له فانه ملزم على المقر بما اقر به لو قومه الا على المخبر به لان مدلوله الصدق والكذب
احتمال عقلي كما تقر في موضع الاقرار في نسب الاولاد يعني اذا اقر رجل ببنته غلام مجهول
النسب صح اقراره وكذا اذا اقر هو وامراه بالولد صح والولد صح ونحوه وهو ان يقر
رجل وامراه بالزوج او المولى حيث صح وشروط تصديق هؤلاء وسياتي تمام بيان
شاء الله تعالى ولكن جرد اقراره بغيره اي اقراره بغيره اي بعد تصديقه فانه لا يرد
حج لا يثبت ابتداء عطف على قوله ظهور المقر اي لا يثبت المقر له للمقر له لا يثبت في
ملك المقر الى المقر له اقول سر ان الاقرار اخبار يحمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله
الوضع عنه بخلافه فاشاء كالبيع والهبة ونحوهما لا يبيح ايجاد معنى بنقض بقاينه في الوجود
فيمتنع فيه التخلف فقد فرع على كون حكم الاقرار ظهور المقر له لا يثبت اية او لا يثبت
فصح الاقرار بالحق لمسلم حتى يقر بالتسليم اليه ولو كان ملكا لما صح له ان يقر به
بطلاق وعق مكرها لقيام دليل الكذب وهو الكراه ولو كان حكمه ثبوت ما اقر به بان
كان انشاء يصح لان انشاءهما مع الاكرام يصح عندنا وثالثا لا يقر له ولو ادعى اياه اقرار
ابتداء بان يقول انك اقرت في كذا فادفعه الى او جعله اي الاقرار سببا بان يقول ان
في عليك كذا كذا انك اقرت في كذا فادفعه الى او جعله اي الاقرار سببا بان يقول ان
الملك لما عرفت بخلاف دعواه اي الاقرار في الدعوى فانهم اختلفوا انه هل يصح دعوى
الاقرار في طرف المدفع حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي اقراره لا يحق له على المدعي
عليه او اقام بينة ان المدعي اقراره هذا العين ملك هذا المدعي عليه هل يقبل قال بعضهم
لا يقبل واما من ادعى انه يقبل واجمعوا على انه نواق هذا العين ملكي واقر صاحبها
او قال في حله كذا او هكذا اقر به هذا المدعي عليه يصح الدعوى ويصح البينة على اقراره
لانه لم يحصل الاقرار سببا للوجوب في الدعوى ولو كان كسر عرقا على عدم اقراره
فيه خلافه بغيره اي يوسف ومحمد بن مائة وثلاثين حلفا بان يقر بالدين

على انه لا يخلف على اقراره وانما يخلف على المال كذا في العمادية ورايا يقول ولو كذب المقر
اي اقراره بالمال لم يحل اي المقر له اخذ المال الا بطيب نفسه اي بنفس المقر ولو كان
حاله الثبوت يحل اخذه وهو اي الاقرار حجة قاصرة اما حجية قانون النبي صلى الله عليه وسلم
قد رجم ما عدا اقراره على نفسه بالزنا والعمادية باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في
الحدود التي تندرج بالنسبة فلا يكون حجة في غيرها اولى فغلبه انعقاد اجماع الامة
واما قصوره فلتصور ولاية المقر بغيره فيقتصر عليه بخلاف البينة فانها تنصير حجة
بالقضاء والنفاضي ولاية عامة فيتعدى الى الكل اما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء وله ولاية
على نفسه ومن غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر مجهول بالنسب بالاقرار لم يلزم ذلك على نفسه
وماله ولم يصدق على اولاده وامراتهم ومدبريه ومكاتبه اذ ثبت حق الحرية او كتمان
لغيره فلا يصدق عليهم اقرار مكلف اي عاقل بالغ خرا وعبد ماذون له بمعلوم متعلق باقر
صح اي اقرار كل من الحر والعبد الماذون اما الاول فظاهر واما الثاني فلا يملك بالاحرار
في اقراره ان كان المولى اذ اذن له فقد رضي بتعلق الدين برقبته فكان مسلطا عليه من
جهة مطلقا اي سواء كان تصرفا لا يشترط الصحة وتحققه اعلام ما صادف ذلك
المصرف او لا كاستيثاق وشروط التكليف لان الصبي والمجنون لا يتعلق باقرارهما حكم
ولو اقر مجهول لم يحل ايضا لان الحق قد يلزمه مجهولا بان تلف ما لا يدري قيمته او خرج
جراحه لا يعلم ما ربه لو كان ذلك التصرف تصرفا لا يشترط الصحة وتحققه اعلام
ما صادف ذلك التصرف او لا كاستيثاق وشروط التكليف لان الصبي والمجنون لا يتعلق باقرارهما حكم
فثبت من اجل ما لا مجهول في كبر او اودعه مالا في كيس مع الغصب والودعة ثبت
حكمه بخلاف ما اشترط له ذلك فان كل تصرف يشترط الصحة وتحققه اعلام ما صادف
ذلك التصرف فلا اقرار به مع الجهالة لا يصح كالباع والجار فان اقراره باع فله
شيئا او اجره فان شيئا او اشتري فله من كذا بشي لا يصح اقراره ولا يجبر المقر
على تسليم شيء ولزم ما المقر بمثل الغصب والودعة بيان ما جهل بماله قيمة يعني اذا
قال فلان علي شيء او حوله ان يبينه بماله قيمة لانه اخر غير الوجوب في ذمته ومالا
قيمة له لا يجب في الذمته فاذا بين بين ذلك كان رجوعا فلا يصح وصدق المقر بيمينه
ان ادعى خصمه كغيره ولم يبرهن بغيره اذ المقر اذا بين المجهول بماله قيمة وادعى المقر له
اكثر منه فان برهن على حكمه والا صدق المقر بيمينه على عدم الزيادة عليه ولم يصح اقراره
المجهول اذا جحد به فانه ان يقر بان يقول في العبد لو احدهم الناس لان المجهول لا يكون

مستحقا وان لم تقم بان اقربانه غصب هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح من
شمس الائمة النخعي لانه اقرار بالجهل وانه لا يقيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد
الحق المستحق له مما اذا اتفقا على اخذه فلم يماحق الاخذ ويقال له بين الجهل والاعتراف
من جهة وبيان الجمل على الجمل وصار كما لو اعقب احد عبده وان لم يبين اجرا للقاضي على
البيان ايضا الحق المستحق كذا في الكافي كذا الشارح الى عبد ماذون له في قوله اقر
مكلف حر او عبد ماذون له يجوز اقراره بالامانة فيكده وقود يعني ان اقراره به صحيح
لان اقراره عهد موجبا لعقل الدين برقبته وهي مال المولى فلو يصدق عليه للثمة فيصير
الحق بخلاف الماذون له لانه مستلظ على اقراره من جهة المولى لان الاذن بالبخارة اذن
بما يلزمها وهو دين البخارة فيكون له في العقد ولا يمتنع على اصل الحرية فيها لانها من
خواص الامنية ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بل المولى والعقد فيكون اخذ بالان ولا يترفع
الى العتق وكذا يجوز اقراره بما فيه ثمة كمالا نظرا الى اصل الامنية فيكون له رعاية
الحق المولى ولزم في علي ما لا يصدق في اقل منه لانه لا يبعد ما لا عادة وكثر
في علي مال عظيم تصاب في مال الزكوة ووزر التصاب وقيمة في غيره مال الزكوة
يعني لا يصدق في اقل من مائة درهم في الفضة واقل من عشرة دراهم في الذهب وفي اقل
من خمس وعشرين في البز وفي اقل من قدر النضابة في غيره الا ان كان له التصاب
عظيم حتى صار صاحبه به غنيا وكثر في علي امة الى عظم ثمة تصب من جنس ما سواه
اعتبارا لانه في الجمع حتى لو قال في الدراهم كان سبعمائة درهم وفي غيره انما اراد
الجمع وفي درهم كثير عشرة اى لا يصدق في اقل من اربعة دراهم خيفة رجة لانه الا في ما ينهى
اليه اسم الجمع وفي كذا درهم لزم درهم لانه تفسير له بغير كذا في الدراهم وفي اقل من اربع
لو قال كذا دينار عليه ديناران لان كذا كناية في العدد واول العدد اثنان وفي كذا كذا
درهما لزم احد عشر درهما اى لم يصدق في اقل منه لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر
بعده بن مجهول ليس بينهما حرف العطف واول عدد دين كذا كذا درهم واحد
وفي كذا وكذا لزم احد وعشرون اى لم يصدق في اقل منه لانه كذا كذا دين دين بينهما
حرف العطف واول ذلك من المفسر احد وعشرون وجوب الاتباع الفصا ان لم يقين عليه
والاصح في الذم البراءة ولو قلت اى ثمة كذا باء واو بان يقول كذا كذا درهم واحد
عشر حماد الواحد من اعيان الاجداد ليجوز بين ثمة اعيان بغير عطف واول بغير عطف
على التكرار يثبت على اثنين على اقل عدد رضاء الله عن بذكر عدد من يلو عطف واحد

ومعها

ومعها اى لو قلت لفظ كذا مع الواو فانه واحد وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بثلاثة
اعداد مع الواو ولو رجع اى قوله كذا مع ثلث الواو بان يقول كذا وكذا وكذا اذ انك
على العدد الذي قبله فيلزم الف ومائة واحد وعشرون لانه نظيره على قبلي اقرارا بالدين
يعني اذا قال له علي ثمة المال كذا او قبلي كان اقرارا بالدين لان علي لا يجاب ولا لزام وقبلي
بيني غير الضمان يقال قبل فلان غير فلان اى ضمن ويسمى الكفيل قبيلا لانه ضامن للمال
وان وصل به وود بعة اى ان قال المقر بالدين اخ هو وود بعة صدق لان المضمون عليه الحفظ
واما محله فقد ذكر المحل واراد الحال واحمله اللفظ بجازا فيصير موصولا لا مقصولا
عند مع في بني في صدق في كيسي اقرارا بالامانة لان الكل اقرارا يكون الشيء في يده
وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون امانة وهذه اقلها جميع مالي او جميع
ما املكه في حصة لا اقرارا لان ماله او ما املكه بمنع ان يكون الاخرى تلك الحال فلا يصح
الاقرار واللفظ بجمل الا نشاء فيجمل عليه ويكون هبة تقتضي التسليم فان وجد صحت
ولا فلا قوله لم يصدق في كذا مبتدأ خبر قوله الا في اقراره يعني لو قال له رجل في عليك
الف درهم فقال اقرته او اشتدته او اجلني به او فضيتك او ابراني فيه ونصرفت به علي
او هبته في واحد كذا عارضا اقرارا وبلا ضمير لا اما كون الاربعة اولا اقرارا
فلان الضمير يرجع الى الف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكانه قال اقرته او اشتدته
او اجلني او فضيتك الا الف الواجب لك علي حتى لو لم يذكر الضمير بان قال اقرته او اشتدته
او اجلني منه ولا يكون اقرارا اذ لا دليل على انصرافه الى المذكور واما الخا مس فلان دعوى
البراءة كالتقضاء لان البراءة استثناء وهو انما يكون في مال واجب عليه واما السادس
والسابع فلان هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب المالة منه
واما الثامن فلان يجوز للدين من ذمة الى ذمة لا يكون بدون الوجوب وقوله نعم اقرار
يعني اذا قبل له حل في عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا لانه موضوع للوجوب ولا يحتاج
الى الربط الا بما يراه بنعم في جواب حل في عليك كذا لان الاشارة من الاخرس قائمة
بمقام الكلام ومن غير اقرار بدني مؤجل وقال المقر له حال صدق بيمينه يعني اذا اقر
به بن مؤجل فصدق المقر له في الدين وكذا في التأجيل لزمه الدين حاله لانه اقر بحق على نفسه
ولا في التقاضي فصدق في اقراره بلا جهة دون الدعوى كما لو اقر بعبده في يده
لانه لا يذون استباحته منه فصدق المقر له في الهلاك لا اجارة وكثر في علي مائة درهم
معه اى اذ اقر له على مائة درهم لزم مائة درهم ودرهم ودرهم في مائة ودرهم في مائة ودرهم في مائة

ويفسر المائة اي يرجع في تفسير المائة اليه والقياس في مائة ودم كذلك وهو قول الشافعي
 رحمه لانه عطف مفسرا على مفسر في الفصلين والعطف لم يوضع للبيان فثبت المائة بمرمرة
 فيها ولان قوله ودمهم بيان للمائة عادة لان الناس استعملوا تكرار الدوام واكتفوا
 بذكر مرة وهذا فيما يكثر استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه واذ في المائة
 كالمسكيات والمورونات لانها ثبتت دينا في الذمة سلميا وقرضا ومناجاة في الثواب
 وما لا يكال ولا يوزن فان وجوبها لا يكثر في الذمة لان الثواب لا يثبت فيها الا في السليم
 والنكاح وهذا لا يكثر في حق الحقيقة كذا او ثواب اي اذا قال له على ما في قوله ان لزم
 ثوابا ويفسر المائة ودمهم اي اذا قال له على مائة وثلاثة اوثاب كلها ثوابا لانه ذكر
 عدد من مائة مائة وثلاثة واعقبها تفسيرها فافسر في المائة استمر في المائة
 الى التفسير لا يقال له ثواب لا يصلح ممثلا للمائة لانها لما اقرنت بالثلاثة مدار كعدد
 واحد ولزم في على نصف درهم ودينار وثوب ونصف هذا العدد وهذا الجواب به
 كل منها لا في الكلام كله وقع على شيء بغير عينه او بعينه فينصرف النصف الى الكل كانه
 قال على نصف هذا ونصف هذا اي اقر بعينه درهم ودينار او قراط كان في الف
 لان الاكتفاء بالتفسير الاول شائع عندهم قال تعالى ولست في كنهه ثلثة ائمة سنيين
 وازدادوا واشعاعا يعني في السنيين واقر بعينه في قوله لزم ما في الآية ان في صفة من
 في المسوط بقوله غصبت ثريا في قوسه ووجهه ان القوس ووجهه ووجهه في قوله غصبت
 الشيء وهو مظهر لا يتحقق بدون الظاهر فيلزم ان وكذا الطعام في الدابة
 والحنطة في الجواني بخلاف ما اذا قال غصبت غنمي صفة له في قوله غصبت فيكون
 اقرار بغصبت المتروك ووجهه اي اقر بعينه في صفة لزم ما في الآية ووجهه اي اقر بعينه
 لان غير المنقول لا يضمن بالغصبت عندهما نحو ثوبا لزم ما في الآية ووجهه اي اقر بعينه
 يعني يلزم الطعام له البيت الاصل في جنس هذه المسائل ان الطرف ان يمكن ان يجزى
 ظرفا حقيقة ينظر فان يمكن نقله لزم ما في الآية لزم المظهر وفيه فلفظ في الآية
 الموجب للاضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى ان لا يتحقق في غيره في قوله
 نام لانه مظهر فيقول على الكمال وعند محمد رحمه لزم ما في الآية لزم المظهر في قوله
 متصور وان لم يمكن جواز ظرفا حقيقة لم يثبت الا في قوله لزم ما في الآية لزم المظهر في قوله
 الثاني لانه لا يصلح ان يكون ظرفا لانه في قوله لزم ما في الآية لزم المظهر في قوله
 بسيفه لانه في قوله لزم ما في الآية لزم المظهر في قوله لزم ما في الآية لزم المظهر في قوله

والمحال جمع المحال فيكون له عارضة واقرب بحجة له عبدتها وكسوتها لا طلاق اسم
 على الكل عرفا لانها بيت بزني بالثياب والاسرة والسقور واقرب ثوب في ثوب او في ثوب
 لانه لا يظفر له حقيقة وامكن نقله كما مر واقرب ثوب في عشرة اوثاب لانه ثوب عند اي يوسف
 وقال محمد رحمه عليه احد عشر ثوبا لان النفس من الثياب قد تلف في عشرة فامكن جعله
 ظرفا لقوله حنطة في الجواني ولا في يوسف وهو قول ابي حنيفة ولا ان العشرة لا يكون
 ظرفا لواحده عادة والمتنوع عادة كما يمنع حقيقة واقرب خمسة في خمسة بنية الضرب خمسة
 لان اثر الضرب في تكثير الاجزاء في تكثير المال وبنية مع عشرة اي لو قال اردت خمسة مع
 لزم عشرة لان اللفظ يحمله قال غالي فادخل في عبادي قبل مع عبادي فاذا احمله اللفظ
 على جاز او نواه صلا سها اذا كان فيه تشدد بدعي نفسه كما عرف في موضعه وفي من درهم
 الى عشرة او مائة درهم الى عشرة تسعة عند ابي حنيفة رحمه وقال لزم عشرة وقال زفر
 درهمين ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا ولا يدخل في الحد
 ولهما اذا الغاية يجب ان يكون موجودة اذ المعدوم لا يجوز ان يكون حدا للموجود ووجهه
 ان جوبه فيدخل الغاية وله ان الغاية لا تدخل في الغاية لان الحد يغاير الحد ووجهه
 هناك لا يدخل في الحد الاول لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت
 في الغاية التي هي في قوله ولا ضرورة في الثانية وفي من داري ما بين هذا الحد الى هذا
 الى ان ما بينهما كما ذكر ان الغاية لا تدخل في الغاية لانه لا يدخل في الغاية او جعل شاة
 لحيي محقر لانه لزم لان لحيي محقر هو لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر
 فيقر في قوله لحيي محقر لانه لحيي محقر هو لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر
 لكن لا مطلقا بل اذ بين سببا صليا كما رث ووجهه بان قال مات ابو فودنه او اوصى
 به فادون في الاقرار به صحيح لانه بين سببا صليا كما رث ووجهه بان قال مات ابو فودنه او اوصى
 له او جده سببا صليا فلا بد من وجود المقر عند الاقرار او محتملا وذلك بان يصح
 الاقرار في ستة اشهر من مات المورث او الموصى اذ كانت في وجع او اقل من سنيين من
 وقت الفراق اذا كانت معتدة فان ولدت حيا اقل من ستة اشهر في المصروفة الاولى
 او سنيين في المصروفة الثانية لانه ما اقر بوجوده في البطن حين مات المورث او الموصى
 لم يبق له في قوله لحيي محقر لانه لحيي محقر هو لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر
 هذا كما في قوله لحيي محقر لانه لحيي محقر هو لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر
 في قوله لحيي محقر لانه لحيي محقر هو لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر او لحيي محقر

ان في العينة كذلك وفي الميراث للذكر مثل حظ الانثيين وان بين غيرهما السببية
كبيع واقرار وصحة بان قال الحمل باع مني او اقرضني او هب لي او ابرم الاقرار ولم يبين
سببا بان قال علي حمل فاذن كذا لعل اما الاول فاذن بين مستحقين لعدم تصورهما في
الحين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكمة لانه لما يولي عليه واما الثاني فلون مطلق الاقرار
ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولم يذم حمل المادون واحدا لتعاقبهم عليه فيصير
كما اذا صرح به اشهد اي جعل رجلون شاهدين علي الف في مجلس راشدين رجلاون آخران
في مجلس آخر لزم الفان يعني لو اورد صكا على الشهود فافرعه من مئة او اكثر بالف
في ذلك الصك فالواجب الف واحدا لتعاقب الاثني في الثاني هو الاول لكونه معروفا بالمال
الثابت في الصك وان لم يقيده بالصك بل اقر بحضرة شاهدين بالث في مجلس آخر
بحضرة شاهدين بالف ياربيان السبب فعند ابي حنيفة يلزم الفان بشرط معايرة
الشاهدين الاخرين لا واثني في رواية وبشرط عدم معايرتهما لهما في اخرى وهذا
مبنيا على ان الثاني غير الاول كما اذا كتبت لكل الف صكك واشهد علي صكك شاهدين
وعندهما لم يلزم الا الف واحد لانه العرف على ان تكرار الاقرار لا يثبت الحق بالزيادة
في الشهود وان اتحد المجلس فاللزم الف واحد اتفاقا على ما خرجت الكتب لان المجلس
تأثير في جميع الكلمات المتفرقة وجعلها في حكم كلام واحد لا يثبت الاقرار على
ثوبان للصك كما كتبت لفلان خطا اقرني بالف على يكون انراي من الميراث
ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال كتبت ببيع الدار يكون اقرارا بالبيع كتبت او لم يكتب ولو
قال للصك كما كتبت طاهرا امر في مطلق كتبت او لم يكتب كذا في العادة وانه انما حكمه ان
الامر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان متحدين في جهة واحدة بل امرين كذا في الاقرار
اذا حصل حصل الاقرار احد التورثة اقر بالدين في يلزم كله وقبل خصه يعني ان اقر
رجل ديني على ميت واقر بعض التورثة به ففي قولنا صكنا بدينه من خمسة المقر جميع الدين
قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار مندي ان يؤخذ من ما يخصه من الدين وهو
قول الشعبي والبخاري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم من تابعهم وهذا القول
ابعد من الضرب وذكر شمس الامة الكوفي ايضا قال من ائتمن هذا زيادة شئ من ماله فله
في الكتب وهو ان يقضي القاضي عليه باقراره اذ مجرد اقراره في نفسه لا يخل
بقضاء القاضي ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها في الزيادات وهي اذا اقر التورثة اذ اقر
بالدين ثم شهد سوا رجل اقر الدين كله ايت فانه يقبل من زيادة هذا القول

كان

كان الدين يخل في نصيبه مجرد اقراره لزم ان لا يقبل شرهاته لما فيه من الغرم قال رحمه الله
ويستحق ان يحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العادة والله اعلم **باب**
الاستثناء في معنى كونه مغيرا للشرط ونحوه استثنى بعض ما اقر به متصلا باقرار
لزمه باقيه يعني اذا قال له عشرة دراهم الا واحد لزمه تسعة لما تقر في الاصول
انه تكلم بالزيادة بعد الثبوت الى الاستثناء فكانه قال ابتداء له على تسعة وشرط الانصاف
عند عامة العلماء لكونه مغيرا ونقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه جواز التاخير ولو كله
اي لو استثنى كلمة فكذا اي لزمه كله لو كان الاستثناء بعين لفظ نحو علمك كذا العلماني
لانك قد عرفت انه تكلم بالباقي بعد الثبوت ولا ياتي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد
الاقرار باطل موصولا كان او مفصولا فان استثنى الكل لزمه الكل وبطل الاستثناء بخلاف
ما اذا كان الاستثناء بغير ذلك اللفظ نحو علماني كذا الا فلانا وفلانا ولا غلام له غيرهم
فانه اذا كان بغير اللفظ الاول لم يمكن جعله تكلما بالباقي بعد الثبوت لانه انما صار كلامه في
عدم ملكه فيما سواه لا امير يرجع الى اللفظ فيما نظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المستثنى
بعض ما تناول الصك والاستثناء من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ حيث
لا يمكن جعله تكلما بالباقي بعد الثبوت كذا اذا قال فلان كذا الا هؤلاء فانه يصح ايضا وجود
الاستثناء بغير الاستثنى وزينا او كليا فدراهم صم قيمة يعني لوق له على مائة درهم الا دينارا
او اربعة حنطة صم عندي خضيفة رحمه واخي يوسف رحمه ولزمه مائة درهم الا قيمة الدينار
او القطين والقياس ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر رحمه لان الاستثناء
اخراج بعض ما تناول الصك والكلام على انه لولا الاستثناء لكان داخل تحت الصك
وهذا لا يتصور في خلافه في الميسر لكنهما صححا الاستثناء بان المقدرات جنس واحد معنى
وان كانت اجناسا صورية لانه ثبتت في الذمة ثمنا اما الدينار فظاهر وكذا غيره لان الكل
او التورثة في مبيع باعيا ثمنا في باوصافهما حتى لو عينا تعلق العقد باعيا ثمنا ولو وضع
بهم بعينا صار حكمهما حكم الدينان في هذا المستوى الجيد والرد فيهما وكانت في حكم
الثبوت في الذمة كمنه واحد معنى فالا استثناء تكلم بالباقي معنى لا صورة ولو استثنى غيرها
اي غير رزمة مائة دراهم لا يصح عندنا خلاف الشافعي لانه انما استثنى اجناسا حيث
المال يورث لانه ان ذلك لا يورث لا يفيده اتحاد الجنس بل لا بد من وصف الثمينة ولو في كما عرفت
انما اوصى باقراره ان شأنا له ابطل اي بطل وصلة الاقرار لان التعليق بمشيتا لله تعالى
لا يخل عند محمد من شرط اقراره بالمال في تعليق بشرط لا يوقف عليه عندنا في يوفى رحمه

لأن موجب إقراره يثبت بينهما ابتداء فيما يولد اضطراراً بعد وفقد وصح إقرارها بالمال
والزوج والموت لأن الأصل أن إقرار الإنسان حجة على نفسه لا على غيره وبالإقرار به لا
لا يكون إلا إقرار على نفسه فيقبل بشرط تصديقهم لأن إقرار غيرهم لا يلزم منه إلا كرامة
منهم في يد نفسه إذا كان المقر له صغيراً في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه أو عبده
فيثبت نسبه بمجرد الإقرار ولو كان عبداً لغیر بشرط تصديق مولاة كما شرط تصديق
الزوج في دعوى المرأة الولد أو شهادة امرأة قابلة كانت أو غيرها في إقرار امرأة ذات
زوج بالولد وعدم العدة في غيرها في إقرار امرأة غير ذات الزوج يعني إذا لم يكن
المرأة ذات زوج ولا معتدة صح إقرارها بالولد لأن فيه الزاماً على نفسها دون غيرها
فينفذ عليها وصح التصديق بعد موت المقر لأن الزوج بعد موته ما مقره يعني صح التصديق
في النسب بعد موت المقر لبقاء النسب بعد الموت وإن أقر بنكاحها ومات فصدقة
بعد موته يصح حتى يكون لها المهر والأثر لبقاء حكم النكاح وهو العدة وإن أقرت
بنكاح رجل وماتت فصدقة عنها الزوج لم يصح تصديق عند أبي حنيفة بعد زوالها
ماتت زال النكاح بعلافة حتى يجوز له أن يتزوج أختها وأربعاً سواها ولا يلحق له أن
يفسرها فبطل إقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الإقرار في نسب غيره ولا
كأن وعده لم يثبت أي النسب ولا يقبل إقراره في حقه لأن فيه تحمیل النسب على الغير فإذا
ادعى نفقة أو حضنة يعتبره حقيقاً ويرث الأعم وارثاً وإن عده يعني إذا كان له الحق
وارث معروف قريب أو بعيد فهو حق بالأثر من المقر له حتى لو أقر بأخ وله عمه أو خاله
فالأثر للعمة والخالة لأن نسبهم لم يثبت فلا يرث الوارث المعروف مات أبوه فاقتر
بأخ بشاركه في الإرث بلا نسب لأن مقتضى إقراره شيان حمل النسب على الغير ولا
له عليه وشركة في الإرث وله فيه ولاية فيغير الثاني لا الأول أقر أحد ابني ميت له أو لثلاث
الميت على آخر من قبض متعلق بأقرابه نصفه لاشيؤ له والنصف للآخر يعني أن من
مات وترك اثنين وله على رجل ألف درهم فاقتر أحد الابنين أن أباه قبض منه نصفه
وكذب الآخر فلا شيء للمقر والمكذب نصفه لأن إقراره باستيفاء الدين إقرار بالدين
على الميت لأن قبض الدين إنما يكون بقبض عين مضمون حتى يصير ديناً فيقبضها صانع
فإذا كذب أخوه استغرق الدين نصيبه فيما لم يقبض جميع الدين لا يكون له من الميراث شيء
ولا يرجع المقر على أخيه بنصف ما قبض وإن نصبا وقاع الشريك أي المقبوض بينهما
لأنه لو رجع على أخيه رجع أخوه على الغير فيرد المال بينهما لا ينفق

المقام

الخاصة في ذلك القدر وبغائه دبنا على الميت والدين مقدم على الكثر فيؤدي الى
 الازدواج **فصل** حرة اقرب بدني فكذبها زوجها صح اي اقرارها في حصة اي حق زوجها
 عند ابي حنيفة رحمه حتى تجلس ويلازم كالدين الثابت بالمعانة بالاستمهاولعناوالشعري
 اوبالبنية وعندهما لا اي لا تصدق في حق الزوج فلا تجلس ولا تلازم لان فيه منع
 الزوج عن غشيانها واقارها لا يصح فيما يرجع الى ابطال حق الزوج مجهول النسب
 اقر بالولد لاسنان وصدقها المقر ولها زوج او كاد منها اي من الزوج وكذبها
 اي الزوج صح في حقها اي حق المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار ولد يكون رقيقا لا
 حرة او كاد نفق على قوله وحقه بقوله حتى لا يبطل النكاح وقرع على قوله وحقه كاد
 بقوله واو كاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنه وقتة اي وقت الاقرار احرار لم يولد
 قبل اقراره ابارق فاما ولد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند ابي يوسف رحمه
 انه من بطنها وولد الرقيقة رقيق وحر عند محمد رحمه لانه تزوجها بشرط حرية او كاد
 منها فان يصدق على ابطال هذا الحق مجهول النسب حر وعنده ثم اقر بالولد لاسنان
 وصدقه صح في حقه حتى صار رقيقا له دون ابطال العقب حتى في معنفة حرة فان ما
 الحق اي العبد الذي اعقته مجهول النسب يربته وارثه ان كان له وارث ولا اي
 وان لم يرب له وارث والمقر له اي يرب المقر له لانه كان للمقر وقد اقر للمقر له فان
 مات المقر ثم الحق فادته لعصبته المقر له لما مات انتقل الوعاء اليهم بخلاف ما لو كان
 حيا فان له عليك الف فقال الحق او الصدق او اليقين او نكراي قال حقا او صدقا
 او يقينا او كراي قال الحق الحق از الصدق او اليقين او يقين او حقا حقا
 او صدقا منهقا او يقينا يقينا او قره بها البر بان قال البر الحق او الحق البر ايج كا اقرار
 لانه مما يوصف به الدعوى فصل للحيات ويستعمل في التصديق عرفا فانه قال ادعيت
 الحق فلو كان الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا اي يكون اقرارا له كلام
 تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصح للابتناء والامته ياسارق يازانية يابجونه يابله
 او قل هذه الارقى عقلت لكذا وباعها فوجد اي المشتري به اي ايجارية واحدا منها
 اي في هذه الغيوب يربته اي الامنة بعد البيع به اي واحد من هذه العبارات لان غير
 نقض في قصد المنادي احرار او واحد في احصاء التحقيق الوصف الذي ناداه به ولو
 لوقى الامنة ياكافرة او ربه يربته بها والآخر شتيمة بخلاف هذه سارفة او هذه
 لكمة او هذه رائبة

الوصف ويجوز ان يطلق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق امرأة لا يمكن من اثبات هذا الوصف شرعا فيجعل كل ما يجب باليكون صادقا فيما تكلم به وفيه لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف فيها وكان نداء وشتما لا تحقيقا ووصفا كذا في الكافي **كتاب الشهادة** اورد عقيب كتاب الاقرار ما قرآن الحاجة الى الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون متأخرا عنه في الاعتبار هي اي الشهادة اخبار بنحو الخبر على احوال سواء كان حق الله تعالى او حق غيره عن يقين لا عن حسب او تخمين واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا رايتم مثل الشمس فاشهدوا ولا تؤمنوا بها ولو قالوا انها مشتقة من المشاهدة التي هي المعاينة وشرطها العقل الكامل بان يكون عاقل بالغ فلا يقبل شهادة المجنون البصير والضبط وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والولاة بان يكون حرا فلا يقبل شهادة العلق وركبها الداخل في حقيقة القضاة بمعنى المجرد من القسم ذكره الزيلعي حتى اذا ترك لم يقبل الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التزكية والقباس باي كونها حجة ملزمة لانه خبر محتمل للصدق والكذب ولكنه تركه بالنصوص والاجماع ويجب اي الشهادة قبل الطلب اي اطلب المدعي حتى انما اقبل عليه لانه حجة فيشرط طلبه كما في سائر الحقوق ان لا يوجد له اولا يجوز فكما انما اقبل تعالى ولا ياب الشهادة اذ امارد عواظا انما ياتم اذ اعلم ان القاضي يقبل الشهادة وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادة تارة او اجماعة فادى غيره من يقبل شهادة فقبلت لا ياتم وان ادى غيره ولم يقبل شهادة تارة ياتم من لم يؤد اذ كان من يقبل شهادة كان امتناعه يؤدى الى تضيق الحق وحق الله تعالى فانه يجب فيه بانه طلب كقول الامام وطائفة المرأة فان فيها خير مما يخرج وترك الشهادة فيها مراضاة بالفسق والرياءية فسق وسترها في الحد وفضل لقوله صلى الله عليه وسلم الذي شهد عنده لو سترته بشوك كان خيرا لك وتلقينه للذكر بقوله تعالى تلك المستبابة او قبلها آية ظاهرة على رجحان الستر ويقول في السيرة اخذت من احياء الحق المسروق منه ورعاية الجانب الستر في تعذيبها للزنا اربعة رجال لقوله تعالى واللاقى بائنا له احذنه من فساقكم فاستشهدوا عليه من اربعة منكم ولقوله تعالى لم ياتوا باربعة شهداء ونصاها بالقبلة الحد ورواه في رجاله لقوله تعالى استشهدوا اربعة منكم ولا يقبل فيها شهادة النساء الا في ما لا يمس لم يمسسها بالزنا والاداء واستشهدوا بالصبي الصلوة عليه والاب والابن وعبد بين النساء في موضع لا يطلع عليه الا اربعة اعداء لقوله صلى الله عليه وسلم شهادته اربعة اعداء لا يقبل غيرها

الرجال والنظر اليه والجمع المحلى بالاداء به الجسد اذ لم يكن معه معبودا الكل ليس بمراد قوله في اربعة اعداء لا يقبل غيرها نصاها بالقبلة الحد ورواه في رجاله لقوله تعالى استشهدوا اربعة منكم ولا يقبل فيها شهادة النساء الا في ما لا يمس لم يمسسها بالزنا والاداء واستشهدوا بالصبي الصلوة عليه والاب والابن وعبد بين النساء في موضع لا يطلع عليه الا اربعة اعداء لقوله صلى الله عليه وسلم شهادته اربعة اعداء لا يقبل غيرها

٢٢٤

في السورين في العداية فيهما بالاجماع طعن الخصم ولا لانه محتمل لا سقطاها
الاستقصاء فيها وعندهما يستلزم الكل سرا وعلنا وان لم يطعن الخصم لان بناء
القضاء على الحجة وهي شهادة العدل فيتعرف من العداية وبه يفتي ثم التزكية في الشريعة
قطعة قرطاس كتب فيها اسماء الشهود وحليتهم وبلغت من التزكية تعريف حالهم والتزكية
في العداية ان يجمع القاضي بين المزمكي والشهود في مجلس القضاء فيستلزم المزمكي عن
الشهود بحضور الشهود اهؤلاء عدول مقبولوا الشهادة لتزكيهم او يخرجهم
ووقع الاكتفاء بتزكية السرة زمانا لان تزكية العداية بلا عوفته اذا الشهود والمثل
يقابلون الخارج بالاذى والاضرار به وكفى للتزكية ان يقول المزمكي ان يكتب في ذلك
القرطاس تحت اسمه هو عدل ومن عرفه بالفق لا يكتب شيئا احترازاً عن المتهمة
او يكتب الله اعلم وان لم يقل جاز الشهادة قال في الكافي ثم قيل لابد ان يقول المحدث
هو عدل جاز الشهادة اذا العدا والمحدث في القذف اذا تاب قد عدل والاصح
ان يكتب بقوله هو عدل لثبوت الحرية بالدارا قوله في شكل لان المحدث في القذف
الثابت قد يكون معدلاً كما ذكره فلو بد من قوله جاز الشهادة ليخرج وهذا لا يرد على
عبارة الهداية اذ لم يذكر فيها المحدث في القذف لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا
القبول ليخرج به لا يكون الاكتفاء بقوله هو عدل اصح ولا يصح تدويل المصنف هكذا قال
ابو حنيفة رحمه يعني ان تعبد المدعي عليه الشهود لا يصح لان من زعم المدعي وشهده وان
المدعي عليه ظالم كاذب في الاقرار وتزكية الكاذب انفسه فيجمع وعندهما بطلان كان
فما هله بان كان عدلاً لكن عند حرجه لا بد من ضم آخر اليه لعدم جواز تعبد الواحد
وابو يوسف يصفهم بخوذة كما سياتي والمراد بتعديله تزكيته بقوله هم عدول منهم احتفظوا
ونسوا او هم عدول ولم يرد على هذا وما لو قال صدقوا وعدوا والصدقة فقد كثر الحكم
لانه اقرار منه بثبوت الحق بخلاف ما لو قال هم عدول ولم يرد عليه حيث لا يرد شيء
لانهم مع كونهم عدول لا يجوز منهم النسيان وخطا فلو يلزم من كونه عدلاً ان يكون كل واحد
صواباً كونه واحد للتزكية ولترجمة الشاهد والرسالة الى التزكية لان التزكية من امور الدين
فلو يشترط فيها الا العدالة حتى يجوز تزكية العبد والمرأة الا في المحدث في القذف
الثابت لان خبرهم معتدل في الامور الدينية والا حتى ان كان كاذباً فيه زيادة على البينة
هذه كله في تزكية الدين وانما تزكية الزمان في جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية
والبصيرة في اسوق في هذه من سبب جليل مع شهادة فيها ظهور في الاحتياط

بمجلس القضاء لسمع أي يجوز لسمع ما يتعلق بالاقوال كالباع بان سمع قول البائع بعث
وقول المشتري اشترت والاقرار بان سمع قول المقر له فادون على كذا او اري ما يتعلق بالاقوال
حكم فاض او عصب وقيل ان يشهد قائل قوله يجوز المقدر في قوله لسمع وان لم يشهد عليه
وقيل ان يشهد ان ياع او اقر لانه عاين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا اذا كان
الباع بلا عذر ظاهر او اذا كان بالتعاطي فكذا لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد
وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي ويقول
الشاهد لا تشهد في كبره يكون كاذباً ولا يسعه الشهادة بسماعه وراء الحجاب اي لو
سمع الشاهد بصوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسعه ان يشهد لا ختم ان يكون
غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا تعين القائل بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه
ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك وليس فيه مسلك غيره فيسمع اقراره داخل ولم يرد اذ
تصل به العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله اذ افسره اذ ليس من ضرورة جواز الشهادة في
القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع يقبل في بعض الاحوال لكن اذا صرح به فقل
كما سياتي او يرد من حصل لقائه ويشهد عنده اثنان انهما فادون بنت فادون بن فادون
قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت امرأة من وراء حجاب وشهد عنده اثنان انهما فادون بنت
فادون ابن فادون لا يجوز ان يسمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا اري شخصها يعني حال
ما اقرت في محضر ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها قال ابو بكر
الاسكافي المرأة اذا حلفت بوجهها فقلت ان فادون بنت فادون ابن فادون وقد ثبت
له وجهي مهدي فان الشهود لا يجتمعون الى شهادة عدلين انهما فادون بنت فادون بن فادون
ماد امت حبة اذ يمكن للشاهد ان يشهد بان فادون مانت فيحتاج الشهود الى شهادة عدلين
انها فادون بنت فادون ابن فادون كذا في العمادة ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها
لانه تصرف على الاجل بل لا يشهد في تنفيذ قوله على المشهود عليه وان الولاية الثابتة
للمنفق يرضى عليه فادون من الانابة والتجمل منه ولا يشهد ايضا من أي حكم الذي كتب فيه
شهادته ولم يذكرها أي شهادته كذا القاضي يعني اذا وجد في رواية اقراره من اجل حق
لشهادته في شهود شهد والرجل على رجل حتى وهو لا يذكره لا يحكم به ولا ينفذه حتى يندكر
تكملة البرهان يعني ان لم يذكر له الرواية لان كل من لا يحل له ان يرضى ولا علم هذا
لان الخطأ يشبه الخطأ ولا يثبت له الموت والتكذيب والادعاء في قوله لا يثبت
والموت والتكذيب والادعاء في قوله لا يثبت

عدولا والقياس ان لا يجوز ان الشهادة لا يجوز ان يعلم كما هو ولا يحصل العلم الا
بالمشاهدة والعيان او بالخبر المتواتر ولم يوجد فصلا كالبيع والجاره بل اولى ان يحكم
المال اسهل من حكم النكاح وجه الاستحسان ان هذه الامور تختص بمعاينة اسبابها فلو
من الناس وتعلق بها احكام تنبع على انقضاء القرون وانقراض كل عصر فلو لم يقبل فيها
الشهادة بالتسامع ادى الى المخرج وتعطيل تلك الاحكام بخلاف البيع والميراث والجاره
وتحوها لانه كل واحد يسمعه كل واحد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع اذا حصل العلم بالتواتر
او بلا شهاده او باخبار من يتقرب ويشتبه ان يخبر رجلا عدلا او رجلا وامرأته
لا نافي نصاب يفيد العلم الذي يبنى عليه الحكم في المعاملات وقيل يكفي في الموت باخبار
واحد او واحدة لانه الناس يكرهون مشاهدة تلك الحالة فلو خصصه غالبا الا واحد
او واحدة بخلاف النسب والنكاح وينبغي ان يطلق اداء الشهادة بان يقول الشاهد انه فدا
ابن فدون مات ولا يفسر حتى لو فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع لم يقبل شهادة هو الصحيح
وانما قال اصل الوقف لانه يقع على انقراض القرون دون شرطه لان اصل الوقف يشترط
فاما شرطه الذي شرطها اليه شرطها الواقف فلو شتره قال الشيخ الامام ظهير الدين
المرغيناني لا بد من بيان الجهة بان يشهد وان هذا وقف على المسجد او المقبرة ويخو ذلك
حتى لو لم يذكر ذلك في شاهد ثم لا يقبل شاهد ثم وتاويل قولهم لا يقبل شاهد ثم على
شرائط الواقف ان بعد ما ذكر وان هذا وقف على كذا لا ينبغي له ان يشهد وانما يشهد
من غلبة ضيقه الى كذا ولو قالوا ذلك في شاهد ثم لا يقبل شاهد ثم كذا في الكافي ويشهد
راي جالس مجلس القضاء بتردد اليه فخصي انه فاض وان لم يعاين تقليد الامام اياه
وشهد ايضا رجل وامرأتان يسكنان بيتا وبينهما التمسك بالزوج انها عرسه كما لو
راي حيا في يد غيره عملا بظاهر الحال ويشهد ايضا راي شئ سوى الرقيق العبد فان
غير المعبر حكم العروس في يد متعلق بالراي المقدر منصرف كالملاوية اي كما يشترط
الملاوية انه لا يتعلق بشهد المقدر بصورة رجل راي غنيا في يد انسان ثم راي ذلك
الغني في يد آخر فلا بد من يد على الملك وسعته ان يشهد بانه للملك في الاشياء
لا يعرف يقينا بل ظاهرا فاليد بغير منازعة دليل الملك ظاهرا ان يشهد به اي بانه ملكه
قلبه فان وقع في قلبه انه ملك لا غير لا يجوز له الشهادة بالملك لانه اصل اعتبار القبلين
في جوار الشهادة لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم انما عرفت من الله تعالى فاشهد ولا دفع
فانما انصرف اليه بصره في ما يشهد به القلب فان فسري الشاهد القاضي شهادة بالتسامع

راي

في الصورة

في الصورة الاولى او يحكم اليد في الصورة الاخيرة بطلت فانه اذا اطلق وقع في قلب القاضي
صدقه فيكون شهادة منه غير علم ولا كذلك اذا فسروا سمعت كذا وعرف هذا كان المثل
من الاخبار اقوى من المساند كذا في الكفاية الا في الوقف فان الشاهد من اذا فسرا
شهادتهما بالنسبة مع يقبل ذكره في العبادية شهدانه شهد اي حضره من ربه او صلى عليه
فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي يقبله اذ لا بد من الميت ولا يصح الا عليه الشهادة
بالاجاب شهادة بالقبول في المعاصيات كالبيع والجاره والنكاح ونحوهما حتى
لو شهدوا على تزويج الاب فقط اي بذكر القبول يقبل اي الشهادة بخلاف الجهة
حتى لو شهدوا بالجهة بذكر القبول لم يقبل كذا في العبادية **باب القبول وعده يقبل**
ثم اهل الاهواء اعلم ان اهل الاهواء على ما ذكره الكتب الكثرة اهل القبلة الذين يكون
معتقدهم معتقدا اهل السنة وهم بحيرة والقدرية والروافض والخوارج والمعتزلة
والمشبهة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا الثنتين وسبعين فرقة عندنا يقبل شهادتهم
خلاف الشافعي رحمه الله الخطابية هم من غلاة الروافض يعتقدون جواز الشهادة لكل
من حلف عندهم انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا وقيل برون الشهادة لشيعتهم
واجبة فيمكن الشبهة في شهادتهم ويقبل من الذي على مثله وان اختلفا ملة كاليهود مع
النصارى ويقبل من الذي على المستأمن لان الذي على حاله لا منه لكونه من اهل دارنا وهذا
يقبل المسلم بالذمي ولا يقبل بالمستأمن بل عكس اي لا يقبل شهادة المستأمن على الذمي لقصور
ولا يثبت عليه لكونه اذ في حاله لا يقبل الشهادة منه اي المستأمن على مثله ان ائحد دارهما
وان كانوا اهل دارين كالروم والترك لا يقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف
المنعنين ولهذا لا يجري الثوار بينهما ويقبل ايضا من عدو بسبب الدين فان العداوة
الدينية تدل على قوة دينية وعدا للتحذوف العداوة الدينية فانها حرام فيمن ارتكبها
لا يؤمن من الثغور عليه ويقبل ايضا من علم اي مرتكب معصية صغيرة بل اصرار عليها
ان اجنبيا كجائر وهو معني العدالة كما مر ويقبل ايضا من اقلق لاطلاق النصوص
بله يقبل بالحنان ولا يخل بالعدالة هذا اذا تركه لعدو به فلو خوف هلاكه
واذا تركه استخفافا بالدين لم يقبل لانه لا يكون عدلا ولو يقدر ابو حنيفة رحمه الله
وقيل انه لم يرد في كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير يعرف بالراي وقدره المتأخر
فقبل سبع سنين الى عشر سنين وقبل اليوم الابع من ولادته او بعده الى ان يحتمل في ذلك
في الحضي وولد الزنا والحفي اذا كان اعدوا فان قطع العضو وجناية الابوين

لا يوجب قدحاً في العدالة وقبل عمر رضي الله عنه شهادة علقمة الخضي والحقي أما رجل أو امرأة
وشهادة الجنين مقبولة ثم انه ان لم يكن مشكوكاً فيه واشكال فيه وان كان مشكوكاً فيجعل
امراً في حق الشهادة احتياطاً والعقوب للمعقوب وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قنبر
شهد لعلي عند شريح فقبل شهادته وهو كان عتيقاً على والعمال المراد عمال السليطان
عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس بنفسه اذا كانوا على الظلم قالوا هذا كذا في زمانهم
لان الغالب عليهم الصلوح فاما الذين في زماننا فلو قبل شهادتهم لعنة ظلمهم كذا في
الكافي وقيل الشهادة لا خية وعمر وعمر رضاعاً او مصاهرة كام امرأته وبنتها
وزوج بنته وامرأة ابية وابنة لان الاموالك بينهم مقبولة ولا يدى مقبولة وبنتها
لبعضهم في مال البعض فلا يتحقق التهمة بخلاف شهادة لقراية ولا اوشهادة احد
الزوجين لاخر وقيل من كافر على عبد كافر مولا او على حر كافر موكلة مسلم يعني يجوز
شهادة الكافر على عبد كافر مولا مسلم وعلى وكيل كافر موكلة مسلم بل عكس اي لا يجوز
شهادة الكافر على عبد مسلم مولا كافر وعلى وكيل مسلم موكلة كافر فان مسلماً اذا كان
له عبد كافر اذ لا يبيع واشترى فشهد عليه شاهدان كافرين بشراء او بيع جازت
شهادتهما عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على الكافر فصدوا ولم منه الحكم
على المولى المسلم ضمناً ولو كان المولى كافراً والعبد المأذون مسلماً لا يقبل شهادة الكافر
عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على المسلم فصدوا ولو اذ مسلماً وكل كافر
بشراء او بيع فشهد على الوكيل شاهدان كافرين بشراء او بيع جازت شهادتهما عليه لانها
قامت لاثبات امر على الكافر ولو ان كافر او كل مسلماً بشراء او بيع لا يقبل شهادتهما عليه
لانها شهادة كافر قامت لاثبات امر على المسلم فصدوا كذا في الشرح المستوعب في التلخيص
الجامع الكبير لا يفرق كافر على مسلم عطف على قوله يقبل من اهل الاهواء الا في العماية والسبب
اذا ادعى حفاً من الميت على خصم حاضر يعني اذا ادعى الابي ان نصراني واقام شاهدين
نصرانيين على خصم مسلم وادعى ان يكون فيكون فيكون النصرانيات وهو ولو كان النصراني
مسلماً الميت ادعى واقام شاهدين نصرانيين على خصم يقبل وهذا استحسنه القياس
ان لا يقبل وجه الاستحسان ان المسلمين لا يجزى من النصراني والوصاية يكون عند
الموت غالباً وسبب ثبوت النسب التكاح وهم لا يحضرون تكاحاً فلو لم يقبل شهادة
النصراني على المسلم في اثبات الايضاً الذي بناه في النسب الذي بناه في التكاح
اذا في المصلح الحرفي العلقمة بالاصحاب فقبلت شهادته كما قبلت شهادته بالانابة للصرف

ولا يوجب

لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لان الشهادة من
باب الولاية والولاية للجاهل على العالم
تقدم فاصح

ولا يوجب لان الكافة يقتصر الى التميز بين الخصمين والمشهد به ان كان منقولاً ولا يميز
الا على التهمة وفيه شبهة يمكن التميز عنها بحسب الشهود ومرة اذا الشهادة من باب الولاية
ولا ولاية له على احد فلو قبل شهادته ولو على كافر ومملوك وصبي ذكراً ولا ولاية له على
انفسه فعلى غيرهما اولى الا ان يتجهل اي الشهادة في الرق والصغر وادى بعد الحر والبلوغ
فيقبل لان التميز بالمعانة او التمساع وهما لا ينافيانها وعند الاداء هما من اهل الشهادة
ومحمد وفي قدق وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة ابد الا ان يجد كافر قبيلهم
فان الكافر اذا احتق في القذف لم يجز شهادته على اهل الذمة لان شهادته على جنسه فتد
تتم له فاما مسلم قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استفادها بالاسلام
وله في الشهادة وهي الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرد ولحد فلما
جازت شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرورة مخالفة العبد اذا
حسب بالانابة لم يحتق حيث برده شهادته اذ لا شهادة للعبد اصل حال رقه فيوقف الرقة
على حره لانها فاذا احث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حده ومجهول في حداث
السبب حينئذ اذا حدث بين اهل السبب حادثة في السبب واراد بعضهم ان يشهد في تلك
الحادثة لم يقبل لكن منهم من يمين كذا في الجامع الكبير واصله وقومه وورج وعرس وسبد
عبد له ومكانه الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد
لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسببه ولا المولى لعبده ولا الاب
لمن استاجر والمراد بالاجير على قول المشايخ التلميذ الخاص الذي بعد ضرر استناده
ضرر نفسه ونفع نفسه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة للقانع باهل البيت
وقيل هو الاجير مسانعة او مشاهرة لانه يستوجب الاجر بما فعه فاذا شهد له في ماله
الاجارة وكان استناده عليها وشريكه فيما يشتر كان فيه لانها شهادة لنفسه من حق
فلو شهد فيها لا يشتر كان فيه يقبل لعدم تخلف بقول الردى لا راد على العتق واما
من في كراهته ليقول في ان يشتر له يشتر بشيء من الاعمال الردية فلا يرد شهادته
وناحية ومغنية لارتكابهما الحر في المال والمراد بالناحية التي تخرج في مصيبتها
غيرها وانما في مكسبها والمتقى له وحرام في جميع الاديان خصوصاً اذا كان من المرأة
فلا يقبل دفع الضيق منها احرام فضله غير الغناء اليه ولهذا لم يقبل شهادتهما بل لئلا
يقيد بهما شيئاً وقد في سيرة ابن تيمية في الحرمة فان ادعى ان شرب خمرها
لا ينفك الشهادة من انما يسكر على الهمم لانها لا يكون ذنباً له فانه من شرب

الحزب سوا ولا يظهر ذلك لا يخرج من كونه عدواً ولا أن كان شرب الخمر كبيرة وإنما يسقط
عدالة إذا كان يظهر ذلك أو يخرج سكران ويلعب به الصبي إذا لا مروة لمثل ذلك ولا يخرج
غرم الكذب عادة كذا في الكا وعد وسبب الدنيا قال في المحيط لا يجوز شهادة رجل
على رجل بينهما عداوة في شيء من أمور الدنيا وقال الزاهد في ذكر في المحيط اختيار
المتأخرين وأما الرواية المنصوبة فيجوز فانه إذا كان عدلاً لا يقبل شهادة قال وهو الصحيح
وعليه الاعتقاد ومن يلعب بالطيور كشدة غفلة وأصراره على نوع فهو كذا في الكا
انه ينظر إلى العورات في السطوح وغيرها وهو فسق وأما إذا أمسك الحمام لا
ولا يظهرها فلا يزول عدالة لأن أمسكها في البيت مباح أو الطيور كذا في اليهود
أو يعنى للناس لأنه يصعب على نوع فسق ويجعلهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة
غير المجاذفة والكذب وإذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه أمارة الوحشة فلا
يقدم في الشهادة أو يرتكب ما يحذر أي باقى نوعاً من الكبائر الموجبة للحد لوجود
تعاظمه بخلاف اعتقاده وذادليل قلة ديانته فلعلمه بخبر في الشهادة زور كذا في
الكا في قول ظاهر هذا مخالف لما نقلناه عنه في شرب الخمر سكر لكن التوفيق بينهما أن
المراد بارتكاب ما يحذر ليس ارتكاب ما يشانه أن يجتنب بل ارتكاب ما يجب به بالفعل
ولا يكون ذلك إلا باظهاره وإطراح الشهود عليه أو يدخل الخمر من باب أو لا يكشف
العورة ومع ذلك يدل على عدم المبالاة أو ياكل الربوا لا يفسق بشرط في السطوح
أن يكون مشهوراً بأكلي الربوا لأن التجار فلما يتخلصون عن الاستقامة المفسدة للعقد
وكل ذلك ربوا فلا بد من الاستهارة أو يلعب بزر أو يقيم من شطرنج أو يركب
بالشطرنج الصلوة لأن كراهة منها كبيرة تدل على الدناءة فانه يجوز اللعب بالشطرنج
بدون قرار وترك صلوة فليس يفسق مانع الشهادة وأن كان مكروهاً عندنا لأن
لا يجتهد فيه مشاكسته مباحاً عند الشائعي وأما من يلعب بالترج فهو مردود
الشهادة مطلقاً أو يقول أو ياكل على الشرب فيبذلها أو يظهر سب أسلف ولهم الحق
والعلماء المحمديون رضوان الله تعالى عليهم أجمعين لأن هذه الأفعال تدل على قصور عقله
ومروءته ومن لم يمنع عنها لا يمنع غير الكذب بخلاف من لا يركبها شهراً أي ببناء الميت
أنه أباهما أو وصي إليه أي جعل هذا الشخص وصياً وهو أي ذلك الشخص يدعى أي كونه
وصياً صححت أي شهادتهما استحسنهما وإنكر الوصي ذلك لم يقبل والقياس أن لا يقبل
وإن ادعى شهادة زائفة الميت أي غير من لهما في الميت من ومنه يوجب في غير الميت

عليهما

عليهما ابن وأوصى لهما أي جلين أو وصى لهما الميت ووصيته على الأوصياء أي نصب
الموصي وهو متعلق بقوله كشادة وكان القياس أن لا يقبل شهادة هؤلاء لأنهما جازان
إلى أنفسهما معهما بشهادتهما فبذلك لأن الوارثين قصدانها نصب من يصرف لهما
ويقيم باحياً حقوقهما والغريمين قصدان نصب من يستوفيان حقوقهما أو يريد أن يدفع
إلى الوصيان قصدان نصب من يعينهما على التصرف في مال الميت والموصي لهما قصداً
نصب من يدفع إليهما حقوقهما وجه الاستحسان أنها ليست بشهادة حقيقة لأنها توجب
على القاضى ما لا يمكن فيه بدونها وهذا ليس كذلك لأنه يمكن من نصب الوصي إذا رضى
الوصي والموت معروف وحفظ أموال الناس من الضياع لكن عليه أن يتأمل في صلاحه
من نصبه وإهله وهو لا يشهادتهم كقوة مؤنة التبعين ولم يثبتوا بها شيئاً فصيلاً كالتقوى
في كونها ليست بحجة بل دافعة مؤنة بغير القاضى ولو شهدا أن أباهما الغائب وكله بعض
دينه ردت أي شهادتهما سواء أدين أي الوكيل الوكالة أو لا يمكن الشهادة في شهادتهما
لأنهما يشهدان لغيرهما وقد مر بطايرها كالشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسق الشاهد
ولا يوجب عليه حق الشرع أو العبد فانه لا يقبل كفاً أو أكل ربوا أو أنه استأجرهم
ويجوز ذلك كما في كراهة التماس قبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق
لا يبرئ كذا لا يبرئ في الدنيا ولا يستأجر وأن كان أمراً أئداً على الجرح لكن لا خصم إثباته
أن لا يبرئ إلا بجهة حتى لو أقام المدعي عليه البينة أن المدعي استأجرهم بكذا وأعطاهم ذلك
فرد إلى القاضي عنه بعد أن استأجر في أقصد الشرعية إذا أقام البينة على العدالة فاقا الخصم
الذي يبرئ الجرح كان الجرح حجة جرحه لا يقبل بنية الجرح وإنما قلت أن صور المسئلة
هذه كراهة البينة على العدالة فانه يجوز أن الشهود فساق أو أكلة الربوا فإن الحكم
لا يجوز قبل ثبوت العدالة لا سيما إذا جرحوا في الشهود فساق أو أكلة الربوا فانه حرج
الشاهد في البينة بل دفع الشهادة قبل ثبوتها وهي في باب الديانات ولذا قبل فيه خبر
الواجب كراهة كتاب الكراهة لا سيما إذا بعد التعديل دفع الشهادة بعد ثبوتها
حتى وجب على القاضي العمل بها أن لا يوجب الجرح المعتبر ومن ألغى أحد المدعى أن الدفع
إسبل من الدفع وهو المستدرك أن الجرح مقبول قبل التعديل ولو من واحد وغير مقبول
يوجب الجرح إلى نصب الشهادة إثبات حق الشرع أو العبد فاصحى بهذا التحقيق
ما عارض عليه بعض المتصدين باله شعورهم إله التامل ومع ذلك ذا من القواعد
حيث قال في غير نظر إلى كراهة هذه الشهادة لا تقبل سواء كان قبل التعديل الشهود

والثبوت والاثبات واختلاف اللون في الغضب بل اولى لان الثابت بالغضب ضمان
لا يسقط بالشبهات والثابت هنا حد يسقط بها وله انهما مختلفا فيما ليس صلب
الشهادة وكذا لو سكتا عن ذكر اللون يقبل شهادتهما والتوفيق ممكن لان اللونين قد
يجمعان بان يكون احدهما اسود والآخر ابيض ويرى احدهما شاهدين احدهما طرفا
والآخر الآخر خلاف المذكور والاثبات لانه لا يعرف الا بالقرب منه وعند القرب
لا يقع الاشتباه فلا يستعمل بالتوفيق بخلاف الغضب لانه يقع في النهار غالبا
الشاهد من القرب ثم الغاصب فيتأمل في جميع ألوان المعصوم فلا يستعمل بالتوفيق
ملك المورث لا يقضي لوارثه بل اجر الشاهدين ويتبع في الجرح بقولهما مات وترك
ميراثا له او دأملكه وفي يد اهل العلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالمرث هل يجزى
الى الجرح والنقل وهو ان يقول ما ذكره المتن اولا قال ابو جرح ومحمد بن محمد لا بد من خلافا
لاني يوسف رحمه هو يقول ان ملك المورث ملك الوارث لكون الوارث عارفا له ولو ايق
بالعيب وبره عليه بفساد الشهادة بالملك للمورث شهادة به الوارث وهو يقول ان
ملك الوارث يتحدد في حق العين ولهذا يجب عليه الاستبراء في الجرح بالورثة ويجعل
للمورث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمتحد يحتاج الى ان لا يكون
استصحاب الحال مبنيا لكن يكفي بالشهادة على قيام ملائمة المورث وقت الشهادة
الاستقالات ضرورية وكذا الشهادة على قيام يده لان المورث عند الموت لا يملك
ملك بواسطة الضمان اذا اظهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يديه استبراء وبين
ما كان يديه من المعصوم والودائع فاذا لم يبين فالشاهد من حاله ان ما في يده ملك
فجعل اليد عند الموت دليل الملك كذا في كالم في اذاعة زائدة في ايمان الشاهدين
كان اي طائفة هذه الوارث لا يبيها عاره او يرد او اجروا اليد يعني امانات
رجل فاقام عارته بنيت على ارائها كانت لا يبيها عارها او اقرعها الذي في يده فانه
ياخذها ولا يتكلف التبين انه مات وترك ميراثا له بالاعتقاد او اعطى في يده ميراث
فانه لا يوجب الجرح في الشهادة وما عندهما عار فقام اليده عند الموت يعني عن الجرح
وقد وجدته لازمة المستعير والودع يد المعير والمردع اليده ايده حتى مد كذا في يده
اذا كانت داره يد رجل فادعى آخر انها له واقام يده ايمان كانت في يده فشهد
لم يقبل عن ابي يوسف انها تقبل لان التبين بيمينه كالتبين بالقرار المحض ولو اقرع
عليه يد فثبت الي المدعى اتفاقا ولم يلق في يده فاعترف على ميراثه وهو اليد فاقامها

الاثبات منقطه ويجعل انها كانت يد ملك او دأملكه او اجارة او غصب فلا يحكم بها
بالشك الا ان يقول اي الشاهدان وانه اي المدعى عليه احد البدن فيقصي له اي
المدعى باليد ويقر اي المدعى عليه بالتسليم اليه اي المدعى لكن يصير اي المدعى عليه اي
بذل اليد عنه فاضيا عليه حتى لو برهن اي المدعى عليه بعد على انه ملكه يقبل كذا في
الجماعة وان اقر المدعى عليه به اي يكون في يد المدعى او شهد انه اي المدعى عليه اقرب المالك
اي بانه كان في يده او اقر ملكه او شهد انه اي المدعى عليه اخذه من يده اي المدعى
دفع الي المدعى كذا في كالم والمعلم **باب الشهادة على الشهادة** اعلم ان جوازها استحسانا
والاحتياط لا يقضي لانه اذا عاها عبادة بدنية لزم الاصل لاحق للمشقة له لعدم
الاجبار والاثبات لا يجزى في العبادات البدنية لكنهم استحسنوا جوازها في كل حق لا
يسقط بشبهة لشدة الحاجة اليها لاف الاصل قد يخرج عن ادائها كونه او سفره ونحو
ذلك فاول ما يجزى لادى الى صناع كثير من الحقوق ولهذا جوزت وان كثرت اعني الشهادة
على الشهادة الفروع ثم وثقة كمن فيها شبهة البدلية لان البدل ما لا يصار اليه الا عند
الجرح الاصل وهذه كذلك ولذا لا يقبل فيما يسقط بالشبهة كشهادة النساء مع الرجال
ولا يقبل فيما لا يسقط بشبهة فيجوز ان يقدر حصول الاصل اي اصل الشاهد على القضية
بما هو عليه فيكون حيا لا يستطيع به حضور مجلس الحاكم او سفره او يكون غائبا
مسيرة فلهذا ائتمروا بعدا فان جازها للخاصة وانما تمس عند جرح الاصل وبهذه
الاشياء يتحقق الجرح بديه في يد غريب يوسف رحمه اذا كان في مكان لو غدا الاداء
انها لا يندران بيت باهل الجرح الا شهادا احيا الحقوق الناس قالوا الاول
احسن والثاني لا يفيق وبه اختلف الفقهاء في ذلك وكثير من الشهادة عدد في كل اصل لقول
ابن ابي عمير لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين وان لم يبارقهما
في الجرح يكون لكل شاهد شاهدان تغايران بل يكفي شهادة شاهد من غير كل
اسل شين الشهادة على الشهادة بقوله بان يقول الاصل مخاطبا للفرع شهد
اي شهاد في اليه شهد بكذا اي بانه وليه انزفون الفلاني اقرعني بكذا امشوا
بقول الفرع شهد بان فلانا شهد في علي شهادة بكذا وقال اي فلان شهد على شهاد
الاولى بانه في اذاعة الفرع وكذا شهادة الاصل وذكر الجرح والعبارة المذكورة
في يده كذا وهو في الجرح ايات في اعدا الاداء لفظا طول وهذا وهو ان
يقول اليه في اليه شهد بان فلانا شهد في علي شهادة بكذا وقال اي فلان شهد على شهاد

واشهدني على شهادة فامري ان اشهد على شهادة وانا اشهد على شهادة بذلك
فذلك ثمان شينات والمذكور اولا خمس شينات واقصر منه وهو ان يقول
الفرع عند القاضي اشهد على شهادة فلون بكذا وفيه شينان ولا يحتاج الى زيادة
شيء وهو اختيار الفقهاء في اليت واستاده ان يجعل كذا في العانة صح بعد بل
الفرع لا يصلح لانه ان كان عدلا يصلح للتركية والالم يصلح للشهادة لا يقال هو مترم
لان شهادة نفسه لا يصح الا بتعدد لانا نقول العدول لا يتهم بمثل كما لا يتهم في
شهادة نفسه مع احتمال انه انما يشهد لتصير مقبول القول كاحد اي كما يصح بعد بل
احد الشاهدين لا يحرر ما ذكرنا ان كان عدلا لا يحل وان سكت اي الفرع عن تعديل
الاصل صح نقلها اي نقل شهادة الاصل وان كان مستورا كذا في كتمان وعدلوا
اي يعرف القاضي الذي يسمع شهادة الفرع عدالة الاصل من هو هل للتركية كما اذا
حضر او شهد وافان ثبت عدالتهم حكم والا فلا انكر الاصل شهادة بطل شهادة
الفرع قال في الكافي معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا
او غابوا ثم جاء الفرع يشهدون على شهادة تهم بهذه الحادثة امامهم حضر تهم
فلا يلتفت الى شهادة الفرع وان لم يتكرو وهذا لان التهميل شرط وقد فات للتعاض
بين الجزين يعني خير الاصل وجزل الفرع وقال في الزيلع معناه اذا كان الشهود الاصل
تشهدهم على شهادة تناهوا او غابوا ثم جاء الفرع وشهدوا عند الحاكم لم يقبل شهادته
لان التهميل شرط ولم يثبت للتعاض بين خير الاصل وخير الفرع لان الاصل لا يثبت
ان يكونوا صادقين فلا يثبت التهميل مع الاحتمال الاول وقد وضعت العبارة في الزيلع
وشروط وسائر المعطيات هكذا وان انكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكتاب
ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح نفسه هاهنا ولعل منشأه
غلط في فهمه لان التهميل لم يثبت للتعاض فان معنى التهميل هو الاشهاد وخفي عليه
ان التهميل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا لا ينع من انكره شهادته
وهو يلزم من الصحيح شهدا من اثنين على فلون بكذا او بنية او الا اخرنا ما يعرف فيها
وجاء المدعي بامرأة لم يعرفها انها هي قبل اي المدعي مات شاهدين انها هي كذا الشين
بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعي يدعي ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون
لغيرها فلو بد من اثباتها للحاضرة فهذا لم يقبل ما في شهادة قاصد بها غيرهم
كذا الكتاب الحكمي يعني ان القاضي انما يكتفي بالاثبات فلا يثبت بها شهادتي

بكذا

بكذا من المال على فلون بنية فلو ان القاصد في امرأة عند القاضي المكنون
اليه وانكرت المرأة ان يكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلو بد من شاهدين اخرين يشهدان
انها هي المنسوبة بتلك النسبة ولو قال اي الشاهدان فيهما اي في المسئلتين المذكورتين
ليدعي النسبة القيمة لم يجز حتى يسبها الى احد هاهنا بسكون الحزاء القبيلة الخاصة او جدا
الا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة الى بني تميم عامة اذا لا يحصل
عدا بد من خبر في النسبة الى الفخذ لانها خاصة حتى ان ذكره يقوم مقام ذكر الجد لانه اسم
الجد الا على تمام مقام الجد الا في شهادة اي الاصل على شهادة ثم نهى اي الفرع عنها
اي الشهادة على شهادة ثم نهى اي ينعى كافر او شهود مسلمين كافر على كافر
فصل في شهادة الكافر على الكافر على كافر وقيل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى
قضاء ابيه في الصحيح من المسائل الاربع من الثانية فظهر ان شهادته زور بان اقر على نفسه
انه شهد زورا او قهده بقتل رجل او موته فجاء حيا او شهد بروية الهول فمضى ثلثون
يوما وليس بالسما علة وثم برأ الهول ونحو ذلك غير بالشهيد قال في الكافي اعلم
ان شاهدا زورا يعرضان الفصل القضاء بشهادة او لا لانه تركب كبيرة الفصل
صحة ما يسمي المسلمين وليس فيها احد مقرر في غير زجر كذا وتكليف الا انهم اختلفوا في كيفية
الزور فنفى عنه تفسير شين ففقط وقال يضرب ويحبس وهو قول الشافعي رحمه
الله روى عن حماد بن عيسى انه ضرب شاهدا زورا بعين سوطا وسحق وجهه وله
ان يرضى او لا تخمعة ان يشترط ولا يضرب فيبعثه الى سوقه ان كان سوفا والى
قول ان لا يرضى في سوق بعد العشرة اجمع ما كانوا يقولون انا وجدنا شاهدا زورا
فاحرقوه وروى عنه الناس وشروعا كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا التمسك لا ينفذ
على الصحابة رضي الله عنهم ثم يتركوا عليه احد منهم فحل محل الاجماع والله اعلم باب
الرجوع عن الشهادة وان يقول كنت بكذا في اي الشهادة وانه كان يقول رجعت عما
شهدت بنوي بما شهدت فانه يكون انكارا خارجا لان الرجوع عنها يقتضي سبق
من يود ما لا يجمع الى الرجوع اليه عند القاضي سواء كان من له او لا او لا ان الرجوع
نوبة والتوبة على سبب الجنابة فالشهاد بالاعمال والشهادة الزور الجنابة في
تفسير جليل القاضي فاذ ادعى المشهود عليه رجوعه عنها وانام عليه بنية او عجز عنها وانادى
بخلقه القاصد يثبت القاصد ان يثبت عليه ما ولا يخلفها لان البينة رايا من يثبتان على
يخلفون في حق رجوعه عن الشهادة على القاصد باطنة من اقام البينة ان رجوع

لأن المصالح بالصالح يتصرف في حق نفسه أما باستيفاء كل حقه أو استيفاء بعضه وأسقط
الباقى أو بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه وكذا إذا أصالح من حقه القذف بأن قذف
رجلا فصالحه على مال على أن يعفو عنه لأنه وإن كان للعبد فيه حق فالغالب حق الله تعالى
والغالب ملحق بالمعروف شرعا بحال وفي الغرض بحيث يصح الصلح عنه لأنه حق العبد والصلح
في النفس وما دونها لأنه أيضا حق العبد وشرطه أيضا كون البدل مالا أصليا في هذا
الفصل إن الصلح يجب حمله على أقرب العقود إليه واشبهها روبا للتصحيح نصير
العاقل بقدر الإمكان فإذا كان غم مال بمال كان في معنى البيع فلا يصح الصلح على الخمر
والمنية والدم وصيد الحرم والحرم ونحو ذلك لأن في الصلح معنى المعاوضة فيما
لا يصح العوض في البيع لا يصح عوضا في الصلح معلوما أن احتيج إلى قبضه وإلا لم يشترط
معلومية فان زاد على حق في دار وادعى المدعي عليه قبل حقه في حانوته فنصالحا على
أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وإن لم يبين كل منهما مقداره حقه
لأن جهالة الساقط لا تقضي إلى المنازعة كذا في الكافي أو متفقة بأن يصالح على حقه عبيد
بعينه سنة أو ركوب دابة بعينها أو زراعة أرض أو سكنى دار أو فقه معلوما جاز الصلح
ويكون في معنى الأجر لأنها تملك المنفعة بعوض وقد وجد وجب في الأجر
غير الدعوى لما مر أنه عقد برفع النزاع وهو أي الصلح أما بقرار المدعي عليه أو سكوته
منه بأن لا يقر ولا ينكر وأنكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير من إفاء بالدين
فالظاهر العموم الأول أي الصلح باقر كببيع في أحكامه لو وقع غم مال بمال لأن حقيقة البيع
مبادلة مال بمال كما مر فيجوز فيه أي في هذا الصلح أحكام أي أحكام البيع وهو الشفعة
والرقة يعيب وخيار رقية وخيار شرط والقبض لجهالة البدل لا في ماله المقتضية إلى
المنازعة دون جهالة المصالح عنه لأنه يسقط والساقط لا يقضي إليها وإن استحق المدعي
أو بعضه رجوع المدعي عليه على المدعي بالبدل في الصورة الأولى أو بعضه في الثانية يعني
إذا ادعى زيد على بكره أن أو بعضها منها وصلا إلى بكره في الأول أو على بكره في الثاني على
خمس أو أسخمت الداء كلها أو بعضها رجوع بكره على زيد في الأول أو بكره في الثاني
بخمس أو أسخمت البدل أو بعضه رجوع المدعي وهو زيد على المدعي عليه وهو بكره
بالمدعي وهو الدار أو بعضها لأنه كل منهما عوض عن الآخر فإيهما أخذ منه بالاستيفاء
رجوع بمادفعه إن كانه فبالكل وإن بعضا قبل البعض كما هو حكم المداومة وكما جاز
عطف عاقبه له كببيع لو وقع الصلح غم مال بمنفعة لأن الأجرة أو الأجر تملك المنفعة

بموجب

بموجب وهذا الصلح كذا في شرط التوقيت فيه وبطل بموت أحدهما في المدة كما هو
حكم الأجر وقدره والآخر إن أي الصلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعي لأنه
ياخذ عوضا عن حقه في زعمه وقضاء يمين وقطع نزاع في حق الآخر أولا له لبق النزاع
ونزاع اليمين وهذا في الانكار ظاهر وأما في السكوت فإنه يحمل الإقرار والانكار فلا
يشبه في عوضا في حقه بالشك مع أن حمله على الانكار أولى لأن فيه دعوى تفرغ
الزعم وهو الأصل فلا شفعة في صلح غم دار مع أحدهما يعني إذا ادعى رجل على آخر داره
فشكك الآخر أو أنكر فصالح عنها بدين شيء لم يجب الشفعة لأنه يزعم أنه يستحق الدار
المملوكة له على نفسه بهذا الصلح وبدفع خصم المدعي غم نفسه لأنه يشترها وزعم
المدعي لا يثبت له ويجب أي الشفعة لو وقع الصلح عليها أي على الدار بأن يكون بدلا
بأحدهما أي الانكار أو السكوت لأن المدعي يأخذها عوضا عن حقه في زعمه فيعامل
بزعمه والآخر أوجهها مثلها وإذا استحق المدعي أو بعضه في صورة الصلح بسكوت
أو انكار مرة المدعي البدل أي بدلا للمدعي أو بعضه ويجازي مع المستحق لأن المدعي عليه
لم يدفع الوفاء له بدله في خصم غم نفسه وبقي المدعي بده باو خصم أحد فإذا
أدعى المدعي عليه إلى المقتضى ويظهر أيضا أن المدعي لم يكن له خصم فيرجع عليه وإن
استحق الدار بدينه جمع في الدعوى في حقه أن استحق كل العوض وبعضه أن استحق
بعضه المدعي أو بترك الدعوى لا ليس له البدل فإذا لم يسلم له رجوع بالمبدل
فهذا البدل قبل التسليم إلى المدعي كاستيفاء في الفصلين أي فصل الإقرار وفصل
السكوت وإذا انكار فإن كان غم دار رجوع بعد الإقرار إلى المدعي وإن كان غم انكار
رجوع بالدعوى والرجوع على بعض ما يدعيه المدعي يعني إذا ادعى رجل على آخر دارا فصالحه
على شفعة منها لم يرجع الصلح وهو على دعواه في الباقي لأن الصلح إذا كان على بعض المدعي
كان استيفاء لبعض الحق وأسقاطا للبعض والأسقاط لا يرد على العجز بل هو مخصوص
بالدين حتى إذا ترك واحد من ترك مبرأ فإيهما بعض الورثة غم نصيبه لم يرجع براءة
غير أن عينا الأجرة بدينه في البدل أو الأجر غم دعوى الباقي هذا ما لو أقر الخصم
في جواز الصلح على بعض المدعي وهو أن زيد على بدلا للصالح درهما مثلا ليكون مستقيا
بعض حقه وأخذ العوض في البعض أو يلحق بذكر البراءة غم دعوى الباقي لأن الأجر
غم دعوى العجز جاز في أي الصلح غم دعوى المال لأنه في معنى البيع فإجاز بيعه جاز
صلح غم في المنفعة كذا في دعوى دار سكنى سنة وصية فخصمها في حقه لو أن

يشير الى نقد او عرض ولا فان لم يشر فاما ان يسلم العوض او لا فالصالح جاز في الوجه
 كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم يضمن البديل ولم يصفه الى ملأه وكم يشر اليه ولم
 يسلمه الى المدعي حيث لا يحكم بجواز بل يكون موقوفا على الاجابة اذا لم يسلم المدعي عوض
 فلم يستطع حقه بخلافه فانه انما المدعي عليه جاز ولو لم يشره لشرط لا التزامه
 باختياره وان رده بطل بخلافه في سائر الوجوه فانه باجازه اما الاصل في الحاصل في
 البراءة وفي حقه الاجتناب والمدعي عليه سواء ويجوز ان يكون الفصول اصبحت اذا ضمن
 كالفضولي بالخلاف اذا ضمن البديل واما الثاني فلا نه اذا اضافه الى نفسه فقد التزم تسليم
 فصح الصلح واما الثالث فلا نه اذا غلبه للتسليم فقد شرط له سلامة العوض فصلا العقد
 تاما بقوله ولو استحق هذا العبد او وجده عينا فرده او وجده حرا او مديرا او مكائنا
 فلو سبيل على المصلح ولكن يرجع في دعواه لان الصلح لم يضمن واما الرابع فلا نه لانه
 التسليم يرضى المدعي فوق دلائل الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه والخاسر لما يمكن
 كبا في الوجه لم ينفذ صحة الصلح الصلح على جنس ما له عليه اي اذا كان بدل الصلح جنس
 ما يستحقه المدعي على المدعي عليه بعقد مدانية جرمة بينهما فالصلح احد للعوض وحط
 لباقي لان تصرف العاقل البالغ يصح ما امكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه الربو
 فصح اي الصلح غير الف على خمسة وعشر الف جاز على خمسة وعشر الف فصح الخط للعوض في
 المسئلة الاولى وللبيع والصفة في الثانية لان عين هذه الخمسة كانت مستحقة بذلك
 العقد الذي الدين به وقر الف حال على الف مؤجل اذا لم يكن حوله معاوضة لان بيع الدين
 بالدرهم نسبه لا يجوز فلا بد من حله على باخر فيه معنى الاستقاط وغيره من ذلك
 ذنانة على خمسة دراهم حال او مؤجله اذا اعتبر حط الدين ذنانا عليها وبعض الدرهم
 وتأجيله للبعض لا معاوضة لان معنى الاستقاط لازم في الصلح فاذا امكن ان يجعل حط
 واستقاطا لم يغير معاوضة لانه درهم على درهم مؤجله لان الدين غير مستحقه بعقد
 المدانية فلا يمكن حله على تأخير حقه فيجعل على المعاوضة وبيع الدرهم بالدينار نسبه
 لا يجوز ولا عن الف مؤجل على نصفه حال لان المعايير المستحق بعقد المدانية اذا استحق
 به هو المؤجل والمجمل غير منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا بعقد المدانية فصلا
 معاوضة ولا اجل كان حق المديون وقد تركه بازاء ما حط عنه من الدين وكان عينا
 غرا لا جز وهو حرام الا يرى ان ربوا النسبة حرام لشبهة ميلاد المال بالاصل فلا
 يخرج حقيقة اولى ولا عن الف سود على نصفه ببيضا لان البيضا غير مستحقه بعقد

المدانية لان فله السود لا يستحق البيضا فقد صالح على ما لا يستحق بعقد المدانية
 فكان معاوضة الالف خمسمائة وزيادة وصف الجودة فكان ربوا ولا عن دين عليه على
 جالس غير بغيره لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون الا معاوضة وجهالة البديل
 تبطل ما صالح على كونه حطه على عشرة دراهم فان قبض اي العشرة في المجلس جاز في الصلح
 لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض احد العوضين في
 المجلس والا فانه اي ان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح له نرح يكون بيع الدين بالدين
 وهو باطل والالف خمس وخمسة فصح في النصف فقط لوجود المصلحة ذلك
 العقد كذا العكس يعني لو صالح غير عشرة عليه على مكمل او موزون فان قبض في المجلس جاز
 ولا فانه لما عرفت قال ادفع الى خمسمائة غدا على انك بريء من الباقي فان دفع غدا براء والا
 فلا اي ان لم يدفع لم يبرأ غدا في ح وتجد وعند اي يوسف بغيره لان الاثر حصل
 مطلقا فيثبت البراءة مطلقا كما لو بلاء بالبراءة كما سياتي في قوله انما ابراء مقيد بالشرط
 والمقيد به يفتوت عند فواته وذلك لانه بقاء اداء خمسمائة في الغد وانما يصح غرضا جزيا
 اذ لا شبه او توسل الى تجارة ارجح فصل ان يكون شرطه بحسب المعنى وكلمة على وان كان
 المعاوضة انما قد يكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى بيايعنك على ان لا يشرك بالله شيئا
 وقد يعذر العمل بمعنى المعاوضة على الشرط تصحيحا للمعنى وهذه المسئلة على وجوه
 احدى ما ذكرنا في ما ذكره بقوله ولو قال صالحا لثقتك اي عن الالف على خمسمائة بقدرها
 الى عند او انت بريء من فضل على انك ان لم تدفعها غدا فاكل عليك كان الاثر قال
 يعني ان قبل واذي بر غير الباقي والا فاكل عليه كما في الوجه الاول وهذا بالاجماع لانه اتي
 بصريح التقيد فاذا لم يوجد بطل والثالث ما ذكره بقوله وان قال برائك غير خمسمائة
 فبالالف على ان يعطيني خمسمائة غدا وان صدقته لم يعطها لانه اطلق ابراء واداء خمسمائة
 لا يصح عوضا ويصل شرطه مع الشك في تقيد بالشرط فان تقيد بالشك بخلاف ما
 اذا ابراء باء خمسمائة لان ابراء حصل مقرونا به فمن حيث انه لا يصح عوضا يقع مطلقا
 ومن حيث انه يصح شرطه يقع مطلقا فيؤيلت الاطلاق بالشك فافترقا وقد كسر
 الرابع بقوله واذ لم يوفت اي لم يذكر لفظ غدا بل قال ادفع الى خمسمائة على انك بريء من
 الباقي لانه لانه لما لم يوفت الا اداء وقتا لم يكن الا اداء غرضا صحيحا لانه واجب عليه
 في كل زمان فلم يقيد بل جعل على المعاوضة ولا يصح غرضا بخلاف ما امر لان اداء في
 الغد غير غرض صحيح كما مر وذكر الخامس بقوله وان علي من جالم يصح يعني اذا قال ان ادبت

غدا

الى او منى او اذا فانت برى لم يصح الاجراء لانه علقه بالشرط صريحا وهو باطل لما عرفت
بيان ما يبطل بالشرط وما لا يبطل قال اي المديون سر الدين لا اقر لك بما لك حتى تخرجه
عني او تحط ففعل اي التاخير والحط لا يفسد بكرة عليه اي الدين حتى انه بعد التاخير
لا يمكن من مطالبته في الحال وفي الحط لا يمكن من مطالبته ما حط ابد ولو اعلن اي قال
سر احد الان اي اخذ المال من المقر في الحال بلا تاخير وحط **فصل الدين المشترك**
اذ اقتضى احد هما شيئا منه شاركه الآخر فيه هذا اصل كل تنقير عليه فروع يعنى
اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض احدهما شيئا منه ملكه مشاعا كاصله فلصاحبه
ان يشاركه في القبوض لانه وان اذاد بالقبض اذ مالبة الدين باعتبار عاقبة القبض
لكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة الثمرة والولد فله حق المشاركة
ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بده
غير حقه فملكه حتى يتقصد تصرفه فيه ويضمن لشريكه حصته والدين المشترك ان يكون
واجبا بثنى متوحد كثنى المبيع اذ التحدى الصنفه وتضمن المال المشترك وتحوذك ورجعها
على الغريم بالباقي لانه المقبوض اذ اكان مشتركا بينهما فلو بد ان يكون الباقي كذلك ووقع
على الاصل المذكور بقوله فلو صالح احدهما غير نصيبه على ثوب اخذ الشريك الآخر نصيبه
اي نصف الدين من غريمه لانه كان عليه ولم يستوفه ففي ذمته ان اخذ نصف
الثوب فمشاركه كان الصلح وقع غرضه نصف الدين وهو مشاع لانه قد قسم الدين على كونه في
الذمة لا يصح وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته واخذ النصف
د على اجازة العقد فيصح ذلك الا ان يضمن ان يشاركه ربح الدين لان حقه فيه ولو
لم يصالح احدهما بل اشترى بنصفه اي نصف الدين شيئا صنفه اي ضمن احدهما الآخر
الربيع اي ربح الدين لانه صار قابضا حقه بالمقاصة بلا حط لان معنى البيع المماسكة
فصار كقبضه نصف الدين فيكون لشريكه ان يرجع عليه بالربيع بخلاف الصلح لان منبناه
على الحط والافاض ولهذا لا يملك ببيع فراجحة فكان المصالح بالصلح ابرأ من بعض
نصيبه وقبض بعضه فاذا التزما دفع ربح الدين نصيبه المصالح لانه لم يستوف تمام
نصف الدين فلذا اخبراه وفي الاجراء غرضه اي ابراء احد الشريكين ذمة المديون
غرضه ومنه المقاصة بدين سبق اي اذا كان المطلوب على احدهما لغير دين يسبق
قبل ان يجب لهما عليه فصار قصاصا لم يرجع الشريك على المديون بحصته في الصلح
اما في الاول فلو ان ابراء ائتلف وليس يقبض فلم يرد نصيب المشتركى بالبراء فلم

يرجع عليه واما في الثانية فلا نه قضى دينا كان عليه ولم يقبض لانه اصل في الدينين
انه التيقضا ان يصير الاول مقضيا بالثاني والمشاركة انما ثبتت في الاقبضاء وفي بعض
قسم الباقي على سهامه اي لوابرأه فربعض حصته كان قسمة الباقي على ما بقي من السهام
لان الحق عاد الى هذا القدر حتى لو كان لهما على المديون عشرة درهما فابراه احد الشريكين
غرضه نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمس والساكن المطالبة بالعشرة صلح غرضه ظهر
عند ماله او زال بطل الصلح فالدين العمدية اذ عني عينا في جارية اشتراها وانكر الباقي فاصطفا
على مال ان يبرأ المشترك البايع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن به عيب او كان ولكنه
قد زال فللبايع ان يسترد بدل الصلح صلح احد ربي سلم غرضه نصيبه على ما دفع فان جاز
الآخر بعد عيهما وان رده رده بغيره اذا السلم جازون الى آخره طعام ثم صالح احدهما مع السلم
اليه على ان يأخذ نصيبه من راس المال ويضيق عقدا السلم في نصيبه لم يخرج عند ان حرجه ومخرج
الا باجازه الآخر فان اجاز جاز وكان القبوض من راس المال مشترك بينهما وما بقي من السلم
مشترك بينهما ايضا وان لم يخرج فالصلح باطل وقال ابو يوسف رحم جاز اعتبارا باسائر
المديون فان احدا الدينين اذا صالح المديون على نصيبه على بدل جاز وكان الآخر مخيرا بين
ان يشاركه في القبوض وبين ان يرجع على المديون بنصيبه كذلك ههنا ولمهاته لو جاز
فاما ان يجوز في نصيبه ان يرضى النصف من النصيبين فعلى الاول لزم قسمة الدين
قبل القبض ان يرضى نصيبه لا يظن الا بالتميز ولا يميز الا بالقسمة وقد تقدم
بطلانها وان كان الا في فله بد من اجازة الآخر لانه صنع على شريكه عقده ففتقر الى
رضاه اخرج احد الثمرة غرضه او تاركه او اخرج غرضه بقبضة او بالعكس اي
غرضه بذهب او بغيره بدين بهما اي التقدين بان كان في التركة درهم ودينار وبديل
ايضا درهم ودينار صح اي الصلح صرف المجلس لاختلافه كما في البيع قبل بركة او لا يعتبر
في التقدين بالتساوي بل يعتبر التقابض في المجلس لانه صرف فان وجد صح والا فلا وفي
التقدين وغيرهما باعد التقدين اي اذا كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالح
على ذهب وفضة لم يجز لاحتمال الرد الا اذا كان المصالح اكثر من ذلك المجلس لم يكتف حصته
بمثله والزيادة بمقابلة حقه ببقية التركة صونا عن التوفاد بدينه المصالح فبما يقابل به
مع الذهب والفضة لانه صرف في هذا التوفاد وبطلان شرط لغير الدين من التركة يعني
اذا كان في التركة دين على الناس فادخلوه في المصالح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين
للمصالح بطل الصلح لانه يصير مشتركين في التركة لسانا لورثة بما اخذ منهم في العينة فملك

الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان بعض واذا بطل في حصة الدين بطل الكل
الا اذا شرط براءة العمد منه اي من الدين ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح في يصح
الصالح لا نه يحسن يكون تملك الدين من عليه الدين او فوضوا نصيب المصالح منه اي من الدين
تبرعوا ثم يصالحوا عما بقي في التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها من ضرر ببقية الورثة فالاولى
ما ذكره بقوله او فوضوه اي المصالح في حصته منه اي من الدين وصالحوا على غير ذلك
اي احال المصالح الورثة بالقول الذي اخذ منهم على العمد وقبولوا المصالح واختلف
في صحة الصلح في تركه بجهولة كاد في قولهم على مكمل او موزون متعلق بالصالح بغض اذا لم يكن
في التركة دين واعيانا غير معلومة واريد الصلح على مكمل او موزون قبل لا يصح لاحتمال
ان يكون في التركة مكمل او موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون ربحا وقيل
يصح لاحتمال ان لا يكون في التركة مكمل او موزون وان كان فيحصل ان يكون نصيبه اقل
من بدل الصلح وكان القول بعدم الجواز مؤديا الى اعتبار شبهة الشبهة ولا جرم بها وصحها
غير تركه بجهولة في يد البقية من الورثة غير المكمل والموزون لانه لا يفضي الى المنازعة لقيام
المصالح عنه في يد البقية من الورثة وقيل لا يصح لانه بيع اذ المصالح عني ومعها لا يصح
البيع **كتاب القضاء** اورده بعد الصلح لانه انما يحتاج اليه اذا لم يكن بين الخصمين
صلح هو لغة الاحكام وشرعا الزام على الغير بنية او اقرار او كونه لان حقيقة فصل الخصم
وهو انما يكون به او اهل اهل الشهادة لان كلاً منهما في باب التولية لانه تنفيذ القول
على الغير لان كلاً منهما الزام اذ الشهادة ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم
فيما يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاء وشروط اهلية بشرط اهلية وقد
مرد ذلك في كتاب الشهادة والفاسق اهلها فيكون اهله لكنه لا يقبل اذ لا يؤمن عليه ثمة
مبالاة بواحدة فسقة حتى لو قلد كان المقلد انما كما يصح قبول شهادة له لوجود اصل
الاهلية ولا تقبل لما ذكره حتى لو قبل القاضي وحكم بها كان انما لكنه ينفذ وفي الفاسق القاطن
هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ اختلف في كونه المصير بشرط الفسادة وتكون
القسم من اعماله المصير بشرط ثبوت القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط
وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو امر رجلا بالقسم في الرضا
جاء باتفاق الروايات لان القسم ليس من اعمال القضاء وكذا اذا اخرج الى القوي ونصب
قيما في امور الصغار والوقوف او كالحاكم الصغار كما حكى فقوى ظهير الدين المرنغاني لانه
ليس بقضاء ولا من اعمال القضاء قال في الفصل الحاد والثلاثين من شرائع المحققين ان هذا مشكل

عندي

عندي لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء الا يرى انه لو لم يؤذن له بذلك لم يملك
فكانه من جملة القضاء اخذ القضاء برسوة لا ينفذ حكمه قال في العمدية القاضي اذا اخذ
القضاء برسوة هل يصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى
لا ينفذ قضاه وان كان عدلا ففسق باخذها يستحق العزل لوجود سبب الاستحقاق
وقيل ينعزل لان المقلد يعتقد عدالة فلم يرض بقضائه بدونها وقال قاضي خا اجموع انه
اذا ارتضى لا ينفذ قضاه فيما ارتضى وينبغي ان يكون موثوقا به في عقاده وهو الاحترار
عن الحرام وعقله وصحته وفهمه وعلمه بالسنة وهي ما يروى عن النبي عليه الصلوة والسلام
والا فارجو ما يروى عن الاصحاب وجوه الفقه في مسائل متعلقة باحكام الوقائع والاجتهاد
في مسائل اولية لا يجوز ان يكون موصوفا بالصفا المذكورة ولا يشترط
فيه ايضا الاجتهاد ولا يطلب القضاء اي بالقلب ولا يستل اي بالشك لقوله عليه الصلوة والسلام
من سئل القضاء وكل الى نفسه ومن اجترأ عليه نزل عليه ملك يسأله اي يلهمه الرشدة وتلقي
الصلوات ويحذر الا قد رعاها في اي ينبغي للمقلد ان يجترأ القضاء من هو اقدر واولى به
ولا يكون فظا غليظا اجبارا عين الامة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء قال
رسوله عليه الصلوة والسلام من قلد غير عملي وفي رعيته من هو اولى به منه فقد خان
الله ورسوله خان مجتاهي المسلمين وعمل القضاء من اعم الامور الدين واعمال المسلمين ويكره
التمسك اي اخذ الله انما الخاف الخفيف اي الظلم والجور على غيره وان امن منه لا يكره وقيل
يكره باو اكره له في علمه الصالح وهو السلام من ابتلي بالقضاء فكمنا دج بغير سكين وقيل
قد انزله به بعض القضاء وقال كيف يكره هكذا ثم دعا في مجلسه من يسقى شعرا فجعل
الحرق في حلق بعض شعرا فنه فوطس فاصاب الموصي طقة والقي رأسه بين يديه كذا في الكافي
ويجوز نقله من الجابر كما يجوز من العادل لان الصلح نقله والقضاء من معاوية بعد ان اظهر
الخلاف لعلي كرم الله وجهه مع ان الحق كان مع علي ونقله وامر يزيد مع فسقة وجوره
والثاني يجوز نقله وامر الحجاج مع كونه اظلم زمانه ومن اهل البقي قال في العمدية المقلد من
اهل البقي يصح ويجوز استيناء الباغي لا ينعزل قضاء العدل ويصح عزله الباغي لانه حق
ولو انزله الباغي بعد ذلك لا ينفذ قضاياهم بعدهم ما لم يقلده السلاطون العدل فان قلده
طلب ديوان قاض قبله في الخراج الى غير ذلك من السيرة والصكوك ونحو ذلك في القاضي
يكتب شحنتين احدهما يكون في يد الخصم والاخرى في ديوان القاضي او بما يحتاج اليها
تلعن من المعاني وعاني بها الخصم لا من عليه الزيادة والنقصان ثم المروى الذي كتب عليه

المعزول هذه النسخ ان كانت مبيت المال يجبر على دفعه لانه انما كان في يده لعله وقد
صار العمل غيره وكذا ان كان في ماله او مال الخصوم في الصحيح لانه ما اتخذ له المولى
بل للتدبير وكذا الخصوم تركوه في يده في عمله وقد انتقل العمل الى غيره والزم بحسب
اقر بحق او اقام عليه بنية يعنى نظر في حال المحبوسين لانه نصب ناظر المسلمين فحق اقر
بحق وانكر فقامت عليه بنية الزم اياه ولا يقبل قول المعزول عليه كالبينة لانه صار
كواحد من الرعايا وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصاً اذا كانت بفعل نفسه والاى وان
لم يقرب ولم يقر عليه بنية نادى عليه اى لم يعقل بتخليته حتى ينادى عليه اى بامر نادى
ينادى كل يوم اذا جلس من مكان يطلب فلو ان بن فادن المحبوس الفدان في حق فيلخص حتى
يجمع بينهما فاذا لم يظهر خصم اخذ منه كفاية بنفسه وحده اى اطلقه ونظر في الودائع
وعادات الوقوف التي وضعها المعزول في ايدى الامناء وعمل بالبينة او اورد في اليد كان
كل ذلك حجة لا يقبل المعزول لما مر الا ان يقره واليد بالتسليم منه اذ ثبت باقراره ان اليد
كانت للقاضي فيصير اقرار القاضي كانه في يده في الحان لان في يده مال اذا اقر به لا يشا يقبل
اقراره وجلس الحكم في مسجد وجامع اى لانه اشهر مواضع البلدة او مجلس داره واذا
للناس بالدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبله لانه المجلس في داره وحده يجوز الزم
وردة اى لم يقبل هذه لان قبولها يؤدى الى مراعاة المهادى الامم وديهم محرروا ومن
اعتاد مهادنة اى لا يرد منها فادعاه اى جرت عادة قبل القضاء مهادنة لانه
الاصل صلة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جرى على العادة ان لا يكون له ما حصوا ذلوكا
لكن ان اكراه بقضائه وشهد الجحارة لانه من حقوق المسلم على المسلم لا الدعوة الخاصة وهي
ما لو علم المضيف ان القاضي لا يحضرها لا يتخذها لانه الخاصة لا جعل القضاء بخلاف العامة
ويجوز مريضاً لانه من جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوساً واقبالاً لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستوي بينهما في المجلس ولا إشارة والنظر ولا يسار احدهما
ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة لانه لا يصحك في وجهه لانه اقر على خصمه ولا يبرح مطلقاً
اى لا يمانحهما ولا واحداً منهما ولا غيره لانه يزيل مهابة القضاء وهذا احسن مما في قوة
ولا يبرح معه لما قال في الكافي ولا يبرح معه ولا مع غيره ولا يلقنه حجة لانه لا يقبل الشاهد
بنهاده بان يقول له انت شهد بكز او كذا لانه اعانة لاحد خصمين فيكره كل اثنين الخصم
ابن يوسف فيما لا يمت فيه لان الشاهد قد يحصر لم يات المجلس فكان لقبه احياء الحق
بمنزلة احضار الخصم والتفصيل واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بنية امره اى القاضي

في الخصم بالبينة
اذا اقر

بدنه اى دفع الحق فان اى امتنع غل الدفع حبسه شرط الالباء بعد امره ولم يفرق بين
ما اذا ثبت الحق عليه ببينة او اقرار وفرق بينهما في الهداية فقال اذا ثبت بالبينة بحسبك ثبت
لظهور المطالب بانكاره وان ثبت باقراره لم يعجل بحسبه اذ لم يعرف كونه مما طار في قول القائل
فلعله طبع في الامم فلم يستصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهور مظهره وحكي
عن الصدوق في الحديث والحكي غير شمس الاثمة عكسه لانه اذا ثبت بالبينة بعدد ويقول ما علمت
ان له على ديني الا الشافاذ علمت قضيت ولا يتا في ذلك في الاقرار والاحسن ما ذكره هنا
كما قال ابن بلقي قد مر ما يرقى اختلاف في تقدير مدة الحبس والصحيح انه منقوض الى رأى القاضي
لان الحبس لا يبداء واحوال الناس فيه متفاوتة بطب دى الحق متعلق بقوله حبسه وكذا قوله
فيما الزم متعلق به بد لا غم مال حصل له كتم مبيع وقرض او التزام بعقد كالمهر المحجوب وبدل
الخلع ودين الكفالة لان المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه وادناه على التزامه باختبار
دليل يساره وعبرها من الديون لا اى لا يحبس لانه ادى الفقر لا دليل على اليسار الا اذا ثبت
عبره عن غناه فيحبسه وقد مر ما يرقى لان دليل اليسار اذ لم يوجد كان القول لمن عليه
الدين وعلى المدعي اثبات غناه فيحبسه ثم يستل عنه فان لم يظهر له مال اطلقه فنظرة
اى ميسر في حبسه بعد بركن غلما ولزم مبيع عمره اى غناه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع
طلبه اى حقه منه ولا يقبل ببينة على افاوسه قبل حبسه لانه بالبينة على البينة فلا يقبل
ما لم يتد بمؤيد وهو الحبس ويعود تقبل على سبيل الاحتياط وبينة اليسار وفي بعض
اذا اقام المدعي ببينة على اليسار والمدعي عليه على الاعسار ببينة اليسار اى لا تراض
والبينة لا وثبات وايد حبس الموصى لان الحبس جزء الظلم فاذا امتنع غراه الحق مع العذر
عليه ظهر ظلمه فيجوز تأييد حبسه لا يحبس نفقة ما ضيق وجهه وولده لانها تسقط
بمضي الزمان وان لم تسقط بازعم الحاكم بها او اضطر الزوجان عليها فلا يحبس ايضا
لانها ليست ببذل غم مال ولا لزمته بعقد على ما ذكرنا بل يحبس في الاتفاق بينهما اذ ايج
غير الاتفاق لان النفقة لما جرت في تركه فصد اهلهما فيحبس لدفع هلاكهما
تقضى المرأة في غرضه وفود لما مر ان القضاء يستفي من الشهادة وشهادتها جائزة في
غيرهما فكذلك القضاء فيهما فيه ولا يجوز فيه الما فيه من شبهة البينة ولا يستخلف قاض اى
لا ينصب نائباً عن المفوض اليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في غير ما فوض اليه كالوكيل
لا يجوز بل اذن الموكل اذ افوض اى لا يستخلف اليه بان قيل له قبل السخط والآن
شئت بخلاف المأمور باقامته الجعفة وهو الخطيب يستخلف في الصلوة للصورة كونه

على شرف القوات فلوله بجزائفة الجمعة من سماع الخطبة مفعول مستضاف وقد عرفت حقيقة
في باب صلوة الجمعة وفتح على قوله الا اذا افوض اليه بقوله فمات القاضي الموقوف من نائب
عن اصل يفي السلطان فلا يعرفه اي اذا كان نائباً عن الاصل لا يعرفه القاضي الا اذا افوض اليه
بان قبل له من قبل السلطان اسند من شئت في يجوز له العزل ولو يعرفه اي نائباً للقاضي
بحوجه اي القاضي من القضاء هذا ايضا ففتح على ما قبله وبما تبين من اي من الموقوفين اليه
ان قضى عنه او اجاره اي لم يقض عنه لكنه سمع انه قضى في غيبته واجاز له قضاءه
لان الموقوف حضور رأي الاول وقد وجد بمضي حكم قاض آخر يعني اذ اخرج القاض
امضاه اذا كان مجتهدا فيه الا ما خالفه الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع اذ لا يفتي
لاحد الاجتهاد بن على الآخر وقد تأيد الاول بايضال القضاء به وقد ينشئ امره
فلو قضى قاض بشاهد وعين المدعي او ثبوت حل الوطى بحد النكاح في مطلقة الثلث
او يجوز بيع مترك التسمية بعد او يجوز بيع دهر من لا ينفذ اما الاول فالحق
الكتاب لانه تعالى قال واستشهدوا شهادتين منكم فان لم تكونا تجدان فاحذرا
هذا انما يدركه بعض الحكم عليه ولا ينفذ ذلك اذ في الاصل الاول فربما على الاول
ولما الثاني فلا ينفذ مخالف الحديث المشهور وهو حديث العسيلة واما الثالث فانه
مخالف لما اتفق عليه في الصدور الاول فكان قضاءه بخلاف الاجماع واما الرابع فانه
اختلف فيه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما في انكر طلاق الصفاة فربما يفتي بخلافه
في الكافي وقد فزع على قوله بمضي حكم قاض آخر بقوله فانه انما يفتي بخلاف هذا الشرط قوله الا
نفذ قضاءه من حد في قذف ونائب او قضاة الاعيان او قضاة امارة قوله بحد او قذف من غير
بقوله قضاء او قضاء قاض امارة وقاض بشهادة الحدود والكتاب وفيه اربعة اقسام
لامارة بشهادة زوجيه او قاض بحد او قاض بشهادة اي شهادة امارة نفذ لا خلاف
منها مجتهد في بيانها اذ كوفي لا ينفذ فان نفذ ثالث لان الاجتهاد الاول كان في
والاول وانما ينفذ القاضي به فلا ينفذ بحد او قاض بحد او قاض بحد او قاض بحد
الشرع بسبب ما ينفذ من قضاة ان يلزم ولا ينفذ من عليه واما نصه وصبي مطلقا اي
سواء كان على علم او كان على جهل كما عرفت على ما عرفت في باب ابدان انقضاء اهلية الشهادة
فيهم عليه يوم الموت لا ينفذ بحد القضاء بخلاف يوم القيل يعني اذا ادعى رجل ان اباه مات
في يوم كذا وقضى به فادعى امارة ان اباه تزوجها بعد ذلك اليوم تسمع ويقضى بالنكاح
ولو ادعى قبله في وقضى لم يسمع دعواه النكاح بعد كذا انما ادعى انقضاء اماتة وتزك

هذا

في غير الامور ومات وترك ميراثا في وقضى له بالبينة فقال المدعي عليه ان امك
التي ادعى عنها ماتت قبل فلان التي تدعي انه مات او لا واقام البينة لم يصح التفت
بشره ان القضاء بالبينة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه موثوق بحال للنزاع
ليس يفتي بالبينة بغيره في القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى القضاء بحل وحرمة
بشهادة زوجة او غيرها باطنا اذا ادعاه بسبب معين يعني الحقوق كالبيع والشراء
والاجارة والنكاح والانسوخ كالا قالة والفرقة بطارق ونحوه فانه ينفذ فيها عندنا في
ظاهره باطلا عندنا بالاقين ينفذ ظاهره لا باطنا بخلاف الاموال المرسلة وهي التي
انما ينفذ فيها بسبب معين فانما يجمعوا انه ينفذ فيها ظاهره لا باطنا لان الملك لا ينفذ من
غيره في الاموال بغير اذن في غير بعض احوالها فلا يمكن اثبات السبب سقا على القضاء
بما عرفت في القضاء في النكاح والشراء بغير النكاح والشراء بغير النكاح وفي الربة
والامانة واثبات علة في عينة والمراد بالنفذ ظاهره ان يسل القاضي المرأة نفسها الى
الرجل ويقول سل نفسك اليه فانه زوجك وبالفناء باطنا ان يجل له وطهرها ويجعل لها التمكين
فيما بينها وبين المدعي له في الشهادة والنفذ في حقها اهل لا باطنا فينفذ القضاء كذلك
لان القضاء ينفذ بحد النكاح وتزك في ان رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي على
بشره وانما ينفذ بحد النكاح بغير ما فقلت ان لم يكن لي بد يا امير المؤمنين
فمن جازي في حقها انما ينفذ بحد النكاح ولو لم ينفذ العقد بغير ما بقتضائه لما امتنع
من تجديد النكاح عند الاصل في حقها وفيها وقد كان في ذلك تخصيصها من الزنا
وكان المشهور في ما ينفذ من النكاح القضاء في مجتهد في الباء في قوله بخلاف ربه متعلق
بالنفذ والمراد بخلاف الذي خلاف اصل المذهب كالمخالف اذا حكم على مذهب الشافعي
او غيره او بالنكاح وانما اذا حكم المخالف في اذبح اليه ابو يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب
الامام فليس حكمه بخلاف ربه لو كان قضاءه ناسيا من جهة عند ابيه حنفية ولو كان
مجتهدا وانما ينفذ من النكاح بغير ما بقتضائه بغيره لا ينفذ في الوجوهين لانه ينفذ
بما هو خطأ عند من عليه الفتوى قال في الهدية وقيل الفتوى على التمام فيهما في التنازع
الصغيري اذا قضى في محل الاجتهاد وغيره لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند ابيه حنفية
او عليه الفتوى كذا في الكافي لا ينفذ في عاتقه ولا له قدره عليه الصدوق في الكافي لا ينفذ
لاحد الخصمين حتى تسمع الاخرى لا القضاء في المرافعة ولا مانع من هذا القول كذا
فيما يسمع القضاء الاجتهاد في نائبة حقيقة كوكبه وروى ابو اسحاق عن ابي بصير عن ابي جهم

يكون ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر فينتصب الحاضر خصماً على الغائب بصير
القضاء عليه كالقضاء على الغائب كما إذا برهن على يد المدعى المدعى من فاد الغائب
تخكم على الحاضر كما حكم على الغائب يعني ادعى غيباً في يد غيره أنه اشتراها من فاد الغائب
واقام البينة على ذي اليد وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتفت إلى انكاره ولا
يحتاج إلى إعادة البينة لأنه صار مقضياً عليه فان المدعى لا يتوسل إلى اثبات حجة على الحاضر
الو بآبائه على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب شرطاً لما يدعى على الحاضر لا يكون
الحكم على الحاضر حكماً على الغائب إذا كان فيه ابطال الحق الغائب كمن قال لا يراد أن يطلق فاد
امرأة فانت طالق فقامت زوجة الخالف إذا فادنا طلق امرأته ووضع الطلاق على الغائب
ببينة في الأصح لأن فيه ضرباً على الغائب لا بطلان نكاحه بخلاف ما لو لم يتبين ضرباً على
علق طلاقها بدخول فاد في الدار فإنه يقبل لعدم تضمنه ابطال الحق الغائب وههنا زيادة
تفصيل ذكرت في المسئلة فمن أرادها فلينظر فيها وأما إذا ادعى عليه أي على الغائب متعلق بقوله
لا يقضي على غائب قبل تنفيذ وقبل لاقية العمارة الحكم على الغائب فينفذ عند الشافعي ولا
عندنا في إحدى الروايتين التركة إذا استعربت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة إذا ملك
للورثة فيها فاد يكون له ولاية البيع بغير حق أي القاضي ما بال الوقف والغائب واليتم ويكتب
أي الصك لذلك الحق لا الأب والوصي أي لا يقرض الأب ماله لينة والوصي ماله لليتم والفرق
أن في الأقراض مصلحة لم يبق له أموال محفوفة بمضمونة والقاضي لا رعي الخصم بخلاف
الأب والوصي قضى بالجور منه وأقر به فالعزم عليه في ماله وقضى بالجور خطاً في المقتضى
كذا في التنازعانية والواقعة المصدر الشهيد حكماً أي جعل الخصم بينهما حكماً صلحاً فاصفاً
أي لم يصف بمائنا في القضاء حكم بينهما ببينة أو قراره على الحكم بالبينة ورفع نزاع بينهما
بها ومعنى الحكم بالقرار لا التزام على المرفوع فيه ذكر في النهاية ويكون في غير هذا وفود
أود به على العاقلة وصفاً بحكم صلح الأصل في الحكم بالحكم بمنزلة الصلح في يجوز استحقاقه
بالصلح يجوز التحكيم فيه وماله فاد واستيفاء الحق والفود ماله لا يجوز بالصلح فاصفاً
التحكيم فيها ولا يفتى به أي بصحته في غير ما ذكر لثبوتها بغير أسرار العوام فيه كذا أي صح أخباره
بأقرار أحد الخصمين وبعدالة شاهد حال ولاية أي بقاء حكمها لا أي يصح أخباره بحكمة
لا لقضاء ولاية كالقاضي المعلن إذا قال قضيت عليك بكذا وكل منهما الرجوع قبل
حكمه لأنه محكم من جهة فاقبض حكمه على رضاها فان قيل التحكيم ثبت بانفاقهما فينبغي أن لا
يصح الإخراج إلا بانفاقهما قلنا شرط وجوب الشيء لا يجب أن يكون محمداً غير شرط

في ذلك الشيء كافي البناء لا بعد أي لا يصح الرجوع بعد حكمه لأنه صدر عن ولاية
عليهما كالقاضي إذا قضى ثم عزل لا يخل قضاءه لا يصح حكمه لا يوبه وولده ووجه حكم
القاضي كونه لا يقبل شهادة له لهم للزعة فلا وفي أن لا يصح قضاءه لهم بحكمهما
أي أمراً وحكمه عليهم حيث يجوز لعدم الزعة فيه وأن حكماً جليلاً فلا بد من اجتماعهما
حتى لو حكم أحدهما بدون الآخر لم يجز لأنه امر يحتاج فيه إلى الرأي والرضا برأي المثني فيما
يحتاج فيه إلى الرأي لا يكون رضا برأي الواحد كافي في البيع والمخلع ونحوهما رفع حكمه إلى التو
أن وأحق ما ذهب أصحابنا إذا انفاد في نقضه ثم في أحكامه ولا أي أن خالف أبطله فرق
بين عذر بين ما رفع إلى القاضي قضية فاد آخر فانه لا يردّه وأن خالف رايه إذا كان ذلك
في فصل بغيره فيه وجهه أن الحكم له ولاية على المحكمين دون غيرهما والقاضي الذي دفع
اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه وكان كالصالح فاد يردّه إذا خالف رايه وأما القاضي
فله ولاية على كل الناس فاد قضاءه حجة حتى الكل فلا يكون لهذا القاضي أن يردّه إذا
صادف القضاء عليه بأن يكون قضاءه بغيره فاد إذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع
القاضي البينة رايه أي غاب الوكيل بالتصديق بعد قبول البينة قبل التصدق أو مات الوكيل
فتم عدل ذلك البينة قبل لا يقضى وقيل يقضى وقال شمس الأئمة وهذا أوفق بالناس ولو أقر
أنه غاب ثم غاب من غير علمه إنرا في قولهم وإن غاب الوكيل أو مات بعد ما أقيمت عليه
البينة ثم حضر الوكيل يقضى عليه بذلك البينة وكذا لو غاب الوكيل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه
ببينة البينة وكذا لو غاب المدعى عليه بعد ما أقيمت عليه البينة يقضى بهما على الوارث وكذا
لو أقيمت البينة على أحد الورثة ثم غاب يقضى بهما على الوارث وكذا لو أقيمت البينة على
نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى بهما عليه ولا يكلف إعادة البينة كذا في **كتاب**
القضاء قال في النهاية باب كتاب القاضي إذا قضى ثم قال فاد شهدوا على خصمهم بالشهادة
لوجود الحجج وكتب بحكمه وهو المدعى بطل وقيل في النهاية أمراد بالخصم هو الوكيل ثم الغائب
أو المسكن الذي جعله وكبر لا بناء الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعى عليه لما احتج إلى الحكم
قاضي آخر لأن حكم القاضي قد تم على الأول أي لا يخفى ما فيه من التكلف والاحتياط إذ يقال
أن قوله فاد شهدوا على خصمهم ليس يقضى بذلك في هذا الباب بل يوطئ له وإن شهدوا
بغير خصم لم يحكم ونظائر كثيرة ورثك ههنا قوله القاضي لأن هذا الباب غير مخصص بل
بين فيه السجل والمحضر والصك والوثيقة منها على خصم حاض حكم أي القاضي بهما أي
بشهادتهما وكتب أي بحكمه وهو السجل في المغرب السجل كتاب الحكم وقد فصل القاضي

فالسجل كتاب قاض ذكر فيه حكمه سواء كان منه الى قاض آخر ولا الثاني ظاهر والاول
يكون في صورة الاستحقاق فان المدعي عليه اذا كان محكوما عليه واراد الرجوع على ابيه
وهو في بلدة اخرى وطلب من القاضي ان يكتب حكمه الى قاضي تلك البلدة ليحصل حقه
يكتبه القاضي ويكون ايضا سجلا لضمته للحكم او شهدا على خصم غائب لم يحكم بتلك الشهادة
لما مر ان القضاء على الغائب لا يصح وكتب بها اي تلك الشهادة الى قاض يكون الخصم وولاية
لحكم المكتوب اليه وهو الكتاب الحكمي سمى به لان المقصود به حكم المكتوب اليه وكتاب القاضي
الى القاضي ونقل الشهادة حقيقة لان مضمون ذلك ويقبل فيما لا يسطر بشبهة احتراز عن
الحد والقود لما سئل كالدن فانه يعرف بالقدر والوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة والافتقار
فانه يعرف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة والنكاح بان ادعى رجل نكاحا على امرأة
او بالعكس واراد كتاب القاضي بذلك الى قاض آخر ولطافه بان ادعت طلاقا الى زوجها
والعناق والوصبة والنسب من الحي والميت والمصوب والامانة والمضاربة المحمودين
والشفعة والوكالة والوفاء والعتق اذا كان موجبا للمال لما سئل ان لا يقبل في القود والاول
كان ذلك بمنزلة الدين وكما المنقول في المختار انما قال في المختار لما قيل انه لا يقبل في الاعيان
المنقولة كالثياب والعبيد والاماء ونحوها للحاجة الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة
وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول وقال انه يقبل في العبد والامانة في الاماكن
يقبل في العبيد دون الاماء وعنه انه يقبل فيهما بشرائطه وعرضه ان يقبل في جميع ما ينقل
وعليه المتأخرون قال القاضي الاستيعاب وعليه الفتوى كذا في الكتاب في حقه وقوله ان لا يقبل
فيهما لان فيه شبهة الدلية غير الشبهة ولا منبها على الاستسقاط وفي قوله سمى به اثباتا
وذكر عطف على قوله وكتب بها اسمها اي اسم القاضي الكتابي ونسبه واسم المكتوب اليه
ونسبه واسم الشهود واسماهم وان كل واحد منهم شهد غيب الدعوى الصادقة
غير فانون بن فارة ولا يصح الاقتصار على قوله غيب الدعوى ولا يكفي ان يكتب عن ذلك
وغيب الاستشهاد حتى اذا شهد شاهد قبل الاستشهاد لا يقبل شهادة صحبة متفقة التمسك
والعقود قد مر في كتاب الشهادة بيان المراد بالاتفاق لفظا ومعنى وقراءة في القاضي الكتاب
على من شهدتم ليعرف ما فيه ويعلم به ان لم يقرأ عليهم اذ له شهادة بالاعلام وكتب اسماءهم
والسماهم اي اسماء شهود الطريق واسماهم فيه اي في الكتاب الحكمي فان كونه كتابا
الفتوى لم يثبت مجرد شهادتهم بدون الكتابة كذا في قوله وكتب تاريخ الكتاب ولو لم يكتب
فيه التاريخ لم يقبل وان كتب في غير ذلك الوقت لم يقبل بالكتابة

اذا لم يكن مكتوبا وختمه عندهم وسلمه اليهم لثلاثين يوما وهذا عند ابن خنيفة ومحمد
اذ عدهما علم الشهود بما في الكتاب شرط جواز القضاء به وابو يوسف لم يشترط ذكر اسم
المكتوب اليه ونسبه بل يجوز ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابي هذا من القضاء في القرية
عليهم وختمه فسر في ذلك حين ابتلى بالقضاء وليس الجزا لمعانية وعليه المتأخرون تسعة
على الثاني فالخامس ان سجل القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي
الذي هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب معلوم الى معلوم معلوم
اي المدعي لمعلوم اي المدعي على معلوم اي المدعي عليه والقياس بان جواز العمل بكتاب القاضي
لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وعجز بلشاهما في
الكتاب لم يقبل به القاضي لانه صار واحدا من الرعايا فكذا اذا كتب اليه لكنه جوز فيما ثبت بالشهادة
لحاجة الناس اليه اذ قد يكون الشاهد المراد على حقه في بلدة وخصمه في بلدة اخرى فيتعذر
الجمع بينهما ولا يمكن من ان يشهد على شهادتهما اذ اكثر الناس يعجزون عن اداء الشهادة على
الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى مجلس ذلك القاضي لا يقبل اي نقل
الشهادة الا من قاض مولى من قبل السلطان احتراز عن الحكم بملك الجمعية اي بقدر على اقامة
الجمعية فلا يقبل من قاض رستاق ولا يجوز كون شهود الطريق كهرا او لو كان المدعي عليه
كافرا لان شهادتهم ملزمة للحكم على القاضي فتكون حجة عليه ولا حجة بالخصم ادعى على
غائب مالا واراد بيعت وكل من خصم اي المدعي القاضي بانك ما قبضته كان وبعض
وما برأت ذمته وما نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك الغائب يحتمل ان يدعى
بعد وصول الكتاب اليه اذ قد يكون له بنية في توجع البين على المدعي فاذا حلف
قبل يندفع ذلك ويقصر المشتد اذ انقطع الشهود اي شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب
اليه او وصلوا الى المكتوب اليه ووجد الخصم في ولاية قاض آخر شهدا على شهادتهما رجلين
آخرين كما في الشهادة على الشهادة وكتبها على طرفيها اي الشهادة على الشهادة بدلهما اي
بدل الشاهدين الا صليين فانها اي ما كتب بدلهما الى ما انتهى اليه الاصل اي اصل المكتوب
لو كان الخصم في بلدة او الى قاض آخر ان لم يكن فيه ثم الى آخره ثم الى آخره الى اصل المكتوب
الخصم تحت ولايته لما فرغ غريبان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكتابي في بيان الاحكام
المتعلقة بجانب المكتوب اليه فقال ثم ان اي كان الخصم في ولاية سواء كان ابتداء او انتهاء
لا يقبل اي نقل الشهادة الا بحضور الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ الكتاب
ينقل اليه انما يشهد بكتاب الى المكتوب اليه كما ان شاهد الفتوى ينقل شهادته في الاصل الى ياربه

وكما لا يسمع الشهادة على الشهادة التي بحضرة الخصم فكذلك لا يفتقر الكتاب لا بحضرة الخصم
تجوز في سماع القاضي الكتاب الشهادة لانه للنقل لا للحكم وهذا الحكم قبل ولم يشترط ايضا
ابو يوسف قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف يقبله في غير حضور الخصم لان الكتاب يخص
بالمكتوب اليه فكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما علمه من الكتاب فاعتبر حضور الخصم
عند الحكم به كذا في غايب البيا ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه الكتاب
قد يوراد الخط بشبه الخط والحكم في شبيه الحرام فلا يثبت الا بحجة تامة وايضا كتاب القاضي
ملزم اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا الزام الا بالبينة فاذ اشهد بعدة اى
شاهد الطريق عند القاضي المكتوب اليه انه كتاب القاضي واقرن ذلك وعدوا فافهمه فانه
الكافي الصحيح انه انما يقع الكتاب بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج الى زيادة الشهور اذ الشهادة
انما يمكن بعد قيام الخصم وقراء على الخصم والزعم ما فيه ان يكتفي قاصيا فيبطل اى كتاب
القاضي ان رآه القاضي بموت او عزل او زوال اهلية القضاء عنه قبل وصول اى الكتاب اليه
لان الاصل ان حضر الواحد لا يقبل وانما قبلوه باعتباره الولاية الشرعية فاذ لم يتوجه الامر
الى الاصل ولم يثبت التوقي قاضي في عمل احدهما او في مصر ليس من عملهما فقال احدهما الآخر
قد ثبت عندي كذا فاعمل به لم يقبل له نفع الولاية كذا قال المكتوب اليه انه القاضي
ومما ذكره الاستيفاء ايضا سبب بطلان كتاب القاضي الكا اذا كتب بعد ثبوت اى التمسك
اليه والى كل من يقبل اليه من قضاة المسلمين فانه لما عرف اى صحته كما انما يقبل اليه فيجعل
غيره بطلان وكذا من شئ يثبت تبعا ولا يثبت قضا وان كنية اى قوله الى كل من يقبل اليه من قضاة
المسلمين ابتداء اى بدو تسمية القاضي المكتوب اليه حوزة ابو يوسف فانه توسع بعد ما تبلي
القضاء فاذ قال الخصم بعد وصول الكتاب اليه كنية فيه فعل المدعي اى انه باقامة البينة
على انه هو وطعن اى الخصم عند هذا القاضي القاضى الذى كتب اوفى الشهود الذين شهد واعلم
بالحق عند القاضي الذى كتب الكتاب وقال لهذا القاضي اى انك بما افهم به هذا عندك
او قال له سل عن ذلك فانك تجد ما قلت ذلك وقال لهم ما يسقط به عدالتهم بان قال ان
الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكتاب اليه بالحق عبيدا ومعدودون في قذف او فزاعل
الذمة سمع القاضي هذا الطعن فان اقام على ذلك شاهد من لم يقبل القاضي ذلك الكتاب لان
هذه الاشياء يخرج مفردة فلا يمنع قبول الشهادة عليها وبه تبين ان ما ذكره في شرح الجامع
الصغير كتاب القضاء انه قبل ان للخصم ان ذكر ان الشهادة على الحق المفردة مقبولة غير
صحيح لان هذه الاشياء ليست يخرج مفردة هذا اذا اقام شاهدين وان اقام شاهدا واحدا

ذكره الكتاب ان هذه شبهة يعني ان تمكنت الذمة بشهادة الواحد فيقع الشبهة في القضاء
والقضاء مع الشبهة لا يجوز فينصرف فان وجد الامر على ما قاله هذا الواحد فلا يقض
بالكتاب كذا في شرح ادب القاضي للخصم وان مات اى الخصم بقعة اى القاضي الكتاب
على واره او وصيه لقيامهم مقامه جاز نقل شهادة شاهد واحد يعني اذا كان لرجل على
آخرة بلدة اخرى دعوى وله شاهد واحد في بلدته وآخرة بلدة المدعى عليه وادان
نقل شهادة في بلدته ويدعى على ذلك الشخص ويمسك بكتاب الشهادة وبشاهد
هناك جاز ويجوز كتب لو كمل غائب يعني اذا كان لرجل على آخرة بلدة اخرى دعوى وادان
ان يوكل رجلا في ذلك البلدة ليحضره من جانبته مع ذلك الرجل جاز ايضا واختلف في حكم
اى القاضي بقلبه قالوا ان محمل اى اعتبر علم القاضي حتى قال اذا علم القاضي ان زيدا غيبا
من المدعى ياخذ من زيد ويدفعه الى المدعى وهذا جواب رواية الاصم وروى ابن سميعة
عنه ان القاضي لا يقضى بعلمه وان استغاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد
واحد قال لعل القاضي يكون غائبا فيقول فيشترط مع علمه شاهد اخر حتى يكون علمه
مع شهادة شاهد اخر يعني شاهدين كذا في العمادية ثم لما فرغ من ذكر السجل وبيان نقل
الشهادة شرع في بيان المحضر وما اعتبر فيه وفي السجل من تمام التبيين وبيان الصك
والحجة والوثيقة فقال والمحضر ما كتب فيه حضور المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهما
من الامور من المدعى عليه والا تشارك منه والحكم بعد انكاره بالبينة من المدعى او التمسك من المدعى
من المدعى عليه او وجه شرفه الاستنباه وكذا السجل وان في المحيط البرهاني ان الاشارة في
الذم عاوى والمحاضر والفظ الشهادة فاهم ما يحتاج اليه وانما كانت اهم فطعا للاحقاق
لان المدعى يدعواه يستحق المدعى به على المدعى عليه والشهود بشهادتهم يثبتون استحقاقه
ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في السجل لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في
محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم والحضر مع نفسه فاذ اذع هذا الذى حضر
عليه لا يفتى بصحة المحضر وينبغي ان يكتب فادع هذا الذى حضر على هذا الذى حضر اذ
بدون يومه انه حضر هذا وادع على غيره وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في إنشاء
المحضر لا بد من ذكر هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه
وكذلك قالوا في السجل اذا كتب وقضيت لهذا على احد هذا لا بد ان يكتب وقضيت
لجاء هذا المدعى على احمد هذا المدعى عليه وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة
الشهود واشارة الى المدعى لا يفتى بصحة لان الاشارة المعبرة هي الاشارة عند الحكم

اليها في موضعها ولعلهم اشار والى المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى وشاؤوا
الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الى المتداعين ولا يكون
معتبرة فلو بد من بيان ذلك ببالغ الوجوه قطعاً للوجوه والصك ما كتب فيه البيع والشر
والاقرار ونحوها في المغرب الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره معرب والحجة والوثيقة
تتناولان التلاوة يعني السجل والمحضر والصك لان في كل منها معنى الحجة والوثيقة **مسائل**
شئ جمع شئت بمعنى متفقة لا يتبدل وسئل فيه اي في السفلى ولا ينفق كوة
بل يرضى ذي العلو فيجوز اذا كان علو رجل وسئل الآخر فليس لصاحب السفلى ان يتبدل
فيه وتداوله ان ينفق كوة بل يرضى ذي العلو عندي خفيفة سواء كان مضراً له في العلو
اولاً وقلاً يضيع فيه مالا يضر بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان يبنى
في العلو بيتاً او يبيع جذوعاً او يجرث كينفاً رافعة مستطيلة تنشعب عنها رابعة غير زائدة
لا يفتح اهل الاول في حياض دارهم باباً في الثانية لان فتحه للمرور ليس لهم حق المرور
الرافعة السفلى بل هو مختص باهلها لانها جميع اجزاء ملك لا رايها حق لبيع فيها دار ولا
يكون لاهل الاول في الشفعة فاذا اراد واحد ان ينفق باباً فقد اراد ان يغير طريقا في ملك
الغير ويحدث لنفسه في الشفعة فيها فيمنع من ذلك بخلاف التلاوة لان حق المرور فيها للعامة
بخلاف رابعة مستديرة لثقل طرقها حيث يجوز لمان ينفق باباً في حياض اى جانب شاء
لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار لكل واحد منهم **مسألة**
ولهذا لو بيعت دار فيها كانت الشفعة للكل على السواء فيفتح الباب لا يحد لنفسه حقا فلو
يمنع ادعى هبته في وقت فستل بينه وبينه على الشراء بعد وقت الهبة قبل وقته لا ينعى ادعى
دار في يد رجل انه وهبها له وسلمها اليه في وقتها فاستلها العاضى البينة فقال انه جحد في
الهبة فاشترى بها منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة وبرهن عليه بقبول الوادعى وقتا قبل
وقت الهبة فبرهن عليه لا يقبل والغرض ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلو يتحقق التناقص
لجواز ان يقول وهب لي منذ شهر ثم جحد في الهبة فاشترى بها منه منذ اسبوع وفي الوجه
الثاني لا يمكن التوفيق فيحقق التناقص قال رجل لاخر اشترى مني هذه الجارية وانكر اى
الاخر الشراء فقال اى جاز فتم قال اشترى وضما وكان الظاهر ان لا يجوز لاقراره بملك
الغير ان ترك الشراء البائع الخصم لان المشتري لما جحد كان فسخا في جهته اذ الفسخ يثبت به
فاذا ترك البائع الخصومة ثم الفسخ باقراران العمل به وهو امس الجارية ونقلها اقر يقبل
فتم **مسألة** في ان يوف او ينهر جهة صدق مع هبته وفي السنونة لا اى لا يرضى بالان

اسم الدرهم يقع على الجياد والزيوف والبنهرجة دون السقوفة ولهذا يجوز التجوز في الص
والسلم بالزيوف والبنهرجة والبنهرجة لا يقبض ولا يختص بالجياد فلو تناقض بين دعوى
الزيادة أو البنهرجة وبين الاقرار بقبض الدرهم فتقبل من اقر بقبض الجياد أو حصة أو الثمن
أو بالاسم فاء اما الاقرار بالثلاثة الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فانه عبارة عن
القبض بوصف ان تمام فكان عبارة عن قبض حقه الزيد ما برده بيت المال والبنهرجة
ما برده التجار والسقوفة ما غلب عليه الغش قال رجل لا تحرك على الف فرده اى قال ليس
عندك شيء ثم صدق اى قال في مجلسه لم عليك الف لعمري تصدق به بلا حجة اى لا يكون
على المقر شيء لان المقر اذا قال لا شيء لم عليك فقد رد اقراره والمقر له بنفرد برد الاقرار
فذلك ابطاله بنفسه فاذا بطل برده التيق بالعدم فاذا ادعى بوجه فلو بدنه الحجة او تصديق
خصمه اى خمسة دنانير فقال المدعى عليه او فيكها نجا بشهود يشهدون انه دفع اليه
خمسة دنانير كما لا ندري انها من هذا الدين او غيره جاز شاهد ثم وبرئ المدعى عليه كذا
في الاما دية اقام البينة على شراء واراد الرد بعيب رقت بنية بالبيع على راءه ثم كل عيب بعد
التكارة ببيع بغيره اذا ادعى على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعى عليه البيع فبرهن
المشتري عليه ثم وجد بها عيبا تدعيها واراد رد هاهن من البائع انه برئ اليه ثم كل عيب
لم يقبل له الا من بين الكوا من اذ شرط البراءة ثم العيب نص في العقد بتغيره عن غرض
او غيره او رضى من العقد ثم وصف الى وصف بلاء عقد محال واذا بطل التوفيق
لهن المتناقص عن ابي يوسف انه يقبل اعتبارا بقبض الدين ولو امان الدين قد يقضى وان
كان باطلا كما مر كذا ذلك هذا بطل صدك كتب ان شاء الله في آخره اى اكتب رجل اقرار
بدين في صدك ثم كتب في آخره ثم قام بهذا الذي لم يوفى ما فيه يعني من اخرج هذا
البصك وطالب ما فيه فالحق فهو رتبة ذلك ان شاء الله تعالى بطل الذكر كله عند الامام
وعند هاهن يصف الاستثناء الى قوله قام الى آخره وقواهما المستحسنان لان الاصل ان يصر
الاستثناء الى ما يليه لان الذكر للاستثناء ولو صرف الى الكس يكون له البطلان وله ان الكس
كشنى واحد بحكم العطف فصرف الى الكس كما في الكلام المعطوف كونه عيبا جرحا لم يرد طلق
وعليه المشتى الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى ولو ترك فرجة قالوا لا يلتحق به ويصير كفاصل
المسكوت مات ذى فقالت غيرة اسميت بعد موته وقال ورثته بل قبله صدق لان الاستدلال
ثابت في الحال والحال يدل على ما قبله كما في مسئلة الطاحونة اذا اختلف المجر والمستاجر
تدعيان الماء والاشجار حيث يحكم الحال ويستدل بها على الماضي وهذا المذهب مستقيم

وان لم يعتبر له مستحق كما في مسلم مات فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقالوا بعده
فان للقول الورثة ايضا لانها تدعى امر احادنا ولا اصل في الحوادث ان يضاف جدوا الى الورث
الاوقات قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفعها اليه بغير من مات وله في يد رجل
مائة درهم وبعده فقال المودع لرجل آخر هذا ابن الميت لا وارث له غيره فالتاضي يقضي بدفع
الود بغيره اليه لانما اقر ان ما في يده حق الوارث بطريق الحادثة فصار كما لو اقر ان حق المورث
وهي في طريق الاصله فان اقر بان آخر له لم يبد اذ اكد به الاول بل يكون المال كله للاول
لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يد غيره المال فلا يقبل كالمالك الاول لانهما معرف في تركه
فسمعت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا لا تعلم له وارثا او غيره لم يقولوا الى
لم يؤخذ منهم كقول النفس عند الامام وقال لا يؤخذ لان القاضي نصيب نظر الغيب والموت
قد يقع بغتة فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغرماء ويجوز ان يكون وارث علمهم او غيرهم غائب
فيجب على القاضي الاحتياط بالتكليف مبالغة في الاحياء ونفاذ باغ الكواء وله ان جهالة
المكحول له تبطل الكفالة كما مر في كتابها ادعى دارا في يد رجل لنفسه واجبة الغائب
وبرهن عليه اخذ نصف المدي وتترك باقيه مع ذي اليد بلا تكليف جحد دعواه او لا وفا
اذا جحد هاذو اليد اخفاها القاضي منه ويجعلها في يد امين حتى يقدم الغائب وان لم يجد
ترك النصف الاخر في يد امين حتى يقدم الاخر لان الماحد خائن فيؤخذ منه والمقر امين فيترك
في يده وله ان اليد الثانية لا تنزع بدو ضرورة ولا ضرورة لان القضاء وقع للميت بالكل لان
الوارث قال هذا ميراث ولا وارث الا بثبوت الملك المورث واحتمال كونه مختارا للميت ثابت
فلا ينقض بده كما لو كان مقر وبطل جحد بقبض القاضي والظاهر انه لا يجزى فيما يستقبل
لان الحادثة صارت معلومة للقاضي ولذي اليد وجوده باعتبار اشتباه الامور عليه وقد
زال كذا المنقول في الاصح اي اذا كانت الدعوى في المنقول فيقول فيؤخذ منه اتفاقا لاختيار
المنقول الى الحفظ والنزع في يده ابلغ في الحفظ كيد بثلثه واما العقار فمحموط بنفسه
وقيل المنقول على الحادثة ايضا يقع ترك النصف في ذي اليد وهذا اصح لانه يحتاج الى الحفظ
والترك في يده ابلغ في الحفظ لان المال في يد الضمين اشد حفظا وبالا تكثر رضامنا
ولو وضع في يد عدل كان امنا فيه فلو تلف لم يضمن وانما لا يؤخذ الكفيل لانه انشا شخص
والقاضي وضع لقطعها لانه انشاها وصية بثلث ما يقع على كل شيء واذا قال مالي
او ما املكك صدقة يقع على مال الزكاة والقياس فيهما واحد وهو قول زفر لان اسم المالك
عام فليزم التصديق بكل ما له كما في الوصية ولنا ان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى

الله تعالى تصدق المضافة الى مال مطلق لقوله تعالى اخذ من اموالهم صدقة فنصرف الى الفضل
لا الى كل المال فكذا ما نوجبه العبد على نفسه بخلاف الوصية لانها اخت الميراث لكونها
خاتمة كالورثة والارث يجري في جميع الاشياء فكذا الوصية فان لم يجد غيره اي غير مال
الزكاة امسك منه فونة فاذا املك تصديق بقدره لان حاجته مقدمة ثم ان كان صاحب
حرفة بمسك قوت يوم وان كان صاحب دور وخوايت بمسك يشهر وان كان صاحب
ضبعة بمسك قوت سنة وان كان تاجر بمسك مقدار ما يصل اليه ماله صح الا بصاء
بانه علم الوصي لا التوكيل بل هو علم الوكيل يقع اذا اوصى رجل الى آخر ولم يعلم الوصي حتى باع في
شيئا من الزكاة فهو وصي وبيعه جائز ولا يصح بيع الوكيل حتى يعلم والفرق ان الوصية اخت
بعدا انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كصرف الوارث والتوكيل اثبات ولا يتوقف
النصر في ماله لا استحقاق بعده لبقاء ولاية المنيوب عنه فلا يصح بدو علم ثبت له الولاية
فلو علم الوكيل ولو تمسك من صح تصديق لان الاعلام بالوكالة اثبات حق الوكيل ليستوفيه
ان شاء وليس فيه الزام ليشترط شرابط الزام ويشترط لغيره خبر عدل او مستورين
كعلم السيد بحجته عده والسفيع بالبيع واليك بالتمكاح ومسلم لم يهاجر بالشراب لان
الحجر بهذه الجملة يشبه التوكيل فوجب ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الزامات
لما فيه ضرر يلزم الاكثر من حيث منعه غير التصرف فوجب ان يشترط احد شرطى الشها
وهو العدد او العدالة او توفيقا على الشبهين حقهما باع القاضي وامينه عبد الغرماء
المال القضاء واستحق العبد من يد المشتري لم يضمن اي القاضي وامينه بمنزلة الامام
فانهم يجانسون الى امثال هذا اكثر فلو وجع الحقوق اليهم لتقاعدوا غرافتها فيقتل
مصالح الناس ورجع المشتري على الغرماء لانه عقد لم يرجع عهده على العاق فيجب
على من يقع العقد والبيع واقع للغرماء فيكون العهدة عليهم كما لو كان العاقد صبيا
او عبدا محجورا ومن وقد يتركه غيرهما بالبيع فان الحقوق ترجع الى الموكل وان باع الوصي
لهم اي الغرماء باع القاضي وقبض منه وصاع من يده واستحق العبد او مات قبل قبضه
اي التمر رجع المشتري على الوصي لان الرجوع بالثمن من حقوق العقد وحقوقه ترجع الى العا
وهو الوصي نيابة عن الميت لانه وان نصبه القاضي فانما نصبه ليكون قائما مقام الميت
لا ليكون قائما مقام القاضي وحقوق العبد ترجع اليه لو باشره في حيوة فكذا ترجع الى
من قام مقامه وهو الوصي عليهم اي يرجع على الغرماء لانه باع لهم فكان عاملا لهم
ومن على الغرماء على حقه فيه ضمان يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر بعد للميت مال

رجع الغريم فيه بدنه لانه لم يصل اليه وقيل لا يرجع ايضا بما غرم الوصي من الثمن لان الضمان
وجب عليه بفعله لان قبض الوصي قبضه والاصح انه يرجع لانه قضى ذلك وهو مضطرب
كذا في الكافي القاضي اخبر الفقيه ولم يعطهم اياه حتى ملك كان من مالهم الى الفقراء
والثلاثاء المورثة كذا في الواقع وجهه ما امر ملك فامر عالم عدل برجمه او قطع او غير
فصلى به على شخص وسلك فعله وقال بعد آخر لا يقبل قوله حتى يعان الحجة لان قول الفقهاء
يجعل الغلط والتدراك لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به وقالوا ما احسن عندنا زماننا
لان الغضا قد فسد واقد يفتنون على نفوس الناس وما بهم الا في كتاب القاضي الى
القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة وجه ظاهر الرواية في الاصل ان القاضي
امتنع فيما فوض اليه ونحن امرنا بطاعة اولى الامر وطاعة في تصديقه وقبول قوله وقيل الشيخ
ابو منصور ان كان القاضي عالما عادلا يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم ثمة الخطأ والنجاسة
وصدق جاهل سئل احسن تفسير بان يقول في الزنا في استفسار المقرب كما هو المعروف به
وحكم عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالجملة ان اخذ نصا باجر حر لا شبهة
فيه وفي القصاص انه قتل عمرا بلو شبهة في يجب تصديقه وقبول قوله ولم يقبل قول غيره
وهو جاهل فاسق وعالم فاسق لانه لثمة الخطأ بالجهل والنجاسة بالنسبة الا ان يعان سبب الحكم
بغير سبب اشهر مما في قبيل قوله لا شفاء الله صدق معقول حال كونه احذر منك القاص
فصيت به ليكره دفع اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق وادي ريد احدى وقطعه
ظلمما وقرأي يد يكون مما في قصاصه فيع اذا قاض معزول لرجل اخذت منك الف
درهم ودفعته الى زيد قضيت به له عليك فقال الرجل اخذت ظلمما فالقول للقاضي بلو
وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بحق وقال فعلة ظلمما فالقاضي يصدق بكل حال اذا كان
الماخوذ منه ماله او المقطوع يده مقرا بكونه حال قصاصه لانه لما اقر به صار مقرا بشهادة
الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان فجعل القول قوله
بلو يمين اذ لو لم يمين صان خصما وقضاء الخصم لا ينفذ ولو انكر اكونه قاضيا بيمينه
وقال فعلة قبل التقليد وبعد العمل فالقول قوله القاضي ايضا في الصحيح لانه اذا عرف
انه كان قاضيا صححت اضافة اخذ الى حاله القضاء لانها معروفة وهي متبادرة للضمان
فصلا القضاء بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول قوله كما لو قال طلق
او اعتقت وانا مجنون وجنونه كان معهودا **كتاب القسمة** لا يخفى وجه المناسبة بين كتاب
القضاء وكتاب القسمة هي لغة اسم تلك فتسام كالعدو للعداء وشراعيين بين

الحقوق

الحقوق الشائعة بين المتقاسمين وركتها فعل يحصل به التميز بين الانصاء كالكيل والوزن
والعدد والذرع في الكيل والوزن والعددي والذرع وسببها طلب الشكاه واحدهم
الاستماع بحصة حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لم يصح القسمة وشروطها عدم فوت المنفعة
فانها انما في الكل واحد قبل القسمة من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي المفضل على
ما كان قبل الاقرار باصله ومنافعه واما اذا ابتدل فيكون بتدبيل الافراز وحكمها تعين
نصيب كل على حدة لانه لا اثر لترتيب عليها ولا تعري مطلقا اي سواء كانت في المثليات
او اقسامها في معنى افراز هو اخذ عين حقة ومغف مبادلة هي اخذ عوض عنه اي غرقه اذ ما في
جزء معين لا وهو مشتمل على النصيبين فكان ما ياخذ كل منهما نصف ملكه ولم يستفد
من صاحبه فكان افراز والنصف الاخر كان لصاحبه فصلا عوضا عما في يد صاحبه فكان
مبادلة وان وصلة عليا ولا اي معنى الا فزاز والتميز في المثليات وهي المكسور والموزونات
والعدديات المقاربة لان ما ياخذ مثل حقة صورة ومغف فامكن ان يجعل عين حقة
وان غلب الثاني اي معنى المبادلة في غيرها يعني الجوى والعروض لوجود التقاوت بين ابعاضها
فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقة وفزع على ما ذكر بقوله فيما حذر شريك حصته بغيره صاحبه
في الاول كونه عين حقة لا الثاني كونه غير حقة ولعنى انه لا يجزى عليها في محله الجس في غير
المثليات فقرا عند طلب احدهم تعين ان المبادلة لما كانت غالبية في القيمة كالجنى والعروض
كان ينبغي ان لا يجزى على القسمة فيها لكن يجزى عليها لما في معنى الافراز فان احدهم بطله
القسمة بسبب القاضي ان حصته بالانقاع بنصيبه ويمنع الاخر غير الانقاع بملكه فيجوز على
القاضي اجابته وان كانت اجزاسا مختلفة لا يجزى القاضي على قسمتها بالتقدير والمبادلة باعتبار
فجس التقاوت في المقاصد ولو توافقوا اجازة الحق للمهر وسببها نصيب اسم برزق مريب
المال لان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاء لتتمام قطع المنازعة بها فاشبه رزق القاضي
وصح نصيبه باجر على عدد الرؤس اي رؤس المتقاسمين عند تمام لان النفع لهم على الخصوص
وعند هاهنا على قدر الانصاء لانه مؤنة الملك فيقدر بقره وله ان الاجر مقابل بالتميز
وانه لا ينفوت وربما يصوب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينعكس الامر فتعد راعتبا في يتعلق
الحكم باصل التميز ثم ان الاجر هو اجر المثل وليس قد رعون فان باشر القاضي بنفسه القسمة
فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له اخذ الجور وعلى رواية عدم كونها من
جان ويجب كونه عدلا عالما بها اي بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل القضاء فلا بد من عدله
وهي بالعلم والاعتماد على قوله وهي بالعدالة ولا يعين واحدا اذ لو تعين يحكم بالزيادة

على اجر مثله ولا يشترط القسام لئلا يتواضعوا ويتواضعوا على مولاة الاجر فيؤدى الى
الاضرار بالناس وصحت برضاء الشريك لو لا يتهم على انفسهم واموالهم لا عند صغير احد
في لا يصح بل يحتاج الى امر القاضي لقصور ولا يترتب عنه قسم فليما ادعوا الورثة وعقار ادعوا
شراءه او ملكه مطلقا ولو ادعوا الورثة فزبد لا اى لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد
ورثته لا خلاف في الاولين وفي هذا خلاف في الاماين لما انه في بدنها وهو دليل الملك
والاقرار امانة الصدوق ولا مانع لهم فيقسم بينهم كما في المنقول المورث والعقار المشترى
والبنية لا تفيد لانها على المتكركه يترك في صدك القسمة ان قسمها باقرارهم ليقصر عليهم
ولا يكون قضاء على شريك آخر طوله انه ان الميت يصير مقصبا عليه بقسمة القاضي وقول الشريك
ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة البينة ليثبت بها القضاء على الميت فان التركة قبل القسمة
مبقاة على ملك الميت بدليل ثبوت حقه في التركة كالا واد ملكه وارباحه حتى يقضى منها
ديونه وينفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع حق الميت غير التركة حتى لا يثبت حقه فيما يجزى بعده
من التركة فكان هذا قضاء على الميت بقطع حقه فلا بد من البينة ويصير حينئذ بعضهم مدعيها
والبعض خصما وان كان مورا ولا ان يرها انما اى العقار معها حتى يبرهنوا انهما يفران
ادعوا الملك في العقار ولم يذكر وكيف تنقل الهم لم يقسمها حتى يقيم البينة ان لم يكن الاحتمال
ان يكون تغيرها ثم قبل هذا قول في حقيقة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح في القسمة
ضربان لحق الملك تكميل المنفعة ولحق اليد بتمت الحفظ وامتنع الاول ولها ان ملك الملك
وكذا الثاني لا يستغناء عنه لانه محفوف بنفسه كذا في الكافي برهان على الموت وورثته
وهو اى العقار معهم وفيهم صغير او غائب قسم ويصير قسما لهم وهو من الطفل وكل
من الغائب لان في هذا النصب نظر للغائب والخصم فلا بد من اقامة البينة على اصل الملك
في هذه الصورة عنده ايضا بل اولى لان في هذه القسمة فضل على الغائب والصغير يقولهم
وعندهما يقسم بينهم باقرارهم ويعزل حق الغائب والخصم فيشهدا انقسم في ايتهم باقرار
الكلان الخصوم او الصغير على حجة وان برهن واحد من الورثة او شريك او شركاء وغائب
احدهم او كان اى العقار مع الورثة الصغير او الغائب او كان احد من شئ منه اى من العقار
لا اى لا يجوز القسمة اما الاول وهو عدم جواز القسمة اذا برهن واحد فلا بد من ليس معه خصم
وهو ان كان خصما غير نفسه فليس احد خصما غير الميت ومن الغائب وان كان خصما عنهما
فليس احد يخصما غير نفسه ليقوم البينة عليه بخلافه ما لو كان الحاضر من الورثة اثنين حتى يكون
القسمة قضاء بخصم المتقاسمين واما الثاني وهو عدم جواز القسمة اذا شروا او عاقد

فللفرق

فللفرق بين الارث والشراء فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على البائع
المورث ويزن عليه بالعيب ويصير مورا بشرط المورث حتى لو وطئ امته واشترىها
مورثه فولدت فاستحققت رجوع الوارث على بايع مورثه بتمتعها وفيه مال ولد المورث
من جهة فان نصب احد من خصما غير الميت بما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة
قضاء بخصم المتقاسمين واما الملك الثابت بالشراء لكل واحد منهم فملك جديد بالشراء
في نصيبه وبهذا لا يرد بالعيب على بايع بايعه فلا ينتصب للحاضر خصما غير الغائب
في يكون البينة في حق الغائب قائمة بلا خصم فلا تقبل واما الثالث وهو عدم جواز
القسمة اذا كان العقار مع الورثة الصغير او الغائب او شئ منه فلا بد من هذه القسمة
قضاء على الغائب او الصغير الحاضر باخراج شئ مما كان في يده غير يده بلا خصم حاضر
عنهما وقسم بطلب احدهم ان انتفع كل بحصته وطلب ذي الكثير فقط ان لم ينتفع
او كل من حصته يعني اذا انتفع كل الشريك بنصيبه قسم بطلب احدهم لان في القسمة
تكميل المنفعة وكانت حكمة ما يحتملها اذا طلب احدهم حقا وان انتفع احدهم بنصيبه
اذا قسم وقصر بالآخر لقلية نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب
القليل لم يسم كذا ذكر الخصم والخصم عكسه وذكر الحاكم في مختصره ان ابهما
طلب الشئ قسم القاضي قال في الثانية وهو اخبار الشيخ الامام المعروف بخوارزمي
وعليه ان يوزن في الكافي ما ذكره الخصما اصح وفي الذخيرة وعليه الفتوى لا اى
لا يقسم الا قسمين بل القسمة لا بطلبها لان الجبر على القسمة لتكامل المنفعة وفي هذا نقولها
فيه على معنى ما بالذخيرة من يجوز بالتراضي لان الحق لهم ولا الجنتين بالتدخل
يعني لا يقسم الجنتين باذنه الا بغيره في بعض بان اعطى احد المتقاسمين بغيره والاخر
بشأنين منكم باقراره في هذا في مقابلته فانه اذا لا اختلاف بين الجنتين فلا يقع
القسمة بميتا بل يقع بما وجب فلو عتبه القاضي دون الجبر كان ولاية الاجبار للقاضي
يثبت بمعنى التميز لا الموات ولا الرقيق يعني اذا كان الرقيق وهو العبيد والاماء بين اثنين
فطلب احدهما القسمة لم يوجب لهما ان يكون مع الرقيق شئ آخر يصح فيه القسمة جبر كالغنم
والثياب او لا فان كان مع القسمة في قولهم جميعا على الاظهر اما عندهما اقطار واما
عند اى حصة فيجعل الذي مع شئ واحد في القسمة جبرا ويجعل الرقيق تابع له في القسمة
فقد ثبت الحكم الشئ يتبعه وان لم يثبت قصد الشراء في البيع والمنقولات في الوقف
سواء لم يكن قان كالتواكوا وانما لم يقسم الا برضاها وان كانوا قوا وانما لا يقسم

القاضي بينهما عند الخيفة ولا يجبرهما على ذلك ولا يجبرهما عليها الا اتحاد الجنس
كما في الرجل والغنم وله ان التفاوت في الادوي فاحسن لتفاوت المعاني الباطلة كالذهب والفضة
ونحوهما فلا يكون ذلك قسمة وانما الجواهر سائر الحيوانات فان التفاوت فيه اقل
عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكر والانثى في جنس آدم جنسان ومن سائر الحيوانات جنس
واحد ولا جواهر قبل اذا اختلف الجنس كاللؤلؤ والياقوت لا يقسم لان الجنس ما اختلف
لم يتحقق معنى القسمة وهو تكمل المنفعة وقيل لا يقسم الكيان منها الفاضل لتفاوت ونعيم
الصغار لقلة التفاوت وقيل الجواب بحري على اطلاع لان جملة الجواهر من جنس واحد
الرفيق ولهذا الترتيب على تولد او باقوة او خال عليها لا يصح التسمية ولو تزوج او خال
على عبد يصح فاولا ان لا يجبر على القسمة ولا الحام والبئر والرحى لا يرصم وكذا البائين
الدارين لان القسمة لتكتمل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب منفعا به انتفاعا مقصودا لا يتحقق
معنى القسمة فلا يقسم القاضي بخلاف التراضي لانهم الضمير وورثته او دار
وصيغة او دار وحائز قسم كل واحد منهما امور ثلاثة الدور والبيوت والمنازل والدور
مثلة زمة كانت او منفردة لا تقسم عنده قسمة واحدة الا بالتراضي والبيوت تقسم
للتقارب في معنى السكنى والمنازل ان كانت مجمعة في دار واحدة مستقلة بحدودها بعض
قسمت قسمة واحدة والا فلا لان المنزل فوق البيت ودون الدور فلهذا انما
بالبيوت اذا كانت متارة زمة وبالمدور اذا كانت متباينة وفيما في التصرف كما ينظر القاضي
الى اعدل الوجوه ويخص على ذلك وما الدور والضيق والدار والحائز فيقسم كل منها
وحدها لا اختلاف الجنس ثم لما فرغ غريبنا من القسمة تبين ما يقسم وما لا يقسم شرع
في بيان كيفية القسمة فقال وبصور القاسم القسمة في البيوت القاسم ان يصور ما يقسم على
القرطاس يمكن حفظه وتبينه اي يتوبه على سهام القسمة ويذكره على عرف قد روي في قوله
اذر بما يحتاج اليه بالآخر مديركل قسم اي يدير في الباقي بطريقه وشربه لئلا يكون
لنصيب بعضهم خلق بنصيب الآخر فيحقق معنى التمييز والافراز على الكمال فاذا كانت
اثنى مائة برباعية لخمسة مائة وثلاث و نصف منها يجعل ما يقسم ستة مائة
ويقلب الاول الى الثاني وما يليه بالثاني والثالث الى الرابع ويكتب اسماهم ويجعل
قرعة فمن خرج اسما ولا فلا سهم له وان كان صاحب السهم من اخذ حصة وان كان صاحب
الثالث اخذ وما يليه وان كان صاحب السهم من اخذ حصة وان كان صاحب السهم من اخذ حصة
لست بانتم في القسمة الا برصام خلق دارين جارة فاد

فضل

فضل بناء فاد احد الشريك ان يكون عوض البناء راقم واراد الاخر ان يكون عوضه من
الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرضى بازاء
البناء من الدار الا اذا عذر في القاضى ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة
بينهم في الدار لا في الدارهم فلا يجوز قسمة ما ليس مشترك فان وقع مسيل قسم هذا من شرط
بقوله ويضرب كل قسم بطريقه وشربه وما بينهما من مميزات الا في ما وطريقه في قسم الاخر لا
شرط فيها في القسمة صرف اي المسيل والطريق عنه الى القسم الاول وان امكن تحصيل معنى
القسمة وهو قطع الشركة وتكتمل المنفعة بلا ضرورة ولا فسدت اي القسمة لان المقصود
وهو ما ذكرنا لم يحصل في قسمه وتشتأن على وجه يمكن لكل منهما ان يجعل مسيل وطريق
حاز بهادة القاسمين عند اختلاف القاسمين في القسمة عند الخيفة والى يوسف عند
خود والشايع لا يجوز لانهما شهادة على فعل نفسهما ولهما انهما شهادة على فعل غيرهما باستيفاء
حقوقهما مسيل وعلو وسفل وعلو مجرد ان غر العلو والسفل قوم كل واحدة وقسم بها
اي بالقيمة لان السفل يصلح بما لا يصلح له العلو كالبيوت والشباب ولا صطبل وغير ذلك
قصاها كالجنتين فلا يمكن التوزيع الا بالقيمة اقر احد القاسمين بالاستيفاء ثم ادعى
الغلط في القسمة ان بعضهما ما صانه في يد صاحبه وقد كان شهد على نفسه بالاستيفاء
لا يصح له ان يدعي القسمة بعد تمامها عقد لازم قد عني الغلط يدعي لنفسه حق الفسخ
في العقد وهو سبب في العقد فلا يقبل الا بحجة فان لم توجد استخلف الشريك لانهم
لا اقر ولا يقرهم واذ انكروا اختلفوا عليه لرجاء النكول فمن حلف منهم غلص ومن نكل
جمع بين نصيبه ونصيب المدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان الناكل كالمقر واقران
حجة عليه دون حجة قائله اي لا حجة له مع دعواه اصله للتناقص واجيب بان القاسمين
ويعود عقد على قوله فافترس ما قلنا من حجة التناقص فظهر الغلط في فعله فلا يقبل اخذ بذلك
الاقرار عند ظنهم بالحق وان سارا الى الشريكين قبضته يعني نصيبه فاخذ شريكه نصيبه
وانكلى اي شريكه حصة لانه يدعي له النصيب وهو منكر والقول للمنكر مع الميمين وان
قال قبل اقراره بالاستيفاء ان شريكه الكد او لم يسيل الى الحام واليمين في القسمة
لان اختلاف في مقدار اصله حصل بالقسمة فصارت نظير اختلافه في مقدار البيع كما ذكر
في حكمه في الخلف في الدعوى ولو اختلفا في التقويم لم يلقط اليه لا دعوى الغبن
ولا اعتبار به في الدعوى فكذلك لو التراضي اذا كانت القسمة بقضى القاضي
في الخلف فاحسن لان

أحدهما يتأخر في بد الآخر أنه من نصيبه وانكر الآخر فعله البينة لأنه يتبع عليه حقا وهو ينكر
وان أقامها فالعبرة بالبينة المدعى أنه خارج أن استحق بعض معين من نصيبه لا تنفع القسمة
اتفاقا واستحقاق بعض شائع في الكل فتنسخ أي القسمة اتفاقا واستحقاق بعض شائع
من نصيبه لا تنفع عبد أي حصة أي لا تنسخ لكن له ولاية النسخ بل يرجع في نصيبه
خلافه لا يبرهن فانه يقول ينقض القسمة وما بقي في أيدهما يكون بينهما نصفين وقول
محمد مضطرب والأصح أنه مع أي حصة كذا في الكافي فظهر من في التركة المستحق تنسخ أي
القسمة إلا إذا قضوه أي ثورته الدين أو إبراء الغرماء ثم الورثة أو بقى منها ما بقي به أي
بالدين يعني إذا قسمت التركة بين الورثة ثم ظهر من محيط قبل الورثة أقصوه فان قضوا
صحت القسمة ولا فسخت لأن الدين مقدم على الإرث فيمنع وقوع الملك لهم فيها إلا إذا
قضوا الدين أو إبراء الغرماء ثم منهم في يصح القسمة بزوال المانع فكذا إذا لم يكن محيط الغلق
حق الغرماء بها إلا إذا بقي منها ما بقي بالدين في لا تنسخ لعدم الاحتياج إليه ولو ظهر من في
في القسمة بالقضاء ينقض عند الكل لأن تصرف القاضي مقيد بالحد ولم يوجد وإن كانت
بالتراضي له أن يبطل القسمة فقد قيل لا ينفذ إلا قوله من يدعيه لأنه دعوى الغبن ولا عبرة به
في البيع فكذا في القسمة لوجود التراضي وقبل تنسخ وهو الصحيح ذكره في الكافي عند المتقاضي
دنيا في التركة صح حتى إذا أقام البينة أنه أن ينقض القسمة ولم يكن قسمة إبراء من الدين كان
القسمة تصادف الصورة وحق التعزيم يتعلق بالبيع ولو ادعى عبثا لا أي لا يصح التناقض
إذا أقام على القسمة قرار منه بأن المضموم مشترك وصحت المهاداة وهي لغة متعاطلة ثم
الهيئة وهي الحالة الظاهرة للتمتع بالشئ والنهائي في تعامل منها وينبذوا على امر من رضاه
وحقيقته أن كل من رضى بهيته واحدة ونحوها وشرا قسمة المنافع والقبيل في لا يجوز
لأنها مبادئة المنفعة بجسدها جازت بالاجتماع في سكنى هذا بعضا فمروا في
بعضا وسكنى هذا علوها وذلك سفلها وفي خدمة عبد بأن يخدم العبد هذا العتق
يوما وذلك الشريك يوما كسكنى بيت صغير بأن يسكنه هذا الشريك يوما وذلك الشريك يوما
وخدمة عبد بأن يخدم زيد هذا العبد ويخدم بكر العبد الآخر إذا كانت المهاداة في
المكان كانت أقران من كل وجه ولهذا لا يشترط فيها التوقيت وجاز لكل منهما أن يستقل
ما أصابه بالمهاداة بشرط ذلك في العقد ولا لحد في المنافع على ملكه ولا كذلك في العتق ولا في
وفي المهاداة في الزمان فإن رضى وجه ويجعل المستقر من نصيبه شريك في المبادئة في
وأما خلاف ذلك لأن معنى الإقرار بتحقيق المهاداة في المكاد وفي الزمان يتأخر في الزمان

في عبد واحد لأنها متعينة فيه لغز الزمان في المكان والبيت الصغير كالعبد لا في غلة عبد
أو عبدتين أو غلة بعل أو بعلين أو ركوب بعل أو بعلين أو ثمرة شجرة أو لبن شاة أي لا يجوز
المهاداة في هذه الأشياء أما في عبد واحد أو بعل واحد فلو أن النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء
فالظاهر أن الغلة في الحيوان فيقوت المعادلة بخلاف المهاداة في الاستيفاء دار واحدة حيث
يجوز في ظاهر الرواية لأن الظاهر عدم التعيين في العقار فافترقا وأما في عبدتين أو بعلين
فإن التفتت في الخدمة جواز للضرورة لا متناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لأنها تقسم
وأما في ركوب بعل أو بعلين فلا ركوب يتفاوت بتفاوت الركابين فلا يتحقق التسوية فلا
يجوز للقاضي عليه وأما في ثمرة شجرة أو لبن شاة ونحوه فلا أن التفتت يختص بالمنافع فلا يجوز
في التفتت والضرورة يتحقق في المنافع لا متناع قسمتها بعد وجودها لغير فنها يجوز
الأصل **كتاب الوصايا** وجاز هذا الكتاب في آخر الكتاب ظاهر لأن آخر أحوال الآدمي في
الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاصا بكتا القسمة لأن القسمة بين
الورثة تكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدق ثم سمى بالموصي به ولا يصح لغة طلب شئ
من غير ليعمله في غيبته حال حيوته وبعد وفاته وشرعا يستعمل تارة باللام يقال وصي فلان
فلا بد أن يكون بمعنى ملكه بعد موته ويستعمل أخرى بالي يقال وصي فلان إلى فلان بمعنى جعل
وصيا له يتصرف في ماله وأطاعه بعد موته والقوم لم يعرضوا للفرق بينهما وبيان كل منهما
بالاستيفاء بل ذكروها في أثناء نثر المسائل وقد بين ههنا كل منهما بانفرادهما ولما
اختلف تعريف كلفا المشترك بين المعنيين بمفهوم واحد عرف كل منهما بادخال القسمة
بينهما فقال لا يصح جعل الغير مالكا لما له بعد موته أو تفويض التصرف في ماله ومصالح أطفاله
إلى غير بعد موته فههنا بيان بأن المعنيين الأول في بيان الوصية بالمال ونحوه وهو المنفعة
فإن الوصية قد تكون بالمنفعة كما سياتي ذكرها قوله أو صيت بكذا الفلاني ونحوه فباللفاظ
المستعملة فيها وشرطها كون الموصي مالكا للملك فلا يجوز في المملوك ولو مكاتب الصغير
والمجنون وعدم استيفاءه بالدين لأنه مقدم على الوصية كما سياتي في كون الموصي حيا
وقرأه إذا كان ميتا بطلت الوصية وكونه غير وارث ولا قال لما سياتي في عدم جواز الوصية
للغائب والظاهر في كون الموصي قابلا للملك بعد موت الموصي ما كان أو منفعة ونحوها
فإن الوصية بمالك أحد يد الموصي له لا قامة الموصي إياه مقام نفسه حتى وجب الاستبراء
على المهاداة الموصي بها جازت بالثلث للرجعي وإن لم يجز أن يترك لغيره عليه وسلم
لأن الله يهبه في حكمه بثلث أموالكم في آخر عمركم زيادة لكم في آخركم فظهر حاجته

وعليه الاجماع ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانها تمليك مقبلا
الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى اذا وصي لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن وصي
الوصية لا يدخل ولو عكس بان وصي لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الوصي بطلت الوصية
للاول لما ذكرنا لا الزيادة عليه اي على الثلث لان حق الورثة يتعلق بماله لا بغيره سبب
زواله اليهم وهو استغناء عن المال لكن الشرع جوزه في حق الورثة بغيره لان مقتضى مقتضى
تقصير كمالهم ولو لم يجز في حق الورثة لثلاث يتأذى بعضهم باثر الباقي لا ان يجز
ورثته بعد اي بعد موته وهم كبار لان الامتناع لمقتضى عدم استغناء ولا يعتبر اجازتهم
حال حيوتهم لانها قبل ثبوت الحق لان ثبوت عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف
ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود وبذلك
باق من اي من الثلث عند غي ورثته واستغناءهم بحصصهم لانه ترد بين الصدقة على اليمين
والهبة للقرىب والا ولى اذ يتبع برضا الله تعالى ولا لهما اي لولا غناهم ولا استغناءهم
بحصصهم فلان ترك اولى لان ترك الوصية صدقة على القرىب بقدر الوصية والوصية تصدق
على الاجنبى فالاولى لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح كترك
مع احد مما اى ان له يكن الورثة اغنياء او لا يستغنون بحصصهم من التركة وتراث الوارثين اولى
ووجبت اذا كان عليه حق الله تعالى كالزكاة والحج لانه لما قصر منه في حيوة وجب له التمام
بعد مائة تخلفه لزمته وتوخر اى الوصية عن الدين لانه اهم الحاجات فان فرض في اليمين ببيع
الا ان يبرأ الغرماء في تصدق لرواى المانع وصح ما اى الوصية بالكل اى بكل ما اريد
وارثه لان المانع من الصحة يتعلق حق الوارث فاذا التقي تصدق وصحت بما تركت ماله في الحياة
الوصية للعبد بعين فراعيا ماله لا تصح اما الوصى بثلث ماله مطلقا تصح وتكون وصية
للعق فان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كل بغير سعاية وان خرج بعض عتق وسبق في بقية قيمة
ولو وصي له شئ من الدار او الثياب او المرسلة قال الامام الشافعى الاصح انه لا يصح كالوصية بالدين
وقال في المنية لو وصي لعبد الفلانة الفقة جازت الوصية وذا في حالة المالى في الخلافة
فاما ان يبرأ هذا بما سوى العتق او يطلق ويجعل في غير الاصح وفي اخايتهم لو وصي لمكان
نفسه او لام ولد نفسه اى لم يبرأ نفسه جاز الكل استغناء الوصى لعبد الفلانة الفقة
ثم مات جازت الوصية في كلهم الا عند اى حنفية في الوصية للفقير بثلث ثلثها وعلية ثلثها
قيمة وله ثلث ماله من سائر التركة فينقضان ويتراد ان الفضل عند صاحبه فيبقى العبد
ويصرف الوصية اولا الى العتق فان فضل من الثلث شئ كان الفضل للعبد وصحت للكل

ان يقول او صدق ان فلو كذا درهم او بى اى بالكل ايضا بان يقول او صيت بثلث جاري
منه فلو كان الوصية بثلث من ثمن الوصية اخذ الميراث والارث بحري في الصورتين
تصح الوصية ايضا كذا الثانية انما تصح ان ولد اى الحمل لا فى سنة اشهره وقها اى
وقت الوصية وان وصية الحمل موقوفة على وجوده وانما يتيق بوجوده اذا ولد في
هذه المدة وبلا الاجملا فانها ايضا تصح لان الاصل ان ما يصح افراد به بالعقد يصح استثنائا
وما لا فلا كما مر في البيع ويصح افراد الحمل بالوصية فيصح استثنائا ومما لم يسم له
يا اى من الاول والثاني تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الا بينة والثاني
لانه بعد الذمة يساوى المسلم في المعاملات حتى جاز المتبرع من الجانبين في الحيث فكذا
في الماتة لا حربي في اى في الجامع الصغير الوصية محرمة وهو في دارهم باطلة لانها ترصلة
وود نهى عن بيع ما يقاتلنا لقوله تعالى انما يهيكم الله عن الذين يقاتلونكم في الدين الا بينة
وفي السيد الكبير ما يدل على الجواز وجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في
الكافي والنهاية قوله لا يخفى بعد بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو
في دارهم فانه اذا كان عن حربي ليس في دارهم وهو المستأمن فاذا الحربي فادام في دار الحرب
من ثلث تلك بخلاف المستأمن فانه ليس كذلك وهو المراد مما ذكر في السيد الكبير والوارث
لقوله عليه وسلم لا وصية لوارث وقائله مباشر سواء كان عامدا او خاطئا لقوله
جاء في الصلوة والسلام لا وصية للقاتل ولا تصد الاستعجال في فعل محظور فوجب
بالكم من عن مقصوده وهو ارث وقوله مباشرة اخرا عن التسبب كوضع الحجر في غير
ملكه الا باجازه ورثته وهم كبار الاستثناء متعلق بالمستثنين او يكون القاتل مصيبا
يكون في الاستعجال ولا من صبي ممة لانه بيع وهو ليس من اهله الا في تجهيزه وامر فقه فانه
يجوز عندنا الاستعجال احق الم يكن ممة الذي يبرأ منه وان وصية مات بعد اذ ارث
متعلق بقوله ولا تصبي ممة يعني اذا وصي ثم مات بعد اذ ارث لم يجز لعدم الاهلية وقت
المباشرة او اضا فيها اليه بل قال اذا ارثت فثلثي لغيره وصية فانه لا يجوز تصديق الولاية
فان يملكه يتخير اى تعليقا كما في الطارق والعتاق ولا من عبد لانه ليس في اهل الدين ومما
يقول في الوفاة لانه ايضا ليس في اهل الدين وقبل عندهما يصح في صور ثلث الوفاة الا اذا
اتفاها اى اضاف اليها المكاتبة الوصية التي العتق في تصح لان اهليتها تامة والمانع حق
المشور فيصح اضافته الى حال السقاية ولا من مفضل للسكان بالامانة اعلم ان ايماء الاخرس
وكذا سائر الكهان يخلفون معتقل الانسان في وصية وكما في طروق وبيع وشراء وقود

وعليه الاجماع ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانها تملك مقبلا
الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى اذا وصي لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن وصي
الوصية للدخول ولو عكس بان وصي لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الوصي بطلت الوصية
للاولاد كما ذكرنا لا الزيادة عليه اي على الثلث لان حق الورثة يتعلق بماله لا بغيره سبب
زواله اليهم وهو استغناء عن المال لكن الشرع جوزه في حق الجانب بقدر الثلث لئلا يترك
تقصير كحاضر ولم يجوزه في حق الورثة لئلا يتأذى بعضهم باثر الباقي لان الجيز
ورثته بعد اي بعد موته وهم كبار لان الامتناع لم يمتنع لهم واستفادوا ولا يعتبر جازيهم
حال حيوتهم لانها قبل ثبوت الحق لان ثبوت عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف
ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود ويثبت
باقبل منه اي قبل الثلث عند عي ورثته واستغنا ثم خصصهم له ثم ترد بين الثلث على الثلث
والهبة للقريب والا في اول اذ يتبع به ارضاء الله تعالى ولو اكلها اي لو اكلها هم ولا يستغنا
بخصصهم فالتزك اولي لان ترث الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية والوصية تصدق
على الاجنبي فالاولى لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح كتر
مع احد مما اي اذ لم يكن الورثة اغنياء او لا يستغنون بخصصهم من التركة فترث الوصية اولي
ووجبت اذا كان عليه حق الله تعالى كالتزكوة والحج لانه لما قصر منه في حيوته وجب له التزك
بعد مماته تخليه لزمته وثق حراي الوصية عن الدين لانه اهم الحاجتين فانه شرع في الوصية ببيع
الا ان يبرأ الغرماء في تصح لزوال المانع وصحة اي الوصية بالكل اي بكل ما اريد
وارثه لان المانع من الصحة يتعلق حق الوارث فاذا التقي تصح وصحت بما يترك ماله في الحياة
الوصية للعبد بعين مراعيا ماله لا تصح اما لو وصي بثلث ماله مطلقا تصح وتكون وصية
للعق فان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كله بغير سعاية واذا خرج بعض عتق وسبق في بقية قيمته
ولو وصي له شيء من الدار او الثياب او المرسلة قال الامام الشافعي الاصح انه لا يصح كالوصية بالدين
وقال في المنة لو وصي لعبد الفلن او لامة الفلن جازت الوصية ودنا محالة لما في الخلاف
فاما ان يبرأ هذا بما سوى العبد او يطلق ويحل في غير الاصح وشاخصه لو وصي لمكان
نفسه او لامه وان نفسه اي لم يبرأ نفسه جاز الكل استغناء ولو وصي لعبد الفلن او لامة الفلن
ثم مات جازت الوصية في كلهم الا عند ابي حنيفة في الوصية للفقير بثلث ثلثها وعلية ثلثها
قيمة وله ثلث ماله غير ساير التركة فينقصان ويراد ان الفضل عند صاحبه بغير العبد
ويصرف الوصية او لا الى العتق فان فضل من الثلث شيء كان الفضل للعبد في وصية العبد

ان يقول او صدق في قوله كذا رهنا وبه اي بالجل ايضا بان يقول او صيت بجل جازي
منه لقوله فان الوصيتين تصح لان الوصية اخذ الميراث والارث يجري في الصورتين
فتصح الوصية ايضا كذا الثانية انما تصح ان ولد اي الحمل لا قبل من ستة اشهر من وقتها اي
وقت الوصية فان صحته وصية الحمل موقوفة على وجوده وانما يتيق بوجوده اذا ولد في
هذه المدة وبالله الاجملا فانها ايضا تصح لان الاصل ان ما يصح افراد به بالعقد يصح استثناء
وماله فلا يحكم في اليوم ويصح افراد الحمل بالوصية فيصح استثناءه وماله للمسلم للدمي
يا حسن كذا ولا يقره تعالى انها كره الله عن الذين لم يقاتلوه في الدين الا في الثاني والثاني
ثبوتهم الذمة بساوي المسلم في المعاملات حتى جاز المتبرع من الجانبين في الحيوة وكذا
في المات لاحري في داره في الجامع الصغير الوصية محرمة وهو في دارهم باطلة لانها ترث وصلة
وودتها غير يبرأ ثلثا لقوله تعالى انما يهيكم الله عن الذين يقاتلونكم في الدين الا في
وفي السيل الكبير ما يدل على الجواز وجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان ضل جاز كذا في
الكافي والتمهات اقول لا يخفى بعد بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجامع الصغير وهو
في دارهم فانه احتراز عن حربي ليس في دارهم وهو المستأمن فان الحربي مادام في دار الحرب
ممن يقاتل ينفذ المستأمن فانه ليس كذلك وهو المراد مما ذكر في السيل الكبير ولا وارثه
لقوله عليه وسلم لا وصية لوارث وقائله مباشرة سواء كان عامدا او خاطئا لقوله
جاء في الصحيح والسياسة لا وصية للقاتل ولا تصد الاستعجال بفعل محظور فوجب
بالحرمان عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة احتراز عن التسبب كوضع الحجر في غير
ملكه الا باجازه ورثته وهم كبار لا يستثناء متعلق بالمستأمن او يكون القاتل مصيبا
بكره في الشراء ولا من صبي مملوك لانه يبيع وهو ليس من اهله الا في تجهيزه وامره فانه
يجوز عندنا استثناء احمي الم يكن ميرا له يجرى بسلامه وان وصيلة مات بعد الادراك
متعلق بقوله ولا تصبي ممتزجة اي اذا وصي ثم مات بعد ادراكه لم يجر لعدم الاهلية وقت
المباشرة او اوصاها اليه بل قال اذا ادركت ثلثي اقدون وصية فانه يجوز لقصي الولاية
فان يملكه يجرى به تعليقا كما في الطلاق والعتاق ولا من عبيد لانه ليس في اهل البيت ومكان
في ان ترث وفاته لانه ايضا ليس من اهل البيت وقبل عندهما يصح في سوق ثرا الوفاة الا اذا
اوصاها اي اوصاها اليه المكاتب الوصية الى العتق في تصح لان اهليتها ثامة والمانع حتى
ما لو في فيص اضافة الى حال اسقاطه ولا من معتقل للسادة بالاشارة اعلم ان ائمة الاخيرين
يكرهون المكاتب ان يخوف معتقل الانسان في وصية ونكاح وطلاق ويبيع وشراء وفود

والفرق ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معروفة وذلك في الاخرى دون معتقل
اللسان حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معهوده كما بمنزلة الاخرى وقد راجع
بسنة وقيل ان دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه
مخرج عن النطق بمعنى لا يرجح زواله فكان كالآخرى قالوا وعليه الفتوى ذكره الربيعي
قبولها بعد موته اي قبول الوصية لا يعتبر ان بعد موت الموصي لان اوان ثبوت حكمها
بعد الموت فيبطل قبولها ووردها قبله اي قبل الموت كما اذا قل لا مراه انت طالق فدا على
دريم فان ردّها وقبولها باطل قبل العقد كما مر به اي بالقبول ملك اي الموصي به ولا ملك
قبله لان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يرد الموصي له بالعيب ولا يملك احد اثبات
الملك لغيره بل هو اختيار بخلاف الميراث فانه خلافه حتى يثبت فيه هذه الاحكام خبرا
من الشارع بله قبول لولا بینه عليه الا اذا مات موصيه ثم هو اي الموصي له بله قبول
فهو اي الموصي به لورثته اي ورثة الموصي له استحقاقا والقبول ان يبطل الوصية لما ذكرنا
الملك موقوف على القول فصلا كشرائط قبل قبوله بعد ايجاب البيع وجه الاستحسان
ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تماما لا يلحقه الفسخ من جهة وانما توقفت الحق
الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه الخيار المشتري اذ مات قبل
الاجارة وله اي ويجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية بقول صحيح نحو رجعت عما اوصيت
لان من يبيع لم يبيع فصار كالهبة وصلى بقطع حق المالك غير المقتضى بقطع قرب وحياطة
او يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه بدونه كالبناء او يزيل ملكه كالبيع فان كل تصرف اوجب
زوال ملك الموصي كان رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وهبه ثم رجع فانه الوصية
لا تشترط الا في ملكه فاذا ازاله عنه كان رجوعا وخرج الشاة الموصي به رجوعا لا للخصم
الى حاجته عادة فصار هذا المعنى صادرا ايضا بخلاف غسل ثوب اوصي به فانه لا يكون رجوعا
لان ما اراد ان يعطى ثوبه فغير يغسله عادة فكان تقرير المحمدي ليس رجوع لان الرجوع
اثبات في الماضي ونفي في الحال والمحكي نفي في الماضي والحال فبینهما تناف وللهذا لا يكون
رجوع النكاح فرقة كذا كل وصية اوصيت بها فحرام او حلالا فانه ايضا ليس رجوعا ولا وصف
للموت والرؤية يقتضي بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية اوصيت بها اخرها
بخلاف تركتها فان الاول ليس رجوع والثاني رجوع لان ترك الشيء اسقاط والتاخير
ليس باسقاط فان الدارين اذا قل لمدينه تركت لك دينك كان ابراء له ولو قال اخبر
عني لا يكون ابراء كذا في المحيط وبخلاف كل وصية اوصيت بها باطلا فانه ايضا رجوعا

الباطل

الباطل ايه سلاش لا اصل له والذي اوصيت به لمزيد فهو لغيره ولو قلنا ان وارث
فان كان من غير ما يكون رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة واثبات التخصيص له فافترض
عن الاول ان الورثة بالخيار ان شاءوا اجازوا وان شاءوا ارجعوا فاما اذا اوصى به لآخر
ايضا فانه لا يكون رجوعا لانه اللفظ صالح للشركة والمحل يقبلها فيكون العبد مشتركا بينهما
ويكونان عالة معا وقتها فالاى من الوصيتين بخاله لان بطلان الاول لا يضره ولا اثبات
الثاني فاذا لم يثبت له فهو له ولا يكون له في حياته وقتها فمات قبل الموصي فهو لورثته
الموصي بطلان الوصيتين لانه لما اثبت للثاني ان كان رجوعا عن الاول فبطلت في حق الاول
وصحت في حق الثاني ثم بطلت بموته قبل موت الموصي تبطل هبة المريض ووصيته لمن
تكرها بعد ما اى بعد الهبة والوصية الاصل في هذا الفصل ان كون الموصي له وارثا او غير
وارث لجواز الوصية وفسادها يعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار يعتبر كون
المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار لجوازه وفساده فاذا اوصى المريض لامرأة بشئ
او وهب لها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية فانه انما يجاب
بماضاف الى ما بعد الموت وهو وارثه والوصية للوارث باطلة واما الهبة وان كانت
من غير صورة فهي كما لمضافة الى ما بعد الموت حكمها كما انها وقعت موقع الوصايا لا ما يقع
ويقرر حكمه عند ثبوت بخلاف اقراره فان المريض اذا اقر لامرأة بدين ثم تزوجها
ثم مات جاز اقراره لما مر من المعبر فيه كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهي
اجنبية فيه وبطلت وصيته وهبته واقراره لابنه كافر او عبدا او مكاتبيا ان اسلم او عبق
بعد ذلك اي بعد الوصية والهبة وغيرهما اما الوصية والهبة فلما قرأ المعبر فيهما حال
الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن سبب الارث وهو النية قائم وقت
الاقرار بغيره ثم لا ينافر فصار باعتبار الهبة ملحقا بالوصايا المعهود وهو العاخر عن
المشئ لانه في رجلية والمملوك الفرج او يوصى نصف البدين ثم يقع عن المحرم والمكره الا رتبة
والسبل وهو الذي في يد ارباش ومكره والمسؤول وهو الذي يكون له علة السبل وهو قرح
يكون في الرتبة طال مدة سنة كالبيع والا فكل المريض يعني ان هذه امر ارض منته من عرض
واحد منها وقصر في شئ من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشتملة على الفسخ الاربعة كانت
المريض مرض الموت فيعتبر تمامه من الثلث وان مات بعد تمامه لم يكن مرض الموت الا اذا سلم
في الفسخ الى كل منها مائة الرتبة صارا المرض بمنزلة طبع طبيا بغيره ويخرج صاحبه من احكام
المريض حتى لا يشترط بالزمان واي جماع الوصايا وكان بعضها فضا وبعضها نافذ وصاق

الثالث في الفرض والنقل قدم الفرض سواء قدم الموصي أو آخره كالحج والزكاة والكفارة
لأن الأصل أن يقدم الأحرار وأن تساوت في القوة قدم ما قدم أي الموصي في الذكر لا الظاهر
من حال الإنسان أن يبدأ بما هو ألام عنده والثابت بالظاهر كالثابت بالنقل ولو نقص
على تقديم ما بدى به لزمنا تقديمه كذا هنا أوصى بحج عنه رابعا من بلده أن كفي نفقة لأن
الواجب الحج من بلده ولهذا اعتبر فيه من المال ما يكفي من بلده والوصية أداء ما كان واجبا
عليه ويجوز رابعا إذا لم يلزمه أن يحج ما شيا فانصرف إليه على الوجه الذي وجب عليه ولا
أي وإن لم يكف في حيث يكفي والقياس أن لا يحج عنه لأنه أوصى بالحج بصفة وقد عرفت
وجه الاستحسان أن غرضه تنفيذ الوصية فنفذ ما يمكن مات حاج في طريقه وأوصى
أي بأن يحج عنه كذا أي من بلده أن كفي نفقة ولا في حيث تكفي وقال وهو قول زفر
يجوز عنه من حيث بلغ وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غير في الطريق وأما ما كان
فيحج عنه من حيث مات بالاجتماع ذكره الزيلعي أوصى بأن يحج عنه هذه المائة فهلك منها درهم
يجوز عنه بما بقي من حيث يبلغ استغنى وإن لم يهلك شيء أحج بها فإن بقي منه شيء ردت على
الوارث لأن التركة حق الورثة إلا ما استغنى عن الوصية بخلاف الوصية بأعناق عبيده
أي بهذه المائة فهلك منها درهم حيث لم يعق بالباقي لأن الوصية لمستحق لم يصح تنفيذها
لغيره وهنا أوصى بالعق لعبد يشترى بما سمي فلم يصح تنفيذها في عبد يشترى باق منه لأنه
غيره ولو كان فيه تنفيذ الوصية لغير الموصي وهذا لا يجوز أوصى بالشيء بكل ما له عبد
فيعق عنه ولم يجز الورثة بطلت لما مر أن العبد المشتري بالكل معاير لما يشترى بالثلث كذا
إذا أوصى بأن يشترى له عبد بالف درهم وراد الالف على الثلث لم يجز للقياس بينهما أيضا
باب الوصية بالثلث أوصى له بثلثه وآخر بثلثه فإن أجاز الورثة فلهم الثلثان ولهم
الثلث وإن لم يجزوا أي الورثة فالثلث بينهما نصفين ثم ما استوفيا في سبيل الاستحقاق
فيستوفيان في الاستحقاق والثلث بصيق عن حقهما فيكون بينهما ولو أوصى له بثلثه
ولآخر بثلثه ولم يجزوا فكذا عندنا في حصة أي الثلث بينهما وعندهما جميع أي يجعل
أربعة أسهم ثلثة للموصي له بالكل واحد للموصي له بالثلث لأن الزائد على الثلث إنما يبطل
بمعنى أن الموصي له لا يستحقه حقا على الوارث لكن يعتبر في الوصية له يأخذ من الثلث
بحصة ذلك الزائد إذا لم يجب لأبطال هذا المعنى فخرج الثلث ثلثة فالثلث واحد لكل
ثلثة صارت أربعة فبقية الثلث بهذه السهام ولو أوصى له بثلثه ونصفه ولم يجزوا فالثلث
بينهما نصفان عندنا وعندنا على خمسة أسهم سهم صاحب الثلث لا يجوز جعل كل أسدين

سهما وثلاثة أسهم لصاحب النصف لأنه الحاصل بالقرب ولو له بالثلث ولاخر بالسدس
سألت بينهما الثلثا عندهم بلا خلاف ثم هذا الخلاف مبنى على خلاف مقرر بينهما
ذكره بقوله ولا يضرب أبو حنيفة للموصي له بما زاد على الثلث قال في العناية أي لا يجعل فرض
من مال سهما أي جعل ومفعول لا يضرب محذوف أي لا يضرب شيئا قال صدر الشريعة
المراد بالضرب الضرب المصطلح بين الحسنا فإذا أوصى بالثلث والكل فعند أبي حنيفة سهما
الوصية ثلثان لكل واحد نصف بضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون
نصف الثلث وهو السدس فكل سدس المال وعندهما سهما الوصية أربعة والواحد من
الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل
ثلثة من الأربعة وهي ثلثة أرباع الثلث فيضرب ثلث الأرباع في الثلث يقع ثلثة أرباع الثلث
ولصاحب الثلث واحد من الأربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو ربع ربع ربع الثلث
الأي الحجابة صورتهما عبدان لرجل قيمة أحدهما الف ومائة وقيمة الآخر ستمائة وأوصى
بأن يباع أحدهما لفلان بمائة والآخر لفلانة بمائة فإن الحجابة حصلت لأحدهما بالف
والآخر بخمسمائة والكل وصية لكونه في حال المرض فإن لم يكن له غيرها ولم يجز الورثة
جاءت بثلث فيكون بينهما الثلثا فابضرب الموصي له بالالف بحصة بثلثه وهي الف
والموصي له الآخر بحصة بثلثه وهي خمسمائة ولو كان هذا كسائر الوصايا على قول أبي حنيفة
وجب أن لا يضرب الموصي بالالف بأكثر من خمسمائة والسعاية صورتهما أن يوصي بعق
عبد من قيمة أحدهما الف وقيمة الآخر الفان ولا مال له غيرهما إن أجازت الورثة عتقا
جميعا إن لم يجزوا عتقا فالثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما على قدر حصتهما
ثلثا الف الذي قيمة الفان ويشي في الباقي والثلث الذي قيمة الف ويشي الباقي
والدراهم المرسلة الخ المطلق من ثلثها ثلثا ونصفا ونحوهما صورتهما أن يوصي لرجل
بألفين وآخر بآل وثلث ماله الف وأن يجز الورثة فإنه يكون بينهما الثلثا لكل واحد منهما
بضرب جميع وصيته لأن الوصية في شرحها صحيحة لخوان أن يكون له مال آخر يخرج هذا
العقد من الثلث ويجوز الإمام بين هذه الصور الثلث وبين غيرها أن الوصية إذا كان
مقدرة بما زاد على الثلث فيرجع كالنصف والثلثين ونحوهما والشرح يبطل الوصية
في الزائد يكون ذكره لأنه أفاد بغيره في حق الضرب بخلاف ما لم يكن مقدرة حيث لا يكون
في العتق ما يكون مبطو الوصية كما أن الوصية بخمسين درهما وألف ماله مائة درهم
فإن الوصية غير باطلة بالكلية لا سيما أن يظهر له مال فوق المائة وإن لم تكن باطلة بالكلية

تكون معتبرة في حق الضرب ولو اوصى بصيب ابنه بطل لان الوصية بما هو حق الا لا يصح
لغيره ولو اوصى بمثل اي مثل نصيب ابنه لا اي لا يبطل او لا مانع منه ولو اوصى بسهم او جزء
اي لو قال اوصيت بسهم من مالي او جزء منه لم يثبت وارثه اي يقال للوارث اعط ما شئت
لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية فالبيان الى الوارث هذا ما اختاره المشايخ بناء
على ان العرف ان السهم كالجوز وما اصل الرواية فيجوز وفيه المذكور في الوفاة ولو اوصى
بسدس ماله واجيزه ثلثه اي يكون السدس فاحذر في الثلث قال اصدر الشريعة فان قلت
قوله ثلث مالي ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشاء يجب ان يكون له النصف عند
اجازة الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشاء فهذا يمنع اي هذا اورد هذا
الاستدلال ولم يجب عنه قوله وبالله التوفيق بخلافه انشاء وانما يجب النصف عند
الاجازة لو كان النصف مدلول باللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث في كلامه
شايع وضم الشايع الى الشايح لا يفيد زيادة في المقدار بل يتعين الاكثر مقدما كما هو في
ولهذا قال الجمهور في غلبة الثلث من ضمن السدس فانما تضمن لا يتصور في الشايح
وضم السدس الشايح الى الثلث الشايح لا يفيد زيادة في العدد فانه يتناول اكثر من الثلث
وفائدة الاجازة انما تظهر فيما يكون متناول للفظ والامكان برامسب ان الاجازة
وتقرب من هذا قول المعقول ان ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وهو من مالي
له سدس يعني اذا قل سدس مالي لم يتم في ذلك المجلس لا مجلس آخر سدس مالي كما
له سدس واحد لان المعرفة اعمد معرفة وثلث دراهم او غنم وملك ثلثاه لم ياتي
يعني اذا اوصى بثلث دراهم او ثلث غنم فهلك ثلثا كل منهما وفي ثلث وهو يخرج من ثلث
ما بقي من ماله فلم يصح له جميع ما بقي وقال زفر له ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك
بين الورثة والموصي له والمال المشترك يتوي ما توي منه على الشركة يعني ما بقي منه عليها
وصار كما اذا كانت التركة اجناسا مختلفة ولما ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق احد
في الواحد ولهذا يجري فيه الجوز على القسمة واذا امكن الجمع جمع حق الموصي له فيما بقي بعد
للوصية على الارث لان الموصي جعل حاجة في هذا المعين مقدمة على حق ورثة بقدر الموصي
فكان حق الورثة كالسنة وحق الموصي له كالاصل والاصل من مال شتمل على اصل وتبع
اذا هلك شيء منه ان يجعل الهالك من التبع كما في مال الزكوة حيث يصرف الهالك الى الفقير
او لا ثم انصاب بنيه ثم وهم ولو اوصى بثلث فقبضوا ونباهة مختلفة او ذرة او ابي الموصي
ثلاث ما بقي لا لا اصرها التفاوت بين افرادها فتكون اجناسا مختلفة فلا يمكن جمع حق

احد

احد هم في الواحد ولو اوصى بالف وله اي الموصي نقد وبن علي الغير من جنس كالف هو
الف الموصي به نقد ان خرج اي الف من ثلثة اي ثلث النقد لا مكان ابقاء كل ذي حق حقه
بالرجوع في ماله والاف ثلث النقد وثلث المأخوذ من الدين يعني كل ما خرج شيء من الدين
اخذ ثلثه حتى يسد في الف لان الموصي له شريك الوارث وفي تخصيصه بالدين بحسب حق
الورثة لان العين اولى من الدين ولو اوصى بثلثة لزيد وبكر لم يثبت كان لزيد مطلق اي سواء علم
وت بكر ولا لزيد لبيت ليس باهل للوصية فان زاحم الحي الذي هو من اهلها كما اذا اوصى
لزيد وبكر وقدر اي يسف انه اذا لم يعلم الموصي موته فله نصف الثلث لان الوصية صحيحة
عنده لم يكن في مرض الحي لا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم موته لان الوصية ليكر لغو فكان
راضيا بكل الثلث لزيد كذا لو اوصى له اي لزيد ومن كان في هذا البيت ولا احد فيه كان الثلث
لزيد لان الموصي لم يستحق مالا او اوصى له اي لزيد وعقبه كان الثلث لزيد لان العقب
من عقبه بعد موته فيكون معدوم في الحال او لم يلد لزيد ولو لم يكن فوات وله قبل موت
الموصي وله العقب ولده او نوافس من ولده شرطه عند موت الموصي فالثلث كل لزيد
في ذواته ان يكون له العدم والميت لا يستحق شيئا فلو ثبت المراجعة لزيد فصار كما اذا
اوصى لزيد وبكر وان قال ثلث مالي بينهما اي بين زيد وبكر ميت فقصه اي نصف الثلث
لزيد من ثلثه في مال الموصي ان كان له ثلث من ثلثه اي نصف الثلث او لزيد مثله بثلثه وهو
اي اوصى بثلثه اي الموصي له ماله اي الموصي عند موته لان الوصية عقد استوفى
مقتضى اى ابدان الموت وبيعت حكمه بعد فبشرط وجود المالك عند الموت لا قبله وكذا اذا
كان له مال فملك ثم كتب لوصي بثلث غنمه ولا غنم له او هلك قبل موته بطل الى الايض
لما ذكرنا ان اجاب بعد الموت في غير قيامه فان هذه الوصية تعلقت باله بن قبض بقبول
عند الموت ولا بد له غنم فاستغناه ثم مات فالصحيح عند اذ الوصية تصح كذا انشاء
من غنم ولا غنم له فان الوصية باطلة لانه انما اوصى بالغنم ثم الامراده عين الشاة حيث
جعل جزء من الغنم وفي قوله اوصيت بشاة من مالي لم يقصدها من ماله لانه لما قال من مالي دل على
ان غرضه الوصية بما له انشاء ولو اوصى بثلث ماله لا ماله اولاده ومن ثلثه الفقراء والمساكين
اي لا ماله الا اولاده ثلثة اجناس من الثلث وثلثه اي الفقراء والمساكين الباقيان من ثلثة
الاجناس بالانصاف هذا قد عرفت عند تحصيل ثلث على سبعة اسهم ثلثة ماله ماله
اي لا يملك المذكورة الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقله في الميت اثنان والاربعين
الاجناس وثلثها ان الجمع بالاربعين بطل الجمعية كقوله ثلث الاجناس ثلث النساء في اربع

وفات

الواحد فيقسم على خمسة وثلاثين ثلثة منها ولو اوصى بثلثة زبد والفقير نصف بينهما
وعند محمد يقسم الثلث اثلثة فاولا ووصى بمائة زبد ومائة بكر او وصى بمائة زبد
وخمسين بكر ان اشرك آخر معهما اي قال لا خير اشركك معهما فله اي ذلك الاخير
ثلث كل مائة في الاول لان نصيب زيد وبكر متساويان فيه وقد اشرك آخر معهما
فيكون شريكا لكل منهما فله ما لكل منهما وهو ثلث المائة ونصف ما لكل منهما في الثاني
لان تحقيق المساواة بينهما غير ممكن لتفاوت المالين ولا بد من العمل بمفهوم لفظ
الاشراك فخلناه على مساواة لكل واحد منهما كما هو وجه التماس عمل باللفظ بقدر
الامكان وفي له على دين قصده صدق الثلث يعني اقل الميراثين فطابقا لورثة
لقد ان على دين قصده فلهما فاصدق فلهما الى الثلث والتماس ان لا يصدق لانه
امر هو بخلاف حكم الشرع وهو تصديق المدي بلا حجة ولا قوله لانه على دين اقرار
بالجهول وهو وان كان صحيحا لكن لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاستحسان
انه سلطة على مال بما اوصى وهو يملك هذا التسليم بمقدار الثلث بل يوصيه له ابتداء
فيصير تسليط ايضا بالقرار له بدني مجهول فالمراد قد يحتاج الى ذلك بان يعرف اصل
الحق ولا يعرف قدره فيسعى في فكائه رغبة بهذا الطريق فيجعل وصية في حق التنفيذ
وان كان دينا في حق المستحق وجعل التقدير في الوصية فلهما بصدق الثلث لا الزيادة
فان اوصى بالثلث مع اي المقله الاول بلا رجوع عند عزل اي الثلث لهما اي المقله
والوصي له والباقي وهو الثلثان للورثة لانه ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة
وهذا مجهول فله نزاح المعلوم فيقدم عزل المعلوم فيقال اي بعد ما عزل يقال لكل من
اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم وما بقي من الثلث فله صاحب الوصايا به تمام
فيه صاحب الدين وفي العزل فائدة اخرى وهي ان احد الطرفين قد يكون اعرف بمقدار هذا
الحق وانصر به والآخر المذبح والجزء بينهما يختلفون في العمل اذا ادعاه الخصم فاذا عرفت لنا قلنا
علمنا ان في التركة شيئا شاعيا في كل التركة فامر اصحاب الوصايا والورثة ببيان ما اذ اتفقوا
شئنا لو اخذ اصحاب الثلث الثلث ما اقروا والباقي لهم ويؤخذ الورثة بثلثة ما اقروا ويستبعد
اقرار كل فريق في قدر حقه ويجوز كل اي كل فريق منهم في العلم في دعوى الزيادة فاي اذا
ادعى المقله زيادة على ذلك لانه خلف على ما جرى بينه وبين غيره وفي بالقرابة واجتنب
له نصفه وغاب الوارث يعني اذ اوصى لوارثه ولا حجب فلا يجزي نصف الوصية ويبطل
وصية الوارث لانه اوصى بما يملك اختصاصه وبما لا يملك فصح في الاول الثاني وفي الحي

الميت الكل الحي لان الميت ليس باي الوصية فلا يصلح من اجماع يكون الكل الحي والوارث
من اهلها او لم ياصح به اذ الوارث كونه حرم لعارض وثلثة اقواب متفاوتة بكل رجل
ان صاع ثوب وله يد راي هو والورثة تقول لكل نوى حقت بطلت يعني اذا كان له
اقواب جدد وردت في ووجه ما فوصى بكل واحد لرجل وضاع ثوب ولم يرد ايتها هو
والورثة تقول لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقت قد ضاع فكان المستحق مجهولا
وجها لانه تمنع صحة النضار وتحصيل المقصود فبطلت الوصية كما لو اوصى لاحد هذين
الرجلين الا ان يسلم اليه الثوبين الباقيين وان سلموا الباقيين زال المانع وهو الجود
وصية الوصية اخذت والحيته التي الجيد وذو الردى التي الردى وذو الوسط ثلث
كل من الجيد والردى ان الثوبين انما يقسم بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان ياخذ كل واحد
منهم ثلثي الثوب وانما تعين حق صاحب الجيد في الجيد اذ لا حق له في الردى بيقين ويجعل
ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد الاصل ويجعل ان يكون حقه في الضام بان يكون
هو الجود وكان تنفيذ وصية في محل محتمل ان يكون حقه اولى وانما تعين حق صاحب
الردى اذ لا حق له في الجيد بيقين ويجعل ان يكون حقه في الردى بان يكون هو الردى الاصل
ويجعل ان يكون حقه في الضام بان يكون الردى فكان تنفيذ وصية في محل محتمل حقه
اي لو اوصى لرجل من الثلث كل من الثوبين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب
الردى لثاني الردى لم يبق الا ثلث كل واحد منهما فقد تعين حقه في ذلك ضرورة كذا الكا
وبين معين في داره من ثلثة اشخاص فاد اصابه اي البيت المعين الوصى فهو الوصى لولا
اي وان لم يوصيه لكان له ثلثه في ثلثة اشخاص فاد اصابه اي البيت المعين الوصى فهو الوصى لولا
بعضه فانه انقسم فان وقع البيت في نصيب الوصى فهو الوصى لولا ان يدعها وعند محمد
للموصي له وان وقع في نصيب الآخر فله الوصى لولا ان يدع البيت فله صاحب الوصية
وعند محمد مثل ذلك من ثلثة اشخاص فاد اصابه اي البيت المعين الوصى فهو الوصى لولا ان يدعها
كذلك قبل بالاجماع في كل من خلع في محرم وبالف معين في مال زيد له الاجازة بعد
الموصى والمبلغ بعد ما يعني اذ اوصى في مال رجل لغيره فاجازته اجازة الى ان يعطى
الموصى فان فعله الجواز وان لم ينع بغيره في مال الغير فيقف على اجازته فاذا اجاز كان
بغيره فانه ايضا فله ان يمنع من التسليم لانه لم ينع بغيره فاشبه الجبة قبل التسليم بخلاف ما اذا
اوصى بالزيادة على الثلث واجازت الورثة لان الوصية في غيرهما صحيحة في نصيبها
ولا رهنه فلا مشاع لغير الورثة فاذا اجازوها ساء حقهم فتمت من جهة الوصى

اقرا احدا لا بين بعد القسمة بوصية ابية دفع تلك نصيبه لانه اقر له بثلث شاي في التركة
 وهي في ايديهما فيكون مقرر بثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقر احدهما بثلث لغيره لان
 الدين مقدم على الميراث فيكون مقرر بثلثه فيقدم عليه اما الموصى له بالثلث فثمة بثلث
 الوارث فالجسم له شيء والا ان يسلم للورثة مثله ولدت الموصى بها الزيد بعد موت
 الموصى وقبل القسمة وقبل الموصى له فما له ان يخرج من الثلث والا اخذ الثلث منها
 ثم منه يعني اذا اوصى لرجل بانه فولدت بعد موت الموصى ولما قبل القسمة وكلاهما
 يخرجان من الثلث ماله فهما الموصى له لان الام دخلت في الوصية اصله والولد يتبع
 لا يتبع بالام فاذا اولدت ولما قبل القسمة والتركة قبلها بمقتضى حكم تلك الميت
 بدليل انه نفذ وصاياه منه ونقض ديونه دخل في الوصية كانه اوجب فيهما الوصية وكانا
 للموصى له وان لم يخرج من الثلث بنفذ وصيته ولا من الام ثم من الولد هذا اذا اولدت قبل
 القسمة وقبل قبول الموصى له ولو ولدت بعد اى بعد القبول وبعد القسمة فهو الموصى
 لان التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت في الزيادة على اصل ملك الموصى له
 ولو ولدت بعد القبول وقبلها اى القسمة ذكر القدر ورى انه لا يكون موصى به ولا يعتبر
 خروجه من الثلث وكان للموصى له جميع المال كما لو ولدت بعد القسمة ومضى اخذها قالوا
 يصير موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول ولو لم يولد
 الموصى له يدخل تحت الوصية بل في حكم ملكه اى ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية
 فصدا ولا سرية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي **باب العتق الاعناق**
 في المرض من انواع الوصية لكن لما كان له احكام مخصوصة افرد به باب على حدة واخره عن
 صريح الوصية لان الصريح هو الاصل المعبر حال العقد في تصرف انشائي فيه معنى المتبرع
 احتراز عن تصرف اخبارى فانه اذا اقر بالدين في المرض نفذ من كل المال ولذا التكاثر فيه
 بهر المثل نفذ من كل المال فلو كان ذلك التصرف الال انشائي في الصحة فمن اى يعتبر من كل
 ماله والا فمن ثلثه بخلاف الاخبارى وما ليس بتبرع فانه ليس كذلك والمعتبر حال الموت
 في الال صفة اليه فيكون ذلك التصرف الال انشائي من ثلثه مطلقا اى سواء كان في الصحة او في
 بعد ان كان مضيا قالوا الموت اذا مات لوجود المضاف اليه ومن صرح منه بالصحة
 لان حق الوارث والغريم انما يتعلق بماله في مرض الموت وبالمظهر انه ليس كذلك واصله
 اى المرض ومجانبة وصيته وضمانه من الثلث لانه في حكم الوصية لكونها في المرض قال جاني
 فاعتق من اى المجانبة احق من العتق وهما اى المجانبة والعتق في عكسه اى اعم العتق بخلافه

صورة المجانبة ثم الاعناق ما اذا باع عبدا قيمته مائتان بمائة ثم اعتق عبدا قيمته مائة
 ولا مال له اى يصرف الثلث الى المجانبة ويسعى العبد في كل قيمته وصورة العكس
 اعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع الذي قيمته مائتان بمائة يقسم الثلث وهو المائة
 بينهما نصفين فالعبد المعق يعق نصفه بمجانبة ويسعى في نصف قيمته وصاحب
 المجانبة يأخذ العبد الاخر بمائة وتحسين وعندهما عتقه اولى فيهما اذ لا يلحق الضيق
 وله ان المجانبة اولى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق اولا وهو لا يخل
 الرفع من اى المجانبة اى عتقه بين المجانبة بن نصف من الثلث لادى من المجانبة بن نصف
 فلا خير بين العتق والمجانبة الثانية لان العتق يتقدم عليها فيستويان وفي عكسه
 يعني اذا اعتق ثم جاني ثم اعتق لهما اى المجانبة نصف ولهما اى المعتق نصف يعني
 يقسم الثلث بين العتق الاول والمجانبة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني
 تنظر اى الوصية يعق عبده ان جاني بعد موته فدفع بغيره اذا اوصى بعتق عبده ثم مات
 جاني العبد جاني ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد مضى لان حق جاني الجانية مقدم على
 حق جاني الموصى وحق الموصى له لانه يتلقى الملك من جهة الا ان ملكه فيه باق وانما يزول
 بالدفع فانه اخرج من ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الموصى او وارثه بعد موته بان
 تارة **باب الوصية** اوصى بعتق العبد وبيع العبد بدينه وان فدى اى اذ فداه
 الورثة بان اذ اذ في ما لهم لانهم هم الذين التزموه وجازت الوصية لان العبد ظهر عن
 المجانبة بالهداء كانه لم يحن فينفذ الوصية اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد
 عتقه في وصية الوارث وصية جاني اذا اوصى بعتق لزيد بثلث ماله وترك
 عبدا فاقول من الوارث وزيد اى اذى زيد اعتاقه في وصية لزيد بثلث ماله ويكون وصيته
 ينفذ من الثلث اذى الوارث اعتاقه في مرضه ليكون وصيته صدق الوارث وحرم زيد
 لان الموصى له يدعى استحقاق ذلك ما بقى من التركة بعد العتق لان الاعناق في الصحة ليس بوصية
 وله ان ينفذ من جميع المال والارث يتكره لان مدعاياه العتق في المرض وهو وصية ايضا لكنه
 يقدم على الوصية بثلث المال فلو كان منكرا والقول المنكر مع الميم الا ان يفضل من ثلثه
 شيء على قيمة العبد لولا ان ارحم ابيره من اى زيد على دعواه اى الاعناق في الصحة فله المال
 لان الثابت بالبيعة كالنات عيانا وهو خصم في اقامتها لا ثبات حقة اذى زيد دينا على
 ميت وادعى عتقه اعنا في وصيته وصدقهما وارثه يسعى العبد في قيمته ويدفع اى
 ثلث قيمته الى اى زيد ولا يعق ولا يسعى في شيء لان العتق والدين ظهر معا بصدق الوارث

في كلام واحد فصار كأنهما ثبتا بالبينة ونزع عني عينا في صحته فوات وعليه دين لم يسع العبد
له في شيء فهذا مثله وله ان الاقرار بالدين اقوى ولهذا يعتبر من كل المال في جميع الأحوال
وهو ليس بوصية من المريض ولا قرار بالعق في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث
والاقوى يدفع الادب في مقتضاها ان يبطل العنق اصادوك بعد الوصي لا يحتمل الانتقاض
فمقتضاها معنى بايجاب السعابة مات وترك ابنا والفقير قال رجل لعلي عليه السلام قال
رجل آخر لعل المتزك ودفع في وصدة فها اي لا قبل الوديعه عنده اقوى وعندهما
سواء هذا مختار صاحب الهداية وقيل الالف بينهما نصفان عنده وعندهما الوديعه اقوى
هذا مختار صاحب الكافي **باب الوصية للقارب وغيرهم** اقارب هذا وما عطف عليه
مستند خبر قوله الا في محماه فصاعدا واقرباؤه وذوو قرابته وذوو النسب محرمات فاعدا
مردوي رحمه الله اقرب فالقرب يعني اذا اوصى لواحد مما ذكر ففي عني عينا في صحته فوات وعليه دين لم يسع العبد
قاله قرب من كل ذي رحم محرم منه سوى الوالد والولد لا يطلق عليهم اسم القريب من
سبي والده قريب كان عاقا لان القريب في العرف من يقرب اليه فممن بواسطه القرب وتقرب
الوالد والولد بنفسهما لا يقينهما ويدخل فيه الجد والجدة وولد الوالد في ظاهر الرواية
لما ذكرنا انما اعتبر القربة لان الوصية اخت الميراث وهي تعتبر الميراث فكذلك في الجمع
المذكورة الميراث اثنان فكذلك في الوصية وانما اعتبر الحرمة لان مقتضى في الوصية
فيخص بها من يستحق الصلة من قرابته ويسمى في الصغير والكبير والحر والعبد والذكور
والانثى والمسلم والكافر وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينتسب اليه من قبل الاب والام
الى اقصى اب في الاسلام ويسمى في القرب والابعد والواحد والجمع والذكر والانثى والمسلم
واختلف في اشتراط اسلام ماقصى الابعد عند فرع على قوله الاقرب فالقرب يقولون له
عجبا وحالا ان هو اوصى الوصي به لعمري يعني اذا اوصى لا قاربه وله عيان ولا يخلو الوصي به
لعمري لانه يعتبر القرب فالقرب كما في الارث وعندنا يقتسم بينهما ارباعا كان اسم القرب
بنينا ولهم ولا يعتبر ان القربة وفيهم وخالفين نصف بنية وبينهما الى نصف الوصي به للعلم
ونصف للخالين لان اللفظ جمع فلو بد من اعتبار معنى الجموع وهو الاثنان في الوصية كما عرف
فبضم الى العلم لان لصبر جمعا فياخذ هو النصف لانه اقرب وباخذ ان النصف لعدم
من يقدم عليهم ما يتجوز ما اذا اوصى لذي قرابته حيث يكون جميع الوصية للعلم لانه لفظ مفرق
فيجمع الوصية لانه اقرب وفي علم له نصف لما ذكره من اعتبار معنى الجموع واخذ النصف
وفي علم وجمعة استوي لان قرابتهما مستويان ومنع الجمع فتتفق بهما فاستوفوا وجرايه

ملاصقوه عند ابن خنيفة وزفر وهو القياس لان الجار عند الاطلاق انما يتناول الجار الملاق
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الجار الحق بسبقه اي يقربه والمراد هو الملاق وفي الاستحسان
وهو قولها هو من يسكن مع الموصي ويجمعهم مسجد محله لان الكل يسمى جارا عرفا
واصره كل ذي رحم محرم من امرأته لانه عليه الصلوة والسلام لما تزوج صفية اخرج كل
من ملك من ذي رحم محرم من اكل مالها وكانوا يسمون اصهار النبي عليه الصلوة والسلام
واختانته زوج كل ذات رحم محرم منه كان زواج البنات والاخوات والعمات والخالات
وكذا كل ذي رحم محرم من اذ واج هؤلاء قبل هذا في عرفهم واماني عرفنا فلا يتناول الا في
المحارم ويسمى في الحر والعبد والاقرب والابعد لان اللفظ يشمل الكل واهله امرأته لانها
المرأة به لغة وعرفا قال الله تعالى اذ قال لاهله اي امرأته يقال ناهل اي تزوج وعندهما
من كان في عياله ونفقة اعتبار العرف قال الله تعالى فيجبنا واهله الا امرأته والمراد
من كان في عياله وآله اهل بيته لانه الا القيلة التي ينسب اليها فيدخل فيه كل من ينسب اليه
من قبل البائنة الى اقصى اب له في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر
والعبد والكبير والصغير وعنده من كان الاب اهل البيت وكذا الجد وجنس اهل بيت ابيه
دون امه لان الاثنى يتجنس ابيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الاب والام واهل
بيت ابيه اذ اوصت امرأته لاهل بيته او لجنسها لا يتناول ولدها الا اذا كان
مقدم ابيها كذا في الكافي وولد زيد يتناول الذكر والانثى لوجود مبدء الاستنفاذ
فيها وفيه ذكر كذا لا تثنى يعني اوصى لودته فاون ففيهم لذكر مثل حفظ
الا تثنى لانه انما انشأ على لغة الورثة علم ان قصده التفضيل كما في الميراث وانما في قوله
وتعريفهم ومنعهم من اموالهم يتناولون فقيرهم وغنيهم وذكرهم وانما هم ان اوصى
اذا امك في القابل في حقهم من الوصية عليك والاي وان لم يخصوا فلفظهم
لان المقصود من الوصية القرينة وهي في سدة الجلالة ورحمة الموعظة وهذه الاشياء تتحقق
الحاجة فجاء حملا على الفقراء بخلاف ما اذا اوصى شيئا من بني فدون وهم لا يخصون ولا يتناولون
بني فدون وهم لا يخصون حيث تبطل الوصية اذ ليس في اللفظ ما ينشئ عن الحاجة ولا يمكن
تصحيحه عليك في حق الكل للحمية الفاحشة المانعة عن الضيق اليهم وفي الوصية الفقراء
والمتساكين بحيث لا يفرق الا الذين منهم اعتبار المعنى الجمع واقله اثنان في الوصايا كما من
وبنودون بحيث يكون هو قوله الهداية وار اوصى لبي فاون يدخل فيه الاثنا في قوله
لبي خنيفة او قوله لاهل بيتي لان جميع المذكورين اول الاثنا ثم رجوع وقول يتناول الذكر

خاصة لا تحقيقة الاسم للذكور وانتظامه للاناث تجوز والكلام بتحقيق وقال في الكلام
ولو اوصي لغير ذل فلهن فهو على الذكور لا غير عند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة آخر اعتبار
للحققة وقال محمد يدخل فيه الاناث وهو قول ابي حنيفة اوله وقال في الوفاة وفي بني فلان
الا في منعه اقول لم يظهر في ستر اختيار صاحب الوفاة القول الذي رجح عنه الامام
ووافقه ابو يوسف في رواية الادا كان اسم قبيلة اوخذ الفخذ في العتار اقل من البطن او ايا
الشعب ثم القبيلة ثم القبيلة ثم العارة ثم البطن ثم الفخذ كذا في الصحاح فبينا ذلك
ومولى العتاقة والمواكلة وخلصا منهم اذ ليس المراد بهما عيانا منهم بل مجرد الانساب كني
ادم عليه الصلوة والسلام ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة والمواكلة وخلصا منهم اوصى به
معتقون ومعتقون بطلت لان المولى لفظ مشتق من مولى بمعنى مولى المولى لا مولى العتاقة ولا مولى
منع عليه فلا ينتظم بالفظ واحد في موضع الاثبات بخلاف ما اذا حلف لا يكلم مولى
فلا حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه مقام النفي ولا تنافي فيه الا ان يبين في جوده قال
في الكافي وجب الوقف حتى يقوم بالبيان ولم يوجد فبطل ضرورة ويدخل فيه اي في المولى
من اعتقه في صحته ومصرته لتناول اللفظ اياه لا مقبوره وامر اولا به لان عتقه يحصل
بعد الموت والوصية تضيق الى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله وعن ابي يوسف
انهم يدخلون لان سببه استحقاق لان في حقهم فيطلق اسم المولى عليهم **باب**
الوصية بالخدمة والسكنى والتمتع وصح الوصية بخدمته عبده وسكنى داره ماله ماله
وابدا لان المنافع يصح تملكها في حال الحيوة ببدن وبدونه فكذلك بعد المات لحاجته
كما في الاعيان ويكون مجرى ساعه ملكه في حق المنفعة حتى تملكها الموصي له على ملك الموصي
كما يستوفى في الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الواقف ويجوز موقفا ومؤبدا
كما في العارية فانها تملك على اصلها بخلاف الميراث فانه خلافة فيما يملك الميراث وهو
في عين تنفع بالمنفعة عرض لا يبقى حتى ان الموصي له بالخدمة اذا مات لا يورث عنه ويعلمها
اي صحته الوصية بعتل عبده وعتله دارا لا يورثها بل المنفعة فاحذرت حكمها فان خرجت
رقبهما اي رتبة العبد والدار سلمت اليه اي الموصي له لهما اي الوصية لان حق الموصي له في
الثالث لا يراجه الورثة ولا اي وان لم يخرج رقبتهما من الثلث يهاون العبدان بخدم
الورثة يومين والموصي له يومان لا حقه في الثلث وحقهم في الثلثان كما في الوصية بالعين
ولا يمكن قسمة العبد اجزاء لانه لا يتجزى فصرنا الى المهاداة ابقاء المحققين وتقسيم الدار اجزاء
بغير اذ اوصى بسكنى الدار ولم تكن يخرج من الثلث فيقسم عن الدار اثارا لا لانها لا تنقسم

القسمه بالاجزاء وهو اعدل للتسوية بينهما زمانا وانا وفي المهاداة تقديم احدهما زمانا
او مهاداة اي اقسما الدار مهاداة فمحيب الزمان لان الحق لهم الا ان الاول اولى وليس
للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها اي الدار وعمر ابي يوسف ان لهم ذلك لانه خالص ملكهم وفي
الظاهر ان حق الموصي له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر للميت مال آخر وكذلك حق
المزاحمة في ايديهم او خرب ما في يده والبيع يتضمن ابطال ذلك فمدعوا عنه وبطل اي الوصية
بموت اي موت الموصي له في جوده موصيه لما تقر بان ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا مات
الموصي لم يصح الايجاب كما لا يصح ايجاب البيع للمشتري بعد موته وبعد موته اي موت
الموصي لم يورث اي الوصية له لان الوصية لا يورث الوصية اوجب الحق الموصي له ليستوفي المنافع
على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث الموصي لم يستحقها ابتداء فملك الموصي بادره وهو
غير جائز وليس للموصي له بالخدمة والسكنى ان يوجر العبد او الدار في المنفعة ليست بمال
على اصلنا وفي تملكها بالمال احداث صفة المالمية فيها تحقيقا للمساواة في عقد المعاوضة
فانما يثبت هذه الولاية لمن تملكها بعبادتك الرقبة او لمن تملكها بعقد المعاوضة حتى يكون
مملكا لها بالصفة التي تملكها بها اما اذا تملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها بعوض
كان مملكا باكثر مما يملكه معنى وهو لا يجوز ولا للموصي له بالعتل استعماله اي العبد
اي الدار في اقله لانه اوصى له بالعتل وهو د ر ا م ا و د ناير وهذا استيفاء المنفعة نفسها
ولا شك انه متعارفان ويتفاوتان في حق الورثة فانه لو ظهر من يملكها اذ اؤمه من
العتل باسره اذ اؤمه بعد استيفاءها بخلاف ما اذا استوفى المنافع نفسها ولا يخرج
العبد من المباداة الا ان يكون هو واهله في غيرها فيخرج من الخدمة اخرج من الثلث لان الوصية
تنفذ على ما يعرف من مقصد الموصي فاذا كان الموصي له واهله في موضع آخر مقصوده
ان يعمل العبد اياه لخدمته واذا كان في مصره مقصوده ان يملكه من خدمته العبد
فمعه ان يلزمه مسقة السفر فلا يكون له ان يخرج من بلده ولا اي وان لم يخرج من الثلث
فلا اي يخرج العبد لخدمته الا بان الورثة لبقاء حقهم فيه وصلى لرجل بخدمته عند
سنة ولا يخرج منه سنتين ولم يخرج من اي الورثة خدمته اي العبد الورثة سنة
ايام وخدم الموصي لهما ثلثة ايام يوما لصاحب السنة ويومين لصاحب السنتين
حتى يمضي تسع سنين لان عين العبد لا تقسم فيقسم بالتميز زمانا فوفير الحق فيهم
اوصى بهذا العبد لفلان ويجز منه لآخر وهو يخرج من الثلث مع اي الايضاء لانه اوجب
لكل منهما شيئا معلوما وما اوجب لكل منهما جمل الوصية بانفراده فلا يتحقق بينهما

اي الوصية يعني بان يقول مثله هذا القدر من مالي وصيت لزيد وهو غني او يقول
محصول حلت لهم لصحة التملك لهم لتعينهم وكذلك الحال في الوقف يعني ان الوكيل
المطلق مختص بالفقر ولا يجعل للغني وان عظمه واذا خص يعني معين او يقوم محصور
اغنياء حل لهم ويمكن منافعة لا عينه حتى اذا ما تواتر رعيته في ملك الوقف
او وارثه واذا ما تواتر لفقراء **الباب الثاني في الايصاء** يعني جعل الغير
اوصى لزيد اي جعله وصيا وقيل عنده فان رده عنده رده لانه متبرع في ذلك فان
شاء ما دام عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصي ولاية الزام التصرف على الغير وليس له
تفريقا يمكنه ان يوصي غيره ولا اي وان لم يرد عنده سواء رده عنده غير ان يرد مائة
فان اي لبره لانه لما قبل في وجهه اعتمد الموصي على قوله فلم يوص الى غيره فلو جوزت
رده في جوبته او بعد مائة لصار الميت مغرورا وذلك باطل وان سكت اي لم يقبل ولم
يرد فمات الموصي فله رده وقوله لانه متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بله قبوله
كالوكاله ولا تفريقه هنا لان الموصي هو الذي اغترض حيث لم يتعرف غيره انه يقبل الوصاية
ام لا وانه قد قبل صراحة اذ انقذ رده اي الموصي اليه اذ لم يقبل حتى مات الموصي ثم قال
لا قبل ثم قبل صح اذ لم يكن القاضي اخرجه حين قال لا قبل لان الايصاء لا يبطل بغير قوله
لا قبل لان في ابطاله ضرر بالميت والضرر واجب الدفع فاذا كان القاضي اخرجه عن
الايصاء حين قال لا قبل فاذا قبل بعده لا يصح لان **الاوصية** قد صح له من وضع الاجتهاد
اذ لم يصح عند زفر ولزم اي ايصاء ببيع شئ من الثروة وان جعل ان الوصية اي يكون
وصيا لوجود دليل القول اذ الموصي هو المتصرف وغيره ممن بعد الموت لان اوان رده
بعده وينفذ البيع لصدوره غراوصي وان لم يعلم كونه وصيا بخلاف مالوكه رجل بالبيع
فباع شيئا من متاعه وهو لا يعلم بملكه عند الانقضاء لان الايصاء اثبات له لثبوت
اوان انقطاع ولا يثبت اذ كان استخلافه فاصح بغير علمه كالوارثه واما التوكيل فانها
الولاية وليس باستخلاف لثبوت في حال قيام التوكيل فلا يصح بغير علم من ثبت عليه كاثبات
الملك بطريق البيع والرهنة ووصى الى عبد كعبه او كافرا وفاسق بدينه القاضي بغير هذا
اللفظ يشبه صحة الوصية لان الاخراج المفهوم من التبدل انما يكون بعد ثبوت الايصاء
وذكر محمد في كمال ان الوصية باطلة قبل معناه سيذبل في جميع هذه النسخ وقيل في العبد
معناه باطل لعدم ولايته وعدم استبداده وفي غير معناه سيذبل وقيل في الكافر باطل
ايضا لانه لا ولاية له على المسلم ومن جعل الصحة ثم اخرج ان الايصاء الى الغير مما يجوز شرعا

بسم الله نظر الموصي لنفسه ولا ولادة وبالايصاء الى حق لانه لا يتم معنى النظر وان وجد اهل
النظر لكون العبد اهلا للتصرف ليس مولى عليه من جهة من يتصرف عليه ويكون الفاسق
من اهل الولاية والخلافة ارضا وتصرفا حتى لو تصرف فقد تصرفه ولثبوت ولاية الكافر
في الجهة حتى ينفذ شراره عبدا مسلما وانما قال لا يتم معنى النظر لتوقف ولاية العبد على اقامة
سعيده وبمكته من الحجر بعد ما واشتغاله بخدمة المولى فيتوهم التقصير في استيفاء حقوق
الميت وتوهم الجناية من الكافر للمعاداة الدينية ومن الفاسق لنفسه فيخرج القاضى من الوصاية
ويجعل مكانه وصيا آخر يتمم النظر ووصى الى عبده صح لورثته صفا حتى لو كان فيهم
كبير لم يضر عندهما الا يصح مطلقا لان فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو قلب
الشرع ولا يوصى الى غيره هو اهل فيه كما لو اوصى الى مكاتب نفسه ومكاتب غيره وهذا
لانه مكلف مستبدا بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا اموالا لكن
لما اقامه ابوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بالولاية لهم عليه بخلاف عبد
الغير فانه مولى عليه وبخلافه ما اذا كان فيهم كبير لانه يبيع نصيبه او يمنعه فيخرج الوصى عن
الولاية بحجة فامتنع الجواز ووصى الى عاقر عن القيام بها اي بالوصاية لم يقره القاضي بل صح
اليه بغيره لان في الضم رعاية المحقر حق الموصي وحق الورثة فان تكميل النظر يحصل به لان
النظر بمرعانة غير ولو شكى الوصى اليه ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشك
قد يكون كاذبا بحقيقة على نفسه ولو ظهر للقاضي غيره اصدرا استبدل به غيره رعاية للنظر
من الجانبين ويصح على الوصاية امين بعد ما لا يجوز للقاضي اخرجه لانه اذا اخذ غير كذا
قدونه لانه مختار الميت الا جرى التقديم على الميت مع كمال شفقتة فلا بد من تقديم على غيره
اخرى واوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون الاخر ولو وصيلة اي ولو كان
ايصاء الى كل منهما بالانفراد عند ابي حنيفة ومحمد الا في اشياء سبطين وقال ابو يوسف
يتصرف كل في جميع لان الايصاء من باب الولاية وهي اذا ثبتت لا تثبت شرعا ثبتت لكل
واحد كماله على الانفراد كما لا خور في ولاية الا نكاح فكذا اذا ثبتت شرطا فان الولاية
لا تخفى التحري كونه ايصاء من القدر الشرعية والقدر لا يتحرى ولهما ان الموصي انما
يرضى برأيهما لا يرى احدهما القدر بين بينهما بخلافه في النكاح لان السبب
شبه الاخره وهي قائمة بكل منهما على الكمال والسبب هنا الايصاء وهو اهلها لا الى كل
منهما استثنى من قوله لا ينفرد احدهما بقوله الا بشراء كفية ونحوه فانه لا يثبت على الولاية
فردهما يكون احدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما فشا الميت ولو فعله عند الضرورة

جيرانه جاز في حقها لا ينفذها عليه عادة ولو اجتمعوا لم يشكوا الا
احدهما غالبا وشراء حاجة الطفل لان في تأخير خوف حقوق الضرر به والاهاب له اي
قبول الهبة للطفل فانه ليس باب الولاية ولهذا ملكه الام ومروءة واعناق عبده
معين ورد وديعة وسفينة وصية معين لعدم الاحتياج الى الرأى وبيع ما يخاف التلف
وجمع اموال صابغة لان فيه ضرر وانما احداهما فافاد وصى الى الحي والى اخره اي لم
اوصى اليه الوصي سواء كان الحي او اخره تصرف في التركة وحده ولا احتياج الى نصيب القاضى
وصيا والى اي وان لم يوص الوصي صمى القاضى اليه غيره لان الوصي قصد ان يخلقه
وصيان منصرف في حقوقه وامكن تخفيفه بنصب وصى اخر نصيب القاضى وصيا مينا
كافيا لم يغفل بغيره لانه استغنى عما لا يبعد الا ان يكون عدلا فغيره وينصب عدلا ولو
عدلا غير كاف صمى اليه كافيا وبغفل بغيره قبل فائده المفقودة في مجموعا وبغفل به ايضا
اي بغفل القاضى العدل الكافي واستبعد استبعده ظهوره في الغنى بان يقدم على القاضى
لانه مختار الميت فاذا الغفل وصى الميت وان كان عدلا كافيا فكيف وصى القاضى وصى
الوصى كمالها بغير اذامات الوصي الى اخره وصية في تركة وتركته الميت الاول
لان الوصي يتصرف بولاية منتقلة اليه فملك الابهاء الى غير ذلك وقسمته اي قسمته
الوصى تابعا ورثة غيب مع الوصي له نصيب في اذامات رجل له ورثة غيب والوصى الى زيد
وليكن مبلغ جاز لزيد الوصي ان يقسم تركته بين ورثة الغيب وبين بكر الوصي له بان يأخذ
حق الورثة ويسلم الباقي الى الوصي له لان الوارث خليفة الميت حتى يرثه الميت ويرثه عليه
به ويصير مغرورا بشراء المورث حتى يكون الولد جازا الوصي خليفة الميت ايضا فيكون
خصما للوارث اذا كان غائبا فصمت قسمته عليه فلو تزوجت اى الورثة عليه اى الوصي له
انصاع قسطه الى حصنة الورثة معه اى مع الوصي لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون
على من وقع الهلاك في قسمة وقسمته اى الوصي له الوصي له الغائب مع الوصي مع الورثة
لا اى لا تصح لان الوصي ليس خليفة غائب من كل وجه لانه ملكه بتسليم جديده حتى لا يرد
عليه ولا يصير مغرورا بشراء الوصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته ويرجع اى الوصي له
ان صاع قسطه مع الوصي بثلث ما بقى لانه شريك الوارث فتبقى ما بقى من المال المشترك
على التركة ويبقى ما بقى عليها والقاضى قسمتها واخذ قسطه اى يجوز للقاضى ان يقسم التركة
غرم الوصي له الغائب مع الورثة واخذ قسط الوصي له لان القاضى نصيب ناظر الى سبائك الوصي
والغيب ومن النظر ان قسطه الغائب وقسمته فنقد ذلك صحت حتى لو نظر الغائب وقد

صاع المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل فاسمهم اى الوصي مع الورثة في الوصية يح و اخذ
الوصى المال فملك المال في يده او يد من يحج الوصي حج بثلث ما بقى من التركة لان القسمة لا ترد
لذا تهابل المقصود ما هو ناديه الحج فلم يغيره وانه قصار كما اذا هلك قبل القسمة صبح بعه
اى الوصي بغير التركة ببيعة الغرماء لان الوصي قائم مقام الوصي ولو تولاها حيا بنفسه
يفتنيهم جان وان كان في مرض موته فكذا في مقامه وستره ان حق الغرماء يغلق بالمال
لا بالصورة وهي باقية ببقاء التركة اى الوصي ما اوصى ببيعه وتصديق ثمنه فاستحق اى
المبيع بعد هلك ثمنه معه اى مع الوصي ضمن الوصي لانه العاقد فيكون العهدة عليه وهذه
عهدة لان المشتري منه ما رضى بهذا الثمن الا بسلام له العبد ولم يسلم فقد اخذ الوصي
البائع مال العبد ورضاه فيجب عليه رده ورجع في التركة لانه عامل له فيرجع عليه كالتوكيل
كوصى باع حصنة الغير وهلك ثمنه معه اى مع الوصي فاستحق اى العبد قاتنه اى الوصي يرجع في
ماله اى مال الصغير لانه عامل له وهو اى الصغير يرجع على الورثة بحصنة لان قاض القسمة يحقق
ما اصابه وله اى الوصي ان يسافر مال الصغير ويدفع مضاربه وبضاعة ويوكل ببيع وشراء
واستيجار ويودع ماله ويكاتب قرضه ويبيع ماله بدينه ويدين نفسه
فله هلك ضرره والمودى فدينه وله ان يعمل به مضاربه ويبقى ان يشهد عليه ابتداء والا
صدق دينه ويكفي المشتري كل للصبي قضاء وما تملك الاب في ذلك كله وليس الاب محرم
رغبة ولو لم يملك له ان يملك ولو يعرض كذا في العداوة وله اى الوصي التجارة بمال البيتيم
لان نفسه به اى لا يجوز التجارة لنفسه بمال البيتيم سواء ورثه من ابيه او تملكه بوجه آخر ولا بمال
الميت فان فعل ورجع ضمنه راس المال وصدق بالرجع عند اى خيفته ومخرو عند اى يوفى
يسلم له الرجوع ولا ينصف بشئ كذا في الثانية ويحتمل اى يقبل الخوالة على الاملاء لا الاعسب
لما في من الضرر ولا يقرض اى الوصي مال البيتيم لانه يبيع وهو عاجز عن استحقاقه او تجارة القاضى
فانه قادر عليه ولذا له ان يقرضه ومال له قف والغائب ولا يبيع ولا يشتري الا بما يتعارف
الناس لان تصرف نظري ولا ينظر في النية الا في احسن بخلاف اليسر اذ لا يمكن الترخض عنه ففي
اعتباره انسد باب البيع فيبيع على الكبر الغائب الا لعقار لان الاب على ما سواه ولا يليه
فكذا وصية وكان القياس ان لا يليه الوصي اذ لا يملك الاب على الكبر لكنهم استحسنوا لانه مما
يتسارع اليه الفساد فيحتاج الى الحفظ وحفظ الثمن اليسر وهو ملك الحفظ بخلاف العقار
فانه محصن بنفسه اذ لم يكن دين في الفتاوى الظهيرة عدم جواز بيع العقار للوصي اذ لم يكن
على الميت دين وما اذا كان فملكه بقدر الدين وبيعه اى الوصي العقار وان لم يكن له دين

بضعف قيمته او للدين لما نقلنا عن الظهيرية او النفقة اي نفقة الصغير قال في الهداية
 في آخر باب النفقة الاب اذا باع العقار والمنقول على الصغير جاز له ان يبيع ثم لا ان يبيع
 منه نفقة لان جنس حقه او وصية مرسلة اي مطلقة بان يقول ذلك مالي او بغيره مناد وسنة
 في يجوز بيع العقار اذا كان في المال او زيادة خرج على غلة او اشتراقه اي قسمة الى الخراب
 حتى اذا لم يبيع كان خرابا فهذه اعداد سنة لا يجوز اقراره اي الوصي يد على الميت ولا شيء
 من تركته ان يفلو لا يكون اقراره على الغير الا ان يكون المقرب او ابا قبيل في حصته لا اقرار
 على نفسه اقرار الوصي بعين لاخر ثم ادعى انه للصغير لا يسمع كذا في العادة يشهد وصيان
 اذ الميت اوصى الى زيد معهما او ابنا ان اباهما اوصى الى زيد بثلث اي شهادتهم لا تهم
 منهم واما الوصيان فلا يثبتان لهما الا ان يبعيه المشرود له فقبل استحقاقا
 كان للقاضي ولا يثبت الوصي ابتداء وولادة ضم آخر لهما فيهما اسقطا مؤنة التعيين
 غير القاضي واما الابن ان يثبت له نفسه ما نفعا بنصب حافظ للتركة كذا شهادة لهما للصغير
 بمال سواء انتقل اليه من الميت او غيره او كبر بمال الميت فانهما ايضا باطلان اما الحي فلا تصرف
 في مال الصغير الوصي سواء كانت من التركة او لا واما الثانية فاذن مال الكبير ان كان من
 التركة فلا يجوز شهادة الوصي عند اي حنيفة لانه ولاية المحقق ولا يبيع ان كان
 الكبير غائبا وصحت اي الشهادة في مال غيره اي غير مال الميت فاذن مال الكبير ان لا يكون من التركة
 فلا تصرف للوصي فيه فيجوز شهادة وصية وشهادة رجلين لاخرين يجمع دين على الميت
 والاخرين الاولين بمنزلة عيالات الشهادة بوصية اليه هذا قولهما وقال ابو يوسف
 لا تقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت ينفق بالتركة اذ الذمة حرت بالموت ولهذا
 لو استوفى احدهما حقه من التركة يشاد كذا الاخر فيه فكانت الشهادة مثبتة حتى التركة
 فتعقبت الذمة ولم يمان الدين يجب في الذمة وهي قابلة لحقوق شيء فلو شتركة ولهذا
 لو بيع احدهما بقبضه من احدهما ليس للآخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها
 لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشتركا بينهما فاوردت شبهة او شهادة الاولين
 بعيد والاخرين بثلث ما له حيث لم يصح ايضا لان الشهادة توجب شركة في المشرود به
 اضعف الوصيين مبتداء جوف قولنا كافي كافي الوصيين وهو وصي الام والآخر والم
 في اقوى الحالين وهو حال صغر الورثة كافي الوصيين وهو وصي الاب والجد والقاضي
 في اضعف الحالين وهو حال كبر الورثة لان الوصي انما يستفيد بالتصرف في الوصي فيكون
 تصرفه على مقدار تصرفه في وصية فوصي الام حال صغر الورثة كوصي الاب حال كبرهم ولا يضر

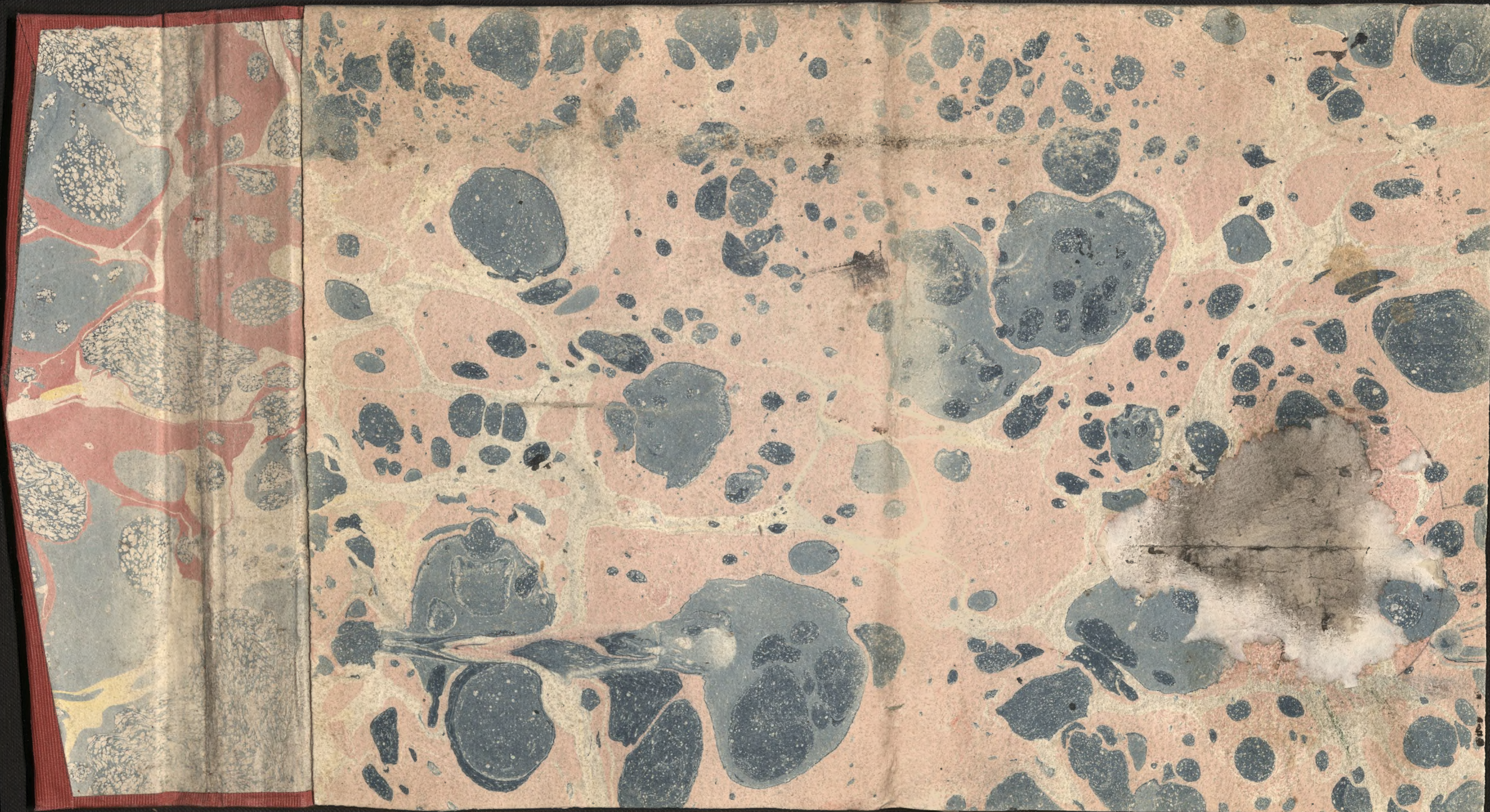
كوصي الام مثله بيع المنقول وغيره لقضاء الدين عند فقد الاقوى للضرورة ولا يشترط
 اي الاضعف الا ما لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يصرف مطلقا فيما استفاد
 الصغير من غير ابيه لما مر ان تصرفه على مقدار تصرفه في وصية وصي الاب والجد
 لان وصية قائم مقامه وهو اولى من الجد فكذا يختاره ولا ان اختياره مع وجود الجد يدل
 على ان تصرفه انفع لبيته من تصرف ابيه وهو الجد وان لم يوص الى احد بنصب وصيا فاجد
 من ابيه اي مثل ابيه وقائم مقامه في التصرفات حتى ملك الا تكا ح دون الوصي **وههنا**
مسائل مهمة نقلنا هاهنا الحاشية منها رجل مات وترك ورثة فبلغهم ان اباهم اوصى
 بوصايا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكره المشتري انه لا يجوز وانما
 يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المشتري اذا دفع الوصي الى البيتهم ماله بعد البلوغ فاشهد
 البيتهم على نفسه انه قد قبض جميع تركته والده عنده فلم يبق له تركته والده عنده فقبل
 وكثيرا لا يستوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هو من تركته ابي واقام البيته قبلت
 بيته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى
 دينا على رجل يسمع دعواه **وههنا** وصي نفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان كان هذا
 الوصي وارثا لم يثبت يرجع في تركته الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان
 لها مطالبات اخرى في العباد فكان كقبضه اذ ان كان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له
 ان يرجع على كل حال وعليه ان يرد عموكا لو قيل بالشري اذا ادعى الثمن من مال نفسه كان له
 ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه
 لا يكون متطوعا ولو قضى دين الميت من مال نفسه بغير امر الوارث واشهد على ذلك لا يكون
 متطوعا وكذلك بعض الورثة اذا اضفى دين الميت او كفن الميت من مال نفسه واشترى
 الوارث الصغير طوعا او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في
 مال الميت وكذا الوصي اذا ادعى خراج التيمم او غيره من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن
 الوصي الميت من مال نفسه قبل موته في ذلك **منها** وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه
 باكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة ان باع
 بقيمة وان قيمته ذلك فاذا القاضي لا يلتفت الى من يري وان كان في المزاد يشتري باكثر
 وفي السوق يبيع لا ينفق بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان
 اجتمع رجلا من منهم على شيء يؤخذ بقوله ما وهذا قول محمد واما على قوله ما فقول الواحد
 يكفي كما في التركة وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر

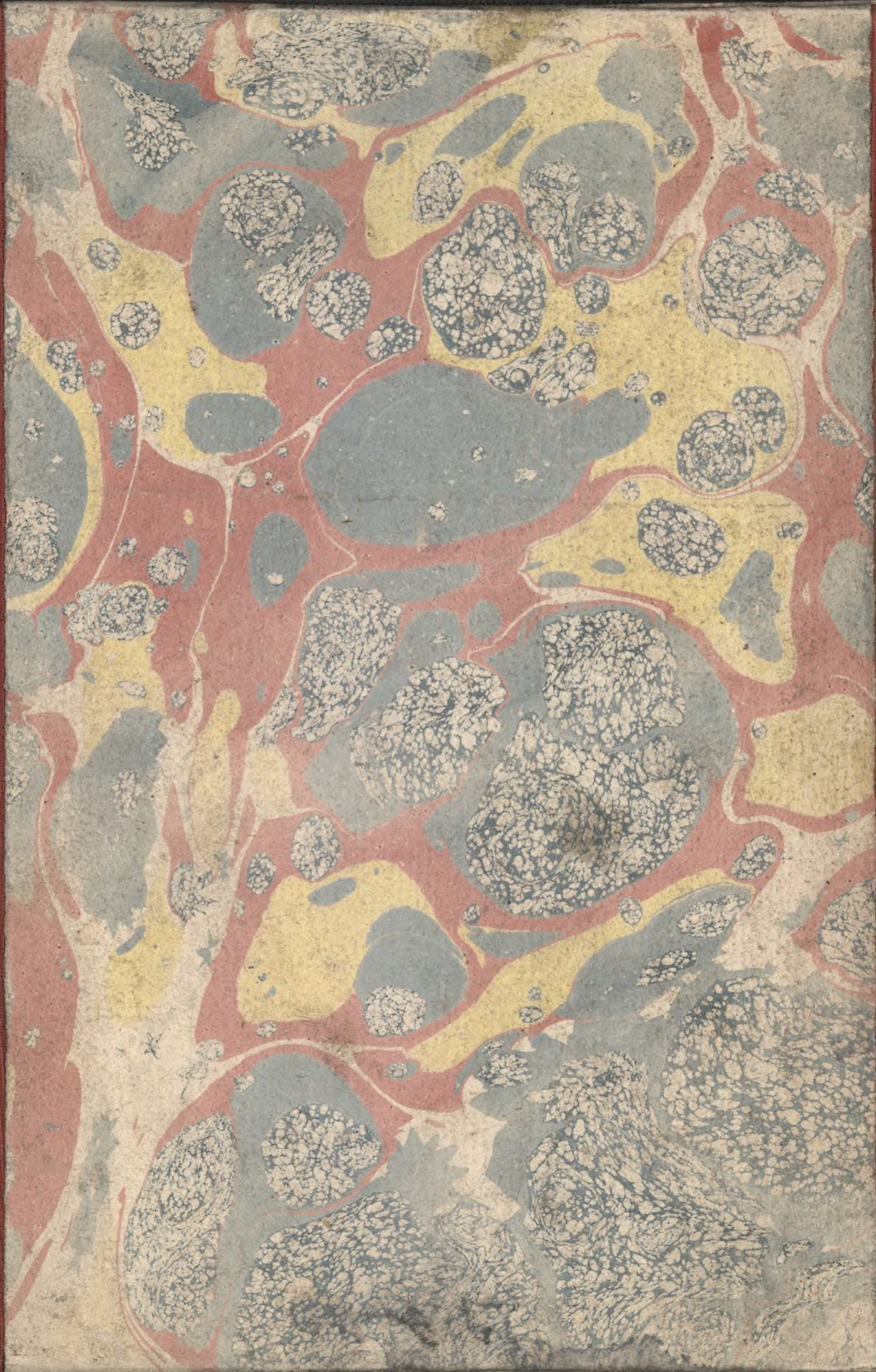
ومنها وصي باع تركة الميت لا تغاذ وصيته فحجة المشتري خلفه الوصي خلف الوصي يعلم
 انه كان كاذبا في يمينه فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فيجوز
 ذلك وان كان تعليقا باخطروا فلما احتاج الى فسخ الحكم لانا الوصي لو غرر على تركه الخصومة
 كان فسختها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصي كما لو تقابله حقيقة فاذا فسخ القاضي لم يكن اقالة
 فلو يلزم **هذا آخر ما مر** الله تعالى بلطفه في شرح غرر الحكم المسمى بدبر الحكم حيث
 وفقني بحججه وحرره على حسن الصوغ حرره حوايا لما خلت عنها الكتب المشهورة وان كانت
 في بعض المعتبرات مسطورة ولقد بذلت مجهودا في الشق والشق والتهديب والنوحيه وتنبع
 اقوال الائمة الكرام واستطاع رأي فضلاء الامة العظام حتى غرت على ما صدر من بعض الفضل
 من العثرات على مقتضى الشريعة ووقفت على ما وقع في بعض الامثال فذلت لبس نفس الانسان
 عنها عريته ولا عيب فان سائر العلوم بالنسبة الى هذا العلم كسبته القطرة الى البحر **المثلث الامواج**
 لا يقوم على فراشه كل غواص قوي فضلا عن الرجاء ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم
 في الفنون الآلية وتصنيفهم فيها كتب معتبرة لم يحووا هذا العلم ولم يصنفوا فيه وسلكه
 فخص به وهذا العبد الفقير الى الله الغني مع مطاوعة من في انصافهم فيما اتسبوا اليه وبمعاونة
 ايام في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء العصر وفضلوا الذين امتاز منهم بكتب هذا

المتن اللطيف المشتمل بالقوانين والشرح الشريف المملوء بالفرائد الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واعاننا عليه وما كنا لنقدر عليه لولا ان اعاننا الله
 ليس الغرض الاصل من هذا الكتاب التمدح بل الامتنان بما يقدره من قوله تعالى واما
 بنبهته ربك في شئ وقد وقع الصراع في ثلثه يوم السبت في جمادى الاولى
 لسنة ثلث وثمانين وثمانمما وقد كان اليد في يوم السبت
 فردي القعدة سنة سبع وثمانمما على يد اضعف عباده
 والوجه الى رحمة مؤلف الكتاب محمد بن فرامرزي على
 عاملهم الله تعالى بلطفه الخ والكلي الحمد
 التوفيق وحسن الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه اجمعين
 آمين يارب
 العالمين









فانهم قالوا الوصف بقابله شيء من الثمن اذا كان مقصودا بالتناول حقيقة كما اذا قطع
البائع يد العبد المبيع قبل القبض بسقط نصف الثمن او حكم الحق البائع كما اذا احدث
عيب عند المشتري او لحق الشارح كما اذا اخطا المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على
يكون الوصف قسطا من الثمن فاذا اصاب اصابا ووجد ناقصا ثبت الخيار ان شاء
اخذ به بحسنه وان شاء تركه ليعرف الصفة عليه او لغوت الوصف المرغوب فيه وفي
الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكثر او قسما منه لانه ان حصل له الزيادة في المبيع لزمه رتباً
الثمن بما ذكر فكان نفعاً يشوبه ضرراً فيجب ان لا يأخذ به الاقل لم يكن عاملاً بمقتضى
اللفظ وانما قال في الاول او ترك وقال ههنا او قسما لانه المبيع لما كان ناقصاً في الاول
لم يوجد المبيع فلم ينعقد البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعاطي وفي
الثانية وجد المبيع مع زيادة وهي تابعة في الحقيقة فتدبر وان وجدته أي المذرع عشرة
ونصفاً او تسعة ونصفاً اخذ في الاول بعشرة بلا خيار وفي الثاني بتسعة به أي بالخيار
وقال ابو يوسف في الاول يأخذه باحد عشرة في الخيار وفي الثاني بعشرة به وقال محمد في
الاول يأخذه بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف به لانه من ضرورة مقابلة
الذراع بالذراع بمقابل نصفه بنصفه فيجري عليه حكمها ولا يوجب ان لا يؤخذ كل ذراع
ببدل كل ذراع منزلة ثوب وقد انتقص وله ان الذراع وصف في الاصل وانما
اخذ حكم المقادير بالشرط وهو مفيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاصل وقبل في الكرا
الذي يتفاوت جوازه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشروط لانه كالموزون حيث
لا يضمن الفصل في بيع ذراع منه وان زاده أي القيد المذكور في بيع المتفاوت صح
في الاول بقدره لانه لما بين كل منهما ثمناً كان كل منهما مبيعاً فصح في العدد والوجوه لكنه
خير ليعرف الصفة عليه وفسد في الاكثر لانه اذا كان نائلاً بسبق الجهة في المرد والمناقض
فيؤدي الى النزاع صح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من ارجاء العشرة اذ بيع من مائة
ذراع مائة عند أي حنيفة وعندهما جائز ذكر في غاية البيان فقلنا عن صدر الشهدا ولا مائة
العتابي ان قولهما يجوز البيع اذا كانت اذار مائة ذراع وفيهم هذا من تعليلهما ايضا
حيث قالوا لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر اذار فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم
وله ان البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شايع لان الذراع في الاصل اسم لحشبة
يذرع بها واستعمل ههنا لما جله وهو معين لا مشاع لان المشاع لا يتصور ان يذرع فاذا
اريد به ما جله وهو معين لكنه مجهول الوضع بطل العقد ولا يوجب على انهما هو وان

فاذا



فاذا احدثهما روى بسكون الرء وان بين ثمن كل لانه جعل المقبول في المروي شرط
جواز العقد في المروي واشترط قبول المردوم في العقد بنفسه **فصل اعلم**
ان ههنا اصولاً الاول ان كل ما هو متين اول اسم المبيع عرفاً يدخل في المبيع وان لم يذكر
صريحاً والثاني ان كل ما كان متصلاً بالمبيع اتصال قرار كان تابعاً له داخل في البيع
وما لا فائدة قالوا ان ما وضع لان فصله البشر بالآخر ليس باتصال قرار وما وضع لان
لا يفصله فهو اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع
ومرافقه يدخل في البيع بذكرها ولا فائدة ان قرر هذا فنقول لا يدخل العلوق في البيت
بكل حق له وبحق أي بمرافقه وبكل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت اسم لما يبيت
فيه والعلوق مثله والشئ لا يستقيم مثله فلا يدخل فيه الا بالنقص عليه ولا يدخل
العلوق ايضا بشرائه منزل الابن اي بالقيد المذكور لان المنزل بين الدار والبيت اذ يتألف
فيه مرفق السكنى بنوع قصور بانتفاء منزل الدواب فيه فليشبه به بالدار يدخل
العلوق به تبعاً عند ذكر الحقوق وليشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه ويدخل هو أي العلوق
والبناء ومفتاح على متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه ومفتاحه
لا يدخلان بهذا القيد والكلف بشرائه دار محدودها بدونه أي بدون ذكر ذلك القيد
اما العلوق فادخل الدار اسم لما يدار عليه الحدود والعلوق منها وكذا البناء واما المفتاح فلا
العلق المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع العلق بلوشمته لانه كالمجزء منه اذ ينتفع
به الابن والقفل ومفتاحه لا يدخلان والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو من خشب لا غير
المتصل بالسلم كذا في الكفا لا أي لا يدخل في بيع الدار لظنة والطريق والشرب
والمسبل الابن اما الظلة فلا نهها مبنية على هواء الطريق فاخذت حكمه واما الطريق
والشرب والمسبل فانها خارجة عن الحدود ولكنها من الحقوق فتدخل بذكرها وتدخل
في الاجازة بل ذكرها لانها تفقد للارتفاع ولا يحصل الابن بخلاف البيع لانه قد يكون
للنجارة ويدخل الشجر وان لم يسمه لا الذرع الا بالتسمية بشرائه الارض لان الشجر
متصل بها للقرار فاشبه البناء والذرع متصل به للفصل فاشبهه مناعاً فيها والتمر
بشجرة لانه الاتصال وان كان خلقاً للقطع لا البقاء فصار كالذرع الا بكل ما فيها
او منها لانه حينئذ يكون من المبيع لا يحقوقها لا تليق منها لا يصح بيع الذرع قبل
صيرورته بقاء لانه ليس بمقتفع به وتباع للارض فيكون كالوصف ولا يجوز ايراد
العقد عليه بانفراده وان باع على ان يتركه حتى يدرك لم يجز وكذا الرطنة والقول وبها

الذرع
الذرع
الذرع
الذرع